موسوعة

تاريخ أوروبا العام

جان بيرنجيه
فيليب كونتامين
ايف دوران
فرنسيس راپ



أوروبا 2

منذ بداية القرن الرابع عشر وحتى نهاية القرن الثامن عشر

منشورات عويدات - بيروت - باريس

تاريخ أوروبا العام

إشراف : جورج ليفه و رولان موسنييه

1 - أوروبا من العصور القديمة حتى القرن الرابع عشر

2 - أوروبا منذ بداية القرن الرابع عشر وحتى نهاية القرن الثامن عشر

3 - أوروبا من عام 1789 حتى أيامنا

لم تكن كتب التاريخ السابقة التي تحدثت عن أوروبا سوى ملخصات لتواريخ دول مختلفة تطوّرت في منطقة جغرافية ممتدة من الأطلسي الى الأورال ومن البحر المتوسط الى المحيط المتجمد الشمالي. أما هدف مؤلفي هذا الكتاب فهو مختلف تمام الإختلاف، لقد حاولوا ان يعرفوا في كل فترة تاريخية ما إذا كان المعاصرون قد كوّنوا فكرة ما عن أوروبا. وماذا كانوا يفهمون بهذه الكلمة... وماذا كانت أوروبا. لقدجهدوا في إلقاء الضوء على المواريث المتتالية التي تكونت منها أوروبا عبر العصور، ما انقرض منها وما بقي حيا فاعلا فيها ما يسمح برسم صورة مستقبلية لها.

استلزم هذا المخطط تصميماً تاريخيا يبدأ منذ فجر التاريخ متتبعا سياق الزمان بحثاً عن أوروبا. إن مفهوم أوروبا يفرض وجود حضارة استحقت أن تدعى بهذا الإسم، كانت تشمل عدة حضارات تعاونت على إعطاء طبائعها ومميزاتها ولونها لأعظم حضارة أوروبية.

إن كل حضارة هي نظام من القيم تُستوحى من سلوك الناس وطرق تعبيرهم، وتحدد قسما كبيراً من مواقف الناس وأدوارهم على امتداد حياتهم. وكل حضارة تشمل ، من جهة أخرى نظاماً من البنى يتناغم، الى حد ما، مع نظام القِيَم. وإن تحقيق كل نظام قِيَمي يصطدم، من ناحية، بمقاومة الأشياء، ومن ناحية اخرى بقيم معاكسة داخل حضارة بعينها.

حاول المؤلفون أن يسلكوا عدة اتجاهات، أهمها قيمة الشخص الإنساني، وكونهم مؤرخين اهتموا، قبل كل شيء، بالكائن البشري، بالكائن الحقيقي المركب من لحم ودم الذي يتألم ويصارع ويبدع .

منشورات عويدات - بيروت - باريس

أوروبا
2

منذ بداية القرن الرابع عشر
وحتى نهاية القرن الثامن عشر

أوروبا

منذ بداية القرن الرابع عشر
وحتى نهاية القرن الثامن عشر

2

تأليف

جان بيرنجيه فيليب كونتامين
ايف دوران فرنسيس راب

ترجمة : وجيه البعيني
مراجعة : أنطوان أ. الهاشم

منشورات عويدات
بيروت - باريس

الطبعة الأولى 1995

الكتاب الاول

المحنة

1328 - 1453

المقدمـــة

أوروبا عام 1328

1328 : لا يمثل هذا التاريخ ، على مستوى أوروبا ، شيئاً ذا أهمية ـ سوى بعض التبدل في السلطة والسلالة الحاكمة في فرنسا ، مع موت شارل الرابع لوبل (Le Bel) (1322 ـ 1328) آخر ملوك السلالة الكابية[1] وانتقال العرش إلى ابن عمه فيليب السادس ، أول ملوك السلالة الڤالية[2] (1328 ـ 1350) ، وتتويج لويس دو باڤيير امبراطوراً في روما ، وقد أقدم هذا على خلع البابا يوحنا الثاني والعشرين . إضافة إلى أن السنة التي سبقت هذا التاريخ كانت قد شهدت ارتقاء ملك عظيم الشأن عرش « انكلترا » ألا وهو إدوار الثالث بلانتاجينه . ومع السنوات (1315 ـ 1317) ، تبدأ مرحلة تاريخية محددة يجري فيها من الأحداث ما يكفي للتوقف عندها . لقد تعرض خلالها جزء كبير من شمالي ـ غربي أوروبا لأزمة معيشية خانقة . وكذلك تميزت السنتان (1337 ـ 1338) ببداية حرب المئة عام واقتراب خطر الأتراك العثمانيين الذين استقروا آنذاك على ضفاف البوسفور ، مقابل القسطنطينية ؛ ثم بعدها ؛ السنوات 1347 ـ 1350 ، حيث أدَّى أول انتشار للطاعون ، بشكل لم تعرفه أوروبا منذ قرون ، إلى القضاء دفعة واحدة على ما يقارب ربع السكان .

وإضافة إلى المفارقات التفصيلية ووقوعات الأحداث التاريخية ، لا يمكن

---

(1) LesCapétiens : سلالة من الملوك حكمت فرنسا من 987 إلى 1328 . مؤسسها هوغ كابيه.

(2) Valois : سلالة متفرعة من الكابيين، حكمت فرنسا في 1328 إلى 1589 ، على أثر انتقال العرش إلى فيليب السادس إثر وفاة هنري الثالث الذي مات بلا عقب.

الإنكار أن أوروبا القروسطية عرفت ، حوالي عام 1300 ، نوعاً من الإزدهار : تمثل بازدياد ملحوظ في عدد السكان ، وباستقرار سياسي نسبي تميز بسيطرة عدة ملكيات ذات شأن ، ونفوذ بابوي مطلق وفكر مسيحي شديد الرسوخ ،وبمؤلفين مشاهير دينيين أو دنيويين ، وبفن معتدل ، وتصميم على التوسع تجلى في المجال الاقتصادي . كما في المجال الديني وخلال العقود الأولى من القرن الرابع عشر ، بدأت تتراكم الصعوبات وتتزايد الشدائد ، مترافقة مع الأزمات ، والإنتفاضات والإضطرابات والمخاطر . إذ ذاك تدخل أوروبا في مرحلة طويلة من التراجع الديموغرافي والإنهيار الإقتصادي والضائقات المادية والحروب الأهلية أو الخارجية واللااستقرار السياسي ، والتأزم الديني والفكري . إنما عاجلاً أو آجلاً ، وحسب المناطق وأنواع المشاكل ، ستخرج أوروبا ، في القرن الخامس عشر ، من هذه الحقبة الطويلة من الإنكماش والإنحباس ، التي تداخلت فيها الأزمات ، ستخرج هزيلة في بعض جوانبها لكنها ستكون أكثر اكتنازاً وعافية . عندئذ ، ينصب الإهتمام على وضع الخسائر والأرباح التي عرفتها أوروبا أثناء مسيرتها الطويلة القاحلة .

أوروبا ، الغرب ، والعالم المسيحي اللاتيني

لا غرابة في العثور على عبارة أوروبا ، بمعناها الجغرافي ، في كتابات القرن الرابع عشر . ويذكر كتاب « الأحداث التاريخية الشهيرة » ، الذي ألفه ، بين 1389 و 1416 ، أحد رجال الدين في مقاطعة « سان بريو » ، فيذكر مثلاً أن « أسلافنا الغابرين الحكماء قسموا العالم إلى ثلاثة أقسام ، وسموها آسيا وأفريقيا وأوروبا . ويتحدث « فيليب دي ميزيير » في مؤلفه « حلم سائح هرم » عن هيمنة أباطرة الرومان القدماء ، فيرى أن من بين ما تتضمنه هناك ، المناطق والممالك ، وسائر أنحاء أوروبا والغرب، بحيث تقيم هذه الصيغة معادلة بين العبارتين، أما في القرن الخامس عشر، فيعتبر كل من الكاردينال «بيساريون» و « انياس سيلڤيوس» (بيوس الثاني) أن ثمة، عملياً، علاقة متبادلة بين مفهومي أوروبا والعالم المسيحي.

وحوالي عام 1300 ، كانت هذه العبارة الأخيرة هي الأكثر شيوعاً وحيوية . كذلك جرت العادة على التمييز بين المسيحية المنشقة ، أو الروم ، والمسيحية الكاثوليكية اللاتينية ، بل وحتى ، في أوساط هذه الأخيرة ، مسيحية الشرق ومسيحية الغرب . أما موضوع بحثنا هنا فهو فقط مسيحية الغرب اللاتينية بحيث نستثني من

اهتماماتنا كلاً من العالم الروسي ، والممالك المولدوفية الثالية ، والبوسنة ، وصربيا ، وبلغاريا ، ومملكة قبرص ، وسائر مقاطعات أوروبا الحالية التي احتلها الوثنيون أو المسلمون ، أي بعبارة أخرى الشعوب التي كان الغربيون يلقبونها بـ « المغاربة » .

الفصـــل الأول

حـالات البـؤس والوهـن الماديـــة

« إن من يأخذ بالإعتبار الحروب الكبرى ، العلنية أو الكامنة والإنشقاقات والإنقسامات التي كانت تزداد يوماً فيوماً بين المسيحيين ، لا بـد وأن يتمنى قدوم سيدة البشارة ، وسلام الرجال الشجعان المرغوب والمنشود . ومن يعتبر كذلك ، بحنو شديد ، الفقر المدقع الذي يحدق بالشعب المتنصر والغنى الفاحش والثروات الطائلة لدى المغرقين في الشح المـزمن ، فمن المنطقي أن يتمنى مجيء سيـدة الرحمة . ومن يرَ أخيراً اضطهاد الفقراء الذين ابتلوا بالسلب والنهب والسحق وهم مسيحيون لم يبتلوا بالجز بل بالسلخ ، لا بد وأن يتمنى مجيء العدالة ، المسماة بـالحـدث السعيـد والحـاملة السيف المقـدس ذا الحـدين ، كي يتمكن الإنسـان المقهور ، عندما يؤدي الضريبة لسيده ورؤسائه الميـاشرين ، من القـول علناً عن الشيء الذي يخصه : « إنه يخصني » ، ومن العيش بحريته البدائية في ظل مجد الله وسيده الطبيعي » .

بغض النظر عن أسلوب خاص، مثقل بالرموز الغريبة أحيـاناً وبـالمقارنـات الشاذة غالباً ، يتحدث « فيليب دو ميزيير » ، في هذا المقطع من « حلم سائح هرم » (1389) ، عن الإقتراب الذي على أساسه كان معظم معاصريه يعيشون عصرهم ، ويشعرون به ويقيّمونه : إنَّه عصر الحروب ، والإنشقاقات ، والبؤس المريع الذي يغرق به الفقراء ، والذي لا ينتهي إلا مع عودة العدالة ، والمحبة والسلام ، أي مع العودة إلى حالة من التوازن والإزدهار كانت تعزى دون شك وبكل بساطة إلى ماض يعتبر مثالياً .

وقد يقال إنها شهادة من النوع الأدبي بين مئات النصوص المتشابهة ، المقدمة

المعدة لمنح إقطاعة ما في إحدى قرى « كويرسي » عام 1476 . هذه القرية تعتبر « منهكة » غارقة في البؤس ، مهجورة ، خربة ، تكاد تخلو من السكان والمزارعين ، ومتحولة منذ زمن بعيد إلى بلقع بسبب الحروب والموت والمآسي والمحن » .

وقلما عبّر الناس ، في كتاباتهم العامة والخاصة وفي خطبهم ، وفي أعمالهم الفنية، عن تشاؤمهم وكآبتهم مثلما فعلوا خلال الفترة الممتدة بين 1350 و 1450 . يحدث بالطبع ، في ذروة الإضطراب ، أن يتحدث المرء عن بعض مسرات العيش ، وعن الشباب والخمر والورود ، والرياض وأغاني الفرح ، وعذوبة الحب ، وجمال الطبيعة المستيقظة ، وأن يتغنى بكل ذلك ويصفه : غير أن هذه الموضوعات تبقى ثانوية ، واصطلاحية في أغلب الأحيان إضافة إلى أنها تشكل استعادة وامتداداً للأفكار العامة العادية التقليدية . ويبدو ، في نظر المؤرخ ، أن ثمة أجيالاً عديدة من البشر عاشت عندئذ وأدركت أنها تعيش فترة من الضيق والإنقباض والتبدل والإنحطاط ، والأزمات والتشنجات . إنها لأزمة عصيبة ، وأزمة مضطربة ، من المستحسن في البداية التعرف إلى حجمها قبل محاولة الإحاطة بأسبابها ، وبواعثها .

حجم الأزمة

كي نتبين تماماً أبعاد الأزمة وشدتها ، لا بد من إعداد متواليات إحصائية تتعلق بالإنتاج والإنتاجية والديموغرافيا والقدرة الشرائية والإستهلاك الغذائي للناس المعنيين بالأمر. إن معطيات كهذه ، لا توضحها مصادر العصر ، في أحسن حالاتها ، إلا جزئياً ، مهما بذلنا من الجهد في البحث عنها وجمعها . ومهما استعملنا من المهارة للإستفاد منها . ويتطلب الأمر الكثير من الجهد والعنت لتفسير الرموز ومقارنات المؤشرات المتفرقة والمتناقضة غالباً ، وبالتالي ، لإعادة تكوين صورة متكاملة ، على حساب التصميمات التي كثيراً ما تكون غير موثوقة .

الوضع الديموغرافي

يبدو أن الوقائع الديموغرافية هي الأقل غموضاً إذ عرفت غالبية المدن انخفاضاً ملحوظاً في عدد سكانها . ففي عام 1300 ، وصل عدد سكان « ريمس » إلى 20 000 نسمة ، مقابل 9000 نسمة تقريباً في عام 1422 . وعام 1343 ، كانت

« ألبي » تعد 2669 رب عائلة (أي حوالي 000 10 نسمة تقريباً) . وعام 1356 ، أصبحت تعد 1200 فقط (أي 5000 نسمة). وفي «كاستر» تناقص عدد أرباب العائلات من 2330 خلال الفترة 1340 ـ 1347 إلى 1006 عام 1373 وإلى 1068 ، عام 1380 . وتشير مصادر «ميللو» الديموغرافية الوافية تقريباً ، إلى وجود 1676 منزلا عام 1286 ، و 1835 ، عام 1309 (وهو حد أقصى يعادل حوالي 7340 نسمة) ، ثم إلى انخفاض ملحوظ ومطرد خلال العقود التالية : 1346 ، كان هناك 1541 مسكناً . بعد ذلك بدأ الانخفاض يتسارع ليصل إلى 918 مسكناً عام 1353 ، وإلى 833 عام 1363 ، وحوالي عام 1300 ، كانت «تارب» تحتضن 800 عائلة ، وعام 1429 ، كان فيها 476 . وفي الوقت نفسه تناقص عدد الأسر ، في « بانيير دو بيغور ، من 800 إلى 291 . كذلك عرفت « كاربنتراس » في القرن الخامس عشر ، تراجعاً حقيقياً ، إذ كانت تضم 936 عائلة مسيحية عام 1380 ، و 520 عائلة عام 1473 . أما بالنسبة لألمانيا فيقدر «ڤيلهلم آبل » النقص السكاني للمدن التي تضم 2000 نسمة وما فوق ، بحوالي 15 إلى 20٪ وذلك بين 1370 و 1470 . أما في دوقية « برابان » ، وبين 1437 و 1496 ، فأفادت عائلات المدن الأربع الكبرى (بروكسل ، أنفرز ، لوڤان ، وبوا ـ لو ـ دوك) من ازدياد بلغ 15٪ في حين تعرضت عائلات المراكز الدينية التسعة عشر الصغيرة إلى انخفاض بلغ 61٪ ويبين لنا الجدول التالي عدد سكان بعض مدن الغرب ، على مراحل مختلفة ، حتى منتصف القرن الخامس عشر :

	تولوز	مونبلييه	برشلونه	سان جيميينانو	براتو
حوالي 1300	35000				19600
حوالي 1340	30000	40000	42000	8400	10500
حوالي 1400 ـ 1420	19000	15000	36000	1250	3500
حوالي 1450	8000	11400	31500		

ويبدو فعلاً أن الأرياف لم تكن أقل معاناة ، كما يشهد على ذلك تطور المدن الصغرى الثلاث الإيطالية :

	بيستوا	براتو	سان جيمينيانو
1224	31220		
1290			5346
1339		7679	
1344	23964		
1350			1872
1372		5832	
1404	8989		
1427	11772		1875
1429		4715	

وفي منطقة « الأرتوا » ، كانت 31 قرية تضم 2067 عائلة عام 1299 ، يتقلص هذا العدد إلى 1149 عام 1469 . أما في « هينو » فكان عدد العائلات الريفية 30747 عام 1365 مقابل 27281 بين 1440 و 1444 . والعديد من المناطق الريفية لم تعرف أي تزايد سكاني خلال القرن الخامس عشر : نذكر على سبيل المثال بلاد « البرابان » ، حيث تم إحصاء 49327 عائلة ريفية عام 1437 ، و 45880 عائلة عام 1496 ، وقد بلغ العدد 62578 عائلة عام 1464 .

وبانتقالنا إلى صعيد المناطق حيث تختلط الأرياف بالمدن نجد أن عدد سكان بروسيا الشرقية انخفض من 000 730 نسمة عام 1410 ، إلى أقل من نصف هذا العدد عام 1466 ، ولم يتوقف هذا التناقص بعد ذلك . ومع بداية القرن الرابع عشر ، كانت كونتية البروڤانس تضم حوالي 000 80 عائلة مقابل 000 34 عام 1471 . كذلك ، قدّر عدد عائلات كونتية « فوريز » بين 000 18 و 000 20 عائلة حوالي عام 1280 ، و 000 12 عائلة عام 1455 . وإذا وسمنا عام 1314 بالمؤشر 100 ، فإن هذا المؤشر يصبح على التوالي : 97 عام 1347 ، 45 عام 1380 ، 65 عام 1413 ، و 25 عام 1450 .

وعلى مستوى المجموعات الجغرافية الكبرى ، وفي عام 1450 ، أي الفترة التي توقف فيها التراجع ، في كل مكان تقريباً ، دون أن تعود الأوضاع إلى سابق عهدها ، كان الوضع كما يلي :

البلد	الأرقام بالملايين	٪ للتراجع بالنسبة لِبداية القرن 14
فرنسا والأراضي المنخفضة	13	38
الجزر البريطانية	3,5	33
إيطاليا	8	27
شبه جزيرة إيبيريا	7	26
ألمانيا واسكنديناڤيا	7,6	25
بولونيا، ليتوانيا وهنغاريا	3,5	3
المجموع	42,6	31

وبمحاذاة الأزمة السكانية ، التي لا بد من الإشارة إلى خطورتها المميزة وطول مدتها الملحوظة ، رأى الناس أنفسهم مرغمين على التخلي عن إشرافهم على الحيز المكاني الذي سبق لهم أن انغرسوا فيه ، بل وإلى التخلي عن إقامتهم فيه . إن العديد من الأسوار المدينية ، المصممة وفقاً لنظرة مستقبلية متفائلة ، بقيت واسعة بالنسبة لعدد السكان الراكد أو المتناقص : تلك كانت حالة « غاند » أو « برشلونة » التي تضاعفت مساحتها التي كانت لها عام 1359 لدرجة أن الضغط السكاني لم يدفع بها إلى الإنفجار إلّا بعد حوالي 500 سنة . وينسحب الأمر نفسه على أسوار « بروكسل » أو « لوڤان » الجديدة ، التي ارتفعت في الربع الثالث من القرن الرابع عشر . وفي كل مكان تقريباً ، كانت أرباض مهجورة ، في حين تباطأ نشاط ورش العمل ، أو أنها توقفت نهائياً ، كما سجل وجود أراضٍ بور داخل الحيز المديني ، وأصبحت بعض المنازل خواء ، إذ لم يعد مالكوها قادرين على تأمين إيجارها أو صيانتها . وأخيراً ، كان لحالات الحصار والفتن نصيب كاف من عمليات الدمار والحرائق .

عمليات النزوح

وهي حالة مفجعة سادت الأرياف ، حيث تضاعفت عمليات التخلّي ، الجزئي أو التام ، المؤقت أو النهائي : عن الأراضي والتجمعات السكنية تبعاً لما تكون عليه هذه التجمعات من وضع رعوي أو غير رعوي . ولقد تميّز القرنان الرابع عشر والخامس عشر بكونهما زمن القرى المدمّرة وعمليات النزوح .

فإذا اختفى ، في توسكانا 10٪ على الأكثر من القرى المعاصرة فإن هذه

النسبة ترتفع إلى 25٪ في إقليم روما ، وإلى 50٪ في سردينيا ، مع معدلات عالية جداً من التناقص في الطرفين الشمالي والجنوبي من هذه الجزيرة .

وفي الحيز الفرنسي ، تتفاوت الأرقام بشكل كبير وذلك تبعاً للمناطق ، مما يوحي بإجراء تشخيصات مختلفة . ويروى أن 90 قرية اختفت في « الراين الأعلى » ، بين عام 1340 ونهاية القرن الخامس عشر ، مقابل 9 قرى فقط قبل 1340 و42 قرية من عام 1500 إلى عام 1800 . وقد أدت الأوبئة والحروب وعمليات الهجرة إلى اختفاء ، مؤقت أو نهائي ، لـ 32 خورنية ، في «بيغور» من بين 243 ، تم إحصاؤها عام 1342 . أما بالنسبة للمقاطعات والبلدان الأخرى ، فكانت الأرقام على النحو التالي :

	قبل 1340	من 1340 حتى نهاية القرن 15	من 1500 إلى 1800
الألزاس السفلى	4	47	5
كونتية موبيليار	2	13	3
پا دو كاليه	28	29	73
شمپانيا	33	61	89

وقد تبيّن ، بشكل خاص ، أن مناطق بكاملها قد أقفرت تقريباً من سكانها ، كما حدث لمنطقة « تورنهيم » القريبة من « كاليه » ، والتي أكد المشرف عليها ، عام 1370 ، أن القرى التابعة لها خوت وأقفرت وما زالت ، إذ لم يتجرأ أحد ، طيلة الحرب ، على ترميمها أو السكن فيها » .

أما في البروڤانس ، فمن بين 625 وحدة سكنية ثابتة ، كانت هناك 117 غير مأهولة عام 1471 .

ومنذ ما قبل الطاعون الأسود بين 1348 ـ 1350 ، كانت انكلترا تشهد أفول عدد من المؤسسات الإنسانية المتواضعة التي أقيمت في بعض المناطق الهامشية . ثم ما لبثت الحروب والأوبئة أن أخفت بعض الأماكن المأهولة ، في حين قلصت بعضها الآخر حتى كادت تلامس العدم . ومن ذلك خورنية « ساكور » في « بركشاير » ، التي قام كاهنها بعرض حالها ، عام 1439 ، على البابا « أوجين »

الرابع : « لقد انهارت الكنيسة ، وتعرضت بيوت الخورنية ومساكنها للخراب وأصبحت مهجورة ، باستثناء مسكنين فقط ، يقعان بعيداً عن الكنيسة ، كما يتباعد أحدهما عن الآخر . فباستثناء ذلك تقريباً ، لم يعد ثمة أحد من الرعية موجوداً وخلال المئة عام التي تلت الطاعون الأسود، اختفت حوالي 450 قرية كبيرة كلياً ، هذا عدا عدد كبير من الضيع الصغيرة والمنفردة . بيد أن ظاهرة القرى المفقودة لم تصل إلى ذروتها إلا بعد عام 1450 ، في سياق اقتصادي واجتماعي أدى إلى عمليات التسييج وتربية مكثفة ومخصصة لبعض الحيوانات على حساب زراعة الحبوب . ففي « ليسستر شاير » مثلاً ، اختفت أربع قرى قبل 1449 ، وثلاثون قرية بين 1450 و 1548 .

ظاهرات النزوح : يكثر استخدام هذه العبارة ومثيلاتها في مصادر التاريخ الزراعي الألماني في نهاية القرون الوسطى . ويعود إلى «ويلهلم آبل» أمر البرهنة على كون ظاهرة النزوح أو النزوح الواسع النطاق، بكل ما في الكلمة من معنى، لم تنجم عن حرب الثلاثين سنة ، علماً بأنه لا يمكن التقليل من شأن أضرارها ، ولا عن انطلاقات التصنيع والتمدين والكثافة السكانية خلال القرنين 19 و 20 ، بقدر ما نجمت عن أزمة الفترة الممتدة بين 1300 و 1500 . ففي « ورتمبرغ » ، حيث أدت عمليات النزوح ، الموزعة عبر عدة قرون ، إلى اختفاء حوالي خمس المؤسسات الإنسانية ، تتوزع عمليات النزوح على الشكل التالي :

	إعدد عمليات النزوح	٪
حتى القرن التاسع	53	5
القرنان 10 و 11	31	2
القرنان 12 و 13	202	20
القرنان 14 و 15	520	50
القرنان 16 و 17	121	12
بين 18 و 20	111	10
	1038	100

ولم تكن عمليات النزوح لتوفر ألمانيا الجديدة ، في شرقي الألب . فمن



إنتشار الطاعون الأسود — الثورات الريفية

بدايات ظهور الجلادين — باريس مدينة شهدت اضطرابات سياسية واجتماعية

انتشار حركة الجلادين — زوريخ : موقع

غزوات عسكرية كبرى — الغيرو: معركة

شكل 1 ـ أوروبا خلال الأزمة: 1340 ـ 1365

31525 إقطاعة ، عام 1419 ، تابعة لجماعة التوتونيين[1] ، كانت ثمة 6561 (21٪) إقطاعة مهجورة . وفي « پوميريليا » ، بعد عشرين سنة ، أصبح 42٪ من الإقطاعات التابعة للجماعة عينها قاعاً صفصفاً ، وهذا ما حدث لـ 80٪ منها في ولاية « شويتز » .

انهيار الموارد . . .

ثمة ظاهرة أخرى من مظاهر الأزمة الا وهي انخفاض ، بل انهيار ، موارد الأسياد ، وهذا ما أكدته شكاوى المنتفعين منهم . والأرقام التي تدل على ما بقي من حسابهم . ففي «پيستوا» ينخفض ريع الأسياد، من القمح بنسبة ، 40٪ في الفترة الممتدة بين 1351 و 1425 ، قياساً إلى ما كانت عليه في الفترة 1275 ـ 1350 . تلك كانت حالة 12 محكمة إقطاعية تابعة للنظام التوتوني ، حيث يمكن أن نوازي بين انهيار الموارد (23370 فلوران عام 1361 و 19649 عام 1450) . وازدياد الديون (79081 فلوران عام 1361 و 105914 عام 1450) . ففي محكمة « تورنج » الإقطاعية مثلاً ، ورد ذكر الإستدانة ، لأول مرة عام 1342 . ومنذ عام 1360 ، بدأ بيع الممتلكات . وعام 1385 ، جاء دور إقطاعة « فارغولا » التي بيعت إشباعاً لنهم الدائنين اليهود والمسيحيين . إزاء ذلك ، تم رهن عدد من المنازل ، عام 1429 ، مقابل قرض بلغ 2000 فلوران بموافقة الحاكم التوتوني . وعام 1431 ، كشف استقصاء قامت به الإدارة المركزية عن وجود ديون بقيمة 35 000 فلوران . ثم مع عام 1437 ، يقوم مجلس كهنة كاتدرائية « شليزويغ » بمقارنة موارده مع ما كانت عليه عام 1352 . فكان الإنخفاض، المحسوب بالحبوب، بمعدل 68٪ .

وهذا ما ألمّ أيضاً بالإقطاعيين الفرنسيين . فبين 1342 و 1374 ، انخفضت عائدات دير « سان دنيز » إلى النصف ، بل إلى الثلثين . وعائدات مهر الملكة الأرملة « جان دو ناڤار » في « شمبانيا وبْرِي » الذي كان يبلغ 23000 ليرة في 1335 ـ 1336 ، وأصبح يتعدى 000 10 ليرة في 1363 ـ 1364 ، أي ما يعادل على التوالي 89825 و 22525 غرام فضة أما في النورماندي الشرقية ، فلوخصصنا

---

(1) Les Teuttons : قديماً، سكان جرمانيا الشمالية (المترجم).

العائدات العقارية لعام 1310 بالمؤشر 100 لرأينا أن هذا المؤشر انخفض إلى 60 ـ 65 عام 1410، وإلى 30 ـ 35 عام 1450. كذلك كانت الطاحونة العادية تغل على سيدها مردوداً يبلغ متوسطه 100 ليرة للطن الواحد عام 1300، فانحسر هذا المردود إلى 25 ل. فقط للطن بعد قرن ونصف. وفي تلك الفترة أيضاً كانت طاحونتان من ثلاث لا تصلحان للعمل. كل ذلك يثبت أن الأراضي فقدت من قيمتها: ففي بارونة «نوبورغ»، في النورماندي، كان سعر مبيع «الأكر»[1] الواحد 15 ليرة عام 1400، وفقط 8 ليرات حوالي عام 1445.

... والإنتاج

من بين المؤشرات التي تسمح بالتعرف إلى المستوى العام للإنتاج الزراعي، شكلت قيمة الأعشار مادة لأبحاث حديثة قام بها المؤرخون. فيثبت تلزيم أعشار الكونتيات في « فوريز » المستوى المتدني جداً الذي بلغه الإنتاج حوالي 1390 ـ 1420، سواء في السهل أم في الجبال، وهو أدنى من المستوى الذي تميزت بها نهاية القرن 15 بأربع أو خمس مرات. وفي « كامبريزيس »، استخدم « هوغ نوفو »، بارتياح وجرأة، محصول العشر والإستتراض[2] بغية التعرف إلى تقلبات إنتاج الحبوب الطويلة المدى. أما الحنطة فكان إنتاجها يتراجع باستمرار، رغم بعض فترات الإستقرار، منذ بداية القرن الرابع عشر حتى منتصف القرن الخامس عشر، ليتبعه بعض الإرتفاع الناشط الذي بلغ ذروته نحو عام 1520 :

- نحو 1320 : مؤشر 140 ـ 150.
- نحو 1370 ـ 1375 : مؤشر 100 .
- نحو 1450 : مؤشر 75 ـ 80 .
- نحو 1520 : مؤشر 90 ـ 95 .

وبالتالي، لم تتمكن « كامبريزيس »، قبل النصف الثاني من القرن 18، من استعادة مستواها الإنتاجي الذي كانت تتمتع به في السنوات الأولى من القرن 14 .

(1) Acre.: مقياس أرضي مساحته حوالي 4 آلاف متر مربع.
ـ Dîme : ضريبة يفرضها الأسياد الإقطاعيون تقدر بعُشر المحصول
(2) ـ Terrage : الاستتراض، وهو حق السيد في اقتطاع جزء من المحاصيل الزراعية، كالقمح وخلافه ... (المترجم).

كذلك ، عرفت بعض الجوانب الإنتاجية غير الزراعية ، هي أيضاً ، تراجعاً ملموساً ، من ذلك : مناجم القصدير في « ديڤون » و « كورنواي » ، مناجم الفضة في مجمل أوروبا ، وصناعات الجوخ في معظم المراكز الفلمندية .

وفي الربع الأول من القرن 14 ، كانت فلورنسا تنتج ما بين 000 100 و000 70 ملاءة من الصوف سنوياً . أما عام 1378 ، وعندما طلب آل سيومبي إنتاج 24000 قطعة ، كانوا بذلك يقدمون رقماً كبيراً جداً بالنسبة للواقع القائم .

المبادلات التجارية الراكدة

عديدة هي المعطيات الكمية التي تؤكد على وجود الأزمة التجارية العالمية . فبين 1300 و1360 ، تمكنت انكلترا ، خلال بضع سنوات ، من تصدير 000 40 بالة صوف ، بل وأكثر ، إلى جميع أنحاء القارة الأوروبية ، منها 25000 بالة شكلت ما صدرته خلال سنة طبيعية واحدة تقريباً ، وبدءاً من 1360 ـ 1365 ، أصبح انخفاض الصادرات بارزاً . فبعد عام 1382 ، هبط عدد البالات بشكل واضح ، إلى أقل من 000 20 بالة .

هذا ما حدث أيضاً بالنسبة لتصدير خمور «بوردوليه» وداخل البلاد ، باتجاه الجزر البريطانية وبلاد « الفلاندر » . فمن عام 1305 إلى عام 1336 ، راوحت هذه الصادرات بين 000 51 و000 102 برميل ، مع متوسط سنوي يبلغ 000 82 . ومن 1337 إلى 1356 ، انخفض هذا المعدل الوسطي إلى 000 14 برميل ، ثم ارتفع إلى 000 30 برميل بين 1356 و1369 ، خلال عهد إمارة « أكيتان » الطويل ، لينخفض بعد ذلك إلى 000 11 برميل من 1369 إلى 1440 .

وخلال الفترة 1270 ـ 1500 ، تركزت قمة تجارة مرسيليا بين 1340 و1341 ، وقمة تجارة جنوى عام 1293 (المؤشر 100) . وعام 1400 كانت المؤشرات ، على التوالي ، 35 و65 . وثمة أسواق تجارية زالت تماماً من الوجود . أما الضرائب المرتفعة المفروضة على التجارة البحرية في « پيرا » الملحقة بالقسطنطينية الخاضعة لرقابة الجنويين ، فقد تعرضت للإنخفاض التالي :

1334 : 1648638 ليرة جنوية .

1391 : 199046 ليرة جنوية .

1423 : 234000 ليرة جنوية

يجدر بنا أيضاً أن نذكر الركود الذي أصاب المراكز التقليدية للصناعة النسيجية (الفلاندر، لانغدوك السفلى)، والتغير في ذهنيات عالم التجار: بعد زمن المغامرين والمضاربين والغزاة ، المتعطشين للكسب والمنفعة ، جاء زمن الخائفين ، الحريصين ، الذين راحوا يقللون من تنقلهم ، مستغلين الأسواق المعروفة ، والخاضعة قدر الإمكان للحماية . وفي جنوى ، تخلت الأسر العريقة ، التي كانت تجمع بين النمط المعيشي الرفيع المستوى والأعمال ، (كعائلات فيشي ومالاسپينا وفريجوزي وغريمالدي) ، تخلت عن هذا الأسلوب الأخير من النشاط ، لتتفرغ إلى تطلعاتها في المجالين السياسي والعسكري ، أو لتعتصم في إقطاعاتها أو قصورها . أما التجار السيانيون[1] فكانوا باستمرار يفقدون من أماكن نفوذهم . وفي فلورنسة ، لم تقو بعض الشركات التجارية الضخمة على تجنب الإفلاس ، رغم تأسيس فروع لها على المستوى العالمي ، بل ، وهنا تكمن الخطورة ، بسبب هذا الإنتشار . فبين 1342 و 1346 ، أعلنت عشر شركات كبرى إفلاسها ، وأهمها الشركتان « الجبارتان من ذوات الأقدام الصلصالية » (إيڤ رنوار) ، وهما « بيروتزي » (1343) و « باردي » (1346) ، اللتان ذهبتا ضحية القروض المتهورة الممنوحة لبعض ملوك الغرب ، ومنهم إدوار الثالث ملك انكلترا الذي كان مديناً لهما بمبلغ إجمالي قدره 000 1500 فلوران . ومع 1370 ـ 1371 ، كان الأفول من نصيب شركة « غاردي » . أما أسواق « شمپانيا » و« بْري » ، التي كانتْ لعهد قريب من أهم أماكن المبادلات التجارية والصفقات المالية ، فلم تعد تلعب سوى دور تافه بعد 1340 ـ 1350 .

الوضع الإقتصادي : الأسعار والأجور

كذلك ، لا بد لتشخيص الأزمة من أخذ تطور الأسعار والأجور بالإعتبار . إنما علينا الملاحظة أن تفسير هذه المنحنيات ليس واضحاً : هل تكون الأسعار المنخفضة شاهدة، بالضرورة، على وجود صعوبات اقتصادية متفاقمة، وهل تكون

---

(1) Sienne أو Siena : مدينة إيطالية .

الأجور المرتفعة معبرة ، بالضرورة ، عن الإرباكات المالية عند أصحاب المنشآت ؟ إضافة إلى ذلك ، فإننا سنحصل على نتائج متباينة ، إذا أردنا وضع هذه المنحنيات ، وفقاً لتناولنا النقود الحسابية أو النقود الفعلية الجارية . أخيراً ، لم تبدأ متواليات الأسعار والأجور ، بالنسبة لعدد كبير من المناطق ، إلا بعد عام 1350 ، بل حتى بعد 1400 ، وهذا يعني أن هذه المتواليات لم تسمح بتفهم الوضع قبل بداية الجمود الإقتصادي .

يبدو هنا أن انكلترا قد حظيت بمراجع وثائقية مميزة ونادرة . ففيما يتعلق بالأموال الحسابية ، ظلت أسعار الحنطة إجمالاً على مستوى مرتفع حتى العام 1380 تقريباً . بعد ذلك ، بدأ يحدث هبوط ملحوظ ، امتد لأكثر من قرن . أما الأجور ، فظلت تسير بموازاة أسعار الحبوب حتى عام 1380 ، ثم أحرزت تقدماً بسيطاً بعد منتصف القرن الرابع عشر . ثم ، وبعد عام 1380 ، بدأ التباعد بين منحنيي الحبوب والأجور ، بحيث راح الأول يتدنى ، بينما استمر الثاني في الإرتفاع ، بشكل وصلت معه قوة الأجور الشرائية، المحددة بالحبوب إلى ذروتها خلال الثلاثة أرباع الأولى من القرن 15 . من جهتها ، عرفت المنتجات الصناعية ارتفاعاً شديداً : فبالنسبة للحديد المصنّع ، تم الإنتقال من المؤشر 100 خلال 1300 ـ 1350 إلى المؤشر 159 خلال 1351 ـ 1360 ، والمؤشر 352 خلال 1389 ـ 1400 . والمقارنة بين تلك المنحنيات وهذه المؤشرات تبرز وجود تزايد في الضائقات بالنسبة للوردات أصحاب الأراضي بدءاً من عام 1380 : كان هؤلاء يبيعون محاصيلهم الزراعية بأسعار بخسة (وخصوصاً الحبوب) ويشترون ، بأسعار أغلى ، المنتجات الصناعية الضرورية لاستثماراتهم وسياق معيشتهم ، لذا ، لم يكن بمقدورهم الإبقاء على أجرائهم ، الذين كانوا يتقاضون أجوراً زهيدة جداً ، لا لفترة كلية ولا جزئية . وبين 1330 و1370 ـ 1380 ، عرف السعر الإسمي للقمح ، في النورماندي الشرقية ، بعض الإرتفاع المعتدل ، بلغ حوالي 20٪ ، إنما ، بحذاء ذلك ، تضاعفت المنتجات الصناعية كالجبس والآجر . ثم بدءاً من 1370 ـ 1380 وحتى 1460 ـ 1475 ، تراجعت الأسعار الزراعية بنسبة 25٪ ، بينما بقيت الأسعار الصناعية على حالها ، لا ، بل عرفت تراجعاً بسيطاً . والأجور الوحيدة التي كانت تدفع لفترة طويلة هي هنا أجور عمال البناء في الوسط المديني : ظل هذا الوضع مستقراً من 1320 إلى 1340 (1s.t. وحدة نقدية) يومياً للعامل

اليدوي ، والضعف للعامل الكفء . بعد ذلك ، حدث ارتفاع هائل ، من 1340 إلى 1375 ، مواز لإرتفاع الأسعار الصناعية ، لكنه يتجاوز إلى حد بعيد ارتفاع أسعار المحاصيل الزراعية (2s.6.d.t. وحدة نقدية) للعامل اليدوي ، مقابل (4.s.t. للعامل الكفء) . ثم تبدأ مرحلة طويلة من الإستقرار ، تميزت فقط بارتفاع قدره 25٪ لصالح مدخول العامل الكفء (5 s.t. في اليوم بدلاً من 4) : كان هذا الإستقرار يعود بالفائدة على الأجراء مع استمرار هبوط الأسعار الزراعية ، لكنه بدأ بعد ذلك بالإضرار بهم . وإذا كان مؤشر الأجر الحقيقي هو 100 عام 1446 ، فإنه لم يتعد 35 عام 1547 .

أما في الفلاندر ، فيمكن افتراض التطور التالي في أسعار الحبوب : فبعد أن كانت متدنية في نهاية القرن الثالث عشر ، عرفت ارتفاعاً ملحوظاً في بداية القرن الرابع عشر ، لتبلغ ذروتها خلال 1315 ـ 1317 . ثم ، وخلال عشرين سنة ، أي بين 1318 ـ 1337 ، استعادت الأسعار مستواها المتدني السابق الذي كانت عليه في نهاية القرن الثالث عشر ، باستثناء سنتي الغلاء: 1323 و 1329 . وهكذا ، يرتسم ارتفاع مستمر ، دام قرابة جيل ، أي من 1338 إلى 1370 ، قطعه فقط هبوط بقي من عام 1344 إلى عام 1350 . وبعد عام 1370 ، بدأ يميل نحو الهبوط الذي لم يتغير طيلة الثلاثة الأرباع الأولى من القرن الخامس عشر ، ما عدا السنوات 1380 ـ 1390 ، 1415 ـ 1417 و 1437 ـ 1439 .

وفي « ناڤار » ، بدا الوضع الإقتصادي مختلفاً تماماً ، حيث بقيت الأسعار الإسمية متدنية وثابتة من 1280 إلى 1344 ، ومتراوحة بين المؤشرات القصوى وهي 27,7 و 27,6 ، ليحدث بعد ذلك إرتفاع واضح استمر حتى فترة 1421 ـ 1430 على الأقل ، التي تميزت بالمؤشر 100 . بعبارة أخرى ، تضاعفت الأسعار الاسمية أربع مرات في أقل من قرن واحد . أما الأجور ، فبقيت متدنية حتى 1350 ، مع ميل خفيف نحو التصاعد (1284 ، مؤشر 15,7 ؛ 1346 ـ 1350 ، مؤشر 17,5) ، ثم تحلق أثناء النصف الثاني من القرن الرابع عشر ، مع بعض المحطات : ففي عام 1400 بلغ المؤشر 82 ، أي بارتفاع معادل لارتفاع الأسعار ، إنما دون أن يعتبر المستخدمون أنفسهم خاسرين فعلاً .

أما في فلورنسة ، فبدأت أسعار الحبوب متدنية خلال الفترة 1360 ـ 1369 ،

لترتفع بصورة ملحوظة بين 1370 و 1399 ، ومن ثم تعود زهيدة طيلة القرن الخامس عشر بأكمله . وإذا حولنا هذه الأسعار إلى الفلوران الذهبي ، يختفي الإرتفاع الحاصل في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الرابع عشر ، ويظل الهبوط مستمرّاً حتى العام 1429 ، مترافقاً مع استقرار ضعيف المستوى حتى العام 1499 على الأقل .

ويستمر غلاء قمح « الألزاس » حتى العام 1375 ، ثم يتراجع سعره بشكل واضح من 1376 إلى 1450 . والحق يقال إن تربية الدواجن كانت أكثر ثباتاً في هذه المنطقة كما في غيرها . وفي « كراكوڤيا » ، ثبتت الأجور والمعاشات ، المقومة بالفضة ، عند المؤشر 100 خلال السنوات 1361 ـ 1400 ، لتقفز إلى المؤشر 128 خلال النصف الأول من القرن الخامس عشر ، ثم تعود وتنخفض إلى 100 خلال النصف الثاني منه . لقد كانت ، على أي حال ، متقدمة بصورة ملحوظة على سعر الحبوب المعدة لصنع الخبز ، والمحددة مؤشراتها ، على التوالي ، بـ 100 ، 84 و 59 ، بالنسبة لكل نصف قرن طيلة المدة الممتدة بين 1350 و 1500 .

إنما في القرن الخامس عشر ، وفيما وراء التناقض في الدورات الثلاثينية ، لم تعرف الزروع أي ميل نحو الإرتفاع ، لا في « كونيغسبرغ » ولا في « روان » ولا في « باريس » ولا « دواي » أيضاً أو « كامبري » أو « ڤالنسيا » أو « انڤرز » او « أوترخت » أو « نامور » . هاكم مثلاً الوضع السائد في « برابان » : لقد مالت فيها الأسعار والأجور الصناعية والأسعار الزراعية نحو الإرتفاع حتى 1435 ـ 1440 . بعد ذلك ، تأخذ الأسعار طريقها نحو الهبوط حتى حوالي عام 1465 ، ثم تأتي الأحداث السياسية والعسكرية والمالية ليتمخض عنها ارتفاع جديد .

نستخلص من هذه النظرة المقتضبة ، غير الناجزة بالطبع ، أن التفاوتات نشأت تبعاً للمناطق ، وأن مجمل أوروبا لم يكن يسير على وتيرة واحدة ، وفي الإتجاه نفسه ، إنما رغم ذلك ، يسود الإنطباع بأن القطاع الزراعي شهد موقعه يتعطل ، آجلاً أم عاجلاً .

الصعـوبات الغذائية

ثمة مؤشر أخير سنتناوله بالنسبة للصعوبات المادية التي سادت في نهاية القرون الوسطى ألا وهو التواتر النسبي لحالات المجاعة والقحط . ففي «پِيْسْتْوَا»، أحصي من عام 1300 إلى عام 1400 وجود عشر سنوات من المجاعة وسبع سنوات من القحط ، أي كانت هناك أزمة معيشية حقيقية ، بل مـأساويـة ، كل عشـر سنوات كمعدل وسطي . وكان المعدل نفسه سائـداً في « نامـورو ا »، حيث بلغ عدد سني القحط 16 سنة ، بين 1350 و 1500 ، مع اشتدادها بشكل واضح خلال الربع الثاني من القرن الخامس عشر . أما بلاد « الفلاندر » فقد شهدت تسع سنين من المجاعة الفعلية ، من عام 1300 إلى عام 1500 ، انتظمت كل ثلاث سنوات على حدة : 1315 ـ 1317 ، 1369 ـ 1371 ، و 1437 ـ 1439 ، تضاف إليها 16 سنة من القحط : 1338 ، 1343 ، 1344 ، 1350 ـ 1351 ، 1359 ـ 1360 ، 1415 ـ 1417 ، 1481 ـ 1483 و 1488 ـ 1490 . فيكـون المجموع خمساً وعشرين سنة ، أي بمعدل $\frac{1}{8}$ ، منها ست سنوات في النصف الأول من القرن الرابع عشر ، وسبع في النصف الثاني ، وست في النصف الأول من القرن الخامس عشر ، وست أخرى في نصفه الثاني . وفي « فوريز » و« بروڤانس » ، كانت المحـاصيل الرديئة أيضاً أكثر تواتراً : سنة واحدة كل سنتين أو كل ثلاث سنوات . وبين 1415 و 1440 ، عاشت باريس و« تور » هاجس الجوع . ثمة دراسة حديثة حول حالات القحط في أرياف مملكة « ناڤار » ، حددت التسلسل التاريخي لحالات الجوع خلال القرن الرابع عشر : ضائقات مستمرة من 1300 إلى 1320 ، ثم من 1328 إلى 1350 ، بعد فترة قصيرة ، (يعتبر عام 1347 هو الأسوأ خلال هذا القرن) . ورغم قلة عدد السكان ، اجتـازت « ناڤـار » ، بعد عـام 1360 ، حقبة مميـزة من سوء التغـذيـة ، تخللتهـا ثـلاث أزمـات حـادة : خـلال 1362 ـ 1363 ، و 1368 ، و 1373 ـ 1377 . إنما لا يغربن عن بالنا أن حالات القحط لم تكن حكراً على القرنين 14 و 15 : لقد نال القرن 13 أيضاً حصته منها ، تماماً كالقرنين السابقين ، إضافة إلى ذلك ، أفادت بعض المناطق الواسعة ، في نهاية القرون الوسطى ، من وضع غذائي ملائم إلى حد ما . تلك كانت حال عالم الحلف التجاري ، أو أواسط بلاده ، وكذلك حال انكلترا ، التي عرفت ، في القرن 14 ، سبع سنوات فقط من

أشد حالات القحط والمجاعة ، وعدداً أقل من هذه الحالات في القرن الخامس عشر .

أسباب ونتائج

صاغ المعاصرون ، لدى تساؤلهم عن أسباب المآسي التي كانوا يرزحون تحت عبئها آنذاك ، تشخيصاً كان لا بد أن يثير انتباهنا ، رغم كونه سطحياً وناقصاً ، لأنه يمثل ، في ذاته ، عملاً ذهنياً . لقد وضعوا في الدرجة الأولى الحروب والإضطرابات التي عاصروها ، ثم موجات الطاعون والوفيات ، وأخيراً الأحداث المناخية التي سمح بها الله بهدف تحذير الناس أو معاقبتهم . وحتى فيما عدا ذلك ، كانوا يعتقدون أن الإضطرابات تفسر بحالات ضعف الأفراد والجماعات الإجتماعية ، وبرفضهم القيام بالمهمة الموكلة إليهم ، وبعبارة أخرى بواجبهم القومي ، بشكل تكون معه البشرية مسؤولة فعلاً ، إلى حد ما ، من خلال سلوكها ، عن المصائب العديدة المتفاقمة التي تعانيها .

قام مؤرخو نهاية القرون الوسطى من جهتهم ، بتتبع عدة مسالك ، واقترحوا ترسيمات تفسيرية متنوعة ، كانت لكل منها أهميتها ، إنما من المستحسن وضعها في إطار تراتبي .

المناخ

هل من كوارث طبيعية ؟ لا شك في أن تلك الحقبة نالت نصيبها من الهزات الأرضية ، والتيارات البحرية ، والفيضانات ، والثورات البركانية ، مع تواتر يكاد يبدو طبيعياً . فقد رصدت مثلاً في « كاتالونيا » بعض الهزات الأرضية خلال السنوات 1373 ، 1410 ، 1427 ، 1428 و 1448 . بالمقابل ، ساد اعتقاد بوجود بعض الإختلال المناخي . ولتأكيد ذلك ، لا يمكن الأخذ بالظاهرات الإستثنائية ، بالرغم من احداثها بعض التأثير . وتثبت المصادر مثلاً أن البرد والثلج والمطر ، ضربت « أڤينيون » بلا انقطاع ، من 30 تشرين الثاني/ نوفمبر حتى نهاية شباط/ فبراير 1365 . وبين 1407 و 1408 ، تحدث « نقولا دو باي » ، كاتب البرلمان ، في باريس ، عن 66 يوماً من الجليد ، توالت منذ عيد سان مارتن في الشتاء وحتى 30 كانون الثاني/ يناير. لقد تجلدت بعض الأنهار والبحيرات والسواعد البحرية، مراراً

وتكراراً . إنما ما قيمة هذه المعطيات في تأكيد هذا الإتجاه لمدة طويلة ؟ يبدو أن تصنيف الشواهد الروائية والإفادة منها يسمحان بتقييم تغير فصول الشتاء في أوروبا الغربية على النحو التالي :

ـ من 1302 إلى 1364 ، سلسلة من فصول الشتاء المؤثرة التي وصفت بأنها شديدة القسوة .

ـ من 1365 إلى 1369 ، سيطرت فصول شتائية قارسة .

ـ من 1470 إلى 1490 ، خفت قسوة الشتاء .

ويؤكد تحليل أراضي التورب في « فيرنو » على حدوث موجة جليدية كبيرة من عام 1200 إلى عام 1300 ، تبعها بعض التراجع حتى عام 1500 .

وبطريقة الفحص بالعينة ، ثم استبار الجليد المتحجر في « غرونلاند » ، منذ فترة امتدت أكثر من ألف قرن ، ووفقاً لتغير تركيب الجليد الكيميائي حسب الحرارة الخارجية منذ لحظة تكوّنه ، أمكن إرجاع هذه الحرارة إلى حقبات ممتدة نسبياً : يبدو بالتالي أن القرنين 14 و 15 قد تحددا داخل « عصر جليدي صغير » امتد بين القرنين 13 و 19 . كذلك ، تخلّل هذه الحقبة ، التي استمرت من 600 إلى 700 عام ، ثلاث موجات حقيقية ، وكان ذلك في 1160 ـ 1300 ، وخلال القرن 17 والفترة من 1820 إلى 1850، وفي فترة تخللتها مراحل من الهمود، من 1310 إلى 1480 ومن 1730 إلى 1800 . ويتطابق تسلسل الأحداث هذا ، إلى حد كبير، مع التسلسل الذي أوحى به ظهور الجبال الجليدية الألبية . وهذا يعني أن ليس ثمة ما يشير إلى وجود فصول شتاء باردة خلال نهاية القرون الوسطى . من وجهة النظر هذه ، يبدو أن عصر « سان لويس » وعصر « الملك الشمس »[1] كانا غير موزعين توزيعاً عادلاً . أما علم تاريخ الأشجار ، الذي بدت نتائجه فعلاً أكثر مصداقية بالنسبة لأميركا الشمالية منها بالنسبة لأوروبا ، فيشير بالأحرى إلى وجود إتجاه نحو الرطوبة ، قد يدل على نوع من أسبقية المناخ المحيطي على المناخ القاري . ولو تبينا الفرضية القائلة باستمرار هطول الأمطار بغزارة ، فلا شك بأن هذه

---

(1) أي لويس الرابع عشر (المترجم).

الأخيرة لن تكون بلا نتيجة ، على الأقل في أوروبا الشمالية ، حيث لم يكن يخشى على المزروعات من البرد ، مهما اشتد ، ومن فصول القحط والحرارة والجفاف والأعاصير الصيفية بقدر ما يخشى عليها من الهواطل الغزيرة أثناء فترات البذار ، في الخريف والربيع ، وأثناء نضج البزور الذي يسبق مرحلة الحصاد . إضافة إلى ذلك ، أدت الرطوبة الشاملة إلى انتشار بعض البكتيريات ، أو بعض العصيات ، وبالتالي إلى وجود ما يساعد على انتشار الأوبئة . يبقى أن تفسير الأزمة انطلاقاً من التغيرات المناخية هو عامل صدفوي . فمن المفضل ، في حال عدم وجود معطيات أكثر دقة ، الرجوع إلى البحث عن أسباب من نوع آخر .

المحاصيل الزراعية

تصدى بعض الباحثين لموضوع احتمال نضوب بعض الموارد الطبيعية ، وخاصة الأراضي ، المزروعة باستمرار منذ فترة بعيدة ، والمستفيدة من تجديد غير كاف ، رغم تزويدها بمختلف أنواع الأسمدة .

وقد لاحظ « ج. ز. تيتاو » لدى رجوعه إلى سجلات الأراضي الإقطاعية الموجودة في مطرانية « ونشستر » وجود تراجع واضح في مردود الأكر الواحد في نهاية القرن 13 وبداية القرن 14 . وقد شمل هذا التراجع بشكل خاص الأراضي المشهورة بجودتها . من هنا كثرة البيانات ، في الحسابات كما في المداخيل ، من نمط « الأراضي الضعيفة » و« الأراضي شبه الضعيفة » . ولم يكن من المستحيل استمرار هذا التراجع خلال القرنين 14 و15 . ويتحدث « هـ . نوڤو» عن انهيار المحاصيل ، في « كمبريزيس » طيلة النصف الأول من القرن 14 ، بحيث انخفض من 22 إلى 14 كنتالا في الهكتار الواحد .

ومما لا شك فيه أن ثمة مؤرخين آخرين اعتقدوا ، بعكس ذلك ، أنهم قادرون على اكتشاف وجود بعض التحسن . تلك هي النتيجة التي توصل إليها « ب. هـ. سليشر ڤان بات » ، عندما درس هو أيضاً تقارير مطرانية « ونشستر » .

الزرعات والغلال بالهكتوليتر في الهكتار الواحد

السنوات	القمح			الشوفان		
	الزرعة	الغلة	المُعامل	الزرعة	الغلة	المُعامل
1200 ـ 1249	1,87	7,33	3,9	3,51	10,06	2,8
1250 ـ 1299	2,16	8,19	3,8	4,03	9,41	2,3
1300 ـ 1349	2,01	8,49	4,2	3,59	8,70	2,4
1350 ـ 1399	1,94	8,40	4,3	3,44	9,81	2,8
1400 ـ 1449	1,87	8,33	4,4	3,37	12,21	3,6

لقد كشفت بعض المعطيات المتعلقة بـ «الفلاندر» و«آرتوا» و«برابان» عن عدم وجود أي انخفاض في المردود بل وربما عن وجود تحسن طفيف بين 1300 و1500 .

بالمقابل ، يعتقد بعض الباحثين الأخر بوجود مردودات ثابتة بين القرنين 13 و17 وحتى القرن 18 ، تتراوح بين 6 أو 8 هكـل مقابل 1 هكل مزروع في الأراضي الجيدة أو الأراضي الشديدة الجودة الكائنة في الشمال ، و4 أو 5 هكل مقابل 1 هكل مزروع في أراضي الجنوب الجيدة .

إن الوثائق المتوفرة مجزأة كثيراً وغير مترابطة ، لأنها تغاضت عن الكثير من القطاعات الجغرافية بحيث لا يمكننا الأخذ بفرضية استنفاد الأراضي على صعيد أوروبا ، كذلك يحتمل أن تسمح حدود بعض المناطق التي كانت لمدة طويلة مكتظة بالسكان ومستغلة إلى أقصى حدود الإستغلال ، برؤية الدلائل على بعض الخصوبة المتراجعة ، خلال قسم من القرن 14 على الأقل .

الذهب والفضة

ثمة من فكر أيضاً بتقديم تفسير نقدي الطابع : قد يكون كساد الأعمال والمبادلات ناجماً عن ندرة الذهب والفضة ، وعن نقص في النقود النحاسية . مما لا شك فيه أن مخزون المعادن الثمينة الموجودة في متناول الغرب كان كبيراً مع بداية

القرن الرابع عشر . لكنه لم يكن ليموّن بصورة كافية ، بسبب نفاد العروق المعدنية من المناجم ، واستمر هذا الوضع إلى أن سمحت التقنيات الجديدة التي بوشر العمل بها بدءاً من منتصف القرن 15 ، باستثمار المناجم التي ظلت حتى ذلك الحين صعبة المنال . إضافة إلى ذلك ، ربما أدت الحروب ، والاضطرابات السياسية والإجتماعية إلى خلق تيار من الإكتناز (الإحتفاظ بالثروات) ، التي تبين في نهايتها أن قسماً من الكمية النقدية قد سحب من التداول . من جهة أخرى ، كيف أثرت ضخامة المصاريف العسكرية ، ووضع قوانين ضرائبية جديدة في عدد من بلدان الغرب ، على سرعة التداول النقدي ، وعلى توجه المداولات التي اتبعتها القطع النقدية ، الصفراء والبيضاء والسوداء ؟ ألم يكن ثمة إنفاق للمعادن الثمينة خارج الحيز الأوروبي بسبب اختلال المبادلات ؟ رغم العديد من التحريمات ، كان التجار الألمان ، في « نوفغورود » يدفعون غالباً ، وخصوصاً في القرن 15 ، سبائك الفضة مقابل منتجات العالم الروسي ، وعلى الأخص الفراء . أما في الشرق فكانت الفضة أكثر أهمية بالنسبة للذهب منها في الغرب ، بحيث كان استبدال الفضة بالذهب يعود بالفائدة على التجار الإيطاليين وغيرهم . وقد زاول « جاك كور » بشكل خاص ، هذا النوع من التجارة غير المشروعة . وفي بداية القرن 14 ، كان الحرير الصيني يشترى مقابل المنسوجات ومقابل المسكوكات أيضاً . وحوالي عام 1400 ، كانت القافلة المكونة من ثلاثة إلى خمسة قوادس من البندقية التي كانت تفد كل سنة إلى سوريا ، لتدفع ثمن مشترياتها من الفلفل والزنجبيل وأكباش القرنفل والقرفة والأقمشة الخفيفة والثمينة ، كانت هذه القافلة تنقل الأجواخ والمنسوجات والقصدير والزجاجيات ، لكنها كانت ، إلى ذلك ، ملزمة بالدفع ذهباً . ويمكن تفسير انتشار السفتجات في الجزء الأكثر تطوراً من الغرب ببعض النقص في المعادن الثمينة . ثم إن التنقيب عن الذهب شكل عامل إثارة للبحارة والتجار والدول ، الذين تعهدوا أوائل الإكتشافات الكبرى في القرن الخامس عشر .

كذلك أمكن إقامة علاقة بين هذه الندرة النسبية للذهب والفضة وبين ضعف النقود الحسابية الذي عرفته أوروبا من أدناها إلى أقصاها ، خلال فترة طويلة من الزمن وبصورة مستقلة عن « القلاقل » المأساوية ، والإنخفاضات والإرتفاعات المفاجئة والعنيفة التي خلقتها الأزمات السياسية والعسكرية في بعض البلدان . ففي انكلترا ، كان البنس السترليني يساوي 22,5 حبة من الفضة وذلك حتى العام

1275 . ومنذ عام 1412 ، أصبح يساوي 15 حبة فقط ، و 12 حبة بدءاً من عام 1464 . وفي فرنسا ، كان الفلس التوري[1] ، عام 1330 ، يساوي مقدار 3,907 غ من الفضة و 0,281 غ من الذهب . وفي 1400 ، كان ثمنه من الفضة يساوي 1,736 غ و 0,175 غ من الذهب . ومع عام 1450 ، كانت الأرقام 1,465 غ بالنسبة للفضة و 0,121 غ بالنسبة للذهب . وفي « الفلاندر » كانت الورقة النقدية الكبيرة ، عام 1318 ، توازي 4,22 غ من الفضة ، وعام 1400 ، 1,02 غ من الفضة مقابل 0,1062 غ من الذهب . أما عام 1500 ، فكانت النسبة 0,495 غ من الفضة و 0,0444 غ من الذهب .وفي براban ،عرفت الورقة النقدية الكبيرة ، خلال القرن 15 ، هبوطاً ملحوظاً : عام 1400 ، كان ما يعادلها من الذهب والفضة مساوياً لما كانت عليه نقود « الفلاندر » آنذاك . وعام 1500 ، أصبح نقدها يعادل 0,33 غ من الفضة و 0,0296 غ من الذهب . فماذا يعني هذا التغير؟ إذا كانت أسعار النقود الحسابية قد ارتفعت بصورة موازية لانخفاض قيمة هذه النقود ، فهذا يعني أن النقود الفعلية عينها تمثل الكمية نفسها من الأموال ، أو بعبارة أخرى ، ان 20 غ مثلاً من الفضة تتيح شراء ستيّة[2] واحدة من الحنطة ، وأن هذه الـ 20 غ تعادل 40 s.t أو فقط 25 . لكننا نلاحظ في الواقع أن الأسعار الزراعية ، التي كانت كذلك تعادل العملة الحسابية ، منذ عام 1380 على الأقل ، قد عرفت الثبات أو التراجع . فتبين مذ ذاك أن القوة الشرائية للمعادن الثمينة لم تتوقف عن الإرتفاع ، وهذا ما يفسر بهبوط أسعار المنتجات الزراعية وبندرة الذهب والفضة ، وباختصار بالنقص في ضروب العملة التي تتضمن إلى حد ما الدينامية الإقتصادية .

الافتقار إلى الرجال ونتائجه الإقتصادية

من الجائز أيضاً أن يكون هبوط الأسعار الزراعية ، وارتفاع الأجور والمنتجات الصناعية ، وتضاعف الإنفاق على البذخ والترف ، وتبديد رؤوس الأموال في الحرب ، والحفلات ، وتكوين النفوذ ، والأعمال الفنية ، وضعف العملة الحسابية

---

(1) نسبة إلى مدينة تور الفرنسية حيث كان تسك هذه النقود القديمة .

(2) مكيال قديم يساوي 4,5 ليترات .



١ ـ الطاعون في تورنيه ـ سجلات جيل لوميزيه



2 ـ ضريح الكاردينال لاغرانج ـ [illegible]

التي تحددت بالعديد من موارد الإقطاعيين ، من الجائز أن يكون أدى كل ذلك إلى تفكيك وخلخلة نظام الإنتاج القديم الذي كان يخضع لهيمنة المنشأة الإقطاعية . من هنا كان تراجع الإحتياطي الأميري وضعفه الجزئي أو الكلي واستئجاره في المجال الزراعي ، وربما أيضاً بعض التراجع في التوظيفات المالية : ليس فقط أن المزارعين لم يحاولوا استصلاح الأراضي ، وتصريف المياه وتجفيف بعض المستنقعات ، وزيادة مواشيهم ، وتشييد هري جديد وطاحونة جديدة ، بل أصبحوا كذلك غير قادرين على الحفاظ على إرثهم . وأزمة النظام الإقطاعي هذه لم تكن وقفاً على الريف ، بل طالت أيضاً المدن ، والنشاط الصناعي ، بحيث إن العديد من المدنيين أصحاب الأملاك العقارية لم يحصّلوا منها سوى أرباح تافهة وصدفوية ، من هنا كان الإنخفاض في قدرتهم الشرائية وفي اقتصار الأسواق على المنتجات الصناعية .

هذا هو بالتالي محرك التزايد الذي عانى ضعف النظام . وفي الواقع ، لم يكن هذا المحرك عبارة عن التحولات التكنولوجية ولا الإستثمارات ، حتى ولا أي باعث خارجي ، كما كانت عليه ، في القرن 16 ، موارد العالم الجديد وأسواقه ، بل نمو السوق ، الناجم عن ازدياد السكان وبالتالي عن الإستهلاك . بشكل قد يكون معه العامل الديموغرافي في أساس الجمود الحاصل في نهاية القرون الوسطى : لم يكن النقص في عدد الرجال ليقلل فقط في الطلب على الخيرات المادية ، بل قد يكون وضع الأجراء في موقف نسبي من القوة إزاء أرباب العمل . لا سيما وأن تغيرات البنى الإقتصادية والإجتماعية (ومن ذلك تراجع أعمال السخرة في جزء من عالم الإقطاع ، وازدهار الصناعات الريفية في بعض المناطق ، وكذلك الطابع المرحلي بل الدائم لمهنة الشريك) ، كانت تزداد طلباً على الأجراء . وفي كل مكان تقريباً ، كانت السلطات والمسؤولون يتأففون من عدد المتسولين الأصحاء ويسعون إلى اتخاذ تدابير معينة لتشغيلهم . كما كانوا يتأففون من النقص في اليد العاملة ومستلزمات العمال ، حيث صدر تشريع ، فعال إلى حد ما ، يكرس حداً أعلى للأجور ، في المدينة كما في الريف (انكلترا ، فرنسا ، تيرول ، قشتالة) .

لقد حاولنا أعلاه الكشف عن أسباب النقص في عدد السكان الذي عانته أوروبا آنذاك . ويبقى علينا تفحص هذه الأسباب . عملياً لم يكن ثمة هجرة خارج

العالم اللاتيني . فمن الوجهة الديموغرافية ، يمكن التغاضي عن بعض الوكالات التجارية الإيطالية في شرقي البحر المتوسط ، وكذلك عن المسيحيين الذين أسرهم البرابرة وباعوهم كعبيد . خصوصاً وأن المسيحيين ، حول البحر الأبيض المتوسط ، كانوا يمتلكون بالمقابل عدداً لا يستهان به من العبيد مصدرهم روسيا الجنوبية والعالم الإفريقي وبعض الأماكن الأخرى . أما داخل أوروبا ، فلم تسجل حركات السكان على المدى الطويل آنئذ سوى أرقام ضئيلة جداً : فلا يمكن تفسير الأزمة الديموغرافية في إيطاليا بوجود بعض التجار ، في فرنسا أو انكلترا ، وبعض البحارة ، والجنود ، ورجال الأعمال القادمين من « جنوى » و « لومبارديا » و « توسكانا » الذين جاؤوا للبحث عن الثروة فيما وراء الجبال . وإذا كانت ألمانيا القديمة قد خلت من سكانها، فذلك لم يكن قط لمصلحة ألمانيا الجديدة، في شرقي الألب . وبالمقابل ، يمكن التوصل إلى الفرضية القائلة ببعض النقص في معدل الولادات . بالطبع ، ما من شيء يشير إلى شيوع الإجهاض ووسائل منع الحمل البدائية في القرن 14 أكثر مما كانت عليه في القرن 13 . إزاء ذلك ، من الجائز أن يكون أدى البؤس وكذلك الإضطرابات إلى انخفاض في معدل الزواج (التي تم التعويض عنها فعلاً من خلال ازدياد عدد الأولاد غير الشرعيين ، الذين نلتقيهم كل لحظة في الوثائق العائدة إلى نهاية القرون الوسطى) . وربما كان لانقطاع الطمث بسبب المجاعة دور في ذلك . وغالباً ما فرقت الأحداث السياسية والعسكرية بين الزوجين . وتبين بعض المؤشرات ، الدقيقة جداً ، أنه في بعض المناطق وبعض الأوساط ولدت الظاهرة الهامة المتعلقة بتأخير سن الزواج ، التي بلغت ذروتها أثناء القرن 18 ، في جزء من الغرب . بيد أن ما يجدد الأزمة الديموغرافية هو ازدياد معدل الوفيات . وعلى سبيل التوضيح ، نذكر هنا التقديرات التي افترضها « فيلهلم آبل » :

الحقبــات	معدل الولادات بالألف	معدل الوفيات بالألف	المعدل السنوي للزيادة أو النقصان بالألف
القرون 11 ـ 13	42	36	+ 6
القرن 14	39	44	ـ 5
القرن 15	39	41	ـ 2
القرنان 16 ـ 17	42	36	+ 6

وهكذا ، يتبين لنا فعلاً أن الأزمة الديموغرافية ، التي برزت بوضوح في القرن 14 ، قد نجمت بصورة أساسية عن الإزدياد في نسبة الوفيات . ويمكن تفسير هذه الأخيرة بوجود الفاقة ، والحروب ، كما أنه لا يجوز الأخذ حرفياً بهذا التقدير الوارد في مقالة ضد حقوق الإنكليز على مملكة فرنسا ، في بداية القرن 15 : من جراء « المغامرة الممقوتة » التي قام بها الغزاة ، « توفي أكثر من مليوني شخص في مملكة فرنسا » بيد أن المسؤول هو الوباء العام الناجم عن ظهور الطاعون في الغرب ، في أواسط القرن 14 ، وعن تأثير معاودته طيلة المرحلة اللاحقة .

إن المصادر المتعلقة بذلك عديدة بما يكفي لوضع تسلسل تاريخي دقيق للنكبة وانتشارها منذ بداية ظهورها . لقد ظهر الطاعون حوالي 1338 ، في ظل سيطرة جنكيز خان المغولي ، في منطقة بحيرة « بلكاش » و« إيلي » و« إيسيك كول » . ومن هناك بدأ يجتاح البحر الأسود ، ليحيط ببحر « آرال » و« قزوين » . ثم ، ومن منطقة « كافا » حملته القوادس[1] الجنوية معها إلى الغرب . وفي منتصف عام 1347 ، ذر قرنه في « بيرا » و« القسطنطينية » ، ومع نهاية أيلول في « مسّينا » ومنذ أول تشرين الثاني/ نوفمبر في « مرسيليا » . ومع انتشاره في العالم الإسلامي (سوريا ، مصر ، المغرب) اجتاح الطاعون ، عام 1348 ، إيطاليا وفرنسا والأراغون . وفي أواسط السنة نفسها ، ظهر في كل من « بوردو » و« باريس » ، وفي موانىء انكلترا والنورماندي وإيرلندا ، ليطال بعد ذلك مجمل الجزر البريطانية والدانمارك والنروج و« فريزا » عام 1349 . وفي العام التالي ، جاء دور « سكانيا » و« جوتلاند » فعرفت الطاعون بين 1350 و 1351 ، وروسيا عام 1352 . وهكذا ، استمر الطاعون يتجول في أوروبا لمدة خمس سنوات ، مع بعض التوقف أثناء الشتاء ، ليعاود تقدمه خلال الربيع والصيف .

بيد أن الوباء لم يضرب سائر المناطق والأوساط والمهن بالمستوى نفسه ، بل ليس مستبعداً التفكير بوجود نسبة 20٪ من الخسائر على مستوى أوروبا ، حتى ولو

---

(1) السفن الشراعية

أخذنا بعين الاعتبار المناطق القليلة التي بقيت عملياً بمنأى عن الوباء. ولا نبعد كثيراً عن الحقيقة إذا اعتبرنا أن الخسائر بلغت 20٪ على مستوى اوروبا ، وكان أخطر ما في الأمر هو اجتياح الوباء عدة مرات متلاحقة فيما بعد . وبالنسبة إلى هجمات الداء القتالة على الأقل ، كان التسلسل التاريخي على الشكل التالي : 1347 ـ 1352 ، 1360 ـ 1363 ، 1369 ، 1374 ـ 1375 ، 1382 ـ 1383 ، 1389 ـ 1390 ، 1400 ، 1412 ، 1420 ، 1426 ـ 1427 ، 1438 ـ 1439 ، 1450 ـ 1452 ، 1456 ـ 1457 ، 1464 ، 1472 ، 1478 ، 1482 ، 1494 . ويتضح لنا أن الوباء كان يعاود انتشاره كل ثماني سنوات تقريباً ! وقد بينت بعض الدراسات الدقيقة أن نسبة الوفيات بسبب الطاعون بلغت في انكلترا 216 بالألف ، بين 1348 ـ 1350 ، و 177 بالألف بين 1360 ـ 1361 ، و 96 بالألف عام 1369 ، و 118 بالألف عام 1375 . وبين 1359 و 1448 ، توفي 139 راهباً تابعين لدير كاتدرائية « كانتوربري » : من بينهم 13 راهباً على الأقل (9,4٪) كانوا ضحية الطاعون . وخلال النصف الثاني من القرن 14 ، أحصي في « برشلونة » وفاة 28000 نسمة بسبب الطاعون وعلى مدى خمس موجات كاسحة لهذا الداء ، وخلال النصف الأول من القرن 15 ، قضى 11500 نسمة بسبب خمس مراحل انتشار أيضاً ، و 13000 نسمة من جراء ستة اجتياحات وبائية خلال النصف الثاني من القرن نفسه . في هذا المرفأ المتوسطي ، وفي ظروف خاصة جداً دون شك ، لم يُلقِ الموت الأسود سلاحه حتى نهاية القرون الوسطى . من المحتمل أنه كان أقل انتشاراً في الريف ، وكان أن دفعت المدن القابعة داخل أسوارها ثمناً فادحاً يتناسب ومستوى النقص في الشروط الصحية ، وكثافة السكان ، والوقاية القليلة الفعالية ، هذا عدا الهروب الذي ساهم فوق كل ذلك في انتشار العصية الطاعونية .

وإذا أسقطنا من حسابنا عواقبها السيكولوجية ، التي لم يكن أقلها تطوافات الجلادين ومذبحة اليهود ، نجد أن النكبة قد أدت إلى نقص كبير جداً في معدل الحياة . ووفقاً لتقديرات وسطية ، لقد تغير معدل الحياة هذا في انكلترا على النحو التالي :

	معدل الحياة	
	في سن 15	في سن 35
1250 ـ 1348	30,3 سنة	24,5 سنة
1348 ـ 1400	24,3 سنة	20,9 سنة
1401 ـ 1500	27,2 سنة	24,6 سنة

أخيراً ، لا يمكننا استبعاد دور الحرب ، إلاّ فيما يتعلق باندلاع الأزمة ، بالنسبة لامتدادها وتوسعها وتجذرها . بالطبع ، لا شيء قابل للمقارنة مع الإنقلاب الجذري الذي سببته الغزوات الكبرى في القرنين الخامس والسادس أو الذي أدى إليه اقتحام البيض للعالم الجديد . إن المقصود ، على أي حال ، الحروب التي اندلعت في الغرب مع نهاية القرون الوسطى ؛ تلك الحروب الأهلية والإنشقاقات بين المسيحيين ،إذ كانت إرادة الإنتصار ـ التي اضطرت إلى اللجوء إلى إبادة منهجية ـ يقابلها التزام أخلاقي معلن أكثر مما هو محترم ، بالمحافظة على المسالمين العزل (وهم الأكثرية الساحقة) وعلى أملاكهم . كذلك لا يغربن عن بالنا أن الحرب عاثت فساداً أيضاً قبل عام 1328 ، وبعد 1450 ، دون أن تفسد ، بشكل خطير النمو الإقتصادي أو ازدهاره . على أي حال ، إن القوى التي توصلت الدول ، في أوروبا القرنين 14 و 15 ، إلى تحريكها وتجنيدها وتمويلها ، بدت متواضعة أو بالأحرى تافهة : تشكيل جيش مؤلف من 10 000 إلى 15 000 محارب بالنسبة لإنكلترا ، ومن 20 000 إلى 30 000 بالنسبة لفرنسا ، وهذا الأمر يعتبر شاقاً ، بل مأثرة وانتصاراً . ثمة الكثير من الصراعات التي استمرت إلى ما لا نهاية ، إنما كانت تتخللها فترات طويلة من الهمود ، التي كانت بفضلها تستعيد الشعوب المعنية أنفاسها .

بيد أن صراعات ضارية وطويلة الأمد قد اندلعت ، من ذلك حرب المئة سنة ، التي يمكن أن تلحق بها ، ودون تعسف في تقديرنا ، الصراع بين انكلترا واسكتلنده وحروب الخلافة في بريطانيا ، بين قشتالة والبرتغال ، واستحكام العداء بين النظام التوتوني وجيرانه السلافيين ، والحروب الصليبية الهوسية[1] . ثم الحروب البحرية

(1) Hussites : نسبة إلى المصلح الديني جان هوس (المترجم).

بين البندقية وجنوى ، وبين الدانمارك والهانز الجرمانية . هذا عدا المعارك الجانبية ، ضد العرب في « غرناطة » ، وضد قرصنة البرابرة ، وضد الأتراك العثمانيين ووثنيي « لورلاند » وليڤونيا . وتلك الفترة كانت فترة الشركات الكبرى والتجار الاحتكاريين، والشركات المغامرة.

ومع بعض الوسائل الحرفية ، تمكنت بعض الجيوش ، حتى الصغيرة منها ، من القيام بعمليات تخريبية واسعة النطاق . وحماية للنفس من هذه المخاطر ، قامت الوحدات السكنية ، وخصوصاً العمرانية المدينية ، بتكريس جهودها المكثفة لعمليات التسوير والتحصين .

كل ذلك يشير إلى أن هناك مناطق كانت فعلاً منهكة بعد أن استشرت فيها الحرب طيلة عدة سنوات ، بل حتى بضع عشرات من السنين ، كما أنها ضحت أحياناً بأكثر من جيل كي تحظى بتوازن ورخاء شكليين . تلك كانت ، في فرنسا ، حالة الحوض الباريسي . وتتحدث الكتابات المتعلقة بتلك الفترة عن « مملكة فرنسا المفككة والمحطمة » . إذ إنها تتكلم تحديداً عن : « الكنائس المهدمة والمنتهكة والمقوضة ، والمدن والقصور والقلاع المدكوكة والمدمرة والمتناثرة فوق الأرض ، والقرى والحقول المهجورة ، غير المزروعة والتي أصبحت يباباً ومواتاً » . إضافة إلى أنها تعتبر أن الإنكليز ، دمروا وأفسدوا كل المملكة ، التي منيت بجميع الأضرار في الزمن الماضي والحاضر بشكل أنه لو بيعت كل بلاد انكلترا أو تحولت إلى أموال ، لما أمكن تغطية جزء من مئة من الأضرار التي أحدثوها في مملكة فرنسا المذكورة . إنه تضخيم للأمور ، بالطبع ، إنما حتى ولو بقي العديد من القطاعات سليماً تقريباً ، أو لو هوجم بعنف ، يبقى أن دمار بعض المناطق كان له صداه الواسع في كل مكان ، كما أنه وسم بطابعه المأساوي ، الكارثي ، أوروبا الهزيلة والمنكمشة والفقيرة .

الفصـــل الثانـــي

الكنيســـة ، الحياة الفكرية والأخلاقية

أوروبا في مهب الرياح

زعزعة النفوس وهاجس الموت

استطاع الطاعون الأسود زعزعة أعماق الغرب ، ولم يلبث أن شن هجومه على الذين لم يتمكن منهم أول مرة . فكان أن أعاد الكرة ثلاث مرات وإذ كانت أضراره قد أخذت تتضاءل شيئاً فشيئاً ، فلأن ضحاياه راحت تتضح والفترات الفاصلة بين مراحل انتشاره قد بدأت تتقلص . لقد انقضت سنون ست فقط بين فترة انتشار وباء عام 1369 والوباء الأخير . وظلت نتائج هذه الكارثة تفعل فعلها طيلة النصف الثاني من القرن 14 . إن المشهد الذي فرضه الطاعون الرهيب أربع مرات متتالية كان فظيعاً بحيث تصعب إزالة ذكراه بسهولة . « يتعذر دفن الموتى عندما يضرب الموت أكثر من واحد بالمئة يومياً . . . والذين بقوا على قيد الحياة خلال 1348 ـ 1375 ، لا بد شاهدوا بأم العين الفناء البشري المتمثل في أي مكان حتى درجة الإرهاق » (ب. شونو) . وهكذا ، لم يتوصل الأوروبيون إلى التملص من هذه الرؤية الرهيبة .

لم يكن التأمل بالحياة الأخرى موضوعاً جديداً في المواعظ الدينية بل هو موضوع نال مكانة هامة جداً بعد عام 1348 ، ثم إن العودة المستمرة لهذه الأزمة خلقت هاجس الموت . وعندما فكر الجامعيون في ڤيينا وباريس بتأليف كتابات تبلغ مدارك الجماهير العريضة وقادرة على اطلاعهم على « فن الموت » فإنهم لم يفعلوا ذلك بلا هدف . إن كتاب « جيرسون » ، « فن الموت » ، ذاك الذي رأى النور في جوار « نقولا دو دينكلزبول » ، عرف كل منهما نجاحاً منقطع النظير . لقد كان

مسيحيو القرن 15 يعلمون تماماً أن « لا شيء أكثر يقينية من الموت ولا شيء أكثر غموضاً من ساعة حدوثه » ، وها إن الطاعون يضع تحت أنظارهم البرهان الرهيب على ذلك . وبما أن نهاية الصراع مع الموت هي التي تحدد مصير المحتضر الأبدي ، كثر عدد الذين بدأوا يعدون العدة للإحتضار . فإذا بالكراسات تعلم جماعات القراء والسامعين ما يتوجب عليهم القيام به ذات يوم ، وربما غداً ، لإحباط مخططات إبليس ومجابهته بكتائب من الجيش السماوي . كانت فرص الدخول إلى السماء تبدو ضئيلة ، والمخاوف من الذهاب إلى جهنم كبيرة ، بشكل أن « المطهر » الذي لم تتحدث عن وجوده المخططات التقليدية في « النشيد الرباعي الجديد » ، لم يكن ليتجلى وكأنه النهاية السعيدة ، لأن بابه كان مغلقاً إلا في وجه أصحاب الجنة المباركين . وهكذا دخل هذا « المكان الثالث » ، كما يبدو ، حتى القرن 14 ، وكأنه نوع من صورة ضبابية . وإذا كان المؤمنون والرهبان يسلكون منذ زمن بعيد ، وكأن هناك حياة وسيطة بين الخلاص والعذاب الأبدي ، إلا أنهم لم يأتوا قط على ذكر هذا المكان الثالث ، أو أنهم على الأقل لم يشيروا إليه . ثم بعد عام 1400 ، وفي المشاهد التي تتحدث عن يوم القيامة ، يجد المطهر مكانته ، بصورة خجولة أول الأمر ، وبجرأة فيما بعد ، وخصوصاً عندما صنفه مجمع فلورنسا ، عام 1439 ، بين العقائد الدينية التي وافق على إقناع طائفة الروم بها . وقرار السلطة العقائدية هذا أثبت رفعة شأن « المكان الثالث » ، الذي بدأ منذئذ يدخل في عداد العقائد ، « مع نهاية زمن الموت الجماعي الرهيب (1348 ـ 1375) ، أدت النظرة اللاهوتية إلى المطهر ، القليلة الشيوع على المستوى الشعبي آنذاك ، إلى إزالة توتر نفسي كان صعب الإحتمال . (ب. شونو) .

إن مشهد الموت ، الذي يحصد الأطفال والأمهات ، الشابات ، ويسحق التطلعات والآمال ، ويهدم الأسر ، كان يثير نقمة ذوي الشعور وثورتهم . ومن بينهم « أكرمان فون بوهمن » . ثمة آخرون استهواهم الإنجراف في نوع من التلذذ لرؤيتهم الموت يدوس الإمتيازات ويقود الملوك والصعاليك دون أي اعتبار للتراتبية الإجتماعة ، نحو مثواهم الأخير . ويبدو أن رقصة المقابر[1] لم تحرز شعبيتها إلا

---

(1) أو رقصة الأموات أو الفرندول، وهي رسم يمثل أمواتاً من جميع الطبقات، يرقصون رقصة ريفية وهم متشابكو الأيدي (المترجم).

لأنها تمثل تلك المساواة النهائية . ويعتقد « أ. مال » أن هذه المسألة الأيقونية رأت النور في فرنسا . حديثاً ، يدعي بعض العلماء الألمان أنها عائدة لبلادهم . إنما في واقع الأمر ، وأياً كان موطنها ، تم استقبال هذه الفرندول المشؤومة في معظم البلدان الأوروبية ، باستثناء إيطاليا . ويبدو أن شمالي شبه الجزيرة الإيطالية لم ينج منها أيضاً . من جهة أخرى ، وفي الإطار الجنائزي ، ابتكر الفن الإيطالي مشهد « الأموات الثلاثة والأحياء الثلاثة » ، وجاء فيه أن بعض الشبان الأصحاء يكتشفون فجأة قرائنهم ، أي الجثث النتنة . « ستصبحون ما نحن عليه ! » . هذا التحذير ، وهو الكتابة الجدارية الموجودة في « كامبو سانتو دو بيز » ، لم يكن وحده الموجه إلى زائري الجبانة العديدين . ومجدداً ، يأخذ العديد من الرسامين بهذا النداء ، إنه ساهم في تعزيز حضور الموت في الغرب خلال القرن 14 المشرف على الزوال وعلى بلاطات الأضرحة ، حيث كانت تماثيل الأموات فيما مضى تبدو هادئة وكأنها في حالة التجلي : تظهر اليوم منقبضة متشنجة تشنج المحتضرين ، وكانت تظهر على بعض هذه الرسوم علامات التعفن .

وأحياناً ، كانت اللوحات تبرز حشود الديدان في الأحشاء الفاغرة . إن الهياكل العظمية ، التي سيكتفي بها فن عصر النهضة كي يبرز انتصار الموت ، ستبدو نقية ، لدى مقارنتها بهذه الرؤى الكابوسية ، كالنقاء الراسخ الذي يتمتع به الرسم المنجز . وعندما تتوضح فكرة الموت المحقق بهذا الشكل ، فإنها لا تكون فقط مثقلة بهذه السوداوية التي ما زلنا نلاحظ قوة تعابيرها في « أساطير ڤِيُّون الشعرية » : « إنما أين ثلوج العام الماضي ؟ » وهكذا ، يتركز التأمل بالموت على ما تتضمنه نهاية الوجود البشري من الرهبة والدمار . ويمكن القول إن ثمة نوعاً من حالة مرضية كانت تمنع أولئك المسيحيين من التفكير بانبعاث الأجساد . كان الموت يذل المجتمع بأكمله . ورغم العداء الذي كان الأحبار والأساقفة يبدونه إزاء الألفية[1] ، لم ينفصل تماماً هذا التيار من الأفكار والإنفعالات عن الغرب . ويرى بعض المتشيعين لهذا المذهب أن العالم هو واقع مذموم يقترب من السقوط . وسيطرة الروح العليا على البشر المتآخين أصبحت وشيكة . لقد كانت هذه التنبؤات تنتقل عبر

---

(1) Millénarisme مذهب مسيحي يقول بأن المسيح سيعود ليحكم الأرض قبل نهاية العالم بألف سنة . (المترجم).

أوروبا بواسطة العديد من التيارات السرية ، التي أبرزت أو خلقت الإنفجارات مرات عدة : من ذلك مثلاً أنه في مسيرة اقتفاء أثر الرسل الحواريين الذين كان يؤمهم « سيغاريللي » (1300†)، كان « فرا دولشينو » على رأس فرقة من الجند ، يحملون السلاح ، ويرتجون معاندة القدر وتسريع مجيء الأزمنة الحديثة . وكان أن لاقوا حتفهم في جبال الألب القريبة من سهل پيامون الإيطالي ، عام 1307 . ويترافق هجوم الطاعون الأسود مع موجة جديدة من المخاوف الرؤيوية (1) فإذا بالجلادين يلملمون أشتاتهم ويعيدون تشكيل فرقهم . والجدير بالذكر أن هؤلاء ظهروا لأول مرة على مسرح التاريخ عام 1260 . هذه المرة ، شهدت أوروبا الوسطى والأراضي المنخفضة العدد الأكبر منهم ، في حين أنهم ظهروا ، في القرن الثالث عشر ، في إيطاليا بشكل خاص . كانت هذه التجمعات تتشكل وتتفكك بصورة مستمرة لأن مدة العقاب والتوبة التي كان أعضاء هذه الجمعيات يفرضونها على أنفسهم كانت 33 يوماً ، بعدد سني عمر يسوع . وبغية تهدئة غضب اللّه ، كان هؤلاء الرجال والنساء يخضعون أنفسهم لنظام تأديبي معين . وفي حالة الإثارة التي يخلقها فيهم الوباء ، كان غرض هذه التطوافات مخصصاً لإطلاق الإنفعالات العنيفة . كذلك برزت آنذاك النزعة المعادية للسامية . فاليهود ، الذين اتهموا بتسميم الآبار ، تعرضوا للذبح والقتل في العديد من مدن الراين . كان الإعتقاد سائداً أن هداية بني إسرائيل ستسبق نهاية الزمن بوقت قصير . ولأن هذا الشعب العنيد كان يرفض الإعتراف بالحقيقة ، ادعى بعض المتوهمين بحقهم في معاقبته . ومن بين الجلادين ، كان ثمة من يظنون أنفسهم مزودين بقدرات عجائبية وفي حل من أي التزام تجاه التراتبية . ألم تبعث السماء إلى الأرض برسالة تحددت فيها علناً ورسمياً مهمة التائبين « فرسان المسيح الحمر » ؟ لقد أدان الكرسي البابوي هذه الحركة . بيد أن هذه الإدانة لم تمنع الأكثر حماسة من الإلتحاق بـ « كونراد شميد » ، وهو علماني من « تورنج » ، ادعى بأنه فردريك الثاني ، الإمبراطور الذي تحدثت النبوءات عن عودته ، مع فجر التاريخ الحديث ، عندما يقام النظام الألفي للسلام والعدالة فوق أنقاض العالم المنهار . وفي عام 1416 ، كان « التفتيش »

(1) نسبة إلى رؤيا القديس يوحنا التي يصف فيها نهاية العالم وحدوث القيامة بصورة تثير الرعب. (المترجم).

لا يزال يلاحق بقايا أنصار شميد . وعام 1399 ، أي مع اقتراب قرن جديد ، عادت المشاعر تتأجج ، يخالطها الخوف والأمل ، وذلك بوحي من نهاية الزمن . فإذا ببعض فرق الجلادين تتكون من جديد ، لكن الكنيسة كانت تستوعبهم داخل بناها ، في حين أشبع الغفران الكامل رغبتهم في الحصول على العفو والمغفرة . هؤلاء المقهورون الذين كانوا يلقبون أيضاً بـ « البيض » لأنهم كانوا يرتدون ثياباً ناصعة البياض ، شكلوا أخويات ثابتة كانت التراتبية فيها هي التي تشرف على مختلف النشاطات . أما صورة المسيح الدجال ، هذا الشيطان الرجيم الذي كانت مكائده تغوي المسيحيين الطيبين ـ كما جاء في الكتاب المقدس ـ ، هذه الصورة كانت تتسلط على العقول .. وفي « بوهيميا » ، كان أشهر ممثلي التجديد الديني يتأملون في صنيع « الدجال » الذي يدل تصرفه الماكر والشرير على دنو موعد « الزمن الجديد » . فتارة ، كان الناس يعتقدون أن بابا « أڤينيون » هو المسيح الدجال ، وتارة أخرى الامبراطور . أما « جان هوس » فلم يتخل عن هذا الجزء من الميراث الذي خلفته له النزعة الإصلاحية التشيكية . ولا شك بأن مآسي الإنقسام عملت على تقوية الشكوك التي ولدها الخوف من يوم الحساب . كذلك ، كان « ڤنسنت فيرييه » يؤكد بشدة أن المسيح الدجال لن يتأخر في مجيئته وأنه ربما يكون قد باشر عمله الشيطاني التخريبي . أما « مانغريد دو ڤرساي » ، وهو دومينيكي مثل ڤنسنت ، فلم يكن كلامه مختلفاً ، إضافة إلى أن الراهب الفرنسيسكاني ، الأخ الغريب الأطوار « ريشار » ، الذي كان يرافق جنود شارل السابع ، كان يدعي أن اليهود أعلموه ، في الأرض المقدسة ، بولادة مخلصهم ، أي المسيح الدجال . كما أن البعض اندفعوا في اتهام أخصامهم أو منافسيهم بالخضوع لـ « الدجال » . أو لم يستمعوا إلى الواعظين وهم يلمحون إلى أن المشبكة[1] الشهيرة التي أوصى بها الفرنسيسكاني « برناردان دو سيان » ، لتقوية الإيمان باسم يسوع ، لم تكن سوى المسيح الدجال السالف الذكر ؟ أما جان دارك ، فكان قضاتها يستجوبونها مع نية مبطنة مشابهة . وفي الجهة الأخرى من العالم المسيحي ، كان الشيطان يبسط سلطانه على بلاد الهوسيين . لذا ، لم يكن هؤلاء البدعيون خطرين بسبب انتصاراتهم العسكرية فقط ، فمعلمهم ، الشيطان ، كان يبذر البلبلة في النفوس

(1) أي التوقيع بالأحرف الأولية . المترجم .

والعقول ، مستخدماً أسلحته المعتادة ألا وهي المعجزات الخادعة ومظاهر الفضيلة . أما رجاله الأشرار ، الذين يمارسون خلف الجيش نشاطاتهم المؤذية ، فينبغي مطاردتهم بلا شفقة ولا رحمة ، أو لم تكن جان دارك أحد عملائه ؟ وفي الجانب الآخر ، كان الطابوريون مقتنعين ، من جهتهم ، بأن الكنيسة تماثل عاهرة بابل الكبرى . إن الجنود الذين رافقوا « زيزكا » كانوا على ثقة بأنهم إنما يقاتلون في سبيل الخير . وفي مواجهتهم كانت تنتظم فرق المسيح الدجال الذين ستسمح هزيمتهم النهائية للمدينة الجديدة التي ينتظرونها بالإرتفاع فوق أنقاض العهد القديم . لقد رفض مدير جامعة باريس وحده تقريباً المشاركة في هذا التأويل للأحداث . إذ إنه كان يحذر معاصريه من الخرافات والهلوسات . وبعد عام 1450 ، بدأ القلق الأخروي يرخي قبضته ، لكنه لم يختنق . لقد كان قابعاً في السريرة الأوروبية ، يتحين الفرصة لإحراز نصر جديد .

معارضة النظام الإجتماعي

هذا الزمن كان زمناً ناقداً وقد مورست فيه الحمية الدينية على حساب الكنيسة التراتبية . كانت البنى تتعقد والجهاز الحكومي يضرب عادة أولئك الذين يدعي أنه يقودهم نحو الخلاص . وكانت ويلات الإنشقاق الخطير تلقن البابويين ، الذين رفضوا اتهام المركزية الرومانية ، درساً مذلاً في البرهنة بواسطة المحال ، إنما قبل أن تبرز حالات ضعف هذا النظام ، وجهت إليه انتقادات لاذعة أصابته في الصميم ، فالفرنسيسكان ، الذين نبذوا كل تساهل في نهجهم وتمنوا أن يصبح معيار أي وجود مسيحي فعلاً ، لم يهاجموا فقط أولئك الذين اعتبروهم باباوات أشراراً أو مطارنة خبثاء . بل إنهم أنكروا كلياً الكنيسة التراتبية برمتها ، التي وصفوها بـ « الدنيوية » وحكموا عليها بالزوال المشين . وكانوا ينتظرون قدوم المجلس الروحاني الذي ستديره روح الزهد والرحمة ، بطريقة عادلة ودون أية تفرقة . هذه الإدانة الشاملة للواقع وهذا الإسقاط للحياة الإجتماعية في مستقبل طوباوي لم يحظيا بموافقة غالبية رهبان الفرنسيسكان المناصرين للفقر المطلق لكنهم كانوا ، بشكل أو بآخر ، متأثرين بإغراءاته . وما كادت تهدأ الإضطرابات التي أحدثها انشقاق الفرنسيسكان في العالم المسيحي حتى تشكل مذهب آخر في أكبر الجامعات الإنكليزية شأناً . كان « ويكليف » لاهوتياً مشهوراً بجرأة مقترحاته ومخيفاً بسبب فظاظة طبعه . وفي

كتاباته ، قام بالتمييز بين الكنيسة المرئية التي لم يكن يحسن الظن بها ، والكنيسة التي يعتبر أعضاؤها مهيئين لها سلفاً والتي ، لهذا السبب الكافي ، لا يستطيع أحد أن يتبين حدودها باستثناء اللّه . بين هاتين المجوعتين ، نجد أن إحداهما نقية دون شك لكنها صعبة الإدراك ، في حين أن الأخرى ، آه كم هي واقعية لكنها مشوهة ، والتناقض واضح جداً . وفي انكلترا ، لم تلبث الويكليفية ، التي لقيت القمع الشديد ، والتي انقطعت عن الأوساط الفكرية التي رافقت نموها ، لم تلبث أن بدأت بالأفول . إن صيغتها الشعبية ، أي دورانها ، لم تعط المفاهيم الكنسية سوى مكانة ضئيلة . وقد انتشرت فكرة المعلم الأوكسفوردي بحرية في براغ أكثر منها في انكلترا . أما جان هوس فدافع بحماسة شديدة عن التمايز بين الكنيسة المرئية وجماعة المهيئين مسبقاً غير المرئية . لأن تكون السلطة الكنسية التراتبية قد ضعفت فلا شك في ذلك ! على ضوء ذلك ، اتخذت البنى شكل قاعدة لا يمكنها تأمين انتقال الحياة الفوطبيعية . إضافة إلى عدم قدرتها على حمايتها . وغالباً ما كانت تعرقلها وكأنها نوع من قيد . والحركات التي أتاحت انتصارات الهوسية تشكيلها وازدهارها تصدّت جميعها ، وعلى مستويات عديدة ، لتنظيم المجتمع المسيحي . تجدر الإشارة إلى أن اتحاد الرهبان ، أكثر هذه التيارات ديمومة ، لم يحتفظ إلا ببعض المؤسسات العامة والمعدودة. وليس ما يؤكد تغلغل هذه المذاهب إلى أعماق الجماعات . بيد أن ما يدعو إلى الإعتبار أن هذه المذاهب رأت النور في مرحلة هذه المعارضة الشاملة بالذات .

لم تكن « المدينة الدنيوية » بمعزل عن الإنتقادات التي راح سيلها ينصب على الكنيسة . فمن انكلترا إلى إيطاليا ، مروراً بالفلاندر وإيل ـ دي ـ فرانس ، زعزعت الثورات النظام السياسي والإجتماعي ، في المدن والبطاح . سنتحدث عن التأثير الدائم الذي خلقه تيار المساواتية الخالد . ففي كل مكان ، ألغيت امتيازات الدم والثروة بالقوة . إذ كان الاشراف عرضة لوابل الإنتقادات حتى في البلدان التي لم تدفعها الهزائم العسكرية إلى الشك بأهميتهم في ساحات القتال . ففي فرنسا ، وإثر نكبة « پواتييه » كان واضحاً أن عبء الإهانة انصب على الفئة التي كان سلاحها يشكل علة وجودها . وينقل إلينا « فرواسار » أن « الفرسان كانوا منبوذين ومذمومين » . أما المهزومون فكانوا عرضة للهجاء : « تبجح ، تفاخر تافه ، ملابس منافية للحشمة ، أحزمة مذهبة ، ريشة تعتلي الرأس ، إطلاق اللحى الكثيفة ،

كحيوان نتن ، كل ذلك يجعلك تشمئز منهم بسرعة . لاحظ هـذه الخيلاء وهـذا الصلف ، يتقدم أسلوبهم الرفيع في إبراز عزتهم ! » . ورغم ابتعاد ذكرى الهزيمة ، لم تهدأ هذه البغضاء ، إن « التوشينيين » الذين عاثوا فساداً في الجنوب ، بعد عام 1380 ، كانوا يصبون جام غضبهم على الذين ، من بين أسراهم « كانت أيديهم نحيلة أو فقط غير خشنة . . . أولئك الذين تدل حركاتهم ومظاهرهم ولغتهم على شيء من النبل. . . » أما عند أبطال بواتييه ، فلم تكن الحالة الـذهنية ميّـالة إلى الأرستقراطية كما عند المهزومين . إننا نعرف الأبيات التي قدمها « جون بال » ، وهو كاهن ثوري ، إلى متمردي العام 1381 : « أين كان الإنسان النبيل ، عندما كان آدم يحرث وحواء تغزل ؟ » . لقد كان بال خطيباً شعبياً بحيث استطاع فرواسّار أن يستعيد من مواعظه وإرشاداته ، لكنه كان يعبر بذكاء عما كان يحمله أبناء الشعب من شعور غامض يعجزون عن تفسيره . لم يكن البورجوازيون أقل من النبلاء إثارة للبغضاء . ولم تكن الثروة أكثر تحاشياً من السلطة . لقد كان الحرفيون يلومـون النبلاء على إغراقهم في البطالة. وكان العمال اليدويون يشعرون ببعض الفخر بأظافرهم الزرقاء وأكفهم المتكلكلة . « لنقتل الأغنياء » ، ذلـك كان نـداء سكان « لانغـدوك » في تشـرين الأول/ اكتوبـر 1379 . لقـد كـانـوا يـرددون الصـرخـة التي أطلقهـا آل « سيومبي » ، في فلورنسا ، قبل عام مضى : «سوف نقلب المدينة ، ونقتل الغني الذي طالما احتقرنا ونجرده من كل ما يملك » . بيد أن كل تفجرات العنف هذه قمعت بعد ذلك بشدة . أما الطابوريون فهم وحدهم الذين تسنت لهم فرصة البرهنة على كيفية تصورهم لإعادة تنظيم المجتمع . إذ كان أساقفتهم قد رسموا لهم أطر النظام الجديد : « منذ الآن ، لن تدفعوا الريع إلى أسيادكم ولن تكونوا مستعبدين لـديهم ، بل ستمتلكـون ببساطـة قـراهم ومياههم ومـراعيهم وغـابـاتهم وجميع أملاكهم » . وبالطبع ، ما كان لهذه الشيوعية البدائية أن تبقى كاملة إلا عندما تمكن معتدلو براغ ، عام 1434 ، من التغلب على المتحمسين للتقسيم ، بيد أن المثالية المساواتية كانت وضعت قيد التطبيق . وهذه لم تكن ناجمة كلياً عن اليوتوبيا . لقد استطاع الشعب الثائر أن يمارس السلطة ، مرة واحدة على الأقل. وسواء كان هذا الشعب جباراً أو شهيداً ، لقد كُرِّس شعب اللّه ، عام 1378 ، وأعلن نفسه ثـوار فلورنسا ، أما رواية « لانجلاند » الإنجليزية « بايرز الفلاّح » ، فكانت تمثل عامل الأرض الفقير وكأنه تجسد ثان للمسيح .

ومما لا شك فيه أن الطابع الديني الذي كانت تحمله المساواتية في القرن 14 ، كان ناجماً ، في جزء منه على الأقل ، عن سلوك رهبان الصدقة الذين راحوا في مواعظهم يندّدون بالتمايزات القائمة على المال أو المحتد . ولم يكن الرهبان يدعون الجماعات إلى الثورة والتمرد ، بل الأفراد إلى الهداية والإيمان . وإذا كانت تشنجات التمرد المساواتي المتكررة قد هزت أوروبا بأسرها ، بعد عام 1300 ، فذلك لأن الفقراء ، المدينيين أو الفلاحين ، كانوا يحولون المواعظ الداعية إلى التوبة كلمات رمزية قادرة على إثارة حماسة الناس . ولم يلبث أن ارتسم نوع من التلاحم بين العامة والمستضعفين ، من (جميع) المناطق والممالك . لقد كان فرواسّار شديد التأثر بالطابع الشامل للحركات التي أثارت البلبلة ، من عام 1379 إلى عام 1382 ، في كل من غاند وفلورنسا ولندن وباريس . فيما بعد ، نظم الهوسيون حملة دعائية ناشطة خارج حدود بوهيميا . فكانت رسائلهم التبريرية تصل حتى إلى الفلاندر . وعام 1382 ، يتحرك سكان « أميان » إثر المناداة بـ « تعيش أمهاتنا ، غاند وباريس » ، قبل ذلك بقليل ، كان سكان لانغدوك يسعون للقضاء على الأغنياء « على غرار سكان مونبيلييه وكلير مونت » . ويحق لنا التساؤل عما إذا لم تكن النتيجة الأساسية لاضطرابات القرن 14 هي إثارة المشاعر أو تنشيطها . وهكذا ، يمكن القول « إن المخاوف التي سادت في نهاية القرون الوسطى كانت مرتبطة بالثورة الفكرية أكثر من ارتباطها بالثورة الإجتماعية » .

بالمقابل ، بدأ التكتل والتعاون بين الذين كانوا عرضة لتهديد الشعب . كانوا يقابلون الكراهية بالكراهية . وتعتبر الـ « كرلسلايد » قصيدة هجاء وازدراء ، وفي « الوقائع المنظومة حول اضطرابات الفلاندر » كانت الإهانات والشتائم الفاحشة توجه بصورة دائمة للمتمردين الذين كان الطمع يشكل هواهم المضني . أما أصحاب الامتيازات فكانت لهم تبريراتهم. فقام بعض الخطباء المتحمسين، بل المقرظين والممجدين دور النبل وأصالة المحتد . ومنهم « شاستيلان » ، مدون حوليات دوقيي « بورغونيا » ، الذي راح يمجد فضائل الأرستقراطية التي ، حسب زعمه ، خصوصاً في فرنسا ، كانت تتميز بجرأتها وازدرائها للكذب وتحررها . وكان النبلاء يجدون في المثال الفروسي أفضل برهان على الدفاع عن أنفسهم . وعلى ذلك ، تعددت درجات الفروسية في القرنين 14 و 15 . ولم يكن لهذه الجماعات مغزى عسكري حقيقي . ويعتقد « هويزنغا » أنها

كانت تمهد لمفهوم النادي، واللعب، والتحالف الأرستقراطي». وكانت جميعها تولي عناية هامة لنظام حياتها. إذ كانت تسعى إلى إضفاء العظمة على ملابس أعضائها وتصرفاتهم، وتبحث عن التألق وكأنه المظهر الأبرز للمجد والشرف. كما كانت احتفالاتهم طقوساً تحاول أن تثبت للعامة تفوق الناس ذوي المنزلة الرفيعة. كذلك، ظهرت في تلك الفترة آداب السلوك في أوساط المجالس كما دخَل احترام النظام التراتبي في أدنى تصرفات الحياة اليومية. أما احترام الشكليات فتغلغل في الطبقات الوسطى. في حين اندفع البورجوازيون في ممارسة الكياسة والمجاملات. وفي الكنيسة، كانت القرابين تشكل مناسبة يعبر فيها المصلون عن شدة رقتهم وأدبهم. كان كل منهم يرفض أن يكون هو البادىء بوضع القربان على المذبح. وقد وصفت منظومات «ديشان» هذه العادات، بروح من السخرية: «كان الناس يجعلون صاحب المقام الرفيع إلى يمينهم، ويفسحون له مجال السير أمامهم لدى اجتياز ممر ضيق أو أثناء ولوج شارع ضيق؛ ومع بلوغ المنزل، كانوا يدعون كل الجماعة إلى الدخول وتناول الشراب، وفي حال رفضها ذلك... يلحون عليها، رغم اعتراضاتها... (هويزنغا). وأدنى مخالفة لهذه القواعد كانت تثير فضيحة وتعتبر مشينة شأنها شأن الإهانة! وهكذا، لا يمكننا، مع هويزنغا، إلا أن نلاحظ التناقض بين الهوى والعنف السائدين في تلك المرحلة، والتمسك الشديد فيها بالشكليات. كان كل شيء يحدث وكأن نظام الأعراف الصارم هو ضرورة لا بد منها، من أجل احتواء صدمات أية قوة لا تقهر والإبقاء على النظام الإجتماعي رغم كل الظروف والعقبات.

تصدع اليقينيات الفكرية

طيلة قرابة نصف قرن، وتحديداً من عام 1277 حتى عام 1325، بقيت التومائية[1] شبه محاطة بالريبة التي أثارتها الإنتقادات اللاذعة التي أطلقها أسقف باريس «إتيان تامبييه». وما أن انجلت هذه الغيمة، حتى كان فات الأوان بالنسبة لمذهب الأكويني. إذ لم تعد الأجيال الجديدة تهتم بالعموميات. فمنذ وفاة توما، قدم اثنان من البارعين في الفكر النقدي، البرهان القاطع على موهبتهما، وهما «دونز سكوت (†1305) و«غليوم أوكام» الذي توفي عام 1349، والذي لم

(1) Thomisme وهي مذهب ديني وفلسفي أسسه توما الأكويني. (المترجم).

تنتقص نزاعاته مع الكرسي البابوي من قيمته ، بل إن العكس هو الصحيح . كان هذان الرجلان يشتركان في التشديد الهائل على ما يتعلق باليقينية الفكرية ، هذا عدا أصلهما المشترك ـ إذ كان كل منهمـا بريـطانياً ـ والـطاعة الـرهبانيـة ـ فكلاهمـا فرنسيسكاني ـ. وما كان يراه توما الأكويني مقنعاً ، كانا يعتبرانـه مرفـوضاً أو قـابلاً للنقاش . وقد نشط جامعيو القرن 14 في استخدام الأداة الهدامة التي صنعها هذان الراهبان الفرنسيسكان . فإذا بهم يستبدلون العموميات بالمصنفات والمعاجم . أما التقميش فقد أخذ مكان التنظيم . في حين برز نفور الجميع من الأدب . بيد أن الخطر الأكبر الذي راح يتهدد الفكر من جراء شدة النقد لم يكن رجحان التحليل على التوليف . كان فتور العزيمة يتربص بالمفكر الذي كان مذهبه دائمـاً عرضـة للمعارضة . ولوحظ وجود نوع من الحيادية عند بعض لاهوتيي نهاية القرن 14 . بـالطبـع ، لم يكن من قبيل الصـدفة اكتفـاء « بوكـاس » بسـرد خبـر « الحلقـات الثلاث » . وكما الجواهر التي يورثها الأب لابنه ، محاذراً « الإشارة إلى الجوهرة الحقيقية بين الثلاث، فإن الله وحده هو الذي يعلم أيٌّ من الأديان التوحيديـة هو الصحيح : فاليهـود والمسيحيون والمسلمـون يعتقدون جميعـاً أنهم يمتلكـون الحقيقـة الوحيدة ، لكنهم ، جميعاً ، غير قادرين على إثبات ذلك . إن الحاجة إلى اليقينية التي لم يشبعها العقل التفكري النظري كانت تدفع أبناء القرن 14 باتجاه التجربة . لكنهم ، سعياً وراء المعرفة ، وجدوا أنفسهم سريعاً أمام سور قائم : بسبب الإفتقار إلى مجموعة الأدوات الرياضية ، لم تكن العلوم الإختبارية قادرة على التطور ، ربما انقـاد البعض لإغراء السحـر وحاولـوا الأخذ بعلوم السحـر والتنجيم ، سواء كـان مصدرها شيـطانياً أو إلهيـاً . ويبدو أن هجمـات اللامعقـول ، التي كـان يـطلقها أصحاب الرؤى والشطحات ، أصبحت ، إن لم يكن أكثر انتشاراً من ذي قبـل ، فعلى الأقل أكثر عرضة لأنظار الناس وأكثر مدعاة لاهتمامهم ، بل وحتى أصبحوا أكثر انقيـاداً لهـا . إن تـاريـخ القـرن 14 والنصف الأول من القـرن 15 مفعم بهؤلاء الأشخاص . ومنهم مثلاً ابنة الصباغ السياني ، « كاتـرين بننكاسـا » ، التي كانت تطلق مواعظها في المجلس العـام للرهبان الـدومينيكيين والبابـا . والفتاة الفقيـرة « كوليت دو كوربي » التي عهد إليها ، بين ليلة وضحـاها ، بـإعادة تشكيـل نظام « الكلاريسيين » . أما جان دارك فكانت تقلب مخططات القادة القدماء وتصحب إلى كاتدرائية « ريمس » ، ملك « بورج » الذي ألفته ، قبل بضعة اشهر ، يعاني اليأس

والقنوط . إن جميع روحانيي تلك الفترة ـ « إيكارت » و« تولر » و« سوزو » ، وكذلك من الإنكليز « ريشارد رول » و« وولتر هيلتون » ـ ، لم يروا في الماورائي مجالاً يسعى إلى جلائه العقل المنطقي ، بل واقعاً يدفعهم كيانهم وحياتهم إلى الإنخراط فيه . وحتى عندما كان بعضهم ، من أمثال رهبان « الراين » الدومينيكيين ، يحررون المقالات أو يلقون العظات حول الإتحاد الروحاني ، فإنهم إنما كانوا يتصرفون إلى حد ما ، على غرار الطبيعيين . إذ كانوا يجهدون في تصنيف وتفسير الوقائع التي يلاحظونها . فكانت التجربة دائماً تتصدر التأمل النظري . ثم إن الأهمية التي نالها التطبيق دفعت اللاهوتيين نحو الإهتمام بالأدب الرعوي ، والجامعيين نحو الإنشغال بإعادة تنظيم الدراسات والأبحاث . ويمكن قراءة كل هذه الإهتمامات والطموحات في أعمال « جان شارلييه دو جيرسون » (†1429) وحياته ، وكان مدير جامعة باريس ، ثم خطيباً استقطب الأسماع في مجمع « كونستانس » .

بيد أن العقل ، القلق والمُربَك ، كان يولي عناية كبرى بما هو فريد وغريب . فإضافة إلى ما فعله ، «دونز سكوت» ، أشار « غليوم اوكام » إلى المخاطر التي يشتمل عليها سوء استخدام المفاهيم . إذ كان مذهبه يدعو إلى دراسة الظاهرات من منطلق إيجابي . هنا ، يمكن القول إن « أوكام » هو الموحي بالعلم الحديث . في الواقع ، ينتسب « البرت دو ساكس »(†1390) و« نقولا أوريسم »(†1382) إلى المدرسة التي أسسها هذا الفرنسيسكي الإنكليزي ،الذي كان جديراً فعلاً بحمل لقب « المصلح الجليل » . وبفضل هؤلاء الرجال ، حدثت إنجازات هائلة في ميادين الفيزياء والهندسة . فلم يكن « أوريسم » يمقت المسائل العامية المتبدلة كالتداول النقدي ، ومع « لورين فالاّ »(† 1457) ، أدى التنسيق بين الفكر النقدي اللاذع والفضول الدائم إلى خلق علم فقهي لغوي حقيقي . وكان هذا العالم النموذجي أول من نبذ التوافقية « التي تدعي التوفيق بين الوثنية والمسيحية » . وأوضح أن المعرفة التامة للعبارات والإصطلاحات هي قبل كل شيء أمر ضروري لمن يريد خوض غمار الآداب . بيد أن فالاّ اضطر إلى التخلي عن القيام بتوليف معلوماته . ولم تبرز الجرأة التي كانت تطلبها صياغة المجموعات الضخمة إلا إثر وفاته ، في الحلقة الأفلاطونية في فلورنسا ، عند « مارسيل فيسين »(† 1499) بصورة خاصة .

كذلك ، أفردت الحياة الدينية منزلة مميزة لمصائر الأفراد . بالطبع ، لم يغرب عن بال الروحانيين أنهم كانوا يشكلون جزءاً من الجهاز الكنسي وأن سلامته كانت

تعنيهم بشكـل أو بآخـر . يبقى أن خصوصيـة وجـودهم كـانت تكمن في لقـائهم الشخصي مع الله واتحادهم به . وما نعرفه ، من خـلال كتابـاتهم ، عن خبرتهم وعقائدهم أو مواعظهم ، يوحي لنا بوجود طابع مميز لحياة كل منهم . وليست وجوه الشبه بين هذه الحيوات في مثل أهمية وجوه الإختلافات ، إن استبطان التقوى ، الذي استغرق فيه ، بنوع خاص ، مبدعو « العبادة الجديدة » من تلاميذ النييرلندي « غيرت غروت » و « فلورنت زوفيبجنـز » كان يبـرز العنصر الفـردي الذي تتـطلبه ممارسة الديانة المسيحية . إن انتشـار الصلاة المنهجيـة ضاعف عـدد المؤمنين ، العلمانيين والإكليروس الذين لم تكن الطقوس الجماعية تمثل ، في نظرهم ، مجمل الدين . ثمة من راح يتساءل ما إذا كانت المسبحة الوردية ، التي تميز الكاثوليك ، لم تمهد لمجيء البروتستانتية ، وفي نطاق أن التأمل المصحوب بتلاوة بعض الآيات كان يضفي على التعبد صبغة فردية .

ضمن هذا المنظور ، لم تكن الكنيسة تبدو كالصرح ، الذي يأخذ فيه كـل معمَّد مكان حجر في كلٍّ منظم ومنسق ، بقدر ما كانت تبدو كجماعة يرتصف فيها المؤمنون ، دون أدنى تنظيم في تجمعهم . كان هناك نوع من التوافق الشديد بين تفكير « أوكام » ، الذي يجد في الكنيسة نوعاً من التجريد الخالي من قوام واقعي ، وبين التقوى التي كانت تنحو إلى إلغاء الصلوات الجماعية لمصلحة الصلاة الفردية الخاصة .

أما في الكنائس التي تتميز ببعض الأهمية فكانت تتزايد المصلّيات . فعلى صعيد العمارة ، أدت إلى خلق زوائد كثيرة مما أدى إلى تعقيد ترسيمة خـطوطها الرئيسية . وكما في تكاثر المذابح الثانوية ، أبرز هذا الفيض في إنشاء المصليات رجحان العبادة الخاصة ، التي كانت من صنيع الجمعيات الأخوية أو العائلات أو الأمراء . وفي السياق الجمالي ، خلق هذا التطور مفعولاً انتشارياً . كانت القباب تزدحم بالأعضاء الثانويين . وفي حال كانت زوافر الجدران غير مستندة إلى دعائم ، فلا تلبث أن تلتوي لتشكل أقواساً متظاهرة . كما فقدت البنى مدلولها لتصبح مجرد نوع من الزخرف ، وهو زخرف تجلى ، تحديداً ، في الجدران الداخلية والسقوف ، وتحـول ، تحت ضربـات الأزاميل المـاهرة ، إلى عجـاج من أشكـال ممعنـة في التعقيد . وفي ذلك ، راحت « الخداعية البصرية » تمتزج بالنزعة نحو العجيب ، التي بدأت آنذاك انطلاقتها . فإذا بالعين متعلقة بالتفاصيل . وتختفي الإجماليات

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

خلف تكدس الخصوصيات . ويتناغم فن التصوير مع هذه التفاصيل الدقيقة من فن البناء حيث تكون الكلمة الأخيرة فيها لقوانين التوازن . وترى الفلاندر مصوريها يتعلقون بشغف ، أكثر مما في إيطاليا ، بأدنى مظاهر الأشياء . لقد وصل « ڤان إيك » بالنظرة التحليلية في الأوخامية ، الحريصة على خصوصية الأشياء إلى أقصى درجاتها » ، (ج . دوبي) . هل كان باستطاعة أي فنان أن يلاحظ ويمثل أي موضوع أكثر جاذبية من الوجه البشري ، الذي يتميز بخصوصية تقاسيمه وبالإنطباع العام الذي يخلقه ؟ كان الرسم يشكل اعتزازاً . ولم يعد المضجعون[1] يحملون القناع اللاواقعي الذي كان يلبسهم إياه صانعو الأضرحة في القرن 13 . وظهرت مجدداً السمات التي تمثل فردية الأحياء . فعلى سبيل المثال ، يحتفظ « برتران دوغسكلن » في كاتدرائية سان دنيس بعينيه الجاحظتين في وجهه البشع . أما المواضع المكرسة للأشخاص السماويين فقد اكتسحتها وجوه الأمراء الدنيويين . وفي الأماكن التي كان فيما مضى يتصدرها العام ، دخلت صورة المصائر الفردية ، أي الصورة التي رسم كلاً من خطوطها تاريخ فردي مميز ، أعني به الوجه البشري .

ويستمر الحنين إلى الإجمالي ، ويبدو التنظيم ضرورياً في مجال الإبداعات التشكيلية ، كما في مجال العلم ، حيث أمكن حلول التصنيف السطحي مرحلياً محل التنظيم . وبين مقتضيات التحليل والتوليف المتناقضة ، راح التوتر يشتد ، خلال القرن 14 ، بدلاً من أن يتراخى . وفي البلدان التي كانت فيها التقاليد مترسخة بشدة والتي شجعت عليها ربما المهارات المحلية . خصوصاً في فرنسا ، لم يثبت تفوق الباروكية[2] على الكلاسيكية إلا مع شيء من التحفظ . فيتخذ شكل انتصار في المانيا حيث كان التوافق تاماً بين المزاج القومي والتطور العام للأساليب الإبداعية . وفوق الأرض الإيبيرية ، أدى الإتصال بين الدقة التي أوجبها المعماريون الغربيون وبين غزارة العطاء والتعقيد اللذين غالى بهما معماريو أواخر الأمراء ، أدى ذلك إلى ولادة الفن المدجن[3] « الذي كان عبارة عن امتزاج فنين رائعين آفلين » .

---

(1) المضجع أو الطريح هو شاهد القبر الذي يمثل شخصاً مضجعاً (المترجم).

(2) Baroque : وهو أسلوب تعبيري في الفن والأدب، ساد في أوروبا مع نهاية القرون الوسطى ، ويعتمد على الزخرف والتحرر من الشكل التقليدي . (المترجم)

(3) Art mudejar : وهو فن غربي مسيحي تأثر بالفن الإسلامي في اسبانيا ، وخصوصاً على صعيد العمارة (المترجم) .

في تلك الفترة ، وفي البرتغال ، تمخضت الحيوية الزائدة لدى الأمة الجذلة بحجم الإكتشافات والثروات العائدة إليها ، تمخضت عن « شعور مذهل بالحيوية والنشاط » وهو شعور اختصت به العمارات اليدوية . وهكذا ، بدأت الأشكال تأخذ تدريجياً ، في مجمل أنحاء الغرب ، هذا المظهر الإندفاعي ، أي هذا التحرر المنطلق للحيوية « التي بقيت طويلاً أسيرة الحجر وخاضعة لقوانينه » . (هـ. فوسيّون) .

وفي السياق الفكري ، أصبح إعداد مجموعات مترابطة أمراً عسيراً وذلك بسبب تنوع العناصر التي ينبغي مزاوجتها وبسبب كثرتها . فيعمل اللاهوتيون والروحانيون بمحض حريتهم ، في القرن 14 ، على نشر المسلمات التي كانوا أخذوا بها ، بأصولها وفروعها . لم تكن ترهبهم المفارقة ولا الطوباوية ، لأن هذين الأخيرين كانا يتوافقان مع ميلهم نحو حل المسائل بصورة جذرية . فيا للفكر الباروكي ! .

وإذا اعتمدنا التحديد الذي يعطيه هـ. فوسيّون للباروكية ـ « القائمة » على تواتر التعددية الزمنية ، إذ إنها تميل إلى خلخلة التوازن وإعادة إقامته مباشرة ـ لتبين لنا أن الموسيقى ، في القرن 14 ، هي التي شهدت هذا الطراز يفرض هيمنته بلا أدنى تردد . هذا الفن الجديد ، الذي أطلقه أحد أهم منظريه ، « فيليب دو ڤيرتي » (1361†) ، أثار اهتمام يوحنا الثاني عشر الذي أدان « الأنغام التي تتخللها الفواقات»[1] ، في فتواه البابوية « الوثيقة المقدسة » . بيد أن هذه الوثيقة لم توقف المؤلفين في هذا المجال ، وبصورة خاصة « غليوم دو ماشو » (1377†) . وهكذا يغزو الفن الموسيقي الجديد سائر أنحاء الغرب ويستخدم العلامات الموسيقية التي طرأ عليها تحسن هائل في القرن 13 ، بغية إطلاق النغمات وتوزيع الإيقاعات . وبالتالي يزول « التنغيم الرتيب » في الترتيل الكنسي أمام خطوط إيقاعية أكثر تنوعاً ، وبصورة عامة ، متقطعة .

---

(1) جمع فواق، أي الحازوقة.

الكنيسة في وضع حرج

الإنفصال وأزمة التوفيق

بابوية أڤينيون

طوال أقل من سبعين عاماً ، لم يكن مقر السلطة الكنسية في روما بل في أڤينيون » .

لم يكن « كليمان الخامس » ينوي الإبتعاد عن فرنسا ، التي كان حاكمها ، في تلك المرحلة الحساسة ، تارة خصماً للحبر الأعظم وتارة حليفاً له . والجدير بالذكر أن كليمان الخامس كان منشغلاً بالمرافعات المأساوية التي شكل حكمها التالي لوفاة « بونيفاس الثامن » ومصير الهيكليين مجازفة مزدوجة . لقد كان كثير التنقل ، من « بوردو » إلى « بورج » ، ومن « بواتييه » إلى « كلونيا » ، عندما وقع اختياره على دير الدومينيكيين في أڤينيون طلباً للحماية والأمان . إنما بعد وفاته عام 1314 ، كانت انحلت المشاكل التي أبقته بعيداً عن روما ، ورغم ذلك لم يعد إليها أي من أتباعه . وجميعهم كانوا ، بطبيعة الحال ، فرنسيين . ففي محيطهم ، كما في مختلف درجات السلم الكهنوتي ، كان عدد مواطنيهم مرتفعاً . ولم تتمكن إيطاليا قط من اجتذابهم .

كان وادي « الرون » يشكل ، إلى حد ما ، ممراً طبيعياً تفضي إليه أبواب عدة . فالإتصالات فيه ميسورة ، والمسافات التي تفصل الإدارة البابوية عن مختلف العواصم غير طويلة ، لأن أڤينيون كانت تشغل في أوروبا مكاناً وسطياً أكثر من روما . بيد أن هذه المؤهلات لم تكن بالأهمية الكافية التي تسمح باعتبار ابتعاد البابوية عن مقرها وكأنه أمر نهائي .

عام 1314 ، لم تكن مقنعة الأسباب الدافعة إلى البقاء أمام أبواب فرنسا . بل بالعكس ، كان من المفضل عدم العودة إلى إيطاليا . كان النزاع الحاد قائماً بين « الغولفيين » و« الجبيليين » . إذ عمل كل من « هنري السابع » في البداية ، ومن ثم « لويس دو باڤيير » على إلهاب مشاعر أنصارهما وأعدائهما . هذه الخصومات كانت تتآكل البلدان المرتبطة بالبابوية . فكان أن قرر يوحنا الثاني والعشرون عدم البقاء طويلاً في روما بشكل يجعله تحت رحمة أي تحرك شعبي أو أي عمل متهور .

وهذا ما جعل خلفاءه يحذون حذوه . ولا شك في أن إخماد الفتن هو عمل يتضمن صبراً وأناة . من هنا ، تميَّز كل من « برتران دو بوجيه » ومن ثم « جيلز ألبورنوز » بإتمام هذه المهمة الدقيقة ، ففي عام 1365 ، وعندما رأى « أوربانوس الخامس » أن من واجبه الذهاب إلى روما ، كان السلام لا يزال بعد هشاً ، وكادت تقوضه فلورنسا التي أربكتها عودة السلطة البابوية . وبعد اثنتي عشرة سنة ، عاد النظام ليستتب كأفضل ما يكون . وهكذا لم يعد ثمة من مبرر للبقاء في أفينيون . وهذا ما حدا بـ « غريغوريوس الحادي عشر » إلى وضع حد لذلك .

كانت العمليات العسكرية باهظة الكلفة . ولم يكن المرتزقة يحاربون في سبيل المجد ، بل كانت متطلباتهم المادية هائلة . وقد أنفق يوحنا الثاني والعشرون 400 000 فلوران على الحملات التي قادتها جماعاته إلى « لومبارديا » . ولم يكن بمقدور المجلس الحبري أن يستقر بصورة مستمرة في أمكنة لا تتلاءم مع حاجاته . لذا ، كان لا بد من تشييد قصر يكون تصميمه العام وزخرفه التفصيلي من الفخامة بشكل يتوافق مع رغبة البابوات في إتمام نفوذ روما التاريخي ، وذلك بفضل أبهة مقرهم الجديد . بيد أن الهبات التي أفاد منها الفنانون والأدباء ، وكذلك الحسنات التي أعطيت للمحتاجين ، وضعت حداً لسياسة الجود والسخاء تلك .

تدريجياً ، أخذ اللجوء إلى ضريبة العُشْر يبدو عسيراً ومضنياً ، لأن ملوك البلاد التي كان كهنتها ملزمين بالمساهمة في ذلك ، لم يأذنوا بجباية هذه الضريبة إلا بشرط الحصول على جزء منها . إن الهبات التي كانت فيما مضى طوعية ، والإعانات الخيرية ، أصبحت كلها إلزامية وأصبحت قيمتها خاضعة لتعرفة معينة . بيد أن المداخيل الأكثر وضوحاً كان مصدرها المركزية .

فكلما أراد الأب الأقدس تعيين مسؤول في مركز ما ، كان يطلب دفع ضريبة معينة . والوظائف العالية والأساسية التي كان يتم اختيار بعض المطارنة لتبوئها ، كانت تدخل في نطاق « الخدمات » التي كان الكرادلة يقتطعون نصفها تقريباً ، أما الوظائف الأخرى ، أي العادية ، فكانت تبرر إيفاء « الحولية »[1] . كذلك ، كانت

---

(1) Annates : الحوليات، أي نوع من ضريبة كان يفترض دفعها سنوياً للكرسي البابوي، وتقدر بمدخول عام كامل (المترجم).

البابوية تستولي على ميراث الكهنة الذين تعينهم وتتلقى العائدات المتعلقة بوظائفهم بعد وفاتهم حتى تسمية خلفائهم . وباستثناء « بنوا الثاني عشر » اهتم البابوات بالإمعان في تطبيق المبدأ ـ الذي صيغ عام 1265 ـ الذي يعترف للحبر الأعظم ، الأسقف المسكوني ، بالحق في جميع الوظائف العائدة لكل الأبرشيات .أما يوحنا الثاني والعشرون ، فقد وسع في البداية ، عام 1316 و 1317 ، دائرة امتيازات الكرسي البابوي إلى أقصى حد ، وتبعه في ذلك أوربانوس الخامس ، عام 1363 . وإذا كانت المركزية شديدة الحساسية في فرنسا إلا أنها كانت أكثر اعتدالاً في البلدان الأخرى ، كانكلترا مثلاً . ورغم ذلك ، كانت نتيجتها ، في كل مكان ، إرباك الناخبين والمانحين[1] . إذ قد يستبعد المرشح الذي اختاروه عن منصبه من قبل منافس يتلقى دعم الكرسي الرسولي .

كانت الخدمات والحوليات تشكل ما يقارب نصف الواردات ، في ظل بابوية غريغوار الحادي عشر .كما أن مجموع الموارد ، التي جعلت من البابوية القوة الرابعة في الغرب ، لم تكن لتضعها في منأى عن الصعوبات ، فليس من أجل تأمين نقل الأموال فقط أقام الكرسي الرسولي مع أصحاب المصارف الإيطالية علاقات عمل وثيقة بل غالباً ما كان اللجوء إلى القروض المصرفية يعتبر ضرورياً .

ومما يجدر ذكره أن الخدمات الإدارية ، والديوان القنصلي ، والمجلس البابوي ، والمجلس القضائي ، ومحكمة الروتا[2] ، كل ذلك عرف انتشاراً واسع النطاق . أصبحت نفقات العمل مرهقة . وكانت بعض المداخلات الناشطة ضرورية للتعجيل في تقديم الملفات المطروحة على بساط البحث ، أما الفقراء ، الذين كانت الإدارة البابوية تدعي الدفاع عن مصالحهم ، فلم يجدوا في كل ذلك أية فائدة . وعمليات الحرمان التي كانت تنهال على اللامباليين والعصاة كانت تُشعر الجميع بأنهم دمى بين يدي بيروقراطية لا تعرف الشفقة ولا الرحمة . فكان أن راحت الأحقاد تتراكم بلا حساب .

كانت عمليات مناهضة المركزية نادرة وقصيرة الأمد ، حتى حلول عام

(1) الناخبون هم الأمراء والمطارنة المخولون وحدهم حق الانتخاب، أما المانحون فهم الذين يهبون الحقوق أو الرتب (المترجم).

(2) Rote : محكمة دينية في الفاتيكان (المترجم).

1378 ، حيث حدث ما أدى إلى كسر الآلية القائمة في أفينيون ، داخل المجتمع الكهنوتي . فالمحاولة التي قام بها الكرادلة عام 1352 كي يفرضوا على البابا مراعاة أي امتياز انتخابي لم تؤد إلى أية نتيجة . كان البابوات يدركون المخاطر التي يمكن أن تمارسها دعوة المجمع الديني على سلطتهم ، منذ ادعاء فيليب الرابع إخضاع ذكرى « بونيفاس الثامن » لحكم هذا المجمع . لم تكن أية مؤسسة قائمة آنذاك بقادرة على معارضة السلطة الحبرية . إذ كان تفوق هذه الأخيرة مثار تمجيد بعض المؤلفين الذين لم يترددوا في القول إن الكنيسة لا تتميز قط عن رئيسها ، لأن « إرادة البابا من إرادة الكنيسة » .

بيد أن ذلك لم يمنع وجود بعض المفكرين الذين افترضوا توزيعاً مغايراً داخل الجهاز الكنسي ، وكان أكثرهم جرأة « مارسيل دو بادو » ، الذي ، بمؤازرة « جان دو جاندون » بث أفكاره في « نصير السلم » (1324) . بحيث جعل الحماية والرخاء المادي والسعادة الروحانية من صلاحية الدولة . وفي سبيل تأمين هذه السعادة ، تعتمد الدولة على وزراء الشؤون الدينية . أما في حال النزاع بين الحكومات والإكليروس ، يتم الإحتكام إلى الشعب السيد الذي يمثله مجمع تستدعيه السلطة العلمانية ، أو الامبراطور عند الإقتضاء .

نادراً ما كان « غليوم أوكام » يتخذ النظام الإجتماعي كموضوع للتفكير ، لكنه زعزع المذاهب التي أسسها منظرو السلطة البابوية . ففي رأيه أن أي مؤسسة هي غير أبدية ، وأن أي امرىء غير معصوم . وتكون مهمة البابا أو المجمع مفيدة أو ضارة وفقاً للظروف . وقد استطاعت أفكار « أوكام » أن تمارس تأثيرها لمدة أطول مما تم لأفكار « مارسيل » ، التي طالتها الإدانة بشدة ، انطلاقاً من عام 1327 . على أي حال، لم يتمكن أي من النمطين الفكريين، قبل عام 1378 ، من الإيحاء بأي عمل يمكن أن يؤثر على السلطة البابوية .

بقيت فكرة الامبراطورية تعتمل في المخيلة الشعبية التي منحتها المسيحية والألفية قوة الإغراء التي تتمتع بها الأحلام الكبرى .

لقد كان العلماء ، الإنسانيون منهم والقانونيون ، يقدرون ويحترمون كامل تراث العصور القديمة بما في ذلك آثار القياصرة . أخيراً ، سخّر دانتي عبقريته لما

كان الشعراء يعتبرونه وكأنه النظام الملكي الحقيقي الوحيد . من هذا المصدر ، نهل رجلان الطاقة التي كانا يحتاجان إليها لمناهضة البابا . من هنا ، رفض « لويس دو باڤيير » ، الذي تفوق على خصمه « فردريك النمساوي » ، رفض الإمتثال لـ « يوحنا الثاني والعشرين » بأن ينتظر ، قبل تسلمه السلطة ، تثبيته من قبل الكرسي البابوي . ولدى فصله عن الجماعة ، اعترض لويس قائلاً: إن نداء «سالسنهاوزن » (1324) ، الذي يبرز فيه مثل فيليب الرابع وأفكار « نصير السلم » ، ينعت الحبر الأعظم بأنه عدو المسيح . ولم يلبث لويس دو باڤيير أن عاد إلى روما مع أتباعه وبعض الرهبان الفرنسيين المعارضين ومارسيل دو بادو ، حيث تم تتويج الامبراطور واختيار بابا زائف هو « نقولا الخامس » . إنما سرعان ما اضطر الحاكم إلى الإنكفاء نحو البلاد الجرمانية حيث خاض معركة مطضنية حتى عام 1347 . أما منافسه ، شارل الرابع ، الذي تمكن الناخبون من إقامته في طريقه ، فوضع حداً لحروب الاكليروس والامبراطورية : وربط المرسوم الإمبراطوري (المختوم بالذهب) الصادر 1356 شرعية السلطة فقط بأصوات الناخبين السبعة فإذا بهذا القرار يجعل من الامبراطورية علمانية إلى حد ما .

وفي روما ، تجدد الحلم الامبراطوري عام 1347 . فطيلة بضعة أشهر ، يدخل في روع الكاتب العدل « كولا دي ريانزو » الذي عبأته قراءاته وتأملاته بأمل كاذب ، أنه بلغ هدفه . إذ إن روما ، التي أنهكتها الصراعات المتواصلة بين المجموعات الأرستقراطية ، توافق « كولا » على تنصيب نفسه مدافعاً عن حقوق الشعب . لقد تمكن كولا من رد النظام إلى نصابه ، لكنه أراد قلب مسار المستقبل وإعادة إحياء الإمبراطورية الرومانية ، من خلال إدماجه الموضوعات المستقاة من النزعة الإنسانوية الحديثة العهد مع التطلعات الألفية النزعة . بيد أن الطقوس الغربية التي كان يروق له إحياؤها ، سرعان ما أرهقت أتباعه . فكان لا بد من الفرار أمام الهياج الشعبي. هنا، كان البابا ذكياً في السماح له بالعودة إلى روما، وكان الخطيب الشعبي غبيا في رجوعه. هناك حيث قتل بأيدي الشعب الذي خيبت خطب كولا ومواعظه آماله (1354).

لم تكن مناهضة الملوك للسلطة البابوية بأقل فعالية من مناهضة الأباطرة لها . ففي فرنسا ، تم بدقة تعهد العرف الذي صاغه قانونيو « فيليب لوبل » . فيما بعد ، أصبح «حلم البستاني»، الذي وُضع من أجل شارل الخامس ، الكتاب المقدس

للغاليكانيين[1] . وإذا لم تواجه مركزية أڤينيون وقضاياها الضرائبية أية معارضة ، فذلك لأن الكرسي الرسولي كان أحياناً يتقاسم غلاتها مع السلطة الملكية الفرنسية . بالمقابل ، كان ثمة صراعات متواصلة في المجال القضائي . والمجلس الذي عقده « فيليب السادس » في « ڤنسان » (1329) كشف عن مدى اتساع شقة الخلاف . فوق تلك الأرض ، راح ضباط الملك يتدربون على القتال دفاعاً عن امتيازات الملكية .

أما ملوك انكلترا ، فلم يرفضوا الإتفاق مع الإدارة البابوية التي كانت مدخراتها بمثابة تعويضات للعاملين في خدمة التاج والتي كانت أوامرها تسهل جباية الضرائب من الكهنة الإنكليز . بيد أن الكرسي الرسولي لم يكن دائماً شريكاً متساهلاً . وبغية جعله أكثر ليونة ، سنَّ « ادوار الثالث » مجموعة من القوانين ، منها قانون الادخار (1351) وقانون الحماية (1353) ، اللذان قلصا السلطة الحبرية في المملكة إلى العدم ، إذا صح القول . هذا التشريع شكل إشباعاً لرغبة العامة ، إذ عندما كانت الحرب تستدعي استنفاد جميع طاقات الأمة ، كان بابوات أڤينيون ، الفرنسيو المولد والعاطفة ، بعيدين جداً عن الشعب . ولم يكن لدى الحكام أية رغبة في تطبيق هذه النصوص بل كانوا يستخدمونها بغية التهويل على البابوية . وقد كان لهم ما أرادوا . وفي نهاية القرن 14 ، يتوطد نمط معيشي جديد . فيصدر الحبر الأعظم قراراته القاضية بمساعدة أولئك الذين يعينهم له الملوك . وهكذا أحرز التاج مكاسب جوهرية .

ظاهرياً ، كانت السلطة البابوية تبدو معافاة . إنما عندما عاد « غريغوار الحادي عشر » إلى روما ، أصبح بالإمكان التساؤل عما إذا كان ثمة ازدياد في النفوذ البابوي .

الثوب الذي تمزق قبل أن يحاك

توفي غريغوار الحادي عشر بعد بضعة أشهر من دخوله إلى عاصمته ، وكان ذلك في 27 آذار/ مارس 1378 . فكان أن فتح اختيار خلف له أسوأ أزمة عرفها

---

(1) Gallicans : من أتباع الغاليكانية، وهي حركة دينية مسيحية أوروبية كانت تدعو إلى استقلال الكنيسة الإداري (المترجم).

الغرب حتى ذلك الحين . إذ حدث انقسام في مجمع الكرادلة . كما أن شعب روما كان دائماً يعتبر أن السوء يكمن في إقامة البابوات في أڤينيون . فهو لم ينس أن « أوربانوس الخامس » عاد إلى فرنسا عام 1365 ، وكان يخشى تجدد خيبته تلك . وكي يتجنب تجدد « سبي بابل » التمس انتخاب أحد أبنائه أو على الأقل أحد الإيطاليين . كان الهيجان قد بلغ ذروته ، عندما تجدد إغلاق أبواب الفاتيكان ، في 7 نيسان/ إبريل ، أمام « الناخبين » . وكانت مداولات الكرادلة مترافقة مع ضجيج الصيحات المنطلقة من الشارع . ثم توصل مجمع الكرادلة ، في ظروف غير واضحة ، إلى تعيين « برتلمي بريניانو » الذي لم يكن يتمتع بالرتبة الأرجوانية[1] . وبعد أن كان رئيس أساقفة « باري » ، حصل « بريניانو » على لقب « أوربانوس السادس » وتمت سيامته يوم أحد الفصح .

كان أوربانوس السادس حر الضمير وذا أخلاق حميدة ، جعلته حاكماً بابوياً مثالياً . ولم يكن أولئك الذين اختاروه يعلمون بأن الأمجاد كانت تعصف في رأسه ، لذا ، بدأ بتجاوز كل الحدود . هنا ، بدأ الكرادلة ، وقد راعهم الأمر ، يتذرعون بحر الصيف كي يغادروا روما ويعودوا إلى « فوندي » . فأعلموا البابا أن اختياره تم في ظروف تجعل هذا الإنتخاب دون أهمية . بيد أن أوربانوس السادس لم يعر إنذارهم هذا أي اهتمام . وفي 20 أيلول/ سبتمبر ، اختاروا هذه المرة واحداً منهم ، وهو « روبير دو جنيف » الذي حمل لقب « كليمان السابع » .

وبعد أن حاول عبثاً احتلال الفاتيكان ، انكفأ كليمان السابع نحو أڤينيون حيث كانت المدينة مهيأة لاستقباله . والخصمان المتنافسان على السلطة كانا يتمتعان بكل ما يحتاجان إليه لتولي الحكم . وكان مجمع الكرادلة بكليته قد اختار معسكر كليمان . في حين استحدث أوربانوس السادس ما يكفي من الكرادلة لإحلالهم مكان الكرادلة الذين تخلوا عنه . ثم إن بابا أڤينيون كان يحصل موارده من مصلحة الضرائب قبل كل شيء ، أما بابا روما فكان يكسب معيشته أساساً مما كانت تحمله إليه الولايات الخاضعة للسلطة الحبرية ، لكنه كان يسعى جاهداً إلى تمويل نفوذ روما من خلال الغفرانات الكاملة والنعم . وكما أوربانوس السادس ، راح كليمان

---

(1) رتبة رفيعة كان يحظى بها بعض الكرادلة في روما القديمة (المترجم).

السابع يوزع بركاته البابوية بسخاء ، آملاً في زيادة عدد تابعيه . إضافة إلى أن الخيارات التي يقررها الحكام كانت نهائية . أما شارل الخامس فقد احتضن ، مع الكثير من التردد ، فريق ابن عمه « روبير دو جنيف » . وكي تجابه فرنسا ، حتى في الميدان الكنسي ، أصبحت انكلترا على مذهب أوربانوس . فكان أن سحبت القوتان العدوتان أصدقاءهما وراءهما . فانضمت اسكتلندا وقشتالة إلى الجانب الفرنسي ، والتحق الفلامنديون بالإنكليز ، لينضم إليهم بعد ذلك الهنغار والبولونيون والسكنديناڤيون . ويبدو أن بعض الولايات غيرت موقفها تبعاً للظروف ، كالبرتغال ونابولي مثلاً . مما أدى إلى انقسام الامبراطورية : كان حاكمها من أتباع أوربانوس لكنه كان يفتقر إلى الوسائل التي تجعله يفرض على الأمراء وجهة نظره . وفي إيطاليا ، تلاحقت التحالفات المشوشة ، دون أن يتضح بينها أي نمط ثابت . باختصار ، كان ثمة تكافؤ بين الطاغيتين الرهبانيتين ، وحتى عام 1409 لم توفق إحداهما في تقليص نفوذ الأخرى ، المواجهة لها ، بصورة ملحوظة .

لقد كان الوضع ، الذي لم يسبق له مثيل ، مبهماً بشكل بدا معه القديسون أنفسهم مضطربين ومشوشين . وكان « ڤنسان فيرييه » و « بيار دولوكسمبورغ » من أشد المناصرين لكليمان . ولم تكن « كاترين السيانية » و « كاترين السويدية » أقل منهما مناصرة لأوربانوس .

والجدير بالذكر أن كلا الفريقين لم يرهبه اللجوء إلى السلاح . فأراد كليمان السابع نقل الحرب إلى أبواب روما . واعتقد « لويس دانجو » أنه قد يخدم مصالحه ومصالح البابا في الوقت نفسه . فكان يقاتل ، تارة في جنوب روما ، وطوراً في شمالها ، دون إحراز أي تفوق ، ثم مات موتاً مجانياً وقد أحدقت به الشتائم والإهانات (1384) . ولم يكن أوربانوس أسعد حظاً من غريمه . حتى إنه لم يتمكن من الحفاظ على تحالفه مع ملك نابولي « شارل دورازو » ، الذي ألقت به تهديدات « الأنجيڤية » ، أول الأمر ، في الطاعة الكهنوتية الرومانية . وإثر حملتين ، دعا إليهما الأوربانيون ، في الفلاندر وضد قشتالة لم يتغير شيء في ميزان القوى . أما بونيفاس التاسع ، الذي اختاره الكرادلة الرومان ، عام 1389 ، إثر وفاة أوربانوس السادس ، فقد وجد كبير عناء في الإحتفاظ ، داخل معسكره ، بحلفائه الأساسيين ، وأعني بذلك الامبراطور وملك انكلترا . كذلك ، كان مديناً بجزء من

سلامته للبؤس الذي أصاب الڤاليين : إن جنون شارل السادس أبقى أخاه ، دوق أورليانز ، إلى جانب الملك ومنعه من الوصول بحملته إلى أبعد من جبال الألب .

وكان لفرنسا الفضل في كونها أول من أدرك أن العمليات العسكرية ، الملقبة بكل تحنظ بـ« الأسلوب المزيف » ، لم تكن لتحمل أي قرار حاسم . وقد قامت جامعة باريس باستشارة جميع أعضائها وتبينت أن معظمعم يطالبون بفتح طريق جديدة نحو الوحدة ، وهي « الطريق الإختيارية » (1394) . كما دعي الخصمان إلى الإستقالة . وهذا ما حدا بالتاج إلى استثمار هذه الفكرة لمصلحته ، لأن موت كليمان السابع منحه فرصة تطبيقها . وكان أن أنذر « بنوا الثامن » ، وهو البابا الثاني في أڤينيون ، بالتخلي عن السلطة . وبعد مناقشات مطولة ، قررت فرنسا الإنسحاب من الطاعة الكهنوتية (1398) . بيد أن القلة هي التي امتثلت لهذا النموذج الفرنسي . إن مساوىء الحكم ، في المملكة ، بالنسبة إلى رجال الدين ، هي أنه لم يكن يقاسمهم السلطة ، الأمر الذي كانوا يعانونه في الصميم . أخيراً ، كان بنوا الثامن يشكل دليلاً قاطعاً على بعض التصلب النادر الوجود . فبعد أن حاصرته الأفواج الفرنسية في قصره لمدة خمس سنوات ، تمكن من الهرب ليتابع القتال في « البروڤانس » . وكما في « الطريق الزائفة » ، أدت « الطريق الإختيارية » إلى درب مسدود . وفي ربيع عام 1403 ، قرر البلاط الفرنسي إعادة إحياء الطاعة الكهنوتية .

ولم يلبث بنوا الثامن أن أعلن عن استعداده للقاء خصمه . هنا ، تبرز وسيلة ثالثة لحل الأزمة ، وهي « الأسلوب التوافقي » . في الحقيقة ، لم يكن في نية بابا أڤينيون ، ولا بونيفاس التاسع ، الذي خلفه عام 1404 ، « إينوسّان السابع » ، التضحية بسلطتهما من أجل الوحدة . أخيراً ، تم تحديد موعد اللقاء في ساڤون ، يوم 21 أيلول (سبتمبر) من عام 1407 . أما بنوا الثامن ، الذي تأثر بالتهديد بالإبعاد الذي كانت تلوح به فرنسا ، فانتقل إلى شمال غربي إيطاليا . بالمقابل ، كان « غريغوريوس الثاني عشر » قلقاً من سلوك ملك نابولي « ستانيسلاس » ، الذي كان حتى ذلك الحين حليفه المخلص ، لذا كان يخشى الوقوع في الفخ ولم يتجاوز عام 1408 حدود « لوك » . عندئذ ، قرر بعض الكرادلة التابعين لكلا النظامين الكهنوتيين ، بعد أن أتعبتهم هذه المناورات التسويفية وتلك الحيل ، وضع حد للإنقسام القائم الذي لم يتمكن زعماء النظامين من إيقافه ، أو بالأحرى لم يرغبوا بذلك .

وكان أن أخذ هؤلاء على عاتقهم الدعوة إلى عقد مجمع ديني . وفي 25 آذار/ مارس 1409 ، التقى العديد من الكرادلة في « پيزا » ، ولم يمتثل بنوا الثاني عشر ، ولا منافسه إينوسان السابع ، للدعوة التي وجهت إليهما . فاعتبرا متغيبين ، وبدأت محاكمتهما في غيابهما . وشبه مجمع الكرادلة عنادهما بجريمة الهراطقة . منذئذ ، اعترف القانونيون ، نظرياً على الأقل ، بحق المجمع في إقالة الحاكم البابوي في حال انحرافه عن الإيمان الحقيقي . وهذا ما حدث فعلاً . فبعد لأي ، قام الكرادلة بانتخاب من يأملون بأنه قادر على إعادة الوحدة بشكل كامل . فاختاروا راهباً فرنسيسكانيا من «كريت»، هو «بيار فيلارجيه»، الذي يعتبر رجلاً حاذقاً ومتسامحاً . إنما لسوء الحظ ، كان الكسندر الخامس أول بابا للنظام الكهنوتي الثالث الذي قام في « پيزا » ، إذ لم يكن جميع أتباع أوربانوس ولا جميع أتباع كليمان موافقين على ذلك . وهكذا ، وقف في مواجهة بابا پيزا كل من إينوسان السابع وبنوا الثامن ، وقد أحاط بهما محازبون متصلبون . فإذا بالكنيسة تصبح ثلاثية الرؤوس ! .

ومنذ عام 1378 ، أخذت الفكرة التوفيقية طريقها بشكل كان تطبيقها لأول مرة كافياً للتقليل من أهميتها . والموضوع الذي عالجه أولاً ، ومنذ عام 1379 ، أستاذان فرنسيان ، من أصل ألماني هما « كونراد دو غلنهاوزن » و« هنري دوهيس » ، كان يستعاد تناوله باستمرار وقد أضفت عليه التغيرات العديدة الشيء الكثير . وهكذا ، كانت التوفيقية تشتمل على تأويلات عدة . فبعضها ، القريب من المفاهيم التي حرمها مارسيل فيما مضى ، منح المجمع المكانة الأولى في الجهاز الكنسي واعترف له بالسيادة . في حين أن بعضها الآخر ، الأكثر اعتدالاً ، راح يوفق بصورة متناغمة قدر الإمكان بين المجمع الديني ومجمع الكرادلة والبابوية . لكن جميع التوفيقيين كانوا متفقين حول بعض النقاط : كان وضع الكنيسة أشد خطراً من أن تسمح قضية الخير العام لأعضائها بإيجاد الوسائل الكفيلة بوضع حد للأزمة . وإذا كان البابوات يعرقلون الحل ، فلا بد من اتخاذ قرار بشأنهم . ثمة مجمع واحد بإمكانه أن يفتح ملف قضيتهم . وبما أن المتهم لم يكن يميل إلى الدعوة لانعقاد المحكمة ، كان هذا الإهتمام يعود إما إلى الكرادلة ، أو إلى الامبراطور .

لم تؤد مبادرة الأولين إلى النتائج المرجوة . أما الثاني . وهو « سيجيسموند » ، الذي وقع عليه الاختيار ، فرأى أن ساعته أزفت . وكان أن دعا

إلى عقد مجمع جديد ، حدد مكانه في « كونستانس » وموعد افتتاحه في أول تشرين الثاني/نوفمبر 1414 . أما المشاركون ، الذين زاد عددهم بدءاً من عام 1415 ، فاتفقوا على جدول أعمالهم .

كان يوحنا الثالث والعشرون ، الذي خلف ألكسندر الخامس منذ عام 1420 ، يتوقع من المجمع تثبيتاً رسمياً لسلطته . وقد شاركه نظرته هذه غالبية الإيطاليين المشاركين في المجمع . مقابل ذلك ، رأى الرهبان الآخرون ، إلى جانب الامبراطور ، أنه لا بد من الحصول على استقالة البابوات الثلاثة . وعندما اتخذ المجمع قراره بإجراء الإنتخابات وفقاً للتابعية وليس وفقاً للأفراد ، أدرك يوحنا الثالث والعشرون ومؤيدوه أن قضيتهم انكشفت . إذ لم يكن لديهم سوى صوت واحد بين أربعة أصوات عائدة إلى إيطاليا وانكلترا وفرنسا والمانيا . وفي 20 آذار/ مارس ، لاذ البابا بالفرار ، ثم في 6 نيسان/ إبريل ، بتبني الرهبان قرار « هيك سانكتا » . وكان مجمعهم يمثل الكنيسة العالمية ، ويستمد سلطته مباشرة من المسيح . وكان البابا نفسه ملزماً بالإمتثال له . أما البابا الفار فاعترف بهزيمته ، وأقيل في 29 أيار/ مايو . وفي 4 تموز/ يوليو ، استقال غريغوريوس السابع الذي واصل التقليد الأورباني . وبعد سنتين ، أقيل بنوا الثالث عشر . وقبل انتخاب « أودون كولونا » في 11 تشرين الثاني/ نوفمبر 1417 ، الذي سمي بـ «مارتن الخامس » ، غير المجمع توزيع سلطات الكنيسة بموجب قرار « التواتر » ومنذ ذلك الحين ، أصبح مؤتمر السينودس المسكوني إلزامياً ، وكان تقرر مسبقاً عقد دورة عام 1423 ، كما عقدت دورة أخرى بعد سبع سنوات . بعد هذا التاريخ ، كان لا بد من انقضاء عقد واحد بين كل دورتين .

وفي ربيع عام 1418 ، غادر الرهبان « كونستانس » . وانتهى عهد الإنفصال بيد أن الهرطقة بدأت تنمو في بوهيميا . وكان عهد الإصلاح في بدايته .

أجبر الطاعون مجمع 1423 على الإنتقال من « بافي » إلى « سيان » ، ولم يلبث هذا المجمع أن كشف عن الصعوبات التي يواجهها هذا المجلس التمثيلي لدى ممارسته مهماته : كالتغيبية ، والنزاعات الداخلية بين الوفود ، وأخيراً الميل نحو المغالاة التي كان يسيء ضبطها الخطباء المصقعون . أما الآباء ، فكانوا رغم قلة عددهم ، شديدي الإختصام ، يطرحون النظريات الجريئة ثم يتفرقون دون



3 ـ رقصة المقابر خلال القرن 15 ـ اللوحة الثالثة: الحرفيون.



٤ ـ قصر البابوات في أفينيون: لقطة اجمالية مأخوذة من برج القديس يوحنا.

التوصل إلى شيء ذي أهمية .

وفي « بال » حيث استأنف المجمع أعماله في الموعد المحدد ، استسلم الأحبار تماماً لسيطرة العلماء الذين لم تكن الراديكالية لترهبهم قط . وكانت الموضوعات التوفيقية شبه الناجزة تناقش بطريقة جد موفقة . وعام 1432 ، لم يكن « أوجين الرابع » ، خليفة « مارتن الخامس » الحكيم ، ميالاً ، من جهته ، إلى السماح بتقويض ما تبقى من السلطة الحبرية . بيد أنه أخطأ في الكشف باكراً عن نواياه . وبعد انتخابه بوقت قصير أعلن عن حل المجلس . هنا ، احتفظ هذا الأخير بالعديد من مؤيديه واضطر البابا إلى الإعتراف بخطئه عام 1432 . أما « المجلس الكنسي الأعلى المقدس » ، فبعد أن أثاره هذا النجاح ، راح يعمل بجد على تفتيت الحكم المركزي . هنا يفقد الكرسي الرسولي إشرافه على الموارد الأساسية . فيختفي الإحتياطي ، وكذلك الحوليات والخدمات . ثم يتقلص عدد أعضاء مجمع الكرادلة بشكل ملحوظ . وكان ينتظر من البابا أن يقسم ، يوم انتخابه ، أنه سيحترم المقررات التوفيقية . بعد ذلك يعمد أوجين الرابع إلى نقل المجلس من « بال » إلى « فيراري » (1437) . لكن هذه الأخيرة أعلنت رفضها الانصياع بغالبيتها وأخذت على عاتقها مسؤولية القيام بانفصال جديد . ويقبل دوق « سافوا » ، « أميديه الثامن » بالتاج البابوي الذي قدمه إليه الرهبان وتسلم السدة تحت لقب « فليكس الخامس » (1439) ، بحيث كانت سلطته جد محدودة من جميع الجوانب . أما مجمع « فيراري » ، المنتقل بعد ستة أشهر من افتتاحه إلى فلورنسا ، فأمن الانتصار الذي كان « أوجين الرابع » بحاجة إليه لتغييب نجاح « الباليين » الذين اشتركوا والتشيكيين المتمردين في التوقيع على « المواثيق المشتركة » ، عام 1433 : في 6 تموز/ يوليو ، اتفقت الكنيستان الشرقية والغربية رسمياً ، بحضور بابا روما وامبراطور بيزنطية . إن العمل البارع والمتأني الذي مارسه الدبلوماسيون البابويون ، كمثل « إنياس سلفيوس بيكولوميني » من جهة ، و« نقولا دوكوس » ، توصل هذا العمل إلى التخفيض في الإعتماد المقدم للنظام الكهنوتي « البالي »[1] . وعام 1449 ، تخلى فليكس الخامس من تلقاء نفسه عن منصبه . وتفرق المجمع الذي كان التجأ

---

(1) نسبة إلى مدينة بال «Bâle» .

إلى فليكس . ثم إن الأفكار التي عمل المجمع على نشرها ، لم يتمكن المدافعون عنها من التأثير بصورة مباشرة على حياة الكنيسة . ولم تسنح لهم الفرصة لإدخال مذاهبهم في نطاق القوانين . وكان أن استقرت في إطار النظريات .

العزلة والقلق

صعوبة العلاقات مع الشرق

شكل الإسلام المحتل الذي خرق قدسية الأرض[1] التي كان يعتبرها المسيحيون وكأنها تراث المسيح وبالتالي الإرث المشترك . وبغية تحرير هذه البلاد حمل الأهالي الصليب وماتوا على دروب فلسطين . وفي القرن الرابع عشر ، حدث انقلاب في الموقف . آنذاك ، لم يكن الغرب مستعداً لاجتياح المنطقة التي يحكمها المسلمون . أما بالنسبة لهؤلاء ، فكانت قد أزفت ساعة الهجوم المعاكس .

عام 1291 ، ومع سقوط عكا ، انهار آخر رأس جسر كان يحتله اللاتين على الشاطىء الشرقي للبحر المتوسط . لا شك في أن « رودس » التي احتلها الوافدون ليجعلوا منها قلعة حصينة عام 1304 ، وكذلك قبرص ، التي راح يسعى ملوكها في تطوير أهميتها العسكرية ، أخذتا تهددان سوريا التي كانت آنذاك تحت قيادة « الهلال » . بيد أن المسألة لم تتعد بعض الغارات التي كانت تشن انطلاقاً من هاتين القاعدتين . وكان الانتصار الوحيد هو استيلاء بطرس الأول صاحب قبرص على الإسكندرية ، عام 1365 .

وإذا كانت المواقع الإسلامية ، في غرب أوروبا ، قد تقلصت إلى حدود مملكة « غرناطة » ، فإن خطر الإسلام ، بالمقابل ، أخذ يزداد في الشرق ، بشكل لم يكن متوقعاً في نهاية القرن الثالث عشر . لقد كانت الطموحات والطاقات العثمانية تدعم الإسلام بقوة . فكان أن وطد الأتراك أقدامهم فوق أرض أوروبا ، عام 1354 ، في « غاليبولي » . وبعد خمس سنوات ، دانت لهم « تراقيا » بكاملها . واضطر البلغاريون بدورهم، إلى القبول بسيطرة «الهلال»، بعد هزيمتهم في

---

(1) أحببت أن أكون أميناً في ترجمة العبارة بحذافيرها كي أبين النظرة الصليبية إلى الإسلام عند بعض الغربيين ، إذ من المعروف أن التاريخ يتكلم عن فتوحات إسلامية وليس عن احتلال إسلامي (المترجم).

عام 1371 . وكانت كارثة « كوسّوفو » ، عام 1389 ، بمثابة الناقوس الذي راح ينعي استقلال بلاد الصرب . آنذاك ، لم يعرف المسيحيون كيف يستفيدون من الإستراحة ، التي منحهم إياها « تيمورلنك » ، الذي إنتصر على العثمانيين عام 1402 ، لجمع شتات قواهم وإعادة تنظيمها . وقبل التقدم في الأراضي الأوروبية ، عمل الأتراك على حماية مؤخرتهم . فقاموا بفتح اليونان عام 1422 ، وبعد 31 عاماً ، استولوا على القسطنطينية ، أي سنة 1453 . وقد تمكن قائدان عسكريان شديدا البأس والكفاءة ، هما « اسكندر بك » من البانيا و « هونياد » من هنغاريا، تمكنا، بفضل جهودهما الجبارة، من تأخير هجمة الجيوش العثمانية التي اضطرت إلى التوقف عند مدخل سهل الدانوب .

لم تكن إرادة المقاومة لتبرز إلا في المناطق التي كان الإجتياح التركي يهددها بصورة مباشرة . ولم تجد النداءات الداعية إلى الجهاد المقدس إلا قلة من الآذان الصاغية . فكان أن مني « نيكوبوليس » (1396) بهزيمة مؤلمة أوهنت عزائم فرسان الغرب اللاتيني . وعندما سقطت القسطنطينية ، لم يكونوا بعد قد أفاقوا من غفلتهم . لقد قام « فيليب لوبون » عبثاً بأعمال خارقة منها ما سمي وليمة « فيزان » (1454) ، لكنه لم يتوصل إلى خلق الحماسة اللازمة لتأسيس جيوش قوية وتحرير اليونان . وعبثاً سعى « بيوس الثاني » لإقامة حلف يتمكن أعضاؤه من محاربة الأتراك . إذ إن الحكام ، الذين استأثرت بهم مشاريعهم وهمومهم ، أفشلوا مقترحاته . وتدريجياً ، أخذ القتال ضد الإسلام يتحول إلى حلم ، راح يقويه أصحاب النزعات الطوباوية . وكانت بعض العقول النيرة قد أخذت تجمع الحجج للدفاع عن أي ملك يبحث عن دعم اللامؤمنين الديبلوماسي والعسكري ، وذلك للقيام بمعركة عادلة .

إضافة إلى الحرب المقدسة ، كان المستقبل وقفاً على الإرساليات التي اكتشفت الكنيسة أهميتها الكبرى في نهاية القرون الوسطى . كان دور رجال الدين المتسولين حاسماً . في هذا المجال كما في غيره . فهم أول من قال ، وبحزم ، إنه من الأوفق الدخول في الحوار مع المسلمين .

إذ ربما يؤدي تبادل الحجج والبراهين إلى نتائج لا تقل تأثيرا عن المعارك . ففي « دمياط » ، حاول « فرنسوا الأسّيزي » تدبير اتفاق بين الصليبيين والسلطان .

واهتم ثلاثة دومينيكيين ، وهم المسؤول العام الثاني « جوردان دوساكس » وخليفتاه « ريمون دو پنافور » و « همبرت دو رومان » بإعداد أفضل المبشرين . وطبقاً للأفكار التي كانوا يدافعون عنها ، تأسست مدارس لتعليم اللغات الشرقية ، كما قرر مجمع ڤيينا أن تقوم جامعات باريس وأوكسفورد وبولونيا وسلمنكا بتأمين تدريس السريانية والعربية والعبرية . وكان هذا التدبير تلبية لرغبة إنسان فضولي هو « ريمون لول » († 1316) ، وهو أحد نبلاء « مايوركا » ، وكان همه الدائم ، حتى يوم مماته ، هو تغيير عقيدة المغاربة المسلمين . هذا الفرنسي المنتمي إلى الفئة الثالثة لم يكن ليكتفي بطرق جميع الأبواب والسعي إلى فتح المدارس في كل المناطق وإرسال المبشرين إليها . وبغية تسليحهم للنقاش ، وضع تقنية للإثبات والبرهنة ، أي « المهارة العظمى » ، وكانت في رأيه تقنية لا تقهر . ورغم كبر سنه ، دفعته حماسته إلى المشاركة بنفسه في الرسالة التبشيرية ، في البلاد الإسلامية . بيد أن الجهود التبشيرية الإنجيلية في البلدان الإسلامية لم تكلل بأي نجاح ملموس .

إنما كان الأمر مغايراً بالنسبة للإرساليات التي أدخلها بعض الدومينيكيين والفرنسيسكان إلى الشرق الأقصى . فبعد تغلبهم على الخوف الذي أثارته « فظاعات التتار » ، أدرك بعض رجال الكنيسة أن الامبراطورية المترامية الأطراف التي صنعها « جنكيز خان » أباحت امتداد النفوذ المسيحي إلى ما وراء الحدود التي بلغها في نهاية القرن الثاني عشر . وعلى خطى السفراء الأوائل ، سار رجال الدين المتسولون ، الذين كانوا تحت حماية « السلام المغولي »[1] ، فوصلوا إلى « ساراي » ، الواقعة في الفولغا السفلى . ثم استقروا في القوقاز . أخيراً ، بلغوا بكين خان باليك وهانغ تشايو . وتشكلت مجموعات مسيحية اندرج أعضاؤها في أوساط إجتماعية متنوعة إلى حد ما. بيد أن الأمراء الذين تقبلوا العقيدة الكاثوليكية بصورة مستديمة كانوا قلائل. كما كانت المطرانيات والأسقفيات التي أوجدها الكرسي الرسولي بعيدة جداً عن الكنيسة الأم بحيث لم تستطع هذه الأخيرة مساعدتها بصورة فعالة على تجاوز الصعوبات. ومع نهاية القرن الرابع عشر ارتسمت في الصين تباشير ردة فعل قومية . إذ كانت تعاني كل ما يفد إليها من الخارج .

---

(1) Pax mongolica : نوع من السلام المفروض في البلاد التي كانت تحت سيطرة المغول (المترجم).

والأكثر خطورة أيضاً كان قيام الولايات الخاضعة للطاعة الإسلامية على الطريق بين أوروبا والشرق الأقصى مما جعل الإتصالات بين البلدان التي يستهدفها التبشير وبين المسيحية اللاتينية تزداد تعقيداً. وبعد عام 1404 ، تبين أن مطرانية بكين فقدت كل حيوية ، وفي الفترة نفسها لم يعد هناك أي أثر للمسيحيين « الكالموك» .

وهكذا لم تستقم الوحدة المسيحية، منذ تفسخها في أواسط القرن الحادي عشر. وتبقى الهوة عميقة بين الغرب والشرق.

خلال القرن 14 ، نشأت علاقات منحت الروم فرصة التآلف مع فكر الغربيين وبالعكس . فألمّ العديد من المفكرين البيزنطيين بأصول الفلسفة الدينية . فقام أحدهم بترجمة « القديس أغسطينوس » و« القديس توما » إلى اليونانية . واستخدم آخر ، وهو الراهب الكلبري « بارلعام » الجدلية الغربية في النقاش الذي وضعه في صراع مع ممثل التقاليد الأثونية ، « غريغوار بالاماس » . أضف إلى ذلك أن « بارلعام » أصبح ، بعد عودته إلى الغرب ، معلم « بترارك » . وهكذا أصبح الآباء الروم في الأوساط المثقفة الإيطالية أحد مواضيع الدراسة الأكثر مدعاة للإهتمام . ومن المؤكد أن هذا التقارب بين الحضارتين كان يتم في إطار الحلقة الضيقة للنخبة المثقفة .

بيد أن ذلك سهّل المباحثات والائتلافات التي راح ينادي بها الدبلوماسيون منذ عام 1337 والتي أدت في نهاية الأمر ، أي بعد قرابة قرن واحد ، إلى قيام مجمع فلورنسا . وعلى غرار سابقيه « يوحنا الخامس » عام 1369 و« مانويل الثاني » عام 1399 ، وجد « يوحنا الثامن » نفسه في موقف معقد شعر معه أنه مضطر إلى البحث عن تحالف مع اللاتين . وكان أن أبدى محاوراه « مارتن الخامس » في البداية ، ثم « أوجين الرابع » بعض المرونة . كما التقى الامبراطور وبعض المطارنة بالمجمع ، حيث ساد جو من التفاهم . اعترف الشرقيون أن قضية انبثاق الإبن من الآب وانبثاق الروح القدس من كليهما معاً التي أضافها اللاتين إلى قانون الإيمان ، لم يكن مناقضاً للتقاليد التي أقرها قديسو الشرق والغرب . وتمكن بعض الصياغات الجادة من تسوية بعض مواضيع الخلاف الأخرى ومنها الرئاسة الحبرية ، واستعمال الخبز الفطير . . . الخ . وفي 6 تموز/ يوليو 1439 ، تلي قرار «الوحدة» في احتفال رسمي بحضور الامبراطور البيزنطي والحبر الأعظم . لكنّ القرار بقي حبراً على

ورق . إذ لاقى تطبيقه معارضة عنيفة من قبل معظم رجال الاكليروس الروماني ، والرهبان والكتل الشعبية ، وساد في بيزنطية الرأي القائل بأن العمامة خير من تاج البابا .

تجدد حدة الهرطقة

إن الأخطار التي حملتها ، في القرن الرابع عشر ، موجة الهرطقات الأولى ، إلى داخل المسيحية ، بدت لأول وهلة وكأنها قد تراجعت .

إن التطهيرية ، التي أقلقت أشد البابوات نشاطاً و « إينّوسان الثالث » لم تكن ، بعد مئة عام من حملة الألبيين المقدسة ، سوى نوع من الوهم . وكانت هيكليتها في « لانغدوك » قد تفككت . وقد توصل « بيار أوتييه » ، وهو امرؤ مكتمل ذو طاقة لا تكل ، إلى إعادة ترميم جزئي لشبكة المجموعات البدعية ، ولو بصورة عابرة . بيد أن « التفتيش » ، الموجود دائماً في حالة ترقب ، قبض على « أوتييه » الذي صعد إلى المحرقة عام 1311 . وبعد وفاته بفترة وجيزة ، انطفأت الشعلة التي قام بإحيائها . ولم تلبث أن اشتعلت مجدداً ، بعد فترة من الزمن ، في « الأپنين » وجبال « لومبارديا » . إنما لم يسطع لها أي ضوء بعد عام 1400 .

وينتظم رهبان وراهبات الفكر التحرري في جماعات سرية راح يعمل أعضاؤها قبل كل شيء على الإتحاد بالله ، أي الكائن الذي لا وجود دونه لأي شيء . ولا معنى للحياة دون تحقيق هذا الذوبان بالله ، الذي يمنح من يحصل عليه الحرية السامية . فالطقوس والقوانين لا تفيد في شيء . بيد أن هذه الحلولية الصوفية لم تكن تهدف إلى إثارة الجماهير . إذ لم تكن لتحدث إلا في جو الندوات الحار . وقد يبدو أن جماعات المترهبات والفقراء كانوا مهيئين لتقبل هذا الوضع . بكل حال ، لم يكنْ ذلك إلا لأن أساقفة المجمع ، في ڤيينا ، ألغوا دفعة واحدة تلك المؤسسات ذات الموقف الغامض ، المتراوح بين الدنيا والدين (1311) . كان من المتعذر إدراك الفكر التحرري بحيث راح « التفتيش » يلهث وهو يطارده . فإذا به يعزل الرجال والنساء الذين ينادون به بين « ساكس » و « الراين » ، لكنه لم يستطع شيئاً في فرنسا حيث سبب له المزاحون[1] القلق والإرباك ، عام 1376 ، في بروكسل ،

---

(1) Turlupins: وهم من مثقفي ذلك العصر الذين كانوا يتلاعبون بالألفاظ في المسرح والأدب (المترجم).

حيث ظهر ، حوالي عام 1410 « رجال الفكر » . ولم تكن البدعية قد اختفت بعد في أواسط القرن الخامس عشر .

وفي شمال أوروبا وجنوبها ، أصيب المترهبون والمترهبات بعدوى الفكر التحرري وذلك من جراء الحركة التي خلقتها المعارضة ضد بعض التسويات مع المثالية البدائية داخل الرهبنة الفرنسيسكانية ، إذ إن الجانب المتصلب من هذه العائلة الدينية خلط بين أهدافه الخاصة والأفكار التي بثها قبل ذلك « جواشيم دو فلور » . فقد ادعى هؤلاء « الروحانيون » بكونهم أخصام التراتبية التي ترتبط بالمصالح الدنيوية فقط . كانوا يرغبون باستعجال مجيء « مجلس كنسي روحاني » مطلق وأخوي . ولم يبق بين هذا الموقف والمسيحية الثورية أكثر من خطوة واحدة . بيد أن « رسوليي سيغارللي » (†1300) وأنصار « فرا دولشينو » خطوها .وقد تعرض هؤلاء عام 1307 لمذبحة رهيبة في مكامنهم الجبلية. وبعد عام 1328 ، تعززت صفوف الروحانيين بواسطة عدد كبير من الفرنسيسكان : قام يوحنا الثاني والعشرون بإدانة المذهب الذي شاع بين أتباع « بوڤرللو » والذي يعتبر أن المسيح كان في غاية الفقر . أما الرئيس العام للرهبان الفرنسيسكان فانضم إلى المنشقين ، وربط بين مصلحته ومصلحة الامبراطور « لويس دو باڤيير » ومن بين المتمردين نذكر « ج. أوكام » الذي كان فكره شديد التأثير على التطور اللاحق ، الذي تم للفلسفة الكنسية . بيد أن هذا التمرد لم يدم إلا فترة قصيرة . وبقيت بعض الجماعات الصغيرة فقط ، وهم الفراتيسل ، التي اختبأت في عزلة جبال « الأپنين » متشبثة ، بإصرار، بحلمها في خلق كنيسة نقية وفقيرة.

في هذه المعارضة المتصلبة ضد الثروة والسلطة الكنسيتين ، يلتقون مع الڤالدية المترسخة التي اعتبرت ، منذ العقود الأخيرة من القرن 12 ، وكأنها المؤتمنة على المهمة الرسولية التي خان عهدها « قسطنطين » والبابا « سلڤستر » . وينتشر ما بذرته المجموعات الڤودية[1] من « كالابرا » إلى « بوهيميا » ومن « ليون » إلى « بولونيا » . ثم ، وبعد مرحلة من الكمون دامت حتى سنة 1410 ، برزت هذه الهرطقة بحيوية وعنف

(1) Vaudoises : نسبة إلى منطقة «ڤود» السويسرية التي انتشرت فيها الهرطقة.

ويكليف

كان تأثير أي تيار جديد من الأفكار والطاقات يشكل ضرورة لا بد منها لإيقاظ هذا النوران . فانطلقت هذه الموجة من انكلترا حيث اعتقد « جون ويكليف » (1330 ـ 1384) ، وهو علامة في الكتاب المقدس ، أن الإنجيل تعرض للخيانة والخذلان . كان ويكليف متوقد الذهن ، أو لم يكن يلقب بـ « زهرة أوكسفورد » ؟ لكن المذهب الإمتثالي كان يمقته . ومع هيمنة الإسمانية[1] ، جعل ويكليف نفسه مدافعاً متحمساً عن الواقعية . إن المعركة التي خاضها من أجل مفاهيمه الفلسفية أثارت خشونة طبعه الذي أصبح ، مع مرور الأيام ، عنيداً ومتصلباً .

والجدير بالذكر أن السلطة الملكية رأت في ويكليف عاملاً قدرت فيه مواهبه ونشاطه . هذا الكاتب الخاص بالملك ، كان أستاذاً جامعياً وقد شكل أحد أعضاء الوفد المكلف بمناقشة النمط المعيشي مع موفدي البابا في « بروغز » (1374) . وقد لعب دور المحرك في هذه القضية التي واجهت كلاً من رئيس الحكومة والأسقف « ويكهام » والحاكم . وكان لهذا الإخلاص نتائجه . إذ إن ويكليف ظل ، حتى وفاته ، يستفيد من نوع من الحماية التي كان لا بد منها بسبب جرأته في المجال الفكري . ومنذ عام 1380 ، لم تتمكن حتى محاباة الأمراء له من حمايته من الضغوط والرقابة التي أبعدته في أول الأمر عن أوكسفورد، عام 1381 ، والتي وجهت ، في العام التالي ، إلى مذهبه طعنات متلاحقة ، في سينودس « بلاك فريار » . ولدى انعزاله في مسكنه الرهباني ، لم يكن منه سوى متابعة كتاباته في المضمار نفسه ، وبجزأته المعهودة .

يميز ويكليف بين الكنيسة المرئية ، التي يرى كل إنسان أخطاءها ، عن الكنيسة اللامرئية ، والتي تشتمل على مجموعة حقيقية من المُعَدِّين لها ، حيث يتواجد المختارون الذين قضى الله بمنحهم الخلاص منذ الأزل . ولا يعتبر دور الأولى ضرورياً في تأسيس الثانية . لكنه ، بالمقابل ، ليس دوراً ثانوياً . أما خدام الطقوس فبإمكانهم تبليغ المسيحيين الكتاب المقدس ومنحهم أسرار الديانة .

---

(1) Nominalisme : نزعة فلسفية تعتبر أن المفاهيم المجردة والماهيات الكلية هي مجرد أسماء ليس إلا . (المترجم) .

والمختارون وحدهم هم الذين يفيدون من هذه الخدمة . لقد ضلت الكنيسة التراتبية وفسدت عندما ورطها قسطنطين وسلفستر في الدنيويات ، فإذا بها تخفي الكتاب المقدس تحت القوقعة المزدوجة المتمثلة في اللاتينية والشروح . وبالتالي أصبح هذا الجهاز الفعال ضاراً . وتتحول « عروس » المسيح أداة بين يدي المسيح الدجال. فيما مضى استطاع أحد ممثلي الدولة إفساد الكنيسة. لذا، تعود إلى هذه الدولة مهمة إصلاحها وتجريدها من الأملاك المغتصبة وإعادتها إلى الصراط المستقيم .

إن القوة الهائلة التي خلقها فكر « ويكليف » ظهرت في وقت مبكر جداً مما جعل فعاليتها تنتشر بصورة تامة . وعام 1381 ، أدت ثورة العمال إلى خلق نوع من الخوف ، في نفوس الكهنة والأمراء ، عانته الويكليفية حيث ينزل العقاب ، دونما شفقة ، بكل من يجاهر بها أو يمارسها . وفي الخفاء ، تبدلت الأفكار التي كان ينشرها الرسل الويكليفيون ، أي « رجال الدين الفقراء » . فإذا بها تفقد من عنفها اللاهوتي وتنتقل إلى المجال الأخلاقي . ولم يكن عبثياً اختيار اللقب الذي أطلق على أتباع ويكليف . لم يعد يرى هؤلاء « اللولارد » ، الذين يذكرنا اسمهم بالتقشف الطهري ، سوى الإستحقاقات التطبيقية ، بحيث أهملوا المقدمات العقائدية لذلك المذهب .

لم يلبث فكر ويكليف أن تعدى حدود انكلترا ، ليصل إلى بوهيميا . ومنذ منتصف القرن 14 ، تثور نخبة رجال الدين في هذه البلاد ، تحدوهم إلى ذلك رغبة جامحة بالإصلاح . إذ بدت لهم أخطاء الاكليروس فادحة بشكل راحوا يتساءلون معه عما إذا كان المسيح الدجال قد حل مكان الكنيسة . وأخذوا يتصدون بثقة تامة لمسألة وحدة الشعور ، الخفية إنما الحقيقية ، بين القديسين . وكان همهم الأوحد والأكبر هو نشر هذا الجهاز الديني وتعزيزه . ففي نظرهم ، كان تناول القرابين والتمسك بالكتابات المقدسة من الوسائل التي تضمن بلوغ هذا الهدف . فمن بين هؤلاء ، عمل اثنان ، عام 1391 ، على تشييد كنيسة بيت لحم في براغ ، حيث كانت تلقى المواعظ المخصصة للشعب الذي يتكلم اللغة التشيكية .

جان هوس

منذ عام 1402 ، اكتسب جان هوس في « بيت لحم » شهرة يستحقها وهي كونه أفضل من ألقى المواعظ . وكان يستلهم رسالته التبشيرية هذه من كراهيته للشر

وتعلقه بالخير . كما زودته كتابات ويكليف بالعديد من الحجج والبراهين . إلى ذلك ، كان هوس من أكثر المدافعين عن الويكليفية ، عندما قام البابا ، عام 1408 ، بإدانة مفاهيمها الأساسية . وقد دُفع راعي كنيسة « بيت لحم » إلى إطلاق الأحاديث الرهيبة بشكل فقد معه دعم « زبينك » ، أسقف براغ ، وأصبح عدواً للأساتذة الألمان . وانحاز الملك إلى جانب بابا « بيزا » الذي لم يكن يعترف لا بالأسقف ، ولا بالقومية الألمانية في جامعة براغ . وبالإتفاق مع هوس ، غير « ونسسلاس » القوانين الجامعية بشكل يرضي تصميمه . فيشق ذلك على الألمان الذين انطلقوا في حال سبيلهم . أما « زبينك » فمنع هوس من إلقاء المواعظ ، في حين تصدى هذا الأخير للسلطة . فلم يأبه للإنتقادات الموجهة ضده . ولم تلبث أن اندلعت الإضطرابات التي اتهم هوس بالتحريض فيها على العنف .

بعد هدنة مؤقتة ، انطلقت أحداث جديدة ، عام 1412 . والعفو الذي تعهد به يوحنا الثالث والعشرون لأولئك الذين يساندون قضيته ويسهمون في تمويل جيشه ، رفضه هوس الذي اعتبره نوعاً من الإستغلال الذي لا يغتفر . وعمل « ونسسلاس » على قطع أعناق ثلاثة شبان تعهدوا بالتشويش على الداعية إلى « الجهاد المقدس » . أما هوس فراح يرثيهم جهاراً . وهذا ما أدى إلى فصله ، بحيث غادر براغ لكنه بث أفكاره على نطاق واسع عبر جميع أنحاء بوهيميا .

أما أخصامه فحرضوا عليه الرهبان المجتمعين في « كونستانس » . ويتمكن هوس من الحضور إلى المجمع (1414) بعد حصوله على تصريح أمان من الامبراطور . لكنه لم يلبث أن أوقف ، وأنذر رسمياً بالإرتداد عن 59 إقتراحاً . غير أنه رفض ذلك لأن عدداً منها كان معزواً إليه خطأ ولأنه لم يكن ليتخلى عن الإقتراحات الأخرى طالما أنه لم يثبت خطأها . وكانت حياته ثمناً لهذا التعلق الراسخ بمعتقداته ، وكان ذلك في 6 تموز/ يوليو 1415 .

أحس التشيكيون بإهانة كرامتهم ، فأعلنوا أنهم لن يخضعوا للبابا طالما هو يحتقر القانون الإلهي . وأقروا بسلطة جامعتهم فيما يتعلق بالمسائل الدينية . أما تناول القربان المقدس بنوعيه[1] ، التي وافق عليها هوس ، في سجنه ، فأصبح رمز تحالفهم ، وهذا ما وافق عليه المجمع فيما بعد . وعندما أراد « ونسسلاس » ، عام

---

(1) اي الخبز والخمر (المترجم) .

1419 ، إعادة بناء المذهب الكاثوليكي ، قذف الناس بممثليه من النافذة . وبعد موت الملك ، أراد شقيقه ، الامبراطور « سيجيسموند » أن يخلفه ، فلقي معارضة عنيفة من معظم التشيكيين . وعام 1420 ، شكلت مواضيع براغ الأربعة مرتكز المقاومة . وهذه المواضيع هي : حرية التبشير ، المناولة بالكأس ، تقشف رجال الدين ، والعقاب الذي تمارسه الدولة إزاء ارتكاب المعاصي . وقد اشتملت الحركة الهوسية على اتجاهات عدة ؛ وبقوة ، برزت الهرطقات التي كانت في طريقها إلى الزوال ، من الفوديين إلى رهبان الفكر التحرري . وفي جو القلق والأمل الذي خلقته الحرب ضد الامبراطور ، ظهرت الألفية الكامنة . فإذا بها تدفع الآلاف من أتباع هوس إلى الإلتقاء على مستويات رفيعة . وبانتظار قرب قيام مجتمع فاضل وعادل ، نظموا تكتلات كان أشهرها تكتل « الطابور » . وبعد فترة وجيزة ، اعتبروا أنفسهم وكأنهم عناصر الإبادة التطهيرية التي تسبق إرساء أي مجتمع أخوي . ولم تصادف جيوش « سيجيسموند » عدواً شر من هؤلاء الجنود المتعصبين لإله منتقم ، كما أن الطابوريين أرهبوا الهوسيين المعتدلين الذين رفضوا كل راديكالية وحصروا إرادتهم بالتغيير في الإطار الديني . وهؤلاء « الكاليكستان » ، الذين جرهم « زيزكا » ، زعيم الطابوريين ، إلى معسكر التمرد عام 1424 ، أقاموا ، بعد ثماني سنوات ، علاقات مع مجمع « بال » الذي عرف ببراعة كيف يستغل هذا الموقف . فلقاء بعض الإمتيازات ، الشكلية أكثر من كونها جوهرية ، توصل عام 1436 إلى عقد إتفاق مع الهوسيين المعتدلين الذين أخذوا على عاتقهم دحر الطابوريين في « ليباني » . ولم تلبث الثورة الدينية في بوهيميا أن منيت بالهزيمة .

تذبذبات الحركة العقائدية

بعد عام 1300 ، زاد عدد الجامعات بشكل ملحوظ . ففي حين ظهرت أقدم هذه الجامعات في غربي الخط الذي اتبعته سابقاً الحدود الرومانية ، تم تأسيس بعض المنشآت في أوروبا الوسطى والشمالية . وكان وضع الطلاب المادي أفضل حالاً منه في زمن ريادة الحركة الجامعية فثمة ما يزيد على ثمانين كلية فتحت أبوابها بين 1300 و 1400 إضافة إلى إنشاء عدة مئات من المنح الدراسية. بالطبع، لم يكن جميع « الطلاب » داخليين . إذ كان الفكر النقدي عند « الغولينار »[1] ما يزال

(1) جماعة من رجال الفكر المشردين عرفوا بانتقاداتهم اللاذعة الموجهة ضد السلطات الدينية والدنيوية.

قائماً . رغم ذلك ، كان الإتجاه العام يعمل على تعزيز النظام والأمن . كذلك تحسن وضع المعلمين والطلاب بصورة ملموسة . فإذا بحقوق الإمتحانات ، والرواتب ، والتعويضات تدرأ عنهم الحاجة وتوصل بعضهم إلى الثروة . وضمن جميع المتخرجين تسهيلات كبيرة من قبل مكاتب الإدارة البابوية أولاً ، التي كانت تتلقى لوائح بأسماء الجامعيين الذين حصلوا على شفاعة قداسة البابا ، وبعد ذلك من قبل القرارات الصادرة عن مجمعيْ كونستانس وبال اللذين كانا يدخران بعض فئات الوظائف لأصحاب الكفاءات . وفي العالم المسيحي شكل جهاز العلماء آنذاك قوة كان الأساقفة والأمراء يحسبون حسابها : أدى الإنفصال ونزاعات المجامع إلى منح الجامعيين أدواراً رئيسية . وقد استندت الهرطقة في بوهيميا إلى معلمي براغ في بداية انطلاقتها .

إن بعض الرجال الذين اتخذوا خدمة العلم مهنة لهم ، لم يكونوا يقدمون لمعاصريهم في القرنين الرابع عشر والخامس عشر مثالاً على الوحدة . إنهم أبعد من ذلك بكثير . ولقد اشتدت بينهم التناقضات العديدة والخطرة . أما الأساتذة ، الذين تدعمهم أفواج طلابهم ، فكانوا يتعاملون مع المذمات برحابة صدر ومنطقية . وباستمرار ، كانت النزاعات بين الأفراد والخصومات بين الأجهزة تزكي نار الحقد التي لم يكن ليخبو منها الجدل الفكري البحت . هذه الشقاقات كانت موضوع فضيحة مشينة بشكل بقيت معه تركة القرن 13 ، في المجال الفكري ، مندرجة في الذاكرة . وأهم العوامل البارزة في ذلك هو عدم انطفاء الأمل في رؤية تشكل علم شامل ، يتراوح بين الفيزياء واللاهوت بصورة مستمرة . وهذا الأمل يغتذي من قراءة أرسطو ، الذي كان نتاجه موسوعياً ، ومن الثقة في العقل البشري الذي لا يمكن أن تخنقه الإخفاقات الحقيقية والمتكررة . أوجد توما الأكويني في عصره(†1274) « المجمل » الذي كان أقل ما فعله هو تقريب هذا الحلم من الواقع . بيد أن نجاحه لم يلق ترحيب كل العلماء .حتى أنه لاقى شجب بعض الأساقفة وانتقادهم. منهم أحد أساقفة باريس ، وهو « ا. تامبييه » ، ومطرانان من « كانتربوري » ، وهما « كيلواردبي » و« باكهام » ، اللذان رفضا ، عام 1277 و1284 ، بعض مقترحاته . وكانوا يعتبرون أن « العلاّمة الإنجيلي » أعطى المذهب الأرسطي الأهمية الكبرى . إن توليف توما هذا ، الذي أفقدته تلك الإدانات بعض حظوته ، لم يكن قادراً على خدمة الإطار الفكري اللاهوتي والفلسفي في الغرب .

إن المسلمة التي كانت تقوم عليها البنى ، التى تدمج جميع علوم الفكر في كل موحد ، هي أنه من الممكن التوفيق والربط بين ميداني العقل والدين . من هنا ، وعلى هذا الأساس ، اشتد هجوم النقاد ، بعد عام 1300 . فبرز بينهم اثنان بشكل خاص هما « دونز سكوت » و « غليوم أوكام » . أما سكوت فيضع للمعرفة حدوداً في غاية الدقة . فلم يعترف بأية قوة ضاغطة لنتائج الحجج التي لا تبنى على وقائع ملموسة . إنما ، وفجأة ، لم يعد العقل البشري فعلاً في موطنه ، من الناحية اللاهوتية ، لأنه لم يعد يلقى في هذا الموطن سوى كل ما هو مجرد . كذلك ، اهتم « سكوت » بالتأكيد على حرية اللّه المطلقة ، الذي لا يمكن لعقله أن يميز الصفات ولا رصد التصرفات ، إذا لم يضع الرب لنفسه حدوداً لقوته الجبارة . ويرى « سكوت » أن الإيمان وحده يطرح يقينيات في سياق اللامرئي . لذا ، أعد ميتافيزياء كاملة حيث إن مبدأ الوجود فيها هو الذي يحدد الموضوع ، وتتناول على هذا الأساس اللّه بالذات . إن شبكة القياسات المنطقية ، العنكبوتية فعلاً ، التي أخذ على عاتقه حياكتها أكسبته ، في عصره المتملق بالطبع ، لقب « العلامة المتبصر » . والجسر الضيق الذي أراد إقامته بين الحقل الذي نقبه اللاهوتيون وذاك الذي ارتاده الفلاسفة كان واهياً تماماً . وهذا ما لم يأخذ به « غليوم أوكام » . لقد استفاد من الصدع الذي لم يستطع سلفه أن يتغلب أمامه على حيرته . فالأفكار التي كان « سكوت » يعتبرها ذات حقيقة مميزة ، لم تكن هكذا مطلقاً في نظر « أوكام » . فهي لا توجد سوى في دماغ أولئك الذين تصوروها فقط . وتأخذ ، في المنطق ، مكان الأشياء التي تمثلها ، تماماً كما تفعل الكلمات في اللغة . وليس الكلي سوى تجريد هو من نتاج العقل . فالمفرد هو وحده الحقيقي ، ومعرفة المفرد هي التي تفضي إلى اليقينيات . أما إله الفلاسفة فهو الأكثر شمولية بين هذه الكليات التي أنكر عليها « أوكام » سمتها المصطنعة ، في الخط الذي رسمه مسبقاً « أبلار » ومذهب الإسمانية . ما هو المقبول الذي يمكن أن يعلمه المنطق الذي يكتفي بإدماج المفاهيم الجوفاء بعضها في البعض الآخر ؟ ولا يمتلك اللاهوتي سوى مصدر واحد للمعرفة هو الكتاب المقدس الذي يشتمل على الوحي . فلا يمكن أن يجتمع العقل والدين .

حتماً ، كان لا بد للكرسي الرسولي من أن يشك بالراهب الفرنسيسكاني الذي انحاز إلى جانب « لويس دو باڤيير » ، والذي توفي في « ميونيخ » عام 1349 ،

وربما دون أن يحصل على غفرانه . رغم ذلك ، لاقت الأوكامية نجاحاً هائلاً ، إذ توصلت إلى الإنغراس بصلابة في الأوساط الباريسية منذ ما قبل العام 1350 . ولأن الفِرق الأولى من الأساتذة الذين دعوا إلى التعليم في جامعات الامبراطورية المقدسة نشأوا في باريس ، تمكن التيار الفكري الذي أثاره غ. أوكام من غزو مواقع هامة في ألمانيا باستثناء كولونيا .

هذا التيار الفكري الذي كان يوجه مساعي العلماء نحو الوقائع المحسوسة اصطدم بعقبات لم يتمكن من التغلب عليها . ومما لا شك فيه أن الإسمانيين عملوا ، بشكل ملحوظ على تطوير المعرفة حول عالم المحسوس . فقوانين الحركة جذبت انتباه « بوريدان » . وقد يكون « أورسم » بحق سلفاً للعالم « كوبرنيكوس » . أما « بيار دايي » فألف كتاب « صورة العالم » الذي أثار اهتمام « كريستوف كولومبوس » . إنما كيف يمكن ، دون الإستعانة بأداة رياضية دقيقة ، قطع أشواط بعيدة في مجال البحث والتقصي الذي يشكل الزمان والمكان بعض مفاتيحه ؟ وهكذا سرعان ما أغلقت الآفاق التي فتحها « أوكام » . وجد الأوكاميون من جهتهم أيضاً أنفسهم في طريق مسدود. لقد كان الوحي، الذي يحتويه الكتاب المقدس، يشكل مجالهم المفضل . وبالطبع كان حصادهم فيه وفيراً ، وتعهدوا بتخزينه في مجامع ذات مؤشرات بيانية شاملة لفهرسة جميع الخانات . هذه التصانيف كانت أشبه بالمعاجم منها بـ « المجاميع » ، التي لم تكن المعرفة فيها منظمة ، بل مصنفة . إضافة إلى ذلك ، توقفت دراسة الكتاب المقدس بسبب عدم كفاية مساعده الضروري ، أعني به علم اللغة ولم تكن اليونانية والعبرية قد اندرجتا بعد في معارف أصحاب الكتاب المقدس ، الذين كان يضيق مسيرتهم تقليد جامد في التفسير الرمزي المجازي للكتاب المقدس .

سواء كان الأمر تورطاً أو هذياناً وشروداً ، فإن المخاطر التي تعرض لها اللاهوتيون والفلاسفة الذين سلكوا طريق الحداثة ، التي رسمها أوكام ، كانت هائلة جداً وواضحة جداً بشكل جعل فريق الجامعيين يقتدي بهم . إذ بدت الطريق القديمة أكثر ضمانة في نظر العديد منهم ، الذين لم ينفكوا يعتقدون بأن الأفكار ليست تجريدات عادية وأن تنسيقها ليس مجرد عمل عقلي باطل وعقيم . بيد أن هؤلاء « الواقعيين » لم يتكتلوا في مجابهة خصومهم المشتركين ، أي

« الإسمانيين » . فإذا بهم يتوزعون بين تومائيين وألبيريين وسكوتيين . وتلك كانت الإنقسامات الأساسية . إذ كان يوجد أيضاً مناصرون مطلقون لأرسطو ، ومن بين هؤلاء كان هناك مناصرون لابن رشد ، لم يعترفوا مطلقاً بأي مرشد خارج العقل البشري ، وينكرون خلود الروح . ويمكن القول بحق إن الإعياء بدأ يترسخ في وسط هذه المدارس المتنوعة . لقد تجلى هذا الإعياء في الإصطفائية التي ضحى من أجلها الكثير من المعلمين . حتى إن ظلاً من الإرتيابية راح يبرز في أقوال بعض الأحبار ، ومنهم « بيار دو كاندي » ، بابا « پيزا » المقبل ، المدعو « الكسندر الخامس » . كان هؤلاء يصرحون بوقاحة : « إذا كنت أدافع هنا عن النقيض (نقيض ما قلته في مكان آخر) ، فهذا لا يعني أنني أعتبر أحد القولين أكثر صحة من الآخر ، إنما بغية توضيح عدة أساليب لإبراز المشكلة ، وذلك لإراحة أولئك الذين يودون أكل الخبز تارة ، والجبن تارة أخرى » .

جيرسون

أصيبت الفلسفة التقليدية بالإعياء . ففي نهاية القرن 14 ، اكتشف بعض المتبصرين وجود الشر وسعوا إلى إيقاف مده . وكان « جان شارلييه دو جيرسون» (1363 ـ 1429) أحد أكثر هؤلاء وضوحاً وحيوية . ويبدو أن ابن الريف هذا لم يستطع أن يوجه للجامعة أي نقد ، فتعهدته . وهكذا ، يصبح جيرسون مدير جامعة باريس ، وأحد الأشخاص المنظورين في العالم المسيحي . وكان جميع أعضاء المجمع ينتظرون مداخلاته ويلاحقونها باهتمام شديد . كما كانوا يلجأون غالباً إلى طلب مشورته . ولم تغير فيه وظيفته شيئاً ، حتى ولا شهرته . فهو لم ينس قط أنه من الطبقة الشعبية الدنيا ، وركز اهتمامه باستمرار وحيوية في « الناس البسطاء » . وكان أن كرس نفسه مباشرة لهذه المهمة . وبدأ يلقي عظاته في الكنائس الباريسية التي كانت تعهد إليه مسؤوليتها . كما راح يسهر على تربية أولاد الخورس الخاضعين لإشرافه في « نوتردام » ، وفي نهاية الأمر ، ألف كتباً بالفرنسية كي يضع في متناول الناس العاديين القليلي الثقافة مبادىء الحياة المسيحية الورعة والحكيمة في آن معاً . بل إن جيرسون بذل قصارى جهده في تنشئة الأكليروس العلماني الذي كان الجزء الأكبر من الخدمة الكهنوتية يعتمد عليه . وقد عني خاصة بإعطاء هذا السلك معنى دقيقاً ومحدداً حول أهميته وكفاءته . وبغية رفع مستوى الرهبان الفكري والمعنوي ،

أوصى المدير الجامعي باستخدام أساليب عدة ، وخصوصاً مضاعفة عدد المدارس حيث لا ينبغي تعليم أحد المذاهب الدقيقة والمعقدة ، بل مجموعة من الوقائع الرئيسية .

إن جيرسون، طفل الجامعة المدلل ، لم ينكر جميل هذه الأخيرة عليه . لكنه تمكن من التوفيق بين المعرفة والوضوح . وكان يرى أن الميل الشديد نحو التأمل هو نقيصة قد تكون عواقبها وخيمة . لقد استولت الخيلاء والجفاف على الأحبار الذين راحوا يقرنون معرفتهم « بالحكمة » ، ويرفضون ذكر النعيم الأخروي الذي وعد الله به الفقراء والمعذبين . لقد أراد جيرسون، ودون أن يتيه في انحرافات اللاتعقلية ، أن يكون التفكير أو النقاش النظريين متعادلين بواسطة نظامين تثقيفيين ضروريين ، هما اللاهوت الراعوي واللاهوت الروحاني . وأول هذين المتوازنين يؤدي بالجامعي إلى نوع من التصور حول مهنته ، يلعب دوراً هاماً في الخدمة الكهنوتية ويبعده عن التلذذ الفارغ بعلومه . أما اللاهوت الروحاني فيكمل ، من جهته ، كل ما هو عقلاني ليتحول به نحو الروحاني ، ويعلم كيفية تمييز مسالك النعمة . والكوابح والحوافز القادرة على التأثير على تحركه ، وكذلك الوسائل التي تسهل ترقي جوانيته . ولا يمكن تجاهل الأحابيل التي تخبئها هذه الأرضية . كان الخطأ متماشياً مع الحقيقة . هنا ، غالباً ما كان الشيطان يتخفى خلف قناع ملائكي . لقد شكل التمييز بين العقول إحدى الخصوصيات التي كانت سبباً في شهرة جيرسون. ومن بين الحالات التي توصل إلى الحكم عليها كخبير ، تندرج بالتتابع حالة « بريجيت السويدية » وحالة « جان دارك » . وهكذا كان تأثيره محدوداً جداً بحيث لم ينحنِ المسار العام للفكر القروسطي تحت تأثير تحركه .

الحياة العميقة
في البنية الكنسية

تطور التربية الدينية

قد تكون الصفحات السابقة أعطت القارىء انطباعاً أن تاريخ الكنيسة كان مبنياً ، بين 1300 و 1450 ، على المآسي دون غيرها . بالطبع ، كانت إدارتها تعمل بصورة سيئة ، في حال لم تكن مشوهة تماماً : لقد حوربت بعض معتقداتها

من قبل أولئك الذين كان ينبغي عليهم أن يدافعوا عنها ، كما هو مقدر لهم . لقد تسللت الفوضى حتى إلى العائلات الدينية ، التي كان يفترض أن يوجد في وسطها أشخاص من النخبة . أخيراً ، كان الأحبار ، الذين كلفوا بترسيخ مذهب الكنيسة والتوفيق بين عناصره ، استسلموا إلى شياطين النقد الحاد والمعارضة غير المبررة ! بيد أن هـذه الآثام ، رغم كـونها خـطرة ، لم تكن لتؤثر على كـامل نسيج البنية الكنسية . فتحت الأمواج الصاخبة التي كانت تثيرها الرياح ، بقيت مياه الأعمـاق هادئة . ومن المؤكد أنه يصعب على المؤرخ بلوغ هذه الطبقات ، التي دائماً تنفلت من قبضة يده . والوثائق لا تزوده بما يبحث عنه . أحياناً يرهقه الشعور بأنه مجبر على التوقف عند عتبة موضوعه الحقيقي : منزلة المسيحية في حياة « الناس العاديين » اليومية . عندئذ ، يملي عليه واجبه أن يعرض ، بقدر ما يمكنه من الوضوح ، ما أخرجه من جراء غوصه وضولاً إلى هذا المستوى من الحقائق .

كان توزيع القرابين والتبشير بالإنجيـل المهمتين الرئيسيتين المنـوط برجـال الاكليروس القيام بهما . لقد أدوا رسالتهم في ظروف أفضل غالباً مما كانت عليه سابقاً . وكان يتأمن وجود المؤمنين في الأبرشيات التي كان من العسير ملاءمة توزيعها مع الوقائع الديموغرافية ، وذلك بسبب معارضـة المانحين والمعشـرين وأصحاب المداخيل الكنسية[1] لأي تغيير يكون من شأنه الإنتقاص من مـواردهم . بيد أنـه حدثت بعض التحولات ، ففي أسقفية جنيف مثلاً تفتتت بعض الدوائر الخـورنية وتشكلت وظائف كهنوتية تتمتع بحرية التصرف . أما في المـدينة ، أكثـر مما في الريف ، فكان العديد من السكان يكلفون الكهنة المزيد من الإهتمام بالنفوس . إذ في المدن ، نرى الرهبان خصوصاً المتسولين يساعدون العلمانيين رغم أنهم كانوا يبدون منافسين لهم . ومنذ القرن 13 ، انغرست أديرتهم في قلب الأرباض المكتظة بالسكان ، أي في المناطق التي كانت تتمتع بحركة اقتصادية ناشطة . وبعد عـام 1300 ، امتد تأثير الرهبان إلى الأقاليم الأقل حيوية لتشمل شبكة مؤسساتهم بعض الضياع المتواضعة . كان المـدينيون هم الأكثـر إفادة من الخـدمات التي تقـدمها الأخويات لأعضائها . بالطبع ، لم تكن هذه الرهبانيات مجهولة قبل القرن 14 ،

(1) المانحون للحقوق والرتب، والذين يفرضون ضريبة العُشر والمستفيـدون من الكنيسة. وجميـع أصحاب السلطات الكهنوتية آنذاك . (المترجم).

لكن هذا الأخير شهد بسرعة تكاثرها . فهي لم تكن تمثل أحياناً سوى الإطار الديني للتجمعات المهنية . ورغم ذلك ، كان ثمة الكثير منها ذات الأهداف الروحانية البحتة . كان بعضها يضم تائبين يطلبون العلم ، في حين راح بعضها الآخر يركز على تأليف وعرض الشعر ، وكذلك « الأسرار » .

يبدو أن البون بقي شائعاً بين مستوى التثقف الذي وصل إليه الرهبان ، الذين كان عددهم ضئيلاً ، وبين مستوى الكهنة العلمانيين الذين كانوا يمثلون الأكثرية الساحقة من خادمي الكنيسة . فالأولون تحولوا منهجياً نحو الخدمة الكهنوتية . غير أن كهنة الرعايا الذين كانوا يتابعون التحصيل الجامعي أصبحوا شديدي الندرة . أما الذين لم يلتحقوا بالجامعة ، فلم يكونوا ، بأي حال ، في جهل مطبق . وقد وضعت بعض المؤلفات من أجل رهبان الريف ، « الفقراء » ، الذين كانوا يجدون في هذه الكراسات مبادىء العلم الرعوي . نذكر ، من بين هذه المؤلفات ، « المعالجة الشافية » لـ « غي دو مونتروشيه » ، و « بؤبؤ العين » لـ « باغولا » . وبفضل هذه الموجزات ، أمكن ، بكل حال ، تجنب الأخطاء الفاحشة لدى ممارسة الطقوس الدينية .

كذلك ، قدمت هذه الكتب آراء قيمة حول كيفية منح سر التوبة . ولا يغربن عن بالنا أن المؤمنين كانوا ملزمين بالإعتراف ، كل سنة ، أمام كاهنهم ، مهما كانت كفاءاته في مجال التوجيه الروحاني . ومما لا شك فيه أن العدد الأكبر من كهنة الرعايا كانوا الأقل استعداداً للإرشاد والتبشير ، وأن مجموعات المواعظ كانت ، في تلك المرحلة أيضاً ، تقمش من هنا وهناك لإخفاء النقص في معرفتهم وقدراتهم . ثمة شواهد فردية تؤكد أن الكهنة الذين لم يتميزوا عن المجموعة لا بعلمهم ولا ببلاغتهم كانوا يلقون العظات المستحسنة ، على الأقل في المدينة . أما في الريف ، فكانت بالطبع نادرة الخطب المحبوكة جيداً والملقاة عن إقتناع ويقين راسخ . فقط ، كان الخطباء البارزون اكثر شهرة ، كما كان الناس اكثر استعداداً للإصغاء إليهم « من ڤانتورين دوبرغام » إلى « ڤنسان فيرييه » ، تبرز لائحة مطولة من الخطباء الشعبيين ، وهم في غالبيتهم رجال دين وجلهم تقريباً جنوبيون . لقد عرف هؤلاء كيف يأخذون بمجامع السامع ، طيلة ساعات ، وكيف يجعلونه يبكي برقة وحسرة ، في حين كانوا أحياناً يثيرون سخطه ضد الآثمين أكثر من الإثم عينه .

وربما كانت الرهبانية الفرنسيسكانية مدينة في جزء كبير من هيبتها لنفوذ الرجال الأربعة الذين لقبوا بـ «الأساطين» وهم «برناردان دوسيان» ، «جاك دو لامارش» ، «ألبير دو سارترانو» و «جان دو كابيستران» ، وذلك لأن هؤلاء الرهبان الفرنسيسكان لم يكونوا فقط المدافعين المتحمسين عن التشدد داخل النظام بل كانوا المبشرين ، المتوقدين حماسة ، بسر التوبة ، في أي مكان تقودهم إليه حياتهم التجوالية بصفتهم رسلاً مبشرين .

إغناء الشعور الديني

ترى هل أثمرت الجهود التي بذلها الإكليروس من أجل تثقيف رعيته وإثارة تقواها وتدينها ؟ لنحاول أن نتعرف إلى ذلك فوراً . إن أي إجابة دقيقة وواضحة على هذا التساؤل لا بد وأن تستند إلى وثائق ذات دقة تفوق الدقة التي ندرجها في البيانات المبعثرة في السجلات الناقصة . لذا ، وبسبب نقص اليقينيات ، ينبغي علينا الإكتفاء بالترجيحات والإنطباعات .

إضافة إلى ممارسة الطقوس السرية المقدسة ، التي لا توحي لنا مصادرها بأية قوة أو أية شرعية ، فإن السلوكات النافلة المستوحاة من التقوى هي التي تزودنا بلمحات موجزة عن الحياة الروحانية لدى الشعب المسيحي . ورغم تعدد هذه التعبيرات عن الشعور الديني ، إن تكن سرية أو علنية ، صادقة أو مختلقة ، فإنه يكفي للإقتناع بها تصفح سجلات الأديرة والبيانات أو الفهارس . ويبدو لنا أن مباني العبادة ، حتى في أكثر القرى بساطة ، تعود في تاريخها إلى عصرنا الحالي . مقابل ذلك ، لم يكن هدف هذه الإندفاعات الوجدانية مركّزاً على هامش الحقائق المسيحية الهامة . يجدر بنا التفكير بكل هذه الصور التي كانت تذكرنا بمراحل تجسد المسيح وعلى الأخص عذاب الجلجلة . وبتضافرها مع الدعوات الرنانة التي هي عبارة عن دقات الجرس ، يوم الجمعة ، لم تكن هذه المشاهد المسرحية تترك للمؤمنين وسيلة أخرى للتفلت من هذه العظة المزعجة التي يمكن أن تكون ديدناً ! إن شهرة « الخلوات الوجدانية » ، حيث كانت كل ساعة ترتبط بدقة بأحد جوانب « الخلاص » المؤلم ، تحثنا على الإعتقاد بأن الكثير من المؤمنين لم يتلقوا ، سلبياً ، التعاليم التي توزعها الكنائس ، بل كانوا يكفرون عن ذنوبهم في قرارة حياتهم اليومية .

إن سر القربان المقدس ، الذي أكدت انتقادات المانويين أهميته الكبرىٰ في المعتقد الأرثوذكسي ، كان محاطاً بنوع من التبجيل الذي تطورت أشكاله المولودة في القرن 13 بشكل هائل وانتشرت في جميع أنحاء أوروبا . وإذا لم تكن عمليات المناولة متكررة ، فإن التهيب من خرق القدسيات كان سبب هذا الشح والفتور . إن الخبز والخمر جعلا من رفع كأس القربان المقدس طقساً قداسياً كان يأبى المسيحيون التخلي عنه بأي حال . وتزايدت الإحتفالات التي تتيح رؤية القربان المقدس ، معروضاً في الكأس . لقد اكتسح زياح عيد الرب ، الذي أوحت به امرأة تقية في منطقة « لياج » ، العالم المسيحي من أدناه إلى أقصاه ، وذلك منذ بداية القرن 14 . أما المؤسسات العديدة المتعلقة بالخدمات السنوية والوظائف الكهنوتية فكانت تعبر عن إيمان المانحين بالقدرة الروحانية للذبيحة الإلٰهية .

لم تكن التسابيح الموجهة إلى اللّه هي وحدها التي تعبر عن الشعور الديني . كان المسيحيون يدركون أنهم ملزمون بأن يعيشوا وفق ما يمليه عليهم الإنجيل . والإهتمام بالقريب هو إحدى وصاياه . كما تؤكد الوصايا أن هذا الواجب ظل قائماً ، على الأقل فيما يتعلق بدنو الأجل . ولم تكن الصدقات تذهب فقط للمتسولين المنفردين . فهناك مبالغ هائلة كانت مخصصة في البداية لإقامة المؤسسات ثم تطويرها فيما بعد . في هذه المؤسسات كان يتم تخفيف مختلف أشكال البؤس البشري ، والأمراض ، والفقر المادي ، والإنعزال المعنوي . حتى إنه قبل أن يتمكن مؤسسو الإصلاح من الأخذ به ، في المرحلة التي كثرت فيها المجامع ، بغية إحياء الوعي الديني الذي كانوا يحلمون به ، احتل التفكير بالحياة الأخرى مكانة هامة في العقلية الشعبية . ثم إن ذكر « الأموات » ، الذي كانت الكتب والجداريات تتنافس في ترديد لازمته المخيفة، أصبح نوعاً من الهجاس. كان المؤمنون واثقين من أنهم سيؤدون آجلاً أم عاجلاً .رقصة الأموات. لذا، راحوا يتدربون مسبَقاً على « فن إتقان الموت » ، الذي كانت قواعده مدونة في العديد من الكتيبات . كانوا يفكرون ، قلقين ، في مصيرهم فيما وراء الموت . وبين الجنة عندما تكون من المستبعد توقعها وجهنم التي كانوا يتمنون اتقاءها ، يمنحهم المطهر طريقاً وسطاً قادراً على تخفيف عذاباتهم . أما النجاح الهائل الذي لاقته الغفرانات الكاملة ، وكان صوت الشعب هو أول من أحياها عام 1300 ، فتفسر بالوعد بالغفران الكامل الذي تتضمنه . وكانت الغفرانات الجزئية ملتمسة أيضاً ، إضافة إلى إمكانية تقبل

جميع الأعمال التي تسمح بالحصول عليها .

إلى ذلك ، كان المسيحيون يعتمدون على مساعدة الطوباويين للدخول في نهاية الأمر إلى الملكوت حيث يوجد أولئك القديسون والشفعاء . كما لم تفقد العبادة المريمية شيئاً من شعبيتها المستمرة خلال القرنين الأخيرين من العصور الوسطى . لم تكن مريم العذراء فقط المخلوق المغاير للآخرين ، الذي راح اللاهوتيون يمجدون طهرها في موضوعاتهم حول الحبل بلا دنس . كانت تبدو في نظر الغالبية العظمى من المؤمنين كالأم المعوان التي مارست ، في حياتها الدنيوية الخاصة ، تجربة الشقاء الفظيعة : إن عذراوات الرحمة ، اللواتي كثر عددهن في القرن 14 ، كن يشجعن المبتهلين على وضع شجونهم وآمالهم ، برعاية هذه الأم المعذبة . كذلك ، يكشف إنشاء المزارات الصغيرة ، المهداة إلى مريم ، عن تلك الثقة المنتشرة على نطاق واسع . وحول العذراء ، كان المختارون يعرضون مساعدتهم ؛ دون إمكانية الكشف في صفوفهم عن الذين يتمتعون بشهرة واسعة . كان القديس ميخائيل وحده يحظى بالتبجيل في جميع البلدان ومختلف الجماعات الإجتماعية . هذه الخطوة كانت واضحة لأنه يلعب دوراً بارزاً في إخراج مشهد الدينونية .

ثمة مبالغات وضلالات ، بل وحتى إنحرافات ، راحت تسيء إلى التدين الشعبي . ولم يكن لهذه العيوب أن تنسينا التفاني في العبادة والإستقامة في الإيمان ، في العديد من البيوت . يكفي التفكير بالعائلات القروية المتواضعة التي أسهمت في تفتح القدرات الروحانية التي تشبه في غناها قدرات «جيرسون» و« جان دارك » .

إحياء النخبة

تعد المسيحية دعوة إلى تجاوز الذات ، لكن لا يسلك جميع المسيحيين المسلك نفسه في دربهم نحو التسامي . وينتظم أكثرهم شوقاً في جماعات تتبادل فيما بينها العون والمساعدة . وطيلة القرون الوسطى ، أو بالأحرى في غالبيتها ، كانت المنظمات الدينية ترحب ، على الأقل ، بالأكثرية الساحقة من هذه النخبة الروحانية ، وبعد عام 1300 ، لم تعد قادرة ، كما يبدو ، على لعب هذا الدور الأساسي بصورة تامة . مما لا شك فيه أن تنوع الأخويات فتح شبكة من السبل

المؤدية إلى الكمال ، وذلك حتى نهاية القرن 13 . وكـان أكثر علمـاء اللاهـوت شهرة ، قد وضعوا تعاليم « حالة الكمال » وراحوا يعدون كل من سلكوا هذه السبل بأنهم سيدخلون في إطار لن يخشى معه المتوجهون نحو القدرة المطلقة أن يضلوا . إنما حدثت أزمة خطيرة راحت ، تدريجياً ، تؤثر على الناس . وأول من أصيب بها كان الرهبان والكهنة القانونيون . ويبدو أن قوى « الأخوة » المتسولين ، التي كانت في بداية عهدها ، قد قاومت الشر طويلاً لكنها لم تدرأ عنهم السقوط الذي اتضحت معالمه ، لا سيما وأنهم يعيشون في المدن تحت أنظار المؤمنين ، الذين أسرع إليهم الشك كما كان قد أسرع إليهم الإيمان . لقد كان الإنحلال الذي أطفأ ، أول الأمر ، نور الفكر ، وأبطل ، في النهاية ، النصوص نفسها ، كان كالسوس ، أشد فتكاً من الفجور ، بل من الإجرام ، في داخل الأسر الدينية . ولم تكن الطاعة والفقر بأقل من طهارة النفس عرضة للتشنيع الـدائم والعنيف . إن الأحداث النـاجمة عن التـطور الإقتصادي وعن التنظيم الإجتماعي كانت تسهل إفساد البشـرية التي تعيش حيـاة الكفاف . أما ثروات الأديرة التي كانت تعتمد بصورة رئيسية على الموارد العقارية ، فراحت تعاني المساوىء نفسها التي يعانيها ميراث السلالات الأرستقراطية . فعندما تضعف الموارد ، يخفف المسؤولون من عـدد الأفواه المفـروض إطعامهـا . ويتم الإحتفاظ بالمراكز الشاغرة للأولاد ، غير الأبكار أو المطرودين ، الذين ينتمون إلى الأوساط المتنفذة . وكانت أديرة الامبـراطوريـة تستخدم كملجـأ لأصحاب النسب الأصيل . أما الأديرة الفقيرة فمنيت بخطر الطاعون الأسود ، ولم يتح النقص في عدد السكان ، الذي تجلى بوضوح في الغرب برمته ، تجديدها إلا بصعوبة . كذلك ، وكي يعوض النقص كان لا بد من عدم التشدد في اختيار المتطوعين الجدد . إن الاكليركيين آنذاك والعلمانيين هم الذين تحدثوا عن العيوب التي أتينا على ذكرها ، مع أدق تفاصيلها ، إن يكن ذلك على سبيل التسلية البريئة أو بغية خلق حيثيات حكم صارم . وكان جميع الرهبان والراهبات عرضة للنقد والملامة . وقد حاول « بنـوا الثامن عشر » إعادة النظام إلى الأديرة والمراكز الشرعية . بيد أن قراراته لم تؤد إلا إلى نتيجة محدودة . وفي نهـاية القـرن 14 تشكلت أوائل جمـاعات الـدومينيكان والفرنسيسكان التي راحت تهتم بإرساء القانون الـرهباني الصـارم . عديـدة كانت العقبات التي صادفوها وكان سوء نية زملائهم مخيفاً بشكل اضـطرهم إلى تلافي الهجمات المضادة من خلال الإعتكاف داخل أخوياتهم التي عرفت بالمتجددة . لقد

راحت ولادة هذه الكيانات تعرض وحدة الرهبانيات للخطر . وبين الفئات المتنازعة كانت المجادلات حادة بشكل أن المؤمنين ، الذين كانت الفئتان المتنافستان تتخذانهم كشهود كانوا يحضرون، مشدوهين، استعراضات محزنة من المهاترات! وكان أن فقد الشأن الديني الكثير من هيبته ونفوذه . من المهم أن أوائل الأخوة في الحياة المشتركة ، الذين كان لا بد أن تتجلى فيما بعد خصوبة نشاطهم ، لم يختاروا بوضوح تشكيل أية أخوية . قبلهم ، كان يسوعيو « كولومبيني» يترددون أيضاً بين القوانين المرنة لجمعية أخوية ومنهج « مار أوغسطينوس » الذين توصلوا في نهاية الأمر إلى تبنيه . وفي انكلترا ، تخلى بعض المفكرين الذين يحركهم دفق روحاني ناشط ، ومنهم . « ريشار رول » ، عن العيش في جمعيات رهبانية ومالوا إلى حياة التنسك القديم. وتشكلت بعض الندوات دون إقامة روابط مميزة مع أية جمعية تقوية . لم يكن أعضاء هذه الجماعات يزدرون سلوك الرهبنة لكنهم لم يعطوا هذا الإلتزام كبير أهمية . وفي بلدان « الراين » و« سواب » ، كان يتلاقى أو يتكاتب العلمانيون وكهنة الرعايا والراهبات المتوحدات والأخوة بمختلف فئاتهم والدومينيكان والفرنسيسكان والأوغسطينيون والتوتونيون أو اليوهانيون ، وذلك بهدف تبادل الآراء والخبرات . فهل كان لـ « أصدقاء اللّه » هؤلاء مؤسسات ؟ هل كانوا يلعبون دوراً مماثلاً للدور الذي استأثرت به فيما بعد جمعية القربان المقدس ؟ هذا محتمل . ومن المؤكد ، إلى حد كبير ، أن جمعية أصدقاء اللّه في أوبرلند لم تكن أكثر من قصة خيالية أدبية . هذه الجمعية لم تكن بحاجة ، كي تستمر ، إلى رئيس ولا إلى أنظمة. كان تماسكها محدداً بالتقوى والرغبة في الكمال اللتين يشعر بهما أعضاؤها واللتين تجمعان فيما بينهم رغم الفروقات الإجتماعية والمسافات التي تباعدهم بعضاً عن بعض.

هذا الفتور الوجداني إزاء الأشكال التقليدية للحياة الدينية لم تؤد مطلقاً إلى إفقار التيارات الروحية ، التي ظلت على قوتها وتنوعها السابقين . ونحن مدينون لها بأفضل رسائل التقاليد الروحانية . إن التقاء اللاهوتيين المتمرسين بأنظمة علم الكلام المتشددة مع الراهبات والمترهبات المتعطشات للحب الإلهي ، أدى إلى خلق حركة تأملية حول شروط وحدود أي اتحاد بين المخلوق والخالق . لقد كان نشاط الرهبان ، وهم في غالبتهم دومينيكان ، متسارعاً ودقيقاً بشكل أن النساء اللواتي كان هؤلاء الرهبان يوجهونهن ، بتن يخشين من الإنجراف في المفاهيم الحلولية بين

الكون والله . لم يكن كبيراً عدد الأخوة والأخوات المعتنقين للفكر التحرري ، لكن أفكارهم كانت نافذة وسليطة . لقد سعى ثلاثة مبشرين ، وهم المعلم « إيكارت » (1260 ـ 1327) و « جان تولر » (1300 ـ 1361) و « هنري سوزو » (1295 ـ 1360) ، إلى إيجاد ممر ، بين العقبات الرهيبة ، يمكنه أن يتبع التجربة الروحانية دون الوقوع في الهرطقة . وكان أول هؤلاء الرواد هو الأكثر جرأة ، بشكل أن « أڤينيون » أدانت عدة مقترحات مستخلصة من أعماله . في حين أن الثاني تجنب الصيغ المبتكرة والجريئة واهتم خصوصاً بتوجيه رعيته في إطار الممارسة اليومية التي لولاها لكانت الأفكار المجردة باطلة . أما « سوزو » فهو الشاعر الذي كان لا بد أن يتعرف الرومانسيون الألمان مجدداً إلى كتاباته بكل حماسة . وكان الثلاثة يمارسون نفوذهم بصورة أساسية في الراين والدنوب . عام 1343 ، يغادر « جان رويسبروك » الملقب بالمدهش (1293 ـ 1382) ، « سانت غودول » في بروكسل « ليعيش زاهداً في غابة « سواني » في « غرونندال » ، حيث تحولت صومعته إلى مجمع يضم كهنة قانونيين . وكالثلاثة السابقين ، عكف « رويسبروك » على التفكير في طبيعة « الإتحاد الروحي » ، لكنه تجاوزهم في كونه راح يتأمل في العقيدة الثالوثية والدينامية التي أدخلها إلى قلب الإيمان المسيحي . لقد تشكلت النفس البشرية على صورة الله . لذا ، يحركها المد والجزر عينهما اللذان تفرق حركتهما أقانيم الثالوث وتجمع بينهم . وبإمكان الروح أن تعود إلى البيئة الإلهية التي خرجت منها ، ولا تندرج في الله إلا كمثل ما يحدث للحديد الأحمر الذي ، إذا أصبح شعلة ، لا يبطل كونه معدناً . وبسبب سموها ، لم تحدث مذاهب التصوف التأملي مباشرة سوى تأثير محدود . لقد أثارت جرأتها بعض التحفظات ، عندما لم تجلب لها هذه الجرأة حرم السلطات الدينية . ففي انكلترا ، كما في فرنسا ، تخلى المعلمون الروحانيون عن « جوهر الروحانية » ليكرسوا أنفسهم للتدين الذي أرادوا أن يجعلوه محرك الحياة الفاضلة ، طبقاً لما ورد في الإنجيل . في انكلترا ، راح كل من « ريتشارد رول » († 1349) ، و « ولتر هيلتون » († 1396) ، ومؤلف « ضباب الجهل » المجهول الهوية ، راحوا يؤكدون أهمية التجريبية القائمة في بلادهم ويرفضون إعداد أية نظرية حول تجربتهم الصوفية . أما المدرسة الفرنسية ، التي كان « بيار دايلي » و «جيرسون» و « روبير سيبول » من ممثليها الأكثر إثارة للإنتباه ، فكانت خاضعة لاهتمامات رعوية : كان لا بد ، في سبيل تأمين تثقيف الشعب ، من تطوير الأفكار

العادية البسيطة ، الموجودة في متناول جميع المؤمنين الخيرين . وفي نهاية القرن 14 ، شهدت الأراضي المنخفضة ولادة تيار روحاني لم تتح مصادره المتواضعة توقع التأثير الهائل الذي كان يعده به المستقبل . لقد أسس « جرد غروت » من « ديفنتر » (1384†) ، وصديقه « فلوران رادويجن » (1400†) ، أخوية كانت تضم الاكليركيين والعلمانيين في آن معاً . وراح أخوة الحياة المشتركة هؤلاء يبحثون عن تطهير ذواتهم بواسطة الصلاة والتأمل والتقشف لكنهم أيضاً فرضوا على أنفسهم تثقيف معاصريهم . فكان المبشرون يلقون المواعظ والمحاضرات . أما الذين لم ينالوا أي رتب دينية ، فكانوا ينسخون الكتب المفيدة وينشرونها . كما كانوا جميعاً يركزون اهتمامهم على الطلاب بحيث راحت تتزايد شهرتهم كمربين . ووضعت عدة مؤسسات تعليمية في عهدتهم . وعندما كان غروت على فراش الموت التمس ، من رفاقه تأسيس دير للرهبان القانونيين . وكان أن لقي طلبه آذاناً صاغية . وقد لقي دير « ويند شايم » نجاحاً جعله فيما بعد على رأس أخوية ذات شأن . وكان أعضاؤها ينتمون إلى الروحانية عينها التي ينتمي إليها الأخوة . هذا « التدين الحديث » كان من ثماره أثر كتابي ديني رائع ، هو كتاب « الإقتداء بيسوع المسيح » ، الذي كتبه أحد رهبان « زْوُوْل » المدعو « توماس » « آكمپيس » وكان الكتاب عبارة عن التعلق بالمسيح والاقتداء بحياته . إضافة إلى أن هذا التدين كان يؤكد على تبجيل الباطن .

من واجب المسيحي الحفاظ على شعلة الحياة المسيحية التي تتوهج في أعماقه . ولينكب ، من وقت لآخر ، على مختلف الممارسات التي تقدمها له المنتخبات التي ألفها أسلافه . وإذا ما ثابر على اتباع هذا الأسلوب خطوة خطوة ، فلسوف يسلك بالطبع طريق « معلمه » . هذا النداء المتكرر الذي أطلقه الأخوة في الحياة المشتركة ورهبان « ويند شايم » والعديد من رجال الدين الذين ينتمون إلى مختلف الرهبانيات ، المبهورين بهذا المذهب ، وصل (النداء) إلى المناطق النائية جداً من الأراضي المختلفة . غير أن هذا « التدين الحديث » حقق أروع انتصاراته في المناطق القريبة جداً من مهد نشأته .

وفي أوروبا الجنوبية ، برز مذهب روحاني آخر ، أساسي لكنه لم يكن الوحيد . هنا ، تبين أن النفوس التقية كانت تشعر بالمآسي التي تقض مضجع العالم المسيحي أكثر من شعورها بالصعوبات التي تصادفها في حياتها الدينية الخاصة .

لذا ، لم تكن لتهتم بذوبانها في الألوهية بقدر اهتمامها بتعزيز « الجسم الروحاني » . إن الكنيسة ـ الكنيسة المتألمة عند « كاترين دي جين » (†1460) وعند « فرانسواز رومان » (†1440) اللتين ركزتا اهتمامهما على المطهر وجهنم ، الكنيسة المجاهدة عند كاترين دي سيان ـ هذه الكنيسة كانت تشغل في الروحانية الإيطالية مكاناً أكبر من المكان الذي تشغله في المصير الفردي للمسيحيين . أما كاترين بتينكازا » (†1380) ، وهي ابنة دباغ سياني فلم تدخل سلك الرهبانية ، كي لا تثير استياء أهلها . لقد كانت دومينيكية من الدرجة الثالثة ، وأقامت صومعتها وفق « معرفتها لذاتها » . ثم إن النفوذ الذي مارسته على جماعة أتباعها منحها فرصة إثبات سلطتها الشديدة كما لو كانت ترأس أحد الأديرة . ومن المعلوم أنها كانت تسعى جاهدة لإبعاد البابوية عن « أڤينيون » ونقلها إلى إيطاليا . كانت تحلم باصطناع الوحدة المسيحية من خلال حملة مقدسة يترأسها البابا . لقد تمت العودة إلى روما دون أن يكون لكاترين دور كبير في قرار « غريغوار التاسع » . وكان الإنشقاق قد أخذ يحطم الكنيسة قبل موتها بأكثر من سنة . أما تجربتها في السياق السياسي فكانت عبارة عن سلسلة من الإخفاقات . وفي السياق الروحاني ، ما زالت ثمرة تأملاتها ، حتى اليوم ، تثير الإعجاب المبرر . فهي تشتمل على نظرة لاهوتية حول « الجسم الروحاني » ذات تأثير مدهش ، تنطلق هذه النظرية من تعريف اللّه الذي قال به القديس يوحنا : « أنت لست سوى شعلة من المحبة . . . لم تكن آلام المسيح ترضية يقدمها الإبن تعويضاً عن إهانة لحقت بالأب ولكنها مثل على كرم غير محدود جدير بقلب محب . لم يثبت المسيح على الصليب بالمسامير بل بالمحبة . فليقابل البشر هذا العطاء بعطاء من عندهم مبني على التضحية والإيثار ! تلك هي الرسالة التي يتوجب على الكنيسة أن تبلغها للأجيال المتلاحقة . لقد أعد الكهنة للحفاظ على الدم المخلص ، الذي أريق قديماً فوق أرض الجلجلة . وهم ملزمون بتقديمه إلى كل الذين يلتمسونه كي يؤسسوا تبعاً لذلك « الجسم الروحاني للمخلص » . في إطار هذه النظرة ، يصبح سوء سلوك رجال الاكليروس عقبة هائلة تؤخر تطور التربية الإلهية . عندئذ ، يتخلى المؤمنون الخاطئون عن الإنجيل ، ويخيب انتظار المخلص . كذلك ، كان الإصلاح هاجس كاترين التي راحت تلتمسه بإصرار قائلة : « آه ، اغسلوا جوف الكنيسة على الأقل ! » . وبفضل نبوغها الديني ، توصلت ابنة الصباغين المتواضعين هذه إلى الإرتفاع فوق العبادات والتأملات

المتكدسة دون أي تنظيم . لقد استطاعت أن تستخلص من ذلك بعض الحقائق ذات الأهمية الحياتية وإيصالها إلى معاصريها كما إلى ذريتهم وذلك باستخدام لغة ما زال جمالها الوحشي حتى اليوم يفرض علينا الدهشة والإحترام .

الفصــل الثالــث

التحــولات الإقتصــاديــة والإجتماعــية

تميزت نهاية القرون الوسطى بالنقص في عدد السكان ، وانحطاط النشاط الزراعي والإنتاج الحرفي ، وانخفاض حركة التجارة الذي أصاب على الأقل بعض المنتجات وبعض المراكز التجارية ، والأزمات المعيشية ، والتغيرات والإضطرابات في النظام النقدي ، وعدم الإستقرار في العديد من المنشآت ، وخصوصاً الريفية ، بسبب ارتفاع النفقات والأسعار وانخفاض المداخيل . بيد أن هذه الظاهرات السلبية لم تكن وحدها ما يميز تلك الفترة . فحتى في خضم الأوقات العصيبة ، كان ثمة أفراد وجماعات ومؤسسات يسعون ويعملون أو يرفضون ويقاومون ، فيكتشفون تقنيات جديدة ويروجون لها ، فإذا بهم يعيدون بذلك رسم خريطة أوروبا الاقتصادية ، أحياناً خلال فترة وجيزة وعلى نطاق ضيق وأحياناً أخرى بصورة دائمة وراسخة ، ليتوصلوا في نهاية الأمر إلى تغيير علاقات القوة ، والقوانين الشرعية ، وأنماط المعيشة ومستوياتها في قلب المجتمع .

الأريــاف

أدى التخلي عن الأراضي إلى عودة قسرية للطبيعة البدائية المتوحشة . كان تصريف المياه يتم بصورة أكثر سوءاً ، واتسعت دائرة المستنقعات والأراضي البور ونبت مجدداً العليق والغابات . بمحاذاة ذلك ، عرفت تربية المواشي والإقتصاد الرعوي ازدهاراً محققاً ، بحيث تشهد على ذلك مهنة الجزار في عدد من المدن ، والتغذية التي ازدادت فيها نسبة اللحوم والألبان والأجبان ، وازدهار الماشية للكلأ في الجنوب لجهة البحر المتوسط (جماعات تربية الماشية في قشتالة وأراغون ورعاة البروڤانس العليا والأپنين) ، والقطعان الهائلة من البقر في سهول هنغاريا . وفي

« بيغور » ، احتلت تربية الثيران والأبقار مكانة ، عام 1450 ، أكبر مما كانت عليه عام 1300 . من جهة أخرى ، لا يستبعد أن يكون رسم الطبيعة الحرجية ، في بلاد الغرب ، قد بدأ يرسي قواعده في القرن 15 ، إنما طبعاً بصورة خجولة .

في أوروبا الشمالية ، تم التخلي عن بعض حقول الكرمة التي كانت تحظى بالعناية الفائقة والتكاليف الباهظة . وتراجعت طاقة المناطق الشمالية المتعلقة بزراعة الجاودار . بالمقابل ، انتشرت بعض أنواع الزراعات ، كزراعة حشيشة الدينار المستخدمة في تلطيف طعم الجعة ومراءتها ، وزراعة الكتان والقنب (في « بيكاردي » و « الأراضي المنخفضة » و « سواب » « وستفاليا » ، ثم زراعة الخشخاش واللفت والتفاح المخصص لصناعة الخمور (في « النورماندي » و « بيري » ومنطقة « الباسك » ، والعظلم[1] (في أقاليم « تولوز » و « إيرفورت » و « سبير ») والزعفران (في « لومبارديا ») . وشغلت زراعات البقول والأشجار المثمرة مساحات أوسع وحظيت بعناية أوفر في المدن وأرباضها . ومنذ ذلك الحين ، ازدادت في إيطاليا كميات السبانخ والخس والأرضي شوكي والهليون والكرفس والشمام . وفي ذلك ، لاقت تقنيات البستنة والتطعيم وانتقاء البذور المزيد من العناية والمعرفة . أضف إلى ذلك انتشار الزراعات المختلطة والمتنوعة في توسكانا في حين بدأت الأراضي المنخفضة في سهل « البو » الغارقة بالماء ، تعطي بعض محاصيل الأرز .

ركود التقنيات

في إطار ما ذكرناه ، لم يحدث أي تغير هام ، بل كان ثمة بعض اللمسات البسيطة والتحسينات المتواضعة . أما المناطق التي تغيرت فيها الوسائل الزراعية فكانت نادرة : في بعض تخوم الأراضي المنخفضة ، تقلصت مساحة الأراضي البائرة بفعل زراعة القطاني ، وفي بعض الأماكن الأخرى ، أصبح الحديد ، بكل سهولة ، جزءاً من مجموعة أدوات الفلاحين الزراعية ، حتى الفقراء منهم . بيد أن الركود هو الذي قضى ، بشكل عام ، على التطور : في معظم الحالات ، بقيت أراضي الأرياف متشبثة بالزراعة المتعددة الغذائية القائمة على الزروع[2] . تجدر

(1) Pastel : نوع من النبات العشبي المستخدم في الصباغ (المترجم).

(2) أي الحبوب الموسمية كالقمح والشعير والأرز . . . (المترجم).

الإشارة إلى أن مؤرخي الحياة الريفية في نهاية القرون الوسطى اعتبروا أنهم يمتلكون الحق باستخدام معلومات شديدة التباين ، من وجهة التسلسل التاريخي ، داخل الإطار الإقليمي الذي اختاروه ، وذلك بهدف إعداد جدول اللوحات والتقنيات ـ وهو جدول يعتبرونه ثابتاً تقريباً طيلة قرنين أو ثلاثة قرون يتناولونها بالدراسة . في رأي « غي فوركان » حول « إيل دو فرانس » أن « مرحلة اتقان التقنيات الزراعية التي برزت في بدايات القرون الوسطى ، قد انتهت منذ ما قبل حرب المئة عام » ، بشكل أن « إنسان عام 1300 ، ترك التطورات التقنية وراءه » . هذا الرأي يحاكيه تقييم « غي بوا » بالنسبة للنورماندي الشرقية : « لم نلاحظ أي تغييرات هامة بين القرنين 13 و 14 ، لا في اختيار الأراضي المزروعة ، ولا في الأدوات المستخدمة ولا حتى في الطرق الزراعية » . دعت « ماري تيريز لورسان » من جهتها إلى العودة إلى « القديم » ، أي إلى الخاصية شبه الثابتة في زراعة الحبوب » .

البنى الزراعية

هل كان تأثير التحولات أكبر في نطاق البنى الزراعية ووضع الفلاحين القانوني والإقتصادي ؟ هنا ، لا بد من القيام بجولة سريعة في الأفق الأوروبي .

خلال القرن 14 ، تخلى الأسياد العلمانيون والاكليريكيون ، في انكلترا ، عن تطبيق الإستثمار الزراعي المباشر . فإذا بهم لاحقاً يؤجرون أراضيهم لمزارعين ينتمون إلى أصول إجتماعية مختلفة ، وهم فلاحون حقيقيون لكنهم أيضاً تجار أو من الأسياد . وهكذا ، وجد هؤلاء المزارعون أنفسهم ، خلال فترة نظرية تقدر ببضع سنوات ، وفي أغلب الأحيان بسبب تجديد الإجارة لعقود عدة ، وجدوا أنفسهم أصحاب استثمارات مربحة « ثلاثون هكتاراً من الأراضي الزراعية » ، أخذوا يديرونها وغاية همهم هو إدارتها بكثير من الفعالية . أما «الملاكون» فتمكنوا، ولفترة طويلة ، من تأجير أجزاء من أراضيهم القديمة العائدة إلى إقطاعاتهم . من هنا كان بروز طبقة من المستأجرين ومالكي الأرض بالإلتزام ومالكين ثابتين ، وهم جميعاً ينتمون إلى الطبقة الفلاحية المتوسطة أو الميسورة من صغار الملاكين أو المزارعين ، وملزمون إزاء الملاكين بنوع من الإجارة النقدية . في الحقيقة أن المزارعين المكترين ، الذين يمكن فسخ عقد إقطاعاتهم دون إكراه ، كانوا في وضع غير ثابت . ففي النصف الأول من القرن 15 ، كان 40٪ من موارد مطران « كانتوربري »

تتأتى من إجارة الأراضي ، و 60٪ من إيرادات بيع الغابات أو إيجارها أو تضمينها ، كان ثمة عبودية بكل معنى الكلمة ، وأعمال السخرة ، و « خدمات عرفية » ، راحت تلقي بثقلها على كاهل الفلاحين خلال القرن 13 وجزء من القرن 14 ، ولم يكن الأمر على هذا النحو بعد عام 1450 . ولأسباب دون شك اقتصادية بالدرجة الأولى ، توصل الأقنان ، فيما وراء المانش ، عملياً ، إن لم يكن حقوقياً ، إلى الحصول على حريتهم . وهكذا ، يثبت لدينا حدوث تغير ملموس في الأوضاع ، تميز ببروز فلاحين أغنياء ، يمتلك كل منهم 24 هكتاراً (2 ڤيرغاط) ، أو أكثر ، مقابل بعض التراجع الفعلي في عدد الفلاحين الفقراء . هذا إذا لم نقل بوجود النقيضين : وجود أكثر انتشاراً لفلاحين محرومين تماماً من الأرض فإذا بهم يتحولون إلى مجرد عمال زراعيين ، ووجود بداية ظاهرة « الأراضي المسيجة » التي راح امتدادها يهدد جماعة صغار الملاكين .

في ألمانيا ، يحدث تطور نقيض إلى حد ما . إذ انتشرت بين « الراين » و « إلْبا » المزارع الجميلة والممتدة التي يؤجرها الإقطاعيون أو وكلاؤهم في نطاق إقطاعات الأشراف العقارية الأساسية ، والتي يستثمرها المزارعون ، بموجب عقود إيجار مدتها ثلاث سنوات ، أو ست أو تسع سنوات ، شريطة دفع ربع المحصول أو كمية ثابتة من الحبوب .

وفي قطاع واسع من ألمانيا « الراين » والجنوبية الغربية ، نشعر ببروز بعض العودة إلى القديم ، أي إلى نوع من « التحجر » ، وفقاً للتعبير الشائع . لقد استمر وجود حالة من الإستعباد المرتبط بالأرض ، بل حتى إنه أصبح أوسع انتشاراً ويعبر عنه بإمكانية الحصول على الأرض . إن مصادر التاريخ الزراعي تتحدث باستمرار عن وجود مزارعين غير أحرار ، يلقبون بـ« الرجال الموالي » الخاضعين لبعض أعمال السخرة ، وتقطيع الحجارة ، وزواج الغربة[1] ، والولاء التام للأسياد بحيث كانوا ملزمين ، مع كل خلافة ، بافتداء أنفسهم ، وذلك بدفع ضريبة . أضف إلى ذلك أن التقسيم السياسي كان يؤدي إلى مضاعفة الأتاوى والإلتزامات ذات الطابع العمومي . ومن المحتمل أن تكون الأزمة السكانية قد أدت ، هنا كما في أي مكان

---

(1) Formariage: أي زواج المولى خارج نطاق إقطاعة سيده (المترجم).

آخر ، إلى توسيع نطاق الإستثمارات الفلاحيـة ، مما لم يمنـع استمرار عـدد من المنازل الساحلية والريفية .

إن ألمانيا الجديدة ، القائمة في شرقي « إلْبا » ، والتي ولدها الإستعمار الذي ساد في القرنين 12 و 13 ، كـانت أرضاً مميـزة نسبياً ، حيث كـانت الإقطاعـات الزراعية ، الواسعة نسبياً ، والتي يعنى بها مزارعون أحرار من الوجهة القانـونية ، تسير جنباً إلى جنب مع الأملاك العامة التي لم تكن مساحاتها تتعدى ضعفين أو ثلاثة أضعاف تلك الإقطاعات . وعام 1375 ، تم إحصـاء 1593 إقطاعـة في السجل العقاري لـ « براندبورغ » ، من بينها 1579 إقطاعة عائدة لطبقة الفرسان ، و 1026 للاكليروس ، بحيث يبقى بالتالي للفلاحين 13325 إقطاعة (أي 83,6٪) . ومن بين 384 قرية مسجلة ، كانت 129 فقط تتمتع باستثمارات إقطاعية . وفي منطقة « أوكر مارك » المجاورة ، كان هناك 1052 إقطاعة لطبقة الفرسان و 433 إقطاعة تابعة للكنيسة ، وكانت تشكل أقلية إزاء 5492 إقطاعة فلاحية . أما جماعة التوتونية فكانت وحدها الحائزة على أملاك شاسعة وعديدة ، قد تمتد أحياناً إلى عدة مئات من الهكتارات . وبغض النظر عن مساحتها ، كانت الأملاك العامة بحاجة إلى خـدمة مستمرة وتستخدم كذلك ، على سبيل المساعدة ، أعمال السخرة التي تفرضها على القرى التي يقطنها الألمان أو السلاڤيون ، وذلك في فترات الأعمال الزراعية الهامة : غالباً هناك ثلاثة أيام حراثة ويوم حصاد واحد لكل رجل أو كل إقـطاعة . وكـانت الإقطاعة تؤمن مؤونة السيد وعائلته . كذلك كانت تنتج غلة فائضة تسمح ، إذا ما أضيفت إلى ما يقدمه المزارعون بتصدير الحبوب نحو النروج واسكتلندا ، والمدن الفلامندية ، بحيث تتكفل سفن « التحالف التجاري » بعمليات النقل . وكان النظام التـوتوني هـو المصدر الأكبـر الذي راح يـطرح في الأسواق ، بـدءاً من « ثورن » و « دانزيغ » ، الحبـوب التي أنتجتها أراضيـه الخاصـة ، والحبوب المتـأتيـة من الضرائب المترتبة على الفلاحين ، وتلك التي كان يشتريها مباشرة من المزارعين .

إنما إلى الأتاوى الخاصة التي تعطى لأصحاب العقـارات ، كانت تضـاف بعض الضـرائب العامـة : ضرائب ، أعمـال سخرة تتعلق بنقـل الغـلال ، ونقـل الخشب ، وتشييد القصور والجسور والطرق وصيانتها . كل هذا كان يشكل ما يسمى في « سيليزيا » « الحقوق الأميرية والرئاسية » . على وجـه التحديـد ، كان أمـراء

المقاطعات وأسياد الأرض السياسيون هم وحدهم المستفيدين من هذه الأعباء والضرائب . بيد أن أزمة القرنين 14 و 15 أدت إلى تبعثرهم وانتقال ملكيتهم و « تخصيصهم »(1) . وفي القرن 15 ، تحولت قرى برمتها إلى أصحاب العقارات والنبلاء والاكليروس ، وقد حدث ذلك إثر كلٍ من الحروب التي حصلت على دعم النظام التوتوني أو بالترافق معها . أما أولئك الملاكون الجدد ، فعززوا في الوقت نفسه سلطتهم ، وتحولوا إلى قضاة إقطاعيين ذوي شأن ، حائزين على إقطاعات موروثة . ومع غياب بعض القوانين المحددة ، كالتي كانت شائعة في الغرب ، أصبح من السهل عليهم تحويل مزارعيهم إلى رعية ، إلى خاضعين ، ملزمين بدفع الضريبة . في هذا الوقت ، بدأت مردودية الأراضي تنخفض بسبب الأزمة الزراعية ، لذا حاول هؤلاء الإقطاعيون زيادة هذه (المردودية) ، وتركيز مجموعة ضئيلة من الفلاحين في الأراضي الزراعية ، وإخضاعها لإعمال السخرة المرهقة . وهكذا ، وعلى الأقل في إطار الإقطاعة ، إن لم يكن المنطقة ، أدت الأسباب السياسية والديموغرافية والإقتصادية إلى ظهور نوع آخر من القنانة راح ، تدريجياً ، ينتشر في كامل أوروبا الشرقية .

في القرن 14 ، تحول كثير من الفلاحين ، في بوهيميا ، إلى مرتبة الأقنان المرتبطين بالأرض الزراعية ، وذلك وفق النموذج الذي أعده القانون الروماني . وحوالي عام 1430 ، كان الأقنان ، في هنغاريا ، ملزمين ، وفقاً لإقطاعاتهم الممنوحة ، بدفع ضريبة العُشر للكنيسة وتسع محصولهم للأسياد ، وما لا يقل عن فلوران ذهبي واحد سنوياً للملك . أضف إلى ذلك ، أنه كان ينبغي أن تتوحد كل 33 إقطاعة في مجموعة واحدة ، بحيث تعمل كل مجموعة على إعداد فارس وتعهده ، ليتم بذلك تشكيل جيش منظم ، أي « حرس الثغور » .

ثمة فساد مماثل أصاب القطاعات الأقل تطوراً في إيطاليا وفي شبه جزيرة ايبيريا . ففي « ميزو جيورنو » وفي قشتالة نشأت « عزب كبيرة » لصالح طبقة كبار النبلاء ، مما أدى إلى إبعاد الفلاحين . أما في « كاتالونيا » ، فكان قرار « إعادة الإستيلاء على الأراضي » ذا تأثير سيء على وضع الفلاحين . عندئذ استقر

(1) Privatisations أي انتقال الملكية من إطار القطاع العام إلى القطاع الخاص (المترجم).

« المستخدمون البائسون » مما أدى إلى خلق قنانة من نوع جديد ، لم يكن بالإمكان التحرر منها إلا بواسطة ضريبة الفدية ، ومن هنا كانت عبارة « فلاحي الفدية » التي جاءت ملائمة للأشخاص المعرضين لهذه الوضعية .

وعلى العكس من ذلك ، فقد النظام الإقطاعي ، في المناطق المتطورة ، كل حزمه وقوته . ففي « توسكانه » مثلاً ، كانت المزارع والأراضي المكتراة ، التي يملكها عادة البورجوازيون وأعيان المدن ، هي التي تشكل البنى الأقوى ، التي يستغلها (المزارعون ، الشركاء) .

مقابل ذلك ، بقي النظام الإقطاعي في فرنسا يشكل الإطار الطبيعي ، رغم كونه مهتزاً بفعل الإضطرابات السياسية والعسكرية . على هذا الأساس ، برزت اتجاهات عدة : تراجع الإستثمار الزراعي المباشر ، وظهور أو ازدهار إيجار الأرض والمزارعة . والمزارع ، الملقب في « كامبريزيس » بصاحب الخراج ، أصبح صورة مميزة للمجتمع الزراعي . وبسبب أزمة اليد العاملة ، قلت الموارد الإقطاعية ، وحصل المزارعون على ظروف أفضل . كما ترسخت حقوق الفلاحين الأحرار . حتى إن القنانة نفسها عرفت بعض التراجع في المناطق التي كانت قائمة فيها مع بداية القرن 14 . باختصار ، ارتسم نوع من التحرر ، واقعياًوقانونياً . هذا إضافة إلى وجود أمثلة قليلة جداً برهنت عن وجود ازدياد في الملكية القروية على الأقل ، إن لم يكن وجود تنامٍ في مجموع الإستثمارات المتوسطة . هاكم كيف كانت ملكيات دافعي الخراج ، في خورنية « سان نيكولا داليرمونت » في منطقة « كوكس » ، المرتبطة بمطران « روان » :

	دافعو الخراج الذين يملكون أقل من 6 هكتارات	دافعو الخراج الذين يملكون من 6 إلى 15 هكتاراً	دافعو الخراج الذين يملكون أكثر من 15 هكتاراً
1397 - 1424	48٪	37٪	15٪
1477	41٪	44٪	15٪

ومع نهاية القرن 15 ، كان 6٪ من المزارعين في رعية « شابيل بلانش »

(ليموزين) ، يملكون 20 هكتاراً أو أكثر ، و35 ٪ من 5 إلى 15 هكتاراً ، و59 ٪ أقل من 5 هكتارات .

نشير أخيراً إلى وجود بعض التجمعات الفلاحية الثابتة ، المتحررة نسبياً ، في بعض المناطق الجبلية (سويسرا ، تيرول) المتمتعة ببنية سياسية فعلية .

وهكذا ، فرضت تغيرات نهاية القرون الوسطى نتائج مختلفة على وضع الفلاحين ، وذلك وفقاً للمناطق . فأحياناً ، كانت السلطة الإقطاعية تحتفظ بوضع مستقر أو تزداد نفوذاً ، حتى ظهور نوع جديد من القنانة ، وأحياناً أخرى ، كانت تقل أهمية الإقطاعة ، فتتفكك قواها وتتبعثر . ومهما يكن من أمر ، فإن ما فقده الأسياد لم يشكل بالضرورة كسباً للفلاحين . أما ازدهار استئجار الأراضي والمزارعة و« الملكية الإقطاعية » ، كما يقال في بعض مناطق النورماندي ، فنشأت كلها على أنقاض ما كان بحوزة « قانون القصر الريفي » ، و« العلاقات القانونية » ، و« مآثر القانون » من ضغط وحماية . وهذا ما أمعن في جعل الفلاحين عرضة لقانون السوق الذي لم يكن ، بطبيعة الحال ، ملائماً لهم بصورة مستديمة .

الصناعة الحرفية

لم تكن الصناعة الحرفية لتتوافق مع المجتمع المديني ، ولا هذا الأخير مع الصناعة الحرفية . في الواقع ، كانت المدن آنذاك تشتمل على عدد هائل ، إن لم نقل متزايد ، من رجال الاكليروس والرهبان ، والراهبات ، مما يفسر في الوقت نفسه ، بوجود عدد هائل من الرعايا التي يخدمها جهاز بشري متوافر في أغلب الأحيان ، باعتبار أن العديد من المدن تابع لأسقف أو لرئيس أساقفة ، ما يستدعي وجود المطران وبطانته والمجلس الكاتدرائي ، وبكثرة عدد الأديرة والصوامع ، والمستشفيات ومراكز الجذام ، بل وأحياناً بوجود جامعة ، أو مجرد مركز للدراسة يكون أغلب أساتذته وطلابه أو جميعهم أحياناً، من رجال الأكليروس . وقبل الطاعون الأسود ، كان 3٪ من سكان فلورنسه ينتمون إلى عالم الاكليروس ، بالمعنى الرحب للكلمة . وفي القرن 15 ، كان هناك 2٪ في « نورمبرغ » و« ستراسبورغ » ، و2,5٪ في « فرانكفورت سور لومان » ، و3,3٪ في « برسلاو » و(وُرُوكْلاَوْ) . أما في « كولمار » فكان ثمة 250 إكليركيا بين عدد

السكان الإجمالي الذي يتراوح بين 6000 و 7000 نسمة ؛ في حين كان عدد هؤلاء أكبر في كل من « تولوز » و « ريمس » و « بواتييه » ، وبالطبع في « روما » و « أڤينيون » . وفي بعض البلدان الأوروبية ، كان هناك نبلاء حقيقيون ، من ناحية المحتد أو نمط المعيشة ، جعلوا من المدينة مقرهم الرئيسي . هذا هو الوضع الذي كان سائداً في إيطاليا وإسبانيا وجنوب فرنسا . كذلك كانت المراكز الدينية تضم أشخاصاً حقوقيين بكل معنى الكلمة ـ كتاب عدل ، نواب عامون ، وكلاء دعاوى ، قضاة ـ ، وإداريون مثبتون وغير مثبتين . كما كانت بعض عواصم الإمارات أو الممالك تؤوي مجموعات مضطربة من الممالقين ـ سواء كان ذلك بصورة مؤقتة أو دائمة . إضافة إلى وجود تجار ورجال أعمال ، لكنهم أقوياء بسبب غناهم ، ونشاطاتهم وكثرة عملائهم وأتباعهم . كذلك كانت توجد أقليات يهودية ، في البنية المهنية المركبة ، وخاصة في شبه جزيرة إيبيريا ، ومدن الراين ، ومنطقة البروڤانس ، أخيراً ، كانت المدن ، في نهاية القرون الوسطى تحوي أعداداً متزايدة من المشردين المتسولين ، والمومسات ، والفتيان الأشرار ، واللصوص ، والمحتالين والدجالين ، الذين ينتمون إلى أوساط إجتماعية ومهنية مختلفة ، لكنهم منفصلون ، بشكل ، إلى حد ما ، جذري ، عن عالم العمل ـ وهو العالم الذي كان مجهولاً بحيث أمكن إعادة وصفهم بالهامشيين .

إضافة إلى ذلك ، كان هناك صناعة حرفية ، محض ريفية ـ الحدادون ، الحائكون ، صانعو القرميد والجص ، الخ ـ . وكانت هذه الصناعات شديدة الأهمية ، نظراً للثقل السكاني في الأرياف ، رغم أن نشاطاتها وصعوباتها لم تترك آثاراً كافية تفيد عمليات التوثيق .

يبقى أن متعاطي المهنة ، بـ « الأشخاص الآليين » ، وعائلاتهم ، وخدمهم ، كانوا يشكلون في جميع البلدان ، الفريق الأكثر عدداً والأكثر تميزاً .

المهن

كان عدد المهنيين مرتفعاً نسبياً ، مع ميل بالطبع نحو التجزئة والتخصص . ففي باريس ، يتبين لنا وجود 300 مهنة حرفية عام 1300 ، و 200 مهنة في « فرانكفورت سور لومان » ، و 100 في « هامبورغ » ، و 83 في « تور » ، مع

منتصف القرن 15 . وقد أدت الوسائل والتقنيات الجديدة ، والرغبة في الحد من المنافسة مع إعطاء كل فرد مجاله الخاص ، أدى ذلك إلى خلق عدة تخصصات . بالمقابل ، لم يكن الحرفي ليمتنع ، إذا لم تكن الرقابة مشددة ، عن صنع منتجات مرتبطة بالمهن المختلفة المعروفة .

وكانت غالبية المدن تعتاش من صناعة حرفية معتدلة ، ترتبط بالسوق الإقليمية خاصة . هذا ما بينه الجدول التالي الذي يتناول المراكز المدينية الكبيرة (النسبة مئوية) :

المهن	ريمس	تور	تولوز
النسيج والألبسة	31,1	25,8	22
الأغذية	19,2	10,9	15
الجلود	17,4	20,3	12
الخشب، المعادن، البناء	17,8	28,5	16
مختلف	14,5	14,5	35

وفي « فرانكفورت سورلومان » المدينة التي تعد حوالي 10 000 نسمة تقريباً ، كان هناك 1554 منشأة منتظمة في 20 رابطة نقابية وموزعة على الشكل الآتي :

	المنشآت	٪
القطاع الأولي (البستنة، زراعة الكروم، صيد السمك، الخ)	107	6,1
القطاع الثاني :		
النسيج والألبسة	606	39,4
الأغذية	179	11,7
العمارة والبناء	141	9,3
صناعة المعادن	123	8
صناعة الخشب	118	7,7
صناعة الجلود	66	4,4
التسخين والإضاءة	13	0,9
القطاع الثالث :		
الفنادق، المطاعم، التجارة، النقل	156	10,1
خدمات خاصة، مختلف	35	2,2

في بعض الحالات الأخرى ، كان يسيطر نمط معين من النشاط، مما أدى بالطبع إلى خلق منافذ أكثر بعداً . ففي « إيبر » كان 56٪ من الحرفيين يمارسون صناعة الأجواخ . وفي «غاند » أمكن ، حوالي عام 1350 ، إحصاء 4000 حائك و 1500 لبّاد للقماش . كما كان يوجد في بوهيميا مدن منجمية بكل معنى الكلمة ، ومنها « غوتمبرغ» و « دوتش برود » .

وفي كل مكان تقريباً ، كان المشغل يشكل وحدة العمل ، بحيث يحركه ويديره رب عمل مسؤول يستخدم بعض أفراد عائلته الخاصة كيد عاملة ، وكذلك بعض الرفقاء والأجراء والرقباء ، وأخيراً صبين أو ثلاثة صبية مبتدئين . وأي مشغل يعمل فيه أكثر من عشرة أشخاص ، كان يعتبر ذا حجم غير عادي . في هذه الفترة ، لم يكن ثمة أي ميل نحو التنمية والتطوير . فإنتاج الملح انطلاقاً من ملاحات « لونبورغ » ـ حوالي 000 60 طن عام 1350 ـ كان وقفاً على نشاط العديد من الخلايا الصغيرة التي تشتمل كل منها على رب عمل ومساعده ووقاد . حتى إن الإستخراج المنجمي كانت تقوم به بعض الفرق الصغيرة ، المستقلة بعضها عن البعض . تلك كانت أيضاً حال أكبر منشأة صناعية في الغرب القروسطي ، وهي « دار البندقية للصناعة » التي عرفت ، تحت إشراف حكومة « البندقية » الإداري والمالي ، ازدهاراً كبيراً في نهاية القرون الوسطى (بناء « كازا دل كانيڤو » أو مصنع الحبال ، في القرن 14) ، لدرجة توصلت معها إلى استخدام 000 15 صناعي في أوج ازدهارها .

إنما غالباً ما كان يحدث نوع من التجمع العمودي ، وخاصة في إطار الصناعة النسيجية . أما المراحل التالية الضرورية في صناعة الأقمشة فكان يعهد بها إلى مشاغل متخصصة ، مستقلة ظاهرياً بعضها عن البعض : غزل ، نسيج ، دعك ، صباغة ، جزّ ، الخ . . وفي الواقع ، كان كامل سياق العمل يخضع لإشراف ملتزم (وهو عادة تاجر أقمشة) يسلم القماش لحرفي ، ثم يستعيده ليسلمه إلى حرفي آخر يقوم ، بدوره ، بإنجاز إحدى عمليات التصنيع . وصاحب العمل هذا لم يكن فقط مسؤولاً عن تنظيم دورة العمل من الوجهة التقنية بل والإقتصادية أيضاً ، بشكل يبدو معه الحائكون والدعاكون والصباغون الذين تمر السلعة المنتجة بين أيديهم أثناء التصنيع ، يبدون بصورة بديهية وكأنهم أجراء ، رغم كونهم مالكي المشغل أو مستأجريه ورغم حيازتهم لأدوات العمل ، وكذلك رغم أنهم يستخدمون بأنفسهم

الرابطات النقابية

إذا لم يعرف تنظيم العمل داخل الصناعة الحرفية أي تغيير ملموس حتى منتصف القرن 15 ، فإن تنظيم المهن ، بالمقابل ، لم يتوقف عن التطور بحيث يجتاح ، بوتيرة متفاوتة ، مناطق جديدة ومهناً جديدة . وهكذا ، شكل القرنان 14 و 15 زمن الرابطات النقابية والمهن التي أطلقت عليها باللغة الجرمانية تسميات مختلفة : نقابات ، رابطات ، اتحادات ، طوائف حرفية . أما انتشار قوانين التنظيم المهني فتفسر في جزء منها بالرغبة في تدخل السلطات العامة ، ملكية كانت أو أميرية أو بلدية . وكانت هذه الأخيرة تسعى ، في الواقع ، لحماية المستهلكين والزبن ، ضد التجاوزات والاحتيالات والعيوب المتعلقة بالعمل ، يحدوها غالباً في ذلك الهاجس الصحي والأمني . كما كانت تسعى إلى فرض الرقابة على جماعات المهنة الذين قد يشكلون خطراً اجتماعياً أو سياسياً . ففي « مونبليار » مثلاً ، انتظمت 21 مهنة تحت رعاية الكونت وبمبادرة منه ، وذلك مع بداية القرن 15 . بيد أن الحرفيين أنفسهم وجدوا في ذلك فائدة لهم ، لأن العديد من بنود القوانين كانت تهدف إلى الحد من المنافسة أو إلغائها ، وتأمين مكان لرب العمل في الجهاز الإنتاجي : كانت مواقيت العمل وأيام العطل محددة بدقة ، بالإضافة إلى تحديد العمليات التقنية والعدد الأقصى المسموح به من العمال والصبيان المبتدئين . كذلك ، كانت قوانين المهن ، وحتى قوانين الأخويات ، التي أفادت من التطور الكبير ، كانت جميعها تتضمن عدة أحكام ، ذات صفة دينية أو خيرية ، مكرسة لتقديم بعض المساعدات لأصحاب العمل المسنين والمرضى ، ولزوجاتهم الأرامل وأولادهم اليتامى .

كانت غالبية المهن ، في بعض المدن ، تشتمل على قوانين بشكل يجعل معظم الحرفيين يجدون أنفسهم منخرطين في إطار هذا التنظيم . ففي « تولوز » مثلاً ، كانت 65 مهنة ذات قوانين ، في العقود الأولى من القرن 15 ، بينما كانت 25 مهنة أخرى محرومة من ذلك . وقد عرف العديد من المدن الإيطالية والألمانية وضعية مماثلة . بالمقابل ، كانت القوانين نادرة واستثنائية في الأماكن الأخرى : ظلت « تور » تجهلها حتى منتصف القرن 15 ، باستثناء قوانين الحلاقين (1408)

والصاغة (1413) . أما في المراكز المدينية الصغيرة من « فوريز » فكانت معظم المهن « خاضعة فقط لتسديد الرسوم الأميرية المحض ولأنظمة المكان التي فرضتها الإدارة الكونتية أو الإقطاعية » . (إتيان فورنيال) . كذلك ، حتى ولو كانت المهنة تتمتع بتنظيمها الخاص بها ، إلا أن الكثير من العمال كانوا يتهربون منه ، أو لا يتمكنون من الإنخراط فيه . بحيث تبدو اتحادات أهل الحرف وكأنها مؤسسات مميزة ومختصة ، تطرح جانباً « خليط » الحرفيين . أضف إلى ذلك أن المهن كانت لها غالباً بزتها الرسمية الموحدة ، وشعاراتها ، ومركزها ، وقديسها الشفيع ، وأن نوعاً من التراتبية الدقيقة كانت قائمة بينها ، محاطة بالرعاية والاحترام في الإحتفالات والمواكب الرسمية . وكانت هذه التراتبية بعيدة عن كونها كيفية واعتباطية تماماً . فهي لم تكن فقط نتاج التقاليد التاريخية بل كانت تعكس تراتبية الفعاليات الإقتصادية أيضاً . في « بال » مثلاً ، المدينة التي تعتبر تجارية أكثر من كونها صناعية ، كان أرباب المهن الأربع (كبار التجار ، ضاربو النقود ، بائعو الخردوات وبائعو الخمر) يتقدمون بائعي الأجواخ وزارعي الكروم ، بينما كان حائكو الجوخ ، وبائعو السمك ، والملاحون وحائكو الأشرعة يسيرون في مؤخرة الركب . بالمقابل ، كان الجوّاخون يسيرون جنباً إلى جنب مع كبار التجار ، في « أولم » ، مدينة البضائع والأنسجة .

وفي الوقت نفسه الذي راحت معه المهن تجدد ، غالباً بدقة ، نظامها الخاص ، لم تعد تهتم كثيراً ، بعد أن أصبحت تشكل هذا العدد من الهيئات التي تكونت داخل المدن ، بأن تتحول إلى هيئات لتقبل الأجراء الذين يلتزمون العمل معها لأمد طويل ، أو أسبوعياً ، أو يومياً ، أو « بمقتضى العمل » أو « الأسلوب » كما جاء في كتابات تلك الفترة . أما بالنسبة للكثير من هؤلاء الأجراء أو الرفاق ، فربما لم يكن وجودهم دائماً بائساً أو متزعزعاً ، لكنه لم يكن ليمنحهم احتمالات الترقية . في الواقع ، وعندما تواجههم أي حالات انكفاء ، كان أرباب العمل يسعون لجعل النفاذ إلى المنصب الأعلى أكثر صعوبة ، وذلك عندما يطالبون مثلاً بوضع قانون دخول ، قاس إلى حاد ما ، يتيح الإنخراط في المهنة ، بل حتى كفالة ، أو يطلبون إقامة وليمة لجميع أصحاب الحرفة ، وخصوصاً عندما يفرضون العمل المبتكر ، الذي لم يكن إنجازه يتطلب فقط مهارة تقنية مؤكدة ، بل يتطلب أيضاً المزيد من الوقت ، دون أن يدخلوا في حسابهم شراء المواد الأولية الثمينة المكلفة أحياناً .

لقد أثبت هذا العمل المبتكر مثلاً في باريس ، عام 1349 فيما يتعلق بصقّالي السيوف ، وعام 1370 ، بالنسبة لصانعي ومزخرفي السروج ، وعام 1380 بالنسبة للنجارين . بالمقابل ، كان أبناء أرباب العمل يقبلون بسهولة . حتى إن الأمر وصل إلى حد تحويل وراثة المنصب الكبير إلى قاعدة مطلقة (كما كانت الحال بالنسبة لجزاري باريس والمدن الأخرى) .

ويبدو أن أبواب المستقبل بدأت تسد في وجه الشركاء ، لذا ، وكرد فعل على ذلك ، أخذوا يحاولون إثبات سبقهم ومبادرتهم ، فكانوا يتنقلون بسهولة تامة من مدينة إلى أخرى ، ويبطلون بكل بساطة التزاماتهم إزاء رب العمل . كما كانوا يبذلون جهدهم للحصول ، إضافة إلى الزيادة في الأجر ، على شروط أفضل في العمل ، والتقليل من ساعات العمل . ودعماً لمطالبهم ، قاموا بتشكيل « تحالف » ، أي « تعاقد » كانت السلطات العامة تعتبره غير شرعي ، لذا ، أطلقت عليه عبارات « الاحتكار » و « الصدمة » و « التواطؤ » . وهذا النوع من الإتفاق ، أو الميثاق بين العمال كان يطلق عليه في «الفلاندر» تسمية « تاكهان » ، التي يمكن ترجمتها بالإنقطاع المتعمد والمدبّر عن العمل ، وبعبارة أخرى بالإضراب .

وكان تأثير الرفاق شديد الفعالية في المجتمع الجرماني ، في القرن 15 ، حيث يؤدي ذلك إلى الإتحاد بين العمال الذين يزاولون مهنة بعينها والمنتمين إلى مختلف المدن . وأحياناً ، كانت تدعى السلطات البلدية إلى تسوية الخلافات بين الشركاء وأرباب العمل ، وكثيراً ما كان ينجح هؤلاء بتقديم تنازلات هزيلة لا تمس المهنة في الصميم .

وفي الوقت ، الذي أصبح فيه تنظيم العمل والحرفة أكثر متانة في الوسط المديني ، حدث بعض الإزدهار في الصناعات الريفية فكان ثمة تحول تقني : وفرة في مصادر الطاقة (طواحين الماء) ، القرب من المواد الأولية ، ومن الوسائل الإقتصادية أيضاً عثور أرباب العمل ، في الريف ، على يد عاملة أقل خبرة ولكنها أقل تطلباً وغير ملتزمة بأي تجمع خاص . ولم تلبث أرياف « برابان » و « الفلاندر » و « لومباردیا » أن جددت نشاطها بفعل مشاغل متناثرة ، راحت المدن المجاورة تعترض عليها ، بل وتواجهها بعنف إذا ما دعت الحاجة إلى ذلك . وعام 1357 ، حصل الحائكون في « تروي » على الحق في مزاولة مهنتهم في سائر أنحاء الولاية .

وفي محيط فلورنسا ، أقيمت طواحين الدعك على الأنهار المنحدرة من « الأپنين » ، بيد أن المنفعة طالت هذه المرة المدينة نفسها ، لأن الذي يقدم رأس المال كان إما صانعي الجوخ الذين يتصرفون وفقاً لما تقتضيه مصلحتهم ، وإما محترفي صناعة الصوف . وفي انكلترا ، عرفت المناطق الرطبة والفقيرة والمرتفعة انتشار صناعات الغزل والنسيج ، بحيث كان صغار الفلاحين يقدمون اليد العاملة في النسيج والدعك خلال دوام غير كامل ، في حين كانت النساء تعملن في فتل الصوف وحلجه وتسريحه ، أما أجورهن فكانت ضئيلة جداً .

التطورات التقنية

لم تكن الإبتكارات والتحسينات التكنولوجية مجهولة في القرون الوسطى ، رغم أنه لم تحدث أي ثورة صناعية حقيقية . فلنعد في تفكيرنا إلى بارود المدافع ، وزمن نشوء المدفعية الحديثة وانتشارها ، وإلى سلاح الشكة الذي حل محل سلاح الزرود أو ألحق به ، وإلى التحسينات التي أفادت منها القوس القذّافة . وقد ورد في أحد النصوص المعاصرة : إن الحاجة إلى التدمير هي أم اختراع الأداة والآلة . وفي نهاية القرن 13 ظهرت أولى الساعات الآلية ، وعرف صهر المعادن تعديلات ملموسة . إن مصهر التنقية ، كذاك المستخدم في تذويب ركاز الحديد في « البيرينيه » ، كان قادراً على إنتاج 15 طناً في السنة . أما في أوروبا الوسطى فكان الإنتاج يبلغ 50 طناً من الحديد . كذلك ظهرت ، في المنطقة نفسها ، أولى الأفران العالية ، التي راحت تنتشر تدريجياً باتجاه الغرب . وفي بداية القرن 15 ، انتشرت هذه الأفران في منطقة « لييج » ، وبعد ذلك في « النورماندي » ، « شامبانيا » ، و« نيڤرنيه » . ثم أصبحت تقنية صناعة الزجاج شائعة جداً ، دون أن يطرأ عليها أي تغيير جذري . فإذا بها تستخدم في صناعة النظارات (يظهر الكاردينال « أوغون » وهو يحملها ، في إحدى اللوحات الجدارية في كنيسة « تريڤيز » ، والتي يعود تاريخها إلى عام 1352) ، وكذلك في صناعة المرايا ، التي نجدها عادة في التصوير الفلامندي العائد إلى القرن 15 ، وفي صناعة زجاج النوافذ المجهز بها نصف عدد منازل ڤيينا ، عام 1448 ، كما يشهد على ذلك « إنياس سيلڤيوس پيكولوميني » ، وأيضاً في مراكز استنبات النبات التي استخدمت دون شك لأول مرة في الأراضي المنخفضة ، وأخيراً في صناعة الأدوات المنزلية . أما الصناعة النسيجية

فعرفت هي أيضاً بعض التطور : ظهر دولاب الغزل في القرن 13 ، ولم يلبث أن تطور ليحل محل المغزل . أما النول العمودي فحل محله النول الأفقي ، ذو الثقالة ، الذي زاد الإنتاجية بنسبة الضعفين ، بل ثلاثة أضعاف . وأصبح بمقدور الحرفيين نسج الأقمشة ذات الرسوم الأكثر تعقيداً . وفي نهاية القرن 13 ، ظهرت ، في إيطاليا الشمالية ، الطاحونة الآلية المستخدمة في كرّ الحرير . ثم راحت الإختراعات تتوالى وتزداد خلال الربع الثاني من القرن 15 : للمرة الأولى ، ظهر المدفع المزود بمرفاع التصويب ، وآلات تجويف المدافع ، وصقل الأحجار الثمينة ، وثقب الأنابيب الخشبية ، وجهاز الساعد والمقبض . ومنذ ما قبل 1450 ، بوشر بتطبيق تقنيات الطباعة ، التي ابتكرها ، كما هو معروف ، الصائغ الألماني « جوهان غوتنبرغ » .

تفاوت الثروات

لم تستطع هذه الإختراعات ، رغم أهميتها ، تغيير أنماط الإنتاج . فعام 1400 تقريباً ، كانت تستخدم الأشياء نفسها المصنوعة حوالي عام 1250 ، مع بعض الفروقات البسيطة . إنما لا بد لنا من ذكر صناعة الزجاج واستهلاكه ، والورق ، والبياضات ، والأقمشة الحريرية ، والفزاء (المجلوب بشكل خاص) ، والشبائك ، والأنسجة الصوفية ، والعناصر المقومة التي يبتكرها تجار الخردوات والعطارون ، بما في ذلك الأشياء المصنوعة طبعاً من الجلد .

ليس من السهل بأي حال إعطاء أي تشخيص شامل يتناول مجمل الوضع المادي والمعنوي للصناعة الحرفية في نهاية القرون الوسطى . فلم يكن بإمكانها إلا أن تتغير تبعاً للمهن والأوضاع المحلية ، والظروف الخاصة . بيد أن هناك بعض العوامل المتوفرة في كل مكان : إن الحرفي المستثمر لإنتاجه الخاص كان دائماً يبز ، جاهاً وثروة ، الحرفي الذي كان عمله الأساسي يرتكز على صناعة الأشياء . كانت التناقضات قائمة ، في الثروة والأرباح ومستويات المعيشة ، ليس فقط بين الحرفيين المزاولين للمهنة نفسها ، بل بصورة جماعية بين مختلف المهن . عام 1429 ، تراوح متوسط ثروة أعضاء النقابات الأربع ، في « بال » ، بين 1450 فلوران (كبار التجار) و 371 فلوران (تجار الخمر) . أما بالنسبة لباقي المهن ، فكان السلّم كالآتي :

	فلوران		فلوران
1 . خبازون	365	7. بناؤون	200
2 . جزارون	324	8 . سمّاكون وبحارة	144
3 . حدادون	305	9 . صانعو الفراء	120
4 . صانعو الأحذية	269	10 . حائكون	110
5 . صانعو السروج	246	11 . زارعو الكرمة	50
6 . بستانيون	230		

هذا التفاوت في الموارد ، وفقاً للمهن ، يقابله ، في المدينة نفسها ، تفاوت جذري في الثروات بين الأفراد ، كما يشهد على ذلك ، الجدول التالي ، المتعلق بعام 1446 :

بالمقابل ، ومع وجود معطيات متناقضة ووثائق ناقصة ، يتبين أنه من المستحيل تحديد ما إذا كانت تفاوتات الثروات بين المهن قد تعمقت إجمالاً ، أو أنها تقلصت فيما بين 1320 و 1450 . بكل حال ، يمكن القول باختصار إن مكانة الصناعة الحرفية لم تتحسن داخل المجتمعات المدينية ، وذلك بسبب الحياة الفاقدة للأمل بالمستقبل وللأهمية في الوقت نفسه لهذه الحياة التي كانت مرصودة لتلك الصناعة ولم يكن ذلك إلا بتأثير بعض الإفقار الذي أصاب الطبقات الدنيا وبسبب وجود وسط موجه يترأسها ، وهذه الثروة راحت تتنامى تدريجياً وبصورة نسبية .

فلوران		أفراد	٪
أقل من	100	1926	67,8
100 ـ	500	622	21,3
500 ـ	1000	128	4,7
1000 ـ	1500	46	1,7
1500 ـ	2000	22	0,9
2000 ـ	2500	25	0,9
2500 ـ	3000	9	2,6
3000 ـ	3500	12	2,6
3500 ـ	4000	3	2,6
4000 ـ	4500	12	2,6
4500 ـ	5000	3	2,6

5000 ـ 10 000	23	2,6
10 000 ـ 20 000	9	2,6
أكثر من 20 000	1	2,6
	2841	100

أما نموذج « زرويخ » المدينة المتوسطة الحجم ، والتي يقل عدد سكانها عن 10 000 نسمة ، والتي لم تكن خاضعة ، في نهاية القرون الوسطى للفرسان ولا النبلاء الذين بدأت ثروتهم تأفل ، بل لطبقة جديدة من الأشراف وهم بائعو الأقمشة والجوخ والحرير والملح ، والصرافون ، والعاملون في القضايا المالية ، وبائعو الخردوات والعطارون . يشير هذا النموذج إلى أن تفاوت الثروات ، الذي كان شاسعاً حقاً في البداية ، لم يتفاقم بين منتصف القرن 14 ومنتصف القرن 15 ، رغم حالة الغنى على الصعيد العام :

النسب المئوية لكل من:

	يملكون أقل من 1000 فلوران (خدم، عمال، رفقاء، حرفيون صغار، دكانيون)	الميسورين، بين 1000 و 5000 فلوران (أرباب المهن، تجار، فندقيون، خمارون)	الأغنياء، الذين يملكون أكثر من 5000 فلوران
1357	95	5	0
1417	94	5	1
1444	91	7	2

وعام 1407 ، لم يكن ثلثا أبناء زوريخ يملكون أكثر من 100 فلوران كحد أقصى ، إذ كانوا في الواقع يعيشون من عملهم فقط . وبين 20 و25 ٪ كانوا يملكون بين 100 و 1000 فلوران . وكان 5 ٪ من المواطنين يحصلون على أكثر من 1000 فلوران بحيث يجمعون في أيديهم ثلثي الثروة .

ثورات وتمردات شعبية

خلال العقود الأولى من القرن 14 ، أصيبت أوروبا بنوع من الركود لم تكن نتائجه فقط البؤس الذي مني به عدد كبير من السكان ولا التناقض الخفي بين الأغنياء والفقراء ، وبين الأقوياء والضعفاء ، ولا التوترات أو الأحداث الصغيرة المتكررة بين أرباب العمل والرفاق ، وبين الإقطاعيين والفلاحين ، وبين النبلاء وغير النبلاء . بل لقد ترافق هذا الركود مع بعض الثورات غير المتوقعة بشكل لم تعرفه العهود

السابقة ، والتي تترسخ في قلب التاريخ الإجتماعي للشعوب الأوروبية في نهاية القرون الوسطى ، بسبب من أهميتها وصداها ، إن لم نقل نتائجها .

ظاهرياً ، ثمة فوارق كبيرة تفصل بين هذه الحالات الرهيبة ، هذه الإضطرابات ، وهذه العصيانات . هاكم أولاً « ثورة المهن » التي اندلعت في بعض مدن الغرب منذ نهاية القرن 13 : فإذا ببعض الحرفيين ، و « الأشخاص الآليين » ، المنتمين غالباً إلى الأوساط الأكثر حرماناً ، وإلى المهن الأكبر عدداً (حائكون ودعاكون من المدن الفلامنكية) ، يأملون بالحصول ، كلياً أو جزئياً ، على السلطة في مدينتهم . أكان ذلك بالقوة أم بالحوار ، بحيث يكون ذلك على أنقاض طبقة الأشراف التي تعتبر نخبة أصحاب الثروات ، ذات الطابع الوراثي ، التي تعيش من السلع وتجارة المال والأعمال والعائدات العقارية في المدينة كما في الريف ، والتي يتولى أفرادها طوعاً وظائف رسمية ، ويدركون أنهم يشكلون أرستوقراطية حقيقية ، إلى جانب النبلاء الحقيقيين ، بحيث يتقاسمون بعض الإمتيازات ، والممارسات ، والأهداف . وهكذا ، كانت المدن الألمانية في القرن 14 ، من بين المدن الأخرى ، مسرحاً ، بين هاتين الفئتين ، للخلافات التي تشير إليها المصادر المختلفة بعبارات ذات دلالة . أما هدف هذه الثورة السياسية فكان الحصول على توزيع أفضل للنظام الضرائبي وخصوصاً من خلال تفضيل الضرائب المباشرة على الضرائب غير المباشرة ، وعلى عدالة أقل اعتباطية ، وعلى حياة اقتصادية تتوافق مع المساواة والحماية والتنظيم على حساب الحرية والمبادرة الفردية .

الثورات الريفية

إن الثورات الفلاحية أساساً تبدو شديدة التمايز ، كتلك التي منيت بها المنطقة الباريسية من « بوفيه » إلى « مو » ، ومن « پونتواز » إلى « كورباي » وذلك من نهاية أيار/ مايو حتى نهاية حزيران (يونيو) عام 1358 ، والتي أطلق عليها منذ تلك الفترة اسم الثورة الفلاحية [1]، حدثت في وقت ظهر فيه للجميع أن النبلاء تقاعسوا في واجب الدفاع عن المجتمع ضد الأعداء الغرباء (الإنكليز آنذاك) وأنهم لم يتوانوا عن الإمعان في عمليات الابتزاز والإضطهاد التي تصب في خانة مصلحتهم

(1) أو جاكيري (Jacquerie) نسبة إلى كلمة (Jacques) أي فلاحون .

الخاصة . وهكذا حصل من قبلهم نوع من التنكر للعقد الإجتماعي ، كذلك ، برهنوا ، من جهة أخرى ، عن تقصيرهم في ساحة القتال ، لذا ، لم يعد مستحيلاً التصور أن العاميات البسيطة قدرت على إرساء هيمنتها وإزالة طبقة النبلاء التي أصبحت مذ ذاك عديمة الفائدة ، بل مؤذية . في حين أن هذه العاميات كانت مزودة بأسلحة بدائية كالقضبان الحديدية والسكاكين ، لكنها منظمة عسكرياً ، ويترأسها قادة ذوو كفاءة ، ومنهم « غليوم كال » . وتفيد ، أو تأمل الإفادة ، من دعم بعض المدن لها بما في ذلك باريس . باختصار ، يمكن القول إذاً إن فلاحي «بوڤيزيا»، ثاروا ، ضمناً أو علناً ، تحت شعار نظرية الطبقات الثلاث .

وفي نهاية القرن 14 وبداية القرن 15 ، نشهد في « كاتالونيا » قيام حركة سريعة ومختصرة ، بل حركات متقطعة يقوم بها الفلاحون الأقنان من منطلق صراعهم ضد مخدوميهم الأشرار . بيد أن الترسيمة تبدو هنا أكثر تعقيداً : في الواقع ، راح الأفظاظ ، من جهة ، يهاجمون يهود مملكة « أراغون » ، فيشاركون مثلاً في مذابح اليهود التي حدثت عام 1391 ، ومن جهة أخرى ، عارضت آراء الملكين « جان الأول » و « مارتن لومان » هذا النوع الجديد من القنانة ، فيعملان على دعم تحرير الفلاحين الأقنان ، ولم يكن ذلك إلا لتضليل « إقطاعية المجالس التشريعية » التي تضم النبلاء والبورجوازيين والاكليروس . أما بعض رجال القانون العاملين في خدمة التاج، ومنهم «توماس ميار»، فلم يكونوا آخر من أقر بأن «القنانة هي ضد الشريعة الإلهية والإنسانية» وبأن «جميع البشر يبتغون الحرية، التي وهبها القانون الطبيعي لكل فرد».

وحوالي عام 1360 ، نشأت حركة « التوشونيين » ، أو « لصوص الغابات » ، في منطقة « سانتا فلور » ، ولم تلبث أن تفاقمت خلال السنوات الأخيرة من حكم « شارل الخامس » ، لتبلغ ذروتها بين عامي 1382 و 1384 ، إلى أن أدت التدابير العسكرية التي أجراها الدوق « دو بيري » إلى وضع حد لها . هذه الحركة وحدت بين فقراء المدن والأرياف والمهجرين ، والصعاليك ، الذين كانوا يسعون ، بقيادة زعماء نبلاء وبورجوازيين أحياناً ، للعيش على حساب النظام القائم ، بدافع من الجوع والبؤس .

لقد أشارت المصادر إلى هؤلاء على أنهم زمر « السلب والنهب » ، المتآمرة ،

إلى حد ما ، مع الإنكليز . وبديهي أن أي ضريبة جديدة ، أو أي كسب غير مشروع كانا يعززان مواقعهم ، كما يعززان أيضاً ، في نظر البعض ، خطورة أمرهم كخارجين على القانون . حتى إن « راهب سان دنيز » الذي لم يشعر ، بالطبع ، بأي ود تجاه هؤلاء الناس السفلة ، الذين يبرزون بغتة كديدان تتلوى فوق سطح الأرض ، اعترف لهم بمنهجهم الذي يقضي « بعدم الخضوع لأية تبعة وبالنضال في سبيل حرية بلادهم التليدة » .

أضف إلى ذلك أن المجتمع الجرماني عرف هو أيضاً ، عامياته ، وهي أحداث محلية تولد وتختفي بسرعة : فكان الأمر يتعلق تارة برفض تسديد الأتاوى ، ورفض تنفيذ أعمال السخرة ، تارة أخرى . فتحدث بعض الأعمال الغوغائية ، وتحرق شعارات الهيمنة الإقطاعية ، ويهان عملاؤها . لقد وقعت هذه الأحداث عام 1407 في « بريجنز » وعام 1431 في « إيخستات » ، وعام 1420 في « روتويل » . وخلف هذه الظاهرات ترتسم المطالب الفلاحية المتعلقة « بالحق القديم » الذي لم يعد يحترمه الأسياد . وعام 1439 ، شاعت في الامبراطورية نشرة هجائية مجهولة المصدر ، وموضوعة تحت رعاية الامبراطور « سيجيسموند » بعنوان « إصلاح سيجيسموند » ، الذي ورد فيه برنامج المعارضين التنبؤي والحماسي ، المشبع بالمثل المسيحية حول حرية الإنسان وشيوعية بعض الثروات : « من المستغرب أن نضطر ، في العالم المسيحي المقدس ، إلى إثبات هذا الظلم الهائل ، حيث يتجرأ أحد الناس على مخاطبة الآخر ، أمام الرب ، بقوله : « أنت ملكي الخاص » . عندما نفكر أن الرب ، من خلال موته وآلامه واستشهاده ، حررنا بمحض إرادته وأعتقنا من كل ارتباط بشكل لم يعد معه أي فرد أعلى منزلة من الآخر وإننا نتقاسم المرتبة نفسها في الحرية والإستقلالية ، نبلاء وغير نبلاء ، أغنياء وفقراء ، كباراً وصغاراً . وكل من تعمد صار يعد عضواً من أعضاء يسوع المسيح . كذلك ، كل من يتحدث عن مسيحي آخر كما لو كان ملكه لا يعتبر مسيحياً : إنه ضد المسيح ، وأوامر الرب غريبة عنه » . ويؤكد المصدر نفسه أن العار يكون أكبر إذا كان الأمر يتعلق بالأديرة التي لا تتوانى عن التعدي على الأرامل والأيتام وعن الإستيلاء على ممتلكات الورثة الشرعيين . إن الرب يوصي بتحرير المراعي والغابات والحقول والمياه ، وإلغاء مظالم « البان » الحاكم وغلمانه » .

وطيلة صيف 1381 ، حدث تمرد العمال الشهير الذي نكبت به كونتيّتان في انكلترا هما « اسّكس » و « كنت » ، ثم لم يلبث أن بلغ مدينة «لندن » . ويمكن تفسير هذا التمرد في البداية بوجود ظروف سياسية : ملك في الخامسة عشرة من عمره ، يفتقد إلى سلطة فعلية وتهديد باجتياح فرنسي ، ثم فرض ضريبة فردية ، عام 1380 ، في الفترة الأشد تأزماً . وشيئاً فشيئاً ، لم يعد مقبولاً قانون الفلاحين ، الذي صدر إثر حدوث عدد كبير من الوفيات وتكرر بعد ذلك مرات عدة ، والذي ادعى تثبيت حد أقصى للأجور .

من جهة أخرى ، أراد الفلاحون نصف الأحرار الحصول على حريتهم ، فيرفضون تنفيذ أعمال السخرة التي كانت مفروضة عليهم . بيد أن هذه الحركة لم توحد فقط بين فلاحي القرى المعنية بالأمر . بل شارك فيها تجار وحرفيون ريفيون ، إضافة إلى بعض أبناء المدن المجاورة ، بما في ذلك قسم من الأوساط الشعبية القاطنة في لندن . ويبدو بالمقابل أن بعض النبلاء ، الذين كان لهم دورهم في تمرد العمال ، لم يفعلوا ذلك إلا لاعتبارات فردية ، دون أن يكون لذلك أية علاقة مع المتاعب والطموحات التي تعيشها الطبقة العليا كافة . إنه تمرد تشكل من مختلف الفئات الإجتماعية بيد أن مطالبه كانت متعددة الأشكال والألوان : كان المقصود في البداية التخلص من نوع من الضرائب ، ثم إلغاء الحرية النصفية للفلاحين بواسطة عملية تحرير شامل ، وأخيراً ، تنفيذ سياسة المساواة الإقتصادية بين البشر ، باسم المسيحية . أما برنامج « سميث فيلد » ، الذي قدم إلى « ريتشارد » الثاني في 15 حزيران (يونيو) ، فاقترح من جهة العودة إلى قانون « ونشستر » الصادر عام 1285 ، الذي كان يعهد إلى الشعب نفسه بالحفاظ على السلامة العامة ، وتحظير ، من جهة أخرى ، أي خروج على القانون ، وإلغاء القنانة ، وقيام الإقطاعيين بتوزيع حقوق استخدام الغابات على المزارعين ، ومصادرة ثروات الكنيسة لتوزع على أبناء الرعية ، وتعيين أسقف واحد على سائر المملكة . إنه باختصار ، برنامج مطلق ، دون شك ، وطوباوي ، لكنه متماسك ، حيث نرى فيه بصمات المفكرين السياسيين الحقيقيين ، وأشهرهم القس « جون بال » .

الثورات التشيكية

ثورة أخرى ، مدتها مختلفة وانتشارها مغاير إنما ذات مظهر مماثل ، تلك

كـانت الثورة الهـوسية التي أصـابت بوهيميـا بـدءاً من عـام 1419 . ومـع وفـاة « ونسسلاس » الرابع ، الذي كانت له مشاكله مع الكنيسة والبورجـوازيين والنبلاء والجـامعيين التشيكيين ، الـذين انخـرطـوا في مـذهب «جـان هـوس» و «جيـروم دو براغ »، وكانـوا مؤيدين لإصـلاح ديني في العمق ، اصطدم شقيقـه الأوسط ووريثه « سيجيسمـوند » ، ملك الـرومان وهنغـاريا ، عنـدما أراد الإستيـلاء على التاج ، بمقاومة وطنية مناهضـة للجرمـانية ، كـان من بين قادتهـا نبيل تشيكي هـو « جان زيـزكا » . وبين 1420 و 1436 بقيت بـوهيميا دون ملك ، حيث كـانت السلطة تمارس فيها من قبل الدول ، ويهيمن عليها النبلاء ، الصغار منهم والكبار ، وبعض العناصر المدينية. جدير بالذكر أنه نظمت عدة حملات جهاد ضد هؤلاء الهراطقة ، المناهضين للملك الحقيقي . بيد أن التشيكيين استطاعوا ، بفضل عزمهم وتنظيمهم العسكري ، إحراز الغلبة ضمن سلسلة من المعارك الدامية (زاتك ، 1421 ؛ كونتا هورا ، 1422 ؛ أوستي ، 1425) . كان المحاربون الصليبيون يلوذون بالفرار لدى اقتراب أولئك الـذين يعتبرون أنفسهم « جنـود اللّه » الحقيقيين ، والذين شنـوا ، بانتقالهم إلى مرحلة الهجوم ، حملات كاسحة وصولاً إلى « سيليزيا » و « تورنج » و « باڤيار » و « بولونيا » . غير أن الهوسيين كانوا يتفككون ، بين كل انتصارين أو حملتين ، إذ كانت تحدث فعلاً خصومات حادة بين الفلاحين والبورجوازيين الصغار وأولئك الذين يدعون بالطابوريين وبين النبلاء وأهالي براغ ومعلمي الجامعة ومؤيدي أية تسوية ، الذين يلقبـون بالكـأسيين . وكان بـرنامـج هؤلاء يرتكـز على « البنود الأربعة » (الميثاق) التي أعلنتها الجمعية العمومية المنعقدة في 3 نيسان (ابريل) 1420 . ولم يكن لأي منها أي تأثير اجتماعي ـ اقتصادي ، ما عدا البند الثالث ، الذي نص على علمنة ممتلكات الكنيسة . مقابل ذلك ، كان الطابوريون يسعون إلى إجراء انقلاب شامل في النظام الاجتماعي . « كانوا يودون العيش ، على حد تعبير «إنْياس سيلڤيوس پيكـولوميني» ، في إطـار محاكـاة الكنيسة البـدائية ، وجعـل كـل شيء مشاعاً . كانوا يتنادون بالأخوة ، والواحد منهم يزود الآخر بما يفتقر إليه » . أما كلمة السر لديهم فهي الآتية : « يجب أن يكون كل شيء مشتركاً بين الجميع . فلا ينبغي أن يمتلك أحد شيئاً خاصاً به وحده ، وإلاّ فهو يرتكب خطيئة مميتة » .

إضافة إلى ذلك ، برزت بين ظهرانيهم حركة مؤمنة بالألفية دعا إليها القس « مارتن هوسكا » ، الذي ولا شك تأثر هو نفسه بأفكار « يواكيم دو فلور » ورهبان

الفكر التحرري الذي قام بتعليمه « البيكارديون » و« الباغارديون » الذين التحقوا بالثورة التشيكية . ويرى هؤلاء الألفيون أن المسيح عائد ليعيش بين الناس ، إنما بصورة سرية . إذاً ، ومن أجل تشجيع وتسريع ظهوره في إطار المجد ، من الأوفق تطهير هذا العالم وذلك باستئصال جذور الشر دونما شفقة ولا رحمة . عندئذ يبدأ عصر ذهبي يستمر ألف عام حيث تتوصل البشرية ، المتحررة من أنواع العبودية والإلتزام ، ومن الجوع والعطش والحرب ، إلى نوع من سعادة دنيوية تامة .

ثم يصار إلى تسوية النزاع بين الطابوريين والكأسيين إثر الانتصار الذي حققه هؤلاء الكأسيون في « ليبانيا » عام 1434 . على الأثر ، باشر الهوسيون بإجراء مباحثات مع مجمع « بال » والملك « سيجيسموند » . وعام 1436 ، تمكن هذا «الأخير» بعد موافقته على «اتفاقات» عام 1420 ، من استعادة إرثه في بوهيميا النازفة ، والخاضعة في الوقت نفسه .

أزمة السنوات 1378 ـ 1382

حوالي 1378 ـ 1382 ، عرفت بعض المدن حركات اجتماعية واسعة النطاق . ففي « فلورنسا » ، كانت ثورة « السيومبي » ، أي بعبارة أخرى ، ثورة الفقراء والمعدمين والبؤساء العاملين في صناعة النسيج ، الذين يشكلون حوالي عشرة آلاف أجير تستخدمهم 279 منشأة في المدينة ، يحصلون على أجر زهيد مقابل 6 إلى 18 ساعة عمل يومياً ، إضافة إلى كونهم عرضة لعملية استخدام محدود ، أو ضحايا 122 يوم بطالة سنوياً تبقى دون أجر . إن ركود الإقتصاد ، وبعض العبء الضرائبي الشديد الوطأة الناجم عن حرب القديسين الثمانية ، وبعض التدابير المتخذة لمنع أية زيادة في الأجور ، والعديد من الإعتقالات بسبب الديون ، والسلطة التي صادرها رجال الأعمال المنتمون إلى حزب « غلف » على أنقاض حزب « جيبلين » ومحترفي الفنون الثانوية : كل ذلك يشكل عوامل تبرر سبب انتشار نوع من الإستياء العارم . وإثر تمرد 21 تموز (يوليو) 1378 ، الذي قاده « ميشال دو لاندو » ، رئيس عمال حلاجي الصوف ، قام « السيومبيون » بالإستيلاء على قصر « بودستا » ، بحيث تمكنوا من خلق ثلاثة فنون جديدة هي فن الصباغين (بما في ذلك أيضاً حلاجو ومنظفو الصوف ، وبعض الحائكين) ، وفن صانعي الصدريات ، والخياطين ، وجزازي الأقمشة ، وصانعي القبعات ، ثم فن الطبقات

الدنيا من عمال غزل وحمالين وعمال يدويين . مذ ذاك ، بدأ العامة وأبناء الشعب ، والطبقات الهزيلة (بالمقارنة مع الطبقات السمينة) بالحصول على نوع من التنظيم الإجتماعي السياسي ، فأصبح بمقدورهم ، شرعياً ، إثبات وجودهم وسلطتهم في المدينة ، وذلك تبعاً لضرورة فرض السيادة فيها . وأصبح « ميشال دو لاندو » يدير دفة العدالة . بيد أن هذه الثورة أدت بالطبع إلى تفاقم الأزمة ، فتحدث ضجة جديدة في 27 آب (أغسطس) . هذه المرة ، أقامت العامة حكومتها الخاصة . لكن الفنون الأخرى ، الثانوية منها والأساسية ، سارعت إلى التحرك : في مرحلة أولى ، تم التخلص من الطبقة الدنيا والقضاء على قادة حركة (يوليو) تموز . وفي مرحلة لاحقة ، جاء دور تصفية فنون الصباغين وصانعي الصديريات . وفي كانون الثاني (يناير) في عام 1382 ، أعيد الدستور القديم وعاد حزب « غلف » ليتسلم السلطة من جديد .

في فرنسا ، كانت بدايات حكم شارل السادس مهتزة بفعل سلسلة من الثورات المدينية التي اجتاحت العديد من مدن الجنوب ، إضافة إلى باريس (تمرد المطارق) و «أميان» و «روان» (الهارل) وعدد من المراكز المتواضعة في النورماندي . وكان المقصود أساساً هو مناهضة المفروضات الملكية ، ومنع تجددها . بيد أن أبناء الطبقة الدنيا التي تخرج منها المتمردون ، والناس الضعيفو النفوذ ، كانوا في الواقع يحاولون ، بواسطة النهب والعنف ، زعزعة الوصاية القاسية التي تمارسها الأوليغارشيات المدينية التي كان يجتاحها الخوف بحيث لم تتوان عن اعتماد سياسة إرضاء السلطة الملكية ، بل حتى الخضوع التذللي لها .

أما ثورة « غاند » ، في عهد « فيليب ڤان ارتڤيلد » (1379 ـ 1382) ، فكانت هي أيضاً ذات طابع شعبي ، حتى ولو كان فشلها مرهوناً ، في جزء كبير منه ، بقلة اكتراث البلاد المنخفضة المترافق مع تحفظ عدد كبير من المدن الفلامندية أو معارضتها ، حيث كانت « بروج » الخصم الأول .

هذا البروز المفاجىء للإضطرابات الإجتماعية التي ألمت بالغرب من منتصف القرن 14 إلى منتصف القرن 15 ، أدى إلى بعض الثوابت . مما لا شك في أن هذه الفتن أو التمردات لم تكن شاملة لا في الزمان ولا في المكان . لذا كانت معظم المناطق الأوروبية تجهلها . ولم تستمر العامية وتمرد العمال أكثر من بضعة أسابيع

فقط . كذلك ، لم تستطع مختلف الثورات المدينية الصمود ، رغم كونها أفضل تنظيماً ، فكانت تفشل بسرعة . وإذا كانت الثورة التشيكية أطول عمراً ، فبسبب طابعها الديني والقومي في الوقت نفسه . مقابل ذلك ، كان القضاء على « الطابور » سريعاً ، رغم عدم وجود أي تهديد خارجي . لذا ، فمن الخطأ ربما التقليل من أهمية هذه الحركات ، لأنه كان من العسير تحقيق أي ثورة إجتماعية بسبب الذهنية السائدة آنذاك . إذ كان ينبغي أن يتمتع من يحركها بقدر ما من الجنون أو التهور ، فتبرز بوضوح تام وجود صراعات وعداوات وضغائن وأحلام ونوع من الأمل الأخروي ، وهذه كلها لم تبق كامنة لفترة طويلة ، بل برزت ، متأتية من أعماق الوجدان .

كان تأثير العدوى شديداً في مختلف الحالات ، وخصوصاً في السنوات 1378 ـ 1382 ، إذ لم تتمكن الحدود السياسية ، ولا العوائق الجغرافية من إيقاف هذا النوع من الرياح القاذفة التي هبت على جزء هام من الغرب .

من الملاحظ أن شعارات فلاحي « إسّكس » و« كانت » تقترب بعض الشيء من الإيديولوجيا التي تبناها قسم من التشيكيين بعد فترة جيل واحد . فهذا التاجر الفلورنسي ، الشاهد على ثورة « المطارق » في باريس ، لا يلبث أن يشبهها بتمرد « السيومبيين » . وفي جميع أرجاء العالم المسيحي ، انتشرت ، على نطاق واسع كما يبدو ، الفكرة القائلة بأن جميع البشر ، أبناء آدم الذين افتداهم المسيح بدمه ، كانوا يتقاسمون الحرية ذاتها وبمقدورهم المطالبة بإرساء مساواة جوهرية ، رغم وجود « الأنظمة » و« الدول » .

جدير بالذكر أيضاً أن الإنتفاضات الشعبية كانت عادة تندلع في المناطق المتطورة على الصعيد الإقتصادي ، بل والفكري أيضاً ، وذلك في قلب المدن الكبرى أو في جوارها .

بطبيعة الحال ، شكلت الصعوبات والإضطرابات الإقتصادية سبباً أساسياً لهذه الثورات التي أرست المواجهة بين الفقراء والصغار والمعدمين وبين ، ليس فقط الطبقة الإقطاعية (النبلاء وخليط رجال الأكليروس) ، بل أيضاً جميع الأغنياء ، و« الأشخاص المرموقين » والوجهاء . لكن البؤساء والهامشيين والشعبيين والعامة كانوا عادة يتلقون الدعم ويفيدون من تكتلات بعض أعضاء الطبقات المتوسطة ، بل

حتى الأشراف والنبلاء الذين استبد بهم الطموح أو الديماغوجية . وهكذا كانت المسألة تتعلق بنوع من التوافق بين المصالح المتوازية أو المتباعدة ، التي كانت تستفيد من الوضع العام كي تتوصل إلى الحصول على مطالبها .

لا يمكننا القول أياً من هذه الحركات قد كتب لها النجاح التام . بل كان يتم التوصل أحياناً إلى نتيجة معاكسة : أفضت عامية باريس وعصيانها التي شكل اسم « إتيان مارسيل » رمزاً لها ، إلى تعزيز نفوذ النبلاء وتقوية الروابط بين هذا الوسط وملكية « الغاليين » في عهد « شارل الخامس » . ثم إن العديد من الثورات ، التي قامت ضد فرض الضرائب في المدن الفرنسية منذ « فيليب السادس » وحتى « لويس الحادي عشر » ، لم تمنع نشوء نظام ضرائبي فعال ومتشدد . من المحتمل أن يكون الفلاحون التشيكيون قد عرفوا نوعاً من التردي في وضعهم بعد فشل الحركة الهوسية في أشكالها المتطرفة . أما تحرير الرقيق الإنكليز ، فلم يكن بالطبع نتيجة تمرد العمال بل نتاج تغير كلي في الظروف الإقتصادية كافة . بيد أنه ليس من المؤكد بقاء الأسياد والولايات غير عابئين تماماً بالمعارضة الخفية عند رعاياهم وأتباعهم . كان لا بد لهم من أخذ هذه المسألة بالإعتبار ، أرادوا ذلك أم لا ، كي يتقوا تمرداً جديداً مفتوحاً يخشى أن يحد من موقف شديد التصلب .

التجار والسلع

بينما كان الإنتاج الزراعي يعاني ، في كل مكان تقريباً ، صعوبات حقيقية ، والنشاط الصناعي يلاقي مصيراً متقلباً تبعاً للمناطق ، إنما دون أن يفيد مطلقاً من أية اندفاعة مؤكدة ، كانت التجارة هي التي نجحت في عملية التكيُّف مع التقلص الشامل الذي أصاب الإقتصاد ، إذ أصبحت في الوقت نفسه العامل المحرك في أوروبا الغارقة في سباتها .

التقنيات التجارية

ثمة تحولات تقنية تفسر هذا الرخاء النسبي . فكان هناك بعض التحسن الطفيف بالطبع ، في التقلبات البرية . حتى إنه يحتمل أن تكون عدة طرقات قد تعطلت . كما أهملت بعض الجسور ، فانهارت وأصبحت غير صالحة للإستعمال . ثم إن الحرب والإضطرابات أدت ، مراراً وتكراراً ، إلى جعل المواصلات شديدة

الخطورة . رغم ذلك ، كان هناك نقلة متخصصون ، ومنهم بغّالو « بيارن » و « آراغون » و « لانسغدوك » السفلى ، الذين كان تجار « تولوز » يستعينون بخدماتهم . ويبدو أن الحصان راح يلعب دوراً هاماً في جر العربات ، ذات الدولابين أو الأربعة . وفي نهاية القرن 14 ، ظهرت القاطرة المحركة ، في حين خصصت من أجل متعة وراحة « ذوي الشأن » .

كان التنقل في الأنهار من الأمور الشائعة . فلم تكن حركة المراكب النهرية لتتوقف في مجاري كل من « الرون » و « اللوار » و « السين » . وكان التحالف قائماً بين التجار وعملاء النقل من أجل الدفاع عن مصالحهم المشتركة . أما الأراضي المنخفضة فعرفت استخدام الأقنية التي كان يتم تعديل منسوب الماء فيها بواسطة جهاز من المهارب والهويسات . وكان تجار « الهانز » الجرمانية يستخدمون ، في صعود أنهار أوروبا الوسطى والشرقية وهبوطها ، زوارق متنوعة تتراوح بين القارب العادي والسفينة ذات الجسور . وفي عهد النظام التوتوني ، كان مجلس « المسنين » مسؤولاً عن حماية مجاري الأنهار ، ويعمل على تأمين سلامة التنقل . وفي نهاية القرن 14 ، حفرت قناة بين « بريجل » و « كوريش هاف » مما أتاح إقامة اتصال داخلي بين « دنزيغ » و « كوفنو » . أدت قناة « ستكنيتز » ، التي حلت محل الطريق البرية ، إلى إقامة اتصال بين « بريم » و « هامبورغ » . وقد أنشئت بعض الموانىء النهرية بغية تسهيل أعمال المسافنة (النقل من سفينة إلى أخرى) .

يمكننا أن نجد ، التعديلات نفسها في بعض الموانىء البحرية . عام 1450 ، كانت الأرصفة والأطواف والجسور العائمة والمصابيح والمشاعل والمنارات والرافعات والأحواض المعدة لترميم السفن ، كانت إذاً أكثر انتشاراً منها عام 1300 . وتدريجياً ، انتشر استخدام الخرائط في الملاحة ، انطلاقاً من منطقة البحر المتوسط . كما شاع استخدام بعض الإختراعات التي ظهرت في القرون السابقة ، كالبوصلة والدفة والحاملة السكان . بيد أن أهم ما في الأمر ، كان بناء سفن أكبر حجماً أو أكثر صلاحية للملاحة أو أكثر سهولة في القيادة . وفي منطقة « الهانز » ، ظهر مركب « كوج » في نهاية القرن 12 ، الذي كان يبلغ طوله 30 متراً وعرضه 7 وعمقه تحت الماء 3 أمتار ، وتصل حمولته إلى 100 لاست[1] . هذا المركب

(1) Last : وحدة وزن تقدر بـ 4000 باوند. (المترجم).

استبدل بالهوركه[1] ، المزودة بعدة صوارٍ وبطبقات عليا ضخمة ، كما تصل حمولته الى 150 لاست (300 طنــة)[2] . وفي الـقــرن 15 كــانت الـسفـن الشــراعـيــة ذات الصاريْين تمخر عباب الاطلنطي : صارٍ كبير يشتمل على شراع ضخم مربع وأشرعة إضافية تحت المصطبة الشبيهة بالسلة ، وفي الأعلى ، شراع مربع أخر صغير جداً . ثم صارٍ صغير في المؤخرة ، مع شراع لاتيني (مثلث الزوايا) أو مربع . وفي البحر الأبيض المتوسط ، كان القادس الخفيف ، وهو سفينة حربية تتحرك بواسطة شراع الميزان الكبير وأيضاً بواسـطة حركـة 160 جذافـاً تقريبـاً ، كان يتميـز عن قادس « المركاتو » البطيء الحركة والقوي في الوقت نفسه ، بحيث كانت تصل حمولته إلى 300 برميل . وإذا كـان القادس مسيـطراً في « البندقيـة » و« بيزا » و« مـرسيليا » و« برشلونة » ، فإن «النو» أو « الناف » أو « الكوكا » أو « الكراكة » ، المتحولة عن نموذج أطلسي ، كانت تسيطر في « جنوى » . كانت السفينة الشراعية الجنوية مزودة بثلاثة صوار (عمود المقدمة ، عمود الوسط أو الميزان لتثبيت قلع الميزان ، وعمود المؤخرة للقلع المثلث) وكانت هذه السفينة قادرة على حمل 1000 برميل[2]، ومعدة لنقل البضائع الثقيلة الوزن كالحبوب والملح والزيت وخصوصاً أحجار الشب .

كذلك طرأ بعض التغيير على التقنيات التجارية والمالية ، وخاصة في منتصف القرن 14 ، حدث على أثره بعض الركود الذي امتد حتى ما قبل القرن 16 بمدة طويلة .

وحوالي عام 1350 ، ظهرت أوائل مبادرات التأمين المـلاحي التي كانت أحياناً تتناول البضاعة ، والمركب نفسه أحياناً أخرى . فبالنسبة لفلورنسا ، لا بد من العودة إلى عام 1379 . في القرن 15 ، كان التأمين المدعو « من أجل فلورنسا » يشمل المركب المعني ، خلال فترة محددة من الزمن ، مهما كانت تنقـلات هذا المركب ، كما يشمل الرحلة المعينة ، ضمن شروط محددة ووفقاً لخط سير موضح بدقة في العقد . من هنا ، كان قسط التأمين ضئيلاً جداً ، خاصة إذا كان الأمر يتعلق بالقادس : 6٪ مثلاً مقابل الرحلة من جنوى إلى انكلترا . من جهة أخرى ، كـان التنافس بين المؤمّنين يشجع التجار الذين كانوا ، خلال فترة طويلة ، يستفيدون أيضاً

---

(1) Hourquet : سفينة هولندية تستخدم في نقل الركاب (المترجم).

(2) Tonneau : مقياس سعة دولي يبلغ 2,83 م^{3}. (المترجم).

من أجرة حمولة رخيصة ، وذلك دون شك بسبب الأهمية النسبية للأساطيل التجارية . كذلك كان ثمة تأمينات خاصة ضد المخاطر البحرية والقرصنة .

في القرنين 12 و 13 ، كانت الشركات التجارية عديدة ومن ثم أصبحت شائعة في نهاية القرون الوسطى . في كثير من الحالات ، كانت تضم القليل من المساهمين ، خلال فترة محددة ، وتوظف رساميل زهيدة . أما توزيع الأرباح فكان متغيراً ، تبعاً لرأس المال الموظف وكذلك تبعاً للحصة التي استطاع المساهم الحصول عليها في تنفيذ العمل . وبالطبع ، كان كل تاجر قادراً على المساهمة في عدد كبير من الشركات ، المستقلة بعضها عن البعض الآخر .

كذلك ، كان يوجد شركات وجمعيات دائمة . يمكننا ، باختصار ، تشبيه النظام التوتوني بشركة تجارية مع رأسماله ، و « كبرى مخازنه » في « مارينبورغ » و « كونيكسبورغ » ، وشبكة عملائه ذوي الرواتب ، وسماسرته وموظفيه . ففي « توسكانه » أمكن التمييز ، في كبرى الشركات المتجددة دورياً (باردي ، بيروزي ، غاردي ، ستروتزي ، وميدتشي) ، وجود رأس المال الإجتماعي الذي يقدمه الشركاء الذين كانوا يديرون المنشأة ويتقاسمون الأرباح ، ورأس المال الناجم عن إيداعات الغير ، التي يمكن تسديدها بعد الإطلاع عليها . والتي تعطي فائدة ثابتة . هذه الشركات ، القادرة على تداول مبالغ هائلة ، واستخدام عدد لا يستهان به من الأجراء ، كانت تسعى للتوصل إلى نشاطات متنوعة جداً ، ذات طابع صناعي ، مصرفي أو تجاري ، وتوجيه أعمالها على الصعيد العالمي ضمن نطاق الممكن .

كان اللجوء إلى الكتابة أمراً أكثر منهجية : فمنذ نهاية القرن 13 ، وفي وقت واحد تقريباً ، ظهرت المحاسبة الفنية التي يتيح مبدأها إقامة موازنة مالية فعلية ، وكان ظهورها في جنوى ، ولومبارديا وتوسكانه . وهكذا ، أصبحت المنشأة ، بمعزل عن صاحبها أو أصحابها ، شخصاً معنوياً ، فإذا بها تحمل عنوانها الخاص بها . وفي أواسط القرن 15 ، تحدث تاجر إيطالي من « راغوس » ، وهو « بنيديتو كوتروغلي » ، في كتابه « في المركنتيلية والمركنتيلية المنجزة » ، تحدث عن ضرورة « محافظة كل تاجر على كتاباته ، بطريقة منهجية » ، وليس فقط ضرورة كونه « ماهراً في الكتابة » : مع وصوله إلى هذه النتيجة ، يتوقع « كورتوغلي » أن يحمل التاجر معه مفكرة صغيرة ، يدون عليها ، ليس فقط اليوميات ، بل أيضاً أحداث الساعة ،

وتفاصيل أعماله . إذ بفضل هذه المفكرة ، سيدون التاجر في سجله التجاري ، كل مساء أو كل صباح ، جميع العمليات التجارية التي تمت في النهار أو عند المساء : مبيعات ، مشتريات ، مدفوعات ، مخالصات ، مبادلات ، تعهدات ، الخ . . . بدورها ، ستنقل هذه المعطيات إلى دفتر اليومية . هناك ، أخيراً دفاتر مختلفة تتيح وضع البيانات النهائية . وسيكون هناك محاسبة لصندوق المال ، وأخرى لمخزون البضائع ، وثالثة للأملاك غير المنقولة ، وأخرى أيضاً للديون والإعتمادات المتعلقة بالآخرين . كذلك لا بد أن يكون بحوزة التاجر دفتران ، واحد لتدوين التقارير الواردة من عملائه ووسطائه ومندوبيه ، والآخر لبريد الصادر ، أي الرسائل التي يبعثها التاجر نفسه . « إضافة إلى ذلك ، عليك المحافظة على ترتيب مكتبك وتسجيل مصدر جميع الرسائل التي تتلقاها دون إهمال ذكر سنة ويوم وصولها . ومن ثم ، عليك ، كل شهر ، أن تجعل لهذه الرسائل إضبارات خاصة بها ، وتضع كل إضبارة في الدرج المناسب لها ، وهذا ما يجب أن يحدث مع جميع المحررات : العقود ، الديون العادية ، الكمبيالات ، السندات ، التقارير ، الخ ».

كانت آفاق هذه الإرشادات بالطبع أبعد من أن يعمل بموجبها تجار القرنين 14 و 15 : إنما هذا لا يمنع استمرار وجود ، فيما يتعلق بتلك الفترة ، عدد لا يستهان به من السجلات التجارية الخاصة بإيطاليا (پاودير ، مديتشي ، داتيني) ، وبألمانيا (شركة « راڤنسبورغ » ، ومن الهانز « ڤيكو دو غلدرسن » ، و « هيلد براند ڤكنشوزين » ، وبانكلترا (سليز) ، وبفرنسا (الأخوة « بوني » ، « دو مونتوبان » ، جاكيه دو بويل » ، « دانغرز » ، « جان لاپيير » ، و « دو تولوز ») .

في نهاية الأمر ، أصبحت الكمبيالات شائعة الإستعمال نسبياً . وأعني بها تلك الكمبيالات التي لم تكن تساعد فقط على تحاشي نقل النقود الحقيقية ، بل أيضاً على المضاربة في تقلبات سعر الصرف بين مركز مالي وآخر ، وكذلك على إجراء تسليفات قصيرة الأمد . حتى إنه ظهرت آنذاك ، كما يبدو ، الحوالات المصرفية (پيزا ، 1374) . وفي « لندن » ، و « بروج » ، و « باريس » ، و « برشلونة » ، و « أڤينيون » ، و « پالما » ، في « الماجوريك » ، وبالطبع في « أشبيليا » ، و « جنوى » ، و « لوك » ، و « ميلانو » ، و « نابولي » ، و « پالرمو » ، و « پيزا » ، و « روما » (هيئة مصرفية متجولة تتبع تحركات الباباوات والإدارة البابوية) ، وفي « سيان » و « البندقية » ، كانت توجد هيئات مصرفية تعمل على

تحديد أسعار أنواع العملات . ثم بعد عام 1418 ، غابت باريس عن اللائحة ، وحلت محلها لاحقاً جنوى وليون . وطيلة فترة انعقاد المجامع الكنسية ، كانت « كونستانس » و « بال » تشكلان مراكز للهيئات المصرفية . بصورة أوضح ، كانت بلاد « الهانز » ، التي راحت تلجأ ، بشكل جد فعال ، إلى تقنيات تجارية غير كاملة التجهيز ، كانت غير مهيأة لهذا الوضع المصرفي : قام آل « مديتشي » بمحاولة لخلق مراكز مصرفية في « لوبيك » ، لكنها أخفقت بسبب عدم ثقة الألمان إزاء تدخل رجال الأعمال الإيطاليين هذا في شؤونهم .

إن اتخاذ أي تدبير ، بجميع أبعاده ، على صعيد التجارة العالمية قد يتطلب بحثاً مطولاً جداً . لذا ، ينبغي ، دورياً ، عدم تجاهل الحركية ، المكملة أو المنافسة ، لبرشلونه ، وجنوى ومرسيليا ، ومونپلييه والناربون وارتقاء « أڤينيون » ، والتنافس الحاد بين الفلورنسيين ، والپيزيين ، والسبانيين ودور « بروج » الأكثر أهمية بالطبع بين مراكز إعادة توزيع البضائع ، وإشعاع باريس ثم أفولها ، ودخول تجار « لوكيه » و « لمبارديا » إلى الساحة الفرنسية ، والبحارة البريتانيين ، ماخري عباب الأطلسي الذي استغلوا ، منذ عام 1380 ، حياد دوقيتهم ، وأساطيل الخمر المتنقلة بين « بوردو » و « الفلاندر » و « انكلترا » ، وتجارة الصوف الإنكليزي التي يحتكرها آل « ستاپلرز » . . . ولأننا لا نملك الأفضل ، سوف نكتفي ، في بضعة أسطر ، بذكر عدد صغير من المراكز والهيئات العالمية التي استطاعت أن تثبت وجودها ، بطريقة ما ، بين منتصف القرن 14 ومنتصف القرن 15 .

البندقيـة

هاكم أولاً البندقية ، حيث كان يشكل التجار ، مع عائلاتهم ، حوالي 6 ٪ تقريباً من نسبة السكان . والجدير بالذكر أنهم اعتمدوا نهجاً معيناً من الخدمات : ترسل البضاعة المنوي بيعها إلى الوسيط المقيم بصورة دائمة ، في مكان وجهة الإرسال ، والذي يتقاضى عمولة تقدر بـ 2٪ من الربح الناجم عن بيع البضائع المنوي تصريفها ، و 1٪ على السلع التي يجب شراؤها مقابل شحنها ونقلها . وكل نبيل من البندقية يعمل بالتجارة كان يتبع الأسلوب التالي : بعد سنوات من الدراسة ، يتعرف خلالها إلى قواعد اللغة والحساب، ينخرط في خدمة صاحب النفوذ، كأن يعمل مثلاً على ظهر قادس يستأجره هذا الأخير . وبعد أن يألف البحر ، يرسل إلى

إحدى وكالات الشرق التجارية ، ليتنقل ، طيلة سنوات متتابعة ، بين الواحدة والأخرى . قرابة سن الأربعين ، يبدأ النصف الثاني من حياته العملية : يستقر في كريت ، القسطنطينية أو البندقية ، حيث يدير المنشأة العائلية ، ويشارك في الحياة السياسية ، ويتولى المناصب البلدية أو يتولى قيادة أحد قوادس الدولة .

ولقد تميز القرن 15 بالنفوذ المتزايد للسلطة العامة التي وجهت كامل الحياة الإقتصادية ، وأحاطت بها ، حرّكتها ، من خلال الدور الموثوق الذي راحت تلعبه مصارف الإستيداع ، التي كان مدراؤها يستغلون الثروات للإقراض بالفائدة ، وكذلك من خلال التجار المندرجين في شركات عائلية ، وقد أطلقت عليهم تسمية « الأخوة » : نذكر شركة « فرنشيسكو بالدي وأخوته » ، أو أيضاً شركة « ڤندرامين » التي ، في أوج عزها ، كانت ترسل سنوياً قادسيْن يحملان بضائع بقيمة 000 40 دوكا[1] .

أما أسلوب « أندريه بارباريغو » في العمل فقد شكل موضوع دراسة وافية جداً : كان ابن أحد النبلاء المفلسين ، إنما بصورة جزئية بسبب غرامة باهظة فرضت عليه لأنه انتهك قوانين الملاحة التي وضعتها الدولة . وهكذا يباشر « أندريه » أعماله عام 1418 ، برأسمال يقدر بـ 200دوكا . فكانت أولى مهماته هي قذاف على ظهر أحد القوادس ، ثم محام في محكمة التجارة . وعام 1431 ، يرتفع رأسماله التجاري إلى 1600 دوكا . ويتزوج عام 1439 ، من « كريستينا كاپيللو » فيحصل بذلك على مهر يساوي 4000 دوكا ، يسارع إلى توظيفها . آنذاك ، كان له عملاؤه في سوريا وفلسطين ، وفي اسبانيا ، وبروج ، ولندن . لذا ، راح يشتري الأقمشة الصوفية من الفلاندر ، ويعمد إلى تصريفها في أسواق الشرق ، ويتزود ، بالمقابل ، بالتوابل من الإسكندرية ، وبالقطن من سوريا ، وبخيوط الذهب من القسطنطينية ، وبالعبيد والفرو من سائر متاجر البحر الأسود . بعد ذلك ، كان قسم من هذه الموارد يرسل إلى بورج ، بعد أن يمر عبر البندقية . أما الأموال المتأتية من هذه المبيعات فتحول ، بطريقة الكمبيالات ، من بروج إلى لندن ، حيث يشتري الصوف والأجواخ والقصدير . وهكذ ، تبدو الدورة مغلقة . وعندما توفي عام 1449 ، خلف وراءه

---

(1) Ducat: نقد ذهبي قديم في البندقية (المترجم) .

ثروة تقدر ، كمعدل وسطي ، بـ 000 15 دوكا .

خلال كل تلك الفترة ، ظل أبناء البندقيـة أوفياء لأفق مسـارهم التقليدي : الشرق من جهة ، وشمال غرب أوروبـا من جهة أخـرى . في حين تركـوا للتجار الألمان المقيمين عندهم في « فـونداكـو دي تيديشي » ، أمر الإتجار مـع أوروبا الوسطى . كذلك ، لم يتبين لنا أنهم دخلوا إلى أسواق جنيف ، ولا إلى أسواق ليون . فالوسطاء كانوا هنا من أبناء ميلانو . بالمقابل ، لم يهمل تجار البندقية منطقة غـرب المتوسط. فيتعـاطون التجـارة مع صقلية، ونابـولي، وجنـوى، وبلنسيـا، وبرشلونة والماجوركا . وبدءاً من عام 1412 ، تصبح قافلة « إيغ ـ مورت » منظمة . من جهة أخرى ، وأثناء رحلة بحرّية نحو الفلاندر وانكلترا ، كانت قوادس « سان مارك » ترسو في قرطاجة ، قـادس ولشبونة ، حيث تتزود بسمـك الطون والسكـر والخمر والحبوب .

الهانز الجرمانية

كما البندقية ، عرفت مجموعة بلاد الهانز أوج نشاطها في الفترة التي أصيبت فيها أوروبا كافة بالإنحطاط . ولفترة طويلة ، ظلت الهانز التوتونية مجرد مجمع بسيط من التجار ثم ، وفي منتصف القرن 14 ، تجمعت المدن مشكلة نوعاً من عصبة . ومع عام 1358 ، تظهر عبارة منظمة المدن الألمانية . وهذه المنظمة أخذت على عاتقها محـاربة الـدانمارك التي لم تكن لتكتفي بتـدقيق المراقبـة على خط السير البحري بين بحر الشمال والبلطيق ، بل كانت قادرة ، من خلال تطلعاتها بـاتجاه «هولزتاين»، أن تعرض للخطر الطريق البرية . وفي تشرين الثاني (نـوفمبر) عـام 1367 ، قام تحالف ، في كولونيا ، بمبادرة من « لوبيك » ، بين عدد كبير من المدن ، بدءاً من « ليفونيـا » وصـولاً إلى « الراين » الأسفـل . ولم تلبث أن انضمت إلى هـذا التحالف كل من « السويد » و« مكلمبورغ » و« هولزتاين » . وفي العام التالي ، تم الإستيلاء على « كوبنهاغن » ، مما اضطر ملك الدانمارك « والدمـار الرابـع » إلى إجراء مفاوضات (سلام سترالزوند) عام 1370 : وهكذا ، تكرست حرية المرور عبر المضائق . مذ ذاك ، أصبح للعصبة جمعيات تحالفية تجتمع كل 18 شهراً ، كمعدل وسطي ، طيلة العقود الأخيرة في القرن 14 . بالطبع ، لم تكن هذه العصبة تمتلك أية خزينة مشتركة ، ولا أي مورد مالي منظم ، حتى ولا ختماً خاصاً بها ، بل

كان المدن والتجار يراعون عادة قرارات الجمعيات التحالفية التي تهدف إلى إقامة الحد الأدنى من التنسيق. ولم يكن ذلك إلا خوفاً من استبعادهم من العصبة . أضف إلى ذلك أن التجار استطاعوا ، ولفترة طويلة ، حماية أنفسهم من احتمال وجود منافسين ، واعتمدوا شديد الإعتماد على وكالاتهم التجارية الأربع الأساسية المتواجدة في كل من « نوفغورود » و «برغن » ، و « لندن » ، و « بروج » ، فيهيمنون بذلك على التجارة في بحر الشمال والبلطيك ، إن لم نقل يحتكرونها .

بيد أن تحول التجار من حياة الترحل إلى حياة الثبات ، وتركز النشاطات التجارية في أهم المراكز المدينية ، لم يمنعا بعض الأسواق من الإحتفاظ بقوة نشاطها حتى القرن 14 . فإذا كانت هذه الأسواق لم تعد ماثلة في الحياة الإقتصادية في انكلترا ولا في إيطاليا، وإذا كانت أسواق شمبانيا وبري قد اضحملت من الوجود بعد سنة 1330 ، وإذا لم تعد لدورة الأسواق الفلامنكية (إيبر، بروغز، تورهوت، ميسين) في القرن 14 حيوية القرن 13 ، وإذا كانت، أخيراً، المرحلة المزدهرة لأسواق ليندي، بين باريس وسان ـ دنيس، قد انقضت، فإنه بمقابل ذلك، قد حلّت أسواق شالون ـ سور ـ ساون، حتى بداية القرن الخامس عشر، محل أسواق شمبانيا وبري، في حين أن صلات أسواق برابان بدأت تتوطد، ابتداء من 1410 ـ 1430 ، مع مالين وبرغ ـ أب ـ زوم وخاصة مع انڤرز.

وحري بنا أيضاً أن نشير إلى ازدهار أسواق مدينة « جنيف » ، التي انتقل عدد سكانها من 2250 نسمة عام 1356 إلى أكثر من 10 000 بعد مرور قرن من الزمن . وفي القرن 15 ، نشأت أربع أسواق كبرى (في عيد الغطاس والفصح والحصاد وجميع القديسيين) كانت تستمر مدة 15 يوماً . وكانت المناطق المجاورة تحمل إليها الصوف (بريبورغ) ، وأنسجة القنب (بريس) ، والأجواخ (بيورغونيا) ، والجلود (سافوى) . أما المناطق الأبعد فكانت أيضاً معنية بالأمر : فهناك أجواخ النورماندي ، الفلاندر ، وبرابان ، وتوابل الشرق التي تنتقل عبر إيطاليا ، وحرير « لوك » ، ومخمل « جنوى » وأسلحة « ميلانو » ، وأقمشة منطقة بحيرة « كونستانس » ، والمواد المعدنية من « نورمبورغ » والزعفران من « أراغون » .

كذلك ، مرت أسواق « فرانكفورت ـ سور ـ لومان » الكائنة بين فرنسا ومنطقة

الهانز وبلاد السلاف ، والمانيا الجنوبية وإيطاليا ، مرت بمرحلة من الإزدهار بين 1330 و1400 : كان سوقا الصوم الكبير والخريف يزخران بالأجواخ القادمة من المانيا الوسطى ، وبرابان وانكلترا ، وشبائك القطن من « أولم » و« كونستانس »، والأسلحة من « نورمبورغ » ، وسمك الرنك من « لوبك » والمناطق السكندينافية ، ومواد الصباغة من « سيليزيا » والفرو الروسي ، والحرير والزجاج من إيطاليا ، والخمور من « الألزاس » ، و« الراين » ، والخيول من هنغاريا . وتورد لنا المصادر المتنوعة أن آل « روتنغر » ، وهم من تجار « راتيسبونا » ، كانوا ، من عام 1383 إلى 1407 ، يبيعون في « فرانكفورت » مواد مشتراة من « ڤيينا » ، « بولونيا » ، و«لوك»، ويشترون الأجواخ من «بْرابانْ» المعدة لإرسالها باتجاه ڤيينا وإيطاليا .

مما لا شك فيه أن جميع كبار تجار الغرب كانوا يتمتعون بأخلاقية أو بذهنية مشتركة . فتتملكهم شهية الربح قبل كل شيء ، والسعي الشاق والمنهجي وراء الفائدة . وفي ذلك يؤكد « أندريه بارباريغو » أن « الحصول على القطن الرديء شبيه بعقاب جهنم . كأن يقفز المرء من المقلى إلى النار » . ولا يمكن كذلك إغفال الميل نحو السلوكات المنطقية ، العقلانية ، والمدروسة . إذ ينبغي في الواقع ، حسب الإيطاليين ، أن يتصرف المرء وفق المنطق وليس وفق رأيه . فمن المستحسن ، وقدر الإمكان ، تكديس المعارف والمعلومات المختلفة ، وممارسة بعد النظر بغية التصرف بحكمة وروية . هذا لا يلغي معنى المخاطرة . فكل عملية تجارية هي في الواقع بمثابة « مغامرة » يمكن مع ذلك إلغاؤها بواسطة التأمين ، أو من خلال توزيع الإستثمارات .

أخيراً ، ثمة موقف ديني امتثالي إلى حد ما ، إذ ، بالنسبة للتاجر ، يعتبر اللّٰه وكأنه صمّام أمان أو الحامي الأسمى ، حيث لا بأس من إشراكه بالفوائد . هاكم هذه الخلاصة ، الشديدة التميز ، المأخوذة من رسالة كتبها عام 1458 أحد تجار « ريغا » إلى واحد من عملائه ، بخصوص بعض طنات الفرو : « أرسل إليك ، باسم اللّٰه ، طنة من الفرو ، تشتمل ، باسم اللّٰه ، على 1000 فرو ، من « سمولنسكي » ، كذلك ، أرسل إليك أيضا طنة أخرى ، باسم يسوع . . . عدا ذلك ، أتمنى ، باسم مجد اللّٰه ، أن تكون تلقيت منذ فترة طويلة طنتين أخريين تحتويان على فراء رائعة . . . إن اللّٰه الذي في السموات يعلم كم كانت كلفة فراء « سمولنسكي » هذه » .







5 ـ منمنمة تمثل وقائع مجمع كونستانس.



٤ ـ لوحة تمثل لوران العظيم ، رحلة الملوك المجوس . من أعمال ب . غوزولي

في الواقع ، ورغم أن النشاط التجاري لم يكن مقبولاً ، ولفترة طويلة ، من جانب الكنيسة ، فإنه يمكن القول بأن دوره لم يعترف به تماماً إلا مع نهاية القرون الوسطى . وفيما يتعلق بتحظير القرض بفائدة ، الذي ظل قائماً على مستوى المبادىء ، تضافرت مباحث رجال القانون واللاهوت وفطنة التجار بهدف انتزاع ، الجانب الأكبر من أهميته . كما أن إدانة أي حرب غير عادلة لم تمنع تعدد الصراعات ، إضافة إلى أنها بينت حراجة موقف القادة ورجالات الحرب إزاء الكنيسة . كذلك فإن إدانة أي ثمن غير عدل ، وتحريم أي ربا لم يوقفا (أو قلما أوقفا) نفوذ التجار ، كما لم يتمكنا من استبعادهم ، بأي شكل ، عن طائفة المؤمنين .

الفصـــل الرابـــع

دول وقـوميـــات وسلطـــات

يخيل إلينا للوهلة الأولى ، أنه من النافل ربما تناول التطورات السياسية في مجمل الدول الأوروبية في نهاية العصر الوسيط ، وطرحها في إطار ترسيمة مشتركة وموحدة . في هذا المجال ، تبدو الغلبة للتنوع والتناقضات . وعندما نقوم بإعادة رسم الخطوط الكبرى لهذا التاريخ الوقائعي ، يسهل علينا استخلاص بعض السمات المتماثلة ، على مستوى التطلعات ، وعمليات المقاومة ، وأساليب الحكم ، وأخيراً على مستوى الجهاز البشري المعد لخدمة السلطات .

الخطوط الكبرى للتطور السياسي

فرنسا وانكلترا

في بداية الأمر ، لا بد لنا من تناول الثنائي فرنسا وانكلترا ، ولا يمكن الفصل بينهما بسبب الصراع الطويل والمؤلم الذي وضع إحداهما في مواجهة الأخرى . وهكذا ، فبعد أن بقيت المملكة الإنكليزية هامشية لمدة طويلة ، فإذا بها تقفز فجأة إلى الصف الأول على صعيد القوى الأوروبية . ثمة طموحات إقليمية وسلالية واسعة كانت تحرك ملوكها وشعبها . صحيح أنها بلد صغير ، لكنها كـانت مَسوسة وفقاً لمعايير المرحلة ، إذ أفادت ، مع إدوار الثالث (1327 ـ 1377) وهنري الخامس (1413 ـ 1422) ، من وجود حاكمين يفوقان ، على نطاق واسع ، غالبية أمراء أوروبـا . لقد تميز الإنكليز بـالشجاعـة ، وليس فقط أرستقراطيوهم ، إثـر تفوقهم الأول ، لذا وجدوا في الحرب علاجاً للصعوبات الإقتصادية ، والتوترات السياسية ، كما وجدوا فيهـا مصدراً لازدهـارهم ، وربما مبـرراً لوجـودهم ، فمن « كراسي »

(1346) إلى حصار « أورليانز » (1439) ، كان يحدوهم الإعتقاد بأنهم يتمتعون ، إزاء جيرانهم ، بفوقية عسكرية وبحرية لا تقبل الجدل ؛ كذلك ، كانوا يظنون أن الحرب قد تساعد على ازدهار تجارتهم، وتصدير موادهم الأولية ومنتجاتهم المصنعة . خلال تلك الفترة ، لم يحاول ملوكهم فقط إقامة تحالفات مع (البرتغال ، قشتالة) ، والإحتفاظ بسيطرتهم على بلاد «الغال » التي لم تكن بعد موحدة كلياً ، والسيطرة على الأقل ، على جزء من إيرلنده ، بل حاولوا إخضاع مملكة اسكتلندا ، وتعزيز ممتلكاتهم فيما وراء المانش ، وزيادة حجمها ، بل واستغلال وحدة السلالة الحاكمة مع المملكة الفرنسية لمصلحتهم . إن المشروع ضخم وهائل ، بحيث جرى تنفيذه ببراعة وروية ، إنما لم يكتب له تمام النجاح ، إذ لو اعتبرنا أنه تمت تسوية المسألة الغالية بما يتوافق ومصلحة انكلترا ، فإن قسماً كبيراً ، بالمقابل ، من إيرلندا كان ، في منتصف القرن 15 ، خارج نطاق سيطرتها . لذا ، فإن غزو النورماندي وغويانا من قبل « شارل » السابع قلص من التواجد الإنكليزي في مملكة فرنسا ، ليتحدد ذلك التواجد في حدود مرفأ « كاليه » فقط . أما فيما يتعلق باسكتلندا ، فكان لا بد ، من الإعتراف باستقلالها ، بعد أن عجزت عن ضمها وفي ظل سيطرة الغاليين الجديدة ، التي كان يحكمها ، ولفترة طويلة ، عدم الإستقرار ، بدت مملكة فرنسا عرضة لتهديد انكلترا ، خصوصاً وأن الحرب والأوبئة راحت تفتك بها . لذا أخذت قوتها تتضاءل باستمرار ، لتتخذ موقف الدفاع فقط . وفي أواسط القرن 15 ، توصلت ، إثر مآسيها الكثيرة وبفضل التغيرات المذهلة في أوضاعها ، إلى الإبقاء على سيادة السلالة الحاكمة الوطنية ، وإلى الحفاظ على وحدتها ، تلك الفترة كانت دوقية بريتانيا على الأقل ، والمناطق البورغونية تشكل بالطبع ، داخل نطاق حدودها النظرية ، إمارات مستقلة تقريباً . بيد أن جزءاً كبيراً من فرنسا ، حتى في ظل « سلطنة فيليب لو بل الواسعة » ، كان غير خاضع للسيادة الملكية التي لم تكن قادرة على الحصول منه على الجند أو المال ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، كانت ولاية ڤيينا مرتبطة آنذاك بالنظام السياسي الفرنسي ، باستثناء المكتسبات الأقل أهمية ، كما هي حال « مونپلييه » .

ويعتقد بأن الإضطرابات الناجمة عن حرب المئة سنة ربما أدت إلى إضعاف الملكية ، تحت إشراف ثنائي مكون من الأرستقراطية العلمانية العليا والولايات العامة والمحلية . وإذا لم يحدث شيء من هذا القبيل ، فذلك أولاً لأن الإمارات

والأمـراء الأكثر نفـوذاً كانـوا ، لـدى تسلمهم السلطة ، وفي ظـل لعبـة الـظروف المختلفة ، يستبعدون فعلاً عن اللعبة السياسية ، الفرنسية على وجه التحديد . ثم بسبب الإنتصار العسكري المحقق الذي شكل مؤشـراً على قرب نهـاية حمـلات الصراع الفرنسي ـ الإنكليزي ، وكذلك بسبب التطلعات المحدودة سيـاسياً لـدى « المدن الصالحة » في المملكة ، التي كانت في معظم الأحوال تتمنى فقط أن تتابع بطمأنينة أعمالها اليومية المعتادة ، تحت إشراف ملكية حازمة ومتسامحة ، بحيث تجد فيها ، أفضل ضمانة للسلام والنظام والإزدهار ، وأيضاً بفضل التـواطؤ الذي جمع منذئذ بين الملك وطبقة الأشراف التي كانت تسعى لديه للحصول على مواقع لها ، ونفقات ، ووظائف ، وامتيازات (بما في ذلك الإعفاء من الضرائب) ، مقابل سلبيتها على الصعيد السياسي على الأقل ، إن لم يكن مقابل تبعيتها وإخلاصها له ، وأخيراً، بسبب حالة الإنهاك القصوى التي وصل إليها الرأي العام، الذي يرى في معارضة السلطة الملكية أحد أسوأ أشكال الظلم والإستبداد.

شبه جزيرة إيبيريا

لم تكن شبـه جزيـرة إيبيريـا موحـدة لا على الصعيـد الإقتصـادي ولا على أسـاس تنـظيمها السيـاسي ولا على صعيد الإسكـان ، لقـد كـانت تشتمـل على السفـح المتوسطي مقابل السفح الأطلسي إضافة ، في الداخل ، إلى مساحات واسعة من « ميزيتا » الرعوية والعسكرية . أما في الجنوب ، فكان التعاطي ، في الحرب أو في غيره ، حتماً ، مع العالم الإسلامي . وفي سائر أنحاء البلاد تقريباً ، كانت أقليات منيعة من الموريين واليهود والمهتدين (المـاران) ، ما تزال تحافظ على تقاليدها وأعرافها ، وتماسكها . وأخيراً ، كانت تتـوزع في شبه الجـزيرة خمس لغـات أو لهجات محلية : العربية ، القشتالية ، الكتالانية ، اللوزيتانية ـ الغالية ، والباسكية .

وفي القـرن 14 ، كانت مملكـة « الأراغون » ـ وهي في الـواقع عبـارة عن تحالف «بلنسيا» و «كاتالونيا»، في ظل سيادة ممـالك الأراغـون ـ كانت إذاً تتبع سياسـة متوسطية هامة . فمع انتقال صقلية إلى أيدي فرع صغير من فروع السلالة الأراغونية عام 1302 ، أصبحت عام 1409 ، ملحقة بتاج الأراغون ، بشكل ساعد « ألفونس » الخامس (1416 ـ 1458) على استخدامها كقاعدة لـلإنطلاق لغـزو مملكة نابولي . ويبدو أن العائلة الأراغونية لم تكتف بضم مملكة الماجوريك إليها ،

فاستولت أيضاً على سردينيا التي أصبحت فعلياً خاضعة لها في بداية القرن 15 . تجدر الإشارة أيضاً إلى السيادة البحرية للدلالة على الهيمنة الكاتالانية في نهاية العصر الوسيط . كل ذلك يبين لنا أن الملوك لم يكونوا ذوي سلطة مطلقة فوق الأراضي التابعة لهم : كانوا ملزمين بالأخذ برأي الكورتيس (المجلس التشريعي) الذي يسيطر عليه أقطاب التجارة في برشلونة وبطارقتها .

وفي القرن 14، تميز تاريخ قشتالة بانتصار «ريو سالادو» على المغاربة في غرناطة (1340) ، وبالإستيلاء على « الجزيرة » إثر حملة صليبية أوروبية حقيقية (1344) ، وأخيراً بالصراع الحاد حول الخلافة بين « پيار الطاغية » و « هنري دو تراستامار»، بحيث كتبت الغلبة لهذا الأخير، في «مونتيال» (1369). هنا أيضاً ، تمكنت طبقة من النبلاء الشديدة الحماسة من وضع حدود للسلطة الملكية التي كان لزاماً عليها تدبير الأمور العسكرية (كالاترافا ، القنطرة ، سان جاك) ، والتفاوض مع المجالس التشريعية التي تمثل النبلاء ، الاكليروس ، والمدن ، بحيث برزت قوة هذه الأخيرة وفق قدرتها على التحالف من منطلق الأخوة (اتحاد المدن الإسبانية Hermandades) ، وبقدر ما كان قسم كبير من الضرائب يقع على عاتق سكانها .

أما مملكة البرتغال ، التي ظلت تحتفظ بحدودها الثابتة منذ القرن 13 . فكانت، في نهاية القرن 14، عرضة لخطر الإلحاق بقشتالة. هنا، يرفض النبلاء هذا الإحتمال ، ويتحالفون مع « جان داڤيز » الذي انتصر في « الجبروتا » بمساعدة الإنكليز (1385) . ومع « هنري الملاح » (1394 ـ 1460) ، بدأ التوسع البحري . أما أسباب ذلك ، فيفسرها أحد مدوني وقائع تلك الفترة بقوله : كان يترتب على الملك تنفيذ « المصير الذي تنبأ به طالعه الفلكي » ، والتعرف إلى جدود هيمنة المغاربة، وهداية الوثنيين إلى الإنجيل، والدخول في نوع من العلاقة مع مملكة القس يوحنا الأسطورية ، واكتشاف الذهب ، وأخيراً ، الإفادة من الطرق التجارية الجديدة . لقد اتضحت فعالية هذا الخليط من الرؤى الإيجابية ، والتصور والمثالية : بعد أن اكتشف بحارة إيطاليون منذ النصف الأول من القرن 14 ، جزر الكناري وآسور وماديرا وجزر الرأس الأخضر ، ثم الاستيلاء على الأوليين عام 1431 ، والثالثة عام 1419 ، والأخيرة بين 1456 و 1458 ، وعقب اجتياز رأس

« بوجادورا » عام 1434 ، تحقق اكتشاف شواطىء أفريقيا الغربية وفق وتيرة متواصلة نسبياً : فمع عام 1460 ، كان البرتغاليون قد وصلوا إلى « سيراليون » .

إيطاليـا

لم تكن إيطاليا القرن 14 أكثر من مجـرد تعبير جغـرافي . ومع أفـول عهد « لويس دو بافيير » ، تخلى الأباطرة الجرمان ، بصورة شبه تامة ، عن أية هيمنة على شبه الجزيرة الإيطاليـة ويمكن الإشارة بشكـل عابـر إلى محاولـة خجولـة قام بهـا « سيجيسموند » في بداية القرن 15 . أما البابوية فتخلت عن روما طيلة فترة الغربة في «أفينيون»، ثم وجدت نفسها ضعيفة بسبب الإنشقاق والأزمة المجمعية. ويبدو أن غياب أي قرار تحكيمي أو أية سلطة عليا، والخلافات السياسية التي لم تنفك عن خلق الشقاق بين العديد من الدول، يبدو أن ذلك أتاح لرفاق المغامرة، المنحدرين من أصول ألمانية وانكليزية وبريتانية وغاسكونية، أن يمارسوا تدميـرهم وتخريبهم طيلة عشـرات السنين. وكانت مملكـة نابـولي تشكل تجمعـاً، ذا نفـوذ، يتضمن مؤسسـات هـامـة. غيـر أن الصــراعـات بين الســلالات عجلت في تـأخيــر التجـارة، وساعدت على انتشار المكليات الإقطاعية (العزب). أما ما بقي من النشاط التجاري فكان تحت إشراف إيطاليي الشمـال، وخصوصاً أبناء فلورنسه. عندئذ، بدأت قضية «ميزو جيورنو»[1]. ففي الولايات التابعة للكنيسة، تمكن التأثير المشترك بين الأسياد والمـدن والموظفين الإداريين من الحـد من سلطات البابـا بشكل خـاص. وعبر قـوانينـه التي أصدرها عام 1357 ، اضطر الكاردينال «جيل البرنوز» للإعتراف باستقلال فعلي للمدن ومؤسسي السلالات الحاكمة المحلية، رغم بذله كل طاقاته وجهوده للحؤول دون ذلك. فكانت «ريميني» من نصيب آل «مالاتستا»، و «بولونيا» لآل «بنتيڤوغليو»، و فيراري» لآل «إيست»، و «أوربينا» مع آل مونتفيلتر». حتى في روما، المجردة من أي نشاط تجاري، ومن البورجوازية البارزة، كان حاسماً دور العائلات الإقطاعية الكبرى (آل كولونا، وآل اورسيني : . وكان لا بد من انتظار تنصيب البابـا «نقولا» الخامس (1447 ـ 1455) كي يحدث بعض التغيير، وكي تصبح مدينة البابا، أو تعود، عاصمة بكل معنى الكلمة.

---

(1) مناطق تتميز بتخلفها بالنسبة إلى شمالي إيطاليا.

وخلافاً لمناطق إيطاليا الأخرى ، فإن توسكانا ـ المأهولة والناشطة ـ والغنية ، والتي جمعت بين النشاط الإقتصادي والتألق الفكري والفني ، لم تعرف نظام الإقطاعيات والإمارات ، بل احتفظت بتنظيمها القروي القديم . تلك هي الحال التي كانت سائدة في « پيزا » و« لوك » و« سيانا » و« فلورنسا » . في الواقع ، كانت الأشكال فقط « جمهورية » : ففي كل مكان تقريباً كانت تسيطر الأوليغارشية الدينامية والمتبصرة التي كان يتمتع بها رجال الأعمال . وفي الوقت نفسه ، كانت كل من هذه المدن ـ الدول تسعى جاهدة لتوسيع رقعة أراضيها .

أما إيطاليا الشمالية فكانت تخضع لهيمنة بعض المجموعات السياسية النافذة . وهي في بداية الأمر ولايات وإمارات « إقطاعية » النمط ، ومماثلة لتلك التي كانت قائمة في العديد من النماذج المشابهة الموجودة فيما وراء الألب . إلى هذه الفئة كانت تنتمي مركيزية « مونفرّا » وكونتية « ساڤوا » ـ أي « ناڤارا » منطقة الألب ـ التي تحولت ، عام 1416 ، إلى دوقية بفضل الامبراطور « سيجيسموند » . وهذا ما آلت إليه ولاية « ميلانو » عام 1395 ، مقابل 000 100 فلوران دفعت إلى «ونيسْلاسْ»حاكم اللوكسمبورغ ، كانت هذه الإقطاعة ، تحت سيطرة ڤيسكونتي مباءة للتعسف والطغيان المركز ، ولكن بالرغم من توسعها الذي كان لا يزال هشاً في أواسط القرن 15 ، لقد أصبح المرتزق المحظوظ فرنسوا سفورزا دوقاً عليها (1450 ـ 1466) . ـ ورغم وجود الدوج[1]، كما في البندقية ، حافظت جنوى على الحكم البلدي فيها ، مصدر التقلبات السياسية ، التي استدعت اللجوء ، عدة مرات ، إلى الحماية الأجنبية ، لحماية آل « ڤيسكونتي » ، أو « شارل » السادس أو « تيودور » صاحب « مونفرّا » . أما المسألة الأهم هنا فهي الحرب ضد البندقية ، التي انتهت عام 1381 بانتصار هذه الأخيرة . بيد أن جنوي أيضاً ، في بداية القرن 15 ، لم تكن فقط لتمتلك شاطىء كورسيكا ، ولا حتى السيادة عليها ، وهي سيادة كان يكتنفها الغموض : كانت قوتها متأتية من محطاتها التي تحتفظ بها في منطقة شرقي البحر المتوسط (شيو، ساموس، لسبوس، وكافا) . ومنذ السنوات الأولى من القرن 14 ، أفادت البندقية من قانون ثابت ، معقد بقدر ما هو متوازن ، فإذا بها تنفرد

(1) Doge : القاضي الأول في جنوى والبندقية (المترجم).

بالإستقرار شبه المطلق في نظامها السياسي ، عملت بعض الأحداث الصغيرة على تعكيره . لقد كان جهاز حكومتها الدائم ، أي « العشرة » ، يعمل باسم الطبقة المسيطرة ، أعني بها طبقة النبلاء المنفتحة على التجارة . وكانت قوتها تكمن في جهازها البحري العسكري ؛ وفي سلطتها الإستعمارية : ساحل « دالماتيا » و« كورفو » و« مودون » و« نغريبون » و« مالغوازيا » و« كريت » إضافة إلى منشآت الشرق الأدنى . وهكذا ، ففي عام 1450 ، أصبحت الأرض الثابتة التي ألحقت بها مناطق حديثة ، تمتد فوق أجزاء شائعة من سهل « الپو » الأسفل ، إضافة إلى « برغام » ، « برسيا » ، « ڤيرونا » ، « فيسانسيا » ، « فلتر » و« تراڤيزا » .

الامبراطورية

في أوروبا الوسطى ، ظلت الامبراطورية الرومانية المقدسة ، التي اتصفت بالجرمانية بدءاً من منتصف القرن 15 ، ظلت تشكل البنية السياسية الأكبر أهمية .. فعام 1347 ، توفي « لويس دو ويتلسباخ » ، دوق بافيار العليا ، بعد أن خرج منتصراً من صراعه ضد البابوية . عندئذ ، خلفه شارل الرابع ، صاحب اللوكسمبورغ بصفة ملك الرومان ، في بداية الأمر ، ثم بصفة امبراطور ، عندما تم تتويجه عام 1355 . وفي السنة التالية ، صدر القرار الذهبي الشهير الذي حدد شروط اختيار ملك الرومان ، طيلة عدة قرون . ويذكر هذا القرار الفعاليات السبع التي يحق لها الإختيار (جماعة الأمراء) ، المتكافئة فيما بينها ، والتي تتمتع عادة بالسيادة في أهليتها الخاصة للإنتخاب ، بحيث أصبح من المتعذر الفصل فيما بينها (أصحاب الأراضي) : فهناك أساقفة « مايانس » و« كولونيا » و« تريڤيز » ، ثم ملك « بوهيميا » ، ومارغراف[1] « براندبورغ » ، ودوق « ساكس » ، وكونت البلاط في منطقة الراين . وعبثاً كان المنصب الامبراطوري يحاول الحفاظ على بعض النفوذ ، وخصوصاً في وادي الراين ، فكان لا يحصل سوى على عائدات تافهة ، وسلطة ، إن لم تكن مرفوضة ، فهي على الأقل مترنحة ومتقطعة . « لم يكن ثمة أي قدرة محتملة » ، هذا ما كتبه « إنياس سيليڤوس پيكولوميني » عام 1450 ، بحيث إن أباطرة البيت اللوكسمبوري ، الذين تولوا السلطة تباعاً وتقريباً دون انقطاع من 1347

---

(1) Margrave: الحاكم العسكري في الولاية الألمانية الحدودية (المترجم).

إلى 1437 ، ما كانوا ليصبحوا سوى أسياد عاديين لم يرثوا أملاكاً هائلة جداً . ومع نهاية القرن 14 ، تقاسم أبناء « شارل » الرابع الثلاثة ممالك بوهيميا وهنغاريا ، ودوقيات « برابان» و« لوكسمبورغ » و« سيليزيا » ، ومركيزيات « موراڤيا » و« لوزاس » ، في تلك الحقبة ، لحق بهم منافساهم المحتملان (ويتلزباخ ، هابسبورغ) ولكن على مسافة بعيدة .

وفي حال أراد الامبراطور الروماني أن يتصرف بصفته امبراطوراً ، فلا بد له من كسب رضى ومودة بعض الناخبين على الأقل ، رغم تمتعه بكامل الإرادة الامبراطورية ، والحصول على موافقة « الدييت »[1] العمومي في الأمبراطوزية (مجلس الولايات الجرمانية) ، والمجلس الرسمي الامبراطوري . الذي كان يحق للامبراطور استدعاؤه . هذا المجلس كان يضم ثلاث فئات : الأمراء (فئة الأمراء الألمان : ، والأسياد (فئة الأسياد) ، وأخيراً بلدان ومدن الأمبراطورية . نذكر ، على سبيل المثال ، أن امبراطوراً كـ« سيجيسموند » (1410 ـ 1437) سعى لنشر السلام الشامل في جميع أرجاء الأمبراطورية ، والإشراف على الحياة الإقتصادية ، وذلك من خلال عزمه على إيجاد عملة مشتركة ، وحماية الامبراطورية من الأخطار الداخلية (المذهب الهوسي) أو الخارجية (التقدم التركي) ، وتأسيس محكمة قضائية عليا . حتى إنه توصل إلى تنصيب نفسه حكماً بين المسيحيين محاولاً بذلك وضع حد نهائي للإنشقاق (مجمع كونستانس) ، وتسوية الخلاف بين عائلتي « ڤالوا » و« لانكستر » . فكان أن حظيت هذه السياسة العظيمة بالتوفيق ، ولا شك بأن أبناء العصر صدموا بانحلال هذا التراث المحترم الذي سبق وأصبح الامبراطورية المقدسة . منذ تلك الحقبة ، بدأ طرح المشاريع الإصلاحية : منذ مجمع كونستانس ، أظهرت مجموعة الآراء المؤيدة للإصلاح في الامبراطورية المقدسة ، أن الامبراطور كان مدعوماً من قبل المجلس الألماني ، وهو مجمع دائم كان الأمراء الإقليميون يحتلون فيه مكانة بارزة . وعام 1433 ، اقترح « نقولا دو كوز » ، في الميثاق الكاثوليكي ، نوعا من الإصلاح تتوازى فيه الكنيسة والامبراطورية .

أما داخل مملكة جرمانيا ، فإن المدن (خصوصاً تلك المتصفة بـ« المدن

---

(1) Diète : المجلس التشريعي الذي كان سائدا في عدد من بلدان أوروبا (المترجم).

الحرة » ـ وعددها سبعة ـ أو « مدن الامبراطوية ـ وعددها يقارب المئة ـ ، لم تكن لتعترف، أي من كلتا الفئتين ، سوى بالسيادة الامبراطورية البعيدة) ؛ وكانت هذه المدن تمثل قوة سياسية هامة . وكان بعضها قد استملكت مناطق بسطت عليها سلطتها ، إنما لم يكن ذلك ليتم دون معارك طاحنة وتضحيات مادية مرهقة . من هذه المناطق نذكر : « نورمبرغ » ، « روتنبرغ » ، « هيبرون » ، « ستراسبورغ » . ونشير بشكل خاص إلى ظهور بعض التحالفات المدينية ، في مواجهة تهديدات النبلاء والأمراء : منها تحالف المدن السوابية ، الذي تأسس عام 1376 ، حوالي مدينة « اولم » ، والذي أصبح يضم 40 عضواً ، بعد حوالي 12 عاماً . وتحالف مدن « الألزاس » ، الذي ظهر عام 1378 ، بهدف التصدي لسياسة الإهمال التي كان يتبعها الملك « ونسسلاس » . ورابطة مدن الراين ، التي تأسست عام 1381 ، من أجل الهدف نفسه ، حول « ستراسبورغ » ، « سپاير » ، « وورم » و « فرانكفورت » . ثم ، وفي السنة التالية ، كان تحالف المدن الساكسونية .

وبغض النظر عن مقدار ثروتهم ، كان عدد من الأسياد يطمحون إلى الحصول على استقلال شبه تام ، مما يعني ، بالنسبة لهم خاصة ، اكتساب الحق بإعلان الحرب ، وفرض الأتاوى ، والنهب ، والتقتيل . نذكر هنا ما كتبه أحد أساتذة « هيدلبرغ » عام 1408 : « إن كلًّا من النبلاء ، مهما تكن رتبته متواضعة ، يعتبر ملكاً في ولايته الخاصة » ، كذلك « تطبق كل مدينة السلطة الملكية داخل نطاق أسوارها » . وكان الفرسان والنبلاء والأسياد ، إمعاناً منهم ، في ترسيخ قوتهم وحماية حرياتهم وامتيازاتهم ،ومنعـاً لازدهار الإمارات الإقليمية ، يتحدون عادة هم أيضاً في إطار نوع من الإتحادات : نذكر اتحاد « البوق » (فوم هورن) في منطقة « هيس » أو جمعيات « سان جورج » ، و « سان غليوم » والأسد في ألمانيا الجنوبية .

وفي القرن 14 ، يمر الأمراء الإقليميون ، في كل مكان تقريباً ، بأزمة السلطة ، الناجمة خصوصاً عن تدخل الدول . ففي بداية مرحلتنا تلك ، وفي كل من « مكلنبورغ » ، و « براندبورغ » ،و « باڤيار » ، وفي أسقفية « ماغدبورغ » ، كانت الدول قوية بشكل جعلها قادرة على منع أمرائها بالذات من تحصيل الضرائب بصورة اعتباطية . ففي « باڤيار »، تكتسب ، عام 1363 ، الحق بالمشاركة في انتخاب مستشارين دوقيين ، والتدخل في شؤون الإدارة ، ومقاومة أي تعسف بقوة السلاح .

وعام 1406 ، اختارت ولايات النمسا ، التي تضم 22 مطراناً ، و83 نبيلاً ، وممثلي 20 مدينة ، اختارت أميرها الخاص عندما نادت بتنصيب الدوق « البرت » الخامس وريثاً شرعياً . وخلال القرن 15 فقط ، تمكن الأمراء الإقليميون ، وباسم المصلحة العامة ، من التخلص من هذه الوصاية وإرساء سلطاتهم الذاتية على قواعد معينة ووفقاً لأشكال جديدة ، وذلك بمساعدة قانونيين محترفين ومغرقين في القانون الروماني .

الحدود الشمالية والشرقية

كان العنصر الجرماني ، في قلب الممالك السكندينافية ، يتمتع بدور شديد الأهمية . فقد كانت « أوسلو » و« برغن » و« كوبنهاغن » و« ستوكهولم » ، مدناً خاضعة على الأقل للمصالح الإقتصادية الألمانية ، هذا إذا لم تكن محض المانية . بالمقابل ، كانت الأرياف تحت إشراف طبقة من الأرستقراطيين المحليين الديناميين ، المستأثرين بالموارد والقصور والفوائد الكنسية . على أي حال ، كانت هذه الطبقة قوية بشكل حدت معه من الإمتيازات الملكية ، من خلال المجالس (الدييت) الوطنية : مجلس « دانهوف » في الدانمارك ، و« ريكسداغ » في السويد ، وبسبب ضآلة موارد الحكام ، بدأت قوتهم تتقلص لتصل فقط إلى المستوى الدفاعي : لقد حاولوا الإستمرار من خلال تحالفهم وسعيهم وراء الحصول على دعم الأمراء الألمان . ففي عهد « مانيوس اريكسون » (1319 ـ 1366) ، تحالفت النروج والسويد ضد الدانمارك . فما كان من هذه الأخيرة إلا أن هاجمت جزيرة « غوتلاند » ، وهي أحد منافذ التجارة مع روسيا . بيد أن هذه المبادرة البائسة أدت إلى انحياز كل من « هولستاين » ، و« ماكلمبورغ » و« الهانز » إلى جانب مانيوس أريكسون ، مما اضطر ملك الدانمارك ، « وَالْدمار » الرابع ، عام 1370 ، إلى عقد معاهدة صلح كرست القوة الألمانية : في الواقع ، كانت « الهانز » هي التي اختارت « مارغريت » ، ملكة السويد والنروج ، لتتسلم عرش الدانمارك . من هنا كان اجتماع النبلاء في « كالمار » عام 1397 ، ليعلنوا أن الإتحاد بين هذه الممالك الثلاث هو نهائي ودائم . هنا أيضاً ، وبنتيجة ذلك ، تتعقد المواجهة التقليدية بين المتنفذين والملوك بسبب وجود جماعة إتنية دخيلة وبفعل الدور الحاسم الذي لعبته العوامل الإقتصادية .

في القرن 14 ، وبفضل الممالك الثلاث الكبرى ، أصبحت كل من بولونيا وهنغاريا وبوهيميا ، قادرة على اتخاذ شكل ملكية منظمة . ففي بولونيا ، أعاد « كازيمير » الكبير (1333 ـ 1370) تثبيت حدود الغرب ، وقمع كل حالات الفوضى ، ووضع الإدارة المحلية بين أيدي موظفين يختارهم بنفسه ، ويصدر مجموعة من القوانين الإشتراعية (قوانين كازيمير الكبير الشهيرة) ، ويؤسس ، وفق النموذج البولوني ، جامعة «كراكوڤيا » (1364) ، وهي المدينة التي أصبحت عاصمة المملكة . ثم يستمر التوسع في عهد خلفه « لويس الكبير » ، الذي كان في الوقت نفسه ملك هنغاريا . ولدى وفاته عام 1382 ، اختار البولونيون « إدويج » ملكة لهم ، فتزوجت « جاجلون » صاحب « ليتوانيا » الذي تعهد « بالجمع إلى الأبد بين ليتوانيا وروسيا » . ويبدو أن هذا الإتحاد أدى إلى تنصُّر الليتوانيين . فجاجلون نفسه هو الذي حمى بولونيا من خطر الفرسان التوتونيين (حروب 1409 ـ 1411 و 1414 ـ 1422) . ونحو عام 1430 ، برزت الدولة البولونية ـ الليتوانية ، التي سبق وضمت إليها ، إلى جانب « سمولانسكي » ، مجموعات سكانية تنتمي إلى الدين الأرثوذكسي ، برزت بشكل خليط من الأقاليم يضم « كراكوڤيا » ، « كييف » ، « ويلنا » ، « مينسك » ، بل حتى « مولداڤيا » ، بيد أن هذا الخليط كان يفتقر إلى أي منفذ على البحر . هذا الإندماج ، ذو الكثافة البشرية الضعيفة جداً ، لم يكن ليشبه قط ولايات الغرب ، من حيث بنيته وهيكليته الهشة . أضف إلى ذلك أن سلطة الملك كانت جد محدودة بفعل الإمتيازات الهائلة التي كان عليه أن يمنحها للنبلاء والكنيسة .

ويعتبر الامبراطور شارل الرابع ملكاً على مملكة بوهيميا فيجعل « براغ » عاصمته ، ويتخذ لها أسقفية ، كما يؤسس فيها جامعة رائعة .

حري بنا أيضاً أن نتكلم عن ملكية أخرى ألا وهي هنغاريا التي كان يحكمها « لويس » الكبير (1342 ـ 1382) ، حيث أصبحت « بودا » مركزاً منفتحاً على التأثيرات الثقافية الفرنسية والإيطالية . وكانت سلطة الملك تمتد من « بحيرات « مازوريا » إلى «دوبروڤنيك » ومن « پرسبورغ » إلى « دنيستر » . حتى إن البوسنة كانت تخضع له . هنا أيضاً ، مارس النبلاء وصايتهم على السلطة الملكية : فإلى جانب سرية المشاة الملكية ، وهو نوع من جيش يختص بالملك ، كان هناك الجيش « العام » المتشكل من مختلف المناطق والمقاطعات ، والمنضوي تحت لواء فرقة

الخيالة ، من بين صغار النبلاء ، أو هو ضريبة النبلاء ، ثم سرية مشاة الأشراف ، التي تضم أبناء عشائرهم ، والفرق المتمرسة بالقتال ، والنبلاء المولجين بحماية الملك . أما الامبراطور « سيجيسموند » ، فلم يكن تصرفه كملك لهنغاريا ناجحاً: فبعد ان تغلب عليه آل «هابسبورغ» والأتراك ، أصبح مضطراً لمنح الولايات دوراً أكبر . عندئذ ، صدرت بعض القوانين التي أعطت للنبلاء صلاحيات واسعة في القضاء والإدارة .

الأهداف ، العقبات ، الوسائل

ينجم عن هذا التحليق عبر فضاء أوروبا أن خريطة الغرب لم تتبدل بشكل ملموس ، طيلة قرن ونصف القرن ، فيما وراء التعقيد الهائل في الأحداث السياسية . حري بنا كذلك أن نلاحظ التوسع الأراغوني في البحر المتوسط ، وارتفاع مستوى «سافوى»، «ميلانو»، وولايات فلورنسا والبندقية، وظهور الدولة البورغونية ، على أطراف فرنسا ، دون أن يتمكن ، إلى ذلك ، حاكمها « فيليب لوبون » من اعتمار تاج الملكية ، وكذلك تأسيس إتحاد الولايات الهلڤسية حول « زوريخ » و« برن » و« لوزرن » ، إثر انتصاراتها على النمسا في « مورغارتن » (1315) ، و« سامباخ » (1386) ، ثم آل هابسبورغ الذين توصلوا إلى ارتقاء العرش الامبراطوري ، مع « البرت » الثاني (1438 ـ 1439) و« فردريك » الثالث (1440 ـ 1493) ، وأخيراً الإزدهار المتوازي الذي شهدته كل من هنغاريا وبوهيميا ، إضافة إلى الإمتداد الهائل لمملكة بولونيا .

وإذا صودف حدوث بعض التحالفات والتكتلات هنا وهناك لمصلحة البورغونيين ـ الغاليين مثلاً ، أو لمصلحة حكام سافوى ،أو ميلانو ، أو البندقية أو فلورنسا ، وإذا وُقّعت بعض الإتحادات (كالإتحاد الذي قام بين الممالك السكندينافية الثلاث ، أو بين مدن رابطة الهانز) ، فهناك قوى ، بالمقابل ، رسخت أو اكتسبت حكمها الذاتي : آل « فوا » و« بيارن » ، و« بريطانيا » و« اسكتلندا » . وحوالي عام 1450 ، كانت مملكة جرمانيا تتألف من فسيفساء تضم 350 إقليماً ، بينها 90 إمارة كنسية و 60 إمارة زمنية تخضع مباشرة لملك الرومان . في الفترة نفسها ، كانت كل محاولة توحيدية بعيدة المنال . فقد حاول « پيوس » الثاني (1458 ـ 1464) عبثاً استمالة الولايات المسيحية في حملة صليبية جديدة : فلم

يلق استجابة أو دعماً سوى من البيت البورغوني . وعلى أثر السياسة الطموح وغير المجدية التي اتبعها سيجيسموند ، صاحب اللوكسمبورغ ، عرف المنصب الامبراطوري ، في عهد « فردريك » الثالث ، مصيراً واهناً وضعيفاً بشكل لم يسبق له مثيل . كانت فرنسا خارجة لتوها من صراع دام . في حين أن معركتي « فورمينيي» (1450) و« كاستيلون » (1453) شكلتا ، بالنسبة لانكلترا ، نهاية الأحلام الواسعة المتعلقة بالوحدة السلالية مع فرنسا .

ينجم عن كل ذلك نوع من التوازن بين القوى الأوروبية ، وهو توازن أصبح الحكام منذئذ مقيدين به ، قصدوا ذلك أم لم يقصدوه ومن المحتمل أن يكون هذا المفهوم قد لعب دوراً ما في إصلاح ذات البين فيما بين فرنسا وبورغونيا ، انطلاقاً من معاهدة « آراس » (1435) التي اعتبرت أول أكبر مؤتمرات السلام الأوروبية . وأسهمت في إبرام اتفاقية السلام في « لودي » (1454) ، التي التزم الموقعون عليها ـ جميع الولايات الإيطالية ، بما في ذلك البابا « نقولا » الخامس ، وفيما بعد ، « الفونس » صاحب الأراغون ـ بإبرام معاهدة دفاع لمدة 25 عاماً ، وبعدم الإحتكام إلى السلاح ، بحيث يستبعد من التحالف القائم كل من يثبت أنه تعمد القيام بأي اعتداء .

إنما ينبغي ألا ننخدع بهذا الإستقرار في الخريطة السياسية : لم يكن ذلك ليمنع وجود عدد من الصراعات التي لم تستثن منها عملياً أية قوة ، والتي تعتبر حتى، في جزء منها، نتيجة لذاك الإستقرار. فبين 1300 و1450، نشبت بعض المعارك الأكثر شهرة وضراوة في تاريخ أوروبا . كما حدث بعض حالات الحصار الطويلة الأمد ، وأكثر الحملات العسكرية تدميراً .

ارتفاع النفقات العامة

بطبيعة الحال ، كان من شأن السباق إلى التسلح ، والتنافس العسكري أن جعلا الحرب تثقل على كاهل الحكومات والشعوب في آن معاً . لم تكن المسألة تكمن في الإنتفاع فقط من الخدمات التقليدية التي يقوم بها الموالي وأتباع الموالي ، الذين يكافأون ، وفقاً لأهمية مناطق نفوذهم ، ولا في القوات العامة التي تجمع في المدن والسهول . إنما ، وبموجب اتفاقية (تسمى ، حسب المناطق ، رسائل

حجز ، أو مرتزقة ، أو طاقم الحرب) ، كانت كل ولاية ملزمة بتجنيد أشخاص للحرب يستخدمون فقط في تبادل المصالح الموزونة والمدروسة بعناية ، مهما كان أصل هؤلاء الإجتماعي والجغرافي ، ومهما كان وضعهم السياسي ، ومنطلقهم الذاتي . وفي كل أنحاء الغرب تقريباً ، كانت الرواتب متشابهة . أضف أنه إذا لم ترتفع أعدادهم بشكل ملموس بين 1350 و 1450 ، عما كانت عليه في القرن السابق ، فما ذاك إلا بسبب وجود أوروبا المنهارة على الصعيدين الديموغرافي والإقتصادي . إلى ذلك ، حدث ، كما في حرب المئة عام ، أن تم تجميع الجيوش لمدة سنوات عدة متلاحقة ، بعد مرور بضعة أشهر من تنفيذ كل حملة فعالة ، وذلك بدلاً من حل هذه الجيوش ، جرياً على العادة المتبعة سابقاً . جدير بالذكر أن نفقات التسليح والتجهيز بشكل خاص أصبحت ضخمة ومرهقة من جراء تطور المدفعية النارية ، وضرورة تأمين حماية فردية أفضل ، وسيطرة فرق الخيالة . كذلك تضاعفت المبالغ المبددة في بناء القصور وصيانتها ، والقلاع والحصون وأسوار المدن . كل ذلك يبين أن المستوى المرتفع لم يكن فقط وقفاً على نفقات الحرب بل إن النفقات العسكرية كانت جزءاً من النفقات العامة التي شكلت ، إلى حد بعيد ، المحطة الأكثر أهمية ، سواءً كان على صعيد الدولة الإقليمية أو على صعيد المدينة .

بحذاء ذلك ، كانت النفقات المتعلقة بالقضايا الدبلوماسية ، بكل معنى الكلمة ، تميل نحو الإرتفاع : زيارات وسفارات تضم أجهزة بشرية أكثر عدداً ، تجسس ، تقارير ، نفقات إبرام اتفاقيات السلام ، أو الهدنة أو التحالف . وكان ظهور أوائل السفراء الدائمين ، بصورة خجولة ، في إيطاليا ، إبان القرن 14 . فعام 1311 ، أرسلت البندقية إلى روما طاقماً قوامه 50 حصاناً للمشاركة في احتفال تتويج الامبراطور « هنري » السابع . وعام 1447 ، وخلال تتويج البابا « نقولا » الخامس ، أرسلت عدة دول أوروبية بعثات قوام كل منها 100 شخص أو أكثر . ومما يجدر ذكره أن عدد أعضاء الوفود المشاركة في مؤتمر « آراس » (1435) ، تجاوز 5000 شخص .

أضف إلى ذلك أن الأمراء والملوك وجدوا أنفسهم مضطرين إلى زيادة نفقات مناصبهم ، بغية إحياء اعتبارهم ونفوذهم فقط . فإذا بالكثير منهم يمتلكون المبالغ الطائلة إضافة إلى الأبنية الإدارية والدور والقصور والصروح . تلك كانت حالة

باريس (مع قصر « لاسيتيه » و« اللوڤر » وصرح « سان پول ») وأڤينيـون ، وپراغ وكراكوڤيا وبوديه ، وأيضاً ليل وبروكسل وديجون ومولان وأنجرز ونانت واكس ـ أن ـ بروفانس . وفي « وستمنستر » كانت تتجاور المباني الادارية التابعة لوزير المالية ، والمجلس النجمي الشكل (مقر الوزارة) ، والقاعة الكبرى (المقر الدوري لكل من محاكم الدعاوى العامة ، ومجلس الملك ووزارة العدل ، وكذلك قصر الملك ، (مع القاعة البيضاء والحجرة المزخرفة) ، وقصر الملكة ، هذا إلى جانب الدير وملحقاته . جدير بالذكر أن بعض الدواوين قد تحولت إلى مؤسسات ضخمة شكلت منزلقات فعلية لتبذير الميزانية : نذكر بلاط بورغونيا حوالي 1450 ، وبلاط فرنسا حوالي 1400 ، وبلاط أڤينيـون حوالي 1350 . وإلى جـانب حجاب الملوك ، ومـدراء الخدم ، ومـدربي المبارزة ، ومـروضي الخيل ، وسعـاة البريـد ، ورقباء العمال ، وحجاب المحاكم ، والطباخين ، والكهنة ، وغير ذلك من خدم القصور الملكيـة ، برز النبـلاء ، ونساء الأشـراف وأولادهم ، وكذلـك جماعـات الحرس الخاص ، حيث انتهى الأمر بهؤلاء إلى تشكيل العديد من الفرق العسكرية الصغيرة الشهيرة المعدة لحمـاية الأميـر : كان الأميـر « ريشارد » الثـاني مثلاً يحيط نفسـه بـ 2000 نبّال من « شيشاير » . كما كان حرس « شارل » الثاني يتكون من عناصر اسكتلندية ، ونبالوه فرنسيين ، ومقاتلوه ألماناً ، ونبلاؤه من جماعة القصر . كذلك كان لا بد ، لكل أمير ، من إعداد وتعهد أكبر عدد ممكن من التابعين والموالي ، يتوزعون المهمات والمناصب ، ويقومون بتحصيل المداخيل الكنسية ، لمصلحة محاسبيهم إذا كانوا من الاكليروس ، ويبذرون النفقات والإيرادات مدى الحيـاة ، إضافة إلى تقديم الهبات الإستثنائية في مناسبات الزواج أو تدريع الفرسان . وفي معرض الإستياء من هذا الوضع ، يقول « جان جوڤنال » ، أسقف « ريمس » ، وأحد معاصري « شارل » السابع : « لم يعد هناك حالياً من يرغب بالحصول على معاش ، من قادة عامين ، وماريشالية ، وقهرمانيين ، وقضاة ، وقادة عسكريين ، سوى خدمه فقط » .

أما الإدارة والعدل ، فرغم أنهما لم يعرفا ، إجمالاً ، سوى تطورات محدودة بين 1350 و 1450 ، إلا أنهما كانا مزودين بجهاز بشري لا مندوحة من تدبر نفقاته ومعاشاته . يحكى مثلاً أن فرنسا كانت مزودة ، في بداية القرن 16 ، بجهاز من الموظفين قوامه 12000 موظف ، وفي فلورنسا ، كانت الوظائف الإدارية بمعناها

الأوسع ، يقوم بها ، في القرن 15 ، حوالي 25 قاضياً و200 كاتب عدل . وفي عهد ادوار الأول ملك انكلترا (1271 ـ 1307) كان حوالي 1500 موظف تابعين للبلاط ينشطون ما بين لندن ووستمنستر .

الإيرادات القديمة والجديدة

بغية تغطية النفقات المحكومة بالتزايد ، وبهدف السير قدماً في سياسة أكثر نشاطاً وفعالية ، كان الأمراء من أجل إعلاء شأنهم ونفوذهم ، وتأمين شهرتهم ، وإرضاء متطلبات مواليهم الكثر ، يعتمدون على مواردهم العادية ، التقليدية ، والأميرية ، التي أصبحت ثابتة ومقبولة لدى الجميع ، بحكم التقليد ، ووفقاً لنهج الأولين : نعني بها الموارد المتأتية من الأراضي ، الطواحين ، الغابات ، برك الماء ، مصائد السمك ، المناجم ، العائدات التي يقدمها المزارعون ، المساعدات والفوائض التي يدفعها المقطعون ، المكوس ، التابعون ، ضرائب العرض[1] المعروفة منذ القديم ، وحقوق تتعلق بسك العملة ، باختصار ، كان ثمة مجموعة معقدة من العائدات التي تشرف عليها إدارة خاصة . فمن الخطأ ، ربما ، الاعتقاد بأن الأملاك كانت تشكل مقداراً يستهان به . « في نهاية العصر الوسيط ، كانت قوة أي أمير وقفاً ، أكثر مما نظن ، على أهمية أملاكه » . (برنارد غينيه) . كان كل عهد جديد ، وكل تغير في السلالة الحاكمة يترافق مع إحصاء للموارد الأميرية والتدابير الهادفة إلى استرداد الأملاك المغتصبة والمهملة . ومع بداية القرن 15 ، أصبح بإمكان أية منطقة نفوذ ملكية فرنسية أن تقدم 600 000 ليرة تُوريَّة ، وذلك قبل تقرير أية نفقة . في الفترة عينها ، وفي مملكة نابولي ، كانت الأملاك تعطي عُشر مجمل الورادات . أما الفائدة القصوى والمباشرة ـ للتحولات النقدية فكانت تكمن ، بموجب حق السك[2] ، في تزويد الأمير بمبالغ طائلة يتصرف بها كما يشاء : ففي العامين 1349 و1419 ، قدم السك للغاليين ، على التوالي ، 70٪ و80٪ من موارد الخزينة . ثم في عام 1443 ، طالب « ألفونس » صاحب « الأراغون » بأن

---

(1) Tonlieux : وهي ضرائب كانت قديماً ، في عهد الإقطاع ، تفرض على التجار لقاء عرض بضائعهم . (المترجم) .

(2) Droit de seigneuriage : حق كان يخول السيد الإقطاعي سك العملة (المترجم) .

يدفع له مبلغ 8 دوكات مقابل 100 رأس من الغنم، و 6 دوكات مقابل 25 رأساً من البقر كانت ترعى في مناطق نفوذه في « پـوي ». كـذلك ، حصـل الكونت « دو تيرول » ، وملوك بوهيميا وهنغاريـا على موارد وفيـرة من مناجم النحـاس والفضة الموجودة في أراضيهم ، إذ كان المبدأ السائد يقضي بأن تكون جميـع المنتجات المستخـرجة من بـاطن الأرض ملكاً لـلأمراء . أيضـاً ، كـانت منـاجم الشب في « تولغا » ، و « آنياتو » ، وجزيرة « إيشيا » ، و «ڤـولتـرا » ، و « پيومبينـو » ، تشكل دعماً هاماً لخزينة الكرسي البابوي ، ونابولي وتوسكانه .

غير أن الموارد الأميرية تعرضت ، طيلة فترة الإنحطاط ، إلى انخفاض مماثل لانخفاض سائر الموارد الإقطاعية . أضف إلى ذلك أن هذا النوع من المحاصيل كان يتـأتى من الإستكراء ، من هنـا كان المـردود منخفضـاً ، رغم اللجـوء إلى البيـع بالمزاد ، ذلك لأن المزارعين كانوا متفاهمين فيما بينهم بغية تنمية أرباحهم . ويبدو أن الشقاقات العائلية ، والتنازلات التي كان يقوم بها الأمراء مرغمين ، كي يكافئوا فلاناً أو آخر من مواليهم ، ويكسبوا ود فلان أو آخر من معارضيهم ، كل ذلك كان يقلص ، وغالباً بصورة خطيرة ، من امتداد نفوذهم . أخيراً ، كان هذا النفوذ مشحوناً بأعباء وتكاليف محلية إلى حد أن الفائض الملائم فعلاً للمعدل الوسـطي (وكان يسمى الربح العارض) كان رديئاً للغاية : بالنسبة لمملكة فرنسا ، كان المبلغ يتراوح بين 000 50 و 000 100 ليرة تورية في آخر عهد شارل السابع .

وبسبب التباطؤ في وصول الضرائب ، والإفلاس المزمن الذي كـان يعانيه معظم الأمراء في القرنين 14 و 15 ، الذين لم يتمكنوا من تكوين ثروات فعلية ، رغم النصائح التي كـانت تغدق عليهم ، كـانت الوسيلة الأسـرع للتزود بـالأموال الجديدة هي اللجوء إلى الإستدانة ، عندما تضطرهم الظروف لذلك ، وهذا ما فعله «ڤيليب لوبل» إزاء الإيطاليين «بيش» و «موش»، و «شارل» السابع إزاء جاك كور والبـابـوات ازاء المصـرفيين الفلورنسيين و «ادوار» الثـالث إزاء آل «بـاردي» وآل «بيـروزي»، و فيليب المقدام» و يـوحنا الشجـاع» إزاء «دينو رابـوندي» و «لـوك»، و «شارل الجسور» إزاء توماسو پوتيناري»، وهو وسيط من «بروغ» يعمل في شركة «آل ميديتشي». بيد أن هذه السياسة قصيرة الأمد. إذ إن الدائنين كانوا، بالمقابل، يطلبون التنازل عن حقوق اقتصادية هائلة. فأحياناً، كان يتوجب على الحكـام أن

يرهنوا تيجانهم وحليّهم، أو أنه كان يتم التغاضي عن تحصيل المكوس غير المباشرة لفترة غير محدودة. كذلك، كانت معدلات الفوائد بمقدار المخاطر المتوقعة والخدمات المؤداة. أما مدة الدفع فكانت قصيرة جداً. جدير بالذكر أن ولايات عدة مدنية كانت عاجزة عن سداد ديونها، مما أدى بالدائنين إلى الإفلاس.

بالمقابل ، تمكنت بعض المدن ، خصوصاً في إيطاليا والمانيا ، من إرساء سياسة مركزة تتعلق بالقروض ، الطويلة الأمد ، وذلك بخلق إيرادات ، مدى الحياة ، أو أبدية ، أو قابلة للإسترداد ، كانت بمثابة فوائد على الرساميل المدفوعة . هذا ما كان سائداً في « نورمبرغ » ، التي أمكننا التعرف إلى أوضاعها المالية ، بسبب الاحتفاظ بالتقارير الحسابية البلدية منذ عام 1377 : تلك الحقبة ارتفع إجمالي المداخيل ، المتأتية بصورة أساسية من الضرائب المباشرة وتكوين الإيرادات مدى الحياة ، ارتفع إلى 17241 فلوران ، وإجمالي النفقات إلى 16832 ، منها 4745 (19 , 28 ٪) لدفع الفوائد العائدة لأصحاب المداخيل . وحوالي عام 1440 ، ارتفعت الفوائد إلى 25000 فلوران : تلك الحقبة ، كانت ميزانية المدينة مرهقة فعلاً . لقد كانت « هامبورغ » ، وهي من مدن الهانز الرئيسية (مع « لوبيك ») ، كانت تتمتع بثقة راسخة . وذلك ، تحديداً ، لأن بعض الإيرادات الصادرة عن هذه المدينة ، في نهاية العصر الوسيط ، ظلت تدفع حتى الحرب العالمية الأولى . لقد بدأت هامبورغ تقترض من مواطنيها بالذات ، ومن المؤسسات الدينية ، ثم ، ومع بداية عام 1426 ، حصلت على اعتماد من « لوبيك » . وراح الدين يتضاعف : 6000 مارك عام 1350 ، 12000 عام 1400 ، 57753 عام 1500 ، أي بفوائد سنوية تقدر بـ 3580 مارك، وذلك بموجب معدل يتراوح بين 5 , 3و 5٪، على أي حال ، لم تكن هذه الفوائد تبلغ في النصف الثاني من القرن 15 ، أكثر من 6 ٪ من المداخيل .

بطبيعة الحال ، كانت المدن الإيطالية ، في هذا المجال كما في غيره ، تتغاضى ببساطة عن مقارنتها بالمدن الألمانية . ففي البندقية وبعد حرب « شيوجيا » عام 1382 ، كانت الفوائد السنوية المدفوعة عن ديون الدولة (000 400 4 لير) ، كانت تعادل 000 220 دوكا ، أي ربع إجمالي الإنفاق . وعام 1423 ، بلغ الدين 6 ملايين لير ، وفق ما ذكره قاضي « موسنيغو » . أما عام 1464 ، فقفزت الفوائد

السنوية إلى 000 250 دوكا . ومع بداية القرن 15 ، وأثناء حكم الماريشال « بوسيكو » ، ممثل « شارل » السادس أجريت في جنوى عملية دعم لديون الدولة ، التي أوكل أمر تنظيمها إلى مصرف « سان جورج » الشهير ، بفائدة وسطية سنوية قدرها 7 ٪.

بيد ان الولايات اضطرت قبل كل شيء ، وغالباً دون خطة مسبقة ، إلى إعداد نظام ضرائبي جديد ، وذلك باللجوء إلى بعض التعديلات والتصرفات اللامنهجية والإصلاحات . في بداية الأمر ، اعتمد الأسلوب غير المباشر على الصادرات والواردات . ففي جنوى كانت الضريبة التجارية ، التي بدأت عام 1274 ، تقتطع 6 دراهم من الليرة . أي بمعدل 25 ٪ . وكان لانكلترا عاداتها المتعلقة بالصوف ، سواء كان على شكل بالات أو مجزوزاً . حتى إن بعض المنتجات الإستهلاكية كانت تخضع داخل الحدود ، للضريبة : كالخمر مثلاً ، والحبوب ، والزيت ، وأخيراً الملح الذي أصبح الحصول عليه يخضع لقانون « ضريبة الملح » ، الذي ساد في مملكة نابولي ، قشتالة ، فرنسا (مع فيليب السادس ، وبشكل نهائي بعد عام 1383) ، والبروڤانس ، وجنوى ، وفي الولايات التابعة للبابا .

كان من السهل جباية الضرائب المباشرة التي اعتبرت أقل إرهاقاً من غيرها . وهي غالباً ما كانت المورد الأميري الرئيسي للمدن الخاضعة لسلطة الأغنياء والمتنفذين . بالمقابل ، احتلت الضرائب المباشرة مرتبة الأولوية ، عندما تسلم الحزب « الديموقراطي » زمام الأمور .

وفي القرن 15 أيضاً ، توصلت القوانين المتعلقة بالصوف إلى تزويد الملكية الإنكليزية بنصف مواردها تقريباً . أما عائدات المكوس النهرية فكانت تدر على بعض إمارات الراين ما يقارب 60 ٪ من إيراداتها . وفي فلورنسا ، كانت الضرائب غير المباشرة ، في القرن 15 ، تعطي ، مع تعاوض السنين ، من 000 250 إلى 000 300 فلوران ، وهي تقريباً نسبة قريبة من نسبة الضرائب المباشرة ، العادية وغير العادية .

وعادة ، كان يقوم بتحصيل الضرائب المباشرة جهاز الولاية ، وليس المزارعون . هذه الضرائب ، إن تكن بالحصة النسبية أو التقسيط ، عرفت هي أيضاً انتشاراً واسع النطاق في نهاية العصر الوسيط . فكانت أحياناً تدفع على المداخيل ، وأحياناً على الرساميل ، وأحياناً أخرى على المنازل (الموقد) ، بل حتى على

الأفراد . من ذلك ضريبة المنازل وضريبة الحروب في فرنسا ، وضريبة الرؤوس في انكلترا . على أي حال ، كان هذا البلد الأخير يفضل ، بدءاً من عام 1332 ، تطبيق ضريبة $\frac{1}{15}$ على أموال الريفيين المنقولة و$\frac{1}{10}$ على أموال المدينيين المنقولة . وكانت الضريبة المباشرة ، المعتمدة غالباً على الموارد العقارية ، تتطلب في هذه الحال إنشاء سجلات للمساحة ، تحت تسميات مختلفة (سجلات مساحة في إيطاليا ، تأريف في لانغدوك ، تقدير المواضع في تولوز ، تعيينات في ليون) . أما ما تبقى من هذه السجلات ، فيشكل بالنسبة للمؤرخين مصدراً أولياً للمعلومات حول مستويات الغنى وتوزيع الثروات . وبطبيعة الحال ، هناك الفقراء والمعدمون والمتسولون الذي « يطلبون لقمة العيش » ولا يملكون ناراً ولا مأوى . فهؤلاء كانوا يعفون من الضرائب المباشرة ، كما كان هذا العفو يشمل أيضاً ، في بعض البلدان على الأقل ، بعض أصحاب الإمتيازات وغالبيتهم من النبلاء .

في منتصف القرن 15 ، كانت مملكة فرنسا هي الدولة التي كانت مواردها الأميرية تفوق ما عداها ، بحيث بلغت هذه الأخيرة 000 1800 ليرة تورية (أي 4,345 أطنان من الذهب الخالص) . وفي إيطاليا ، كانت كل من مملكة نابولي وميلانو والبندقية تمتلك ما يقارب 000 800 دوكا (أي حوالي 3 أطنان من الذهب) . ولم تكن ثروة انكلترا تتجاوز نسبة 000 80 ليرة استرلينية (على الأكثر ثلث الموارد الفرنسية) . أما فلورنسا ، والدولة البابوية بالتحديد ، ودوقية بريتانيا ، ودولة بورغونيا ، فكانت تبلغ تقريباً ثلث موارد ميلانو والبندقية أو حتى ربعها . بصورة عامة ، كانت أملاك أوروبا الوسطى والشرقية ، المتساوية في المساحة والسكان ، أقل امتلاكاً للثروات . وإثر اختيار سيجيسموند ملكاً للرومان بفترة وجيزة ، قدر الموارد العائدة لهذا المنصب بـ 13000 فلوران فقط . إنما يمكن التحدث عن مليون فلوران بالنسبة لواردات مملكة هنغاريا خلال النصف الثاني من القرن 15

وكانت الولايات تمعن في التدخل في حياة رعاياها الخاصة ، وتطلب إليهم خدمات عسكرية وأميرية جائرة ومستمرة ، وتقوم بإحصاء النفوس وجرد الأملاك ، إلا أنها كانت تصطدم بكل أنواع الرفض والمقاومة ، التي اتخذت شكل التمرد ، والإضطرابات العائلية ، و« الإنشقاقات » . كذلك ، كانت هناك بعض الضغوط والتدخلات الفردية لانتزاع تخفيف للوضع ، والحصول على أي إعفاء . لكن

الشكــل الأهم، على الصعيـد السيــاسي، والأكثـر فعــاليـة، بين هــذه المقــاومــات والمعارضات التي تؤدي، إذا اقتضى الأمـر، إلى فرض وصـاية حقيقيـة للسلطة الحاكمة، هذا الشكل كان ما يمكن تسميته مجالس الـولايات أو الـولايات. إن التغاضي عن الرؤية الحقيقية لما كان عليه في الواقع، ربما في الموقع الأول، زمان الحـوار، بواسـطة مجالس تمثيليـة، بين الأمير ورعيتـه، في القرنين 14 و 15، يعتبر ارتكاب خطأ جسيم بحق التاريخ (برنار غينيه). ويبدو فعلاً أن هذه المجالس كانت مدينة في بقائها للتقاليد القديمة، والعادات الراسخة، العائدة إلى المرحلة الإقطاعية على الأقل: وهكذا، كان يفترض بالأمراء والأسياد عدم ممارسة الحكم دون مشـورة زعماء رعيتهم، الـدنيويين أو الـدينيين. أما في بـلاط الملك فكان يتدخل، أو ينبغي أن يتدخل، أقـوى إقطاعيـة، وبعض الأساقفـة والرهبـان في مملكته، إلى جانب الجهاز الإداري الفعلي الذي يلاحق القضايا بصورة مستمرة وخاصة. أضف إلى ذلك أنه مع تطور الإقتصاد المديني، وجد بعض الأمراء فائدة في أن يستشيروا كذلك ممثلي خيرة مدنهم المشهورة.

المجالس التمثيلية

في القرنين 14 و 15، طرأ وضع جديد وهو أن هذه البلاطات، والمجالس والمؤتمرات أو البرلمانات، اتخذت مظهـراً مؤسساتيـاً وتمثيلياً في وقت واحـد. فتجدد العمل بمبادىء القانون الروماني القديم، الذي نادت به قبل ذلك الكنيسة في القرن 12، أي مبدأ شمولية المشورة للحصول على الموافقة الكلية. وبما أنه كان يتعذر فعلاً استشارة جميع المعنيين بأي قرار أو مشروع، أو أي عمل سيـاسي، نشأت فكرة التمثيل. بالطبع، لم يكن المتنفذون والأقوياء، وهم قلة، بقادرين على تعيين ممثل مشترك: ففي انكلترا، كان يستدعى اللوردات الزمنيون والروحيون (االدوقة، الكونتات، البارونات، الأسـاقفة والكهنـة) إلى البرلمـانات بـواسطة دعوات شخصية. إنما عندما يتعلق الأمر بالأنظمة، أو الولايات، أو الجماعات الإجتماعية التي تضم الآلاف أو عشرات الألوف من الأفراد، فلا بد من إرساء مبدأ الإنتخاب: فلو عدنا إلى المثال الإنكليزي، لوجدنا أن الطبقة الارستقراطية في كل كونتية، مدعوة إلى تعيين فارسيْن، وسكان المدن والقرى إلى تعيين بورجوازيين (بل وأربعة بالنسبة لمدينة لندن)، واجتماع هؤلاء الممثلين (أو أعضاء البرلمان) يشكل مجلس العموم، مقابل مجلس اللوردات الذي أتينا على ذكره آنفاً.

والجدير بالذكر أن بنية مجالس الولايات هذه ، وكفاءتها ومدتها ، كانت تختلف باختلاف المناطق . والمقارنة بين الولايات الرئيسية الفرنسية ، والبرلمان الإنكليزي ، وكورتيسات « كاتالونيا » ، ومجالس أوروبا الجرمانية ، توضح تباين الأوضاع ، وتباعد المصائر . حري بنا أن نذكر فقط أن الكنيسة الكاثوليكية ، مع الحوار الذي دار بين البابا ، الذي تضاعف سلطانه الكلي في القرن 14 بشكل خاص ، وبين مجمع الكرادلة ، والمجامع الكنسية ، والكنائس المحلية ، نذكر أن الكنيسة الكاثوليكية عرفت ، خلال الفترة نفسها وضعاً سياسياً مماثلاً بعض الشيء لوضع القوى الزمنية . ولا يمكننا القول إن مجالس الولايات كانت ، في جميع الأنحاء ، تشكل انعكاساً لبنية المجتمع عامة .

مما لا شك فيه أن الطبقات الرئيسية في فرنسا كانت تضم الاكليروس ، النبلاء ، والعامة ؛ وقد أطلق على هذه المجموعة الأخيرة لقب « الشعب » ، بدءاً من 1450 ، أو « الفئة الثالثة ، العامة والطبقة الدنيا » . بيد أن البرلمان الإنكليزي ، مع بنيته الثنائية وانقسام أرستقراطيته الزمنية إلى مجموعتين ، مجموعة اللوردات ومجموعة الفرسان ، لم يعكس الصورة الثلاثية المعتادة . وقد انسحب الأمر نفسه على المجلس الجرماني ، حيث يبرز التمايز بين الأمراء والإقطاعيين . أيضاً ، حدث أن تمكن الفلاحون من الحصول على بعض المقاعد في البرلمان : ففي « فريزا » الشرقية ، كان أصحاب الإقطاعات الصغيرة الحرة يشكلون الدرجة الثالثة في المجلس ، بعد الفرسان والمدن . أما في « تيرول » ، فكانوا يشكلون مجموعة رابعة ، إلى جانب المطارنة والفرسان والبورجوازيين . كذلك ، كان يتم في سويسرا استدعاء الفلاحين واستشاراتهم ، وتحديداً كونتية « باد » وحتى في « فران آللو » الصغيرة ، الواقعة بين « أوڤرنيا » و « ليموزين » .

أخيراً ، لم يكن التحديد العضوي لسلطات الأمراء ناجماً فقط عن الدور الذي تلعبه المجالس التمثيلية التي كانت تسعى إلى نوع من الإكتفاء في مجالات عدة ، بمقابل الموافقة على الضريبة : معظم الأحيان ، كان يضطر الأمراء ، لدى تسلمهم مناصبهم ، إلى الإلتزام بتعهدات محددة وواضحة ، مقسمين اليمين على تبنيها ، كالتعهد الذي وقعته ، عام 1356 ، « جين برابان » وزوجها « ونسيسلاس » ، والذي أدى ، تحت إسم « المدخل السار » ، إلى ولادة دستور جديد .

الكتاب الثاني

عصر النهضة

1453 - 1492

الفصل الأول

الإقتصاد في عصر النهضة

رغم أنه كان لكل بلد ، وكل منطقة ، وكل مدينة تقريباً ، تطور مميز ، مما يجعل أي تصميم على المستوى الأوروبي صدفوياً ، إلا أنه يمكن القول إن الإقتصاد خرج ، بين 1450 و1480 ، من حقبة طويلة من الإنقباض والسبات ، لينفذ بخجل ، وبصورة متفاوتة ، إلى مرحلة النمو ، التي راحت تتسع وتثبت وجودها ، في « ذروة حيوية العقود الأولى من القرن 16 » (بيار شونو) .

من المفيد ربما الإشارة إلى هذا النمو ، ففي جميع أنحاء أوروبا تقريباً ، من « كراكوڤيا » إلى فلورنسا ، إلى باريس ، إلى بلنسيا ، كانت أسعار الحبوب ، المحددة بالعملة الحسابية وعلى الأخص بوزن الذهب أو الفضة، كانت لا تزال في مستوى متدن، إلا في الظروف الإستثنائية . وإذا كانت الأسعار الصناعية قد ارتفعت في انكلترا ، ارتفاعاً ملحوظاً منذ عام 1500 ، فإن الأسعار الزراعية لم تبدأ بالإرتفاع إلا مع عام 1520 . وفي النورماندي الشرقية ، كان ارتفاع الأسعار الزراعية بطيئاً بعد عام 1460 ، أما الأسعار الصناعية (الحديد ، الرصاص) فكانت تميل إلى الركود ، أو إلى التقهقر . من ناحية أخرى ، وبما أن الأجور استمرت مرتفعة ، حتى السنوات 1490 ـ 1500 على الأقل ، نتبين أن موارد المنشآت الزراعية والصناعية لم تتوصل إلى أي ازدياد قادر على منح الإستثمارات قوة دفع حقيقية . يمكن القول فقط إن الحرب ، في عدد من البلدان ، كانت أقل تخريباً ، والولايات أكثر ضبطاً لفرقها العسكرية . إضافة إلى أن الإضطرابات النقدية كانت نادرة . وفي الوقت نفسه ، أدى ازدياد السكان وحده إلى اتساع رقعة السوق التجارية . رغم ذلك ، لم يكن مؤكداً ، عام 1510 ، أن النشاط الإقتصادي المتناسب مع عدد الأوروبيين ، أصبح أكثر ارتفاعاً مما كان عليه قبل جيل مضى ، بل كان محتملاً ، في قطاعات

عدة ، ألا تكون أرقام الإنتاج الأصلية قد عادت إلى ما كانت عليه قبل الطاعـون الأسود .

النمو الديموغرافي
وإجمالي الأراضي الزراعية

السكـــان

لم يكن الإزدهار السكاني شاملاً ، حتى إثر التقهقـر الذي مني به في الفترة الواقعة بين 1350 أو 1450 : فعلى امتداد القرن 15 ، أصيب الوضع السكاني في هولندا و« هاينو » بحالة ركود . وهذا ما حدث أيضاً في « برابان » ، في الأرياف والمدن مجتمعة .

كذلك ، شهدت بعض المدن تناقصاً في عـدد سكانهـا : في «مونبيلييـه » مثلاً ، انخفض العدد من 10800 نسمة خلال 1446 ـ 1447 ، إلى 6000 عام 1508 . وفي « بـرشلونة » من 36000 عـام 1420 إلى 25000 عـام 1490 . و« هامبورغ » من 22000 عام 1419 إلى 12000 عام 1526 .

أما عدد الأقنان في « لشبونة » (10 ٪ في نهاية القرن 15) فكان يوحي بوجود نقص هائل في اليد العاملة المحلية . وبعد عام 1450 ، وتحديداً بعد عام 1480 ، لم يكن ثمة في انكلترا أي احتمال في ازدياد عدد القرى المهجـورة في الأرياف الكثيفة السكان ، حيث كان اللجوء إلى زراعة الحبوب . أضف إلى ذلك أنه إذا لم تتوصل الحكومات ، في الولايات البابوية ومملكة نابولي ، إلى استئنـاف العمل الزراعي في العزب والسبخات الساحلية ، فذلك ، إلى حد ما ، بسبب من الضغط الديموغرافي غير الكافي . ثمة مؤشرات مضللة : مما لا شك فيه أن النصف الثاني من القرن 15 شهد تدفق الريفيين باتجاه المدن ، وهي الهجرة التقليدية التي يقوم بها الجبليون باتجاه السهول . بيد أن ظواهر مماثلة برزت إبان القحط البشري الهائل الذي أعقب الطاعون الأسود .

إنما هناك أرقام أخرى ، أكثـر ضخامـة ، تشير إلى وجـود تزايـد سكاني . فحـوالي عام 1500 ، كـانت نابولي تعد 150 000 نسمـة . وفي الفترة نفسهـا

تجاوزت باريس مجدداً عتبة الـ 000 200 . وبين 1440 و 1490 ، انتقلت « تور » من 000 10 إلى 16000 . ولم يكن ذلك طبعاً إلا بفضل ارتقائها المرحلي إلى رتبة المدن الرئيسية . وبعد أن كانت « انفرز » تعد 5500 منزل مأهول عام 1480 ، أصبحت تضم 8500 عام 1526 . أما « سيينا » فكان عدد سكانها 000 30 نسمة عام 1460 ، ثم 000 50 عام 1520 . وأخيراً ، ازداد سكان البندقية من 000 80 عام 1422 إلى 000 100 عـام 1509 . أما الوضع في «ڤيرونا» خاصة فكان معروفاً على النحو التالي :

	1409	1425	1456	1502
عدد الأسر	4020	3866	4078	7142
عدد أفراد كل أسرة	3,68	3,68	5,20	5,89
السكان (تقديرياً)	14800	14225	20800	42000
التغير السنوي		٪-0,24	٪ + 1,49	٪ +2,28

وكانت إقطاعيات القصور الفلامندية في « ليل » ، و«دواي » و« أورشي » تضم 9447 عائلة عام 1469 ، و 11570 عـام 1485 : أي بتزايد بلغ معدله 22,4 ٪ خلال 16 سنة .

وبين 1471 و 1540 ، ازداد عدد العائلات في جميع أنحاء «بروڤانس» تقريباً بمعدل ثلاثة أضعاف، بل وأربعة.

وإذا اعتبرنا أن النسبة هي 100 عام 1314 ، فقد انخفض هذا الرقم إلى 25 ـ 30 عام 1450 ، ليتوقف عند 50 عام 1500 . فيما بعد ، ارتسم خط أفقي ، حتى عام 1530 ، نجم عن النقص في مادة الحنطة ، إضافة إلى ظهور العديد من الأمراض .

أما اقطاعة « ڤوسيه » و « مون جان » ، في « پـواتو » فكانت تعد 33 مزارعاً عام 1402 .وعام 1476، يصبح العدد 101 ، ليزداد هذا العدد بعض الشيء بين 1500 و1503 .

بعد عام 1400 ، يرتفع عدد سكان بولونيا بوتيرة متسارعة. أما انكلترا، التي

تباطأت في الاقلاع مجدداً ، فقد وصل عدد سكانها إلى 3 ملايين نسمة ابان السنوات الأولى من القرن 16 .

رغم ذلك ، وحتى في عام 1520 ، كان إجمالي عدد سكان أوروبا أقل بكثير مما كان عليه قبل قرنين من الزمن . ذلك أن النصف الثاني من القرن 15 شهد أيضاً بعض الإضطرابات وحالات القحط والطاعون . فكان أن منيت « نامور » بأحداث مناخية قاسية خلال 1457 ـ 1458 و 1478-1481 ، و 1495 ـ 1496 ، وفي « نامور » نفسها ، لم تكن ثورة 1488 ، دون نتائج ، ولا حتى مجاعة 1482 وأوبئة 1455 ـ 1457 و 1489 . وتشهد الوثائق المحفوظة في البرلمان أن تولوز كانت كل عام تعاني وباءً جديداً خلال الفترة 1481 ـ 1516 . بعد ذلك ، راحت الكارثة تتباعد . ففي ألمانيا ، يسيطر وباء شامل فيما بين 1449 و 1451 ، بحيث برز خاصة في « فرانكفورت ـ سور ـ لو ـ مان » و « برنشفيك » ، و « كولونيا » و « نورمبورغ » و « هول » و « ماكدبورغ » ، ثم حدثت موجة جديدة بين 1460 ـ 1463 ، ثم في 1479 ـ 1483 ، وأخيراً عام 1495 ، إنما بصورة أقل عنفاً هذه المرة .

يجدر بنا الإعتراف على الأقل أن تراجع معدل الوفيات (خصوصاً في الريف) كان السبب الرئيسي في التزايد الديموغرافي ، إنما لم نحصل على أي مؤشر فعلي يبين لنا وجود ارتفاع في نسبة الولادات .

الأريـــاف

طرأ على مختلف المناطق بعض التحسينات التفصيلية ، والتغيرات في المسار ، ونوع من التنمية جديد تماماً . فإذا بالكرمة البرتغالية تكتسب شهرة في السوق الإنكليزية . وتتكاثر بساتين الزيتون في بلدان المتوسط : وتنتشر زراعة الأرز في إيطاليا الشمالية : برزت هذه الزراعة في « پيزا » ، عام 1468 ، و « لومبارديا » عام 1475 . وأصبحت نبتة العظلم (تستعمل للصباغ) أحد أهم موارد ولاية « تولوز » . وظهرت الحنطة السوداء في بريطانيا . كما أصبحت كل من ألمانيا الشرقية ، ومنطقة الهانز الداخلية ، مخزناً يزود شمالي ـ غربي أوروبا بالجاودار . إلى ذلك ، تشتد أيضاً النزعة الرعوية في مناطق الألب . وعام 1500 ، تنتشر في

الألزاس المناوبة الزراعية الثلاثيـة الحول . أمـا السهول الإسبـانية الخصبـة فتنتج المزيد من السكر . وأخيراً ، أصبحت المشروبات الروحية مادة استهلاكية شائعة ، على الأقل في حانات أوروبا الوسطى .

لم تكن هذه الفروقات لتخفي الرتابة التي كانت تسود الأعمـال الزراعيـة ، والتي استمرت حتى حدوث الإنقـلابات الكبـرى التي أدى إليها إدخـال النباتـات المنقولة من العالم الجديد : كالذرة والبندورة والفاصوليا والقلقاس والبطاطا .

أما المسألة الأهم ، بالنسبة للأراضي اليباب والبائرة والمهملة ، فكانت التنمية التي لم تتعـد ، في معـظم الحـالات ، مجـرد عمليـات استصـلاح بسيط ، بـل وضروري .

هذه الظاهرة برزت بشكل خاص في العديد من المناطق الفرنسية التي منيت بالحرب وبفترة طويلة من الإنهيار . وقد قدر « كلود دو سايسل » ، وهو من معاصري لويس الثاني عشـر ، أن ثلث المملكة ، بين 1480 و 1510 ، كـان يعتمد على الزراعة . ثم يردف : « بصورة عامة ، نجد ، في كل مكان تقريباً ، وفرة في مردود محاصيل الأراضي والإقطاعات . والعديد منها يحصل حالياً على مردود سنوي وفير من الغلال أكثر مما كان يباع طيلة عهد لويس الحادي عشر . وربما تكون الحقبة الممتدة بين 1465 ـ 1495 شهدت ، في النورماندي ، ارتفاعاً في الإنتاج بلغت نسبته 45 ٪ . وإذا كان إنتاج القمح ـ الحنطة أقل تطوراً ، في « كامبريزيس » ، فما ذاك إلا بسبب حدوث بعض الأزمات ، كأزمة 1476 ـ 1493 .

وفي «أوڤرنيا» جرى تحقيق تبين معه أن الإنتاج لم يكن، عام 1500، بأقل منه عام 1789.

التجارة والصناعة في الشمال

بعد أن بلغ النشاط التجاري ، في النصف الأول من القرن 15 ، وضعاً مؤاتياً على سواحل منطقة بريتانيا ، نَعِم ، خلال جيل كامل وابتداءً من 1450 « بازدهار مطرد » (هنري توتار) . فـإضافـة إلى تجارة الخمـر ، كانت هنـاك تجارة الملح والأقمشة . وفي نهاية القرن 15 ، كان أسطول الدوقية ـ بمراكبه العديدة والمتنوعة ـ يضم حوالي 2000 قطعة قادرة على نقل 20000 طنة . ولم يكن هذا الأسطول

ليكتفي بالملاحة الساحلية ، بل كان يبلغ « النورماندي » و « الفلاندر » و « زيلانده » و «انكلتــرا» و «روشيـل» و «بــوردو» والأراضي الإيبيريــة ،وصــولاً إلى «مــاديــرا» . إنمـا ، وبسبب من بعض الضعف التجاري ، وأجـور النقل البـاهظة ، والـظروف السياسية ، وفقر مناطق الداخل ، نتبين هنا وجود بعض التعثر ، بعد عام 1490 ، علماً أن « نانت » شكلت محطة هامة جداً ، مع مستعمرتها الإسبانية القوية . وما زاد ضائقة منطقة بريتانيا حدة هو أن جارتها النورماندي ، بعد أن عانت الخمول لمدة طويلة ، تعود فتنتعش من جديد .

وتتطابق خريطة نشاطات بحارة وتجار « دياب » و « هارفلور » و «روان » مع خريطة العالم المعروف . حتى إن الأراضي الجديدة لم تكن مجهولة لديهم . ثمة عاملان لعبا دورهما في ازدهار النورماندي : النهضة الإقتصادية في باريس وتوابعها التي أدت إلى حركة نقل قوية أنعشت « السين » ، بدفع من مجموعات « الشركات الفرنسية » ولمصلحتهـا ، ثم ازدهـار مصـانـع الأجـواخ في منـاطق « سـان‌ـلـو » و « أرجنتان » و « لوفييه » و « إلبوف» و « برناي » و « مونتڤيلييه » .

انكلتـرا

كانت انكلترا آنذاك تستهلك ، محلياً ، قسماً كبيراً من صوفها ، وتصدر في الوقت نفسه القليل منه ، في نهاية القرن 15 ، كانت الكمية تكاد لا تبلغ 8000 بالة ، مقابل أكثر من ضعفها قبل فترة مئة عام . بـالمقابـل ، تمكن تجار سـوق « كاليه » من احتكار معظم عمليات التصدير هذه : 88 ٪ حوالي عام 1480 ، بحيث تولى النسبة الباقية مباشرة كل من الجنويين والفلورنسيين وأبناء البندقية الذين كانت قوادسهم وسفنهم الشراعية تتردد ، أكثر من أي وقت مضى ، إلى « ساوثمپتون » ومصب « التايمز » .

وإزاء انخفـاض صادرات الصـوف الخام ، كـان هناك ارتفـاع في مبيعـات الجوخ ، المتعدد الجودة ، الذي لم يكن ينقل فقط إلى الأراضي المنخفضة بـل يصـار إلى تصريفـه في جميع الأسـواق الممكنة : في نهـاية القـرن 14 ، كانت 40 000 قطعة جوخ تغادر سنوياً المملكة ، وحوالي 1440 ـ 1450 ، 55 000 قطعة ، وفي عهد هنري السابع وهنري الثامن تيودور 84000 كمعدل وسطي . حتى



7 ـ من رسوم ف. هـ. بروغيل تمثل كراكة، وهي عمارة ضخمة تستخدم في النقل أو المعارك.



إن البلطيق ، وهي المنطقة التي بقيت طويلاً حكراً على الهانز ، لم تعد بعيدة عن روح المغامرة الإنكليزية ! منذ عام 1380 ، بدأت المراكب الإنكليزية تظهر في « سترالسوند » و« دانزيغ » . حيث أقيم لها مقر دائم بدءاً من 1420 ـ 1425 . هنا ، حاولت الهانز القيام بردة فعل ، وفق ما تقتضيه الحرب البحرية : في البداية كانت الهزيمة ، لكنها بعد ذلك خرجت منتصرة إنما منهوكة القوى بفعل صراع السنوات الست الذي وضعها في مواجهة انكلترا من عام 1468 حتى عام 1474 .

وعلى حساب الآخرين ، توصل التجار المغامرون ، في نهاية عهد ادوار الرابع ، إلى تأمين 83٪ من الصادرات و 66٪ من الواردات الإنكليزية . فإلى جانب « هول » و« يورك » ، كانت المراكز الأهم هي بطبيعة الحال لندن ، وكذلك بريستول التي اتجهت نحو إيرلندا ، وبريطانيا ، وغاسكونيا ، والبرتغال ، وإشبيليا بل حتى منطقة المتوسط .

الهانـــز

بعد معاناة الهانز المزاحمة الإنكليزية والهولندية ، وفقدانها ، في نهاية القرن ، لعلاقاتها المثمرة مع « نوفغورود » ، وتحملها لنتائج تقهقر « بروج » لم تعد منذ عام 1450 ، تتمتع بالأولوية ، بل وربما بالهيمنة التي ظلت فترة طويلة وقفاً عليها . لذا ، ما كان ينبغي الإسراع في إهمالها . ففي نهاية القرن 15 ، شكلت « الكوجا » و« الهوركا » و« الكراول » (وهي نمط جديد من السفن المزودة بثلاثة صوار » ، شكلت ، بمجملها ، أسطولاً قادراً على نقل 000 60 طنة . وتكفي سمات ثلاث من حياة أحد تجارها لتبيان حقل النشاط الهانزي . لقد ولد « هنريش كاستورپ » في « دورتموند » ، من عائلة متواضعة ، بين 1410 و 1420 ، وبعد تزوده ببعض التعليم الإبتدائي (حيث كان يعرف أيضاً شيئاً من اللاتينية) ، يسعى لتجربة حظه في « ليڤونيا » (1441) وفي الفلاندر : فيصبح عام 1447 رئيس التجار الألمان في بروج ، وممثلاً لمدينة لوبيك ، التي سبق وأصبح محافظاً لها . في حين أصبح أحد أشقائه ، ويدعى « هانز » ، والذي أسس معه شركة عام 1442 ، أصبح محافظاً لمدينة « ريڤال » ورئيساً لتجار الهانز الذين يترددون إلى « نوڤغورود » .

كان هنريش كاستروپ تزوج ابنة التاجر الكبير « انجلبرخت ڤيكنشهاوزن » ؛

وبصورة تقليدية جداً ، راحت نشاطاته التجارية تتنامى حول محورين ، « بروج » ، وهي مركز تجميع السلع القادمة من انكلترا وإيطاليا والشرق وفرنسا ومنطقة البلطيق ؛ و « لوبيك » ، حيث كانت تتركز السلع الواردة من ألمانيا الغربية والجنوبية والمرسلة إلى اسكنديناڤيا ، ليڤونيا ، روسيا ، پروسيا وبولونيا . وحوالي عام 1460 ، تعرضت سفينة محملة بالملح للتفتيش بموجب أمر من ملك الدانمارك ، وكان هانز وهنريش كاستروپ من بين مالكي البضاعة ، القادمة من خليج « بورنيو » والمتجهة نحو ليڤونيا . فمن ناحية الشرق ، كان الرجلان يتاجران مع « ريغا » ، « دوربات » ، « دانزيغ » ، وبصورة خاصة مع «ريڤال » ، حيث يبيعون فيها العسل وسمك الرنكة والزيت . كما كانا أيضاً على اتصال مع « كولونيا » و « ارفورت » - وهي محطة هامة على طريق « نورمبرغ » - و « برنشڤيك » و « ستاندال » و « فرانكفورت - سور - لودير » ، و « كاركوڤيا » أيضاً ، حيث كانا يبيعان الأجواخ بشكل خاص . وإذ يصبح هنريش سيد مدينة لوبيك ، يكلف بمهمات دبلوماسية ، فيشهد تزايد ثروته : لدى وفاته ، عام 1488 ، كان بحوزته 716 ماركاً كدخل يحصله من المدينة ورأسمال يقدر بـ 25000 مارك . ثم أصبح أحد أبنائه كاهناً قانونياً في لوبيك ، في حين استمر الآخر في تعاطي التجارة ، وسمي نبيلاً أصيلاً ، فأطلق عليه لقب « يونكر »[1] ، ثم أصبح سيد المدينة عام 1512 ، وعضواً في مجلس الفئات الأرستقراطية . أما أحد أبناء أخيه ، هانز ، فكان في نوڤغورود ، عندما قام الروس بنهب مستودع الهانز ، عام 1494 ، في ساحة القديس بطرس . ثم اقتيد أسيراً إلى موسكو ، ولم يتم الإفراج عنه إلا بعد مضي ثلاث سنوات من توقيفه . أي عام 1497 .

أما المرفأ الأكثر حيوية ، بين مرافىء البلطيق ، فكان ، في نهاية القرن 15 ، مرفأ دانزيغ دون غيره ، الذي كان يستقبل قرابة 500 سفينة سنوياً .

انڤـرز

يمكن القول أخيراً إن المكانة الإقتصادية للأراضي المنخفضة كانت عبارة عن تناقضات : فمن جهة ، فقدت صناعة الجوخ الفلامندية مكانتها الرفيعة ، إضافة إلى

---

(1) Junker أي المالك من الأشراف (المترجم) .

أنه منذ 1480 ـ 1490 ضعفت مكانة بروج ، لجهة كونها نقطة تلاقي تجارات الشمال والجنوب . وسبب ذلك عوامل عدة مجتمعة ، كتراكم الرمال عند مداخل مرافئها ، خصوصاً « اكلوز » و « دام » ، وسلبية بورجوازييها والتدابير الحمائية التي اتخذت دون جدوى ، والأحداث السياسية الصدفوية . إنما رغم ذلك ، كان لبعض مراكز الغزل والنسيج انطلاقتها الخاصة في الفلاندر ، برابان وهولندا ، خصوصاً في القرن 15 . فعام 1469 ، كانت سفينة من لوبيك متوجهة إلى « ريغال » وهي تحمل 2400 قطعة من الجوخ : 360 قطعة مصدرها « بوبيرنغ » ، 300 من « آلوست » ، 200 من كوميين ، 100 من « توركوان » ، 300 من « ناردن » ، 100 من « لايد » ، و 200 من انكلترا . أما أقمشة « كورتريه » ، وتجارة الأجواخ فاكتسبت مكانة خاصة في الأسواق . والجدير بالذكر أن السفن الهولندية كانت تنافس أسطولي الهانز وانكلترا . أما أمستردام فتشهد انطلاقتها الخاصة . ويبدو أن ازدهار « انفرز » ، المنفتحة والمضيافة ، حيث يلتقي التجار من جميع القوميات ، شكل تعويضاً عن أفول « بورج » . ومنذ 1460 ، أصبحت « انفرز » تمتلك « أول بورصة تجارية عالمية في أوروبا » .(هنري پيران) . ولنقرأ ما كتبه ، عام 1560 ، « لودڤيك غويشردان » من فلورنسا : « حوالي العام ألف وخمسمائة وأربعة وثلاثين تقريباً ، بدأ ، بشكل بارز ، النمو الذي جعل هذه المدينة غنية وشهيرة ، وذلك عندما بدأ البرتغاليون ، الذين احتلوا « كالكوتا » قبل ذلك بقليل ، مع استخدامهم في الملاحة أسلوباً رائعاً ومدهشاً . وعقدوا معاهدة مع ملك البلاد ؛ نقول عندما بدأوا بنقل الأفاوية والعقاقير من الهند إلى البرتغال ، ومنها إلى أسواق هذه المدينة ، ومن هذه الأسواق ، كانت الأفاوية والعقاقير أول ما اجتاز البحر الأحمر باتجاه « باروت » (بيروت) والإسكندرية ، ومن هناك كان ينقلها تجار البندقية إلى البندقية ، حيث توزع بعد ذلك في إيطاليا وفرنسا وألمانيا وسائر بلدان العالم المسيحي .

وعام 1499 ، استقر فعلياً في انفرز « عامل » ملك البرتغال ، الديبلوماسي والوسيط التجاري في آن معاً ، وممثل مصالح سيده السياسية والإقتصادية في المدينة . وعام 1506 ، يشتكي « پريولي » في مؤلفه « دياريو » من المصائب التي تراكمت على مدينة البندقية بسبب خسارتها لتجارة الألمان ، التي افتقدتها ، لسوء الحظ ، في السنوات الأخيرة فيقول : « كل ذلك سببه البرتغاليون » . لقد كان يوجد

في « انفرز » وسطاء كل من آل « فوجيه » و« وڤلسر » و« رهلينجيه » و« إيمهوف » و«فوهلين» و«هوستتر». ويقول رجل الأعمال الأنسانوي الأوغسبورغي الأصل، پوتنجر في مذكراته عام 1504 ، إن أموال النخبة الألمانية كانت تقايض بالتوابل والبضائع الأخرى القادمة من الهند والمارة عبر لشبونة .

التجارة والصناعة
أوروبا الوسطى

ظاهرياً ، لم تكن أوروبا الوسطى واضحة الحدود ، إنها تشتمل على سهول خصبة ، وغير مؤاتية بسبب تضاريسها الجبلية ، وعلى شبكة هيدروغرافية غير بينة المعالم ، وحواجز عرقية ، ولسانية ، وسياسية . هذه المنطقة الأوروبية ، التي تعتبر كرقعة واسعة من اليابسة تمتد من الشرق إلى الغرب بحيث تبدأ مع كراكوڤيا وبوديه ولايبزيغ ، لتنتهي مع جنيف وليون ، هذه المنطقة شكلت أحد أكبر محاور النشاط الإقتصادي ، بدءاً من منتصف القرن 15 ، رغم كل تلك المعوقات المذكورة آنفاً .

المناجم

في البداية ، وبسبب وفرة المناجم والمعادن ، الثمينة أو غير الثمينة ، يمكن الإعتبار أن إنتاج أوروبا الوسطى من الفضة تضاعف ، بين 1460 و1530 إلى خمسة أمثاله ، ليصل في نهاية تلك الفترة إلى 90 طنًا سنوياً . أما النحاس فكان ذا إنتاج سنوي بلغ ، في الفترة نفسها ، عدة مئات من الأطنان . وقد طرأ الكثير من التحسين والتعديل على تقنيات استخراج الركاز ومعالجته . ومما لا شك فيه أن مدناً منجمية ظهرت في الجبال التي تشتمل أراضيها على المعادن ، مثل ساكس وتيرول . وكان أن تغيرت بنية المنشآت : أصبح رأس المال بأيدي مساهمين ، في أغلب الأحيان ، موكلين ، في حين كانت الإدارة الفعلية عائدة إلى مقاول يجهز فرق العمل ويشغّلها ويدفع أجورها ، ويتراوح عدد الفرق ، في كل منجم ، بين 16 و32 . وإذ يصبح هؤلاء العمال أجراء ، قلما تشملهم الإمتيازات التقليدية للمعدنين الذين بدأوا مذ ذاك يعاملون كمساهمين ، كان لا بد من سعيهم إلى التضامن : حتى أنهم كانوا أحياناً يعلنون الإضراب .

بطبيعة الحال ، أفاد الأسياد المالكون للمناجم من هذا الإزدهار المنجمي :

نذكر منهم آل هابسبورغ ، وماتياس كورڤن ، وملك هنغاريا . كما شكل دعماً لكبرى العائلات المشتغلة بالتجارة . كآل « فوجيه » ، الذين كانوا في البداية مجرد حائكين عاديين في «أوغسبورغ» ، ثم راحوا يتاجرون بالتوابل والأقمشة والنحاس مع البندقية : خلال 1487 ـ 1488 ، وقد قدموا مبالغ طائلة إلى « سيجيسموند » ، أرشيدوق تيرول ، ليحصلوا بسعر زهيد على إنتاج مناجم « شوْار » ، بحيث تمكنوا من سداد كامل دينهم . ثم أعادوا الكرة مع الامبراطور « مكسميليان » . وحوالي عام 1490 ، تحالفوا مع آل « تورزو » ، وهم عائلة من كراكوڤيا كانت أطلقت تقنية تفجير مناجم النحاس في هنغاريا ، وذلك بفضل الوسائل التقنية الحديثة . وبين 1494و 1526 ، أنتجت شركة «فوجيه ـ تورزو» التجارية 818580 كنتالاً من النحاس الصافي ، الذي كان يباع ، بصورة رئيسية ، في البندقية وبولونيا .

شركة راڤنسبورغ

كان باطن الأرض يحتوي على ثروة أخرى : الملح (من ملاحات « سالزبورغ » . وإلى جانب الصناعات المعدنية (نورمبورغ وأوغسبورغ) ، كانت أقمشة الكتان والشبيكة تنسج في « كونستانس » ، و « أولما » و « أوغسبورغ » . وقد شهدت بعض الشركات التجارية نوعاً من الإزدهار ، ومنها شركة تدعى « راڤنسبورغ » ، وهو في الأصل اسم لمدينة سوابية صغيرة تقع على مقربة من ممرات الألب الجبلية ، ووادي الرون ، وإيطاليا ، ومحور الراين . أسس هذه الشركة اتحاد عائلات ثلاث وهي آل « هومپيس » ، وآل « موتيللي » وآل « مونتپرات » . لكنها لم تلبث أن بلغت أشدها بين 1470 و 1480 . فتشتهر عندئذ بكونها « الشركة الكبرى لتجار النخبة الألمانية » . كانت عرضة للتجديد بصورة دورية ، أي كل خمس سنوات أو أربع أو عشر . كما كانت حائزة على علامة تجارية (شجرة عارية من الأوراق ، غاية في التنميق ، وتحمل ثلاثة أغصان) ، يديرها ثلاثة مسؤولين ، وتضم مساهمين وملاكاً كاملاً من الصناع والموظفين والوسطاء ، الذين كانوا قيد الإستخدام : من « راڤنسبورغ إلى بحر الشمال » ولندن مروراً بـ « فرانكفورت ـ سور ـ لو ـ مان » ، و « مايانس » ، و « كولونيا » ، ومايسريخت» ، و «انفرز» ، و «بروج» . هناك ، كانت تباع منتجات إيبيريا ، وحرير إيطاليا الجنوبية ، والأدوات المعدنية ، والنحاس ، وتشتري أقمشة الكتان ،

الواردة من « الفلاندر » و« هاينو » . ثم ، من راڤنسبورغ إلى إيطاليا ، حيث كانت العلاقات تتم غالباً مع جنوى (حيث توجد شركة أسسها التجار الألمان) ، وميلانو ، وبصورة ثانوية مع لوك ، فلورنسا ، پيزا وروما ، ومناطق روما الداخلية المنتجة ، بشكل أساسي ، للزعفران . بالمقابل ، لم تكن البندقية تتمتع عملياً بأي دور . ومن بين المنتجات نذكر : أقمشة الكتان والشبائك ، من جهة ، والأنسجة الحريرية ، والتوابل ،وثمار الشرق والأحجار الكريمة واللآلىء ، من جهة أخرى . أما المحور الثالث فهو أخيراً : من راڤنسبورغ إلى إسبانيا ، مع خط سير وحيد يمر عبر جنيف وليون ، ثم ، انطلاقاً من هذه المدينة ، خط شمالي « تولوز ، ساراغوسا » وخط جنوبي (أڤينيون، مارسيليا، «آرل»، «إيغ مورت»، ڤالنسيا وبرشلونة)، ودائما الصادرات نفسها : أدوات معدنية ، أقمشة الكتان والشبيكة . أما شبه جزيرة إيبيريا فكانت تنتج السكر و الحرير و الأرز ، والبلح والتين و الزبيب والزعفران واليانسون والكمون .

ورغم النمو المتسارع الذي حصل في السنوات الأخيرة من القرن 15 ، لم يتجاوز رأسمال « شركة راڤنسبورغ الكبرى » 000 130 فلوران عام 1510 . كان هذا المبلغ يتعدى ما يملكه آل « ويلسر » من « نورمبرغ » (000 66 فلوران) ، إنما أقل بكثير مما لدى آل « فوجيه » ، الذين وصل رأسمالهم ، عام 1511 ، إلى 000 213 فلوران ، ليقفز عام 1527 إلى مليوني فلوران . ورغم عدم التكافؤ بين هذه الشركات الثلاث بدا أن نشاطاتها متقاربة . بيد أنه لأمر مثير ، بصورة خاصة ، أن تكون فرنسا فعلاً، وبصورة تامة تقريباً، خارج إطار اللعبة، كانكلترا فيما يتعدى لندن ، وإيطاليا في جنوبي روما . وإذا لم يكن لشركة راڤنسبورغ وشركة آل ويلسر أية مصلحة قط في ألمانيا الشرقية وأوروبا الوسطى ، فإن آل فوجيه ، بالمقابل ، لم يهملوا هذه المسألة ، تماماً كإحدى الشركات الكبرى في ذلك العصر وهي شركة آل « سترومر » من « نورمبرغ » . إن ارتباط أوروبا الشرقية بالإقتصاد الغربي يبرز من خلال ازدهار أسواق لايبزيغ .

ليــون

في الطرف الآخر من أوروبا الوسطى هذه ، تمكنت أسواق ليون من التفوق نهائياً على أسواق جنيف . وأسواق ليون تلك ، أسسها عام 1420 من سيصبح شارل

السابع . وبعد أن أصابها بعض الركود حتى منتصف القرن 15 ، عرفت أول ازدهار لها بدءاً من عام 1463 ، وهو العام الذي أصدر فيه لويس الحادي عشر أوامره إلى تجار المملكة بوجوب مقاطعة أسواق جنيف . وبعد انقضاء بضع سنوات من الصراع المفتوح ، أبرم اتفاق عام 1467 بين أهم الفرقاء المعنيين (برن ، جنيڤ ، ليون ودوقية « ساڤوى »)تم بموجبه السماح بحرية تنقل التجار والبضائع .وفي نهاية عهد لويس الحادي عشر ، وفي أسواق ليون الأربع (آب ، « الظهور » ، جميع القديسين ، والفصح) ، كانت تعرض الأجواخ والأقمشة والجلود والزعفران والواردة جميعها من جميع المناطق الفرنسية ، في حين كان تجار المملكة يتزودون بالأقمشة والفضة والنحاس والخردوات القادمة من ألمانيا الجنوبية وأوروبا الوسطى ، والتوابل والأقمشة الحريرية والأسلحة والفولاذ التي يأتي بها التجار الإيطاليون . إنه ازدهار ملحوظ ، في زمن قطعته تظلمات « مونپلييه » و« تروي » و« بورج » وباريس ، عندما كان شارل الثامن قاصراً . إنما عام 1494 ، استعادت ليون كامل مجدها وتفوقها، وكذلك حصانتها، وإذا بتجار فلورنسا ومصرفييها يقررون نهائياً اختيار هذا المكان ، الذي كان أيضاً ذا وضع جيد بسبب اندلاع الحروب الإيطالية . فيما بعد ، كان لا بد أن تنشأ فيها سوق مالية عالمية (تأسيس البورصة ، عام 1508) ، مما اضطر ملوك فرنسا ، عدة مرات ، إلى الإعتراف بفعاليتها . كذلك ، أصبحت ليون أيضاً مدينة المصانع . فإضافة إلى حياكة الحرير ، تطورت فيها الطباعة بسرعة فائقة : في نهاية القرن 15 ، كان فيها 55 مشغلا ، وما يزيد على المئة عام 1515 .

من البحر الأبيض المتوسط إلى المحيط الأطلسي

قد نخطىء ربما لو اعتبرنا أن التقهقر الإقتصادي في إيطاليا قد حدث باكراً . 1480 ـ 1490 ، كانت شبه الجزيرة لا تزال تفيد بشكل خاص من بعض الصناعات المزدهرة . نذكر : شركة الألومنيوم ، وهي نتيجة اتفاق أبرم بين البابا وملك نابولي بهدف استثمار احتكاري لمناجم الشب، تحاشياً لهبوط الأسعار، «بسبب المزاحمة وكثرة العرض» . فبين 1501 و1513 ، كانت « تولفا » تنتج وتصدر سنويا 26 000 قنطار من الشب ، المستخدم في صناعة الجوخ وصناعة الأصبغة . أما

الشبائك فكانت من لومبارديا ومنطقة جنوى الداخلية ، والحرائر من « لوكا » و« كوم » و« جنوى » و« البندقية » و« بولونيا » و« فلورنسا » . والأقمشة الصوفية من « توسكانا » و« مانتو » و« بليزاس » و« كريمونيا » . والأسلحة من « ميلانو » و« بريسيا » و« برغام » . وحوالي 1460 ، تشكلت في ميلانو حرفة حائكي الحرير ، وعام 1461 حرفة تجار الحرير ، أما في البندقية فانتشرت أيضاً حياكة الصوف والقطن . وكانت المنشآت البحرية ناشطة فيها كما في جنوى وبيزا .

وحسب رأي « بنديتو داي » ، كان يوجد في فلورنسا ، عام 1474 ، 83 حانوت أقمشة ، تصدر أثواب الحرير والبروكار إلى فرنسا الجنوبية ، واسبانيا ، وانفرز ، ومنطقة البلقان وبطبيعة الحال إلى جميع مناطق إيطاليا . وفي النصف الثاني من القرن 15 ، كان ينطلق سنوياً من البندقية حوالي 20 قادساً كبيراً باتجاه الغرب (الفلاندر وانكلترا) ، والشرق ، وكذلك نحو مناطق البربر . وعندما أصبحت بيزا ملحقة بفلورنسا اعتمدت هذه نظاماً مماثلاً بلغ ذروته حوالي عام 1460 ، مع عشرة قوادس تنطلق سنوياً من « بورتوبيزانو » ، باتجاه الإسكندرية ، برشلونة ، بلنسيا ، بروج وساوثمبتون .

ولم يكن لويس الحادي عشر ليتمكن ، في « تورز » ، من تطوير الصناعات الحربية ، دونما الإستعانة بتقنيات اللومبارديين ، ولا من إطلاق صناعة الحرير فيها ، ولو بصورة خجولة . كذلك ، بقيت البندقية ، عام 1500 ، راسخة في شرقي المتوسط ، رغم الهجمة العثمانية : وهي ، إذ اضطرت ، قرابة نهاية القرن ، إلى التخلي عن «آرغوس» و«لمنوس و نيغربون» ، فإنما حصلت بالمقابل على جزيرة قبرص « 1485 » مع احتفاظها بجزيرة كريت . وحوالي عام 1495 ، كان ثمن البهارات التي باعتها البندقية ، يقدر أيضاً بحوالي 000 1500 ليرة .

آل مدسيس

عام 1464 ، ولدى وفاة « كوم السابق » ، كانت شركة آل مدسيس الفلورنسية ، التي أسسها « بيتشي دو مدسيس » في نهاية القرن 14 ، كانت تمتلك رأسمال مشترك يقدر بـ 000 72 فلوران . وقد كتب فيما بعد « فيليب دو كومين » عن ذلك قائلاً : « اعتقد أنها كانت المالك الأكبر للبضائع التي لم يسبق لها

وجود » . في الواقع أن « كوم » كان مساهماً في عشر منشآت : في فلورنسا ، كان مساهماً في مشغلين للأجواخ ، ومشغل للحرير ، تشكل القطاع الصناعي ، وتعطي بمجملها 10 ٪ من رأس المال . أما القطاع التجاري والمصرفي ، فكان يشتمل ، عدا مصرف فلورنسا، على شركة روما، التي كانت تلعب دور مصرفيي البابوات ، والتي راحت فيما بعد تهتم باستثمار مناجم الشب ، وعلى شركة البندقية التي كانت تتزود محلياً ، بواسطة الألمان ، بالفراء ، والعنبر ، والكتان ، والمعادن ، وبواسطة تجار البندقية ، بالتوابل والقطن من الشرق ، وشركة ميلانو ، التي اتخذت مقراً لها في قصر « ميشلوزو » الرائع ، والتي كانت تزود الدوق « فرانسوا سفورزا » وحاشيته بالأدوات الكمالية والفضة ، وشركة « أڤينيون » ، الممولة لبلاط الملك « رينيه » ، وشركة جنيف التي انتقلت إلى بـون منذ 1470 ، وشـركة لنـدن ، وأخيراً شـركة بـروج ، التي كانت على عـلاقة وثيقـة مع البيت البـورغوني . وبـالتـالي ، كـان « حاكمها » يدعى « توماسو پورتيناري » ، ويأتمر بأمرته خمسة وسطاء ومديـران ، وجميعهم إيطاليون . في الوقت نفسه ، كان پورتيناري ، الذي وظف رساميله في التجارة ، كان أيضاً مشاركـاً في الأرباح . وفي حـال غيابـه كان ينـوب عنه أحـد الوسطاء ، وكان الوسيط الثاني متخصصاً في شراء الأجواخ والصوف ، والثالث في بيع أقمشة الحرير للبلاط البورغوني ، في حين كان الرابع محاسباً ، والأخير مكلفاً بالصندوق والكمبيالات . وبعد عام 1470 ، انهارت الشـركة سـريعاً لتصـل إلى الإفلاس عام 1494 . وقد يكون سبب ذلك الإستقلال التام الذي كانت تتمتع به فروع الشركة ، بحيث كانت تمـارس ، عمداً أو قسـراً ، سياسة إقراض الأمـراء والحكـام (40 000 فلوران لإدوار الـرابـع ، 60 000 دوكـا لشـارل الشجـاع ، 179 000 دوكا لدوق ميلانو) ، أو أكثر من ذلك ، لأن خلفاء « كوم » كانوا غيـر مبالين بالإهتمامات الفنية والسياسية أو منهمكين بها .

أوائل الإيرادات الناجمة عن الإكتشافات الكبرى

إن المغامرات البحرية والإكتشافات الكبـرى التي قام بهـا ، باسم مملكتي البـرتغال وقشتـالة بحـارة وضعوا في خـدمتها كـامـل معـرفتهم المـلاحيـة ، هـذه المغامرات . . . قلبت وضع إيطاليا ، من النقيض إلى النقيض .

ويستعيد « حنا الثاني » ، ملك البرتغال (1481 ـ 1495) ، تجربة هنري

البحار ، فيرسل البعثات البعيدة التي كانت تبحر بمحاذاة السواحل الأفريقية . وعام 1487 ، يتخطى «برتيليمي دياز» رأس الرجاء الصالح . ثم بعد عشر سنوات ، ينجز « فاسكو داغاما » رحلة إلى الهند ، ذهاباً وإياباً ، بعد أن قام بعملية التفاف حول ما يمكن تسميته بالمغلاق العثماني .

إنما قبل ذلك ، كان الجنوي كريستوف كولومبوس ، ممثلاً للعاهلين الكاثوليكيين «ملكة قشتالة و «فردينانـد، ملك الأراغـون، كان اكتشف العالم الجديد (في رحلات أربع : 1492 ـ 1493 ، 1496 ، 1498 ، 1502 ـ 1504) .

إنما دون وجوب المبالغة في الحديث عن سرعة الإنطلاقة « الإستعمارية » أو اتساع رقعتها ، فمن المؤكد أن هذه الإنطلاقة بدأت تتكشف عبر أوروبا ، منذ 1510 ـ 1520 : الذهب من سيراليون (410 كلغ سنوياً ، بين 1500 و 1521) والتوابل من غينيا ومن البنين ، والأفاوية من الهند الشرقية (في آب 1503 ، كانت السفن البرتغالية تحمل 000 200 كنتال من البهارات القادمة من ساحل مالابار) ، الخشب من البرازيل ، الذهب والفضة والتوابل من أميركا . ويقدر أن 142 طناً من الفضة الأميركية تسربت إلى اسبانيا ، من 1503 إلى 1520 .

هذا التطور كان يخضع بدقة لإشراف الولايات ورقابتها . فيؤسس ملك البرتغال في لشبونة « دار غينيا ومينا » التي أصبحت فيما بعد « دار الهند وغينيا » ، التي كانت تنحصر في مستودعاتها كل تجارة الهند .

وعام 1514 ، تقرر أن تصبح تجارة المستعمرات البرتغالية احتكاراً ملكياً . وبعد عامين ، عُيِّن موظفون ماليون ، ومهمتهم تسويق المنتجات الأجنبية ، وتطويع الجنود والإداريين الذين ينبغي وجودهم في الوكالات التجارية : « غوا » ، « هرمز » ، « كاكاو » ، و « ملقة » . من هنا ، أصبح « مسؤول دار « آفيز » ، أكبر تاجر توابل في أوروبا » (هنري هوشيه) .

وفي وقت قصير لاحق ، اتبع الملوك الكاثوليك هذا النمط : فعام 1503 ، أسسوا في « أشبيلية » « دار التعاقد العملي » ، المكرسة للإهتمام بمجمل تجارة ما وراء البحار ، تحت إشراف أمين صندوق ، ومراقب ، ووسيط ورئيس مرشد . وكان أمين الصندوق يتلقى الأحجار والمعادن الثمينة العائدة للتاج ، بموجب حقه في

الخُمس ، والمراقب يشرف على حركة البضائع . أما الوسيط فكان يمول ، ويسلح ، ويجهز السفن ويحصي المستوردات الآتية من الهند .

أول ما نستنتجه ، في الحقل الإقتصادي وحده ، هو وجود روح المغامرة والغزو ، الطمع والجشع ، عند حفنة من البشر ـ أي أولئك الـ 10 000 إلى 12000 عنصر في الإنفجار الكوكبي الذي يتحدث عنه « بيار شونو » ـ لكنهم كانوا يستخدمون ، بعزم نادر ، المعطيات العلمية ، التقنية والحضارية التي عرف العالم اللاتيني كيف يدعمها وينميها ، حتى خلال فترات الإنحطاط في القرنين 14 و 15 . وبكلمة شهيرة ، اعتبر السير « فرنسيس باكون » أن الطباعة وبارود المدافع والبوصلة المغناطيسية « غيرت وجه الأشياء وحالتها في جميع أنحاء العالم » . ومن الملاحظ أن الإختراعين ظهرا في الغرب ، في نهاية العصر الوسيط ، بل حتى إن الإختراع الثالث ، الأكثر قدماً ، لم ينتشر على نطاق واسع إلا بعد عام 1400 .

الفصل الثاني

الإنسانويــة
وعصـر النهضـة

البعث الأدبي
إيطاليا ، موطن الإنسانوية

وراء انطلاقة الحركة التي ، انـطلاقاً من إيـطاليا ، اجتـاحت أوروبا بـرمتها وغيرت ، أينما كان ، شروط العمل الفكري وأسلوبه ، نجد رجلاً لم يكن معداً ، ظاهرياً ، للعب هذا الدور الإستثنائي .

بتـرارك

هو « فرانشيسكو بترارکو » (1302 ـ 1374) ، ابن كاتب عدل فلورنسي . اصطحبه والداه إلى «كارپنتراس » في الأراضي البابوية . وهناك ، منحه انخراطه في السلك الكهنوتي وبعض الفوائد الكنسية الوسائـل التي تخولـه أن يعيش حياة شبيهة بحياة الكثير من الإيطاليين الذين حملهم إلى سواحل الرون استبعاد الكرسي الرسولي الطويل الأمد . بيد أن بترارك لم يبدد قواه في خدمة البابوية ، من خلال عمله في أحـد مكاتب الإدارة البـابويـة . لقد نـال المجد والثروة . فالبـابـا والامبـراطـور وحتى بعض الحكام مثل « آل فيسكونتي » كانوا يبدون كل عناية ولطف تجاه رجل الآداب هذا الذي شهده الغرب يتلقى هذا النوع من الدلال والرعاية . وعام 1341 ، حصل على إكليل الغار في الكابيتول (مقر السلطة) . ويبدو أن المشاكل السياسية لم تكن بغريبة عنه : فقد أعلن موقفه من مسألة استرجاع الجمهورية الرومانية من قبل « كولادي ريانزو » ، ومن عودة الحبر الأعظم إلى عاصمته الطبيعية ، ومن مصالحة الامبراطورية مع جماعة الاكليروس . ولم تكن تصريحاته لتمنعه من إيقاف نشاطه ، رغم أنها كانت أحياناً تأتي في غير موضعها . وقد توفي في مدينة « آركا » ، وسط تكريم كل الناس له .

لا شك في أن بترارك كان مديناً بجزء كبير من نجاحاته لأسلوبه الساحر. إذ كان ذا بلاغة تفوق الوصف ، ومواهب شعرية قل نظيرها . وما زالت « موشحاته » Canzoni تحتفظ ، حتى اليوم بقيمتها التي اعترف له بها إيطاليو القرن 14 . لقد كان شاعر « لور » والغراميات المستحيلة يجمع بين الشكل الكلاسيكي والإيحاء الرومانسي . كان يعرف كيف يعبر عن الحالات النفسية التي يشعر بها الكثير من أبناء زمانه . كذلك أثرت عذابات فؤاده تأثيراً عميقاً في نفوس قرائه . لكنه عرف كيف يتقاسم وإياهم شعوره إزاء الحضارة القديمة . ففي الواقع ، كان بترارك مغرماً ، منذ صباه ، بالآداب اللاتينية التي تمكن أحد معلميه من إطلاعه على غنى محتواها . فلم يكن ليكتفي بتمجيد إتقانها الشكلي ، بل راح أيضاً يمتدح مزاياها الأخلاقية . وفي رأيه أن انهيار النظام الروماني جعل الناس فقراء ومستضعفين . وستبقى دروب المجد مقفلة في وجههم طالما لم يسعوا إلى إحياء هذا الماضي . بالمقابل ، سيؤمن لهم هذا التراث الرائع سعادة متجددة ، إذا أعادوا اكتشاف غنى مضامينه ، وإذا فكروا ملياً في عظاته وأمثولاته . عندئذ ، قد يعود العصر الذهبي ، لا سيما وأن الإيطاليين كانوا يتهافتون على قطف ثمار هذا الخير العميم الذي يتحتم عليهم الإهتمام بتحقيقه . ويبدو أن الحماسة التي أثارتها في نفس بترارك ذكرى المجد الروماني كان متوافقاً مع تعلقه بأرض آبائه وأجداده .

لم تكن طبيعة بترارك ولانتاجه خلواً من حالات الضعف . إذ كان الرجل كتلة من التناقضات . كان مترعاً بالأمجاد ، لكنه راح يمتدح الإنقطاع عن الناس . كان يرتاد البلاطات والقصور ، لكنه يعبر عن شغفه بحياة العزلة والتفرد . إن هذا الإنسانوي لم يكن كاملاً إذ إنه لم يتوصل إلى امتلاك لغة هوميروس . كما لم يكن موفّقاً في اختياره للمعلمين الذين اقترحهم على تلامذته وأتباعه. لقد جعل شيشرون يحتل ، في خضم النهضة الأدبية ، مكانة مشرفة بإمكان غيره أن يشغلها بصورة أفضل . لقد كان حرياً ببترارك ، الذي انتقد بخفة ، خشونة الكتاب المدرسيين ، لو ألزم نفسه بشيء من التشدد ، فهو كان يكتفي بسطحية الأمور .

هذه الأخطاء كانت من خصائص الإنسانوية التي لم يكن من السهل عليها التخلص منها . ومهما تكن نقائص بترارك ، فإليه يعود الفضل في نقل الحماسة التي كان يثيرها ويحركها إلى أبناء عصره . أما العمل الذي باشره فلم يتوقف . إذ كان

باستمرار يسبر غور المجال الواسع الذي كانت تقدمه العصور القديمة الكلاسيكية ، وأصبحت أعمالها الرائعة بمثابة نموذج يحتذى .

ويسعى الإنسانويون ، تحدوهم الرغبة بانتزاع هذا الجزء من تراثهم الأدبي من عالم النسيان ، مع السنوات الأخيرة من القرن 14 ، إلى التنقيب في المكتبات ، آملين أن يجدوا فيها مخطوطات تليدة . وهكذا ، تمكن « كولوشيو سالوتالي » من وضع يده على « رسائل إلى خلصاء شيشرون » ، بيد أن « بوجيو براشيوليني » بشكل خاص هو الذي توصل في هذا المجال إلى أفضل النتائج . لقد تم قبول هذا التوسكاني ، وهو من تلامذة « ساليوتي » كموظف في مكاتب الإدارة البابوية الرومانية . وكان أن أوصلته وظيفته هذه ، عام 1414 ، إلى « كونستانس » . وهناك أفاد من أوقات فراغه بأن راح يتعرف إلى الأديرة الموجودة في الجوار ، إلى أن تمكن ، في « سانت غال » من الحصول على وثائق نادرة ؛ فيجلب منها « الأسلوب الخطابي » لـ « كوانتيليان » ، وبعض كتب عن « المغامرات القديمة » من أعمال « ڤاليريوس فلاكوس » ، وثمانية من خطب « شيشرون » ، هذا إذا لم ننوه إلا بأجمل الوثائق التي تحويها هذه الغنيمة . ومن هذا المكسب ، تناول « الزراعة » لـ « كولوميل » ، و « مناسبات » لـ « ستاس » ، و « في الطبيعة » لـ « كوكرايس » وعدة أعمال أخرى أقل أهمية . ثم انطلق في أعماله التنقيبية نحو فرنسا حيث زوده « لانغر » و « كلوني » خاصة بعشرة من خطب شيشرون . ويبدو أن معرفة اللاتينية ، بصورة إلى حد ما فطرية ، لم تكن كافية لتقويم النصوص المحرفة ، وتصحيح تلك التي اتضح أنها كتبت بخط رديء . لذا ، كان لا بد من إدراك أدق قواعدها ومبادئها . والحال أن قواعد اللغة لم تكن لتجتذب الأشخاص المولعين بأناقة اللغة أكثر من ولعهم بخشونتها . وكان « لورين ڤالا » (1405 ـ 1457) أول من اعترف بأن الأسلوب الدقيق والمتشدد ضروري في هذا المجال . من هنا ، راح يدرس ، وبعناية فائقة ، أعمال المؤلفين الموثوقين ، من أمثال « كوانتيليان » و « شيشرون » ، وأرسى ، إذا صح القول ، قواعد فقه اللغة اللاتينية . وقد بقي مؤلفه « أناقات اللغة اللاتينية » يستخدم ، ولفترة طويلة ، كدراسة مرجعية أساسية . وكان انتهى من كتابتها عام 1444 .

في القرن 14 ، وبطريقة ما ، كان كل مثقف قادراً على التعبير بلغة الرومان ،

لكن بترارك كان يؤلمه جهله يونانية الألياذة . ولم يتبدل هذا الوضع إلا بعد قدوم البيزنطيين ، بأعداد متزايدة ، ليستقروا بعيداً عن موطنهم المهدد . ولا شك في أن المجامع أسهمت أيضاً في تعزيز هذه الحركة . نذكر أن « كريزولوراس » ، الذي كان يمارس التعليم في فلورنسا منذ العام 1400 ، توفي في كونستانس . وأن أحد الأحبار الأرثوذكس ، « مارك بيساريون » ، الذي شارك في مفاوضات ميثاق الوحدة عام 1439 ، أصبح كاردينالاً واستقر في إيطاليا . وأن الأسبارطي « جورج جميش » ، وكان أيضاً يسمى « پليتون » ، اختار عاصمة توسكانا كمقر لإقامته . كما كان لكل من « البندقية » و« پاڤيا » معلمٌ خاصٌ للحضارة الهلينية ، وهما « جورج دو تريبيزوند » و« تيودور دو غازيس » . كما أن « ليونارد بروني » (1370 ـ 1444) ، وهو أحد تلامذة « كريزو لوراس » الموهوبين ، أخذ على عاتقه ترجمة أعمال المؤلفين الإغريق . وقد ترجم بتصرف أعمال أفلاطون وأرسطو . ومن أهم حسناتها أنها زادت في التعريف بهذين الفيلسوفين ، بعد أن كان الإستشهاد بمؤلفين لاتين هو الذي أتاح ، حتى ذلك الحين ، استشفاف فكرهما . وهكذا ، سعى الإنسانويون إلى إحياء كامل الحركة الفكرية التي سادت عصرهم وذلك بفضل إسهام الحكمة القديمة . فإذا بأرسطو يغزو الغرب في القرن 13 ، ويشكل مرشداً لكل من « البرت الكبير » و« توما الأكويني » في تأليف مجمل كتاباتهما . وبعد عام 1400 ، بدأ أفلاطون يلعب دوراً مماثلاً .

مارسيل فيسين

كرس « مارسيل فيسين » (1433 ـ 1499) أكثر جهده لإعداد توليف يجمع بين الأفلاطونية والمسيحية . وقد قام بعمله هذا بناء لطلب « لوران العظيم » . وبدءاً من عام 1456 ، أصبح بإمكانه ، في « المبادىء الأفلاطونية » ، تلخيص مبادىء الفكر الأفلاطوني الرئيسية . وخلال أربعة عشر عاماً ، استطاع ، تباعاً ، أن يترجم جميع الحوارات . لكنه قبل أن ينجز هذا العمل ، ألف ، عام 1474 ، كتابه « في حقيقة الدين » . خلال تلك الفترة حصل على رتبة قس وكاهن قانوني . ويبدو أن بعض النقاشات الحامية مع أنصار ابن رشد كانت لفتت انتباهه إلى مسألة خلود الروح . فإذا به يقدم لخصومه ، الذين ينكرون ذلك ، حججاً كان استقاها من الفلسفة اليونانية ، أكثر منه من اللاهوت المسيحي . وكان الإطار العام لتفكيره يتبع

الخط الذي رسمه أفلاطون . أما العمل الذي أثنى عليه فهو « الوليمة » . إذ وجد فيه مواعظ من الحكمة السنية التي تأمر البشر بالتخلص ، في هذه الدنيا ، من الوقائع المادية والإرتقاء ، تقودهم المحبة في ذلك ، إلى شعشعانية المثل ونورانية الله . حتى في حديثه عن الروحانية ، كان هذا المنضوي تحت حماية « لوران العظيم » يتمثل بأفلوطين أو بروكلوس . كانت كلماته مسيحية المنحى لكن فكره المتطور بقي في غربة عن الإنجيل . وحري بالذكر أنه لا الخطيئة الأولى ولا الخلاص لم يأخذا في مذهب فيسين المكانة التي كان يجدر بهذا القس إعطاؤهما إياها .

ثم أراد « جان بيك لاميراندول » توسيع الآفاق التي كان بدأها فيسين على نطاق واسع . كان ذا قدرة خارقة على الفهم والإدراك، بحيث لم يترك ميداناً من ميادين المعرفة إلا طرقه وسبر غوره . ولم تكن صعوبات العمل ، ولا احترام المعتقدات ، ولا الخوف من « التفتيش » ، لتثنيه عن عزمه . فالمقترحات التسع مئة التي جاء ليدعمها في روما أدت إلى إدانته . وكان أودع السجن في « فنسان » ، بحيث أفاد من التساهل الذي أبداه نحوه اللاهوتيون الباريسيون الذين لم يكونوا تهيأوا بعد لمواجهة الدومينيكيين الرومان . وإذ يشمله العفو ، يرتمي باندفاع في أحضان الدين ، بعد أن كان شرع بحماسة في بناء بعض النظريات . ويبدو أن « سافونا رول » كان شديد التأثير فيه . ولو عاش مدة أطول ، لربما تجلبب بجلباب الدومينيكيين . بيد أنه سرعان ما استنفدت قواه . وعندما توفي ، كان له من العمر واحد وثلاثون عاماً . ولم تكن توصلت وفرة مقاصده وعمق تفكيره إلى تشكيل المبادىء المتعذر إيجازها في كل متناغم ومتساوق . ويبدو ، في حقيقة الأمر ، أن « بيك » توغل أكثر من « فيسين » في الإلتقاء مع الفلاسفة المشرقيين . فقد تعمق في دراسة العبرية كي يتمكن من الاطلاع على الفكر اليهودي ، كما أنه درس العربية ليتسنى له قراءة القرآن بالنص الأصلي . وحدها مسيحية متحررة من نواميسها ومتحولة إلى روحانية محض تملك من المرونة ما يجعلها تتفاهم مع المذاهب ذات المفاهيم المختلفة عنها ، من مثل القبلانية والمذاهب الغنوصية[1] حتى إن فكر بيك

---

(1) القبلانية Kabbole نزعة يهودية في تفسير التوراة بطريقة رمزية وفق ما كان يفعله اليهود القدامى .
الغنوصية Gnostique نزعة فلسفية هدفها التوصل إلى إدراك كنه الأسرار الإلهية . (المترجم) .

كان أكثر من فكر فيسين تخلياً عن التشدد سعياً وراء الوحدة .

ويبدو أن البحث الدؤوب في أمور الطبيعة كان أكثر اجتذاباً لبعض العقول المفكرة من المغامرة الميتافيزيقية . ففي فلورنسا ، جسد « بول توسكانيللي » هذا الميل نحو الدقة المتناهية في المراقبة ، وخصوصاً الفلكية . وكان « نقـولا دو كويز » قد شرفه بصداقته . بيد أن المسائل التي أتاح الجهد المتواصل لتوسكانيللي تحقيقها في قطاع علمي واحد ، تمكن «ليوناردو دا فنشي » ، بفضل عبقريته ، من إنجازها في ميادين عدة كالتشريح ، والفيزياء ، وعلم النبات والجيولوجيا . وإلى الأسلوب الملتزم الذي أوصى به « لوران ڤالا » ، أضاف ليوناردو القدرة على اختراق الخاص للوصول إلى العام .

كان ليوناردو عالماً ، فحرر الحقيقة من الجهل والشك . وفناناً ، فخلق الأشياء الجميلة . لقد كان فعلاً ما حاول سلفه ، « ليون باتيستا البرتي » أن يصير إليه ، أي الإنسان الذي تفتحت مواهبه ، لتمنحه الشهرة وتجدد سعادته اليوميـة . ولم يكن الإنسـانويـون يتوقعـون أن يروا بأم العين تجسد هـذا المثـل الأعلى في شخص ليوناردو ، فراحوا يبحثون في صباه عن أسباب ترسخ هذا المثال . ولم تكن التربية تعتبر عملاً ينبذه المفكرون المتميزون كمثل « غاسپارين دو بارزيزا » ، الذي كان يعطي في « پادو » دروساً في البلاغة ، بل إنه كان يدير في تلك المـدينة مـدرسة نموذجية . غير أن « ڤكتوران دو فلتر » ، هو أول من جدد في الطرائق التربوية . فإذا به يضع موضع التطبيق ما قام بعض الباحثين من أمثال « ڤرجيريو » ، ثم « مافيو دو لودي » بإعداده على الصعيد النظري . أما الإنسان الصالح الذي يفخر بإعداده ، من خلال تهذيب عقله وطبعه الطفليين ، فسيصبح لاحقاً نموذجاً لمعلمي الكليات ودور التـربية ، الـذين ستشجع عقـائدهم المنـافسة ، خـلال القـرن 16 ، على خلقـه وإبداعه . وقبل عام 1450 ، كان الأمراء الشبان وحدهم يقطعون ثمرة هذه التأملات في فن تربية جميع الملكات البشرية بشكل متناسق . نذكر مثلاً أن « جان ـ فرانسوا غونزاغ » عهد عام 1423 إلى « ڤيكتوران دو فلتر » بتربية أبنائه .

لم تكن المدارس الحديثة تنافس المؤسسات القديمة بشكل واضح بل كانت تتممها . أما الجامعات فكانت تحتفظ بأفضل ما لديها للطلاب المتفوقين . إذ كانت متشددة مع الشبيبة المبتدئـة مما يؤدي إلى حدوث العديد من حالات الفشل . وكان

ثمة غياب لما شكل فيما بعد التعليم الثانوي . فإذا بالإنسانويين كغيرهم يعملون على ملء هذا الفـراغ ، وذلك من خـلال تشجيعهم على إنشاء مؤسسـات اقتصر دورها ، إلى حد ما ، على التعليم الإعدادي .

لم تكن الجامعات مدعاة ازدراء الإنسانويين ، بل حتى إنهم كانوا يطمحون إلى الإنخراط في أمجادهـا . لكنها ، رغم ذلـك ، لم تكن لتشكل الإطـار الذي ينشرون فيه أفضل أعمالهم . وكان ينتابهم الإنزعاج داخل الإتحادات ، العديدة وغير المستقـرة ، التي راحت تشكلها جمـاعات المعلمين والـطلاب . فيفضلون عليها الحلقات التي تضم بعض الأصدقاء وقد التقى اعضاء اكاديميـة فلورنسا حول مذهب افلاطون التقـوي الذي راحـوا يبذلـون جهودهم للتـوفيق بينه وبين المسيـح . أما أكاديميات روما فبلغ بها التهور إلى حد اتباع « پلاتينا » و« پومپونيو ليتـو » اللذين تبدت خطورتهما في كونهمـا يلعبان دور الكهنـة الوثنيين . فكـان أن انتهى هؤلاء الوثنيون الجدد في السجن والتعذيب . ولم يبد الكرسي الرسولي أي عداء محدد تجاه النزعة الإنسانوية . ومن أهم ممثليها « بوجيو براشيونيللي » و« لوران ڤالا » اللذان كانا يعملان في خدمته . بيد أن بولس الثاني لم يكن متساهلاً كنقولا الخامس وبيوس الثاني ، اللذين كانا بدورهما إنسانويين . فيعتبـر أن الأكاديميين تجـاوزوا الحدود التي يمكن قبولها والتساهل بها . فيعمل على معاتبتهم بشدة . إنما يمكن القول إن مغامـرتهم تلك كانت مسـألة نـادرة . بصورة عـامة ، كـان الإنسانـويون يستسيغون النقاش الحاد ، إنما الودي ، الذي يدور في حديقة إحدى الڤيـلات ، كحـديقة ڤيـلا « كاريجي » التي يؤثـرها « فيسين » . ولأنهم كـانوا من أكبـر هـواة الكتب ، لم يتوانوا عن التنقيب عنها في المكتبات التي راح عددها يتضاعف إبان تلك الفترة . وكان يتيسر لكل أمير أن تجتمع لديه هذه المزايا الحسنة . أما المدن الإيطالية فتحولت إلى مساحات للدراسة . ويبدو أن الإنسانويين لم ينكروا فضائل أولئك الحكام الطغاة . فيقبلون بالتعامل معهم شريطة أن تترك لهم حرية الدراسة الهادئة في دورهم . لقد كانوا هواة مطالعة ويشغل العمل الإنفرادي أوقاتهم الأكثر صفاء . وقد أصابوا في اتخاذ «القديس جيروم » شفيعاً لهم ، وهو الذي كان يصوره رسامو عصر النهضة في حجرته الخاصة ، مع أسد قائم عند قدميه ، ومجموعة رائعة من الكتب في متناول يده .

كانت الإنسانوية محركاً لأشخاص يفيضون بالطاقة : فإذا ببعضهم يستنفدها مع نوع من الحرية الهمجية ، فيتذوقون من جميع الثمار ، وينشرون مساوئهم بتبجح واستفزاز ،من هؤلاء نذكر «فرانسو فيليلف» الذي كان يرافقه العبيد من الذكور والإناث . في حين اقتصر بعضهم الآخر على وضع جميع طاقات شخصياتهم القوية في خدمة طموحاتهم الأدبية أو العلمية . بيد أن السعي وراء المجد والشهرة كان ، بالنسبة لمعظمهم ، المحرك الأقوى للعمل . وهنا يكمن سر توافقهم مع الطغاة المتعطشين للتحول إلى أمراء . لقد كانوا جميعاً يطمحون إلى هذه العظمة التي اعتبرها « توماس پارونتشيللي » ضرورية للكنيسة التي أصبح رئيساً لها ، عندما تم تنصيبه حبراً أعظم باسم « نقولا الخامس » . أما الإحتفالات التي كانوا مغرمين بها والتي يتولون تنظيمها فشبيهة بالإستقبالات الإحتفالية التي سادت في العصور القديمة . لقد بدأوا يشعرون أنهم بلغوا عتبة العصر الذهبي الذي تنبأ به بترارك ، وأنهم افتتحوا الطريق التي تقود إلى ربيع جديد في التاريخ البشري .

الإنسانوية تغزو أوروبا

نقولا دو كويز

كان « نقولا دو كويز » (1400 ـ 1463) ابناً لبحار بسيط . ثم أصبح كاردينالاً في « سان پيار ـ أو ـ ليان » . ويدل عمله ونتاجه على عبقريته .

ويبدو أن انصراف « دو كويز » إلى البحث العلمي والتأمل لم يكن أمراً ميسوراً فقط. إذ كان للعمل، في جميع مراحل حياته، منزلة هامة. ورغم كونه لم يلق السعادة قط في هذا المجال ، إلا أنه لم يجد فيه سوى الإخفاق والفشل . وبفضل حنكته ، لعب ، بين 1435 و1449 ، دوراً هاماً في المباحثات المتعلقة بالأزمة المجمعية الثانية ، فيكافأ على براعته بتوحيد الكاثوليك . ويجتمع إلى الروم الذين لم تزعجه رؤية كنيستهم تتصالح مع كنيسة روما . وعندما عين مبعوث « نقولا الخامس » لدى الامبراطورية ، بدأ يعمل دون كلل ولا ملل من أجل الإصلاح . ثم حين أصبح أسقف « بريكسن » سبب له تصلبه بغضاء أجبرته على مغادرة « تيرول » .

ومما لا شك فيه أن الفضل يعود ، في تعلمه وامتلاكه للمعرفة ، وفي انطلاقته

وشهرته ، إلى موهبته الفذة . كان تلميذاً لدى رهبان « الحياة العامة » ، ثم طالباً في « هايدلبرغ » ؛ ونال في « پادو » شهادة الدكتوراه في القانون الكنسي ، وهذا ما كان يسعى إليه . لكنه لم يكتف بذلك ، بل تعلم فيها اللغة اليونانية ، وبمقتضى صداقته مع « توسكانيللي » ، أخذ عن هذا الأخير شغفه بالرياضيات . ثم لم يلبث أن انتشل مسرحيات« بلوتس » الكوميدية من عالم النسيان . لقد قرأ كل ما استطاع الوصول إليه من التراث اليوناني بدءاً من أعمال أفلاطون إلى الكتابات الهرمسية (الغامضة) ، كذلك ، أثارت القبلانية فضوله . وحاول الإطلاع على الحكمة الإسلامية واللغة العربية ، فتوصل على الأقل إلى التعرف إلى مبادئهما . أخيراً ، كان شديد الحرص على التآلف مع تقاليد الروحانية المسيحية ، دون أن يغرب عن باله « ر. لول » ، ولا المعلم « أوكهارت » .

كان يطمح للقيام بعملية توحيد شاملة ، مما دعاه إلى تنظيم وتنسيق معرفته التي وزعها على مستويات ثلاثة . في المستوى الأول ، يهيمن العقل ، وبديهي أن يستخدم فيه القياس المنطقي . وفي الثاني ، يكمن الإدراك ، الذي يتزود قبل كل شيء الرموز . وللنفاذ إلى المستوى الثالث ، لا بد من وجود« الجهل العلمي » الذي يجمع ، وهنا وجه الغرابة ، بين التفوق والتناهي . ولسوف يستشف العقل قدرة اللّه ، حيث تتلاقى التناقضات . لكن ذلك لا يحدث نتيجة للإستدلال المنطقي ، بل بالوحي الإشراقي . كان « دو كويز » شديد المراقبة للطبيعة ، فلم يرَ فيها أي نظام جامد . ومن خلال قراءته الواعية لأفلاطون ، أدرك ، هو أيضاً ، أن ثمة ، في الكون حركة دائمة . كذلك ، وبنتيجة التفسيرات العديدة والمتلاحقة ، ينتهي المبدأ الإلٰهي إلى التواصل مع المادة نفسها . فيمر بالإنسان الذي يسمو فوق هذا المنحى المادي ، ليصل إلى مصدره ، أي إلى الرب .

كان « نقولا دو كويز » يتقدم بسرعة ، وعليه ، لم يحاول الإسهاب في توضيح أفكاره . كانت براهينه موجزة ، ولعبته معقدة . كان كذلك شديد القسوة والصرامة بشكل جعل أنصاره قلائل . هذا الألماني المتواضع المحتد ، والأسقف المتدين الورع والمتزمت كان أحد رجالات النهضة ، وقد تربع على مستوى واحد مع الإنسانويين أو الفنانين الذين نشأوا في شبه الجزيرة . ولم تكن تنقصه تلك الشجاعة في الإلتزام بما يبدو أن القدر منعه عنه والذي يسميه الإيطاليون بالفضيلة ،

لكنه ، إضافة إلى ذلك، وعلى غرار «فاوست » ، راح يشبع نهمه الشديد للمعرفة والإدراك . فإذا بحياة « نقولا دو كويز » تشكل محصلة توليفية تماماً كأعماله .

قبل ولادة الإنسانوية بفترة طويلة ، كانت معرفة الإيطاليين ومهارتهم تمارس نوعاً من الإغراء الشديد على بلدان أوروبا الوسطى . كان العديد من الطلاب يتوافدون ، من الامبراطورية المقدسة وبولونيا أو هنغاريا ، ليتسجلوا في منطقة « بولونيا » أو « پادو » . ثم يعودون إلى بلادهم ، مزودين ألقابا ، مكللين بهالة من المجد ، وقد زخرت عقولهم بأفكار جديدة . هناك ، كانت تنتظرهم الوظائف الرفيعة في دواوين الدولة وفي إدارات أسقفياتهم . أما الجامعات ، التي ما فتئت تضيق حلقاتها إلى حد بعيد ، فكانت تخرج علماء ينتمون إلى ميادين رائعة . وبما أن هذه الكليات كانت لا تزال حديثة العهد ، كانت أقل تحفظاً من سائر المؤسسات الأخرى في الإنفتاح على التجديد ، خصوصاً إذا كان هذا الأخير وافداً من الخارج . وهكذا ، أصبحت المدن وبلاطات الأمراء مراكز يقوم فيها رجالات النخبة المحلية بواجب تكريم الآداب والعلوم . وفي عدد من مدن الراين ، تشكلت بعض « الجمعيات » المصممة على غرار الأكاديميات الإيطالية . أما البرجوازيون المهتمون بالتعليم الذي يهيء أبناءهم للحياة ، فراحوا يشجعون على تأسيس المدارس ، في الأراضي المنخفضة ، ووادي الراين ، وألمانيا الشمالية ، التي كان يديرها رهبان « الحياة العامة » . أخيراً ، لم تكن الرغبة في إصلاح العالم المسيحي بمنأى عن الترحيب الإيجابي الذي لقيته المناهج والمذاهب الإنسانوية في قلب أوروبا .

كان إهتمام مؤسسي التجديد الديني في هذه البلدان يتركز على مسألة تكوين جيل جديد من المسيحيين بحيث يطال ذلك كل فرد . فمن « ألكسندر هجيوس » (1435 ـ 1498) ، الذي جعل من مدرسة « سان لوبوين » في « دوفنتر » منبت رجالات الأدب ، إلى « جاك ويمفلنغ دو سلستا » (1450 ـ 1528) الذي استحق لقب « المربي الألماني » ، كان ثمة العديد من الإنسانويين الذين راحوا يفخرون بكونهم مربين .

وإثر « بورباش » الذي كان يدرس الرياضيات في ڤيينا ، بدأت تزدهر العلوم البحتة على يد تلميذه « رجيو مونتانوس » الذي كان أيضاً من تلامذة « بيساريون » .

فبعد أن عاش هذا الفرنسي الأصل سنوات طويلة في إيطاليا ، جعل من « نورمبرغ » المركز الأوروبي للدراسات الفلكية والخرائطية ، حيث كانت النظرية تساعد على حل المسائل التطبيقية . إن العديد من العلماء ، من أمثال « مارتن بهايم » ، الذي استخدم «فاسكو داغا ما» فيما بعد خريطته الكروية، و«البرت دوريه» و« فيليبالد بيركهايمر » ، كانوا يدينون لهذه المدرسة بجزء كبير من ثقافتهم المتشددة . لقد كان ثمة حاجة ماسة للإحاطة بكل أنواع المعرفة في الأوساط الإنسانوية داخل الامبراطورية . هذه الحاجة جعلت « رودولف اغريكولا دو غرمنك » يرسم لنفسه برنامجاً شاملاً لم يرق لـ « جان تريهام » ، رئيس دير « سبونهايم » ، لأن ذلك يوغل في علم التنجيم . لكن « أغريبا دو نتشايم » ، الذي جاء بعده كان أكثر منه توغلاً في عالم السحر . أما « جان روشلان » (1455 ـ 1522) ، فقد اجتذبه كل غريب وشاذ ، هو أيضاً . إنما كي يدرك كنه السر الذي اعتقد أنه اكتشفه في القبلانية ، كان لا بد أن يبذل جهداً أوتي ثماره : كان يتقن اليونانية جيداً ، ثم تعلم العبرية فاتقنها ، وبمنهجية تمكن معها من إعطاء أول مؤلف علمي في قواعد صرفها ونحوها فساعد بالتالي على تسهيل انتشارها على نطاق واسع . وقد اشتد شغفه بهذه اللغة إلى درجة جعلته يتحدى محاكم التفتيش حين واجهت مسألة القضاء على التلمود فكانت سلطته المعنوية كبيرة إلى حد دفع الإنسانويين إلى التحلق حوله . وبهدف الدفاع عنه ، ألف الأكثر حماسةً بينهم « رسائل الناس المغمورين » ، هذه « الرسائل الريفية » وليدة القرن السادس عشر! وهذه الرسالة النقدية لم تكن تهاجم فقط المدافعين المتصلبين عن الفلسفة المدرسية . بل كانت تمعن في التهكم على معظم المؤسسات الكنسية . وكان أحد هؤلاء الكتاب ، وهو « أولريك دو هاوتن » (1488 ـ 1523) ، يتقد حماسة وطنية عارمة . والغريب في الأمر أن هذا الكاتب الإنسانوي ، الذي ألهب فيه كتاب « جرمانيا » لتاسيت نار الإنتقام كان يهاجم الكرسي الرسولي بالعنف نفسه الذي يعتبره معه وريث روما . لقد كان رجالات الكنيسة ، في نظره ، أدوات بأيدي « الويلزيين »(1) الأعداء التقليديين للتوتونيين . آنذاك ، كان كره الأجانب يمتزج مع العداء للاكليروس ، وتحت رماد الإصلاح ، كانت تختفي نيران الثورة الدينية .

---

(1) نسبة إلى مدينة ويلز الإنكليزية (المترجم).

وفي أوروبـا الشرقيـة والوسـطى ، كانت دواوين « كـازيمير الـرابـع » ، في بولونيا ، و« ماتياس كورفن » ، في هنغـاريا ، تقيم عـلاقات معينـة مع الأوسـاط الفكرية الإيطالية . فإذا بجامعة « كراكوفيا » ، الذائعة الصيت ، تلعب دوراً رئيسياً في نشر الأفكار الجديدة . وفي فرنسا ، وبفضل وجود الإدارة البابوية الرومانية ، في أفينيـون ، ورجالات الأدب الـذين اجتـذبتهم إليهـا ، أخـذ تـأثيـر الإنسـانـويين الإيطاليين ، منذ نهاية القرن 14 ، يفرض نفسه على بعض الكتاب المعتبرين . فإذا بالأخوين « بيار وغوتييه كول » ، و« نقـولا دو كلامانج » و« جان دو مونتروي » ، يتحمسون لـ « شيشرون » ، وتحركهم العزة القومية فيسعون ويعملون للبرهنة على أن « ثمة أيضاً شعراء وخطباء خارج إيطاليا » . ويبدو أن ويلات الحرب أساءت كثيراً لهذا الجيل الأول من الإنسانويين الفرنسيين ، الذين ذهب بعضهم ضحية اختلاطهم وعلاقاتهم بـ « الأرمنياك » . وحين استتب الأمن ، أتيح للتيارات الأدبية أن تتحرك مجدداً ، وبشكل أكثر اندفاعاً . فراح « غليوم فيشيه » و« روبير غوغان » يسهلان ، كل بدوره ، دخول المذاهب الجديدة إلى باريس . فإضافة إلى مـذهب بترارك ، كانت هناك الأفـلاطونيـة المحدثـة الفلورنسية التي أثـارت الكثير من الإهتمـام ، في حلقات الجامعيين المتمـرسين بمسائـل التفكير والتأمل . ورغم أن « لـوفيثر ديتابل » زار فلورنسا واتصل فيها بفكر « بيك » و« مارسيل » إلا أنه ، في الحقيقة ، بقي أميناً للأرسطوطاليسية ، التي عمل بصـورة جذريـة ، على تجديـد مفاهيمهـا ومعرفتها . بيد أن الرجل الذي كان لا بد أن يصبح ذات يوم معلم « بـريسونيـه » ينـال في مؤتمر « مو » إحدى أولى المراتب ، حمل معه من رحلته إلى شبه الجزيرة الإعتقاد بأن الفلسفة الاغريقية قادرة على إحياء المسيحية وإعادتها إلى أصـولها . وكان الإنسانويون الإنكليز يطورون بعض المفاهيم المماثلة ، وعلى رأسهم « جون كوليت » (1466 ـ 1519) ، وهو ابن ثري لندني يعيش في إيطاليا . وما دفعه إلى ذلك هو شغفه بالحضارة الكلاسيكية . لكنه لم يلبث أن عاد إلى وطنه مقتنعاً بأن الدين المسيحي هو بحاجة ماسة إلى التطهير والتبسيط . فكانت جرأته مثار إغراء لـ « إيراسم »[1] .

---

(1) Erasme: لاهوتي وفيلسوف إنساني بارز ينتمي إلى القرن 15 . (المترجم).

الطباعـة

في وادي الراين ، اكتشفت الطباعة ، وهناك أيضاً جرى العمل بها . فلم تلبث بدورها ، وبالوتيرة المتسارعة نفسها ، أن غزت سائر أنحاء أوروبا . فحوالي عـام 1455 ، لم تكن « مايانس » تحوي أكثر من بعض منافسي « غوتنبرغ » فقط . وبعد مرور خمسين عاماً ، انتشرت محتـرفات الـطباعـة في 236 موضعـاً . وكـان أن تخصصت بعض المراكز بالنشر . يكفي أن نذكر منها « نورمبرغ » و « أوغسبورغ » و « ليون » ، و« باريس » و« البندقية » . فإذا بالتقنية الجديدة تغير جذرياً في ظروف العمل الفكري . إذ ظهرت حوالي 15 إلى 120 مليون نسخة على الأقل في نهاية القرن 15 . (ل. فيڤر و هـ . مارتن) . عندئـذ ، بدأ يحـدث نوع من التـوحيد المحقق في عالم الفكر . ويتخـذ تفوق الحـرف الرومـاني في هذا المجـال قيمة رمزية . أما المطبعي « امرباخ » ، من « بال » ، فكان لـه وكلاء في جميـع أنحاء أوروبا . وعملت الطباعة على إعلاء شأن الأمراء وتمجيدهم .

التعبير الفني في النزعة الإنسانوية

التصويــر

لا شك في أن إعادة نبش القديم كان لـه أثره العميق في عـالم الأشكال . فـالتنقيب المتحمس عن كل تراكمات الحضارة الإغريقية اللاتينية ساعد ، دون شك ، على تسريع عجلة التغيير الذي برزت أوائل أعراضه في تاريخ التصوير إبان القرن 13 . ومنذ تلك الحقبة ، فقدت الصور سمتها الكهنوتية المتصلبة التي كانت تجعلها شبيهة بالأيقونات البيزنطية ، وربما كان ذلك عائداً لكون الرهبان المتسـولين وخصوصاً الفرنسيسكان الذين تركز همهم على الترفق بـرعيتهم وليس إخافتهـا ، تمكنوا من استمالة الفنانين نحو مفاهيمهم . وقد تخطى « جيوتو » (1266 ـ 1337) مسألة صعوبة التوفيق والتوليف بين النظام والحياة . وبفضل تموُّج الأجسام ، التي لم تعد مذ ذاك تلصق على خلفية من الذهب المزيف بل تتحرك في إطار منظر طبيعي ، توصل في نهاية الأمر إلى ابتكار خداع العمق والحجم . أما « مازاشيو » (1401 ـ 1428) فسرعان ما ارتقى إلى مستوى الخلق الإبداعي . فإلى جانب الطواعية ، كانت جدرانيـاته تشتمـل على قوة التعبيـر . في حين كان أمـام « باولـو أوشيللو »

(1397 ـ 1475) متسع من الوقت ساعده على السير قدماً في أبحاثه ، النظرية والتطبيقية ، في آن معاً ، المتعلقة بعلم المنظور . فإذا برسومه ذات الأبعاد الطبيعية والمشاهد الرائعة التي تمثل المعارك ، تسترعي انتباهنا وإعجابنا . وبسهولة وطواعية ، كان « بيارو ديلا فرانشيسكا » (1410 ـ 1492) يعالج عناصر التراث الذي كان فيما مضى شديد التعقيد . فيضفي عليه القيمة والرونق من خلال إهتمامه بالإضاءة ، المتوهجة حيناً والمخففة حيناً آخر ، والتي نوعت الأساليب التي بدأ يستخدمها الفنان منذ ذلك الحين . أخيراً ، ومع « مانتينيا » (1431 ـ 1506) ، الذي خفف من حدة التصلب وأعاد تشكيل المشاهد والملابس بدقة تضاهي دقة المؤرخ ، برز نوع من التكلف والتصنع في التشكيلات التي يعجز أي خبير تقني عن كشف عيوبها .

تلك الأثناء ، ظهرت جماعة ، انقشع أثرها من خلال عدد أعضائها وموهبتهم ، وسلكت طريقاً مغايراً بعض الشيء . وكان اهتمام هؤلاء الفنانين منصباً على صدق الموضوع أكثر منه على قوة بنائه . كانوا شغوفين بكل ما هو مثير ، ولم ينشدوا الجمال المجرد بقدر سعيهم وراء السحر والروعة . وفي توسكانا ، نجد « فيليبو ليبي » (1409 ـ 1466) الذي أضفى على رسوم السيدة العذراء رونقاً حزيناً خالداً ، ثم « بنوزو غوزولي » (1420 ـ 1497) ، الذي أوحى إليه موكب الأمراء والقساوسة القادمين إلى مجمع فلورنسا بخلق تحفته الرائعة « موكب ملوك المجوس » ، كما نجد أخيراً « غيرلنداجو » (1449 ـ 1494) ، صاحب المشاهد الصافية والمتوازنة . جميع هؤلاء كانوا يمثلون تلك النزعة ، التي عني بها ، في البندقية ، كل من « بلليني » (1429 ـ 1507) الذي تأثر ، ربما ، بالمدرسة الفلمندية ، و«كارپاشيو»(1455 ـ 1525) ، الذي تعتبر أعماله بمثابة تصوير حسي لأحداث تاريخية رائعة ، حيث يتمتع الخيال بدقة الواقع نفسه . وقد لا نغالي ، دون شك ، إذا أدرجنا في هذا التيار « لو پيروجن » (1445 ـ 1523) ، الذي لم تكن براعته لتقبل بأي نقد ، بل كان « فنه الشديد الإعتدال » يلامس أحياناً الإتباعية .

حري بنا أن نفرد مكانة خاصة لرسامين لا يشتركان ، عدا انعزالهما النسبي ، إلا بحساسيتهما المفرطة للوقائع الفوطبيعية . وهما : « فرا أنجليكو » (1387 ـ

1455) الذي استطاع أن يضفي على أعماله روعة نوع من التدين الرقيق والعنيف في آن معاً ، دون الوقوع في التصنع . فعندما كان راهباً دومينيكياً في « سانت مارك » ، زين ديره بجدرانيات متنوعة ضمن إطارها الموحد . ثم هناك « بوتشيللي » (1440 ـ 1510) ، الذي أدرج طبعاً مبتكراته في سياق مغاير تماماً . فلم تشكل لوحة « الربيع » ولا « ولادة ڤينوس » تراتيل « لأجل مجد المسيح » ، لكن الرسام كان ذا مزاج قلق ، إذ كان مذهب الباطنية هو شغله الشاغل . فيتبع تأملات معاصريه الفلورنسيين حول الرسالة الأفلاطونية ويبدو أن العاصفة التي أثارها « سافو نارول » هزته بعنف أدى به إلى إحراق الأعمال اللادينية التي كانت بحوزته . كانت تظهر في شخصياته مسحة من الحزن المؤثر . ويهتم بالخطوط أكثر من اهتمامه بالأحجام . وهكذا كان قريباً من الخطوطية القروسطية والتصنع الباروكي .

النحت

تميز النحت ، المترافق تقريباً مع التصوير ، بالإجلال الشديد الذي كان الفنانون يكنونه لآثار القدماء . فكان « جاكوبو دلاكويرسيا » (1367 ـ 1438) أول من تخلى عن التقاليد الأيقونية[1] في العصر الوسيط ، وأول من استعمل المعجون في نقش قاعدة عمود أحد الأضرحة بالأشرطة الزخرفية . أما « غيبارتي » (1378 ـ 1455) ، الذي كشفت « تعليقاته » عن الإعجاب الذي يكنه للفن الإغريقي ـ اللاتيني ، فلم يقتبس لنماذجه ، رغم هذا الإعجاب ، سوى بعض العناصر الزخرفية ، التي احتفظ فيها التراث القروسطي بمنزلة هامة . بيد أن تحفته الرائعة تبقى ذَيْنِك البابين البرونزيين في معمدانية فلورنسا ، حيث يصعب العثور على أي شائبة أو أي نقيصة . فلا يوجد فيها أي تناقض بين النظام والحياة . ونتبين أن « دوناتيللو » (1386 ـ 1466) أعطى نماذجه أبعاداً واسعة جداً . فاتبع ، إلى حد ما ، المثال الجمالي ، ويقدم لنا نموذجه المجسم « داود » أنجح مقاربة وأصدق تعبير عن الواقع الذي لا ينبذ البشاعة : يمكننا هنا أن نتخيل الهزال الفظيع الذي كان لـ « مريم المجدلية » . أما « غاتا ميلاتا » ، قائد المرتزقة الذي وافقت البندقية على

(1) أي ما يتعلق بالأيقونات والصور والتماثيل حيث كان يسود التعبد لها (المترجم).

عرضه أمام بازيليك[1] « پادو » ، فكان البرهان الساطع على العودة المتعمدة إلى النموذج القديم : لقد استوحى « دونـاتيللو » فنه من تمـاثيل الخيـالة التي نصبهـا الرومان على شرف أباطـرتهم . أخيراً ، أراد « ڤيـروشيو » الـذهاب إلى أبعـد من سلفـه ، لقد تـرك لنا « داود » ذا الجسـد المطواع والأملس ، الـذي يمثـل فتى جميلاً ، و « كوليونه » ، المحارب ذا التكشيرة الوحشية . وتذكرنا خزفيات « ديللا روبيا » بأن عصر النهضة كان يستبدل الجمال بالملاحة والرشاقة ، كلما دعت الحاجة إلى ذلك .

فن العمارة

تمكن « برونليشي » (1377 ـ 1446) من الإرتقاء بسـرعـة إلى مستـوى الأعمال الفنية الرائعة في فن العمارة . فكانت قبة « سانت ماري دي فلور » في بداية الأمر تجربة تتطلب القوة في النظام التقني ، لأنها شيدت دون استخدام الصقالة . فإذا بها تبلغ ذروة الكمال الجمالي : تتناسق خطوطها وأبعادها بشكل خلو من أي تنافر . وداخل الصرح ، يبدو جلياً تأثير لعبة الإضاءة . وقد بنى « ل.ب. البرتي » إنجازاته على تأملات نظرية تحدد انطلاقها من خلال القراءة الواعية لـ « ڤيتروڤ » . وأكثر ما برز إبداعه في بناء واجهات الأبنية . نذكر مثـلاً أن واجهة كنيسـة « سان فـرنسيسكو » في « ريميني » اكتسبت شكـل قـوس نصـر يحتمـل أن يكـون دفـع « مالاتستا » حاكم المدينـة ، إلى تحويـل هذا الحـرم إلى معبد تكـريماً لعشيقتـه « أيزوتا » .

عمومية عصر النهضة

لدى تجولنا بين مختلف قطاعات الفن ، الواحد تلو الآخر ، قمنا بتجزئة ما كان عصر النهضة يسعى بشغف إلى توحيده . ولم يكن أي من مؤسسيه ليقبل بحصر نشاطه في ميدان واحد : فمن نقّاش ، يتحول « برونليشي » إلى مهندس معماري . ولم يكتف « ڤيروشيو » بـالنحت ، فراح يمـارس الـرسم بـل ويعمـل في إخـراج الإحتفالات والأعياد . وقـد انكب معظم هؤلاء المبـدعين مطولاً على المعـطيات

---

(1) بناء روماني مستطيل، أو كنيسة، في أحد أطرافه بناء نصف دائري (المترجم).

النظرية المتعلقة بإنجازاتهم . فلم يتركوا تأملاتهم تقف عند حد معين . أما هدفهم فكان إدماج اكتشافاتهم في كل متناغم . وإذا بالفن يشكل وسيلة تصوير أو على الأقل إظهار النظام الكامن لهذا العالم . على هذا الأساس ، أخذوا ، بطبيعة الحال ، يبسطون طموحاتهم على كل ما يشكل دائرة الوجود البشري ، وربما كانوا اكتشفوا بأنفسهم قوانين تنظيم المدن لو لم تتوفر لديهم دراسة عن المدن القديمة . وبجملة وردت في مبحث « البرتي » عن الأسرة حدد فيها موهبة الإنسان الذي يتوجب عليه ، حسب رأيه ، التفكير في الأمور وإخضاعها لعمله . أما من يستجيب إلى هذا التحديد فهو الفنان وحده . ويبدو أن التطابق كان قائماً بين التيار الإنسانوي والنهضة الفنية .

إنما لم يستسلم لإغراء الصور المتناقضة إلا الذين أرادوا رؤية أوروبا الشمالية غارقة في شحوب ضوء الشفق الخريفي ، كما رؤية شبه الجزيرة الإيطالية سابحة في نور ربيعي جديد . وكي يؤكدوا هذا التناقض ، كان لا بد من الإستخفاف بالتصوير الفلمندي وعدم إقامة أي اعتبار للأخوة « ڤان إيك » و « روجيه ڤان در ويدن » . وهذا قد يعني التجاهل أن فن الرسم ومزج الألوان ، في ألمانيا ، تقدما بخطوات واسعة في أقل من قرن ، بحيث تشير اسماء «كونراد ويتز»، و «مارتن شونغويه» و «ماتياس غرونڤلد » إلى بعض الحقبات التاريخية الهامة . وكيف ننسى أن الفنانين الإيطاليين كانوا مدينين لـ « الفلمنديين » بأكثر من تجديد ناجح في تقنية التصوير ؟ أما كانت الإحتفالات في بلاطات الأمراء حرمت من أحدى أقوى مفاتنها لولا وجود الموسيقى التي تأمن ازدهارها على يد المدرسة الفرنسية ـ الفلمندية ؟ لقد نشأت بين الشمال والجنوب « علاقات تجاذب ، وليس تنابذ » (شاستل) . أما « جان فوكيه » (1420 ـ 1480) ، فلم « يتجنب التعارض في التصوير بين الشمال والجنوب ، بل تصدى له وبدده ، وذلك بالجمع بين صفاتهما في توازن دقيق » (شاتليه) . أخيراً ، انطلق « ألبير دوريه » (1471 ـ 1528) إلى إيطاليا بحثاً عن زهور عصر النهضة بغية تكييفها مع مناخ البلاد الجرمانية .

الفصـــل الثالـــث

من محمد الفاتح
إلى كريستوف كولومبوس

ثـأر الإسـلام
وأفول روما الجديدة

لم يكن المسلمـون ، في مواجهتهم مـع المسيحيين ، يدركـون ، على ما يـظهـر ، كيف يفيـدون من ضعف خصـومهم . فيستنفـد المماليـك قـواهم في الإنقلابات . ويمارسون فقط سلطة ضعيفة جداً على أمراء البلاد السورية . في حين بدأ التمزق يعصف بسلطنة آسيا الصغرى . كما كانت بلاد الروم موزعة بين عشر إمارات مستقلة . لكن الأتراك العثمانيين كانوا يتهيأون سراً للإستيلاء على معاقـل السـلاجقة المجهـولي الأصل . ومن المـرجح أنهم ينتمـون إلى قبيلة قـدمت من خراسان ، فانخرط محاربوها في خدمة سلاطين بني عثمان بهدف محاربة المغول . جدير بالذكر أن أسياد الأناضول هؤلاء كانوا يعيشون أوضاعاً قلقة ومضطربة ، في بداية القرن الثالث عشر . ويبدو أن تجزؤ الدولة التي لم ينتشلوها من الكارثة أتاح لهم التصرف بأمورهم الخاصة وفق أهوائهم ورغباتهم .

الغزو التركي

يعتبر عثمان أول زعيم تركي عرفه التاريـخ . وفي أواخر حيـاته ، أي عـام 1326 ، تمكن من الإستيلاء على «بروصّـة» واتخاذها عاصمته الأولى . ثم تابع ابنه توسيع رقعة الأراضي التي ورثها . فيتقـدم ، من جهة ، بـاتجاه الغـرب ، ملحقاً الخسائر بالأمراء السلاجقة ، ومن جهة أخرى نحو الشمال ، مـطارداً فلول الفرق العسكرية البيزنطية على ضفة البوسفور الآسيوية . كان الأتراك العثمانيون من أخطر حلفاء « جان كانتاكـوزين » ضد الصـربيين . وعام 1354 ، ظهـروا لأول مرة في

ساحات المعارك الأوروبية . ومع عام 1354 ، اجتازوا مضائق البوسفور بمبادرة خاصة منهم . ومن «غليپولي » انطلقت جيوشهم ، بتؤدة وحذر في بداية الأمر، ثم اندفعت باتجاه « ماريتسا » ، بدفع من مراد الأول الذي ارتقى العرش العثماني ثم استولوا على «أدرنة» (1360) حيث اتخذ قائدهم مقر إقامته. آنذاك، كانت القوة التركية الجديدة تحاصر القسطنطينية كالكماشة ، وعندما عجز القيصر البيزنطي ، عام 1374 ، عن فك هذا الحصار ، أعلن استسلامه لمراد الذي ما كانت انتصاراته إلا لتزيد من طموحاته . تلك الأثناء ، كانت مملكة بلغاريا (1370 ـ 1371) تتوزع بين أميرين سرعان ما قضى عليهما ، الواحد تلو الآخر . وبعد أن استجمع قواته ، أطلقها باتجاه الغرب ، فاستولت على « سيريزيا » ، ثم على « موناستير » القائمة على أبواب ألبانيا . بعد ذلك ، سارت هذا القوة نحو الشمال لتصل إلى « سيفيا » الواقعة عند سفوح البلقان « 1385) ، وإلى « نيتش » في وادي « موراڤا » (1386) . ومع الإستيلاء على سالونيك ، تمت للعثمانيين السيطرة على « ڤاردار » (1387) . وكان هؤلاء يستعدون للدخول إلى البوسنة عندما جوبهوا بمقاومة الأمراء المسيحيين ، الذين تحالفوا أخيراً بهدف التصدي لهذا الإجتياح . فقد قام البلغار والبوسنيون والألبان والصربيون ، مجتمعين ، بهجوم معاكس ، بقيادة « لازار » ملك صربيا باندفاع لا تزال الروايات الملحمية تتكلم عنه . إنما بئس ذلك ! إذ في 15 حزيران/ يونيو 1389 وفي « كوسوڤو » ، دارت بين الفريقين معركة طاحنة كتب النصر فيها للأتراك . وقد قتل فيها كل من السلطان مراد وعدوه اللدود « لازار » ، إنما كان واضحاً أن مستقبل القوة التركية ترسخ ، ولفترة طويلة ، في شبه جزيرة البلقان .

ويبدو أن هذا الإقتحام الهمجي لمسرح التاريخ جعل العثمانيين في المرتبة الأولى بين الأعداء الذين كان يفترض بالمسيحيين التخوف من هجماتهم . فقد كان الإغريق يفتقرون إلى القوة التي تتيح لهم التصدي بحزم لما يقوم به الغزاة الجدد . وبالتالي ، لاقوا صعوبة هائلة في المحافظة على استقلالهم . ولم تعد حدود الدولة البيزنطية تشتمل إلا على مساحة كبيرة من ضواحي القسطنطينية . كذلك ، اندحر البلغار والصربيون، أصحاب العقيدة الأرثوذكسية. انهزم البلغار بسهولة، والصربيون بعد نضال بطولي ، بيد أن كلا الفريقين وقع تحت سيطرة الغزاة .



9 ـ البرج المركزي في كاتدرائية غلوسستر . منتصف القرن 15 .



١٥ ـ سلمنكا: واجهة الجامعة.

عندئذ ، لم يتبق سوى الغرب اللاتيني ، الذي أدرك رئيسه الروحي ، أي البابا ، عام 1362 ، أن أهداف النضال الصليبي تغيرت . فيعترف « أوربانوس » الخامس أن العثمانيين هم مصدر الأخطار الحقيقية . أما المغامرة التي استجابت لندائه فانتهت إلى فشل مزدوج . فأول من اندفع إلى الحرب هو « لويس دانجو » ، ملك هنغاريا ، الذي كان ذا وضع حرج جداً . لكنه وحلفاءه الصربيين والفالاك والبوسنيين ينهزمون في « ماريتسا » (1363) . من ناحية أخرى ، لم يتمكن دوق سافوي، « آميديه » ،من تشكيل أكثر من فرقة غير متجانسة وقليلة العدد . بحيث اضطر إلى تكريس أفضل طاقاته المتواضعة لتحرير قيصر بيزنطية ، الذي وقع لسوء الحظ بين أيدي البلغار ، ولم يتمكن من المحافظة على القلاع التي انتزعها من الاتراك عند مضائق البوسفور (1366 ـ 1367) . وأثر نكبة « كوسوفو » ، التي أصابت الأرثوذكس مباشرة أحس كل العالم المسيحي بأنه معني بالأمر . فيطلق ملك هنغاريا مجدداً صفارة الإنذار . ومنذ عام 1387 ، خلف « آل آنجو » اللوكسمبوري « سيجيسموند » ، وهو نفسه الذي سيعتمر ، عام 1420 ، التاج الامبراطوري . أما « بونيفاس » التاسع ، الذي استجاب لندائه ، فراح يدعو إلى الجهاد المقدس . فكان أن لاقت مواعظه صدى لها . ولم تكن صور الإنتصارات والمآثر القديمة قد تبددت بعد نهائياً . فيسعى النبلاء ، الأكثر ثراء والأشد نفوذاً ، إلى ترسيخ هذا الهدف بحماسة جديدة . ويبدو أن عيوب هذا التحريض الفروسي أدّت إلى المزيد من الإضرار بمصلحة المحاربين التي لم تفد من حمية النبلاء الذين راحوا يتطوعون جماعات جماعات . ولم يلبث أن توجه 8000 رجل نحو الشرق . وكان في عدادهم « يوحنا المقدام » ، وهو كونت «نيفيرز» ، إضافة إلى اثنين من أبناء عم « شارل » السادس ، والقائد العام للجيوش الفرنسية آنذاك ، وهو المارشال « بوسيكو » والأميرال « جان دوفيينا» . كذلك ، شاركت وحدات عسكرية ألمانية وبريطانية في الحملة التي انتشرت في وادي الدانوب ، بدلاً من التمركز بقوة في موقع قد يستنفد فيه « بايزيد » ورجاله طاقاتهم عبثاً ، وسببت لنفسها كراهية الناس الذين كانت تزعم تحريرهم ، وذلك لأنها راحت تمارس أعمال السلب والنهب . ويبدو أن حصار « نيقوبوليس » ، التي عجز هذا الجيش عن فتحها ، بسبب الإفتقار إلى أدوات الحصار ، أدى إلى تحكم الفوضى في صفوف الصليبيين . ومع اقتراب « بايزيد » استرسل هؤلاء في أعمال التنافس والتباري . فالفرنسيون الذين أصروا ،

في 25 أيلول (سبتمبر) 1396 ، على تسلم خط الهجوم الأول ، انقضوا على العدو الذي يحتفظ بأفضل فرقه على سبيل الإحتياط . فكانت الهزيمة شاملة بمقدار ما كان الهجوم صاعقاً . واستطاع « سيجيسموند » الفرار في حين وجد كونت « نيڤيرز » نفسه وسط الأسرى . ومن لم يكن ، بين هؤلاء ، ثرياً فيفتدي نفسه ، كان نصيبه القتل بلا شفقة ولا رحمة .

تلك الأثناء كانت القوة العثمانية تهتز بعنف مع مجيء عدو مقبل من آسيا الوسطى ، أعني به « تيمورلنك » . فبعد اجتياحه لإيران وبلاد ما بين النهرين ، وجد تيمور الأعرج نفسه، عام 1387 ، أمام أبواب الأناضول. إنما بدلاً من دخولها ، قام بدورة نصفية لينقض على بلاد الهند . فيستغل « بايزيد » هذه الهدنة في تعزيز مواقعه ويتمكن من التغلب على بعض الأمراء السلاجقة . ومع عام 1399 ، يقوم تيمورلنك بارتداد مفاجىء وينقلب نحو الغرب . وفي 20 تموز (يوليو) عام 1402 ، حدث الصدام بين جيشه وجيش « بايزيد » على مقربة من « أنقرة » . فانهزم العثمانيون ووقع قائدهم في الأسر . وبصورة مؤقتة ، برزت أوهام نوع من التحالف المسيحي مع هذا الوافد الجديد ، « جنكيز خان » . إنما سرعان ما تبين أنه ، لو أخذ « تيمورلنك » العثمانيين من الخلف ، فلن يكون ميالاً للتحالف مع المسيحيين . ومع ذلك ، كانت الدولة التي أقامها تيمورلنك هشة بقدر كونها مترامية الأطراف . لذا ، لم تتعد عهد مؤسسها ، بحيث أدى تهاويها إلى استعادة الأتراك لحريتهم في التحرك . إنما كان لا بد لهم في بداية الأمر من تعويض الخسائر الجسيمة التي سببتها هزيمة عام 1402 . فقد ظلت حكومتهم مشلولة ، طيلة عشرين عاماً ، من جراء تنافس الراغبين بالسلطة . وهذا ما ساعد الصربيين والبيزنطيين على رفع رؤوسهم مجدداً . هنا ، خيل لأبناء البندقية أنه أزفت ساعة ضرب الخصم الذي يبدو أنه فقد مقدرته القتالية . ولا شك في أن الإنتصار البحري الذين أحرزوه عام 1416 ، في «غليپولي »، قد رسخ هذا الإعتقاد. لكنه، رغم ذلك ، كان انتصاراً وهمياً . وغداة نسلم السلطة ، عاد مراد الثاني إلى مرحلة الهجوم (1421) . فيشدد قبضته على آسيا الصغرى ، ثم يجعل من « أدرنة » عاصمة له ، وتسقط في يده « تراقيا » و « صربيا » . كما تعرضت « سالونيك » مجدداً للإحتلال . ثم اقتحمت « يانينا » ، في قلب « إپيريا » ، وهوجمت « بلغراد » للمرة الأولى . ومع عام 1439 ، كانت الجيوش العثمانية تسيطر على قلب شبه

جزيرة البلقان . وأصبح يسيراً عليها ، انطلاقاً من مواقعها تلك ، التوغل في أحد أكبر الأودية ، التي تنطلق من هذا الخزان المائي الأوسط ومهاجمة إما « هنغاريا » أو « ڤالاشيا » أو « ألبانيا » . كذلك ، كان بإمكانها أن توجه للقسطنطينية الضربة القاضية .

وخوفاً من هذه الهجمة الأخيرة ، اضطر الأمبراطور البيزنطي للتقيد بالشروط التي وضعها اللاتينيون لاتحاد الكنائس . وكي يؤمن المساعدات ، لقد تحمل مسؤولية تحريض الاكليروس الإغريقي وإضعاف الرغبة بالمقاومة عند اللامؤمنين . وحول « جان هونيادي » ، وهو « فويفود »[1] ترانسيلفانيا ، تشكل تحالف يضم الڤالاك والصربيين الذين استطاعوا الفرار من معسكر المنتصرين عليهم . فوضع هذا الجيش في مقدمة المحاربين الصليبيين الذين قدموا ، استجابة لنداء البابا ، من بولونيا وهنغاريا وألمانيا للإنضواء تحت لواء « لاديسلاس » الذي كان ملكاً على هنغاريا وبولونيا وانكب « سيزاريني » القاصد الرسولي والديبلوماسي على تعزيز عرى هذا التحالف . أما أساطيل جنوى والبندقية ، فكان منوطاً بها ، مجتمعة ، منع مرور التعزيزات العثمانية عبر مضائق البوسفور . في هذه الأثناء ، كانت تجري بعض الإتصالات مع عدو العثمانيين القديم ، أمير « كرمانيا » . وفي 3 تشرين الثاني (نوڤمبر) 1443 ، أحرزت الجيوش المسيحية المنتصرة في « نيتش » ، انتصاراً ثانياً عشية عيد الميلاد ، ثم بدأت تقدمها باتجاه « صوفيا » . عندئذ ثبطت همة مراد ، فتخلى عن مهمته .

وفي 15 تموز (يوليو) 1444 ، تم التوقيع ، في « زيجدان » ، على هدنة مدتها عشر سنوات . بيد أن تهور الصليبيين أفقدهم هذا الغنم دفعة واحدة . إذ مزقوا المعاهدة التي كانوا أبرموها وقرروا متابعة طريقهم حتى القسطنطينية . وتكفلت السفن الإيطالية بأمر نقلهم ، انطلاقاً من « ڤارنا » حتى منافذ الدانوب . لكنهم لم يصلوا في الوقت المناسب ، بل إن مراد ، الذي كان استجمع قواه ، قدم لملاقاة المسيحيين وقضى عليهم قضاء مبرماً . وكان ذلك في العاشر من تشرين الثاني (نوڤمبر) . ثم راح الأتراك يحرزون ، في كل مكان ، الإنتصار تلو الآخر . وإذ لم

---

(1) Voïvode : لقب يطلق على كبار الموظفين في البلقان وبولونيا (المترجم).

يكتفوا باستعادة سيطرتهم على بلاد الصرب وبردهم نحو « كوسوڤو » هجوم البلغار المعاكس (1448) ، اكتسحوا اليونان وتوغلوا فيها حتى « الپيلوپونيز ».. عندئذ ، انقشع مستقبل القسطنطينية . فبدأ محمد الثاني ، الذي اعتلى العرش فعلياً إثر وفاة والده (1451) باستعداداته الدقيقة ، فزود جيشه بمدفعية هائلة وقدم للتمركز أمام بيزنطية في آذار (مارس) 1453 . وفي 29 أيار (مايو) ، اقتحمت جيوشه المدينة . إنما رغم النجدة التي لم تشتمل إلا على حفنة من الغربيين ، ومعظمهم من الإيطاليين ، وجد الامبراطور قسطنطين الحادي عشر في عداد الأموات . أما القرار الذي تمكن من إيصاله إلى رعيته فلم يساعد إلا في صد الهجمات الأولى .

وهكذا ، تحولت بيزنطية إلى اسطمبول ، مقر السلطان ، وكنيستها العظيمة أياصوفيا ، إلى أجمل جامع . وكانت المهمة المزدوجة التي انكب عليها محمد في بداية الأمر تكمن في استكمال فتوحاته وتعزيزها ، إذ لم يكن قد فرض كامل سيطرته على البحار التي تنفتح عليها مضائق البوسفور . وبين 1456 و 1479 ، استولى على ما يقارب كامل الأراضي اليونانية ، دون أن يترك في البندقية سوى بعض القلاع ، كقلعة « مودون » التابعة « للپيلوپنيز ». وفي الفترة نفسها ، تم احتلال كل الأرخبيل تقريباً ، إنما بقيت كريت ورودس حرساً على مدخل بحر إيجه . كذلك ، كان الإنتشار العثماني على شواطىء البحر الأسود يسير بالسرعة نفسها ، في الجنوب كما في الشمال . ومع عام 1461 ، تأفل الدولة اليونانية في « ترييبيزوندا » . أما بلاد القرم فلم تصبح تحت سيطرة الأتراك إلا بعد عام 1475 ، كما لم يكن من السهل تحرير الطريق البرية التي تقود إليها : فبعد مقاومة عنيفة ، أمكن صد الڤالاك والمولداڤيين بعيداً عن الشواطىء . وبدلاً من أن يقوم العثمانيون ، في بلاد البلقان ، بهجمات متلاحقة على أبواب مملكة هنغاريا ، بغية النفاذ إلى سهل الدانوب ، فإنهم راحوا يتسلقون الجبال ويتقدمون باتجاه الشمال ، سائرين بحذاء السلاسل الجبلية ، فيهزمون البوسنة ، عام 1463 ، شر هزيمة ، ودخلوا بعد ثلاث سنوات إلى « هيرزيغوڤينا » . وفي جنوب « راغوسا » ، استولوا على كامل الوجه الساحلي تقريباً . كما احتلوا ، منذ عام 1480 ، بعض المواقع التي تستطيع جيوشهم ، انطلاقاً منها ، إزعاج الغرب المسيحي وزرع الرعب فيه . وفي العام نفسه تم احتلال « أوترانت » في مدة لا تتجاوز أسابيع قليلة . وقد حصلت عام 1492 بعض الغزوات التي أعملت الحرق والقتل في « كارنثيا » . وفي عام

1497 ، بدأ القلق ينتاب « ڤيسانس » لدى اقتراب الكشافين الأتراك منها . وهكذا ، فمنذ القرن العاشر ، وبدء غارات المغاربة الذين يجوبون ممر رودس لم تكن أوروبا أكثر تعرضاً للخطر الإسلامي !

الدولة والمجتمع التركيان

كان السلطان ، على رأس الدولة التركية ، يستأثر بجميع السلطات . فهو القائد العسكري والمرشد الروحي . وثمة سلم تراتبي من المستخدمين يعمل على تنفيذ أوامره . في هذا الجهاز ، تعطى الأهمية قبل كل شيء للاستحقاق ، والبراعة والطاعة . ثم مع تطور الإقطاعية ، وجدت عقبتان : مبدئياً ، كانت حيازة « التيمار » تتم مدى الحياة ، ولم يكن التيماريون سادة إقطاعيين ، بل مستغلي ريع الأرض . وبهدف إكمال ثرواتهم ، راحوا ينخرطون في الجيش فتزودهم المعارك المجد والإنتصارات الغنائم . وفي بداية القرن 14 ، كانت كواكب فرسان هؤلاء « المشعلين للفتن » ، وهم كالبرق في سرعتهم، تزرع الرعب في المناطق التي تتعرض لممارسات هؤلاء «الكومندوس » . ومما لا شك فيه أن فرق الإنكشارية ظهرت على مسرح المعارك في عهد مراد الأول . ومما أذهل اللاتين بصورة خاصة هو النظام الثابت الذي يخضع له هؤلاء الجنود ، المنسلخون عن أسرهم المسيحية خلال طفولتهم ، والذين تربوا على العقيدة الإسلامية وتلقوا التدريبات الأكثر عنفاً . وبسبب تكرسهم للعزوبية ، كان ملجأهم الوحيد هو المعسكر فقط ، أما الوظائف الإدارية والدبلوماسية فكانت مفتوحة على نطاق واسع أمام المسيحيين ، في حال ارتدوا عن دينهم ووضعوا إخلاصهم ونبوغهم في خدمة السلطان .

تقلص فكرة الحرب المقدسة

كانت إرادة المقاومة تعتمل في وجدان أبناء الشرق والمناطق البلقانية . ولم يكن الأرثوذكس ، كما نعلم ، يكرهون « قلنسوة » البابا بأقل من كرههم « للعمامة » . لقد كان النظام الإقطاعي يسحق المواطنين ولا يشجعهم على المخاطرة بحياتهم دفاعاً عن الأراضي التي لا يجنون منها الكثير . كما لم يتم إيقاف الأتراك إلا في البلدان التي كان قادتها ، وبقدرة نادرة ، يثيرون حمية الناس . ففي ألبانيا ، ومن 1455 إلى 1468 ، قام « جورج كاستريوت » الذي كان يلقبه الاتراك

بـ «اسكندر بك » بهذه المهمة خير قيام . ولدى وفاته انهار السد الذي اقامه في وجه الاجتياح. أما «جون هونيادي » أولاً ، ثم ابنه « ماتياس كورڤن » بعد ذلك ، فنجحا ، ليس فقط في حماية قلب مملكة هنغاريا من الغزوات التركية ، بل تمكنا حتى من انتزاع جزء من البوسنة من أيدي أخصامهما . وبين منحنى « الكارپات » وأسفل الدانوب ، استطاع أمراء الڤالاك ، الذين تدل ألقابهم ، مثل « ڤلاد الشيطان » و « ڤلادو المخوزق » ، على قرارهم الرهيب ، استطاعوا الصمود في وجه هجمات العثمانيين الضارية . بيد أن هذه الجزر انتهت جميعها باكتساح العدو لها . وفي السنوات المتأخرة من القرن 15 ، تشكلت مجموعتان من الأراضي الواسعة جداً ، وذلك في عهد أسرتين تعود كلتاهما في أصلها إلى آل « جاجلون » . أما في الشرق ، فكان ملك بولونيا ، وهو ، من ناحية ، سيد « ليتوانيا » ، ومن ناحية أخرى ، حامي « ملداڤيا » ، يبسط سيطرته من البحر الأسود إلى بحر البلطيق . وفي الغرب كان أمير واحد يحكم بوهيميا وهنغاريا ، غير أن التلاحم لم يكن كافياً بين هذه الأراضي الشاسعة . إذ كانت تتفاقم فيها التناقضات الإجتماعية من جراء تجمع الثروات لدى الأشراف . وما أن أطل عام 1526 حتى أطلت معه ، وبجلاء تام ، هشاشة الدولة الهنغارية .

أما الغرب الذي كان يعتبر ككل متماسك ، فرغم كونه استشف البلاء الذي يهدده والذي تحدثت عنه روايات المسافرين والعبيد الهاربين، رغم ذلك لم ينجح في التغلب على نوع من الفتور الذي كان ينتابه. فبعد «نيقوبوليس» و « ڤارنا » ، بدأت فكرة الحرب المقدسة تذوي وتضعف . والجدير بالذكر أن البابا « نقولا » الخامس ، وخاصة «سيكستوس » الرابع دعيا الأمراء والمؤمنين ، مراراً وتكراراً ، إلى حمل السلاح ضد الأتراك . إنما لم تلق دعواتهما أي صدى . وتمكن « جان كاپيستران)» كناسك متزهد ، وبفضل كلامه المؤثر من إثارة حماسه الناس ، تحت جدران بلغراد (1456) . ويبدو أن الحرب المقدسة الغابرة أصبحت بالنسبة للبعض مجرد لعبة . لنتأمل المشهد المسلي الذي عرضه دوق « بورغونيا » في ديوانه خلال شهر شباط (فبراير) 1454 : وأقسم المدعوون إلى الوليمة ، حول طائر التدرج ، على تحرير القسطنطينية . لكنهم يكتفون بذلك . وتتحول الأغنية الإيمائية إلى أوبرا ! ويفكر شارل الثامن ، مازجاً الحلم بالطموح ، باسترداد نابولي وأورشليم بعدها « من أجل ذريته » . وبهدف إبعاده عن إيطاليا ، أسس أعداؤه « الرابطة

المقدسة » ، عام 1495 . وكان هدفها الرسمي النضال ضد الأتراك . هنا ، لم يكن النضال المقدس سوى عامل ظريف من عوامل التنسيق الدبلوماسي . إنما ، وبغية حماية أوروبا من الغزو ، كان المرجع الوحيد هو السلاح والرغبة باستخدامه . لكن البابويات كانوا يبحثون عن أساليب أخرى . لقد حاولوا مثلاً ، أيام البابا بيوس الثاني ، هداية السلطان إلى الدين المسيحي ، وقد حاولوا دعم أخصامه . ونزل « جم » ضيفاً على الفاتيكان ، إلى أن دس « ألكسندر » السادس السم لهذا اللاجىء المزعج . أما « سيكستوس » الرابع فيبذل جهده في موسكو ، لإحياء ذكرى بيزنطية ، إنما للإنطلاق إليها هذه المرة بشكل يمكنهم من أخذ القسطنطينية ، عاصمة الكفار ، على حين غرة ! بيد أن هذه المحاولات الوهمية والمتنافية مع الهدف المنشود لم تأت بأية نتيجة . ومع نهاية القرن 15 ، لم تعرف أوروبا هدوءاً جزئياً وعرضياً عند حدودها الشرقية إلا مع إرادة مولانا السلطان المطلقة. بحيث كانت مصر تفتح شهيته وتلفت انتباهه .

استكشاف الأطلسي

بينما كان الوجه الشرقي من العالم المسيحي ، الذي اجتاحته جحافل الأتراك ، مهدداً بالإنهيار ، كانت أوروبا بالمقابل ، في الغرب ، تفيض نشاطاً وحيوية. وقبل أن يصل القرن 15 إلى نهايته ، كانت الضرورة تدعو البحارة والتجار إلى عبور الأطلسي والدوران حول أفريقيا . آنذاك ، بدأ عهد الإكتشافات الكبرى ، أي عهد المغامرة الرائعة التي لا يذكرها اليوم الأوروبيون إلا ويشعرون بنوع من العزة والإفتخار !

الأسباب

لم تكن أسباب هذه المغامرة الطويلة والمعقدة ، أسباباً تافهة ولا بسيطة . ويبدو أن الدفع الذي خلقته الحماسة الريفية لم يكن قد استنفد تماماً بعد . ورغم كون فكرة الجهاد المقدس لم تجذب الكثير من الناس لملاقاة العثمانيين ، إلا أنها بقيت ناشطة في اسبانيا كما في البرتغال . ففي عام 1480 ، كانت إحدى الممالك الإسلامية لا تزال تسيطر على اسبانيا . وبغية تقليصها والقضاء عليها اضطر الملوك الكاثوليك إلى القتال طيلة عشر سنوات . وعندما غادر كريستوف كولومبوس ساحل « پالوس » لم يكن قد مضى عشرة أشهر على سقوط غرناطة . أما دولة البرتغال ، فإذا كانت قد استعادت استقلالها في وقت مبكر جداً ، فإنها تابعت القتال ضد

المسلمين، فيما وراء البحار. وقد أعطى «مارتن» الخامس وخلفاؤه على عرش القديس بطرس ، لهذه الحملات تشريعاً أقره القانون الكنسي في الحروب المقدسة ، وهو أن المحاربين يفيدون من الغفران المطلق . من هنا ، كان رجال الدين يشجعون المؤمنين على التطوع . وفي نهاية الأمر، تصبح الأراضي المنتزعة من الأعداء من نصيب التاج البرتغالي . قبل ذلك، أي عام 1415 ، استولى « يوحنا » الأول على « سبتة » . ثم توالت الحملات ، لتقود السفن والجند بعيداً نحو الجنوب . لكنها لم تكن جميعها موفقة : ففي طنجة ، كان « فرديناند » ابن الملك في عداد الأسرى (1436) . لقد كان هدف البرتغال واضحاً ولم تثنها الهزائم عن عزمها . والقس « يوحنا » ، الذي ظن اللاتين ، في القرن 14 ، أنه موجود في آسيا ، ألم يكن بالأحرى في أفريقيا ؟ على أي حال ، كان لا بد للمسيحيين من محاصرة الإسلام ، أكان ذلك بمساعدة يوحنا أو بدونها . وإذ يعجزون عن أخذهم من الشرق على حين غرة ، كان لا بد من الإلتفاف حولهم مروراً بالجنوب الغربي . ويبدو أن وجود الشعوب الوثنية في الأراضي التي اكتشفتها الجيوش البرتغالية ، أجبر هذه الأخيرة على اصطحاب المبشرين معها . وهكذا ، اجتمعت الحرب المقدسة والتنصير في إطار مخطط واحد . فالآمال التي حركت عملية الهداية كانت، أحياناً تصطبغ بالتبشيرية الأخروية . أو لم تكن هذه المعموديات تبشر بنهاية الكون، وتحرير القدس ومجيء الملكوت دون أدنى ريب ؟ ويبدو أن رجال الدين ، خصوصاً الفرنسيسكان ، الذين اشتركوا ، أكان ذلك في البرتغال أو أسبانيا ، بهذه العمليات ، استطاعوا إيصال رغباتهم إلى محيطهم .

ولا شك في أن التلهف للخيرات الدنيوية هو الذي دفع بالناس إلى المغامرة، على الأقل بمقدار رغبتهم في خدمة الصليب . فبعد عام 1400 ، لم يكن تم التوصل بعد إلى التغلب على الإنحطاط الذي برزت ملامحه منذ بداية القرن 14 . والناس الذين هلك قسم كبير منهم بفعل الطاعون الأسود وعودته المتكررة ، كانوا لا يزالون في حالة ضعف ووهن ، كما أنهم لم يعودوا بعد إلى الأراضي التي غادروها وابتعدوا عنها . هذا الإنحطاط أدى ، في البرتغال بشكل خاص ، إلى صعوبة تنمية الأراضي المنتزعة من السيطرة الإسلامية . والحال هذه ، تمكنت البعثات الإفريقية ، منذ الأعوام 1440 ، من تأمين استيراد الرقيق الأسود لاستخدامه في أعمال السخرة . من جهة أخرى ، لم تكن المرحلة « ب » تتميز بفقر شامل ، وهي

المرحلة التي يحصرها المؤرخون في تطور أوروبا الإقتصادي بين الأعوام 1350 و 1500 . والثروة ، التي كانت تزداد تكدساً ، بدت وكأنها أكثر اجتذاباً فازداد ألق البذخ في الملبس . وأصبحت الأطعمة فوق المائدة أكثر تنوعاً . وبدا واضحاً اتساع مكان اللحم والنبيذ ، حتى في البيوت المتواضعة . كذلك انتشر وتضاعف استهلاك التوابل . وبالتالي أصبح الإستقلال عن الموردين العرب ، موضوعياً وذاتياً ، أمراً أكثر إلحاحاً ، كما اشتدت الرغبة بالتخلص منه . إنما قبل وصولهم إلى البلاد المنتجة للفلفل الحقيقي ، تزود البرتغاليون بشبيهه ، « الملقات »[1] ، من سواحل أفريقيا . أما السكر ، الذي كان الكثيرون يبحثون عنه ، فلم يستقدم فقط إلى جنوبي شبه جزيرة « إيبيريا » ، بل أيضاً إلى جزر الأطلسي ذات الأراضي الخصبة المعطاء واليد العاملة الميسرة . وبالتالي ، كان هم الملاحين يكمن أيضاً في اكتشاف الأراضي الملائمة لهذه الزراعة ذات المردود الجيد . ويبدو أن الميزان التجاري الأوروبي كان في حالة عز . فواردات أوروبا ، التي كان ثمنها يسدد ، في جزء منه ، بالمعادن الثمينة ، ضاعفت النقص في إنتاجها المنجمي . لقد كان الذهب ، بشكل خاص ، نادراً بحيث اضطرت عدة بلدان إلى عدم تحويله إلى نقد ، خلال النصف الأول من القرن 15 . وكانت أفريقيا تعتبر الأكثر ثراء في هذا المجال . ومنذ عام 1000 تقريباً بدأ الذهب السوداني يتسرب من القارة السوداء باتجاه الشمال والشرق ، مروراً بالصحاري . وفي القرن الخامس عشر ، وصل العديد من التجار المسيحيين إلى المغرب ، عند التقاء روافده . حتى أن الجنوي « مالفانت » وصل إلى « طوات » . (في الصحراء الكبرى) .

وفي عقول العديد من الأوروبيين ، اغتذت المخيلة بالأقاصيص والأساطير - كتاب ماركو بولو ، حياة القديس براندان - ، بحيث أدى ذلك إلى بروز رؤية رائعة وضبابية للبلدان التي كانت ثرواتها فاحشة وسكانها خيرين . هذا المزيج المكون من الأساطير والوقائع ، كان غالباً من صنع الذين يتحدثون عنه في شرقي أوروبا . في هذا الإطار لم تعد الإستكشافات سهلة ، منذ أن تحطمت الامبراطورية المغولية . كما لم يعد ممكناً البحث ، باتجاه الشمال الغربي ، عن الطريق المؤدية إلى المناطق التي كان يحلم المغامرون باكتشافها . أما البحارة السكنديناقيون فتوغلوا بعيداً في

(1) Poivre Malaguette : نوع من الفلفل الأفريقي الرديء يدعى علميا قاقلّة ذكرية.

المجهول الممتد على عرض شواطئهم . إن خارطة « يال » تشهد على ذلك : في عام 1117 أو 1121 ، قام « اريك » أسقف « غرونلاند » والمبعوث البابوي بزيارة « ڤينلاندا » ، أي انكلترا الجديدة حالياً . بيد أن برودة الطقس التي حدثت في القرن 13 منعت « الڤايكنغ » من تعزيز هذه السيادة البحرية الواسعة والمحافظة عليها . وإذا لم تمّحِ تماماً ذكرى هذه الإكتشافات ، فذلك لأن رحلات آل « كابوت » : « جون » عام 1442 ، و « سباستيان » عام 1509 ، وهما من الإيطاليين العاملين في خدمة الإنكليز ، قد أكدت هذه الإكتشافات . بيد أن هذه الرحلات منيت بالفشل . إن أوروبا التي لم تكن لتقتنع بفكرة العالم المغلق راحت تبحث عن منفذ له سواء في أقصى الجنوب أو في الجنوب الغربي . أما أفضل قاعدة للإنطلاق فكانت موجودة في شبه جزيرة إيبيريا . في بداية الأمر ، كانت البرتغال واسبانيا ، اللتان تستعدان للتحالف، تحتلان بعض الأراضي المحدودة في قارة أوروبا السفلى . ولم يكن الإندفاع نحو الإستكشافات قد استنفد بعد . فهو محرض على استعادة مغامرات الرواد الأوائل ! يبقى أخيراً أن هذا الجزء من الوجه الأطلسي هو الأكثر قرباً من المتوسط . لقد كان يتكىء ، إلى حد ما ، على المناطق الساحلية من بحر الداخل . فإذا بهذا الموقع يجعله يفيد من جميع التطورات التي أنجزتها إيطاليا ، أولاً بصورة أساسية ، ثم « البروڤانس » و « الأراغون » ، في حقل التجارة والمال والصناعة .

الوسائل

شارك البرتغاليون والاسبان بنشاط وحماسة في إعداد الأدوات التي لولاها لما حدثت الإكتشافات . ولا شك بأن قصة مركب « الكاراڤيل السريع تحمل قيمة رمزية بهذا الصدد . فهذه الأداة الرائعة كانت « جوهرة إيبيرية » (ب. شونو) . فكانت تجمع بين الوسائل المستخدمة في البحر المتوسط ـ الشكل دقيق وطويل نسبياً ، الهيكل شديد المتانة والإحكام ، الشراع مثلث الشكل يتيح ، في نهاية الأمر ، ممارسة القيادة العلمية والمعرفية ـ والوسائل التي اقتبستها أوروبا من بحارة الشمال ، وخصوصاً منها الشراع المربع لمقاومة الريح العاتية . وقد تحققت فعلاً عملية الدمج هذه في حوالي العام 1420 .وكانت تنبىءعن رغبة أكيدة في إطالة مدة الرحلات . وإن يكن ذلك لقاء تضحيات جسيمة . في الواقع ، كانت الكاراڤيل

سريعة وسهلة القيادة ، غير أنها لم تكن قادرة على نقل الأشياء الكبيرة ، زيادة على طاقمها ومؤونته .

كانت معرفة فن الملاحة أمراً ضرورياً ، لقد اهتم بيار دايلي العالم ورجل الدين ، من أجل كتابة رسالتين في الكوزموغرافيا ، بإحياء جغرافية بطليموس التي لم يكن قد استفاد منها عندما وضع كتابه الجغرافي بعنوان «صورة العالم» Imagomundi . والحال هذه كانت كتابات القساوسة الفرنسيين تتمتع بشهرة واسعة . كما كان الطبيب الواسع الاطلاع « توسكانيللي » مراسلاً للكاهن القانوني البرتغالي « مارتن » . أما « كريستوف كولومبوس » فقرأ على الأقل رسالة واحدة من الأول إلى الثاني . ومن « نورمبرغ » جاء « مارتن بهايم » ليستقر في لشبونة ، حوالي عام 1480 . وكان تاجراً و « كوزموغرافياً »[1] . أما إسهامه في إعداد المعطيات العلمية ، التي أفاد منها الملاحون البرتغاليون ، فكانت موضوع مناقشة . حتى إن مبدأ إسهامه ، لم يوضع موضع التساؤل . ومن المحتمل ، كما يبدو ، أن الإنتقال من الملاحة التي تسود فيها التجريبية إلى تلك التي تعتمد على علم الفلك ، قد حدث عام 1480 . مذ ذاك ، بدأ قادة السفن وربابنتها باستعمال البوصلة بطريقة علمية ومتبصرة ، لأنهم كانوا يعرفون حساب خطوط العرض . فاستخدموا ، لهذا الغرض ، الأسطرلاب والربعية أو « عصا يعقوب » . وتدريجياً ، يزداد اتقان الخرائط المرشدة إلى السواحل ، وذلك بفضل التقويمات المتزايدة العدد والدقة ، والتي كان البرتغاليون يدونون نتائجها بعناية متناهية . أيضاً ، ساعدت الطباعة على إعداد ونشر بيانات الإنحرافات . ومن المؤكد أنه بسبب الإفتقار إلى الكرونومتر ، كان يحدث خطأ هائل في حساب خطوط الطول . أما المسراع ، فلم يكن بعد موجوداً ، كما أن ملاحظة أي شيء عائم على صفحة الماء لم تكن تقدم ، كحد أقصى ، سوى مقاربات علمية بدائية . ودائماً ، كان يتوجب على بحارة المد الإعتماد على مهنتهم ومعرفتهم الفطرية . إذ كان مفروضاً عليهم مراقبة الرياح والتيارات بعناية ودقة . أما الرياح الصابية ، بشكل خاص ، فكان يعتمد عليها الملاحون في أسفارهم لأنها تنطلق عادة في اتجاهها من الشمال الشرقي إلى الجنوب الغربي . وكي يتركوا أمر قيادتهم للرياح التي كانت تكتسح الشاطىء من الغرب إلى الشرق ، طيلة تسعة أشهر

---

(1) أي عالم بأمور الكون وباحث بتكوينه (المترجم).

في السنة ، تقوم السفن لحظة الإستعداد للعودة ، بحركة ارتدادية (ڤولتا) تضعها في الإتجاه الصحيح .

كان هنري مقصياً عن الحكم بحكم موقعه في العائلة المالكة ، ولكنه لم يكن محروماً من الثروة والجاه ؛ وكان يجد متسعاً من الوقت للمغامرة ، لقد وظف هذا الإبن الثالث ليوحنا الأول في مشاريع الإستكشاف ، ليس فقط ما تدره عليه إقطاعته ، بل أيضاً أموال المنظمة العسكرية المدعوة « جند المسيح » التي كان قائداً لها . وإذا كان دوره حاسماً ، فهذا غير كاف . والحكام لم يضايقوه قط ، كما لم يهملوا ميراثه بعد وفاته . ثم إن قيمتهم لم تكن هزيلة ، إذ إن البلد الذي كانوا يحكمونه لم يكن بعد أكثر من مليون شخص . وبدلاً من تبذير القسم الأكبر من مواردهم المتأتية من الضرائب ، في الأعياد والقصور ، كان هؤلاء الحكام يكرسونها لـ « الإكتشاف الجغرافي » (ب. شونو) . وحتى عام 1492 ، كانت القوات الإسبانية منهمكة ، إلى حد كبير ، في القتال ضد غرناطة . أما الملوك الكاثوليك فتابعوا ، بلا انقطاع في استكشاف العالم الجديد ، ثم تنميته ، الجهود التي استلزمها منهم ، منذ البداية ، استكمال الإستكشاف .

لقد لقيت الدعوة إلى المغامرة آذاناً صاغية في جميع أنحاء شبه الجزيرة الإيبيرية . حتى إنها بلغت المناطق البعيدة أيضاً . فإذا بعدد كبير من الايطاليين والنورمانديين ـ نذكر مثلاً « جان بتنكور » ـ والألمان ـ « بيهايم » مثلاً ـ يستجيبون لهذا الإغراء .

سير عمليات الاستكشاف

هنري الملاح والبرتغاليون : منذ السنوات الأخيرة من القرن 13 ، انطلق الأخوان « ڤيڤالدي » ، من جنوى ، لاستكشاف الأطلسي . فدفعا حياتهما ثمناً لمجازفتهما ذلك أن القوادس التي اختاراها في هذه المحاولات لم تكن تصلح لنوع الملاحة التي يتطلبها المحيط . أما البحار المايوركي « فيرير » فكان أفضل تجهيزاً . لذا ، فبعد اجتيازه لأعمدة هرقل ، تجاوز « رأس بوجادور » ، واندفع بطبيعة الحال نحو « السنغال » عام 1364 .

في الفترة نفسها ، بدأ اكتشاف جزر « الكناري » و « الماديرا » و « الآسور » ،

بمبادرة من الدول الإيبيرية ، ومساهمة البحارة الإيطاليين ، بل حتى النورمانديين . في بداية الأمر ، لم تكن هذه الجزر أكثر من محطات تستطيع البعثات الإستكشافية استخدامها . لكنها راحت فيما بعد تجبر الربابنة على الإعتياد على ظروف الملاحة المغامرة . أخيراً ، ومع انطلاقة القرن 15 بشكل خاص ، بدأ الإستعمار الذي فرضته الزراعات الحياتية المخصصة للسفن التي تتوقف للراحة وزراعات قصب السكر ، التي لم تحصل إلا هروباً وتخلصاً من احتكار متعهديُ التموين الخاضعين للسيطرة العثمانية .

فيما يتعلق بالبرتغال ، استطاع هنري الملاح ، بحنكة وذكاء ، استثمار هذه المكاسب . ففي عصره ، بدأ البرتغاليون استكشافهم المضني للساحل الأفريقي . إذ بدأت عام 1434 ، وبعد عمليات البحث البطيئة التي سبقت اجتياز « رأس بوجادور » ، مرحلة قصيرة ، إنما غنية ، من الإنتصارات . هذه المرحلة شهدت رجال الأمير « هنري » على شواطىء السنغال، عام 1443 ، وتم في السنة التالية إفراغ أول شحنة من العبيد ، في « لاغوس » . وإضافة إلى اليد العاملة الافريقية ، كانت هذه الغزوات تنقل كميات كبيرة ومتزايدة من الذهب السوداني . هذا الذهب ، وإن لم يتمكن تماماً من حل أزمة المعدن الأصفر ، إلا أنه حمل منه ما يكفي لجعل البرتغال تتزود بعملة « الكروزادو » عام 1457 . وطيلة أكثر من عشر سنوات ، بقي الإستكشاف يراوح مكانه . وبالتالي استنفدت كل طاقات البرتغال في استغلال الإنتصارات المكتسبة . ولم يكن عبثياً انتقال مركز المغامرات من « لاغوس » إلى « لشبونة » التي كانت مواردها أكثر غزارة . بعد ذلك ، برزت صعوبات ومعوقات تقنية جديدة ، فيما وراء « الرأس الأخضر » . فعام 1470 ، كان كل شيء معداً لاستكمال السير قدماً، بحيث تم تجاوز خط الإستواء، وفي 21 كانون الأول/ ديسمبر عام 1471 . ثم، وعندما أصبح «يوحنا» الثاني مالكاً لزمام الأمور في المملكة وأيضاً في الإكتشافات، بعد عام 1481، باعتباره خلفاً لهنري ابن الملك ، تصاعدت وتيرة التطورات . فإذا بالمعالم المنحوتة التي راحت تحل محل الصلبان الخشبية القديمة ، تنصب في الطريق التي كانت تمتد مع كل رحلة تقريباً . وعام 1488 ، اجتاز « برتلمي دياز » رأس الرجاء الصالح ، ولأول مرة ، يقوم بالحركة الإرتدادية المزدوجة التي استلهم مبدأها من تعادل الرياح في نصف الكرة الجنوبي ونصفها الشمالي . وفي تموز (يوليو) 1497 ، يغادر « فاسكو دا غاما »

لشبونة . ثم يؤوب إليها في نهاية آب (اغسطس) 1499 ، بعد أن فقد نصف سفنه وأكثر من نصف رجاله ، إضافة إلى أنه أمضى ثلاثة أشهر في « كالكوتا » . وبذلك تم الإتصال المباشر بين أوروبا والهند والبلدان المنتجة للتوابل .

كريستوف، كولومبوس

إن المجهود الذي تطلبته هذه المغامرة من بلد محدود الموارد ، كان هائلاً بشكل أعطى اسبانيا الغُنم والإفتخار بالرحلة التي قام بها كولومبوس . ففي الواقع ، قام هذا الجنوي بخطوته الأولى في البرتغال . وكان دخل إليها بمقتضى زواجه من إحدى نساء عائلة «باستريلو» إحدى أكبر العائلات الإقطاعية في «الماديرا». ومما لا شك فيه أنه كان يحصل على معلومات ومعارف دقيقة شجعته في هدفه ألا وهو الوصول إلى آسيا ، ليس بالإبحار بمحاذاة ساحل أفريقيا ، بل بالإندفاع في خط مستقيم باتجاه الغرب . وكانت تخالط معتقداته الدينية بعض المعلومات العلمية الملطخة بالأخطاء ـ وهي ، في هذه الحال ، أخطاء شافية وخلاصية ، لأنها تقلص المسافات والعوائق . وهذا ما نمّى في نفس كولومبوس الشعور بنزعته الباطنية الإستثنائية التي تدعوه إلى القيام بمغامرته . ويبدو أن هذه الأفكار المسيحية المنحى اجتذبت رهبان « رابيدا » الفرنسيسكان . فعندما عانى كولومبوس رفض البرتغال ، أدخلوه في بطانة الملوك الكاثوليك ، بواسطة الدوق « دو مدينا سيلي » . وكانت « إيزابيلا » أكثر من « فرديناند » إدراكاً للفرصة المؤاتية التي سيمنحها هذا الجنوي لأسبانيا . وبالتالي نجحت في نقل آرائها ومعتقداتها إلى زوجها الذي رجع عن الرفض الذي واجه به كولومبوس في بداية الأمر . وبينما كان هذا الأخير في طريقه إلى الخارج ، طلب منه الرجوع ، وسرعان ما عاد أدراجه نحو « سانتافي » . فيوقع على الإتفاقية التي عرضها عليه الأميران (نيسان (ابريل) 1492) . وفي 3 آب (اغسطس) 1492 ، أبحر « دون كريستوبال كولون » ، الحاكم العام ونائب الملك في الأراضي التي سيصار إلى اكتشافها ، وليل 11 ـ 12 تشرين الأول (اكتوبر)، أطلقت سفينه المراقبة صرختها الشهيرة . وتنطوي صفحة في تاريخ أوروبا . ولسوف يصبح الأطلسي ، ببطء إنما بصورة مؤكدة ، البحر الداخلي للحضارة الأوروبية .

الفصــل الرابــع
دول عصــر النهضــة

فترات السعد والشؤم
أثناء سيطرة السلالات الحاكمة

جهد أمراء أوروبا وحكامهـا ، إبان النصف الثاني من القرن الخامس عشر بعزم متـزايد ، ودون حـدوث تغيير أسـاسي أو مفـاجىء في وسـائـل عملهم السيـاسي وأهدافه ، جهدوا بفرض نفوذهم على جميع رعاياهم وأراضيهم في الـوقت الذي كانوا يتحينون جميع الفرص لبسط سلطانهم أو سلطان ذريتهـم .

بالطبع ، بقيت الوسائل المستخدمة والخطط المتبعة هي إياها بشكل عام .

بيد أن هذه السياسة كانت متبعة بطريقة أكثر تنظيماً ، وأكثر دقـة ، وبصورة خاصة أكثر واقعية ، وأكثـر وقاحـة . كانت النتيجـة هي الأهم . وفي حال كـانت الأهمية تعطى للإعتبارات القانونية ، الأخلاقية أو الدينية ، فلا تشكل هذه كلها سوى واجهة . إن المثال الذي صاغته « مرايا الأمراء » القروسطيين أصبـح ينطوي على مغالطة تاريخية . فالمطلوب من الحاكم أن يكون حكيماً أقل منه حذراً ، عادلاً أقل منه لبقاً ، « مراوغاً » ، « حذراً » ؛ وفاضلاً أقل منه متنفذاً . ومهما تكن نظريـات « السيـر جون فـورتسكيو » ، و « فيليب دو كـومين » ، و « نـقولا مـاكيـاڤللي » ، متبـاينة ، فهي تشتـرك في الحكم على تأثيـر وفعاليـة الأمراء ، ونجـاحهم ، وفي اقتراحها المبادىء عليهم ، وهي تقريباً تعاليم مكرسة للبقاء في السلطة ، رغم نوائب القدر .

وتبـدو الدول منشغلة ، أكثـر من السابق ، بـالمشاكـل الإقتصاديـة . فتعنى بتحـديد وتـوجيه وتشجيـع نشاطـات رعايـاها الـزراعية ، والصنـاعية ، وخصـوصاً

التجارية ، وليس ذلك إلا من أجل التوصل إلى كسب المنفعة المباشرة . شاهدنا على ذلك الأهمية التي كان يعلقها حكام إيبيريا على تنمية ممتلكاتهم الإستعمارية . وسياسة « لويس الحادي عشر » الإقتصادية ، رغم التناقضات ، والذبذبات ، والتحولات التي طرأت عليها . والإنتباه الذي كان آل « هابسبورغ » يولونه لعمليات الإنتاج المنجمي في مقاطعاتهم . ومن الشواهد أيضاً ، النتيجة التي حصل عليها « هنري السابع تيودور » ، عام 1496 ، مع « فيليب لوبو » ، سيد الأراضي المنخفضة ، من الإتفاقية التجارية والبحرية المسماة « الإتفاقية الكبرى بين البلاطين » ، إضافة إلى التشجيعات التي أغدقها على تاجر البريستول « جان كابوت » (وهو جنوي أصبح من البندقية ، وعاش في لشبونة) ، بغية جعله أميراله الأكبر وتمويل الرحلات التي دفعت هذا الأخير ، خلال 1497 ـ 1498 ، إلى سواحل اللابرادور » و « اسكتلندا الجديدة » .

ثمة نموذجان كانا يشكلان ، بصورة خاصة ، مصدر إلهام للأمراء ، حتى رغم أن رعيتهم ومنظريهم كانوا ينظرون إليهم نظرة ارتياب أو رهبة . نموذج الطاغية الإيطالي ، على طريقة « فرانسوا سفورزا » ، شرط أن يكون هذا النموذج مثار إعجاب وإعلاء من خلال ذكريات العصور القديمة . ونموذج ملك فرنسا ، بقدر ما كان هذا الأخير مشهوراً ، وليس دون سبب ، بأنه يحكم بالكثير من حرية التصرف : كان أخصام لويس الحادي عشر ، من أمثال « شارل الجسور » أو « فرانسوا الثاني » ، دوق « بريتانيا » ، كانوا يستلهمون ، دون حياء ، وفي مناطقهم الخاصة ، كل ما يتعلق بالقضايا العسكرية ، والمالية ، والقضائية ، من المؤسسات الفرنسية ، أما « هنري السابع تودور » ، فيكتب عنه شاهد عيان من إسبانيا ، هو « پدرو دو أيالا » : « كان بالفعل يود أن يحكم انكلترا على الطريقة الفرنسية ، لكنه أخفق في ذلك » .

تعزيز الميول الإستبدادية المطلقة : لم يكن الأمر مرفوضاً على صعيد التطلعات . وهذا لا يعني أن هذه التطلعات كانت دائماً تتحقق . ويمكن مقارنة أوروبا التي تتميز بالمركزية السياسية أو الإقطاعية ، بأوروبا التي أخفقت فيها جهود الحكام في التمركز والتوحيد ، في حين أنه في موضع آخر استمرت التجزئة السياسية المطابقة للأعراف الإقطاعية .

أوروبا الشمالية والشرقية
تهديد الملكيات

آل جاجلّون

بين الدول الكاثوليكية الأكثر عرضة لخطر الزحف التركي ، بصورة مباشرة ، كانت مملكة هنغاريا ، التي حكمها ، من 1457 إلى 1490 ، حاكم ذو شأن ، هو « ماتياس كورڤن » (أو كوربن : وقد أطلقت عليه هذه التسمية بسبب وجود غراب بين شعاراته) : كان « ماتياس » ابناً لـ « جان هونياد » ، بطل النضال ضد « الهلال » . وسرعان ما باشر عملية إصلاح في الجهاز المالي والجيش ، فكان البارونات ملزمين بتزويده بالفرسان ، بمعدل فارس واحد لكل عشرين قناً . وهكذا تشكل « اللواء الأسود » الشهير ، الذي أدى إلى الحد من التقدم التركي ، والتغلب على النمسا ، التي ألحقت بها عاصمتها ڤيينا بنهاية عهده . هذا الإنتصار كان بلا مستقبل : كردة فعل على استبدادية « ماتياس كورڤن » ، قام النبلاء الهنغاريون ، لدى موته ، باختيار ملك ضعيف الشخصية هو « لاديسلاس جاجلون » ، الإبن البكر لملك بولونيا ، الذي كان ملكاً على بوهيميا « 1490 ـ 1516) . فإذا بعهده يشكل سلسلة من التنازلات : إذ سرعان ما أرسى السلام مع النمسا ، فيعيد إلى « مكسيميليان » صاحب « هابسبورغ » المقاطعات التي تم الإستيلاء عليها حديثاً ، ويتخلى رسمياً عن فرض أية ضريبة جديدة على رعاياه . وإذ انقطعت الموارد عنه ، اضطر إلى إلغاء « اللواء الأسود » . وفي بداية القرن 16 ، وضع القانوني « ڤيربوزي » ثلاثيته الشهيرة . وهي نوع من تقنين شبه رسمي للأعراف والتقاليد الهنغارية . بيد أن الأهمية تركزت في عاملين : من جهة أولى ، في الملك الذي اختاره النبلاء ، والذي لم يكن أمامه سوى قبول وصايتها عليه ، ومن جهة ثانية ، في النبلاء ، الذين حصلوا من الملك على امتيازات معينة ، واعتبروا بمثابة « الشعب الهنغاري » الحقيقي ، مقابل « العامة المغرقين في البؤس » ، الذين كان وضعهم الشرعي يزداد سوءاً ، على الأقل في الأرياف .

أما بوهيميا المجاورة فتعرف تطوراً مماثلاً . لقد ظلت عملياً دون ملك ، من 1439 إلى 1453 ، إذ كانت السلطة موزعة بين النبلاء والمدن . من هنا كانت تجزئة البلاد إلى اثنتي عشرة حكومة ذات سلطة مستقلة تدعى « لاند فيردي » . وفي

إحدى الفترات ، اختير أحد الحكام ، وهو الأتجمان « جورج بوديبراد » ليتبوأ سدة العرش ، فحاول محاربة الفوضى (1457 ـ 1471) ، إنما لم يتمكن من تأسيس سلالة حاكمة ومع خلفه « لاديسلاس » صاحب هنغاريا ، تزايد انتصار النبلاء : فيهيمنون على « الدييت » ، المكون وفقاً لهيكلية مشابهة لهيكلية البرلمان الإنكليزي ، من « مجلس اللوردات » الذي يضم كبار البارونات ، و « مجلس الأعيان » ، ويضم مندوبين عن الفرسان والبورجوازيين .

ظاهرياً ، يبدو أن حلم سلالة « جاجلون » قد تحقق في بداية القرن 16 . فعام 1501 ، وبعد فترة من الإنقسام ، تجدد الإتحاد بين بولونيا وليتوانيا ، تحت جناح « ألكسندر الأول » ، شقيق « لاديسلاس » . ومنذ معاهدة « ثورن » للسلام عام 1466 ، أعلن النظام التوتوني نفسه التابع البولوني لبروسيا الشرقية . وفي حال اشتد تهديد الأوتوقراطي « إيڤان الثالث » على حدود « ليتوانيا الواسعة » ، فإن « ألكسندر الأول » كان يفكر باستخدام السكان الحدوديين في « الدنيبر » الأسفل (الكوزاك فيما بعد) لحماية أراضيه . وهذا يعني أن آل « جاجلون » ، أي « ألكسندر الأول » وكذلك أخاه « سيجيسموند الأول » (1506 ـ 1548) كانا يمتلكان فكرة واضحة وسامية عن مهمتهما . بيد أنهما كانا يفتقران إلى الوسائل : فلم يعتمدا على المدن التي يهيمن عليها الألمان ، أسياد التجارة الخارجية ، واليهود ، أسياد التجارة الداخلية . أما الفلاحون فكانوا ملتصقين بالأرض ، وخاضعين لنظام السخرة الإقطاعية . طبقة واحدة كانت تهيمن : طبقة النبلاء ، أو « الزلختا » التي كانت ترفض منهجياً ، خلال اجتماعها في « الدييت » ، جميع التدابير الكفيلة بتعزيز السلطة الملكية . وقد كرس دستور « رادوم » عام 1505 سيطرة « الزلختا » ؛ « لا يمكن إصدار أي قانون جديد دون موافقة مجلس الشيوخ ومجلس النواب » . وكان ملك بولونيا أول النبلاء تقريباً .

أوروبا الشمالية

كانت السلطة الدانماركية تهيمن على العالم السكندينافي . فيسعى « كريستيان الثاني » (1481 ـ 1559) ، الملقب بـ « طاغية الشمال » إلى الحكم على طريقة الأمراء الإيطاليين . لكن عمله كان هشاً ، فيبقى ملكاً اختاره النبلاء ، حيث يلجم « الدييت » مبادراته ، فلم يستطع أن يمنع استعباد الفلاحين ولا ثورة

« غوستاف أريكسون ڤازا » الذي اختير ملكاً على السويد (1523) ، بدعم من القرويين وعمال مناجم « داليكارلي » ، مما وضع حداً « لاتحاد كالمار » .

فيما يتعلق بعهد « جاك الرابع » صاحب اسكتلندا (1488 ـ 1513) ، كان لنا حديث عن « الملكية الجديدة المنتصرة » ، أي « العصر الذهبي » . ففي الواقع ، لم تفقد مؤشرات الإزدهار الإقتصادي ، والحيوية الثقافية والفنية ، وتعزيز المؤسسات العامة . ويؤكد «پدرو دو أيالا » ، خلال زيارته لاسكتلندا عام 1497 : « ثمة فارق كبير بين اسكتلندا الأمس واسكتلندا اليوم كالفارق بين الشر والخير » . دون شك ، وجد طموح الحاكم أفضل تعبير له ، عام 1511 ، في بناء « ميخائيل الكبير » ، وهو وحش بحري يبلغ طوله 80 متراً ، ومزود بـ 20 مدفعاً ، مع طاقم يعد 300 نوتي ، و 120 مدفعياً ، و 1000 جندي ، كما بلغت كلفته ما يزيد على 30 000 ليرة استرلينية تقريباً .

ومع ذلك ، لم تكن قوة الملكية الإسكتلندية سوى مظهر خداع . لقد استمرت الفتن والصراعات الداخلية ، وحافظ « أصحاب القصور » على فكرة الإستقلال ، أما القطيعة بين الأراضي المنخفضة والأراضي العليا فكانت مموهة سطحياً فقط . ولم تكن هزيمة « جاك الرابع » وموته في معركة « فلودن هيل » (1513) مجرد حوادث عابرة ، بل تحمل مغزى رمزياً .

ملكيات الغرب الكبرى

لندع جانباً أوروبا الجانبية هذه ، والقليلة السكان عموماً ، وذات الإقتصاد المعتمد أساساً على الزراعة والأرض والإقطاع ، حيث ظل مبدأ السلالات مرفوضاً ، وحيث كان للفلاحين المستعبدين والأوساط المدينية الضيقة وزن سياسي معدوم أو تافه بالنسبة للنبلاء الكثيري العدد ، الدائمي الحركة ، المتفوقين ، وغالباً غير المثقفين ، وبالنسبة أيضاً للاكليروس الرفيع المستوى ، الحائز على امتيازات واسعة

مقابل ذلك ، كان الغرب خاضعاً لسيطرة هيكليات سياسية متينة استطاعت فعاليتها أن تصمد في وجه جميع الطارئات .

ورغم ذلك ، عرفت مملكة انكلترا ، عند خروجها من حرب المئة عام ، فترة

طويلة من اللاإستقرار لدى السلالات الحاكمة . حتى ان نهاية حرب «الوردتين» وارتقاء « هنري السابع تيودور » العرش (1485 ـ 1509) ، وهو الذي وحّد تحت لوائه حقوق الوردة الحمراء شعار آل « لانكستر » وو ردة آل « يورك » البيضاء ، كل ذلك لم يضع حداً للإضطرابات والتقلبات . فحتى نهاية القرن 15 ، كانت المؤامرات تحاك ، بتحريض من « مارغريت يورك » التي كانت ترفض أية مصالحة . وهذه الأخيرة هي شقيقة « ادوار الرابع » وأرملة « شارل الجسور » .

مع ذلك ، لم تؤثر الصراعات السلالية بالجهاز الإداري ، كما أنها أدت إلى القضاء على عدد من كبرى العائلات ، حتى إنها قلما زعزعت الحياة الإقتصادية . وهذا ما أكده « كومين » : « إنها لنعمة حظيت بها مملكة انكلترا دون سائر الممالك في كون البلد لم يتدمر ولا الشعب أيضاً ، وكون الأبنية لم تحرق أو تهدم ، وكانت الثروة تهبط على جماعات الحرب ، وخصوصاً النبلاء منهم » . أما « هنري السابع » فاستخدم المتمردين في تنمية ثروته ، وضاعف كثيراً من عائدات مقاطعته ، كما أعطى قاعة النجوم[1] دوراً هاماً في تسوية القضايا الشرعية غير المألوفة في القانون العام . حتى إن البرلمان ، السهل الإنقياد ، أصبح بين يديه أداة للحكم . ولم يخطىء « كومين »حين نعته بالشيء المحق جداً أو السليم جداً ، وكذلك حال الملوك الأقوى والأكثر مخدومية عندما يتناولون بالتالي مواضيع مماثلة . وعندما تكون هذه الحالات متباعدة ، يعلن عن رغبته ويطلب المساعدة من رعاياه ، إذ لا ترتفع أية مساعدة من انكلترا ، إن لم يكن ذلك بهدف الإنطلاق نحو فرنسا أو الذهاب إلى اسكتلندا ، أو أي شيء من هذا القبيل . عندئذ يمنحونهم إياها بطيبة خاطر وبحرية ، وخصوصاً للإنطلاق نحو فرنسا » .

الملوك الكاثوليك

خلال القرن 15 ، وصل الأفول التدريجي في الإقتصاد المتوسطي إلى « الأراغون » ، فكان أن اكتسبت « قشتالة » أهمية كبيرة جداً ، وذلك ، إلى حد ما ، على الرغم من ملوكها ، « يوحنا الثاني » الوضيع (1406ـ 1454) ، و« هنري

---

(1) Chambre étoilée : محكمة إنكليزية كانت تشتهر آنذاك بمحاكماتها السرية الإعتباطية المجحفة (المترجم).

الرابع » المشين (1454 ـ 1474) . مذ ذاك ، يصبح لديها مطلان بحريان على الأطلسي : « أشبيلية » و« قادس » في الجنوب ، و« سانتاندر » و« بيلباو » في الشمال . وأصبح صوف « المرينوس »[1] أكبر المنتجات التصديرية . وكان الناس ينوون ، في أعماقهم ، نبذ أخلاق البلاط المنحرفة ، ومظالم الأرستقراطية الراقية ، والمؤثرات العربية واليهودية . فيقعون على ملكة توافق مشاعرهم هي « إيزابيلا » (1474 ـ 1504) ، التي كانت رمزاً « للنظام الملكي في وجه اضطرابات الأشراف ، والأخلاقية أزاء الأخلاق المرذولة ، والعرق الأصيل المسترد مجده مقابل اليهود والموريين » (بيارڤيلار) . في الوقت نفسه ، وإثر زواجها من « فرديناند » صاحب « الأراغون » (1479 ـ 1516) ، توحدت المملكتان ، مع احتفاظ كل منهما بقوانينها وعاداتها وتقاليدها . وعام 1496 ، يمنح « الكسندر السادس بورجيا » العاهلين حق الحصول على لقب « ملوك كاثوليك » . رغم ذلك ، جرت مجموعة من الظروف الملائمة أدت وحدها إلى بقاء الوحدة بعد وفاة « إيزابيلا » واستمرت حتى عام 1516 ، إلى عهد امبراطور المستقبل « شارلكان » ، زعيم آل « هابسبورغ » ، وحفيد إيزابيلا وفرديناند من جهة ، و« مكسميليان » و« ماري دو بورغونيي » من جهة ثانية ، حيث أصبحت كامل التركة بين يدي شارلكان هذا .

بيد أن التمركز ، البيروقراطي كان جارياً على قدم وساق في الممالك الإيبيرية : إذا كان « كورتيس » (مجلس تمثيلي) الأراغون يحتفظ ببعض المبادرة ، فإن كورتيس قشتالة ، عندما كان ينعقد ، لم يكن ليقدم قط سوى إعانات مالية ملتمسة ، ولم يكن يفعل شيئاً سوى الإعتراف بالوارثين الجدد . أما « الميستا »[2] كانت تخضع مباشرة لإشراف التاج . وبإيعاز من «غونزاغ دو كوردو» و غونزالو دو أيالا » ، تم تأسيس جيش دائم . فينخرط فيه فوراً عدد كبير من « الهيدالج » (النبلاء الاسبان) . وعام 1492 ، يتعزز بشكل خاص نفوذ مملكة قشتالة وتتضاعف مواردها ، مع فتح غرناطة وإكتشاف العالم الجديد . « كان العالم الجديد من مستعمرات قشتالة » . في الوقت نفسه ، كان توسع محاكم التفتيش ، وإجبار اليهود والموريين على التنصر أو الرحيل (1492 ـ 1502) ، كان ذلك يهدف إلى تغيير

---

(1) نوع من الضأن الإسباني (ينسب إلى بني مرين).
(2) جماعة مربي الأغنام في إسبانيا.

الروح الجماعية الاسبانية . وإلى خلق روح وطنية جديدة مبنية على التعصب الديني وعلى نقاء النسب المزعوم .

« مملكة فرنسا الكبرى » (كلود دو سايسيل)

حتى ولو لم تفاخر مملكة فرنسا بانتصاراتها الخيالية، وحتى لو لم تُفْضِ الكثير من مبادراتها الخارجية إلى ما هو دائم ومكين ، وحتى ولو لم يكن تكامل أراضيها واندماجها بمنأى عن المخاطر ، لقد بَدت ، في بداية القرن 16 ، وكأنها الأكثر ثباتاً ، والأمتن بنياناً أي بدت وكأنها الدولة الأوروبية التي تمتلك أكبر جيش ثابت ، إضافة إلى الموارد المالية الهائلة والمنتظمة . ومع منتصف القرن 15 ، استعادت المملكة مدن « سوم » ودوقية « بورغونيا » ، وذلك أثناء ولاية « شارل الجسور » . وبواسطة عملية مصاهرة ، ضم إليه دوقية « بريتانيا » . أخيراً ، آبت إليه « البروڤانس » مع عهد آل « آنجو » . بيد أن التحالفات بين الأمراء (حرب « الخير العام » ، الحرب المجنونة) لم تكن سوى مرحلية ، لا مستقبل لها . أما الأحوال العامة التي سادت عام 1484 ، فقلما زعزعت القوة الملكية . ثم إن قصور سن « شارل الثامن » ، الذي حدث بكل حال إثر عهد « لويس الحادي عشر » المغالي في الإستبداد ، والتغيرات السلالية التي تميز بها عهد « لويس الثاني عشر » و« فرانسوا الأول » ، ترافقت مع الحد الأدنى من الإضطرابات والنزاعات . وإذا لم تؤد المطامع بمملكة « نابولي » إلى شيء ، يبقى الفرنسيون متشبثين بـ« ميلانو » وهي المنطقة الحيوية في الحيّز الإيطالي .

شاهدنا على هذا التفوق هو « عرض أحوال فرنسا » الذي كتبه « ماكياڤلي » عام 1510 ، إلى جانب شواهد أخرى كثيرة . يقول في ذلك : « اليوم أصبح تاج فرنسا وملوكها أكثر قوة ، أكثر غنى وأكثر قدرة من أي وقت مضى » . إنه يتغنى بالنموذج السلالي في الحكم ، وباتساع الأراضي الملكية . وطواعية البارونات ، إضافة إلى لين عريكة الرعية . « إن خضوع الشعب التام للملك يتيح له التقليل من المصاريف التي ينفقها على قلاعه وحصونه : فهو لا يحتاط إزاء رعيته . . . إذ إن سكان فرنسا متواضعون وطيعون جداً ، وينظرون إلى ملكهم بكل إجلال » . وتذهله السهولة القريبة من الوقاحة التي يحصّل العاهل بها المال : « إنه يجبي موارده الخيالية بواسطة الضرائب ، كما لو أن هذا الأمر هو رغبته الملحة . وتارة تكون هذه

الضرائب باهظة ، وطوراً منخفضة . وفي حال كانت غير كافية ، يستدين المال الذي يندر أن يرده » . أخيراً ، يتحدث ماكيافلي عن مختلف أعضاء الحكومة ، بدءاً بديوان المحاسبة وصولاً إلى القصر ، مروراً بالمجالس النيابية ، مشيراً عدة مرات إلى المنفعة التي ينالها الملك من ذلك ، ويتكلم بإسهاب عن القوى العسكرية الموضوعة تحت تصرفه .

الأمبراطورية، آل هابسبورغ

رغم تعقد الامبراطورية ، يبدو التطور السياسي فيها ، إذا اعتبرنا كل مضامينه ، أقرب إلى تطور الغرب منه إلى تطور أوروبا الشرقية . في الواقع ، يمكن هنا أيضاً أن نلاحظ ، وبأشكال متنوعة ، وجود نوع من مركزية السلطات ، والتجمعات الإقليمية ، وذلك لمصلحة الأمراء .

وقد كان هؤلاء ، في الواقع ، يمتلكون بعض التصور عن حقوقهم وواجباتهم ، وذلك بمعزل عن مآثرهم وأخطائهم . فإذا بهم ينشغلون بتأمين تماسك وعدم تقسيم ولاياتهم ، كما يشهد على ذلك « قانون أخيل » الذي أصدره عام 1473 مارغراف « برانسبورغ » المدعو « ألبرت ـ أخيل » الذي توصل ، واقعياً ، إن لم يكن قانونياً ، إلى منع تشتت مسيرة « براندبورغ » . لقد أصدر هؤلاء الأمراء توصيات تتناول حياة ولاياتهم الإقتصادية ، وانكبوا على تقنين الأعراف ، وذلك بتعديلها وإصلاحها بشكل يجعلها قريبة من القانون الروماني . وعلى هذا الأساس تشكلت « السلطة العامة » و « السلطة القضائية » وكانوا أيضاً يحظون بدعم النبلاء ، إذ كما يقول « أولريخ ڤانهاوتن » : « كان الأمراء بحاجة إلى النبلاء من أجل المحافظة على قوتهم » . لكنهم ، في الوقت نفسه ، كانوا يعملون على اجتذابهم ، وذلك بإعطائهم مراكز معينة في الجيش والإدارة . بطبيعة الحال استمرت مجالس الدييت الإقليمية قائمة ، لتصبح غالباً ، كالبرلمان الإنكليزي في عهد « تيودور » ، نهجاً من مناهج سياسة الأمراء ، بقدر ما لا يكون مفترضاً بها أن تمثل المصالح الخاصة لكل من أنظمة المجتمع ، بل أن تنظم وتحدد الخير العام في الإمارة . حتى إن الكنيسة لم تتفلت من الأمراء الذين راحوا يستغلون بعضاً من مواردها .

ولا بد من إفراد مكانة خاصة للكانتونات السويسرية أو « الإتحادات القديمة لمناطق ألمانيا العليا » ، وهو تشكيل سياسي مميز في أوروبا عصر النهضة . ويبدو

أن انتصارات السويسريين الباهرة على « شارل الجسور » في « غرانـدسـون » و« مورات » و« نانسي » (1476 ـ 1477) ، أعطتهم شهرة نادرة المثال . في الوقت نفسه ، بدأ يزداد عدد الكانتونات : فبين 1481 و 1513 ، أضيفت كل من « فريبورغ » ، « سولور » ، « شافهاوزن » ، « بال » و« أبنزيل » إلى « شويز » ، « أوري » ، « انترفالدن » ، « لوسرن » ، « زوريخ » ، « غلاريس » ، « روغ » و« برن » . كذلك ، كان لهؤلاء السويسريين حلفاء ورعايا في مناطق « سان ـ غال » ، « ڤاليه » ، « نيوشاتل » ، « لوكارنو » و « تورغوڤيا » . ولم تقتصر طموحاتهم على الهيمنة على العديد من ممرات الألب الكبيرة (لو سمپلون ، لو سان ـ غوتار) . وكانت « كونتية فرنسا » و « تيرول » . وكذلك « ميلانو » هدفاً ، إن لم يكن لأطماعهم ، فعلى الأقل لانتباههم الشديد . وعلى أثر حرب « سواب » ضد « مكسميليان » (1499) ، انسلخوا فعلاً عن الامبراطورية المقدسة . ورغم ذلك ، لم ينص الرباط الإتحادي إلا على اتفاقات قانونية إضافة إلى الإتفاق على العمل ضد أعداء الخارج . وفي الدييت ، حيث تجري مناقشة القضايا العامة ، كان لكل كانتون مندوبوه الخصوصيون الذين يتقيدون بتعليمات محددة لا يمكنهم تجاوزها . كذلك ، كانت تحدث بعض التوترات بين الكانتونات الجبلية البدائية (الڤالدستاتن) وتلك المحدثة ، والأكثر غنى والأكثر سكاناً ، وأيضاً بين المدن والقرى ، حيث بهدف « التحرش بالعدو » ، ينخرط الشبيبة ، بصفة مرتزقة ، في خدمة القوى الخارجية ، وذلك لافتقارهم إلى موارد الرزق . من هنا كانت السمعة السيئة التي رافقت السويسريين ، وخصوصاً عند الإنسانويين الذين تحدثوا عن وحشيتهم وجشعهم وفظاظتهم .

على أي حال يبقى تبوّء آل « هابسبورغ » سدة العرش القضية الكبرى ، وبروزهم من خلال زعيمهم « مكسميليان » ، الشخصية الغريبة واللامعة ، الأبية والطموح ، المتخيلة والمتقلبة ، المثقفة والطيبة . ولأنه ابن « فردريك الثالث » ، وبزواجه عام 1477 من ابنة شارل الجسور ، ووريثته الوحيدة ، « ماري دو بورغونيي » اختير ملكاً على الرومان عام 1486 ، ووالده ما يزال حياً ، ثم خلفه بصفة أرشيدوق عام 1493 ، ليحصل عام 1508 على اللقب الامبراطوري ، بموافقة البابا « يوليوس الثاني » . وكان يأمل في أن يتمكن ذات يوم من إرسال المسيحيين في حملة جهاد مقدس ضخمة ضد الأتراك . ويبدو أنه كان يحلم عام

1510 بأن يصبح بابا . لكن جوهر عمله كان يتركز في مكان آخر . ففي الدرجة الأولى ، قام بتوحيد ولاياته الموروثة ، وهي مرتكز قوته : النمسا ، استيريا ، كارنيول ، كارنثيا ، تيرول ، وهي مجموعة ألحقت بها ممتلكاته في الألزاس الجنوبية . ثم توصل بعد ذلك إلى إفشال توحيد الامبراطورية تحت شكل « دستوري » ، « فدرالي » اقترحه الدييت في كل من « فرانكفورت » عام 1486 ، و « وورمز » عام 1495 ، و « أوغسبورغ » عام 1500 ، وذلك بإيعاز من « برتولد دو هنبرغ » أسقف « ماينس » . وكي يمارس سلطته بصفته امبراطوراً ، فضل استخدام الأجهزة التي يمارس سيادته عليها ، حتى ولو كانت فعاليتها محدودة جداً : المحكمة العليا ، وهي في الوقت نفسه ، ديوان العدل ومجلس الولاية ، الذي يتبعه في تنقلاته ، والمجلس الأعلى الموجود في « أنزبرغ » ، مع أربعة أمناء للخزانة ، منهم اثنان للنمسا ، واحد لـ « بورغونيا » ، وواحد للامبراطورية ، وهناك أخيراً الديوان الإستشاري ، مع ثلاثة أمناء للسر ، واحد للامبراطورية ، وآخران للنمسا العليا والسفلى ، يبقى جناح ثالث يشكل مصدر قوته : ان الأراضي المنخفضة (هولندا ، زيلندا ، برابان ، لوكسمبورغ ، هاينو ، الفلاندر ، وأرتوا ، التي أضيفت اليها كونتية بورغونيا) ، أي بإختصار القسم الأكبر من ميراث شارل الجسور ، الذي استقرت أوضاعه منذ عام 1492 ، بعد مرحلة من التقلبات ، وحالات التمرد والتوتر ، وأصبح بإمكان شارل هذا أن يعهد بذلك الى ابنه « فيليب لوبو » ، دون تردد ولا وجل .

إن المثال على نجاح آل هابسبورغ ، الناجم عن سياسة جد موفقة أكثر منه عن الحرب ، يحمل البرهان على أن الأمراء كانوا قادرين تماماً على حكم الشعوب الأجنبية ، شرط أن يكونوا أصحاب شرعية لا ريب فيها ، هذا من جهة ، ومراعاة الأعراف والحصانات والإمتيازات والقوانين الخاصة بكل من البلدان التي يملكونها أو تدخل في نطاق حيازتهم ، من جهة أخرى . بيد أنه ما كان الإنكليز ولا الفرنسيون ليقبلوا بسهولة ، في نهاية القرن 15 ، الإذعان لهيمنة سلالة غريبة . ويبدو أن أحد أسباب فشل « شارل الجسور » من جانب الامبراطورية كان ناجماً عن الشهرة ، التي كان يتمتع بها هنا الأمير «الغالي»[1] . وبالرغم من أن بورجوازيي «مونبليار»

(1) نسبة إلى منطقة غاليا في فرنسا.

يتكلمون اللغة الفرنسية ، لقد تظاهروا بتأييد هزائم دوق بورغونيا في « غرانـدسون » و« مورا » ، إلا أنهم كانوا يرفضـون ترك المـدينة تسقط في اليـد الغاليـة ، أو تسليمها لها ، بل كانوا يفضلون الموت والهلاك كي يبقوا على قوميتهم الألمانية » . أما بالنسبة للإيطاليين ، فإننا نعرف تماماً المرارة التي كانوا يشعرون بهـا ، بسبب خضوعهم لنير « البرابرة » .

النبــلاء

من جهـة أخرى ، قـد تؤدي النوائب التي مـرت بها الملكيـات في أوروبـا المحيطية إلى الإعتقاد بأن المشكلة الأساسية كانت تكمن في القوة الخاصة بالملك (أو الأمير) والنبلاء . بشكل تكون معه الملكية قوية وموقرة حيث يمكنها الإعتماد على القانونيين والتجار ، وعلى وسط مديني ممسك بزمام الثروة ، وعلى الوظائف وامتيـازات الأشراف ، لكن الحقيقـة مغايـرة لذلـك : في الواقـع ، كـان النبـلاء يحتفـظون ، في نهايـة القرن 15 تلك ، بمكـانـة رفيعـة في معـظم المجتمعـات الأوروبية . إذ يفرضون أنفسهم كمثال للفئات الإجتماعية التي يحاولون النفاذ إليها ، كلما سنحت لهم الفرصة . حتى إن التجار يعتبرون وضعهم وكأنه مؤقت . « فالهدف الأمثل للعامل في التجارة هو أن يصبح سيداً عقارياً ، إذا أمكنه ذلك ، وأن يعيش حياة النبلاء ، الريفية والخالية من العمل » (جورج دوبي) ، وأن ينخرط في « طبقة الأشراف » (أوتو برونيه) . ففي بداية القرن 16 مثلاً ، أطلق « جوس هومپيز » ، أحـد أهم أعضاء « جمعيـة رافنسبورغ الكبيـرة » ، أطلق على نفسـه لقب « فـون راتزنريد » ، حيث بدل شعاراته ، وانتسب أخيراً إلى جمعية نبلاء « سان جورج للبر والإحسان » . أما الامبراطور الجرماني فكان يمنح بورجوازيـي مدن الامبراطورية رتبة النبالة ويقوم بتسليحهم : من هؤلاء مثلاً أحد أفراد عائلة « بريزاشيه » الذي أصبح فارساً فوق جسر « التيبر » ، أثناء حملة « سيجيسموند » ، عام 1433 . وقد منح « ادوارد الرابع » ، عاهل انكلترا ، بمناسبة تكريسه رتبة الفروسية لستة من أعضاء مجلس لندن التشريعي (Aldermen) . أما الفارق بالنسبة لأوروبا الشرقية فهو أن النبلاء ، في كبرى ممالك وإقطاعيات الغرب ، وافقوا ، وذلك طبعاً بسبب الأزمة الإقتصادية ، على إقامة تحالف ؛ وهو تحالف مثمر ، يؤمن المراكز والمعاشات ؛ مع السلطة الحاكمة . وعليه ، كان من الأفضل ، بالنسبة للنبلاء ، أن تكون هذه السلطة

متنفذة وغنية ، إذ من خلال هذا النفوذ وهذا الغنى ، يعتبرون أنفسهم في نهاية المطاف من أوائل المستفيدين . أما بالنسبة لـ « الحالة الرابعة » ، وهي حالة الضباط ، ورجال القانون ، فكانت تنحو هي أيضاً إلى تنظيم نفسها وفق النموذج الأرستقراطي ، والتحول إلى قضاة نبلاء .

كذلك ، وعام 1500 أيضاً ، تبين ، في كل مكان تقريباً ، أنه لا بد لسلطة الأمير من أن تأخذ بالحسبان « السلطات المضادة » التي لم يتوصل إلى إلغائها . وحتى في مراحل الأفول ، لم تكن تؤخذ مجالس الولايات على أنها وقائع سياسية يمكن إهمالها . وإذا استثنينا بعض الديكتاتوريات الإيطالية ، يكون النظام السياسي الأكثر شيوعاً أقرب إلى السلطة السياسية والملكية التي على أساسها يحدد « السير جون فورتسكيو » الحكومة الإنكليزية ، منه إلى النظام الإستبدادي ، أو السلطة الملكية البحت والعادية حتى أن فرنسا ، التي أراد « فورتسكيو » أن يرى فيها نموذجاً نهائياً ومنفراً للسلطة الملكية كانت تمتلك الكوابح المانعة لسلطان الملك المطلق واعتباطيته . ويذكر « كلود دو سايسل » ثلاثة كوابح لا غير : الدين ، والأنظمة التي يرى فيها الأوامر التي تصدر للحفاظ على المملكة ، وأخيراً « القضاء » ، أو بعبارة أخرى البرلمانات ، « التي تأسست خصيصاً لهذا السبب وهذه الغاية إلا وهي كبح السلطان المطلق الذي كان يسعى الملوك لممارسته » .

العالم المسيحي : أثر بعد عين

أخيراً، يمكن القول، على الصعيد العالمي، أن ما أذهل المعاصرين بشكل خاص هو استقلال مختلف الولايات، التي أدى نوع من الرقابة المتبادلة فيما بينها إلى الحد من رغبتها بالتوسع. هاكم مثلاً رأي «كومينز»: لقد جعل (الله) الإنكليز نداً لمملكة فرنسا، والإيرلنديين نداً للإنكليز، والبرتغال نداً لمملكة اسبانيا(. . .) .

أما الأمراء الإيطاليون (. . .) الذين كانوا يظلمون شعوبهم ويستبدون بها في أموالها ، وضع الله المدن الإئتلافية التي كانت تشكل بلاد إيطاليا ، كالبندقية وفلورنسا وجنوى، وأحياناً بولونيا ، وسين، وبيزا، ولوك، وغيرها، التي في العديد من الحالات ، كانت نداً للأسياد والأسياد نداً لها ، والكل يضع نصب عينيه عدم نمو رفيقه » .

إجمالاً ، لم تبرز عملياً فكرة التجمع السياسي في إطار العالم المسيحي إلا في حال الندم ، أو الذكرى أو المثال الأعلى الصعب المنال . وقد عاد إليها « إيراسم » بطيبة خاطر أثناء تبشيره ، عبثاً ، باللاعنفية . أو معاصره « جوس كليكتوف » في « الحرب والسلم » (1523) : « أنا أعترف فقط بتسمية مسيحي » . حتى أن الحكام كانوا يتظاهرون بالإهتمام بذلك ، كمثل « هنري الثامن » متوجهاً بالحديث إلى أحد سفراء البندقية : « أنت حكيم ، وتبصرك يتيح لك أن تدرك بأنه لن تحدث أية حملة عامة ضد الأتراك إذا تفوقت هذه الخيانة بين القوى المسيحية وهي أن تفكيرهم الوحيد يكمن في تدمير بعضهم بعضاً » . كذلك ، كانت النشاطات الدبلوماسية تلمح إليها : « إن واجب القوى المسيحية الأول هو نشر عقيدة المسيح والقضاء على أعداء اللقب المسيحي » . هذا ما نقرأه في اتفاق لندن المعقود عام 1518 بين « فرانسوا الأول » و« هنري الثامن » . بيد أن كل ذلك لم يتخطَّ نطاق الحلم . وعملياً ، كان الواقع هو الصدى المعدوم الذي لقيه ، عام 1464 ، اقتراح « جورج پوديبراد » ، ملك بوهيميا ، المتعلق بتشكيل اتحاد فدرالي حول فرنسا ، حيث تمتلك كل مملكة مسيحية صوتاً خاصاً بها ، بهدف إحلال السلام فيما بينها وتوحيد جهودها ضد الأتراك .

الفصـــل الخامـــس

من الإصلاح الديني إلى إصلاح الكنيسة

إنهاض البابوية من عثرتها

إعادة بناء الدولة البابوية

من الإنفصال والأزمة التي افتتحها ، خرجت السيادة البابوية منهكة واهنة . ففي « كونستانس » ، كانت المركزية الرومانية ضحية الآباء الذين راحوا يبحثون عن تفسيرات وعلاجات لمآسي الكنيسة . كانت وصفاتهم مريرة بالنسبة للبابـوية التي كانت فتاويها المقدسة تلجم السلطات . بيد أن « أوجين الرابع » ثار ضد الهجمات التي شنها مجمع « بال » . فإذا بإصراره على الرفض يكسبه انتصاراً على جماعـة فقدت هيبتها واعتبـارها بسبب صـراعاتهـا ولغوهـا . وعام 1449 ، ومـع تراجـع « فيليكس الخامس » ، انتهى فصل ثان من الصراع بين المجمعيين و« البابويين » . إنما هل كانت هذه الجولة الثانية من النقاش هي الأخيرة ؟ وهل يتوصل البابوات إلى تحويل فوزهم إلى انتصار نهائي ؟

مما لا شك فيه أنهم أفادوا من الإنفراج الذي خلفته نهاية التفسخ . فقد كان الشعب المسيحي يعيش النزاعات والخصومات التي تعرض وحدته للخطر . بهذا الصدد ، جاء الغفران الكامل ، عام 1450 ، بهدف تشديد عزم الحبر الأعظم . فالجموع الهائلة التي احتشدت على ضفاف التيبر ، برهنت ، من خلال وجـودها فقط ، على أنه كان بمقدور خلفاء بطرس الإعتماد على محبة المؤمنين . ولم يأل « نقولا الخامس » أولاً ، ثم « بيوس الثاني » أي جهـد في توسيـع وتعزيـز سلطة الكرسي الرسولي المعنوية . فيعنى الأول عناية خاصة بموضوع الإصلاح ويوفد إلى مناطق عدة من العالم المسيحي مبعوثين مهمتهم محاربة النقائص والإختلالات . ولم يكن « نيقولا دو كويز » أقل هؤلاء حيوية ونشـاطاً . أمـا الإنسانـوي المحبب

« إنياس سيلڤيوس پيكولوميني » فبرهن ، لدى تسلمه مهامه ، عن جدية غير متوقعة منه بسبب لامبالاته ومرحه السابقين . وقد اعتبر كلا الإثنين أن الوفاق الذي كان لهما شرف خدمته لم يكن ليقتصر على المجال الكنسي . فعام 1455 ، يصبح « نقولا الخامس » مسؤولاً عن الإتفاقات التي وقعت عليها ، في « لـودي » ، الولايـات الإيطالية لوضع حد للحروب ، والأهوال والويلات التي يتخبط بها الوطن المشترك . وبعد خمس سنوات ، أراد « بيوس الثاني » أن يخطو خطوات أخرى نحو إرسـاء السلام . فيرأس مؤتمر « مانتو » ، الذي ابتغى تحويله إلى الجمعية المؤسسة لنوع من الإتحاد الفدرالي السياسي ، لأنه كان يود أن يقود الغرب الموحد في حربه ضد الأتراك ، الذين ازداد خطرهم بعد سقـوط القسطنـطينية . فقـد تتجدد قـوى روما القديمة إذا ما تحررت روما الجديدة . بيد أن هذا المشروع الضخم لم يتحقق . ويبدو أن نفوذ الكرسي الرسولي أصبح راسخاً بما يكفي لجعـل « بيوس الثـاني » يصدر منشوراً ، لو أصدره منذ خمسة عشرة عاماً لكان اعتبر تحديـاً وإثارة ، هـذا القرار البابوي لم يكن أكثر من تدبير ظرفي ، كغيره من الوثائق التي اعترف التاريخ بعد فوات الآن ، بتأثيره العام . وكان يحظر الدعوة إلى المجمع بقرار بابوي . أما بالنسبة للمشاريع المتعلقة بالجهاد المقدس ، فقد كان البابا يعد العدة لتمويلها . وكان يعتقد أن الاكليروس ، المشارك في الموضوع ، لن يتوانى عن الإعتراض . فكان لا بد ، مسبقاً ، من إنقاذه من تجربة العودة إلى إحياء الشقاقات السابقة وإدانة الآراء المجمعية التي قد يتمكن بواسطتها المكلفون طلب إعفائهم من الضريبة . لأنْ يستصوب البابا ، في معرض إعداده لمخطط لن يكتب له النجاح ، الإحتفاظ ، على سبيل الإحتياط ، بالحرم الذين يرشق به مؤيدي سيادة المجمع ، فهذا دليل على سقم هذا المعتقد الذي كان ، منذ فترة وجيزة ، يثير خوف البابوات وغضبهم .

ما من مجال للشك بتدني أهمية هذه الآراء المتعلقة بالكنيسة وحكومتها ، كما أن البـابا الذي كان يجاهر بها في شبابه وجه إليها ضربة أمعنت في تقليص ما كانت لا تزال تتمتع به من قوة . بيد أنها لم تختف تماماً . إذ بقيت بعض الجامعات أمينة عليها ، مخلصة لها ، خصوصاً في الامبراطورية ، حيث كانت سيادة المجمع شديدة الإنتشار بين ظهراني الاكليروس المثقف . كما استمرت قائمة أيضاً في إيـطاليا . ومما يجدر ذكره أن قانونياً من بولونيا ، يدعى « غوزاديني » ، لم يتخل عنها عندما قادته مهنته إلى رأس البيروقراطية الڤاتيكانية ، أي إلى دائرة الختم البابوي ، وذلك

في السنوات الأولى من القرن 16 .

إن المبدأ ، الذي استعان به الآباء سابقاً كرافعة لزعزعة المركزية الرومانية ، أراد الآخرون الإستحواذ عليه بغية إيقاف مسيرة النهوض بالقوة البابوية . وكان الدومينكي « زامومتيك » من رفاق « سيكستوس الرابع » في الدراسة ، وقد سامه البابا مطراناً في بداية الأمر ، ثم لم يلبث أن سجنه عقاباً له على صراحته في الكلام . وقد اعتقد هذا الدومينيكي أن ذكرى « السينودوس المقدس » ما زالت حية ، في « بال » ، إلى حد جعل ذكره يثير الجماهير . وعبثاً طالب عام 1482 باستئناف المجمع ، إنما لم يكن ثمة من يصغي إليه ، فاضطر للعودة إلى زنزانته حيث يضع حداً لحياته .

أما « پوديبراد » ، وهو المدافع عما تبقى من سيادة دينية في بوهيميا ، فتفوق على المسكين « زامومتيك » في استخدامه الفزاعة التي ، في نظر الإدارة البابوية ، تتجسد في فكرة سيادة المجمع ، وأخيراً لم يكتف « لويس الثاني عشر » في صراعه المستميت ضد « يوليوس الثاني » بالتهديد والوعيد .

إنما ، في نهاية المطاف ، تمكن البابوات من إنجاز ما شرع به أسلافهم في « أڤينيون » ، أعني بذلك إحلال السلام والنظام في ولاياتهم . أما عمل الكاردينال « البورنوز » فتعرض للإنهيار من جراء الإضطرابات السياسية التي أدى الإنفصال المستمر إلى إنطلاق شرارتها المؤلمة . ولم يتوصل « مرتينس الخامس » إلا إلى التمهيد للعمل حيث اصطدم « أوجين الرابع » المتهور بأكثر من عقبة ، كونه أقل حرصاً من مارتينس وكان أن ترسخ بعض الطغاة فوق ميراث « بطرس » . ولا شك في أن أمر إزاحتهم كانت فوق الطاقات التي يمتلكها الكرسي الرسولي . وبغية الحفاظ على المظاهر ، كان لا بد من إخفاء الاستقلال الحقيقي لهؤلاء المستبدين تحت ألقاب جوفاء كمثل تسميتهم كهنة وقساوسة .

وبصورة مستمرة ، كانت تتزايد الأعباء المالية التي راح يرزح خلفاء بطرس تحت وطأتها . في الواقع ، كان بابوات تلك الفترة منجرفين ، بشكل أو بآخر ، في البلبلة التي تفتك بالسياسة الإيطالية . فلم يكن دائماً بمقدورهم البقاء فوق التنافسات والصراعات المسلحة القائمة بين جاراتهم ، البندقية ، ميلانو ، فلورنسا ، ونابولي . وكانت الدبلوماسية أولاً ، ثم الجيوش وتجهيزها ، تلتهم المبالغ الطائلة .

وفي الوقت الذي كان يحتفل فيه عصر النهضة بأبهى أعياده ، لم تكن الإنتصارات العسكرية هي التي يسعى إليها أي أمير بهدف تزيين عرشه وتعزيزه ! أما البابوات فكانوا يمارسون الأريحية والسخاء بسبب عدم قدرتهم على الإعتماد على شبكات متواصلة من الوفاء والإخلاص ، كما هي حال الملوك بالوراثة . فكان كل منهم يضطر ، غداة انتخابه ، إلى تشكيل أنصار له ، وتقويتهم . وإذا أمكن ، كان يضم إليهم مجموعات من الأنصار الذين اصطنعهم أسلافه أو خصومه . بطبيعة الحال ، كانت عائلة المنتخب الجديد تدعمه بكل ما أوتيت من قوة . وكانت محاباة الأقارب ، التي تجاوزت حدها ، والتي تنكرها المبادىء الأخلاقية ، تشكل إحدى أساليب الحكم التي يصعب على البابوات الأكثر نزاهة أن يتجاوزوها . كما كان الكرم والسخاء تكملة لما بدأت به الكرامات . فتغدق النعم على الكرادلة الذين لم يكونوا دائماً طبيعين ، ولم يتوصلوا قط إلى تشكيل جبهة تتحطم في وجهها مشيئة البابا . أما اتفاقيات الإنقياد التي يتعهدون باحترامها قبل انخراطهم في مجمع الكرادلة المكرس لانتخاب البابا ، فلم تكن تشكل ، غداة تتويجه ، سوى قصاصات ورق لا قيمة لها .

هذه العطاءات الوفيرة أدت إلى خلق إطار متلائم مع تلك المغالاة في الإنفاق . فمنذ أكثر من ثلاثة قرون ، كانت روما مدينة أبهى ما فيها هو أطلالها ، التي لم يشعر أحد ، آنذاك ، بكآبتها . إنما بعد عام 1420 ، بدأ البابوات يهتمون بتغيير زخرف الأبراج والقصور والكنائس والمساكن المتداعية ، مما حوّل حيزاً صغيراً من الأراضي المدينية القديمة إلى عاصمة حقيقية . لقد ابتعدوا عن كاتدارئيتهم ، « سان ـ جان ـ دو ـ لاتران » ، وأخذوا مواقعهم على ضفة « التيبر » اليمنى ، بين ظهيرين ، الأول طبيعي وهو « قلعة سان أنجلو » ، والآخر فوطبيعي أعني بذلك « القديس بطرس » الذي تعلو كنيسته المتداعية التي بناها « قسطنطين » مقر الإعتراف . لقد شرعوا بتجديد القلعة ، ثم حسنوا مقرهم ، أي قصر الفاتيكان . ومن « فرا أنجليكو » إلى « رافاييل » ، ترك كل الفنانين تقريباً توقيعهم فيه . وتمثلاً بالبابا ، أخذ الكرادلة والاكليروس العاملون في الإدارة البابوية يبتنون لأنفسهم القصور ، مستعينين إلى حد ما بالمال الذي يحصلون عليه من البابا . فتستعيد مدينة روما شبابها ، ويهتم البابوات بتأمين أفضل تجهيز جماعي لسكانها الذين يتزايد عددهم باستمرار . فيعملون على ترميم الجسور والأقنية ، ويلجأون إلى استخدام



11 - إختبار كهربائي



12 - السير في باريس

أساليب القياصرة بغية مداهنة العامة ولجمهم . لقد عملوا على إحياء الألعاب رغم أنهم لم يعيدوا فرض الضـرائب . كما راح ينـطلق خيال الـرومان وحيـويتهم في « الإستقبالات الإحتفالية » والمواكب . أما مكتبة الفاتيكان التي كانت دائماً تغتذي بالمخطوطات القيمة فراحت تزود العقول المرهفة بموارد فريدة من كتبها ، وينشأ في حدائق « بلفيدير » أحد أوائل متاحف الغرب .

ثمة مبالغ طائلة راحت تبتلعها اللجنة التي كانت تتسع بـاستمرار من جـراء سياسة رفعت الإسراف إلى مستوى المبدأ والقانون . إنما من أين يأتي هذا المال ؟ إن الأزمة المجمعية قلبت رأساً على عقب البناء العلمي والقيمي الذي أعده كرادلة « أفينيون » . ويبدو أن العقبات لم تمنع الإدارة البابوية من تجميع الأجزاء المتناثرة للنظام الضرائبي القديم ، ومن مناقشة التسويات مع الدول . وبكل حيطة وحذر ، ودون الإعتماد على أية قاعدة سوى النفوذ ، تتوصل البابوية إلى الحصول على جزء من الموارد التي كانت تؤمنها لها الضرائب على أصحاب الدخل الكنسي في القرن 14 . وبمهارة ، استبسلت دوائر الكرسي الرسولي المالية في المحافظة خاصة على « الخدمات » التي كان يؤديها القساوسة والـرهبان ، إذ إن هـذه الحقوق هي التي كانت تحمل المزيد في كل عملية جباية . بيد أن النظام الضرائبي كان عاجزاً عن تغطية أكبر قدر من النفقات . كان المال يتأتى من كل شيء . وبالتالي ، كان الغفران الكامل يعطى تقريباً للذين لم يكن بمقدورهم الإنطلاق في التماسه . أما المؤسسات الدينية التي كانت تسعى في طلب المال ، فكـانت تحصل على حق اقتـراح هذا الإمتياز الروحاني على المسيحيين ، مع احتمال مقاسمة مـا يؤول إليه هذا التبشير مع الكرسي الرسولي . أضف إلى ذلك أن اكتمال السلطة البابوية ، كان سمح للبـابا بمنح بركته وغفرانه بصورة جماعية . أما مؤرخ الوثائق في الفاتيكان ، فهو الذي كان يحدد تعرفة « المدفوعات » .

يمكن القول إن الموارد التي أتينا على ذكرها كانت بمثابة الإسهام الذي كانت مختلف بلدان العالم المسيحي تقدمه لتمويل الإصلاح البابوي . ولم تكن البابوية لتحرم نفسها من الموارد التي كانت تزودها ولاياتها الخاصة بهـا . وكان صنـدوق الضرائب يمتلىء كلما توطد النظام وعاد الإزدهار . كانوا يقتطعـون حصصهم من الضرائب الإقطاعية والجمركية والضرائب المفروضة على البضائع والمواشي . ويبدو

أن السماء كانت تبارك مشروع البابوات : فعام 1462 ، وفي أراضي « تولفا » ، تم اكتشاف العديد من طبقات حجر الشب . وهذه المادة الضرورية لحسن سير العمل في مصانع الصباغة ، كانت تستخرج حتى ذلك الحين ، وبصورة أساسية ، من « فوسيه » ، وهي أرض يسيطر عليها الأتراك ! لقد رأى البابوات أنه ينبغي على المسيحيين عدم مخالطة غير المؤمنين ، بل التعامل مع الحبر الأعظم . ولم تكن الممالك تخضع لقانون الإحتكار ، بيد أن ضريبة الملح في « تولفا » لم تكن رديئة المردود . والفصل الأخير في الميزانية كان يغتذي من بيع المناصب . هذه العملية ، وإن كانت ذات فوائد مباشرة ، إلا أنها لم تكن لتخلو من السيئات الكامنة في الإسراف باستخدام المال . فكانت تدخل وفرة من المال الجديد إلى صناديق الكرسي الرسولي . وكان مشترو تلك المناصب يدفعون للبابا هذه المبالغ التي ، وإن شكلت نوعاً من رأس المال ، إلا أنه كان لا بد من دفع فوائدها المتأتية من الضمانات .

فلو كان البابوات حكاماً زمنيين ، لكان نجاح العمل الذي أنجزوه بين الأعوام 1450 و 1500 استحق الثناء دون أدنى تحفظ . فقد جددوا بناء قوة الكرسي الروماني وزينوه بالألق النضر الذي خلفته حضارة عصر النهضة . بيد أن خلفاء بطرس تكفلوا بكل أعباء الكنيسة . أما الشرور التي كشفت الأزمة المجمعية عن حجمها ومدى انتشارها فقد أمعنت في تخريب هذا الجهاز الضخم . كما أن الإصلاح الذي كان « نقولا الخامس » يدرك ملحاحيته لم يأخذ ، بعده ، مكانته المناسبة في إهتمامات البابوات . إن السياسة التي لم يكونوا يستطيعون تحويل أنظارهم عنها ، دون التعرض لخطر الدمار التام ، كانت تستأثر بجميع اهتماماتهم . إذ كانت تفرض عليهم قرارات أو مواقف تتعارض غالباً مع الخير الروحاني الذي تنادي به المسيحية .

وبوقوع البابوية في هذا التناقض ، بدأت تعرض مستقبلها للخطر . فإذا بها تتعرض للإنتقادات اللاذعة التي لم يدرأها الملوك عنها .

ثمن النجاح

التنازلات للسلطات الزمنية

كانت البابوية مدعوة إلى توزيع السلطات بينها وبين الدول .

كان بعض الملوك والأمراء الكبار قد حازوا على ثقة رجال الدين الذين يقيمون في مناطقهم وكان هؤلاء يتطوعون للدفاع عنهم لدى الإدارة البابوية . فكانوا متوافقين مع مؤيدي الإصلاح ، ولم يتوانوا عن تحميل المركزية البابوية جميع خطايا بني إسرائيل .

بيد أن المجامع والمجمعية لم تستطع الإعتماد على دعم الملوك المستمر . فكان من المفضل التحاور مع محاور واحد قادر على جعل الآخرين يحترمون قراراته ، أكثر من التحاور مع مجلس متقلب المزاج ، والثقة به عرضة لانهيارات مفاجئة . ولكي تدحر البابوية منافسها الأشد إقلاقاً راحت تخفف من غلواء التأكيد على مبادئها وتكتفي بالوقائع ، المحدودة طبعاً ، إنما الراسخة ، التي كان يؤمنها الحوار مع الدول وهكذا تدلف البابوية مجدداً في الطريق الثي افتتحتها المعاهدات البابوية منذ عام 1418 ، حيث تم التوقيع عليها قبل قليل من اختتام مجمع « كونستانس » . ومما لا شك فيه أن هذه الإتفاقات لم تبرم مع الممالك بل مع القوميات التي توزع بينها الآباء الكنسيون . غير أن القاعدة الأساسية التي كانت هذه الإتفاقات تمثل أول تطبيق لها بدأت تشرف على النشاط الدبلوماسي للكرسي الرسولي طيلة القرن 15 : بقي التفاوت قائماً على صعيد الحقوق الكنسية . وبعد عام 1440 ، أصبح الحكام الزمنيون ، وليس ممثلو الكنائس « الوطنية » ، شركاء البابوية في المباحثات المكرسة لتحديد خصوصيات مجالهم الديني .

لم يكن ثمة ضرورة لكتابة أي اتفاق مطابق للأصول المرعية كي تعيش أية مملكة في وفاق ووئام مع الكرسي الرسولي . هذا ما يشهد عليه الوضع في انكلترا . فقد كان حكامها يغنمون مكاسب هائلة مع نهاية القرن 14 ، الذي كان غالباً جداً يشهد معارضتهم لبلاط روما . إذ كان البابا يمنح الأسقفيات الإنكليزية للمرشحين الذين يعينهم الملك . أما رسائل الكفالات الرسولية فلم تكن تسلم إلا إلى الجامعيين وحدهم ، كذلك لم يكن ليلتمسها هؤلاء إلا بعد أخذ الإذن الصريح من التاج . ويبدو أن لندن كانت مقتنعة بهذا الوضع ولم ترَ أية ضرورة لتحويل الواقع إلى قانون ـ ربما خشية أن يكون هذا الأخير ، في نهاية الأمر ، أقل أهمية من ذاك الواقع . وسرعان ما أدركت روما أنه ينبغي عدم التدخل في الشؤون الإنكليزية . أما التاج فراح يتحرك بحيوية ونشاط عندما تصدر عن الإدارة البابوية بادرة استرداد قسم

من الأراضي المفقودة . وكانت تجربة مُرة قام بها ، « سيزاريني » عام 1425 و« پيار دا مونتي » عام 1438 . كذلك لم تحاول البابوية تغيير بعض التوازن الذي لم يكن ملك انكلترا المستفيد الوحيد منه .

باختصار ، يحكم البابا والعاهل الإنكليزي بعدم فائدة الإتفاقية التي أثبتت عدم فعاليتها في الامبراطورية ، حيث تعرضت بنودها لانتقادات حادة . أما الألمان فتحملوا بصبر وأناة سلطة روما . وكانوا يحسدون جيرانهم الفرنسيين . إنما في مواجهة الإدارة البابوية ، كان أمراء المقاطعات الصغيرة ، والنبلاء الريفيون المعوزون والبرجوازيون ذوو الأساليب الخرقاء ، كان هؤلاء يرتدون ثوب العجز والفقر ، في حين كان الامبراطور يتمتع بالنفوذ والسلطان ، وغياب القوة . ويبدو أن الإتفاقية التي وافق ، في ڤيينا عام 1448 ، على أحكامها ، تركت قليلاً من الفائدة الثنائية لعملية منح الرتب عند البابا الذي ظل أيضاً سيداً في الموافقة على الإنتخابات الأسقفية التي تنبثق عنها مجالس الكهنة القانونيين . أما المشاكل المالية فلم تسوّ تماماً . وهكذا ، استطاعت هذه الإتهامات أن تنسب إلى الإدارة البابوية ومتملقيها إلغاءهم لكل ما يمكن ابتغاؤه في الكنيسة الألمانية .

لم تكن الإتفاقات لتؤدي إلى خلافات حادة . ففي جنوى وميلانو والبندقية يقوم « نقولا الخامس » بتساهلات ارتاحت لها سلطات هذه المدن . وفي عهد هذا البابا نفسه ، تحصل كل من « پيامونت » و« سافوى » ،ثم « أراغون » و« قشتالة » و« الدانمارك » و« هنغاريا » ، بعد عام 1450 ، على امتيازات بابوية يجدها حكام هذه البلدان ملائمة لهم . ومع الملك المسيحي الزميت يقيم الكرسي الرسولي علاقات معقدة . ويبدو أن حرب المئة سنة لم تسمح لبطانة « شارل السادس » ، ثم لابنه ، بإجبار البابوية على احترام المذهب الغاليكاني . أما اتفاقية « كونستانس » واتفاقية « جينازانوا » (1426) فأعطتا السلطة الرومانية حصة الأسد . إنّما بقدر ما يصار في فرنسا إلى إعلاء السلطة الملكية ، كان « شارل السابع » يبدي رغبته الشديدة في إزاحة السلطة المركزية البابوية . ثم في عام 1438 ، وتحت عنوان « المرسوم العملي » ، أدرج القرارات الصادرة عن مجمع « بال » في قوانين المملكة . وهكذا أصبحت الكنيسة الغاليكانية مزودة بمجموعة قوانين معدة وفق النموذج الذي رسمه أكثر أتباع التوفيقية حماسة . كذلك كان هذا النص يعتبر ،

بالنسبة للحبر الأعظم ، وكأنه نتيجة نوع ، من التحدي . وقد حاذر «شارل السابع» وابنه من جعله دستور سياستهما الكنسية ، حيث لم يتردد هذان العاهلان ، عندما احتاجا البابوية ، في التماس مساعدتها ، وأعادا إلى الصواب عدداً من الأساقفة ورجال الدين بفضل قرارات الإدانة الصادرة في روما . إنما عندما بدأ الديوان البابوي ، إلى حد ما ، بعرقلة مقاصد الحكام الفرنسيين ، كشف هؤلاء عن المرسوم العملي وبالتالي أعلموا الإدارة البابوية أنه لن يسهل على الحبر الأعظم قهرهم . جدير بالذكر أن « لويس الحادي عشر » اعتمد ، مرتين ، هذا النهج ، وذلك عام 1463 ، ثم عام 1478 .

إبان القرن 15 ، وفي عدد كبير من الدول ، تمكن الملوك من فك العرى التي كانت تربط الكنائس المحلية بالكرسي الرسولي . إنما رغم دعمهم للحركات التي تسعى إلى الإستقلالية ، لم يستطع الحكام الزمنيون ، فعلياً ، أن يضمنوا حرية الاكليروس التابع لهم . في الواقع ، لم يسعهم القيام ، وعلى نطاق واسع جداً ، بأكثر من تحويل للسلطة . فإذا بالسلطة السياسية تدرج في حسابها ما اضطرت السلطة البابوية إلى التخلي عنه . كان يصعب على الأمراء إخفاء ما يطمحون إليه . ولقد أطلق « جوفنيل دو أورسن » على « شارل السابع » تسمية « أول قسيس في المملكة » . أما الدوق «دو كليف » فقد عبر عن تطلعاته البعيدة في اللقب الذي اختصه لنفسه باعتزاز : دوق « كليفيا » ، بابا في أملاكه الخاصة! .

أما الملك الزميت فراح يتقدم ببطء ، وعلى فترات متقطعة ، في الإتجاه الذي رسمه لنفسه . ولم تكن الغاليكانية لتدعمه ، هكذا ببساطة ، طيلة فترة مسيرته . إذ إن هذا التيار الفكري كان تشكل أثناء الأزمة التي أثارها الإنفصال . على العموم ، تعتبر شهادة ولادته كامنة في مرسوم 1407 الذي نادى بـ « حريات الكنيسة الغاليكانية » : يجري الإتفاق بين ملك فرنسا واكليروس مملكته على فرض احترام حقوقهم المكتسبة سابقاً وعلى إيقاف تدخل الكرسي الرسولي . وعندما أعادت السلطة الملكية ، خاصة بعد عام 1438 ، إلى السياسة الكنسية مواصفات الجرأة والثبات التي كانت لها سابقاً ، بدأت تتضح الإلتباسات التي كانت تكتنف كلمة غاليكانية . كان ثمة أنماط عدة من الغاليكانيين الذين أرادوا إسماع أصواتهم . وفي حال تفاهم الملك مع الكرسي الرسولي ، فسيكون واثقاً من عدم إرضاء ممثلي

الغاليكانية البرلمانية ، وهم رجال قانون الإدارة البابوية . أما اللاهوتيون الغاليكانيون فكانوا مخلصين في إهتمامهم بحريات كنيستهم . لقد صدمتهم رؤية الحاكم وهو يسيء إلى هذه الحريات ، وهو الذي كانوا يعتبرونه صائناً لها ومحافظاً عليها .

ويبدو أن سلطة الحكام الإنكليز على كنيستهم قد مورست بصورة أشمل مما فعله الملوك المتمسكون بمسيحيتهم مع كنيستهم . ففي انكلترا ، وتبعاً لشهرة التجريبية التي يتمتع بها هذا البلد ، لم تتشكل قط أية نظرية لم تتكيف مبادئها جيداً مع الواقع . إنما لو لم تكن الأنغليكانية موجودة في القرن 15 ، لاتخذت السمات الخاصة بالكنيسة الأنغليكانية ، بالمقابل ، رونقاً لم تكن لتشهده حتى ذلك الحين . فالملاك البشري الرفيع المستوى كان يعمل في الوقت نفسه أو على التوالي ، في كلا الجهازين . أما الأساقفة فكانوا يخدمون التاج ويعمل الأحبار على مكافأة أفضل الموظفين غيرة واندفاعاً . أضف إلى ذلك أن مجامع السنودس ، أي تلك الإجتماعات التي يقوم بها رجال الاكليروس . ثم « الدعوات » للإجتماع ، إذا دعت الحاجة لذلك ، بغية التصويت على العون الذي يلتمسه الملك ، كل ذلك كان يشكل علاجاً وتصحيحاً لأخطاء الاكليروس . ولم يكن أي عقار لينتقل من أيدي أي علماني إلى حوزة أية مؤسسة دينية دون أن يسمح التاج بهذا الإنتقال . أخيراً ، هناك قانون كنسي ضروري جداً لم يكن يطبق فعلاً في انكلترا : كان الواهبون وأصحاب الحقوق مؤهلين قانونياً لمراقبة إدارة الأملاك التي وضعوها تحت تصرف الرهبان بقصد إسداء خدمة معينة .

وفي جنوب البيرينيه ، حاول ملوك قشتالة ، وأراغون ، والبرتغال أن يضعوا ، هم أيضاً ، الجهاز البشري العامل في الكنيسة ومواردها المادية تحت وصايتهم . فيصبحون مسؤولين عن التعيينات ويتمكنون من جعل وظائف الجهاز الكنسي حكراً على أتباعهم . ومنذ القرن 11 ، قامت السلطة المدنية بتعيين أوصياء على المكاسب ، التي أدى الفتح الجديد إلى انتشالها من تحت سيطرة غير المؤمنين أو إلى إيجادها في مناطق كانت فيما مضى خاضعة للاحتلال . كل ذلك دون أن تتاح للسلطة الروحية فرصة التدخل . ولم يكن الأمر يتعدى كونه إجراء شكلياً .

جدير بالذكر أن الكرسي البابوي نشر « قانون الوصاية » ـ وهي التسمية التي أطلقت على هذا النظام ـ في جميع الأراضي التي دخلها ملوك شبه الجزيرة الإيبيرية

واستولوا عليها . أما مقابل هذه الخطوة غير العادية فكان إلزام هؤلاء الأمراء بتأمين تبشير الأبرشيات التي كانوا مخولين باختيار مطارنتها . وفي أسبانيا ، كما في البرتغال ، كانت الكنيسة تسعى لتتحول إلى اللولب المحرك للجهاز النياسي . إنما في الوقت الذي انخرط التنظيم الكنسي في الدولة ، بدأ المعتقد المسيحي في صهر مختلف العناصر السكانية المتفرقة ضمن كتلة واحدة متجانسة ، ولم يكن الفتح الجديد قد أدى إلى التخلص من المسلمين واليهود الذين كانوا يعيشون في المدن والأرياف . وفي القرن 15 ، لاقى التعايش المشترك بين الطوائف صعوبات راحت تتفاقم شيئاً فشيئاً . فيزداد الشقاق وعدم الثقة مما أدى إلى ولادة الكراهية ، التي كان اليهود أوائل ضحاياها . فيحاولون الهرب من المظالم وذلك باعتناقهم المسيحية . وأعلنت العداوة للمغاربة أيضاً . في بداية الأمر ، كان الإضطهاد عاماً يطال الجميع ، إنما بعد ذلك ، قبلت السلطات بحماية الرعية الذين يمثل عملهم ومعوناتهم ضمانات ثمينة لازدهار البلد وموارد تغذي خزينة الضرائب . ومع عام 1492 ، اضطر اليهود الذين رفضوا التنصر إلى مغادرة اسبانيا . وبعد عشر سنوات ، كان مصير المسلمين مماثلاً ، في حين كان المتنصرون ، من أصل يهودي أو مغربي ، يعاملون بحذر وريبة. وبغية إبعاد، من بين «المسيحيين الجدد»، أولئك «الأندلسيين المتنصرين » ، الذين بقوا سراً يدينون بعقيدة أسلافهم ويجهدون في ممارسة طقوسها ، انتزع الملوك الكاثوليك من الكرسي الرسولي الإذن بتحويل « التفتيش » إلى محكمة تعين السلطة المدنية قضاتها . لقد كان الإيمان كالإسمنت بالنسبة للوحدة السياسية . وفي اسبانيا ، كما في البرتغال ، إلى حد ما ، لم تتحول الكنيسة فقط إلى المؤسسة الأفضل في الدولة ، بل كانت المسيحية تلعب دورها كدين قومي ، فتبدأ بالتمثل في الوطنية . أما عمل الكاثوليكية القديمة فكان مماثلاً ، في مصير الشعوب الإيبيرية ، لتلك التقليدية التي كانت تمثلها الهرطقة الهوسية ، مع بداية القرن 15 .

وتدل حالة الممالك الإيبيريه وحالة البلاد التشيكية على أن التجربة الدينية كان بإمكانها أن تشكل البوتقة التي يتنقى فيها ويتعزز الحس القومي والوطني . من المحتمل أن تكون المسيحية بدورها قد اكتسبت سمة الطابع الخاص بكل من القوميات التي تدين بها . ففي نهاية العصر الوسيط ، كان تديّن الألمان منهجياً ومتشدداً ، وتدّين الاسبان فظاً ، وإلى حد ما ، مؤثراً . أما الإيطاليون الشديدو

الحُيوية ، فيتركز إهتمامهم على العمل . في حين يبدي الفرنسيون مزيداً من الحبور الذي لم يستشعروه فعلاً . هذه الإختلافات ، التي ظلت سرية ، حول المواضيع الرئيسية في المسيحية ، لم تكن هي التي يخشى أن تعكر انسجامها وتآلفها . بالمقابل ، وفيما يتعلق بتماسك المسيحية ، كانت كنائس الدولة التي تمعن في خلق التقسيمات السياسية في الغرب ، وتفاقمها ، تثير مخاطر أشد وأقسى .

حماسة المؤمنين وقلقهم

التبشير والتقوى

إبان النصف الثاني من القرن 15 ، كانت الكنيسة تتمتع بنوع من الهدوء الذي يتعارض بشدة مع عواصف الإنفصال والأزمة المجمعية . وبهدف توضيح المناخ الديني الذي ساد في تلك الحقبة ، يمكن الكلام عن « التعلق بالكنيسة » ، الذي له ، أكثر من معنى الخضوع ، إنه يوحي بوجود ارتباط بنيوي . ويبدو أن الهرطقات، التي ارتفعت موجاتها وعنّفت مع عهد «ويكليف» و«هوس»، أصيبت بالإنهيار . فعندما توقفت ، في بوهيميا ، محاولة التوحيد التي رسمت روما خطوطها الأولية في ظل حبرية « بيوس الثاني » ، لم تعد الحماسة الدينية تغذي أية عداوة حقيقة موجهة ضد الكاثوليكية الرومانية . وهكذا كانت «الأوتراكية»، التي أصبحت آنذاك معروفة، تشكل الإستجابة للرغبة بالإستقلال التي خلقتها المغامرة الهوسية الخطيرة . أما النفوس الأكثر تشدداً فكانت مأخوذة بالإغراء الإنجيلي الذي يبشر به « پيار شلسيكي » . فالرسالة التي وضعها هذا المعجب بـ« هوس » في كتابه « شبكة الإيمان الحقيقي » ، وصلت إلى مسامع آلاف الرهبان . بيد أن وحدتهم لم تكن تتطلب أية معركة أخرى سوى صراع كل منهم ضد أخطائه الذاتية . أما معارضته فكانت صامتة . وفي بلد « ويكليف » ، كان لا يزال أتباعه[1] بالطبع موجودين ، في حين أن القودين[2] ، وهم عريقون في مقاومة الكنيسة القائمة ، تابعوا حياتهم المحفوفة بالمخاطر ، المتقشفة والصامتة . أما

---

(1) وتطلق عليهم تسمية «اللولارد» Lollards(المترجم).
(2) Vaudois اتباع مذهب منشق أسسه بيار ڤودوا 1170 دعوا «فقراء ليون».

جماعاتهم، التي لجأت إلى الجبال، من «أوفرنيا» إلى « أبروزا »، فكانت أكثر انتشاراً في أودية «بريونسونيه»و «پيامونت»مما هي عليه في أي مكان آخر، حيث انتشر القمع ، بين عامي 1487 و 1488 ، دون مراعاة أو تحفظ : لكن هذا القمع لم يحرز أي نجاح نهائي . وبالتالي ، كان استئصال الهرطقة أمراً مستحيلاً . غير أن حركات المعارضة الدينية لم تتوصل إلى المزيد من الدفع . ويبدو أن النداءات التي أطلقها ، هنا وهناك ، بعض الأحبار الذي ابتعدوا عن التقليدية في الدين ، من أمثال « جان دو ويزيل » († 1481) و «ديرفورت» ، لم يصل صداها إلى البعيد . كذلك ، نال الملك حصته من بعض الهراطقة . وعشية حياة طويلة ، كرسها « فردريك ريزر » ، في البداية لخدمة إيمانه القودي ، ثم لخدمة الهوسية ، يتمتم ، قبل مواجهة عذاب النار : « إن قضيتنا شبيهة بنار تنطفىء » (1458) .

في القرنين 12 و13 ، أدى تحدي البدع الخطيرة إلى إثارة المجهود التربوي ، إن لم نقل إلى ولادته . وهذا الأخير لم يتراجع بفعل الأزمة المجمعية . وبدلاً من تراخيه في المرحلة التي نحن الآن بصددها ، بدأ يتعزز ، مستخدماً أساليب جديدة . وكانت فعالية هذا العمل مرتبطة إلى حد كبير بالتعليم الذي يعده الرهبان المكلفون بإعداد المؤمنين . كذلك كان هذا التنظيم الديني ، وباستمرار يعهد بالمهمات الأكثر صعوبة إلى الجماعات النخبوية . فكان « المتسولون » ، كما في زمن مجدهم ، يتلقون وحدهم تعليماً فكرياً منهجياً وتاماً وتنطبق هذه الثابتة أيضاً على الرهبان المتقيدين بالقواعد والقوانين كما على الذين يعيشون منهم في الأديرة ، وهم خصومهم في الصراع من أجل العودة إلى التقشف البدائي الذي كانت تعيشه الرهبانيات . فيلغي أولئك تسامحية هؤلاء . كما لم يتمكنوا من وصمهم بالجهل . أما الجامعات ، التي كان وضع رجال الدين فيها مميزاً ، فكانت وحدها تقريباً تؤمن التعليم العالي للاكليروس العلماني . وحتى بداية القرن 16 ، كان عددهم يتزايد باستمرار ، ورغم أن شبكتهم لم تكن متكافئة الإنتشار في جميع أنحاء أوروبا ، لم تكن الجامعة ، في أي مكان ، صعبة المنال فعلاً . ففي بعض المناطق ، كان الإغراء الذي يمارسه الإعداد الجامعي قوياً إلى حد جعله يؤثر حتى في القرى الأكثر تواضعاً . وعشية الإصلاح ، كان يحصى بين صفوف اكليروس أسقفية « كونستانس » حوالي الثلث من الطلاب القدماء ، علماً بأن وضع هذه الأسقفية لم يكن استثنائياً . بالطبع ، لم يستطع أحد الإنكار أن الدروس التي كانت تعدها برامج

تلك الفترة لم تهيء مباشرة « الطلاب » للقيام بأعباء الخدمة الكهنوتية . وكان يندر عدد الكهنة الذين ارتفعوا إلى مستوى اللاهوت . والجميع تقريباً كانوا راضين عن التعليم الذي توفره كليات الفنون . وإبان الربع الأخير من القرن 15 ، بدأت تظهر نتائج الإختراع الذي غيّر جذرياً ظروف الحياة الدينية في الغرب . فكان الرهبان أول من أفاد من هذا الإختراع ، أعني به الطباعة . إذ ينخفض سعر الكتاب بصورة خيالية . وما لم يكن من المعقول الحصول عليه قبل « غوتنبرغ » ، أي امتلاك مكتبة خاصة ، لم يعد هدفاً صعب المنال . حتى وإن لم يمتلك كل رهبان الأرياف بعض الكتب ، إلا أن البعض منهم كان يتزود بالمؤلفات التي يحتاج إليها . ولدى مطالعتنا للفهارس المتعلقة باستهلال الطباعة ، اكتشفنا وفرة متنوعة منها كانت المطابع تعرضها على زبائنها الذين كان الاكليروس يشكل طبعاً الغالبية العظمى بينهم . تتمثل هنا أعداد المرشدين والأبحاث المتعلقة بالأسرار القدسية والشعائر الدينية ، كذلك وبشكل خاص مجموعات المواعظ . كانت إحدى هذه الخطب البلاغية تسمى « أرقد بسلام » ، حيث كان الناشرون يدعون فيها قراءهم إلى قضاء ليلة هادئة قبل ارتقاء المنبر . إنما لم تكن أدوات العمل هذه في متناول أي كان . فرغم صدور المئات منها ورغم بيعها بأسعار منخفضة ، إلا أنها كانت تعتبر ، قياساً إلى الظروف السابقة ، تطوراً لا يجوز الإنتقاص من أهميته .

واستناداً إلى معلومات أكثر شمولية وأشد ثبوتية ، تمكن أعضاء الاكليروس العلماني من التبشير بسهولة أكثر من ذي قبل . ففيما يتعلق بالعديد من أسقفيات ألمانيا ، تأكدت الممارسة الشائعة جداً للتبشير الدومينيكي ، حتى في خورنيات القرى . بل عندما كان الكاهن يبذل جهده في تعليم المؤمنين وإرشادهم أو توبيخهم ، لم يكن هؤلاء بأقل رغبة في سماع الخطب الرائعة ، المؤلفة بدراية ومعرفة ، والملقاة بمهارة فائقة . وكان الثناء والتقدير ينهال على المتخصصين في الكلام . ولا شك في أن هذا النصف الثاني من القرن 15 ، عرف خطباء ، من أمثال « ڤنسان فرييه » أو « برنار دان دوسيان » ، استطاعوا تنوير الناس ودفعهم ، إذا صح القول حسب رغبتهم ، إما إلى الحماسة وإمّا إلى القنوط . إن « جيروم ساڤونارول » كان واحداً من هؤلاء ، لقد كان دومينيكياً شديد التزمت ، فاستطاع إثارة إعجاب أبناء فلورنسا الذين اعتادوا على براعة الخطباء المتصنعين والذين أيضاً أفسدهم النحاتون والرسامون ، فقط لأنهم لم يهتموا بإرضائهم . وتبعاً لاعتبار شارل الثامن

نبيا ، حسب المعنى الذي أعطاه العهد القديم لهذه العبارة ، فإن اقتحامه لإيطاليا جعل منه العراف الذي راحت نبوءاته تتحقق . ألم يعلن نهاية العالم ؟ ألم يكن الهيجان الفرنسي مدمراً بصورة مماثلة لما كان عليه فرسان « سفر الرؤيا » ؟ حتى إن « ساڤونالول » نفسه اعتقد أن ساعة الإضطرابات النهائية قد أزفت . لقد اتخذت فلورنسا مظهر جمهورية شعارها التوبة . وقد أطلق « ألكسندر السادس » مؤامراته وتهديداته ضد أحد رجال الدين ، الذي لم يكن راضياً عن التشهير بمساوىء البابا وديوانه ، والذي بقي مخلصاً لملك فرنسا ، بحيثُ شكل ذلك دعماً للمعربدين الذين دفعتهم التيوقراطية التطهيرية إلى تدمير سلطة الراهب الدومينيكي . ثم لا تلبث الجموع أن تغير من موقعها ، بعد أن أثارها قرار الحرم المتخذ بحق « مدينة الزهور » . فيتم إحراق « ساڤونارول » واثنين من رفاقه أمام « القصر العتيق » (1498) . ثمة « متسولون » آخرون ، وخصوصاً الرهبان الفرنسيسكان ، استطاعوا التأثير على سامعيهم وانتزعوا صرخات الإشفاق والرحمة ، والندم والتوبة ، أو الخوف والهلع . وعادة كان رجال الدين يسمعون الناس أصواتهم في كل مكان يرسلهم إليه رؤساؤهم ، وكانوا في حركيتهم يشبهون «الوعاظ المتجولين» الذين عرفهم القرن 12 . بالمقابل ، كان الوعاظ البارعون بين الاكليروس العلماني يقومون بعملهم من موقع ثابت ، إلى حد ما . فكانوا يشغلون أحد « أمكنة التبشير » التي أسستها البلديات أو الرابطات في المدن السويسرية أو في « صوابيا » و « رينانيا » . هذه الأمكنة ، المجهزة بشكل يليق بها ، كانتْ مخصصة للرهبان الذين تم إعدادهم وفق الأصول ، ويحملون استحقاقات جامعية ، كما كانت توجه العظات القيمة بصورة منظمة ودائمة . هذا الدور لعبه في « ستراسبورغ » طيلة 32 سنة (1478 - 1520) ، أستاذ قديم من « فريبورغ - إن - بريسكو » ، وأعني به « جان جيلر دو كايسرزبرغ » . أما بقية هذه الدروس ، كل أحد وكل عيد ، فكانت عبارة عن تعليم منهجي ومعد معاً ، للتكيف مع الوقائع المتغيرة عند الإقتضاء .

وكما في الفترة السابقة ، كان عمل المبشرين يستتبع بإرشاد الصور الصامت . فإلى جميع التصاوير التذكارية ، أو الرسوم الجدارية وأعمال النحت ، أضافت المطابغ الصور الصغيرة الحجم ، بكميات أخذت تتزايد تدريجياً . وهكذا ، فما كان فن النمنمة يمنحه حتى ذلك الحين للأغنياء وحدهم ، أصبح العامة منذ ذاك يحصلون عليه ويعلقون على جدران منازلهم البائسة إحدى تلك الأوراق ، التي

تحمل رسماً تعبيرياً مترعاً بالألوان الفاقعة . ويبدو أنه شاع استخدام الموسيقى بغية الإسهام في حث المؤمنين على الصلاة أثناء الإحتفالات الدينية . ومن بين المؤلفات التي كتبت باللغة العامية والمخصصة قبل كل شيء للعلمانيين كان هناك عدد كبير جداً يعالج الأمور الدينية . من ذلك التوراة كاملة ، أو مقاطع مقتطفة ، ومواعظ ، ودروس أخلاقية ، ونماذج في فحص الضمير ،وكتاب للصلوات فكيف نشك في أن هذه النصوص استخدمت في المساعدة على التأمل ؟ من الخطأ طبعاً الإعتقاد بأن المطالعة كانت شائعة . ففي ألمانيا ، كان يوجد قيد التداول 6600 نسخة من الكتاب المقدس باللغة الألمانية . إنما لا يغربن عن بالنا ، من خلال هذا الرقم المتواضع ، أنه كان هناك نخبة أصبحت تعتمد في تفكيرها على الإستيحاء من الكتب. لنعد بتفكيرنا إلى تلك المتدينة من « أولم » (1476) التي دونت في كتابها المقدس الشخصي أنها كانت تقرأه بلا انقطاع طيلة أيام الصوم الكبير . كنا نود أن نعرف إلى أي حد استطاع أنصار التدين الحديث ، التعريف ، خارج إطار الأديرة ، بمبادىء الصلاة المنتظمة . وطيلة العقود الثلاثة السابقة لعهد الإصلاح ، درجت ، وبصورة متزايدة ، عادة استخدام المسبحة الوردية كوسيلة ناجعة لتعويد المؤمنين على الصلاة الفردية والتأملية . بيد أن ذلك لم يكن يعني التضحية بالإتجاه النقيض .

وكما بالنسبة للفترة التي سبق الحديث عنها ، أي بين 1450 وظهور عهد الإصلاح ، ليس من السهل تقدير فعالية الجهود التي بذلها رجال الاكليروس بغية تعزيز حياة الشعب الدينية . فالمناهج التي استخدمها علماء الإجتماع لم تجد فعلاً الأرضية الثابتة بحيث تزودنا ممارساتهم بالإثباتات . باختصار ، يمكن القول بأن الأبحاث المونوغرافية التي أتاحت لنا تجاوز المطبوعات العامة وتصحيحها ما زالت قليلة ومشتتة . أما الإطلاع على الوثائق التي تم الحصول عليها ، والدراسات التي تستثمرها فيخولنا القول بأنه مع اقتراب الأزمنة الحديثة ، يتبين أن التقوى ، التي أوجدتها العصور القروسطية المسيحية ، ظلت محتفظة بكامل قوتها . لنتأمل المباني ، فنرّ الجديد منها يشق الأرض ويبرز منها . أما القديم فيرمم أو يصار إلى تغييره . ولنتصفح سجلات الأديرة ودفاتر الحسابات ، يتبين لنا أن الهبات والمعونات كانت دائماً تمثل كميات ضخمة من الخيرات . هذه المؤشرات ، وإن لم تزودنا بالمعلومات بطريقة ملاحظة الممارسة الإلزامية نفسها ، أي التردد إلى الأماكن والمقرات الدينية ، إلا أنها تخبرنا بكل حال أن الدين يقدم من الإغراء ما يكفي

لجعل المسيحيين ، مهما يكن وضعهم ، يكرسون له جزءاً من عائداتهم وثرواتهم ، يفيض عما يفرضه القانون . يمكن ملاحظة بعض التغيرات في شكل هذه الأريحية . فالخورنيات والمؤسسات التي تعتبر المعونات سبب وجودها تتلقى من الهبات والعطايا أكثر مما تحصل عليه دور العبادة . ورغم ذلك تبقى أديرة « المتسولين » ، الأقل أهمية من ذي قبل ، أكثر شعبية من أديرة البندكتيين التي عزلتها اللامبالاة أو فقدان الثقة . من جهة أخرى ، قلت المؤسسات لأن التجربة أثبتت هشاشة الحسابات التي ترتكز عليها تلك العقود . لقد استطاع كل عقد أن يؤكد بأن المداخيل تندثر بسهولة .

وإذا حاولنا إيجاد عناصر التدين الشعبي ، فسيبرز أمام أعيننا الإنفعال ، بشكل أكثر وضوحاً مما في المرحلة السابقة . وكما لم يحدث من قبل ، كانت الحياة الدينية في أقصى نهاية العصر الوسيط خاضعة للمنحى العاطفي . فالإستغراق في تأمل الألم الذي كابده يسوع بهدف افتداء الجنس البشري ظل (هذا التأمل) في أساس التقوى والتدين . إذ إن المبشرين والكتاب الروحانيين والفنانين ، الذين التزموا بتبيان مقاصدهم ، بذلوا جهدهم في وصف آلام المسيح الجسدية والمعنوية بدقة مريعة . أما « ماتياس غرونوالد » فيصبح فعلاً الوريث الوحيد لكامل هذا الإرث القروسطي . فيقوم بمهمته مستنداً في ذلك إلى القوة الهائلة التي وهبته إياها عبقريته . لقد وجد واستلهم الفن والشعور من أجل تعظيم المسرات الهادئة عند كل من الطفل وأمه . ففي الكنيسة ـ المزار نفسها ، يتضرع المؤمنون أمام السيدة العذراء ، التي تداعب الطفل الباسم الجاثي على ركبتيها وصورة سيدة الرحمة وهي عادة أكثر قدماً . أما الحالات النقيضة فليست أقل إثارة عندما نلتفت إلى جمهور القديسين ـ . كما أن « زيارة الحياة البشرية » لم تعالج بطريقة مغايرة . فكانت الأعمال اليومية تقيِّم على أنها تحركات تهدف إلى التقرب من الله . إن علم الأخلاق المهني يبدأ قبل « الإصلاح » الذي ، وهنا الغرابة ، يمجد « القطاع المهني » . مع ذلك ، بقي الإستغراق في التأمل محتفظاً بمكانته التي اكتسبها في بداية القرن 15 . ثم إن كتب التدين نفسها هي التي تدون ، وبوضوح تام ، مجانية الخلاص ، وتوصي بتكديس المؤلفات التي يفتخر بها أصحاب الكفاءة . ثم ميل غريب يبدو أنه يقود مظاهر الشعور الديني إلى أقصى حدود أشكالها . عديدة هي أوجه التجانس بين هذه المرحلة والعصر الباروكي ، وتبدو واضحة بشكل خاص في البلاد الجرمانية .

وربما اختل التوازن الذي تحقق بفعل القوى المتكافئة ، إنما المتعاكسة الإتجاهات . لقد كان الكثيرون يتذبذبون بين الأمل اللامتناهي بالعصر الألفي والرهبة التي توحي بها انطلاقة « الرؤيا » . إذ كانوا يحلمون بنهاية العالم ويرصدون تباشيرها ، من ولادات مشوهة وممسوخة ، أو سقوط الأجسام السماوية ، أو أمطار من دماء . من جهة أخرى ، كانت النزعة الشيطانية تشتد وتثور في أوساط راحت تتسع شيئاً فشيئاً . لقد كان محققو التفتيش مقتنعين بأن إبليس اختار السحر والرقى ليتابع ضد الكنيسة المعركة التي يبدو أن الهرطقة قد خسرتها . جدير بالذكر أن القرار البابوي الصادر عن « أينوسان الثامن » وهو « ذروة الرغبات » ، قد ثبتهم رسمياً في هذا الدور وأن « مطرقة » السحرة الشهيرة جمعت مختلف الوصفات في كتاب ضخم لإثارة الطريدة الجديدة ، التي كانوا يجهلون أحابيلها .

انتقادات وتصحيحات

ثمة قلق خفي كان يزعج المسيحيين الأكثر تعلقاً بالكنيسة . لقد كشف الإنفصال والأزمة المجمعية عن ضخامة المساوىء التي كان يعانيها هذا الجهاز الواسع النطاق وعمقها . وكان أن وصفت في « كونستانس » بعض العلاجات ، فكان أنجعها تغيير المحركات الحكومية ، الذي لم يعط نتائج مرجوة ، كما أن « بال » من خلال تزمتها وتناقضاتها أصبحت مهدا للبعث البابوي. أما الجهود الهادفة إلى الإصلاح، فبدلاً من أن تتضافرلدى البابوات المنشغلين بقضايا أخرى، فإنها بدأت تبذل، بعد 1450 ، بصورة فردية مبعثرة.

وفي عالم رجال الدين ، تمت العودة ، على نطاق واسع ، إلى التقيد الدقيق بمبادىء الدين . فأنشئت جمعيات تقوية عديدة ومتينة كانت تضم الرهبان البندكتيين المصممين على حمل العادات والأصول على محمل الجد . فكان منهم « سانت جوستين دو پادو » في إيطاليا و« شيزال بنوى » في فرنسا . نذكر أن « بورشفيلد » أولاً ثم « ميلك » في الامبراطورية ، و« ڤالادوليد » في اسبانيا ، كانت بمنزلة أديرة تنطلق منها الإيعازات المكرسة لمسألة التشدد . فداخل جميع جماعات الصدقة مثلاً تشكلت رابطات كهنوتية متشددة استمالت في بعض الأقاليم ، غالبية الأسر .

كذلك ترتفع الخاصية الروحانية عند الطوائف . فإذا برهبان « الحياة المشتركة » يؤسسون « التدين الحديث » الذي يزود كل الذين يهتمون بتقويم

الجوانيات بالمبادىء والأساليب التي كانت تتنامى ليصل بها الأمر إلى حد تفتيت الوحدة الدينية . ومن هذا الينبوع الغني ، نهل كل المتشددين تقريباً من كهنة ، ورهبان قانونيين ، ورهبان صدقة . بيد أن هذه المدرسة لم تكن الوحيدة التي أثبتت أن الروحانية القروسطية كانت ناشطة . فثمة دراسات حديثة تلقي الضوء على الدور الذي لعبه ، في هذا المجال ، رهبان ألمانيا الجنوبية البندكتيون .

بيد أن نتيجة هذه الجهود لم تكن إيجابية تماماً . ففي جميع المناطق ، لم يلغ التشدد ، لدى العائلات المتدينة ، بعض التوجيهات نحو الأديرة . جدير بالذكر أن العلاقات كانت سيئة بين المتشددين وأولئك المتدينين ، الموسومين بالتسامحية الشديدة الصراحة أحياناً ، لدرجة كره الإنصاف المطلق والمجرد . فكان كل فريق يحاول أن يخطىء الآخر . وشرع المتخاصمون يتبادلون كل أنواع الشتائم والإهانات بحيث خرج الجميع من هذه المعمعة مدنسين ملوثين .

لم يكن الرهبان والكهنة القانونيون والأخوة يشكلون إلا فئة ضئيلة من الاكليروس . أما العلمانيون فكانوا يعدون بالمئات في كل أسقفية لم يتجاوز عدد المداومين فيها بضعة عشر . ولم يكن هذا الحشد الهائل بأقل من المتدينين حاجة للتقويم . إذ كان من المؤسف استشراء الجهل وسوء السلوك واللامبالاة بين صفوف اكليروس الأبرشيات وهم الذين كانوا عادة الكهنة الوحيدين الذين يتصل بهم المؤمنون . وكان يصعب إعطاء فكرة صحيحة عن جسامة هذه « المساوىء » . ها إن مرافعات الإصلاحيين الملتهبة حماسة تفرط في التشاؤم ، إنما إلى أي حد ينبغي التخفيف من حدة انتقاداتهم ؟ يبدو أن الوثائق الموضوعية نادرة بل غير واضحة . ومهما تكن حجة الدفاع قوية ، يبقى ملف الاكليروس العلماني مثقلاً بالإتهامات . كذلك كان جهاز الموارد الكنسية يهب العديد من المراكز بهدف جذب المهنيين وأهالي الأولاد ذوي الأحوال السيئة . ولقد أنهكه تآكل المداخيل وسوء الإدارات بشكل أدى إلى بروز تباينات فاضحة بين الإيرادات المتعلقة بالوظائف . وفي أغلب الأحيان ، كانت تبرز ظاهرة تراكمية الوظائف . هذا الوضع أدى إلى خلق بلية أخرى ألا وهي اللجوء إلى موظفين بدائل يتقاضون معاشات محسوبة بدقة . ومن المؤكد أنه تشكل نوع من البروليتاريا الكنسية في العديد من الأبرشيات . أما ما كان يصعب تحقيقه فهو إعادة توزيع المداخيل المخصصة لوظائف الاكليروس العلماني . إذ إن

هذه المسألة كانت تتعارض مع الكثير من المصالح كما أن الحق الكنسي منح الكثير من المساعدات لأولئك الذين أرادوا الحفاظ على امتيازاتهم ، وذلك كي يصبح تبديل « لائحة الإستفادة » أمراً واقعاً وليس حلماً . لقد كان المجتمع الكهنوتي ، عشية عهد الإصلاح ، يعاني من ضيق لم يكن قادراً على علاجه . كذلك لم يكن بإمكانه أن يقدم الإعداد الضروري لغالبية أعضائه . ثم إن الجامعات ، التي كان التردد إليها اختيارياً ، لم تكن تزود طلابها بسوى علم لم يكن نقله إلى المجال التطبيقي ليتم دون صعوبات . أما بالنسبة لترويض النفس الذي يستلزم التقيد بالتعفف والتقشف ، فلم يوجد ما يبيح للكثيرين تحمله . كما لم يكن ثمة كبير فائدة من المنتديات وحلقات التعليم . وهكذا ، تكاثرت الأسقفيات التي أصبحت على عتبة الإنهيار ، بل إن العكس هو الذي أصبح نادراً . في حين بقيت هناك بعض الأسقفيات الأخرى التي راحت تكرس مواردها في أعمال لا علاقة لها بإعداد الرهبان الذين لم يكن باستطاعة الأساقفة تأمين توظيفهم لأنهم فقدوا حق منح معظم المكاسب . أما المطارنة الأكثر حماسة فلم يكن بمقدورهم قط أكثر من حث الكهنة الموضوعين تحت إمرتهم على إصلاح ما بأنفسهم . ولأنهم من وقت لآخر كانوا يوجهون التأنيب المقترن بالثواب والعقاب، نجحوا أحياناً في تغيير المناخ الذي كان سائداً في أسقفياتهم. بيد أن مثالهم هذا لم يصمد طويلاً، بسبب عدم وجود المؤسسات التي يمكن بفضلها إيقاف عودة الضعفاء إلى ضعفهم. ثم إن نفحات الحماسة والقرارات الحميدة بقيت بلا غدٍ. أخيراً، ولأن انتصارات الإصلاح كانت، منقوصة وعارضة، لم تتعارض فعلاً مع ازدياد الإرهاق الذي أحدثته إخفاقاته الهائلة والمتكررة .

الكتاب الثالث

أوروبا

من 1492 الى 1661

الفصـــل الأول

الإزدهـار الإقتصـادي
في القرن السادس عشر

حتى ولو كانت الأحقاب التاريخية التقليدية غير مؤكدة أحياناً ، فلا بـد من الإعتراف بأن العام 1492 قد أرخى بثقله على مصير أوروبا . ففي بـدايته ، أي خلال كانون الثاني ، (يناير) ، تستقبل « إيزابيلا » ملكة « قشتالة » ، جنوياً ذا تفكير خيالي حالم هو « كريستوف كولومبوس » الذي ادعى بأنه وصل إلى بلاد الهند من خـلال التوجـه نحو الغـرب ، وليس بواسـطة الدوران حـول أفريقيـا ، كما يفعـل البرتغاليون . وإذ توافق الملكة على مقترحـات كولـومبوس تعينـه أميرالاً لأسـطول الإستكشاف الصغير ، لأنها رأت فيه ما يشير إلى المشيئة الإلهية . وهكذا ، يهيء كولومبوس وإيزابيلا قشتالة أول أكبر امبراطورية استعمارية حديثة ويدمغان مصير قارة أميركا الجنوبية بطابع أبدي . وبعد مضي أيام معدودة سقطت غرناطة ، عاصمة آخر مملكة إسلامية في اسبانيا ، بين أيدي الملكين الكاثوليكيين ، إيزابيلا ملكة قشتالة وزوجها « فرديناند » ملك « أراغون » ، اللذين وضعا حداً نهائياً للهيمنة على شبه الجزيرة الإيبيرية . مذ ذاك ، أصبحت أيدي المملكة الإسبانية طليقة وراحت تكرس جهودها في مهام أخرى ، كإنشاء المستعمرات ، والتغلغل في أفريقيا الشمـالية ، والسياسـة الأوروبية الواسعة ، وذلك مع وصول كولومبوس إلى « اسبانيولا » ، إحدى جزر الأنتيل ، في تشرين الأول (اكتوبر) من السنة نفسها ، مع نهاية رحلة دامت ستة أسابيع ، ليحقق بذلك الحلم الذي كان يتقاسمه والملكة إيزابيلا . هنا كانت مكافأة كولومبوس وإيزابيلا على شجاعتهما . وشيئاً فشيئاً بدأ يتغير مركز الثقل في أوروبـا . فمن جهة وجـدت شبه جـزيرة إيبيـريا نفسهـا تندمـج فجأة مـع العـالـم الأوروبي ، بعد أن كانت حتى ذلك الوقت هامشية . ومن جهة أخرى ، بدأ الجانب الأوروبي المطل على الأطلسي يتخذ أهمية متزايدة ، على حساب تراجع أهميـة

شواطىء المتوسط . سبب ذلك لم يكن فقدان المتوسط لأهميته الإقتصادية والجغرافية ، حسب الإعتقاد السائد سابقاً ، إذ يكفي في هذا الإطار التعرف إلى مدة الركود الذي منيت به البندقية طيلة قرنين من الزمن ، إنما يكمن هذا السبب في كون التجارة مع خارج أوروبا ، واستغلال المناطق والبلدان الجديدة أعطيا كامل الأهمية للبلدان الأطلسية ، حيث ستنتقل بعد ذلك إلى الأراضي المنخفضة ، « انفرز » في البداية ، وتليها « أمستردام » ، أي إلى قلب أوروبا الشمالية الغربية الغنية والمأهولة بالسكان ، التي انتزعت التفوق ، شيئاً فشيئاً ، من إيطاليا وإسبانيا .

بيد أن الإكتشافات الكبرى ترافقت مع حركة تمدد سكاني ، برز بوضوح بين عامي 1480 و 1560 بالنسبة لفرنسا وإيطاليا ، وبين 1480 و 1600 بالنسبة للمناطق الأكثر حظوة ، دون أن نأخذ بالإعتبار ، في ذلك ، عبارة « الثورة الإقتصادية » التي حدثت في القرن 16 . ورغم الظروف المؤاتية ، لم تشهد هذه الحقبة أي تحول جذري في تقنيات الإنتاج ، حتى ولا في الأساليب التجارية المعتمدة في نهاية العصر الوسيط .

الأمبراطوريات الإستعمارية الأولى

كانت وليدة الحاجة الملحة والتحضير البطيء ، حتى رغم أن جهود البحارة الإيبيريين كانت أول من توج بالإنتصارات وأدت ،عام 1494 ، مع اتفاقية « تورد سيلاس » ، إلى أول عملية تقسيم للعالم (إلى حد ما كافية ومرضية) .

بعد مرحلة قصيرة جداً من السعي المتردد ، تشكلت الامبراطورية البرتغالية خلال أقل من عشر سنوات ، فمنذ 1515 ـ 1520 ، حصل البرتغاليون على أهم نقاط ارتكازهم : (الإستيلاء على « زنجبار » ، عام 1503 ، وعلى « جزيرة هرمز » و « سيلان » ، عام 1507 ، التمركز في « سومطره » و « غوا » عام 1510 . الإستيلاء على « ملقة » ، والتمركز في « مالاكا » و « امبوان » ، عام 1511 ، والوصول إلى « ماكاو » عام 1517) . وهكذا ، راحت هذه الأمبراطورية التجارية تشاطر العرب تجارة التوابل . فيتخلى البرتغاليون عندئذ عن مراكب الكاراڤيل ويستخدمون الكاراك الثقيلة التي تحمل بين 1500 و 2000 طنة ، والمسلحة بشكل يجعلها حصينة . وحتى نهاية القرن 16 ، بقي البرتغاليون يستأثرون بحركة المرور

في المحيط الهندي ، يطاردون فيه ، بلا رحمة ، الدخلاء الأوروبيي الأصل . إنما ، ومع تضاعف إنتاج التوابل (من 10 000 طن سنوياً يقفز إلى 20 000 طن) ، لم تنقطع طريق التموين التقليدية عبر الإسكندرية والبندقية . وإذا كان البهار يباع في « أنفرز » عبر وسيط ملك البرتغال ، فهذا لم يكن يعني انهيار البندقية ، بل أن هذه الأخيرة استمرت في تزويد أوروبا الوسطى بالبهار ، والقرفة والزنجبيل .

في هذا المجال ، لم يكن ثمة ثورة في القرن 16 ، أما الركود الذي طرأ على المتوسط عامة والبندقية خاصة فيعتبر تالياً لعودة « ڤاسكو دا غاما » .

لم تؤسس البرتغال مستعمرات سكنية ، بل مجرد محطات تجارية . فعلى هذا الأساس قامت سيادتها ، كما على أسطولها ، تماماً مثلما حدث لسيادة البندقية . أما اكتشاف كولومبوس لأميركا فسيكون له نتائج مختلفة تماماً بالنسبة لاسبانيا ، أو تحديداً بالنسبة لقشتالة ، من ذلك الضآلة الديمنوغرافية للبلدان التابعة لتاج « أراغون » ، وهي أبعدت هذا التاج عن المغامرة الأميركية ، كما يبين « پيار فيلار » . وجدير بالذكر أن استيلاء القشتاليين على الأرض الجديدة تم على ثلاث مراحل مترابطة تماماً :

في بداية الأمر ، تمكنوا من السيطرة على جنزر « الأنتيل » ، و« البحر الكاريبي » ، و« سان دومنجو » ، و« بورتو ريكو » ، و« جامايكا » ، و« كوبا » . إنما سرعان ما تحول الإستكشاف إلى استعمار ، إذ إن أوائل المستعمرين الذين لحقوا بالمستكشفين أغراهم الذهب والفضة واللؤلؤ . وأخذوا يسخرون في أعمالهم السكان المحليين . وهذا ما شكل كارثة ، بل إبادة جماعية حقيقية لفئة من البشر . ومنذ عام 1510 ، بدأ السكان المحليون يتلاشون وينقرضون بسبب من سوء التغذية ، وإصابتهم بالأمراض التي حملها إليهم المستعمرون ، إضافة إلى استنفاد طاقات جزر الأنتيل الكبرى . لذا كان لا بد من استعادة الإستغلال على أسس جديدة ، أي باستخدام الرقيق الأسود ، الذي كان البرتغاليون يشترونه من السنغال ويستخدمونه في استثمار قصب السكر الموجود في جزر الأطلسي . بيد أن دينامية الإستغلال الإستعماري ، والسعي وراء مكامن الثروات ، دعا الاسبان إلى البحث ، في اليابسة ، عما لم يجدوه في الجزر . وبالتالي تتحول جزر الأنتيل إلى قاعدة انطلاق لغزو القارة الأميركية . هناك ، تتجمع السفن والرجال والعتاد ، استعداداً

لاستكشافات جديدة . وكان خط الملاحة أوروبا ـ البحر الكاريبي الذي أوجده كولومبوس يعمل على أفضل وجه . أما طريق أشبيلية ـ هاڤانا فكانت أيسر من طريق كوبا ـ ڤيرا كروزا .

وفي مرحلة لاحقة ، يصل الاسبان إلى بناما ، ويجتاز « بالبوا » مضيقها وصولاً إلى المحيط الهادىء ، وخصوصاً عندما استولوا خلال سنتين على امبراطورية « الأزتيك »[1] ، حيث كانت الأرضية مهيأة تماماً لهذا الأمر بسبب « دييغو ڤيلاسكيز » ، حاكم كوبا ، الذي لم يكن وضعه ثابتا . وهكذا ، يتولى « ف. كورتيس » زمام الأمور ، ويغزو المكسيك بأقل من 600 رجل . هذه الامبراطورية ، الحديثة التوحيد ، كانت لا تزال هشة وهزيلة . فإذا بالشعوب المغلوبة تستغل الفرصة في محاولة منها لقلب الإستبداد الأزتيكي القاهر . وفي نيسان (ابريل) 1519 ، يغادر « كورتيس » مركبه ، ويدخل إلى « مكسيكو » في تشرين الثاني (نوڤمبر) من العام نفسه ، فيقبض على الامبراطور « مونتزوما » ، ويرسي تدريجياً سلطته على البلاد . وفي حزيران (يونيو) 1520 ، يثور السكان ، ويطردون الاسبان الذين يعودون في السنة التالية ، فيحاصرون العاصمة ويحتلونها نهائياً . وانطلاقاً من الهضاب المكسيكية ، يغزو الأسبان بلاد « المايا »[2] في الجنوب ويخاطرون بالتوجه نحو الشمال ، أي نحو « كاليفورنيا » و « فلوريدا » ، لكنهم لم يستقروا في فيافي أميركا الشمالية ، التي تركوها للقبائل الهندية . فيكتفون حتى ذلك الحين بنهب المعادن الثمينة المكدسة في مخازن الأزتيك ، ثم يستثمرون مناجم الفضة في « زاكاتاكاس » .

الغزاة الفاتحون

إن الغازي هو محترف الغزو ، وهو يعود في أصله إلى المناطق الاسبانية الفقيرة (استريمادور ، قشتالة) ، وأيضاً إلى المناطق التي تهدف إلى حرب الجهاد والفتح (الأندلس) . لقد انخرط هؤلاء الغزاة في صفوف صغار النبلاء ، وأيضاً في صفوف الطبقات الشعبية . وغالباً جداً ، كانوا يعملون في خدمة الملك ،

(1) Aztèques : هو شعب الازتيك الذي كان أول من سكن المكسيك وأسس فيها حضارة رائعة (المترجم).

(2) Maya : شعب كل من غواتيمالا والهندوراس البريطانية (المترجم).

في أفريقيا أو إيطاليا . بيد أنهم جميعاً كانوا ذوي طبع مغامر ، ودائماً على استعداد للإنطلاق : كاد اكتشاف البيرو يفرغ المكسيك . لم يكن دافعهم إلى ذلك تعطشهم للذهب بقدر ما كـان تطلعهم نحـو عيش حياة أرستقـراطية : العيش على طـريقة النبلاء ، كـ « أسياد » لأتباع هنود ، بعد اكتساب المجد بحد السيف والحصول من الملك على شعار النبالة للتذكير بمآثرهم . أضف إلى ذلك أنهم كانوا يعرفون كيفية المشاركة في أي مشروع غريب ومثير ، يفوق مآثر أبطال التاريخ القديم أو فرسان الفتـوح . بالمقـابـل ، من غيـر المؤكـد أن يكـون الهـدف الـديني هـو الـذي أثـار فعـلاً حمـاسـة الغـزاة. وإذا كـان هؤلاء حقـاً كاثـوليكيين ، فـإنهم تـركـوا لـلآخـرين (الاكليروس ، الإدارة الملكية) مهمـة الغزو الـروحي لأميركـا . إضافـة إلى أن سلوكهم لم يكن خاضعاً لأي تخطيط تضعه الدولة ، التي اكتفت بتنظيم الإستعمار فيما بعد . لقد كان الغزو ، في الواقع ، صنيعة مغامرات فردية خاصة ، يعود بالغنى الفاحش من خلال نهب للثروات الأميركية ، وإذا تلقى القبطان أي إنعام ملكي ، فعليه أن يمول الرحلة ، يدعمه في ذلك شريك غني يقطن في بلد المصدر . بيد أن الغزاة إثر إنجاز مهماتهم تحـولوا إلى مستعمـرين . وبقيت أرض الهنود الأميـركية مصدر ثروتهم الوحيد . زد على ذلك أننا أدركنا لماذا قام بعض الاسبان الآخرين بغز و الـ و ، حال الإنتهاء من غزو المكسيك .

وحوالي عام 1530 ، تبدأ مغامرة « پيزار » و « ألماغرو » و « لوك » . فيصلون إلى « كاجاماركا » عام 1532 ، ويقبضون على ملك « الإنكا » فيعدمونه بعد إرغامه على دفع فدية ضخمة وتنصيره . ومع عام 1533 ، يدخل « پيزار » إلى « كوزكو » ويؤسس الاسبان عاصمة جديدة عام 1535 ، هي « ليما » القريبة من الساحل . أما النجاح الذي أحرزه الغزاة بسهولة نسبية فيفسر بكونهم استبدلوا حمايـة « الإنكا » بحماية أخرى ، وأنه لدى القضاء على هؤلاء ، أفادوا من البنى الأساسية في دولة الإنكا . على هذا الأساس ، بدأوا يسيّرون لمصلحتهم نظام العمل الشاق الـذي أعده الإنكا ، ويدعى « ميتا » . أما سلبية الهنود فتكفلت بالباقي . صحيح أن هؤلاء قد تمردوا ، إنما منذ 1540 ، أصبح اسبانيو « پيزار » نهائياً أسيـاد الموقف . ثم تقودهم بعض الحملات الأخرى نحو « كيتو » ، و « بوغوتا » بل وحتى الأطلسي . وعام 1536 ، يؤسسون « بيونس آيرس » التي وصلوا إليها خلال فترة طويلة بعد أن قاموا بدورة كبيرة في البيرو . ولسوف تبقى السيطرة الاسبانية ، لفترة طويلة ، هشة ومضطربة .

الهنود الغربيـون

إنما منذ عام 1550 ، تتخذ الامبراطورية الأسبانية في أميركا مظهرها النهائي فتشتمل على :

ـ منطقة البحر الكاريبي ، حيث تم تـدريجياً إحـلال السود ، والمـولدين ، والخلاسيين ، الذين يمتلكهم المستعمرون البيض ، محل السكان الأصليين . بيد أن هذه الامبراطـورية تفقـد الكثير من أهميتهـا بعد عـام 1520 . وكانت « سـان دمنغو» عبارة عن مجموعة إدارية . و «هاڤانا» عبارة عن مرسى ضروري .

ـ عام 1535 ، تصبح المكسيك مملكة « اسبانيا الجديدة » . وكـان يكفي 30 000 اسباني للسيطرة على 3,5 ملايين هندي .

ـ عام 1544 ، تصبح البيرو الرديف الثاني لمملكة الهند . وكما المكسيك ، بل وأكثر ، كانت البيرو أكبر منتج للفضة خصوصـاً إثر المبـاشرة بـاستغلال منجم « پوتوزي » (1547) على ارتفاع 4000 متر. وبفضل الامتزاج مع الزئبق الأميركي «هوانكاڤليكا) أو الأوروبي (ألماد ن، إدريا) ، تم استغلال مناجم «پوتوزي » على نطاق واسع ، ذلك لأن «الميتا» كانت تتقدم اليد العاملة الهندية التي كانت نسبة الوفاة فيها مخيفة .

ـ ثمة منطقتان أخريان : لقد استطاع برزخ پاناما وساحل ڤنزويلا ، الخاضعان لحماية قرطاجنة ، تأمين حماية المواصلات ، كما أن مملكة غرناطة الجديدة ، حول بوغوتا ، كانت أقل ازدهاراً من المكسيك أو البيرو .

التطورات في عالم الملاحة

ولأن هذه الأقطار المذكورة أعلاه كانت أقطاراً أساسيـة بالنسبـة إلى تاريخ أوروبا ، ظهرت بلاد الهند هذا الالدورادو الذي تتجه إليه جميع المطامع ، وكأحد محركات التقصي والإكتشـاف . ففي القرن 16 ، تؤسس البـرتغال سيـادتها على تجارة البهار ، وقشتالة على تجارة الفضة . بيد أن الأهمية النسبية لشحنات التوابل والمعادن الثمينة جعلت منها سريعاً ظاهرة ذات بعد أوروبي . ومنذ عام 1503 ، تصبح طريق الإتصال مع الهند الغربية تحت وصاية « دار العقود » ، التي راحت تهتم بجميع المسائـل المتعلقة بـالعالم الجـديد : الهجـرة ، حركـة البواخـر ، النشاط

التجاري ، ضبط الضرائب . هذه الدار كان مقرها في أشبيليا ، بشكل يتيح لكل السفن الإنطلاق من أشبيليا ، التي عرفت ازدهاراً هائلاً ، ثم العودة إليها . ولأسباب أمنية ، كانت السفن تبحر بشكل قوافل : بسبب ذلك لم يكن تفادي الأخطار ـ المحدودة قبل 1570 ـ الناجمة عن القرصنة بقدر ما كان تبادل المساعدة في حال التعرض للعواصف أو الغرق. وبعد عام 1540، أصبحت الغليون[1] السفينة النموذجية التي كانت حمولتها تتراوح بين 500 و600 طنة والتي جمعت تقريباً بين مزايا القادس المتوسطية والناڤا الأطلسية . لقد كانت الغليون أكثر دقة من الناڤا التقليدية ، لكنها تعتبر سفينة حقيقية ، عالية الأطراف ، ومزودة بالمدافع . وكانت تكثر فيها الصروح العالية ، خصوصاً من الجهة الخلفية . إنها عمارة يسهل الدفاع عنها ، كما أن الكوى الاسبانية ، الضيقة جداً ، لا تسمح بإطلاق النار إلا ضمن زاوية صغيرة . وعند الحاجة ، يمكن تجهيزها بمجاذيف ، لكنها ، بخلاف القادس ، تتحرك بصورة حصرية تقريباً بواسطة الأشرعة . ولقد تطور تجهيزها خلال نصف قرن من الزمن . أما الصواري الثلاثة فتحمل عدة أشرعة : عادة يكون صاري المؤخرة مزوداً بمثيل له معاكس مجهز بشراع لاتيني . ويسمح هذان الصاريان بالملاحة إلى مسافة قريبة ، بقدر ما يرتكزان على الشراع المجهز به الصاري المائل الموجود في مقدمة السفينة . ورغم وفرة هذه الأشرعة ، لم تكن سرعة الغليون تتجاوز 5 عقد (أي ما يعادل سرعة 10 كلم/س) . وهكذا ، تعتبر الغليون « عابرة المحيط » خلال القرن 16 وإنجازاً تقنياً بحرياً أوروبياً جيداً . خلاصة القول : كانت سلامة « الناقلات » مماثلة لسلامة المتوسط ، بل وأكثر أهمية منها ، لأن الخسائر تبقى أقل من 15٪ من الحمولة المنقولة . بالطبع ، كان يتم تحميل هذه السفن مع الكثير من التباطؤ مما يعزز ضرورة تشكيل القافلة التي تنطلق في موعد ثابت تقريباً . لكن الرحلات كانت جد بعيدة ومواعيد العودة غير مؤكدة البتة . وفي النصف الثاني من القرن 16 ، كانت حياة المراكز المالية وحياة العواصم الأوروبية متناغمة مع عودة الأسطول من الهند ، وبالكنوز والإمكانيات التي ينقلها مباشرة إلى مملكة إسبانيا . فغالباً ما كانت سياسة « فيليب الثاني » ، وعدم استقراره ، وتقهقره ، مرتبطة

(1) Galion : عموماً، كانت هذه السفينة التجارية الحربية تستخدم في نقل المعادن الثمينة إلى اسبانيا من مستعمراتها (المترجم).

بالوصول الإعتباطي لسفن الغليون ، المحملة بالفضة . كما لم يكن الذهاب والإياب ليتمّا بأقل من خمسة عشر شهراً بين اشبيليا وڤيراكروزا ، التي تشكل مدخل القارة بالذات. وكانت الرحلة تتم على ثلاث مراحل: الإنطلاق من اشبيليا إلى جزر الكناري (أسبوعان) ، ومن هذه الأخيرة إلى مدخل البحر الكاريبي (ستة أسابيع) . بيد أن الطريق نحو قرطاجنة كانت أطول منها نحو ڤيراكروزا . وفي الصيف تشتد الصابيات في البحر الكاريبي محدثة بذلك الأعاصير والزوابع . لقد كان ذلك المتوسط الأميركي مخيفاً : إجمالاً ، كان يلزم ، للذهاب من ڤيرا كروزا إلى هاڤانا ،قضاء المدة نفسها التي يجب قضاؤها في اجتياز الأطلسي (أي أكثر من شهرين) . أما سبب تأخر هذه الرحلة البحرية الطويلة فهو توقفها في عدد كبير من المحطات . وبعد عام 1550، استطاع غليون « مانيلا » ، الذي يربط الفلبين بالساحل الپاسيفيكي ، أن يجعل « مانيلا » على بعد أكثر من مسافة سنتين عن اشبيليا .

تدفق المعادن الثمينة

طيلة كامل حقبتنا هذه ، احتلت المعادن الثمينة مكانة هامة جداً في حياة العالم الجديد الإقتصادية وفي علاقاته مع العالم القديم . وهاكم الإحصاء الذي قدمه « هاملتون » لعدد عمليات وصول المعادن الثمينة إلى اشبيليا : هناك أكثر من 180 طناً من الذهب وحوالي 17000 من الفضة خلال مئة وخمسين سنة ، بينما يرى « پيار شونو » ضرورة رفع هذه الأرقام إلى 300 طن من الذهب و 25 000 طن من الفضة ، إذا أخذنا بعين الإعتبار عمليات الإحتيال والتهريب . فالبضاعة المستوردة من الهند كانت تخضع لغرامة تقدر بـ 20٪ تدفع للخزينة الملكية ، أي خمس قيمة البضاعة ، بشكل تستطيع معه دولة قشتالة وآل « هابسبورغ » التصرف ، مبدئياً ، بخُمس الثروات الأميركية . هذه الحصة كانت أثبتت سابقاً في الإمتيازات الممنوحة « للغزاة » . كما كان يحظر مبدئياً تصدير المعادن الثمينة إلى الخارج ، عدا ذلك ، كان قسم من المعدن المنتج يبقى في الهند التي تملك اقتصاداً مالياً . ورغم رسوم النقل ، ظلت الفضة الأميركية أرخص من الفضة المستخرجة من مناجم أوروبا الوسطى ، وذلك بفضل وفرة المناجم ، وبفضل « الميتا » ، أي العمل الشاق الذي يمارسه الهنود . وعلى مستوى القارة الأوروبية ، أصبحت الفضة الأميركية منذ

ذلك الحين هي الأكثر أهمية ، إنما فقط بعد عام 1540 ، وعندما كـانت مناجم أوروبا الوسطى لا تزال تلعب دورها على الصعيد الإقليمي . أما في بوهيميا ، وإثر مرحلة استغلال همجي ، اضطر « فرديناند الأول » إلى إغلاق مناجم « كوتنا هورا » وإذا بالمدينة ترقد شيئاً فشيئاً . غير أن منجم « باشيموروف» كان يزود « الطالر »[1] الفضي بالمادة الأولية ، حيث كان هذا الطالر يصنع بمهارة في ألمانيا ـ وقد ظل حتى القرن 19 العملة الحقيقية المتداولة التي صمدت في وجه كل الإنخفاضات . وعلى أثر القانون المالي الصادر عام 1559 ، أصبح « الريكسبدال »[2] يعادل 1 فلوران ريناني ، ثم 2 فلوران في نهاية القرن 17 . ثم يؤدي طالر أوروبا الوسطى إلى ولادة الدولار الأميركي . أما « الفوجر » فيتخلون عن مناجم هنغاريا العليا ، عام 1545 ، لأنهم وجـدوها قليلة المـردودية ، لكن هـذه المناجم استمـرت في إنتـاج الفضـة والنحاس وبعض الذهب وذلك حتى القرن 18 .

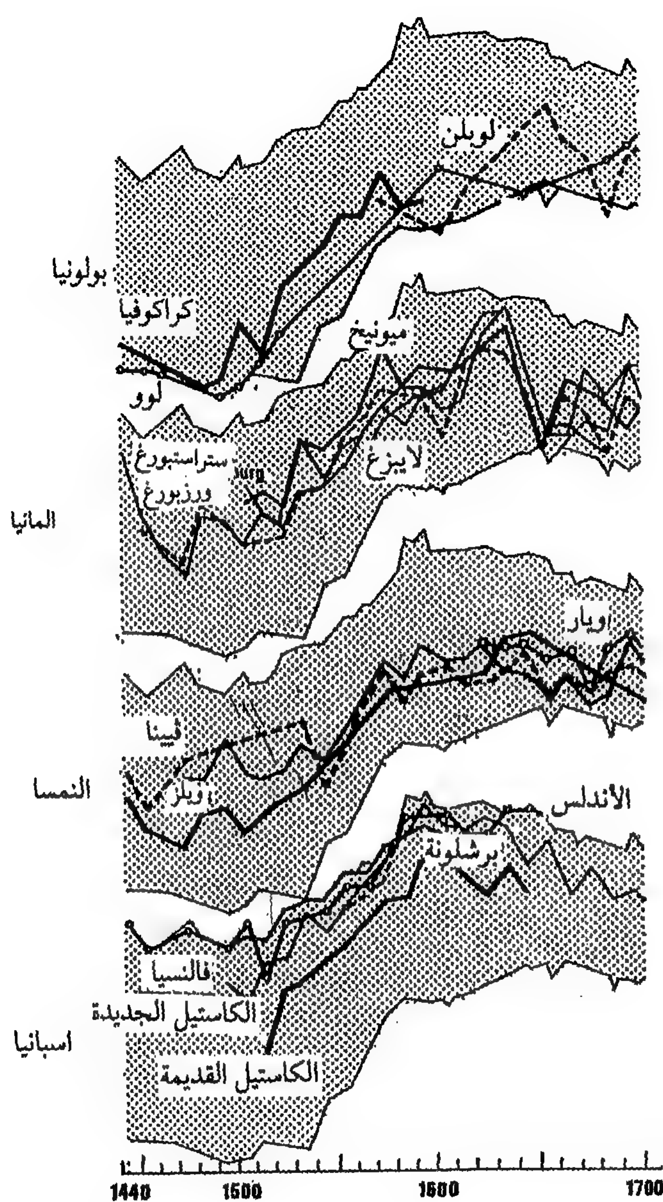
مع بداية هذا القرن اجتازت الأطلسي ثروات خيالية كانت تمثـل 90٪ من لتجارة المتجهة نحو أوروبا . لكن الهند كانت أيضاً تنتج أجود أنواع الأخشاب ، ومواد الصباغة ، والجلود (لأن تربية الماشية تطورت في الأراضي التي فرغت جزئياً من سكانها الأصليين)، إضافة إلى السكر. كما أن المزارع الكبرى لم تنتشر وتتطور إلا في القـرن 17 . كذلـك فقد أصبح السكر والخشب الثمين من المـرتكـزات الإقتصادية في أميركا البرتغالية، أي البرازيل التي اكتشفها «كابرال» والتي شهدت سواحلها قيام مستعمرات مأهولة .

ارتفاع الأسعار في أوروبا

منتجات استوائية، معادن ثمينة، تلك كانت المرتكزات الإقتصادية لأميـركا اللاتينية . لكن الميثاق الإستعماري الذي بوشر العمل به في الفترة نفسها منع مبدئياً المستعمرين من إنتاج المواد الصناعية . إذاً، إن هذا الإنتاج ظل حكراً على البلدان الأصليـة التي تصنع النسيـج والأسلحة والخـردوات . من جهة أخـرى ، لم يغير المستعمرون عاداتهم المتعلقة بالمأكل والمشرب فيلتمسون من حاضرات بـلادهم

(1) Thaler : نقد فضي جرماني بوشر استعماله في القرن 15 (المترجم).

(2) Rixdal : كذلك نوع من العملة الفضية (المترجم).



شكل 2ـ ازدياد سعر القمح (بغرامات الفضة الصافية في كل هكل).

القمح لصنع الخبز ، والخمر ، والزيت ، وشحم الخنزير (الذي استمروا باستهلاكه في المناخ الإستوائي) . وسرعان ما أصبح الإقتصاد الاسباني عاجزاً عن تلبية الطلب فيضطر إلى استيراد القمح ، والأنسجة التي لم تدخل في نطاق إنتاجه ، من فرنسا والأراضي المنخفضة . لهذا السبب ، أصبح مرفأ اشبيليا ممراً إلزامياً لكل التجارة عبر الأطلسي . وكي تحصل على التموين ، اضطرت اسبانيا ، رغم رقابة « دار العقود » ورغم بعض التشريع الدقيق ، إلى تسديد ثمن قسم كبير من مشترياتها بالفضة أو بالنقود المسكوكة . ولقد استطاعت النقود الأسبانية اجتياح أوروبا وتكوين ثروة « دور النقد » في أوروبا الغربية .

من النافل الإنكار أن هذا الإدخار الكثيف للمعدن الثمين قد ساعد على نشوء التضخم المالي ، في الأندلس أولاً ، ثم في قشتالة ، لينتشر تدريجياً بعد ذلك في جميع أنحاء أوروبا .

ولم تكن فرنسا بمنأى عن ذلك ، لكن التضخم طالها في وقت ، إلى حد ما ، متأخر ، إضافة إلى أن ارتفاع الأسعار فيها كان أقل حدة . ومع عام 1560 ، بدأ التفكير بهذه الظاهرة التي وصفها « جان بودان » في « الإجابة على الرأي المناقض عند السيد « دو مالتريه » ، على النحو التالي :

« فمن المؤكد والحال هذه أنه ما أن يصبح القمح حباً حتى يسارع الاسبان إلى نقله ، سيما وأن اسبانيا قاحلة جداً ، باستثناء أراغون وغرناطة ، يضاف إلى ذلك الكسل وهو من طبيعة الشعب ، كما سبق وقلت : تماماً كما في البرتغال ، يتمتع تجار القمح بجميع الإمتيازات الممكنة ، وعلى الأخص يمنع إلقاء القبض على أي كان ينقل القمح بهدف بيعه ، وإلا تحامل الشعب على الرقيب المسؤول ، شريطة أن يعلن من يحمل القمح : « تراهو دريجغو » ، أي أنا أحمل القمح . وهذا يعني أن الاسبان يستولون على كميات هائلة من القمح . من جهة أخرى ، تقوم منطقتا « لانغدوك » و « البروفانس » بتزويد « توسكانا » وبلاد « البربر » بهذه المادة . ولقد أدى ذلك إلى توفر الفضة وغلاء القمح : ذلك أننا لا نحصل تقريباً من اسبانيا على بضائع أخرى غير الزيوت والتوابل . كما أن أفضل العقاقير تأتينا من بلاد البربر والشرق . ومن إيطاليا ، نحصل على كل أنواع حجر الشب وبعض أقمشة الصرج والحزائر : كما تمتلك المناطق المنخفضة في « لانغدوك » و « البروفانس » من

زيوت نحتاجها لمؤونتنا . أما أقمشة الصرج والحرير فكانت ذات نوعية جيدة في هذه المملكة كما في فلورنسا وجنوى، حسب رأي الأسياد، وكان التجار يعرفون كيفية الإفادة منها، ويتصرفون بها وفق مشيئتهم».

وكما أن كثافة تدفق المعدن الثمين بلغت ذروتها في ثمانينات القرن 16، كذلك بلغت الأسعار أقصى ارتفاع لها عام 1595.

من جهة أخرى، لم يصب الإرتفاع الجانب الأطلسي فقط، بل كان ظاهرة شملت كل أوروبا، حتى ولو كان الإرتفاع معتدلاً بالنسبة للأندلس وقشتالة القديمة. لنأخذ مثل النمسا السفلى، إحدى أجمل المناطق التي ورثها آل « هابسبورغ ». تقع النمسا السفلى على جانبي نهر « الدانوب »، الذي يشكل الطريق التقليدية للمواصلات بين أوروبا الوسطى وبلاد البلقان. وهي تشتمل على « أقاليم رائعة »، كسهل « مارشفيلد » وحوض « ڤيينا »، وكذلك مناطق مكسوة بالغابات، وأخرى جبلية، وغابة ڤيينا في جنوبي الدانوب، ومنطقة الغابات في الشمال. أما ڤيينا التي تعد أكثر من 5000 نسمة فلعبت دور عاصمة إقليمية ودور سوق كبيرة. وقد جعل فرديناند الأول منها مكان إقامته المفضل، الذي ينافس « براغ » في ذلك. وهكذا تتعرض النمسا السفلى، ذات الموارد العديدة والمتنوعة، مع باقي أنحاء أوروبا، لارتفاع بطيء ومستمر في الأسعار، لوحظ خاصة خلال النصف الثاني من القرن 16. لنأخذ مثلاً سعر الجاودار في سوق « ويلز »، وهي مدينة صغيرة تقع على تخوم النمسا العليا والنمسا السفلى.

لقد كان الإرتفاع أقل حدة في سوق ڤيينا، لكنه بدا جلياً واضحاً. أما الأسعار الوسطية فزادت بمعدل ثلاثة أضعاف منذ بداية القرن. فيكون الجاودار، والحال هذه، الإنتاج الرئيسي في « والدڤيرتل »، لأن القمح أو الغليث (مزيج القمح والجاودار) لا ينبتان أبداً في هذه الأراضي الباردة، وبالمقابل، تزدهر فيها تربية المواشي. وفي السوق الكبيرة المخصصة لمواشي أوروبا الدانوبية، التي تقام في ڤيينا، عرف الثور المعد للذبح ازدهاراً مماثلاً، وقد برز تأثير الإرتفاع الهائل في الأسعار خلال حرب الخمس عشرة سنة، إذ ساد السوق الهنغارية الإضطراب والفوضى. يبقى أن سعر الثور الذي يبلغ 300 ليبرة قد تضاعف إلى ثلاثة أمثاله، خلال ثلاثة أرباع القرن. وبالتالي، لم يتأثر المنتجون الزراعيون بالظروف، التي

قد تكون مؤاتية للفلاحين لو كنا في ظل اقتصاد سوق حقيقية كما في أوروبا الغربية.

أما في « فرانكفورت » ، و« لود » ، و« ڤيينا » ، و« اشبيليا » ، فلا يمكن إنكار ضخامة ظاهرة ارتفاع الأسعار . هذه الظاهرة صدمت أبناء العصر ، الذين اشتكوا من غلاء السلع وبدأوا يترحمون على زمن الخير الماضي في ظل الملك « لويس الثاني عشر » .

التاريخ	الجاودار في يلز بـ « الكروزر »[1] نسبة إلى المتزن	الثور في ڤيينا بـ « الكروزر » نسبة إلى الحيوان الذي يبلغ وزنه 300 ليبرة
1510 ـ 1520	6,32	
1520 ـ 1530	6,78	355
1530 ـ 1540	8,76	461
1540 ـ 1550	8,14	483
1550 ـ 1560	8,18	550
1560 ـ 1570	11,17	680
1570 ـ 1580	17,91	769
1580 ـ 1590	15,40	743
1590 ـ 1600	20,96	955
1600 ـ 1610	17,91	926

انخفاض الموارد

في هذا الإطار ، تأذت بشدة فئتان إجتماعيتان : العمال من جهة ، والإقطاعيون من جهة أخرى . ففي الواقع ، انخفضت الأجور الحقيقية ، حتى رغم ارتفاع أجور العمال الإسمية بصورة معتدلة ومتأخرة : حتى إنه يمكن الإشارة ، في انكلترا ، إلى انخفاض في الأجر الإسمي كما شعر الحرفيون ، في الأراضي المنخفضة ، بتراجع في قدرتهم الشرائية ، مما يفسر سبب صعوبة إدارة مدن

(1) Kreutzer : نقد قديم شاع استعماله في النمسا والمانيا (المترجم).

« الفلاندر » بدءاً من عام 1540 ، وأيضاً سبب إصغاء الشعب ، بكل رضى ، للمبشرين بتجديد العماد . كذلك قام المقاولون الرأسماليون باحتكار جميع المصالح ، مستفيدين بذلك من ارتفاع الأسعار الصناعية وانخفاض الأجور . من جهة أخرى شهد القرن 16 ازدهار الصناعة الريفية . إذ كان الحرفيون يعيشون في الريف ، حيث يحافظون على نوع من الإستثمار الزراعي ، ضمن أرض صغيرة المساحة . فيعملون لحساب أحد تجار المدينة ، الذي يزودهم بالمادة الأولية ، ويدفع لهم بدل عملهم كأجرة يد عاملة ، حيث يشكل هذا البدل مكافئاً للأجر . وبالتالي ، يتفلت من النظام الصارم الذي تفرضه اتحادات الحرفيين ويضع تحت تصرفه يداً عاملة رخيصة . وهذا ما يشكل « نظام التحويل » عند الإقتصاديين الألمان الذي كوّن ثروة « أولم » ، و « أوغسبورغ » ، والذي انتشر في الأراضي المنخفضة (كصناعة الصوف في « هوندشوت » مثلاً) وبلغ فرنسا الشمالية : لقد كوّن تجار «اميان» و«بوفيه » ثروتهم مع صانعي الصداري في داخل البلاد الذين أسعدهم إيجاد مكمل لمواردهم ، بسبب افتقارهم إلى الأراضي الكافية للحاجة ، وذلك بإنشاء مهنة الحياكة خلال الشتاء . وطيلة قرنين من الزمن ، ظلت الصناعة الأوروبية ريفية ، مما أدى إلى تراجع نسبي للمدن المتوسطة في شمال منطقة « الألب » .

أما الضحايا الآخرون لارتفاع الأسعار فكانوا الإقطاعيين الذين رأوا أن الريع الإقطاعي بقي ثابتاً كقيمة مطلقة ، بينما كان ينخفض كقيمة نسبية . أما ما كان يرتفع بانتظام فهو فقط أعشار الكراء التي تعطى لقارضي ضريبة العُشر ، رغم ممانعة بعض الأوساط الريفية . بعد ذلك ، راح النبلاء يبحثون عن وسائل تضمن لهم المحافظة على سلطتهم الإقتصادية ، مما سيؤدي إلى خلق ردود فعل عنيفة .

الإزدهار الإقتصادي

بيد أنه يمكننا أن نتساءل عما إذا كان وصول المعادن الثمينة هو السبب الوحيد للازدهار الإقتصادي الذي شهده القرن 16 ، بل سبب القوة المالية (والعسكرية) لآل « هابسبورغ » . في الحقيقة ، لعبت الثروات الأميركية دور المسرِّع للعملية ، إنما لا بد من الأخذ بالإعتبار ظاهرتين أخريين استمرتا طويلاً : من جهة ، ازدهار الرأسمالية التجارية ، في ألمانيا الجنوبية خاصة ، حيث انطلق بصورة خيالية في نهاية القرن 15 ، وكذلك في إيطاليا ، ودائماً في فلورنسا ، وفي جنوى والبندقية .

ولولا وجود الجاليات الإيطالية في شبه جزيرة إيبيريا ، لما كان من السهل الموافقة على اكتشاف الهند الغربية وإنمائها . لنأخذ مثلاً ، في ألمانيا ، الإزدهار الرأسمالي السابق لاكتشاف الثروات الأميركية ، التي أعيد توظيف فوائدها ، في الأراضي المنخفضة ، و« أنفرز » ، في مشاريع « شارلكان » الجسورة . لقد كان يتميز بتوثب رائع ، سابق لأوانه ، لكنه كاف لإثارة حفيظة « مارتن لوثر » ونفاذ المصرفيين إلى الطبقة العليا بين أمراء الامبراطورية ، المستفيدين من ريع الأرض .

وفي نهاية العصر الوسيط ، واتت ألمانيا فرصة سعيدة ألا وهي الثروة الكامنة في جوف أرضها ، التي كانت تنتج في الوقت نفسه المعادن المستعملة في سك النقود (مناجم الفضة) ، والحديد ، وهو المادة الأولية في صناعة التعدين ذي المواصفات الممتازة ، إضافة إلى وفرة الغابات التي تسهم في صناعة الحديد القديمة الطراز . أما مناجم الفضة فتؤدي إلى تكوين ثروة « أمير ساكس » إلى جانب مناجم « هارز » ، التي بوشر استغلالها منذ العصر الوسيط ، كما أدى استثمار « شنيبرغ » ، بعد عام 1480 ، إلى تحويل آل « ساكس » إلى سلالة حاكمة غنية وقوية . كذلك أدت مناجم « شواتز » ، في تيرول ، إلى تعويم مالية المفلس « مكسميليان » صاحب النمسا وإلى اكتمال ثروة آل « فوجر » ، الذين استأجروا استثمارها عام 1500 . وكانت هذه المناجم الأخيرة تنتج 12 طناً من الفضة و22 000 كنتال من النحاس . وإذا أضفنا أن آل « فوجر » نجحوا في التوصل إلى المشاركة في مناجم هنغاريا العليا ، لأدركنا كيف استطاعوا تمويل مشاريع آل « هابسبورغ » ، وعلى نطاق واسع . بيد أن التكديس الأولي لرأس المال تكوّن من الخردوات والنسيج . فتبقى الأنسجة ، طيلة قرون أربعة ، من اختصاص « ساكس » و« سيليزيا » ، وصناعة الأجواخ من اختصاص « فرانكفورت » ، والشبائك القطنية من إنتاج مدن « سواب » الصغيرة (كونستانس ، رافنسبورغ ، أولم ، وخصوصاً أوغسبورغ) . وكانت الشبيكة تصنع من الصوف والقطن معاً ، وكان يتوجب استيراد هذا الأخير من الشرق الأدنى ، عن طريق البندقية . كما ارتبطت الحرفة باكراً جداً في علاقة وثيقة مع التاجر ـ المقاول مما أفضى إلى تأسيس نسق عملي يتضمن صناعة النسيج ـ الإستثمار المنجمي ـ النشاط المصرفي ، وفي « رافنسبورغ » احتكرت الشركة الكبرى تجارة الشبائك ، وأسست فروعاً لها في جنوى ، ميلانو ،

بلنسيا (اسبانيا)، ثم تشاركت مع «ويلزر» بهدف استثمار مناجم الذهب في «سيليزيا».

أوغسبورغ

كانت « أوغسبورغ » مدينة جد نموذجية لدرجة أن بابا المستقبل « بيوس الثاني » اعتبرها ، عام 1458 ، أغنى مدينة في العالم . كما كانت مع سكانها الذين يقدرون بـ 20 000 نسمة في عداد كبريات المدن الألمانية حتى إنها طغت على مدن الهانز . أما أساس ثروتها ، فمرده إلى أرباب الحياكة فيها ، وعددهم 3500 ، الذين أنتجوا عام 1500 ، 70 000 قطعة نسيج ، و 35 000 قطعة شبيكة ، وكانوا على علاقة وثيقة مع كبار التجار الذين يستوردون المادة الأولية ويصدرون المنتجات المصنعة . كان هؤلاء الحائكون أعضاء في الإتحادات المهنية ، ويعملون بلا مواد ، ويشكلون عملياً رؤساء عمل مأجورين . وكان التجار يقدمون الأموال للأمراء بغية استثمار المناجم ، وهنا أيضاً ، كان صغار المقاولين ، مثل « هانز لوثر » (والد مارتن) ، على علاقة اقتصادية وثيقة مع هؤلاء المقرضين . وكانوا على درجة من الحكمة بحيث انخرطوا في مدرسة التجار الإيطاليين ، الذين راحوا يعلمونهم المحاسبة ، واستعمال الكمبيالة ، والمراسلات التجارية . وهذا ما قادهم إلى التفوق على منافسيهم الهانزيين . وحوالي عام 1500 ، كان يوجد في « أوغسبورغ » العديد من الشركات التجارية : نذكر « هروارت » ، « مانليخ » ، « هاوغ » ، « بومغارتنر » ، « هاوشتتر » ، « ويلزر » ، وخصوصاً « فوجر » . وعام 1533 ، قدرت موجودات آل « فوجر » بـ 410 000 فلوران ، وحققوا ربحاً مقداره 47٪ سنوياً . لقد كانوا يصنعون الشبائك في « أولم » و« أوغسبورغ » ، ثم يبيعونها في « انفرز » . وكانت لهم فروع في أوغسبورغ ، البندقية ، انفرز ، وكولونيا . كما كانوا يتاجرون بالحرير والتوابل التي يشترونها من البندقية ، ليندفعوا أخيراً في أخطر طريق ألا وهي إعطاء القروض للدولة (لقد أقرضوا فرديناند الأول آل هابسبورغ مبلغ 92500 فلوران) . أما آل « ويلزر » ، فقد ساعدتهم مساهمتهم في المشاريع المنجمية على إرساء وتثبيت نفوذهم التجاري : كانت تتأتى مواردهم الرئيسية من مناجم الفضة في بوهيميا ، لكنهم يعتمدون فروعاً لهم في جميع الأماكن التجارية في أوروبا . على أي حال ، كانت تجارتهم العالمية تتمحور خاصة في البرتغال .

ولقد اشتركوا فعلاً في عمليات التنقيب البحرية البرتغالية في نهاية القرن 15 . أما الرحلة الكبرى التي تمت عام 1505 باتجاه الهند البرتغالية فاعتمدت في تمويلها على الألمان بصورة أساسية ، وعلى رأسهم آل « ويلزر » . بيد أن أهم شركة في أوغسبورغ كانت شركة آل « فوجر » . فعام 1450 ، تصبح العائلة بالغة الثراء وتتقلد لقب النبالة (كان الجد « أولريخ » حائكاً) . إنما عام 1494 ، أفلس فرع « فوجر فون زه » بسبب سلسلة من القروض التي كانت تمنح بلا حساب . بالمقابل ، ينتقل « جاك الثاني آل فوجر » من تجارة التوابل والحرير ، التي تعلمها في البندقية من « مؤسسة تيدتشي » ، إلى الإستثمار المنجمي . وعام 1487 ، يقرض الأرشيدوق « سيجيسموند » صاحب « تيرول » مبلغ 000 25 فلوران ، ويحصل بالمقابل ، كضمانة ، على عائدات مناجم الفضة في تيرول . ثم عام 1495 ، ومن خلال علاقته مع عائلة « تورزو » الهنغارية ـ البولونية ، يحصل على استثمار مناجم النحاس في « سلوفاكيا » ، بشكل يتمكن معه من تشكيله ، مع بعض عائلات « أوغسبورغ » الأخرى ، نوعاً من تكتل « الترست » المخصص ، في البندقية ، لمراقبة وضبط تجارة النحاس المتوسطية ، في الوقت الذي أدى معه انتشار المدفعية إلى جعل هذا المعدن ضرورياً في صناعة مدافع البرونز . ثم إن اختيار « شارلكان » ، عام 1519 ، أدى إلى تحالف أوثق بين آل « فوجر » وآل « هابسبورغ » : إن مبلغ 000 540 فلوران الذي أقرضه « جاك الثاني » هو الذي أتاح انتصار ملك أسبانيا الشاب على منافسه « فرنسوا » الأول . وكان دعم الامبراطور حاسماً في الصراع الذي اضطر آل « فوجر » إلى قيادته في ألمانيا وهنغاريا ضد الهجمات الموجهة نحو امتيازاتهم التجارية . عام 1525 ، تمكن « أنطوان » ، ابن أخيه ، من استعادة قيادة العملية ، وإقامة الصلة بين نشاط العملاء في روما ، انفرز ، كولونيا ، فيينا ، لايبزغ ، برسلو وفرانكفورت . ويعتمد إعتماداً شديداً على آل هابسبورغ في الدفاع عن امتيازاته ، لكنه اضطر إلى استثمار المزيد من أموال الدولة . وبعد 1555 ، أدت ضخامة الدين في « أنفرز » ، والعلاقة الوثيقة جداً مع المسائل السياسية ، وتنازل « شارلكان » عن العرش ، أدت هذه الأمور إلى جعل آل « فوجر » يتأثرون جداً بالأزمة المالية التي حدثت عام 1557 . وبعد عام 1560 ، يقوم « ماكس فوجر » ، خليفة انطوان ، بتوجيه الشركة نحو الإستثمارات العقارية ، بينما تتحمل المنشأة عواقب الإفلاسات الاسبانية . وشيئاً فشيئاً يتحول خلفاء الرأسماليين

المغامرين إلى إداريين مدققين ومتمسكين بإرثهم ثم ينخرطون في النظام الإقطاعي. ورغم أنهم أنقذوا جزءاً من ثروتهم، إلا أنهم توقفوا عن تمويل الأباطرة والملوك وبالتالي تصاب أوغسبورغ بالركود التدريجي.

نورمبورغ

وإذا لم تستطع نورمبورغ أن تبلغ هذه الذرى من الثروة فهي قد عرفت أن تحتفظ بازدهارها حتى في القرن 17 وهي بحكم موقعها في «فرانكونيا»، على مفترق طرق (محور الراين - الدانوب بواسطة وادي «دومان» من جهة، وطريق براغ، «عَبْرَشب» من جهة ثانية)، في منطقة قليلة الحظوة من الناحية الزراعية، ركزت تطورها على صناعة التعدين. لقد كان التجار يتزودون المعدن من منطقة الهانز - پالاتينا بادىء ذي بدء، ثم من سائر المناطق تقريباً، ويصدرون منتجاتهم إلى المناطق البعيدة: البندقية كما البرتغال. في البداية كانت محترفات نورمبرغ تصنع السكاكين، ثم الأسلحة والدروع، والمدفعية، والآلات الميكانيكية الدقيقة (أدوات فلكية). وبالطبع، كان مسار هذا الإنتاج الواسع النطاق يفترض وجود علاقات تجارية واسعة. وتمثلاً بشركة «إمهوف»، بقي هؤلاء التجار بمنأى عن القضايا المصرفية وتركوا لعائلات أوبسبورغ مسألة الإهتمام بالعمليات المصرفية. بالمقابل، كانوا يتمتعون بسلطة رئيسية على حكومة مدينتهم، التي جعلوا منها مركزاً مرموقاً للنهضة الألمانية. وتعتبر نورمبورغ موطن «البرت دوريه»، الذي تعلم فيها مبادىء مهنته. بيد أن هذه الحيطة أتاحت لتجار نورمبورغ الإحتفاظ بمواقع ثابتة والبقاء أيضاً في القرن 17 أفضل الوسطاء بين صناعيي بوهيميا وتجار هامبورغ، في حين اضطر مصرفيو أوغسبورغ إلى التدخل وتحويل كبرى العمليات المتعلقة بقضايا ملك اسبانيا إلى مصرفيي جنوى.

الإنتاج الزراعي

كذلك، يفسر الإرتفاع المعتدل للأسعار في القرن 16 بنمو معتدل، إنما حقيقي، للإنتاج الزراعي، الذي كان لا يزال يتمتع ببعض الأهمية في هذا العصر. لنأخذ مثلاً الإقتصاد الهنغاري: أثبتت حسابات الجمرك، خصوصاً «براتيسلافا»، أن الصادرات تعتمد على ما معدله 93٪ من الماشية الحية، وهي

عبارة عن 27500 رأس من البقر (أي 85٪ من مجموع الصادرات) والباقي من الخيول . وفي خضم الحرب التركية ، لم تنخفض القدرة الإنتاجية بالنسبة للقرن السابق ، ثم إن قيمة الثيران بلغت 275.000 فلوران ، وهذا ما يتجاوز إلى حد كبير قيمة واردات الأنسجة المصنعة والخردوات العائدة إلى نورمبورغ . أما الميزان التجاري فتكتنفه الزيادة المفرطة ، بفضل تلك الماشية المتجهة إمّا نحو مدن ألمانيا العليا ، وإمّا نحو البندقية ، عن طريق ڤيينا و« غراتز » . وهذاالأمر يتوافق مع ميل عام في أوروبا الغربية ، التي راحت شيئاً فشيئاً تخصص الأراضي لزراعة الحبوب وتقلص الجانب المتعلق بتربية الماشية ، والخبز ، أي غذاء الفقير ، الذي أصبح يتقدم اللحم ، أي غذاء الغني .

في الواقع ، استفادت أوروبا الشرقية ، أي بولونيا ، وهنغاريا ، من التحرك العام الذي ساد في أفضل سني القرن 16 ، 1480 ـ 1560 ، والذي يتميز بعبارة « استعادة » العظمة التليدة ، التي سبقت عام 1320 . أما عدد إجمالي سكان مملكة فرنسا فاستقر ، عام 1500 ، على مستواه الذي كان له في بداية القرن 14 ، قبل الطاعون الأسود ، حيث تعرض ، بين 1330 و1450 ، إلى نقص بمعدل 50٪ ، لكنه لم يلبث أن تضاعف خلال قرن من الزمن . وفي كتاب « مملكة فرنسا الكبرى » ، يعبر « كلود دو سيسل » عن دهشة معاصريه أمام هذا الإرتفاع الديموغرافي المفاجىء ، الذي تفاوت وفقاً لمختلف الأقاليم ، في الأراضي المنخفضة قبل الحوض الباريسي ، كما أن الإزدهار الديموغرافي جاء متأخراً في لانغدوك أو البروڤانس وطاول بصورة رئيسية السهول على حساب الجبال، التي قلما استعادت أعدادها القديمة.

وفي الواقع ، ترافق تجديد إعمار الأرياف ، حتى عام 1500 ، مع هجرات سكانية واسعة . فالبلدان الأكثر غنى والأكثر خراباً جذبت رجال المناطق المحرومة . ولم يكن العمال اليدويون هم الذين تركوا قراهم الأصلية ، بل الفلاحون المزودون ببعض المال المستقل الذي يتيح لهم بناء منزل ، وشراء البذور والأدوات الزراعية ، وانتظار المحصول الأول . وعادة كان الإقطاعي هو الذي ينظم إعادة الإعمار ، ويجذب ، لقاء بعض الإمتيازات ، القرويين الأشداء إلى الهضاب الغرينية التربة وكبرى مزارع الكروم (بوردليه ، النورماندي ، إيل ـ دو ـ فرانس) . فمن خلال

اهتمامه بإعادة إعمار الأرياف ، استطاع الإقطاع نفسه الحصول على مكاسب جديدة لا بأس بها . وبدءاً من عام 1500 ، أخذت حركة الهجرة تتباطأ ، والقرية تنغلق على نفسها . أما النمو السكاني لأية مجموعة فصار يفسر قبل كل شيء بتفوق محلي للولادات على الوفيات ، وهذا ما يفسر مرحلة السنوات 1510 ـ 1530 ، في هذه الحركة التي استمرت حوالي القرن (منطقة كوكس، منطقة نانت، وهينو).

فإعادة الإعمار وتجديد النشاط الزراعي هما وجهان لبناء جديد موحد .

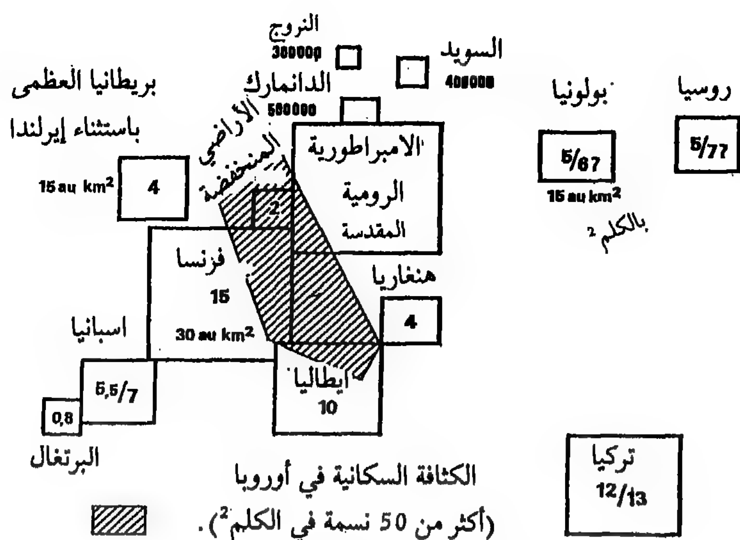
يقول كلود دو سيسل :

« تعطينا الحقول فكرة واضحة بالطبع عن كثافة السكان لأن أماكن عديدة ومقاطعات كبرى كانت غير مزروعة أو بوراً أو غابات ، أصبحت الآن مزروعة ومأهولة بالقرى والبيوت » .

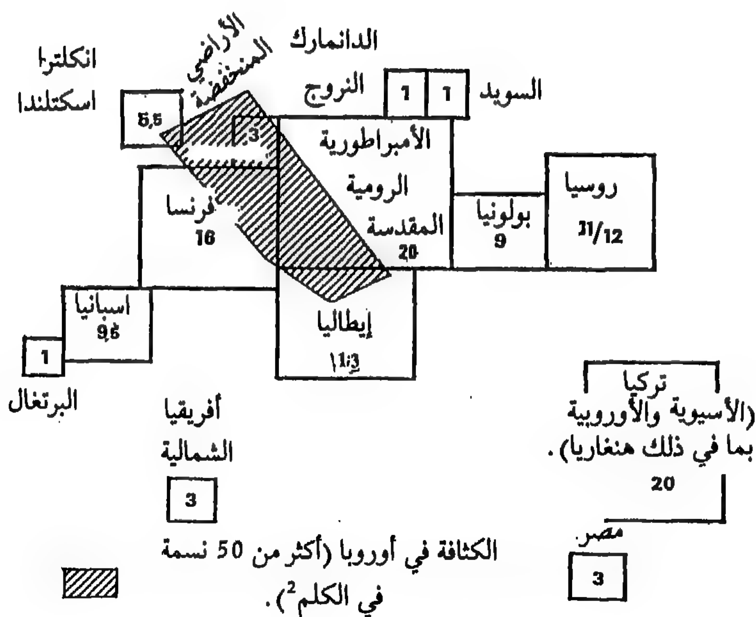
أما ركود التقنيات الزراعية فيترك للفلاح إمكانية واحدة : بعد تجديد زراعة الإقطاعات الممنوحة ، يصار إلى استصلاح أسوأ الأراضي ، التي أسيئت معاملتها سابقاً أو التي تركت للشوك والعليق . ثم إن هذا الإستصلاح قد ألحق الضرر بالمراعي ، خصوصاً فيما يتعلق بتربية الأغنام . وإذا كانت فرنسا الشمالية أنجزت إصلاحاتها عام 1500 تقريباً ، فإن الإنفجار السكاني لم يحدث في الجنوب المتوسطي إلا في الربع الأول من القرن 16 .

النمو الديموغرافي

ويفسر بانخفاض معدل الوفيات وخصوصاً بانحسار الأوبئة . ورغم اختفاء الجذام من أوروبا في القرن 16 ، فقد برز مرض جديد ، أميركي المصدر ، هو الزهري (السفلس) ، الذي راح يفتك بالناس فتكاً ذريعاً . وكانت كل دولة تعزو مصدره إلى جارتها: فهو في فرنسا «مرض نابولي»، وفي ألمانيا الرينانية «مرض الفرنسيين » . بيد أن الأوبئة لم تكن قد اختفت كلياً . وحسب « ا. كروا » ، أمكن في منطقة نانت إحصاء ما لا يقل عن 51 سنة من الأوبئة ، بين 1465 و 1564 ، أي بمعدل وسطي قدره سنة بين كل سنتين ، لكنها لم تكن مستمرة ، بل تهجم بشكل موجات مفاجئة : وبالتالي ، فمن 1504 إلى 1515 ، يسود الهدوء التام ، ومن 1500 إلى 1559 ، أحصيت ثلاث موجات من الوفيات (من 1500 إلى



شكل ـ 3 سكان أوروبا في نهاية القرن 15 (ملايين السكان).



شكل 4 ـ سكان أوروبا في نهاية القرن 16 (بالملايين)

1501 ، ومن 1528 إلى 1533 ، ومن 1544 إلى 1546) . وقد انتهى الناس إلى نسيان كوارث نهاية العصر الوسيط ، فيؤدي ارتفاع نسبة الولادات إلى ازدياد سكاني طبيعي سريع . وربما يفسر هذا النمو بنوع من المناعة الجزئية ، إنما أيضاً بتغذية أفضل وببعض التدابير الوقائية التي اتخذتها ، إثر عام 1520 ، بعض المدن التي كان يهددها الطاعون .

كذلك ، فقد فسر في فرنسا ، كما في أوروبا كافة ، بوجود بعض السلام النسبي . فالمملكة الفرنسية كانت بمنأى عن الحرب ، منذ نهاية حرب المئة سنة وحتى بداية الحروب الدينية . أما مسرح العمليات في أوروبا فكان شبه جزيرة إيطاليا ، حيث انخرط فيها طوعاً كل من الفرسان الألمان ، المرتزقة السويسريون ، المشاة الاسبان والقلّونيون ، وبعض الزمر ورجال الدرك الفرنسيون ، وأيضاً سهل هنغاريا الذي أصبح ، منذ 1526 ، ميداناً لتدريب الفرسان العثمانيين والمرتزقة الأوروبيين من جميع الإنتماءات . إلا أن دراسة حديثة قام بها « ا . هونيادي » أثبتت أن النقص في عدد السكان، في الأوساط الريفية، كان يترافق مع فترات الصراعات الحادة (في الثلاثينات والخمسينات من القرن 16) وأن السلام في « أدرنة » ، بعد عام 1570 ، أدى إلى نوع من التعويض السريع . وحتى في حال الإنخفاض الطارىء في عدد السكان ، فإن سبب ذلك كان هروب السكان أكثر من وفاتهم . بصورة عامة ، يجب التحقق بدقة من دور عمليات النقص الظرفية التي سببتها الحرب ، نهب روما عام 1527 ، نهب أنفرز عام 1585 ، هجمات البرابرة على روسيا والأتراك على هنغاريا ، بل وحتى مجازر الحروب الدينية في فرنسا ، التي كان الإضطراب والعويل فيها أشد هولاً من المجازر بحد ذاتها ، على حد تعبير « ر. ب. مولز » . أضف إلى ذلك نهب « بنش » ، في الأراضي المنخفضة عام 1554 ، الذي أدى إلى فقدان 45٪ من السكان ، لأن هؤلاء كانوا يغادرون مدينة مدمرة . وبعد عام 1560 ، تتحول فرنسا والأراضي المنخفضة إلى ساحة معركة دائمة ، في حين تتعرف إيطاليا إلى النظام الاسباني حيث ينبغي القبول بتغير ميولها .

وما يمكن أخذه بالحسبان في القرن 16 ، هو تصاعد منحنيات التعميد ، رغم التحقيقات المنفردة ، المحصورة بالسمة التجزيئية الخاصة بسجلات الخورنيات . ويكشف امتداد منحنيات التعميد عن وجود تناسق مميز بالنسبة لغربي فرنسا ،

وقشتالة ، وإيطاليا . وتفسر ارتفاع نسبة الولادات بكون سن الزواج ظلّت مبكرةً (21 سنة عام 1550 في النورماندي) . ينتج عن ذلك معدل إنجاب مرتفع ، كما أن الفترة الفاصلة بين تواريخ الإنجاب تبقى متماثلة ، أي بمعدل طفل كل 25 شهراً . من كل ذلك ، نستنتج ، فيما يتعلق بوثائقنا أن ثمة تزايداً هائلاً مؤكداً ولا مجال للشك في ذلك عندما نرى أن هذه الحقيقة في فرنسا هي أيضاً حقيقة في روسيا الوسطى حيث تضاعف عدد المواليد في النصف الأول من القرن.

من جهة أخرى ، بدأت المجاعات تتلاشى ، وأصبحت الأزمات المعيشية قليلة جداً بل نادرة ، على الأقل حتى عام 1520 . ففي « كمبرزيس » ، التي لم توفرها الحرب طبعاً ، نجد على الأقل ، ثماني سنوات عجاف خلال الفترة الممتدة من 1520 إلى 1560 ، أي حوالي سنة بين كل خمس سنوات . هذه الإنتكاسة عاناها أيضاً كل من الحوض الباريسي ولانغدوك . وبين 1465 و 1527 ، لم تسجل منطقة نانت أكثر من محصول ضعيف واحد (1472) ، لكنها عانت من كل أنواع المصاعب بدءاً من 1528 : أولاً من 1528 وحتى 1532 ، ثم عام 1538 . ومن 1543 إلى 1545 ، وأخيراً عام 1552 . أما المرحلتان الطويلتان فترافقتا مع موجات عارمة من نسبة الوفيات خلال 1531 ـ 1532 ، وخلال 1544 ـ 1546 (أ. كروا) .

انعكاس الظروف القائمة

يمكن القول صراحة إن تجدد الأزمات قد أسيء تفسيره . فلم يشر أحد إلى فساد المناخ ، حيث لم تبدأ البرودة التي تميز بها العصر الجليدي إلا في مرحلة لاحقة ، خلال النصف الثاني من القرن : فهل ينبغي ، في مثل هذه الظروف ، العودة إلى عوامل اقتصادية ، واللجوء إلى زيادة استثمار الأراضي ؟ إنها فرضية مقبولة ، لكنها غير مثبتة . يبقى أن الظلام أخذ يلف مطلع القرن بعد عام 1520 ، دون المبالغة في أهمية الظاهرة . ورغم تجدد المجاعات ، استمر الإصلاح يسير في الطريق الصحيح . وبينما يصبح ناجزاً في فرنسا الشمالية ، يستمر في الجنوب المتوسطي . ويستمر السكان الريفيون بالتكاثر بفضل تراجع الأوبئة وتشكل إعادة إعمار الأرياف مؤشراً على الحيوية : إذ يتكاثر البشر « كالفئران في مخزن الحصيد » . النتيجة : أصبح النمو الديموغرافي ، خلال الفترة 1450 ـ 1500 ،

حدثاً بارزاً جداً ، جاءت بعض الأرقام الحديثة لتؤكده . ففي « إيل ـ دو ـ فرانس » عاد المستوى الديموغرافي إلى ما كان عليه قبل الطاعون الأسود (1330 ـ 1340) . ويتكاثر السكان الريفيون حول باريس ، نحو 1550 ـ 1560 بشكل لم تشهده أية حقبة أخرى من القرن 17 ، وهذا ما حدث أيضاً في مناطق « لوار » ، وبالتالي ، وجدت فرنسا نفسها ، في منتصف القرن 16 ، في حالة من الفائض السكاني . وفي النورماندي أيضاً ، بلغ التزايد ذروته إثر النمو الذي حدث خلال الفترة 1570 ـ 1580 . وعام 1536 ، تزايد عدد سكان منطقة تولوز كما لم يحصل في أي من فترات القرن 17 . وحده أقصى شمالي فرنسا هو الذي عرف نمواً أقل كثافة، فقط لأنه كان بمنأى عن حروب المئة سنة. عموماً، أجري إصلاح للجهاز الإقتصادي المعمول به قبل عام 1340 .

وفي حدود عام 1700 ، تصاعد عدد السكان ، إلى حوالي 17 مليون نسمة (منهم 85٪ على الأقل من الريفيين) . وحوالي عام 1570 ، قدّر « فرومانتو » ، وهو إحصائي غريب الأطوار ، عدد الأسَر وأصبح بالإمكان التخمين بأن فرنسا كانت تعد ما يقارب 20 مليون نسمة . وبين 1560 و1730 ، أصبح بالتالي النمو الديموغرافي للسكان الفرنسيين معدوماً ، وخصوصاً بالنسبة للقرويين .

ذاك هو المظهر الأكثر وضوحاً في الإزدهار الإقتصادي الذي ساد في القرن 16 ، إزاء هذا النمو للسكان الريفيين ، كيف كان الإتجاه نحو تكوين الدخل ، والإستهلاك ؟

لنستند في بداية الأمر إلى المثال الفرنسي (بالمعنى الواسع) .

يترجم التجدد الديموغرافي بتزايد متسارع في الإنتاج الزراعي بغية مواجهة الطلب المتزايد .

ركود الإنتاج الزراعي

يحدونا الإعتقاد إلى أن 80٪ من الحبوب المنتجة كانت تستهلك من قبل الجماعات الريفية نفسها . من جهة أخرى ، كان ثمة توازن بين صادرات سنوات الخير وواردات السنوات العجاف . وبالتالي ، حدث تطابق ، على المستوى المحلي ، بين إنتاج واستهلاك المناطق والأرياف .

أما المردودات الفرنسية من الـزروع فبقيت على حالهـا من القرن 14 حتى القرن 18 ، بل حتى عام 1840 تقريباً . وبالتالي ، كانت السمة السائدة هي جمود إنتاجية الحبوب .

ففيما يتعلق بإنتاج الحبوب ، كانت هناك « أرضية » لإنتاج الزروع نحو عام 1430 ، أدت إلى خلق مجاعات هائلة ، لا مثيل لها في القرن 17 . هذه الفترة استتبعت مرحلة من النمو والتعويض في إنتاج الزروع ، عندما أعاد الناس إشغال الأراضي المتروكة ، التي كـان يكتنفها العليق ، وليس الشجـر . فكان التعـويض سريعاً وغير باهظ الثمن . ومن 1440 إلى 1520 ، تطور إنتاج الحبوب بوتيرة أكثر تسارعاً من وتيرة النمو الديموغرافي . النتيجة : لم يعد هناك مجاعة ذات أهمية تذكر بين 1445 و 1505 ، وتوقفت حركة منحنى أسعار الزروع بشكل ملحوظ .

بعد عام 1520 ، بدأ الإنتاج يتصاعد باستمرار ، إنما بوتيرة جد متبـاطئة ، لدرجة تخطّى معها الطلب ، بصورة سريعة ، العرض الوافد من الأرياف ، مما يفسر بعض مظاهر تبدل الأسعار . وقد ساعدت أسعار الـزروع ، الناشـطة جداً ، على ازدهار زراعة الزروع وأدت إلى تجميد أي تطور زراعي . وفي الواقع ، بدأت تربية المواشي تميل نحو التراجع ، في « لانغدوك » مثلاً ، لمصلحة إنتـاج الحبوب ، الأكثر سرعة في المردودية . وهكذا ، يكون كل تحسين في المردود مرتكـزاً على الدمال ، وبالتالي على المـاشية . ويبـدو أن الكثافـة السكانيـة المتزايـدة أجبرت المنتجين على الإقتصار على الزراعة الخفيفة وأوقفت أي أمل بالتطور الزراعي . ومع القرن 16 ، كان لا بد من حدوث هذا التطور في حقل مغاير تماماً هو الحقل الروحاني .

الفصـــل الثـانـــي

الإصـلاح البروتستانتـــي

في 31 تشرين الأول (اكتوبر) 1517 ، أي عشية عيد جميع القـديسين ، قام أستـاذ اللاهوت « مـارتن لوثـر » بتعليق لائحة تتضمن 95 قضيـة على باب كنيسـة قصر «ويتنبـرغ». هذا الحـدث ، الذي لم يكن مستهجنـاً لـدى الـلاهـوتيين آنـذاك ، وقـع في مدينة صغيرة في ألمانيا الشمالية ، تقع على تخوم « ساكس » و « براندبورغ » ، في جامعة صغيرة أسسها حديثاً أمير « ساكس » . وهو حدث لم يكن يعني سـوى فئة صغيرة من الإختصاصيين ، ولكنه تمكن من قلب الأوضاع في أوروبا ، ليمزق ، وبصورة نهائية العالم المسيحي اللاتيني .

مارتن لوثر

هذه القضايا الـ 95 شكلت نهايـة رحلة دينية طـويلة . ولقد كـانت موجهـة تحديداً ضد بيع الغفرانات وطرحت على بساط البحث الإمتداد المحدث للسلطة البـابويـة على « المطهـر » . فأدت إلى إحـداث ردة فعل عنيفـة من قبل الـطبقـة الكاثوليكية ، وإلى إثارة حماسة شديدة عند المسيحيين الألمان ، ثم في سائر أنحاء أوروبا . لقد حدث كل شيء خلال فترة تقل عن عشر سنوات . ليصبح مستحيلاً الرجوع عن هذه الحركة بعد عام 1525 ، إلا بالنسبة لذوي الإرادة الخيرة من أمثال « شارلكان » وأخيه « فرديناند » اللذين كانا يأملان بتهدئة النفوس من خلال الدعوة إلى عقد مجمع .

مذهبــه

في البداية ، لم يكن لدى لوثر أية نية للإنفصال عن روما ، رغم أنه لم يكن يدرك تماماً عظمة الكنيسة في عهد آل مديسيس . لكن الإدارة البابوية أجبرته على

الإختيار . وبعد أن يشي به الرهبان الدومينيكيون المكلفون ببيع الغفرانات وبالتفتيش في الوقت نفسه ، يتعرض لوثر لتهجم لاهوتي من « أنجولستادت » ، هو « جان إيك » ، الذي يتهمه ببث نظريات هوس . وإذ ينذر رسمياً من قبل المجلس العام لرهبانيته ، الأوغسطينيين ، أن يعود عن أقواله عام 1518 ، يرفض ذلك ، ثم يستدعى للمثول أمام محكمة روما ، فيرفض كذلك ، مستنداً إلى دعم أمير ساكس له . وفي نهاية الأمر ، حقق معه ، في « أوغسبورغ » ، القاصد الرسولي ، الكاردينال « كاجيتان » (تشرين الأول (اكتوبر) 1518) . وبقي النقاش قائماً طيلة أيام أربعة ، بيد أن لوثر تشدد في موقفه ، مؤكداً أن سلطة الكتاب المقدس هي أعلى من سلطة البابا . ثم لم يلبث أن يغادر روما سراً ، بعد كتابة « نداء إلى البابا الأكثر اطلاعاً » . في العام التالي ، يلتقي أيضاً «جان إيك» في «لايبزغ» ويؤكد أنه حتى ولو خطّأه المجمع ، فلن يغير موقفه ، لأنه مضطر للخضوع إلى سلطة الكتاب المقدس العليا . أمام هذا الإصرار ، يفصله البابا « ليون العاشر » ويلغي 41 إقتراحاً لوثرياً في منشوره « الإنبثاق الرباني » . وأثناء إحراق مؤلفاته في « بروكسل » و « كولونيا » ، كانت ردة فعل لوثر ، في 11 كانون الأول (ديسمبر)1520 ، إحراق المنشور البابوي جهاراً . في غضون ذلك ، حدد مذهبه في مؤلفين رئيسيين : « في حرية المسيحي » . وخاصة في ندائه إلى « النبلاء المسيحيين في الأمة الألمانية » ، الذي صدر منه 4000 نسخة وبيع خلال ستة أيام (نيسان (ابريل) 1520) . وفي مواجهة الأسوار الثلاثة التي أقامتها البابوية (التمييز بين الوضع العلماني والوضع الكنسي ، الإستئثار بالسلطة العقائدية في تأويل الكتاب المقدس ، الإمتياز البابوي المتمثل في الدعوة إلى عقد المجامع) ، عرض ثلاثة مبادىء اعتبرها إنجيلية (الكهنوت الشامل ، وضوح الكتاب المقدس بالنسبة لكل مؤمن ، مسؤولية جميع المؤمنين عن سلطة الكنيسة) . ولم يلبث ذلك أن أصدر « توطئة حول سبي بابل » باللغة اللاتينية ، خصص لتعريف اللاهوتيين إلى كيفية استحالة الأسرار السبعة إلى وسيلة ضغط بين أيدي سلطة الاكليروس . لكنه لم يأخذ إلا بأثنين منها : تعميد الأولاد والعشاء السرّي ، الذي أطلق إزاءه تأويلات جريئة ، منتقداً الإعتقاد بوجود المسيح في القربان المقدس ، مفتتحاً بذلك نزاعاً حاداً قسم العالم المسيحي بصورة جذرية . وكان أن ارتسمت ملامح ما يمكن أن تكون عليه الكنيسة الإنجيلية : المشاركة الروحية بين الذين يؤمنون بالمسيح ، بحيث يتساوون بصورة أساسية فيما

بينهم ، وبحيث تكون قضايا التنظيم ثانوية .

الإنفصـــال

في نيسان (ابريل) 1521 ، طلب خصومه مقاضاته إمام دييت الامبراطورية ، الذي عقده « شارلكان » في « وورمز » . ويذهب مارتن لوثر إلى هناك ، مزوداً بتصريح أمان ، مع اقتناعه بأنه سيلاقي مصير « جان هوس » في كونستانس . ولمـا أخطر بالتراجع ، رفض ذلك ، مستنداً إلى الكتاب المقدس وحده . ولم يلبث أن غادر « وورمز » غير مبال بأي شيء . إنمـا في 26 أيار (مـايو) 1521 ، نفته الامبراطـورية من أراضيها ، وأصبح ، منذ الآن لكل امرىء الحق بقتله . فيعمل أميـر ساكس على توقيفه وإخفائه في قصر « وارتبورغ » . فكان لهذه الإقامة أهمية كبرى في حياة لوثر ، ذلـك أن غيابـه أتاح لأتبـاعه في « ويتنبـرغ » أخذ مبـادرات على جانب كبيـر من الأهمية ، وخاصة فيما يتعلق بإحياء القداس الألماني ، أي إلغاء ، القداس بدءاً من عيد الميلاد عام 1521 عملياً ، واستبداله بموعظة تبعها عشاء سري . ويباشر لوثر بترجمة التوراة إلى الألمانية ، فيساهم بذلك في خلق لغة ألمانية أدبية مشتركة بين سائر أرجاء المجتمع الجرماني .

توماس مونتزر

عام 1522 ، يعود إلى « ويتنبرغ » حيث يضطر منذ ذلك الحين إلى النضال على جبهتين ، جبهة الفريق الكاثوليكي وجبهة الإصلاح الجذري . (الذي يدعوه البعض حركة تجديد العماد) . أما رئيس هـذه الحركـة فكان « تـوماس مـونتزر » (1487 ـ 1525) ، الذي جابه لوثر بعنف في حرب الفلاحين . وبعد أن درس مونتزر في لايبزغ سيم كاهناً ، وشغل عدة مهام قبل التعرف إلى لوثر الذي أرسله إلى « زويكو » ، في ساكس . هناك ، راح يوصي بكـره الأسياد ، والكهنـة وبنوع من التصوف المسيحي ، ثم استقر في « أولستيد » عام 1523 . ثم ينفصل عن لوثر ، ويدعو الأمراء إلى تدمير النظام الإجتماعي وذلك بالإعتماد على صخـرة النخبة . إنه ، في الواقع ، استخلص من التوراة مذهباً ثورياً . ثم أبعد عن « مولهـاوزن » وبعدها عن « نورمبرغ » ، ليقوم ، عام 1524 ، بجولة في ألمانيا الجنوبية ، ليشعل ربما نار التمرد التي كانت كامنة في المجتمع القروي ، متهماً لوثـر بالتهـرب من المسؤوليات .

زوينغلي والمتنكرون للأسرار

كانت معارضة السويسري « زوينغلي » أقل حماسة من معارضة « مونتزر »، مما جعلها تبدو أكثر استمرارية، بقدر ما تتطابق مع وجود تيار فكري عميق. لقد كان « أولريش زوينغلي » (1484 ـ 1535) أيضاً كاهناً. فبعد إنهاء دراسته في ڤيينا، وفي بال، أصبح مرشداً للمرتزقة السويسريين في « مارينيان ». كان معجباً بـ« إراسم »، لكنه لم يكن معادياً لـ« مونتزر ». كما لم يعترف إلا بسلطة الكتاب المقدس وحدها، إلا أنه كان يتعامل أيضاً مع الآداب والفنون الكلاسيكية الإغريقية. كان مذهبه مدعوماً بالأفكار الأفلاطونية التي غذت عقليته النقدية. وكان يغربل الأسرار المقدسة بغربال المنطق ليحظى اثنان منها فقط برضاه: ولقد كان أكثر من لوثر انكباباً على « قراءة الكتاب المقدس قراءة إنسانوية ». بعد ذلك، يصبح رئيس جماعة السرّانيين الذين يرون في العشاء الأخير مجرد ذكرى لآخر وجبة تناولها المسيح، رافضين بشدة أي وجود للمسيح في القربان المقدس، بخلاف لوثر. ويلقى « زوينغلي » دعم نبلاء « زوريخ »، المدينة الصغيرة التي كانت تعد 7000 نسمة عام 1521. ثم لم يلبث أن فرض شخصيته القوية وجعل الحاكم حكماً في المسائل اللاهوتية. وفي عيد الفصح عام 1525، عمل على إلغاء القداس الكاثوليكي، وإغلاق الصوامع ومنع أي موسيقى في الفروض الدينية إضافة إلى الصور. وإذا كان محافظاً على الصعيد الإجتماعي وأكثر من لوثر تأييداً للنظام القيصري ـ البابوي، فقد كان بشكل خاص ثورياً على الصعيد العقائدي.

الكنائس اللوثرية

اضطر لوثر، بسبب حرب القرويين، إلى التصلب في مواقفه. وإزاء حالات الفوضى المستشرية، آثر قيام سلطة تمارسها سلطات مسيحية وأعطى الأمراء سلطات الوصاية والإشراف. فيقدم بذلك هدية رائعة لأسياد الامبراطورية المقدسة الذين امتلكوا منذ ذلك الحين حق مراقبة كنائسهم وأصبحوا من فئات الأساقفة، مرسخي التحالف بين « الأمراء الإقليميين » والمذهب الجديد. وبواسطة المراقبين، الذين عينوهم، أصبحوا يشرفون على رجال الاكليروس الذين فقدوا الإستقلالية المادية والنفوذ الذي كان يتمتع به الاكليروس الكاثوليكي القديم. منذئذ، يستحيل القساوسة إلى كهنة معوزين، يتعهدون الأولاد، ويعينهم الأمير

ويفصلهم وفق مزاجيته . وهكذا تتحول أول رهبانية إلى فريق من الموظفين الوجلين .

هذا التصور للعلاقات بين الكنيسة والأمير ، والتساهل الكبير إزاء تحويل الأملاك العقارية للكنيسة الرومانية إلى دنيوية ، خلقا لها أتباعاً بين الأمراء الذين كانوا ، أكثر بكثير من آل « هابسبورغ » ، أسياد ألمانيا الفعليين . أما أمراء « ساكس » و « براندبورغ » ، والناخب الامبراطوري ، والأمير « فيليب دو هيس » (الذي عمل على قتل توماس مونتزر) ، جميع هؤلاء تحولوا إلى العقيدة الجديدة . وكان سبقهم إلى ذلك نبلاء العديد من مدن الامبراطورية ، وخصوصاً « أولم » و « ستراسبورغ » . وفي هذه المدينة الأخيرة ، تبنت كنائس الخورنيات ، عام 1525 ، القداس الألماني ، كما أغلقت الأديرة وانتقل الكاثوليك إلى موقع الدفاع . وتبعاً لإجراء أصبح تقليدياً ، اتبع الشعب المسيحي السلطات المدنية والكهنة الذين انتقلوا إلى الإصلاح . فتصبح الكاتدرائية معبداً لوثرياً (ولم تعد إلى الدين الكاثوليكي إلا عام 1681 ، أثناء دخول الفرنسيين) . وفي دييت « سبيرا » المنعقد عام 1526 ، أفاد الأمراء من متاعب « شارلكان » في إيطاليا ليحصلوا ، مؤقتاً ، على الإستقلالية فيما يتعلق بقضايا الدين . وعندما أراد دييت عام 1529 العودة إلى هذا الإمتياز العام ، احتج جهاراً على ذلك ستة أمراء وأربع عشرة مدينة حرة ، ومن هنا كانت تسمية « المحتجين » (البروتستانت) التي أطلقت على أتباع لوثر ، عندما كان « ميلانكتون » يكتب « إقرار أوبسبورغ » . ولم يحتفظ هذا الدييت بسوى اثنين من الأسرار المقدسة : التعميد وسر القربان المقدس . كما أنه ألغى شفاعة العذراء والقديسين وأنكر وجود المطهر . أما القداس فاستبدل باحتفال كنسي باللغة الألمانية مصحوباً بالصلاة والتراتيل والوعظ ، يترافق عند الحاجة مع احتفال بالعشاء السري المقدس . أخيراً ، تم التخلي عن عزوبية الكهنة ، وألغيت النذور الكهنوتية ، وبقي التراتب الأسقفي .

انتشار المذهب اللوثري

كان هذا الإنتشار سريعاً في محيط البلطيق لعدة أسباب سياسية . فلقد عمد « ألبرت دو براندبورغ » ، السيد الأكبر للنظام التوتوني ، إلى جعل نظامه دنيوياً واتخذ لقب دوق پروسيا . وفي السويد وفنلندا ، انتصر الإصلاح مع اختيار

« غوستاف ڤازا » (1523) الذي أبقى على النهج الأسقفي وأسس كنيسة وطنية . كذلك ، انتشر الإصلاح ، باكراً جداً ، في الدانمارك ونروج ، التي قام عاهلها « كريستيان الثاني » (1513 ـ 1523) باستدعاء « كارلستاد » إلى بلاطه . وعام 1538 ، تمكن « كريستيان الثالث » (1534 ـ 1559) من جعل دييت « كوپنهاغن » يتبنى أنظمة كنيسة الدولة . وهكذا ، وبصورة جد سريعة ، استحال البلطيق إلى بحيرة لوثرية .

أما أوروبا الدانوبية فقد غزتها أيضاً الأفكار الجديدة ، لا سيما وأن بوهيميا التي كانت ، منذ جان هوس ، معقل البدعة . ومنذ عام 1525 ، أي بعيد وصول « فرديناند » إلى النمسا ، بدا واضحاً أن المناطق الموروثة لم تستطع التفلت من الحركة العظيمة التي قلبت الامبراطورية .

وإذا كانت الفتن الفلاحية قد عرضت وضع الكنيسة في النمسا للخطر ، فالخطر التركي ساهم أيضاً في ذلك ، بالقدر الذي استطاع معه العاهل فرض ضرائب على أملاك الكنيسة ، بإذن من الكرسي البابوي ، كي يسدد نفقات الحرب ـ عرض للبيع ربع الموجودات العقارية ، ثم ثلثها ـ ، وهذا ما أفاد طبقة النبلاء بشكل خاص . بالمقابل ، أفاد النبلاء من الخطر التركي كي يلتمسوا ، عوضاً عن الإعانات المالية ، الغفران الديني وتثبيت إمتيازاتهم . وهكذا ، وجدت الرتبة الدينية الأولى نفسها ، أي رتبة المطارنة ، في وضع صعب وكان بعض رؤساء الأديرة يعتبرون خيرات أديرتهم وكأنها ملكية خاصة . أضف إلى ذلك أن وضع اكليروس الخورنيات أصبح غير ثابت تقريباً . فكان أن تخلى الكهنة عن رعيتهم التي أحدق بها الجهل المطبق بتعاليم الدين الأولية . وفي العديد من الحالات ، لم يكن الأمر مجرد اعتناق اللوثرية ، بل العودة إلى الوثنية .

وفي بوهيميا ، لم يكن وضع الكاثوليكية أفضل حالاً . لقد كان كرسي المطرانية في پراغ شاغراً ، والأوتراقيون موزعين في اتجاهين : إذا كان أحدهما ، المعتدل ، مقرباً من الكنيسة الرومانية شريطة الحفاظ على مناولة القربان المقدس بشكليها ، يكون الآخر مقرباً من عقائد جون هوس ، في حين أن « الأخوة » المقيمين في منطقة « غلاتز » ، يعتبرون الدولة وكأنها مؤسسة معادية . كما كانت سلطة الدولة ترى فيهم ، كما عند دعاة تجديد العماد ، قوة معارضة مخيفة .

وسرعان ما تصل الأفكار اللوثرية إلى هنغاريا ، فيصدر دييت 1525 تدابير معينة ضد الهراطقة ، حتى إنه صار إلى بعض الإعدامات حرقاً ، مما يؤدي إلى هزيمة « موهاك » التي مهدت الطريق أمام الإصلاح في هنغاريا . وكان على الملكين الخصمين القيام بعمل آخر غير الدفاع عن الكاثوليكية. لقد راحا يوزعان خيرات الكنيسة على المؤمنين بغية تقوية حزبيهما . وكان مرتزقة فرديناند لوثريين ، بينما كان الأتراك ، اللامبالون أساساً ، من مؤيدي البروتستانتية ، كما انتقلت المدن ، المأهولة بالألمان ، إلى الإصلاح وتحالفت معها طبقة النبلاء على نطاق واسع . هذا يعني أن سلطة الكنيسة المعنوية قد اهتزت بعنف . أما الطبقات العليا ، التي تعرضت باكراً جداً لمؤثرات عصر النهضة ، فأخذت بأفكار « إراسم » ، في حين تفشت الهوسية بين الجماعات الشعبية . وبالنسبة للفريق الوطني ، فقد تخلى عن توجهه المؤيد لروما عندما رأى البابا « كليمان السابع » ، المتحالف مع « فرانسوا الأول » والسلطان ، مصراً على قرار فصل « جان زاپوليا » . أخيراً ، كانت طبقة النبلاء مصممة على الإستئثار بخيرات الكنيسة ، في حين كان مجتمع الأرياف يرى ، في انتصار الإصلاح ، نهاية الإستبداد الإقطاعي وفجر عالم جديد .

وحوالي عام 1550 ، لم يعد للكنيسة الكاثوليكية عملياً أي وجود من ناحية كونها مؤسسة . وانتهى معظم رجال الاكليروس الأدنى إلى الإنخراط في إقرار « أوغسبورغ » . وغالباً ما كانت موارد الأملاك الكنسية تحفظ في خزائن كبار الأسياد . وفي هنغاريا الشرقية ، استولت الدولة على أملاك أبرشيات « أوراديا » و « ألباجوليا » ، بينما كانت أملاك الكنيسة ، في السهل الكبير، توزع على « التيماريين » الأتراك . غير أن القساوسة استمروا في الحصول على المعونات المادية ، لكنهم التمسوا حماية ملك هابسبورغ في ڤيينا ، وعاشوا على نفقة الحاكم .

أسباب انتصار الإصلاح

كيف يمكن تفسير سرعة انتشار أية حركة دينية أساساً ؟ ذلك أن العصر الوسيط كان وكأنه سلسلة متواصلة تقريباً من الحركات البدعية . لقد كان عدد اللاهوتيين البدعيين هائلاً . وكانت الكنيسة الرومانية تعد لهم نهايات مختلفة، لكن جان هوس وحده ، الذي أحرق حياً بمباركة السوربون ، أضر بعد وفاته بوضع الكنيسة

الكاثوليكية في بوهيميا . وحسب رأينا ساهمت أربع حركات في خلق جمهور متقبل للرسالة اللوثرية ، علماً أن اختراع الطباعة أدى إلى انتشار مكثف وسريع لكتابات لوثر .

احتياجات المؤمنين الروحية

ما يمكن في البداية تسميته التدين الحديث ، هو الحاجة الماسة عند المؤمنين ، في نهاية العصر الوسيط ، إلى دين أكثر خصوصية ، أقل شكلية ، وأقل طقوسية . حتى إن الحركة وجدت جذورها في إيطاليا ، بين ظهراني بورجوازية المدن الكبرى التجارية ، وسرعان ما انتشرت في الأراضي المنخفضة . وكان لرهبان « الحياة المشتركة » تأثر جلي ، في « أرفورت » ، على لوثر الشاب . لقد أعادوا على أي حال قولبة الوعي الديني لدى النخبة ، في بداية القرن 16 . أما القلق إزاء الموت والحياة الأخروية ، الذي عبرت عنه الحركات التقوية العديدة ورقص الأموات[1] ، فلم يلق سوى استجابة غير كافية تمثلت في شراء الغفرانات .

التبرئة بواسطة الإيمان

في الحقيقة ، كان نشر القضايا الخمس والتسعين يعبر عن القلق العميق جداً لدى الراهب الساكسوني ، لكن صموده أمام « كاجيتان » و« شارلكان » كان متجذراً في يقين راسخ بالرسالة اللوثرية : التبرئة بواسطة الإيمان . فمجمل اللاهوت اللوثري يدور حول « الرسالة إلى الرومانيين » ، التي تبحّر فيها خلال عامي 1515 و 1516 ، والتي تضمنت الإجابة على قلقه الميتافيزيقي : هل يمكن للإنسان ، بعد الموت ، أن ينجو من العذاب الأبدي ؟ فيجيبه القديس بولس على ذلك : إذا برّأنا الإيمان ، فسنحصل على السلام مع الرب من خلال سيدنا يسوع المسيح (رسالة الى الرومانيين 1,V). ثم توجه هذه الصيغة، عام 1520، إلى أوروبا، وذلك في «بحث في الحرية المسيحية، الإيمان الأوحد». ومن الآن فصاعدا، أصبح الإيمان ضرورياً وكافياً للخلاص، والنجاة من عذاب الأبدية. ولا جدوى من الأعمال ، لأنها لن تفيد في شيء . لهذا ، وقف لوثر ضد استخدام الغفرانات .

---

(1) Danses macabres : أو رقص المقابر.بدعة انتشرت في القرون الوسطى، هي عبارة عن رسوم تمثل الموتى المنتمين إلى جميع الطبقات الإجتماعية وهم يرقصون (المترجم).

ولهذا أيضاً ، رفض إنكار ما يرى أن خلاص الجنس البشري قائم عليه واعتقد أنه من الخير الجهر به في وجه العالم . والحال ، أن مذهباً لاهوتياً مبنياً على التبرئة بالإيمان يتطابق مع حاجات ملايين النفوس القلقة . لقد راح هذا اللاهوت يناوىء مسيحية قائمة على الطقوس والممارسات . بيد أن « الإيمان الحديث » أثر في نفوس النخبة وأوغل داخل الكنيسة الرومانية دون إحداث أي تمزق عميق .

الإنسانوية

كما رأينا بالنسبة للعديد من الحركات الأوروبية ، كان لا بد من البحث ، في إيطاليا ، عن جذور الإنسانوية التي انتشرت هناك وازدهرت إبان القرن 15 ، وبعد عام 1450 ، تنجح في اجتياز جبال الألب والبحر الأدرياتيكي . وعندما كان الملك « ماتياس كورڤن » يدعم انطلاقتها في هنغاريا بين 1470 و 1490 ، دلفت الإنسانوية إلى الجامعات الجديدة في أوروبا الوسطى ، في حين اصطدمت ، في باريس ، بالمقاومة الشرسة التي شنها لاهوتيو السوربون . وجدير بالذكر أننا نكتشف مجدداً ، في أساس الإنسانوية ، وجود النصوص الكلاسيكية ، اللاتينية ، واليونانية بشكل خاص . فالإنسانويون كانوا بالدرجة الأولى فقهاء لغويين يهتمون بالترجمة من اليونانية إلى اللاتينية ، وبالنشر الصحيح والمدقق ، وبنقد آثار القدماء . وكانوا يركزون جل إهتماماتهم على النص الذي سهله اكتشاف الطباعة ، التي أصبحت قادرة ، مذ ذاك ، على إعادة طبع النصوص مع الحؤول دون مضاعفة أخطاء النقلة ، ويهتمون قبل كل شيء بإعداد البلاغيين والخطباء ويهملون العلوم لمصلحة قواعد اللغة ودراسة الأسلوب . لقد كانوا إذاً شديدي التعلق بالنص وبالآثار القديمة حتى إنه سرى اعتقاد أن أكبر الإكتشافات أو الإبتكارات العلمية جاءت ضد الفكر المتجه نحو الماضي ، لأنها اتجهت نحو الحاضر أو المستقبل واضطرت إلى قطع الإتصال بالتقاليد النابعة من المصادر القديمة ، حيث غالباً ما كانت الوقائع الموضوعية متداخلة مع المعتقدات الخرافية . ويبدو في الحقيقة أن العالم الفكري لأهم ممثلي الإنسانوية لم يعكره اكتشاف العالم الجديد ، ولا تقدم علم الجبر ، ولا أبحاث « ڤيزال » التشريحية ، ولا أبحاث « جورج أغريكولا » في علم المعادن ، ولا علم الفلك الجديد عند « كوپرنيكوس » . لقد كانت البداية تحرك هؤلاء الإنسانويين من خلال الكليات وكانوا أساساً يرغبون بأن يصبحوا مربين . ومن 1480 إلى 1550 ،

توصلوا إلى إنشاء مؤسسات حديثة ، استطاعت أن تنافس « سجون الشبيبة المقيدة » حيث يصاب الأولاد بالخبل من جراء الأعمال والصيغ السخيفة . ثم سرعان ما تألقوا من خلال الكلية التي لاقت دعم رهبان « الحياة المشتركة » في « دڤنتر » أولاً ، ثم في « سلستا » بمنطقة الألزاس ، و« أكسفورد » (كلية جسد المسيح) ، وفي « ستراسبورغ » مع مدرسة « جان ستورم » للتربية ، وكلية القراء الملكيين في باريس ، التي أسسها فرانسوا الأول بهدف المضاربة على السوربون التي بقيت معقل الفلسفة المدرسية . وكان أن عهد بهذه الكلية إلى « غليوم بوديه » ، بعد أن رفض « إراسم » المجيء إلى باريس .

إراسم

يعتبر « إراسم دو روتردام » من أبرز الإنسانويين بلا منازع ، والأكثر تجسيداً لـ « الإنساويين المسيحيين » ، إذ غالباً ما كانت الإنسانوية الإيطالية تلتفت إلى تمجيد الوثنية وإلى نوع من المركزية البشرية المجنونة . وكان ثمة لاهوتيون آخرون لم يولوا علم اللاهوت أي اهتمام ، من أمثال «بيك دو لا ميراندول » ، الذي عرض فلسفته في فهرس يتضمن 900 مقترح : حول فضيلة الإنسان (1496) ، يتمنى فيه قيام كنيسة مبسطة ، متسامحة ، لكنه يكشف فيه أيضاً عن تمسكه بالكنيسة التقليدية . ولم يكن يخشى التأويل الحر للاهوت ويبدي ميلاً شديداً نحو التأويل « التوراتي » . ثم لم يلبث إراسم أن جدد هذا المنهج في « كتاب الجنود المسيحيين » (1504) حيث نادى بنظرية تعتمد فقط على الكتاب المقدس . لا جدال في أن إراسم كان مفكراً . لقد ولد عام 1469 ، في « دڤنتر » ، وكان تلميذ « جيرار دو غروت » ، سيم كاهناً عام 1492 ، ومارس مهنة التعليم في « باريس » ، في كلية « مونتاجو » ثم في « أوكسفورد » . بدءاً من غام 1498 ، وعام 1511 ، بدأ يعلم اليونانية في « كمبريدج » ، ثم استقر في « لوڤان » والتجأ إلى « بال » وأثناء حياة التنقل المستمر التي عاشها ، كان يفتقد إلى الحزم ويخشى من نتائج انتقاداته الخفية والمبهمة (تقريظ الجنون ، عام 1511) . لكنه استطاع أن يقدم خدمات جلى من خلال دراسته للقديس جيروم و« العهد الجديد » . لقد كان إراسم مناوئاً لجماعة اللاهوتيين ، فحاول تأويل الإنجيل على ضوء الحكمة القديمة « المُثُل ، عام

1508) ، وفي نظريته ، نصف البيلاجية[1] حول حرية الإرادة ، كاد يقترب من الهرطقة . ولم يكن لوثر مخطئاً عندما رأى فيه أسوأ خصومه .

قيمة الفلسفة المدرسية

عندما عاود الإنسانويون قراءتهم المركزة للنصوص التوراتية ، كانوا في الواقع يواجهون اللاهوتيين الذين يصبون اهتمامهم على القضايا الأساسية المُتعلقة بالجامعة التقليدية . وهكذا انصرفوا ، بملء إرادتهم ، إلى الدروس التي اعتبرت ثانوية في كلية الفنون ، ونجحوا في احتلال مناصب هامة . وفي ڤيينا ، انصرفوا ، منذ عام 1499 ، إلى الدراسات الفلسفية وحدها ، بمقدار تخليهم عن الفنون الحرة الثلاثة التقليدية[2] وعن ممارسة الجدلية والنقاش . أما الجدليون الإسميون ، الذين تعرضوا لتهكم « إراسم » و« رابليه » ، فلم يكونوا أغبياء ولا جهلة . إذ كانو يحملون في طياتهم كل عبء التقاليد . والحال هذه ، شرع الإنسانويون بقراءة الكتاب المقدس بطريقة ساذجة سطحية ، مستنيرين في أفضل الحالات بعلوم راهبيْ الكنيسة ، القديس جيروم والقديس أوغسطين . ومن المؤكد تماماً أن نص الإنجيل بدا في غاية الكتمان ، إذا لم نقل الصمت ، حول بعض جوانب العقيدة المسيحية ، فكان لا بد لهم من استخدام الكثير من قوة الإرادة أو القراءة العلمية والقراءة التي تغنيها التقاليد لتمييز الدورة السباعية التقليدية ، كما سيفعل مجمع « ترانت » .

اللغات المحلية

إنما مع إعادة الإنسانويين الإعتبار إلى اللغات القديمة أعطوا كذلك اللغات المحلية بعداً جديداً .

ففي القرن 15 ، جاءت المبادرة من جامعتين كبيرتين في البلاد السلافية ، أي براغ وكراكوڤيا . ومنذ عام 1412 ، بدأ جان هوس يرسي قواعد لغة تشيكية مكتوبة

---

(1) Pélagien : نسبة إلى بيلاجيوس الراهب (القرن الرابع) الذي أنكر وجود الخطيئة الأولى وقال بحرية الإرادة الكاملة (المترجم).

(2) Trivium، أي البلاغة والنحو والمنطق، التي كانت سائدة في مدارس العصر الوسيط كتمهيد للفنون الحرة السبعة (المترجم).

في مؤلفه « الكتابة البوهيمية » ، حيث دعا إلى استعمال حركات التشكيل بغية إتمام الألفباء اللاتينية . وعام 1519 ، ينشر « زابروفسكي » ، وهو فقيه لغوي من « كراكوفيا » ، أول كتاب في قواعد اللغة (لاتيني - بولوني) ، جاء بعد « فن الكتابة » (1512) ، ويقترح فيه كتابة البولونية بالأحرف اللاتينية الثلاثة والعشرين . بيد أنه كان لا بد من انتظار عام 1568 لنشهد ولادة أول قواعد للغة البولونية . وقد قام بذلك « ستاتوريوس » ، وهو لوكسمبورجي مقيم في كراكوفيا . إنما في غضون ذلك ، كان الجدل قد أفضى إلى تثبيت لغة هنغارية مكتوبة ، وساهم في ذلك مساهمة فعالة كل من « ماتياس دوفاي بيرو » و « جان سيلفستر » ، وهما فيلسوفان هنغاريان من كراكوفيا . أما « ديفاي » ، الذي قام أيضاً بدراسات في « ويتنبرغ » ، فنشر عام 1539 ، مؤلفه « الكتابة الهنغارية » المكتوب باللغة الهنغارية ، المستوحى بشكل واضح من « فن الكتابة » عند « زابروفسكي » . بيد أن العمل الرئيسي كان « مبادىء قواعد اللغة الهنغارية » الذي نشره « جان سيلفستر » في كراكوفيا ، عام 1527 . ويعود هذا الأخير في أصله إلى أبرشية « إيجه » ، في هنغاريا الشمالية . وقد وفد إلى كراكوفيا عام 1526 ، حيث تم تسجيله في سجلات الأمة الهنغارية ، لينال في السنة التالية لقب « سنيور » . والجدير بالذكر أن « سيلفستر » كان يستوحي من أعمال الفقيه اللغوي الساكسونس « هيجندورف » ، الذي درس في « ليبزيغ » ونشر كتاباً صغيراً في القواعد . وما يشكل أهمية في عمل سيلفستر هو التفسيرات التي أعدها بالألمانية والهنغارية والبولونية . وكان بمثابة كتاب قواعد ينتهي بترجمة هنغارية للصلاة الربية . والسلام الملائكي[1] ، وقد أهدي إلى « فرديناند الأول » صاحب هابسبورغ ، الذي أصبح الملك الجديد لبوهيميا وهنغاريا .

ثم لا يلبث سيلسفتر أن يقدم ترجمة هنغارية للعهد الجديد ، الذي نشره في مطبعة « سارفار » ، عندما كان العلماء الأكثر تبصراً يرون ضرورة إعطاء دور للغات الوطنية . وكان التحرك أكثر وضوحاً في أوروبا الشرقية مما هو عليه في أوروبا الغربية . وفي غضون سنوات عدة تثبتت اللغات الهنغارية ، والسلافية ، والبولونية بفضل نشاط الفقهاء اللغويين في جامعة كراكوفيا ، الذين راحوا ، في ذلك ،

---

(1) Pater Noster : أي الصلاة التي تبدأ بـ : أبانا الذي في السماوات.
Ave Maria : أي الصلاة التي تبدأ بـ : « السلام عليك يا مريم» (المترجم).

يقلدون التشيكيين ، الذين جعلوا من لغتهم الوطنية لغة أدبية ، منذ القرن السابق . وفي ألمانيا ، تجتمع النزعة الإنسانوية بشكل وثيق مع النزعة القـومية في شخص « أولريخ ڤون هاتـن » ، الحليف الممل والمزعج للوثر عام 1521 .

النزعـة القوميـة

يفسر هذا الجانب من جوانب الإنسانوية بتصاعد النزعة القومية ، التي سبقت القرن التاسع بزمن بعيد ، رغم كل ما يرى فيها المؤرخون الماركسيون ، والمؤرخون الليبراليون الذين يؤكدون ، لأسباب مختلفة ، أن مسـألة القـوميات كـانت مشكلة مصطنعة قبل القرن التاسع . لنكتف بذكر المؤرخ الأميركي « روبروت أ. كان » ، الشديد التعمق بهذه القضايا الثقافية ، والذي كتب ما يلي بالنسبة للنمسا القديمة :

إن مسألة معرفة ما إذا كان يوجد مشكلة قومية في ولايات هابسبورغ قبل نهاية القرن 18 هي مسألة معقدة . ومن المؤكد أن مفهوم النزعة القومية الإتنية لم يتشكل تلك الفترة بطريقة واعية . بالطبع ، لم يكن ثمة مقتضيات سياسية من هذا النمط ، وكانت الجرمانوية، والسلاڤوية، والمسألة اليوغسلاڤية ومسألة اتحاد الشعب الإيطالي أفكاراً غريبة عن الحقبة الباروكية. هناك كيان قومي روماني (أو «ڤـالاكي» حسب اصطلاحات «ترنسلڤانيا»)لم يبرز إلا شيئاً فشيئاً ،ولم يكن يشكل بعد مشكلة سياسية ذات أهمية. أما الوعي القومي الهنغاري فكان واضحاً، رغم أنه بـدا في جوهـره سياسياً أكثر منه إتنياً. بيد أن المسألة الدينية، وإلى حد ما المسألة اللغوية وأخيراً مسألة الكيانات التاريخية ـ السياسية كانت موجودة في الحقبة الباروكية. ومعرفة ما إذا كان يجوز تسمية هذه العوامل «قضايا قـومية» أم لا هي مسـألة سـوسيولـوجية وسيكولوجية هامة. لكنها ليست كذلك على الصعيد السياسي.

فإلى مفهوم الجماعة الإتنية ـ اللسانيـة ، غير المكتملة غـالباً على الصعيـد الإجتمـاعي والمجردة من الخصـوصيات السيـاسية ، ينبغي إضـافة مفهـوم الأمـة التاريخية التي يحق لهـا أن تكون دولـة ، والمرتبـطة ، بموجب عقـد ، بالسـلالة الحاكمة . أضف إلى ذلك أن مفهوم حقها كدولة لا ينفصل عن مجتمع الأنظمة .

وهذه الأنظمة ذات الإمتيازات ، المنتظمة في هيئات سياسية ، هي التي أبرمت العقد مع السلالة الحاكمة . وتستبعد الطبقات الفلاحية عن هذه الأنظمة ، مهما يكن إنتماؤها الإتني ـ اللغوي . ولم تكن مشاركة الفلاحين التشكيين ، أو الهنغاريين ، أو الألمان في الحياة السياسية بأكثر من مشاركة الفلاحين السلافيين فيها أو الروتانيين . لقد طرحت إدارة مملكة بوهيميا مشكلة العلاقات الجرمانية ـ التشيكية ، التي برز تعقيدها منذ الحملات الهوسية في القرن 15 . وفي الحقيقة ، كانت الدولة ثنائية اللغة : واللغة الأولى هي التشيكية ، التي كانت تدرس في جامعة « شارل الرابع » ، والتي أصبحت إلزامية في الدييت . وكان ديوان الخارجية يشتمل على بعثتين ، إحداهما باللغة التشيكية ، والثانية بالألمانية . أما في هنغاريا ، فاستمرت اللاتينية اللغة الرسمية ، حتى عندما حاز الهنغاري عل الوثائق التي تثبت نبالته . وباعتبار اللغة الهنغارية شديدة الصعوبة لقد أدت إلى تعثر العلاقات مع الحكومة المركزية في ڤيينا ، كما مع السلطات الكرواتية . لكن اللاتينية بقيت أفضل لغة محايدة . زد على ذلك أنها أتاحت نوعاً من الإنفتاح على حضارة أوروبا الغربية . لذا ، كانت الأمم التاريخية تبذل أقصى جهدها لحماية نفسها ضد أية « جرمنة »[1] لدرجة أن المملكة النمساوية ، بدءاً من القرن 16 ، كانت تشتمل على خمس لغات رسمية (اللاتينية ، الألمانية ، التشيكية ، الهنغارية والكرواتية) . فها نحن إذاً في بيئة مغايرة لبيئة أوروبا الغربية حيث تفرض الدولة ـ الأمة ، دون الكثير من الصعوبات ، حضارة مهيمنة ، وذلك أن التقليد المتبع في أوروبا الشرقية كان احترام التعددية اللغوية . أما الأكليروس ، الكاثوليكي أو البروتستانتي ، فكان يبشر ويعظ بلغة المؤمنين ، والمدارس تعلم لغة البلاد . في حين كانت الكنائس تبذل أقصى جهدها للحفاظ على اللغات القومية . أضف إلى أن الأرستقراطية بدت متعددة اللغات ، دون أدنى صعوبة ، وربما كان ذلك على حساب التعمق في لغة أو لغتين . وأخيراً ، لم تحاول السلالة الحاكمة نفسها أن « تتجرمن » لسبب وجيه هو أنها هي تتكلم لغة لاتينية وأنها تتظاهر ببغض الألمانية .

القومية والبروتستانتية

إنما وإن تكن الإنسانوية فتحت الطريق أمام الحضارات القومية الآخذة بالتقليد

---

(1) Germanisation أي التحول إلى الجرمانية .

الهوسي الذي ساد في القرن 15 ، فهي قد نفضت أيضاً جميع الأحقاد المتراكمة منذ العصر الوسيط ضد المركزية البابوية والنظام الضرائبي الروماني . أما تحويل الأموال الطائلة إلى روما لإنفاقها في تحسين عاصمة العالم المسيحي ، فلم يكن أحد أقل مآخذ من لوثر والألمان على البابوية ، بل أخذ عليها أيضاً الإنفاق على آلاف العاطلين عن العمل . وقد بدت ردة الفعل هذه على الأقل واضحة أيضاً في انكلترا واسكندينافيا . ولم تكن الأمم الناشئة بقادرة على تحمل السلطة الخارجية على الصعيد الديني كما على الصعيد السياسي . وقد أشرنا مرات عدة إلى أن معاهدة بولونيا ، عام 1516 ، كانت أبقت في الوقت المناسب مملكة فرنسا والكنيسة الانكليكانية على درب القطيعة مع روما . وكان فرانسوا الأول قادراً على الإقتصاد في نفقات الإنفصال أو الإنتقال إلى اللوثرية بقدر ما كان قادراً على تعيين الأساقفة والتصرف بالموارد الكنسية .

ثمة العديد من حالات التناقض الثقافي القائمة على أساس ديني وقومي . ففي أوروبا الغربية ، استمر تفاقم الصراع الإنكليزي ـ الإيرلندي ، لأن الملكة إليزابيت ، منذ النصف الثاني للقرن 16 ، كانت تمارس سياسة الإستعمار المعتمدة على القوة المسلحة . وكان تمرد الأراضي المنخفضة يشكل تعبيراً عن وعي الشعب النذرلندي إزاء تفوق قشتالة ، كما كان تمرد أقاليم قشتالة ، قبل ذلك ، يعبر عن عداء مستحكم إزاء المستشارين الفلامنديين لدى شارلكان . حتى إن الإيطاليين أنفسهم لم ينقطعوا عن المطالبة بطرد البرابرة ، أي حسب مفهومنا الفرنسيين والإسبان ، سواء كان « يوليوس الثاني » أم « ماكيافللي » . بيد أن القدر المعد لجرمانيا المستقبل تجاوز على نطاق واسع حماسة علماء العصور القديمة : لقد استخدم كوسيلة لتمجيد الشوفينية الألمانية تبعاً لأوهام شريف رومي كان ضحية خرافة « الآبد الخيّر » ، أي البربري الجرماني الذي يتحلى بكل الفضائل مقابل الرومي المثقل بكل العيوب . لقد حفزت الثورة اللوثرية قوىً أدبية كامنة وأيقظت في ألمانيا كل الأوهام المعادية للأجانب وللرومان . وإن ألمانيا الواقعة شمالي نهر مان ، وهي القسم الأقل تأثراً ، في العمق ، بالثقافة اللاتينية ، حذت حذو المصلح ؛ بينما الأقاليم الرومانية القديمة التي غالباً ما كانت تحت الوصاية المشتركة للأمراء والأساقفة كان رد الفعل فيها معتدلاً .

شارلكان والبروتستانتيون الألمان

إن ما يدعوإلى الدهشة ، في مجمل هذه المسألة ، هو الإعتدال المستغرب القريب من السلبية الذي كان يتصف به شارلكان . فباديء ذي بدء ، كان الإصلاح يختص بألمانيا وحدها ، ومن 1521 إلى 1530 يبقى شارلكان في اسبانيا لترسيخ النظام ، ويكرس نفسه لقضايا إيطاليا ومحاربة حكام « ڤالوا » . وكواحد من أنصار إراسم ، يفكر شارلكان بتصفية القضية وذلك بعقد مجمع عام ، لكنه كان يحتاج ، من أجل ذلك ، إلى موافقة البابا الذي يتهرب ، لأن المجمع قد يقلص من سلطة الحاكم البابوي .

ويحيل شارلكان الصراع العقائدي الديني إلى المستوى السياسي ، ليجد نفسه في مواجهة فريق منظم . فالأمراء البروتستانتيون ، الراغبون بالحفاظ على الحريات الجرمانية ، نظموا صفوفهم مشكلين بذلك« حِلف سمالكالد » ، في إطار عام 1531 ، بعد أن نالوا حماية ملك فرنسا . ثمة ظاهرة هامة في التاريخ الأوروبي : لقد تحالف الأمراء الألمان مع الحكام الغرباء لمواجهة آل هابسبورغ كما وجد ملك فرنسا في الامبراطورية حلفاء طبيعيين ضد البيت النمساوي . ولسوف تعمل الواقعية السياسية على ترويج التباعدات العقائدية كما أن الملك المسيحي ، ابن الكنيسة الأول ، سيتحالف ، دون حياء ، مع البدعيين (كما سيتحالف مع التركي الكبير « عدو الإسم المسيحي » ، والمسبب الذعر لهؤلاء الأمراء الألمان أنفسهم) .

ومع عام 1546 ، يقرر شارلكان اللجوء إلى السلاح . فيلتقي الامبراطور مع « موريس دو ساكس » ، وينتصر انتصاراً هائلاً في « موليبرغ » ، على ضفاف « البا » في 26 نيسان (ابريل) 1547 . ثم يلقى القبض على أمير ساكس[1] . وبعد عدة أيام يستسلم اللاندغراف « هيس » . وهكذا يتم القضاء على « حلف سمالكالد »، في حين يتغلب فرديناند الأول على النبلاء التشيكيين المتمردين . لكن هذا الإنتصار كان خيالياً أكثر منه واقعياً . فمن جهة ، كان الامبراطور على خلاف دائم مع البابا بولس الثالث ، الذي نقل المجمع إلى بولونيا . ومن جهة أخرى ، اعتقد نفسه قوياً إلى

---

(1) الأمير الناخب جان فريدريك دي ساكس .

درجة يستطيع معها تسوية المسألة الدينية بفعل السلطة بعد أن برهن عن طول صبر وأناة . وعام 1548 ، انعقد في « أوغسبورغ » دييت تبنى الإنابة التي أرستها الكاثوليكية في كل مكان ، مع السماح للوثريين بتناول القربان بنوعيه الخبز والخمر وبزواج الرهبان . ولم يكن ذلك سوى تدبير مؤقت بانتظار إنجاز أعمال المجمع . وهذا ما وافق عليه العديد من الأمراء البروتستانتيين . وفي غضون سنوات عدة بدا شارلكان سيد ألمانيا .

وإذا كان موريس دوساكس يسيء فهم الامراء الألمان ويحسد استقلاليتهم وخاصة أمير ساكس الجديد، لقد خان الامبراطور عام 1552 ، وترأس جيشاً سار به إلى « انسبروك » حيث مقر شارلكان . وكان هذا الأخير دون مال ودون جيوش ، فيلوذ بالفرار نحو النمسا ويترك لفرديناند أمر التفاوض مع البروتستانت ، بينما راح هو يهيء جيشاً لاستعادة « ميتز » . وكان أن دبرت المسألة كلها في « شامبور » بين « هنري الثاني » والأمراء البروتستانت ، لذين خولوا ملك فرنسا وضع يده على أسقفيات « متز » و « تول » و « ڤردان » ، بواسطة دعم مادي ، ومنذ ربيع 1552 ، ينفذ هنري الثاني هذه الضمانات . وفي الخريف ، أبدت « متز » مقاومة باسلة ضد الامبراطوريين ، حيث استبسل الدوق « دو غيز » في الدفاع عنها مما اضطر شارلكان إلى فك الحصار عنها . ويبدو أن هذا الفشل كان ذريعاً فقرر التخلي عن مسؤولياته موزعاً إياها بين ابنه فيليب وأخيه فرديناند .

سلام أوغسبورغ

يباشر فرديناند ، عام 1555 ، مفاوضاته ويوقع على صك التسوية حول أوغسبورغ ، الذي أقر فشل سياسة شارلكان الدينية وسجل انتصار اللوثرية . وفي الواقع ، كانت كنائس « إقرار أوغسبورغ » معترفاً بها رسمياً بصورة مغايرة لكل طائفة بروتستانتية أخرى (لوثرية أو بالأحرى مؤمنة بتجديد العماد أو بالتوحيد) . وفي كل ولاية ، كان الأمير يختار عقيدته ، مما يضفي الشرعية على الوضع القائم ، حيث يدين شعبه ، حكماً ، بدينه . أما أتباع أية عقيدة أخرى فكانوا يجبرون على مغادرة البلاد . كما تم الإعتراف بالأملاك الكنسية التي نقلت إلى الملكية الزمنية قبل عام 1552 . هذا السلام رسخ التقسيم النهائي بين العقيدتين : بقيت « ريناني » و« باڤيار » على العقيدة الكاثوليكية (باستثناء پالاتينا) . في حين كان الشمال

بـروتستانتيـاً (باستثنـاء أسقفية « مـونستـر ») ، وفي « فـرانكـونيـا » تبقى أسقفيتـا « ورزبورغ » و « بامبرغ » على ولائهما للكنيسة الرومانية . إجمـالاً ، إن المناطق التي آمنت سابقاً بالكنيسة الرومانية ، ظلت على ولائها للكـاثوليكيـة . أما البـلاد الوراثية ، فبقيت في غالبيتها بروتستانتية ، علماً أن حاكمها كان كاثوليكياً .

تمـرد كالڤـن

أبكر العصيان اللوثري في التمهيد لقيام حركات بدعية أخرى . بيد أن أهمها كانت الحركة التي ولدت في قلب جامعة باريس ونمت في الأوساط الفرنسية اللغة من المملكة ، وفي سويسرا والأراضي المنخفضة . إنها حركة « كالڤن » لإصلاح البروتستانتية .

وعلى غرار مارتن لوثر ، كان جان كالڤن مكرساً لخدمة الكنيسة . ولد عام 1509 في « نوايون » من أعمال « پيكاردي » ، وكان ابن أحد إداريي مجلس كهنة الكاتدرائية ، ولدى بلوغه سن العشرين أصبح هو أيضـاً يتولى وظيفتين كنسيتين . وعام 1523 ، التحق بكلية « مونتاغو » في باريس ، ودرس الحقوق في « أورليـان » و « ببورج » . ثم يلتقي باللوثـري الألماني « وولمـار » الذي تعلم وإيـاه اليونـانية والعبرية . ولدى عودته إلى باريس عام 1531 ، استمالته الأفكار الإصلاحية فتخلى عن وظيفتيه السابقتين . ثم نشر « الإعتدال » لسينيكا ، لكنه بسبب ارتباطه الشديد بـالأوسـاط اللوثـريـة في بـاريس ، فضـل الإنكفـاء والإنعـزال على أثـر قضيـة «الإعـلانات» ، في تشـرين الأول (اكتوبـر) 1534 (حيث علق «إعلان» شـائن على باب غرفة الملك ، فيؤدي هذا العمل التحريضي إلى إجراء انتقامي من قبل العاهل ، الذي كان لا يزال حتى ذلك الحين متسامحاً إزاء الأفكـار الجديـدة) . ويلتجيء كالڤن إلى « بال » حيث أصدر نشرته اللاتينية حول « المؤسسة المسيحية » ، ثم ، وبناء لطلب « غليوم فاريل » ، يستقر في جنيڤ بصفته أستاذاً للاهوت . وهناك يصدر كتابه التعليم المسيحي الصغير ، لكنه اضطر لمحاربة السلطات المدنيـة في هذه الجمهورية التجارية الصغيرة . وبهدف محاربة الإنحدار الأخلاقي عند أبناء جنيڤ ، كتب مؤلفه « الجهر بالإيمان » ، الذي شكل دعامة انضباطية صلبة ، كلفته عـداء المتنفذين له ومنفى جديداً ، في الوقت الذي كان ينشر فيـه نسخته الفـرنسية من « المؤسسة المسيحية » (1538) . وبعد إقامة في ستراسبورغ دامت ثلاثة سنوات

قاد فيها تجمعات اللاجئين الفرنسيين وأرسى قواعد الطقوس الإصلاحية ، استدعي مجدداً إلى جنيف التي لم يغادرها قط . فطيلة ثلاث وعشرين سنة (1541 ـ 1564) ، ناضل من أجل تحسين وضع المدينة ، يدعمه في ذلك المجمع الديني ، وجعلها معقل الإصلاح. ولم يتمكن من كسب المعركة سلفاً، لأنه اصطدم بمعارضة الشعب والنبلاء وكذلك بالتيار المناهض للتثليث . وقد برهن عن تصلب حاد ، وعمل ، حسبما نعلم على إحراق « ميشيل سيرڤيه » بعد محاكمة جائرة ، كالمحاكمات التي كانت تلام عليها محاكم التفتيش . بيد أن جنيف ، الموقع الإقتصادي الهام المتصل مع ليون وإيطاليا ، أصبحت تدريجياً ملجأً للبروتستانت الفرنسيين وحاضرة روحية للإشعاع الأوروبي ، على مثال ما كانت عليه « ويتنبرغ » بالنسبة للجيل السابق . وعام 1559 أسس الحاكم العام أكاديمية مخصصة لإعداد القساوسة والقانونيين .

المذهب الكالڤيني

هو مستخلص من الكتاب المقدس . ولم يقدم كالڤن شيئاً لم يستند فيه إلى التوراة ، لأنها السلطة الوحيدة التي يوافق عليها . فهو في جوهره مذهب نظرياتي المحور ، لكنه شديد التشاؤم : فالخطيئة الأصلية أبعدت الإنسان عن اللّه وفقد الإنسان مشيئة فعل الخير . كذلك ، فإن اللّه نفسه هو الذي خلص الإنسان من العبودية . في هذا الإطار ، يقتصر كالڤن على مبادىء القديس بولس والقديس أوغسطين . لكنه يشدد على العناية الإلهية ، وينكر على الأعمال أية فعالية ، مثله في ذلك مثل لوثر . بيد أن الإيمان نفسه هو هبة من اللّه ، وهذا التأكيد على المبادرة الإلهية يؤدي إلى القدرية التي اتخذت في تفكير كالڤن مكانة متزايدة الأهمية ، بخلاف لوثر الذي كان يؤمن بحرية الإختيار وبمشيئة الإنسان في صنع خلاصه . إن اللّه ، بالنسبة لكالڤن ، هو صاحب القرار منذ بداية الخلق ، وهو الذي يمنح نعمته أو يحجبها . هذه القدرية كانت غائبة عن كتاب التعليم المسيحي الصادر عام 1542 ، وقلما ذكرت في الطبعة الأولى من « المؤسسة المسيحية » ، فإذا بها تحتل أربعة فصول في الطبعة الأخيرة منه . في هذه المرحلة ، يضع كالڤن قضية الصفح عن الخطايا ، ورد الهراطقة عن غيهم ، والتبرئة والتطهر ، ضمن قرار مطلق من اللّه . هذا اليقين يمنح المؤمن قوة هائلة ويؤدي إلى التفاؤل الكالڤيني : تبقى

المشكلة الوحيدة هي وثوق الإنسان من أنه خاضع للقدر .

أما اعتقاده بالعشاء السري فمبتكر . إذ إنه يقف في منتصف الطريق بين ناكري سر القربان ، وسداد العقيدة اللوثرية . لقد راح كالڤن يؤكد على وجود المسيح في العشاء السري ، وعلى مشاركة « السيد » الممجد بالجسد والروح بعمل من الروح القدس . هذا هو الوجود الروحاني ، في حين كان لوثر متوافقاً على مسألة وجود المسيح في القربان المقدس . كذلك ، كانت نظرة كالڤن الكنسية ابتكارية . إنها تنظيم بروتستانتي لا يعترف بسلطة الأساقفة ، وديموقراطي في أساسه . أما الكنائس فكانت تديرها في الواقع مجالس مكونة من قساوسة وعلمانيين ، بدءاً من الخورنية وصولاً إلى المستوى القومي . ويتم اختيار أعضاء المجالس من قبل زملائهم أو يعينهم الحكام العامون وربما كان ذلك هو الجانب الأكثر ثورية في الكالڤينية ، حيث أخذت إدارة الكنيسة من أيدي الأمراء وأعطيت للشعب وبدت الملكية حذرة وغير واثقة إزاء الكالڤينية .

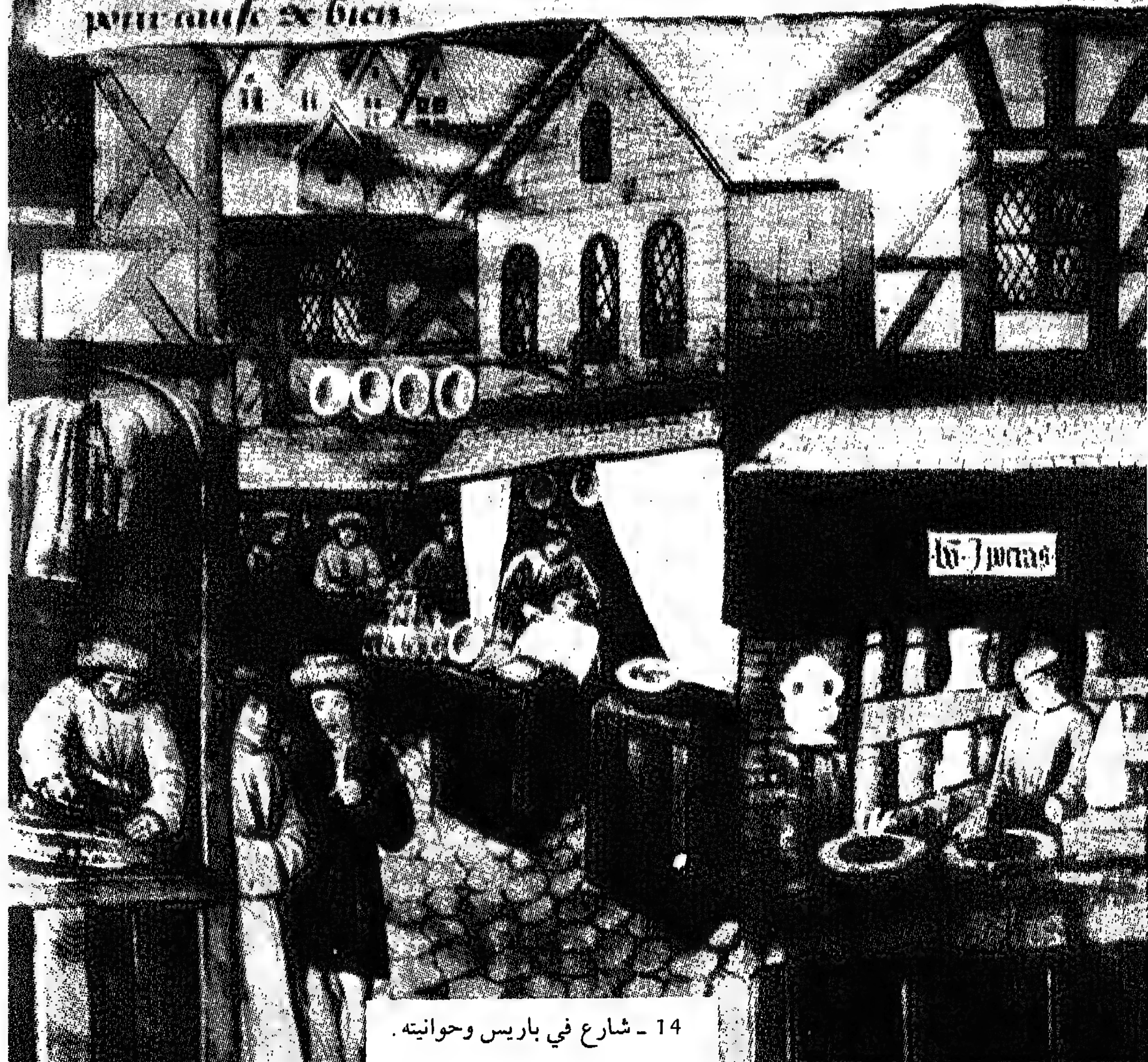
الكنائس البروتستانتية

إثر وفاة كالڤن (1564) ، كان انتشار الكالڤينية سريعاً جداً ، إذ تغلغل في فرنسا ، والأراضي المنخفضة الشمالية ، وإيرلندا ، وهنغاريا ، وترانسلڤانيا ، ومن انكلترا ينطلق ليستقر في أميركا الشمالية . وهكذا يكون كالڤن قد قدم مذهباً بروتستانتياً على صعيد أوروبا غير الجرمانية .

ففي فرنسا يتركز المذهب الإصلاحي بصورة خاصة في المدن ، بين ظهراني البورجوازيين ، والفنانين ، وجماعات الكنيسة ، ورجال العلم والمعرفة . إنما لم يكن بالإمكان القيام بشيء دون اهتداء العديد من النبلاء الذين أتاحوا تحول البروتستانت إلى قوة سياسية حوالي عام 1560 ، مما يؤدي إلى طرح مسألة وحدة المملكة . ومنذ 1550 ، كان الإصلاح ينتشر في جميع أنحاء المملكة بحيث أمكن ، عام 1561 ، إحصاء ما يزيد على 670 معبداً . وعام 1559 ، انعقد في باريس أول سينودس وطني وتبنى « الجهر بالعقيدة » الذي وضع في « لاروشيل » . والجدير بالذكر أن القمع الذي مارسه هنري الثاني لم يستطع إيقاف تمدد الكالڤينية ، بل إنه قاد المملكة إلى الحروب الدينية .



13 ـ نصب تذكاري إكراماً لكوليون . البندقية .



14 ـ شارع في باريس وحوانيته.

وفي ألمانيا ، راحت الكالڤينية تزاحم اللوثرية لتبلغ بعض أقاليم « رينانيا » (البلاطينات)، علماً بأن وجودها لم يكن مشروعاً، وهذا ما أدى إلى إثارة ردة الفعل لدى الأرثوذكسية اللوثرية .

أما في إيرلندا ، فأصبحت الكالڤينية ، بدءاً من عام 1560 ، نوعاً من التعبير عن النزعة الوطنية . فقد عاد « جون كنوكس » ، وهو راهب سابق أرسل محكوماً بالأشغال الشاقة إلى فرنسا ثم التجأ إلى جنيف ، عاد إلى وطنه ليبشر فيه بالمشيخية المعادية للملكية التي تبناها البرلمان الإيرلندي عام 1560 ، ومنذ عام 1550 ، تم إبرام ميثاق بين البروتستانت الإيرلنديين بهدف الدفاع عن عقيدتهم واستقلالهم الوطني . ثم راح كنوكس يمارس سلطة إخلاقية استمرت حتى وفاته ، ويكافح ضد الوصية على التاج « ماري دو غيز » ، ثم ضد الملكة « ماري ستيوارت » وولدها « جاك السادس » ، ملك انكلترا المقبل .

وفي هنغاريا ، استطاع بعض أتباع « زوينغلي » زعزعة المذهب اللوثري في البداية ، ثم ومع أربعينات القرن 16 ، تعرضت لمضايقة الكالڤينية التي أصبحت خلال عشرين سنة دين كل الهنغاريين تقريباً . أما الكالڤينية ، الأكثر راديكالية من اللوثرية ، سواء على الصعيد العقائدي أو على الصعيد الإجتماعي ، فتغلغلت في البداية بين الأوساط الفلاحية الميسورة القاطنة في الضيغ المعادية لكبار مالكي العقارات . وقد أدى التوجه البروتستانتي الكالڤيني ، بصورة خاصة ، إلى استبعاد إدارة الكنيسة عن سلطة الأسياد المطلقة . بيد أن الكالڤينية ، رغم كونها رافضة . لم تكن تعتبر ثورية لأنها لم تهدف إلى تغيير النظام الإقتطاعي . وإذ يبشر الدعاة بأن اللّٰه يمكن أن يغفر لكبار الأسياد الجشعين وأيضاً للأمراء ، إذا ما تابوا ورجعوا عن الخطيئة ، يتبنّى النبلاء ، بالمقابل ، المعتقدات الكالڤينية . ومنذ عام 1560 ، بدأت النزعة المعتدلة ، المتمثلة بأسقف « دبريسن » الشاب « پيار يوهاز » ، تسير على خطى النزعة الأساسية المتمثلة بدعاة الضيع . وقد وصل « يوهاز » إلى حد الدفاع علناً عن النظام الإجتماعي القائم ودعا إلى إطاعة الأمراء ، مطالباً بدفع الجزية والعُشر . وعام 1567 ، انعقد في « دبرسين » سينودس ، تبنى العقيدة السويسرية الثانية ، وهي نقطة انطلاق الكنيسة الاصلاحية الموحدة في هنغاريا . ثم

تتحالف جميع النزعات ضد العدو المشترك ؛ رافضي التثليث أو السوسينية[1] الموجودين في ترانسلفانيا الذين استمالوا الأمير ، وبعض كبريات الأسر ، ونبلاء المدينة . ومع داڤيد ، كاهن الأمير « جان سيجيسموند » ، أنكروا ألوهية المسيح ، وخلود الروح ، رافضين الإحتفالات الدينية والأسرار المقدسة . أما الكاثوليكي « إتيان باثوري » ، ومعظم التوحيديين فالتحقوا بالكنيسة البروتستانتية ، بعد أن اضطهدهم أمير ترانسلفانيا الجديد ، في حين هاجر بعضهم إلى بولونيا . وحوالي عام 1580 ، استقر الوضع على هذا النحو : اعتنق 50٪ من الهنغاريين المذهب الإصلاحي ، و 25٪ كانوا ينتمون إلى إقرار أوبسبورغ (الألمان المقيمون في ترانسلفانيا وهنغاريا العليا ، ومن ثم السلاڤيون) أما الـ 25٪ الباقون فكانوا من التوحيديين والكاثوليك والأرثوذكس . ويبدو أن الأسباب الجوهرية التي أدت إلى نجاح الكالڤينية لم تكن دائماً واضحة ، لأن الأمر كان يتعلق بشكل مخفف جداً من أشكال المذهب الكالڤيني ، المتكيف مع الظروف السياسية والإجتماعية في هنغاريا . فهل هو نوع من التناغم العميق بين التدين الهنغاري والتقشف الكالڤيني ؟ أم نوع من ردة فعل قومية معادية للألمان ومعادية لهابسبورغ في وقت واحد ؟ ويبقى باب الجدل مفتوحاً . على أي حال ، كانت الكنيسة الإصلاحية تمثل ، تحت رعاية قساوستها ونبلائها ، قوة مهيمنة على الحياة السياسية الهنغارية : في الواقع ، كان الكالڤينيون من أشد المدافعين عن اللغة والإستقلال القوميين .

دعاة تجديد العماد

كانت أوروبا الوسطى ملجأ لـ « دعاة تجديد العماد » ، وبصورة عامة ، لأنصار « الإصلاح الجذري » ، الذين كانوا أيضاً موضع كراهية الكاثوليك الرومان ، واللوثريين والبروتستانت . فعام 1535 ، حوصر دعاة تجديد العماد الملتجئين إلى « مونستر » وأبيدوا على يد جنود أسقف كاثوليكي (*). وفي غضون عدة سنوات تغلغلت السوسينية بين ظهراني الأرستقراطية في ترانسلفانيا . ومما لا شك فيه أنه لم يكن للنزعة التوحيدية كبير علاقة مع المسيحية بل هي شبيهة بنزعة عقلانية ذات ميل تأليهي . ولدى وفاة الأمير « جان سيجيسموند زاپوليا » ،فقدت التوحيدية حاميها

---

(1) Socianisme : نسبة إلى «سوسين» القائل برفض التثليث وألوهية المسيح (المترجم).

(*) أما الناجون فتفرقوا ولجأوا إلى هنغاريا وترنسلفانيا.

والتجأ عدد من القساوسة إلى بولونيا ، حيث أكرم وفادتهم بعض كبار الأسياد البولونيين ، حتى أنه مع نهاية القرن 16 ، كانت أوروبا الوسطى هي الوحيدة التي عرفت التسامح على الصعيد العقائدي . ولقد عاد بعضهم إلى أوروبا الغربية ، واستقروا في هولندا ، حيث شكلوا طائفة « المينونيت » . وكان دعاة تجديد العماد هؤلاء قد تخلوا عن الراديكالية الألفية ، التي صنعت خصوصية « توماس مونتز » وأتباعه المباشرين . أما « المينونيت » فكانوا مسالمين جداً ، ويطلبون فقط العيش بسلام ، وأما أشهرهم فكان الرسام « رامبرنت » .

الإصلاح الأنكليكاني

وهو الإصلاح الأشد تعقيداً ، وقد انتشر على مرحلتين : حركة انفصالية أشرف عليها « هنري الثاني » بدقة ، ثم الإنتقال إلى الكالڤينية في عهد « ادوار السادس » ، حيث حصلت ، منذ عام 1560 ، على دعم اليزابيت الأولى .

انطلاقاً من العصر الوسيط ، طرحت مسألة الإستقلالية النسبية للكنيسة الإنكليزية إزاء روما . ففي القرن 14 ، طالب « جون ويكليف » ، أحد معلمي جان هوس ، بترجمة التوراة إلى الإنكليزية . وكان أن انتشرت آنذاك نزعة معادية للاكليروس ، تطعن بغنى الرهبان الفاحش وبالنظام الضرائبي البابوي . كما اشتد الإقبال على إراسم وتوماس مور . باختصار ، أصبح الفكر المستنير يتمنى التغيير والإصلاح . بيد أن مسألة الطلاق الملكي هي التي أضرمت نار النزاع . كان « هنري الثامن » تزوج من « كاترين » الأراغونية التي لم تلد له سوى ابنة واحدة هي ماري التي أصبحت فيما بعد الملكة « ماري تودور » . والحال هذه ، كان هنري المذكور يتمنى ، من أجل استمرارية السلالة الحاكمة ، أن يرزق بوريث أو عدة ورثة ذكور . لكن كاترين رفضت الإنفصال ، مما سبب نزاعاً بين هنري الثامن وابن أخيه شارلكان . بيد أن البابا « كليمان السابع » رفض الطلاق عام 1529 ، رغم أنه كان يتساهل عند الضرورة . وبعد تردد استمر طويلاً ، يقرر هنري الثامن الإنفصال عام 1531 ، بعد حصوله على دعم الجامعات الإنكليزية والبرلمان . وكردة فعل على قرار الفصل البابوي ، يدعو الملك ، في تشرين الثاني (نوڤمبر) 1534 ، إلى التصويت على «مرسوم السيادة : لقد أصبح هنري الرئيس الأعلى للكنيسة في انكلترا واستأثر بكل

السلطة فيما يتعلق بالنظام فيها . على هذا الأساس يكون الملك قد تحول إلى انفصالي . ورغم أنه سمح بترجمة التوراة إلى الإنكليزية ، إلا أنه بقي على ولائه للعقيدة الكاثوليكية ، وهو الذي كتب ، سابقاً ، رداً إلى لوثر يدحضه فيه ، والذي حصل من البابا على لقب « المدافع عن الدين » الذي بقي يحمله خلفاؤه من بعده . وهو على الأقل لم يقم بأي إجراء للإستيلاء على أملاك الأديرة ، بينما كان يرسل اللوثريين إلى المشنقة . ويأتي مرسوم البنود الستة عام 1539 ليحافظ على الأسرار المقدسة السبعة وعلى القداس وعزوبية الرهبان ، و« كتاب الملك » يفصّل بدقة أكثر جوهر المذهب الكاثوليكي ، وقد صدر عام 1543 ، وهكذا حقق هنري الثامن ، بمناسبة طلاقه ، ما كان يحاول ملوك فرنسا أيضاً القيام به . وبالتالي لم تكن الأنكليكانية سوى غاليكانية راديكالية ، أي كاثوليكية غير رومانية مبنية على قاعدة قومية مستقلة ، تحت سلطة الدولة وحدها .

رغم ذلك ، بدأت النزعات الراديكالية بالظهور . ويؤخذ « توماس كرايمر » ، أسقف « كانتوربري » بالأفكار اللوثرية . والحال هذه ، يفرض هذا الأخير نفوذه على « ادوار السادس » الشاب (1547 ـ 1553) . فيستدعي الإصلاحي « مارتن بوسر » ، من ستراسبورغ ، الذي يعلم في كامبردج . ويتصل بكالفن ، ليصبح الباعث الرئيسي للإصلاح البروتستانتي في انكلترا . وبمبادرة من كرايمر ، ألغيت « البنود الإثنان والأربعون » ، الصادرة عام 1553 ، بوحي من البروتستانتية . ولم تحتفظ هذه العقيدة الجديدة سوى باثنين من الأسرار المقدسة وهما العماد والعشاء السري وأنكرت استحالة القربان[1] . كما حظرت عبادة الصور ، وألغيت مذابح الكنائس ، وسمح للرهبان بالزواج . وبقرارين تنظيميين ، وضع « كتاب الصلوات العامة » ، الذي يعتبر أساساً من نتاج كرايمر ، ويختفي سر القربان المقدس ، حسب مفهوم القرون الوسطى ، ويصبح تناول القربان موزعاً على نوعيه ، الخبز والخمر . بصورة عامة ، قوبل عمل كرايمر بالترحاب في انكلترا ، باستثناء قلة من الأساقفة .

وطيلة خمس سنوات (1553 ـ 1558) ، اعتبر عهد « ماري تيودور » ،

---

(1) أي السر المقدس القائل بتحول الخبز والخمر إلى جسد المسيح ودمه (المترجم).

زوجة « فيليب الثاني » ، عاهل اسبانيا ، نوعاً من العودة الحاسمة إلى الكاثوليكية . فقد عادت الممارسات والعقائد القديمة ، وتم عـزل عدة أساقفة وعـدد كبير من الرهبان . فيما بعد ، أرسل أهم محترفي الإصلاح ، ومنهم كرايمر ، إلى المحرقة . لقد أدى عهد « ماري الدموية » إلى إهـلاك حوالي 300 ضحيـة ، قضوا بتهمـة الهرطقة . بيد أن هذا الفاصل الـزمني العنيف كان قصيراً ، لأن ارتقاء إليـزابيت العرش ، وهي ابنة « آن بولاين » و« هنري الثامن » ، أعاد إلى سدة الملك ملكة مؤيدة للبروتستانتية .

الكنيسة القائمة

كان الموقف الذي وجدت فيـه إليزابيت حسـاساً للغـاية ، فعـلاوة على أن شـرعيتها كـانت موضـع معارضـة القوى الكـاثوليكيـة ، كانت تجـابـه بلداً مؤيـداً للإصلاح ، معادياً لروما ، لكنه عرضة لهزات عنيفة . أضف إلى ذلك أن الأسقفية القائمة منذ عام 1553 كانت كاثوليكية ، وكذلك أرستقراطية شمالي انكلترا . ومن هذا الصراع خرج العنصر البروتستانتي قوياً معززاً ، لا سيما أن الكالفينية استقرت في إيرلندا . وكانت إليزابيت تبدي نفوراً من البروتستانتية الكالفينية كما من الخضوع لروما . فكان لا بد لها من إيجاد تسوية مماثلة لتلك التي وضعها والدها . لهـذا السبب كانت « الطريق الـوسط » ، التي تميزت بهـا الأنكليكانيـة ، تدين بـالكثير لإليزابيت ، تلميذة كرايمر . فمنذ بداية عهدها ، أرست قواعد الكنيسة القائمة بغية تعـزيز المقـاومة ضـد التيارين المنـاقضـين للحياة الـدينية والسيـاسية في انكلتـرا الحديثة ، وهما الكاثوليكية والكالفينية (التي سميت لاحقاً بالطهرية) . وفي نيسان (ابريل) عام 1559 ، دعت البرلمان إلى التصويت على «مرسوم السيـادة» الجديـد الذي منحها صفة المدير الأعلى للكنيسة (بمعنى المدير الحاكم وليس الرئيس الأعلى) . وفي السنة نفسها صدر قرار تنظيمي جديد تم بموجبه تعديـل « كتاب الصلوات » الصادر عام 1552 . وعندما رفض الكاثوليك الخضوع لسلطتها الروحية ، عينت أساقفة بروتستانت . لكنها مع ذلك تحاشت اضطهاد الكاثوليك وألزمت اتباعها فقط بالذهاب إلى الكنيسة الرعوية نهار الأحد . أخيراً ، انعقد سينودس أسقفي في لندن عام 1563 ، وتبنى « إعلان تسعة وثلاثين بنداً » استعيد بموجبه « الجهر بالإيمان » الصـادر عـام 1553 . وكـان أن شكـل هـذا النص الميثاق المـذهبي للكنيسـة

الإنكليزية . واعتبر الكتاب المقدس السلطة الوحيدة فيما يتعلق بالإيمان . وتم الإحتفاظ باثنين من الأسرار المقدسة : العماد والعشاء السري . أما عزوبية الرهبان فألغيت ، وأصبحت العبادة تقام وتتلى بالإنكليزية . واستقر الأمر على كتابين رئيسيين هما التوراة في نسخته المعزوة إلى أساقفة عام 1568 ، وكتاب الصلوات ، ذي السمة الطقسية أكثر منها مذهبية نظرية .

المذهب الأنكليكاني

في الواقع ، تكمن أصالة الكنيسة الأنكليكانية في منحاها التنظيمي أكثر مما في أصول العقيدة (كالڤينية معتدلة) . فلو عدنا إلى « إعلان البنود التسعة والثلاثين » ، لوجدنا أنه يعود ، فيما يتعلق بالسلطة ، إلى آباء الكنيسة لشرح الكتاب المقدس ، في حال التخلي عن « التقليد » . وهو يدحض البيلاجية[1] ، ويعترف بالخطيئة الأولى ، وبحرية الإرادة أيضاً . وفي هذا ، يكون الأساقفة الإنكليز لعام 1563 ، أكثر قرباً إلى آباء « مجمع ترانت » من لاهوتيي جنيف ، لكنهم أيضاً أكثر قرباً إلى لوثر في كونهم يقبلون التبرئة بواسطة الإيمان وليس التبرئة من خلال الأعمال . لأن هذه الأخيرة غير قادرة على إزالة الخطيئة وهي دلالة على حيوية الإيمان فقط . أما البند 17 فينكر فقط نظرية القضاء والقدر ، لأن « الشيطان يقودهم إلى اليأس المؤدي إلى الهلاك » . كم هو رائع هذا التيقظ عند القساوسة الذين يواجهون المفاسد التي قد تؤدي إليها القدرية الكالڤينية ، لأن قسماً كبيراً من رعيتهم غير قادر على فهمها جيداً . ثم إن الكنيسة المنظورة كانت تبشر بالعقيدة وتوزع الأسرار المقدسة . أما كنيسة روما فقد زلت ، كما حدث سابقاً لكل من كنيسة القدس ، والإسكندرية ، وأنطاكية . والكنيسة هي التي تتخذ القرارات المتعلقة بالطقوس والعقيدة ، طبقاً لما ورد في الكتاب المقدس . أما المجالس المجمعية ، فلا يمكنها أن تنعقد إلا بموافقة الأمراء وربما تخطىء . ويتناول البند 27 مسألة المطهر الدقيقة والحساسة : إن المذاهب الرومانية التي تتناول المطهر ، والغفران ، وعبادة الصور ورفاة القديسين ، والتضرع إلى القديسين ، هي جميعها أمور تافهة ، مبتكرة ، غير مرتكزة على سلطة الكتاب المقدس ، وبالأحرى مناقضة لكلمة الله .

---

(1) البيلاجية : معتقد ينكر الخطيئة الأصلية ويقول بحرية الإرادة التامة .

وهكذا ، فإن مفهوم الأسرار المقدسة هو مفهوم حتماً غير كاثوليكي . وفي البند 25 ، لا يمكن إطلاق تسمية الأسرار المقدسة على الطقوس الخمسة الأخرى (غير العماد والعشاء السري) . أما البند 28 ، فيبدو ذا أهمية خاصة ، لأن الأساقفة يأخذون بمفهوم العشاء السري الدقيق . فإذا بهم ينكرون استحالة القربان ، ويرفضون وجود المسيح في القربان المقدس ، إذا لم يكن ذلك « بوسيلة سماوية وروحانية » .

ويبدو أن رأي « بوسر » هو الذي يفوز في نهاية الأمر ، إنما إيضاً نبذ مجرد إحياء الذكرى على طريقة ناكري الأسرار وبعض الكالفينيين . ومما لا شك فيه أن الكنيسة القائمة كانت تدين عبادة القربان المقدس الذي أعطاه مجمع ترانت رونقاً خاصاً . وكانت تعترف بالمناولة بنوعيها « اللذين لم يمنعا عن العلمانيين » .

وتقدم الشعائر الطقسية « تنازلات هامة للتقليد » ، وذلك باستخدامها اللغة المحلية . في الواقع ، كانت الصلاة الطقسية مرتلة . إضافة إلى ذلك ان ثمة عبرة في كون الوثيقة الأنكليكانية المثلى ، أي كتاب الصلوات العام ، ذا سمة طقسية شعائرية وليس عقائدية ، لأن العقيدة تبرز فيها أساساً من خلال الطقس الشعائري : مبدأ الصلاة ، مبدأ الإيمان وباعتباره خاضعاً للنصوص الطقسية اللاتينية ، فإنه « شذبها ، وبسّطها ، وأدمجها مع عناصر مستقاة من مصادر أخرى يونانية أو بروتستانتية على مستوى قارة أوروبا ، وأغناها بإسهامات مبتكرة ، وموضوعة في متناول جميع المؤمنين ، لأنها مترجمة إلى اللغة العامية . ولدى تصفحه بسرعة ، أو بالأحرى لدى رؤيته يحيا أثناء القداس المرتل في أية كاتدرائية قروسطية أو في كنيسة إحدى كليات أوكسفورد ، ندرك بوضوح جوهر هذه الكنيسة التي نجحت في صنع إصلاحها دون أن تتخلى عن التقليد» .

ولم ينقطع المحتفل بالقداس عن ارتداء درع الكاهن ، كما لم يلغ المذبح ، لكنه كان يزخرف بشكل أو بآخر ويحوي صليباً وشمعدانين على الأقل . كذلك أبقي على الأرغن وألغيت الحرب على الأيقونات في الصروح الدينية ، بحيث أصبح لدى الطهريين (الكالفينيين) شعور بإمكانية التردد إلى الكنيسة الكاثوليكية .

الاسقفية الأنكليكانية

بيد أن الخلاف الجوهري مع الكالڤينية كان الإبقاء على الأسقفية وحق الهيمنة الرعائية . وفي الواقع ، كانت التراتبية الكاثوليكية لا تزال على حالها . كان الأساقفة يعينون من قبل الملك ، حيث يعمد مجلس الكهنة الكاتدرائي بعد ذلك إلى إجراء انتخاب صوري للمرشح الملكي ، ثم يصار إلى اختيار هذا الأخير من بين اللاهوتيين المتعلمين ، وهم عادة من خريجي أوكسفورد . وكان الأسقف يتمتع خصوصاً بسلطة تنظيمية على القساوسة والمؤمنين - أو بالأحرى كانت المسائل العقائدية من اختصاص أساتذة أوكسفورد ، وكان الأساقفة يقومون بسيامة الكهنة والشمامسة . ولم يكن ثمة انفصال بين الكنيسة القائمة والدولة ، لكن الأسقفية كانت دائماً خاضعة لسلطة الحكومة الملكية وخصوصاً المجلس الأعلى ، وهو شعبة من المجلس الخاص المكلف بالإشراف على الحياة الكنسية . بالمقابل ، لم يكن الاكليروس ذو الرتبة الدنيا يعين من قبل الأساقفة الذين يشرفون عليه فقط من خلال بعض الزيارات الرعائية . إذ كان حق الهيمنة الرعائية القائم يعود عادة إلى سيد القرية الذي غالباً ما كان يعين أحد أقربائه المتخصصين باللاهوت في منصب راعي الأبرشية . إلى ذلك ، كان النفوذ الإجتماعي لهذا الاكليروس محدوداً ، كما كان هؤلاء الرعاة ذوي مكانة إجتماعية متدنية عن مكانة الرهبان الكاثوليك . أما المحاكم الكنسية فكانت تشرف على النظام وتعاقب العلمانيين الذين يتهمون باللاأخلاقية والإلحاد ، أو الذين لا يدفعون ضريبة العُشر . أخيراً ، كانت الكنيسة القائمة تشرف على أمور الجامعات والحياة الفكرية بواسطة قلم المراقبة .

حملات المقاومة ضد الكنيسة القائمة

غير أن مبدأ كون الكنيسة القائمة تمثل « طريقاً وسطاً » لم يكن ليرضي القوتين الروحيتين في البلاد ، وأعني بهما الأقلية الكاثوليكية والأقلية الكالڤينية (الطهريين) اللتين بدأت أهميتهما تتعاظم .

ويبقى الكاثوليك ، الرومانيون أقلية متمركزة في خط الدفاع وتتهم ، بعد عام 1571 بالتحالف مع أسبانيا والبابوية التي كانت عرضة للتشهير والتشنيع . أما كبرى العائلات الأرستقراطية في شمالي انكلترا فبقيت موالية للكنيسة الرومانية ، وكذلك

الأمر بالنسبة للإيرلنديين ، النبلاء منهم والفلاحين . وهؤلاء هم الرافضون . وغالباً ما كان الأزواج[1] الكاثوليك (20 لورداً من 66 عام 1580 ، ولورد واحد من 5 عام 1641) من الأرستقراطيين حديثي العهد .

وقد لعب هؤلاء دوراً أساسياً في المحافظة على الكاثوليكية الإنكليزية وذلك بإرسالهم أولادهم للدراسة في « لوڤان » ، أو فرنسا ، أو إيطاليا ، وخصوصاً بحمايتهم المبشرين الكاثوليك المتخفين . ففي قصور اللوردات ، كان اليسوعيون آمنين تقريباً . من ذلك أن اللورد « ستراوبري » وهبهم منزلاً لسكنى المترهبين ، كما كانت الكونتيسة «اروندیل» تخفي مطبعة في دارها .

إلى ذلك ، كان لا بد من بعض الجرأة لإثارة الرأي العام الكاره للأجانب ، الذي يرى في جماعات البابويين جواسيس يعملون لمصلحة العدو ، أي إسبانيا . ثم إن زواج « شارل الأول » من « هنرييت » الفرنسية ، ابنة « هنري الرابع » ، ساهم في إثارة الرأي العام ضد البلاط حيث أصبحت الملكة ، بموجب عقد ، مخوَّلة بحماية الكهنة الكاثوليك وممارسة دينها . ثم راح الطهريون بشكل خاص يتهمون « لاود » والملك بالعمل على إعادة إرساء الكاثوليكية . في الواقع ، كانت القضية قضية نية إزاء الأتباع المخلصين ، وكان الطهريون هم الأكثر خطراً على السلالة الحاكمة .

الطهريون .

كانوا يمثلون النزعة الراديكالية في البروتستانتية الإنكليزية . ولشدة قربهم من الكالڤينية ، أرادوا ان تكون الكنيسة ذات بنية بروتستانتية كالڤينية . كانوا يؤمنون بالقدرية الكالڤينية ، ويصرون على إصلاح إداري للكنيسة القائمة ، أي التخلص من الأساقفة ، ومجالس الكهنة ، ومحاكم الكنيسة والمجلس الأعلى ، مما يضع حداً للإرتهان للتاج . وحوالي عام 1590 ، عرفت انكلترا موجة بروتستانتية كالڤينية ، تمكنت الملكة إليزابيت من قمعها بحزم . بيد أن « كامبريدج » استمرت معقلاً للطهرية وتابعت إعداد المبشرين . وكان الطهريون ينخرطون في صفوف طلاب كليات الحقوق . لقد راحوا

(1) Les paires : أعضاء ثنائيون في جمعية تشريعية حيث يتفق الثنائي على عدم التصويت في مسألة معينة أو على قانون أو قضية . . . (المترجم).

ينتقدون ميوعة الحكومة في محاربة الكاثوليكية ، فإذا بهم يدخلون في صراع مع « جاك الأول » الذي اضطر ، باعتباره ملك إيرلندا ، إلى تحمل مظاهرات الإستقلال التي قام بها البروتستانتيون الكالڤينيون . لقد أعلن على هؤلاء ، منذ عام 1604 ، في مؤتمر « هامپتون كور » : « إذا تم التخلص من الأساقفة وإذا حللتم أنتم مكانهم ، فإنني أعلم علم اليقين ماذا سيحل بسلطتي » . وبالتالي منحهم فقط الإذن بمراجعة الترجمة الإنكليزية للتوراة ، مما أدى ، عام 1608 ، إلى إيجاد « ترجمة التوراة المرخص بها » ، التي تعتبر أثراً رائعاً في اللغة الأدبية الكلاسيكية ولاتزال حتى اليوم ترجمة إنكليزية لا مثيل لها للكتاب المقدس . بيد أن « جاك الأول » رفض أي إصلاح على الصعيد الطقسي الشعائري وأبقى على سلطة الأساقفة ، لذا استقر الصراع على احترام الراحة الأسبوعية . فقد كان الطهريون يسعون إلى منع ممارسة الرياضة نهار الأحد ، لإجبار المؤمنين على سماع العظات المطولة بعد ظهر الأحد ، كمقدمة لتوجيههم ومذهبتهم . أما « جاك الأول » فكان يريدهم فقط أن يحضروا قداس صباح الأحد (صلاة الصباح ، المماثلة للإحتفال الطقسي اللوثري أو الإصلاحي) وأن يرتاحوا بعد ظهر الأحد . وكان الطهريون يتجمعون في الأوساط البورجوازية ، والأوساط الدينية ، في انكلترا الجنوبية وأيضاً بين اللوردات (آل روسل ، آل باكون ، وكانوا يعدون 10 لوردات طهريين عام 1580 ، وعشرين عام 1641) ، وفي صفوف صغار النبلاء . وقد أسهموا في توتير العلاقات بين المقاطعات والبلاط ، وانتهوا بتسميم الحياة السياسية الإنكليزية . وبالقدر الذي ربط معه « جاك الأول » بين تدعيم سلطته وأولوية الكنيسة القائمة ، ربط البروتستانت الكالڤينيون بين مصيرهم وتعزيز الرقابة البرلمانية . وهكذا ، كانت المسألة أكبر بكثير من كونها صراعاً طبقياً ، إذ كانت المواجهة بين مفهومين سياسي وكنسي بدءاً من عام 1640 ، حيث كانت معظم المقاطعات إلى جانب البرلمان ، في حين وقفت أرستوقراطية البلاط إلى جانب الملك . وهكذا بدت الثورة في انكلترا ، من عدة جوانب ، وكأنها صراع شرس بين مفهومين بروتستانتيين ، الشكل الكالڤيني والشكل الأنكليكاني .

وفي الحقيقة ، استطاعت كنيسة بروتستانتية ذات أغلبية مؤيدة ، وهي الكنيسة الإصلاحية في الأراضي المنخفضة ، استطاعت أن تدخل في صراع حاد ، مع بداية القرن 17 ، دفاعاً عن عقيدتها : في سينودس « دوردريخت » ، حيث تعرض

الأرمينيون[1] ، المؤيدون لعقيدة منفتحة وسلمية ، لسوء المعاملة من قبل شيعة متشددة ومؤيدة للقدرية وللنضال حتى النهاية ضد اسبانيا ، أعني بها شيعة « الغوماريين » . وإذ ينتصر هؤلاء يحكمون بالموت على المسن المتقاعد « أولدنبار نفيلد » ، بعد إخضاعه لمحاكمة جائرة كتلك التي أرسلت الأسقف « لاود » إلى المشنقة . إنما يبقى الطهريون ، الواثقون من أنفسهم ، أقوياء وشامخين .

ومع نقل المناقشات اللاهوتية الأساسية إلى الحيز العام ، فتح مارتن لوثر علبة « باندورا »[2] وقدم لجماعات الساخطين وسيلة التعبير عن عدائهم للسلطات القائمة . وقد أتاح ، بشكل خاص ، زيادة عدد الكنائس الوطنية ، وتعزيز سلطة صغار الأمراء الألمان وحطّم نهائياً الوحدة الروحية والأخلاقية والسياسية في العالم المسيحي الغربي . ويبدو أن العالم المسيحي الشرقي هو الذي تفلت ، لبعض الوقت أيضاً ، من المحاولات البدعية المكثفة . وكان لا بد من انتظار حلول القرن التالي كي تؤدي مراجعة المخطوطات إلى بلبلة الكنيسة الروسية وتثير ، بتحريض من كبير الكهنة « آفاكوم » ، انشقاق « المؤمنين القدماء ، الذين سيرفضون كل تجديد ، حتى ولو فرضته الكنيسة الرسمية .

---

(1) أتباع أرمينيوس (1560 ـ 1606)، وهو لاهوتي بروتستانتي، انتقد معتقدات كالفن وقال باحتمال توصل البشر إلى الخلاص (المترجم).

(2) باندورا هي امرأة أسطورية أرسلها زيوس لمعاقبة البشر، بعد سرقة بروميثيوس للنار. وزودها بعلبة فتحتها بدافع الفضول فانطلقت منها الشرور التي عمت البشر (المترجم).

الفصـــل الثالـــث

ردة فعل النبلاء والثورات الشعبية

ازدهار التجارة الكبرى

في أيلول (سبتمبر) 1591 ، أوجز التاجر الاسباني «ب. سواريـز» الوضـع القائم على النحو الآتي : «ها نحن نعيش سنتنا العسيرة والشـاقة بسبب الإفتقـار إلى القمح : إنـه أفضل وأضمن مساعدة ننتظرها من « هامبورغ » و« دانزيغ » . لذا ، نشطت رحلات بواخر القمح من الشمال ، وزادت المناطق المحيطة ، القليلة السكان ، من الإنتاج التجاري لمصلحة التصدير إلى إيطاليا واسبانيا . والحقيقة أن هذه الأخيرة اضطرت للجوء باكراً إلى استيراد الحبوب ، وذلك لأن الإنتاجية تعرقلت من جراء ثلاثة أنماط من العقبـات : قـانـون الإيـرادات المتنـاقصـة (كمـا في فـرنسـا) ، ومـزاحمـة «المسْتـا» التي عملت على حماية انتشار تربيـة الخراف ، وعـدم ثبات السـوق . فإذا كـان المحصول جيداً ، تهبط الأسعار . وإذا كان سيئاً ، فإن التسعيرة ، التي أثبتت نهائياً عام 1539 ، تمنع الفلاحين من بيع قمحهم بسعر مرتفع . كذلك ، لم يكن إنتاج الزروع مرتبطاً بالنمو السكاني . لذا ، تضطر اسبانيا للجوء ، بنسب تصاعدية ، إلى الإستيراد لإطعام شعبها . ويتم الإستيراد ، في البداية ، من فرنسا ، ثم وبواسطة الهـولنديين ، من سـواحل البلطيق . والجـدير بـالـذكـر أن الحـروب الفـرنسيـة - الاسبـانية ، كمـا العصيـان في الأراضي المنخفضـة ، لم تغيـر شيئـاً من مجـرى المبادلات هذا . فإذا بأعمال الإباحة والفجور ، والتهريب ومقصورات الملذات ، تحمل الحبوب إلى اشبيلية ، مقابـل الصوف من «المستـا» والفضة ، لاحقـاً ، من أميركا .

بيد أن حاجات أوروبا الجنوبية دفعت بـالعالم الـزراعي إلى الإلتفات نحـو

الإنتاج التجاري ، فإذا بالنمو يطال الحركة التي بدأت في أوروبا الشرقية ، خلال القرن 15 . وهذه الحركة كانت في أساس أهم التحولات الإجتماعية . وقد أطلق « ف . أنجلز » على هذه الظاهرة تسمية « القنانة الثانية » .

ها نحن نشهد ، في الواقع ، منذ عام 1450 ، وفي كامل أنحاء أوروبا ، تغيراً جذرياً في التوازن الإقتصادي ، الذي يمكن تمثله في ردة فعل النبلاء: إن الظرف الإقتصادي الملائم « القرن 16 الرائع » لم يكن قط لمصلحة الفلاحين ، بل لمصلحة المالك النبيل وأحياناً لمصلحة وجهاء الأرياف ، في أوروبا الغربية . ويتأكد لنا بالمقابل فقدان الفلاح المتوسط لاستقلاله الإقتصادي في الغرب بفعل تفتت الموروثات ، وزيادات الإقطاعات الممنوحة التي تقل مساحتها عن 5 هكتار (كما في الحوض الباريسي) ، وكف يد أصحاب الإقطاعات بشكل تام وبسيط ، وفي أوروبا المركزية بفعل ظهور نوع من التشريع الضاغط .

الزراعة الرأسمالية

تراجعت الإقطاعية في فرنسا بشكل واضح ، حتى إن استمرارها كان مرهوناً بمشاركتها في إصلاح الإقتصاد الريفي . فاضطرت إلى التخلي عن امتلاك الأقنان ، وتحصيل الضرائب ، وملكية أراضي الضياع والبلدات . كما اضطرت إلى الإعتراف بوجود التجمع القروي . كذلك تراجعت المحاكم الإقطاعية بسبب ازدياد الإستدعاءات إلى المحكمة الملكية ، في حين أن الضريبة الملكية أدت إلى غياب الضريبة الإقطاعية . إذاً ، لوحظ هذا الإنكفاء الإقطاعي في كل مكان تقريباً . وتفاقمت هذه الحال مع تحديد واجبات أصحاب الإقطاعات ، وذلك بإثباتها كتابة . وبالتالي ، لم نعد نشهد على الأقل ظاهرة مركزية الإستغلال ، لأن ثمة بوجوازيين ، وتجاراً ، ونبلاء ، ومجالس كهنوتية ، كانوا يشترون الأرض ويوحدونها . وحوالي عام 1550 ، كان يبلغ متوسط مساحة الإقطاعة 1,30 هكتار ، في جنوبي باريس ، أي أن ذلك لم يبلغ الحد الأدنى المطلوب للإستقلالية . من جهة أخرى ، كان هناك 60٪ من الأراضي خارج إطار ملكية الفلاح ، و 30٪ عائدة إلى المدخرات الإقطاعية ، و 30٪ إقطاعيات كانت سابقاً فلاحية واشتراها بعض المدينيين . أما الـ 60٪ ، فكانت موزعة على النحو التالي :

ـ الثلث ، أي 20٪ من الأرض عائد إلى النبلاء والاكليروس .

ـ الثلث ، أي 20٪ أيضاً للموظفين الكبار .
ـ والثلـث الأخير ، أي 20٪ كذلك للتجار والبورجوازيين .

في ظـل هذا الـوضع الـدقيق ، ازدادت معانـاة الفلاح للحـداثة ولـلإزدهار الرأسمالي لتطغى على معاناته الإرتهان التقليدي .

استكراء الأراضي

في الـواقع ، ظهـرت المـزارع الكبـرى في الحـوض البـاريسي والأراضي المنخفضة . وكان يتم ، بالجملة ، تأجير الأراضي الزراعية الواسعة العائـدة إلى المدخرات الإقطاعية ، والكنسية ، وإلى النبلاء . كانت الإكارات مرهقة جداً : كان على المستكري أن يدفع الضريبـة الإقطاعيـة ، وضريبـة الأعشار ، ويؤمن النقـل بالعربات ، ويسدد بعض الضرائب البسيطة وحق الدخول . وكان لزاماً عليه ، بشكل خاص ، دفع بدل الإستكراء القانوني عينـاً أو نقداً . وفي « كـامبريـزيس » ، بلغ الإستكراء من 4 إلى 6 هكل من الحنطة في الهكتار الواحد ، بينمـا تحدد ، في « هوربوا » ، في حدود 2,5 هكل في الهكتار . ويبدو أن اتساع رقعة هذه الأراضي المكتراة ، وضرورة امتلاك مواشٍ وفـدادين ورساميـل جاريـة ، أبعدت جمهـور الفلاحين عن هذا الشكل من الإستثمار . وكان الفلاحون ذوو الإمتيازات المستفيدين الوحيدين من ذلك ، إذ كانـوا يؤمنون العمـل للعمال غيـر المتخصصين استعداداً للأعمال الموسمية الكبرى . أما في « بواتو » و« لانغدوك » فقد تغيرت الأسماء ، إنما بقي المبدأ نفسه : يعهد الإقطاعي بأرضه الإحتياطية إلى أحد المستثمرين وتبقى الإقطاعات العديدة بمنأى عن ذلك .

ويتضـح لنا ، في انكلتـرا ، وجود تغيـر مماثـل ، ينحو إلى استبعـاد صغار المزارعين لمصلحة المزارعين الذين يعهد إليهم المالك النبيل بالأراضي الزراعية الكبيرة . لنأخذ ، على سبيل المثال ، ملكية « ملتنغهـام كوليـدج » ، وهي تابعـة لمنطقة « سوفولك » والعائدة إلى عائلة « بيكـون » الكبيرة . عـام 1530 ، كانت مساحة هذه المنطقة الاجمالية تبلغ 1370 اكراً . وكانت غالبية الأراضي عبارة عن مراع مسيَّجة . عام 1530 ، كان مردود هذه المنطقة 66 جنيهاً استرلينياً في السنة و 78 جنيهاً بدل حقوق إقطاعية . وعام 1562 أصبح المردود يساوي 108 جنيهات

ومن ثم أدخل الإستكراء . لقد استكرى « روبرت ستروجر » أرضاً زراعية مساحتها 268 أكراً (23 أكراً من المراعي و 37 أكراً من الأراضي الزراعية) ، لقاء 13 جنيهاً و 6,8 شلن ، أي بمعدل شلن واحد للأكر الواحد ، أي بالنسبة للمالك نصف قيمة الأكر . وعام 1581 ، استكراها « أندريه هاوز » ، وهو « يومن »[1] ، لقاء 60 جنيهاً في السنة ، و 66 جنيهاً عام 1602 . أما عام 1625 ، فوصل بدل الاستكراء الى 152 جنيهاً في حين كان يبلغ 10 جنيهات عام 1540 . وهكذا ، كانت الزراعة الرأسمالية النمط فعلاً ذات مردودية . وفيما يلي جدول بالعائدات السنوية لمجمل المنطقة ، بالجنيهات الإسترلينية :

المرحلة التاريخية	الكراية	ضريبة الإقطاع	محاكم الإقطاع	الغابات	المجموع
1530 - 1540	29	40	3	3	75
1542 - 1550	76	40	3	4	143
1578 - 1579	112	40	11	3	249
1580 - 1589	327	40	6	40	499
1590 - 1599	351	39	8	22	477
1600 - 1609	416	38	20	42	543

في حين أن العائدات الإقطاعية المصدر (الضرائب الإقطاعية وحقوق القضاء الإقطاعي) بقيت ثابتة تقريباً ، أما نظام الإستكراء فهو وحده الذي أتاح مضاعفة مدخول الاراضي طيلة نصف قرن من الزمن .

القناة الثانية

في أوروبا الوسطى والشرقية ، كان الحل المعتمد مغايراً بصورة جذرية : يستخدم الإقطاعي احتياطه ليجعل من نفسه مستثمراً زراعياً وتاجراً . إذ إن الإرتفاع العام في أسعار السوق دفع بكبار الملاكين النبلاء إلى الإلتفات نحو الإنتاج التجاري والتحول إلى مقاولين رأسماليين حقيقيين . ويبدو أن النظام القروسطي ، الذي كان فيه السيد الإقطاعي مستفيداً بصورة أساسية من ريع الأرض (سيد الأرض) ، قد

(1) Yeoman : تسمية أطلقت في انكلترا على كل فلاح صغير حر، يمتلك أرضاً ويقوم على معاملتها (المترجم).

أفسح في المكان لبروز شكل جديد من أشكال التنمية ، حيث أصبح المالك العقاري مستثمراً زراعياً (مالك الأرض) يدير بنفسه عملية الإستثمار أو يعهد بها إلى أحد المشرفين المعتمدين. ففي النظام القديم، كانت الاتاوى هزيلة. بسبب عدم وجود أسواق ذات أهمية ، إلا فيما يتعلق بالماشية . وكان الفلاح يسدد الإتاوة بصورة نقد معتدل ومقبول بحيث لم يكن ذلك يتجاوز فلوران واحد بالنسبة للإقطاعة التي تتراوح مساحتها بين 30 و50 هكتاراً . يضاف إلى ذلك بعض المخصصات العينية ، وخصوصاً ضريبة العُشر التي كانت تسدد عادة للسيد الإقطاعي ، وهذا ما كان يشكل أقل من 10٪ من المحصول . أما أعمال السخرة ، فقد اختفت عملياً في النمسا أو هنغاريا ، ولم تعد تمثل أكثر من ثلاثة إلى خمسة أيام في السنة . أخيراً نستشهد ، على سبيل التذكر ، بالهدايا (عسل ، طيور) التي كان على الفلاح أن يقدمها في فترة الأعياد الكبرى لإغناء المائدة الإقطاعية .

لقد أدت ظاهرة « القنانة الثانية » هذه إلى تغيير جذري في تلك الوضعية القائمة . بالطبع ، بقي اقتطاع الحصص العينية معتدلاً ، طالما لم تؤد ضريبة الدولة إلى إرهاق ميزانية الفلاح ، إنما بدأ الإستهتار يتركز حول حق الإقطاعي في الحصول على جزء من الغلال كما حول السخرة . لقد عمد المالك العقاري إلى مضاعفة هذه الحصة (ضريبة عينية) لدرجة أصبحت معها تعادل $\frac{1}{9}$ من المحصول . وهذا ما يمثل 20٪ من المحصول إذا أضيف إليها ضريبة العُشر ، أي كدس واحد من خمسة أكداس . وبالتالي ، أدى هذا الإزدياد للحصص العينية إلى فائض يمكن مبادلته مع المالك . بيد أن هذا الأخير راح ، بشكل خاص ، يفرض السخرة لتنمية إنتاجه الخاص . والسخرة هي عمل مجاني يقدمه الفلاح ويمكن التمييز بين سخرة الفدادين ، المفروضة على الفلاح ـ الحارث ، وسخرة اليد العاملة التي يقوم بها المزارع المياوم . وهكذا ، يحصل السيد الإقطاعي على الحيوانات العاملة (ثيران أو خيول) لنقل المحصول وللفلاحة ، إضافة إلى اليد العاملة الرخيصة أو غير المكلفة .

وخلال القرن 16 ، كان يتم في النمسا تقديم الطعام (وبصورة جد ملائمة) لليد العاملة المكرهة على السخرة . فكانت الوجبة المتوقعة تشتمل على قطعتين من الخبز، وبعض اللحم وإبريق من البيرة. وكانت الجياد تتلقى أيضاً مكيالاً من

العلف . وفي بعض الأحيان كان عمال السخرة يقبضون أجراً زهيداً ، وفي حالات أخرى يظلون بلا طعام ولا تعويضات . وبما أن العديد من المالكين لم يكونوا بحاجة لهذه اليد العاملة القليلة الفعالية غالباً ، وبما أنهم كانوا يودون الإفادة من التشريعات الجديدة ، راحوا يحولون التعويضات المخصصة للعمل إلى ضريبة ، وإذا بالناس يتحررون من السخرة بدفع بعض المال بدلاً عنها .

في الواقع ، كان انتشار السخرة مرتبطاً بعملية أخرى ألا وهي إعادة إحياء الإقطاعات الصغيرة التي تخلى الفلاحون عنها . وكان المزروع ينقسم إلى قسمين جد متمايزين : المنطقة الحدودية المتروكة للفلاحين أو أهل الريف ، وهي التي كانت تطالها كل تلك الضرائب إضافة إلى ضريبة الدولة . إلى جانب ذلك كان هناك الإحتياطي الإقطاعي أو الذي يتضمن مروجاً وغابات ومستنقعات ، وأراضي زراعية أيضاً . وأخيراً ، هناك مناطق الكرمة التي كانت تخضع لقانون خاص (قانون عبر البلاد) ينتشر بين بوهيميا وهنغاريا . وكان الفلاح يتهرب من السخرة ويفضل على ذلك دفع ضريبة عينية ، تتراوح بين 10 و 20٪ من المحصول .

أما العاميات الفلاحية التي حدثت في بداية القرن 16 ، والناجمة في جزء كبير منها عن تدهور وضع الفلاحين ، فكان من نتائجها التعجيل في قلب الأوضاع . لقد أدى تمرد عام 1514 في هنغاريا ، وحرب الفلاحين : عام 1525 ، في المناطق المتوارثة ، إلى انتقام المشرع من سكان الأرياف . لقد كان الوضع في هنغاريا شديد الوضوح : قامت الجمعية الوطنية بالتصويت ، على قانون عام 1514 ، الذي ينص على جعل الفلاح عبدّ قن ، ويفرض عليه يوم سخرة في الأسبوع ، أي 52 يوماً في السنة . وفي « الكتيب الثلاثي الأجزاء » الصادر عام 1516 ، يعبر « وربوزي » عن وجهة نظر النبلاء ، التي لم تكن تتمتع بقوة القانون : حتى إن الخراج لم يكن مفروضاً على الفلاح بصورة وراثية . أما في البلدان التشيكية ، فلم يتدهور الوضع الفلاحي إلا في وقت متأخر جداً . ويعود تاريخ التشريع الذي جعل الفلاحين أقناناً مرتبطين بالأرض إلى عهد « فرديناند الثاني » . وهذا يعني أنه حتى عام 1630 تقريباً ، كان الإستثمار الزراعي الكبير يلجأ إلى اليد العاملة المأجورة ، سواء في الأعمال المتخصصة (صناعة الجعة ، تربية الأسماك) أو في الأعمال الموسمية . في الوقت نفسه ، كان بدل السخرة يدفع أموالاً نقدية . حتى إن المدفوعات العينية

تحولت ، في بعض الأماكن إلى إيرادات . ومع القرن 16 ، بدأت عملية استبدال السخرة بالمال . ويرى المؤرخ التشيكي « أ. كليما » أنه لا يمكن التحدث عن القنانة الثانية في بوهيميا قبل القرن 17 . وفي الإطار نفسه ، كان لا بد ، في النمسا ، من انتظار صدور التشريع الذي أعدته الهيئات والأنظمة وأقره « ليوبولد الأول » (1678) ، بحيث تبين أن مدة السخرة قد استقرت على 52 يوماً في السنة . إنما لم يتحول الفلاح في النمسا مطلقاً إلى قن . وهكذا نرى أن « القنانة الثانية » ضربت أوروبا الدانوبية بصورة متفاوتة : خلال القرن 16 ، انتشرت فقط في مناطق هنغاريا التي لم تكن خاضعة للإحتلال التركي ، أعني بها سلوفاكيا ، كرواتيا ، وترانسلفانيا ، في حين تفلتت النمسا وبوهيميا من ذلك . وفي القرن التالي بقيت المناطق الوراثية بمعزل عن هذا الأمر ، في حين تمكنت القنانة الثانية ، بعد عام 1650 ، من البلدان التشيكية . أخيراً ، يشهد السهل الهنغاري قيام القنانة الثانية فقط في غضون القرن 18 .

التغيرات الحاصلة في طبقة النبلاء

عملياً ، كان تطور القنانة الثانية مرتبطاً بالتكامل القائم بين الإستثمار الزراعي الكبير والإقتصاد التجاري . فكان على السيد الإقطاعي أن يجد أسواقاً لتصريف منتجاته كي يستمر في مشاريعه الإستثمارية . وفي المناطق القليلة الخصوبة ، أو القائمة على الأقل بعيداً عن محاور الطرق الرئيسية وكذلك عن الأسواق الاستهلاكية ، كان الإقطاعي يسعى بالدرجة الأولى إلى البقاء صاحب ريع الأرض . تلك كانت حال عدد من أبناء طبقة النبلاء الصغار ، الذين بدأوا يفتقرون ويغيبون شيئاً فشيئاً عن الساحة السياسية ، باستثناء نبلاء هنغاريا . أما الوضع في بوهيميا فكان كالتالي : أثناء القرن 16 ، شهدت جماعة الفرسان انهيار ثروتها العقارية واختفاء أنسابها . ففي حين كانت بوهيميا تعد 1445 عائلة من الفرسان عام 1557 ، لم يعد عددها يتجاوز 1120 عائلة عام 1596 و 1040 عائلة عام 1615 ، بينما انتقل عدد الإقطاعيين من 182 إلى 278 ، إبان هذه الحقبة الزمنية . وهكذا حدث تقلص في طبقة الفرسان وتعزيز لفئة الإقطاعيين ، وبالتالي أصبح متوسط أملاك الفارس يتراوح بين 30 إلى 40 إقطاعة ، في حين كانت ملكية الإقطاعي تضم 200 إلى 300 عائلة فلاحية . ويعزو التأريخ التشيكي هذا التغير إلى الأعباء المرهقة

التي ناءت بحملها طبقة صغار النبلاء ، في القرن 16 ، من جراء الضريبة التي فرضتها عليها الدولة : فالضريبة التي فرضها عليهم « فرديناند الأول » في حربه ضد الأتراك أودت بهم إلى الإفلاس . فرضية مثيرة ، إنما حيث عاد المالك النبيل إلى إرهاق الفلاح بالأعباء الضريبية ، أصبح من المحتمل أن يكون هذا التغير نتيجة لعدم تكيف النبلاء العاديين مع اقتصاد السوق ، وهذه ظاهرة نجدها في النمسا .

في الحقيقة ، كان المالك العقاري الكبير مضطراً إلى إيجاد أعمال وموجودات مجدية . في هنغاريا مثلاً ، كان بالإمكان بيع الحبوب للجنود العاملين في خدمة الشريف المجري ، أو لجنود الامبراطور المشاركين في القتال ضد الأتراك . ومنذ عام 1550 ، تمكنت حاميات الحدود من إيجاد منفذ لتصريف السلع الفائضة التبادلية . وفي بوهيميا ، توسع الإقطاعي في صناعة الجعة أو تربية السمك . وكانت كل الزروع الفائضة تستخدم في صناعة البيرة ، في حين كان النبلاء يتمتعون بامتياز تجاري حقيقي في مجال البيع .

انتشار تربية الماشية

أما هنغاريا ، فاستحالت إلى مستودع للحوم المستوردة من سائر أنحاء أوروبا القارية . وكان انتشار تربية الثيران فوق مساحة واسعة من السهل الكبير ، يموّن التصدير نحو النمسا وألمانيا وإيطاليا الشمالية . فبين 1549 و 1551 ، بيع حوالي 190 000 ثور في سوق ڤيينا . وخلال العقد الممتد بين 1548 و 1558 ومن متوسط 55 000 رأس من الماشية المصدرة سنوياً ، اشترى جزارو ڤيينا 46 000 رأس ، وتم إرسال الباقي إلى أوغسبورغ ونورمبورغ وكبرى مدن ألمانيا الجنوبية . وفي الوقت الذي باشرت معه أوروبا الغربية ، المكتظة بالسكان (ظاهرياً على الأقل) ، بالعمل في زراعة البقول ، كانت أوروبا الشرقية تزودها بكميات هائلة من اللحوم ، ذلك لأن الكثافة السكانية ، الضعيفة آنذاك ، أتاحت للسكان أن يتكرسوا لتربية الماشية . وحسبما يذكر المؤرخ الهنغاري « ز.ب. باش » ، كانت أوروبا الشرقية هذه تنتج سنوياً 40 000 رأس من الماشية كمعدل وسطي حتى نشوب حرب الثلاثين عاماً ، في حين أن الدانمارك لم تكن لتصدر منها أكثر من 55 إلى 60 ألف إلى هامبورغ وأمستردام . لقد اتضح أن بيع المواشي كان مربحاً للغاية خلال النصف الثاني من القرن 16 ، لأنه أفاد من « ارتفاع الأسعار » فإذا بالعديد من

الأرستوقراطيين ينخرطون في هذا النشاط المغل الذي كان سبباً في تكوين العديد من الثروات . وعام 1542 ، ووفق حسابات الجمارك ، كان أهم المصدرين هم النبلاء « بالاسا » ، « توكولي » و« ريفاي » و« نياري » . وبعد بضع سنوات شكل ثلاثة نبلاء أخرين (« زاي » و« بورنميزا » و« دوبو ») شركة لتجارة المواشي . في حين أن آل « زرينيي » راحوا يصدرون الثيران باتجاه البندقية .

وهنا نلمس السمة البارزة في مجتمع أوروبا الدانوبية : لم يكن النبيل فقط مستفيداً من ريع الأرض ، ولا حتى مزارعاً ، بل كان أيضاً تاجراً ، وصناعياً في أغلب الأحيان . ففي هنغاريا ، كان صاحب الإمتيازات الإستثمارية التي حصل عليها من جراء وضعه كنبيل ، بحيث يكون قادراً على إزاحة منافسيه من الفلاحين الميسورين وبورجوازيي المدن . وبما أنه كان يتمتع بالسلطة السياسية ، أخذ يستفيد من وضعه القوي في الدييت ، ليسن القوانين التي تخدم مصلحته . لقد كان النبلاء الهنغار مُعْفَيْن من دفع الحقوق الجمركية ، كامتداد لقانون تسامحي كان سابقاً يعفيهم من تسديد الضريبة الثلاثينية - أي ضريبة مقدارها جزء من ثلاثين من مجمل القيمة . وذلك لمصالحه الخاصة . مذ ذاك ، أصبح يكفي أن يكون قطيع الثيران عائداً لنبيل كي تجتاز الماشية مجاناً مكوس « پرسبورغ » . وهذا مكسب هائل ، راحت الأنظمة تدافع عنه ، في مبدئه كما في تطبيقاته العملية حتى نهاية القرن 17 . أما الإمعان في الإستثمارات الإحتكارية الإقطاعية المنشأ فكان أشد خطورة ، خصوصاً في ارتباطها مع ممارسة السلطة السياسية . إذ كان الإقطاعي يستخدم حق الأسبقية في الشراء ليشتري المحصول والماشية بسعر منخفض ويتمون بسعر زهيد أيضاً . كذلك ، كان يستخدم امتيازه الإستثماري في بيع النبيذ والمشروبات الروحية لزيادة فائض رساميله ، حتى ولو لم يكن الفلاح بحاجة للنبيذ ، وأيضاً كي يتخلص من الحبوب الفاسدة أو الماشية غير السليمة . وهكذا ، كان الفلاح مضطراً إلى دفع مبلغ لا بأس به ثمناً للمنتجات التي كان قدمها مجاناً ، بصفة مخصصات عينية . وبالتالي ، تشوهت مسألة التنافس الحر ليبقى الفلاحون مدة طويلة بمنأى عن الإنتاج التجاري وموارد الكسب الرئيسية ، حتى مع توصل العديد من عامة الشعب الهنغاري الشرقي ، في القرن 16 ، إلى كسب الثروة والغنى .

المجتمع الفلاحي

مهما يكن مقدار التباعد بين النبيل والتابع ، فلا ينبغي أن نعتبر الجماعات الفلاحية دهماء لا ميزة خاصة لها ، مندرجة في بؤس مدقع . والقريـة في أوروبا الدانوبية عرفت مختلف المراتب الإجتماعية وكان لها وجهاؤها ، وأيضاً بؤساؤها . وكما في القرية الغربية ، ينبغي التمييز بين ثلاث أو أربع فئات :

ـ في القمة هناك الوجهاء ، والعنصر الدائم بينهم هو العمدة أو القاضي (أي « بيرو » في هنغاريا ، و« رختر » في ألمانيا) ، وهو ممثل الإقـطاعي في التجمع القروي ، ومكلف بأعمال قضائية وأمنية أولية وعادية .

ـ يأتي بعده مباشرة الفلاحون ، الذين يمتلكون على الأقـل نصف إقطاعـة أميرية ، وزوجاً من حيوانات الحرث أو عدة أزواج ، وماشية (غالباً أبقار وخنازير) ، ومنزلاً إلى حد ما بدائيا . إضافة إلى حيازتهم 20 هكتاراً وبمقدورهم إطعام عائلة كبيرة جداً ، بفضل نظام المناوبة الزراعية الثـلاثية الحـول مع فتـرة زمنية لإراحـة التربة .

ـ ثم هناك صغار المستثمرين المستقلين الذين يمتلكون عادة ربع الإقطاعة الأميرية ، وزوجاً من الثيران وأدوات زراعيـة أكثر بسـاطة من أدوات الفـلاحين . ويمكنهم تأمين معيشتهم مع استثمارهم أرضاً زراعية لا تتعدى 10 هكتارات .

ـ يعتبر صانعو البيرة الأسوأ حظاً في المجتمع الريفي . فهم يمتلكون منزلاً بـدائياً ، وأرضـاً مساحتهـا عـدة « فـدادين » ، وخمـاً للطيـور ، وبقـرة في أقصى الحالات . ولم يشكلوا ، في القرن 16 ، سوى قطاع ضئيل نسبياً من المجتمـع الريفي ، ربما 20٪ فقط . كانوا ملزمين بالسخرة اليدوية ، ولديهم وضعهم القانوني المتمـايز عن وضـع الفلاح . إنمـا من الثابت أن هـذه الفئة من صغـار الملاكين تـطورت ، لأنها كـانت تشكل مـلاذاً للعديـد من الفلاحين الـذين « يتهربـون من الضرائب » . ومع تحولهم إلى صانعي جعة ، تخلصوا من السخرة وضريبة الدولة .

ـ أما زارعو الكرمة فيتمتعون كذلك بوضعهم الخاص . فمن خلال تسديدهم لضـريبة العُشـر أصبحوا مُعْفيّـن من أعبـاء أخرى ، وراحت زراعـة الكرمـة تنمـو بسـرعـة

في أوروبا الدانوبية ، لأنها أتاحت إثراء الفلاحين والأسياد في الوقت نفسه ، شرط إمكانية تصدير الخمور .

وفي فرنسا ، يتم التوصل إلى وضع ديموغرافي إجتماعي شبيه ، إلى حد ما ، بما ذكرناه آنفاً ، حتى رغم كون الفئات القانونية أقل تبايناً . في الـواقع ، يمكن القول ، تقليدياً ، إن السكان القرويين في شمالي فرنسا كانوا يتوزعون بين مجموعة ذات أهمية لكنها أقلية ، قوامها الفلاحـون الذين يعيشـون بحريـة ، وبين أكثريـة متشكلة من العمال غير الإختصاصيين والعمال غير المزودين بمحراث ، وخيول أو ثيران . لقد حدد « جاكار » هذه النظرة ، إنما دون الطعن بها : هناك نخبة (3 إلى 5٪) من أصحاب المزارع الأثرياء ومن الإقطاعيين ، وطائفة من الفلاحين ، هم غالباً من صغـار القرويين . أخيـراً ، هناك جمـاعة أقليـة ، هامشيـة ، من العمال الزراعيين . أما طائفة الفلاحين فكانت تعاني من الفقر المدقع الذي ساد في القرن 16 ، ولم تكن تأثرت بعد بصراع الطبقات داخل القرية التي بقيت بالتالي تحتفظ بنوع من الوحدة النسبية . وإذا بدرت منهم أية ردة فعـل ، فإنمـا ذلك نـاجم عن مقتضيات متأتية من الخارج ، عندما بدأ الممولون بتهديد الأمن الإقتصادي للجماعة (ثورة ضريبة الملح فى « انغوموا » عام 1548) .

هـذا يعني أن التوزيـع «العمودي» للمـوارد (الريـع العقاري، الفـائدة ، الأجـر) أثبتت أن الحقوق الإقطاعية لم تعد تشكل عبئاً يرهق كاهل الفلاح ، وذلك بسبب التضخم المالي . فإذا بالإقطاعية تسير نحو الزوال ، إلا في بعض المناطق الريفية المتخلفة مثل « بريتانيا » أو « بورغونيا » .

بيد أن الريع العقاري راح يتنامى ليصل إلى درجة التساوي مع الزرع ، لكنه سينتظر القرن التالي كي يبلغ مستويات عالية جداً . أما الضريبـة ، فبقيت ، عام 1550 تقريباً ، في حدود معقولة تماماً .

بـاختصـار ، يمكننـا القـول إن القسم الـرئيسي من العـائـدات التي كـانت الجماعات الفوقية تفرضها على الفلاحين لم تكن أصبحت بعد باهظة ومرهقة خلال القرن 16 ، أي بين سدس إنتاج الأرض المعنية وثلثها . بالمقابل ، أحدث ظهور العبودية الثانية ردود فعل عنيفة في أوروبا المركزية .

الثـورات الشعبيـة

أدى تفاقم الوضع الفلاحي إلى نتيجة مباشرة هي اشتعال ثورات شعبية واسعة النطاق تموضع أهمها في بداية القرن ونهايته . لقد حدثت عاميات حقيقية ، مجهزة ببرنامج معاد للإقطاعيـة ، إلا أن جرأتـه لم تبلغ حداً يـدفعه إلى المـطالبة بـإلغاء الإقطاعية ، بل راح ينادي بإحداث تعديلات وإصـلاحات ، أي عمليّاً إلغاء كـل المستجدات التي فرضتها القنانة الثانية ، وكحدث هام مرتبط بظهور عهد الإصلاح ، وإلغاء أو تنظيم ضريبة العُشر .

في أسبانيـا

في بداية القرن ، كان الهدوء يعم فرنسا « السعيدة » في ظل « لويس الثاني عشر » (على الأقل بقيت في الذهنية الجماعية ذكرى العصر الذهبي لهذا العهد) . بـالمقابـل ، عرفت أوروبـا الوسـطى ، من « القوج » إلى « الكـارپات » ، اضـطرابات واسعـة ، في حين اهتزت شبـه جزيـرة إيبيريـا من جراء الثـورات المدينيـة ، الشعبية في قشتالة ، والجرمانية النزعة في مملكة « بلنسيا » .

وإذ تبقى الأزمة كامنة منذ بداية القرن ، تتفجر عام 1519 . هنا ، لا مجال لأي شك في الأسباب المباشرة التي أدت إلى حدوث الأزمة في بلنسيـا : استياء عميق يضع شعب العاصمة الصغير في مواجهة الأثرياء والنبلاء .

ففي قشتالة ، كان لحركة العامة أسباب جذرية : أزمة السلالـة الحاكمـة ، والأزمة السياسية والإجتماعية ، وقد دام ذلك طيلة 15 سنة . وهي حركة انطلقت من الأوساط المدينية ، وراحت تسعى إلى توحيد جميع الفئات الشعبية ضد المفاسد والتجاوزات . فتهاجم الإدارة العليا ، المتهمة بالتساهل مع المفاسد ، وتهاجم أيضاً المتنفذين البلديين لاعتبارهم متواطئين مع البـلاط والفريق الفـلامنكي . والحـال هذه ، كانت جماعة السلطة تنتمي إلى طبقة صغار النبـلاء . فيتم تجريـدهم من مهامهم ، ويتعرضون لمختلف التهم ، ثم يصار إلى استبعادهم : وبالتالي يصبح فـرسان طبقـة صغار النبـلاء مهددين بخـطر انتصـار العـامـة . وفي أول أيلول (سبتمبر) 1520 ، يثور أتباع الكونت « بوينديا » ، في « دونياس » على سيدهم الإقطاعي : حيث يطّالبون بتحررهم من السلطة الإقتطاعية واستحالتهم إلى رعايا للملك . بعد عدة أيام ،

يصرح أتباع القائد العام في قشتالة بادعاءات مماثلة ، ثم يليهم أتباع الكونت « دو بينافنت » ، الخ . . وهكذا ، ترتسم في قشتالة القديمة حركة عداء واسعة ضد الإقطاع . هذا التحرك وضع العامة في حالة بلبلة وارتباك ، كما حدث بعد أربع سنوات عندما أدت ثورة الفلاحين الألمان إلى إرباك « لوثر » . وكان أن أوفد الإقطاعيون والفلاحون البعثات إلى سانتا جونتا . ثم بدأ الإقطاعيون المهددون بحشد الجنود كي يدافعوا عن أنفسهم . هنا ، ينتقل النبلاء إلى جانب السلطة الملكية ، ويصبح جميع النبلاء ضد العامة . وبعد صراع متأرجح ، ينهزم المتمردون يوم 21 نيسان (ابريل) 1521 ، في « ڤيلالار » .

في هنغاريا

أما العامية الكبرى التي حدثت عام 1514 فكانت أكثر كلاسيكية ، وكانت نتائجها حاسمة في تقرير مصير البلاد . وقد نشأت إثر تفاقم الوضع الفلاحي : كان الأسياد الإقطاعيون يطالبون مزارعيهم بدفع مخصصات نقدية راحت تتضاعف تدريجياً ، ويعيدون إلى أراضيهم الفلاحين الذين يحاولون الفرار منها . أما النبلاء الذين كانوا يدركون ، منذ عام 1490 ، واقع السلطة السياسية ، فشرعوا يتهيأون للقضاء على حرية تنقل الفلاحين . فيتحالف فقراء المدن ، والحرفيون ، والطلاب ، وكهنة القرى والنبلاء المدحورون ويتكتلون إلى جانب الفلاحين . وكان هؤلاء عرضة لتأثير سيكولوجي من قبل بعض الرهبان الفرنسيسكان الذين يدعون إلى البرنامج المساواتي حول قيام ملكية لاطبقية وتقسيم الخيرات بالتكافؤ . وكان الثائرون يطالبون بإلغاء السخرة ، وبالحرية الشخصية ، ومصادرة أملاك الاكليروس وإزالة امتيازات النبلاء . وكان هذا البرنامج متهماً من قبل النظام الإقطاعي ، دون أن يتبنى في ذلك الشيوعية الإنجيلية لبعض الفرنسيسكان .

وكان القمع الشديد القضية ذات الأولوية للنبلاء المنتصرين في ساحات المعارك . فتم شنق الآلاف من الفلاحين ، وأحرق زعيمهم « جورج دوزا » حياً . فتنعقد الجمعية الوطنية خلال شهر تشرين الأول (اكتوبر) في « پست » وتعترف للطبقة الحاكمة بحقها في الإنتقام . إذ تؤيد الحكم بالإعدام الموجه لزعماء التمرد ، لكنها تعاقب بشكل خاص جميع الفلاحين وذلك بجعلهم أقناناً دائمين وحرمانهم من حق التملك . وهكذا يشعر الفلاحون أنهم غرباء في وطنهم . وها هم بعد 12 عاماً

يتركون الملك والطبقة الحاكمة وحدهما في حلبة الصراع مع الأتراك . ويمكن القول إن عامية 1514 كانت جزئياً سبب هزيمة « موهاك » .

في ألمانيـا

حرب الفلاحين

عشية معركة « موهاك » تلك كان لا بد أن تبلغ الأزمة الإجتماعية ذروتها في الامبراطورية المقدسة ، وتثير حرب الفلاحين الشهيرة التي كانت عواقبها وخيمة جداً بالنسبة لمستقبل ألمانيا والإصلاح اللوثري . إنما ، وبعكس التوجيه الـذي أعطاه « ليوبولد ڤان رانك » والتأريخ الليبرالي الألماني ، لم تكن حرب الفلاحين ظاهرة ارتداد عن الإصلاح ، بل بالعكس ، إذ انـدرجت في إطار سلسلة من الحـركات الفلاحية التي عكرت صفو ألمانيا منذ نهاية القرن 15 ، والتي بلغت ذروتها تحديداً عام 1525 ، مع الفتنة شبه الشاملة التي اندلعت في ألمانيا العليا .

ولدت هذه الحركة في جنـوب منطقـة « باد » الحـالية ، في إقليم تعـود ملكيته إلى البيت النمسـاوي ، حول « ولـدشوت » ، في شمـالي « شافهـاوز » . ففي 13 حزيـران (يـونيو) 1524 ، رفض بعض الفـلاحين السخـرة التعسفيـة لصـالـح سيـدهم الذي أراد إرسالهـم لجمع الحلزون في الوقت الذي كـانوا يـودون معه التفـرغ لنقل الكـلأ . والحال هذه ، انطلق زعيمهم « هـانز مـوللر » في طلب النجدة من المـدينة التي تخضـع لسيطرة كاهنها « بالتازار هوبماير » . وباعتبـاره طالبـاً قديمـاً في « فريبـورغ » و « أنغولستـاد » ، استدعي إلى « ولدشوت » عام 1521 ، وهو في سن الأربعين ، وتحول في السنة التاليـة إلى المذهب اللوثري . فألغى الصيام ، وأدخل القداس الألماني ، ثم تزوج وأصبـح في نهاية الأمر من أنصار الإصلاحي الزوريخي «زوينغلي» . وفي تموز يوليـو 1524 ، أدركت المـدينة التي تحـزبت لراعيهـا أنها مهـددة من قبل الإدارة النمسـاوية (في عهـد وصـايـة « أنسيشـايم ») . لذا ، قـام تحالف بين الفـلاحين المدافعين عن الإصـلاح وراعيهم ، ممـا أدى إلى إبرام معـاهـدة تعـاون متبـادل في 15 آب (اغسـطس) 1524 . ففي « رادو لفزيل » ، يجتمع الكونت « دو شولتز » إلى النبلاء ، ويقرر إنشـاء جيش صغير ، إنمـا لم يوضع شيء موضع التنفيذ بسبب الإفتقار إلى الـوسائـل التمويليـة ، في حين أخفقت كل وساطة بين السيد الإقطاعي وفـلاحيه . وإبـان شتاء 1524 ـ 1525 ، امتـدت الثورة إلى جميـع أنحاء « سـواب » . وفي أول آذار (مارس) عـام 1525 ، وضع صـانـع الحبـال

« سباستيان لوتزر » برنامجه الشهير المتضمن 12 بنداً ، والذي تشكل على أساسه ، في 7 أيار (مايو) 1525 ، اتحاد مسيحي مكوّن من فلاحي سواحل بحيرة « كونستانس » ، و « الجورا » السوابية و « ألغو » . فأعد هؤلاء جيشاً من 12 ألف رجل ، هذا عدا الأعداد الهائلة من الفلاحين الذين أقسموا يمين الولاء للإتحاد . بيد أن جيش الفلاحين مني بالهزيمة في « ليبهايم » ، بالقرب من « أولم » ، على يد جيش مكون من ستة آلاف جندي من المشاة و 300 فارس يقودهم القهرمان « جورج ڤون ولدبورغ » ، حيث تفرق الفلاحون الذين تنقصهم الخبرة العسكرية أمام المدفعية والمرتزقة الألمان . وإثر تصفية الإصلاحي « ويهي » وخمسة قادة آخرين ، يسمح القهرمان للفلاحين بالعودة إلى ديارهم ، وتستعيد « سواب » أمنها وهدوءها . المهم في هذه القضية ، هو البرنامج ذو الإثني عشر بنداً ، إضافة إلى كون المبشر الثوري « توماس مونتزر » ، الذي كان يقطن آنذاك في تلك المنطقة ، لم يؤثر بأي شكل على هذه الحركة

لم تلبث الثورة أن امتدت إلى « فرانكونيا » . وكان المبشر « كارلستاد » يقيم في « روتنبورغ / توبر » ويدعو إلى التحالف بين الفلاحين والمدن . وكان برنامجه ذا طابع محض سياسي : كان يرغب بإعادة تنظيم ألمانيا عن طريق خلق برلمان فلاحي . وإذ يطرده الحاكم اللوثري من المدينة ، يعود إليها بالقوة في نهاية كانون الثاني (يناير) عام 1525 ، ويمارس فيها دكتاتورية حقيقية ، بوشر بإعداد جيش منظم تحت قيادة ثلاثة عسكريين محترفين هم : فلوريان جييه ، وندل هيپلر ، والفارس الشهير غوتز ڤون برليخنجن . وفي 15 أيار (مايو) 1520 ، تلتقي «روتنبرغ» ، و «هايلبرون» مع مدن أخرى في «فرانكونيا» ضمن حلف شكلي مع الفلاحين . تلك الأثناء ، كان « وستربورغ » ، صهر « كارلستيد » يلعب دوره في فرانكفورت ، حيث تم تبني برنامج من 42 بنداً ، منقول عن بنود « ممنجن » الإثني عشر . حتى إن الثورة طالت الأمراء الناخبين في « ماينس » وطالب الفلاحون بإلغاء الصوامع ، وإلغاء ضريبة العُشر إذا لم يخصص إنتاجهم لإعالة الاكليروس والفقراء . أضف إلى أنهم راحوا يطالبون بإعادة النظر في القوانين المستحدثة . وسرعان ما تمكن جيش القهرمان « ڤون ولدبرغ » من التغلب على متمردي فرانكونيا ، وهي المنطقة التي كان فيها الأمراء الكنسيون موافقين على بعض التنازلات ، وحيث كان سلوك الفلاحين أكثر اعتدالاً ، لذا كان القمع هنا أقل عنفاً مما هو عليه في « ثورنج » أو « الألزاس » .

ففي ثورنج ، كانت الثورة خاضعة لتأثير « توماس مونتزر » ، الذي عاد إلى « مولهاوزن » في 16 آذار (مارس) عام 1525 ، وأنشأ فيها حكماً تيوقراطياً ذا طابع شعبي . وكانت المدينة الصغيرة مركز التحرك الفلاحي في « ثورنج » . وفي نيسان ، وجه « نداء إلى أبناء آلستاد » يعلمهم فيه بقدوم ملكوت الرب إلى الأرض . تلك كانت وصيته الروحية ، لأن اللاندغراف « فيليب دوهيس » ، اللوثري ، كان يقوم بحركة مسلحة . ويتم اللقاء في « فرانكنهاوزن » ، يوم 14 أيار (مايو) 1525 ، فيباشر اللاندغراف مباحثاته ، بانتظار مدفعيته . ويقترح العفو الشامل عن الفلاحين شرط تسليمه « مونتزر » و « بفيفر » . وبسبب ترددهم في تسليم زعمائهم ، خسروا وقتاً ثميناً ، إذ لم يصعب على « فيليب دوهيس » ، الذي تزود بالمدفعية ، تشتيت المتمردين الذين تعرضوا للقتل والتنكيل . ثم يلقى القبض على « بفيفر » و « مونتزر » ، فيحاكمان وينفذ بهما الإعدام في 27 أيار (مايو) 1525 . في هذه الأثناء ، تمكنت فرق دوق « اللورين » من دحر فلاحي « الألزاس » في معركة « سافرنا » .

وكان أن مني العالم الريفي بقمع رهيب ، فينتقم النبلاء رداً على التجاوزات والاضطراب التي كانوا يعانونها ، ويمارسون القتل والحرق . لقد تحدثت الوثائق التاريخية عن سقوط 000 100 ضحية بين الفلاحين ، سواء في ساحات المعارك أو بواسطة الشنق . وهكذا تنتهي أكبر محاولة ثورية في تاريخ ألمانيا الحديث .

بنود « ممنجن » الإثني عشر

ها نحن في الواقع إزاء آخر أهم وأكبر العاميات القروسطية . وجدير بالذكر أن إيديولوجية « توماس مونتزر » الألفية كانت تجريدية بشكل صعب على الفلاحين إدراكها . أما البرنامج فكان بنود « ممنجن » الإثني عشر المتوافقة مع المطالب المادية لفلاحي « الجورا السوابية » ، ولا ننسين أنها كانت تستعيد مطالب الحركات السابقة .

بادىء ذي بدء ، يشكل البرنامج إدانة لنظام المستفيدين : في الواقع ، كان الفلاحون يودون اختيار كاهنهم بأنفسهم كي لا يبقوا تحت رحمة رعاة الأبرشيات الذين غالباً ما كان يعينهم الكرسي الرسولي وهم عديمو الإهتمام بالرعية (عندما يقبلون التوكيل وعدم إرسال كاهن يتمتع ببعض الكفاءة ليحل محلهم) . وفي هذا

البند الأول بالذات ، ثمة فعلاً ملحق « بروتستانتي » حيث يمكننا التعرف إلى إيحاء « توماس مونتزر » : يتوجب على الكاهن أن يبشر بالإنجيل المقدس دون أية إضافة من صنع البشر ، أي أن يستبعد تقاليد الكنيسة المسيحية ، التي تشكل المرتكز الرئيسي للكاثوليكية الرومانية . حتى إن الفلاحين أنفسهم لم يرفضوا دفع ضريبة العُشر ، شرط استخدامها في دعم الكهنة والفقراء ، رفضوا المفهوم الإقطاعي لهذه الضريبة ، التي كانت تدفع عادة للسيد الإقطاعي ، والتي تضاف إلى حق الإقطاعي في قسم من المحصول ، وإلى المخصصات العينية الأخرى . إضافة إلى مطالبتهم بإعفاء الفقراء من الضريبة الإقطاعية . كما رفضوا ، من جهة أخرى ، مفهوم القنانة واستندوا إلى الإنجيل ليعلنوا أنهم أحرار . وفي الواقع ، كان مال الوقف حقيراً في جميع القطاعات الكنسية بشكل خاص . إذاً كان المقصود إرساء وضع قانوني وقد جعل الفلاحون منه مسألة ذات أهمية إنسانية . إضافة إلى كونهم أكدوا موافقتهم على إطاعة السلطات القائمة . وفي البند الرابع ، يعيدون إلى الواجهة مطلباً قديماً من مطالب العالم الفلاحي : لقد أرادوا الحصول على الحق بصيد الأسماك وصيد الطيور ، وهو حق كان يستأثر به النبلاء وحدهم . ويحكمون بأن النظام المطبق مناقض للعدالة الإلهية . وهذا هو التجديد الوحيد الذي طالبوا به ، إذ فيما تبقى ، كانوا يطالبون بإعادة إرساء النظام القديم : إرجاع الحقول المأخوذة إلى العامة (البند 10) ، الإنتفاع بالغابات التي يتوجب على الأسياد إعادتها إلى العامة (البند 5) ، تقليص أعمال السخرة إلى نسب محتملة ؛ وإلا توجب على السيد الإقطاعي أن يدفع لهم بدل العمل الذي يقدمونه إليه (البند 6). تلك هي إذاً « القنانة الثانية » المشار إليها نوردها في وضعها الذي كانت قائمة عليه . أخيراً ، يتصدى الفلاحون لإدخال القانون الروماني لأنهم كانوا يطالبون بالعودة إلى الممارسات القضائية القديمة . فيستندون في مطالبهم إلى التقليد الموروث ، إذا كان يوافقهم ، وعلى الكتاب المقدس . أضف إلى أنهم كانوا يتقبلون أي نقاش إذا حاول أحد أن يبرهن لهم على أن مطالبهم غير مطابقة للكتاب المقدس . وكان مؤكداً وجود كهنة ومبشرين ذوي نزعة ثورية ، إضافة إلى تأثير الإصلاح اللوثري ، بيد أن هذا البرنامج ، رغم أنه يتطلب إصلاحات جدية ، لم يتطرق إلى النقاش في أسس النظام الإقطاعي ، أو على الأقل في أسس الإقطاع الدنيوي . إذ كان يستهدف بشكل خاص نظام هيمنة الأسياد وأرباب العمل ، إضافة إلى ضريبة العُشر التي انحرفت عن وظيفتها

الأساسية ، والانتقال من الريع العقاري إلى الإستثمار الزراعي المباشر .

نتائج حرب الفلاحين

رغم القمع الفعال ، تمت الإستجابة لقسم من المطالب . فعام 1526 ، وبإيحاء من بعض الأمراء الإصلاحيين ، اتخذ دييت « سپيرا » تدابير مستوحاة من هذا البرنامج وتكرست لتحسين وضع الفلاحين وإلغاء التجاوزات في النطاق الديني . فصدرت قرارات تدين دفع الحوليات ، والسيمونيات (دفع الأموال للحصول على الرتب الكهنوتية)، كما سمح هذا الدييت للأمراء الألمان بترشيح أنفسهم للوظائف الكنسية التي كانت حتى ذلك الحين منوطة بالكرسي الرسولي ؛ كل ذلك دون السماح للفلاحين بانتخاب الكهنة .

وهكذا ، أعطت حرب الفلاحين بعداً جديداً ، على الأقل ، للأمراء والحكام المحليين . آنذاك كان شارلكان في اسبانيا ، وكان كل توجهه مركزاً على صراعه مع فرانسوا الأول . ويبدو أن أسْر ملك فرنسا ، يوم 20 شباط (فبراير) في « پاڤيا » ، لم يثنه عن إيطاليا ولا عن الأراضي المنخفضة . أما فرديناند الأول فترك الأمر بين يدي القهرمان « ڤون ولدبورغ » ، الذي بعث إليه شارلكان يهنئه في رسالة منمقة كتبها بخط يده . بيد أن الضربة القاضية أتت عن طريق اللاندغراف « دوهيس » . فحرب الفلاحين سجلت نوعاً من القطع في تاريخ الإصلاح اللوثري : لقد رفض هذا الأخير وضع الثورة الإجتماعية في عهدته وكفالته . كذلك توصل مذهب تجديد العماد إلى مسلك جديد ، حيث بقي ملاذاً لجميع الساخطين .

ثورات نهاية القرن

في نهاية القرن ، برزت مرحلة جديدة من التوتر ، سببتها في الوقت نفسه ، مساوىء القنانة الثانية والإضطرابات التي أحدثتها الحرب وتضخم ضريبة الدولة . ففي فرنسا ، الهادئة نسبياً ، يظهر « القرويون الثوار » . وفي هنغاريا ، يجر « إتيان بوكسكاي » خلفه الفلاحين ، « الهايدوك » ، الراغبين في الخلاص من القنانة ، وفي النمسا يتمرد الفلاحون المسالمون في منطقة الغابات على الأسياد الإقطاعيين والسلطة المهيمنة .

ثورة النمسا السفلى (1596 ـ 1597) . تفاقمت الأحداث والوقائع التي

أدت إلى اندلاع ثورات عام 1525، وأخذ الفلاحون يعانون الكراهية الموجهة ضدهم ، هذا من جهة ، ومن اشتداد قوة النظام الإقطاعي ، من جهة أخرى . أما الشكاوى الخاصة فكانت عديدة . وكانت موجهة ضد النظام الإقطاعي وسلطة الدولة ، في آن واحدٍ . وكما حدث عام 1525 ، يرفض الفلاحون جميع التحديدات وتلخص مطالبهم في تقديم شكوى ضد الإقطاع : كان الهدف من تضامنهم هو إلغاء الضرائب الجديدة (ضريبة المنازل بشكل خاص) ، والإبقاء على حقوقهم القديمة وحرياتهم ، التي يجب أن تعود إلى ما كانت عليه قبل خمسين سنة . وكانت تطلماتهم تستهدف الجهاز الإقطاعي أكثر بكثير من استهدافها للتجاوزات المرحلية التي تمارسها السلطة الملكية ، في حين أن هذه التجاوزات ، من ضرائب استثنائية وتعبئة ، كانت صاعق التفجير الذي أدى إلى اندلاع الثورة . كذلك ، يرفض الفلاحون ، كما حدث قبل ثلاثة أرباع القرن ، كل تجديد في القانون الروماني . كإلغاء هيئة المحلفين مثلاً ـ الذي منح الإقطاعي سلطة شبه مطلقة على أتباعه الريفيين . إضافة إلى رفضهم لكل التجاوزات التي يمكن إدراجها في فئة القناة الثانية ، أي :

ـ السخرة التي استمرت تتزايد طيلة القرن .

ـ القضايا الضرائبية الإقطاعية (ضريبة النقل والإنتقال ، ضريبة التركة أو الميراث) التي كانت في تزايد مستمر .

ـ حق الشفعة .

أما التنظيم ، القائم على الضغط تجاه المعتدلين . وأداء يمين الولاء ذي الطابع الديني ، فبدا قليل الفعالية مثلما كان عليه خلال حرب الفلاحين . كان التنظيم بكامله يرتكز على التضامن القديم الذي يجمع بين المجمعات القروية وفق الأسلوب السويسري . ومن تشرين الثاني (نوفمبر) 1596 إلى كانون الثاني (يناير) 1597 ، بسط الثائرون سيطرتهم على منطقة الغابات ، فيعينون المسؤولين في كل قرية ويصبح القرويون على استعداد للتعبئة الشاملة. لقد كان المتمردون على درجة من التنظيم العسكري الفعلي، وبدأوا، منذ شباط (فبراير) 1596، يستعينون بالجنود المحترفين، الفارين من جيش هنغاريا.

وكالعادة ، لم يكن يبدو أن الجيش الفلاحي قادر على مقاومة الصدام مع

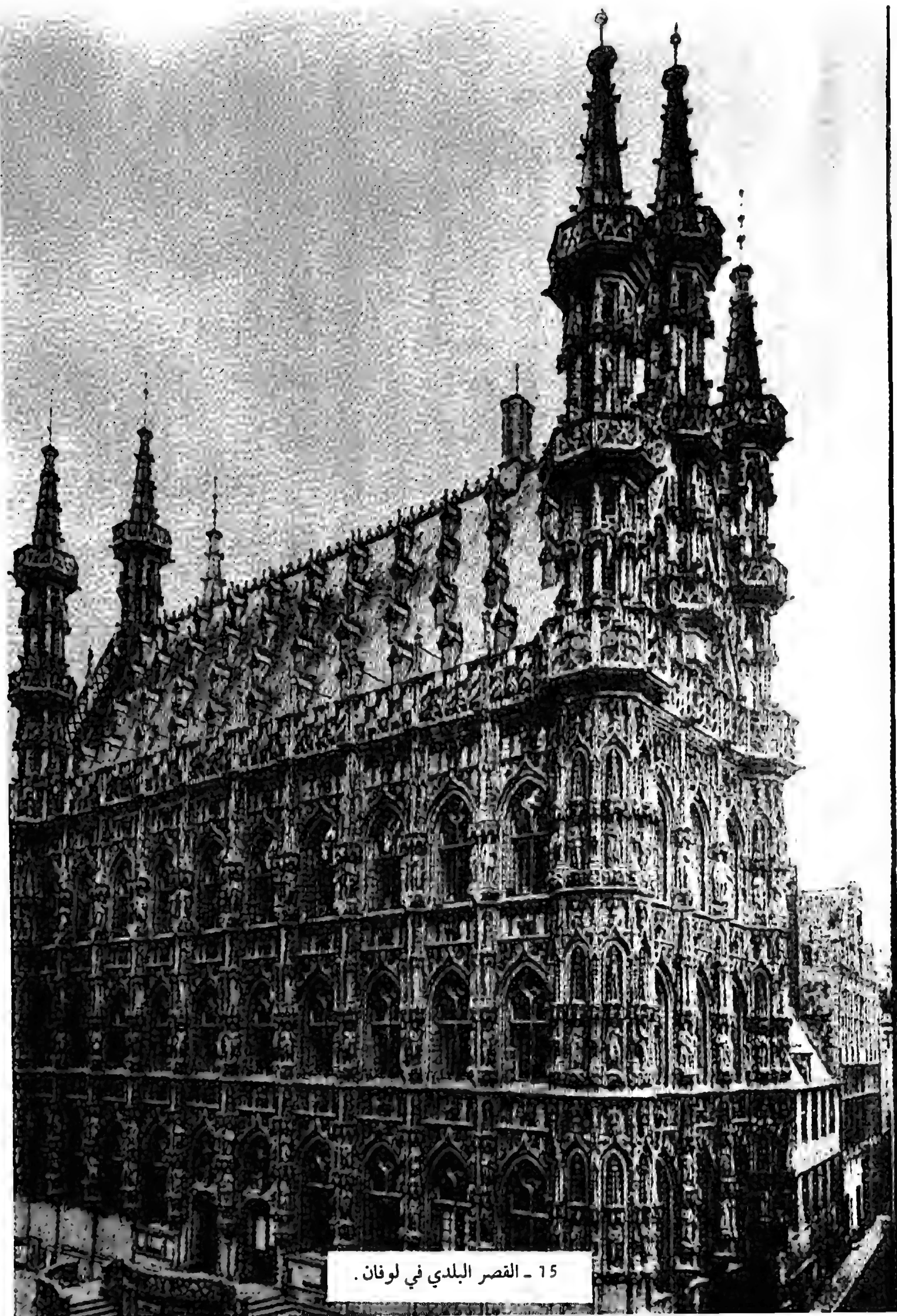
الجيوش النظامية ، رغم أنه كان يعد حوالي عشرة آلاف رجل ، إضافة إلى تزوده بالمدفعية . ثم إن المحاولات الخجولة لحرب العصابات في وادي الدانوب لم تعطِ أية نتيجة جدية . ولقد استطاعت بعض الكتائب الفلاحية الكبيرة الإستيلاء على قصور ومدن حصينة ، لكنها لم تلبث أن تشتتت أمام الجنود المحترفين ـ يدعمهم فوج من الرجال المدرعين القادمين من هنغاريا في آذار (مارس) 1597 .

هذه الثورة ، التي لم تكن معروفة كغيرها ، تبدو مهمة لسببين :

ـ لأنها أولاً تنبأت بالعديد من الثورات التي اندلعت في القرن 17 . فقد اشتكى الفلاحون من النظام الإقطاعي ، لكن هذا الأمر زاد من الأعباء المترتبة على الأمير الذي أشعل شرارة الفتنة التي أدت إلى اندلاع الثورة . لم تكن الثورة ضد ضريبة الملح ولا ضد الورق المدموغ ، بل ضد التعبئة وما يمثله ذلك من فرض للضرائب . وما كانت لتحصل الثورة الإقطاعية دون الزيادة الهائلة في ضريبة الدولة . وهذه الزيادة في الأعباء كانت نتيجة الحرب النمساوية ـ التركية ، وتحديداً بسبب الهزائم التي مني بها « الامبراطوريون » . وقد عانت فرنسا « ريشليو » من الصعوبات التي نجمت عن أسباب مماثلة .

ـ فيما بعد ، أصبحت الحركة ذات طابع معاد للإقطاعية وللأسياد بحيث تجلى ذلك بوضوح تام . وفي كل الحالات ، تعهد القادة ، وهم من الفلاحين الميسورين ، بالتصريح بأنهم لن يفعلوا شيئاً ضد الامبراطور . وكان الأرشيدوق « ماتياس » مؤيداً لبعض مطالب الفلاحين ، لكنه لم يستطع الإستمرار في إظهار حسن نواياه ، لأن القادة الراديكاليين قادوا جماعاتهم إلى طريق مسدود ، ألا وهو الإستيلاء بالقوة على القصور والمدن الصغيرة . لذا لم يكن الأرشيدوق ليتسامح إزاء هذه التصرفات . خصوصاً أنه مضطر لمجابهة الأتراك والبقاء مسؤولاً عن النظام . كذلك أخفق سلوك ماتياس لصالح الفلاحين لأن آل هابسبورغ كانوا يفتقرون إلى السلطة الكافية على مختلف المراتب والفئات ، ولأن الإدارة كانت بين أيدي النبلاء ، ولم يستطع أرشيدوق النمسا التصرف إلا بمؤازرة تلك الفئات .

وهكذا ، فإذا كانت الثورات الفلاحية والثورات المدينية في الأراضي المنخفضة ذات أهمية في دراسة الإضطرابات والذهنيات ، فإن أقل ما فعلته كان



15 ـ القصر البلدي في لوفان .



16 ـ شارل الجسور يترأس مجلس كهنة الجزّة الذهبية .

تبيان سرعة عطب الفقراء الهائلة في مواجهة الطبقات الحاكمة . ولقد حدث ازدهار الرأسمالية التجارية ، واشتداد اندماج العالم الريفي وبلدان الشـرق الأوروبي في اقتصاد السوق ، حدث ذلك على حساب جماهير الفلاحين . إنما ينبغي ألا نجعل الصورة قاتمة . لقد شهد القرن 16 انتصارات رائعة في« هير پوا دو جاكار » كما في الطرف الآخر من الشـرق الأوروبي ، حتى عند الفـلاحين . وفي عالم بـدأ يزداد غنى ، لم يتجمد المجتمع ، حتى رغم عنف المواجهات ورغم الصراعات الدينية التي لا ترحم .

الفصـل الرابـع
مملكـة شارلكـان الكونيـة

إن الفترة التي شهدت موجة بارزة جداً من النزعات القومية ، عرفت ، وبشكل تناقضي ، المحاولة الأخيرة الهادفة إلى تحقيق وحدة العالم المسيحي . ولا شك في أن تاريخ السياسة الذي جربه شارلكان هو الـذي أفضى إلى فشل ذريـع ، أصدر شـارلكان نفسـه حكمه عليـه . عندمـا تنازل عن جميـع سلطاته ليعتكف في ديـر « يوست » ، في قشتالة ولأنه كان يستمد قوته مما ورثه ومن منصبه الامبراطوري ، اعتقد شارلكان لفترة أن العـالم المسيحي قادر على مـواجهة الخـطر التركي وأنـه سيعترف بسلطته الإسمية . وفي هذا دليل على جهله لعقلية العصر وللعلاقات بين القوى في أوروبا .

شخصيـة الامبراطـور

لم يكن لـ « شارل دوغاند» (1500 ـ 1558) جذور في أية أمة . فهو بادىء ذي بدء ، من حيث تربيته ، أمير بورغوني ، لغته الأم هي الفرنسية التي تحولت فيما بعد إلى الاسبانية . ويبدو أنه كان أقل من أمراء عصره الشبان تأثراً بأهله ، ذلك أن أباه « فيليب لوبو »[1] توفي حين كان شارل في السادسة من عمره وأن أمه « حنـة المجنونة » اعتكفت في قشتالة ، في قصر « تورد سيللا » . وهكذا نشأ تحت رعاية عمته « مارغريت » النمساوية ، أرملة دوق « سافوا» ، التي رسخت في ذهنه المثال الأرستقراطي لبلاط بورغونيا : ميل للبذخ ، والصيد ، والمباريات ، رغم أنـه بدا محباً للمطالعة وأنه كان يستمتع بالحكم ومعالجة القضايا السياسية . ولم يلبث أن أصبح رحالة دائم التنقل . فقد قادته مقتضيات الحرب إلى ألمانيا وإلى إيطاليا ،

---

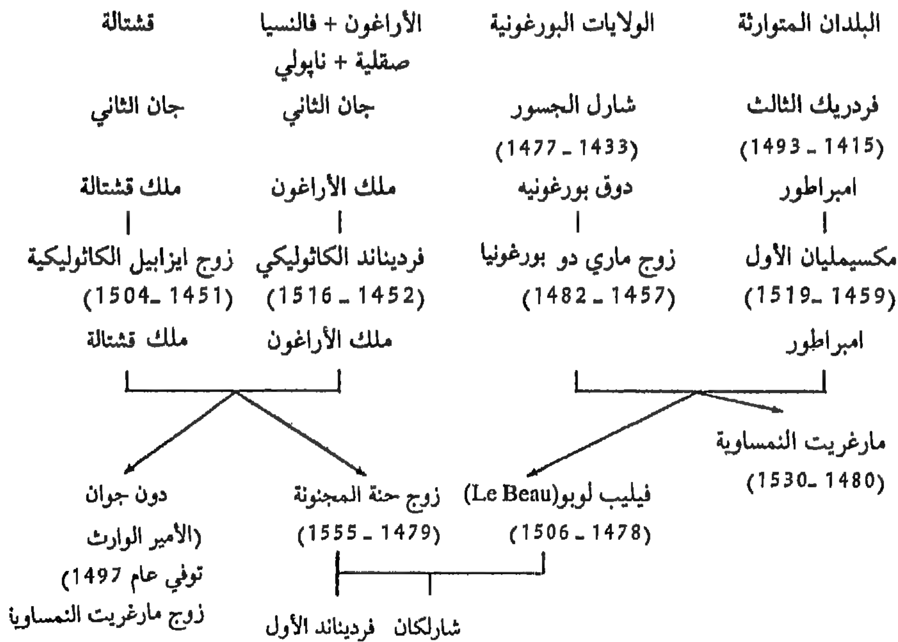
(1) Le Beau .

رغم أنه كان يفضل الإستقرار في الأراضي المنخفضة وفي اسبانيا . لم يكن له عاصمة محددة ، وكان يكتفي بتسيير الأمور مع فريق صغير من الوزراء وأمناء السر ، تاركاً أكبر قدر ممكن من الإستقلالية للبلدان الخاضعة لسيطرته ومعتمداً ، إلى أقصى حد ، على خدمات أفراد عائلته ، وعمته « مارغريت » ، وشقيقته « ماري » الهنغارية ، وشقيقه الأوسط « فرديناند » ، وزوجته « اليونور » البرتغالية ، وعلى ابنه الدون « فيليب » فيما بعد .

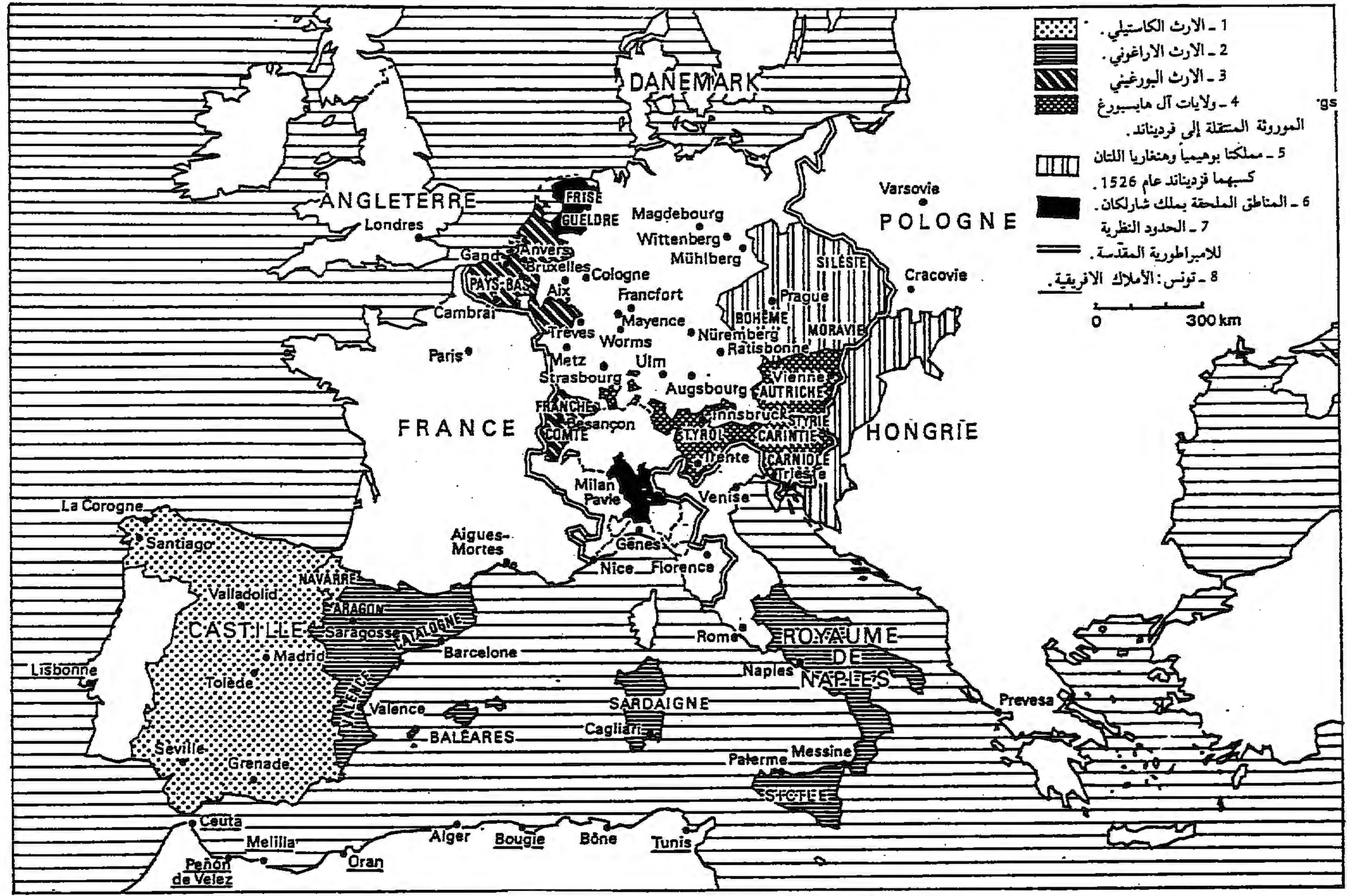
تركة آل هابسبورغ

كان شارلكان ذا تصور أرستوقراطي (وقروسطي) عن الميراث . ومما لا ريب فيه أن ثمة سياسة زواجية حاذقة كان لها أكبر الأثر في إرساء أسس قوته . ففي البداية ، كانت هناك السياسة الخيالية ، التي مارسها سلفه الألماني « فردريك الثالث » آل هابسبورغ ، الذي نصب امبراطوراً عام 1438 ، واعترض عليه أتباعه النمساويون وجيرانه الهنغاريون والذي ، رغم ذلك ، حقق لابنه « مكسميليان » زواجاً يبشر بخير عميم : فعام 1477 ، يتزوج هذا الأخير من « ماري » البورغونية ، وهي الإبنة الوحيدة لـ « شارل الجسور » وحاكمة البلاد المنخفضة ، التي تحدق بها المخاطر . لذا ، اضطر « مكسميليان » إلى حماية التركة البورغونية ، بقوة السلاح ، من تطلعات ومطامع « لويس الحادي عشر » . بيد أن الدعم الإنكليزي وانتصار « غينغات » أتاحا له التفاوض من مركز قوة وإرجاع دوقية « بورغونيا » فقط . وأول تسوية سلام بين آل « ڤالوا » وآل « هابسبورغ » ، وهو سلام « آرّاس » (1482) ، لم يكن الأخير من نوعه . كما أن حادثة وفاة ماري ، التي قتلت أثنار رحلة صيد ، جعلت مكسميليان ، تلقائياً ، سيد الأراضي المنخفضة ، بعد أن كان يحكم فقط بصفة وصي على العرش . إنما ، بعد أن تبناه النبلاء البورغونيون الذين ترك لهم الحكم الفعلي ، بدأ يقحم نفسه في السياسة الكبرى المتعلقة بأوروبا الغربية . وإذ يخلف أباه ، عام 1493 ، يتكون لديه من الأراضي المنخفضة والبلاد الموروثة قاعدة إقليمية واسعة وقدرة اقتصادية قل نظيرهما لدى أي حاكم للامبراطورية المقدسة ، منذ قرون خلت . ومع ذلك يعمد مكسميليان إلى تحقيق عملين رائعين : الزواج الإسباني والزواج الهنغاري اللذان لم تكن نهايتهما السعيدة مضمونة مسبقاً . فعام 1498 ، يحقق مكسميليان زواجاً ثنائياً بين أولاد الملوك الكاثوليك :

فيتزوج « فيليب لوبو » من « جوانيتا » ، ابنة إيـزابيلا وفـرديناند ، في حين تتزوج « مـارغريت » من « دون جـوان » ، الإبن الوحيـد لهذين الأخيـرين . وكانت كـل الظروف مؤاتية كي تصبح مارغريت ملكة أسبانيا ، لولا وفاة زوجها بعد مرور عام واحد . فتصبح جوانيتا الوريثة الوحيدة لكل من قشتالة والأراغون والامبـراطوريـة الأميركية . وبسبب المرض ، تمنع « حنة المجنونة » من ممارسة الحكم ، فتتنازل عن حقوقها لأبنائها . وعن طريق مؤامرة حيكت بدقة ، أصبح « شارل » الشاب ملك قشتـالـة عــام 1516 ، منتهكـا بـذلـك حقــوق والـدتــه . أمـا عــام 1515 ، فيحقق مكسيمليان، بمساعدة أحفاده ، عملية مماثلة في أوروبـا الشرقيـة . وبما أن آل هابسبورغ كانت لهم مطامح قد تكون مبررة بعرشي بوهيميا وهنغاريـا ، فقد وقّـع مكسميليان اتفاقية تسوية مع « لاديسلاس جاجلون » ، ملك هذين البلدين . أما ابنه فيتزوج من « ماري » آل هابسبورغ ، شقيقـة « شارلكـان » ، وتقترن ابنته « آن »



التركة التي ورثها شارلكان



شكل 3 ـ ممتلكات شارلكان في أوروبا وأفريقيا

بفرديناند آل هابسبورغ ، شقيق شارلكان . وأول بيت يأفل دون وريث يتنازل عن حقوقه للآخر . والجدير بالذكـر أن الموت المـأساوي الـذي داهم الملك الشاب « لويس الثاني » آل جاجلون في معركة موهاك ، عام 1526 ، جعل معاهدة ڤيينا قابلة للتنفيذ بأسرع مما كان يظن . وبالتالي يفيد البيت النمساوي من ذلك ليبسط نفوذه على أوروبا الدانوبية ويؤسس تلك الملكية النمسـاوية التي كـان لها التـأثير الشديد على مستقبل أوروبا القارية حتى عام 1918 .

وبالتالي ، فعندما توفي الامبراطور مكسميليان عام 1519 ، وجد شـارلكان نفسه على رأس تركـة هائلة بـاعتبار أن مـوت فردينـاند صـاحب الأراغون أعـطى لشارلكان الأقاليم المتوسطية العائدة إلى جده لأمه . فكان يملك على مجموعة من الولايات والمقاطعات لا يجمع بينها سوى ولاء الرعية إزاء سيدهم الشرعي . وكي يحكم ، كان كثيراً ما يترك الأمور رهن مشيئة النبلاء المحليين . وهو لم يكن إسبانياً ولا ألمانياً ولا فرنسياً ، بل أكثر من ذلك كان « بورغونياً » وناطقاً بالفرنسية . وكان بمقدوره التفاخر بأن الشمس لا تغيب أبداً عن بلدانه ، لأن هذه الأخيرة كانت تمتد في أوروبا من « الكاربـات » إلى « جبل طـارق » ومن « الموز » إلى « كلبـريا » . كذلك ، كانت له محطات في أفريقيا الشمالية ، ويمتلك جزر الأنتيل في أميركا ، في حين انطلق رعاياه القشتاليون لغزو الهضاب المكسيكية العليا .

الإنتخاب الامبراطوري

لم تكن كل هذه التركات لترضي ملك اسبانيا الشاب ، بل كان يتطلع أيضاً إلى التاج الامبراطوري ، بغية التفوق رتبة على سائر الحكام الأوروبيين . بيد أن هذا التاج كان انتخابياً وبالتالي لم يتمكن مكسميليان خلال حياته من العمل على انتخاب خلف له . كما أن موته خلق أزمة سياسيـة ودبلوماسيـة على صعيد أوروبـا ، لأن القضية كانت منوطة بانتخاب مفتـوح وكان المـرشحان همـا « شارل الأول » ملك اسبانيا ، و « فرانسوا الأول » ملك فرنسا . لقد كان انتخاب عام 1519 مثالياً إلى حد ما ، بسبب تضاؤل نفوذ الأزمة الدينية المفتوحة منذ ما قبل سنتين .

المسألة تستحق المجازفة وتشكل أولى مراحل المواجهة بين فرانسـوا الأول وشارلكان . فإذا اختار الألمان المرشح الفرنسي ، فإنهم يخشون أن يفقدوا في ذلك

الحريات الجرمانية وأن يشهدوا تحقق إصلاح حكومة الامبراطورية المقدسة ، وهو ما لم ينجح به مكسميليان . أما مع شارل آل هابسبورغ فيخشون بالعكس رؤية اكتمال هذه الملكية الواسعة الأطراف التي كانت دائماً محط أنظار الامبراطورية المقدسة ، أضف إلى ذلك أن الأمير الشاب ، الكاثوليكي المؤمن ، كان يخشى من تجدد الوحدة الدينية ، مع بعض العنف ، في العالم الجرماني . لكنه كان يغالي في المراهنة على أنه سيشل حكومة الامبراطورية المقدسة أينما وجدت . عدا ذلك ، لم يكن شارل ، ولا فرانسوا يعرفان الألمانية ، إنما من حسن حظ الهابسبورغي أنه كان حفيد المتوفى وأنه يتحدر من أسرة ألمانية أصبحت ، والحق يقال ، ذات جنسية عالمية .

عملياً ، كان انتخاب 1519 عبارة عن عملية فساد مبتذلة ، حيث تجلى ضعف المؤسسات . لقد كان الأمراء الناخبون السبعة سلعة معروضة للبيع ، والمرشحان على استعداد لتسديد الثمن . من جهة أخرى ، يكتب المصرفي « يعقوب فوجر » ، عام 1523 ، إلى شارلكان قائلاً : « معلوم لدى الجميع وواضح لهم كوضوح النهار أن جلالتكم الامبراطورية قد لا تتمكن ، دوني ، من الحصول على التاج الروماني » . في الواقع ، لم يكن « الناخبون » يثقون إلا بمصرف « فوجر » ، كائناً من كان مندوبه المفوض . هذه العملية كلفت شارلكان ما يقارب المليون فلوران ، وهو مبلغ ضخم بالنسبة لتلك الفترة (كان يمثل آنذاك ميزانية النمسا السنوية في فترة الحرب أو ميزانية ست سنوات من واردات المناجم في « تيرول ») . وهكذا ، حصل على أول مساعدة مالية من مصرف « انفرز » ، وذلك بفضل دعم عمته له . لكن مصرفيي « أوبسبورغ »[1] ، موّلا العملية حتى 80٪ ، وجاءت 15٪ من جنوى و 5٪ من فلورنسا . وكان لا بد من دفع نصف مليون فلوران مقابل شراء أصوات « الناخبين » السبعة ، وفق حسابات عام 1520 . من بين هؤلاء ، كان ناخب « براندبورغ » الوحيد الذي لم يأخذ شيئاً ، لأنه كان يتفاوض مع فرنسا . أما الصوتان الأغلى ثمناً فهما صوت « ألبير دو براندبورغ » وهو أسقف « ماينس » الذي كلف 113 000 فلوران ، وصوت الناخب البلاطي الذي قبض

(1) ويلسر وفوجر.

184 000 فلوران . ولم يكن المال يدفع للأمراء فقط ، بل ولمستشاريهم أيضاً . عـدا ذلك ، قبضت « رابـطة سواب » مبلغ 171 ألف فلوران لتتخلى عن الـدوق « أولريخ » صاحب « ورتمبورغ » والإعتراف بسلطة رجل هابسبورغ المطلقة .

ولم يتم التتويج الامبراطوري إلا بعد عشر سنوات ، في بولونيا ، وكان ، عبر التـاريخ، آخـر ، ما أنجـزه الحبر الأعـظم . فيمنح شـارلكان مجـد الامبراطـور الرومـاني الحقيقي ونفوذه وتطلعاته كزعيم للعالم المسيحي .

هدف العالم المسيحي

إن الفكرة التي كونها الامبراطور ، آنذاك عن العالم كانت بشكل خاص عبارة عن مفارقة تاريخية . ولقد عرضها ، عام1519 ، في نصين هـامين ضمن رسالـة موجهة إلى «الناخبين» ، وعام 1521 ، ضمن مذكرة موجهة للأمراء المجتمعين في دييت «وورمز» . فعام 1519 ، يشدد على محاربة الكفار قائلاً :

لأن رغبتنا الحقيقة وإرادتنا تكمنان في تأمين الغذاء والسلام لكل المسيحيين وتوجيه كامل قوتنا وقدرتنا للدفاع عن العقيدة والمحـافظة عليهـا ونشر تعـاليمها . بالمقابل، يشدد عام 1521 على محاربـة الهرطقـة : تعلمون أني سليـل أباطـرة شـديدي التـدين حكموا الأمـة الجرمـانية النبيلة ، وملوك أسبـانيـا الكـاثـوليـك ، وأرشيدوقات النمسا ، ودوقات بورغونيا الذين كانوا جميعاً ، حتى مماتهم ، أبنـاء الكنيسـة الرومـانية الأبـرار ، المدافعين عن العقيـدة الكاثـوليكية ، وعن العـادات المقدسة واحتفالات القداس الإلهي ، الذين عهدوا إلي بكل هذا ، والذين ما زلت حتى اليوم أقتدي بهم . لذا ، قررت أن أبقى أميناً على كل ما أثبت منذ مجمـع كونستانس . وبديهي أن يعتبر ضالاً كل راهب منفرد إذا خالف رأي كل المسيحيين ، وإلا لكان المسيحيون على خطأ طيلة ما يزيد على الألف عام . كما قررت أيضاً أن أضع في خدمـة ذلك ممـالكي ، أملاكي ، أصـدقائي ، جسـدي ودمي ، حياتي وروحي . إذ إنه عار عليكم وعلينا ، يا أبناء الأمة الجرمانية النبيلة ، في زمننا هذا وبفعل من إهمالنا ، أن يلج قلوب الناس مجرد احتمال الهرطقة ، أي هذه النقيصة التي شوهت الدين المسيحي .

وكي يتـوصل إلى هـذه النتائـج ، يسعى شارلكـان لأن يكون زعيم العـالم

المسيحي . فيبني سيادته ، في آن معاً ، على طابع يتخطى القومية للسلطة الامبراطورية وعلى حيازته لتركة امتدت على جزء كبير من أوروبا . وكان يرى أن الروابط وثيقة بين الشؤون الحكومية والشؤون العائلية . فهو الذي نجح مثلاً في إنجاز معاهدة ڤيينا عام 1515 ورتب أمر الزواج الثنائي بين آل هابسبورغ وآل جاجلون عام 1521 . وكان ثمة تشابه مذهل بين النموذج البورغوني وسائر ممتلكات شارلكان . فقد كانت دولة بورغونيا قائمة على الدعم الإقطاعي ، وولاء النبلاء لسيدهم الشرعي ، وتحالف هؤلاء فيما بينهم . ويبدو أن شارلكان استخدم هذا النظام إنما دون أن يخلق لنفسه الولاءات . فعندما نظم حكومته ، لم يعتمد سوى على البورغونيين . ولم يكن هؤلاء مؤيدين لأي صَهْر تام في الحكومة . ومن الناحية السياسية ، كان شارلكان تلميذاً لأحد كبار الأسياد ، وهو « غليوم دو كروا » ، سيد « شيافر » ، غير أن الامبراطور أساء تطبيق المبادىء الهامة التي رسخها هذا الأخير في ذهنه . إذ يتحول النفع المشترك بين العاملين لديه الى تقتير ، وقلقه إزاء السلام إلى حب مفرط للعدالة ، مما قاده إلى صراعات لا نهاية لها . أما روح التصميم فاصطدمت بالرغبة في المعرفة الشاملة ، وهي رغبة عطلها فكر قلق ، متردد ، كان يشكل سمة بارزة في طبيعة آل هابسبورغ . وإلى حد ما ، كانت تنقصه الواقعية ويمزج ، على غرار جده مكسميليان ، بين مجد آل هابسبورغ ، ومصلحة الامبراطورية المقدسة وواجبات الجهاد المقدس ضد الكفار . « في الوقت الذي كانت معه الأمة الألمانية تتمنى مجيء ملك يجسد تطلعاتها ، كان أمامها حاكم شاب لا يربطه بالشعب أي رابط حميمي ، بل بالأحرى كان يستعد لمواجهة القوميات ، تدفعه إلى ذلك فكرة بناء امبراطورية وراثية واسعة » .

أضف أنه ، إلى جانب هدفيه اللذين يستحقان الإطراء ، وهما محاربة الهرطقة ومحاربة الكفر ، حاول الدفاع عن إرثه ، دون أن يستسلم لفكرة الأمبريالية بمعناها الحديث . فهل استسلم لإغراء الملك الشامل الذي أوصى به إليه مستشاره « غاتينارا » من « بيامون » ، منذ 12 تموز (يوليو) 1519 ؟ سيدي ، بما أن اللّه وهبك هذه النعمة الواسعة ، ألا وهي رفعك فوق كل الملوك والأمراء في العالم المسيحي إلى درجة من القوة لم يحصل أحد عليها حتى الآن سوى سلفك « شارلمان » ، فأنت في طريقك إلى الملك الشامل ، ولسوف توحد المسيحيين تحت صولجان واحد .

موارد أسبانيـا

يعتبر هذا الأمر مجرد وهم في زمن كثـرت فيه القـوميات المتشـددة. فروح العصـر لم تعد مع وحدة المسيحيين، حتى الغربيين، تحت سلطة الامبراطور والبابا. وقد برهنت التجربة أن الخطر التركي لم يتوصل حتى إلى توحيدهم جميعاً في حـركة دفاعية. وكانت فرنسا في طليعة المقاومة ضد محاولات شارلكان، وقد وجدت لها حلفاء في ألمانيا، وإيطاليا، وأحياناً لدى ملك انكلترا. وقد طال الصراع بين بيت هابسبورغ وبيت فَالْوَا بعد تنازل شارلكان عن العرش. أضف إلى ذلك أن تحليل «غراتينارا» لم يكن دقيقاً، من الناحية الموضوعية، إذ كانت نسبة القـوة، عام 1520، لصالح فرانسوا الأول أكثـر منها لصـالح شـارلكان. وإذا اعتبـرنا، في الواقع، أن موارد شارلكان، بمجملها، تفوق موارد فـرانسوا الأول، فـإن كلفة المسافة جعلت النظامين متكافئين: كانت فرنسا ومملكة آل هـابسبورغ تشكـلان قوتين متكافئتين. ثمة سياق جدلي أدى إلى ولادة هاتين القوتين المتخاصمتين. إن تشكلِ دولة قوية، خلال النصف الثاني من القرن 15، في قلب مملكة فرنسا أطلق مسيرة التجمع التي انبثقت منها كونفدرالية البلدان التي يحكمهـا شارلمـان والتي تهدف إلى كبح جماح القوة الفرنسية.

كان إيراد قشتالة العادي يساوي 3 أطنان من الفضة والإيـراد الإجمالي في حدود 5 أطنان ـ تلك كانت ضريبة قشتالة في عهد الملوك الكاثوليك. نذكر على سبيل الموازنة أن مجموع ما تقدمه الضرائب في فرنسا ارتفع عام 1547 إلى 115 طناً من الفضة، بعد أن كان يقدر بـ 92 طناً عام 1523. وبين 1547 ـ 1559، أصبح المعدل السنوي للضريبة الملكية في عهد هنري الثاني، يزيد قليلاً عن 200 طن من الفضة. ولا شك في أن ثروات أميركا هي التي ساعدت آل هابسبورغ على تمويل الحرب. فخلال العشرين سنة الأخيرة من عهدهم، قدمت أميركـا لدولـة قشتالة ما يعادل 300 طن من الفضة، أي 15 طناً سنوياً تتمثل بحوالي 7 أطنان من المعدن الأبيض و 800 كلغ من الذهب. أما خلال العشرين سنة الأولى، فلم تقدم أميركا أكثر مما يعادل 90 طناً من الفضة، أي مقدار 4,8 أطنان من الفضة في كل سنة. وعام 1949، نشر المؤرخ الأسباني «ر. كاراند» حسابات الدخل العادي في قشتالة، فلفت أنظارنا الإرتفاع البسيط في هذه الحسابات بدءاً من عام 1504

وخصوصاً ضعف الدخل النهائي الذي ، رغم عدم ارتفاعه ، كان قلما يماشي ارتفاع الأسعار . وفي قشتالة كما في فرنسا ، يمتص ارتفـاع الأسعار الإرتفـاع الصوري للدخل ، ويبقى التفاوت بين فرنسا وقشتالة قائماً دون أن يميـل نحو الحـل . أما شارلكان فيمول الحرب جزئياً بفضل القرض والمصرفيين الألمان في « أنفـرز » . وكانت ثروات « الالدورادو » الأميركي أقل عوناً له من ثروات الأراضي المنخفضة الحقيقية في الإعداد للحرب وبنسب محدودة .

جيوش القرن 16

في الحقيقة ، كانت كل حملة تسمح ، لكل من فرانسوا الأول وشارلكان ، بتجييش 10 000 رجـل من الجنـود ذوي الـرواتب ، ومثـل هـذا العـدد من الإحتياطيين . ثمة حدث بارز في القرن 16 : مضاعفة أعداد الجيوش بين 1550 و 1560 . فعـام 1552 ، وهوعـام حصـار «ميتـز»، كـان الجيش الفـرنسي يعـد حـوالي 35000 رجل . وبعد خمس سنوات ، أصبح جيش « فيليب الثاني » ، الذي انتصر في « سان كنتان » ، يعد 50 000 رجل ، وجيش « هنري الثاني » 40 000 رجل . بيد أن هذا المجهود الحربي أدى من ناحية إلى الإفلاس ، كما لم يسمح من ناحية أخرى باستغلال هذا النصر والزحف نحو باريس . وفي هذا الفشل ، الذي ألغى الإنتصار ، كان لا بد ، بالطبع ، من الأخذ بالإعتبار جانب التقنيـة الروتينيـة التي تقضي بعدم التوغل في عمق البلد المعادي دون تأمين السيطرة على المواقع الحصينة الموجودة في الطريق . وقد أضاع ملك اسبانيا وقتاً ثميناً أثناء استيلائه على « سان كنتان » و « كاتليه » و « هام » و« شوني » . بيد أن السبب الرئيسي لعدم الإنتصار في النهاية كان يكمن في التفوق العددي الهائل في جيشه . إذ إنه حتى قبل الحصار ، لم يكن يعرف كيف يطعمـه . وعندمـا تم له النصـر ، لم يتمكن من دفع رواتب الجنود . . .

النزاع بين آل هابسبورغ وآل ڤالوا

في نيسان (ابريل) 1559 ، أدت معاهدة «كاتو ـ كامبريزيس» بالمملكتين إلى نمط وفاقي معين بعد سنة من وفاة الامبراطور، أي بعد مرور سنتين على انتصـار العاهل الهابسبورغي ، ومرور 40 سنة على انتخاب شارلكان . لكننا نجد أنه من غير

اللائق التزام الصمت التام حيال هذه السنوات الأربعين من الحرب الأوروبية، التي بدت عديمة الجدوى في ظاهرها، والتي بددت آخر الأوهام المتعلقة بإمكانية الوحدة.

الحروب الإيطالية

إن مسرح الأحداث الرئيسي كان إيطاليا ، التي شكلت هدفاً للأطماع الفرنسية منذ عام 1494 . ولقد حكم التأريخ الفرنسي بقسوة على سياسة الڤاليين الإيطالية ، لا سيما مع غرق الفكر الديكارتي في التشوش الدبلوماسي الذي ساد إيطاليا عصر النهضة . بيد أنه من السهل فهم الأطماع الفرنسية التي تبرز خلف الحجج والتبريرات السلالية البسيطة . آنذاك ، كانت إيطاليا البلد الأكثر ثراء والأكثر سكاناً والأشد شهرة ونفوذاً على الصعيد الفكري . ولم يكن الجيل الذي أعاد اكتشاف مغريات العصور القديمة هو الذي سيتخلى عن أم الآداب والفنون تلك . أو لم تكن تركة آل « أنجو » ، التي اغتصبها « ألفونس » الأراغوني ، تخص « شارل الثامن » ، الموصى له بكامل حقوق هذا الفرع الصغير من الكابيين ؟ فبعد تحضير دبلوماسي جدي ، يبرهن فيه عن سذاجة أكثر منه عن توجه سياسي ، وبالإعتماد على جنوى وفلورنسا ، يتمكن « شارل الثامن » من إيصال رجال الدرك خاصته إلى ما وراء الألب . ولم تكن هذه سوى أول كوكبة من فرسان الجيش الملكي ، لكن النبلاء الفرنسيين فضلوا اختيار طريق إيطاليا . ويبدو أن مغامرة شارل الثامن انتهت بفشل ذريع ، إلا أنها كانت نموذجاً بالنسبة للمغامرات اللاحقة . أما خلفه « لويس الثاني عشر » ، المدعوم بالحقوق القابلة للنقاش حول « ميلانو » ، فنصب على الفور ملكاً على نابولي ودوقاً لميلانو . وعام 1512 ، يضيع لويس الثاني عشر كل انتصاراته : كان الحدث الأكثر أهمية هو استيلاء فرديناند صاحب أراغون على « ناڤار » . رغم ذلك ، كان لويس الثاني عشر يحلم بالتوجه إلى إيطاليا في ربيع عام 1515 ، لو لم يمنعه الموت من ذلك . وعلى الفور ، يحقق خلفه « فرانسوا الأول » هذا المطمح بهدف استرجاع ميلانو . ثم بعد « مارينيان » ، أصبح الفرنسيون مجدداً في موقع القوة في إيطاليا، بيد أن وضع اليد على ميلانو كان أمراً حيويا بالنسبة لمملكة آل هابسبورغ. لهذا السبب كان الصراع حتمياً بين فرانسوا الأول وشارلكان فيما يتعلق بهذا العنصر الرئيسي من ميراثهما الخاص . وقد حدثت حملات ثلاث لم تؤد إلا

إلى خراب « باڤيا » . ومن حسن حظ فرانسوا الأول(+) ، أن شارلكان لم يعرف كيف يستغل انتصاره وأنه أفاد من ذلك كي يفرض عليه معاهـدة جائـرة ، هي معاهـدة مدريد ، التي لم ينفذها ملك فرنسا قط . كان ثمة تعارض بين تصورين للسلطة : وهذا ما استغله شارلكان لاسترجاع كامل ميراثه ، وخصوصاً دوقية « بورغونيا » التي كان يعتبرها منشأ أسرته . وقد سعى إلى انتزاع « أرتوا » و« الفلاندر » من السيادة الفـرنسية . لكن فـرانسوا الأول اعتمـد في رفضـه تنفيـذ المعـاهـدة على شعـور البورغونيين وعلى السمة التي تتمتع بها المنطقة في كونها لا يجوز التصرف بها . أما بورغونيا فلم ترد مطلقاً إلى شارل الذي اعتبر خصمه حانثاً في يمينه ، مفتقراً إلى أبسط مبـادىء الشرف . وهكـذا ، كان الخـلاف تامـاً ، واستؤنفت الحـرب عـام 1526 . ولا شك في أن معاهدة صلح « كامبري » المبرمـة عام 1529 ، كـانت الحكمة بعينها ، على الأقل مع تأخر الزمن ومع وعينا العميق للقوميات . إنما إذا كانت مسألة الميراث البورغوني قـد سوّيت نهـائياً (استمـرت أرتوا ، الفـلاندر ، وفرانش ـ كونتيه بين أيدي آل هابسبورغ إلى أن استردها « لويس الرابع عشر ») ، فإن قضية ميلانو بقيت الفتيل الذي يهدد باشتعال الفتنة .

التحالف الفرنسي ـ التركي

حدث جديد : لم يتردد ملك فرنسا في إبـرام معاهـدة تحالف صـوري مع « سليمان القانوني » وضم قواته إلى قوات « التركي العظيم » . إذ كـانت المصلحة الوطنية تتقدم آنذاك على الدفاع عن العالم المسيحي . ومع وفاة الدوق « فرانسوا الثاني سفورزا » ، طالب فرانسوا الأول بمنطقة ميلانو لابنه ولي العهد . ثم لا تلبث الحرب أن تتجدد مع عام 1536 . لقد كان الفرنسيون يحتلون « ساڤوا » وبيامون الشمالية ، في حين راح شارلكان يجتاح منطقة « البروڤانس » ويعمل فيها السلب والنهب والتدمير ، يدعمه في ذلك الأسطول الجنـوي . وسرعـان ما أدت سيـاسة الأرض المحروقة إلى إنهاك الامبراطوريين ، غير أن احتلال أراضي دوق ساڤوا شكل ضمانة ثابتة للمستقبل .جدير بالذكر أن وساطة البابا الجديد « لويس الثالث فارنيز » أدت إلى توفيق بين الخصمين دام عشر سنـوات . لقد أبـرزت الحرب مؤامـرات

(+) الذي أسِر في المعركة.

مذهلة ، لم تكن واردة قبل قرن مضى : يجعل الأتراك مقرهم الشتوي في منطقة البروڤانس ، ويقيمون في مدينة « طولون » التي هجرها ساكنوها ، في حين كانت القوادس التركية والفرنسية تبحر معاً ، وتطارد السفن الاسبانية والإيطالية . فهل يمكن التحدث فعلاً عن العالم المسيحي في ظل هـذه الظروف ؟ أضف إلى أن مسعى فرانسوا الأول في هذه القضية كان حديثاً حتماً ، بينما كان شارلكان مصراً على اتّباع الأوهام التي أحستها فرنسا وكأنها سياسة تطويق خطرة .

وفي الـواقع ، يكلف شـارلكان ابنـه الدون فيليب ، عـام 1540 ، بمهـام ميلانو . وحتى رغم أن حجج الأمبراطور القانونية كانت معقولة ، شعرت فرنسا بهذا التـدبير وكـأنه فعـل عدائي . فتسعى إلى الإفـادة من الصعوبـات التي يـواجههـا الامبراطور في ألمانيا وفي فشله أمام الجزائر عام 1541 لتعاود أعمالها الحربية عام 1542 وتعقد معاهدة« كريبي ـ أون ـ ڤالوا » للسلام (1544) التي أبقت سافُوا بين أيذي فرنسا ومنطقة ميلانو في حوزة الأمبراطور .

احتـلال ميتـز

عام 1551 ، يستأنف « هنري الثاني » سياسة أبيـه : يتدخـل عسكريـاً في « بارما» ضد البابا « يوليوس الثالث » ، ثم يدعم الثوار السيانيين ضد الامبراطوريين و « كـورسيكا » الثـائرة على « الجنـويين » . ومن المستغرب أنـه حـاز على أكبـر انتصاراته على مسرح عمليات يعتبر ثانوياً ، في « اللورين » ، حيث احتل أسقفيات «ميتـز» ، «تول» و «ڤـردان» التي عهد إليـه حلفـاؤه البـروتستـانت الألمـان أمـر حمـايتهـا والمحافظة عليها . أما فشل شارلكان أمام ميتز ، عام 1552 ، فحدد مستقبل هذه المقاطعات : لقد دخلت في التبعية الفرنسية قبل الألزاس.أو ما تبقى من اللورين .

معاهدة صلح كاتو ـ كمبريزيس

بعد عام 1555 ، يندفع هنري الثاني نفسه في سياسة إيطالية واسعة ، متحالفاً مع البابا « بولس الـرابع » ، عـدو الاسبان اللدود . ويـرسل جيشـاً ضخماً بقيـادة « فرانسوا دو غيز » لفتح مملكة نابولي ، مما أضعف قدراته العسكرية على جبهـة « پيكـاردي » وساعـد على انتصار الأسبـان في « سـان كنتـان » خـلال شهـر آب (اغسطس) عام 1557 . ويجوز لنا أن نتساءل عما إذا لم تكن معـاهدة « كـاتو ـ

كمبريزيس » نوعاً من التخلي عن الفرضية القائلة بأن الحروب الدينية لم تندلع في فرنسا .

بيد أن هذا الإنتصار الأخير الذي أحرزه « فيليب الثاني » عاد بالفائـدة على مملكة أسبانيا التي ، بطبيعتها ، لم تكن معنية بأية جمهورية مسيحية تتخطى حدود القومية . إذ إزاء الفشل في السياسة العامة ، صمم شارلكان على تقسيم ميراث آل هابسبورغ بين ابنه الوحيد الدون فيليب وأخيه الأصغر فرديناند ، وذلك بعد أن أذلته هزيمة « ميتز » ، وخيانات الأمراء الألمان ، ونزاعات العائلة مع أخيه فرديناند .

فرعا البيت النمساوي

إن التقسيم الذي حدث عام 1556 ، كان على الأقل ذا أهمية بالنسبة لتاريخ أوروبا لأن البيت النمساوي توزع منذ ذلك الحين ، وطيلة قرن ونصف من الزمن ، بين فرع أكبر وهو مملكة أسبانيا التي كانت قشتالة هي العنصر المحرك فيها ، مع اعتماد على امبراطوريتها في أميركا ، وفرع أصغر ، وهو مملكة النمسا ، التي ورثت المجد الامبراطوري ، والبلاد المتوارثة ، ومناطق نفوذ في أوروبـا الوسـطى . أما الفرع الأكبر فكان نصيبه الثروة المادية ، والقوة ، بل كان ثمة في الحقيقة نوعاً من الخيار المتخذ حول الدولة ـ الأمة الاسبانية ، في أعقاب التحول الذي حدث عند شارلكان بعد عام 1540 . والمؤشر الصحيح على هذا التفوق هو أن نظام ، الجزة الذهبية ، الذي أرساه « فيليب لوبون » ، ظـل وقفاً على الفـرع الأكبر الـذي كان يحتفظ له في مدريـد بديـوان قنصلي فرنسي اللغـة ، لأن المسألـة مرتبـطة بإرث بورغوني . كان هذا التحول هاماً ، إذ يتخلى آل هابسبـورغ مذ ذاك عن الملكيـة الكونية ويقسمون ميراثهم إلى « ملكيتين » لم تصبحا بعد دولتين قوميتين ، بل كانت عبارة عن خليط جغرافي سياسي ، إحداهما ذات هيمنة قشتالية والأخرى ذات هيمنة ألمانية ، لكننا سوف نرى أن التوازن في مملكة النمسا كان أكثر دقة وأن ألمانيي النمسا كانوا عاجزين عن السيطرة على مملكة النمسا كما سيطر القشتاليون في مملكة اسبانيا .

لقد ترافق هذا التقسيم مع الحسرة والمرارة ، إذ لم يتخل شارلكان ولا ابنه الدون فيليب عن التاج الامبراطوري بطيبة خـاطر ، هـل كان أمـراء الامبراطـورية اختاروا قشتالياً كالدون فيليب في حين أنهم ، قبل جيل من الزمن ، استبعدوا نهائياً

المرشح الفرنسي ؟ منذ عام 1527 ، بدأ فرديناند يتأقلم ، على الأقل ، مع مناخ البلد ، وكان البروتستانت يعلمون جيداً أنه بعيد عن أي تعصب من الناحية الدينية . ويؤكد هذا التقسيم القرارات المتخذة في عشرينات القرن السادس عشر كما يؤسس مجدداً امبراطورية النمسا المستقبلية . أما الهابسبورغي الموجود في ڤيينا فيأخذ على عاتقه الإهتمام بقضايا أوروبا الوسطى ويستمر في محاربة الأتراك في بلاد البلقان ، في حين يحكم فيليب الثاني الأراضي المنخفضة وإيطاليا ، أجمل منطقتين في أوروبا ذلك العصر . وإذ يؤسس فيليب الثاني امبراطورية اسبانية أكثر منها مملكة تتعدى القومية ، يعرض حياة ميراثه للخطر ، فإليه يعود أمر مواصلة الحرب ضد فرنسا ، بحيث لم تنفع الزيجات المتتابعة في تهدئتها .

ولادة النمسا

من بين أهم مآثر شارلكان ، كان النجاح المعتدل ، إنما الدائم ، الذي حققه أخوه الأصغر فرديناند في أوروبا الوسطى ، والذي أدى إلى نشوء مملكة النمسا . ومن المعروف أنه عاش يتيماً (توفي والده فيليب لو بو عندما كان في الثالثة من عمره ، ولم تكن أمه حنة المجنونة في حال تسمح لها بتربيته) ، فترعرع في اسبانيا تحت كنف جده فرديناند صاحب أراغون ، الذي عبأه بأكبر الأماني وأراد أن يجعل منه ملكاً على اسبانيا . ونحن نعلم أن الامبراطور مكسميليان وشارلكان المستقبل كان قرارهما مغايراً وأن مملكة قشتالة أصبحت في حوزة هذا الأخير منذ عام 1517 . ورغم أن أمه « حنة المجنونة » التي اعتكفت في قصر « توردسيلاس» ، كانت عاجزة عن مزاولة الحكم ، فقد أصبح شارل ، الذي نودي به ملكاً إلى جانب أمه ، الوحيد الذي يمارس السلطة ، لكن شارل لم يكن ، في نظر الكثير من القشتاليين سوى غريب . وكان أن تشكلت حول فرديناند ابن الملك جماعة من المناصرين. ولدى وصول شارل إلى شبه الجزيرة الإيبيرية ، أرسل فوراً أخاه الأصغر إلى الفلاندر ، لكنه كافأه عندما أصبح امبراطوراً . من جهة أخرى ، راحت الجماعات المحتشدة في « أنسبروك » عام 1518 ، تعلن عن رغبتها بأن يكون فرديناند أميراً على البلاد الموروثة . ذلك أن اتساع رقعة ممتلكات البيت النمساوي ، وصعوبات الاتصال بين ڤيينا والأراضي المنخفضة ، و« ڤالادوليد » أو « اشبيلية » ، كانت تسوغ توزيع المسؤوليات ، وهو توزيع يتوافق مع التقليد الخاص

المتبع في البيت النمساوي . لهذا السبب كان شارل يظهر استعداده للتخلي عن البلدان الموروثة ، ولم يكن ذلك إلا لعزلها عن نابولي ، التي كان لفرديناند حقوق عليها، وفقاً لوصية فرديناند صاحب الأراغون. وفي شباط (فبراير) من عام 1522، وبموجب معاهدة بروكسل ، تخلى له شارلكان عن حكم كل ميراث آل هابسبورغ الألماني ، بما في ذلك « تيرول » ، والنمسا الأمامية (الألزاس العليا ، بريغو) ، و« ورتنبورغ » . وهكذا ، امتدت أملاك فرديناند من « الڤوج » إلى « الكارپات » . أما امتيازات البلاد النمساوية داخل ألمانيا فكانت مثبتة ، إذ في حال غياب شارلكان ، كان يعود إليه أمر إدارة الشؤون الألمانية .

هذا التقسيم كان حاسماً بالنسبة لمستقبل أوروبا الدانوبية . فقد ساعد على دفع البيت النمساوي باتجاه هنغاريا ، وربط أمير ڤيينا بالأمبراطورية ، لكن معاهدة بروكسل ذهبت إلى أبعد من مجرد مكافأة للأخ الأصغر ، بحيث أسست فرعين للبيت النمساوي الذي ، كما رأينا ، كان معتاداً على حكام من المرتبة الثانية في تسلسل الأبناء . ورغم أن « لويس دو جاجلون » ، زوج ماري آل هابسبورغ ، لم يكن حاكماً متنفذاً ، إلا أن لا شيء كان يسمح بالإعتقاد أن فرديناند سيقطف ، قبل خمس سنوات جميع ثمار معاهدة 1515 .

تركة آل جاجلّون

موهاك ، 29 آب/ أغسطس 1526 . ـ قلة من المعارك كانت ذات أهمية كبرى في تاريخ هنغاريا خاصة ، وبلدان الدانوب ، عامة . هاكم الوقائع التي نعرفها : يلتقي جيش ملك هنغاريا الإقطاعي بالجيش التركي في أرض جرداء ، تقع جنوبي البلاد ، وسرعان ما يتغلب جيش الإنكشارية على الفرق الهنغارية التي منيت بالإرتباك . وعندما حاول الملك الهرب ، قبض عليه ثم قتل . عندئذ ، تصبح هنغاريا دون ملك ولا جيش . لقد خسر الهنغار معركة ، في حين جعلتها الطبقات المتنفذة تخسر الحرب . هذه النكبة سمحت لفرديناند بتنظيم أمر تركة « لويس دو جاجلون » المزدوجة والفوز بتاج بوهيميا وهنغاريا . ثم تنطرح مسألة خلافة آل جاجلون ، بيد أن ما تصوره مكسميليان ، ببعض السذاجة ، وكأنه أمر بسيط (وحدة بوهيميا وهنغاريا مع النمسا) ، بدا وكأنه عمل مرهق يتوجب على فرديناند إنجازه ،

معتمداً على صلابته وروح السيطرة عنده ، وذلك ضمن ظروف مأساوية ، إذ لم يكن ثمة ما يمنع الأتراك من محاصرة ڤيينا .

فردينانـد ، ملك بوهيميـا

باديء ذي بدء ، عمد هذا الأخير إلى تسوية المسألة التشيكية ، وكانت طبقات المملكة الثلاث (الأسياد ، الفرسان والمدن) تلح في المطالبة باحترام حقها الإنتخابي ، مستقدمة صناديق ملأى بالوثائق الرسمية . وعلى الفور لاحظ فرديناند أن حق الدولة ليس خرافة وأن معاهدة 1515 لا تعني الطبقات قطعاً . لم يكن المرشحون قلة ، نذكر : الدوق غليوم ، والدوق لويس دو باڤيير ، وملك فرنسا . وكان لدى الأرشيدوق فرديناند سفراء محنكون ، من أمثال « پوشايم » ، ستارمبرغ » ، و« سيجيسموند دو ديتريشن » ، تمكنوا من تحقيق خليط من الإلتزامات والمطالب . كذلك كانت حظوته في كونه صهر آخر الملوك . وكان لدى الفئات المختلفة انطباع بأنها مع تشجيعها لترشيحه ، تبقى على ولائها للسلالة الحاكمة . وفي 23 تشرين الأول (اكتوبر) 1526 ، اختير فرديناند ملكاً بالإجماع في كنيسة ونستسلاس في منطقة « هرادشاني » وتم تتويجه في شباط (فبراير) 1527 . وهكذا انتصرت فكرة حشد طاقات المسيحيين ضد الإسلام وساهم الحظر التركي على نطاق واسع في تشكيل المملكة النمساوية . أما مملكة بوهيميا فاختارت ، وبحرية ، ملكاً هابسبورغياً والوحدة مع البلدان الموروثة .

ملكان على عرش هنغاريا

كانت الخلافة الهنغارية أشد صعوبة وتعقيداً . فالملكة ماري ، التي بقيت أرملة رغم أنها ما زالت شابة ، لم تستسلم لليأس والنكبات بحيث لم تتوان عن تجنيد أكبر قدر من طاقاتها في خدمة أخيها . ثم لا تلبث أن تكشف عن المقدرة السياسية الكبيرة لدى عائلتها ، والتي كان لا بد لها ، لاحقاً ، من إثباتها في الأراضي المنخفضة لمساعدة شارلكان . في تلك الأثناء ، شعر « جان زاپوليا » أن ساعته قد أزفت . وبما أنه وصل إلى « موهاك » بعد انتهاء المعركة ، بقيت الوحدات العسكرية التي يقودها على حالها . ولقد استمر رئيساً للحزب « الوطني » الرافض لأي حاكم غريب وخصوصاً إذا كان ملكاً هابسبورغياً . وفي 10 تشرين الثاني (نوڤمبر) 1527

اختير ملكاً وتوج في « زِكِسْفِهرْقَارْ » ، وسط حماسة العامة وترحيبهم . وهكذا تبدو هنغاريا بعيدة عن متناول فرديناند . ولا شك في أن هذا الأخير كان فعلاً في حالة إرباك : أمام هذا الأمر الواقع ، يجد نفسه مضطراً لرفض حق مختلف الطبقات في اختيار ملك لهم في بلد تاجه غير وراثي ، بل اختياري . أما حقوقه فكانت ترتكز على معاهدة عام 1515 ، واضطر إلى وصف زاپوليا بالمغتصب لأنه اختير بدلاً منه . وعلى الرغم من ذلك ، وافق فرديناند على تسميته ملكاً من قبل جماعة من الوجهاء وذوي الشأن كانت الملكة جمعتهم في برسبورغ ، يوم 17 كانون الأول (ديسمبر) 1526 ، في الوقت الذي أيد فيه امتيازات الطبقات التي تضمنها « المرسوم الذهبي » الذي أصدره البابا « أندريه الثاني » . وبالمقابل ، استطاع استمالة النبلاء الكرواتيين لتأييد قضيته . لقد قرت عين هؤلاء بتوكيد استقلاليتهم وتدعيم حق الدولة من خلال اختياره ، في « سيتان » ، ملك « كرواتيا سلاڤونيا » ، يوم أول كانون الثاني (يناير) عام 1527 . وكانت المسألة تتعدى كونها مرحلة من مراحل تشكيل الملكية ، إذ كانت في الواقع بداية تحالف استمر أربعة قرون بين الأمة الكرواتية وملك هابسبورغ ، اللذين وحدا قواهما ضد النبلاء الهنغار . أما الكرواتيون ، الذين كانوا يخشون سطوة الأشراف الهنغار في سلاڤونيا ، فأخذوا يسعون لتأكيد خصوصيتهم داخل دولة هنغاريا . لهذا السبب اعتمدوا على السلطة الملكية ، وراحوا يقدمون لآل هابسبورغ أتباعاً موالين وجنوداً ذوي خبرة ، بينما بقي الكرواتيون ، للأسباب ذاتها ، كاثوليكيين صالحين .

بيد ان فرص فردينانـد في هنغاريـا بقيت معدومـة تقريبـاً ، وذلـك ان زاپـوليـا لم يعارض سياسة آل هابسبورغ باعتباره زعيم الحزب الوطني فقط ، بل كحليف لفرانسوا الأول وسليمان . منذئذ ، أصبحت هنغاريا لعبة السياسة الدولية وأصبح فرديناند متورطاً بشكل مباشر في الصراع الإسلامي ـ المسيحي الكبير ، الذي كان ، إلى حد ما ، موضع لامبالاة أخيه وذلك لتركز الصراع في أوروبا الوسطى أو في شرقي البحر المتوسط . كان شارلكان يفتقر إلى التصور الستراتيجي لأنه كان ، إلى حد ما ، غير مبال بما لا علاقة له باسبانيا والمغرب وغربي المتوسط . ونحن نلمس هنا أحد أهم إخفاقات شارلكان : لقد كان عاجزاً عن قطع الطريق على سليمان . وحدث ، مرة واحدة فقط ، أن انطلق عام 1532 على رأس جيش مشترك ، مرتفع الكلفة ، لمحاربة السلطان العثماني و . . . لم يلبث أن تجنب خوض المعركة .

كان الجهاد المقدس ، كما المجمع ، يؤجل باستمرار إلى الغد ، إثر تأديب الأعداء الداخليين ـ نعني بذلك الأمراء المسيحيين الذين كانوا يرفضون الخضوع لسلطة القيصر الجديد . والحال ، أصبحت الامبراطورية العثمانية ، في القرن 16 ، قوة تستلزم المزيد من اليقظة والحذر .

الإسلام والمسيحية

اتخذ الصراع القديم بين العالم الإسلامي والعالم المسيحي بعداً جديداً في القرن 16 ، مع تعاظم القوة العثمانية التي راحت ترسخ جذورها في أوروبا ، وتغزو الشرق الأدنى وتبسط سلطانها على المغرب . وقد استطاع المسلمون خلال فترة من الزمن بسط سيادتهم على البحر الأبيض المتوسط ، الذي شهد الكثير من المواجهات بين القراصنة والأساطيل النظامية ، حتى كان منعطف « ليبانت » الحاسم ، عام 1571 .

ذلك أن الامبراطورية كانت خصماً خطراً . فقد استقرت في أوروبا منذ القرن 15 ، وسيطرت على القسطنطينية منذ عام 1453 ، وأصبحت وريثة امبراطورية الشرق الروماني ، وسلطنة الأناضول التركية ، ومنذ عام 1517 ، وريثة الخلافة الأموية . على هذا الأساس ، راح السلطان يمارس سلطة أخلاقية على العالم الإسلامي كافة ، أي « دار الإسلام » لأن الخليفة هو أمير المؤمنين . وقد راح يدعو ، بشكل خاص ، إلى الحرب المقدسة ، أي إلى « الجهاد » ضد الكفار ، المسيحيين في أوروبا أو البدعيين الشيعة في فارس . لكنه إضافة إلى كونه سلطاناً عثمانياً ، كان أيضاً قائداً عسكرياً لشعب كان فيما مضى عبارة عن قبائل من الرحل ، ذات نزعة تسلطية طبيعية : كان عليه في ربيع كل سنة أن يجمع محاربيه ويقودهم لغزو مناطق جديدة ، حيث يتزود الجنود بالغنائم والعبيد ، والدولة بأرض جديدة . وهذا المذهب التركي في الغزو المستمر كان يتوافق تماماً مع دينامية الإسلام : نشر الدين الحنيف ، تشييد جوامع جديدة ، وهداية الملحدين . وفي تلك الفترة انتشرت الأسطورة القائلة بأنه يتوجب على السلطان أن يقود الأتراك إلى « بلاد التفاحة الذهبية » ، أما قوة الامبراطورية العثمانية فكانت تكمن في المحافظة على بنية عسكرية تستقر في البلد المحتل . ففي البلقان مثلاً جرد الإقطاعيون من أراضيهم أثناء الغزو ، إلا في حال اعتنقوا الإسلام كما حدث في البوسنة أو ألبانيا .

تنظيم الأمبراطورية العثمانية

لقد صودرت جميع هذه الأراضي ، فأصبح بعضها ملكية خاصة بالسلطان ، ومنح بعضها الآخر لمنتفعين هم الفرسان الأتراك أو « السپاهي » الذي خصصت لهم 1000 ، 2000 أو 5000 دولاب لحل شرانق في هذه الأرض أو تلك . لكنها لم تكن ملكاً لهم إذ يمكن للإدارة المالية التركية أن تنتزعها منهم ساعة تشاء . بيد أن الإتجاه بدأ يميل نحو تركها لهم زمناً أطول فأطول ، بل حتى مدى الحياة . هؤلاء « التيماريون » غير الملاكين كانوا يستنزفون سكان منطقة نفوذهم قدر ما يستطيعون بحيث أدى هذا الأسلوب إلى ركود هذه المناطق اقتصادياً ، باستثناء ابتزاز التيماريين . وكان هؤلاء يشكلون فرقة الخيالة التي ظلت ، خلال القرن 16 ، العنصر الأساسي في الجيش النظامي العثماني . وفي الوقت نفسه ، كانوا يقسمون البلاد تقسيماً تربيعياً[1] ويراقبون جماهير الفلاحين . وهم في معظمهم من المسيحيين الأرثوذكس (روم ، صربيون ، بلغار ، ومقدونيون) الذين كانوا يتخذون وضعية أصحاب الدار الخاضعين للحماية ، ويدفعون ضريبة خاصة هي الخراج . وكان هناك 000 40 تيماري في « روميليا » أي في تركيا الأوروبية ، و 000 30 آخرون في الأناضول .

أما قادتهم العسكريون فكانوا في الوقت نفسه قادة دوائر إقليمية ، أي زعماء مناطق أو « سوباشيين » ، وحكام أقاليم أو « سنجق باي » ، وحكاماً عامين أو « بيلرباي » ، وعددهم ثلاثة (في روميليا ، البوسنة والأناضول) . وفي شباط (فبراير) من كل عام ، كان السلطان يحشد جماعات هؤلاء الخيالة وتستمر العملية عدة أشهر ، ويتم التجمع في صربيا إذا كانت الحملة موجهة ضد أوروبا ، وفي الأناضول الشرقية إذا كانت وجهتها بلاد فارس . وفي أيلول (سبتمبر) ، كان السلطان يسرح التيماريين كي يعودوا إلى بيوتهم . والهدف من هذا الأسلوب كان توسيع رقعة الامبراطورية كل عام من خلال الغزو . من جهة أخرى ، أدى تفاقم النظام الإقطاعي في أوروبا الشرقية إلى عدم رغبة الجماعات الريفية في إبداء أية مقاومة ، أما ظاهرة المقاومة البلغارية أو الصربية فقد تكررت في هنغاريا إبان القرن 16 .

---

(1) Quadriller تقسيم عسكري لمنطقة معينة بهدف مراقبة سكانها (المترجم).

التحالفـات

كانت السلطنة العثمانية تستغل المؤمرات التي تحاك في المعسكر المسيحي . فالبندقية تميل حيالها إلى تطبيق سياسة الحياد المتساهل بهدف الإبقاء على سيادتها البحرية ، كما راق الأمر لفرنسا آل فالوا لأنها وجدت خصماً قوياً في وجه آل هابسبورغ . وإذا كان التحالف الصوري يعود في تاريخه إلى لحظة توقيع اتفاقيات الإستسلام عام 1535 ، فإن الإتصالات الفعلية قد سبقت هذا التاريخ ـ عملياً ، لعب التحالف الفرنسي ـ التركي دوره إثر هزيمة « باڤيا » ، حيث ساعدت دبلوماسية « لويز دو ساڤوا » ، الوصية على العرش ، في توجيه الأنظار في هنغاريا ضد « لويس الثاني جاجلون » ، صهر شارلكان وفرديناند الأول .

ومع ارتقاء سليم الأول عرش السلطنة عام 1512 ، تتجدد النزعة التوسعية العثمانية . فيعمل على توسيع رقعة الجزء الآسيوي من امبراطوريته ملحقاً بها كردستان والبلدان العربية التي استمرت ترزح تحت الحكم التركي حتى عام 1918 . وكان أن احتل مكة ومصر وسوريا ، ولم يلبث أن حاز على لقب خليفة وقضى على قوة المماليك (حيث انهزم طومان باي ، آخر سلطان مملوكي في مصر، وأسر ثم أعدم في نيسان (ابريل) 1517 . وهكذا بسط سليم الأول سلطانه على منطقة شرقي البحر المتوسط وأصبح جاراً خطراً لكل من رودس وقبرص وكزيت . ومما لا شك فيه أن الصدفة جعلت منه السيد الإسمي المطلق على الجزائر ، في حين يسود الاعتقاد أنه حوالي عام 1510 ، وفي خضم حرب استرداد الأرض، تمكن الإسبان من الإستيلاء تدريجياً على أفريقيا الشمالية . وبالفعل، تمكنوا ، بين عامي 1505 و 1510 ، من احتلال « مرسى الكبير » وَ « وهران » و «بجاية»، ثم «طرابلس». وعام 1515، استنجد أمير الجزائر بـ «بربروسا» الذي اغتاله وحل محله ، واستولى عام 1516 على « تلمسان » التي كان أميرها خاضعاً للاسبان . وعام 1519 ، قتل بربروسا أمام تلمسان ، فخلفه أخوه خير الدين وثبت وضع الأتراك في المغرب .

سليمان الكبير أو القانوني

تمكن سليمان ، الذي كان يلقبه الأتراك بالقانوني ، من إيصال الامبراطورية

العثمانية إلى أوج قوتها ، وأصبح ، على غرار فرانسوا الأول ، عدو شارلكان اللدود . فمنذ ارتقائه سدة العرش ، هاجم سليمان بلغاريا واستولى على بلغراد ، التي تشكل مدخلاً إلى السهل الهنغاري . ولا يلبث أن يطرد منها السكان الصربيين ويركز فيها حامية تقدر بحوالي 3000 جندي انكشاري . مذ ذاك ، تصبح هنغاريا ، التي يحكمها « لويس الثاني » الضعيف ، تحت رحمته . ومن الغرابة بمكان أن لويس هذا كان عاجزاً عن القيام بأي حركة تضامن في أوروبا : عبثاً ، راح البلاطين « إتيان باتوري » يوجه نداءاته المتكررة إلى دييت الامبراطورية للحصول على الدعم العسكري .

في غضون ذلك ، كان سليمان يثبت قوته في البحر . فأعد أسطولاً يتألف من 300 سفينة نقلت 000 10 رجل إلى رودس . وكان ذلك في نهاية حزيران (يونيو) عام 1522 . وقد دام الحصار حتى عيد الميلاد وبدأ السيد الكبير ، « ڤيلييه دوليل آدام » ، مفاوضاته حول استسلام الأحياء . وهكذا ، يتهاوي حصن آخر من حصون العالم المسيحي ، بالتواطؤ مع البندقية .

موهاك (1526)

من الناحية العسكرية ، كان القضاء على القوة الهنغارية أمراً ميسوراً . ويوم 25 نيسان (ابريل) من عام 1526 ، غادر سليمان اسطنبول مع جيش يقدر بـ 000 100 رجل و 300 مدفع بهدف مهاجمة « بودا » . وبينما كان الصدر الأعظم إبراهيم يستولي على « پتروارادن » في « سلاڤونيا » ، كان سليمان يجتاز « ساڤا » باتجاه « إيسيك » ويرغم الملك لويس الثاني على القتال يوم 29 آب (اغسطس) عام 1526 . ولم يكن عدد الهنغار يتجاوز 000 26 رجل ، ويتشكلون أساساً من جيش إقطاع ما وراء الدانوب ، لأن جيش ترانسلڤانيا ، الذي كان يقوده زاپوليا ، تأخر في الإنضمام للمعركة . لذا اقتصرت المعركة أساساً على مواجهة بطولية من قبل فرقة الخيالة الثقيلة التابعة للهنغار ، لكنها لم تصمد أمام نيران المدافع التركية ورصاص الإنكشارية . وفي أقل من ساعتين تقرر مصير هنغاريا لمدة أربعة قرون . وإذ يلوذ الهنغار بالفرار ، يمعن الخيالة الأتراك في مطاردتهم . أما الملك فغرق في أحد المجاري المائية ، وسقط معه أفضل عناصر الجيش ، ونبلاء وأرستقراطيون . وكانت هذه النكبة مماثلة لنكبة « أزنكور » التي منيت بها فرقة الخيالة الفرنسية . وهكذا

تـدرك هنغاريـا أنها تـطرح على نفسها بمـرارة مسألـة الخلافـة . ذلك أن معـركة « موهاك » وضعت حداً للدولة الوطنية الهنغارية المستقلة . في غضون ذلك ، يكتفي سليمان بنهب السهل الكبير ، ويبدو الهنغار عاجزين عن اعتماد حل منطقي ، إذ يتبع بعضهم الحزب الوطني ـ أي صغار النبلاء بصورة رئيسية ـ ويختارون زاپوليا كخلف للويس الثاني جاجلون . بينما يختار الآخرون فرديناند آل هابسبورغ ، بهدف الإفادة من دعم الامبراطوية وشارلكان في حربهم ضد الأتراك . وفي الحقيقة أن الحرب ضد الغازي العثماني تمخضت عن حرب أهلية ، أو بالأحرى حرب إقطاعية .

وهكـذا ، وخلال خمس سنـوات ، تغلب سليمـان على قـوتين عسكـريتين هائلتين آنذاك وهما هنغاريا وفرسان رودس ، ليصبح بـالتالي سيـد السهل الكبيـر وشرقي المتوسط . فلماذا لم يهاجم اسبانيا والبلدان الموروثة ؟

حصــار ڤيينـا

عام 1529 ، هب سليمان ، الذي يبدو أنه كان يسعى لجعل هنغاريا مملكة خاضعة له ، هب لمساعدة تابعه جان زاپوليا وهـاجم ڤيينا ، عـاصمة فـردينانـد ، فاستولى في طريقه على بودا ، ثم تباطأ أمام قلعة « كوزيغ » المتواضعة ، فيما وراء الدانوب ، وذلك بسبب دفاعها المستميت الذي أخر الجيش التركي الذي يحاصر ڤيينا في نهايـة أيلول (سبتمبر) ، لكن أمـطار تشرين الأول (أكتـوبر) ، البـاردة والغزيرة ، لم توافق الأتراك الذين اعتادوا على القتال في الصحاري المحرقة أكثر من اعتيادهم على دفن أنفسهم في الحفر الموحلة . وهكذا أصيب الإنكشارية بالزحار والتبرم فأقنعت السيد الكبير بـرفع الحصـار يوم 14 تشـرين الأول (أكتوبـر) عام 1529 . عندئذ ، يكلف دبلوماسيه تحويل الهزيمة إلى انتصار .

كان الدفاع عن ڤيينا هزيلاً ، وكانت هي عاجزة عن مقاومة أي حصار طويل . لكن الخطر كان مداهماً ومساعدات شارلكان معدومة تقريباً لأنه كان يجـري وراء أحلامه الإيطالية وكادت النمسا أن تتعرض ، تلك السنة ، لمصير هنغاريا نفسه ، وانتشر جو من الخوف الهائل في صفوف الرأي العام الألماني . كذلك ، وعندما أعد سليمان ، عام 1533 ، حملة رابعة إلى أوروبا الوسطى ، ظن شارلكان أنه سيلاقي بنفسه أحد الجيوش في ڤيينا . لكن سليمان تأخر أمام مدينة « كوزيغ » الصغيرة ،

على الحدود النمساوية ـ الهنغارية ولم يحدث أي شيء . وإذ يستولي « أندريا دوريا » ، الأميرال الجنوي العامل في خدمة شارلكان ، على « پاتراس » و « ليپانت » ، يعقد الامبراطوران ، عام 1533 ، معاهدة هدنة ، مما أتاح لسليمان تحويل سلاحه ضد الفرس (احتلال بغداد وأذربيجان) .

احتلال بودا

عام 1541 ، سجل احتلال بودا بداية تبعية هنغاريا للأتراك وتقسيم البلاد إلى مناطق ثلاث ، وهو تقسيم استمر حتى نهاية القرن 17 .

1 ـ هنغاريا الملكية ، في الشمال والغرب ، بما فيها سلوڤاكيا وكرواتيا الحاليتان ، إضافة إلى قطاع من السهل الكبير كان يتقلص تدريجياً .

2 ـ هنغاريا التركية ، وهي مقاطعة متواضعة على حدود الامبراطورية العثمانية ، تابعة لباشا بودا وتضم السهل الكبير . إنها عبارة عن زاوية محصورة بين هنغاريا الملكية وترانسلڤانيا .

3 ـ إمارة ترانسلڤانيا ، التي بدأت شيئاً فشيئاً تنال استقلالها وتلعب دوراً هاماً في سياسة الجنوب ـ الشرقي الأوروبي ، كما في تطور الأمة الهنغارية .

من جهة أخرى ، سجل سقوط بودا عودة الصراعات على أعلى المستويات : إذ في آخر المطاف وقع فرديناند مع سليمان ، عام 1547 ، معاهدة هدنة ، تعهد فيها بدفع إتاوة سنوية مقدارها 000 30 فلوران ذهبي . وعام 1566 ، كان سليمان يوجه حملته من هنغاريا . ويحط رحاله أمام « زِيْغِتْڤَارْ » ، التي كان يدافع عنها « نقولا زْرِيْنِي » ، القائد العام لمنطقة ما وراء الدانوب الحدودية ، وللهنغار والكرواتيين . لقد قاوم هؤلاء ببسالة حتى أيلول (سبتمبر) ، وعندما فقدوا كل شيء ، بحثوا عن مخرج لهم ، لكنهم قضوا دون التخلي عن سلاحهم . إنه مثال الهزيمة المجيدة . والجدير بالذكر أن دفاع « زيغتڤار » اكتسب قيمة رمزية بالنسبة للكرواتيين والهنغار ، وأصبح موضوع العديد من القصائد وملحمة باروكية في هنغاريا ألفها ، عام 1647 ، حفيد بان (حاكم) كرواتيا نقولا زريني . وأثناء الحصار ، توفي سليمان فأثبطت عزيمة الأتراك ، وأخذوا يحاربون وهم يتقهقرون . وكان السلطان الجديد سليم الثاني حاكماً مسالماً ووقع عام 1568 معاهدة سلام

« أدرنة » مع ابن فرديناند « مكسميليان الثاني » . وهذا الأخير ، الذي استمر في دفع جزية سنوية مقدارها 000 230 فلوران ، اعترف باستقلال ترانسلفانيا ووافق على وجود منطقة حدودية يكون فيها الفلاحون تابعين في الوقت نفسه للأتراك وللسلطات الملكية .

واعتبارها منبع الغزوات والصراعات اللاحقة ، أكملت هذه المنطقة الواقعة تحت الوصاية بوسم التخوم العسكرية الهنغارية ـ التركية ، بطابعها المميز .

التخـوم العسكريـة

كانت هذه التخوم عبارة عن شبكة من القلاع الممتدة من ساحل « دلماسيا » حتى حدود ترانسلفانيا ، على طول 100 كلم تقريباً . ففي الجانب التركي : كانت القلاع نادرة ، ومزودة بحامية قوية . أما في الجانب الهنغاري ، فكانت توجد بشكل خاص قلاع صغيرة وبأعداد كبيرة ، تبنى عادة بالتراب والخشب ، بفضل السخرة الملكية والموارد المحلية . بيد أن بعضها كان حجرياً ، ومشيداً على الطراز الإيطالي من قبل بعض المهندسين العسكريين . أما أقوى قلعة فكانت قلعة « جيور » ، التي تحميها المستنقعات عند ملتقى نهري « رابا » و« الدانوب » . هذه القلاع كانت ملاذ الخيالة ، وهم « الهوصّار » المشهورون ، الذين كانوا يشنونُ الغارات المستمرة على المنطقة التي يحتلها الأتراك . وعندما يقع أي بيت متهدم ، بعد حصار طويل ، بين أيدي هؤلاء الأتراك ، يصار حالاً إلى استبداله بآخر غيره . وعام 1536 ، أصبحت حاميات التخوم تعد 16000 رجل ، يقبضون رواتبهم من الملك ، سواء كانوا من الألمان أم من الهنغار . أما المال فكان يتأتى بصورة رئيسية من المساهمات التي تقرها ولايات « أستيريـا » و« النمسا السفلى » و« مـورافيا» و« بـوهيميا » ، التي كانت تجد في التخوم العسكرية أفضل معقل ضد الخطر التركي . وجدير بالذكر أنه نشأ فيها مجتمع على هامش البنى التقليدية ، سواء عند الأتراك أو عند المسيحيين . وغالباً جداً كانت هذه التخوم موئل الفلاحين الهاربين من العبودية ، لذا أصبحت آهلة بـالمستوطنين العسكـريين ، المُعْفَين من السخرة ، والـذين لا يخضعون إلا لضباطهم ، ويقومون بعمليات الغزو على الخصم . وهكذا كانت هذه التخوم أفضل مدافع ضد التوسع التركي وضد تجاوزات النظام الإقطاعي في الوقت نفسه .

ترانسلفانيا

لم يكن وضع ولاية ترانسلفانيا أقل تميزاً . لقد كان يتم اختيار حاكمها ، الذي يحمل لقب أمير ، من قبل دييت البلد ، ثم يثبته السلطان ويُتَوِّجُه رسمياً في « ألبا جوليا » ، وذلك بحضور « شاويش » موفد خصيصاً من قبل مولانا السلطان . وكان هذا الأخير يتلقى جزية سنوية مقدارها 10 000 فلوران ، يضاف إليها ، في زمن الحرب ، كميات غير كبيرة من الحبوب والعلف . وإذا كان لدى الأمير ممثل دائم لدى الباب العالي ، فإن هذا الأخير كان يكتفي ، في حال الضرورة ، بإرسال بعثة غير عادية لدى أمير ترانسلفانيا ، الذي كان يتمتع بجميع حقوق السلطة ، باستثناء السياسة الخارجية ، التي كانت المبادرات الرئيسية فيها (إعلان الحرب ، إبرام اتفاق) منوطة بالباب العالي ، وتستلزم موافقته . وكان يساعد الأمير مجلس مؤلف من اثني عشر عضواً برئاسة مستشار . وفي القرن 17 ، يبدي بعض الأمراء ميولاً استبدادية . نذكر منهم « غبريال بتلن » أو « جورج الأول ، راكوزي» ، اللذين حاولا ، على غرار آل هابسبورغ ، تعيين خلف لهما لكنهما اصطدما بالدييت الذي كان يحسدهما على امتيازاتهما .

هنغاريا التركية

أما آخر عنصر متميز في هنغاريا فكان هنغاريا التركية . فخلال ما يقارب القرن ونصف القرن ، أدى الإحتلال العسكري والإلحاق إلى تغيير جذري في اللوحة البشرية . فمن الناحية القانونية ، كان السلطان ، هو القائد العسكري ، يمتلك كامل الأرض ، لكنه ينشر نظام « التيمارية » في السهل الكبير . وكانت مناطق « الهاص » = [الخاص] أو مناطق السلطان الخاصة تجتذب الفلاحين الهاربين . من هنا كانت نشأة الضياع الواسعة في السهل الكبير ، كمثل « كِسّكماتْ ». أما الأرياف فقد فرغت من سكانها ، وتشكل الفلاحون في جماعات ومارسوا التربية الخفيفة للخيول والأبقار ، التي كانت تصدر إلى أوروبا الوسطى . بالمقابل ، كان النظام الضرائبي معتدلاً . حيث يدفع المسيحي ضريبة الخراج بمعدل فلوران واحد مقابل الحماية التي يتلقاها في أرض الإسلام . كما كان يتوجب عليه تسديد ضريبة العُشر كما في الماضي إضافة إلى بعض الضرائب الإستثنائية التي تجبى من المزارعين .

أما السخرة فلم تكن موجودة . بالمقابل ، كان الأمر المكدر هو أخذ أجمل الأولاد . جدير بالذكر أن الأتراك لم يقيموا مطلقاً في هذه البلاد ، لأنهم كانوا يخشون مناخها . لكنهم أقاموا الحاميات في بعض القلاع التي شكلت بالنسبة لهم عواصم إدارية . فكان في « بودا » حامية تركية ، وكان حرفيوها من البوسنة أو صربيا أو اليونان . وباستثناء بعض الحالات الفردية ، لم يتحول الهنغار إلى الإسلام وبدأ الأتراك يفكرون جدياً بالتمركز في بلد أجنبي كانت فيه الحرب متواصلة ، رغم اتفاقيات الهدنة ومعاهدات السلام .

وهكذا ، وبفضل نظام التخوم العسكرية الفعال ، رغم ندرة الانتصارات ، تمكن الهنغار والإدارة النمساوية من كسر شوكة الهجوم التركي . وعام 1556 ، أسس فرديناند الأول المجلس الحربي ، وذلك كي يضع حداً لفوضى إدارة الشؤون العسكرية . وكانت سلطته منتشرة على جميع أرجاء المملكة ، كما كان مسؤولاً عن تعبئة الجنود وتسليحهم وتموينهم ، كما عن حسن سير التجهيزات العسكرية . كذلك كان يتمتع باستقلالية مالية وتكمن مهمته الأساسية في السهر على صيانة التخوم .

الحرب البحرية

مما يثير الدهشة أن التركي ، وهو فارس السهوب ، قد أبان ، في القرن 16 ، عن كونه بحاراً مرهوب الجانب ، إذ تمكن من مواجهة بحرية البندقية . ثم بحرية فيليب الثاني . وبعد انتصاره في « پرايڤيزا » (1539) ، نجح في تحييد البندقية وفرض سيادته على شرقي المتوسط . ولدى حصاره مالطا عام 1565 ، يتبادر إلى الأذهان أنه سوف يجدد مأثرة عام 1522 ، فيعاود طرد فرسان « القديس يوحنا » من القدس ويهدد مباشرة مواصلات الامبراطورية الاسبانية في غربي البحر المتوسط إنما ليس كقرصان بربري يعترض طريق البواخر أو كغاز يشن غارة خاطفة لخدمة الحليف الفرنسي .

أما أداة قوته في المتوسط فكانت القادس ، الذي يعتبر نسخة طبق الأصل عن النموذج المسيحي والذي يشكل هو نفسه اقتباساً عن أداة الحرب التي اعتمدت في العصور القديمة . وعام 1554 ، يحدثنا « البايل ترافيسيمو » (أي مندوب البندقية

لدى مولانا السلطان) عن هذا الوضع فيقول : « ثمة في كل قادس من 180 إلى 200 رجل ، هذا إذا لم يكن يحمل عدداً كبيراً من الإنكشارية ، و 150 جذافاً ، ومن 30 إلى 40 « غيميجياً » (أي العمال الأحرار) ، و 20 مدفعياً يتقاضون أجرهم من ربان القادس الذي يلقب بـ « الريّس » . وفي جؤجؤ كل قادس يتركز مدفع عيار خمسين وأربعة مدافع صغيرة أو بنادق من ذوات الفتيل . أما المدفع الكبير فمزود بخمسين طلقة والقطع الأربع الأخرى بعشرين طلقة ، كل حسب وجهة استخدامه . ويصطحبون معهم أيضاً سفناً أخرى تحمل الذخيرة والبارود والأقواس والسهام وأسلحة مختلفة أخرى » .

أما بالنسبة للمجذفين في السفن الشراعية ، فكان يرسل العسكريون برتبة شاوش ، قبل شهرين أو ثلاثة من تحرك الأسطول ، حاملين الأوامر إلى السناجق دار وغيرهم من ولاة الأقاليم بوجوب إرسال عدد من الرجال ، من كل منطقة، يتناسب والضريبة التي تدفعها أو بوجوب تقديم 1000 دولاب حل عن كل رجل ينقص عن المطلوب ، لكنهم كانوا يجدون صعوبة في إيجاد الرجال الأشداء . وكان يلحق بالجيش عدد كبير من الرقيق المستعبدين وكذلك من المغامرين الملقبين بـ « مارايولي » ، والقادمين في معظمهم من الجزر اليونانية و « كاندي » ، بحيث ينخرطون في خدمة السفن الحربية والقوادس .

وعادة كان عدد « الرياس » 300 رجل ، وفي حال وفاة بعضهم يعين آخرون بحيث يبقى هذا العدد قائماً ، لكنني بدأت ألاحظ حالياً أنهم توقفوا عن إتمام هذا العدد وذلك بغية التخفيف من النفقات . لقد تقلص عدد « الرياس » إلى حوالي 150 رجلاً .

التقنية الإيطالية : كان القادس مفخرة البندقية القروسطية ، وقد زود في نهاية القرن 15 بمدفع بدائي ، وهو عبارة عن قطعة كبيرة مركزة في مقدمته ، تحت الدرابزون ، في محور السفينة ، ومحصن غالباً بمدافع صغيرة ، ويعتمد على مبدأ إطلاق النار منها جميعاً دفعة واحدة (حيث استبدل شيئاً فشيئاً بالأقواس القاذفة) . أما جهازه البشري فيتشكل، في غالبيته على الأقل، من اليونان. وهم من الموظفين المتنكرين لمبادئهم ، المجتمعين والمقتدرين قد تحولوا إلى الإسلام ، أملاً في الإرتقاء الإجتماعي . ففي هذا المجال ، راحت الامبراطورية العثمانية تستقبل

الناس وتدمجهم في بيئتها ، بغية تطوير آلة حربها الرهيبة .

ليبانت

كانت المواجهة الكبرى في معركة « ليبانت » (7 تشرين الأول اكتوبر 1571) ، وهي معركة بين القوادس تذكرنا ، في كثير من جوانبها بمعركة «اكتيوم» . لقد كان الأمر وليد الصدفة تقريباً ؛ (بخلاف معركة موهاك مثلاً) ، لأن المقاتلين لم يضعوا فيها كامل قواهم . في البداية ، كان الإعتداء التركي على قبرص عام 1568 ، في الوقت نفسه الذي سجل معه اتفاق أدرنة للسلام بداية هدنة طويلة على جبهة هنغاريا . لقد كانت قبرص ، مع كريت ، من أجمل زهرات امبراطورية البندقية ، لكنها شكلت مرتعاً للفتن والخلافات بين السكان اليونانيين وأسيادهم الإيطاليين مما سهل الغزو التركي لها . وكان من المحتمل أن تستسلم جمهورية البندقية نهائياً بعد أن سعت للقتال ببسالة في البحر ، لولا مبادرة صاحب القداسة « بيوس الخامس » الذي جند كل الطاقات بهدف الإنطلاق في جهاد مقدس حقيقي . لذا ، توجه إلى جميع الحكام المسيحيين يحثهم على تشكيل عصبة مقدسة ، دون أن يجرؤ على الدعوة إلى الجهاد المقدس الذي تبين أنه ينطوي على مغالطة تاريخية . أما ملك اسبانيا ، الذي كان يتعامل مع ثورة المغاربة في مملكة غرناطة ومع ثورة الأراضي المنخفضة فراح يتحرك ببطء شديد . فهذا « الملك الحذر » كان يحسد البندقية التي أخذ عليها سياستها الغامضة إزاء الأتراك ، وبوضوح أكثر ، المعارضة لأسبانيا في شبه جزيرة إيطاليا . وفيما يتعلق بفرنسا «شارل التاسع» ، فكانت آنذاك بين أيدي كولينيي والحزب الهوغونوتي (البروتستانتي) . لقد كانت تحلم بعقد تحالف هجومي مع الأتراك ضد إسبانيا ، ثم لم تلبث أن اتخذت موقف الحياد المتسامح إزاء الباب العالي ، بالرغم من مساهمة المتطوعين الكاثوليك في المعركة ، بصفة فردية . وفي نهاية الأمر ، أصبح جيش المسيحيين البحري يشتمل على وحدات عسكرية بابوية ، جنوية ، مالطية ، بندقية واسبانية . وفي آب (اغسطس) عام 1571 ، يتمركز في « مسينا » ، خلال سقوط « فاماغوستا » ، آخر معاقل البندقية في قبرص . وكان لدى هذا الجيش أكثر من 200 قادس ، مع ستة غليونيات[1] بندقية ضخمة وسفن التموين والذخيرة . ويوم

(1) وهي سفن حربية قديمة تشبه الغليون في شكلها (المترجم) .

17 أيلول ، (سبتمبر) أقلع هذا « الأرامادا » المسيحي وعلى متنه 80 000 رجل ، من بحارة وجنود . ويبدو أن هذا التوقيت كان متأخراً جداً للقيام بحملة في المتوسط . على أي حال كانت وجهته نحو « كورفو » بحثاً عن الأسطوال التركي الذي كان يجوب شواطىء « دلماسيا » . وكان « دون جوان » النمساوي قائداً أعلى لهذا الأسطول ، وهو ابن شارلكان غير الشرعي والأخ غير الشقيق لملك أسبانيا . هذا القائد قرر الإفادة من الفرصة وتوجيه ضربة خاطفة ، عندما علم بالفظاعات التي ترتكب في قبرص والتنكيل الذي تعرض له الحاكم البندقي « براغادينو » ، حيث سلخ جلده حياً . وفجر 7 تشرين الأول (اكتوبر)، يعد الأسطول عدته . إذ سرعان ما اكتشف أحد قوادس « دوريا » وجود أسطول الأعداء . وهكذا يلتقي الفريقان عند مدخل خليج « پاتراس » بالضبط . كان يقود الأسطول التركي فريق من خيرة البحارة وهم علي باشا ، محمد سيروكو ، وخصوصاً أولوش علي ، وكان يتألف من حوالي 200 قادس وسفن أخرى عديدة . إنما قبل الإنقضاض لا بد من تمثل هذا المشهد الرائع حيث نرى دون جوان بثيابه القرمزية ، وهو لون الفرسان ، والمسيح المصلوب في يده ، وهو ينتقل بين سفن الأسطول على ظهر مركب خفيف ليحث كل فرد على التضحية . لقد كان فعلاً من أنصار القتال حتى الموت . من الجانب الآخر ، كان ثمة رجل بالغ الأهمية ، هو الجزائري أولوش علي ، الذي سعى إلى رفض القتال ، لأنه رآه غير متكافىء . بيد أن علي باشا ، المزود بتعليمات السلطان ، قرر قبول المعركة . وطيلة أكثر من خمس ساعات ، كانت المعركة حامية الوطيس.. وكما هو متوقع ، أحدثت الغليونات خسائر فادحة ، خصوصاً بين البحارة والجنود المدعمين بالجذافين الأحرار الذين كانوا يقاتلون وجهاً لوجه . وإلى جانب « كولوتا » ، كان فارس « روميغا » يسجل الإنتصار تلو الآخر . أما دون جوان فكان يبحث عن سفن القادة الأتراك . وأثناء إحدى الإشتباكات الضارية ، قتل علي باشا ، وأسر محمد سيروكو . بيد أن أولوش علي ، الداهية ، تمكن من التغلغل بين السفن ، وراح يكيل لها الضربات الموجعة حتى كاد أن يقلب كفة المعركة لصالحه . فيهاجم قوادس مالطا وتم القضاء على جميع المدافعين عن سفينة القيادة ، باستثناء الكاهن وأحد الفرسان .

في هذه المعركة ، دفعت الوحدة المالطية ثمناً غالياً . فمن الجانب التركي ،



17 ـ فالنسيا: سوق الحرير الذي أنشىء عام 1482.



18 ـ البندقية: كا ـ دورو. 1421 ـ 1436.

تم تدمير أو أسر أكثر من 200 سفينة ، والقضاء على حوالي 000 25 رجل ، وتحرير 000 15 مستعبد مسيحي . تلك هي الحصيلة الباهظة التي نجمت عن المعركة . أما من جانب الحلفاء ، فكان هناك 8000 قتيل ، وعدد من الجرحى بينهم « سرڤنتس ساڤدرا » ، وكانت السفن المنتزعة من العدو بمثابة تعويض جزئي عن الأضرار المادية التي مني بها الأسطول . لكن « دوريا » و « سانتا كروزا » . لم تتمكنا من منع أولوش علي من الفرار ، مصحوباً بأربعين قادساً . ولا شك في أن الخطأ الذي ارتكبه الحلفاء كان عدم متابعة طريقهم باتجاه الباب العالي ، حيث هيمن الحزن والكآبة . فالسلطان سليم الثاني أصبح منهكاً ، خائر القوى ، يرفض الطعام ، وقد عفّر جبينه بالغبار . في هذه الأثناء يعود الحلفاء إلى « كورفو » حيث يتقاسمون الغنائم : 58 قادساً لاسبانيا ، 39 للبندقية ، و 19 للبابا . مذ ذاك ، راح كل فريق يتهافت لانتزاع المغانم من جولة أخطأوا في ظنهم أنهم كسبوها نهائياً .

وكما كان يحدث عقب العديد من معارك النظام القديم ، لم يستغل الإنتصار ، علماً أن الأتراك أصبحوا دون أسطول وأن السكان اليونان راحوا يتهيأون للتمرد . فعقب الصدمة الأولى ، أعاد الأتراك بناء أسطولهم ، حتى إن قبرص لم تتحرر . لكن التأثير النفسي كان كبيراً . وحيكت حول « ليبانت » أسطورة . فإذا بالرسامين ، من « تيتيان » إلى « ڤيرونيز » ، والشعراء ، بدءاً من مؤلفي الأغنية الشعبية وصولاً إلى « غونغورا » و « سرڤنتس » ، يتغنون بـ « ليبانت » وكأنها تحولت إلى موضوع ملحمي . وهكذا ، ساد شواطىء المتوسط ارتياح عميق ، بعد الخوف الرهيب من الأتراك . أما في الجانب التركي فكانت الصدمة قاسية بشكل لم يعد معه التركي يحاول التحرك في غربي المتوسط . ورغم استمرار الحرب المتقطعة مع سفن الجزائر ، إلا أنه لم يعد يحدث أي هجوم مماثل لما حدث عام 1565 ضد جزيرة مالطا . وهكذا ، لم يعد المتوسط مسرحاً للمواجهات العنيفة . عندئذ سعى الباب العالي إلى إيجاد تسوية مع اسبانيا . أما فيليب الثاني فيحول أنظاره نهائياً نحو منطقة الأطلسي ، والأراضي المنخفضة ، وانكلترا ، والبرتغال . وبالمقابل ، يتحول الأتراك إلى محاربة الفرس بقيادة الشاه عباس . وكان كل فريق يعتبر أنه يحارب بدعياً : العثماني ضد الشيعي الفارسي ، والاسباني ضد البروتستانتي الباتافي أو الأنكلوساكسوني . وبسبب افتقارهم إلى الأشجار السامقة ، بقي الأتراك يعتمدون على القوادس ، ولم يحدثوا أي تطوير تقني هام في الوقت الذي أثبتت معه السفينة

تفوقها ، حتى في المتوسط . وحدهم الجزائريون اعتمدوا الحراقة مع بداية القرن الجديد ، بغية الإستمرار ، وبكثير من الثقة ، في أعمال المنافسة المثمرة .

وهكذا ، أُنقذ العالم المسيحي بفضل التحالف الذي حض عليه هرم عنيد ، استبدت به الغيرة على عاصمته روما ، كما على وطنه إيطاليا ، وكذلك على مجمل العالم المسيحي . فالهجوم التركي لم يوقفه شارلكان ، بل تكتل قوى بلدان الدانوب ، المدِّعِمة أحياناً على الألمان والطليان . لذا ، لم تكن مملكة شارلكان الواسعة سوى أضغاث حلم ، حاول أن يكمله ابنه على أسس ظلت هشة ، أعني بها مملكة إسبانيا . وكلما كانت أوروبا عرضة للخطر ، كان لزاماً عليها أن تتوحد بمحض اختيارها ومرحلياً ، كما حدث في ليپانت . وطيلة قرن من الزمن ، استطاع هابسبورغي ڤيينا وجمهورية البندقية إيقاف الخطر التركي ، في حين تابع « الملك الحذر » سياسة الفتح بحجة الدفاع عن الديانة الكاثوليكية .

الفصل الخامس

ولادة
الدولة الاستبدادية

يصف سفير البندقية « مارينو كاڤالي » ، في رسالة له عام 1546 النظام السياسي الفرنسي كالتالي : وإذ يشعر الفرنسيون أنهم غير مهيئين تماماً لإدارة شؤونهم بأنفسهم ، تركوا أمر حريتهم ومشيئتهم بين يدي ملكهم . يكفي أن يقول هذا الأمير : « أريد مبلغ كذا .آمر بهذا، أوافق على ذاك » حتى يصار حالاً إلى التنفيذ، وبصورة سريعة كما لو أن القرار صادر عن رغبة ذاتية من الأمة جمعاء، مما يقدم ، بعد ماكياڤلي ، أفضل تعريف للسلطة المطلقة الإستبدادية التي لم تكن قط مذهباً ، إنما ممارسة وعلى الأخص ميلاً عند الأمير لتأكيد سيادته ، إزاء الفئات التي تميز بها المجتمع الأوروبي من القرن 15 إلى القرن 17 . أما طبقة النبلاء فكانت متماسكة التنظيم في مختلف الممالك ، لكنها لم تكن في الواقع مستعدة للتخلي عن سلطتها السياسية . من هنا نشهد نشوء تسوية حقيقية بين الإرادة الملكية المستندة إلى جهاز ناشىء في الدولة ، هذا من جهة ، والمقاومات العنيفة التى تمارسها الطبقات عموماً وطبقة النبلاء خصوصاً، هذا من جهة أخرى.

الإستبدادية الملكية

ثمة مسألة نظرية جوهرية تبقى قائمة : موقع الملك بالنسبة للقانون ، فإذا لم يتمكن الملك من تغيير القانون واستمر خاضعاً لمقتضيات القانون المرعي الإجراء ، وخصوصاً فيما يتعلق بالقانون المدني ، فلا يمكن الحديث عن الملكية المطلقة . وعلى العكس من ذلك ، إذا استطاع الأمير تغيير التشريع المدني ، تصبح صلاحيات الأمير مطلقة غير محدودة . على أي حال ، كان الملك في فرنسا خاضعاً للقوانين الأساسية في المملكة ويفضل سن القوانين بقرارات من المجلس أكثر مما عن طريق

إصدار الأوامر ، كما أن القضاء هو الذي يستطيع تغيير القانون تدريجياً ومواءمته مع مقتضيات العصر . وفي العديد من البلدان، كانكلترا ، وهنغاريا ، وبوهيميا ، كان الملك يتقاسم السلطة التشريعية مع مختلف الفئات ولا يمكن إصدار القوانين إلا من قبل الملك ، بعد أن تصوت عليها مجالس الدولة .

أما المسألة النظرية الأخرى التي تبدو لنا أساسية فهي حدود السلطة القضائية الملكية . فالملك ، في المخيلة الشعبية ، يرغب بأن يكون قاضياً أعلى ، وفي مجتمع تلعب فيه النزاعات دوراً هاماً ، من المهم أن يلجأ أقل فلاح إلى العدالة الملكية . في هذه الحال ، يكون فعلاً من رعايا الأمير ، وإلا فهو مواطن ينتمي إلى منطقة نفوذ ثانية . والحال هذه ، انقسمت أوروبا ، ولفترة طويلة إلى فئتين اجتماعيتين : الفئة التي يكون فيها العاهل قاضياً أعلى وتلك التي تمارس فيها الطبقة المتنفذة سلطة مطلقة على رعاياها ، يتحدث « كاردان له بريت » في مؤلفه « بحث في سلطة الملك » الصادر في باريس عام 1632 عن النموذج الدانمركي ، علماً أنه يمكن أيضاً التحدث عن النموذج البوهيمي والهنغاري ، بل وحتى النمساوي ، حيث كانت تنجز دعاوى الإستئناف أمام المحاكم الإقطاعية وحيث كان يحظر على الفلاح العادي رفع دعواه أمام المحكمة الملكية . بالمقابل ، كانت المسألة ، في أوروبا الغربية وبخاصة في فرنسا وانكلترا ، مسألة قوة ومال ، ليست مشروطة بالقضاء أو بالوضع الإجتماعي . حتى إنه داخل الامبراطورية ، وعن طريق المحكمة الجرمانية العليا التي أعاد تنظيمها فرديناند الأول عام 1559 ، كان كل فرد من الرعية قادراً على التماس إنصافه من الامبراطور إذا كان غير راض عن القرارات الصادرة عن محاكم « الأمير الإقليمي » ، سيده المباشر . وهكذا ، يبرز مجدداً التناقض بين أوروبا الغربية حيث كانت صلاحيات الطبقات محدودة ، وأوروبا الشرقية التي توافقت فيها القناة الثانية مع تعزيز سلطة الطبقات السياسية .

المحاكم الإقطاعية

ثمة ظاهرة ثابتة ، لكنها غالباً ما كانت مهملة ، ألا وهي التعاون الوثيق بين الملكية والفئات النافذة على صعيد الإدارة المحلية . وحتى في فرنسا ، ظلت المحاكم الإقطاعية (التي ما زلنا نجهل الكثير عنها) ، ظلت أمراً واقعا بالنسبة لكثير من الناس .

وكانت طبقة النبلاء شديدة التمسك بالمحاكم الإقطاعية التي راحت تدافع عنها ضد تعديات قضاة الملك . وكان هذا أحد جوانب شكاواها الذي لا يمكن إهماله .

« من المنطقي التصدي لهذا القضاء الذي يدمر حقوق الأسياد ، وذلك بحرمانهم مما تعود إليهم ملكيته من خلال النفقات الضخمة التي يعجزون عن تحملها . على ذلك يهتم جلالته بمنع وردع القضاة الملكيين المذكورين عن الإطلاع على القضايا الشخصية المتعلقة بالأسياد ، من سكان وقانونيين في المحكمة البدائية ، مهما يكن وضعها ، مدنية أم جنائية ، إلا في حال ارتكاب جريمة القدح والذم بشخص الملك » .

إنما منذ القرن 16 ، فقدت المحاكم الإقطاعية في فرنسا مظاهرها الإقطاعية . إذ بموجب مرسوم « أورليان » الصادر عام 1582 ، أصبح القضاة ملزمين بالخضوع لامتحان معين ثم يصار إلى قبولهم من قبل القضاة الملكيين . وقد قام كبار الأسياد (أساقفة ، فرسان) بتطبيق هذا المرسوم ، حيث كانوا يستخدمون لديهم قانونيين لا يقلون جدارة عن قانونيي الملك . بالمقابل ، كان صغار النبلاء البريتانيين يعينون أحياناً قضاة جهلة ، عاجزين عن إرساء العدالة . بكل حال ، وفيما يخص الفقهاء المشترعين في النصف الثاني من القرن 16 ، فإنهم كانوا يحصلون على وكالة خاصة من القضاء الملكي : نذكر على سبيل المثال أن « جان بودوان » كان يعتبر أن القضاء هو بصورة أساسية حق ملكي ، كما معاصره « دارجنتريه » يعتبره وكأنه مهمة تهدف إلى إرساء الراحة ورغد العيش . وفي القرن 17 ، يوجز المشترع البريطاني النظرية على النحو التالي : يناط القانون دائماً بالملك ، أما عملية نقله إلى الأسياد الإقطاعيين فلم تكن سوى تعبير عن قوة السلطة .

بالمقابل ، كان الفلاحون في هنغاريا ، عملياً ، خارج إطار السلطة الملكية ، وخاضعين لسلطة السيد الإقطاعي أو ممثل هذا الأخير : أي الوالي . إذ في كل قرية ، كان يوجد على رأس كل مجموعة قروية مسؤول هو القاضي . وهو فلاح يعينه السيد ومهمته تسوية القضايا البسيطة . وفي الواقع ، كان الوالي يجبي الأتاوى الإقطاعية ، وضريبة الدولة ويمارس القضاء بموجب أحكام « القانون الثلاثي » ، الذي يعتبر أساس القانون العام ومنبع الإيديولوجيا الخاصة بطبقة النبلاء .

وبالتالي ، كان المأمور الإقطاعي هو الممثل الحقيقي للسلطة الملكية ، الذي تشرف عليه مستشارية كبار الإقطاعيين ، لكنه في الواقع كان يعتبر السيد المطلق في قريته . وإذا لم يترك الوالي الهنغاري ، رغم انتمائه إلى طبقة صغار النبلاء ، الكثير من الآثار السيئة في الوعي الشعبي ، فإن الوالي التشيكي الذي مارس السلطات نفسها كان يسمى من قبل القروي البوهيمي بـ « الأب الجلاد » ، لأنه كان يفرض عقوبات جسدية (خصوصاً بعد عام 1630) ويغتني بسرعة على حساب سيده ومرؤوسيه . وفي هنغاريا ، كانت محكمة الإستئناف تجسيداً لطبقة النبلاء إذ كانت تنعقد على مستوى القضاء (أي المنطقة الإدارية) ، وهي الجمعية العمومية للنبلاء الذين يقيمون في الدائرة التي تنتخب القاضي المدني ، وهو نبيل غير ثري ذو معلومات قضائية موثوقة ويعاونه عشرون قاضياً محلفاً . وكانت محكمة المنطقة الإدارية تقاضي جميع النبلاء في محاكم الدرجة الأولى ، وإضافة إلى القضايا الجنائية المتعلقة بالقرويين ، يمكنها الاطلاع على الدعاوى المدنية التي سبق وحكمت فيها المحاكم الإقطاعية .

في هذه الحال ، تكون أحكامها غير قابلة للإستئناف ، بشكل يصبح معه القروي خارج إطار أية سلطة قضائية ملكية . وهكذا ، كان 90٪ من السكان يتشكلون من مواطني الدرجة الثانية .

قاضي الصلح الإنكليزي

نعلم أن الإدارة المحلية في انكلترا ظلت حكراً على الطبقات العليا . وكان قاضي الصلح الشخصية الأساسية فيها . فمنذ عهد هنري الثامن ، كان الملك مبدئياً هو الذي يعينه ، لكنه عملياً كان ينتخب من قبل مجموعة مؤلفة من 1400 عائلة ثم يصادق التاج على تعيينه . لقد كانت وظيفته فخرية بحيث يتقاضى مقابلها مردوداً سنوياً يقدر بأقل من 20 جنيهاً . وفي الحقيقة ، كان قضاة الصلح ذوي إلمام تام بالقانون العام . وكانوا يعقدون جلساتهم في ثلاثة أنواع من المحاكم : الدورة الصغرى حيث يمارس قاضيان سلطات تتعلق بالمخالفات والجنح البسيطة بحق المتشردين والخدم . والدورة الفصلية حيث يجتمع جميع قضاة الكونتية للإطلاع على الجنح والجنايات ، وأخيراً الدورات الإستثنائية التي يدعو إلى عقدها اللورد المناوب . هذا الأخير لم يكن سوى قاضي صلح الكونتية الذي يعهد إليه الملك

بهذه المهمة الخاصة ، إذ كان وريث « الشريف » (أي العمدة) القروسطي ، وكان في الوقت نفسه قائداً للقوة المسلحة . أما ما يقيد قوة قاضي الصلح (من 6 إلى 10 في الكونتية) فكان هيئة محلفي الإتهام ، وهي عامل أساسي في المحاكمات الجنائية الأنكلو ـ ساكسونية ، وإمكانية كل فرد من رعية الملك في الإستئناف لدى المجلس الخاص . ولا شك في أن الإقطاعيين الإنكليز كانوا يحافظون على قوانين القضاء البدائي على مستوى القرية ، وهي قوانين كانوا يطبقونها في محكمتهم الإقطاعية ، أضف إلى أن مالك الأرض الريفي كان شخصية ذا هيبة ونفوذ .

الادارة الملكية.

أنشأت السلطة الملكية في فرنسا إدارة ملكية هامة راحت تتنامى منذ العصر الوسيط ، رغم إشكالية دورها . فمن الناحية الكمية طرأ عليها نوع من التطور بين عامي 1500 و 1600 ، لأن عدد العاملين فيها تضاعف بمعدل 12 مرة . عام 1515 ، أمكن إحصاء مأمور واحد لكل 4700 نسمة ، وعام 1660 ، مأمور واحد لكل 2388 نسمة . وإذا أخذنا بالإعتبار المأمورين الإقطاعيين الكثيري العدد في بداية القرن 16 ، فمن المحتمل أن يكون الملاك الإداري قد تضاعف بمعدل أربع أو خمس مرات خلال هذا القرن ونصف القرن . وهكذا ، ارتفع عدد المأمورين وعائلاتهم من 1٪ إلى 13٪ من مجموع سكان الأقاليم . ومن المفروض أنهم كانوا يمثلون النخبة المكرسة لخدمة مصالح الملك والدولة .

شـراء المناصـب

عام 1604 ، صدر مرسوم يقضي بإنشاء « البوليت »[1] أو الحق السنوي ، الذي جعل القضاة العاملين في خدمة الملك مالكين فعليين لمناصبهم . منذ القرن 16 ، كان من المسلم به أنه يتوجب على أي مأمور ملكي أن يدفع مبلغاً معيناً إلى محصل العلاوات العارضة قبل أن تستقر له مهماته ، لكنه لم يكن يستطيع الإستقالة من منصبه إلا قبل موته بأربعين يوماً ، وهذا ما يستبعد أي تخل في حال الموت المفاجىء أو المرض السريع التفاقم . فيتوجب على كل مأمور أن يتقاعد ويقترح

(1) Paulette : رسم سنوي كان القاضي يدفعه للملك (المترجم).

على الملك نسيباً له أو حليفاً ، إنما يمكن للموت المفاجىء أن يفقد العائلة المنصب . وإذ يتقاضى الملك كل عام رسماً يتناسب مع قيمة المنصب ، يحيل عادة المناصب إلى وراثية وانتقالية ، معززاً بذلك تماسك جماعة اجتماعية ، هي جماعة القضاة ، التي غالباً يطلق عليها تسمية « النبلاء القضاة » .

طبعاً ، كان تزايد عدد المأمورين يتناسب مع ضرورة وجود إدارة أفضل . على هذا الأساس ، أنشأ « هنري الثاني » ، عام 1552 ، المحاكم الإشرافية ليجنب المتقاضين نفقات وهموم أي استدعاء أمام المحاكم العليا . وللأسباب ذاتها ، ضاعف الملك عدد المحاكم العليا في المقاطعات ، خلال القرن 16 ، بهدف تقليص قوة محكمة باريس العليا والإمعان في تثبيت سلطته على المناطق التي ارتبطت حديثاً بالمملكة . وثمة العديد من وظائف رجال الدين أعطيت صفة مناصب كما أن العديد من المناصب تقسمت لهدف وحيد هو تغذية المالية الملكية ، مع بقاء البورجوازية التجارية وأصحاب بيع الأراضي دائماً على استعداد لتولي المناصب التي تمنح للنبلاء مدى الحياة ودائماً مع نفوذ اجتماعي ثابت . يروى غالباً أن الأغنياء كانوا ، في النظام القديم ، معفَين من الضريبة . لا شك في أن المأمور كان معفى من ضريبة الحرب ، المرهقة و« المذلة » ، لكنه في أغلب الأحيان كان مجبراً على مواجهة الضرائب الإستثنائية ، وخصوصاً في عهد « ريشيليو » . وكانت هذه الأخيرة تأخذ ، إما الشكل المخفف لمبلغ اتفاقي بهدف « زيادة الموجودات » ، وإما فقط شكل تقسيم المنصب . ولم يكن مستشار المحكمة العليا ليعقد جلسته أكثر من مرة كل ستة أشهر ، فيحصل على نصف الموجودات ويفقد المنصب نصف قيمته . وتحاشياً لهذا النقص في الميراث ، كانت عائلات القضاة تسارع إلى شراء المنصب الجديد ، مع تسديد المبلغ المطلوب لصاحب العلاقة . وعام 1663 ، تمكن « كولبير » ، الذي كان يفكر بوضع حد لشراء المناصب ، من تقدير جميع هذه المناصب بقيمة 450 مليون ليرة تورية ، وهو مبلغ ضخم كان يعادل ثلاثة أضعاف الميزانية السنوية للمملكة التي بدت بخسة القيمة بالنسبة لقيمة شراء هذه المناصب .

أمناء الخزانة في فرنسا

من خلال وضع واقعي ملموس ، وهو وضع أمناء الخزانة في فرنسا ، تتبين

حقيقة نمو هيكلية مأموري المالية خلال الفترة الممتدة بين 1490 ـ 1660 . ففي نهاية العصر الوسيط ، كانت كبرى الشخصيات هي المكلفة بتدبير الإيرادات « الإستثنائية » . وفي القرن 17 ، استحالت هذه الشخصيات إلى « جماعة من السذج » المشابهين لقضاة المحاكم العليا ، المستفيدين فقط من طبقة النبلاء بصفة شخصية . في عهد « شارل السابع » كانوا أربعة أشخاص (واحد لكل منطقة مالية) . وعام 1551 ، أصبحوا 17 ، لأن المملكة كانت تشتمل على 17 منطقة مالية ، لكن « هنري الثاني » استبدلهم بأميني خزانة ورئيسين عامين للمالية ، وعام 1577 ، أسس مرسوم « پواتييه » مكاتب المالية التي يشغلها خمسة أمناء عامين للخزينة . وعام 1581 ، استقبل المكتب أميناً سادساً ورئيساً . ثم عام 1586 ، أمينين جديرين ورئيساً ثانياً . أما عام 1627 ، فيتم كذلك تعيين محام ووكيل للملك . كل هذه الإستحداثات كانت أكثر توافقاً مع الحاجات المالية للمملكة منها مع ضرورات الخدمة . وهكذا اتخذ أمناء خزينة فرنسا بنية مجمعية وكانوا يتمثلون في محكمة مهمتها ، في آن معاً ، إدارية ـ توزيع الضرائب بين المناطق الإنتخابية التابعة لهم ـ وقضائية ـ الإطلاع في الإستئناف على الضريبة المتنازع عليها التي صدر فيها الحكم في الدعوى البدائية من قبل المكاتب الإنتخابية .

عام 1660 ، كان في المملكة 22 مكتباً للمالية ، موجودة في قصبات المناطق المالية ، وتضم 530 منصباً ، منها 437 أمين خزانة في فرنسا . وعام 1635 ، كان منصب أمين الخزانة يكلف 000 90 ليرة في باريس ، و000 70 في الريف . أما الرهونات فكانت عام 1655 تقدر بـ 4447 ، لم تكن تسدد دائماً ، وكان لا بد أن يطرح منها من 4 إلى 500 ليرة لتسديد « البوليت » . وكي يصبح المرء أمين خزانة في فرنسا . يجب أن يكون كاثوليكياً ، وألا يكون تاجراً أو حزبياً ، أن يتجاوز الخامسة والعشرين من عمره ، من التابعية الفرنسية وأن يخضع لامتحان دخول بسيط . وبالفعل كان 75٪ من أمناء الخزينة الفرنسية مجازين في الحقوق .

لقد كانوا مسؤولين أمام مجلس الكونتات ، ويمثلون عادة أمام « المجالس القضائية » ، وهي مجالس استثنائية مكلفة بالحكم في قضايا الإختلاسات المالية . وفي القرن 17 ، كان منصب أمين الخزانة الفرنسية يمنح نفوذاً اجتماعياً كبيراً ، وقد انبثق منه العديد من سلالات كبار الموظفين : نذكر آل « آغيسو » ، و« ترودان » ،

و« موليه » ، و« فرجين » ، و« سرفيان » ، و« لوپلتييه » ، و« كامو » ، و« سوبليه دو نوابيه » . أما عائلات « مونتسكيو » ، و« أرنولد » ، و« پاسكال » ، و« دو شون » ، فكانت تنتمي إلى مجتمع أمناء الخزانة الفرنسية .

إدارة مجالس الدييت الإقليمية

بفضل العديد من المأمورين الملكيين ، تعتبر فرنسا حتماً أحد بلدان أوروبا الأفضل تنظيماً ، في حين أن الحاكم في غالبية البلدان الأخرى كان مضطراً إلى ترك مهمات التنفيذ لرغبة النبلاء وإدارة الولايات . وبالتالي ، كان توزيع الضرائب وجبايتها ، في أوروبا الوسطى ، وقفاً على مجالس الدييت ، الممثلة لسلطة الطبقات السياسية . نذكر مثلاً أن دييت النمسا السفلى كان يتمتع بسلطة مالية تامة . إذ كان كل عام يناقش قيمة الهبة المجانية التي كان يدفعها لمجلس الكونتات في ڤيينا . فيختار مفوضين ماليين يثبتون قيمة الضريبة المباشرة ، وهي ضريبة المنازل التي تجبى من عامة الشعب . هذه الضريبة يوزعها مندوبو الولايات وفقاً لعدد السكان في كل ملكية من ملكيات النبلاء ويتم تحصيلها من قبل الأسياد أوولاتهم، أما مأمورو الأمبراطور فلا يتدخلون في العملية . وفي بوهيميا ، كان النظام الضرائبي ، حتى بعد عام 1627 ، هو نفسه تقريباً . ويمكن القول أخيراً إن الأمير كان رهن مشيئة الطبقات . وعلى غرار ذلك كان وضع ملك انكلترا .

مجالس الولايات

إن ما يثير الدهشة حقاً في حياة أوروبا السياسية ، خلال القرن 16 ، هو أهمية مجالس الولايات ، التي اتخذت إجمالاً شكلها النهائي ، خلال القرن السابق ، وأمنت للنبلاء مكانة مرموقة . حتى إن الملكية الفرنسية لم تستطع فعلياً التخلص منها إلا أثناء القرن 17 ، إنما ليس دون صعوبات .

فحوالي عام 1620 ، اختفت الولايات الإقليمية كمثل « ليموزين » ، و« مارش » ، و« أنجو » ، و« غويان » ، و« مان » ، و« تورين » ، و «أورليانيه» ، و« دوبري » ، و« أوڤرنيا العليا » . وحاول « رشيليو » أن ينشىء دوائر مالية في كل مكان ، أي مأموري المالية المكلفين بنقل رغبات المجلس الملكي . وعام 1628 ، أوجد الملك في « دوفينيه » عشر دوائر مالية ولم يدع ولايات

« النورماندي » مشلولة ، بحيث أعيد تحريكها عام 1643 ، مع « تجاهل » استدعائها للإجتماعات بعد عام 1655 . وفي منطقة « البروفانس » استبدلت الولايات عام 1639 بمجلس العموم ، لكن الريف احتفظ بمجلس تمثيلي حيث كان النبلاء أقلية فيه .

إلى ذلك ، احتفظت كل من « بورغونيا » ، « لانغدوك » و « بريتانيا » بمجالس ولاياتها حتى نهاية النظام القديم . ويقدم لنا « بيشاميل نوانتيل » ، عام 1698 ، وصفاً دقيقاً لولايات « بريتانيا » ، متوافقاً تماماً مع الفترة السابقة .

كان بإمكان هذه الولايات توجيه اللوم والتحذير ، ومناقشة قيمة الهبة المجانية وتقويم جميع المخالفات الواردة في الإتفاقية . أما مساهماتها فكانت قبل كل شيء مالية ، لكنها كانت تهتم أيضاً بالدفاع عن مصالح الريف الإقتصادية أو عن مؤسساتها الخاصة (إمارتها البحرية) . وكان اختصاصها الحصري يكمن في إدارة الجسور والسدود . بيد أن قوة الولايات كانت في قدرتها على إنقاذ استقلالية الريف المالية . لقد كان هذا الريف مسؤولاً عن النفقات العامة (رجال الدرك ، رواتب المستشارين القضائيين ، محطات الري ، الأشغال العامة . الخ) . ويمتلك موارد خاصة هي عبارة عن الضريبة الدوقية القديمة على المنازل ، ورسوم المشروبات ، ثم الإلتزامات . وكانت الولايات تضمن استيفاء « الالتزامات » كل عامين وتجند مأموريها لتحصيل ضرائب المنازل . أضف إلى أنها كانت تقدم للملك هبة مجانية (مليون ليرة تورية كل عام ، وأكثر من ذلك أثناء الحرب) لكن الريف كان معفى من الضريبة الملكية المرهقة التي تفرض على سكان الحوض الباريسي .

أخيراً ، كانت الولايات تتمتع بلجنة دائمة يترأسها المندوب النقابي الذي كان ، منذ عام 1650 ، ينتمي إلى طبقة النبلاء . أما الملك فهو الذي كان يستدعي الجمعية إلى الإنعقاد، لكنه كان عاجزاً عن تحصيل الضرائب إذا لم يتمكن من جمع الفئات للتصويت على الهبة المجانية ومن تحرير الإتفاقية . وفي حال عدم انعقاد الجلسة ، تتعطل الإدارة .

الولايات العامة في فرنسا

ما كان استثناء في فرنسا ، يشكل قاعدة في ألمانيا وفي جميع أنحاء أوروبا

الوسطى . أعني بذلك إدارة الولايات التي كانت بالنسبة للفئات وسيلة للمشاركة في السلطة السياسية . بصورة عامة ، كان الأمراء يتحاشون عقد الجمعيات الوطنية الكبرى حيث يلتقي ممثلو الطبقات الحاكمة . إنما في حال تم ذلك ، فإنهم يقومون به بدراية وحذر ، أو مكرهين مرغمين . سنتناول هنا أربعة نماذج : فرنسا ، انكلترا ، روسيا وهنغاريا .

لم تكن مملكة فرنسا تؤثر الولايات العامة . لذا ، « تجاهلت » ، في القرن 16 ، دعوتها إلى الإجتماعات حتى عام 1560 . أثناء ذلك تم عقد ثلاثة اجتماعات (1560 ، 1576 ، 1588) ، وفي القرن التالي ، أدى تمرد « الكبار » إلى إجبار الوصية على العرش على دعوتهم للإجتماع عام 1614 . والجدير بالذكر أنه تم تلفيق وتزوير الأمور لأن نواب الشعب كانوا من مأموري الملك ، بيد أن تمرد « لافروند » أجبر « آن » صاحبة النمسا و « مازاران » على استدعاء الولايات إلى الإجتماع ، لكن هذه الأخيرة لم تجتمع قط . هذه الدورات النادرة ، التي تطمح إليها الطبقات ، أدت إلى بروز عجز النبلاء السياسي : إن تاريخ الولايات العامة من القرن 15 إلى القرن 18 هو تاريخ تقهقر طويل ثم ولادة الإنفجار عام 1789 . ويفسر عدم اهتمام أصحاب الإمتيازات إزاء الولايات العامة بقوة ونشاط مجالسهم الخاصة ، أي مجالس النبلاء والولايات الإقليمية . بيد أن « كاردن لوبرت » في كتابه « بحث في سيادة الملك » ، أوصى بدعوة الولايات إلى الإجتماع بصورة منظمة بغية إعلام الرعية بواسطة الوجهاء وذوي الشأن وبهدف الإستماع إلى شكاوي هؤلاء الناس بالذات .

السوبور الموسكوفي (أو مجلس إمارة موسكو)

يبدو أن مثل هذا الدور قد أدركه « إيفان الرهيب » وخلفاؤه المباشرون الذين رجعوا كلياً إلى « زيمسكي سوبور »[1] . إذ بغية معالجة بعض شؤون الدولة ، كان الملك يلتمس موافقة « كل البلاد » ، أي الطبقات ذات الإمتيازات ، التي حلت محل مجلس (دوما)[1] البويار (أي النبلاء الروس) . ويعود تاريخ أول « سوبور » إلى عام 1549 ، ويتضمن ممثلين عن الاكليروس الأرثوذكسي ، وبويار ونبلاء عاملين . وعام 1566 ، وفي أوج فترة « الأوپرتشينا » ، (أي الإرهاب البوليسي

(1) السوربو والدوما : من المجالس الروسية (المترجم).

الموجه ضد الأرستقراطية العقارية) ، انعقد السوبور ليقرر مواصلة الحرب ضد « ليتوانيا » . وكان يضم 32 ممثلاً عن الاكليروس (أي 5,8٪ من المجلس) ، و 30 بويارا (أي 8٪) و 204 من النبلاء « العسكريين » (أي 54,7٪) و 33 مأمور مكتب أو « بريكازي » (أي 8,8٪) ، و 75 تاجراً موسكوفياً (أي 20٪ من المجلس) . أما أهمية الفئات الثلاث الأخيرة (أكثر من 80٪ من أعضاء المجلس) ، فتكمن في الدلالة على أن « زيمسكي سوبور » هو سلاح الملكية ضد أرستقراطية مالكي الأرض وضد الكنيسة . وعقب وفاة إيفان الرهيب ، بدأ دور « السوبور » يتنامى بصورة هائلة لأنه ثبت القيصر الجديد « فيدور إيفانوفتش » . حتى إنه هو الذي اختار « بوريس غودونوف » خلفاً لفيدور عام 1598 . وكان لا بد أن يلعب السوبور دوراً هاماً أثناء فترة الإضطرابات . آنذاك ، كانت البلاد خاضعة للإحتلال البولوني ومقسّمة جذرياً . لذا كان تحريرها صنيعة انتفاضة وطنية ، وافق عليها السوبور عام 1613 ، وذلك بانتخابه القيصر « ميشيل رومانوف » .

وكان سوبور عام 1613 ، يضم أيضاً ممثلي الفلاحين الأحرار . وفي رأي « و. ڤودوف » كان هذا السوبور هو دون شك المجلس الأكثر تمثيلاً على مدى التاريخ الموسكوفي . . . وبالتالي ، عملت الظروف ، للمرة الثالثة أو الرابعة خلال 15 سنة ، على استدعاء السوبور إلى اختيار القيصر . بيد أن مختلف الفئات التي كانت تشكل المجلس لم تفد مطلقاً من هذه الفرص المتكررة كي تحول الملكية الوراثية إلى ملكية انتخابية ، كما سبق وحدث في بولونيا .

وعام 1649 ، اضطر القيصر « الكسي ميخاييلوڤتش » وهو ابن ميشيل رومانوف ، إلى الرضوخ لمطالب النبلاء العسكريين فيستدعي السوبور إلى الإجتماع لأخذ موافقتهم على « مجموعة القوانين » الجديدة ، مما أدى إلى تفاقم وضع الفلاحين بشكل خطير وتثبيت أصحاب الإقطاعات عملياً في مناطق نفوذهم . إنما ، ومنذ ما قبل تسلم « بطرس الأكبر » لزمام الحكم ، بدأت مؤسسة زيمسكي سوبور تغرق في عالم النسيان . لقد أدت إلى تحطيم سلطة الأرستقراطية العقارية وإرساء هيمنة سلطة النبلاء العسكريين ، اقتصادياً وسياسياً . ولم يكن السوبور سوى أداة بين أيدي الأوتوقراطية الروسية ، ولم يبدُ كأداة سياسية بين أيدي الطبقات إلا لماماً . بالمقابل ، كانت مجالس الولايات ، في انكلترا كما في هنغاريا ، تتمتع بسلطات هائلة في مواجهة الحاكم .

الدييت الهنغاري

في الواقع ، وبعد عام 1526 ، أصبح المجلس الوطني الهنغاري المركز الفعلي للحياة الوطنية لأنه كان يضم ممثلي أربع فئات (الاكليروس ، الأشراف ، النبلاء ، والمدن الملكية) اجتمعوا من كل المناطق التي لم تكن خاضعة للإحتلال التركي . لذا ، يعتبر هذا المجلس ممثلاً لكل الأمة . والحدث الأهم هو أن النبلاء كانوا ينتخبون نائبيْن عن كل مقاطعة ، يزودونهما بتفويض ملزم . كذلك ، عمد قضاة المدن الملكية إلى تعيين نائبين . بحيث نجم عن ذلك بنية مبتكرة ، مأموري التاج ، والأساقفة والبارونات (وجهاء كبرى العائلات الذين كان يدعوهم الملك - الامبراطور شخصياً) ومجلس العامة حيث يجتمع جميع النواب . فها نحن إذاً إزاء نظام التمثيل الثنائي المشابه للنظام الإنكليزي . باختصار ، كان ثمة تعارض بين الفئتين الأوليين (وهما عملياً تتمثلان بالأشراف) ومجلس العامة ، الذي يسيطر عليه النبلاء ، وهم في معظمهم من البروتستانت ومن المعادين لآل هابسبورغ . وكانت جميع الفئات تسعى إلى تأمين انعقاد المجلس كل ثلاث سنوات ، بيد أن آل هابسبورغ كانوا يتحاشون اجتماعه ، بحيث لم يكونوا يستدعونه إلا إذا دعت الحاجة إلى ذلك . والحال هذه ، كان هذا المجلس ، طبقاً للقانون العام الهنغاري ، يتقاسم والملك كلًّا من السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية . إذ كان في الواقع هو الذي يعين أهم أعضاء السلطة التنفيذية ، وكبار مأموري التاج الذين كانوا يجتمعون في « برشبورغ » وخصوصاً « البلاطين »[1] الذي يشغل وظيفة نائب الملك ، بسبب إقامة عاهل هابسبورغ في ڤيينا أو براغ . وكان المجلس يشرف على عمل الحكومة ويبلغ ، بواسطة الشكاوى ، عن كل انتهاك لمبادىء القانون العام . ومن امتيازاته الإستثنائية أنه كان ينتخب الملك بعد تحرير عقد معين هو البراءة الملكية . حتى إنه كان يدعي بحث الرقابة على السياسة الخارجية ، فعمد إلى تعيين مندوب لدى الباب العالي . وطبعاً ، كان يصوت على الضريبة ومتحالفاً مع السلطة التشريعية أيضاً ، كان يشرف على تعبئة الجيش واستخدامه . لذا ، يستحيل الحديث عن ملكية مطلقة في هنغاريا . وحتى عام 1660 ، لم يستطع آل هابسبورغ شيئاً ضد النبلاء الذين

---

(1) أو نائب الملك .

يحسدونهم على حرياتهم ، إلا إذا كان ذلك استخدام القوة بطريقة غير شرعية مع احتمال إثارة تمرد عامة النبلاء . إنما بدل أن تعمل دورات المجلس الوطني على تهدئة النفوس ، أدت بالنبلاء إلى تكديس الأخطاء خلال كتابة التظلمات وإلى الحصول من آل هابسبورغ على امتيازات أسيء استخدامها بشكل أو بآخر .

البرلمان الإنكليزي

كان دوره رئيسياً في تاريخ الشعب البريطاني ، ذلك أن الحكام كانوا يربطونه بجميع القرارات الهامة التي اتخذوها خلال القرن 16 : لقد كان الإصلاح الأنكليكاني بشكل خاص صنيعة البرلمان ، أي الملك ، ومجلسي اللوردات والعموم . وكما في هنغاريا كانت جميع الفئات ممثلة فعلاً ضمن نظام ثنائي التمثيل ، بحيث يوجد مجلس أعلى يجتمع فيه الأساقفة (وعددهم 26) واللوردات الزمنيون الذين راح عددهم يتضاعف إبان القرن 17 (82 عام 1603 ، 97 عام 1625 ، و142 عام 1660) ، ومجلس أدنى يضم نواب كونتيات ونواب مدن . وكان عدد هؤلاء يتزايد باستمرار لأن السلطة الملكية كانت تؤثر في عمليات انتخابهم . جدير بالذكر أن « ادوارد السادس » أنشأ 48 بلدة جديدة ، و« ماري تيودور » 21 ، و« إليزابيت » 60 . وعام 1603 ، كان مجلس العموم يضم 467 عضواً ، والبرلمان الدائم (عام 1640) 504 أعضاء ، منهم 396 عن المدن ، 24 عن بلاد الغال ، 80 عن الكونتيات و4 عن الجامعات . وهذا ليس بنظام ديموقراطي . أما نواب البلدات فكانت تعينهم الأوليغارشية ، ونواب الكونتيات يعينهم الوجهاء وجماعات اليومن ، والفلاحون الأحرار الذين يبلغ دخلهم الصافي 40 استرلينية . وفي الواقع ، يعتبر المجلس الأدنى ممثلاً لطبقة النبلاء ، إذ بإمكان كل لورد أن يضع يده على ضيعة متهالكة ويعمل فيها على اختيار وجيه من أنصاره . ولم يكن ثمة ما يمنع الإبن الثاني في العائلات الأرستقراطية من أن ينتخب في مجلس العموم . أما في البرلمان الدائم ، فكان أبناء الطبقة الحاكمة وصغار أبناء الطبقة الأرستقراطية يشكلون ثلثي النواب . وهكذا ، يستحيل إثبات ما إذا كان العامة المصابون بداء النبالة هم الذين قاموا بثورة انكلترا ، أو ما إذا كانت الثورة بورجوازية بحيث توافق طوعاً على فرضية « پيريز زاغورين » في كتابه « البلاط والشعب » : كان نبلاء الكونتيات يشعرون بأنهم محرومون من السلطة السياسية

(ومن الخيرات المادية المتصلة بها) وذلك لمصلحة نبلاء البلاط وحدهم الذين يتشكلون بصورة رئيسية من الأرستقراطيين ومن بعض الأشراف . وعندما توقف الملك عن عقد إجتماعات البرلمان إثر عريضة الحقوق ، أحس نبلاء الكونتيات أن سياسة « لاود » و « سترافورد » ، المدعومين من قبل « شارل الأول » ، وكأنها مساس بحقوقهم ، لا يمكن احتماله . لذا بدأوا يناقشون مسألة السلطة الملكية ، أو على الأقل امتدادها الطاغي . وفي الواقع ، تبنت الأمة الإنكليزية نظرية السير « توماس سميث» (في الجمهورية الإنكليزية ، 1589) : «تعود السلطة العليا والمطلقة في المملكة إلى البرلمان . . فهو الذي يبدل القوانين القديمة ، ويصنع الجديدة منها ، ويوطد الأديان ، ويحدد نظام خلافة العرش ، ويعين الضرائب والمكوس ، ويستخدم قانون العفو ، أي باختصار يحدث فيه مثلما كانت تفعل في روما الجماعات الإنتخابية أو الجماعات الضرائبية » . وعام 1620 ، رأي السير « ادوارد كوك » أن البرلمان هو في الوقت نفسه عضو في الحكومة ومحكمة عليا . وقد أعاد إلى مركز الصدارة قضية الإتهام التي أهملت منذ القرن 15 . فكان العموم يشغلون منصب هيئة الإتهام فيما يتعلق بقضايا الخيانة العظمى ويحيلون المذنب أمام مجلس اللوردات الذي يشغل مكان المحكمة العليا . أخيراً ، كان البرلمان يتمتع بسلطة هامة ، وهي إقرار الضرائب . والحال هذه ، يتأزم الوضع في عهد أوائل « الستيوارتيين »[1] ، لأن الطبقة الحاكمة أثرت مع ازدهار المملكة الإقتصادي ، في حين افتقرت الملكية . وفي تقليد قروسطي أن الأمير كان يتعيش من موارد منطقته وأن الضريبة ، الإستثنائية ، كانت تقر من قبل جميع الفئات قبل جبايتها . هذا التقليد كان موضع سخرية في فرنسا (في ثلثي أراضيها على الأقل) وموضوع جدل في اسبانيا . ومن المهم معرفة ما إذا كان موضع احترام في انكلترا . والحال هذه ، وبفضل تحويل الملكيات إلى دنيوية ، أصبح الملك ، في القرن 16 ، أغنى مالك عقاري في انكلترا . لكنه كان معتاداً على العيش برأسماله . ويذكر أن اليزابيت باعت من الأراضي ما يقدر ثمنه بـ 000 500 جنيه ، وجاك الأول بـ 775000 ، وهذا ما فعله أيضاً شارل الأول . ولقد انخفضت ثروة ملوك انكلترا إلى 50٪ ، كما هبطت موارد الملكيات بالنسبة نفسها . وكانت الجمارك تعود على البلاد بفائدة

---

(1) أي سلالة آل ستيوارت.

كبرى ، لكن البرلمان رفض أن يمنحها إلى شارل الأول لأكثر من عام واحد . لذا ، لم يبق أمامه سوى التفاهم مع البرلمان أو التماس سبل أخرى كالإفراط في الإنتفاع بالرسوم الإقطاعية ، وبيع المناصب ، واللجوء إلى إقرار الضريبة المباشرة (4 شلن على كل جنيه من العائدات الضريبية) ، ذلك لأنه لم يكن لدى الملك بيروقراطية مالية . وكانت الضريبة موزعة في الكونتيات على الطبقات المسيطرة : فكل نبيل تصل موارده إلى 1000 جنيه يدفع ضريبة تقدر بـ 20 جنيه . إنما لو كان الضغط الضرائبي ضعيفاً في انكلترا ، لاصطدم الملك بمسألة مبدئية ، بشكل تبدو معه سبل شارل الأول وكأنها أحد مظاهر الإستبداد الملكي .

أدوات النظام الإستبدادي .

في الواقع ، كانت أدوات نمو السلطة الملكية تكمن في تطور المجلس الملكي ، حيث كان الأمير يستدعي من يريد ، وفي التحالف مع جماعة اجتماعية مميزة ، كالنبلاء العسكريين ، والنبلاء القضاة ، والاكليروس ، والمحازبين من الناس الجدد الذين تربطهم بالسلطة الملكية روابط الولاء والمغانم المادية . بيد أن تطور السلطة الإستبدادية كان لا بد أن يمر ، بادىء ذي بدء ، بالقضاء على البارونات وكسر شوكة النبلاء .

الحكومة المركزية النمساوية

في بداية القرن 16 ، أخذ جميع الأمراء يزيدون أعضاء الحكومة المركزية ، متبعين في ذلك نموذج بلاط بورغونيا وأيضاً البلاط الفرنسي . وهكذا ، يجهز الامبراطور مكسميليان بلاده الموروثة بوصاية ذات صلاحية إدارية وقضائية ، وبمجلس حسابات مكلف بتدبير موارد أملاك الدولة . أما فرديناند الأول فيوسع الجهاز وصولاً إلى بوهيميا وهنغاريا ، ويؤسس عام 1527 حكومة مركزية ذات سمة مجمعية استمرت حتى ثورة 1848 . وكانت تقوم على ثلاثة مجالس : المجلس الخاص ، مجلس الحسابات ومجلس إيواني أضيف إليه عام 1556 المجلس الحربي .

المجلس الخاص

كان هذا المجلس مرتبطاً بشخص الحاكم ، ومكلفاً بتوجيه السياسة العامة

للملكية . إضافة إلى كونه يهتم بالشؤون المالية . فهو مثلاً الذي كان مسؤولاً عن الخيارات المتعلقة بالميزانية . أما فيما يتعلق بالقضاء الإقطاعي (كمسألة الخلافة في الامبراطورية مثلاً) فشكل محكمة عليا تابعة للمجلس الإيواني . من هنا ، لا يمكن التأكيد على ما إذا كان متخصصاً بالفعل ، لأنه كان يتصدى لكل القضايا الهامة . أضف إلى أنه لم يكن مجلساً وزارياً بالمعنى الحالي للكلمة ، بل وسيلة ملائمة للأمير تجعله يأخذ آراء كبار مأموري حاشيته . وكان الحاكم يدعو إليه من يريد . بيد أن آراء المجلس لم يكن لها مطلقاً قوة القانون في أي من بلدان المملكة . وكان لا بد لكل قرار أن يأخذ شكل شهادة مرسلة من قبل أحد الدواوين ، على مسؤولية رئيس الديوان . في الواقع ، كان المجلس الخاص يضم ، في آن معاً ، كبار موظفي البلاط ، وأهم رؤساء الدوائر الوزارية وأشخاصاً متنفذين ، عدا سيد البلاط ، وهو رئيس المجلس ، كان يدعى إليه كبير الماريشالية ، ونائب مستشار الامبراطورية (ممثلاً أسقفماينس ، وزير العدل والإدارة) ، ومستشار البلاط ، وهو مستشار بلاطي قضائي . وخلال القرن 16 ، أصبح القانونيون ذوو الأصل البورجوازي هم الذين يسيطرون على المجلس الخاص . أما في القرن التالي ، فأصبحت الغالبية من الأرستقراطيين ، وتحول « الرجال الجدد » مباشرة إلى نبلاء . وفي عهد فرديناند الأول ، حدث تقاسم للسلطة بين النبلاء و« العملاء » الذين كانوا يلعبون دوراً مماثلاً لدور المثقفين القشتاليين . وكان على المجلس أن يجتمع كل يوم ، وبالأحرى كلما كان يستدعيه الأمير . كما كان يعمل بصورة سطحية جداً . وعندما كان المجلس يجتمع في الصباح الباكر ، كان يستمع إلى تقرير يقرأه أمين سر الديوان الإستشاري أو المستشار نفسه . وقبل أن يأخذ المستشارون الوقت الكافي لدراسة القضية ، يسارع سيد البلاط إلى إبداء رأيه ، إذ يتلقى رئيس الديوان آراء المستشارين الآخرين ، ويتخذ الأمير قراره ، منضماً في أغلب الأحيان إلى رأي الأكثرية . على هذا الأساس ، كان سيد البلاط ، عملياً ، رئيس الوزراء ، لأن المستشارين كانوا يوافقونه على رأيه ، إلا في حال كان لدى أحدهم سبب وجيه يجعله يعطي رأياً معارضاً ، وعادة كان الحاكم يأخذ برأيه .

ومع بداية عهد الامبراطور « ماتياس » ، زاد عدد أعضاء المجلس الخاص ،

بحيث بلغ ثلاثين شخصاً في عهد فرديناند الثالث ، بل حتى مئة شخص في بداية القرن 18 ، لدرجة أنه أصبح ذا هيبة ونفوذ . وقد تم تدارك هذا الأمر من خلال دعوة عدد محدد من المستشارين إلى جلسات العمل .

غرفة المحاسبة

أنشئت هذه الغرفة لتحل محل أمين الخزانة الذي أوجده مكسميليان ، وكانت تضم جهازاً بشرياً مصغراً : رئيس ، أربعة مستشارين ، رئيس حسابات ، أمينا سر ، بالإشتراك مع بعض الكهنة الذين كان عددهم يزداد باستمرار ، في حين تجاوز عدد المستشارين الإثني عشر خلال القرن 17 . وحوالي عام 1550 ، انضم إلى غرفة المحاسبة عضوان محاسبان ، أمين صندوق البلاط بالنسبة للنفقات المدنية ، وأمين صندوق الحروب بالنسبة للنفقات العسكرية . ولم تكن هذه الغرفة وزارة مالية بالمعنى الحقيقي للكلمة . لقد كانت تتدبر أمر الموارد العادية وتنظم النفقات المدنية ، في حين أن النفقات العسكرية كانت تغطيها حصيلة المساعدات التي تقرها مجالس الدييت ، وتلك كانت القضايا الإستثنائية . وعام 1527 ، كانت غرفة المحاسبة تدفع أجور الجهاز العامل ونفقات كل أعمال البلاط ، وتتفاوض بشأن القروض ، وتسهر على مسألة إيجاد المال بصورة دائمة وتراقب غرف مختلف المناطق . وكان عليها بشكل خاص أن تحمي الأملاك وذلك بتخفيف مصادر الواردات المثقلة بالعراقيل . ولم يكن للغرفة واردات خاصة ، بل كانت تحصل على « أرباح عارضة » من الأجهزة المالية الأخرى . لذا ، لم تتوصل قط ، وبصورة دقيقة ، إلى معرفة المبالغ التي كانت تتصرف بها كما كانت تجير الحوالات ، دون تبصر تقريباً ، على غرفة بوهيميا أو ملاحات النمسا العليا ، بحيث كان يخشى ألّا تدفع قيمتها . أما بالنسبة للمساعدات ، فلم يكن لها قط أية علاقة بها . وكان العسكريون (المجلس الحربي بعد عام 1556) يطالبون بحصصهم السنوية ، التي تكتفي غرفة المحاسبة بتحويلها إلى مختلف الدواوين . وكانت هذه الأخيرة تحدد ، في المعلومات التي تنقلها إلى المندوبين الملكيين ، مجمل المبالغ التي تعتبر ضرورية ، ثم تقوم مجالس الدييت بمناقشة هذ المقترحات . فإذا ما أقرت هذه الإعتمادات ، يصار إلى توزيعها وجبايتها من قبل إدارة الفئات . وكان المستشارون يجتمعون مرتين أسبوعياً لمعالجة القضايا التي تحولها غرف المحاسبة الثانوية . أما

القضايا العادية فكان يعالجها أمناء السر الذين يقدمون تقاريرهم إلى المجلس . فيصوت هذا الأخير عليها وإذا لم يتمكن من اتخاذ قراره ، تحول القضية إلى الحاكم الذي يأخذ القرار وحده او بمساعدة المجلس الخاص .

المجلس الإيواني

يعتبر هذا المجلس محكمة الإستئناف في المملكة ، التي كانت تضم 8 مستشارين عن البلاد الموروثة ، واثنين عن الامبراطورية ، واثنين من حملة الدكتوراه في الحقوق ، و 5 عن المناطق التشيكية واثنين عن هنغاريا . وكان كبار مأموري البلاد مخولين بالإجتماع مع المستشارين الملزمين بالعمل اليومي . هنا يمكننا أن نتصور النفوذ المعنوي الذي كان يتمتع به الحاكم الذي كان القاضي الأعلى لرعيته . أضف إلى أن ذلك كان وسيلة توفيق بين مختلف التشريعات أي باختصار وسيلة مركزة الملكية . لذا ، توصلت بوهيميا وهنغاريا إلى حصر صلاحية المجلس الإيواني في البلدان الموروثة وحدها وفي ألمانيا . وعام 1556 ، استحالت هذه السلطة ، بعد تنازل شارلكان عن العرش ، إلى مجلس الامبراطورية الإيواني الذي بقي ، حتى نهاية القرن 18 ، وسيلة يستخدمها آل هابسبورغ لتثبيت سلطتهم المعنوية في الامبراطورية .

مجلس الملك في فرنسا

حتى عهد هنري الرابع ، ظل النبلاء يسيطرون على المجلس الخاص . وفي عهد فرانسوا الأول ، كانت بنية المجلس الخاص تتطابق مع تراتب الفئات في المملكة . لقد كان المجلس الخاص يتراوح بين 17 (عام 1525) و 20 عضواً (عام 1543) . إجمالاً ، يتضح لنا وجود 70 شخصاً شكلوا جزءاً من المجلس وكانوا ينتمون إلى ثلاث مجموعات : أمراء العائلة المالكة وأصحاب الإقطاعات في فرنسا وكبار مأموري التاج وأصحاب المناصب الرفيعة ، كان 50٪ من المستشارين ينتمون إلى النبلاء المقاتلين (10 من أصحاب الإقطاعات أو أمراء العائلة المالكة ، 9 فرسان ، و 22 نبيلاً) في حين أن 20٪ كانوا ينتمون إلى الاكليروس ، ومعظمهم يتحدر من سلالة النبلاء ، أما الباقي ، أي 30٪ ، فهم من فئة القضاة والمحامين (3

برلمانيين ، محام واحد ، أمين سر دولة واحد) . ومن الأشخاص البارزين ، نذكر دوق « غولدر » ، دوق « اللورين » ، القائد العام الفرنسي ، ثلاثة أميرالات ، ثلاثة رؤساء أساقفة ، مطران واحد وثلاثة أساقفة . أما كبرى العائلات فكان لها مكانها في المجلس : نذكر آل « غيز » ، آل « بوربون » ، آل « دو بيللي » ، آل « غوفييه » وكان مقدمو العرائض في القصر هم الذين يقومون بالأعمال الثانوية المتعلقة بالمنازعات الإدارية ، وأشهرهم هو الإنسانوي « غليوم بوديه » . وعام 1561 ، يوضح « ميشال سوريانو » أن حكومة فرنسا هي بين يدي النبلاء والأساقفة ، مع تبيانه أن العامة كانوا يقومون بمسؤوليات جسيمة ، ذلك أن النبلاء كانوا يكرهون منصب المستشار ، وأمين سر الدولة ، ووظيفة القضاء والمال . وهكذا ، كان القضاء برمته ، المدني منه والجنائي ، حسبما يبين سوريانو ، وجميع القضايا المالية العامة ، بين أيدي أبناء الشعب .

وفي القرن 17 ، يسيطر القضاة على المجالس الملكية . فيظهر النبلاء امتعاضهم ، خصوصاً أثناء وجود الولايات العامة سنة 1614 ، أو خلال ثورة « لافروند » ، عام 1649 ، في جمعيات القضاء الإقطاعي التي انتخبت النواب وقدمت الشكاوى التماساً لعقد لقاء بين الولايات العامة لم يبصر النور مطلقاً . وهكذا يسود لدى النبلاء انطباع ، في القرن 18 ، بأنهم مستبعدون عن كل شيء ، أو بالأحرى أنهم فقدوا حق التفرد بالوظائف وليس بالسلطة فقط .

مقدمو العرائض

من الثابت لدينا أن مقدمي العرائض شكلوا ، في عهد لويس الرابع عشر ، نواة المجلس الخاص ، الذي ازداد عدد أعضائه بعض الشيء : 37 عضواً بدلاً من 20 ، 24 مستشاراً دائماً و 13 نصف سنويين . من بين هؤلاء كان ثمة واحد فقط لا ينتمي إلى الأسياد الإقطاعيين ، وهو « جيروم بينيون » ، شيخ التجار ، وابن شقيق المستشار « پونشارتران » ، و 17 من الأسياد الإقطاعيين ، و 16 من أصحاب النفوذ الذين يحملون ألقاباً (مركيز ، كونت ، الخ . .) ، بينما ينتمي ثلاثة مستشارين إلى الكنيسة ، من بينهم مطران « سانس » ، ورئيس دير « پومپون » ، ابن وزير الدولة وصهر أمين سر الدولة لشؤون الخارجية . بيد أن جميع مستشاري الدولة هؤلاء كانوا

قضاة ، وأبناء مستشاري الدولة (7 من 34) ، ومقدمي عرائض (5 من 34) ، ومن عناصر البلاطات الحاكمة (7 من 34) ، وكان بينهم أمين سر الدولة . أما المستشارون العسكريون فهم وحدهم الذين لم ينتموا إلى هذا الوسط ، لأن قانون عام 1673 نص على وجوب توزع المستشارين الدائمين بين 3 من رجال الكنيسة و 3 من العسكريين في حين يكون الباقون من رجال القضاء . وكان المستشارون الدينيون من أصيلي المحتد أو من ذوي الجدارة كمثل « بوسّويه» ، كما أن تعيين الأباتي « بينيون » ، عام 1701 ، أثار الإعتراض والإحتجاج . لقد كان مركز مستشار الدولة العسكري نوعاً من المكافأة بالنسبة للنبلاء الأصيلي المحتد ، الذين أدوا في الجيش أو في السفارات خدمات جلى ، من أمثال « ڤيلار » أو « دوبتر » . وبما أن البنية ، في بداية العهد ، أي عام 1665 ، كانت مماثلة تماماً للبنية التي عمدنا إلى تحليلها ، فلا بد من القبول بكون بنى المجلس الإجتماعية تطورت فعلاً بين النصف الأول من القرن 16 والنصف الثاني من القرن 17 .

إن هيئة مقدمي العرائض زودت الملك فعلاً بجهاز بشري مخلص وذي كفاءة واختصاص . وهم الذين ، خلال القرن 17 ، شكلوا الولاة ، وهم أولئك المفوضون في المناطق الذين يشرفون على جماعات المأمورين أو المجالس الحاكمة كما على الرعية أو النبلاء . أضف إلى أنهم زودوا الملكية بالجهاز البشري الدبلوماسي أو بأمناء سر الدولة رؤساء الدوائر الوزارية الذين أوجدوا تدريجياً إدارة الحرب وإدارة الشئون الخارجية ، ومن بين هؤلاء نذكر «سرڤيان » ، « لـو تلليه » و « بريان » .

المجلس الخاص في انكلترا

كان المجلس الخاص بمثابة أداة للإستبدادية الملكية ، ويتألف من كبار مأموري التاج ، وبصورة أكثر خصوصية ، من البعثات المتخصصة المكونة من أعضاء المجلس الخاص : أي مجلس العرائض المكلف بإنصاف الفقراء بصورة سريعة وقليلة الكلفة : وكان يضم أربعة مقدمي عرائض . وكان الكاردينال « وولسي » قد استخدمه فيما سبق لتحطيم سلطة النبلاء القضائية . أما القاعة النجمية الشكل فتأسست منذ عام 1487 ، على غرار المجلس الأعلى بغية تخفيف قوة الفئات في الإدارة المحلية . وبالتالي يصبح محكمة استثنائية فيما يتعلق بالناحية

الجنائية ، لكنه كان ينحو ، في القرن 16 ، إلى التدخل في كل شيء . كما تمتد صلاحية المفوضية العليا لتشمل شؤون الكنيسة القائمة وتحل محل الإدارة البابوية الرومانية . ورغم ذلك بقيت السياسة العامة بين أيدي أمينين لسر الدولة وذلك بدءاً من عهد « إليزابيت » . وكانت الملكة ، بالتعاون مع السير « روبرت سيسيل » ، تعالج القضايا الهامة التي يوافق عليها المجلس الخاص . بيد أن آل « ستيوارت » آثروا عليه إمّا الحظي مثل« بكنغهام »[1] ، وإما اللجان الوزارية .

مجالس قشتالة

عملت اسبانيا ، في عهد شارلكان وفيليب الثاني على مضاعفة عدد المجالس التي يسيطر فيها رجال المعرفة ، والموظفون ، والبيروقراطيون ، والقانونيون أو رجال الكنيسة . وقد عهد إليهم شارلكان بجزء من سلطته . نذكر منهم « كوبوس » ، رئيس إدارة الداخلية والمالية ، و« غرانڤل » ، و« تاڤيرا » ، و« فرناندو دو ڤالديز » . ولم يلبث فيليب الثاني أن اتبع أسلوب والده : لا وجهاء من اسبانيا في مراكز المسؤولية ، بل رجال علم خيبوا أمله أحياناً ، كمثل « أنطونيو بيرز » . أما العنصر الأساسي في الحكومة فيبقى المجلس الملكي ، الذي يرأسه كاهن والمؤلف من رجالات العلم . وقد امتدت صلاحيته لتشمل كل الإدارة الداخلية في قشتالة . ومنذ عام 1494 ، بدأ مجلس « الأراغون » يلعب الدور نفسه بالنسبة لبلدان التاج الأراغوني . غير أن تعقيد القضايا أدى حكماً إلى خلق مجالس متخصصة على غرار المجلس الملكي . ومنذ عام 1524 ، أنشأ شارلكان مجلس الهند للشؤون الأميركية . ثم بدءاً من عام 1555 ، اضطلع مجلس إيطاليا بمهام إدارة صقلية ، ونابولي ، وميلانو . كما أنشىء فيما بعد مجلس البرتغال عام 1580 ، ثم مجلس الفلاندر عام 1588 ومجلس المالية عام 1593 .

أما البنية المجمعية لهذه الحكومة فجعلت من الحاكم السيد المطلق ، بيد أن الوضع ، حسب « ڤيسن ڤيف » ، كان عبارة عن آلة بيروقراطية ثقيلة توزعت فيها المسؤوليات . رغم ذلك آثر هابسبورغي مدريد وهابسبورغي ڤيينا هذا النمط من الآلية الإدارية .

---

(1) جورج بكغنهام (1592 ـ 1625) : كان صاحب حظوة لدى جاك الأول ثم شارل الأول، اغتنى بطريقة مريبة ومات قتلاً .

مسألة الاستيزار

بالمقابل ، عمد النظام الفرنسي ونظام آل « تيودور » ، المنسوخ عن النموذج الفرنسي ، إلى التمييز بوضوح بين الأعمال الحكومية والمسائل الإدارية . فالسياسة هي من شأن المجلس السري أو المجلس الوزاري الخاص ، والمجلس الأعلى بعد 1660 . وخلال القرن 16 ، لم يكن الملك يقبل فيه سوى أرستقراطيين أو في حال الضرورة رؤساء الكنيسة ، ونذكر ، في عهد فرانسوا الأول ، الكاردينال « دوپرا » ، الدوق « دو روانيه » وشقيقه الأميرال « بونيفيه » . وفي عهد هنري الثاني ، أي عام 1554 ، كان المجلس السري لا يزال مقتصراً على القائد العام « آن دو مونتمورنسي » ، والدوق « دو غيز » ، والدوق « دو ڤاندوم » . وبعد عام 1660 ، لم يعد للنبلاء العسكريين مكان في الحكومة ، وحدث المنعطف الحقيقي مع قدوم هنري الرابع . وعام 1605 ، بدأت القضايا الهامة تعالج أمام المجلس المصغر المؤلف من المستشار « سيللري » ، ومن أمين سر الدولة « فيروا » ، المكلف بالشؤون الخارجية ، و« سوللي » ناظر المالية . وجدير بالذكر أن حروب « الإتحاد » قد حطمت قوة أمراء العائلة المالكة السياسية . وبدءاً من « ريشيليو » ، وخصوصاً بعد سقوط « ماريلاك » ، كان الوزير الأول يوظف في المجلس أشخاصاً هم صنيعته ، وفقاً لما ذكره ، عام 1641 ، السفير البندقي « أنجلو كورير » .

« منذ عام 1625 ، تسلم الكاردينال ريشيليو إدارة الحكومة ، ومع الوقت ، تمت له السيطرة عليها لدرجة أننا نراه اليوم يمارس القيادة وكأنه ملك يعمل أكثر من كونه وزيراً . . . هو وحده الذي كان يصنع الحرب ، والسلم ، ويقوم بتوزيع النقود ، والأعباء في المملكة والرتب الكنسية » .

ويحدونا التساؤل عما إذا لم تنشأ في فرنسا ، منذ عام 1632 ، « دكتاتورية حرب » فرضها الوضع الخارجي ، تعطلت خلالها البنية الملكية القديمة .

الثورة الإنكليزية عام 1640

إذا كان ريشيليو ثم مازاران قد تمكنا ، بفضل الظروف ، من تعزيز السلطة الملكية ، فقد عجل كل من « أوليفارس » في اسبانيا ، و« بكنغهام » ، ثم « سترافورد » في انكلترا ، بقيام تطور مضاد وذلك من خلال إثارة معارضة مستلزمات

المركزية . وقد شهد عام 1640 ولادة الأزمة السياسية في كاتالونيا، والبرتغال وانكلترا . وكان الرأي العام ، في الريف كما في مدينة لندن ، متعباً من رؤية المناصب والمراكز حكراً على أرستقراطية البلاط ، التي كان الطهريون ينتقدون نمط حياتها . كذلك كان الإنكليز يرتابون من مزاعم شارل الأول حول رغبته في بسط سلطته ، وفي الإستغناء عن البرلمان . وعلى أساس نوع من التسوية ، تم ، عام 1660 ، الإصلاح الذي أراده شارل الثاني : لقد وافق الإنكليز نهائياً على الكنيسة القائمة ، كما وافق الملك على البرلمان وبصورة خاصة على استقلالية الكونتيات الإدارية . فبعد القضاء على الملك ، وبعد الخضوع ، طيلة سنوات عشر ، لديكتاتورية « كرامويل » ، وللجيش وللطهريين ، استعادت طبقة النبلاء سلطتها لأنها لم تجد أي محاور مستعد للتعرف إلى حقوقها عام 1640 . ويبدو أن العصيان البرلماني مستوحى من النموذج الإنكليزي .

غير أن الدولة الملكية خرجت قوية من الأزمات التي حدثت في القرن 17 ، أما التوصيات التي قدمها « مازاران » لتلميذه الملكي عام 1661 فاستخدمت كمثال يحتذي به جميع أمراء أوروبا، حتى ولو لم يجرؤ هؤلاء على تطبيق برنامج هذا الطموح .

حلفاء السلطة الملكية

حتى إن الملكية الفرنسية ، في نهاية تطور استمر قرناً ونصف القرن ، كانت أقل اعتماداً على المؤسسات المتجددة منها على الرجال المخلصين لشخص الملك والقادرين على تأمين مصلحة الدولة قبل مصلحة أية جماعة أو زمرة ما . كان الأمير يرغب بالتأكد من صدق الطبقات الحاكمة ، أو على الأقل من صدق قسم من أبناء هذه الطبقات . ففي فرنسا ، كانت هيئة مقدمي العرائض كافية وحدها لإشغال مجلس الملك والإشراف على مأموري البلاطات الحاكمة الذين فترت همتهم في الريف . أما ملك انكلترا فوجد وسيلة أكثر فعالية لقيادة رعيته بلين وحزم في آن معاً : كانت الكنيسة القائمة أداة بين يديه ، مهمتها الدعوة إلى إطاعة الملك ، ظل اللّه على الأرض . وقد ظلت هذه السياسة قائمة حتى عام 1640 بفضل الأساقفة الذين يعينهم الحاكم ويشرف عليهم ديوان المفوضية العليا . من هنا ندرك سبب ضراوة المعارضة السياسية والدينية ضد الكنيسة الأنكليكانية ، أداة السلطة المطلقة .

وفي بوهيميا ، وبسبب عدم وجود الأفضل ، عمد آل هابسبورغ ، بعد عام 1620 ، إلى استبعاد النبلاء المتمردين واستبدالهم بالأشراف الموالين ، سواء كانوا تشيكيين (آل « كينسكي » ، آل « زرنين » أو آل « لـوبكـو ڤيتـز ») ، أو ألـمـان (آل « ليختنشتاين » أو آل « ڤالنشتاين ») أو أجانب « آل « غالا » ، آل « بوكوا» أو آل « كولوريدو » بحيث منحوهم مساحات شاسعة من الأراضي المصادرة . وللأسباب نفسها ، عمد الامبراطور ، بمحض إرادته ، إلى الإستعانة بالأجانب في تشكيل جيشه الخاص ، لأنه كان يعتقد بأن الزعماء والقادة العسكريين ، ولأنهم عادة جنود مؤقتون ، هم أكثر ميلاً للإمتثال للأمير الذي يدينون له بالشيء الكثير . للسبب عينه أيضاً ، قام إيڤان الرهيب بتقوية النبلاء العسكريين وأسس « الأوپريتشينا » ، التي مارس بفضلها نوعاً من الإرهاب البوليسي تجاه ارستقراطية « البويار » القديمة .

أما الملكية الفرنسية ، التي تكرهها جماعات النبلاء ، فلم تكن أقل من غيرها نموذجاً يحتذيه الأمراء الآخرون . إذ بفضل التماسك الذي فرضته في الأمة ، استطاعت التغلب على الأزمات الداخلية (الحروب الدينية ، تمرد الفروند : والانتصار في نهاية الأمر على ملكية آل هابسبورغ عام 1659 ، ذلك أنه لا شارلكان ، ولا فيليب الثاني ، ولا فيليب الرابع ، تمكنوا ، بصورة فعالة ، من تعبئة القوى التي وضعتها شعوبهم تحت تصرفهم ، أي تلك الشعوب المختلفة ، إنما المشتتة والذاتية الحكم .

الفصـــل الســادس

الإصـلاح المضـاد
والإصـلاح الكاثوليكي

يـوم 4 كانـون الأول (ديسمبر) عـام 1563 ، ينهي مجمـع تـرانت دورتـه الثـالثـة : لقد انعقد منذ ما قبل ثمانية عشر عاماً ، وقطع أعماله مرتين . أما المجمع الذي طالب به لوثر قبل ذلك ، والذي طالما نشده شارلكان ، فتوصل أخيراً إلى تثبيت مـذهب الكنيسة الـرومانيـة ، في مواجهـة مختلف التيارات النـاجمـة عن التمـرد اللوثري : عقيدة « أوبسبورغ ، ناكري سر الافخارسيتا الكالفينية ، الانكليكانية ، السوسينية ، تجديدية العماد) . مذ ذاك ، بدأت الكاثوليكية تسعى لاستعادة مواقعها التي فقدتها وذلك بتجميع المؤمنين بها في مجتمع منتظم وتراتبي ، وتغذيتهم بعقيدة موحدة ، وبالسعي إلى إثارة مشاعرهم بالعقائد البناءة .

محاربـة البـدع

غداة المجمع ، انجرفت أوروبا في اتجاهات عدة وغرقت في مواجهة عنيفة بين الكاثوليك والبروتستانت . وإذا كان لا بـد من حوالي عشـر سنوات كي نتبين تداعي العالم المسيحي القديم ، فإن الإصلاح الكاثوليكي كان نتاج حقبة طويلة من الجهد واللهاث . لقد استمر هذا الإصلاح طويلاً ، سواء فيما يتعلق بتجـذره في نفوس المؤمنين ، أو فيما يتعلق بالإنتصار على البدعيين : ففي هنغاريا ، لم تبدأ سياسة الإصلاح المضاد الهجومية إلا عام 1671 ، كما ظهر منشور « فونتانبلو » عام 1685 . لذا فهي تندرج خارج إطار تأريخنا . إنما هل ينبغي التحدث عن إصلاح مضاد أم عن إصلاح كاثوليكي ؟ إن عصر السلم الظاهر هذا يفضل الصيغة الثانية ، لأنه يرغب بتمويه الصراع المحتدم الذي تميزت به فترة 1560 ـ 1660 . إنما لا يشكل ذلك مفارقة تاريخية من جانب المسيحيين المعاصرين الذين يتمنون التوفيق

بين الكنائس ، بل حتى توحيدها ؟ بيد أن الكنيسة الرومانية ، بعد فترة طويلة من التردد والحيرة ، تصورت مهمتها وكأنها معركة ، لا تنطلق من نزعة تسلطية بقدر انطلاقها من المحبة المسيحية ، لأن الإنسان الذي يتبع المذاهب التي تعتبر ضالة والذي انفصل عن كنيسة السيد المسيح يكون في حال الخطيئة المميتة ، ينبغي اطلاعه على خطأه وإعادته إلى الدين القويم ، وإلا مات المذنب في العذاب الأبدي . وقد ساد لدى البعض اعتقاد بأن الذي يسمح بحدوث ذلك يتعرض أيضاً للعقاب . وبما أن مفهوم الإنفصال بين الروحاني والزمني كان غريباً عن مفاهيم ذلك العصر ، نتبين المسؤوليات الملقاة على عاتق الأمراء الكاثوليك منذ بداية تقواهم وحماستهم الدينية ..

الوجود الحقيقي للمسيح في القربان المقدس

منذ ذاك ، أصبحت الكنيسة الكاثوليكية تمتلك وسائل قيادة المعركة . فبتّت ، بادىء ذي بدء ، في بعض النقاط المتنازع عليها ، وبصورة جدلية ، وتعارض وجهة النظر البروتسانتية ، في حين كانت سابقاً مغرقة في الإبهام . من هنا يبرز موقف صراعين . ومقابل سرين مقدسين وضعهما الإصلاح ، تطرح هذه الكنيسة سبعة أسرار مقدسة . ومعظمها يعزز سلطة الكاهن الذي يقدس الخبز والنبيذ ، ويغفر الخطايا ، ويمارس المسحة الأخيرة على الموتى ، ويكلل أزواج المستقبل ، وبالتالي يبقى الكاهن الشخص الرئيسي في الحياة الإجتماعية ويعمل على خلاص المؤمنين . وقد أيد المجمع الإعتراف أمام الكاهن ، الذي كان الناس يولونه اهتمامهم . كما جدد المجمع تأكيده على المعتقد التقليدي فيما يتعلق بوجود المسيح في القربان المقدس . ولم يلبث أن أوصى بعبادة القربان المقدس ، فيصار بالتالي إلى عبادة اللّه الموجود في قربان قائم على المذبح أو محمول خلال موكب الزياح . وتجنباً لتدنيس القدسيات بالنسبة للقضايا المقدسة ، يرفض المناولة على أساس الخبز والنبيذ ، التي تم الإتفاق عليها في الامبراطورية بموجب ميثاق « أوبسبورغ » عام 1548 . وفي مواجهة تخريفات تجديد العماد ، يؤيد تعميد المواليد الجدد . أما الرتبة الخاصة بالعبور إلى العالم الآخر أي مسحة المرضى ، المترافقة مع تناول المحتضرين ، فأصبحت منذئذ إحدى المهمات الرئيسية التي يقوم بها كهنة الخورنيات ، وراحت الكنيسة تشجع على التناول والإعترف لحظة

الإحتضار ، أي احتضار المسيحي العائد إلى اللّه وإلى ذاته.. وإلى الأسقف كان يعود أمر سيامة الكاهن . وبطبيعة الحال ، كان لا بد من التأكيد ، وبقوة ، على عزوبية الكهنة .

تكريم القديسين

وفي الإتجاه ذاته ، كان تأييد وتأكيد شرعية تكريم القديسين ، وأيضاً مريم العذراء ، فالمسألة ليست مسألة عبادة بل مجرد إجلال الذين جعلوا محبة اللّه فوق كل شيء ، وتلك التي تشكل فوق ذلك « قدرة يسوع المطلقة » . أما الاكليروس فيتلقى تعليمات واضحة : يتوجب عليه أن يعنى بتعليم المؤمنين فيما يتعلق بشفاعة القديسين ، والتضرع إليهم ، والتبرك برفاتهم وشرعية استعمال صورهم . كما يتوجب عليه أن يسهر على عدم تحول تقديس العذراء إلى عبادة العذراء . بيد أنه لم يبت في مسألة الحبل بلا دنس (أي معرفة ما إذا كانت العذراء معصومة عن الخطيئة الأولى) . كما لم يبت نهائياً في مسألة سلطة المجمع بالنسبة للبابا ، كما لم يكن هناك أي تأكيد على العصمة البابوية فيما يتعلق بالعقيدة .

التربية الدينية

لكن الآباء المجمعيين لم يكتفوا بوضع التعريفات لكنهم أصلحوا أخطاء الماضي القريب وهكذا يمكن التحدث عن إصلاح كاثوليكي . ولأن كل النظام يرتكز على الأسقف ، فإن هذا الأخير ملزم بالإقامة في الأبرشية التي يرعاها ، حيث يتوجب عليه تدريس العقيدة للناس والسهر على احترام الشعائر ، وبالأخص من خلال قيامه بزيارات منظمة إلى خورنيات أبرشيته . ولقد اصطدم تنفيذ هذا البرنامج العملي ، المتواضع ظاهرياً ، بالعادات التي كانت سائدة في النظام القديم ، والتي جعلت من المطارنة رجالات البلاط ، بل حتى وزراء أو سفراء ، عندما لا يكونون قادة عسكريين . أو إذا لم يجمعوا بين عدة أسقفيات كما في حال صغار أبناء البيت النمساوي . من جهة أخرى ، كانت الزيارات الرعائية المتكررة تثير نفوس المؤمنين وتجبر رهبان الأرياف على تصحيح بعض الأخطاء . لقد كان دورهم أساسياً قبل تعيين رجال الاكليروس الأكثر علماً ومعرفة ، الذين تم إعدادهم في المدارس الاكليركية . هنا أيضاً كان دور الأسقف أساسياً . وبهدف محاربة الجهل المزمن

الذي كان يعاني منه الكهنة خدام الكنائس ، سواء على الصعيد الأخلاقي أو على الصعيد العقائدي ، كانت الضرورة تقضي بأن تتعهد كل أبرشية برعاية مدرسة مخصصة لكهنة المستقبل . على منوال ذلك، يعكف الأسقف ـ المحلي ـ على تعليم الاكليروس النظامي الذي يصار إلى تقويمه تدريجياً .

تبجيل الصور

أخيراً ، توصل المجمع إلى إعداد دين حساس وحركي ، وذلك بدعوته إلى تبجيل الصور . فكان على الأسقف أن يسهر على كون التماثيل واللوحات غير متعارضة مع الدين القويم ، بل ينبغي أن تيسّر الصور تعليم الناس الذين ما زالوا غارقين في الجهل. وبالتالي، اندمجت المقدسات أكثر من أي وقت مضى في الحياة اليومية وكان ثمة إصرار على ممارسة الشعائر الدينية (الصلاة بالمسبحة مع الإستغراق في تأمل الأسرار، والمشاركة في القداس) واحتفظ باللاتينية كلغة طقسية ، لكن الوعظ كان يلقى بالعامية .

لقد تشكل المجمع من مطارنة إيطاليين ، اسبان وفرنسيين ، حتى إن بعض الآباء المجمعيين كانوا يمثلون ألمانيا والأراضي المنخفضة. وكان يتجاوب مع تقاليد البلدان المتوسطية كما حاذر ، على سبيل المثال ، من استنكار وإدانة تبجيل الصور . جدير بالذكر أن اليسوعيين الأسبان طبعوا كل المجمع بطابعهم ، بمثابة إسهام أساسي لإيطاليا في الحضارة الأوروبية . ونلاحظ في الواقع أن ثمة ثلاثة عوامل شكلت التعبير عن الحضارة الإيطالية : البابوية ، الرهبانية اليسوعية ، والفن الباروكي الذي عبرت عنه روما في عهد الإصلاح المضاد .

البابوية

خرجت البابوية قوية من أعمال المجمع واستطاعت مجموعة من البابويات الديناميين ، في مختلف المجالات ، الإفادة من المعتقد الذي تم إعداده في « ترانت » . ومع بداية عهد « غريغوار الثامن » و« سكستوس الخامس » ، أصبح البابا سيداً مطاعاً في مناطقه . كما أصبح كبار الموظفين كسيين ، وبطبيعة الحال أكثر من الدنيويين خضوعاً لأنظمة أية حكومة تيوقراطية . وراح النبلاء يشكون بمرارة من « ظلم الكهنة » . عندئذ ، أصبح على المرء أن يكون كاهناً كي ينجح في

حياته . وكان المطران ينتقل من « الحكومات العادية » إلى « الحكومات العامة » أو حكومات المناطق كي يصل إلى السفارات البابوية . وعادة كان القاصد الرسولي في باريس ، مدريد أو ڤيينا ، يسام كاردينالاً فينتمي تبعاً لذلك إلى السلطة التنفيذية . بل لقد كان لديه بعض الحظ في أن ينتخب بابا من قبل زملائه . في غضون ذلك ، كان يساعد الحبر الأعظم في إدارة الكنيسة الرومانية ، لأن جمعيات الكرادلة كانت تجتمع بلا انقطاع . فكانت صلاحية بعضها تقتصر على الإطار الزمني في الكنيسة ، كما كانت متخصصة (تعيين المؤن ، أخوية الأسطول ، أخوية مخصصة لجامعة روما ، وللجسور والسدود ، الخ . . .) بيد أن بعضها الآخر كان ناشطاً في جميع أرجاء العالم المسيحي الروماني وخصوصاً أخوية التفتيش الديني ، جمعية الطقوس (فيما يتعلق بالشعائر وتقديس الأبرار) ، وجمعية فهرس الكتب المحرمة ، التي تراقب وتمنع الكتب المضرة ، وجمعية الرهبان القانونيين . وإلى جمعية الخمس عشرة التي أوجدها « سكستوس الخامس » ، لا بد من إضافة الجمعية المخصصة لمخاطبة الكفار ، التي أنشئت عام 1568 والتي تحولت عام 1623 إلى جمعية الدعاية ، وأيضاً إضافة المحاكم : سر التوبة الذي يحكم في الحالات الضميرية والتشكيكات فيما يتعلق بالقضايا اللاهوتية ، ثم محكمة التوقيعات ومحكمة التحقيقات . وفي عصر الإصلاح المضاد ، كانت السلطة التنفيذية بين يدي البابا ، ورئيس وزرائه (الكاردينال النسيب أو الكاردينال أمين سر الدولة) ، ويدي نائب البابا الذي يرأس المجلس الرسولي ويدير أموال الكنيسة . ومعظم الكرادلة السبعين كانوا من الإيطاليين ، وأصبح البابا ، منذ عام 1522 ، إيطالياً وبصورة دائمة .

الدبلوماسية البابوية

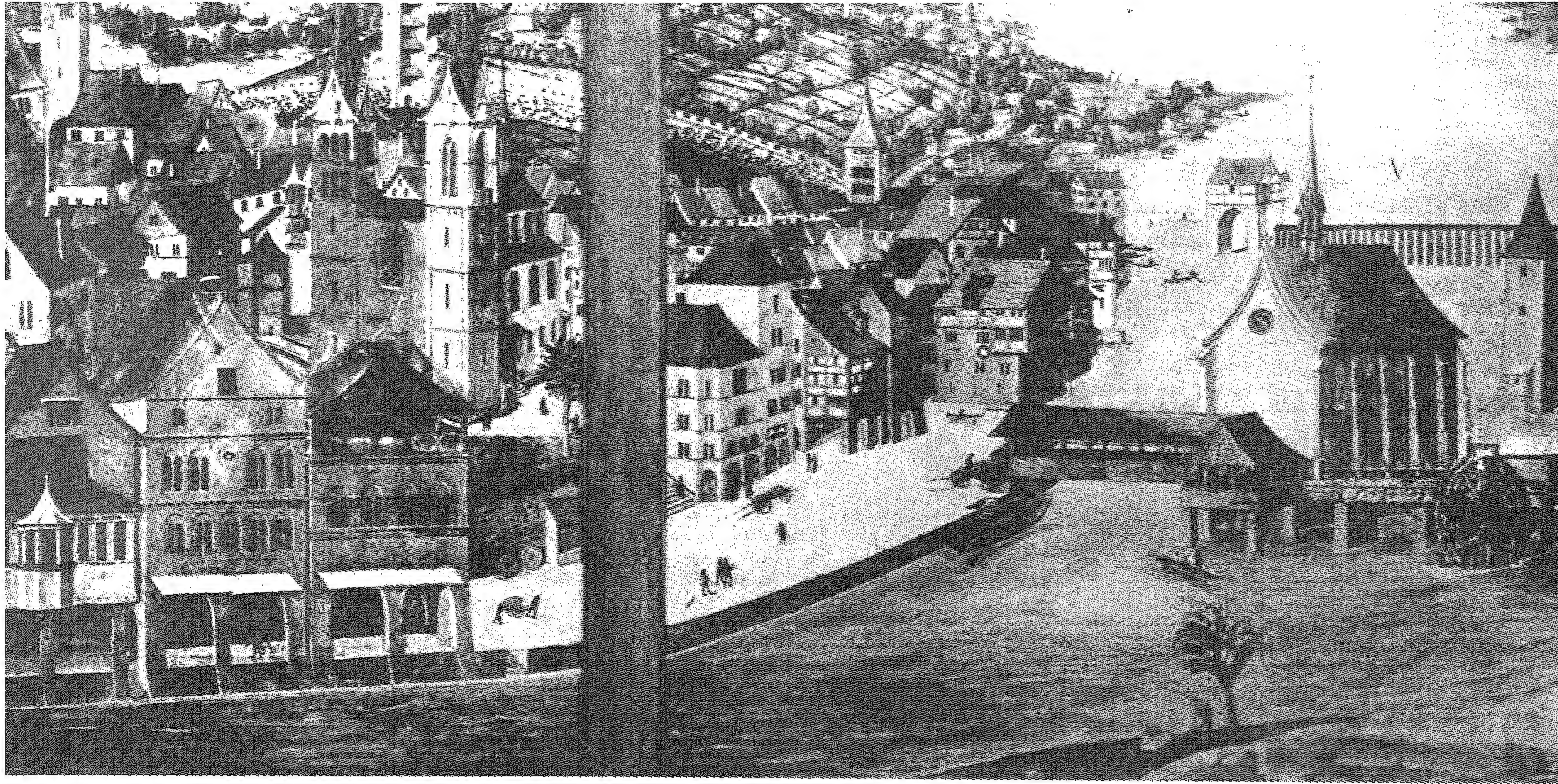
وكما لم يحدث من قبل ، أصبح الكرسي الرسولي ركناً هاماً من أركان الدبلوماسية الأوروبية ، إذ راح يتدخل ، ليس فقط في الشؤون الإيطالية ، بل في جميع شؤون العالم المسيحي بهدف محاربة الكفار والهراطقة ، أي الامبراطورية العثمانية والقوى البروتستانتية . جدير بالذكر أن القديس « بيوس الخامس » كان الصانع الأول لانتصار « ليبانت » وأن موته عجل في نهاية « الحلف المقدس » ، وأنه في الوقت نفسه أدان « إليزابيت » ملكة انكلترا وحل الكاثوليك الإنكليز من يمين

الولاء للملكة ، إذ أعد ، لمدة قرنين ، أتباعاً مشبوهين في نظر السلطة والرأي العام . وإثر وفاة هنري الثالث ، تمكن الكرسي الرسولي ، ولفترة طويلة ، من إقلاق راحة العاهل الشرعي « هنري دوناڤار » ، حتى بعد ارتداده عن معتقده . إنما ، وبسبب عدم وضوح التمييز بين المصالح الدينية ومصالح بعض القوى ، كان ينظر غالباً إلى تدخل الكرسي الرسولي بعين الحذر . لقد استنكر الكاثوليك الأبرار في فرنسا مثلاً تدخل روما في الشؤون الداخلية للولايات . أما الطائفة الغاليكانية ، القوية في البرلمانات ، فحرصت على عدم إقرار مراسيم مجمع ترانت كقانون دولة .

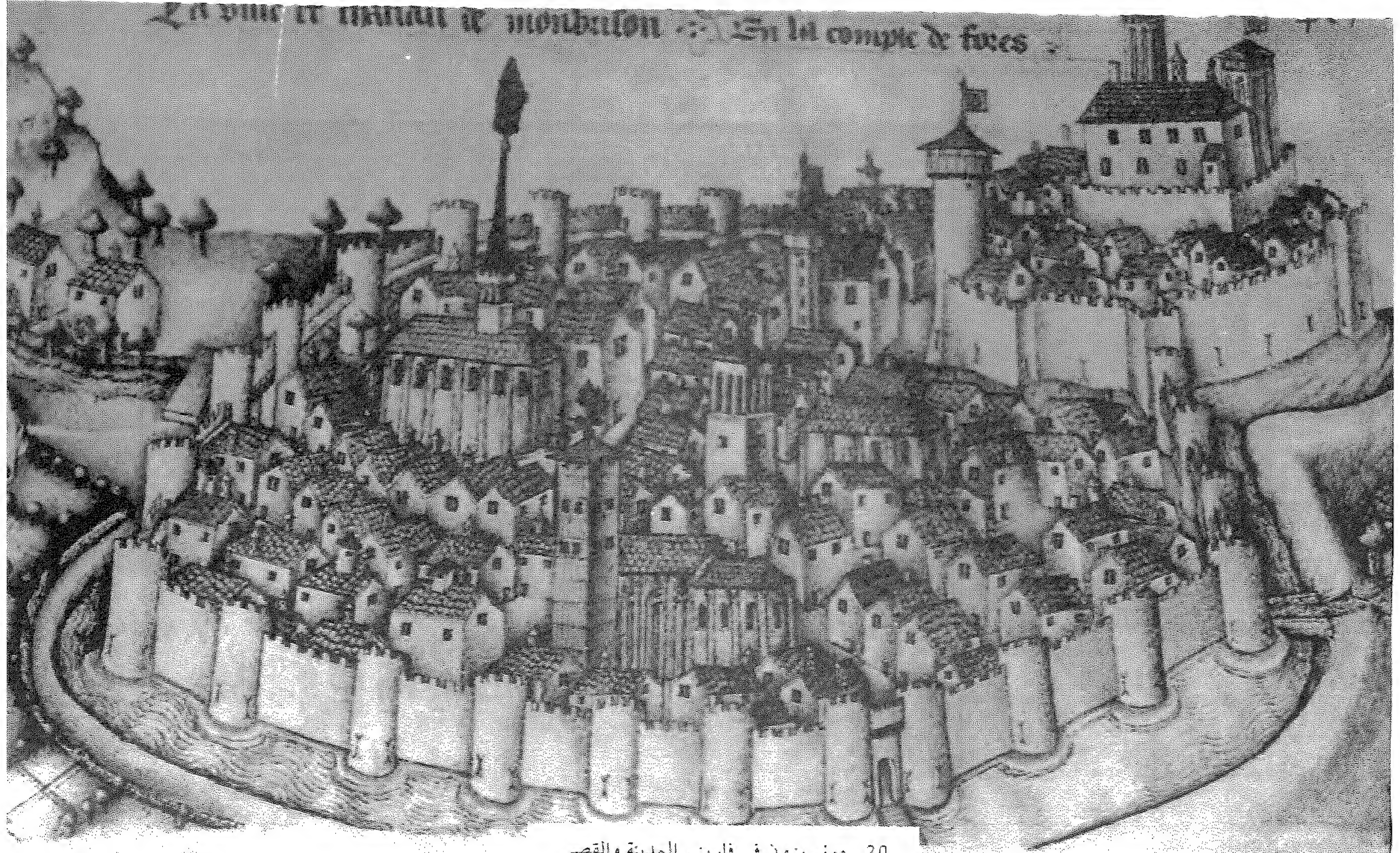
اليسوعيون

منذ عام 1540 ، أعد الكرسي الرسولي ميليشيا حقيقية هي « الرهبانية اليسوعية » ، التي سارع مؤسسها القديس « إينياس دو لوايولا » إلى وضعها تحت سلطة الكرسي الرسولي المباشرة . لقد تأسست عام 1540 بموجب منشور البابا « بولس الثالث » تحت اسم « التنظيم العسكري الكنسي » ، وكانت تعد في البداية 60 عضواً واختارت القديس إينياس أول قائد لها ، وهو نبيل من الباسك كان يمتهن القتال قبل اهتدائه . ورغم كونه من كبار المتدينين إلا أنه ، بخلاف لوثر ، كان يتمتع بروح التنظيم .

وعام 1551 ، نشرت قوانينها الأساسية بصورة مؤقتة وشكلت التتمة المنطقية للممارسات الدينية . ثمة نقطتان جوهريتان : سلطات القائد الواسعة والخضوع للقوانين . وكان القائد يعين في جميع الوظائف وبإمكانه أن ينشىء ولايات وأقاليم جديدة . وقد ترك القديس إينياس قهر الجسد ومنح الغفران للأنظمة الدينية الأخرى ، إنما يتوجب على اليسوعي إطاعة رؤسائه كالجندي تماماً ، وشيئاً فشيئاً اكتسبت الرهبانية روحا تنظيمية رائعة . ولم تكن لتجتذب إليها الخاملين ولا تقبل طلاب الترهب إلا بعد ثلاثة عشر عاماً من التدريب الرهباني . فهذه المؤسسة التي أنشئت أساساً لأهداف تبشيرية ، أخذت تتكرس بشكل خاص لتوعية المجتمع المسيحي في أوروبا . وذلك بواسطة التعليم ، من جهة ، وبممارسة نوع من التأثير المباشر على الأمراء والنبلاء من خلال توجيه ضمائرهم من جهة أخرى . ومع بقائه كاهناً ، يصبح اليسوعي بصورة أساسية مرشداً أو معلماً ، وذلك بهدف تقويم



19 - زوريخ عام 1500 .



20 ـ مونبريزون في فاريز، المدينة والقصر.

رجالات النخبة الكاثوليكية .

منذ البداية ، كانت بعض الكليات مكرسة لإعداد الكهنة ، كمثل « الكلية الرومانية » و« الكلية الجرمانية » في روما . إنما سرعان ما أسس اليسوعيون المدارس الثانوية ، التي كان هدفها الأوحد نشر أكبر قدر من الثقافة العامة والإعداد المسيحي . وكانوا يختارون تلامذتهم من بين أصحاب المقامات الرفيعة ، ومن بين الفئات الشعبية ، مع تقديم منح دراسية لأبناء الحرفيين . كذلك سرعان ما استقبلوا ، في البلدان المنقسمة ، أبناء النبلاء البروتستانت ، بهدف التوصل يوماً إلى تغيير معتقداتهم . فإذا بهم يدخلون سريعاً في منافسة مع الأكاديميات البروتستانتية التي كانت تعلم اليونانية والرياضيات . بالمقابل ، شدد اليسوعيون على اللاتينية الكلاسيكية ، والممارسات الدينية والمسرح والتمارين الجسدية . ومقابل الهدف الإنسانوي الموجه نحو المعرفة برز هدف أرستقراطي موجه نحو تربية الإنسان العلماني . وهكذا كان النجاح سريعاً وساد التعليم اليسوعي ، القائم على المنافسة ، في جميع مجالات التربية الأوروبية . أما القديس إينياس ، الرجل الصارم ، فقد أسهم في تلطيف هذا النظام المدرسي الذي طالب به «إراسم» و«مونتانيه» .

كانيزيوس

كمثال على تأثير اليسوعيين ، لنأخذ تأثيرهم في أوروبا الوسطى . فمع عام 1556 ، أقرهم فرديناند الأول في ڤيينا وفي پراغ حيث أسس « پيار كانيزيوس » ، مع أحد عشر زميلاً له ، كلية مؤهلة لتكون ذات مستقبل باهر ، هي « كلية التسامح » . لقد كان « كانيزيوس » مربياً على قدر كبيرمن الأهمية ، ولعب دوراً هاماً في الدورة الأخيرة لمجمع « ترانت » ، الذي منه نشر العلم والإرشاد بواسطة كتاب التعليم الديني الموسع الذي وضع عام 1564 ، ثم كتاب التعليم الديني المصغر الشعبي (1567) . وكان يقول إنه يفضل وجود كلية دون كنيسة على كلية دون مكتبة ، كما كان يؤكد لخصومه التشيكيين أنه جاء لتعليم الشبيبة وليس لزرع الشقاق . وقد أسس مدرسة للشبيبة الفقراء الذي يريدون الإنخراط في السلك الكهنوتي . ولم يتوان عن إعداد كهنة أبرار وعلمانيين أتقياء لعبوا فيما بعد دوراً حاسماً في الإصلاح المضاد .

التربيـة اليسوعيـة

كانت الأكايمية اليسوعية منافساً خطراً للجامعة التي يسيطر عليها الأوتراقيون ، بيما كانت أكاديمية « أنجولستاد » في « باڤيير » تزدهر في ألمانيا الجنـوبية . كـان تعليمهم يتوافق مع جماعات النخبة في ذلك العصر ، وقد أتاح لهم توجههم التربوي اجتـذاب الشبيبة (المسـرح المدرسي ، التمـارين الجسديـة ، الاعتراف وتـوجيه الضميـر) . وبعـد عـام 1590 ، حـدثت مـوجـات من التحـول إلى المـذهب الكـاثوليكي . وعـام 1590 ، أخذوا على عـاتقهم مراقبـة الكتب التي تصدر في بوهيميا ، الأمر الذي منحهم ، في القرن 17 ، دوراً هاماً في حياة البلاد الثقافية . تبعاً لذلك تمكنوا ، في براغ كما في ڤيينا ، من استبعاد كل التوجهات التي لم تكن تروق لهم ، بدءاً بالنصوص الجنسينية (التي انتشرت منذ بدايـة الحركـة) ، هذا إضافة إلى استبعاد كتب الهرطقة . وفي هذا ، مارسوا دكتاتورية فكرية فعلية عندما أنيطت بهم ، بعد عام 1620 ، مهمة الإشراف على جامعات ڤيينا وبراغ . لكنهم استقروا فيما بعد في هنغاريا حيث استظلوا بظل آل هابسبورغ وكانوا مكروهين من جانب البروتستانت . وعام 1632 ، يؤسس أحدهم وهو الكاردينال « بازماني » ، في « ترناڤا » أكاديمية تحولت فيما بعد إلى جامعة بودابست. وكان الأرشيدوق شارل قد دعاهم عام 1573 إلى « غراتز » . وشارل هذا هـو شقيق الامبراطـور مكسميليان الثاني ووالد فرديناند الثاني المقبل . وهناك أسسوا كلية تحـولت عام 1586 إلى جامعة .

الرعائيـة اليسوعيـة

إن جميع الحكام الكاثوليك تقريبـاً (ووزراءهم) اتخذوا مـرشدين لهم من اليسـوعيين ، نـذكـر منهم الأب « كـوتـون » ، مـرشـد هنـري الـرابـع أو الأب « لامورمان » ، مرشد فردیناند الثاني . وقد عزت إليهم المؤلفات التاريخية الليبرالية أهدافاً تثير الريبة وحاولت أن ترى في موجهي النفوس موجهين سياسيين متخفين ، عملوا على تنسيق سياسة تلائم كلًّا من روما واسبانيا . أما الواقع فهـو فعلاً أكثر تعقيداً ، أولاً لأن الرهبانية كانت تتمتع باستقلالها ، وأخيراً لأن الحكام كانوا عادة يميزون تماماً بين شؤون الدولة والمسائل الضميرية .

ولم يكن تأثير اليسوعيين كمبشرين بأقل فعالية ، سواء في الهند مع القديس « فرانسوا كزاڤييه » ، أو لاحقاً ، في الصين ، حيث نجحوا في فرض أنفسهم على بلاط بكين ، بفضل سعة اطلاعهم ومعارفهم الفلكية . ومن المعروف أنهم منذ عام 1640 جعلوا من كندا حقل نشاطهم الخاص ، مستبعدين الرهبان المتأملين ، لكن نشاطهم التبشيري لدى « المجتمعات الغريبة الأطوار » كان ثمنه العديد من الشهداء ، منهم الأب « لالمان » .

السحر والرقى

بيد أن تقويم النخبة كان عملاً يتطلب طول صبر وأناة ، كما لم تحدث التغييرات المكثفة في معتقدات النبلاء البروتستانت إلا مع بداية القرن 17 ، إضافة إلى أن خلق اكليروس موثوق ومتعلم كان عملاً يسير بخطى متثاقلة : ففي فرنسا ، كان لا بد من انتظار حكومة لويس الرابع عشر الخاصة كي يصبح بمقدور جميع الكهنة التخرج من المدارس الاكليريكية . في غضون ذلك ، كان من الأوفق أيضاً التأثير على التجمعات الشعبية التي طغت عليها جميع أنواع الخرافات والمعتقدات الباطلة . وبالطبع ، شهدت الفترة 1550 ـ 1560 ذروة موجة السحر والخرافة ، أو على الأقل الضغط الذي كان يستهدف المرضى العقليين ، الذين اعتقدوا ، أو اعتقد الآخرون أن الشيطان يتلبسهم . وكانت حدود الكثلكة ، كمنطقة « اللورين » ، و « فرانش كونتيه » ، والأراضي المنخفضة ، شاهداً على تزايد عمليات الشعوذة . حتى إن أفضل المفكرين كانوا يرون الشيطان في كل مكان ، بدءاً بالإنسانوي الريناني « نقولا دو كويز » في القرن 15 ، وصولاً إلى القانوني « جان بودان » الذي اشتهر آنذاك خاصة بـ « الدراسات الإبليسية » . والحال هذه ، لم تكن الإجراءات الإستقصائية لتعطي الفرصة أبداً لأولئك الذين يتهمهم الرأي الجماهيري بالشعوذة ، إذ كانت تعذب المشبوه حتى يعترف وتكون مقاومته للألم دليلاً على عقده ميثاقاً مع إبليس اللعين . وكان لا بد من حدوث نهضة كاثوليكية عند قضاة برلمان باريس ، وبصورة عامة نحو الحس الديني والنزعة العقلانية عند القضاة الأوروبيين كي يتوقف هؤلاء عن ملاحقة قضايا الإتهام بالشعوذة .

الفن الباروكي

لم تلبث الكنيسة الرومية أن ركزت اهتمامها على ضرب المعتقدات الوهمية

وذلـك بإحيـائها احتفـالات طقسية فخمـة ، بغية تنميـة الشعور بـالقدسيـات لدى المؤمنين . فكانت تشجع على إقامة الزياحات والحج والوفود إلى حيث يدعو التبشير الخاطئين إلى التوبة . بيد أن أفضل وسيلة لتعليم المؤمنين ظلت صورة الكنيسـة وطريقة زخرفتها ، وبالأخص روافد المذابح المعدة لتعبد الجماهير . لهذا السبب ، كان الفن الباروكي متوافقاً مع الإهتمامات التربوية لـدى الآباء المجمعيين وأسهم على نطاق واسع في ترسيخ المعتقدات الجديدة في الذهنية الجماعية ، ثمة نزاع قديم ينكر تمثـل فن اليسوعيين للطراز البـاروكي . بيد أنـه من الثابت أن تبجيـل الصور ، الذي شجع عليه المجمع ، جدد زخرفة الكنائس كما أن الحماسة التي اقترنت بتجديد الكنيسة الكاثوليكية ، شجعت على بناء الكنائس الجديدة ، أو إعادة تشييد الصروح القديمة بما يتلاءم وروح العصر . بالطبع ، استخدم « يسوع » روما كنموذج بالنسبة لمعماريي الرهبانية وكان يضم عنـاصر معمـارية تميـزه عن الطراز القوطي : قبة يعتليها فانوس صغير ، واجهة متينة مؤلفة من طبقتين ، تعتليها جبهة صغيرة مثلثة الشكل ، وفي الداخل زخارف غـزيرة وفخمـة ، وكنيسة ذات جنـاح أوحـد ، تتعدد فيهـا المصلّيات الجـانبية ، وتحيط بهـا نوافـذ عاليـة دون زخارف زجاجية ، ويرى « ف.ل. تاپييه » : إن كنيسة يسوع ، بشكلها الحـالي ، تستحق تسميتها بالباروكية . وفي الحقيقة ، كان « يسوع » متوافقاً مع رغبـات الرهبـانية : ينبغي أن تكون الكنيسة مضاءة كي يتمكن المؤمنون بسهولة من متابعة القداس وتلاوة الصلوات في كتابهم المقدس ، وكان المكان معداً بحيث يتيح للمصلين الإستماع إلى الواعظ ، والوصول إلى طاولة القربان ميسوراً لتسهيل توزيع القربان المقدس ، مع وجود المصليات التي تسمح للرهبان بالتعبد أمام القربان المقدس أثناء التأمل والخشوع . أخيراً ، لم يكن كورس الرهبان البندكتيين ذا فائدة كبيرة ، بسبب عدم إقـامة قـداس مشترك . وبـالنسبة لمـا تبقى ، أي طراز البنـاء ، بـل حتى تصميم العمارة ، كان الأمر متروكـاً لأذواق المعماريين وخـاضعاً للظروف . وحـوالي عام 1580 ، لم يكن بـالإمكان فـرض الطراز المعماري نفسـه على جميـع الأقاليم ، فرجحت كفة مبدأ الحرية . إنما في الواقع ، أبرزت الكنائس اليسوعية تنوعاً رائعاً فيما يتعلق بالتفاصيل .

روما عاصمة العالم المسيحي

بيد أن الحضارة الباروكية انطلقت فعلاً من إيطاليا وحدث أروع إنجاز لها في روما إبان الإصلاح المضاد الذي اعتبر بمثابة نموذج ثقافي في جميع أرجاء أوروبا إلى أن أخذت فرساي زمام المبادرة . لقد استعادت روما تفوقها السابق وموقعها كعاصمة العالم المسيحي . وكانت تعتمد في مواردها على الضرائب البابوية ، وأيضاً على تقديمات الحجاج والأجانب . وكانت المدينة تتعيش من العمارة(*) ، ومن الصناعات الكمالية ، وأيضاً من المساعدة التي كان البابا والكرادلة يغدقونها بسخاء على الفقراء والمحتاجين . وطيلة ما يزيد على 70 عاماً ، استأنف كل من « سكستوس الخامس » ، و« بولس الثالث » ، و« أوربانوس الثامن » ، و« إينّوسان العاشر » ، استأنفوا تقليداً كان يمارسه الباباوات المناصرون للعلم والعلماء ، إبان عصر النهضة . وباستثمارهم موارد الدولة البابوية أو تشجيعهم للمؤسسات الخيرية التي يشرف عليها الكرادلة ، توصلوا إلى خلق حركة فنية كبرى . وقد بدأت هذه الحركة مع زخرفة كنيسة « سانتا ماريا الكبرى » ، وكنيسة « القديس يوحنا لاتران » لتبلغ ذروتها مع الأعمال التي تناولت كنيسة « القديس بطرس » في روما : عام 1612 ، أنجز « ماديرنا » عمله الضخم في هذه الكنيسة (القبة وضلوعها الإضافية والواجهة) وعام 1624 ، باشر « لو برنان » الزخرفة الداخلية .

مع « مادرنا » كانت الجدران تزخر بالكوى والتماثيل ، ومع « بيار دو كورتون » ظهرت السطوح المقوسة التي أصبحت أحد الموضوعات التي تميز بها الفن الباروكي الأوروبي .

لسنا معنيين هنا بمتابعة جميع الأعمال المستوحاة من الباروكية بأدق تفاصيلها ، بل يمكننا متابعة التأثيرات الإيطالية في باريس وألمانيا الجنوبية والنمسا وبوهيميا ، كما في شبه الجزيرة الإيبيرية . بالطبع ، كان ثمة معارضات ، حتى في البلدان الكاثوليكية ، وفي الأراضي المنخفضة ، وبريطانيا حيث استمر الإخلاص للعمارة القوطية . إنما كيف يمكننا أن نمر مرور الكرام على تأثير إيطاليا الثقافي ، التي شكل أدبها أيضاً مصدر إيحاء للآداب الأوروبية الأخرى وكيف يمكننا إنكار

(*) ومن تقديمات الحجاج والأجانب.

التأثير العميق لتدين الباروكي من خلال دراسة الأيقونات والصور وبعض الإنجازات المتواضعة ؟

كان لا بد ذات يوم من أن يشمل أوروبا الكاثوليكية ذاك البحث الذي مهد له سابقاً « فكتور ل. تاپييه » حول روافد المذابح الباروكية الفرنسية والذي تحقق جزئياً بالنسبة لبريطانيا . وفيه نرى كيف وافق المناصرون المتواضعون للأبنية الريفية على التعليم الثلاثي الشُّعَب ، وحافظوا على العبادات التقليدية والإقليمية ، وشجعوا على عبادة العذراء . كما نرى أيضاً كيف تمكنت الكنيسة من توجيه التقاليد الوثنية تبعاً لمقتضيات الدين المسيحي ، بل أيضاً كيف تمكن الحرفيون المحليون من التعبير عن إيمانهم مع حد معين من السذاجة .

النزعة التوسعية القشتالية

ولكن إذا كان الفن الباروكي رافداً ثابتاً من روافد الإصلاح المضاد ، لأمكننا التساؤل عما إذا لعب الأمراء المسيحيون الدور نفسه وعما إذا مارسوا سياسة وطنية بدلاً من العمل على خدمة الكنيسة ، هذا في حال استبعاد « ماكياڤلي » الموضوع قيد التحريم . وفي الحقيقة ، تمكن آل هابسبورغ وحدهم ، في اسبانيا كما في النمسا ، من جعل الكاثوليكية عنصراً محدداً في سياستهم التوحيدية ، ومن التوفيق بين واجباتهم كحكام مسيحيين وواجباتهم كرؤساء دولة . بيد أنه ينبغي تحاشي وجهات النظر التبسيطية ، وحتى بالنسبة لفيليب الثاني ، « الملك الكاثوليكي » ، هل يمكننا تشبيه سياسته النافذة بنوع من الصراع الإيديولوجي ، أي بنوع من الدفاع المطلق والطبيعي عن الكاثوليكية ؟ يتراءى لنا أنه من الضروري التمييز بين السياسة الداخلية الاسبانية التي مزجت الدفاع عن الكاثوليكية مع مصلحة الدولة ، وبين النزعة التوسعية القشتالية التي استخدمت الدين كذريعة لتجنيد الأنصار . بيد أن فيليب الثاني لم يتخلَ عن الملكية الواسعة ، بل راح يحكم بتحقيقها لمصلحة اسبانيا . لذا ، اتبع سياسة آل هابسبورغ في المصاهرة والزواج . وإذ يقترن بماري تودور ، ابنة عمه ، يسعى إلى دمج مملكة انكلترا في امبراطوريته ، وإلى الحفاظ على الأراضي المنخفضة . أما باقترانه من إليزابيت دو ڤالوا ، فيكون اختار ، دون قصد منه ، تاج فرنسا : في الواقع ، وإثر وفاة هنري الثالث ، يقوم بإظهار حقوق ابنته القاصر إيزابيل بعرش فرنسا . وفي الأراضي المنخفضة ، اقترنت محاربة البدع

بصراع بين نبلاء البلاد المعتادين من هذه الناحية على الإستقلالية وبين الرغبات القشتالية الهادفة إلى إرساء المركزية . وفي صراعه مع انكلترا ، لم يقرر إطلاق الارمادا العائدة لدوق « مدينا ـ صيدونيا » إلا لاحقاً ، أي عندما راحت القوة البحرية الإنكليزية تهدد طرق المواصلات مع الهند الغربية والمرافىء الإيبيرية . وقد رأينا ، في عملية ليپانت ، أن فيليب الثاني تعرض لضغط من قبل البابا ، بل إنه لم يكن راغباً تماماً بإشراك قواته في البحر المتوسط لمساعدة البندقية ، علماً أنه كان يخشى معاودة الحرب الفرنسية ـ الاسبانية في الأراضي المنخفضة ، بيد أنه حدثت في عهد فيليب الثاني بعض الإنقسامات التي اعتبرت حاسمة في تاريخ اسبانيا كما في تاريخ أوروبا : إنغلاق المجتمع الاسباني ، تجزئة الأراضي المنخفضة ، وولادة المقاطعات المتحدة .

التفتيش الاسباني

كانت الملكية الاسبانية القوة الأوروبية الأولى ، ذلك أن أسطول الهند كان ، في تلك الحقبة ، ينقل الثروات الهائلة ، لكن هذا الأمر لم يكن ليمنع فيليب الثاني من إعلان الإفلاس مرات عدة ، إلا أنه كان يملك من المال ما يكفي لتجهيز جيوش قوية وأساطيل تمخر عباب المحيط والمتوسط . وكان يحدوه الإعتقاد بإمكانية تعزيز وحدة شبه الجزيرة الإيبيرية عن طريق الدين . ومنذ عام 1530 ، بدأ يشتد التعصب ضد اللوثريين ، وقدامى اليهود أو المسلمين . ومع عام 1547 ، حدث نوع من التحول في موقف كاتدرائية «طليطلة» ، حيث راحت تلح على أن يكون المرء عريق النسب كي يتولى منصب الكاهن القانوني ، ذلك أن المجالس الكهنوتية الكاتدرائية ، والجمعيات الدينية ، والكليات الجامعية الخاصة بالأخويات أخذت تغلق أبوابها في وجه المتحدرين من أصول يهودية أو إسلامية ، وتفرض نظام الجماعة المغلقة المرتكز على أساس رفض أي ماضٍ ديني بدعي . أما قوانين النقاء وتقصي عراقة النسب فبلغت ذروتها في القرن 17 ، بيد أن المجتمع الاسباني كان منطوياً على نفسه . وعام 1558 ، مُنع إدخال الكتب الأجنبية وصدرت الأوامر للاسبان الذين يدرسون في الخارج بالعودة إلى بلادهم . ثم يصدر المحقق الجديد (في محكمة التفتيش) فهرساً ـ بالكتب المحرمة ـ أشد صرامة من فهرس روما ومع عامي 1559 و 1561 ، فككت أحكام الإعدام حرقاً الصادرة في مدينتي ڤلادوليد

وبورغوس الحلقات المؤيدة للإصلاحيين ، وقد شملت الأشخاص المتهمين ، بمن فيهم كاهن شارلكان الخاص السابق ، العلاّمة « كازالا » ، إضافة إلى رجالات الأدب ، والارستقراطيين ، والكهنة . وعام 1559 ، اتُّهِمَ أسقف «طليطله» نفسه ، كبير أساقفة اسبانيا ، بالهرطقة . بكل حال ، يمكن القول إن كل ذلك إنما كان من تدبير آلة محكمة التفتيش التي راحت تطارد المتهودين ، والمجدفين ، وأتباع « إراسم » . وكانت هذه الآلة شعبية لأنها أخذت تهاجم الأقوياء والمثقفين ، وليس الناس العاديين . لقد كان التعصب منظماً ورغم أنه لم يسبب إلا قلة من الضحايا ، إلا أنه قتل تذوق الأفكار الجديدة ، والمناقشات ، بل وحتى الرغبة باقتناء الكتب الممنوعة . ويوم الميلاد من عام 1568 ، قام مسلمو غرناطة بتمرد تم قمعه بشدة ، لكنه طرح أمام فيليب الثاني مشكلة الأمن في الأندلس : أليس وراء التمرد الشامل دعم من مسلمي المغرب ، بل حتى من الأتراك ؟ لذا ، وفي مرحلة أولى ، سعى إلى تفريقهم في شتى أنحاء شبه الجزيرة ، لكن ابنه فيليب الثالث هو الذي استبعدهم نهائياً ، وذلك عام 1608 . وهكذا ، كانت اسبانيا معقلاً محصناً ضد البدع غير أن المتدينين الكاثوليك كانوا هم أيضاً متهمين في نظر محكمة التفتيش ، ومنهم « سان جان دو لاكروا » ، و« سانت تيريز داڤيلا » . وقد نجح فيليب الثاني ، بشكل خاص ، في خلق ذاك المجتمع المغلق القائم على النقاء الديني (والعرقي) الوحيد من نوعه في أوروبا .

ثورة الأراضي المنخفضة

كانت هذه البلاد ما تزال تسبب المزيد من الهموم والمشاغل . وبعد أن كانت المفضلة لدى شارلكان ، أصبحت ساحة صراع تتجابه فيها جميع المطامح التي عرفها النصف الثاني من القرن 16 ، لدرجة أصبحت معها الأقاليم المتحدة تشكل بدورها قوة لا يستهان بها . ففيما مضى ، كان شارلكان يطارد البدعيين في الأراضي المنخفضة ، واللوثريين في « أنفرز » ، والمنادين بتجديد العماد ، والكالڤينيين القالونيين . وعام 1550 ، وقّع « منشوراً خالداً » جمع فيه جميع النصوص التشريعية السابقة المتعلقة بملاحقة البدع وقمعها ، وأرسى نظاماً بوليسياً حقيقياً . لقد كان السكان يهابون مؤسسة محكمة التفتيش في اسبانيا ، أما القضاة فكانوا يطبقون هذا التشريع على مضض . ويعود إلى فيليب الثاني أمر شن المعركة نهائياً . إذ تخلّى

هذا الأخير عن التدابير القائمة كلها وطلب وضع المنشورات تحت المراقبة التامة . فجعل البروتستانت خارجين على القانون واتبع سياسة الإصلاح الكاثوليكي : خلق أسقفيات جديدة ، تعيين أساقفة من غير النبلاء ، تأسيس جامعة « دواي » ، نشر قرارات مجمع « ترانت » . لكنه احتفظ ببعض الفرق العسكرية الآسبانية إثر معاهدة السلام مع فرنسا وترك البلاد حيث نابت عنه فيها الوصية على العرش « مارغريت دو بارم » ، ابنة شارلكان غير الشرعية . أما « غرانفيل » ، وهو من أبناء منطقة « فرنش - كونتيه » ، فلم يكن يروق لأصحاب المراتب ، ولا للنبلاء ، ولا للمدن . لذا ، سار الكالفينيون على رأس المقاومة وانضموا إلى النبلاء : فإذا بعام 1567 يشهد بداية التمرد القومي . كل تسوية كانت مستحيلة ، لأن المستائين كانوا يطالبون بإلغاء المناشير المعادية للبدع ، بينما راح الشعب ينهب الكنائس والأديرة ، ويقتل الرهبان والراهبات . عندئذ ، اعتبر فيليب الثاني أن هذا التمرد هو ضربة موجهة ضد سلطته المطلقة . وبدا له أن العقد بينه وبين شعبه قد انحل بفعل الاضطرابات المعادية للتقاليد الدينية ، وأنه أصبح قادراً على استعادة حريته في التصرف ، رغم أن « بيوس الخامس » دفع به إلى المفاوضة . لقد أراد فيليب الثاني أن يعاقب رعاياه . فقرر عدم إبراز القضية وكأنها حرب مقدسة ضد البدعيين ، رغم نصائح البابا والقاصد الرسولي في مدريد ، وذلك كي لا يثير حفيظة القوى البروتستانتية وتدخلهم . لذا ، اعتبر القضية بمنزلة عقاب عادل للرعايا المتمردين ، لدرجة أنه لم يجد أية صعوبة في تجنيد مرتزقة لوثريين . وكان هؤلاء الجنود يعتقدون بأنهم يدافعون عن الدين الكاثوليكي ، كما كان الجيش الملكي يلقب بـ « الجيوش الكاثوليكية » التي تناضل « في سبيل الله ، والملك والوطن » . إنما إذا كان هذا الجيش في خدمة الملك ، فهو ليس جيشاً إسبانياً بكل معنى الكلمة . فهو ، ككل جيوش آل هابسبورغ ، كان ذا تشكيلة أممية (من ڤالون ، من ألمانيا ، من سويسرا ، من اللورين ، من نابولي ، وحتى إيرلندا) . وعام 1573 ، لم يكن جيش دوق « ألبا » يعد أكثر من 15٪ من الاسبان (أي 8000 بين 55 000 رجل) ، أما جيش « ريكيسنس » فكان يضم 10٪ فقط ، عام 1575 (أي 3300 من 35000) وجيش « الكسندر فارنيز » مجدداً 15٪ (أي 5000 من 35000) . حتى أن القادة لم يكونوا دائماً من الاسبان (برلمونت ، الكسندر فارنيز ، سپينولا) . إذ كان يكفي أن يعلنوا ولاءهم لملك هابسبورغ .

وعام 1568 ، يرسل فيليب الثاني دوق ألبا على رأس أحد الجيوش ، ليفتتح بذلك « حرب الثمانين عاماً » التي لم تنته إلا مع معاهدات « وستفاليا » . وقد أسس دوق ألبا ، وهو من أنصار أسلوب العنف ، « لجنة الإضطرابات » المولجة بمعاقبة المتمردين ، وأعداء التقاليد ، والبدعيين : كان من أشهر ضحاياهم الكونت « دوغمون » والكونت « دو هورن » . ولم يلبث أرستقراطي لوثري أخر هو « غليوم دو ناسّاو » ، أمير « أورانج » ، أن تسلم قيادة التمرد ، وباعتماده على صعاليك البحر ، أسس في هولندا وفي زيلندا ، نواة انفصالية قوية .

الأراضي المنخفضة الجنوبية

ومع معاهدة ترسيخ الأمن والسلام ، التي عقدت عام 1577 في « غاندا » ، يتم تقسيم الأراضي المنخفضة إلى دولتين ، القسم الشمالي الإنفصالي ، ذو الأكثرية الكالڤينية ، والقسم الجنوبي الذي أصبح تحت وصاية ملك أسبانيا بهدف حماية المذهب الكاثوليكي . وكان لا يزال أمام ألكسندر فارنيز ثماني سنوات من القتال كي يخضع مدن الفلاندر (غاندا ، أنفرز) . منذئذ استمر القتال على حدود البلاد المنخفضة الحالية وبلجيكا ، وذلك بمساعدة انكلترا ، وأحياناً فرنسا . وعام 1598 ، وضع فيليب الثاني الأراضي المنخفضة في عهدة ابنته إيزابيل وزوجها الأرشيدوق ألبرت . فكان حكم الأرشيدوقات هو الذي توصل إلى تعزيز الكاثوليكية . ونعمت الأراضي المنخفضة باستقلالها من عام 1598 حتى عام 1621 ، لكنها عادت إلى أحضان الملكية الاسبانية ، إثر وفاة إيزابيل التي لم تترك خلفاً لها .

لقد اعتبر الإصلاح المضاد نجاحاً في الأراضي المنخفضة الجنوبية ، إذ أمكن التوصل إلى تطبيق القرارات الثلاثية البنود عن طريق العديد من رجال الاكليروس ، المتعلمين والمنخرطين في الملاك . أضف إلى ذلك أن اليسوعيين والكبوشيين كانوا يعظون ويرشدون ويوجهون المؤمنين . أما الإنفصاليون فهاجروا بصورة جماعية باتجاه هولندا أو انكلترا ، إلاّ في حال ارتدادهم عن البدعية . ولا شك في أن استعادة الهيمنة الكاثوليكية كانت نتاج معركة ، بوشر بها عن اقتناع واستؤنفت عن تعصب . لكنها لم تؤت ثمارها الروحانية إلاّ في القرن 17 . هنا ، كما في أي مكان آخر ، كان كل ما حدث حصيلة الصبر والأناة .

عيد سان برتيليمي

في فرنسا ، حدث الإصلاح المضاد الذي أطلقه هنري الثاني على نطاق ضيق ، ليفضي بعد ذلك إلى حرب أهلية طويلة عرفت بـ « الحروب الدينية » ، التي بلغت ذروة بشاعتها مع مذبحة « عيد سان برتيليمي » (24 آب (أغسطس) 1572) . وإذا كان الصراع قد استمر طويلاً ودون أن تكتب فيه الغلبة لأحد ، فما ذاك ربما إلا لأن السلطة الملكية أرادت البقاء فوق النزاع ولم تنحز قط إلى الجانب الكاثوليكي .

وكما هي الحال بالنسبة للصراعات الكبيرة ، نجد أنفسنا أمام ظاهرة معقدة ، تطرح على بساط البحث كلاً من الدين وسلطة الدولة ، مع الإفصاح عن نوازع باطنية تبقى مكبوتة في الأزمنة العادية .

في الواقع ، توافقت « الإضطرابات » ، بادىء ذي بدء ، مع اندلاع هائل لنار العنف ، سواء لدى النبلاء أو لدى الشعب . ففي النصف الثاني من القرن 16 ، عاشت فرنسا فصولاً من الرعب الذي أحدثته حرب الثلاثين سنة . وكان لا بد ذات يوم من تدوين وصف كامل للعنف إبان تلك الحقبة ، ومثلاً إعادة تعليل مذبحة عيد سان برتيليمي حيث تواطأ كبار البورجوازيين مع القتلة المأجورين الذين استخدمهم آل « غيز » للدفاع عن مصالحهم . كذلك توافقت أهداف هذه الإضطرابات مع أهداف العائلات الإقطاعية الكبيرة ، التي أرادت أن تضع يدها على السلطة الملكية ، وتعطي مطامحها طابعاً طائفياً ، مشيرة أولاً إلى الطائفة البروتستانتية ثم الطائفة الكاثوليكية وكلتاهما متصلبتان ، ثم الحلف المقدس ، وذلك بدءاً من عام 1576 .

الطائفة البروتستانتية في فرنسا

كانت هذه الطائفة أقلية ومبعثرة في جميع أرجاء المملكة . ولم تكن تشكل قوة سياسية وعسكرية ، تبعاً لما يرويه لنا ، عام 1571 ، السفير البندقي « ميشيالي » :

« يحكى أن كل أتباع هذا الدين كانوا موزعين على 24 كنيسة تنتشر في جميع أقاليم فرنسا وتتقاسمها . وفي حال الإنشغال بأية قضية عامة ، كان كل من كهنتهم مدعواً إلى أخذ رأي كل فرد من أفراد رعيته ونقله إلى ستة كهنة آخرين ، يتم

اختيارهم باعتبارهم الأكثر أهمية . كان هؤلاء الستة بدورهم يرجعون إلى اثنين من كبار رؤسائهم هما ملكة « ناقار » في حياتها ، والأميرال : فكان يصار إلى تنفيذ كل ما يرغب به وما يأمر به هذان الأخيران . من كل هذه الكنائس ، كان يؤخذ سنوياً ، عن طريق التبرعات والمساهمات العادية ، مبلغ 800 000 فرنك يدفعها كل فرد على السواء كضريبة عليه وكمساهمة منه ، بمن في ذلك أبناء الشعب والمأجورون ، كالمزارعين ، والحرفيين ، والخدم . وكل فرد كان يدفع الضريبة بمحض إرادته ، حسب نواياه ، ووفق ما يرى أنه قادر على تحمل ذلك ، كما كان يسدد ما عليه بنشاط واندفاع يثيران الدهشة . وكان هذا المبلغ (800 000 فرنك) يستخدم في القيام بالأعباء العامة . خلاصة القول إن الأميرال كان يتمتع في المملكة بوضعية منفصلة ومستقلة عن الملك » .

كانت هذه الفئة تدعم جماعتين أرستقراطيتين ، من ثلاث ، تتوزع السلطة فيما بينها ، وهما آل « بوربون » وآل « شاتيون » . أما آل بوربون فكانوا أمراء العائلة المالكة . ذلك أن « أنطوان دو بوربون » تزوج « جان دالبير » ، ملكة ناقار (الدولة العاجزة منذ عام 1512 ، أي منذ تاريخ استيلاء فرديناند صاحب « أراغون » على ناقار الاسبانية) . ولم يلبث أن تحول إلى الكالڤينية ، مع أخيه « لويس الأول دو كونديه ، فأصبحا بذلك زعيمي الإصلاحيين في الجنوب . كذلك ، فإن الأشقاء «شاتيون» الثلاثة، وهم أبناء أخي القائد العام للجيوش الفرنسية، «آن دو مونمورنسي » ، تحولوا هم أيضاً إلى الكالڤينية . وكان أشهرهم أميرال فرنسا « غاسبار دو كوليني» ، أشهر ضحية في مذبحة سان برتيميلي ، وهو الذي تعهد شارل الرابع الشاب برعايته والذي كان يحلم باستئناف الحرب ضد اسبانيا ، من خلال تحالفه مع السلطان . وجدير بالذكر أن الأميرال وشقيقه كانا يكنان الشحناء للجماعة الثالثة ، أي آل « غيز » . فهؤلاء كانوا أعمام الملكة ماري ستيوارت التي حكمت فرنسا من عام 1559 حتى عام 1561 . أما آل « غيز » فكانوا حماة الكاثوليكية التقليدية والذائدين عن حياضها . ثم أصبحوا العناصر المحركة « الحلف المقدس » أي الطائفة الكاثوليكية المتطرفة التي كانت على استعداد لتسليم المملكة إلى فيليب الثاني . وإذ يستنجد الإصلاحيون بالإنكليز ، و« التحالفيون » بـ« الكسندر دو فارنيز » ، يكونون جميعاً قد خدموا رغبات ومطامح الجماعات الأرستقراطية الثلاث .

هذه الجماعات الثلاث كانت وثيقة الصلة بالسلطة : لها مقاعد في المجمع ، وتمتلك سلطات وأسقفيات ، وتشرف على الجيش الملكي ، ولديها شريحة واسعة من المؤيدين .

الحروب الدينية في فرنسا

اتخذت المجابهة بين هذه الجماعات الثلاث أشكالاً عديدة ، فهي أحياناً معارك منظمة ، مع مزاولة حرب العصابات بصورة خاصة ، أو من خلال الحض على الجرائم السياسية (مذبحة « دوغيز » عام 1588 ، وقتل الدوق هنري وأخيه الكاردينال) . وأخذت السلطة الملكية تسعى للتوصل إلى تسويات ، باستثناء عام 1572 ، عام مذبحة عيد سان برتيليمي . وإثر المحاولة الفاشلة في « مؤتمر پواسي » ، وهو الترجمة الفرنسية للمجمع الذي يعتز به شارلكان ، يمنح الملك البروتستانت ، مرات عدة ، حرية المعتقد وبعضاً من حرية العبادة المترافقة مع بعض الضمانات السياسية . هذا المخطط استأنفه هنري الرابع ، عندما منح رفاقه القدامى في السلاح براءة « نانت » ، التي سجلت ، بصورة خاصة ، انتصار السلطة الملكية على فلول « التحالفيين » ، أعني بهم « مركور » وأنصاره البريتانيين . وإذ يمنح هنري الرابع الهوغنوت مواقع آمنة وجمعيات خاصة ، يكون بذلك قد تساهل في إقامة دولة داخل الدولة ، وهذا ما توصل ريشيليو إلى إلغائه بعد استيلائه على إقرار « روشل » وتحويله إلى صك غفران « آلس » (1629) . وحتى عام 1660 ، ظلت الكنائس الإصلاحية تحتفظ بوضعية مميزة وتخضع لسيادة السلطة الملكية ، في حين استؤنف الإنتشار الكاثوليكي في المملكة على نطاق واسع .

الإصلاح المضاد في النمسا

لا شك بأن الإصلاح المضاد كان أشد جرأة وخطورة في الامبراطورية وفي أوروبا الوسطى . كان على آل هابسبورغ في البلدان الموروثة ، بادىء ذي بدء ، أن يحطموا سلطة الطبقات ليسمحوا فيما بعد للاكليروس بإنجاز مهمة الغزو الروحي .

أما نصف القرن الممتد من تاريخ وفاة فرديناند الأول حتى اعتلاء فرديناند الثاني العرش (1564 ـ 1618) فكان خاضعاً لهيمنة شخصية الامبراطور « رودولف » الغريبة (1575 ـ 1612) حيث إن عدم أهليته أعطى الفئات

البروتستانتية ، مجدداً ، الفرصة لتوكيد نوازعهم التسلطية .

ووضع رودولف منذ بداية عهده حداً لسياسة الإمتيازات المعطاة للبروتستانت ، وهي السياسة التي كان يمارسها والده وجده . وإثر وفاة فرديناند الأول ، تقسمت البلدان الموروثة مجدداً بين أبنائه الثلاثة ، وذلك وفق تقليد قديم متبع في البيت النمساوي ، من سيئاته أن السلالات اللاحقة تمارس سياسة متوافقة مع مصالح الفرع البكر . كذلك ، وانطلاقاً من عام 1565 ، كان ثمة نمسا أمامية تضم التيرول ، بريسكو ، الألزاس العليا ، ونمسا داخلية (أستيريا ، كارنثيا ، كارنيول ، غوريتزيا) ، وهما متمايزتان عن النمسا السفلى . ومن « إنسبروك » ، كان الأرشيدوق فرديناند يحكم النمسا الأمامية . بينما يتولى الأرشيدوق شارل ، من « غراز » حكم النمسا الداخلية . وكان يساعد كل حاكم حكومة مجمعية متشكلة على غرار الحكومة التي ألفها والدهما فيما مضى (مجلس خاص ، غرفة محاسبة ، المجلس الحربي) . والحال هذه ، كان أعمام الامبراطور رودولف ، كابن أخيهم ، مهتمين بإحياء الكاثوليكية . وكانت مهمة الأرشيدوق فرديناند سهلة نسبياً ، ذلك أن اللوثريين لم يحظوا بدعم النبلاء ، ولا المطارنة ، بل كانوا يتجمعون من البورجوازية ومن جماهير الفلاحين . وقد وضع على المحك كامل سلطته كأمير . وعام 1562 ، أقر اليسوعيين في إنسبروك ، ثم الفرنسيسكان والكبوشيين . أما عام 1585 ، فيصدر أوامره بإبعاد الرعايا غير الكاثوليكيين ، بينما عمد في العام التالي إلى إصلاح التعليم وإلى القضاء على نفوذ الجمعيات والإتحادات . أما الأمر الأكثر إزعاجاً فكان تصحيح وضع علية الاكليروس ، لكن البلاد عادت بصورة عامة إلى الكاثوليكية الرومانية بسهولة .

وينسحب هذا الأمر ، إنما بشكل مغاير ، على ولايات الامبراطور وعلى ولايات الأرشيدوق شارل . وكان هذا الأخير يخضع لتأثير زوجته ، الأميرة الباڤارية ، التي كانت تحظى بدعم اليسوعيين والسفير البابوي . فيمارس في النمسا الداخلية سياسة حصيفة إنما ضمن حدود الشرعية . وتحدياً لتأثير النبلاء في مجالس الدييت الإقليمية ، أسس نظاماً للمدن بمعزل عن النبلاء والفرسان ، ثم استبدل المأمورين اللوثريين بآخرين كاثوليك ، في حين عمد إلى تحديد حرية العبادة في نطاق ممارسة الشعائر اللوثرية ، بصورة فردية ، بالنسبة للرتب الكهنوتية وحدها . أما الامبراطور

رودولف فمارس سياسة مماثلة في النمسا السفلى . من ناحية أخرى تحول الكاردينال «ملشيور كليسل» ، وهو ابن فران من ڤيينا ، إلى الكاثوليكية ، أصبح كاهناً قانونياً في كاتدارئية « سانت إتيان » ، ومديراً لجامعة ڤيينا . وإذ كان مثقفا جدا ، وذا كفاءة ، وذكياً لبقاً ، عين عام 1579 ، أي في الخامسة والعشرين من عمره ، قاضياً لأسقفية « پاسو » وتحمل مسؤولية الإصلاح الكاثوليكي في البلاد ، حيث أعاد تدريجياً إرساء قواعد السلطة الأسقفية . بعد ذلك أصبح « كليسل » مؤتمن أسرار الأرشيدوق « ماتياس » ووزيره .

فرديناند أرشيدوق أستيريا

في أستيريا ، استأنف فرديناند ، الذي تربى على أيدي اليسوعيين ، سياسة أبيه مع اقتناع مضاعف . فأصدر الأرشيدوق أوامره إلى لجنة الإصلاح باستئناف مهمتها في المدن . وهكذا ، تعمد هذه اللجنة إلى استبعاد المبشرين البروتستانت ، وتسعى إلى إقناع الفاتري الحماسة ، وتعمل على ترحيل العصاة والمتمردين ، وتمنح المناصب للكهنة الكاثوليك ، وتستعيد الكنائس والمصليات . بعد ذلك يحيط اليسوعيون والكبوشيون بهؤلاء المهتدين الجدد . بيد أن ذلك لم يمنع وجود « بروتستانتية خفية » ، لسياق عملي فعال في الإصلاح المضاد ، بحيث راح فيما بعد يطبقه على الولايات الموروثة الأخرى .

الامبراطور رودولف

في هنغاريا ، استغل رودولف الإضطرابات التي سببتها حرب الخمسة عشر عاماً ليفرض الكاثوليكية ، إنما دون أن يكتب له النجاح .

فعام 1604 ، انقض « بلجيوجوزو » ، القائد الامبراطوري ، على كنيسة « كوزيس » الكبرى كي يعيدها إلى العقيدة الكاثوليكية ، علماً أن 95٪ من سكان المدينة كانوا لوثريين . كما أراد الإستيلاء على أراضي « بوكسكاي » ، بعد مصادرة أملاك « إيلشازي » ، تبعاً لأوامر رودولف . وقد كشف دييت عام 1604 عن القطيعة بين آل هابسبورغ والفئات التي تحالفت مع جماعات « الهايدوك » . أما التمرد الذي كان يقوده « بوكسكاي » ، فتجاوز ، على نطاق واسع ، إطار الثورة العامية . إذ لم يكن ذلك ، في الواقع ، سوى حرب استقلال موجهة ضد آل هابسبورغ . وللمرة

الأولى ، منذ عام 1526 ، كانت السلالة الحاكمة مرفوضة من قبل جميع فئات الشعب . أما الوحدة الهنغارية فلم تكن أقل هشاشة وزوالاً ، حتى ولو كانت الورقة الرابحة في يد بوكسكاي: كان الفلاحون يخشون استمرار القنانة ، والهايدوك يريدون الأرض ، والنبلاء احترام حقوق الدولة . وبسبب خوفهم من الهايدوك ، تراءى لهم أن أفضل وسيلة للحفاظ على القصور هي فتح خط مع الثورة الشعبية . ظاهرياً لم تكن الثورة تبدو وكأنها مواجهة طبقية ، تبعاً للصورة الأثيرة عند « بوريس بورشنيف » . وذلك أن الطابع القومي كان متقدماً فيها على الطابع الإجتماعي .

وبعد انتصارات أساسية هامة (حيث غادر بلجيوجوزي هنغاريا العليا) ، شهد عام 1605 انتصار بوكسكاي ، الذي اختير أميراً على ترانسلڤانيا وتلقى من الصدر الإعظم الشعائر الملكية . وهكذا ، يفرض بوكسكاي وصايته على ترانسلفانيا ، هنغاريا العليا ومنطقة عبر الدانوب ، في حين يستولي الأتراك على «أسترغوم» ، التي استعصى فتحها سابقاً . وعام 1606 ، يرتئي آل هابسبورغ أنه من الأفضل التفاوض مع بوكسكاي .

معاهدة سلام ڤيينا (1606)

شكلت هذه المعاهدة أساس الحريات السياسية والعقائدية لجميع القطاعات الهنغارية طيلة فترة القرن 17 . منذ ذلك الحين ، أصبحت هذه المعاهدة ، التي التمسها النبلاء ، تشكل أحد العناصر الرئيسية في قانون الدولة . وهكذا ، أعيد الاعتبار للبلاط الملكي ولم تعد القضايا المالية في المملكة خاضعة لرقابة مجلس حسابات ڤيينا ، وأصبحت جميع الوظائف المدنية والعسكرية منوطة حصراً بالهنغاريين ، وحصلت المدن الملكية على الحرية التامة فيما يتعلق بالمعتقدات . وكان « إتيان بوكسكاي» قد ثبت كأمير على ترانسلڤانيا وظفر بالحكم ، مدى الحياة ، على بعض الأقضية في هنغاريا الشرقية . وبالتالي تصبح ترانسلڤانيا معقل الحريات الهنغارية ، في مواجهة محاولات السيطرة الإستبدادية التي يمارسها البيت النمساوي . واتخذت كملاذ للمتمردين ، وتشكلت فيها الفرق العسكرية والأطر السياسية عند الإقتضاء . وحتى نهاية القرن 17 ، تصبح عنصراً أساسياً في اللعبة السياسية داخل المملكة وفي العلاقات النمساوية ـ التركية . أما الهايدوك ، فقد

منحهم بوكسكاي أراضي ووضعاً خاصاً ، مما جعل منهم مواطنين أحراراً .

وفي السنة نفسها ، يعقد ماتياس معاهدة صلح مع الباب العالي ، الذي كان سعيداً جداً بوضع حد لصراع ، وإن لم يكن نهائياً ، فلقد أكسبه مدينتي إيجروكانيسا بالإضافة إلى تعويض بلغ 000 200 فلوران . لقد برهنت معاهدة زيتفا ـ توروك عن وجود ضعف نسبي لدى كل من القوتين وكرست الوضع الذي كان سائداً .

وكان لا بد للدييت المنعقد عام 1608 من إعادة تحديد العلاقـات بين آل هابسبورغ والفئات الهنغارية على أساس معاهدة سلام ڤيينا . لقـد وافقت الفئات المذكورة على التعاون مع البيت النمساوي ، بقدر ما يوافق على دعم هذه الفئات للنظام الإقطاعي ؛ وكان لا بد من انتظار أكثر من نصف قرن قبل إعادة طرح الميثاق على بساط البحث .

رسالة صاحب الجلالة (1609)

وكان لا بد أن يؤدي هذا الفشل في السياسة الامبراطورية إلى نتائج حاسمة . لقد اضطر رودولف ، بطل الإصلاح المضاد إلى منح بروتستانتيي بـوهيميا وضعـاً شرعياً ، هو كناية عن رسالة صاحب الجلالة الشهيرة عام 1609 . كما اضطر من جهة أخرى إلى التخلي عن ممارسة أية سلطة ما على البلدان الأعضاء في اتحاد « پرسبورغ » الكـونفدرالي . وهي البلدان التي اتخـذت ، لسنوات عـدة ، شكل جمهوريات إشرافية حقيقية حيث كانت سلطة ماتياس الحقيقية إسمية تماماً . وكانت مجالس دييت النمسا خـاضعة لسيـطرة كالڤيني متعصب هـو « جورج إراسم » من « تشرنيمبل » ، الذي اعتقد أنه أزفت ساعة الإنتقام من الطبقات . أما دييت موراڤيا فكان يوجهه « شارل زيروتن » ، العضو في اتحاد الأخوة كذلك كان التيار الكالفيني مهيمناً على دييت عام 1608 الهنغاري . ضمن هذه الظروف ، يمكن التساؤل عما إذا لم يتقلص البيت النمساوي فيما بعـد ليصل إلى العـدم وإذا لم تكن تطورات الكثلكة في السنوات الأخيرة من القرن 16 نوعاً من الوهم المطلق . في الواقع ، لقد جاء خلاص الإصلاح المضاد والسلطة الملكية على يد الفرع الأستيري عندما فرض الأرشيدوق فرديناند نفسه عام 1618 ، أي بعد عهد ماتياس القصير ، كملك على بوهيميا ، ثم كامبراطور روماني جرماني .

الجبل الأبيض وملحقاته

إن انتصار جيوش الحلف المقدس على جيش الولايات البوهيمية في الجبل الأبيض أتاح لفرديناند الثاني ، في بوهيميا ، النجاح في سياسة الإصلاح المضاد النابعة من رغباته . وتعود الرتب الدينية إلى رفعتها السابقة : بين عامي 1623 و1699 ، ثم تأسيس 66 ديراً . وبين 1615 و1656 ، زادت مساحة أملاك الكنيسة بمقدار ثلاثة أضعاف ، فتنتقل من 2,4٪ إلى 12,3٪ من الأراضي الخاضعة للضريبة . بالمقابل ، تم استبعاد المبشرين البروتستانت ، كما أوقف غير الكاثوليك عن ممارسة المهام العامة . وعام 1627 ، يصدر منشور ملكي بتعيين لجان إصلاح تكمن مهمتها في هدي أعضاء الفئات الذين لم يلتحقوا بعد بالمذهب الكاثوليكي . ويتم ذلك في مهلة ستة أشهر . كان هناك احتمالان لا ثالث لهما : إما الإهتداء وإما النفي . وقد نتج عن ذلك رحيل آلاف العائلات . أما الفلاحون فكان النفي ممنوعاً عليهم مؤقتاً . ويقدر عدد العامة (الفلاحين الحرفيين) الذي سمح لهم عام 1652 بالخروج إلى المنفى ، بعد الحرب ، يقدر عددهم بـ 000 100 . جدير بالذكر أن الدستور المعدّل عام 1627 جعل من المذهب الكاثوليكي دين المملكة الوحيد .

وإبان الفترة 1621 ـ 1650 ، لعب اليسوعيون دوراً رئيسياً في العودة إلى الهيمنة في العمق فانهمكوا ، بالتعاون مع غيرهم من رجال الدين ، في الأعمال الرعائية وضاعفوا عدد مؤسساتهم . وانطلاقاً من عام 1630 ، يعيد الكاردينال « هاراش » ، أسقف پراغ ، تنظيم الاكليروس الزمني . ويأخذ فرديناند الثاني على عاتقه تأسيس الأسقفيات الأربع المساعدة في پراغ ، إلى جانب 23 نيابة رسولية . وبين عام 1632 وعام 1637 ، تضاعف عدد الخورنيات ، لكن تعداد السكان الريفيين ظل غير كاف حتى الإصلاحات التي قام بها جوزيف الثاني ، في نهاية القرن 18 .. وفي الواقع ، رفض الإقطاعيون ، حتى الكاثوليك الأتقياء ، إعادة الأملاك المصادرة وتجهيز الخورنيات التي انتزعت منها سابقاً الواردات الكافية . وللمرة الأولى يحدد الحاكم هبة سنوية قدرها 000 100 فلوران مقتطعة من ضرائب الملح . أما عملية تغيير العقيدة فلم تكن بأقل ديمومة : عام 1680 ، لوحظ وجود تجمعات لوثرية وقد أظهر صك الغفران الصادر عن جوزيف الثاني (1781) أن أقلية (خاصة من

الرهبان الموراڤيين) بقيت ثابتة لم تتغير .

وفي البلدان النمساوية الموروثة ، برزت سياسة استبدادية أدت بفرديناند الثاني إلى دفع رعاياه إما إلى مغادرة البلاد وإما إلى التبديل القسري لعقيدتهم ، في حين اتخذ تدبيراً صارماً جداً ، أوكل أمره إلى اليسوعيين ، منح بموجبه انتشار الأفكار الهدامة . بالمقابل ، مني فرديناند الثاني في الامبراطورية بالفشل التام .

معاهدة سلام وستڤاليا

تم التوصل إلى هذه المعاهدة بعد أربع سنوات من المباحثات ، وهي إن دلت على شيء فإنما على هزيمة آل هابسبورغ في الامبراطورية : لقد أثبتت عمليات التحول من الديني إلى الدنيوي السابقة لعام 1624 ، وتم الإعتراف بالعقيدة الإصلاحية على قدم المساواة مع المذهب الكاثوليكي وعقيدة أوبسبورغ . وتم التوصل إلى تسوية تسمح لمؤسسات الامبراطورية بتجديد نشاطها : لم يعد الدييت مرتبطاً بقانون الأكثرية ، بل توزع إلى هيئة إنجيلية وهيئة كاثوليكية تتباحثان على قدم المساواة. كما تحول المجلس الامبراطوري والمجلس الإيواني إلى مجلسين متساويين . أما ولايات الامبراطور « بوهيميا ، النمسا) فهي وحدها التي بقيت خارج نصوص معاهدة سلام وستفاليا . وهكذا ، تتسع الهوة بين ألمانيا ، التي روعي فيها الوضع الراهن (باستثناء پالاتينا العليا المرتبطة بباڤيير) وبين الملكية النمساوية، حيث سادت الكاثوليكية.

لقد تمكن الإصلاح المضاد ، رغم أنه لم يكن كاملاً ، من تقسيم أوروبا إلى معسكرين : أوروبا المتوسطية الكاثوليكية ، وأوروبا الشمالية البروتستانتية . وقد قدم نمطاً حضارياً مارس إغراءاته على مجتمعات جميع الفئات ، وكائناً ما كان انتماؤهم العقائدي . وهو ، وإن لم ينجح في إرساء الوحدة الدينية ، إلا أنه ساهم في الإبقاء على نوع من الوحدة بين جماعات النخبة في مختلف الأمم التي تلتقي على الإعجاب بالأعمال الفنية الوافدة من إيطاليا وعلى تمجيد البطولات . وليست الحروب الأوروبية التي حدثت في القرن 17 هي التي أصابتها بالضربة القاضية ، بل التباطؤ في تطور العقلانية التي انتشرت هي أيضاً ، في ظل إيطاليا الباروكية .

الفصـــل السابـــع

أوروبـا في غمـار الحـروب

1618 ـ 1660

في الثـالث والعشرين من أيـار (مايـو) عـام 1618 ، دخـل مئة شخص من نبـلاء بوهيميا إلى القصر الملكي في براغ ، بعد أن غادره الامبراطور ـ الملك العجـوز ماتيـاس وخلفـه المنتخب فرديـنـاند حـاكم أستيريا . كانت المسـألة تتعلق بـ« الـولايـات الأوتراكية » التي دعاها إلى الإجتماع « المدافعـون عن العقيدة » الـذين أوجدتهم رسـالة صـاحب الجلالـة (1609) ، وهؤلاء الإقطاعيـون هاجمـوا بعنف مجلس القائمقامية المكلف بإدارة البلاد في غياب الملك ، ثم ، ومع بعض الحجج ، ألقوا القبض على عضـوين من أعضـاء المجلس همـا الكـونت « مـارتينيز » والكـونت « سـلاواتا » ، من الأسياد التشيكيين الكاثوليك وألقوا بهما من النافذة ، إضافة إلى سكرتير شاب . فسقط الثلاثة في القاذورات التي تجمعت تحت حفر القصر وأصيبوا بجـروح طفيفة . هـذا المخرج السعيـد لعملية « القـذف من نافـذة بـراغ » عـزاه الكاثوليك إلى تدخل مريم العذراء . وكان مؤشر القطيعة بين الحاكم الهابسبورغي والفئات التشيكية وشكل اضطراراً بداية حرب أوروبية لم تتـوقف إلا مرحلياً عام 1660 .

الحـرب الدائمـة

بعد فترة هدوء قصيرة أعقبت معاهدة سلام ڤيينا (1548)ومعـاهدة السـلام الأنكلو ـ اسبانية (1604) التي تلتها هدنة الإثني عشر عاماً في الأراضي المنخفضة (1609 ـ 1621) ، والتي تممتهـا في هنغاريـا معـاهـدة سـلام زيتڤـا ـ تـوروك (1606) ، عرفت أوروبا فترة قصيرة من السلام ، لكن ذلك لم يكن ليشكل سوى وضع استثنائي ، لأن القارة الأوروبية كانت أثناء القرن 17 في حالة حرب دائمة ،

ولم يكن سلام عام 1660 الهش ، كما كان يتوقع معاصرو تلك الفترة ، سوى هدنة . والمقصود بذلك طبعاً هو مواجهة بين الكاثوليك والبروتستانت ، وأيضاً استئناف الصراع بين فرنسا والبيت النمساوي . ولا شك في أن إضعاف ملكية اسبانيا ، وهو هدف ريشيليو الأول ، لم يرس السلام في أوروبا . أضف إلى ذلك أن الناس في القرن 17 لم يرفضوا الحرب ، إذ كان النبلاء يرون فيها دائماً تبريراً رئيسياً لهم باعتبارهم جماعة إجتماعية . وما كان أكثر النبلاء الفقراء الذين يخدمون كجنود عاديين في الجيش الفرنسي باسبانيا ، حيث كان قسم كبير من النبلاء يخدمون في « الترسيو » Tercios ، وهي أفواج المشاة الشهيرة ، ذلك أن الكثير من النبلاء الاسبان (Hidàlgos) لم تثر حماستهم قط أية نشاطات أخرى . فوق ذلك ، أصبحت الحرب الحرفة الأولى لدى الولايات الأوروبية خلال القرن 17 ، الذي يعد العصر الذهبي لمتعهد الأمور الحربية ، نبيلاً كان أم من العامة . أما الجزء الأكبر من الميزانية ، أي من ناتج الضرائب التي تجبى عن التجمعات الفلاحية ، فكان مخصصاً للنفقات العسكرية ، كما كانت الجيوش الدائمة ، والأساطيل الحربية في تزايد مستمر . ولم يكن السلام يعتبر كغاية بحد ذاته ، لأن السلام كان سلاماً مسلحاً ، ذلك أن العلاقات الخارجية كانت محكومة بالصراعات بين مختلف الولايات .

لقد دخلت أوروبا في عهد من السلام المسلح حيث أدى النزاع بين الولايات (الدولة ـ الأمة كفرنسا أو الملكية ـ الإندماجية كالسويد أو إسبانيا) إلى جعل اللجوء إلى السلاح الإمتداد الإلزامي في اللعبة الدبلوماسية .

الدبلوماسية

ولدت اللعبة الدبلوماسية في إيطاليا ، مع نهاية القرن 15 ؛ من سياسة التوازن غير المستقر الذي كانت تمارسها كبرى ولايات شبه الجزيرة الإيطالية . ثم راح جميع الأمراء الأوروبيين يقلدون هذه اللعبة ، وكذلك مولانا السلطان . وشيئاً فشيئاً بدأت تعتمد على ملاك دائم ، إدارة بيروقراطية ، وقواعد يعترف بها الجميع ومعلومات غزيرة ، وسرية من حيث المبدأ . أما توجيه السياسة الخارجية فكان من شأن الأمير ، ومجلسه الحصري ، وحتى رئيس وزرائه أحياناً . وبما أن الإتصال المنظم يستلزم جهداً مادياً كبيراً ، فقد أصبح أمناء سر الدولة أشخاصاً لا غنى

عنهم . ويتم اختيار الدبلوماسيين تبعاً لولائهم للأمير أو الوزير ، إذ لم يكن السلك الدبلوماسي قد وجد بعد .

هدنة الإثني عشر عاماً

رغم السلام المؤقت ، بقيت مسألة الأراضي المنخفضة تحتل المقام الأول وتستأثر باهتمام لندن وباريس ومدريد (وروما) . وكانت هدنة الإثني عشر عاماً قد أقرت بالإستقلال الفعلي للتجارة الخارجية وإعادة إحيائها . ولسوف نرى أن النصف الأول من القرن 17 سيسجل قمة ازدهار هولندا . والحال هذه ، لن تنقاد اسبانيا للموافقة على تجزئة الأراضي المنخفضة بصورة نهائية . إن « تقهقر اسبانيا » هو عبارة عن أسطورة . ذلك أن اسبانيا بقيت ، في عهد فيليب الثالث ، قوة مرهوبة الجانب ، رغم هزائم فيليب الثاني . بيد أن الصراع لن يأتي من الأراضي المنخفضة ، بل من ألمانيا حيث احتدم النزاع بين الكاثوليك والبروتستانت ، لأن معاهدة سلام أوغسبورغ أدت إلى ولادة مجموعة من النزاعات التي راحت تتفاقم باستمرار .

ألمانيا المجزأة

منذ عام 1608 ، حاولت مختلف الفئات تنظيم صفوفها . فشكل بعض الأمراء البروتستانت « الإتحاد الإنجيلي » ، في حين بقي اللوثريون والإصلاحيون عاجزين عن الإتفاق والتوحد ، ولم يتدخل ناخبو ساكس وبراندبورغ في ذلك وتسلم قيادتهم « الناخب » البلاطي . وقام الكاثوليك بهجوم مضاد من خلال تشكيلهم الحلف المقدس ، عام 1609 ، تحت إشراف دوق « باڤيير » ، والجمع بين « ناخبي » ماينس وكولونيا وتراڤز ، وبعض الأمراء ـ الأساقفة في ألمانيا الجنوبية . ثم بدأت الأزمة السياسة البوهيمية تعطي للإتحاد وللحلف المقدس فرصة البروز ، وبلورة التناقضات .

ثورة بوهيميا

كانت بوهيميا مصدر الصراع الهائل الذي هز ّكيان أوروبا القارية طيلة أربعين عاماً (لم يستتب السلام نهائياً بالنسبة لجميع المتحاربين إلا عام 1660) .

عام 1612 ، انتخب الأرشيدوق ماتياس امبراطوراً . وماتياس هذا هو الشقيق الأصغر لرودولف الثاني . لكنه تقدم بالعمر ، دون أن يرزق أولاداً . في هذه الحال ، أصبح خلفه هو الأرشيدوق فرديناند صاحب أستريا ، الذي منح الكاثوليك وضعية مميزة في ولاياته الخاصة به . عندئذ ، انتخبه دييت بوهيميا بطريقة نظامية وحرة ، عام 1617 ، وابن عمه ماتياس ما زال على قيد الحياة . من هنا بالذات ، كان مضطراً للإعتراف بامتيازات المملكة ، بما في ذلك رسالة الجلالة . بيد أن قسماً من نبلاء بوهيميا تمكنوا من الإخلال بهذا التوازن المرحلي .

عام 1618 ، غادر ماتياس وفرديناند پراغ باتجاه ڤيينا . وفي غياب الحاكمين ، نشب نزاع بسبب تشييد معبد على أراضٍ تابعة لدير بندكتي ، ذلك أنه سرعان ما طرحت مسألة الحدود التي يجب إعطاؤها لرسالة الجلالة . وهكذا ، يتحول النزاع العقائدي إلى ثورة . لقد عرف النبلاء الثائرون ، وعلى رأسهم الكونت « ثورن » أن فرديناند قرر أن يتولى دفة الحكم وأنه من أشد أنصار الإستبدادية . وبالنتيجة كانت كل تسوية قام بها فرديناند صاحب أستيريا مستحيلة ، حتى إن مستقبل البيت النمساوي نفسه كان غامضاً . وفي الواقع ، اعتبر « جوستينيان » ، سفير البندقية لدى فرديناند أن الهدف الحقيقي لهذه البلدان كان يكمن في تشكيل حكومة مماثلة لحكومة سويسرا أو الأقاليم المتحدة ، بحيث تترك لآل هابسبورغ أمر الإختيار بين دور محض اسمي أو التنازل عن الحكم . في الحقيقة ، كانت المسألة المطروحة على براغ تكمن في معرفة ما إذا كان بالإمكان اتباع النموذج الهولندي مع النبلاء أو النموذج القشتالي مع فرديناند .

والحال هذه ، لم يكن قادة التمرد في براغ جنوداً صالحين ، ولا دبلوماسيين محنكين . كما لم يكن الكونت ثورن يتمتع بصفات رجل دولة ، وبدا عاجزاً عن إحراز أي انتصار ، ولو عابر ، على فرديناند المعزول في ڤيينا . لقد تمكن هذا الأخير من الذهاب إلى فرانكفورت والعمل على انتخابه امبراطوراً بالإجماع ، يوم 28 آب/أغسطس عام 1619 ، لأن « الناخبين » البروتستانت لم يصدقوا بأنهم مضطرون إلى معارضة ترشيح أحد آل هابسبورغ .

الأبعاد الأوروبية للتمرد

سعى متمردو پراغ إلى الحصول على دعم البروتستانت الألمان في «الإتحاد

الإنجيلي » ومنحوا تاج بوهيميا للناخب الشاب فردريك الخامس ، بطل القضية الكالڤينية . وبسبب افتقاره إلى الخبرة كان هذا الأخير لعبة بين يدي الوزير « كريستيان دالنهالت » المتزمت ، وزوجته « إليزابيت ستيوارت » (ابنة ملك انكلترا جاك الأول) ، التي كانت ذات تطلعات بعيدة . وهكذا ، أخذت ثورة بوهيميا أبعاداً أوروبية ، لأنها ألزمت الأمراء الألمان باتخاذ موقف ما . بعد ذلك ، تحصل المواجهة بين الإتحاد الإنجيلي والحلف الكاثوليكي ، بينما كان كل فريق يبحث عن الدعم خارج الامبراطورية . وإذ رفض جاك الأول ، بطل الإستبدادية في بريطانيا العظمى ، دعم صهره ، فقد تمكن هذا الأخير من الحصول على دعم الطهريين الإنكليز ، والكالڤينيين الهولنديين ، في حين أظهرت المدن الحرة في الامبراطورية الكثير من التحفظ . بيد أن جميع القوى الكاثوليكية لم تقف إلى جانب فرديناند الثاني . لقد فكرت البندقية ودوق سافوا ، بشكل خاص ، بالإفادة من مشاكل فرديناند ، في حين اكتفى لويس الثامن ، الدائم التردد ، بتقديم وساطته . أما ملكا اسبانيا وبولونيا ، وكذلك الأرشيدوق ألبرت حاكم الأراضي المنخفضة ، فهم وحدهم الذين دعموا الامبراطور دون أدنى تحفظ .

ملك فصل الشتاء

في آب/ أغسطس 1916 ، ينتخب دييت بوهيميا ملكاً هو الناخب البلاطي . في الواقع ، كان نبلاء بوهيميا برهنوا عن عجزهم السياسي وكانت الهزيمة العسكرية في الجبل الأبيض ، يوم 5 تشرين الثاني/ نوفمبر ، إحدى المعارك الأقل إراقة للدماء والأكثر حسماً في التاريخ الحديث.

كان التشتيت شاملاً ولم يفكر أحد بإقامة موقع ثان ، ولا بالدفاع عن العاصمة . ويلوذ الملك فردريك بالفرار ، تاركاً أتباعه لمصيرهم المشؤوم ، ليشل بذلك كل قدرة على المقاومة . أما في العالم الكاثوليكي ، فيصار إلى الإحتفال بانتصار الجبل الأبيض وكأنه معجزة ويوضع على مستوى الإنتصار على الأتراك قبل نصف قرن . هذا الإنتصار يفسر في جانب منه باللحمة القائمة في جيش « تيلي » ، الذي لم يتخل عنه المبشرون ، لكن كلفته كانت غالية بالنسبة للامبراطور الذي اضطر إلى وضع مستقبل النمسا العليا بين أيدي الدوق ماكسميليان دوبا ڤيير ، ووضع اللوزاس بين أيدي الناخب (اللوثري) جان جورج دو ساكس . وإذا كان هذا

الأخير قد آزر قضية فرديناند ، فهذا يعني أنه مرغم على التورط في نفقاته . ولا شك في أن الإعانات المالية التي قدمها فيليب الثالث صاحب إسبانيا والكرسي الرسولي هي وحدها التي كانت تدفع دون مقابل .

انتصـار الإستبداديـة

إنما مهما كان الثمن ، فقد أتاح هذا الإنتصار لفرديناند الثاني إعادة تنـظيم مملكـة بوهيميـا وفق المبادىء التي كـان دائماً يـدافع عنهـا ، ووضع حـد نهائي للجمهورية الأرستقراطية . وهكذا ، أصبح في النهاية سيد داره ، بعد أن أنجز ثلاث مجموعات من التدابير خلال العقد التالي وبعد أن حصل على جميع نتائج نظرية حق الدولة . وكان حق الدولة عبارة عن معاهدة بين الملك والفئات . ولأن هؤلاء نقضوا هذا الإتفاق من جانب واحد وبمبادرتهم الخاصة ، أصبح الملك في حل من كل التزام ، على الصعيد السياسي كما على الصعيـد الديني . أمـا الولايـات فلعبت وخسرت ، وأحس الملك أنه مخول معاقبة المتمردين ، وعزل الهراطقـة وتقديم دستور جديد .

ويعين فرديناند الثاني حاكماً هو « شارل دو ليختنشتاين » الذي يعهد إليه أمر العنـاية بـإصلاح النـظام . فتصـدر أحكـام الإعـدام بحق 27 عضـواً من أعضـاء الولايات ، التشيكية والألمانية وتنفذ هذه الأحكام يوم 21 حزيران/ يونيو 1621 أمام دار بلدية براغ . وكان لهذه الأحكام تأثير عميق . لكن المحكمة الإستثنائية تصدر الحكم بعـدد من الغرامـات والحجوزات التي كـانت في أساس حـدوث انقلاب اجتماعي عام . وكـان أن انكسرت شـوكة التفـوق الإقتصادي ، وعليـه ، التفوق السياسي ، الذي كانت تتمتع به عائلات بوهيميا القديمة . كما أن المنشور الديني الصادر عام 1627 أرغم العديد من النبلاء على العيش في المنفى ، وترافق ذلك مع إعادة إرساء المذهب الكاثوليكي .

أما « الدستور المتجدد » الصادر عام 1627 ، فقد أكد بـوضوح على مبـدأ السيادة الملكية لكنه ترك مجالاً واسعاً من الإستقلالية للفئات . وبشكل خاص ، كان إقرار الضريبة المباشرة يدخل دائماً في نطاق صلاحياتها ، مما كان يسمح بمناقشة المبلغ الإجمالي للضرائب ، بل حتى رفض الغرامات الإستثنائية

القناة الثانية في بوهيميا

حاولت الأرستقراطية التعويض عن مواقعها المفقودة من خلال التشديد على امتيازاتها الإقطاعية وتعزيز سيطرتها على الفلاحين الذين استحالوا آنذاك إلى « أقنان » . ولم تكن أرستقراطية البلاط لتقل قوة عن فئة الإقطاعيين القديمة ، لكنها (الأرستقراطية) كانت عادلة ومتشبثة بفكرة الملكية النمساوية ، كما لعبت دوراً أساسياً في ازدهار الحضارة الباروكية

التسوية مع هنغاريا

إن متطلبات باڤيير واسبانيا ، التي كانت تشغل البلاطينية ، دفعت فرديناند الثاني إلى الإنخراط في سياسة راحت تنشط شيئاً فشيئاً في ألمانيا ، في حين أنه تمكن من إبقاء يديه طليقتين إزاء الجانب الهنغاري وذلك بالتفاوض مع « غبريال بثلن » . في الواقع ، ورغم أن دييت 1620 ، الذي يهيمن عليه البروتستانت ، انتخب غبريال بثلن ملكاً لهنغاريا ، إلا أن هذا الأخير كان حكيماً عندما أبرم معاهدة سلام مع فرديناند الثاني . وبموجب معاهدة « نيكولسبورغ » تخلى بثلن عن لقبه الملكي لكنه احتفظ ، عدا إمارة ترانسلڤانيا ، أساس قوته ، بسبع كونتيات في هنغاريا العليا وذلك كملكية خاصة . وإذ يصبح أميراً في الامبراطورية المقدسة (الألمانية) يستحوذ على إمارتي « أوپلن » و « راتيبور » في سيليزيا . هذه الأملاك أقرتها معاهدة سلام پرسبورغ عام 1626 ، واستطاع الكاردينال « پازماني » ، كبير أساقفة هنغاريا ، الإستمرار ، بمعاونة اليسوعيين ، في مهمة إعادة إرساء المذهب الكاثوليكي الموجهة أساساً إلى أعضاء طبقة النبلاء والتي نفذت بشرعية تامة . طيلة هذه الفترة ، لم تكن هنغاريا قط مصدر اهتمامات أساسية بالنسبة لآل هابسبورغ .

الإصلاح المضاد في الامبراطورية

بالمقابل ، لم يتمكن فرديناند الثاني من تهدئة الإضطرابات التي خلقها « الجبل الأبيض » في الامبراطورية . وإذ تتضح لديه عواقب تمرد فردريك الخامس ، يعمد إلى إبعاده عن الامبراطورية ، ويمنح المنصب الإنتخابي مدى الحياة لمكسميليان ، دوق دو باڤيير. ثم يصادر ميراث البلاطين ، الذي كان يتواجد فيه جنود سبينولا وجنود مكسميليان صاحب باڤيير . أما « تيلي » فيطارد زمر

« مانسفيلد » و « كريستيان مانهالت » حتى ألمانيا الشمالية . وبإيعاز من مجلس البروتستانت في ساكس السفلى ، رأى كريستيان الرابع ، ملك الدانمارك ، أنه من الخير التدخل لمنع الامبراطور من بسط نفوذه على البلطيق . لكن جيوشه انهزمت على يد الامبراطوريين الذين كانوا تحت قيادة « والنشتاين » . وكان هذا الأخير إقطاعياً تشيكياً أفاد من المصادرات في بناء إمارة « فريدلانت » الواسعة ، شمالي بوهيميا ، وفي توسيع نشاطاته كـ « متعهد حرب ». فيضع جيشاً كبيراً تحت تصرف فرديناند ، يحدوه إلى ذلك الإيمان من جهة ، والنزوع إلى الإفادة من جهة ثانية . ومع اجتياح والنشتاين لـ « جوتلاند » ، يتوصل كريستيان الرابع إلى توقيع اتفاقية صلح « لوبيك » عام 1629 .

جدير بالذكر أن هذا العام كرس انتصار فرديناند الثاني الذي بدا قريباً جداً من إعادة السلطة الامبراطورية ، ومن تدمير الحريات الدينية في الامبراطورية وتزويد البيت النمساوي بسلطة هائلة في أوروبا . وباتخاذه سلسلة من التدابير غير المناسبة ، بدأ يقض مضاجع الأمراء الألمان والحكام الأجانب .

مرسوم إعادة الأملاك 1629

جدد هذا المرسوم مسألة البحث في عدد من الأوضاع المكتسبة بفعل نقل الملكيات إلى السلطات الزمنية وتعرض لميراث العديد من الأمراء الألمان . فكان لا بد من استرجاع أملاك الكنيسة التي صودرت منذ عام 1552 . وكان مرسوم التصحيح هذا قد طال أبرشيتين (ماغدبورغ وبريم) ، واثنتي عشرة أسقفية ، والعديد من الأديرة والرهبانيات . وبما أنه تم تسليم عدد كبير من الأملاك المصادرة ، فقد لحق الضرر ، ظلماً ، بالذين أصبحوا ملاكين عام 1629 . حتى إن الكرادلة الكاثوليك كانوا متحفظين ، بمن فيهم الحبر الأعظم ، الذي رأى في المرسوم مصدراً لكثير من التعقيدات الدبلوماسية . كما أن ناخبي ساكس وبراندبورغ ، اللذين ظلا حتى ذلك الحين مواليين لفرديناند رغم كونهما بروتستانت ، كانا قلقين ومستاءين.

السياسة التسلطية في البلطيق

أدت هذه السياسة إلى إقلاق أوروبا الشمالية ذات الغالبية البروتستانتية ،

وإقلاق الحكام السكندينافيين إضافة إلى الهانز أو ناخب براندبورغ . وكان فرديناند الثاني قد عين والنشتاين « جنرالاً في البحرين الأوقياني والبلطيق » ، ولم يخف رغبته في بناء أسطول حربي . والحال هذه ، كان البلطيق أحد المراكز الحيوية في الإقتصاد الأوروبي خلال القرن 17 ، حيث كانت أوروبا الغربية تتمون منه المواد الأولية (الخشب ، القنب ، الحديد ، القار ، وبشكل خاص الحبوب البولونية والنحاس السويدي) ، في حين أنها وجدت فيه سوقاً لملحها ، وخمورها ومنتجاتها الصناعية .

أما الهولنديون ، وهم دبلوماسيون محنكون وتجار ماهرون ، فراحوا يمارسون فيه احتكارية حقيقية ، حاول تدميرها والقضاء عليها أعداؤهم الطبيعيون : فيليب الرابع صاحب إسبانيا ووزيره المقتدر « أوليفارس » . الذي أوصى للامبراطور بهذه السياسة البحرية ، معتمداً في ذلك على طموحات والنشتاين الحمقاء . ولأن دوقات « مكلمبورغ » كانوا منحازين إلى جانب ملك الدانمارك ، عمد فرديناند الثاني إلى سلخهم من نطاق سلطته الخاصة ، دون الدييت ، ليمنح الدوقيتين لوالنشتاين كرهن مقابل ديونه . وعام 1628 ، يجعله دوق مكلمبورغ بصفة نهائية . بيد أن « سترالسوند » يهرب منه ويقع بين يدي ملك السويد غوستاف أدولف ، الذي كان يسيطر آنذاك على رأس جسر على الشاطىء الألماني من البلطيق . ولم يكن فرديناند الثاني أقل خطورة لأنه كان يمتلك جيشاً وإمارة في ألمانيا الشمالية ، في الوقت الذي كانت اتفاقية صلح « لوبيك » تعني حياد الدانمارك النهائي . فهل توصلت اسبانيا ، كوسيط ، إلى الإشراف أخيراً على البلطيق وكسر قوة الهولنديين الإقتصادية ؟

إخفاق راتيسبونا

عمد فرديناند الثاني إلى جمع الناخبين في راتيسبونا ، حيث مني بفشل لم تكن الدبلوماسية الفرنسية بغريبة عنه . لقد أراد فرديناند أن يصار إلى اختيار ابنه ملكاً على الرومانيين ، دون أن يخفي رغبته في الحصول على وراثة التاج الامبراطوري لمصلحة البيت النمساوي .

ولم يجد الأب جوزيف، كاتم أسرار ريشيليو،أية صعوبة في البرهنة للناخبين بأن هذا التدبير يعارض مصالحهم و«الحريات الجرمانية». إضافة إلى ذلك، ضغط

الناخبون على فردينانـد كي يسرِّح جيش والنشتـاين ويفصل هـذا الأخير . وشعـر والنشتاين أن هذا التدبير هو بمنزلة إهانة من الحاكم لن يسامحه عليها . وهكذا ، فعندما أراد فرديناند الثاني أن يطبق في الامبراطورية التدابير التي فرضها على البلدان التشيكية (وراثة التاج ، تصحيح وضع الكنيسة الكاثوليكية) ، ينجح في اجتذاب مودة السويد ، فرنسا ، ومكسميليان صاحب باڤيير الذين ، بنسب متفاوتة ، كـانوا يخشون سيطرة آل هابسبورغ وتحول الامبراطورية المقدسة إلى دولة ملكية موحدة . وفي العام التالي ، عقدت فرنسا اتفاقية دفاع مع باڤيير ، في حين وقعت مع السويد معاهدة « بارو‌الد » . أما غوستاڤ أدولف فينشغل بتجهيز جيش قوامه 36000 رجل عن طـريق الإعـانـات الفرنسيـة واحترام حيـاد بـاڤيـر . وعـام 1613 ، يتحـالف ريشيليـو بـالتـالي ، وفي الـوقت نفسـه ، مـع غـوستـاف أدولف ، حـامي البـروتستـانت ، ومكسميليان دو باڤيير ، رئيس الرابطة الكاثوليكية .

التدخـل السويـدي

كان نهب ماغدبورغ على يد جنود تيلي حدثاً غير متوقع ، حيث سجل ذلك بداية الحرب الشاملة ودخول السويد الحرب . لقد تخلى ناخبا ساكس وبراندبورغ عن حيادهما المتسامح إزاء فردينانـد الثاني ليتحـالفا مـع السويـد . وفي مواجهـة غوستاڤ أدولف ، كان الامبراطور مجرداً من السلاح ، كما مني جيش الرابطة ، التي كان يقوده تيلي ، بهزيمة منكرة على يد السويديين ، في أيلول (سبتمبر) 1631 ، في « بريتنفيلد » ، بالقرب من لايبزغ . قبل ذلك ، كان المهاجرون التشيكيون قد شكلوا فرقاً ومجموعات عـادت إلى بوهيميـا ، حيث تعرضت فيمـا بعد لمـلاحقة الجيش الساكسوني ، الذي ساهم سابقاً في حماية البلاد والدفاع عن فرديناند ، في حين نظم غوستاڤ أدولف مسيرة مظفرة نحو رينانيا ، فاحتـل فرانكفـورت ومايـنس وهايدلبرغ ومانهايم ، وقام بشن غاراته وصولاً إلى الألزاس .

والنشتايـن

وهكذا ، فخلال بضعة أسابيع ، انقلب وضع فرديناند في الامبراطوية رأساً على عقب . واعتقد الكثيرون أن غوستاڤ أدولف كان يريد تغيير ألمانيا ، وذلـك بإعطاء الأفضلية فيها لزعماء البروتستانتية ، والعمل على انتخابه امبراطوراً . وإذ يرى

فرديناند الثاني سلطته تنهار ، وولاياته الخاصة تتعرض للإجتياح (بوهيميا والألزاس الجنوبية) ، يتحول مجدداً نحو والنشتاين ، الذي عهد إليه بكامل السلطات على الجيش الذي كان النبيل التشيكي مكلفاً بتعبئته . لكن هذا الأخير ، الساخط بسبب الإهانة التي وجهت إليه في العام السابق ، لم يبد أي روح دفاعية ولم يمتنع عن التفاوض مع أعداء الامبراطور . حتى أنه لم يستغل موت غوستاف أدولف في معركة « لوتزن » (1632) . فما هو الهدف من ذلك ؟ منذ « شيلر » ، قدم مؤرخون وشعراء كثر العديد من الإسهامات إلى ملف والنشتاين ، إنما دون إعطاء أي تفسير حاسم . فجميع أبناء ذاك العصر كانوا واثقين أن والنشتاين ، الذي أصبح آنذاك أقوى من سيده ، يمارس سياسته الخاصة به . لكنه اغتيل أخيراً ، في « شيب » ، يوم 25 شباط/ فبراير عام 1634 ، على يد بعض ضباطه الذين ظلوا على ولائهم للامبراطور ، وتمكن هذا الأخير من استعادة سيطرته على جيش والنشتاين ، وعهد بأمر قيادته لابنه ولـ « غالاس » .

معاهدة سلام براغ

أدى انتصار الامبراطوريين على الجيش السويدي في « نورلنجي » (فرانكونيا) ولفترة معينة ، إلى إقدع الناس بنهاية الصراع ، ذلك أن ناخب ساكس وقع معاهدة سلام پراغ (1635) ، التي تخلى فرديناند الثاني بموجبها عن تطبيق مرسوم إعادة الأملاك لساكس الإنتخابية وسلم هذه الأخيرة مناطق « لوزاس » . عدا ذلك ، تعهد الامبراطور بضمان حرية ممارسة اللوثرية في بعض أسقفيات سيليزيا . وكانت غالبية الولايات مهيأة لتوقيع معاهدة السلام وأصبح بالإمكان التساؤل عما إذا تمكن المسؤولون السويديون ، الذين كانوا يحكمون باسم الملكة الصغيرة كريستين ، من متابعة المعركة لفترة طويلة .

التدخل الفرنسي (1635)

رأى ريشيليو نفسه مضطراً إلى التدخل كي لا يكرس انتصار البيت النمساوي في أوروبا . فأعلن الحرب على اسبانيا ، وجدد اتفاقية الإعانات المالية مع السويد ، مما أدى إلى استمرار العداء ثلاثة عشر عاماً أخرى في ألمانيا . وبعد سنتين ، أي عام 1637 ، توفي فرديناند الثاني ، بعد نجاحه في الدعوة إلى اختيار ابنه فرديناند ملكاً على الرومانيين . فيكون بطبيعة الحال قد أنقذ الملكية من البلبلة

والفوضى وأعطى الإصلاح المضاد اندفاعة يصعب تحطيمها . لكن مهمته المتعلقة بإعادة تنظيم ألمانيا باءت بفشل ذريع . فمن خلال الصراع الذي خلقه تصلبه وعناده ، أضر حتى بمهمته في البلدان الموروثة . أضف إلى ذلك أن الحرب توزعت بين عدة مسارح للأحداث وغيرت الصدف مواقعها مرات عدة . باختصار ، بقي السويديون أسياد ألمانيا الشمالية، بينما بقي الفرنسيون وحلفاؤهم مسيطرين على الراين . وعام 1624 يحتل سويديو « طورستنسون » بوهيميا مرة أخرى . ومع عام 1645 ، يتوغلون في موراڤيا ، ويحاصرون برنو ، التي مهد سقوطها لهم الطريق نحو ڤيينا ، علماً أن جنود أمير ترانسلڤانيا الجديد « جورج الأول راكسوزي » كانوا يحتلون ضفة الدانوب الشمالية . أما الحلفاء فنجحوا فعلاً في إدخال ترانسلڤانيا والبروتستانت الهنغار في لعبتهم ، وفي إعداد عملية واسعة خططت بعناية ، تهدف إلى سحق الامبراطوريين والإستيلاء على ڤيينا . أخيراً ، نجح فرديناند الثالث بموجب معاهدة « لينز » ، في شراء حياد النبلاء الهنغار ، من خلال إقراره بشروط معاهدة سلام ڤيينا . منذئذ ، نجح الكرسي الرسولي في جمع الدبلوماسيين من « مونستر » من أعمال وستفاليا ، حيث استمرت مفاوضاتهم طيلة سنوات أربع . وعام 1648 ، وجد الامبراطور نفسه معزولاً تماماً ، ذلك أن ناخب ساكس ، الذي اتفق مع السويديين ، غير مجدداً رأيه ، كما انسحب ناخب باڤيير من المعركة . ومع خريف عام 1648 ، يحاصر السويديون پراغ مرة أخرى ، لكن التوقيع على معاهدة وستفاليا ، يوم 24 أيلول/ سبتمبر وضع حداً نهائياً للمعارك الدائرة في البلدان الموروثة .

لقد آن أوان ذلك ، إذ بعد انتصار « تورين » في « زوسمار هاوزن » ، من أعمال باڤيير ، أصبحت طريق ڤيينا مفتوحة عملياً أمام الفرنسيين ، في حين قضت هزيمة الأرشيدوق ليوپولد غليوم ، في لانس ، على قدرة الاسبان الدفاعية في الأراضي المنخفضة . واعتبر فرديناند الثالث أنه من الحكمة التوصل إلى اتفاق والقبول بالتسويات التي يفاوض بشأنها « تراوتمنسدورف » ، مبعوثه المطلق الصلاحية في مونستر .

معاهدات وستفاليا (تشرين الأول/ أكتوبر/ 1648)

هي نتاج مؤتمرات مونستر حيث اجتمعت القوى الكاثوليكية برئاسة الوسيط

القاصد الرسولي « شيجي » ، والمؤتمرات التي تفاوض فيها كل من السويد والزعماء البروتستانت وممثل الامبراطور فرديناند الثالث . أما مؤتمر وستفاليا فكان بحق مؤتمراً أوروبياً . إذ كانت تتمثل فيه جميع القوى تقريباً ، باستثناء قيصر موسكو ، السلطان ، ملك إسبانيا ، ملكة السويد وملك فرنسا هم الذين يناقشون ، بادىء ذي بدء ، جميع المقترحات والتوصيات ، فإنهم كانوا يفتقرون إلى أية سلطة للتفاوض باسم حلفائها الذين كانوا يأبون التساهل في مسألة تجاهلهم . وطيلة سنوات أربع (1644 ـ 1648) ، شهدت المدينتان المحيَّدتان حشداً هائلاً من الدبلوماسيين ، لأن كل بعثة كانت تضم عدة وكلاء مطلقي الصلاحية ، أمناء سر ، ومراسلين وحشداً من الخدم والأتباع .

عديدة كانت المشاكل التي يجب حلها ، وفي كل معسكر غالباً ما كانت المصالح متضاربة : بين فرنسا والسويد اللتين كانتا تحميان على التوالي الكاثوليكية والبروتستانتية في ألمانيا ، أو بين فرنسا والأقاليم المتحدة التي كانت مقسمة تبعاً لما يوافق مستقبل الأراضي المنخفضة الاسبانية . وبالنسبة لاسبانيا كانت هناك مشكلة استقلال الأقاليم المتحدة ، ومستقبل البرتغال وكاتالونيا . وكذلك التوازن الهش في إيطاليا الشمالية ، وصلاحيات البلاطينية السفلى ، ومستقبل الفتوحات(*) : إلى أي حد كان الأمراء والفئات يتمتعون بحقوق السيادة؟ ما هو الوضع الديني في الامبراطورية ووضع الأملاك المنقولة إلى السلطات الزمنية منذ معاهدة سلام أوبسبورغ ؟ ما هو المصير المعد للناخب البلاطي ، وصلاحيته الإنتخابية ، وميراثه المصادر؟ ما هي التعويضات التي يمكن تقديمها لفرنسا والسويد كثمن لتدخلهما ؟ بعبارة أخرى ، ما هو مصير الألزاس وبوميرانيا ؟

نهاية العالم المسيحي

بادىء ذي بدء ، كرست المعاهدات ، وبصورة نهائية ، ما تم قبوله شيئاً فشيئاً منذ بداية القرن 16 : نهاية العالم المسيحي وفق صيغته التي كانت له في العصر الوسيط : لقد اضطر البابا والامبراطور إلى الإعتراف بذلك ، وإلى التخلي عن إعادة إرساء الوحدة الكاثوليكية ، عملياً وقانونياً . وعليه ، كان لا بد فعلاً من الإعتراف

(*) الفرنسية الكثيرة في البلاد المنخفضة وكاتالونيا .

بكامل استقلال الأمراء والولايات . وفي ذلك ، تكرس فشل طموحات شارلكان وأحلامه ، وكذلك تقسيم الامبراطورية المقدسة إلى مجموعة من الولايات المستقلة . ويمكن القول بحق إن معاهدة مونستر ، في البندين 64 و 65 لم تمنح هذه الولايات سوى « تفوق إقليمي » لأن السلطة كانت تتعارض مع وجود أمبراطور على رأس الإمبراطورية. لكن هذه الولايات كانت تتمتع بحق استثنائي في « أن تبرم فيما بينها ومع القوى الخارجية معاهدات ، الغاية منها هو تبادل الحماية والأمن » ، شرط ، ألاّ يكون ذلك موجهاً ضد الامبراطور والامبراطورية ، ولا ضد أمن الامبراطور العام » . والحال هذه ، لم يتوان الأمراء عن عقد معاهدات لم تكن لتتوافق كثيراً مع مصالح الامبراطور . وتتدخل السويد وفرنسا لحماية « الحريات الجرمانية » ، أي استقلال الأمراء وحرية العبادات . في هذا الصدد ، شكل الأمر انتصاراً ، لأن وحدة الامبراطورية المقدسة لم تعد موجودة تبعاً لتصور ما قبل الثورة الدينية .

تشريع برسم الامبراطورية

وإذا كانت سلطات الامبراطور والدييت لم تتغير بموجب معاهدة صلح وستفاليا ، فقد برزت « تجديدات » خطيرة ، لأن اتفاقية « أوزنابروك » أعطت الدييت برنامج عمل متواصل تقريباً . فإذا به يستحيل عام 1663 ، إلى دييت دائم ويتخذ مظهر مجلس دائم للدبلوماسيين .

ففي المجال الديني اضطر الامبراطور إلى التخلي ليس فقط عن مرسوم إعادة الأملاك ، بل عن التسوية المعقودة في پراغ عام 1635 . ثم ألغي مرسوم إعادة الأملاك وأصبح التشريع الديني ، المنصوص عليه في معاهدات وستفاليا ، أكثر ملاءمة للبروتستانت من معاهدة سلام أوغسبورغ . وهذه الأخيرة كانت ، في البداية ، تشمل الإصلاحيين : تم الإعتراف بالكالڤينية كعقيدة ثالثة وأصبح يحق للأمراء أن يفرضوها على رعيتهم . ولم يكن ثمة مطلقاً ما يدل على التساهل وفي كل ولاية ، لم يبق أكثر من كنيسة واحدة وأمير واحد ، كما بقي البدعيون البروتستانت خارج القانون ، واضطر الرعايا الذين رفضوا الإمتثال لعقيدة الأمير إلى مغادرة البلاد . أما مواقف الإعتدال تجاه تشريع الامبراطورية الديني فعائدة إلى اتساع تفكير بعض الأمراء ، كناخب براندبورغ . وفيما يتعلق بالأملاك الكنسية ،

فإنها كانت موضوع تسوية : أتخذ عام 1624 كمرجع ، وتم إثبات مصادرة أملاك الأسقفيات والأديرة والمؤسسات الدينية العائدة إلى هذا التاريخ ، إضافة إلى تشكيل المجالس الكهنوتية الكاتدرائية . أما الأسقفيات التي كان يديرها مسؤول بروتستانتي في ذلك الحين فلم تسلم لأسقف كاثوليكي ، بل أصبح الامبراطور هو الذي يعين المسؤول . بالمقابل ، كان له مطلق الحرية في تسوية المسائل الدينية وفق ما يرتئيه في البلدان الموروثة وبوهيميا .

الحريات الجرمانية

لم يحد التشريع الجديد ، مثلما ورد في نصوصه ، من سلطة الامبراطور بالطبع ، كان عليه أن يتخلى نهائياً عن إرساء سلطة مطلقة في ألمانيا . بيد أن الخطر الحقيقي كان يكمن ، كما في السابق ، في « اتفاقية تسليم » محدودة جداً ، كتلك التي فرضها الناخبون على ليوبولد الأول عام 1658 . بالمقابل ، ظل الامبراطور يحتفظ في نظر الألمان بنفوذ ثابت ، لأنه بقي المدافع عن الأمة الألمانية ضد الأتراك ، بل حتى ضد كل الإعتداءات الخارجية . لقد بقي زعيم الامبراطورية بلا منازع ، بحيث راحت تتجه إليه أنظار الأمراء المعرضين للتهديد والخطر . وبفضل سلطاته القضائية ، ظل أفضل ملاذ للرعية ضد أي حكم يعتبر جائراً : لقد ساهم حسن سير المحكمة العليا مساهمة فعالة في الإبقاء على نفوذ الامبراطور في الأمة الألمانية . ومما يجدر ذكره أن الناخبين ظلوا يحتفظون بامتياز اختيار الامبراطور ، لكن المندوبين الفرنسيين المطلقي الصلاحية لم يوفقوا في منع أي حاكم محنك من العمل ، وهو حي ، على اختيار خلف له كملك للرومانيين ، وكان هذا اللقب هو الوحيد الذي حصل عليه ، فرديناند الأول من عام 1531 حتى عام 1556 ، قبل وفاة شقيقه شارلكان . وبما أن الناخبين اعتادوا اختيار أحد أعضاء آل هابسبورغ ، كان البيت النمساوي يتمتع بوراثة نصفية للمنصب الامبراطوري . وقد بقي هذا الأخير يؤثر على الدييت ، إنما كمدير لمجمع أمراء ثانوي ـ أو بواسطة إيجاد أمراء فوريين ينتمون في الواقع إلى مُواليهم ، كمثل آل ليختنشتاين وآل أورسپرغ ، أو أيضاً من خلال وجود أنصار لهم بين الكهنة القانونيين في كبرى المجامع الكهنوتية الرينانية ـ وقد كان الأرشيدوق ليوپولد ـ غليوم مطراناً منتخباً عن ستراسبورغ ، برسلو ، وهالبرستات .

أضف إلى ذلك أن التساهل إزاء الأمراء المنهزمين ساهم في تهدئة الخواطر . فقد أعيدت الأراضي مثلاً إلى دوق « ورتمبرغ » ، وناخب « تريف » ، ولاندغراف هسكاسل » . كما استعاد ابن فردريك الخامس البلاطينة السفلى والمنصب الإنتخابي ، في حين أوجد الامبراطور منصباً ثامناً للدوق باڤيير . وبقي هذا الأخير محتفظاً بالبلاطينة العليا ، التي كانت تغطي مصاريفه . هذه التسوية غيرت موقع الأكثرية لمصلحة الكاثوليك ولم تلغ إلا عام 1693 مع إيجاد منصب انتخابي تاسع لمصلحة دوق هانوڤر .

وقد أسهمت معاهدات وستفاليا ، إلى حد ما ، في سلخ البلدان الموروثة عن باقي الامبراطورية . منذئذ ، أدرك الامبراطور أنه لن يستطيع أن يسوس الامبراطورية المقدسة وكأنها مملكة حقيقية . لذا ينزع إلى مزيد من الإنعطاف نحو الملكية النمساوية وتقويتها بهدف مضاعفة قوته . من هنا بالذات ، أصبح أول الأمراء الإقليميين وتمكن من ترجيح كفة صوته في مواجهة ناخب باڤيير وناخب ساكس أو ناخب براندبورغ . أما العداء النمساوي البروسي فكان منزلة مفارقة تاريخية بحتة خلال القرن 17 ، إذ كان الامبراطور في مقدمة الأكفاء ولم يكن مدعاة خشية إلا إذا حصل على دعم الأمراء الألمان الآخرين . ذاك أيضاً كان شعور أوساط « مازاران » .

التعويضات الإقليمية

لا نبالغ إذا قلنا إن الامبراطوزية دفعت غالياً ثمن كل من السلام المسترد والحل النهائي تقريباً للصراعات العقائدية . فمقابل الدمار والخسائر في الأرواح البشرية ، حصلت السويد وفرنسا على تعويضات طالما تمنتها . لقد ظلت السويد فترة طويلة تطالب بقسم من سيليزيا ثم انتهى بها الأمر إلى الإكتفاء بـ« بوميرانيا » التي احتلتها منذ عام 1630 ، رغم مطالبات براندبورغ . وفي نهاية الأمر ، تم تقسيم بوميرانيا إلى قسمين : بوميرانيا الشرقية وصولاً إلى براندبورغ . وحصلت السويد ، كتعويض ، على أسقفيات معلمنة في « بريم » و« ڤردن » . فأصبحت بالتالي تشكل قوة هائلة في ألمانيا الشمالية . أما بوميرانيا الغربية فأمنت لها قاعدة دائمة وعززت قوتها في البلطيق . ويصح القول إنها أصبحت العدو المحتمل لبراندبورغ .

الألـزاس الفرنسيـة

أما فرنسا ، فإنها بدأت تنمو على حساب الامبراطورية والبيت النمساوي الذي وجد نفسه مرغماً على تسليمها حقوقه في الألزاس العليا والسفلى . لكن البنود 75 ـ 76 ، و 79 إلى 85 و 89 من معاهدة مونستر كانت مبهمة بصورة متعمدة . فـإذا بالأملاك النمساوية تستحيل إلى أملاك فـرنسية . في حين بقيت الأقـاليم الأخرى (ائتلاف المدن العشر ، الإقطاعيات الزمنية والكنسية) موضوع النصوص المتناقضة الواردة في البند 89 وذلك كي « يحتفظ كل إقليم بشروطه ويفسر المعاهـدة كما يفهمها» ، على حد تعبير المطلق الصـلاحية الفـرنسي «آبل سـرڤيان » . في الـواقع ، كـانت الألزاس الفـرنسية منـطقـة مستحـدثـة استمـرت حتى اتفـاقيـة التسليم في ستراسبورغ ، يوم 30 أيلول/ سبتمبر عام 1681 . أما البيت النمساوي فلم يتنازل مطلقاً عن إرثه الألزاسي . جدير بالذكر أن الإستيلاء على الألزاس كان السبب في نزاع دائم أدى إلى شن حرب على بورغونيا في القرن الماضي . على أي حال ، كان الامبراطور شديد الحرص على استبعاد فرنسا من الدييت . فيما عدا ذلـك ، تمنى « تراوتمانسـدورف » ، المفوض الأمبراطوري المطلق الصلاحية ، أن يتمكن سيده من العودة سريعاً ويستعيد حقوقه في اللاندغرافية .

يمكننا أن نتساءل عما إذا كان هذا التعويض يشكل ، على المدى البعيد ، قضية تخدم مصلحة المملكة . لقد كان ريشيليو يفكر بالإستيلاء على كامل دوقية اللورين. حفزت مازاران الرغبة باكتساب نقاط استراتيجية ذلك أن «برايزاش»، مع جسرها القائم على الراين، كانت الباب المفضي إلى ألمـانيا، تمـاماً كمـا كانت «پينييرول» الباب المفضي إلى إيطاليا. بيد أن ضم المقاطعات الغربية تماماً، التي بعضها بروتستانتية، إلى الحضارة الفرنسية، دفع بفرنسا إلى التـورط في السياسـة الرينانية وزاد من احتمالات الصراع مع الأمراء الألمان، حتى ولو كانت متحـالفة مرحلياً مع بعضهم. وبفضل بعض الإداريين من أمثـال «شارل كـولبير»، معتمـد الألزاس، تمكن الملك من الحصول على رضى السكان عنه وقبولهم به.

تحييـد الامبراطوريـة

كانت معاهدة سلام وستفاليا بمنزلة سلام لألمانيا ، وأولى حسناتها أنها أتاحت

إعادة بناء بلد أرهقه النزف ، وقد نص أحد بنودها الرئيسية على وجوب تحييد أراضي الامبراطورية ، وقد تجدد نص التحييد في معاهدة التسليم الامبراطورية عام 1658 . وقد جاء في البند الثالث من معاهدة مونستر : « وبهدف الإبقاء مستقبلاً على هذه الثقة المخلصة بهذه الصداقة المتبادلة بين الامبراطور ، والملك الشديد التقوى (أي ملك فرنسا) ، وناخبي الامبراطورية ، وأمرائها وولاياتها ، تقرر ألا يقدم أي من الفرقاء المتعاهدين لأعداء الحاضر والمستقبل، بأي صفة كانت وتحت أي ذريعة، وبمقتضى أي سبب للخلاف أو الحرب ، تقرر ألا يقدم لهم أي دعم بالسلاح ، بالمال ، بالجنود ، بالمؤن ، وألا يهب لنجدتهم بأية وسيلة كانت ، أو يقدم للجيوش ، كائناً من كان قائدها ، أي مأوى أو مستقر أو حق بالمرور ، ضد أحد الفرقاء المتعاهدين على وثيقة السلام هذه » .

الصراع الاسباني ـ الهولندي

عملياً ، كان السلام وقفاً على البلاد الجرمانية ولم يكن يعني مطلقاً السلام الشامل . وبطبيعة الحال ، أبرمت في مونستر معاهدة سلام منفصلة بين اسبانيا والأقاليم المتحدة ، يوم 30 كانون الثاني/ يناير عام 1648 ، إنما على حساب فرنسا . وعلى مسرح الأحداث الرئيسي ـ أي الأراضي المنخفضة ـ ، توقفت اسبانيا عن شن الحرب على جبهتين ، في الشمال ضد الهولنديين ، وفي الجنوب ضد الفرنسيين .

وعام 1621 ، استؤنفت الحرب الاسبانية ـ الهولندية ، بمبادرة من اسبانيا ورئيس وزرائها الجديد المقتدر الكونت دوق « أوليفاريز » الذي لم يجدد هدنة الإثني عشر عاماً ، والذي كان يود الإمعان بتقليص عصيان الأقاليم المتحدة . وهكذا تستأنف حرب حصار طويلة ، يقودها في الجانب الهولندي « موريس دوناسو » وفي الجانب الاسباني أحد أبناء جنوى وهو المركيز « دو بو سپينولا » . وقد أحرز هذا الأخير انتصاراً باهراً باستيلائه على « بريدا » التي خلدها « ڤيلا سكيز » (الحراب) . إنما منذ استأنف ريشيليو مهامه ، عام 1624 ، لم تعد الأقاليم المتحدة وحدها ، ذلك أن الفريق الميال ، في فرنسا ، إلى التحالف مع اسبانيا بدأ يتراجع أمام الهجمات الرهيبة التي تشنها الأمبريالية القشتالية : في الواقع ، كان ملك اسبانيا يشرف على دوقية « جولييه » والبلاطينة ، ثم استولى على « ڤالتلين »

و « غـريزون » ، وهمـا من أهم وسـائـل الإتصـال بين منـطقـة ميـلانـو والأراضي المنخفضة . وبذلك يعزز محور الإتصال الرئيسي لملكية اسبانيا . وكان يُخشى من بسط هيمنته على إيطاليا ووضعه كل السويسريين في خدمته . كذلك عمل ريشيليو ضد اسبانيا ، بين عامي 1624 و 1635 ، دون أن يعلن عليها الحرب مستخـدماً الأسلوب الدبلوماسي والأعمال العسكرية المنظمة .

الصـراع الفرنسي ـ الإسبانـي

اتفقت أسبانيا وساڤوا على تقاسم « مونفرّا » ، لكن تدخل لويس الثالث عشر العسكري ، عام 1629 ، أدى إلى خلق تحالف بين جنوى ، البندقية وساڤوا تحت لواء فرنسا . وعام 1631 ، عقدت معاهدة « شيراسكو » ، التي تمت بفضل الوساطة البابوية ، أعيدت « پينييرول » بموجبهـا إلى فرنسـا ، وكل إرثهـا إلى « شارل دي غونزاغ نيڤر » ، دوق « مانتو » . وكان ذلك بمنزلة هزيمة لفيليب الرابع وفردينـاند الثاني ، حاكم مانتو المـطلق . وحتى هزيمـة السويـديين في « نورلنجن » ، عـام 1634 ، اكتفى الفرنسيون والاسبان بمراعاة حياد سيء النية (كان ريشيليـو ، من وقت لآخر ، يحث على احتلال اللورين التي تخص شـارل الرابـع ، أحد أتبـاع اسبانيا) . ومنذ عام 1631 ، تتفاوض فرنسا مع الهـولنديين ، لكنهـا تكتفي عام 1634 بتجديد معاهدة الإعانات . لذا ، ظل ريشيليو ، حتى آخر لحظة ، يدفـع للأمراء البروتستانت الألمان والسويد ، والهولنديين . وفي أعقاب نورلنجن ومعاهدة سلام پراغ ، كان لا بد من اتخاذ قرار . ففي 19 أيار/ مايو عام 1635 ، دفع لويس الثالث عشر صهره فيليب الرابع إلى إعلان الحرب وفقاً للأوضاع (وكان جنود هذا الأخير قد أوقفوا ناخب « تريڤ » ، الذي أراد أن يجعل من ريشيليو معـاوناً دينيـاً له) : لقد ذهب نذير الحرب إلى بروكسل لينقل التحدي إلى ملك اسبانيا . وعام 1636 ، أدى سلوك الجيوش الفرنسية في فرانش كونتيه إلى دخول فردیناند الثاني الحرب .

1636 هو عام « كوربيا » . يغادر جيش اسباني الأراضي المنخفضة ، يجتاح پيكارديا ، ويحاصر كوربيا ، فيمـا يندفـع فرسـان كرواتيـون باتجـاه «پونتـواز» . هنا ينتشـر في باريس الرعب ، الذي سرعان ما تهدئه رباطة جـأش ريشيليو ، لكن الحـرب تبقى ، ولفترة طويلة ، متأرجحة ، متعددة الأشكال ، وشديدة الكلفة ، لأنه كان لا

بد من الإنفاق على الجيوش المرابطة في الأراضي المنخفضة ، واللورين ، ورينانيا ، وإيطاليا الشمالية وفي مرتفعات البيرينيه . وشيئاً فشيئاً ، بدأت الجيوش الفرنسية ، تكتسب خبرة ، بعد أن فترت همتها العسكرية بمقتضى هدنة السلام الممتدة بين 1598 و 1635 . وعام 1643 ، تم لـ « روكروا » النصر النهائي : انهزمت فرق المشاة الاسبانية على يد الدوق الشاب « انغيان » ، أمير « كونديه » المقبل . وكان لهذه الواقعة صدى نفسي هائل ، حتى أن « بوسّويه » جدد صداها بعد أربعين سنة ، أثناء تأبين الأمير .

ومنذ عام 1640 ، تلت الهزائم العسكرية حركات انفصالية في كاتالونيا ، البرتغال ، ثم نابولي ، استغلها فيما بعد الخصم الفرنسي . ولم توافق اسبانيا على معاهدة السلام إلا بشرط ترسخ الوضع الراهن . ثم إن نكبة أوليفاريس ، عام 1643 ، فتحت مجال المفاوضات البطيئة . على أي حال ، أدت انتصارات فرنسا اللاحقة إلى انقلاب حقيقي في التحالفات . فباتت الأقاليم المتحدة ، منذ ذلك الحين ، تخشى من فرنسا أكثر مما تخشى اسبانيا وتفضل الإتفاق مع هذه الأخيرة ، التي ، جهاراً ، أعلمت الهولنديين أن مازاران اقترح عام 1646 مبادلة كاتالونيا بالأراضي المنخفضة . والحال هذه ، كانت الأقاليم المتحدة تخشى الجوار المباشر مع فرنسا . هذه الصدفة لم تتوقعها مدريد التي ، بعد تخليها عن الفكرة الوهمية القديمة عند فيليب الثاني وأوليفارز ، بتقليص قوة المتمردين الهولنديين ، تمكنت من توجيه كامل قواها ضد فرنسا التي أوهنتها الحرب الأهلية، «لافروند»، التي اندلعت في باريس.

رغم هذه المعاكسات رفضت الملكية الفرنسية التفاوض ، بعد أن واجهها انتصار « لانس » ، لكن المفوضين الفرنسيين المطلقي الصلاحية اهتموا بإقصاء مجلس بورغونيا واللورين عن نصوص مهاهدة السلام (البندان 4 و 5 من معاهدة مونستر) . وفي الحقيقة ان الامبراطوريين لم يساندوا الاسبان ، لكن الصراع استمر طيلة أحد عشر عاماً ، إلى أن وافقت اسبانيا على التفاوض . ومن جديد ، تندلع حرب الشمال ، ذلك أن السويد المنتصرة تجد قواتها التي انتهت من المعارك وقد أصبحت حول البلطيق . هذه السنوات العشر كانت مرهقة بالنسبة لمستقبل ملكيتي آل هابسبورغ . فملكية اسبانيا أخذت تستنفد قواها في الدفاع عن الأراضي

المنخفضة لتفقد في نهاية الأمر هذا التفوق الأوروبي الذي كان عائداً لها . أما الملكية النمساوية فبدأت ، وبقوة ، عملية إعادة بناء أتاحت لها أن تصبح ، قبل نهاية القرن ، القوة الثانية في القارة ، بعد فرنسا في عهد لويس الرابع عشر .

الحرب ، أولى صناعات القرن 17

وأكثر مما كانت عليه أوروبا في القرن 16 ، غرقت فعلاً في الحرب التي نجم عنها دمار هائل والتي قدمت للبعض مكاسب جمة، أكانوا «مفاوضين» (متمولين) أو متعهدي حروب . فالدولة لم تكن قادرة بنفسها على حشد الموارد أو تعبئة الجيوش الضخمة بمفردها . ومن المظاهر الجديدة التي برزت خلال القرن كان « التأميم » التدريجي للمنشأة العسكرية . فالدولة كانت قادرة فعلاً على فرض مشيئتها السياسية وعلى خلق دكتاتورية عسكرية ، كما حصل في فرنسا على عهد ريشيليو .

مآسي الحرب

إنما أي بؤس عاشته البلدان التي كانت مسرحاً لتقاتل الجيوش ، كما حدث في ألمانيا ، وبعض مناطق الأراضي المنخفضة ، واللورين أو بولونيا . وقد شكلت حرب الثلاثين سنة إحدى أحلك حقبات التاريخ الألماني والنمساوي ، لذا كان للتركيز على مآسي الحرب أسبابه ، وأفضل شاهد على ذلك هو « سذاجة غريملهاوزن » ، بطل رواية تمثل التشرد ، وهي نوع من سيرة ذاتية للمؤلف ، دون أن ننسى تلك السلسلة من النقوش حول « مآسي الحرب » من أعمال « جاك كاللو » (1633) .

ففي الامبراطورية ، كانت أكثر البلدان عرضة لويلات الحرب هي براندبورغ ، التي انجرفت عام 1626 في تيار الحرب ، بقيت خمس عشرة سنة مسرحاً للعمليات العسكرية . وفي « ألتمارك » ، سجل تراجع نسبته 40٪ في عدد سكان الأرياف و 50٪ في المدن . ومن بين 637 قرية وردت في تقارير الزيارات الرعائية، تبين أن 40 منها دمرت تدميراً كاملاً وأن 68 كانت تقطنها عائلة أو عائلتان . وقد شهد وسط براندبورغ هبوط عدد سكانه من 113 000 نسمة إلى 43 000 (كذلك هبط عدد سكان برلين ـ كولن من 12 000 نسمة عام 1618 إلى 6200 عام 1654 ، و « سپاندو » من 3600 إلى 1500 ، وفرانكفورت ـ سور ـ

أودپر من 13 000 إلى 2400) ، في حين هبط عدد السكان الريفيين من 300 000 إلى 75000 نسمة . وبعد وفاة والنشتاين كانت نكبة مكلمبورغ قاسية . لقد تقاتل فيها السويدي « بانر » و« غالاس » ، وفيها أعلن بانر أنه « لم يعد يوجد في هذه المنطقة سوى الرمل والهواء ، لقد تدمر كل شيء وأصبح بمستوى الأرض ، فاكتظت المدن والأرياف بالحيوانات النافقة ، وامتلأت البيوت بالجثث البشرية ، فالمأساة أكبر من أن توصف » . وفي أعقاب الحرب ، تم استغلال 25٪ فقط من الأراضي الزراعية . وعام 1618 ، فقدت بوميرانيا 65٪ من سكانها ، أما في رينانيا ، الممر الدائم للجيوش ، فكان الوضع مأساوياً ، خاصة في البلاطينة الرينانية ، حيث كان الناس يأكلون حساء القرّاص وحيث كانت الهجرة نحو پروسيا أو أميركا الشمالية هي مورد الرزق . وقد أعيدت هذه المنطقة النازفة إلى الناخب شارل لويس .

وفي الألزاس تفاوتت الخسائر ، لكن المدن ، من أمثال « مولهاوس » ، « كولمار » ، وخصوصاً « ستراسبورغ » ، المحتمية خلف أسوارها ، كانت بمنأى عن الأحداث بل إنها استخدمت كملاجىء لسكان الأرياف . بالمقابل ، تأثرت « بريسغو » و« ڤرتمبرغ » تأثراً شديداً بذلك . وينخفض عدد سكان فريبورغ من 10 000 نسمة إلى 3500 ، كذلك شهدت ڤرتمبرغ هبوطاً من 445 000 شخص عام 1622 إلى 97 000 مع بداية عام 1639 . أما البلدان الموروثة فكانت ، إلى حد ما ، بمنأى عن الحرب ، باستثناء بريسغو والألزاس العليا .

ويبدو أن سيليزيا هي أكثر من عانى مرور الجيوش إذ فقدت 200000 نسمة من أصل 900 000 ، أي حوالي ربع سكانها . في حين لم تتأثر بوهيميا إلا جزئياً وتبعاً للظروف . كذلك بقيت إقطاعة « فريدلانت » مصانة حتى عام 1634 ، طيلة حياة دوقها . وفي ضواحي پراغ ، وصل عدد المنازل المهجورة إلى 50٪ ، إنما قدر إجمالي الخسائر البشرية بأقل من 20٪ من السكان ، وهذا شيء هام بالمقارنة مع الوضع السائد آنذاك . وكان لا بد من انتظار نهاية القرن كي تستعيد بوهيميا سكانها الذين بلغ عددهم 4 ملايين نسمة عام 1620 . أما في موراڤيا ، فنقص عدد السكان من 800 000 نسمة إلى 600 000 .

أما السبب الرئيسي للتهجير ، فلم يكن المعارك ، التي لم تؤد إلى الكثير من

النزف والتي لم يشترك فيها سوى 30 000 محارب من جميع الفرقاء ، بل كانت حركة الجنود المستمرة بحثاً عن الغذاء إبان حملة الصيف ، وعن مناطق « استجمام » من الخريف إلى الربيع . أما المنطقة السهلية فتحولت إلى يباب ، وأحرقت القرى ، وأتلفت المحاصيل ، ونهبت المخازن . فالتجأ الفلاحون إما خلف أسوار المدن، وإما إلى الغابات. وقد ترافق مرور الجيوش مع تفشي الطاعون وانتشار المجاعات . ثمة مبالغة ، على ما يبدو ، في الحديث عن « ويلات الحرب » إذا ما اعتبرنا أن الإقتصاديات الريفية كانت ذات قدرات تعويضية هائلة وأن القرى المهجورة لم تكن تعني تدميراً كاملاً للسكان ، بل هجرة نهائية .

أسباب الإقفار

وغالباً ما كانت المؤثرات تراكمية . فقد ابتلي الفلاحون بأمراض الطاعون التي كانت ترافق مرور الجيوش ، وبدت نسبة وفاة الأطفال مخيفة ، ثم جاءت مواسم القحط فطفح الكيل وكانت الزيادة في نسبة وفاة الذكور تعني عزوبية العديد من النساء في سن الإنجاب ، وقد سجل انخفاض هائل في نسبة الولادة وانخفاض في نسبة الزواج ، وترافق ذلك كله ، في المدن التي تشغلها الحاميات ، مع ازدياد عدد الولادات غير الشرعية والأطفال المشردين .

المجتمع العسكري

ويفسر كل ذلك بالطابع الخاص الذي تميزت به جيوش حرب الثلاثين سنة : خارج المعارك كان الحبل متروكاً لهم على غاربه وكانت الجيوش مؤلفة من خارجيين حقيقيين على القانون، ومن الصعاليك الذين يصعب انخراطهم في المجتمع المدني . وفي الحقيقة ، كان الجندي يبدو وكأنه يد عاملة مستثمرة خصيصاً في هذا النمط من المشاريع ، لأن المرتزق رأى أجره يتقلص بالمقارنة مع أجر المرتزق الألماني في القرن السابق . إذ يكاد أجره الإسمي لا يعادل أجر البنّاء . وكان إذا تلقى علاوة تطوع أساسية ، يحتجز ثلثا أجره في جيش والنشتاين مقابل التجهيزات والغذاء التي نادراً ما كان ينال منها شيئاً . وهكذا ، تتفق جميع المصادر الوثائقية على أن الحياة العسكرية كانت خليطاً من البؤس ومن فترات نادرة من الإنفراج والراحة ، ونهب المدن ، كما حصل في ماكدبورج مثلاً . وبالتالي ، أصبح المرتزق

محتقراً منبوذاً ، ذا مستوى أخلاقي منحط ، تكرهه جميع الفئات الإجتماعية الأخرى ولا أمل له قط في الخلاص من وضعه هذا ، بل كان بالأحرى ينتظر الموت في ساحة المعركة ، أو الإنتهاء ، في أحسن الأحوال ، إلى العيش كمتسول مشوّه . وكان الجندي يتطوع إما في طبقة اللصوص ، وإما على الأخص بين الريفيين الذين كانوا سابقاً ميسورين ودمرتهم الحرب . فالعديد من الفلاحين اليائسين الذين فقدوا أسرهم وميراثهم المتواضع تطوعوا لفترات غير محددة . لقد كانوا يسخرون من السبب الذي يحدوهم إلى القتال ، ولم يدينوا بالولاء إلا لعلم فيلقهم . هذا يعني أن الحرب كانت قبل كل شيء مشروعاً بين يدي مقاول ، هدفه كسب المال على جميع المستويات : معاشات الجنود ، التسليح ، التغذية والتموين ، بل حتى على صعيد التسليفات التي كان يقدمها للحاكم ، الذي غالباً ما كان يفتقر إلى السيولة وملزماً بانتظار وفود الضرائب . ولم يكن يوجد تحت تصرف الامبراطور سوى موارد هزيلة هي « الكاميراليا » ، وهي الواردات المتأتية من مناطق نفوذه والتي غالباً ما تكون مرهونة (مناجم النحاس في هنغاريا العاليا ، ملاحات النمسا العليا ، جمارك ومكوس ، حقوق إقطاعية على أملاكه العقارية ، سك العملة) . أما الضرائب المباشرة (ضريبة الحرب وضريبة المنازل) فكانت تخضع لموافقة الفئات ويجبيها الإقطاعيون ، لأن الامبراطور لم يكن يملك إدارة مالية خاصة . بل كان مرتهناً لمشيئة مجالس الدييت التي تقر المساهمات والمخصصات المتعلقة بالحرب .

وفي فرنسا ، لم يكن الوضع بأفضل من ذلك . إذ لم يكن ريشيليو يمتلك أية سيولة ليدفع رواتب الجنود : منذ عام 1635 وحتى وفاته ، بذل قصارى جهده ، لتأمين الأموال كي يتحاشى تشتت الجند . والضرائب ، حتى المرهقة ، لم تكن لتجبى مباشرة . كذلك ، فإن جميع الوسائل ، وعلى الأخص بيع المناصب ، لم تكن ذات مردود مباشر . والحال هذه ، لم تكن ملكيات النظام القديم تمتلك خزانة للمال لأسباب عديدة . لذا ، كان لا بد من اللجوء إلى الإستدانة من الأتباع وأصحاب المزارع الذين يسلفون المال للملك ويحصلون منه على فوائد ضخمة ، كما أن مأموري المالية ، والجباة العامين ، وجباة الولايات (بريتانيا ، لانغدوك) كانوا يقرضون الملك أموال الضرائب التي كلفوا بجبايتها .

كذلك ، ينبغي الإعتراف لدى الامبراطور بالدور الرئيسي الذي كان يلعبه الممول من أمثال « هانز دو ويت » أو « باسيقي » ، أو السيد الكبير من أمثال والنشتاين ، الغني بما يكفي لجعله يحل محل الإدارة الملكية أو تقديم التسليفات الضرورية . وفي الواقع أن الراتب ، الأقل شأناً عند الامبراطوريين مما عند الجيوش الأخرى ، كان يدفع بطريقة غير منتظمة كما لم يكن التموين مؤمناً بصورة كافية ، أو يكاد يكون مفقوداً ، إذ كانوا آنذاك ينطلقون من مبدأ أن الحرب يجب أن تغذي الحرب وأن الجندي في الحملة ينبغي أن يعيش على حساب السكان . وحدها معسكرات الشتاء (كانوا يضعون الجنود في فترة راحة من تشرين الثاني/ نوفمبر إلى آذار/ مارس) التي تؤمن في البلدان الموروثة هي التي كانت تشكل موضوع رقابة مشددة . أضف إلى ذلك أن الحرب كانت مهنة ، يبحث فيها الجنود والضباط عن الإثراء بشتى الوسائل ، بما في ذلك السرقة والنهب . أما المتعهد ، فكان يكسب المال من تحصيله الغرامات من الأراضي المحتلة . وحقيقة الأمر أن هذه الفترة مثلت العصر الذهبي للمتعهد . فهذا الأخير ، الذي كان رجل أعمال وقائداً عسكرياً في الوقت نفسه ، كان بإمكانه الإثراء والإفادة من النفوذ المرتبط بمهنة السلاح ، وذلك بتوظيف أمواله في أحد الفيالق أو بعضها (عام 1643 ، كان غالاس يتولى أربعة منها) ، بيد أن هذا النوع من الأعمال كان يشتمل على مخاطر جسيمة نابعة من الخسارة المحتملة في رأس المال (القضاء على الفيلق أو حتى الفرار الجماعي) وبشكل خاص من إساءة الدفع من جانب الأمراء . عدا ذلك ، وكونه قائداً عسكرياً ، كان معرضاً للوقوع في الأسر أو للموت في المعركة قبل الأوان . فإذا تغلب المتعهد على هذه الصعوبات ، يعيد توظيف موارده في الأراضي ، بطبيعة الحال ، إنما مع احتفاظه بمدخرات (معادن ثمينة ، جواهر ، دراهم نقدية) بغية الحصول على أموال جاهزة عند الضرورة . كذلك ، كان بإمكانه تزويد الأمراء بالقروض . وعام 1641 ، قدم « أرنيم وساكس لوينبورغ » إلى فرديناند الثالث قرضاً بقيمة 250 000 ركسدال ، تكفلها الولايات البوهيمية . لقد كان متعهدو الحرب يعتبرون أساساً من فئة العائلات الأميرية وفئة صغار النبلاء ، لكن العديد من القادة ، بل من كبار القادة (كينج) كانوا ينتمون إلى عامة الشعب . فبالنسبة

إلى النبلاء ، كان الإرتقاء الإجتماعي ميسوراً في الجيش الامبراطوري : فكل من غالاس ، كسلي ، وكولوريدو أصبح كونتاً ، بينما أصبح بيكولوميني أميراً .

الجيش السويدي

بيد أن أشهر متعهدي الحرب قطعاً كان ملك السويد بالذات . فمملكة السويد كانت بلداً فقيراً ، لكنها منظمة خير تنظيم ، حيث كان يحدو القرويين شعور بالولاء والإخلاص لمليكهم وتعلق شديد بدينهم ، أي « عقيدة أوبسبرغ » . وقد أدى نظام الكونتات ، الذي نظمه شارل التاسع في بداية القرن 17 ، إلى إنشاء ميليشيات إقليمية ، فيما أدى تجنيد النبلاء (الذي لم يعد معمولاً به بعد عام 1653) إلى خلق فرقة الخيالة . أما غوستاف أدولف ، الحاكم الشاب الطموح ، فابتكر أداة القوة السويدية . فمع بداية عهده ، تمكن من إحراز انتصارات عدة ضد الدانمارك ، وروسيا التي استولى فيها ، عام 1617 ، على استونيا وانجريا ، وضد بولونيا التي انتزع منها ليفونيا عام 1629 . ومنذ عام 1623 ، تمكن من إعداد 12 فرقة من المشاة (تضم كل منها 1200 رجل) ، و 6 فرق من الخيالة و 4 فرق من المرتزقة ، كان يدفع لها الرواتب من عائدات مناجم النحاس ودعم الممول « لويس دو جير » . أضف إلى ذلك وجود أسطول مؤلف من 32 سفينة حديثة (بينها الـ « وازا » ، وهي سفينة غرقت في مرسى ستوكهولهم عام 1628 ، وتم تعويمها عام 1960) . وهذا الأسطول أتاح لها فرض هيمنتها في البلطيق .

لقد كان الجيش السويدي أداة رائعة بين يدي قائده ، لأن النبلاء الفقراء والعسكريي النزعة شكلوا هيئات ذات أهمية . أما المجندون الجدد ، فجعل منهم طول مدة الخدمة محترفين حقيقيين . وكان نظام التدريب قاسياً ، والزي الموحد إلزامياً . كما كانت كتيبة المشاة موزعة إلى فرق مكونة من ثمانية سرايا يندمج فيها الفرسان الملكيون والرماحون . هذه الكتيبة كانت أيضاً مزودة بمدفعية ميدان - بطارية مؤلفة من ست قطع لكل فرقة . وكانت هذه الأخيرة أكثر قدرة على التحرك ، لأن المدافع المصنوعة من الحديد أكثر خفة وأقل فعالية بفضل اعتماد الخرطوشة ذات الكرة . أما فرقة الخيالة فكانت تحتفظ بدور رئيسي ، فهناك المدرعون ، الأقل تزوداً بالأسلحة الثقيلة من الامبراطوريين والجنود الخيالة الذين حلوا محل الخيالة الخفيفة . وكان المدرعون السويديون ينتظمون في رتب ثلاث اكثر حركية من السرايا

الامبـراطوريـة . وشيئاً فشيئـاً ، بدأ المحتـربون الآخـرون يعتمدون التجـديـدات السويدية ، إنما سرعان ما أخذ الجيش الوطني زمر المرتزقة الألمان الـذين كانـوا يحاربون طمعاً بالمال ، ورغبة بالمصادرات والنهب ، ذلـك أن السويـد أصبحت عاجزة عن تعويض الخسائر . وحدها ملاكات الضباط بقيت بغالبيتها سويدية . ثم لم يلبث نظام التدريب الذي ساد في البداية أن حلت محله الفوضى الشائعة . أضف أن « الخدمات » ظلت سيئة التنظيم ولم تكن المعتمدية العسكرية بأحسن حالاً مما هي عليه في الجيوش الأخرى . وإثر موت الملك في « لوتزن » ، لم يتنبه القادة إلى أهـداف التدخـل السياسيـة . فمن جهة كـانت الحكومـة مكتفية بـالحصـول على المعونات الأساسية التي تؤمنها لها فرنسا منذ معاهدة « بارواك » (1631) ، لم يقبـل القادة (ورجـالهم) بمغادرة ألمـانيـا التي أعملوا فيهـا السلب والنهب على هواهم .

حــرب الشمـــال

إن الأرستقراطية ، التي حكمت البلاد باسم الملكة كريستين ، القاصرة وابنة غـوستاف أدولف الـوحيدة ، اتخـذت قـرارهـا بمـواصلة حـرب أتـاحت لهـا نهب « هرادكانيا » والإستيلاء على مجموعات الأمير رودولف الأثرية . إضافة إلى أن توقيع معاهدة سلام « أوزنابروك » كانت أشبه بالكارثة ، لأنهـا أعادت إلى البـلاد جنوداً عاطلين عن العمل . إنما فليطمئنوا ، لأن حرب الشمال الثانية ستخرجهم قريباً من هذه البطالة المرحلية .

في الواقع ، استؤنفت العداوات حول البلطيق منـذ عام 1655 ، وكـان أن دفعت بولونيا تكاليف السيطرة السويدية . فقد أراد الملك الجديـد شارل العـاشر غوستاف (الذي تنازلت ابنة عمه كريستين عن العرش لصالحه) ، وضع يده على التاج البولوني لتحقيق الوحدة الذاتية بين السويد وبولونيا ، مستعيداً بذلك الحكم الذي دغدغ ، في القـرن السابق ، الملك سيجيسمـوند الثـالث ڤازا . ودون أيـة مقاومة ، دخل شارل العاشر غوستاف إلى ڤرصوڤيا، ثم إلى كراكوڤيا ، ممـا دفع بالملك « جام كازيمير » إلى اللجوء إلى النمسا . بيد أن هذه الإنتصارات أقلقت روسيا وعلى رأسها « ألكسي ميخائيلوڤيتش » ، الذي تعهد بمساعدة جان كازيمير . ونحن نعلم أن روسيا كان لها حسابات قديمة تسعى إلى تصفيتها مع السويد . فيتفق

شارل العاشر مع الهتمان (زعيم القوزاق) ومع أمير ترانسلفانيا جورج الثاني راكوكزي ، الذي كان والده جورج الأول حليفاً للسويد خلال حرب الثلاثين عاماً . وكان جنود شارل العاشر اللوثريين مكروهين من قبل البولونيين الكاثوليك . أما جان كازيمير فنجح عام 1656 ، في العودة إلى بلاده وتأسيس قوة عسكرية ، بيد أن التعويض كان هزيلاً : وقع ناخب براندبورغ ، على مضض ، معاهدة تحالف مع السويد شريطة منحها «پوزنانيا» .

ويشهد عام 1657 ، تشكيل تكتل ضد ملك السويد . فتتدخل الدانمارك ، عدوة السويد التقليدية ، وتحرض الامبراطور على التخلي عن براندبورغ ، ثم على دخوله الحرب إلى جانب بولونيا . عندئذ ، ينشب صراع يشمل كل أوروبا الشمالية ، ويعرض مصالح جميع القوى للخطر . بيد أن شارل العاشر ينقض على الدانمارك ، وتصل حملة استثنائية صاعقة إلى أبواب كوبنهاغن . فيفرض على الدنماركيين التخلي عن « سكانيا » ويصبح بالتالي قابعاً على ضفاف المضائق . فكان هذا الأمر تحدياً موجهاً ضد القوى البحرية ، أي هولندا وانكلترا . فهل يصبح البلطيق ، وبصورة نهائية ، بحيرة سويدية ؟ حتى إن مازاران نفسه كان مهتماً بالحفاظ على التوازن في البلطيق ، رغم التحالف الفرنسي ـ السويدي .

لقد أدت الوساطة الفرنسية إلى استتباب الأمن والسلام في هذه المناطق . وينعقد اجتماع أوروبي حقيقي في « أوليڤيا » ، قرب « دانزيغ » . ولم يحتفظ السويديون بأية منطقة بولونية ، باستثناء ليڤونيا .

معاهدة سلام البيرينيه

كانت معاهدة سلام أوليڤيا من الأهمية إلى درجة جعلت فرنسا توقع في نهاية الأمر معاهدة سلام مع اسبانيا ، عقب مرور أحد عشر عاماً على الحرب الإضافية . بادىء ذي بدء ، هنأ فيليب الرابع نفسه لأنه لم يشترك في معاهدة مونستر ، لأن مازاران وآن صاحبة النمسا كانا في حال خصام مع « لافروند » وقادة الجيوش ، فيرم تورين أولاً ، وكونديه ثانياً معاهدة صلح مع اسبانيا . إنما في أعقاب الهزائم المنكرة في « روكروا » و « لأنس » ، فقدت الجيوش الأسبانية ثقتها بنفسها فأصبحت بالتالي أهداف الحرب محدودة : استعادة أجزاء من الميراث يحتلها الفرنسيون ، « آرتوا » ، و « روسيّون » . ورغم دعم المتمردين الفرنسيين ، منيت جيوش

الأرشيدوق ليوبولد غليوم بهزائم شنيعة . وعام 1653 ، استقر الوضع في فرنسا بصورة نهائية لصالح السلطة الملكية . ومما يثير الدهشة كان اعتدال المطالب الفرنسية ، وقد كتب جان دو ويت :

لو لم تقبل فرنسا بمعاهدة السلام ، لأمكن الإستيلاء على كل ما تبقى لاسبانيا في الأراضي المنخفضة بواسطة حملتين اثنتين .

وفي حقيقة الأمر ، لم يكن أحد يتمنى إلحاق الأراضي المنخفضة بفرنسا ، كما لم تكن أية قوة ترغب برؤية السويد تتولى الإشراف على « السوند » ومنفذ البلطيق . لهذا السبب ، ربمابالغ العديد من المؤرخين الفرنسيين (غاستون زيللر ، هنري هوسيه) في مآخذهم على مازاران لكونه تخلى عن السياسة الإقليمية لمصلحة السياسة الملكية ، وقد تندرج هذه المآخذ في إطار رواية « سان أفرموند » الذي أبدى رأياً انتقد فيه بشدة معاهدة السلام .

إننا نعلم باختصار أن المعاهدة ذات شقين ، فمن جهة اعتدلت فرنسا في مطالبها الإقليمية الخاصة التي حددتها لآرتوا وروسيّون ، ومن جهة أخرى ، لعبت القوتان مرة أخرى لعبة التوافق ، كما حدث في بداية القرن أو عام 1559 ، الذي انتهى بزواج الملك الشاب من ماري تيريز ، وهي ابنة عمه .

والحال هذه ، حاول مازاران قدر المستطاع أن يحل لصالح فرنسا مشكلة خلافة عرش اسبانيا التي بدأت تلوح في الأفق .

والحقيقة أن معاهدة البيرينيه كرست ضعف ملكية اسبانيا ونهاية التفوق الاسباني .

عدا ذلك ، لم تكن معاهدة السلام نفسها شمولية (خارج الصراع الاسباني - البرتغالي) ذلك أن الصراع الإسلامي - المسيحي عرف قفزات مذهلة . فمنذ عام 1648 ، تجدد الامبراطورية العثمانية حربها مع البندقية طمعاً بالإستيلاء على كريت . وبعد عام 1655 ، تخرج من أزمة داخلية طويلة لتعاود تهديدها لأوروبا الشرقية . بالتالي ، تجد أوروبا نفسها عام 1660 في هذا الموقف السلمي المسلح الذي استمر إلى ما بعد القرن 17 . وآنذاك، تحل الهيمنة الفرنسية محل الهيمنة الاسبانية، لكن السلام الشامل لم يضمن التوازن الأوروبي .

الفصـــل الثامـــن

نـــزاعـــات
القرن السابع عشر

في الثامن من أيلول/ سبتمبر عام 1643 ، كتب المعتمد « ڤيلمونتيه » إلى رئيس القضاة « سيجييه » ، متشكياً من حالات التمرد التي تحدث في « پـواتو » السفلى ، ومتحدثاً عن المناخ الخاص جداً الذي عاشته الأرياف الأوروبية في النصف الأول من القرن 17 . حتى إن الأمر لم يكن متعلقاً بحالات تمرد ذات طابع ثوري مناهض للنظام الإقطاعي . ولم يكن لدى الفلاحين برنامج ذو طابع اجتماعي كما في سنة 1525 ، بل كان الأمر يتعلق غالباً بتمردات مناهضة للضرائب ، ناجمة عن الأعباء المرهقة التي تنزل بالفلاحين في الوقت الذي بدا معه الوضع الإقتصادي سيئاً ولم يعد يشبه في شيء الوضع الذي عرفه « القرن 16 الرائع » .

العاميات الإنكليزية

حتى إن انكلترا عرفت ، بموازاة الثورة السياسية ، اضطرابات فلاحية موجهة ضد سياسة تسييج ملكيات النبلاء . وهكـذا ، ففي عام 1607 ، ينتفض فـلاحو مناطق « ميدلاند » الشرقية « نورثمپتونشاير ، ليستر شاير) ضد سياسة التسييج التي راحت تهدد بطردهم من إقطاعاتهم . لقد كانوا ضحايا الرخاء الذي دفع بأصحاب الأملاك إلى تطوير تربية الأغنام على حساب زراعة الحبوب ، وإلى استرجاع الأراضي ، إما باحتكار أراضي القرى ، رغم اعتراضات القرويين الفقراء ، وإما باعتماد تسييج الحقل المفتوح ، وإما باتباع طريق تجفيف المستنقعات وإصلاح الأراضي البور .

وخـلال السنـوات 1628 ـ 1631 ، يعتـرض قـرويـو «دورست» و غـلاوسستـر

شاير » على بيع الغابات الملكية ، لأنهم كانوا يخشون من تقليص أراضي القرى و « إصلاح » هذه المناطق الحرجية بحيث يتم كل ذلك على حسابهم . وبدءاً من عام 1630 ، يثور سكان « انغليا الشرقية » ضد تصريف مياه « المستنقعات » ، لأنهم كانوا يخشون من فقدان الحقوق المكتسبة : حق الرعي العمومي ، صيد السمك وصيد الطيور . وعام 1645 ، كان أعضاء النوادي من القرويين الذين ثاروا في الوقت نفسه ضد الملك وضد البرلمان لأسباب جد تقليدية ، مماثلة لأسباب ثوارنا في النمسا السفلى عام 1596 : لقد ثاروا ضد تجنيد متطوعين جدد وضد فرض الضرائب الذي كانت تمارسه السلطتان المتخاصمتان المفتقرتان إلى الرجال والمال أي أهم مستلزمات الحرب .

لهذا السبب كان صوت الحفارين ، وهم زمرة متطرفة من ممهدي الأراضي ، ضرورياً وهاماً بقدر ما يترجم طموحات شعب الأرياف الإنكليزية ، في الوقت الذي كان معه أسوأ أعدائه ، أي النبلاء المنفتحون على التجارب الرأسمالية ، منهمكين في الإستيلاء على السلطة : لقد راح هذا الصوت يدعو « الحفارين النبلاء » إلى التمرد بهدف إذلال النبلاء والفرسان والمحامين والاكليروس والمباشرة باكتساب الحرية . ورغم ذلك ، كانت الثورات أقل عدداً وأقل خطورة مما في فرنسا بسبب عدم وجود أزمات معيشية (رغم سوء الوضع القائم) ، ولأن النظام الضرائبي الإنكليزي ظل معتدلاً . وكان لا بد من انتظار انتصار الثورة البرلمانية كي يدخل الكالفانيون ضريبة الإستهلاك (Excise) المأخوذة عن النموذج الهولندي والمفروضة على المنتجات الغذائية . هذا التجديد كان ، في جزء كبير منه ، منطلقاً لحركات التمرد التي حدثت خلال عامي 1646 ـ 1647 . في الواقع ، وبغض النظر عن روسيا ، كانت البلدان الأكثر عرضة هي القوتين الرئيسيتين المتحاربتين ، مملكة فرنسا وملكية اسبانيا عندما استشرى القتال المزمن بين البوربونيين وآل هابسبورغ . وهكذا ، طلبت كل دولة من رعاياها مجهوداً مالياً باهظاً جداً ، في الوقت الذي أصبح معه الوضع الإقتصادي غير ملائم .

العاميات الفرنسية

عام 1630 ، بلغت الحركات الشعبية أقصى ذروتها ، دون أن يكون ثمة ما يربط بينها . فقد انتفض « اللانتورلوس » من « بورغونيا » و « الكاسكافيوس » من

البروڤانس ضد محاولة إدخال منتخبين إلى مناطقهم . وعام 1636 ، كان دور الثوار بين « اللوار » و« غارون » ، وهي منطقة كثيرة القلاقل . وعام 1639 ، ثار حفاة النورماندي ، المنطقة التي كانت تدفع حوالي 25٪ من الضرائب وحيث كان يراد إدخال ضريبة الملح . وأثناء 1643 ـ 1644 ، كانت ثورة لانغدوك ، رويرغ ، پواتو وأوفرنيا . ولسنا نرى فيها ما يدل على أنها « جبهة طبقية » موجهة ضد الإقطاعية أو الملكية المطلقة المعتبرة كتعبير سياسي عن الإقطاعية . يمكن القول بالأحرى إن ذلك كان تحالفاً بين قوى إجتماعية تقليدية وبين الفلاحين ضد السلطة المركزية وعملائها ، وهي ترجمة فرنسية للصراع بين البلاط والمناطق ، وهو الصراع الذي قاد انكلترا إلى الحرب الأهلية . فالملكية ، أثناء تحجيمها للنبلاء ، لم تقض عليهم ، أما جماعات المأمورين، التي استهدفتها التدابير الضرائبية الإستثنائية فاتبعت طوعاً طريق الديماغوجية ، كما في حال برلمان « اكس » عام 1631 ، أو برلمان « روان » عام 1639 . ومن الثورات المهمة أيضاً والمعبرة ، ثورات أتباع فيليب الرابع ضد المركزية القشتالية ونظامها الضرائبي اللذين فرضهما أوليڤاريز.

ثـورة كاتالونيـا

هـذه الثورة انـطلقت أساسـاً من الخطر الفـرنسي الذي كـان يتهدد روسيّـون . فقد أرسلت إليها مدريد فرقة مشاة أقامت معسكراتها الشتائية في كاتالونيـا . بيد أن هـذه الفرق العسكرية ، المتعـددة القوميـات ، والتي تنتمي بمعظمهـا إلى نابـولي ، لم تلاق الإستقبال اللائق من قبل الكاتالونيين . فيرتكب الجنود أقبح أنواع التجاوزات التي أدت إلى ردود فعل انتقامية شعبية . ومن كلا الفريقين ، كان الناس يحرقون أحياء . وفي حزيران/ يونيو عام 1640 ، دخل الحصادون بأسلحتهم إلى برشلونة ، حيث قتل نائب الملك ، الكـونت « دو سانتـا كولـومبا » طعناً بالخنـاجر . ثم لم يلبث العصيان أن عم جميع أرجاء كاتالونيا . وقد رفض أوليڤاريز استقبال وفد كاتالوني ، وعـام 1641 ، أي عندمـا جاءت جيـوش « لاموت » لتحـاصـر بـرشلونـة ، أعلن الكاتالونيون سقوط فيليب الرابع ، ومنحوا لويس الثالث عشر لقب كونت برشلونة ، مع شرط وحيد هو احترام استقلالهم . منذئذ ، كان لا بد من انتظار خمس سنوات أخرى كي تتخلص كاتالونيا نهائياً من جيوش ملك اسبانيا .

ثــورة البرتغــال

وبعد مرور ثلاثة أشهر على ثورة كاتالونيا ، اشتعلت في البرتغال ثورة مماثلة لها ، حيث أراد أوليڤاريو إحلال الوحدة الإدارية محل الإتحاد الخاص الذي كان يحظى برعاية فيليب الثاني . فعمد إلى توزيع المناصب البرتغالية الرفيعة المستوى على النبلاء من مختلف الممالك وهيأ لإدماج مجالس الكورتيس في مجالس قشتالة . ومنذ عام 1635 ، فرض ضريبة 5٪ على جميع الممتلكات ، لأنه أراد إعداد العسكر لحرب الفلاندر . وكانت المقاومة تسعى للنيل من «ڤاسكو نسلُوزْ»، صنيعة أوليڤاريز، الذي كان مستشار نائب الملكة مارغريت صاحبة ساڤوا . ووجدت قائدها في شخص « جان دو براغانس » . وفي اليوم الأول من كانون الأول/ ديسمبر عام 1640 اغتال المتآمرون ڤاسكونْسِلُوز، ونادوا بجان الرابع ملكاً ، واقتادوا الوصية على العرش إلى الحدود . ولم تعترف اسبانيا بهذه الواقعة إلا بعد حرب دامت 25 سنة . أما ريشيليو فسارع إلى الإعتراف بجان الرابع ، وكذلك فعلت انكلترا والدانمارك والسويد ، وتوسط في هدنة عشر سنوات بين هولندا والبرتغال .

ثــورة نابولـي

عام 1646 ، تشتعل في مملكة نابولي ثورة كانت تعد منذ فترة طويلة ، وهي المسماة بثورة « مازانييللو » ، على اسم صياد سمك شاب قام بتوجيهها في أيامها الأولى . ولقد كانت نتيجة تجاوزات النظام الضرائبي لدى آل هابسبورغ . فبسبب الإفتقار إلى النقود العينية ، كان الشعب عاجزاً عن دفع الضرائب ، لكن التمرد كان مدعوماً من جانب أرستقراطيي المملكة الذين ينادون بـ « الجمهورية » . وهكذا ، يتوجه الثوار إلى أمير فرنسي هو الدوق هنري دو غيز ، الذي كان يقيم آنذاك في روما ، واتخذوه قائداً لهم بصفة « مدافع عن الحرية » . هذا الإختيار ، إلى جانب المطالبة بالجمهورية ، لم يرق لمازاران ، الذي يضع في مواجهة الدوق دو غيز أميراً من البيت الحاكم في ساڤوا ، هو الأمير توماس ، ويرسل حملة عسكرية . بيد أن تدخل الأسطول الاسباني أمام نابولي أفشل الخطة واضطرت الجيوش الفرنسية إلى الإنسحاب . وهكذا يزداد ثقل الهيمنة الاسبانية على نابولي بشكل لم يسبق له مثيل .

زمن الإضطرابات

كان القاسم المشترك بين جميع هذه الحركات هو كونها لم تعرض للخطر كيان الدولة الفرنسية أو الدولة القشتالية . بالمقابل ، فإن جميع الثورات المعروفة في التاريخ العام باسم « زمن الإضطرابات » وضعت موضع التساؤل ، ولفترة معينة ، مسألة كيان روسيا المستقلة بالذات . وعام 1603 ، سرت شائعة مفادها أن القيصر الحقيقي ديمتري ، ابن إيڤان الرهيب ، حي يرزق وأنه موجود في الجنوب ، على رأس قوقازيي الدون . والحال هذه ، عرفت البلاد منذ عام 1601 مواسم زراعية سيئة ، وخدماً عاطلين عن العمل ، ومشردين وقطاع طرق انضموا إلى ديمتري المزيف الذي لم يكن سوى راهب تخلى عن رهبانيته ، وكان يعيش في بولونيا . لقد ثار بورجوازيو الحدود وحامياتها لصالحه ، فيفتتحون بذلك تلك الأوالية الثورية الروسية لصالح القيصر المختفي والذي عاد إلى الظهور بصورة مدهشة كي ينقذ البلاد . ويبدو أن هذه الثورة قد أضفت جواً قاتماً على السنوات الأخيرة من عهد « بوريس غودونوف » . ولدى وفاته ، عام 1605 ، لم يتردد النبلاء الروس (البويار) في تأييد ديمتري المزيف ، بعد أن أعلن « باسيل شويسكي » عن إنقاذ ابن إيڤان . ويوم 10 تموز/ يوليو 1605 ، دخل الغاصب إلى موسكو ، وارتكب غلطة بزواجه من « مارينا منيسك » ، ابنة ظهيره ، وهو نبيل بولوني كان استقبله وسهل له عمليته ، القائمة أساساً على نوع من التشابه الغامض بين آخر المتحدرين من سلالة « روريك » وبين الراهب المخلوع ، ثم بدل البويار رأيهم ، وانتهت إحدى حركات التمرد ، في 17 أيار/ مايو 1606 ، بمقتل ديمتري مع 3000 روسي وبولوني من أتباعه . أما في نظر پيار پاسكال فظلت قضية ديمتري المزيف (التي تصدى لها « پوشكين » بصورة رائعة ، وكذلك الموسيقار « موسورجسكي » في أوپرا « بوريس غودونوف ») دون أي تغيير : هل كان ابن إيڤان الرهيب الذي أنقذ بأعجوبة ، أم إنه مجرد ابن أحد النبلاء الروس الذي نشأ على فكرة محتده الملكي ، ثم استغله البولونيون والبويار في الوقت نفسه ؟

بيد أن الصعوبات أمام روسيا بقيت قائمة ، إذ سرت شائعة بأن القيصر ديمتري نجا من المجزرة . وباسم القيصر ، ثار « تولا » و « أوريل » ضد باسيل شويسكي الذي كان يسعى ليصار إلى اختياره قيصراً . هنا ، تنتقل الفيالق العسكرية إلى مرحلة

العصيان المسلح ، بينما يثور الفلاحون . هذه الحركة تعتبر ثورة إجتماعية واسعة النطاق وجدت قائدها في شخص « بولوتنيكوف » ، الذي كان قناً . في غضون ذلك ، ظهر في الغرب « ديمتري مزيف » آخر ، على رأس جماعات من القوزاق والبولونيين . وإذا كان بولوتنيكوف قد وقع في الشرك عام 1607 ، فإن « ديمتري المزيف » الثاني ظل موجوداً حتى عام 1610 ، وهو تاريخ مقتله . إنما كان لا بد من ثلاث سنوات أخرى بعد القيصر البولوني كي يتمكن « زيمسكي سوبور » من اختيار « ميشيل رومانوف » وإعادة النظام والسلام والإستقلال الوطني . إن أزمة بهذه الحدة يمكن تفسيرها ، في آن معاً ، بالوضع الإقتصادي المأساوي في بداية القرن 17 (تعاقب المواسم الزراعية السيئة) وبالعواقب الوخيمة الناجمة عن إصلاحات إيڤان الرهيب . ولدى تطويره للأوپريتشينا ، يعمد القيصر إلى تحجيم الفلاحين الأحرار ليصبحوا في وضعية أقنان لدى النبلاء العسكريين . وكي يتخلصوا من القنانة يهرب هؤلاء باتجاه مناطق الجنوب ، إنما منعاً لعمليات الفرار هذه ، يستحيل التشريع شيئاً فشيئاً إلى تشريع جائر . من جهة أخرى ، عززت الدولة الموسكوبية النظام الضرائبي ليصبح أكثر إرهاقاً . وهكذا ، توصلت الأعباء الإقطاعية والأعباء الضرائبية إلى جعل الوضع لا يطاق والظروف في أسوأ حال .

إنما إذا كانت روسيا ، بعد عام 1620 ، قد عوضت الخسائر الرهيبة التي سببها لها زمن الإضطرابات (قدر ك. نورمان أن عدد سكان روسيا انخفض من 15 مليون إلى 8 ملايين نسمة) فقد جاء دور فرنسا لتتأثر بالإنتفاضة الشعبية .

الفرونـــدا

ربما كانت « الفروندا » في فرنسا (1648 ـ 1653) أقل خطورة ، لكنها لم تكن لتقل تعقيداً . وقد تكون أضرت بالإنتصار الذي عرفته الحرب الفرنسية ـ الاسبانية ، وانتقصت من أهمية السلطة الملكية . وكان يمثل أمام أنظار الفرنسيين نموذج الثورة الإنكليزية التي انتصر فيها البرلمان على الملك . أما مظاهر « الفروندا » المتعددة (تمرد المأمورين والأرستقراطيين ، مشاركة العناصر الشعبية) فبرهنت على حدوث أزمة في الدولة في الوقت نفسه الذي حدثت فيه الإضطرابات الإجتماعية ، وهي أزمة في المستوى نفسه . من التعقيد الذي عرفه زمن الإضطرابات في روسيا .. حتى إن معظم المؤرخين يرون في ذلك ثورة ناقصة ، إذ

في البداية كان لدى نبلاء القضاء على الأقل برنامج سياسي بل حتى دستوري . وكان البرلمان يعتبر أن مؤسسات المملكة منذ عهد ريشيليو كانت عرضة لانتهاكات وتعديات الفئات الوزارية ، وحكم المفوضين ، والمراسيم الضرائبية التي تؤخذ دون رأي الولايات العامة أو بلاطات الأسياد . وكان البرلمان واثقاً من الإستحواذ على الإهتمام الشعبي عندما أراد نهاية الحرب الخارجية وإلغاء الضرائب التي أوجدها ، منذ عام 1635 ، المتفاوضون ، ومتعهدو الضرائب ومؤتمنوهم الذين ازداد عددهم مع الحرب ، وعندما أرادوا ، أخيراً ، التخلي عن الإيرادات وعن خلق أعباء جديدة (تمثل بالنسبة لنبلاء القضاء ضريبة مقنعة) .

هذا الخليط جعل من « الفروندا » ثورة ذات طابع رجعي ، وهو موضوع أثبته الكاردينال « رتز » في « مذكراته » .

وفي وقت لاحق ، ينضم السيد (غاستون صاحب أورليانز) وكونتي إلى جانب الثوار ، لأن « الفروندا » البرلمانية فتحت الطريق حتى آخر كبرى حالات عصيان الأشراف في فرنسا. ولدى تشهير الأرستقراطية بحالات البؤس واتهامها الحكومة الملكية ، ادعت أنها وجدت هذا الدور السياسي الذي سبق لها أن فقدته . وتفسر مشاركة العناصر الشعبية بالأسباب نفسها التي أدت إلى إشعال الثورات منذ عشرين عاماً . وكانت السمة الوحيدة العامة والثابتة هي الكراهية تجاه مازاران ، الغريب ورئيس الوزراء في آن معاً ، الذي أخطأ في الإستمرار بدكتاتورية الحرب التي بدأها ريشيليو ، وفي احتكاره ، على غرار سلفه ، لجميع المناصب وكامل النفقات لمصلحة محازبيه وحدهم .

أما الحدث الحقيقي فكان البلبلة التي بدل معها كونديه وتورين ، والكاردينال ريتز ، كبير أخوة الملك وابنة عمه ، مواقعهم مرات عدة . بيد أن فشل الفروندا ، بعد خمس سنوات من الصراعات المضطربة ، حيث عانى شعب الأرياف الباريسية من مرور الجيوش عبر أراضيه ، برهن (هذا الفشل) على أن الأمة لم تفقد تماماً معنى الدولة . وقد خرجت الملكية قوية من أزمة شكلت ذروة النزاع . مذ ذاك عاد البرلمان ليلعب دوره الدستوري ، وهو إرساء العدالة باسم الملك ومازاران ، الذي عاد إلى فرنسا بعد عزلة طوعية في كولونيا ، تمكن من إنهاء الحرب ضد اسبانيا وتضميد الجراح التي سببتها الحرب الأهلية .

أسبـــاب الثـــورات

بيد أن التمردات العادية ضد فرض الضرائب أو الثورات ذات الطابع السياسي يمكن تفسيرها بعاملين : الوضع الإقتصادي المنهار والنظام الضرائبي المرهق . لقد أبرزت دراسة الوضع الإقتصادي وجود ظاهرات مربكة وكشفت عن تواتر الأزمات المعيشية واتساع نطاقها . ولسوف نأخذ كمثال وضع الحوض الباريسي (إيل - دو - فرانس) وحوض لندن وحوض ڤيينا . وهي جميعها تبرز خطوطاً عامة مشتركة تزداد وضوحاً في حالة الحوض الباريسي .

الوضـــع الإقتصـادي

هنا تبرز ملاحظتان . فظاهرياً لم يكن الإقتصاد الأوروبي في مرحلة انتشار ، ودون الوقوع في المبالغة بالتطرق إلى الفرضيات النقدية ، فـإن تباطؤ العمـل في مناجم الفضة الأميركية أمعن في تشجيع هذه الحركة . وقد أدى النقص في المعادن الثمينة إلى الإقلال من العملة وتشجيع « حرب الفضة » هذه ، التي امتدحها فيما بعد المنظرون المركنتيليون . بيد أن تتابع الأزمات على المدى القصير هو الذي أصاب العالم الريفي في الصميم .

لقد كان غلاء الأسعار ، في ظل وضع مكفهر ، أمراً في غاية الخطورة ، ذلك أنه توافق مع سوء محاصيل الحبوب . هذه المحاصيل السيئة أدت إلى ارتفاعات هـائلة في أسعار الحبـوب وذلك كلمـا ازداد الموسم اقتـراباً . لنحلل مثـلاً ، مع « فرانسوا لوبران » ، مسار أزمة الأعوام 1630 ـ 1632 في أنجو . عام 1629 ، حدث صيف حار وجاف ساعد في الحصول على محصول جيد وفي تصدير كميات كبيرة من الحبوب . وفي كانون الأول/ ديسمبر كان سعر ستية الجاودار يساوي 9 ليرات تورية ، ثم لم يلبث أن انتقل إلى 12 تورية خلال شهر أيار/ مايو من عام 1630 ، وأدى قـدوم اللاجئين ، في ربيـع رديء إلى ارتفاع الأسعـار . وبما أن الموسم كان كارثياً ، بدأت الأسعار تتضاعف خلال العام نفسه بدءاً من شهر آب/ أغسطس ، فيصبح ثمن ستية الجاودار 25 تورية .

في ظل هذه الظروف ، كان عام الحصاد ينبىء بكارثة . وبعد العديـد من أعمال الغربلة والتقنية لم يتوصل الفلاح إلا إلى الحصول على كمية البذار . وفي

آذار/ مارس عام 1631 ، لحقت النعمة بالمضاربين ، فإذا بهم يبيعون ستية الجاودار بـ 40 تورية . أما الذين كانت إهراءاتهم فارغة فقرروا شراء الحبوب بأي ثمن كان منتظرين المحصول الجديد . وغالباً ما كان هذا السعر استنفاداً لمدخراتهم واستدانة كارثية . أخيراً ، أدى الصيف الحار والجاف إلى محصول جيد وإلى انفراج الوضع . لكن ذلك لم يمنع ، في غضون ثمانية عشر شهراً ، من ارتفاع سعر الجاودار ، السلعة الأكثر ضرورة ، بمعدل أربعة أضعاف ، مما أمعن في بؤس الجماعات الريفية وانفراج المضاربين ، المحتكرين لمخزون الحبوب .

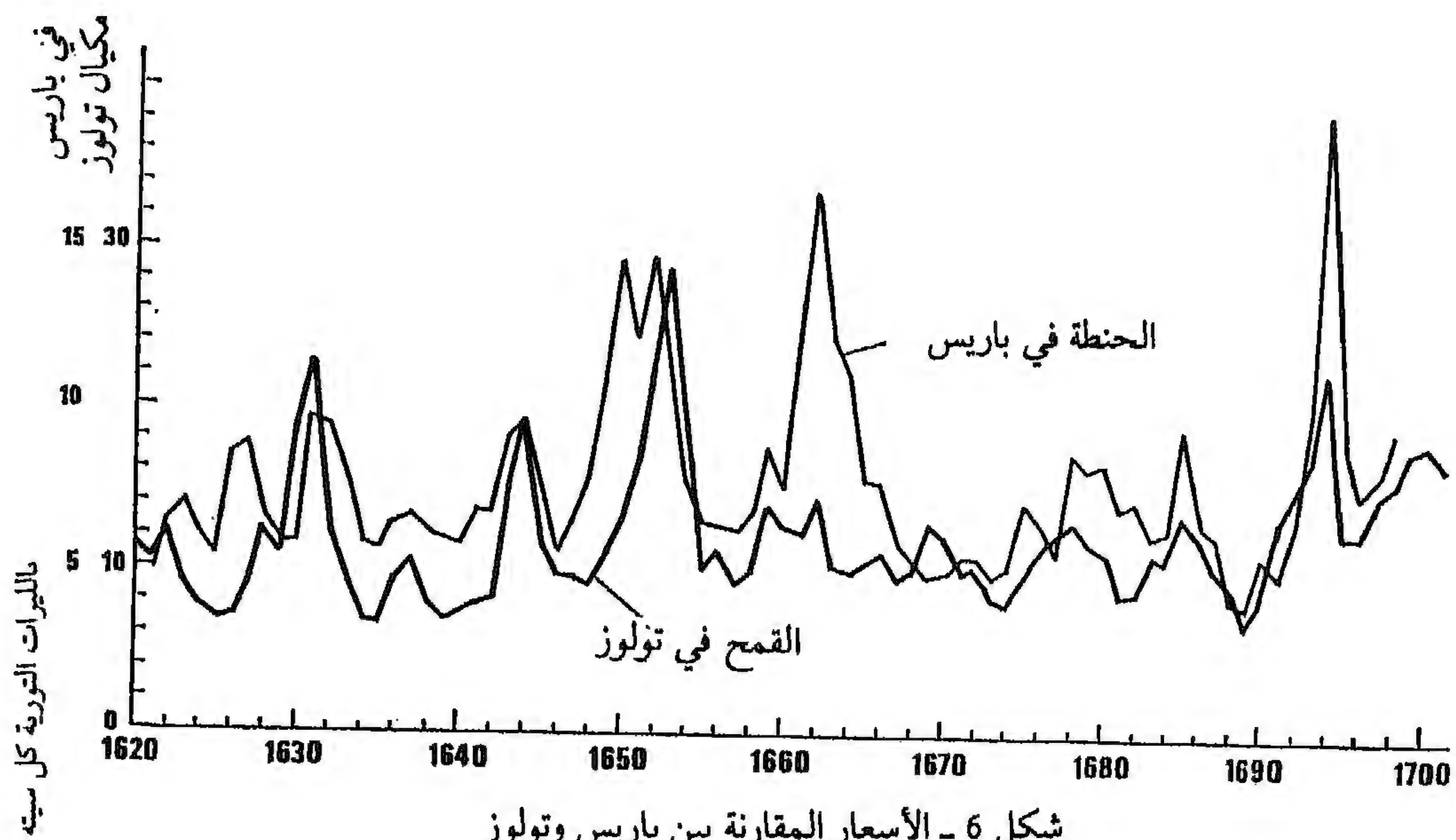
وتبرهن دراسة أسعار السوق الباريسية على وجود تفاوت في السياق نفسه ، فهناك ارتفاعات تراوحت بين 3 و 400٪ وبلغت ذروتها في نهاية الربيع عندما نفدت المخزونات العائلية الخاصة .

بطبيعة الحال ، لم تتح هذه الإرتفاعات المفاجئة للجميع الحصول على الثروة ، وتعويض سنوات الركود الإقتصادي . بل على العكس ، كانت تميل ، على ما يبدو ، إلى تنمية التناقضات بين الأغنياء والفقراء . فأي مستثمر صغير كان يصل ، مع تناوب سنوات القحط والخصب ، إلى مواجهة مستلزماته خلال السنوات « العادية » ، كان يضطر إلى الإستدانة في عام الأزمة . أما تسديد فوائد الديون ، وارجاع رأس المال فزادا أيضاً في الأعباء العادية وأخل إلى حد ما بالتوازن المؤقت الذي كان هذا المستثمر يتخبط فيه . والحال هذه ، أصبحت فرنسا القرن 17 مأهولة بغالبية من الريفيين الذين يتخبطون في حال من الضيق المزمن . من هنا كان هذا الظرف الذي كثيراً ما كان يتكرر مثقلاً بعواقب إجتماعية . وتلك هي أحدى السمات الرئيسية في الحياة الإقتصادية التي سادت في القرن 17 الفرنسي : قسوة استثنائية وتواتر استثنائي ومدة استثنائية أحياناً لأزمات اقتصادية قصيرة مترافقة عادة مع أزمات ديموغرافية رهيبة .

الطابع الأوروبي للأزمة

بيد أن هذا الظرف غير المؤاتي كان وقفاً ، وبشكل خاص ، على مناطق « الحقول المفتوحة » ، وهي عبارة عن سهول واسعة مزروعة بالبقول . فالنشاط الرئيسي فيها كان زراعة البقول ، المخصصة لتغذية البشر بشكل خبز ومعجنات . لنأخذ حالة محددة : القسم الشمالي من « بوفيزي » - وهو في الواقع جزء من هضبة

بيكاردية ، خصص 85٪ منها لأعمال الفلاحة والزراعة وفق نظام التعاقب الزراعي لمدة ثلاث سنوات متتالية تتبعها فترة استراحة أرضية ، و 8٪ أقيمت عليها المنازل والحدائق ، بحيث كانت المروج شبه موجودة (أقل من 1٪) ، والأمر نفسه بالنسبة للغابات (5٪ من إجمالي الأراضي) . أما الأراضي المشاعية فاختفت عملياً (أقل من 1٪) . وبالتالي أصبحت المراعي شبه معدومة ولا تتيح تغذية الحيوانات . كما كاد يندر وجود الخنازير والدجاج .



شكل 6 ـ الأسعار المقارنة بين باريس وتولوز

ولم يكن حوض لندن بمنأى عن هذه الأزمات القصيرة ، وهذه الإرتفاعات المخيفة في أسعار الحنطة . لكن هذه العواقب الوخيمة تعدلت بفعل الإرتفاع البطيء والمنظم للريع العقاري الذي كان أكثر ارتفاعاً من الأسعار بين 1540 و 1640 ، وكذلك بفعل الثبات الغريب الذي شهدته العملة الإنكليزية . زد على ذلك أن هذه الأزمات حثت على الهجرة باتجاه أميركا الشمالية وساهمت في إعمار انكلترا الجديدة . أما أكبرموجة نزوح فتوافقت مع الإنحطاط الذي عرفته عشرينات القرن 17 .

وقد تأكد لنا وجود ظاهرة مماثلة في النمسا السفلى . حيث عرفت الأسعار في

ڤيينا متوالية من الذبذبات المخيفة التي لا ينبغي أن نعزوها مسبقاً إلى مساوىء حرب الثلاثين سنة .

أسباب أزمات الحنطة

هذه الأزمات هي أساساً نتيجة التقلبات المناخية ، لكنها تفاقمت في فرنسا بسبب شدة ضعف التدابير المتعلقة بالإستثمار الفلاحي ، وبسبب المبالغة في فرض الضرائب الملكية على وجه الخصوص .

في الحقيقة أن الأزمة ، في أي مكان ظهرت فيه لم تكن تعزى إلى الحرب ، إلا في حالات نادرة تقريباً ، كما حصل في أوروبا الوسطى والألزاس ، فخلا بعض المناطق الحدودية ، كانت فرنسا محمية بما فيه الكفاية ، وخصوصاً في النصف الثاني من القرن ، حيث كانت الجيوش الفرنسية تحارب في أراضي الآخرين ، في الأراضي المنخفضة ، في رينانيا ، في پيامون وحيث استطاع حزام التحصينات الذي بناه « ڤوبان » أن يصد تدريجياً هجمات الأعداء . لهذا السبب لم تتأثر المناطق الفرنسية مباشرة بمرور الجيوش التي كانت تحارب بشكل خاص في الأراضي المجاورة لها . بيد أنه لا بد من وجود بعض الإستثناءات الواضحة : بورغونيا ، المنطقة الحدودية طيلة فترة حرب الثلاثين عاماً ، القرى المدمرة ، الريفيون الذين فروا إلى الغابات ولجأوا إلى المغاور والكهوف ، المحاصيل التي أتلفت قبل الحصاد ، في حين نهبت المخزونات أو أحرقت . والحقيقة لم تكن هذه الأزمات حادة ، إنما أزمات عابرة وهجرات قصيرة الأمد . إذ ما كاد الجنود يغادرون حتى عاد القرويون إلى مناطقهم . وحدثت هذه الظاهرة في المناطق التي رزحت تحت عبء « الفروندا » . بيد أن الفرق العسكرية ، وإن تكن غير هامة من ناحية العدد ، لم تتوقف عن الحركة . وكانت الفروندا في أساس المجاعة والصعوبات التي حدثت خلال السنوات 1648 ـ 1653 في أنجو ، أما في المنطقة الباريسية فكانت عواقب الفروندا وخيمة ، حيث بدت سنواتها دائماً شديدة الخطورة وحاسمة ، مشيرة إلى انقطاع حقيقي بين النصف الأول من القرن 17 حيث كان يعيش قسم من الريفيين في يسر متواضع ، والنصف الثاني من القرن 17 حيث ، بالعكس ، كان شعب الأرياف يعمل بنشاط ودقة كي يغتذي ، عندما يتسنى له أن يسدد كامل ما يترتب عليه من أعباء .

وهكـذا ، يمكن تفسير الأزمـة ، أو بالأحـرى مَختلف الأزمات ، بـالمناخ ، بالسياسة النقدية الإنكماشيـة وبتزايـد الأعباء ، وخصـوصاً تلك المتعلقـة بضريبـة الدولة .

التغيـرات المناخيـة

عرفت بلادنا عبر التاريخ مراحل ساخنة ومراحل باردة وتبين لنا أن القرن 17 ، اندرج في مرحلة من هذا النمط ، وهي مرحلة تترجم بتكاثر فصول الصيف الباردة والرطبة . لذا ، تعتبر هذه الفصول كارثية بكل معنى الكلمة ، بمناخها الأوقياني أو شبه الأوقياني ، بالنسبة لنضج الحبوب ، هذا إذا اعتبرنا أن الربيع الممطر بشكل خاص لم يؤد إلى إتلافها في الأرض . ففي أنجو مثلاً كان الفلاحون يخشون بشكل خاص من « اختلال الفصول » ، أي من شتاء مفرط في الرطوبة والطراوة ، ومن ربيع بارد وطويل جداً بحيث يترافق مع صقيع قاس ، ومن ضيف رطب ، مـع درجات حرارة منخفضة جداً ، وأمطار مستمرة . وها هنا بعض المقارنة : خلال القرن 17 ، لم تؤد فصـول الشتـاء القـاسيـة لـلأعـوام 1608 ، 1615 ، 1624 ، 1660 ، 1709 ، إلى أزمات معيشية إلا في حال ترافقهـا مع صيف رطب ، وتلك كـانت الحالة عام 1660 وعام 1709 . بيد أن الأزمات الكبرى كانت مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بظاهرة الصيف الرطب والممطر : 1630 ، 1642 ، 1682 ، 1692 ، 1693 .

المجاعـات

يمكن القول بصورة عامة إن محصولين سيئين كانا كافيين لتهديد معيشة شعوب الأرياف بل وبقائهم ، بحيث يستنفذ الأول كل مخزوناتهم ، ويفتح الثاني المجال أمـام « الميسورين » ، والمـزارعين الكبـار والعشـارين ، وتجـار القمـح ، للقيـام بمهامهم . والحال هذه ، كانت القرية الفرنسية تضم جماعة من المستثمرين الذين لا يملكون من الأرض ما يكفي لإقاتة عائلاتهم وتحمل الأعباء المتزايدة . وهكذا ، ففي « سيريجي ـ أون ـ براي » ، كان دور ضريبة الحرب (المتنـاسبة تقـريباً مع وسائل معيشة أرباب العائلات) ، بالنسبة إلى 115 مكلفاً ، كالتالي :

ـ أحد الأعيان (موثق عقود القرية) ، لقاء 254 ليرة .

ـ 5 فلاحين يدفعون 50 ليرة أو أكثر .

ـ 26 من زارعي الفاصوليا أو الكرمة .
ـ 83 مسؤولاً عمالياً وما شابه ، تقل مساهمتهم عادة عن 5 ليرات .

في الواقع ، ثمة بون شاسع كان يميز بين الفلاح المالك لخمسة عشر هكتاراً أو على الأقل فداناً وبين جماعة « المتعددي الحرف » ، أو مالكي مساحات صغيرة من الأرض ، أو العمال الزراعيين ، و« العمال اليدويين » . فهؤلاء كانوا يؤجرون أنفسهم في أعمال موسمية تتطلب بالتالي وفرة في اليد العاملة . وغالباً ما كانت تعويضاتهم عينية ويقدم لهم الطعام في المزرعة . وعادة ، كان العامل اليدوي يمتلك كوخاً من القش ، تحيط به حديقة وبعض الخراف التي يرسلها لترعى في الأراضي المشاعية . ومع كل أزمة معيشية كان يخشى من تحوله إلى حالة التسول والإستجداء . وهكذا ، بدأت تزداد أعداد زمر المتسولين الذين ملأوا المدن كمثل « أنجرز » و« بوقيه » وطرحوا مشاكل كادت تكون مستعصية الحل بالنسبة للمؤسسات الخيرية .

إنما هل كان مصير « زارع الفاصوليا » في « بوڤيزي » أو زارع الكرمة في « هوربوا » مدعاة حسد وغيرة ؟ نظرياً أجل ، ذلك أنه ، عدا المنزل ، كان يمتلك 4 هكتارات كمعدل وسطي و« يضمن » بعض غبطات الحصيد . كما كان يقتني 3 أو 4 رؤوس من البقر ، وحماراً ، لكنه كان مضطراً إلى الإستعانة بخدمات أحد الفلاحين ليفلح له حقوله . حتى إنه لم يكن مستقلاً في سنوات الخير . فمن كل عملية استثمار لثمانية أو تسعة هكتارات ، لم يكن يتبقى له سوى 14 أو 15 هكل للإستهلاك المنزلي . والحال هذه ، كان غذاء العائلة المؤلفة من 5 إلى 6 أشخاص يستلزم ، على الأقل ، 20 هكل كل عام ، بمعدل 8 ليبرات من الخبز يومياً . لذا ، كان مضطراً لبيع الشوفان ، أو أحد العجول . . . وما أن يسوء المحصول حتى ينهار التوازن المرحلي .

قلة الواردات

كانت الأزمات مأساوية في العالم الريفي ، لأنها كانت تزعزع التوازن الإقتصادي الهش الذي تقوم عليه معيشة غالبية الريفيين . فأي استثمار يمارسه الفلاحون الصغار لم يكن يقوم بأود صاحبه :

1 ـ بسبب قلة المردودات ، فهي غالباً بنسبة 5 أو 6 إلى 1 ، وأحياناً 4 إلى 1 بالنسبة للأراضي الرديئة ، أي ما يوازي 11 إلى 12 هكل في الهكتار الواحد . والحال هذه ، كان ثلث الأراضي يبقى مستريحاً ولا يعطي ثلثها الآخر ، دائماً ، زروعاً يمكن تحويلها إلى خبز . وهكذا ، كان الفلاح يحصد 36 هكل من القمح في الزرعة الأولى . ولأنه كان يبذر الحبوب ، بطريقة خاطئة ، متقاربة من بعضها ، فلم تكن الزرعة تعطي أكثر من 6 هكل. ولم يكن بالإمكان قط تحسين الغلال بسبب الإفتقار إلى الدمال . لهذا السبب كان لا بد من إراحة الأراضي . وحدها الإستراحات « العابرة » هي التي كانت تسمح بتغذية العدد الأكبر من الماشية . أما المردودات المناسبة الحاصلة في بعض مقاطات بريتانية فتفسر باستخدام السماد البحري الذي يجمع عن الشواطىء .

2 ـ بسبب ضريبة العشر البالغة 8٪ ، والتي تقتطع 3 هكل من هذا المحصول الهزيل ، بالمقابل ، لم تكن الحقوق الإقطاعية الأخرى بذات كبير أهمية .

3 ـ بسبب الريع العقاري الذي كان نصف غلاله يعود للمالك ، ولم تكن أكارته لتمثل أقل من 3 هكل .

4 ـ بسبب ضريبة الدولة التي كانت تمثل 4 هكل والتي أمعنت بإرخاء ثقلها في النصف الأول من القرن 17 . وفي أفضل الحالات ، لم يكن المستثمر الصغير بقادر على التصرف بأكثر من 50 إلى 55٪ من محصوله .

العبء الناجم عن ضريبة الدولة

كانت جماعات المنتجين تغذي ميزانية الدولة وتمول المجهود الحربي . فمن عام 1600 إلى عام 1609 ، وهي أعوام السلم ، أنفقت دولة هنري الرابع 17,5 مليون ليرة ، في حين استطاع « سولي » توفير 13,5 مليوناً خلال عشر سنوات . وهذا ما يعادل 192 طناً من الفضة الصافية . وفي عهد كولبير ، تصل المدفوعات إلى 810 أطنان من الفضة الصافية . وبالتالي ، ازداد النشاط الضرائبي بمعدل أربعة أضعاف في غضون نصف قرن . أما في عهد هنري الرابع ، فكانت النفقات العسكرية تمثل 33٪ من الميزانية ، أي بمعدل 6 ملايين . وفي زمن كولبير ، أي عام 1663 ، كانت تمثل ، على الأقل ، 60٪ من ميزانية فرنسا ، إذا عرفنا أن



21 ـ التجارة والحياة الريفية.



22 ـ كليمان السابع وشارلكان.

الميزانية بلغت 100 مليون ليرة . وهكذا ، فقد ارتفعت عشر مرات في زمن السلم ، أو إذا صح القول ارتفعت من 64 طناً من الفضة الصافية عام 1609 إلى 486 طناً عام 1663 . وبالتالي فقد تضاعفت بمعدل 8 مرات في الفترة الزمنية نفسها . والحال هذه ، كان المزارعون والحرفيون هم أكثر الدافعين للضرائب (ضريبة الحرب وضريبة الملح) .

كذلك كان تصرف الحكم يدفع إلى تفاقم المخاطر الناجمة عن فعل الطبيعة، وقِدَم التقنيات الزراعية، والتحصيلات الإقطاعية أو الرأسمالية. فالفلاح كان المنتج الذي يدعم، في الوقت نفسه، جهاز الدولة والدوائر المسؤولة، لكن التوازن انهار في القرن 17 على حساب المنتج الذي لم يتمكن قط من احتمال ضغط الأعباء التي يصعب تقديرها: بيد أننا سنتناول التقدير الذي قدمة «بيار غوبير» وهو نسبة 50٪ كحد أدنى في سني الخير، وبرقم أكبر قليلاً في السنوات العجاف. وكان لا بد أن يؤدي هذا الإختلال في التوازن إلى آثار عميقة في الأرياف الفرنسية.

وكما في الأرياف القشتالية ، كانت الدولة قوية بما يكفي لجعلها تفرض اقتطاعات فادحة وتغذي أولى صناعات تلك الحقبة ، أعني بها الحرب . لكنها بالمقابل لم تكن قادرة على تحسين أداة الإنتاج ، بل حتى الإبقاء على المصانع في مستوى سني الخير ، أي سنوات ما قبل عام 1630 . وهكذا ، تبين لنا أن أهالي كاتالونيا ، ونابولي ، والنورماندي ، والبروفانس ، قاموا ، في هذه الظروف ، بردة فعل عفوية ضد تعديات السلطة المركزية (المنتخبون في البروفانس ، المتفاوضون في النورماندي ، محصلو الضرائب في نابولي ، أو رقباء التطوع في كاتالونيا) . هذه الحركات اللاواعية ، كانت تحظى بدعم الوجهاء المحليين التي لم تكن لتمنع حدوثها طالما أن الشعب يهاجم عملاء الضرائب والتي كانت تجن عندما يتعرض المتمردون لممتلكاتها أو امتيازاتها . والواقع أن إرساء بعض الفرق العسكرية ، في أعقاب حملة الصيف ، كان كافياً لتهدئة أوار التمرد ، وخصوصاً إذا ترافقت هزيمة الزمر المسلحة مع عقوبات رادعة تفوق كل تصور . هذه المنازعات الحقيقية كانت مصدر إزعاج الحكومات الملكية . بيد أن هذه الثورات المتقطعة لم تكن لتترك سوى آثار هزيلة على تطور المجتمع الأوروبي . إضافة إلى كونها أقلقت نسبياً ريشيليو الذي كان يخشاها ، إنما أقل من خشيته من مؤامرات أصحاب الشأن الذين تدعمهم

اسبانيا أو من الحركة الجنسينية .

الأزمـــة الجنسينيـــة

ما إن ارتاحت الكنيسة الرومانية من انتفاضات القرن 16 ، حتى انتابتها بالفعل أزمة داخلية مرتبطة ، كـأزمة العصـر ، بتأويـل سان أوغسـطين الحصري ونـظرته اللاهوتية إلى النعمة. جدير بالذكر أن «جانسينوس» الدكتـور في جامعـة «لوڤـان» (إحدى أكبر الجامعات في العالم الكاثوليكي) ، والذي أصبح أسقف « إيبر » أدان تأويلات اليسوعيين التسامحية ، بل وحتى المبادىء التي طرحها مجمع « ترانت » فيما يتعلق بسر التـوبة . إضـافة إلى « ديـرجييه دو هـوران » ، رئيس دير « سـان سيران » ، كان أيضاً يناهض هذا السلوك . وبمساعدة آل « آرنو » ، إحدى عائلات القضاة في « أوفرنيا » ، عمـد إلى إصلاح ديـر « پور رويـال » (بيت للعبادة في ضاحية « سان جاك » وآخر في وادي « شڤروز ») الذي كانت تنجذب إليه النفوس الورعة والمتشددة . ومنذ عام 1637 ، بدأ أسيـاد رويال يشـددون على الخطيئة الأولى ، والسقوط والخلاص عن طريق النعمة وحدها ، باستثناء الأعمال . ومع عام 1643 . أدين «أوغسطينوس»، وهو كتاب لأسقف إيبر ظهر بعد وفاته بموجب مرسوم صادر عن المراجع العليا.

مـرة أخرى ، يحتـل الميدان العـام صراعٌ هـائـل بين الـلاهـوتيين . فـإذا بـ « المناولة المتكررة » تستأثر باهتمام الناس حول الصراعـات القائمـة بين كفايـة النعمة والقدرة المقبلة ، بين الأخلاقية المتشددة وتلك المتراخية . أما الـسـوربون التي رفضت ، حسـداً ، منح الـرتب لكليات اليسـوعيين ، فوافقت على مؤلفـات وأعمـال جنسيني آخر هـو « ج. هرمـان » . بالمقـابل ، وقف الفـريق الغاليكـاني بأكمله ، وقضاة البرلمان في باريس إلى جانب الجنسينين وفي أعقاب « الفروندا » اعتقد مازاران أنه شهد بين الجنسينيين حشداً من المنهزمين في حرب الفروندا ، كما أنه طلب إدانة خمسة نصوص زعم أنها موجودة في « جنسينوس » . أما أ. أرنو فرد مـدافعاً بـأن النصوص المـدانة لم تكن تحمـل في أوغسطينـوس المعنى الذي نسبـه إليها البابا ، كما أن « بليز پاسكال » نشـر كتابـه « رسائـل إلى ريفي ، من أصدقـائه » (1656 ـ 1657) ، وهي تحفة في الجدل الكلامي ، لم تكن دائماً صائبة ، لكنها لاقت نجاحاً تردد صداه . ورغم ذلك ، فرض مجلس اكليروس فرنسا على الجميع

توقيع صيغة الموافقة على إدانة النصوص الخمسة . لكن پورَ رويال ، رفض التوقيع وبقي الفريق الجنسيني في موقف المعارض ، رغم الإضطهادات والمضايقات التي تعرض لها . وقد وجد منافسين ، ليس فقط في الأراضي المنخفضة ، بل في جميع أرجاء العالم الكاثوليكي تقريباً ، رغم عداء اليسوعيين . وهكذا ، فحتى رغم عدم وجود الجنسينية في كل مكان ، ينبغي الإعتراف فعلاً بأن هذه الحركة أخذت بثأرها في القرن التالي ، بقدر ما تمكنت دائماً من اجتذاب النفوس الأبية ، المتقشفة ، التي أثارت سخطها بعض مداورات اليسوعيين ازاء السلطة القائمة. وبالتالي، لم تكن، منطقياً، الإنتفاضات اليائسة والدفاع المرير عن المصالح المادية، هي التي تركت أكبر الأثر، بل تلك الحركة التي شاركت فيها النخبة الفكرية والروحية والتي تميزت بها بصورة جذرية الحياة الأدبية في فرنسا.

الفصـل التاسـع

الحداثـة

في القرن السابع عشر

قيـم جديـدة

حضارة «بورجوازية»

ثمة أحداث ثلاثة بدت لنا مميزة للنزعات الأساسية التي عرفها هذا القرن : ففي 21 تشرين الثاني/ نوفمبر عـام 1620 ، نزلت حفنـة من الطهـريين (102 بالضبط) من « ماي فلاور » عند رأس « كود » ، وبين طيات الضباب الجليدي وقعوا ميثاق مؤسسة حيث أقسموا على تحقيق مدينتهم المثالية (يوتوبيا) ، أي مدينة اللّه كما كانوا يفهمونها . وكان أن استجابت لهم الأجيال اللاحقة وتحول الآباء الحجاج إلى مؤسسي الحرية الأميركية . وقبل ذلك بعـدة سنوات ، أي عـام 1607 ، قام بعض تجار « أمستردام » بتأسيس مصرف أمستردام ، وهو أول مصرف للودائع ساعد على ازدهار الرأسمالية التجارية النذرلندية وعلى تحويل جمهورية تجارية صغيرة إلى إحدى أولى القوى العالمية التي فاقت اسبانيا وفرنسا . أخيراً ، وعام 1637 ، نشر « إنسان مستقيم » ثلاثة أبحاث : علم الهندسة ، الإنكسارية الضوئية والنيازك ، بعد أن أسبقهما بمقدمة «مقالة حول المنهـج لتصويب مسـار المنطق»، وسـرعان مـا تمكن من تغيير أسلوب الفهم وتصور العالم المحسوس . منطق ، حرية ، مال ، تلك هي القيم الثلاث التي أثبتت تفوقها في الجمهورية الهولندية ، انكلترا الجديدة وجمهورية الآداب ذات الحصانة الدولية . وكان أن تقدمت هـذه القيم على مبدأ السلطة وتفوق الأقدمين ، على إطاعة الأميـر ، على المجد وتـراتب المناصب . ونحن لا نود القول هنا إنّ الناس قبل الهولنـديين لم يحبوا المـال . فلطالما نـدد المؤلفون القدماء بالجشع والبخل ، لكن المال المحصل من إنتاج الخيرات المادية لم يكن يعتبر كمبدأ أساسي في التراتبية الإجتماعية . لقد ظهرت العقلانية العلمية

بطبيعة الحال في القرن 16 ، وراحت تتقدم رغماً عن الإنسانويين، إنما منذ ذلك الحين لم يعد يوجد من العلوم الفعلية أكثر مما هو كمي. واستطاع علم الفلك أن ينفصل كليا عن علم التنجيم ، كما انفصلت الكيمياء عن الخيمياء والأوهام التي كان هذا العلم المزيف يجري وراءها . أخيراً ، لم تعد الحرية الدينية والحرية السياسية مادة لتفكير الفيلسوف أو اللاهوتي : لقد استنكف الأوروبيون المستاؤون من مصيرهم عن توقع عالم أفضل من الحياة الماورائية تبعاً للأمثولة التي قدمها الدين أو في المستقبل تبعاً للنموذج الثوري . فقد أصبح بمقدورهم السعي وراء الثروة والحرية في الأرض العذراء الواقعة فيما وراء الأطلسي . وبين عامي 1600 ـ 1640 ، وفيما كانت الدول تستنزف في معارك القتال الأخوي ، كان بعض النخبويين يعدون العدة للمباشرة في عملية تغيير جذري في العالم الأوروبي .

الزراعة الهولندية

كان الإزدهار الهولندي الأسطوري يرتكز على قواعد ثابتة ، وبالأخص على قطاع أولي شكل وحده تحدياً للعادات والتقاليد السائدة آنذاك . والحقيقة أن المزارع النذرلندي (الفلامندي أو الهولندي) تخلى عن زراعة الكفاف وزراعة البقول ذات المردود الهزيل ، وهي الزراعة التي انتشرت في بوڤيزيا، ليندفع في الزراعات المتخصصة التي خلفت نوعاً من التكامل بين العالم الريفي واقتصاد السوق . فيعكف المستثمرون على زراعة النباتات الصبغية ، والكتان ، والقنب ، والتبغ وحشيشة الدينار . وكانت زراعة الكتان هي الأولى التي انتشرت على نطاق واسع ، بحيث ساعدت على تجارة الدمال . أما سعر تبغ ڤرجينيا المرتفع فقد حث الهولنديين على إدخاله إلى مقاطعة « أوترخت » ، عام 1628 ، لكنه ظل إلى حد كبير مرهوناً بالسوق واضطر بصورة مستمرة إلى تحمل مزاحمة أنواع التبغ الأميركي .

أما البيرة التي كانت تحضر من حشيشة الدينار فكانت خصوصية هولندية وكانت حشيشة الدينار تزرع في جنوب البلاد. ولا شك في أن شدة الكثافة السكانية أدت إلى الإهتمام بالزراعات السباخية (في المستنقعات) حول المدن ، بل وبتطوير الإعتماد على زراعة التوليب . وكان البورجوازيون حتى ذلك الحين يزرعون في جنائنهم الخاصة الخضار الضرورية للإستهلاك الخاص ، فإذا بهم اليوم يشترون الخضار والفواكه من الريف . وبالأسلوب نفسه ، لم يتردد المستثمرون الزراعيون

في الحصول على غذائهم من الحبوب المستوردة من أوروبا الشرقية عبر البلطيق. بمحاذاة ذلك، نشهد تطويراً في تربية الماشية. وبما أن ماشية فريزا[1] كانت ذات مواصفات جيدة، فقد حاولوا فعلاً تحسين نوعية أجناس الخراف والخيول. وتخصصت منطقة فريزا بصناعة أنواع الزبدة والأجبان المعدة للتصدير.

ولم يلبث أن تبدل مظهر الزراعة. فنتبين في البداية اختفاء مبدأ إراحة الأرض. إذ، بدلاً من ذلك، أصبح بالإمكان زراعة الفاصوليا، القنب والنفل، ثم تدريجياً، يتم التوصل إلى المناوبات الزراعية التالية: كانت الزراعة الشتوية وقفاً على البقول (الحنطة، الجاودار والغليث، حسب طبيعة الأرض)، أما الزراعة الصيفية فكانت مخصصة للشوفان، الفاصوليا، الكتان، وبعد ذلك البطاطا. وكانت الزراعات المتخصصة تتطلب الكثير من العناية، (فلاحة عميقة متكررة، تشتيل) واستخدام الأسمدة التي تتأتى من التجمعات المدينية (الرماد، القمامة، بل وحتى البراز البشري عند الضرورة).

وكان الإستثمار الصغير هو المسيطر، إنما مع المردودات المرتفعة، تمكن الفلاح دون صعوبة من بلوغ مستوى معيشي لائق، ولا سبيل للمقارنة، مع مستوى الفلاحين الآخرين. فهو فعلاً تخلى عن إراحة الأرض وزراعة البقول السائدة وأرفق تربية الماشية بالزراعة. أضف إلى ذلك أن هذه الأخيرة كانت تقدم منتجات للتصدير، وتغذي النشاطات الصناعية.

صيد الأسماك

اعتبر الصيد في أعالي البحار مذهباً يتبعه البحارة الهولنديون والزيلنديون. أما النشاط الرئيسي فكان صيد سمك الرنكة في بحر الشمال. وكانت هولندا وزيلندا تمتلكان 2000 سفينة بحيث ارتفع إجمالي مردود صيد السمك عام 1650 إلى 21 مليون فلوران. وقد تم توظيف الرساميل الضخمة، وعند الحاجة كانت الدولة تخفر أساطيل الصيد. وكانت الرنكة تصدر باتجاه رينانيا والمتوسط أو هامبورغ[2]. وفي «سبيتزبرغ»، بدأت شركة الشمال، منذ عام 1612، بمطاردة الحيتان،

(1) Frise: مقاطعة في هولندا.

(2) واصطاد الهولنديون أيضاً سمك المورة على شواطىء إيسلندا.

وأصطيادها ، حيث كان يصدر زيت الحوت وشحمه إلى فرنسا والبلطيق .

الصناعة النسيجية

منذ العصر الوسيط ، كانت صناعة الأجواخ تشكل الصناعة الرئيسية في الأراضي المنخفضة ، وكانت تتمركز في روتردام ، أمستردام ، وأوترخت ، وبخاصة في « لايد » . وأثناء القرن 16 ، تراجعت هذه الصناعة على أثر المزاحمة الإنكليزية لها . أضف إلى ذلك أن صلابة الإجراءات والأنظمة النقابية منعت الصناعة في لايد من التكيف مع الأذواق الجديدة . وعام 1602 ، لم يكن يوجد سوى 7 أنوال للحياكة ، مما جعل لايد تتحول إلى الصناعة الصوفية وإنتاج الأقمشة الخفيفة . فعام 1600 تم إنتاج 40 000 قطعة من النسيج الصوفي ، وعام 1610 ، 20 000 قطعة من الشبائك . وإذ تتعرض لايد لمنافسة « دلفت » و « هارلم » ، تشهد ارتفاعاً إجمالياً في إنتاجها وصل إلى 144 000 قطعة عام 1664 . عندئذ ظهرت المنشأة الكبيرة . ويصبح صغار المنتجين تحت إشراف كبار التجار الذين يقدمون لهم العمل والمواد الأولية . ثم بدأت توزع العمال ضمن مجموعات في المصانع وقام الحائكون بعدة إضرابات عام 1637 . وكانت لايد تصدر منتجاتها إلى پروسيا ، بولونيا ، فرنسا ، إيطاليا ، اسبانيا وبلدان المشرق . كما كانت هارلم تعتمد في ثروتها الصناعية على اللاجئين الفلامنديين الذين أتوها في نهاية القرن 16 ، وكانت متخصصة بالتبييض . كذلك ، كانت المدينة تعالج الكتان ، فتصنع منه الخيوط والأقمشة الكتانية الممزوجة بالقطن . أما أمستردام فتخصصت بالصباغة . وفي روتردام ، لقي الصناعيون دعماً من البلدية ضد النقابات التي رفضت التجديدات التقنية . أما ذروة كل ذلك فكان حوالي عام 1650 .

وفي وقت مبكر انصب اهتمام النذرلنديين على صناعة الحرير ، التي راجت بشكل خاص في أوترخت وهارلم .

الملاحة الهولندية

سرعان ما لاقت الإنشاءات الهولندية البحرية شهرة عالمية . وكانت مرتبطة بالأهمية الأساسية التي تمثلها الملاحة بالنسبة لاقتصاد كالإقتصاد الهولندي . وكانت معظم السفن العاملة في بحر الشمال مبنية على الطراز الهولندي . أما كبرى مراكز

البناء فتركزت في أمستردام ، روتردام ، إنكهويزن وإيدام . وكان ذلك يحدث بهدف تغذية السوق الوطنية ، إضافة إلى فرنسا ، انكلترا ، وبلدان الهانز واسكنديناڤيا . وبما أن البلاد لم تكن تمتلك المواد الأولية (خشب ، حديد ، زفت ، قطران ، وقنب) كان الهولنديون ينطلقون لجلبها من البلطيق . وكانوا يمتلكون مناشير لتقطيع الصواري الكبيرة في كل من « اركانجلسك » وروسيا الشمالية . ثم يذهب الفرنسيون إلى هولندا للتزود بالمواد الأولية الضرورية للإنشاءات البحرية . فكان أن ابتكروا نموذجاً جديداً من السفن (العتادية) صنع خصيصاً للنقل . وهي سفينة ذات قعر مسطح ، وجوانب مكوّرة ، ورغم قلة رشاقتها كانت سلسنة القيادة ، مما أتاح تقليص عدد أفراد طاقمها (من 12 إلى 15 رجلاً) ، وبالتالي ، تقليص نفقات الاستثمار .

إن الملاحة شكلت ، منذ بداية العصر الوسيط ، مفتاح ازدهار الإقتصاد النذرلندي .فقد تميزت روح الملاحة الهولندية بكونها تمحورت باكراً حول ممارسة تجارية حقيقية وليس حول الحرب التنافسية . وفي وثيقة تعود إلى عام 1607 ، ورد أن الأسطول الهولندي كان يعد 5000 سفينة (تعود 3000 منها لقطاع البلطيق ، 20 لروسيا ، 2000 للبحر المتوسط واسبانيا ، 7 للهند الشرقية و15 للبرازيل) . وحوالي عام 1650 ، وصل عدد الهولنديين العاملين في قطاع الملاحة إلى 000 250 شخص (قياساً بعدد السكان الذي لم يتجاوز قط 1,5 مليون نسمة) . وبالتالي كان الأسطول يعد 000 22 عمارة بحرية . وفي إحصاء حول رسم المرور في السوند (المطلة على مدخل البلطيق) تبين أن أكثر من نصف السفن المتنقلة في البلطيق بين عامي 1578 و1657 كانت هولندية . وكان يفيد من حركة المرور البحرية حوالي 60 مرفأ . لكن أمستردام كانت تلاقي صعوبات ، إذ كان على السفن الكبيرة أن تنتظر أقصى المد كي تجتاز « زُويدِ رْزيه » وكانت موانئها البحرية الحقيقية هي « تكسل » و« ڤلي » . أما موقع روتردام فكان أفضل ، والمرافىء الزيلندية (ميدلبرغ ، فليسينغ) أكثر ملاءمة للتجارة الكبرى . وهكذا ، انتشرت في البلاد شبكة من الملاحة الداخلية وربطت ما بين أمستردام والراين .

لقد كانت الملاحة البحرية العامل الرئيسي في تطور هولندا . فمن بلد الفلاحين وصيادي الأسماك ، تحولت هولندا إلى بلد البحارة والتجار مع تطور المدن

فيها . وعام 1600 ، أصبحت بلداً يهيمن عليه الطابع المديني . لقد كان الريف دائماً يجهل الملكية الكبيرة ، وغالباً كان كل قروي مالكاً لإقطاعته ، فهو لم يعرف قط أي وضع استعبادي ، ولم يرتق نبلاء الريف إلى ما فوق مستوى اليُسْر العادي . لقد كان نبلاء زيلندا وهولندا أقلية عام 1600 . كذلك لم يكن كبار رجال الاكليروس يشكلون أهمية تذكر ، ذلك أن هذه المناطق ظلت فترة طويلة على أطراف العالم المسيحي ـ أسقف واحد في أوترخت ، قسيسان في « أغمونت » و« ميدلبرغ » . وبالتالي كانت الطبقة الإجتماعية الوحيدة الحاكمة هي البورجوازية المدينية الكبرى ، التي لم تكن شديدة الثراء ، لكنها كانت كثيرة العدد ومنتشرة في جميع المناطق وأثناء الحرب ضد اسبانيا ، عرفت هولندا ازدهاراً اقتصادياً شديداً . ومنذ قرنين ، كان الهولنديون يضاعفون من علاقاتهم مع ألمانيا واسبانيا . ومع نهاية القرن 16 ، بوشرت التجارة مع الشرق ، الهند ، بلاد فارس ، والشرق الأقصى . وعام 1596 ، استطاعت هولندا أن تتباهى بتفوقها على فرنسا وانكلترا ، سواء من ناحية حمولة سفنها أم إجمالي تجارتها ، وقد وصلت عام 1650 إلى ذروة تجارتها البحرية . تلك الأثناء ، أصبح الهولنديون أسياد الصفقات التجارية ، دون منازع . لقد كانت امبراطورية تقوم على النقل ، وأجرة الحمولة المنخفضة ، وعلى شبكة توزيع لا مثيل لها .

التجارة الكبرى

حوالي عام 1640 ، عرفت تجارة البلطيق أفضل مراحل رواجها وازدهارها . ففي الذهاب، كان الهولنديون يحملون معهم الملح الفرنسي أو البرتغالي، وسمك الرنكة والمواد المصنعة . وكانوا أحياناً يدخلون إلى البلطيق على متن سفينة فارغة . أما في إيابهم فكانوا يجلبون البقول من « دانزيغ » ، والقنب والخشب والكتان وملح البارود والجلود والصوف والحديد والنحاس السويدي والقار من فنلندا . وكان بعض التجار من أمثال « لويس دو جير » أو « الياس تريب » يزودون الحكومات السكندينافية بالمدافع والذخائر . جدير بالذكر أن علاقاتهم كانت ممتازة مع السويد ، جيدة مع الدانمارك رغم النزاع حول رسم المرور في السوند . وعام 1644 ، حاولت هولندا التوفيق بين العدوين ، وكانت تنقل السلاح والسفن لكلا المتحاربَين . رغم ذلك ، لم يحصل الهولنديون مطلقاً على الحرية التامة في التجارة واضطروا إلى تسديد

رسوم المرور لملك الدانمارك .

وكانت تجارة الشرق أقل أهمية بكثير من تجارة البلطيق . وهذا لا يعني تقهقر القوى البحرية المتوسطية وخصوصاً قوة البندقية . ولا شك في أن نشاط «الخطباء» النذرلنديين في اسطنبول (وعلى الأخص كورنيليوس هاغا الذي بقي فيها من عام 1611 حتى عام 1639) هو الذي ساعد على ازدهار التجارة الهولندية . لقد استحصل هاغا من الباب العالي على امتيازات لمصلحة المسيحيين ، وخصوصاً اليونانيين الذين كان الهولنديون يبيعونهم الكتب المقدسة . ولقد استطاع هؤلاء الإتجار تحت رايتهم الخاصة بعد أن تخلصوا من الحماية الفرنسية . فافتتحوا لهم قنصليات في إيطاليا ودلماسيا واليونان وآسيا الصغرى وروسيا ومصر والمغرب . وكانت التجارة تقوم على المبادرة الفردية الخاصة . فالهولنديون كانوا يستوردون من المتوسط المنتجات الشرقية والأوروبية : الكتان والأسماك والبقول والأنسجة والجلود. وكان مرفأ مرسيليا وليفورنو يستخدمان كمحطات: تفرغ السفن الهولندية قسماً من حمولتها ، ثم تشحن المنتجات المحلية وتتابع طريقها . من السلع المستوردة ، نذكر بشكل خاص السجاد الشرقي واللآلىء والبن والتوابل . وإذا عرفنا بأن القرصنة التي شهدها المتوسط (المسيحية والبربرية) أدت إلى خسارة الهولنديين لحوالي مليون فلوران بين 1641 و 1650 ، لأمكن لنا تقدير أهمية التجارة القادرة على تحمل مثل هذه الخسائر . وفي الامبراطورية العثمانية ، كانت الأقمشة الهولندية بشكل خاص في طريقها إلى الحلول محل الأقمشة الفرنسية والإيطالية ، كما كان الهولنديون يمثلون في الشرق مزاحماً صلباً لتجار مرسيليا .

أما الملاحة الساحلية (بريطانيا العظمى ، فرنسا ، ألمانيا ، الدانمارك ونروج) فكانت في غاية النشاط . فقد أنشئت محطات هولندية في نانت وبوردو ، وكان الهولنديون يشترون من مزارعي الكرمة في مناطق الأطلسي غلال العنب وهي في أرضها . وقد أوضح « ر. ديون » كيف « ابتكر » هؤلاء فعلاً الكونياك وحولوا بعض مناطق « شارانت » إلى قطاعات للزراعة الأحادية المضاربة . وفي الإطار نفسه ، كان الهولنديون المشترين المميزين لأنواع النبيذ الأبيض الحلو المصنوع في « بوردليه » ، الذي يوافق ذوق زبائنهم في أوروبا الشمالية . أما المالوين فتخلوا من جهتهم عن كل تجارة مع أوروبا الشمالية وراحوا يبيعون الهولنديين الزيوت والصابون

المشتراة من محيط البحر المتوسط .

رد الفعــل المركنتيلـي

شكلت الهيمنة الإقتصادية الهولندية موضوع تذمر لدى الإقتصاديين الفرنسيين على امتـداد القرن 17 ، كمـا لـدى « مـونت كـريستيـان » في مؤلفـه « الإقتصـاد السياسي » الصادر عام 1615 ، وكذلك لدى التاجر النانتي « جان إيون » (1646) أو في « التاجر الكامل » الذي ألفه « جاك سافاري » عام 1675 ، وبدءاً من عام 1656 ، لم يتوقف الوزراء الفرنسيون عن التذمر من التجارة الهولندية . وقد كانت الحرب ضد هذه الأخيرة أحد أسباب نشوء « الكولبـرتية »[1] ، القـائمة على غـرار الأسلوب الهولندي . وفي انكلترا ، أصدرت الحكومة سلسلة من القرارات المتعلقة بالملاحة تهدف إلى التخلص من النـاقل الهـولندي وتشجيـع الإنشاءات البحـرية الإنكليزية . وكان أهمها قرار الملاحة الصادر عام 1651 ، وهو أول قرار عدائي تجاه الأقاليم المتحـدة ، التي اعتبرت خصمـاً خطيـراً . وفي الواقـع كان تنـظيم المركنتيلية الصارم مكرساً لتقييد الحرية التجارية التي يبجلها الهولنديون والتي لم تكن في الحقيقة سوى وسيلة تفرض بها نفسها على المنافسين الأقل جرأة ، بل والأقل تكيفاً مع اقتصاد السوق .

وتبين لنا الرسـوم المستوفـاة أن قيمة رسم المـرور وصلت إلى 100 مليون فلوران ، إنما لا بد أيضاً من الأخذ بالإعتبار مسألة التزوير في التصريحات للتهرب من دفع الرسوم ، ويرى « ب.ج. بلوك » أن هذا الرقم هو أدنى بكثير من الـرقم الحقيقي .

بيد أن النصف الأول من القرن 17 شهد ازدهار تجارة المستعمرات . فقد استحصـل الهولنـديون في الحقيقـة على مواقـع ثابتـة لهم في الشـرق الأقصى ، واليابان ، حيث كانوا الأوروبيين الوحيدين الذين منحوا الكثير من التسهيلات ، وفي الصين حيث رسخوا إقامتهم في تايوان ، وفي فور ـ زيلنديا ، حيث أتيح لهم شراء الحرائر ، البرنيق الصيني والسجاد .

---

(1) نظام اقتصادي وضعه الوزير الفرنسي كولبير(Colbertisme).

مجتمع الطبقات

يجب ألا يخفي الفشل النسبي الذي منيت به شركة الهند الغربية نجاح الإقتصاد الرأسمالي النذرلندي . فقد تراكم رأس المال فعلاً في أعقاب سلسلة من المضاربات بدأت في القرن 16 : تجارة فردية مع البلطيق واسبانيا ، ثم مشاركة بطريقة الأسهم في التسليح البحري وتجارة المستعمرات . وكان « الميجنهر » الهولندي أول نموذج « للبورجوازي » التقليدي كما عرفه الغرب إبان العصر الصناعي .

كما كان الهولنديون متجهين جميعاً نحو الفائدة (الجشع والتقتير ، كما يقول مندوب البندقية) . وكان ينظر أساساً إلى الدولة الهولندية وكأنها شركة واسعة من التجار أكثر من كونها قوة سياسية . وكان كل شيء رهناً بالرغبة في الربح وبروح المغامرة اللتين جسدتهما أمستردام إلى أقصى درجة . إن أمستردام هي التي طبعت سياسة الأقاليم المتحدة بهذا الطابع المميز وأخضعت كل الدولة للسياسة التجارية . وكانت أمستردام تدافع بشدة عن مبدأ حرية التبادل ، لكنها كانت تظهر نزعتها الحمائية عندما تتعلق المسألة بصناعتها الخاصة . والمبدأ الوحيد الثابت الذي كانت تدافع عنه دون تخاذل كان إغلاق « إسكوت »[1] بهدف تدمير منافستها « أنفرز » والهيمنة على تجارة الأراضي المنخفضة الإسبانية .

وكان الإله الحقيقي للأقاليم البحرية (هولندا وزيلندا) هو « العجل الذهبي » . ففي مؤلفه « تاريخ الشعب النذرلندي » ، يذكر « ب.ج. بلوك » أن المادية المتأصلة في مجتمع هذه الأقاليم أدت إلى نتائج مخلة بالأخلاق : أصبح بالإمكان شراء كل شيء . كما عم الفساد كل الإدارة : هذا التاجر الحكيم الذي امتدحه « بارلاوس » عام 1632 ، أثناء الإحتفال بافتتاح المجمع الأدبي في أمستردام ، الذي كانت تهيمن عليه المصالح المركنتيلية ، لم يتقهقر أمام أي شيء في سبيل الحصول على المال . فكانت المتاجرة تتم مع عدو الدولة كما مع الصديق . وقد قيل إنه بالإمكان الإبحار إلى جهنم ، وإلى أن تحترق الأشرعة ، إذا

(1) نهر ينبع في فرنسا ويصب في البلاد المنخفضة (Escaut) .

كان ثمة ما يؤدي إلى الكسب . وكانت إمكانية رشوة الدبلوماسيين النذرلنديين مضرب مثل .

طبقة الحكام

يرى « هويزينغا » أن ازدهار هولندا لا يفسر بروح المغامرة الموجودة في الكالڤينية ، إذ لم تقم هولندا إلا بتطوير النشاطات التقليدية المتطابقة مع ذهنية تقليدية . والتحول إلى الكالڤينية لم يسجل ثورة في حياة الأراضي المنخفضة الإقتصادية ، بل أكد تفوق طبقة الحكام ، أي تلك الأوليغارشية الرأسمالية التي كانت تشرف على حكم المدن والأقاليم . وكان حاكم المدن يعين بطريقة الإختيار من قبل زملائه ، من بين البورجوازيين الأغنياء ، وفقاً لأسلوب متبع في نهاية العصر الوسيط . أما ولايات هولندا ، التي كانت تشرف على سياسة الولايات العامة في الأقاليم المتحدة ، فكانت خاضعة لسيطرة ممثلي المدن . وحوالي عام 1660 ، لم يكن وسط الحكام أرستوقراطياً بكل معنى الكلمة ، لأن قادة المدن ظلوا بورجوازيين في أخلاقهم واهتماماتهم ومثلهم الإجتماعية . وقلما كانوا يتميزون عن البورجوازية الصغيرة والمتوسطة ، كما لم يكن وسطهم مغلقاً ، لأن حديثي النعمة انخرطوا فيه ، من خلال إقامة المصاهرات . ومع بداية القرن 17 ، بدأت هذه العائلات أيضاً بمزاولة النشاطات التجارية . وكانت تقيم في الشوارع الضيقة من أمستردام القديمة ، في منازل تضم أيضاً بضائع مخزونة في الأقبية . وإذا كان أبناؤهم يتابعون الدراسات القانونية ، فهذا يعني أن حياة القضايا جعلتهم على اتصال مستمر مع الطبقة البورجوازية . أما طبقة الأشراف فبقيت تعيش حياة متواضعة ولم تلعب ، إلا نادراً جداً ، دور نصير العلم والأدب . وقد كان حكم المؤرخين قاسياً على هذه الطبقة الحاكمة ، بحيث وجهوا اللوم والإنتقاد لأنانيتهم في الحكم . والحقيقة ، كما يرى « هويزينغا » ، أن الأوليغارشية حكمت بكثير من الإعتدال .

المجتمع العسكري

رغم حرب الإستقلال الطويلة ، كان العنصر العسكري غائباً عن الأمة . فالسكان ، بالطبع ، هم الذين تحملوا جميع أعباء الحرب عندما أمعن الاسبان في تهديد بلادهم ، بيد أن هذه الفترة كانت أقصر من أن تزود الناس بالروح القتالية في

احتراف حمل السلاح ، علماً أن حرب الإستقلال ، قبل قرن مضى ، جعلت من السويسريين احتياطي الجيوش لأوروبا بأسرها . لم يكن أمام هؤلاء السويسريين أي خيار ، إذا أخذنا بالإعتبار غزارة السكان وعدم ثبات موارد البلاد . وعلى العكس من ذلك ، كان لدى الهولنديين إمكانية توسيع رقعة بلدهم وذلك باكتساب المزيد من الأراضي في البحر ، وكانت تمنحهم التجارة والصناعة وصيد السمك والملاحة مجالاً واسعاً من النشاطات . أما مهنة الحرب فلم تجتذب سوى بعض المساكين الصعاليك فقط . حتى إن المسألة ليست مسألة جرأة ، لأن هؤلاء الناس كانوا يفضلون مواجهة أخطار البحار على القتال في ساحات الوغى . هذا الغياب للنزعة العسكرية يفسر سبب كثرة عدد الغرباء في جيوش الأقاليم المتحدة . لقد كانت الفيالق في معظمها تتألف من الفالونيين والألمان.

ورغم كثرة عدد الضباط المنتمين إلى النبلاء الريفيين فإن قسماً من أعضاء القيادة كانوا من أصل أجنبي : ألمان، سويسريون، فرنسيون وإيرلنديون، غالباً ما كان هؤلاء يتجذرون في أرستقراطية الأراضي المنخفضة. أما البحرية فكانت، بعكس ذلك، وطنية أساساً، بحيث ينتمي الأميرالات إلى جميع فئات الشعب. هذا التفضيل للبحرية نشهده في الفن: لم تبرز أية لوحة تقريباً حضارات المواقع أو معركة «نيوپور» (1600)، وكان الجندي يتمثل في لوحة الحرب كموضوع طرفة، كأن هناك ميلاً لتجنبه والحذر منه. بالمقابل، شكلت المعارك البحرية مصدر وحي لأفضل الرسامين (فروم، دو ڤليجر)، وهناك عدة رسوم شخصية لكل أميرال.

وكان المجتمع العسكري يتمركز حول « ستاتهاودر » وكان قصر أمير أورانج ، في لاهاي ، يمثل انعكاساً متواضعاً لحياة البلاط ، بيد أن أمستردام مع سكانها الذين يبلغ عددهم 150 000 كانت تلعب دور العاصمة كما كان المجتمع المديني في أساس المدنية الهولندية .

أصالة المجتمع الهولندي

لدينا إذاً ، من القرن 17 ، نموذج وحيد يمثل مجتمع الطبقات ، حيث استولى التجار على السلطة السياسية وعزلوا النبلاء في قصورهم القائمة في الأقاليم القارية وحصروهم في المناصب العسكرية . إن انتصار الفريق الغوماري وإعدام

« أولدنبار نقلت » ، عام 1619 ، يشكلان ترجمة للصراع وللإنتصار المؤقت للفريق الأورانجي الذي كان يعتمد على العناصر التقليدية . إلا أن انتصار عام 1648 ظل طيلة عشرين عاماً (حتى عام 1672) دليلاً على انتصار المحافظين ، ورجال الأعمال . فيا لهذا التناقض مع مجتمعات الفئات التي كانت تسيطر بلا منازع في أوروبا الوسطى وظلت بمنزلة نموذج يقتدى بالنسبة للإنكليز والفرنسيين ، أو مع نظام المجتمعات الضيقة التي قامت في قشتالة مع البحث عن « صفاء المحتد » ، واستبعاد جميع المشتبه بكونهم يتحدرون من أسلاف يهود أو مسلمين : حتى المسلمون الذين تحولوا إلى المسيحية في القرن 15 ، من الأندلسيين أي (Marranes) أو (Morisques) . وهكذا كان المجتمع الهولندي ، في النصف الأول من القرن 17 ، الأكثر تواضعاً بين المجتمعات الأخرى وبدأ يرسم ملامح مجتمع القرن 19 . وكلا المجتمعين وضعا المال فوق كل اعتبار ، وقلّصا من منزلة الدين ، مما أتاح لهما أن يكونا متسامحين ، كما نبذا الضغوطات فيما يتعلق بالناحية الإقتصادية وسيطرا على مجموعة من المأجورين الذين تفاوتت هزالة أجورهم بشكل أو بآخر .

بعض التمدد الأوروبي

انكلترا الجديدة

أما النموذج الثاني فقد نجم عن تطعيم المجتمع الأنكلو- ساكسوني ،أي انكلترا الجديدة ، التي استخدمت الملاذ الأميركي كي تنتشر وتنمو خارج الأطر التراتبية التقليدية ، كالملكية والجهاز الأسقفي . وكانت تجربتهم تحديداً نتاج فشل التجربة التي تمت في الأقاليم المتحدة . فبعض الطهريين الإنكليز لم يستطيعوا التكيف مع حياتهم الجديدة في هارلم ، رغم أن إخوتهم في الدين من أبناء النذرلند قد أكرموا وفادتهم ، لذا فضلوا تجربة حظهم في مكان آخر ، مهما تكن الصعوبات والعراقيل .

وقد حدد « جون وينثروب » ، أول حاكم لـ « ماساشوستس » ، مفهومه عن الحرية أمام الجمعية العامة :

« ينبغي ألا نخطىء في فهمنا لاستقلالنا ، فثمة في الواقع نوع من الحرية المتعفنة ، التي تشيع ممارستها بين الحيوانات كما لدى البشر والتي تعني أن يفعل

الكائن الحي كل ما يحلو له . هذه الحرية هي عدوة السلطة . فهي تتحمل بانزعاج كل القواعد والضوابط : وبها ننحط عن مستوانا الطبيعي . إنها عدوة الحقيقة والسلام . وقد رأى اللّه أنه من الواجب مقاومتها . بيد أن هناك حرية مدنية وأخلاقية تجد شكلها في الإتحاد وتكمن مهمة السلطة نفسها في حمايتها : إنها حرية القيام بكل ما هو سديد وخيّر دون خوف ولا وجل . هذه الحرية المقدسة علينا الدفاع عنها في كل مناسبة وتقديم حياتنا من أجلها ، إذا لزم الأمر » .

وفي ذلك ، وضعت البورجوازية كامل قوتها . ولم يكن المزارعون ، بل الرعاة ، هم الذين شكلوا الأرستقراطية الجديدة .

أما بالنسبة للمذهب الليبرالي وروح التسامح ، فكان ذلك مجهولاً فيها على غرار ما كان سائداً في القارة القديمة ، ما عدا في رود آيلاند التي شكلت استثناء واضحاً . إلا أن انكلترا الجديدة عرفت ، هي أيضاً ، محاكماتها لجريمة إبداء الرأي وملاحقة الساحرات المشعوذات .

ثورة الرياضيات

بيد أن حداثة القرن 17 تأكدت على وجه الخصوص في مجال علوم الطبيعة . هنا أيضاً لعب كبار أقطاب « العالم المكتظ » دوراً رئيسياً : إيطاليا ، الأراضي المنخفضة ، فرنسا الشمالية ، وحوض لندن .

إيطاليا عصر النهضة

مرة أخرى ، تعود إيطاليا لتلعب دور الريادة ومنارة الغرب . فقد برزت فكرة تطبيق مبادىء الرياضيات على الطبيعة مع ليوناردو دافنتشي ، الذي يعتبر ، في هذا المجال كما في غيره ، مجدداً نابغة . بيد أن السرية التي أراد إحاطة نفسه بها ، وخصوصيته التي حرمته من إعداد خليفة مباشر له ، وكونه لم ينشر تقريباً أي شيء على حياته ، كل ذلك وضعه بمعزل عن الشهرة كما عن معاصريه . لقد أحدث انقلاباً في القيم طالما تمناه باكون في بداية القرن 17 ، فراح يسعى وراء التفسيرات الرياضية ، ولم يلبث أن تخلص من النزعة التشبيهية Anthropomorphisme .

وبينما بقي ليوناردو دافنتشي كـ « الصوت الصارخ في الصحراء » ، كان

يجري العمل المتواصل لتجميع شتات المعارف القديمة . فإذا بالراهب الصقلي « موروليكو » (1494 ـ 1575) ينشر « المدونة » التي أعاد نشرها « مرسين » . وكان الفلكي « جيروم كادران » (1501 ـ 1576) أحد ريادي الجبر أعطى أرخميدس الأسبقية على أرسطو . وفي مؤلفه « الفنون الكبرى » ، يطرح النظرية الكاملة حول معادلة الدرجة الثالثة ، وفي مؤلف آخر كيفية حل معادلة الدرجة الرابعة . وفي الحقيقة ، إنه كان يستعيد أعمال الرياضيين المنتمين للمدرسة البولونية ، وهما « فلوريان دل فيرو » (1465 ـ 1526) و « ن. فونتانا » الملقب بـ « تارتاغليا » (1500 ـ 1556) ثم يعيد صياغتها .

ڤييت

إذا كانت إيطاليا ، في القرن 16 ، تعتبر بلاد نخبة علماء الجبر ، فإن الفرنسي « فردريك ڤييت » (1540 ـ 1603) كان بحق مؤسس علم الجبر . فبعد دراسات معمقة لدى الرهبان الفرنسيسكان ، أصبح بمقدوره الإطلاع على ما أتى به الرياضيون الإغريق ، ولكنه مارس مهنة المحاماة . ومن خلال علاقته مع السيد « دو سوبيز » ، وهو محام في برلمان باريس ، ومستشار للملك ، أصبح « هاوياً » ، يزاول الرياضيات على سبيل التسلية . وفي « مدخل إلى الفن التحليلي » ، أسس علم الجبر الحقيقي بحيث استبدل جميع الأرقام بأحرف ، المجهولة منها ، وهذا ما قام به أسلافه ، والمعلومة . إنما إذا كانت تدوينات ڤييت لا تزال بعيدة جداً عن الجبر الذي نعرفه ، فإن الجبر الذي وضعه أدى إلى مفهوم ذي صيغة عامة ، يسمح نهائياً بحل المسائل ذات النمط الواحد . أضف إلى ذلك أنه قام بحساب الرقم مع 10 أرقام بعد الفاصلة ، وأدرك أنه لا يستطيع رسم منحنيات الدرجة الثالثة والدرجة الرابعة إلا بواسطة النقاط . من هنا ، اعتبر متفوقاً على معاصريه . وقد قام العالم الكوزموغرافي الإنكليزي «توماس هاريوت» بتطوير نظريات ڤييت في مؤلفه «التطبيق العلمي للفنون التحليلية» (1631) .

نابيرْ

كان الاسكتلندي « جون نابيرْ» هاوياً هو أيضاً، ويعتبر مخترع اللوغاريتما . وقد قضى حياته باحثاً عن وسيلة لتبسيط الحسابات العددية ، أما الجدول الذي

وضعه عام 1614 في « وصف قوانين اللوغاريتما » فلاقى على الفور نجاحاً باهراً . رقد أدرك الحاسبون فيما بعد أن هذه الطريقة التي استبدلت عمليات الضرب بعمليات الجمع ، والقسمة بالطرح واستخراج الجذور بالقسمة الشديدة التبسيط كانت تسهل وتختصر عملهم . منذ ذلك الحين ، بدأ المجددون بإعداد لغة مشتركة ، سوف يستثمرها رجلان نابغتان ، أحدهما إيطالي هو غاليليه ، والآخر فرنسي كان يقيم في الأراضي المنخفضة وهو ديكارت .

غاليليـــه

بادىء ذي بدء ، عمل « غاليلو غاليليه » (1564 ـ 1642) مدرساً في بيزا ، لينتقل بعد ذلك إلى فلورنسا حيث أصبح « العالم الرياضي والمهندس لدى دوق فلورنسا » . وعلى غرار أرخميدس ، كان يعمل على إعداد أقنية للمياه الغزيرة ، لكنه كان يعمد إلى التفكير في علوم الميكانيكا التي كان مسؤولاً عنها ليستخرج منها مفهوماً جديداً عن الطبيعة والعلوم . وكان يعد من تلامذة ديموقريطس وأرخميدس اللذين دافع عنهما بصلابة ضد المشائين (أنصار مذهب أرسطو) . وعلى غرار فرنسيس باكون ، هاجم بعنف دكتاتورية أرسطو الذي اعتمد أتباعه على مبدأ السلطة . كان الهدف هو قلب كل نظرية المعرفة : كان لا بد من استبدال الفكرة القديمة حول الطبيعة المعروفة التي جاءت بنيتها نتيجة للمعايير « العقلانية »المحددة بصورة نهائية ، بفكرة الطبيعة التي ينبغي معرفتها بواسطة العقل المهيأ باستمرار لإعادة النظر في أدواته الذهنية . وراح غاليليه يبرهن ، مثل باكون ، بأن مبادىء المنطق الأرسطوطاليسي هي تطورات ذرائعية وذاتية . لكنه تغلب على العائق الذي لم يتمكن باكون الأمبريقي (التجريبي) من تجاوزه إذ أدخلنا إلى الفيزياء الحديثة : إن الصفات تختص بحواسنا ، أما المادة ، بالنسبة للعالم ، فهي كمية . ومع أدوات ذهنية أخرى ، كان غاليليه يتفكر بأمور الطبيعة . وإذ يستعيد التقليد الذي أنكره كل من ديموقريطس وأرخميدس ، الذي يقول بإمكانية إيجاد مظهر من مظاهر الأفلاطونية في كل شيء، يكتب غاليليه في «برج القوس»، إن الطبيعة هي خاضعة لمبادىء الرياضيات : لقد كُتبت الفلسفة في كتاب كبير يبقى مفتوحاً باستمرار أمام أعيننا ، لكننا لن نفهمه إذا لم نتدرب في البداية على فهم لغته ومعرفة الأحرف التي

كتب بها . لقد كتب بلغة الرياضيات وأحرفه هي مثلثات ودوائر ، وأشكال هندسية أخرى .

وتعزيزاً لهذا المنحى الحدسي ، يستخدم غاليليه أدوات تقنية كانت تفتقر إليها الفيثاغورية . فبواسطة عبقريته الفذة ، يربط نظرية الذرات الفيزيائية ، والتي أصبحت كلاسيكية منذ ديمقريطس وأبيقور ، بالنظرية الرياضية للعناصر التي لا تتجزأ ، والتي أوضحها الأب كاڤاليري . وهكذا أصبح الجبر مصنعاً لإعادة بناء الواقع ، وبطريقة مثالية ، وتصبح النظرية الأرسطوطاليسية القديمة حول المادة ، والصورة خارج إطار المسألة . بيد أنه لا غاليليه ، ولا مرسين ، ولا ديكارت ، لم يكلفوا أنفسهم عناء انتقاد هذا الجبر ، فإذا به يختفي كلياً وبكل بساطة .

لهذا السبب يدرك أن وضعية الأجسام مرهونة بتأثير القوى التي يمكن قياسها . ثم ، وبواسطة التماعة فذة أخرى ، يماثل مسألة توازن الغيوم مع توازن كتلة من الجليد عائمة في الماء . وتصبح الوضعية الخاصة لجميع أجسام الطبيعة عبارة عن مسألة توازن ، مع ثقل نوعي نسبي ، يمكن إثباته على أساس مبدأ أرخميدس . ثم يكتشف قانون سقوط الأجسام ويؤسس فيزياء كمية ورياضية ، استخدمت مبادئها منذ ذلك الحين كأساس علمي .

محاكمة غاليليه

وصل الأمر بهذا الأخير إلى الدخول في صراع مع الأرسطوطاليسيين ، لكنه عندما يتطرق إلى البحث في مركزية الشمس ونظام كوپرنيكوس في « الحوار » الذي وضعه عام 1632 ، يثير بذلك سخط محكمة التفتيش . والحالة هذه ، اعتبرت فرضيته القائلة بأن « الشمس هي مركز الكون ، وأنها لا تتحرك من الشرق إلى الغرب ، وأن الأرض هي التي تتحرك وبأنها ليست مركز العالم » ، اعتبرت في الوقت نفسه ، مخالفة للكتاب المقدس « وغير معقولة ومستحيلة فلسفياً » . وهكذا ، فإن محاكمة غاليليه ، ولو هزت مشاعر العلماء ، لم تلاق الصدى الذي كانت ستلاقيه في القرن 18 . ورغم أن القضاة الذين حاكموا غاليليه لم يكونوا أعداءه ، على الصعيد الشخصي ، إلا أنهم رأوا من الأفضل إدانته ووضعه في الإقامة الجبرية في منزله الريفي . سبب ذلك أن جميع التصورات العلمية المألوفة ، والدينية ،

وكذلك التفكير العام ، كانت مرتبطة بالفيزياء القديمة . أما البراهين التي قدمها غاليليه فلم تكن دامغة حتى أنها لم تتوصل إلى إقناع ديكارت ، مرسين ، أو كاسندي . لذا ، فإن اللاهوتيين الذين دافعوا ، مطولاً ، عن المنطق التقليدي وفلسفة أرسطو لم يجدوا أية أسباب جوهرية تدعوهم إلى تغيير موقفهم وربط المستقبل بلعبة حظ .

لذا ينبغي عدم تهويل محاكمة عام 1633 ، وعدم اعتبارها إدانة للعقل على يد الغباء ، والعلم على يد الجهل . وكان المنطق العلمي قد قطع شوطاً بعيداً ، إنما دون أن يحمل معه براهين يقينية ثابتة . هذا التقدم كان يتطلب إعادة صهر للصور المألوفة المرتبطة ، في إدراك العالِم بل وحتى في إدراك رجل الدين أو بكل بساطة في إدراك رجل الشارع ، بكيفية تمثل العالم والحياة . وإذا عرفنا أن العلماء جازفوا بكل شيء في سبيل إنجاز هذه « الثورة » . فيجب أن نعلم كذلك أن ثمة رجالاً من تكوين آخر وتقع على عاتقهم مسؤوليات جسام لم يتجرأوا قط على محاولة القيام بالمغامرة .

أما « هويغنز » فحيّا غاليليه بعبارات مؤثرة : «كان عمله من قبيل المعجزات ، وميكانيكيته خالدة لا تموت . كما أن فيزياءه التجريبية قدمت للعلم الحديث قوانينه الأولى . ولقد قدم أكثر من برهان ثابت على فرضية كوپرنيكوس ، لقد جعل نجاحها مؤكداً . أما فلسفته الميكانيكية ، أي العلم الجديد الذي عد سيده قبل ديكارت فظهرت وكأنها فلسفة العصر . فمع غاليليه ولد حقاً عصر الفكر الجديد » .

ديكـــارت

توفي غاليليه عام 1642 . وتظهر عام 1637 « مقالة في المنهج » و« علم الهندسة » . وعلى غرار العالم الإيطالي ، يستبدل الفيلسوف الفرنسي بالبديهيات المحسوسة الإدراك معيار الأفكار الواضحة والجلية ، وبالطبيعة النوعية طبيعة رياضية . والحال هذه ، يبدو لنا أن الرجلين لم يتعرف أي منهما إلى أعمال الآخر ، إذ لم يكن ثمة تداول صحيح للأفكار العلمية ، بسبب الإفتقار إلى لغة مشتركة . كان يجهل العالم الإيطالي ، ولم يستطع التعرف إلى غاليليه إلا عن طريق مرسين ، حتى إن غاليليه نفسه ظل « سراً » منذ إدانته . وفي الحقيقة ، وضمن فواصل زمنية

متفاوتة ، كان ثمة توافق وكأنه نوع من تناغم معد مسبقاً ، بين غاليليه ، وديكارت ، كاسندي ، مرسين ، وهوبز ، وفي وقت لاحق باسكال ، روبرڤال وهويغنز . وتقدم لنا مسألة مركزية الشمس المثال على ذلك : منذ أصبحت الطبيعة رياضية ، أصبح نظام الكون الحقيقي هو النظام الذي جعل الحسابات أكثر سهولة ، أي نظام كوپرنيكوس . وبين عامي 1600 و1640 ، وفي أطراف أوروبا الأربعة ، بدأت الأفكار السديدة بإنتاج المبادىء التي أسست العلم الجديد . يمكن التفكير بأزمة انبساط الوعي الجماعي ، الذي أصبح قادراً على التخلي عن الطبيعة الأم للإنتقال إلى تصور طبيعة ميكانيكية . وما كانت مجادلات الباحثين إلا لتخفي بساطة هذه الأمور وأهميتها .

نتيجة ذلك ، حدث تخل نهائي عن أسلوب السيطرة . فحل المنطق الدينامي والمنقِّب محل المنطق الأرسطي الجامد . واستبدلت بأولوية تمثلات الحس المشترك ، أولوية البحث الحر ، والرغبة بالأمان بروح المغامرة والفضول إزاء الطبيعة والإعجاب بتنوعها المطمئن وكان كل ذلك يتمثل رمزياً في إصلاح الدينامية ، رغم الحدود الثابتة للميكانيكية في مجال البيولوجيا (مع مفهوم الحيوان ـ الآلة) . ولم يتوقف ديكارت عند هذا الحد : لقد زود الإنسان بمنطق العيش والنضال والخلق . وفي « الميتافيزيقيا » ، أعاد تأكيد الإيمان بالله والأمل بحياة خالدة سعيدة لأن الإنسان أصبح منذ الآن رهينة تفسير إجمالي للكون البسيط في مبدئه : إن فكرتي اللانهاية والكمال اللتين تبرهنان على وجود الله كانتا في أساس حقيقة العالم الخارجي . ويعتقد أنه عدل في أسس الدين المسيحي بعد أن أعاد ، هو وحده ، صياغة الفلسفة والعلم . فإذا بالنظام الديكارتي يحرز انتصاراً باهراً .

وربما كان القرن 17 محافظاً على قدمه ، لأنه كان راضياً عما قام به . بيد أن هذا العمل كان ثمرة ثورة كان يدركها ويريدها على أكمل وجه . فابتكر عبارة « قوطي » ، أي بربري في إشارة إلى المرحلة التي خرج منها . وكان مقتنعاً أن كل العلوم إنما وجدت لخلق مرسين الخجول ، كما ديكارت الجريء . وعلى هذا الأساس ، فإن مجيء هذه الفلسفة الجديدة ، إنما كان يعني نهاية العالم .

وهكذا ، فإلى جانب العالم الأرستقراطي ، والدولة المطلقة السيادة ، والحضارة الباروكية ودوغماتية الكنائس القائمة ، كاثوليكية رومانية أم بروتستانتية ،

برزت وتطورت ثلاث مجتمعات جديدة : جمهورية علماء كانوا يتجمعون أحياناً في الأكاديميات والصالونات ، مع رابط وحيد يجمعهم هو المراسلة المنظمة والتقدير المتبادل بين هؤلاء الهواة العباقرة . وكان هذا الجمهور هو الأقل عدداً ، لكنه هو الذي انطلق بعيداً وبنى قوة أوروبا المستقبلية . ثم جمهورية التجار الذين لم يكونوا ليؤمنوا إلا بالمال المكتسب بشق النفس في التجارة والذين كانوا يكافئون عرضياً ، الرسامين، فيشجعون بذلك على تفتح القرائح من أمثال «فرانز هالز» و « رامبرانت » . وأخيراً جمهورية القديسين الذين غادروا أوروبا القديمة لتنمية زاوية مُصَقَّعة من أميركا الشمالية والعيش طبقاً لإيمانهم بما قرأوه وفهموه في الكتاب المقدس . ولأنهم ذوو حس عملي ، اعتمدوا التقليد الإنكليزي في مدينتهم المثالية وفي وقائع العالم الجديدة القاسية . وفي خضم اعتزازهم بتأسيس مدينة اللّه على الأرض ، وضعوا أسس أميركا المستقلة : هنا أيضاً لم يكن لدى هذا المجتمع ، ابن أوروبا ، شيء ذو أهمية يربطه بمجتمع الفئات، والمجد، ومبدأ السلطة، لذا، لا يفترض بنا مطلقاً قياس القرن 17 فقط بمقياس نزعة المجد الملكي التي ننتقدها اليوم ، ولا بمقياس مذهب البؤس السائد حالياً . فالقرن 17 لا يعود إلى أمجاد روما الباروكية ، ولا إلى « لونان »[1] ، بل إنه أكثر تعقيداً ، أكثر غنى وأكثر أهمية .

(1) Le Nain عائلة رسامين فرنسيين مشهورين.

الكـــتاب الرابـع

أوروبـــــــا

من عام 1661 حتى عام 1789

مدخــل

محاولـة لتحـديــد أوروبـــا

مما لا شك فيه أن المعاجم تعطينا فكرة أولية عن أوروبا ، وإننا لنعلم أن هذا النموذج من الأعمال قد تزايد في نهاية القرن 17 والقرن الذي تلاه ، وهو في الوقت نفسه موجز للمعارف الحالية ومعيار للآراء المستقبلية . ففي نظر « پيار دانيه » أن أوروبا هي أحد أجزاء الدنيا الأربعة ، وأصغرها ، إنما الأكثر سكاناً . وهي تمتـد شرقاً وصولاً إلى موسكو والبوسنة وبلغاريا وتركيـا الأوروبية ، وبـلاد التتار . وفي معجم « تريفو » ، الذي أصدره اليسوعيون ولاقى انتشاراً واسعاً ، أن حدود أوروبا تصل شرقاً إلى البحر الأسود ، عند منعطف الدون ، على نهر الفولغا ، وحتى مصب « أوب » الشمالي في المحيط الشمالي . وتعد أوروبا شبه جزيرة تشبه في شكلها أميرة جالسة فوق عرشها أو على ظهر تنين . وبصورة دائمة تقريباً تلمح المعاجم إلى أسطورة حب بين أوروپا وجوبيتر ، ثم تحاول ربط القارة بالعهود التوراتية القديمة . وهكذا ، كان يسكن أوروبا غومير بن يافث بن نوح .

ويرى أحد علوم الألسنية أن لغة الأوروبيين المشتركة ، في فترة غابرة ، كانت السلتية ، التي انبثقت عنها اللغات اللاتينية ، الجرمانية و« السلاڤونية » ، إضافة إلى وجود مصطلحات ثابتة تتعلق بالأوائـل ، كالإغـريقية والألبـانية والهنغـارية ولسـان الباسك وبريتانيـا السفلى ، واللاپـونية . ومن العبث القـول إن هذه النـظريات لا تكفينا ، وكذلك رأي أوائل علماء السلتية القائل بانبثاق اللغة البريتانية من العبرية ، لمنحها امتياز أصالة المحتد .

ولا تكمن أهمية المعاجم في تعـداد الامبراطـوريات والممـالك والإمـارات والجمهوريات التي تتقاسم جغرافية أوروبا السياسية ـ مع العلم ، مثلاً ، أنـه كان

يوجد ثلاث امبراطوريات : الجرمانية ، التركية والموسكوبية ـ ، إنما بالأحرى في قدرتنا أن نكتشف فيها الأحكام القيمة التي تتضمّنها هذه الملاحظات .

ينجم عن ذلك فكرة تميز أوروبا ، التي تفوق حسناتها حسنات القارات الأخرى كافة . وأول نقطة تثير انتباهنا اليوم هي أن أوروبا ، بالنسبة لكل الباحثين ، القارة الأكثر اكتظاظاً بالسكان ، بل هي بشكل خاص أرض الدين الحقيقي ، الذين لم تحافظ عليه وحسب ، بل وعملت على نشره في جميع أرجاء المعمورة . كما أنها بزت سائر الكرة الأرضية بالعلوم والفنون ، وبتجارتها ، ومزاياها العسكرية والمدنية . أما شعوبها فهي الأكثر شجاعة ، الأكثر دماثة ، الأكثر سخاء والأكثر إنسانية في آن معاً . وهي في النهاية تضم عدداً من المدن الكبرى التي يعتبر وجودها من صفات أوروبا المميزة . ففي معجم تريڤو إن روما كانت بطبيعة الحال عاصمة القارة الأوروبية والعالم ، إنما مع وجود مدن كبرى أخرى إلى جانبها : باريس ، لندن ، الخ .

كذلك أتاحت الكتب الجغرافية الموجزة تحديد مفهوم أوروبا في ذهن معاصري لويس الرابع عشر أو لويس الخامس عشر . فهناك ملخصات جغرافية مخصصة للأولاد ، كجغرافية « لانجليه دو فريسنوا » (1736) ، و« المبادىء الجغرافية في خدمة التجار » التي صدرت عن بانكوك عام 1740 ، وبعض المؤلفات الهامة كـ « الجغرافيا الشاملة » لـ « نوبلو » (1725) في خمسة أجزاء ، أو الكتيب الأكثر تداولاً والذائع الصيت الذي ألفته « نيقول دو لاكروا » (1762) ، والذي كان يعاد نشره باستمرار ، والمصورات الجغرافية (الأطلس) التي أعدها « روبير دو ڤوغوندي » (1757) ، أو أطلس «نقولا سانسون» الأكثر قدماً ، والذي طبعه دوق « بورغونيا » عام 1697 . وثمة الكثير من المؤلفات الأخرى التي تزودنا بالمعلومات كأبحاث « دوڤال دابڤيل » ، أو « روبز » ، أو « لوكوك » .

وفيما يتعلق بحدود أوروبا الشرقية ، أبدت المؤلفات السابقة لعهد بطرس الأكبر الكثير من التحفظ في اعتبار موسكو أو روسيا البيضاء ضمن أوروبا . وخلال (1656 ـ 1658) ، ارتأى سانسون دابڤيل وضعها في آسيا ، فيكون هناك سرماتيا الأوروبية وسرماتيا الآسيوية . وبالتالي تصبح الحدود بين أوروبا وآسيا خطاً بين البحر الأسود والبحر الأبيض . بيد أن « دوڤال » في « الجغرافيا الشاملة » الصادرة عام

1676 ، ينقل هذه الحدود باتجاه الشرق ، من « الدون » إلى مصب « الأوب » . ويرفض البعض إبداء رأيهم مكتفين بالإشارة إلى أن دوق موسكو الأكبر يمتلك أراضي في آسيا كما في أوروبا .

وبعد عهد بطرس الأكبر ، تتغير لهجة الجغرافيين . فلم تعد الحدود (الدون ـ الڤولغا ـ الأوب) موضوع نزاع . فكان يكفي الوصول إلى المنحدر القزويني للوصول إلى آسيا .

لكن الجغرافيين ، كالمعجميين ، يتفقون تماماً على تفضيل أوروبا على باقي القارات . لذا ، لا تبدأ فهارس هذه المؤلفات بأفريقيا حسب التسلسل الأبجدي ، بل بأوروبا . وإذا شكل « مانسون مالليه » استثناء عام 1683 ، فإنه لم يتوان عن إبداء اعتذاره على ذلك ، بحيث قال إنه من الطبيعي البدء بأوروبا لأنها « وطننا » . أما تبرير هذا التفوق الأوروبي فيرجعونه إلى نوعية المناخ ، وإلى أرضها الخصبة . وقد أكد « لافورست دو بورغون » ، عام 1705 ، أن نتاج الذهب لم يكن هو الذي صنع ثروة أوروبا ، بل قدرتها في حقل المبادلات والإنتاج ، وهي القدرة التي أتاحت لها الحصول على المعادن الثمينة من باقي أنحاء العالم . كما لا بد من التنويه بالكثافة السكانية وأهمية المدن وعددها . أخيراً ، تكمن شهرة أوروبا في كونها مركز الدين الحقيقي ، حتى ولو أن آسيا هي التي شهدت ولادة المسيح .

لقد منح اللّه قارتنا النعمة والمجد ، فَتُفْسَحَ عوالم جديدة لتغرس فيها الصليب . لكن دول القارات الأخرى ، على العكس من ذلك ، لا تمتلك أية رقعة أرض في أوروبا . وهذا دليل على تفوق العالم القديم على الجديد .

كذلك يتجسد هذا التفوق في كون أوروبا أنتجت ، ولما تزل ، رجالاً عظماء . ويذكر « روبز » عام 1689 ، قيصر ، الإسكندر ، شارلمان ، لينتهي بلويس الرابع عشر « ملكنا الذي لا مثيل له » .

ولا شك في أن العرق الأبيض ، الخاصية المميزة لأوروبا ، يتفوق على غيره . فالأوروبيون متكافئون في ذلك ، ويحلو التطلع إليهم . لهذا السبب ، تعتبر الهنديات أنهن يحظين بشرف عظيم إذا كن موضع محبة الأبيض ، أي الأوروبي . ويعتقد كذلك أن كلمة أوروبا متأتية من لفظة فينيقية تعني « الوجه الأبيض » .

وحسب العادة المألوفة في تلك المرحلة ، لا يحمل الأصل القديم سوى معنى قيمي .

ثمة اتفاق أيضاً على الإعتراف للأوروبيين بصفات أخلاقية لا نجدها عند الأجناس والشعوب الأخرى . فهم روحانيون ، ظرفاء ، كرماء ، وكادحون . وهم « لا يعرفون الطبع الخشن والهمجي والفظ الذي نجده عند سكان المناطق الأخرى من العالم » (رويز) . ويرى القس لو فرانسوا (1770) أن الآسيويين مطواعون ويتقبلون العبودية . والملوك في آسيا ليسوا سوى طغاة ظالمين . ويذكر « لوكوك » في « الجغرافي الكامل » أن الإفريقيين هم أناس برابرة ، متوحشون وأفظاظ ، وأن الآسيويين كتومون ، متعجرفون ، عنيدون ، وشهوانيون . وأخيراً ، يمكن القول إنه لولا الأوروبيون لبقيت مختلف مناطق العالم عاجزة عن الإتصال فيما بينها . وينوه « بواش دونوفيل » ، عام 1772 ، بهذه المهمة الرئيسية التي تضطلع بها أوروبا .

هذا الإعتقاد بالفوقية التي تستحقها أوروبا تم التعبير عنه في المعاجم . ففي البند « استبداد » ، يذكر معجم تريفو أن هذا النمط من الحكم ، المحدد بمفاهيم تحقيرية ، موجود في تركيا ، وفي البلدان الخاضعة لسيطرة المغول ، وفي اليابان ، وفي بلاد فارس وفي كل آسيا تقريباً .

وتتيح لنا المؤلفات الجغرافية والمعاجم إقامة علاقات بين مفهوم أوروبا ومفهوم المسيحية . ففي معجم تريفو أن المسيحية هي « التجمع العام لجميع المسيحيين المنتشرين على وجه الأرض ، بغض النظر عن مختلف الآراء التي يمكن أن تقسم هذا الجسم إلى طوائف خاصة » . فروما هي عاصمة العالم المسيحي . هنا يوجد ما يتجاوز مفهوم أوروبا ، وهو ما عبر عنه « بنين » في « نافورة ساحة ناڤون» .ثمة اصرار أيضاً على كلمة «كاثوليكي» ومعناها الأساسي «عالمي». وهذا يعني أن أوروبا ليست كلها « رومانية » فهناك بلاد بروتستانتية وأرثوذكسية منشقة . من جهة أخرى ، خرجت الكاثوليكية الرومانية إلى أبعد بكثير من حدود أوروبا ، فوصلت الإرساليات التبشيرية إلى الصين ، أميركا وأفريقيا وذلك منذ القرن 16 ، أما اكتشاف أثيوبيا المسيحية فيطرح مسألة مختلفة : حافظ بعض الأفريقيين الذين انقطعوا منذ مدة بعيدة عن محور روما ـ الأرض المقدسة ، حافظوا على إيمانهم الحقيقي . لذا ، فالمسيحية الكاثوليكية لا تترافق حصراً مع أوروبا ، علماً أن الفكرة

السائدة سابقاً كانت تعتبر أن « اللامسيحي » هو « لاأوروبي » . حتى أن « الرداء الكهنوتي غير المخيط » ، داخل أوروبا بالذات ، والذي تم تمزيقه في القرن 17 ، تعرض مجدداً للتمزيق مع عصر الإصلاح . هذا التمزيق أثبتته وكرسته معاهدات وستفاليا . وفي القرن 18 ، ورغم استمرار فكرة أوروبا في التجرد من صفة القداسة ، برزت مع عصر الأنوار أفكار ـ قوى جديدة . لكن هذه الأخيرة لم تلغ فوقية أوروبا وإدراك الأوروبيين لهذه الفوقية ، بل كان الأمر على العكس تماماً . إن كلمة « مدنية » التي تتضمن مفاهيم التطور ، والمثال الأعلى الذي ينبغي نشره بين الذين لم تصل إليهم « الأنوار » بعد ، وتطور سياق تاريخي محتم ، وتفسير مستقبل البشرية ، هذه الكلمة تختص ، على أكمل وجه بأوروبا ، وأوروبا وحدها . ففكرة المسيحية التي كانت تحدد أوروبا وتبررها ، أصبحت الآن فكرة المدنية تنوب عنها . بيد أن أوروبا تبقى دائماً ، وأكثر من أي وقت مضى ، محور العالم .

لقد واتت الأوروبيين فرص أخرى لإدراك خصوصية قارتهم . يكفيهم قراءة الأخبار والروايات الكثيرة التي نشرها المبشرون والرحالة عن بلاد ما وراء البحار . بين هذه الأخيرة ، كانت دون شك « أخبار فرنسا الجديدة » و « الرسائل التقوية والطريفة » التي كتبها اليسوعيون .

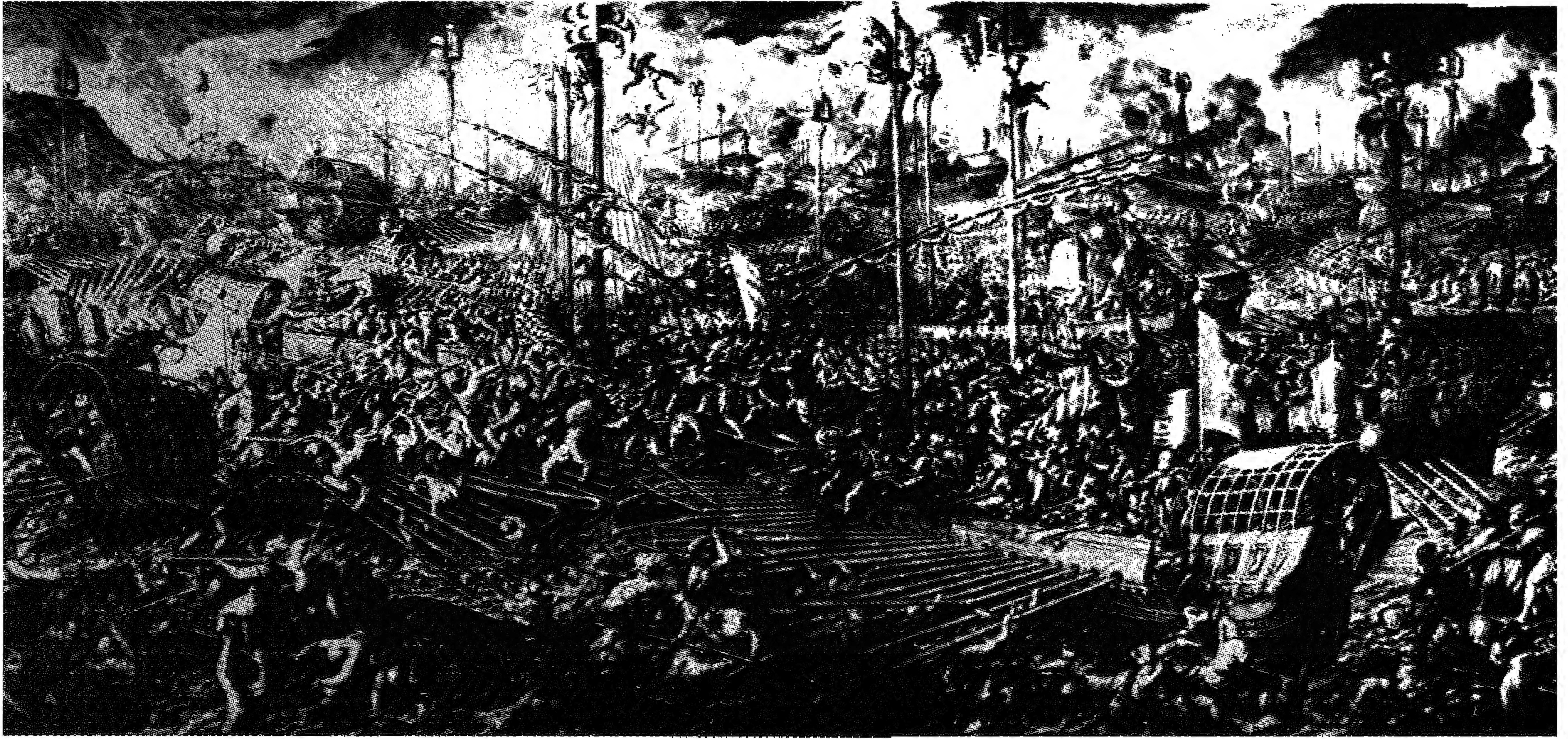
ومن عام 1632 حتى عام 1672 ، بقي « سبستيان كراموازي » ، المطبعي الخاص بالملك ، بقي ينشر كل عام ، في باريس ، أخبار اليسوعيين الكنديين . وإننا لنعلم كم كان لهذه الأخيرة من تأثير على « مريم التجسد » وعلى عدد من المتدينين ضمن أوروبا : كانت عملاً دعائياً ، إنما أيضاً مصدراً رئيسياً لمعرفة العالم الجديد وردود فعل الأوروبيين إزاء الحضارات الأميركية .

ففي هذه الأخيرة نجد عدداً من التناقضات مع عادات وأخلاق المجتمع الأوروبي . وفي رواية تعود إلى عام 1642 ، يشير الأب « جان فيللو » مثلاً أن « المتوحشين » ، بعكس فرنسا ، لم يكن لهم كنية عائلية . كانت لهم أسماؤهم الخاصة التي يغيرونها أثناء المناسبات الهامة التي تمر في حياتهم : أثناء الخروج من فترة المراهقة ، والشفاء من مرض خطير ، الخ . والشباب منهم يتسمون بأسماء الموتى ويأخذون مهماتهم . أما الأخلاقية الجنسية المغايرة لما هي عليه في أوروبا : فالعفة لا وجود لها عند الهنود ، والزواج ، المستقر في أوروبا ، يقتصر عند

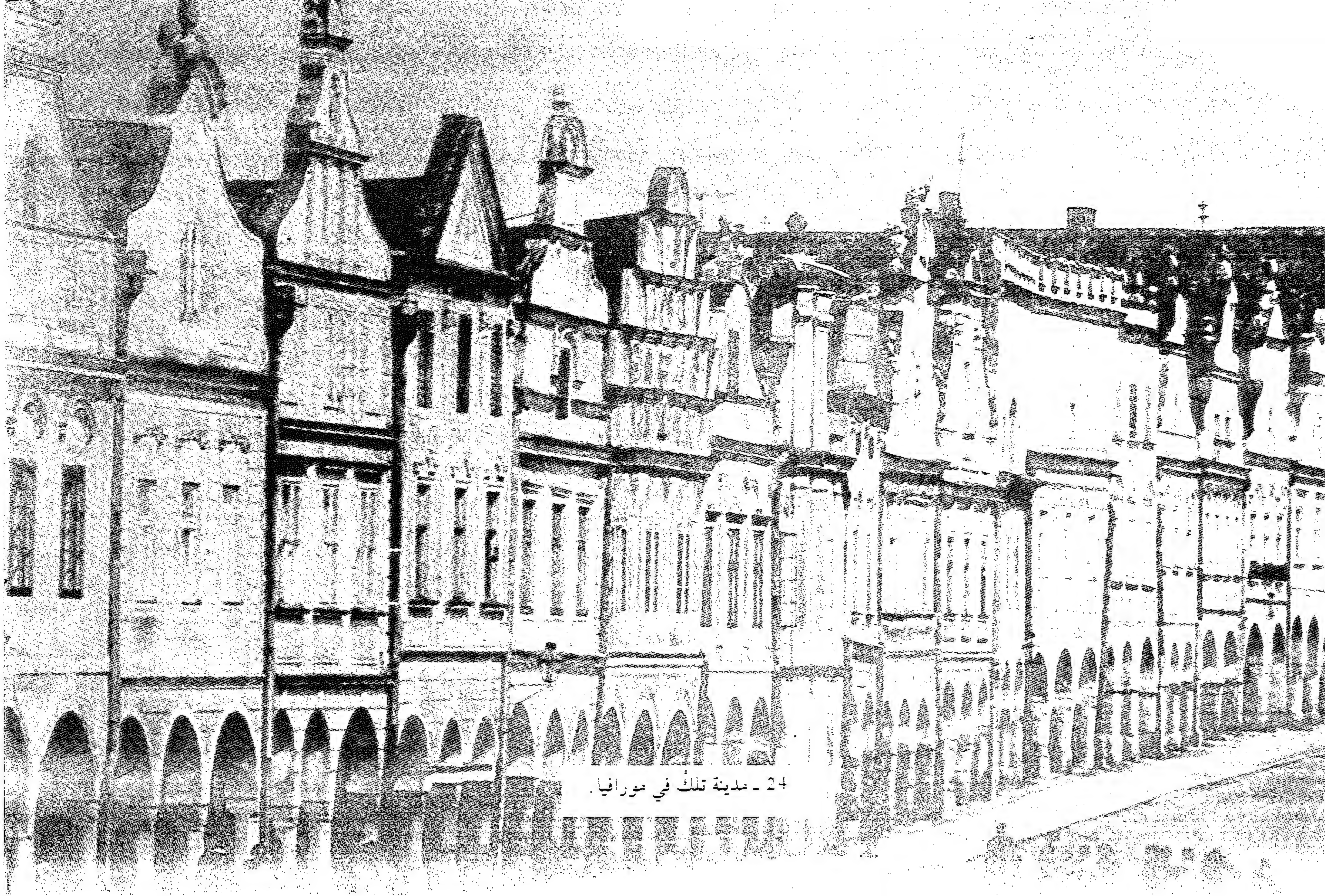
الأميركيين على العلاقات العابرة . وتقوم القبائل باختيار « قادتها » في حين أن الكثير من المناصب وراثية في فرنسا والعالم القديم . وفي أكثر الأحيان ، تتفاوت الأذواق والتصـرفات . وهكـذا ، يمكننا أن نقـرأ في خبـر ورد خـلال 1657 ـ 1658 أن الفرنسيين يحبون المسك ، وإنهم يلزمون الصمت في حال المعاناة ، بينما يحب الهنود رائحة الشحم ويأخذون في الغناء إذا ما تألموا . والأوروبيون يضيفون الملح إلى اللحوم ويكرهون اللحوم المجففة ، أما مرقتهم الكثيرة التـوابل فهي بـالنسبة للبدائيين نار جهنم . ورغم أن جلد هؤلاء هو أكثر طراوة من جلد الفرنسيين ، إلا أنهم ينامون على الأرض ، بينمـا ننام نحن على الفـرش . ولا يشعر الأوروبيـون بقرصات البرد كالهنود ، الذين يتمتعون ، إلى ذلك ، بحدة نظر يفتقر الأوروبيون إليها . كل ذلك يدل على أنه يوجد بين الفريقين طباع رئيسية متمايزة ، فيما يتعلق خاصة بالحواس الخمس وبآداب المائدة ، أو بردود الفعل إزاء الإنفعالات والمشاكل الدائمة التي تمر بهم في حياتهم اليومية .

والأمر ذاته بالنسبة لمعايير الجمال . ففي فرنسا ، يحب الناس حسب ما يقول اليسوعيون ، العيون الكبيرة والشفاه الرقيقة ، وفي أفريقيا العيون الصغيرة والشفاه الغليظة المتدلية ، وعند الهنود الوجه « الممتلىء كوجه قدامى القياصرة » . ويحب البـدائيون الشعـر الطويـل ، القاسي ، الأسـود ، الذي يلمعـونـه بـالشحم ، أمـا الأوروبيون ، أو على الأقل الفرنسيون ، فيفضلون عادة الشعر الأشقر ، المغسول جيـداً بالصـابون ، «المنفـوش والمجعد» . وقـد اعتاد الأوروبيـون على إطالـة لحـاهم ، التي يعتبرها البدائيون نوعا من الإهانة . ويقلم الفرنسيون أظافرهم ، ولا يفعل الهنود ذلـك ، ويدرز الأولـون جواربهم من خلف السـاق ، أما الآخـرون فمن الأمام . والمنديل الذي يستعمله الأوروبيون هو عند الهنود دلالة على القذارة .

في أوروبا ، يتناول الناس طعامهم من على طاولة ، أما في أميركا فيأكل الهنود وهم جلوس على الأرض ، مثل الأتراك . وفي فرنسا ، يشربون أثناء الطعام ، أما قبائل الكونكي فيأكلون أولاً ويشربون بعد ذلك . وفي أوروبا ، يقدم الطعام في أوقات معينة ، بينما يأكل البدائيون عندما يجوعون وحين يكون لديهم ما يأكلونه . وعلى عكس الأوروبيين ، لا يتحدث البدائيون أثناء الطعام . إذاً ثمة اختلاف في كل شيء . لدرجة أن الحرفي يحصل على أجره حالما ينتهي من عمله ، وهذا ما لا



23 ـ معركة ليبانت.



24 ـ مدينة تلك في مورافيا.

نجده عند الهنود . وإذ يضع الفرنسيون أحذيتهم على الأرض ، فإن الهنود يعلقونها في السقف . وفي أوروبا ، يحملون الأطفال على ذراعهم ، وفي أميركا فوق الظهر . أما طريقة قطع الأخشاب فتختلف بين جانبي الأطلسي . وغالباً ما يرفض البدائي ذكر اسمه ، بعكس الأوروبي الذي يسارع إلى التعريف بنفسه حين يقابل الغرباء .

أما الأنماط المعيشية الأسرية فمتباينة جذرياً . إن والد العروس في فرنسا هو الذي يقدم المهر ، والعكس صحيح عند القبائل الهندية . وفي أوروبا ، يرث الأولاد أهاليهم ، أما عند « الهورون » ، فإن أبناء الأخت هم الذين يرثون أخوالهم ، إلى جانب الأخت . والرجل في أوروبا ينقل زوجته الشابة إلى بيته ، في حين لا يفعل البدائيون ذلك . وفي أوروبا ، يدفن الأموات ممددين في قبورهم ، أما الهنود فيزينونهم ويجعلونهم في وضع شبيه بالوضع الجنيني .

وعلى صعيد الثروات الغذائية ، كتب « باكفيل دولا پوتري » عام 1753 في « تاريخ أميركا الشمالية » أن البدائيين لا يتمتعون بالروح الإقتصادية ، لا يحتفظون بشيء . وعندما يكون المحصول أو الصيد وفيراً ، يأكلون حتى التخمة . ثم يتوقفون بعد ذلك لعدة أسابيع حتى ينهشهم الجوع ويكاد يقضي عليهم . كذلك فهم عادة لا يشنون الحرب لغزو مناطق جديدة ، إنما أخذاً بالثأر .

وعليه ، فإن القارىء القليل الاطلاع على منشورات اليسوعيين أو رحلات العلمانيين إلى أميركا الشمالية ، ينبهر بخصوصية المدنية الأوروبية وذلك على جميع الصعد ، ليس فقط فيما يتعلق بالدين ، بل في أدق تفاصيل الحياة اليومية ، وفيما يتعلق بأبسط التصرفات ، وأكثرها أهمية . وكم كانت دهشة الأوروبيين عندما قرأوا في « عادات وتقاليد البدائيين الأميركيين » الذي أصدره « لافيتو » عام 1724 : « عند « الإيروقيين » و« الهورون » ، يعتبر أطفال كل كوخ شقيقات أمهم كأمهاتهم ، وأشقاءها أخوالهم . وفي الإطار نفسه ، فإن أشقاء والدهم هم آباؤهم ، وشقيقات والدهم عماتهم . وبالتالي ، فإن جميع أولاد الأم وشقيقاتها والأب وأشقاءه يعتبرون أخوة وأخوات . أما فيما يتعلق بأولاد الأخوال والعمات ، أي أشقاء الأم وشقيقات الأب ، فيعاملون فقط كأبناء خال أو عمة » . أما فيما يتعلق بدور الأمهات الحاكمات في اختيار رؤساء القوة الإتحادية الأيروقية ، فهذا مغاير جذرياً للممارسات الأوروبية

التي تحتفظ للرجل بسلطة اتخاذ القرارات المتعلقة بالأمور السياسية .

أما الشعور بالعزة والكرامة ، الذي يتمسك به المجتمع الأوروبي النبيل ، فتبرز أهميته وأصالته لدى مقارنته بنمط السلوك عند المحاربين الهنود الذين يعذبون أسراهم ، حيث إن أي تعنيف يوجهه كبير القوم قد يقود إلى الإنتحار .

إن الكتابات والتفاصيل التي تركها لنا الرحالة عن إقامتهم في الشرق والصين تتيح لنا كذلك التعرف إلى الإنسان الأوروبي في صفاته المميزة . وقد توافرت ، في نهاية القرن 17 ، الروآيات والأخبار حول الشرق الإسلامي . فتحدث « تاڤرنييه » و« شاردان » عن فارس والهند ، والكبوشي « غبريال دو شينون » عن المشرق ، والفرنسيسكاني « رافاييل دومانز » عن فارس ، و« تيڤونيه » عن الامبراطورية التركية . وفيما يتعلق ببلاد الهند ، نجد روايات حاكها بعض الإنكليز من أمثال « الكسندر هاملتون » ، « جون فريير » و« روبرت كنوكس » ، والقس « كاريه » الذي أرسله كولبير ، والدومينيكي البرتغالي « ناڤاريت » واليسوعي « فرانسوا كاترو » الذي نشر كتابات زملائه .

وفيما يتعلق بالطبع والمزاج ، يتفق جميع الرحالة على خمول الشرقيين وبلادتهم الذهنية ، وقدريتهم ، وقلة قدرتهم على متابعة التطور العلمي . وهم يفتقرون لوجود حرفيين متخصصين بين ظهرانيهم ، بعكس ما نعلمه عن أوروبا في تلك الحقبة . ونشاط الأوروبين يبرز حتى في فن الإعتناء بحدائقهم التي يغرسونها وينظمونها بشكل يتيح التنزه فيها مع مبادلة أطراف الحديث . وهذا التقليد أدهش العديد من الفرس والهندوس . والمقارنة بين المدن الأوروبية ومدن الشرق توحي للرحالة بأن أوروبا قارة الأنظمة والقوانين . فالأب « رافاييل دو مانز » يعتبر أصفهان كإحدى كبرى قرى « بوس » . ثم إن الأوروبيين مبدعون ، فهم يشيدون الصروح ويحافظون عليها ، في حين كان الأتراك فقط ينسخون الفنون المسيحية ، ويهملون أمر عماراتهم . أما فيما يختص بعاداتهم وتقاليدهم : خدور الحريم ، السرايا ، الخصيان وجميع أنواع الإنحلال والفساد ، فإن نظرة متفحصة إلى الحكم ، والقضاء ، والجيش ، وفن العمارة ، والموسيقى ، في فارس ، والهند ، توحي بالإعتقاد أن هذه المناطق كانت تجهل النظام والقانون : فهم لم يعرفوا أية مسلكية انضباطية في الجيش ، ولا أية نظرة رؤيوية في فن التصوير . كل ذلك يعطينا

الإنطباع بعدم أهميتهم . فأي جيش أوروبي صغير قادر على دحر الآلاف من الرجال في جيش المغولي الكبير .

كذلك ، تتميز أوروبا بوجود سلالات متوارثة من النبلاء . وهذا ما لم يجده « شاردن » في فارس . أضف إلى ذلك أن أوروبا تجهل نظام العشائر المغلقة الموجود خاصة في الهند . ولكم دهش الرحالة من رؤية البراهمانيين يحظون بالإحترام والتبجيل بسبب مولدهم ، رغم فقرهم وبؤسهم . هذه الملاحظة تؤكد أن أصالة المحتد ، التي تتحدد منذ الولادة هي بالنسبة للأوروبيين ، مرادفة للثروة . كما لم تعرف أوروبا أسوار القاذورات التي تحيط بالمجتمعات المغلقة . قد يقوم البراهمانيون مثلاً بتحضير الطعام للجماعات المغلقة الأخرى ، إنما لا يجوز لهم أن يتذوقوا الطعام الذي يعده أشخاص من جماعات مغلقة أدنى مستوى . وهذا يعني بالتالي أن « أصالة المحتد تحدوهم إلى إعداد طعامهم بأنفسهم » ، كما يذكر الأب « كارون » ، وهذا يدل على أنهم لم يجدوا شخصاً جديراً ليحضره لهم . أما في أوروبا فالعكس صحيح ، إذ من الطبيعي أن يقوم الأدنى بخدمة الأعلى .

ولا شك في أن وجود اليسوعيين في بكين منذ نهاية القرن 16 ، قد زودنا بمواضيع مدهشة أخرى . فنجح الآباء « ريتشي » ، « شال » و « فربيست » في « تصيين » المسيحية لدرجة أن الامبراطور « كارانج - هي » أذن ، عام 1692 ، بإصدار منشور التساهل ثم إن إرشادات اليسوعيين فيما يتعلق بالأمور الفلكية ، والعسكرية ، والدبلوماسية ، والدهشة التي خلقها في الصين استخدام التقنيات الأوروبية والمنطق الأوروبي ، كل ذلك ساعد على تحول أوائل المثقفين إلى المسيحية . أما الآمال الكبيرة المعلقة على تحول هذه الأمبراطورية الواسعة إلى المسيحية ، فقد تحطمت في أعقاب الصراع الذي نشب بين الطقوس الصينية منذ عام 1633 ، والذي بلغ ذروته عام 1700 ، وأدى بعد أربع سنوات إلى سحق التسويات التي رأى اليسوعيون ضرورة إقامتها مع كونفوشيوس .

وكان ثمة بعض الغزارة الأدبية التي أتاحت للأوروبيين التعرف إلى امبراطورية « الوسط » وسكانها . فعام 1671 ، يصدر الأب « غريلسون » مؤلفه « تاريخ الصين » . وعام 1697 ، يقدم الأب « بوفيه » الكثير من الوثائق التي أغنت مكتبة الملك الخاصة ، ثم يحصل القس « بينيون » ، عام 1720 ، على مجموعة من

مئات الكتب وهي مخطوطات من البعثات الأجنبية . وطيلة القرن 18 ، كانت تصدر « رسائل اليسوعيين التقوية والطريفة » . وعام 1735 ، يصدر الأب « دو هالد » مؤلفه الهام « التعريف بامبراطورية الوسط وبلاد التتار الصينية » . وفيما بعد ظهرت أعمال الآباء: « أميوت » ، « غوبيل » و « ماياك » .

كل هذه الأعمال المتعلقة بالصين ، إضافة إلى الخزفيات ، والبرنيق الصيني ، والبورسلين الزجاجي ، والتي كانت تنقلها مختلف شركات الهند بكميات هائلة ، أجبرت أوروبا على إدراك ذاتها ، لا سيما بعد عمليات الإحتكاك مع الحضارات الأميركية ـ الهندية ، الأكثر خشونة بالطبع ، فقد كشف اليسوعيون حقيقة امبراطورية بدت بنيتها الإجتماعية ، والحكم فيها والعادات والتقاليد أكثر تعقيداً وأشد تمايزاً مما عرفناه في أوروبا . ويذكر الأب « مارتيني » أن تاريخ الأحداث الصيني بدأ قبل حوالي ألفين وست مئة وسبعة وتسعين عاماً قبل الميلاد . أي قبل التاريخ المعروف الذي حدث فيه الطوفان التوراتي . ولم يكن ذلك ليمر دون طرح مشاكل دينية هامة . فأقدمية الحضارة الصينية ، وفلاسفتها ، وقوانينها ، ووجود خلفية عائلية ومدنية جديرة بالإعجاب ، لكنها بعيدة عن الكتاب المقدس ، كل ذلك يوقع في لجة من الحيرة والإرتباك .

وأشد ما يثير الدهشة كان دون شك اكتشاف أن الصينيين يكرهون البرابرة ، بل حتى أكثر من كره الأوروبيين لباقي أنحاء العالم. كانت جمهورية الوسط تبعاً لجغرافيتها السياسية تنفي هؤلاء البرابرة الأوروبيين إلى أقاصي البلاد ، وكانت علاقتها بهم بمنزلة علاقة السيد بالعبد . وفي بكين ، كانت مهمة بعثة لويس الرابع عشر تفهم على أنها تحمل الضرائب إلى الصين .

يذكر « الأب دو هالد » أن الأوروبيين توصلوا ، بشكل أفضل ، إلى تحديد خصوصية الملكيات المطلقة أو الجمهوريات التي تسوسهم وذلك بالمقارنة مع سلطة امبراطور الصين الإستبدادية . كانت سلطته لا محدودة ، وهو « السيد المطلق المتحكم بحياة رعاياه وأملاكهم » . ونحن نعرف دون شك أنماط الحكم الأساسية السائدة منذ عهد سقراط : الديموقراطية ، الأرستوقراطية ، والملكية مع أشكالها المتفاوتة ، أما في الصين ، فإن النظام الإستبدادي لم يكن مجرد مباحثات نظرية ، إذ كان يصار إلى بحثه في أخبار اليسوعيين ، كما ولو أنهم في بيئة طبيعية . أضف

إلى ذلك ، أن اليسوعيين لم ينفكوا يثنون على هذا الحكم الأبوي والفعال ، المصمم بطريقة التقصي وسبر الآراء في المناطق ، الذي توجهه المبادىء الأخلاقية ، بحيث يبدو شبيهاً في نواح عدة بالدولة الرومانية القديمة التي يعرفها تماماً الأوروبيون المغرمون بالثقافة اللاتينية . فالإستبدادية ، التي كانت حتى ذلك الحين عرضة للتشنيع في أوروبا ، اصطبغت تحت ريشة اليسوعيين بألوان الخزف الصيني الزاهية .

ثمة عامل تمييزي أخر : إن أصالة المحتد الوراثية لم تكن معروفة في امبراطورية كارانج ـ هي ، حيث لا تعطى الرتبة إلا بحسب الكفاءة . ولم يكن يوجد في الصين وظائف تباع وتشترى كما في أوروبا . إذ كان يتم توظيف جميع العاملين في الدولة عن طريق إجراء مباراة . ويجوز لهؤلاء الموظفين الكبار توريث ثرواتهم لأبنائهم ، إنما ليس وظائفهم . وطيلة حياتهم العملية ، يتوجب عليهم الخضوع لعدة مباريات كي يتسنى لهم أن يترقوا في الإدارة . أما الدين ، فلم يكن ذا كبير أهمية في الصين ، خارج إطار الطقوس العائلية التي تمارس في المنزل . وهناك ، يكرهون الرهبان والراهبات البوذيين ، وهذا مغاير أيضاً لما هو سائد في أوروبا حيث تتمتع الكنيسة بمكانة رئيسية .

إذاً ، وبصورة عامة ، تختلف منظومة القيم جذرياً في أوروبا عما هي عليه عند الصينيين . ففي الصين ، يسعون إلى الإعتدال في كل شيء . أما العلل القاتلة لدى العائلات فهي الطعام الفاخر ، الرغبة بالمباني الضخمة ، والدعاوى المستمرة ، والفضول التافه ، والتراخي والكسل . ولسوف نرى لاحقاً أن الأوروبيين ، وخصوصاً النبلاء منهم ، لم يتقبلوا منظومة القيم هذه . وعلى عكس ما في الصين ، تطغى القيم والوظائف العسكرية في أوروبا على تلك المدنية . كما تحتل البيروقراطية ومعرفة الآثار الكلاسيكية عند الصينيين ، مقاماً أرفع من سلطة السيف . ثمة اختلاف أيضاً في القيم الجمالية . فالصينيون يحبون الجبهة العريضة ، واللحية غير الكثة ، والوجه الواسع والمربع ، والأذان الكبيرة والعريضة ، والفم الصغير والشعر الأسود . وهم لا يقدرون القامة النحيلة كما في أوروبا . كما أنهم لا يزينون داخل بيوتهم بالرياش والنجود ، والمرايا ، والنقوش المذهبة . فما يضفي الجمال على المنزل في الصين هو عدد الفناءات والقاعات ومدى اتساعها ، بحيث يزينونها بأوان خزفية ،

والفوانيس المصنوعة من الحرير ، والسجف المزدانة برسوم الطيور ، والمناظر الطبيعية والزهور . وفي مجال الطبخ ، دهش الأوروبيون الذين قرأوا ما كتبه اليسوعيون عن وجود معايير أخرى ، عدا الأغذية المتنوعة ، للحكم على الأطعمة . ففي الصين ، لا بد للطبخ أن يرضي الذوق ، بطبيعة الحال ، وكذلك الشم والنظر . إذ يجب موالفة الأحاسيس الفمية (القَضوم ، اللزج ، الخ) مع المذاقات الخمسة الرئيسية (الحلو ، المالح . . .) وفي طقوس الطعام يجب التوفيق بين حجم الأطباق ولونها وبين نوعية وطبيعة الأطعمة .

أما اللغة فهي موضوع آخر يدعو إلى الدهشة . فلا شيء يجمعها مع اللغات اللاتينية ، الجرمانية أو السامية المألوفة لدينا . فمع الصينية ، نجد أنفسنا إزاء لغة أحادية المقطع ومتعددة النبرات ، غير مبنية على أبجدية معينة ، لكنها تضم الآلاف من الحروف . فبواسطة اللغة الصينية ، وخصوصاً بفضل الأسلوب الذي تكتب به ، كان أبناء الشعب الأصفر يبعثون برسائلهم من « كوشينشين » إلى بكين . والكلمة ذاتها قد تكون موصوفاً أو صفة أو فعلاً . فتبعاً لنبرة الصوت ، قد تعني كلمة « بو » : الزجاج ، غلى ، ذَرَى ، الأَرُزّ ، حليم أو متحرر ، حضّر ، امرأة مسنة ، كسر أو شق ، مائل ، قليل جدّاً سقى عبد أو أسير[1] . فاللفظ مرتبط بمختلف تشكلات عظام الوجه : « أما أسنان الصينيين فمنظمة بطريقة تختلف عما هي عليه عندنا : فالصف الأعلى مثلاً ناتىء ، ويتقدم عند الجميع تقريباً باتجاه الخارج ، أما الصف الأسفل فمنجذب نحو الداخل . وإذا كانت أسنان الأوروبيين تصطدم في أطرافها ، فإن أسنان الصينيين تلامس أحياناً كثيرة الشفة السفلى ، أو على الأقل اللثة ، ولا يمكن أبداً تقريباً أن تتلاقى بصورة صحيحة » .

بيد أن أوروبا تبقى متفوقة على الصين تفوقاً واضحاً . يذكر اليسوعيون أن أوروبا هي أرض التقدم والصين أرض الجمود ، حتى رغم أقدمية سكانها ، ولياقتهم ، وأهميتهم ، ورغم خصوبتها ومزاياها الفاضلة . ويمتلك الصينيون مكتبات خاصة ، كما توصلوا إلى بعض الإكتشافات ، صحيح أنهم ذوو فكر ، إنما هل هو « ذاك الفكر الذي يبدع ، الذي يتوغل ويغوص في الأعماق » ؟ أضف إلى

(1) ويقول دوهالدان : «كلمة تشو (Tchu) إذا لفظت بمد حرف «u» وبتوضيح الصوت يكون معناها سيد أو معلم ، وإذا لفظت بنبرة رتيبة مع حرف «u» تعني خنزير.

أنهم لا يهتمون بالعلوم « التأملية » . فعلم الفلك عندهم هو علم التنجيم . وأهم ما في الأمر هو التنبؤ بزمن الخسوف والكسوف ووضع التقويم الأمبراطوري الذي يوجه تصرفات الناس . أما أهم معوقات التقدم فمردها إلى غياب التنافس وعدم مكافأة الذين يسعون إلى العلوم الصحيحة . وفي الواقع ، ترتكز كل مناهج المباريات على دراسة الآثار الكلاسيكية فقط . لذا ، تهمل العلموم التأملية لأنها لا تقود إلى المجد والثروة .

وتتمتع أوروبا بقواعد منطقية تعلم كيفية « التحديد ، التصنيف ، واستخلاص النتائج » . أما الصين فتجهل القياس المنطقي وغنى الفلسفة الكلامية . وليس لدى الصيني فكرة واسعة عن الهندسة النظرية التي تقوم على القضايا النظرية ، مع تطبيقها على بعض المسائل الخاصة . ويذكر اليسوعيون تماماً كيف انبهر كارانج - هي وكبار موظفيه ، عندما كشف لهم المبشرون عن الرياضيات والفيزياء والتقنيات الأوروبية . ويبدو أن تفوق البيض هذا قد خفف من الكبرياء المتأصلة في نفوس الصينيين وكرههم المعروف لجميع الغرباء .

في بداية القرن 18 ، كانت أوروبا لا تزال تحافظ على سلامة وعيها هذا لتفوقها في جميع المجالات تقريباً إزاء القارات الأخرى ، حتى رغم كون الحضارة الصينية طرحت العديد من المسائل على الذين يعتبرون أوروبا ذات سمة وحيدة ونموذجية . هذه الكبرياء الأوروبية ، عبر عنها ، قبل خمسين سنة ، « إبراهام بوس » في إحدى صوره المعبرة وعندما كانت أفريقيا تتمثل بملامح زنجية مزودة بمظلة أو تنورة أو فيل ، وآسيا بامرأة شرقية مع مبخرة وجمل ، وأميركا بامرأة بدائية ترتدي ثوباً من الريش ، اتخذت أوروبا ، تحت ضربات منقاشها ، مظهر ملكة بيضاء ، مع صولجان ، وتاج ورداء ملكي ، وتترافق مع الأسطورة : « . . . . كان يحكم بلادنا أعظم أمراء الكون » .

هذا التلاقح مع الحضارات غير الأوروبية برهنت على أنه من الضروري طبعاً تبيان خصوصية أوروبا وأصالتها في المجالات الديموغرافية والإجتماعية والسياسية والإقتصادية من خلال المكانة التي أعطاها الأوروبيون للزمان والمكان ، ومن خلال دراسة نظام القيم التي سمحت لهم بإرساء التراتبية فيما بينهم وإعطاء الأولويات للعمل . فكيف كانوا يتصورون علاقاتهم مع العالم ؟ وهل كانت الغلبة ، في أوروبا

هذه ، لعوامل الوحدة أم لعوامل التنوع ؟ هل كان « توكفيل » محقاً في قوله : « من أقصى حدود بولونيا إلى بحر إيرلندة ، كل شيء كان متماثـلاً : الإقطاع ، بـلاط الحـاكم ، مناطق النفـوذ ، الخـراج ، الخـدمـات المؤداة ، الحقـوق الإقـطاعيـة والنقابات » ؟

الفصـــل الأول

الزمـــان ، المكـــان ووسائـل الاتصـــال

الزمـــان

لم يكن مفهوما الزمان والمكان متماثلين عبر جميع الحضـارات . فأوروبي القرن 18 كان يقيس زمانه بمقياس معدل الحياة على أساس ثلاثين عامـاً ويقيس الزمان بمقياس قدم الإنسان أو الحصان . وجاء في كتاب « صدمة المستقبـل » ، لصاحبه « أَلْفِنْ توفلر » ، في عملية مقارنة بين وتيرة تقدم الأقدمين ووتيرة تقدمنا : « أن (حصاننا) مبرمج ليعمل حسب وتيرة السيرة البيولوجية ، لـذا فهو غيـر مهيأ لمواجهة تزايد المعارف . والحال هذه ، فإن المعلومات التي يتلقاها المرء حالياً في يوم واحد تعادل تلك التي كان ، في القرن الماضي ، يتلقاها طيلة حياته » . فكان ثمة عدة أزمنة في حقبة واحدة ، فزمن جليس الأمراء في ڤرساي أو پوستدام يختلف عن زمن الممول أو التاجر ، كما عن زمن الفلاحين الذين كانوا يشكلون ثمانية أو تسعة أعشار الأوروبيين .

والزمن « الحقيقي » ، المعاش ، عنـد الفلاح البريتاني ليس هـو نفسه زمن القياس العلمي ، المتجانس ، وذي الفترات المتساوية . إن مختلف فترات النهار ، بالنسبة إليه ، لا تحمل القيمة نفسها . والنهار ملك اللّه والأحياء ، أما الليل فملك الشيطان وأرواح الموتى . لذا ، يجب تحاشي العمل والخروج بعد الغروب ، إلا في حال التعزيم على أذى السحر ، كعدم الخروج مثلاً إلا ضمن مجموعة من ثلاثة أشخاص معمدين . ويعاش الماضي والحاضر والمستقبل في آن معاً . وثمة الكثير من التنبؤات و « النذر » التي كانت تتوقع الأحداث القادمة . كان لدى البعض القدرة على رؤية المآتم مسبقاً . وكان الناس يعتبرون أن تحويم الغربان فوق البيـوت ،

ووجود البوم فوق سطوحها ، وانطفاء شمعة الراتنج عدة مرات ، هي دلائل تبشر بالموت . أضف إلى ذلك أن الأموات يستمرون في ممارسة حياتهم اليومية ، لهذا السبب ، كانوا ، عشية ذكرى جميع القديسين ، يتركون على الطاولة بعض الأطعمة للغائبين. أما تفحص أطوار القمر فكان يساعد على التكهنات. من جهة أخرى، لم تكن كل الأيام وكل الفصول بالأهمية عينها : فالولادة يوم الأحد تفضي إلى مستقبل سعيد ، والعكس بالنسبة ليوم الجمعة . والزواج في أيار/ مايو أو آب/ أغسطس ، يومي الأربعاء أو الجمعة ، هو نذير تعاسة وشقاء . وكان يوجد رصد جوي شعبي شديد الغنى ، بشكل أقوال وأمثال ، تتخذ غالباً قديسي التقويم كمراجع لها . هذا الرصد الجوي كان يحدد برنامج النشاطات الزراعية ، فالقمح المبذور في ذكرى جميع القديسين لا ينبت . وإذا زرع الملفوف عند نهاية القمر لا ينبت أيضاً . وإذا وضع البيض تحت الدجاجة يوم عيد القديس يوحنا ، فإنه يعطي أجمل الصيصان . كل ذلك يتواجد في جميع أنحاء أوروبا ، مع تنوع هائل في المتغيرات . لقد كان ذاك زمن القسوة وشظف العيش ، والتعامل مع الأرض ، في الحياة اليومية التي يمارسها حوالي اثني عشر مليون نسمة . وفي هذا العالم ، المحافظ على سحره ، لا يخضع الماضي والحاضر والمستقبل للحدود الجامدة التي يشير إليها مقياس الزمن .

هذا الزمان هو أيضاً زمان طقسي . ويرى رجال الدين الكاثوليك والأرثوذوكس أن تذكر المزمور 118 « سبحتك سبع مرات في النهار » يؤدي إلى قضاء ساعات طويلة من التنسك والتعبد على مدار السنة . وهناك قواعد قديمة قننت وتيرة هذه المدائح الإلهية . فالشعب المسيحي في الغرب مدعو ، ثلاث مرات يومياً ، إلى إقامة الصلاة المريمية وذلك لدى سماعه دقات أجراس التبشير . وهذه الأجراس التي تعلن عن احتفالات العمادة ، والزواج والمآتم ، كما تعلن قداديس الآحاد والأعياد . أما العمل فهو خاضع تماماً للدورة الطقسية . فالأحد هو بطبيعة الحال يوم عطلة ، في البلدان البروتستانتية والكاثوليكية على حد سواء . حيث تقفل المحلات أبوابها ، إضافة إلى أن الطهريين الإنكليز ضاعفوا من التقيد بالقوانين المتعلقة بنهار الأحد . وقد نسب إليهم انتماؤهم إلى « المذهب السبتي » . كذلك تشكل الطقوس العائلية فناً منظوماً : صلاة النهوض والنوم . صلاة المائدة وطلب المغفرة قبل وبعد

الـوجبات . وفحص الضميـر قبل الإخـلاد إلى النوم . وفي العـالم الكاثـوليكي ، تميزت الدورات الطقسية في الكنائس بلون الزينة فالأخضر بعد عيد العنصرة ، والبنفسجي أثناء الأحتفال بسر التوبة والإعداد لعيد الميلاد والصوم الكبير ، والذهبي في الأعياد الرئيسية . هذا الزمن الطقسي يرتبط مباشرة بحياة المؤمنين اليومية : استحالة الزواج أثناء صيام الميلاد والصوم الكبير . الإمتناع عن أكل اللحم يومين في الأسبوع وأثناء الصوم الكبير ، وهي عادة لم تعرفهـا اسبانيـا ، لكنها كـانت موجـودة في انكلترا البروتستانتية ، وتعززت في البلدان التي تؤمن بالأرثوذكسية . أما أعياد البطالة فكانت عديدة في فـرنسا ، أي حـوالي ثلاثين يـوماً عـدا الآحاد ، ممـا كان يثير حفيظة الإصلاحيين الذين اعتبروا كل ذلك مضيعة لوقت العملْ . وكان لكل رابطة أو أخوية شفيعها ، الذي ينبغي إحياء ذكراه بصورة لائقة ، وذلك بإقامة قداس ووليمة على شرفه . وطبيعة الحال ، تقسم السنـة تبعاً لـلأعياد الإلـزامية الكبـرى : الميلاد ، الفصح ، الصعود ، العنصرة ، صعود العذراء ، جميع القديسين والأزمنة الأربعـة التي يحددها الصوم . وهناك أعياد أخرى ترتبط مباشرة بحياة الحقول ، كالإحتفال بصلوات الربيع ، عندما يتوجه راعي الأبرشية والمؤمنون بشكل طواف عبر الريف وصولاً إلى الكنائس الصغيـرة الخاصـة ومشاهـد المسيح المصلوب المنتشـرة في الأراضي الـزراعية التـابعة للخـورنيات ، بهـدف استمـطار بـركـات السمـاء على المحاصيل .

وتستخدم بعض الأعياد في تحديد تلك الفترات الرئيسية لدى الفلاحين والتي ليست سوى أوقات فاصلة بين مزارعة وأخرى . ففي فرنسا واسبانيا تبدأ فترة المزارعة مع عيد القديس مارتن أو القديس مخائيل. أما في روسيا، فبمناسبة عيد القديس جورج في الخريف ، أي في تشرين الثاني/ نوفمبر ، تبدأ عقود عمل الفلاحين ، كما يؤجر الأجراء أنفسهم في فرنسا مع عيد القديس جان في الصيف .

كذلك ، كانت تحصل كل عام زيارات حج محلية أو إقليمية تدفع بالأكثر تديناً نحو هذا التمثال أو ذلك النبع ، بانتظار الحصول على الحماية أو الشفاء .

مقـابل ذلـك ، كانت تـوجد أعيـاد دنيويـة ، كعيد عـودة الربيـع : ويـدعى « اغيلانو » في فرنسا و « أغينالدو » في اسبانيا ويـأتي المرفـع مع معـالم الفوضى الشائعة التي تعوقها ابتهالات الساعات الأربعين قرب القربان المقدس (المعروض

40 ساعة في زمن المرافع) ، وهي الأيام التي تقام فيها ، في القرى ، احتفالات الزواج بالجملة يوم ثلاثاء المرفع مثلاً .

مقابل ذلك ، كانت الحياة المدينية تسير بصورة مغايرة ، هاكم نهار متعهد ضرائب في باريس القرن 18 : رأسمالي تافه ، يدعى « لاليف دابيني » ، يرتدي ثوب خادم ، بينما ثمة خادمان ينتظران أوامره ، وسكرتيره الأول يفرز الرسائل الوافدة . إنما أعاقه عن توقيع الاجابات أحد تجار الخيول الذي جاء يعرض عليه خدماته ، وأحد المغنين الذي جاءه يلتمس وساطته للدخول إلى الأوبرا . بيد أن تبرجه لم يكن لينتهي إلا عند الظهر أو في الساعة الواحدة . بعد ذلك يقدم السكرتير للرأسمالي موجزاً مختصراً حول ما يتوجب على هذا العديم الكفاءة أن يقوله أمام لجان الضرائب حيث يقيم ، نظرياً على الأقل . وفي المساء، يرتاد فندقه ، أو يلعب القمار حتى الساعة الثانية بعد منتصف الليل .

بالمقابل ، يكرس « لافوازييه » ست ساعات يومياً لأبحاثه العلمية ، أما باقي الوقت فيمضيه في دائرة الضرائب ، وفي مجالس دائرة المتفجرات واجتماعات الأكاديمية . وعشية الثورة ، يصبح عضواً في خمسة مجالس ووكيلاً لضرائب الملح والتبغ عن باريس مما يضطره ، عدة مرات في الأسبوع ، لحضور الجمعيات التي كانت تعقد في « فندق المزارع » . ولا نجهلن بأن الأمر لم يكن مجرد فعل حضور ، لأن زملاءه عهدوا إليه بمهمات كبيرة تتعلق « بالشركة » .

أما وقت التاجر فيتوزع بين إشرافه على جهازه البشري ، واستقبال الزبائن ، وزيارة السفن في المرفأ وحضوره المنتظم في البورصة . كما أنه يأخذ قسطه من الراحة في منزل ريفي ، وهو عبارة عن « منزل فوضوي » يقع على مسافة غير بعيدة عن المدينة . أمثال هذه المساكن كانت توجد بالقرب من كبرى المرافىء والأسواق التجارية ، في لندن ، مرسيليا ونانت . وفي أمستردام ، كان كبار التجار يمتلكون منازل الإستجمام بجوار منازل القضاة البلديين والولاة ، على ضفاف النهر بين أوترخت ومويدن ، مع مصطبات تتدرج هبوطاً نحو الماء ، وسط التماثيل والخمائل .

وعادة كانت العائلات النبيلة في فرساي وباريس تقضي نهاية الربيع

والصيف في إقطاعاتها الريفية والشتاء في العاصمة . فغالباً ما كانت تتخذ لها مقراً يتوسط الخورنيات القريبة من باريس ، بحيث تقضي فيه فرصة قصيرة . وفي القرن 18 ، أي منذ الفترة التي كان « بالاديو » يعمل فيها لحساب أشراف البندقية ، بنى هذا الأخير لنفسه دوراً رائعة خارج المدينة على ضفاف « برينتا » . إنها لثابتة أوروبية ، مسألة وجود هذا النمط من الحياة النبيلة بين المدينة والريف ، بين الفندق المديني والقصر القائم في الإقطاعة أو منطقة النفوذ الريفية الكبرى . ثمة في ذلك وجه شبه بين النبلاء والأرستقراطيين الإنكليز ونبلاء صقلية .

ولا تتميز أوروبا فقط بهذه الإيقاعات الحياتية المنظمة ، بل إنها أوتيت القدرة على قياس الزمان بأسلوب علمي. وعندما اكتشف غاليليه قانون رقاص الساعة كان قد استشف فيه منظم لتأمين ثبات حركة الساعات المعروفة منذ زمن بعيد . لقد برهن قانون الجمادية عند غاليليه أن حركة أي جسم معزول عن أية قوة هي حركة مستقيمة وموحدة ، بحيث يقطع هذا الجسم مسافات متساوية في أوقات متساوية . وهذا ما يسمح بتحديد سلم غاليلي شامل حول الزمان المطلق . وفي حزيران/ يونيو عام 1657 ، قدم « هويغنز » إلى الولايات العامة في الأقاليم المتحدة ساعة ذات رقاص ، لكنها لم تكن بعد ذات تواقت متكامل . ثم عام 1675 ، نشر اختراعه المتعلق باللولب المنظم الذي ، بالترافق مع رقاص دائري ورقاص محرك ، أتاح تحقيق ساعات أكثر دقة . وعام 1715 ، تمكن غراهام من ضبط الساعات وذلك بتزويدها ميزاناً حراً ذا هِلْب (مِرْساة). وهذا ما سمح للساعات بالتحرك ضمن مجالات ضيقة وبتواقت أكثر دقة . ومنذ زمن بعيد ، كانوا يحاولون البرهنة على وجود خطوط الطول من الفرق بين التوقيت المحلي وتوقيت الهاجرة ، وذلك بواسطة الساعة . وهذا يستدعي الإستعانة بساعات توقيت (كرونومتر) بحرية متناهية الدقة . وعام 1762 ، نال « جون هاريسون » الجائزة التي كان قدمها البرلمان الإنكليزي منذ عام 1714 ، لابتكار ساعة بحرية لم تؤخر ، طيلة فترة الإبحار إلى جامايكا التي تستمر خمسة أشهر ، سوى خمس وستين ثانية ، أي ما يعادل ثلث الدرجة تقريباً . قبل ذلك ، طرح نيوتن فكرة الزمن الرياضي المطلق ، الموحد ، وهو قيمة يمكن قياسها على أساس الأطوال ، والقوى والكتل ، في إطار قانون التسارع الشامل . وبالتالي كان العلماء الأوروبيون يمتلكون أدوات تسمح لهم بتنفيذ جميع العمليات التي يحتاج فيها الزمان إلى تحديد رياضي ودقيق . ومع القرن 18 ، بدأ يزداد عدد

الساعات في عالم الإداريين والمسافرين والتجار . فامتهنت انكلترا تجارة الساعات ، وفي نهاية القرن أصبح سعرها في متناول فئة واسعة من سكان المدن . إن إحصاءات بعد الوفاة أثبتت، في نانت ، وجود الساعات بين أيدي جميع التجار والمأمورين ، وكذلك مع قرابة نصف أصحاب الفنادق ، ولدى بعض تجار الأغذية أو الأنسجة . فإلى جانب عالم ريفي واسع حيث استمر تقدير الوقت وفق أجراس الكنائس وارتفاع الشمس ، يوجد حالياً عدد متزايد من الأوروبيين الذين اعتادوا على الدقة في تقدير الوقت .

وبعكس أوروبا ، لم تعرف الصين مفهوم الوقت هذا الذي هو عبارة عن تتابع فترات متشابهة في حركة موحدة . وحسبما كتب مارسيل غرانيه ، كان الناس يكنون فيها « احتراماً شديداً للرموز العددية . وهو احترام يتداخل مع لامبالاة شديدة تجاه كل مفهوم كمي » . ولم تشر اللغة الصينية لا إلى الزمن ، ولا إلى العدد ، ولا إلى النوع ، مما لا يسهل تحليل المفاهيم المجردة كالزمان أو المكان . لقد كان الزمان مرتبطاً مع الشعائر والطقوس . لذا ، كان الهم الأساسي هو وضع روزنامة أيام السعد والنحس ، في كون تحكمه البيولوجيا الفلكية . إنما هل كان جمهور الفلاحين الأوروبيين بعيداً إلى هذا الحد عن هذا التصور للعالم ؟ وفي ذلك لا يبدو أنهم يقرأون التقاويم ، وكتب الرحلات وما يزودنا به الفولكلور . بيد أن الفارق الأكبر عن أوروبا هو أن قسماً صغيراً من سكانها تخلوا عن هذه الذهنية ليعيشوا في عالم الزمان المطلق الذي أصبح رياضياً ، عالم الإمتداد والزمان الخاضعين للقياس .

وهكذا ، كان تسلسل الأحداث التاريخية ، في الصين ، يتحدد بالأجيال ، والممالك والعصور أو الحقب، ثم إن مفهوم الزمان كان يتطابق مع المفهوم المعقد المتعلق بالتداخل بين « ين » و « يانغ » . والتاريخ هو من نوع الحوليات ، وعليه أن يقدم مجموعات من الوقائع النموذجية والأخلاقية ، أي مجموعة من التصرفات الأخلاقية بالنسبة للأباطرة وكبار الموظفين وفقاً للمبادىء الكونفوشية ، وأن يبرهن لماذا منح الأمراء وكالة السماء ثم سحبت منهم .

وفي الهند ، لم يكن الزمان تجريداً بعيداً عن الواقع ، إذ كان يولد ويختفي مع التضحية . لقد كان وهماً كونياً ، من نوع « المايا » ، يقوم على الجهل . فالهند

كانت تعرف ماضيها وتعيشه من خلال الأساطير وليس التاريخ . ومعظم التقاليد الهندية الكبرى أكدت على الإنسلاخ عن الإلتزام بالزمان وبالتاريخ . إذ يتم التعبير عن مفهومي الغد والأمس بكلمة واحدة ، حيث أن المهم هو المسافة التي تفصل عن المركز . دون تفضيل أي اتجاه ، وهذا المركز هو لازماني . وليس للزمان بداية ولا نهاية . والأدوار الكبرى ، أي « الكالبا » ، هي عبارة عن تكرار لا ينقطع ولا يتغير ، وكل دور يتوقف عندما يحدث فناء كوني .

كذلك ، ثمة لغات عديدة ، في الحضارات البانتوية[1] ، تستخدم التعبير نفسه للدلالة على الغد والأمس . ولا يعتبر الأحياء العنصر الأهم في المجتمع ، بل الأجداد الذين يجب استشارتهم لدى اتخاذ أي قرار . كما تشكل الأجيال كلاً حياً واحداً .

ولم يكن لدى قدامى الإغريق مفهوم موحد عن الزمان . بيد أنه ينبغي عدم توخي المقارنة ، منهجياً ، بين المفهوم الإغريقي الدائري والمفهوم اليهودي الخطي . وقد حدد أرسطو الزمان على أنه عدد تكرر الحركة قياساً لما قبل وما بعد ، وليس بمعنى العدد المجرد الذي نستخدمه للعد ، بل بمعنى ما هو المعدود . فالزمان هو ديمومة ، كالحركة والإمتداد .

ومع اليهودية والمسيحية تغير مفهوم الزمان بصورة جذرية . فيوضع اليهود ، مؤسسو الزمان ، في مواجهة المصريين والإغريق ، مؤسسي المكان . وفي سفر التكوين أن اللّه خلق العالم أثناء تكوينه للزمان . والتاريخ ، في نظر الساميين ، هو قائمة من السلالات ، وفي نظر الإغريق ، موضوع فضول واطلاع ، وتقصي أو بيان . ويرى اليهود أن التاريخ لم يتوقف ، منذ أن ولد من العدم ، وأن « العهد » هو علاقة اللّه بالإنسان طيلة مدة وجوده . هذا الزمان هو تاريخي وليس أسطورياً . واللّه متسام عن الخلق وملازم له في الوقت نفسه . وعندما خلق الله الإنسان حراً ، أدخل في العالم عامل الشك والإرتجال . فزمان العالم يسير وفق الإيقاع السبتي ، ووفق الصلوات اليومية والأعياد .

---

(1) Bantou : أي الحضارات الزنجية القائمة في أفريقيا الجنوبية والاستوائية (المترجم).

وفي المفعوم المسيحي للزمن ، يحمل التاريخ والزمن مدلـولاً معيناً ، مع لحظة حاسمة هي تجسد المسيح ، تحددت بدقة ، « في عهد الامبراطور أغسطس » . فالزمان هو طولي ، وليس دائرياً كما عند الإغريق . يجب عدم السعي إلى التفلت من الزمان ، كما لو أن الروح هبطت إليه من أجل شقائها ، لأن هذا الزمان هو تاريخ الخلاص ، حيث تعمل المشيئة الإلهية بهدف إرساء الملكوت وذلك حتى عودة المسيح .

وكانت أوروبا ، حتى في عصر الأنوار ، لا تزال تحتفظ بشيء من التحقيب التوراتي القديم . ففي النصف الأول من القرن 18 ، بدأ التقويم الملكي الفرنسي بموجز تسلسلي تاريخي حيث وضع التاريخ في متوالية مكونة من سبعة عصور وفق أيام الأسبوع السبعة . حيث يبدأ العصر الأول مع عملية الخلق لينتهي مع الطوفان ، فيكون استمر ألفاً وست مئة وستة وخمسين سنة ، والثاني مع نهاية الطوفان حتى دعوة إبراهيم ، الخ . . . والسابع ، منذ ولادة المخلّص الذي ظهر بعد الخلق بأربعة آلاف سنة واستمر حتى عصرنا الحالي .

بيد أن أوروبا ظلت بعيدة عن امتلاك روزنامة موحدة . إذ استمر اليهود يحسبون وفق تاريخ خلق العالم ، مع أخذهم بعين الإعتبار السنة الشمسية والسنة القمرية .

ومنذ 4 تشرين الأول/ أوكتوبر 1582 ، عرف العالم التقويم الغريغوري الذي تعدى التقويم الجولياني بأحد عشر يوماً في تصحيحه للأخطاء المتراكمة عبر العصور ، لكن الإنكليز ظلوا يستخدمون التقويم القديم حتى عام 1752 ، والروس واليونان لفترة أطول . وفي بلاد البلقان وأوروبا الدانوبية الخاضعة للأتراك ، كانت الإدارة العثمانية تستخدم بطبيعة الحال التاريخ الهجري ، وفق الحساب القمري .

المكـــان

ثمة بالطبع ارتباط بين مفهومي الزمان والمكان ، إذ يكفي التفكير ببعض العبارات كـ « مسيرة نهار » . من جهة أخرى ، يعتبر معظم الأوروبيين أن المكان ليس أكثر تجريداً وحياداً من الزمان . ولكل مزدرع جغرافيته المقدسة ، مع طرقات وحقول ومنازل ، يضفي عليها التقليد المحلي صفات منفرة ، خطرة ، أو سعيدة ،

يجب دائماً عدم تجاهلها . ومعظم الأوروبيين هم فلاحون يعيشون ، من المهد إلى اللحد ، في نطاق « بلدهم » ، القائم في المقاطعة الصغيرة . وتعقد أكثر الزيجات في القرية بالذات . وعند الضرورة القصوى ، تؤخذ المرأة أو الزوجة إلى الخورنيات التي تجاور القرية ، إنما حتماً ليس إلى أبعد من ذلك . ثم إنهم قليلو التنقل . إنما هذا لا يعني أن القرية مغلقة تماماً ومنقطعة عن سائر العالم . إذ يمر فيها الجوالون ، والعمال المياومون ، والكهنة ، والجنود . وأغنى المزارعين ، وهم في أغلب الأحيان تجار أيضاً ، كانوا ينطلقون إلى المدينة المجاورة ليعودوا منها بشتى الأخبار .

وقد كتب « ريتيف دو لابروتون » في « حياة أبي » أن ادمون ريتيف ، من ساسي ، قرب ڤرمونتون ، في شمالي بورغونيا ، انطلق عام 1710 من قريته حيث كان ذووه يزاولون حرفة الفلاحة لكسب لقمة العيش ، وكانت وجهته باريس ، كي يعمل كاتباً لدى أحد نواب البرلمان . « ولأنه مليء بالنشاط والعافية ، كان يكره كل وسائل النقل العامة : كان يسير على قدميه ويقطع بمرح ونشاط مسافة 18 كلم يومياً ، حاملاً صرته ، مرتدياً ثوبه النظيف ، مع سترتين وسروالين وثمانية قمصان وعدة أزواج من الجوارب ، موضوعة كلها في حقيبة من جلد الماعز اتقاء للمطر . وعندما عاد بعد لأي إلى بلده ، أصبح فلاحاً في « ساسي » حيث كان ينطلق أحياناً إلى « تونير » على ظهر الحصان . ثم راح بعد ذلك يروي الأخبار التي يحصل عليها إما من « أوكسر » أو من ڤرمونتون أو « نوابيه » ، أو « تونير » أو « ڤيزيلاي » . فلنتأمل مقدار اللهفة في الإصغاء إليها من قبل أناس يعيشون في قرية منعزلة تماماً : (. . .) . فإذا سمع أخباراً نهاراً أو علم شيئاً هاماً أو خاصاً ، فلا بد أن يشرك فيه عند المساء كل الجماعة . بيد أن هذه الروايات لم تكن مطلقاً لتمنع قراءة الكتاب المقدس » . وعندما ذهب ابنه « نقولا - آدم » للمرة الأولى إلى العاصمة ، قدم إلى « أوكسر » ، ومنها وصل إلى باريس بواسطة الكوش[1] .

وفي عهد لويس الرابع عشر ، كانت الطرقات ما تزال تعاني الإهمال الشديد . فباستثناء بعض الطرقات الملكية الهامة المبلطة - طريق الملك المبلطة - كانت

---

(1) Coche : قارب نهري كانت تجره الخيول، ويستخدم في نقل الركاب بين ضفتي النهر (المترجم).

الشبكة عبارة عن طرقات ترابية سيئة الرصف . وكـان الناس يجتـازون المجاري المائية بواسطة مجازة ، أو على جسور سريعة العطب ، وذلك إذا أرادوا تحـاشي المرور عبر الحقول ، بسبب المستنقعات التي تملأ الطرقات . إن أخبار الرحلات مفعمة بالأحداث : عربات غائصة في الوحـول ، إطارات مهشمـة ، خيول قتلهـا الإعياء . لقد كانت شبكة الطرقات واسعة الإنتشار . فهناك ثلاث أو أربع طرقات لها الأهمية بالنسبة للإنتقال من « بوڤيه » إلى « أميان » . في هذه الظروف ، لم يكن ثمة سرعة في الإنتقال والنقل بواسطة الطنابر ، التي لم تكن تقطع أكثر من 5 أو 6 فراسخ في اليوم . أما الحمل على الظهر أو على البردعة فكان شائع الإستعمال في مناطق الجبل . وكان نقل البضائع من باريس إلى أورليون يستغرق أربعة أيام . ولم تكن الطريق آمنة ، حتى في عهـد الملك الشمس . فكان قـطاع الطرق يسـطون على القوافل في غابة « فونتينبلو » ، وكذلك في بعض المناطق المنعزلة كـ « أوڤيـرنيا » و « بريتانيا » . وإننا لنذرك بسهولة هذه الحالة الأمنية المهتزة عنـدما نعـرف مدى عمليات التهريب التي كانت تتم في تلك الفترة ، أي عندما كانت أعداد ضخمة من مهربي الملح تجتاز المملكة من طرفها إلى طرفها الآخر .

بيـد أن المسافـرين كانـوا يستخدمـون الخرائط أو المـرشـدين ، كخـريـطة « المحطات الجغرافية » التي وضعها سـانسون (1632) أو « مصـور بلاد الغـال النقال » الذي أعده جان بـواسو (1646) . أمـا كولبيـر فعمل فقط على تحسين طرقات منطقة باريس وبعض المناطق الحدودية . إن شكاوى « ڤوبان » ورئيس دير القديس بطرس هي أكبر دليل على أن العمل في مناطق أخرى كان هزيلاً . بيد أن كولبير سحب أمر تعهد الطرق من أمناء خزانة فرنسا الذين يسيئون تدبيره وعهد به إلى المعتمدين وكانت رسوم المرور تفرض باستمرار على الطريق البرية أو المائية .

أما البضائع فكانت خاضعة للرسوم الجمركية الداخلية بين المناطق مما كان يزيد في أسعارها لدى وصولها إلى المكان المرسلة إليه . كذلك كان الجنود المشاة يستخدمون طرق المحطات وهي غير طريق البريد . وفي القرن 16 ، تطورت شبكة البريد الملكي ، مع السعاة الملكيين والمحطات الثابتة . ففي عهد لويس الرابـع عشر ، كانت باريس على اتصال مع مدن المملكة الرئيسية ، إنما مع وجود ثغرات هائلة في الغرب الداخلي مثلاً . أما السرعة فكانت تختلف تبعاً لأهمية الأخبار أو

للأشخاص المخصصين للنقل أو تبعاً لتباطؤ القافلة المرسلة . آنذاك ، كانت العربات « الفاخرة » ذات العجلات المتينة تقطع بين 40 و50 كلم في اليوم . كذلك ، كان البريد السريع يصل إلى روما بعد عشرة أيام من مغادرته باريس . أما في انكلترا فلم تكن المواصلات في حالة أفضل . ورغم ذلك عهد كرومويل إلى كل خورنية أمر صيانة الطرقات والإهتمام بها . لكن الناس كانوا يتذمرون من سرعة عطبها عندما يشتد عليها مرور الطنابر المحملة بالأثقال . وفيما يتعلق بالطرقات المائية ، اكتفى الناس في بداية القرن 17 بإجراء بعض التحسين في « التايمز » و« سِفِرْنْ » ، ثم وفي عهد شارل الثاني ، اتخذت عدة إجراءات تتعلق بجعل بعض الأنهار صالحة للملاحة . هذه الأنهار كانت تعترضها الطواحين والسدود التي كان يصعب إلغاؤها . ولقد ظلت الطرقات البرية رديئة حتى الفترة المتأخرة من القرن 18 ، رغم المكوس والغرامات التي كان يجبيها مراقبو الطرق وقضاة الأمن ، الذين كانوا يصادرون الفلاحين والخيول . وفي نهاية القرن 17 ، تم اللجوء إلى إرساء رسوم المرور لصيانة طرق المواصلات ، مما أثار العديد من الإحتجاجات والإعتراضات . ولدى الإنطلاق من لندن ، كان لا بد من قضاء أربعة أيام للوصول إلى « يورك » أو « شستر » ، ونهار واحد لبلوغ « أوكسفورد » .

وفي هولندا أيضاً ، كانت الطرقات رديئة للغاية . فهي تسير عبر الرمال وتنشر في الصيف الغبار ، وتتحول شتاء إلى برك من المياه الآسنة ، حتى مع وجود خدمات الإهتمامات العامة ، منذ منتصف القرن 17 ، مع إمكانية الإتصال بخطوط السير المختلفة . في هذه البلاد البرمائية ، كانت وسيلة النقل الحقيقية ، هي الطريق المائية . ففي البداية ، كانت تلك المنافذ إلى أوروبا ، أي « الراين » ، « الموز » و« إسكو » هي وسائل النقل . كذلك أصبح بالإمكان الإبحار في البحيرات الداخلية ، كبحيرة « زويدرزي » ، التي كانت أكثر اتساعاً مما هي عليه الآن ، كما كانت قليلة العمق وعرضة أحياناً للمخاطر أثناء هبوب الرياح ، أو « البيمستر » . إنما كان جهاز القنوات هو أفضل وسيلة نقل مع الأنهار . لقد حفرت أقنية كثيرة استخدمت فيها قوارب « الكوش » . وهكذا ، أصبح بالإمكان الإنتقال من روتردام إلى دلفت ، ومن أمستردام إلى غودا أو لايد . كانت هذه الوسيلة بطيئة ، لكن فائدتها تكمن في كونها قادرة على حمل شحنات أثقل بخمسين مرة مما تحمله

الطنابر . وكانت القناة تشكل نموذجاً لفن التصوير الهولندي . يكفي تأمل « الكوش المائي » من أعمال « سالومون ڤان رويزدايل » ، مع مركبه المكتظ بالناس ، الذي يجره أحد الأحصنة انطلاقاً من محطة جر المراكب . ومع « قناة أمستردام » ، نشاهد كيفية دخول البضائع إلى المدينة التجارية وصولاً إلى أقدام المنازل العالية ذات الجبهات الباروكية . وكان يقوم في هولندا مركز بريدي يصل ما بين أمستردام ومدن أوروبا الرئيسية . ففي غضون أربعة أيام فقط ، كانت الرسالة تصل من هولندا إلى باريس . وكانت بعض المراكب الصغيرة تحمل البريد إلى السفن التابعة في عرض البحر دون أن تدخل إلى المرافىء . فبواسطة البريد ، كانت أوروبا تطّلع على أسعار بورصة أمستردام ..

لقد كانت الأنهار أفضل شرايين الإتصال عبر أوروبا . فكانت تجوب صفحة الراين قطارات الجذوع التي يصل طولها إلى 700 قدم ، ويتجند لذلك 300 شخص يواكبون الأشجار المقطوعة من « تاونس » حتى هولندا . ومع الإنطلاق من ماينس ، كانت الرحلة تدوم حوالي الشهر . لكنها كانت محفوفة بالمخاطر بسبب الصخور والمنحدرات السريعة . أما رسوم العبور ، فما أكثرها : 41 ضريبة بين هيوننغ وروتردام ! وغالباً كان الإبحار يتم بشكل قوافل . وكان يلزم يومان أو ثلاثة للإنتقال من ماينس إلى كولونيا نزولاً ، و 18 أو 17 يوماً صعوداً بواسطة جر السفن وغالباً ما يتجند 50 رجلاً لجر سفينتين تحملان 3000 كنتال . رغم هذه المعوقات ، ازدادت حركة العبور بشكل ملحوظ في النصف الثاني من القرن 18 (ج. درايفوس) . والدانوب هو النهر الرئيسي الثاني في أوروبا ، حيث كان يتم النقل المائي بين راتسبونا وڤيينا وتستمر الرحلة ثلاثة أيام . كذلك كانوا في إيطاليا الشمالية يستخدمون وسائل النقل المائية . وقد كتب غوتيه رواية مثيرة عن النزول من برنتا إلى البندقية . وفي روسيا ، كانت عمليات النقل تتم فيما بين الأنهار الكبرى أو البحيرات . هنا ، كانت المسافات طويلة جداً ، وكان يلزم أكثر من شهرين ، أثناء ثورة « ستانكا رازينا » ، عام 1670 ، للإنتقال من موسكو إلى استراخان .

وفي فرنسا ، لعبت الأنهار أيضاً دوراً كبيراً ، وأكثر أهمية ، في القرن 17 ، من دور الطرقات البرية . فمع ستة رجال وأربعة أحصنة ، كان بالإمكان نقل الحمل الذي يحتاج إلى 200 رجل و 400 حصان في البر . وهكذا كانت الملاحة منتشرة

في الكثير من الأنهار التي أصبحت حالياً مهملة من هذه الناحية . نذكر منها : نهر هـويسن ، فيريـر ، دوردونيـا اللوار حتى روان ، اللوت وحتى كـاهـور . وكـانـوا يستخدمون الأشرعة ، والعصي الطويلة أو الجر . ففي نهر شارانت ، كان يلزم من 15 إلى 20 رجلاً لسحب 30 إلى 70 طناً . ولم يكن الأمر ليخلو من المخاطر . إذ كانوا يخشون جنوح السفن ، أو الإصطدام بالصخور والجسور وجذوع الأشجار .

رغم كـل شيء ، كانت الميـاه هي الأكثر استخـدامـاً بين مختلف وسـائـل الإتصال .. وأكبر دليل على ذلك هو أن الطريق البرية كانت تتبع مجرى النهر ، أو أنها لم تكن إلا لتصل بين سدين أو شلالين . وغالباً ما كانـوا يقومـون بالتفـافات طويلة : إن رخام البيرينيه ، القادم من كامپان والمرسل إلى ڤرساي ، كان ينقل عبر نهري « نيست » و « الغارون » إلى بوردو ، ثم يوضع في مراكب بحرية تنقله إلى روان ومن هناك ، عبر السين ، إلى القصر . وكانـوا غالبـاً يفضلون الإبحار على الطرق الداخلية . كذلك كان الفحم الحجري الإنكليزي ، القادم من نيوكاستل ، ينقل إلى لندن ، في سفن عديدة تشكل ثلث الأسطول البريطاني . وفي بريطانيـا أيضاً ، كانوا يفضلون ، لاجتياز المنطقة من الشرق إلى الغرب ، الإستعانة بسفينة من سان مالو ، أو من نانت تكون متجهة نحو « بريست » ، بدلاً من تحمل مشقات ومخاطر « طرقات » الداخل ، على الأقل عندما لا تؤدي الحرب والقرصنة إلى جعل البحر محفوفاً بالمخاطر . بيد أن عمليات النقل استمرت بطيئة .

ومع القرن 18 ، يتغير كل شيء في فرنسا ، بفضل التحسين الذي طرأ على شبكة المواصلات بحيث أصبحت البلاد ، حسب رأي المسـافرين ، أحـد أفضل مناطق أوروبا التي يحلو التجول فيها . لقد تم شق ما يزيد عن 6000 فرسخ من الطرقات الجديدة ، كما حلت الطرقات المستقيمة محل الدروب القـديمة . كمـا أنشىء خطا سير أوروبيان هما : خط امستردام ـ مرسيليا وخط ستراسبورغ ـ ڤيينا . كان « ترودان » هو المشرف على العمل ، مع إدارة الجسور والطرقـات ، يعاونـه بعض المهندسين من أمثال « پيرونيه » و « تريزاغيه » . وقد أعيد بناء جميع الجسور تقريباً بالحجارة ، إضافة إلى إقامة جسور جديـدة . فبين 1716 ـ 1725 ، دشن « غبريال » في « بلوا » جسراً من أحد عشر عقداً بشكل مقبض سلة ، وهو شكل حل محل الطراز القديم المتعلق بالأقواس القوطية . وعشية الثورة ، أعجب « أ. يونغ »

بمشاهدة شبكة الطرق الفرنسية . وعام 1780 ، أتاحت العربات الجديدة الأكثر خفة وكثرة محطات الإستبدال ، إمكانية اجتياز 100 كلم يومياً . وكان يكفي خمسة أيام للذهاب من باريس إلى نانت وستراسبورغ ، وثمانية إلى مرسيليا ، وخمسة أيام ونصف إلى بوردو بدلاً من 14 يوماً عام 1765 . وبفضل البريد ، أصبح بالإمكان إرسال الرسائل من باريس إلى جميع البلدان الأوروبية وإلى مئات المدن الفرنسية . وقد كتب ڤولتير : « أصبح البريد صلة الوصل بين جميع الشؤون والقضايا . . . وفرنسا ، التي تجدد فيها هذا الإبتكار الرائع في زمننا البربري ، هي التي أدت هذه الخدمة إلى جميع أرجاء أوروبا » .

أما في انكلترا ، فتطورت وسائل النقل عبر القنوات ، في القرن 18 ، أكثر بكثير من النقل البري . مما لا شك فيه أن شبكة الطرقات تحسنت ، لكن الحقيقة أنه في نهاية القرن ، وبإيعاز من « تلفورد » و« ماكادام » ، بدأ استخدام تقنيات جديدة في تعبيد الطرقات ورصفها بالحجارة . بالمقابل ، وبهدف نقل الفحم ، عمد بعض الأفراد كالدوق « دو بردجووتر » و« جوزيا ودجوود » ، وبعض الشركات الخاصة ، إلى مضاعفة عدد القنوات . فأصبحت قناة « ترانك الكبرى » تصل بين « مرسي » و« ترانت » و« همبر » . ثم أنشئت شبكة حقيقية من القنوات المتلاقية ، بطول 1600 ميل ، وأصبحت لندن على اتصال مع المناطق الصناعية في الشمال وفي وسط المملكة . ولا تلبث بلاد الغال ، ولانكشاير ، واسكتلندا أن تنشىء شبكات مماثلة . فإذا بأسعار الفحم تهبط بشكل ملحوظ في المدن الصناعية .

وبفضل تزايد عدد المرشدين والخرائط ، تطورت في القرن 18 معرفة الأوروبيين لأوروبا ومعرفتهم للطرق البرية ولغرائب كل بلد مما يشكل دافعاً لزيارته . فبالنسبة لباريس نذكر أعمال كل من « دولور » ، « هورتو » و« مايني » ، « سوغران » و« تييري » . وبالنسبة لسائر أنحاء المملكة ، كانت هناك أعمال كثيرة منذ تأليف « مباهج فرنسا » لصاحبه « ساڤينيان دالكييه » ، في نهاية القرن 17 ، وصولاً إلى أعمال « پيغانيول دو لافورس » وخرائط « كاسيني » في القرن التالي . لكن السائح الذي كان يريد التجول في أوروبا ، في القرن 18 ، كان يضع تحت تصرفه مرشدين خاصين في كل بلد تقريباً ، أو مؤلفات عامة كـ « إرشادات تهم السائحين » الذي وضعه « هانز أتوكار ريتشارد » . وفيه أنه يتوجب على السائح خلال تلك الفترة أن

يمتلك معلومات في علم الخيل إذا أراد ألا يخدعه أصحاب الفنادق ، وأصحاب محطات الخيل ونخاسي الخيل وإذا أراد العناية بمطاياه . وعادة ، كان لا بد من أخذ الإحتياطات اللازمة على الطرقات الاسبانية . وللسفر عليها ، حسب « تونشند » ، يحب أن يتمتع المرء بصحة جيدة وأن يصطحب معه تابعين مخلصين أمينين . وإذا نزل في الخانات ، عليه أن يكون مصحوباً بفراشه وزاده وسلاحه . وكانت الطنابر التي تجرها البغال بطيئة جداً ، بحيث لم تكن تقطع أكثر من 6 إلى 10 فراسخ في النهار ، إنما كان بالإمكان قطع المسافة بين برشلونة ومدريد بواسطة الخيول في ستة أيام . وعام 1757 ، قطع « جان ـ جوزف دو لابورد » طريق لشبونة ـ مدريد في ثلاثة أيام ونصف اليوم ، لكن ذلك اعتبر عملاً استثنائياً تماماً . وفي الامبراطورية المقدسة ، كان أمراء « تور ـ إي ـ تاكسي » يستأثرون بالبريد منذ عام 1615 ، ويستخدمون أكثر من 20 000 شخص . وإذا اعتبرنا أن الطرقات كانت جيدة في الجنوب ، وخصوصاً في باڤيير ، فإنها لم تكن مرضية تماماً في ولايات الشمال . كذلك لم تكن العربات مريحة كما هي حالها في فرنسا وانكلترا . أضف إلى ذلك أنه بخلاف فرنسا والامبراطورية ، لم يكن يوجد فيها مكاتب سفر أو بريد . لذا على المرء أن يمتلك عربة سفر خاصة أو أن يستأجرها من اليهود . أما في روسيا فكانت توجد محطات ثابتة . وكانت الطريق الرئيسية بين موسكو وسان بطرسبورغ ، المستقيمة والمحاطة بالأشجار ، تحظى بعناية فائقة . وكان فصل الشتاء أفضل فترات السفر . ومع الوصول إلى الامبراطورية العثمانية البلقانية ، يدخل المرء عالماً آخر . فيوحي إلينا ريتشارد بأنه يجب الإستعداد لرحلة حقيقية . طبعاً ، كان يوجد محطات بين هنغاريا وأدرنة ، إنما لم يكن السفر ممكناً إلا بمواكبة جنود الإنكشارية . ويجب أن يحمل المسافر معه ما يلزم للتخييم وتحضير الطعام . فهل ستتوقف أوروبا ، في نهاية القرن 18 ، عند الحدود التركية ؟

منذ نهاية القرن 15 ، تخطى الأوروبيون حدود بحار قارتهم ، ليعبروا المحيطات ويؤسسوا امبراطورياتهم الإستعمارية : كانت البداية مع الاسبان والبرتغاليين ، ثم الهولنديين ، والفرنسيين ، والإنكليز . وحوالي عام 1600 ، قدرت حمولة الأسطول التجاري الأوروبي بـ 6 أو 700 000 طنة ، لتتعدى عشية الثورة 3 300 000 طنة ، أي بزيادة خمسة أضعاف (ف. بروديل) . وفي القرن 17 ، أصبح الأسطول الهولندي الأول في العالم . إذ وصلت سعته ، في نهاية القرن

16 ، إلى 000 240 طنة ، في حين أن فرنسا لم تتوصل إلا إلى ثلث هذه القيمة ، وانكلترا إلى الخمس أو السدس . كذلك ، كان لدى الهانزيين ، تلك الفترة ، أسطول بحري ضخم ، يقدر بحوالي 1000 سفينة سعتها قرابة 0000 90 طنة ، وسعة أسطول لوبيك الخاص بها وحدها 18000 طنة . وقرابة منتصف القرن 17 بلغت سعة الأسطول الهولندي 000 500 طنة ، بحيث تحمل معظم السفن بين 5 و 6 مئة طنة . أما أهم تطوير تقني فكان ابتكار « العتادية » نحو عام 1590 ، وهي سفينة ذات كوثل مستدير ، طويلة ، وهي كثيرة الحمل قياساً بنسبة مسحوب الماء القليل ، وليست بذات كلفة . كما أنها قادرة على القيام برحلتين سنوياً بدلاً من واحدة بين البلطيق واسبانيا . ثمة أنماط أخرى من السفن ، كسفن صيد الحيتان المعدة للصيد في البحار القطبية ، وثلاثية الصواري المزدوجة الطرف والمتعددة الجسور القادرة على قطع المحيطات ، وهي سفينة عميقة القعر وذات مسحوب ماء عال معدة لنقل الأخشاب السكندينافية إلى هولندا . وفي نهاية القرن 17 ، كانت شركة الهند الشرقية تمتلك أكثر من 200 سفينة ضخمة . عدا ذلك ، كان يوجد من 5 إلى 6 آلاف سفينة صغيرة للصيد والملاحة عبر الأنهار والقنوات . وحوالي عام 1680 ، كان لدى الهولنديين قرابة 3500 سفينة للبحار العميقة ، مقابل 5 إلى 600 للفرنسيين .

بيد أن هذا التفوق الهولندي ، الذي أثار غيرة التجار والحكام الفرنسيين ، لم يلبث أن انحسر في القرن 18 . فالأسطول التجاري الهولندي بين 1786 ـ 1787 أصبح يمثل أقل من 12٪ من الحمولة الأوروبية ، مقابل 21,6٪ بالنسبة لفرنسا و 26٪ بالنسبة لانكلترا ، في حين لم يكن المتوسط بذي أهمية : 1,78٪ للبندقية ، 1,24٪ لجنوى ، 1,20٪ بالنسبة لـ راغوزا » (ر. رومانو) . بيد أن البندقية تمكنت من استعادة نشاطها البحري في القرن 18 ، مع تضاعف الحمولة إلى 73٪ فيما بين عامي 1766 و 1794 . كذلك لا ننسين أن سفن الصيد كانت ذات أهمية في أساطيل العديد من البلدان الأوروبية . بحيث كانت حوالي 500 سفينة تنطلق لصيد الرنكة في شواطىء بحر الشمال . وفي نهاية القرن 18 ، كان أسطول الغوادس الأوروبي ، الذي يصل كل سنة إلى مقربة من الأرض الجديدة ، كان يمثل حوالي 1500 سفينة ، مع 25 إلى 000 30 بحار ، تحمل نحو شواطىء العالم الجديد ما بين 000 110 إلى 000 220 طنة من السمك . وعام 1729 ، كان لدى فرنسا

296 غـادسية تحمـل 7500 طنة من السمـك ويعمل على متنهـا 26000 بحـار وصياد . ثمة ميزة أخرى : الإسهام المتزايد ، الذي كـانت تقوم بـه المستعمرات الإنكليزية في أميركا ، في بناء السفن وفي التجارة العالمية . ففي عـام 1678 ، كانت انكلترا الجديدة تمتلك 730 سفينة . وعام 1775 ، كانت 30٪ من السفن التجارية تبنى في أميركا ، لأن أسعار الكلفة فيها أقل مما هي عليه في أوروبا بـ 20 إلى 50٪ . وأكثر من ثلثي هذا العدد باشر عمله في انكلترا الجديدة. إنما بين عامي 1762 و1787 ، بنى الفرنسيون حوالي 8500 سفينة سعتها 915600 طنة على الأقل ، وعام 1786 كان الأسطول الفرنسي يعد حوالي 5268 سفينة (600 000 طنة) . وأكثر السفن أطلقتها بريتانيا ، ونانت في الطليعة ، تليها في ذلك بوردليه ، النورماندي والجنوب . وكان تفوق شاطىء الأطلسي أمراً مؤكداً ، نسبة إلى تجارة الأنتيل خلال القرن 18 . ولقد تميز القرن الأخير من النظام القـديم بالـزيادة في متوسط حمولة السفن . ففيما يتعلق بهذه الفترة بين 1762 و1787 ، كانت الحمولة في نانت 178 طنة وفي بوردو 273 طنة . (ت.ج.أ. لوغوف وج. ماير) .

التلاقـح الفكـري

حتى عام 1975 ، بقيت الأمية تطال ربع البشر تقريباً . فكم من الأوروبيين كـانوا قـادرين ، في القـرنين 17 و18 ، على التـواصـل فيمـا بينهم عن طـريق الكتابة ؟

تبين ، وفق التحقيق الذي قام به « لويس ماجيولو » ، أن 29٪ من الفرنسيين و14٪ فقط من الفرنسيات كانوا قادرين ، بين 1686 ـ 1690 ، على توقيع عقد قرانهم . وعشية الثورة لم تكن هذه النسبة المئوية لتتعدى 47 و27٪ . إنمـا في جميع المراحل ، شكل خط « مون سان ميشيل ـ جنيف » خطاً فاصلاً بين فرنسا الشمالية الأكثر إلماماً بالقراءة والكتابة (21 ٪من تواقيع الزواج ، من الجنسين ، بين 1686 و1690) وفرنسا الجنوبية والغربية حيث كان عدد القادرين على التوقيـع ضئيلاً ، باستثناء الألب العليا وبعض مناطق الوسط ومناطق شارانت . وفي نهـاية النـظام القديم ، تجـاوزت جميع المنـاطق الـواقعـة في شمـالي هـذا الخط ، أو معظمها ، نسبة 30٪ وفي بعض الحالات 70٪ . فخلال قرن واحد انتقلت المنطقة الباريسية من 30 ـ 39٪ إلى 50 ـ 59٪ . إنمـا لا يمكن تجاهـل الفروقـات بين المناطق : فمع منتصف القرن 18 ، وفي بريتانيا ـ أنجو ، كان 16٪ من الرجال

و 7,5٪ من النساء ، قادرين على التوقيع ، وفي « جـويه ـ سـور ـ إردر » أيضاً ، الواقعة شمالي نانت ، كان هذا الوضع ، بين 1700 ـ 1709 ، في حدود 8,8٪ بالنسبة للرجال و 4,4٪ للنساء . كذلك كانت الفوارق كبيرة بين أبرشيات المدينة الواحدة . وعشية الثورة ، كـان في « سان نيكـولا » من أعمال نـانت ، 60٪ من الرجال يستطيعون التوقيع ، وأقل من النصف في أبرشية « سان سيميليان » . فالأولى كانت تتشكل من تجار المرفأ والثانية تنتمي إلى الطبقة الدنيا . ونقدر بشكل عام أن ثلث الرجال في فرنسا كانوا ، في منتصف القرن 18 ، يعرفون الكتابة . والنصف في انكلترا ، وثلاثة أرباع في اسكتلندا . سبب هذا الفرق لم يكن اقتصادياً ، بل دينياً بشكل خاص . وفي انكلترا ، ضاعف المنشقون عن الكنيسة الإنكليزية من عـدد المدارس ، بهدف تبشيري . وإذا اعتبرنا أن 90٪ من الإسكتلنديين كانوا ، عـام 1800 ، يعرفون القراءة والكتابة ، فهم مدينون بذلك إلى الكنيسة الكالفينية . كما كان يوجد في انكلترا متغيرات إقليمية وإجتماعية . وحوالي عام 1760 ، كان أقل من نصف الرجال ، في منطقة « وست ميدلاند » ، يلمون بالقراءة والكتابة ، بينما بلغ هؤلاء ثلاثة أرباع على الأقل في كونتية أوكسفورد . وفي هذه المنطقة بالذات ، كان جميع النبلاء تقريباً ، عام 1675 ، يعرفون القراءة والكتابة ، في حين وصلت النسبة إلى 67٪ بين المزارعين و 45٪ بين العمال المأجـورين والخدم . وهكـذا كانت انكلترا متقدمة بشكل ملحوظ على ما تبقى من القارة . ومع بداية القرن 17 ، بلغ الإنكليز مستوى لم يعرفه الفرنسيون إلا في نهاية القرن ، بمعنى أن ربع السكان كانوا ملمين بالقراءة والكتابة (ل. ستون) .

وعام 1660 ، كان 36٪ على الأقل من الذكور أميين في سن الزواج . وقد بلغت هذه النسبة 53٪ عند العاملين في البحر .

وفي بولونيا تراجعت نسبة الأمية بعد الإنتعاش الذي عرفه القرن 16 ، حيث أصبح حوالي عشر الرجال تقريباً قادرين على القراءة . وقد أدت اضطرابات القرن التالي إلى اختفاء عدد من مدارس القرى .

كذلك ، حري بنا أن نميز بدقة بين الناس القادرين فقط على التهجئة وأولئك الـذين تثقفوا ثقـافة علميـة ، أي الذين دخلوا الكليـات أو الذين تلقنـوا على يـد معلمين : الضباط ، الكهنة ، عدد كبير من موثقي العقود ، النواب ، وكثير من رجال

القضاء . وكان التجار ، والحرفيون الريفيون ، والفلاحون يتلذذون بأدب الرحلات وببعض المؤلفات التقنية ، من ذلك مثلاً « دليل الجيب » لدى حرفيي الخشب أو الحجارة . وقد كشفت لنا الأجوبة على الإستقصاء الذي قام به القس « غريغوار » في بداية الثورة عن قراءات الريفيين في منطقة بوردو : « كانت دائماً كتب الفلاحين في حالة سيئة ، رغم حفظها بعناية . ذلك أنهم كانوا يتناقلونها بالوراثة . وفي أمسيات الشتاء الطويلة ، كان أحدهم يقرأ لفترة نصف ساعة بعض سير القديسين أو فصلاً من فصول الكتاب المقدس ، على مسمع كل من في البيت . أما ريفيو هذه المنطقة الذين يعرفون القراءة ، فكانوا يحبون ممارستها ، وبسبب افتقارهم إلى أي شيء آخر ، يقرأون روزنامة الآلهة » و « المكتبة الزرقاء » وبعض الترهات الأخرى التي يروجها الباعة الجوالون سنوياً في الأرياف . فكانت تسيئهم العودة عشرين مرة إلى هذه التعاسات . . . » .

كانت هذه « الترهات » عبارة عن العديد من الروزنامات والتقاويم التي يحتاجها الناس الشديدو الإعتقاد بتأثير الكواكب والنجوم على جميع أعمال الحياة الريفية . وكان خمس هذه المؤلفات يتناول علوم التنجيم والسحر ، وربعها يتحدث عن سير القديسين ومزامير داوود ، بل وكان ثمة مكان أيضاً لتراث السحر الوثني مع قصص الجن ، من ذلك « غارغانتويا » و « سكاراموش » . كل ذلك يدل على ميل نحو الأحاسيس العنيفة بالحب والكراهية ، وتدين شعبي غير مشبع بالروحانية ، شديد التعلق بالعناية الإلهية ، مع امتثال اجتماعي لا يتعارض مع الوضع الإجتماعي والسياسي . وفي السهرات ، كان العديد من الأميين يلتقون للإستماع إلى قراءة هذه الكتب الصغيرة . فيتصلون بالعالم الخارجي من خلال الباعة الجوالين والجنود وسائقي العربات والمتسولين أو الرفقاء الذين يجوبون فرنسا ويعرجون على الحانات أو المزارع . كذلك كان قسم من هذه الثقافة الشعبية قائماً على المصورات الدينية أو الفنية ، وأيضاً على « الجرائد المروجة للإشاعات » ، وهي جرائد صغيرة تصدر في المناسبات ، وتباع في المدن لتروي تفاصيل ظاهرة غير مألوفة ، إضافة إلى ماهية الأغنية الشعبية في المدن والأرياف . هذه الثقافة ، بالنسبة للعديد من الفرنسيين ، على علاقة واسعة النطاق مع عالم الرموز الفوطبيعية التي كان يفترض تأويلها في كل آن . أضف إلى ذلك أن معظم هؤلاء الفرنسيين كانوا لا يتكلمون الفرنسية . فعام 1806 ، كان سبعة أعشار السكان يتكلمون البريتانية في المحافظات الثلاث

الموجودة في بريتانيا السفلى. وفي الشمال، كان أكثر من 150000 نسمة يتحدثون الفلامندية . كما كان أكثر من مليون نسمة ، في الشرق ، يتكلمون الجرمانية المحلية . وفي الجنوب ، أكثر من 000 100 يتحدثون لغة الباسك وأقل من 000 200 شخص اللسان الكورسيكي . أما في « روسيّون » ، فكان جميع القرويين ينطقون باللسان الكاتالاني ، الذي كان القساوسة يلقون به عظاتهم وإرشاداتهم . فهذه اللغات المحلية واللهجات العامية كانت محكية فقط ، إذ في القرن 16 ، صدر مرسوم «ڤيلير ـ كوتريه » الذي جعل الفرنسية إلزامية في جميع المعاملات الرسمية . وهذا ما حصل أيضاً في جميع بلدان أوروبا . يكفي التأمل في أهمية اللغات واللهجات المحلية ، وفي عددها ، في إيطاليا وإسبانيا . ففي اسبانيا ، كانت اللغة القشتالية المركزية والرسمية محاطة بلهجات أخرى كالغالية الفرنسية ، ولغات الباسك والأراغون وكاتالانيا وبلنسيا التي كان لكل منها آدابها الخاصة بها . وفي امبراطورية آل هابسبورغ ، وبولونيا وروسيا ، كانت اللغات السائدة عبارة عن خليط مركب من لغات متعددة .

أما الذين واتتهم فرصة تعلم القراءة ، فلم تتوفر بين أيديهم نسخ كثيرة ، حتى فيما يتعلق بالمؤلفات الأكثر شهرة . ففي القرن 17 ، كانت معظم الكتب ، في فرنسا وهولندا ، تطبع ضمن حدود 1000 إلى 2000 نسخة . أما الكتب المقدسة وكتب الألف باء فتصل إلى حوالي 4000 نسخة . كما كانوا يفضلون ، في القرن 18 ، طبع 2000 نسخة ، تحاشياً لإعادة طبع الكتاب عدة مرات . فموسوعة ديدرو لم تتجاوز 4250 نسخة ، و« بحث في الأخلاق » لفولتير 7000 نسخة . وهكذا ، كان الشعب قليل العدد إنما علينا ألا نتجاهل أن 6 فرنسيين من 10 لم يشتروا عام 1972 أي كتاب وأن 41٪ أي كتاب طوال العام . فالكتاب هو بالطبع أفضل وسيلة تواصل بين الأوروبيين المثقفين ، بواسطة أكثر اللغات انتشاراً ، كاللاتينية التي خلفتها فيما بعد الفرنسية في نهاية القرن 17 .

وحوالي عام 1650 ، اعتمدت أحجام أصغر ، وازدادت الترجمات من اللغات الأجنبية . كما حدث تراجع في نشر المؤلفات اللاهوتية الأجنبية ، وخصوصاً الاسبانية ، في حين كثرت المؤلفات المتعلقة بمسألة النعمة . وبين عامي 1666 و 1701 ، نقص عدد الصحف الباريسية من 216 إلى 195 ، وتقلص عدد بائعي

الكتب من حوالي 400 إلى 253 . فأصبح الأمر مقتصراً ، في نهاية القرن ، على عشرين منشأة رئيسية . وكانت الطباعة تخضع لرقابة شديـدة من قبل السلطة التي عهدت بذلك إلى المفوض « ديلامار » ، ثم إلى المـلازم الأول « لاريني » ، من ضباط الشرطة . وهكذا ، أصبح الإعلام قوة تعمل السلطات السياسية على فرض الرقابة عليها . وفي القرن 18 ، كانت نسبة المؤلفات المكتوبة بـاللاتينيـة ، وفق إحصاء « جريدة العلماء » ، في حدود 3,6٪ خلال الفترة 1715 ـ 1719 ، لتهبط إلى 10٪ في منتصف القـرن . وبين عامي 1723 و 1727 ، كـان ثلث طلبـات الإمتياز عائداً للمؤلفات الدينية . تلك الفترة ، تجاوزت كتب التاريخ نسبة 10٪ ، خصوصاً التاريخ الحديث ، وغالباً التاريخ العالمي ، المقتصر تقريباً على المستوى الأوروبي ، حيث إن العالم غير الأوروبي كان معروفاً من خلال قصص الرحلات . ثم إن نصف المؤلفات تقريباً كان مخصصاً للعلوم والفنون . وهي مؤلفـات حلت محل المؤلفات الدينية ، بحيث تقلصت هذه الأخيرة ، في نهاية القرن 18 ، بنسبة تتجاوز الثلثين . أما الآداب فحافظت تقريباً على أهميتها ، أي ظلت بنسبة 30٪ . وإذا كانت المؤلفات الكلاسيكية اللاتينية اختفت تقريباً ، فقد ازداد عدد المعاجم . وفي حين كـان التاريـخ في بدايـة القرن وقفاً ، في حوالي ربعـه ، على القطاع الكنسي ، هبطت هذه النسبة إلى 11٪ عشية الثورة . وإذا أخذنا بالإعتبار المؤلفات التي طبعت بموجب أذونات غير معلنة ، تبين لنا التطور السريع الذي طال « العلوم والفنـون » (25٪ في منتصف القرن ، 40٪ في نهـايـة النـظام القـديم) . وفي الآداب ، بدأت القصة تـأخذ مكـاناً متـزايد الأهميـة . وفي القرن 18 ، أخـذت المطبوعات الهولندية ، وخاصة في أمستـردام ،تتخصص في تزويـر الكتب وأدب التهريب . هناك ، كانت تطبع مؤلفات الفلاسفة ، فينشر « أركيسته » مؤلفات ڤولتير وبومارشيه ، وينشر « راي » كتب جان جاك روسو . أضف إلى ذلك أن العديد من المؤلفات الهدامة كانت تطبع في أمستردام . نذكر منها كتب بولانجيه وكلوتز وهولباخ ونيجون ولامتري . وكانت دار « لوكلرك » للنشر في باريس تـرسانـة حقيقية لنشـر مطبوعات «راي » التي كانت تصل خفية من أمستردام بشكل طرود . وقد أدخل «دو بوبر » آلاف النسخ من العقد الإجتماعي عن طريق « دنكرك » . وهذا أيضاً ما فعله ، في سان مالو ، الهولندي « هوفيوس » . وعن طريق السفن ، أو بين الأمتعة ، كانت تصل خفية من هولندا المقالات النقديـة والجرائـد ، المعاديـة للحكم الفرنسي ،

والمدافعة عن قضايا البروتستانت المنفيين ، أو المثنية على أعمال البرلمانيين ، والجنسينيين ، والملحدين ، أو الفلاسفة ، ضد الملك . وقد بيّن « ر. دارنتون » أن المؤلفات الفلسفية، الأكثر تقدماً ، وليس فقط مؤلفات ڤولتير وروسو ، وصلت حتى إلى أصغر المدن ، وخاصة المؤلفات الإباحية ، التي كانت تختفي وراء قصص الرحلات . في البلدان الأسطورية الوهمية ، والتي تسود فيها عادة الأخلاق الإباحية . كما وجدت ، في القرن 18 ، شبكات من الجنسينيين لنشر المطبوعات المذهبية ، كـ « الأخبار الكنسية » . إنما ينبغي عدم تجاهل نشر العديد من الكراسات الدينية الأرثوذكسية والكتب التقوية خلال البعثات التبشيرية ، وذلك عن طريق بعض الأشخاص كالأب « ساندريه » في النورماندي ، والأب « مونوار » في بريتانيا ، والأب « دو مونفور » في بواتو .

أما نشر الأفكار والأخبار فكان يتم تدريجياً عن طريق الصحافة . فتظهر الجريدة اليومية عام 1650 ، في لايبزغ ، ومع نهاية القرن 17 في انكلترا ، وأخيراً عام 1777 في فرنسا . لكن « جريدة فرنسا » كانت موجودة منذ عام 1631 ، وهي التي أسسها « تيوفراست رينودو » . وعام 1780 ، كانت تصدر مرتين في الأسبوع ، فيطبع منها 12000 نسخة . وحتى عهد لويس الرابع عشر ، استمر صدور « الجرائد الصغيرة » التي تروي في عدة صفحات فتوحات الملك أو الأعياد . وكان الحاكم يكره القصاصين الذين يذيعون ، في الحدائق العامة والشوارع ، ما يعرفونه عن الجيش ، والمدينة والبلاط . أما « جريدة العلماء » فتأسست عام 1665 ، وهي نشرة علمية حقيقية يستطيع الباحثون أن ينشروا فيها أبحاثهم ونقاشاتهم . ولا شك في أن القرن 18 شهد استمرار ازدهار الصحافة . ومع عام 1700 ، كتب «بايلي» : « إن عدد الصحف التي تنشر في جميع أرجاء أوروبا أصبح هائلاً » . كما ذكر « كاموزا » عام 1734 أنه « حالياً ، لم تبق أمة في أوروبا دون صحيفة أو عدة صحف . كل امرىء يود الإستعلام عما يحدث » . ثمة فائدة أخرى تكمن في قراءة الجرائد والأسبوعيات . . . ألا وهي تعويدنا على الأخذ بالأفكار الصحيحة والدقيقة المتعلقة بمجرى الأحداث في أوروبا ، والتعرف إلى وظائفها ومحاكمها وعملاتها وأزيائها ، وبصورة عامة كل ما يدخل في نطاق مسرح الحياة . . . » .

وفي هولندا ، تعددت الصحف ولاقت كبير تقدير في كل أنحاء أوروبا . فكان

لكل من أمستردام ولايد جرائدها الخاصة بها . وكان « لافون » يهاجم فيها السياسة الفرنسية في عهد لويس الرابع عشر . كذلك كان الناس يجدون في هذه الجرائد « قصاصات » ورقية صغيرة مندسة بين الجرائد اليومية ، وهي غالباً ذات منحى تخريبي ، وكان الفرنسيون يردون عليها بمقالات ساخرة . أما قاعات المطالعة والنوادي ، ومصدرها انكلترا ، فكانت تزيد من إمكانيات النشر ، على الأقل بالنسبة للجرائد المرخص بها . ومن أهم الصحف المقروءة نذكر بالطبع « مذكرات تريڤو » ، التي تأسست عام 1701 على يد اليسوعيين . وكان اهتمامها يتركز بصورة خاصة على البلدان الأجنبية ، انكلترا وإيطاليا ، وتحلل المؤلفات التي تصدر عن الشرق ، مع حمل لواء الدفاع والتبرير . أما « الحوليات الأدبية » التي أصدرها « فريرون » منذ عام 1754 ، فكانت تهتم بقضايا المواطنية العالمية . كانوا يحللون أعمال بوب ، ريتشاردسون ، فيلدنغ ويونغ . أما « الجريدة الأجنبية» ، التي أسسها الأب « بريڤو » في العام نفسه ، فعرفت الفرنسيين « بأناشيد اوسيان »[1] والأدبين الأسباني والإيطالي ، وترجمت أعمال « كلوپستوك » و« ليسنغ » . وكان لها مراسلون في إيطاليا ، وعرفت بكل من « ميتاستاز » و« غولدوني » . وعلى مدار القرن تقريباً ، كانت الصحف الناطقة بالفرنسية متخصصة بجميع قضايا انكلترا ، ومنها « المكتبة البريطانية » الصادرة في « لاهاي » . أضف إلى ذلك أن هذه الصحف كانت تباع بأسعار باهظة . ففي حوالي منتصف القرن ، كان الإشتراك السنوي بجريدة « مركور دي فرانس » 32 ليرة في المناطق ، و24 في باريس ، إنما عشية الثورة ، كان عدد المشتركين يبلغ 15000 .

كذلك كان يوجد وسيلة إعلام أخرى تنتشر عبر جميع أنحاء أوروبا ، وهي وقف في الحقيقة على الأمراء . وكانت تقوم على اتخاذ مراسلين في البلدان الأجنبية ، كي يقدموا لهم بصورة منتظمة التحليلات المتعلقة بالحياة الإجتماعية ، الأدبية والفنية . هذا ما فعله « تيريوت » تجاه فردريك الثاني ، والأب «راينال » تجاه دوقة ساكس ، و« غريم » تجاه اللاندغراف « دوهيس » ، وكاترين الثانية ، ودوق توسكانا الأكبر وملك پروسيا .

لقد كان كل بلد في أوروبا يشتمل على مؤسسات تعليمية غير متجانسة ، من

---

(1) أناشيد ملحمية مترجمة عن الانكليزية .

المدرسة الإبتدائية إلى الجامعة . وكانت المدارس الإبتدائية ترتبط بالكنائس ، فيما كانت الجامعات « هيئات » خاضعة لرقابة الكنيسة والحاكم أو القضاة ، في الجمهوريات . وحدها رهبانية اليسوعيين في البلدان الكاثوليكية ، حتى تاريخ إلغائها في النصف الثاني من القرن 18 ، كانت ، مع بعض الأخويات الأخرى ، تتمتع بإدارة مركزية .

وقد شهد القرن 18 كثيراً من البرامج الإصلاحية في التعليم ، التي بقيت بالنسبة للغالبية حبراً على ورق ، كبرنامج « شالوتيه » ، « تورغو » أو « باسدو » . وكانت أنظمة الإستبداد المستنير هي الأولى التي صححت التعليم الخاضع لرقابة الدولة وفق مصلحتها . وعام 1763 ، أعلن فريدريك الثاني ، في پروسيا ، إلزامية التربية والتعليم بين 5 و13 سنة . وبموجب نصائح « زدليتز » ، عمد إلى إصلاح التعليم ، على قاعدة التنظيم الذي وضعته الدولة ، والقاضي بإجراء امتحان موحد في نهاية الدروس الثانوية ، ويدعى « أبيتور » . كذلك ، سار جوزيف الثاني على هدى فكر عصر الأنوار ، فأعاد تنظيم التعليم وفق المصلحة العامة فقط . بيد أن أي مشروع تنظيمي لم ير النور ، في فرنسا ، قبل نهاية النظام القديم ، كما أصيب التعليم بنوع من الإضطراب لدى إلغاء رهبانية اليسوعيين .

وفي القرن 18 ، كان التعليم التمهيدي ، في باريس ، يعطى في المدارس الصغيرة التي تعلم قراءة النصوص الدينية باللغة اللاتينية . كما أنها كانت تعلم الكتابة ، مع بعض مبادىء الحساب والتهذيب . أما موظفو المحاكم القضائية ، فكانوا يتابعون تعلمهم عند معلم كاتب كي يحسنوا الكتابة . ومنذ الفترة 1630 - 1640 ، تزايدت المدارس الخيرية ، التي أسسها بعض الرهبان من أمثال سان ڤنسان دو بول ، أوليبه ، بوردواز ، بمساعدة أخوية القربان المقدس . هذه المدارس المخصصة للفقراء تزايدت في مدن أخرى حيث تكرس لخدمتها رهبان مدارس « يوحنا المعمدان دو لاسال » . أما الهدف المنشود فكان التبشير بالإنجيل قبل أي شيء آخر ، ومحاربة الإباحية . وفي المدن والضياع الكبرى ، كانت بعض معلمات المدارس يعملن ، تحت إشراف الخوري ، على تعليم بعض المبادىء للأولاد الذين يكثر عددهم في صف موحد . وعلى مستوى الكليات ، شهد القرن 17 ، في جميع أنحاء أوروبا الكاثوليكية ، ولادة جمعيات تعليمية ، تتبع فكر الإصلاح المضاد الكاثوليكي .



25 ـ مرسوم يحمل توقيع لويس 14 وأعضاء المجمع الملكي : لوتلييه ، كولبير ، الخ .



26 ـ كنيسة يسوع في روما.

في النصف الثاني من القرن 18 ، كانت كل من المدن الفرنسية الصغيرة تشتمل على كلية تدرس كل المعارف ، وفي حال عدم وجودها ، فكلية لتدريس الآداب القديمة ، أو مجرد معهد يلقن اللاتينية . وكان عدد الكليات يتضاعف بصورة مستمرة . سبب ذلك كان الأقساط المدرسية المنخفضة جداً ، والهدف الإجتماعي آنذاك الذي كان يفرض معرفة اللاتينية في جميع الأعمال القضائية التي كانت محط أنظار الكثير من الفلاحين الأغنياء من أجل أبنائهم ، بغية إدخالهم في عالم الوظيفة . وعلى الصعيد الجغرافي ، كان عمل الكليات اليسوعية ضيقاً جداً ، لكنه ، على الصعيد الإجتماعي ، كان منفتحاً على أبناء الشعب والبورجوازية الصغيرة . وفي الكليات ، لعبت اللاتينية دوراً هاماً حتى نهاية النظام القديم . ورغم أن الأساتذة المبشرين مثلاً لم يجبروا تلامذتهم على تكلم اللاتينية ، كان يسيطر عندهم الموضوع والمقالة والشعر اللاتيني ، كما عند اليسوعيين . ولم تكن العلوم تدرس إلا في نهاية الحلقات الدراسية ، لذا بقيت مهملة إلى حد ما . وفي نهاية القرن 18 ، وجدت في فرنسا 350 كلية تضم قرابة 000 50 طالب .

إلى ذلك، كان لمدارس القواعد في انكلترا تعليمها الخاص بها، يعتمد إلى حد بعيد على المؤلفات اللاتينية ، إنما مع إعطاء الفنون والعلوم منزلة خاصة. هذه المدارس كانت تضم أعداداً كثيفة من الطلاب، لكنها كثافة متفاوتة تبعاً للمناطق . لقد كانت ، بشكل عام ، مخصصة لأولاد النبلاء والتجار ، وقلما تقبل أبناء الحرفيين الميسورين . ومع نهاية القرن 17 ، نشهد ظهور مدارس جديدة كرست ، إلى جانب اللاتينية ، قسماً هاماً من دراساتها للرياضيات واللغات الأجنبية . وبعد عهد الإصلاح ، عمد الرهبان غير الامتثاليين الذين طردتهم الكنيسة إلى فتح عدد من المدارس والأكاديميات . وبسبب حريتهم في وضع برامجهم ، طوروا فيها تدريس العلوم ، التاريخ ، الجغرافيا والعلوم السياسية . هنا يكمن الإختلاف عن فرنسا . وفي أواخر القرن 17 ، عمدت « جمعية نشر المعرفة المسيحية » إلى تأسيس المدارس الخيرية ، المكرسة لأبناء الفقراء . وفي نهاية الربع الأول من القرن 18 ، كانت هذه الجمعية قد فتحت 1600 مدرسة يتردد إليها 34000 طالب . ولم تلبث أن لقيت الدعم من الملك والأساقفة وأثرياء لندن . إنما في أغلب الأحيان ، كانت ردود فعل كبار المزارعين والمنظرين ضد المسيحية ، من أمثال « ماندفيل » ، مشابهة لردود فعل ڤولتير في فترة لاحقة . إذ كان هؤلاء يعتبرون

أن التربية لم توجد من أجل الفقراء وأنه من الضرورة وجود عدد كبير من الجهلة من أجل حسن سير المجتمع . بالإضافة إلى ذلك ، كانت انكلترا تمنح فقراءها تعليماً مهنياً أو تثقيفاً بدائياً أكثر اكتمالاً من أي مكان آخر . أما في ألمانيا ، فتحقق إصلاح فعلي في التعليم المتوسط وذلك مع تأسيس « ريلشول » ، عام 1739 ، وهي مدرسة متجهة نحو الحياة العلمية ، ولا تقتصر على الآداب اللاتينية وحدها . كما أنها مؤسسة ذات منشأ ديني ، تابعة لحركة « أوغست فرانك » التقوية . وكانت تدرس فيها العلوم الطبيعية من خلال التعامل مع الواقع ، والفيزياء في المختبر . إضافة إلى وجود الميكانيك والتكنولوجيا .

وفي فرنسا ، لم تتقهقر الجامعات إلا مع الثورة التي عمدت إلى إلغائها . وكان اهتمامها منصباً على النزاعات القائمة بين البابويين المتطرفين والجنسينيين أكثر منه على العلوم الجديدة التي وجدت مكانها فقط في « حديقة الملك » ، و « كلية فرنسا » ، و « مدرسة الجسور والسدود » . وكان البحث العلمي يتم في فرنسا خارج الجامعة . والعكس صحيح في لايد حيث يعمل فيزيائيون من أمثال « زغراڤراندا» أو أطباء كمثل « بويرهاف » . ومع بداية القرن 18 ، كان الوضع في ألمانيا يشبه إلى حد بعيد الوضع في فرنسا . أما بالنسبة لانكلترا ، فكانت كليات جامعتي أوكسفورد ، وكامبريدج تضم عدداً كبيراً من العلماء المشهورين في القرن 17 ، وعلى رأسهم بالطبع إسحٰق نيوتن ، إنما يقال إن ثلثي أساتذة أوكسفورد ، في القرن التالي ، لم يلقوا أية محاضرة ، وإن من كانوا يقومون بذلك لم يكن لهم جمهورهم . بالمقابل ، كان لاسكتلندا جامعتها الشهيرة في أدنبره ، التي تضم أساتذة كباراً من أمثال آدم سميث . بيد أن كل شيء بدأ يتغير في ألمانيا ، مع العقلاني « توماسيس » . والتقوي « فرانك » ، اللذين أسهما ، عام 1694 ، في تأسيس جامعة « هال » البروسية . وكانت هذه الجامعة تتميز بالحرية المعطاة للمعلمين وشكلت مركزاً هاماً للاهوت البروتستانتي ، والدراسات الحقوقية ، والطب مع « ستال » وخاصة الفلسفة مع « وولف » . وعام 1734 ، تأسست جامعة « غوتينجن » في هانوڤر ، التي اشتهرت بتدريس العلوم التاريخية ، مع « غاترر » و « شلوتزر » . كما كان يدرس فيها الإحصاء والجغرافيا السياسية . ومن بين كل الجامعات الفرنسية ، كانت جامعة « ستراسبورغ » وحدها القادرة على منافسة مؤسسات ما وراء الراين .

تنقلات الأوروبيين عبر أوروبا

يتغير مفهوم كلمة « غريب » تبعاً للأماكن والمراحل . وتتضمن جميع اللغات تعابير خاصة للدلالة على كل من لا يشكل جزءاً من المجموعة[1] . وفي بعض الحضارات البدائية تحتفظ الجماعة لنفسها بعبارة إنسان وتمنعها عن المجموعات الأخرى . تلك هي حال الأسكيمو (إينوي) أو جماعة « توبي » في البرازيل . من جهة أخرى ، يعتبر المجتمع الأوروبي في العصر الحديث مجتمعاً ذا امتيازات ، إذ إن الإنسان الذي يأتي من مدينة ليستقر في مدينة أخرى لا يتمتع بحق البورجوازية ، أي لا يجوز اعتباره كمواطن له الحق في ممارسة كل الوظائف والمهمات . وفي البلدان التي تنادي بحقوق الولايات ، يتصارع الحاكم والولايات الإقليمية على سلطة منح حق التبعية الأهلية أو المواطنية . يصعب التصور ، في القرن 17 ، وفي ماينس ، أن ساكن « وايزبادن » أو بروتستانتي « أرفورت » ، وهي الأراضي التي تعود إلى أسقف ماينس ، كانا يعتبران كغريبين ، مثل أي فرنسي أو هولندي ، وأنه كان من الأسهل على الإيطالي أن يصبح فيها « محصناً » أكثر من ابن فرانكفورت (ج. درايفوس) . كذلك ، عندما أشارت « حوليات البلاط وباريس » ، في نهاية القرن 17 ، إلى وجود عدد كبير من « الغرباء » في ضاحية « سان جرمان » ، فإنما كان المعني بذلك هم أبناء المناطق الأخرى والذين ليسوا من رعايا المملكة . وكان مصير الغرباء مختلفاً جداً عما نعرفه في القرن العشرين . فلا يمكننا التصور أن الاسكتلندي « لاو» استطاع أن يصبح وزيراً يحسب حسابه في فرنسا، وينسحب الأمر نفسه على اليعقوبي « وول » في مدريد والفرنسي « دوتيللو » في بارما، هذا إن لم نأخذ بالإعتبار حاشية بطرس الأكبر أو فردريك الثاني المتعددة الأجناس :

في معظم الحالات ، لم تؤثر الهجرات النهائية إلا على قسم ضئيل من السكان . وقد بينت الإستقصاءات الديموغرافية أن الناس في فرنسا كانوا يتزوجون في قراهم أو يأخذون القرين ، عند الضرورة إلى إحدى الخورنيات المتاخمة .

بيد أن كل ذلك لم يكن ثابتاً . فهناك 2, 19٪ من الأموات في مستشفى نانت الرئيسي كانوا ، بين عامي 1783 و 1787 من المدينة أو الخورنيات المجاورة ،

(1) هورسان (Horsin) في نورمانديا، غادجوس (gadjos) عند الغجر وغُوْيّ عند اليهود.

و 2٪ ولدوا خارج المملكة و 28,56٪ في غير أبرشيات نانت . وفي القرن 18 ، كان يصعب تفسير ازدياد عدد السكان ، في معظم مدن فرنسا الكبرى ، بزيادة نسبة الولادات على الوفيات التي بقيت هزيلة ، إنما كانت تفسر بهجرة الريفيين من المناطق المجاورة . تلك كانت حال ليون بشكل خاص .

وكانت الطرقات الأوروبية تشهد حركة سير كثيفة في عالم كان معظم الناس يعيشون فيه دون أن يعرفوا شيئاً غير ظل قبة جرس كنيستهم . فهناك الجنود الذين ينتقلون من مدينة إلى أخرى ، والمتدربون الذين يقومون بدورة فرنسا لمتابعة إعدادهم التقني والأخلاقي ، فيمرون في « مدن التدريب » و « المدن الهجينة » ، ويحلون ضيوفاً على « المدن الأم » ، لكنهم لا يمكثون سوى القليل من الوقت في كل مكان ، وكانوا يتعلمون ، وهم يتبعون دائماً الطريق عينها ، المهارات اليدوية وتقنيات كل إقليم . فكانت طريقة رسم صُوان أو خزانة ، أو شرفة وتسريح « باروكة » ، أو تصميم بناء ، تنتقل من إقليم إلى آخر ، مكتسبين خبرة لدى مرورهم بكل محترف . ثم إن الطلبة أيضاً كانوا يتجولون . فمنذ زمن بعيد ، اعتاد أبناء الأرستقراطيين والنبلاء الإنكليز على إنجاز تعلمهم من خلال قيامهم بـ « الجولة الكبرى » التي تقودهم ، تبعاً لدينهم ، إلى جنيف أو روما ، وفي معظم الأحيان إلى باريس . أما أكاديميات تعليم الرقص وسل السيوف وركوب الخيل فكانت أيضاً تشكل عامل جذب . أضف إلى أن الحجاج كانوا يجوبون طرقات أوروبا ، الكاثوليكية والأرثوذكسية .

كذلك كانت الطريق تشهد عدداً كبيراً من المتسكعين الذين يقلقون رجال الشرطة في كل مكان . ففي فرنسا ، كان عددهم يقدر بمليون في نهاية النظام القديم .

لقد ألقى بهم البؤس والحروب على الطرقات ، وسط خوف الريفيين المستقرين ، والسكان المدينيين . إذ كان الناس يخشون فيهم الغريب الحامل للطاعون ، والسارق ، والذي يمارس الإبتزاز بواسطة الشعوذة أو التهديد بحرق المنازل والمحاصيل . وكانت مدن القرن 17 تستأجر صائدي المشردين لإبعاد هؤلاء المتسكعين الذين يتضخم عددهم إبان الأزمات . والفكرة السائدة في كل مكان تقريباً تقضي بإبعاد المتسكعين والمعدمين وإرجاعهم إلى قراهم الأساسية . هذا عدا

وجود متسكعين بالوراثة كالغجر مثلاً . وكثيراً ما اتخذت في انكلترا تدابير ضد المتسكعين . ومع عام 1662 ، أصبح قضاة الصلح يتمتعون بصلاحيات واسعة تخولهم إبعاد المتسكعين عن الخورنيات . حتى إنه تم التوصل إلى إعتقال المتسولين والمتسكعين في كل مكان ، باستثناء اسبانيا . بدأ ذلك في أمستردام ، مع نهاية القرن 16 وعام 1697 ، تأسست في انكلترا أول إصلاحية للأحداث في بريستول ، تأسس المصح العام سنة 1656 ، ثم ، وبعد ستة أعوام تقرر إقامة مصحات أخرى في جميع المدن . وهكذا ، حدث تغيير تام في الموقف بين العصر الوسيط الذي غالباً ما كان يرى في الفقير المعدم روحية دينية . وفي اسبانيا ، اعتبر القرن 17 ، عصر «المغامرين»، المنتمين إلى جميع الأوساط الإجتماعية: النبلاء المعدمين ، الطلاب ، الجنود ، المتسولين بل حتى رجال الدين . وفي بروسيا يتعيشون بغالبيتهم من تصدق الناس عليهم ، وينشرون الرعب والخطر في بعض المناطق . كما كانوا يفيدون من التخوم المتقاربة جداً القائمة بين الولايات الجرمانية الصغيرة ، فيلجأون إليها ، متنقلين بصورة دائمة من ولاية إلى أخرى .

إنما لو أخذنا بعض السير الذاتية ، لتبين لنا وجود تنقلات أكثر بعداً ومن نوع مغاير تماماً .

من ذلك أن «برناردان دو سان پيار»، المولود عام 1737 ، أبحر في سن الثانية عشرة إلى المارتينيك على ظهر سفينة بإمرة عمه ، ثم خدم بصفة مهندس في الجيش أثناء حرب السبع سنوات وشهد ، عام 1760 ، انتصار فورباخ . وبعد سنتين ، يترك السلك ليقوم برحلة واسعة عبر أوروبا . ثم يخدم في روسيا ، على عهد كاترين الثانية ، بصفة ضابط لينتقل بعد ذلك إلى بولونيا ، ويحاول الإنخراط في الجيش البروسي ليصل في نهاية الأمر إلى فرنسا . وعام 1767 ، يذهب إلى « الجزر الفرنسية » بصفة مهندس لدى الملك ، ولدى عودته إلى أوروبا ، يصدر كتباً نالت شهرة واسعة كـ « رحلة إلى جزيرة فرنسا » ، و « دراسات حول الطبيعة » ، التي تحدث فيها عن وجود الله انطلاقاً من التناغم الكوني ، بحيث يبتعد في ذلك عن الفلاسفة الذين انجذب نحوهم فيما مضى . وعام 1787 يقدم مفخرته الكبرى وهي الرواية الرائعة « پول وڤرجيني » .

إنما لا يمكن تجاهل وجود هجرات فصلية وطارئة لم تتغير مساراتها منذ زمن

بعيد . من هنا ، كانت اسبانيا تضم ، في القرن 17 ، حوالي 000 150 غريب ، بينهم الكثير من الفرنسيين . فكـان يفد إليهـا أبناء أوفـرنيا » كل عـام من منطقـة « أورياك » . وانتهى الأمر ببعضهم إلى الإستقرار فيها بصورة نهائية . أما أبناء « سان فلور » فكانوا يتجهـون نحو بـاريس ، في حين ينطلق أبنـاء ساڤوى نحو بـوردو ، ويجوبون ألمـانيا ، قبـل عام 1750 ، بصفـة رحالـة . وكانت كـل منطقـة تبعث بمهاجرين متخصصين على الصعيد المهني .

كذلك يمكن الحديث عن هجرة مؤقتة كان يقوم بها المرشدون التقنيـون ، فيأتي الهولنديون ، إلى جميـع الولايـات الأوروبية ، كمتخصصين في استصـلاح الأراضي وتنظيم المياه ، يأتون في « ڤيستول » و« براندبورغ » حتى البندقية مروراً بمستنقعات انكلترا ، ومستنقع « پواتـو » ومستنقعـات بوردو . وقد استقدم كولبيـر إلى فرنسا عدداً من أبناء ميلانو لتعليم الفرنسيين صناعة الحرير ، والبندقيين لصناعة « الدنتيلا » والمرايا ، والهولندي « ڤـان روبيه » الـذي جاء إلى « إبيڤيـل » لتعليم صناعة الأجواخ . كذلك جاء بعض الألمان إلى انكلترا أو بريتانيا بصفة متخصصين في المناجم والتعدين ، وفتح بعض أبناء « لييج » ، في القرن 18 ، منجماً للفحم على مقربة من نانت . وفي السويد ، استقدم الهولندي « لـويس دو جير » مئـات الڤالونيين للعمل في التجارة وصناعة الحديد والنحاس في « أوستبروغوتي » . وليس أسهل من تقديم المزيد من الأمثلة ، هذا عدا ذكر العاملين على مستوى رفيع من المتخصصين في قضايا الضـرائب والإدارة ، منهم « أورتي » و« سارتن » الأب في اسبانيا ، أو البعثة الفـرنسيـة التي أرسلتها مصلحة الجباية العامة إلى فردريك الثاني بهدف إصلاح وتنظيم رسوم الإنتاج .

وربما حصلت أكثر المبادلات في المجال الفني مع إقامة إنشاءات مؤقتة أو دائمة . ففي القرن 18 ، ومن بين 250 نجار موبيليا كان الثلث تقريباً من الغرباء ، بينهم الكثير من الألمان كمثل « ريسنر » أو « أوبن » ، وفلامنديون كمثل « ڤان رايزن بـورغ » ، واسكنديناڤيون كمثـل « جانسن » ، وإيـطاليون كمثـل « كريسپي » ابن روما . ومن بين الرسامين ، نذكر الفرنسي « لويس توكيه » الذي استقر في روسيا ، ثم في الدانمارك ، قبل العودة إلى فرنسا عام 1760 . وكان « ألكسندر روسلين »

و « نقـولا لاڤرينس » من السويديين المقيمين في باريس . بيد أن روسلين قام أيضاً برحلة إلى بطرسبـورغ . وكان « شـارل إيزن » ، البـروكسلي الأصل ، من أشهـر مزخرفي القرن الثامن عشـر الفرنسي . وعـام 1716 ، انخرط الفـرنسي « لويس سيلڤستر » في خدمة الناخب ـ ملك بولونيا . فكان الرسام الأول وبقي 32 عاماً في « دريسده » . وفي بلاط ملوك پروسيا ، بقي « أنطوان پيسنه » من عام 1710 حتى وفاته عام 1757 . أما « نداء برلين » فتمكن من إعداد الكثير من الطلاب الألمان . وفي روسيا ، استقدم بطرس الأكبر فريقاً من النحاتين والمزخرفين الفرنسيين ، مع المهندس المعماري « لوبلون » الذي حول بطرسبورغ إلى ڤرساي جديـدة . كما استدعت كاترين الثانية « فالكونيه » ، الـذي نحت التمثال الشهيـر لبطرس الأكبـر الفارس . ومع نهاية القرن 17 والقرن 18 ، كان معظم النحاتين الفرنسيين يقيمون في روما ، إضافة إلى العديد من الرسامين ، بدءاً من لورين وپوسان .

هـذه الإقـامـة في الخـارج لم تستثن الممثلين الكـوميـديين والمـوسيقيين والمغنين . فكان « لولي » الإيطالي أفضل ممثل للموسيقى الفرنسية والمدافع عنها في بلاط لويس الـرابع عشـر ، حيث ألح لـدى الملك على عدم ذهـاب الشاب « ديماريه » ، الذي يرغب باستكمال دراسته في روما ، إلى إيطاليا كي لا يفسد ذوقه الفرنسي . بيد أن « مارك ـ أنطوان شارپنتييه » ، الذي ذهب إلى إيطاليـا لدراسـة الرسم ، سمع فيها « كاريسيمي » الذي أوحى إليه بتعلم الموسيقى . أما « باخ » فلم يخرج من ألمانيا ، إنما لم يكن له مثيل في استقراره النسبي بكل حال ، عندما نعلم أنه قطع 400 كلم سيراً على الأقدام إلى « لوبيك » كي يستمع إلى « بوكستهيود » . كذلك ، ذهب « هاندل » ، ابن أحد جراحي أمير « هال » إلى هامبورغ ولوبيك ، ثم إلى فلورنسـا وروما حيث تعـرف إلـى « كـوريللي » ، وآل « سكـارلاتي » و « پاسكيني » . فيبقى سنة واحدة في ناپولي ويلتقي في إيطاليا رئيس جوقة ناخب هانوڤر . وعندما يغادر شبه الجزيرة (الإيطالية) يخلف رئيس الجوقة في مهمته . تلك الفترة ، كان معظم قادة الغناء إيطاليين أو فرنسيين . من هناك ، انتقل هاندل إلى انكلترا ، بفضل العلاقات الجيدة التي أقامها في البندقية مع سفير هذا البلد ولا نجهلن الحظوة التي نالها وكيف أنه أصبح أفضل موسيقي « إنكليزي » . وفي فرنسا كان قادة فرق الإنشاد يتنقلون باستمرار بين جميع أطراف المملكـة . بحثاً عن أفضـل

عقود للعمل . وهكذا، فمنذ عام 1684 ، وحتى عام 1696 ، كـان قائـد الانشاد في « ڤان » من « لييج » بعد أن كانت الفكرة السائدة عنه في البـداية بـأنه إيـطالي أو ألماني . ولأنه كان عازف أورغ في لييج ، عمل كمرتل لـدى دوق « مكلمبورغ - غوسترو » ، ثم كقائد ترتيل في كنيسة بلاط « غوسترو » من عـام 1661 إلى عام 1681 ، قبـل القيام بجـولته عبـر ألمانيـا ، وكان يعتبـر نمـوذج مـوسيقى الـريف « الفرنسي » ، المطبوع بالطابع الإيطالي الذي كان ينتشر آنذاك في لييج ، كما كان « الموفق بين الأذواق » (غي بورليجو) . ومع بداية القرن 18 ، اجتاح الموسيقيون والمغنون الإيطاليون جميع أنحاء أوروبا . وكانت لندن أشهر مكان لعرض الأوبرا الإيطالية . أما جان كريستيان باخ ، صديق مـوزار ، فانتقـل ، عام 1756 ، إلى إيطاليا بهدف متابعة إعداده الموسيقى لدى « الأب مارتيني » في بولونيا[1] ليغادر منها إلى انكلترا عام 1762 . في لندن، يتعرف منه موزار، وهنا الغرابة، إلى الموسيقى الإيطالية . كذلك ، كان يوجد في « دريسده » موسيقيون فرنسيون ، كما في بلاط شارل الثاني ملك انكلترا ، وفي ستوكهولـم ، بل حتى في القسطنطينية . ولا ننسى تنقلات الأميرات اللواتي يذهبن لاتخاذ الأزواج من الطرف الآخر لأوروبا واللواتي يصطحبن معهن فرق المغنين والموسيقيين الخاصة بهن . وكان جميـع الأمراء ، الذين يودون تقليد لويس الرابع عشر وڤرساي ، يستقدمـون موسيقيين فـرنسيين ، وعلى رأسهم فيليب الخامس صاحب اسبانيا . وبـالنسبة لآل مـوزار ، فقد انتقـل العبقري الشاب بصحبة والده إلى ميونيخ ، ثم إلى ڤيينا ، وبعد ذلك تنطلق العائلة بأكملها ، عام 1763 ، في رحلة كبرى إلى فرنسا وانكلترا ، استمرت ثلاث سنـوات ونصف . وكان « غريم » ، وهو باڤاري من « لاتشبونه » يقيم في باريس منـذ عام 1749 . وهو الذي عمل على إدخالهم إلى الأوساط الباريسية . وفي باريس ، عرف موزار مدى تأثير « شوبرت » ، عازف القيثارة لدى أميـر « كونديه » ، وكان من أصل سيليزي . وبين عامي 1764 و 1766 ، قام برحلة إلى انكلترا وهولندا ، ثم بثلاث رحلات إلى إيطاليا ، من عام 1769 إلى عام 1772 ، حيث استثمر موزار في منطقة «بولونيا» دروسه التي أخذها عن «الأب مارتيني». أخيراً، ومع عام 1778، كانت رحلته الثالثة إلى باريس حيث توفيت والدته . وكانت الجوقة الدينية تجـذب إليها

---

(1) مدينة إيطالية .

الموسيقيين من جميع أنحاء أوروبا . إضافة إلى جوقة الهواة والمتمولين المحبين للفن والأدب ، المولعين بالموسيقى كـ « ثري پوپلينيار » التي كانت تضم 15 عازفًا . وقد تولى « ستاميتز » إدارة العزف بعد « رامو » . وكانت باريس مسرحاً للصراع بين الكلوكيين[1] والبيكشينيين[2] ، الذين لم يكن أئمتهم من الفرنسيين . وقد بلغ هذا الصراع أشده عام 1778 ، وكان استمع موزار في باريس إلى عدد لا بأس به من الأوپرات الغنائية الإيطالية ، كما التقى فيها بـ « بيكشيني » . ولدى عودته إلى ما وراء الراين أقام في سالزبورغ ، وميونيخ وڤيينا حيث عمل « مؤلفاً موسيقياً في الكنيسة الامبراطورية » كما في براغ ، ودريسده ، ولايبرغ وبرلين . وهو لم يقم فقط بجولاته من أجل الشهرة والحصول على الدعم والحماية ، بل إنه تعرض لتأثيرات بلدان عديدة وتمثلها أيضاً . وفي القداس الإحتفالي الذي عرفه على أساس « دو الصغرى 427.K » اختصر موزار عصره كما كشف عن تأثير النمسا التقليدية وناپولي .

لم يكن الطلاب بأقل تجوالاً من الموسيقيين . وبطبيعة الحال ، كانت روما وجنيف تجتذبان طلاب اللاهوت ، كلاً وفق معتقده . ففي باريس ، كان حوالي 300 اسباني وألماني وروسي وإيطالي يتابعون تحصيلهم في أكاديمية الرسم والتصوير. ودائماً كان يوجد طلاب أجانب في جامعات باريس ومونپيلييه وأورليان وبادو ، والجامعة العقلانية الكبرى في البندقية.

وكان رجال الدين يتنقلون من دير إلى آخر . خصوصاً في فترة ذروة ازدهار أعمال بندكتيي سان مور ، إذ كانوا يجمعون الوثائق الضرورية لأبحاثهم التاريخية . يكفي قراءة أخبار رحلة « دوم مابيلون » التي تعتبر أيضاً كتقارير عن مهمات عملية ، كي ندرك مدى أهمية العمل والتنقلات الضرورية .

وفي القرن 18 ، كان المجتمع الأوروبي الراقي على موعد مع مياه بادن[3] ، بلومبيير[3] ، أوماريانباد[3] ، إذا لم يكن في البندقية التي تعيش في عيد أكثر من نصف السنة . ففي جميع المرافىء الأوروبية الكبرى كانت تقام جاليات تجارية أجنبية . كان في مرسيليا تجار سويسريون وهولنديون . وفي بوردو ، كثر عدد الهولنديين في

---

(1) نسبة إلى مؤلف موسيقي ألماني يدعى كريستوف غلوك (Gluch).

(2) نسبة إلى مؤلف موسيقى إيطالي يدعى نيكولو بيكشيني.

(3) مراكز حمامات مياه ساخنة.

القرن 17 ، ثم حل محلهم الألمان في النصف الثاني من القرن 18 . ومن القرن 16 حتى الثورة ، تتابع ، في نانت ، وجود الأسبان ، والمتنصرين البرتغاليين ، والهولنديين ، وفي نهاية النظام القديم ، بدأ يزداد فيها عدد السويسريين . وفي قادس ، ازداد عدد المستوطنات الأجنبية وأصبحت أكثر شهرة بفضل أعمال « د. أوزانام » . وفي القرن 17 ، كان الأجانب في موسكو يتجمعون في « سلوبودا » (حي) الألمان .

أما اليهود المطرودون من اسبانيا بعد عام 1492 وعام 1636 ، يضاف إليهم « المرتدون » الفارون من وجه محكمة التفتيش والمنقلبون إلى اليهودية ، فكانوا يتجمعون بصورة أساسية في البلدان الأكثر تسامحاً ، باستثناء جنيف . وكانوا بأغلبيتهم حرفيين وتجاراً . ففي منتصف القرن 17 ، كان معزل البندقية يضم قرابة 5000 شخص . وفي هولندا « أورشليم الجديدة » ، كان يعيش ، عام 1780 ، وبحرية تامة ، 3000 « سفرديم »[1] ، و 19000 « اشكينازيم »[1] . ولكل جماعة كنيسها الخاص بها ومدارسها ومدافنها ، التي يذكرنا بها رامبرانت . وكانوا يعملون في صناعة السكر والحرير ، وفي تجارة الألماس . وبين ثلاثين منشأة للإستيراد ومعالجة التبغ ، كان لليهود عشرها . كما كان بعض كبار المتمولين من ذوي الثروات الخيالية ، كعائلات « پينتوس » و « سواسوس » ، و « بوينوس دو مسكيتاس » ، يمتلكون ربع أسهم شركتين من شركات الهند . وفي الامبراطورية المقدسة ، كان أيضاً عدد كبير من التجمعات البشرية . وكان أهمها يتواجد في فرانكفورت وهامبورغ. حيث اهتم اليهود في هذه الأخيرة بتجارة التبغ، والتوابل والقطن مع شبه جزيرة أيبيريا. بيد أن مراكز «الغولا» هذه ولدت ونمت لأسباب تتعلق باللجوء الديني أكثر منها لأسباب البحث عن الاستثمار التجاري . ولا ننكر أن هدف الربح كان موجوداً ، لكنه جاء في الدرجة الثانية. لهذاكانت المضايقات في اسبانيا والبرتغال تدفع بالمتنصرين نحو نانت ، روان ، أمستردام وهامبورغ ، ونحو البندقية وليڤورن ، كما أن المجازر المتزايدة في أوكرانيا وبولونيا التي قام بها قوقازيو « شميلنتزكي » (1648 - 1658) دفعت بالكثير من « الاشكينازيم » إلى التحرك باتجاه الغرب . وهذا ما حدث أيضاً بالنسبة للإيرلنديين الكاثوليك الهاربين من المضايقات

(1) Séphardimes و Askénazims : من الطوائف اليهودية (المترجم).

البروتستانتية . لقد أسس هؤلاء جاليات تجارية في قادس ونانت وروتردام وبوردو وباريس . أما الذين أصابهم التوفيق فهم أصحاب السفن ومجهزوها ، الذين كانوا يتاجرون مع الجزر ، ويجلبون العبيد ، ويشترون أفضل الأراضي على هذا الأساس ، ويقيمون علاقات مع العائلات المحلية الراقية . نذكر آل « والش » في نانت ، آل « غالوايز » و « ديلون » في روتردام وبوردو .

إن وجود هذه الجاليات التجارية قديم جداً في أوروبا . فكان ثمة دائماً في كل مرفأ كبير « محطة » ومؤسسة ووكالة تجارية ، و « قوميات » أجنبية ، لم يكن مصيرها مرتبطاً فقط بالأوضاع الإقتصادية بل غالباً بالعلاقات السياسية أو الأحداث الدينية .

كذلك كان الإنخراط في الجيوش الأوروبية يشكل عامل جذب بالنسبة للأجانب . هذه الجيوش كانت ، حتى في السويد ، تضم العديد من المرتزقة بين ظهرانيها .

لقد كانت سويسرا تشكل موئلاً هاماً للمرتزقة خلال الحقبة الحديثة . فمنذ التحالف الدائم الذي تم عام 1516 ، بدأ ملك فرنسا يجهز جنوده ، وفق اتفاقات يوقعها مع الكانتونات التي تخول القادة استقدام الرجال منها . وكان السويسريون يخدمون في جميع الجيوش الأوروبية .

أما وضع الأجانب القانوني فكان في جميع بلدان أوروبا شديد الإختلاف عن الوضع الذي نعرفه في القرن العشرين . تلك الفترة ، كانت أملاك الأجنبي غير المتمتع بامتياز ، في فرنسا ، تصادر لدى وفاته من قبل الملك بموجب حق وراثة الطارىء ، إلا في حال التجنس ، إنما كان يحق له الحصول على وظيفة في الجيش وصولاً إلى أعلى المراتب . فبين 307 ملازمين عامين لدى لويس الخامس عشر ، كان هناك 40 أجنبياً . وقد خدم « تورين » و « كونديه » لدى الأسبان ضد فرنسا . أما آل « شومبرغ » ، وهم من أصل ألماني ، فقدموا ، في القرن 17 ، ثلاثة ضباط برتبة ماريشال إلى فرنسا . وفي انكلترا « الإصلاح » ، أصبح المدعو « دور فورت » ، شقيق كل من الماريشال « دوغاس » والماريشال « لورج » ، أصبح لورد « فِڤِرْشام » . ويصبح لورد «شامبلان» ، قائداً لفرقة الحرس الأولى . كما خدم « جاك فيتز جايمس » ، وهو دوق « برويك » الإبن غير الشرعي لجاك الثاني ، في

هنغاريا ضد الأتراك ، وذلك بعد الثورة التي أقصت والده عن انكلترا ، ثم دخل في خدمة لويس الرابع عشر وشارك في جميع الحملات . وقد تسلم القيادة في اسبانيا على جميع حدودنا . ثم أصبح حاكم « غويانا » ، إلى أن توفي عام 1734 أثناء حصار « فيليپسبورغ » . أما « بونڤال » ، وهو من إحدى عائلات « ليموزين » ، العريقة ، فانتقل إلى الجيش الامبراطوري ، بعد أن خدم في فرنسا ، وأنهى مهمته في تركيا حيث اعتنق الإسلام .

كان الأمير « أوجين » صاحب ساڤوى، المنتصر على الأتراك والفرنسيين ، ابن أخٍ لمازاران وقائد الجيوش الامبراطورية ، وكان يوقع باسم « أوجينوڤون ساڤوى» كي يثبت بذلك ثقافته الفرنسية والإيطالية والجرمانية . كذلك ، خدم « موريس دوساكس » ، الإبن غير الشرعي لناخب ساكس أوغسطس الأول ، في كل من الجيش البولوني والروسي والساكسوني ، قبل تسلمه قيادة القوى الفرنسية وحصوله من لويس الخامس عشر على رتبة ماريشال ـ جنرال التي قلما ينالها أحد . وغالباً ما كان الخوف من السلطة الملكية والإنقلابات يجبر الولايات على وضع جيوشها في عهدة الأجانب ، الأقل خطراً إذ لا يربطهم أي رابط مع الفئات السياسية المحلية التي تتقاسم السلطة . عدا ذلك ، أدى هذا الأمر ، في البندقية ، إلى الحفاظ على المساواة بين النبلاء(*) . وبعد فشل الثورات البروتستانتية في فرنسا ، التجأ « هنري دو روهان » إلى البندقية ، حيث تسلم قيادة الجيش . وهذا ما حصل لاحقاً مع الكونت « كونيجسمارك » ، المنتمي إلى عائلة ألمانية غادرت إلى السويد وفرنسا ، وخلال القرن 18 ، كان دور الماريشال « دو شلمبورغ » بين 1715 و 1718 .

ذات يوم ، صرح لويس الرابع عشر للقاصد الرسولي ، حسبما ذكر « دانجو » : « لقد أخطأت في قولي جيشاً فرنسياً ، إذ يجب أن أقول جيش فرنسا ، لأن جيشي مكون من عدة قوميات أحسنت جميعها الخدمة » . أضف إلى ذلك ، صدور قرار عام 1715 يقضي باعتبار رجالات الحرب الكاثوليك الذين خدموا عشر سنوات تلقائياً من مواطني المملكة . وما كان يشكل في الأساس انتماء إلى قومية ما ، هو التمازج المعقد بين التعلق بالحاكم والخدمات المؤداة ، أي الإخلاص ،

(*) وكان المأمورون العموميون في البندقية يراقبون هؤلاء القادة ولم يكن مورينانى البندقية (شخصية في مسرحية أوتلّو لشكسبير) حالة شاذة.

والشعور الديني ، ومشيئة الأمير ، وليست النصوص المجردة .

كانت التنقلات الأكثر كثافة نتيجة التعصب الديني . ففي القرن 16 ، حدثت أول هجرة بروتستانتية باتجاه جنيف ، وأول هجرة للإصلاحيين الڤالونيين باتجاه الأقاليم المتحدة . أما الهجرة الثانية فجاءت نتيجة سياسة لويس الرابع عشر وخصوصاً بعد إلغاء مرسوم نانت عام 1685 . إذ حدثت آنذاك مع حوالي 200 000 مهاجر . وبموجب مرسوم «پوستدام» عام 1684 ، منحهم الناخب الأكبر في پروسيا أراضي وإعفاءات من الضريبة لمدة ست سنوات . وقد وصل حوالي 50 إلى 60 ألف لاجىء على ما أطلق عليه « بايلي » تسمية « سفينة اللاجئين الكبرى » ، إلى الأراضي المنخفضة . وينتقل عدد الكنائس الڤالونية من 26 كنيسة عام 1685 إلى 62 عام 1688 . وعام 1685 ، استقبلت أمستردام 5000 لاجىء . كما استقر في الأقاليم المتحدة ما يزيد على 360 راهباً . إذ وصل إليها عدد من النبلاء ، إضافة إلى حرفيين وبورجوازيين تجار . وبالتالي ، تعزز في هولندا نوع من الثقافة باللغة الفرنسية ، مع شخصيات متنوعة من أمثال « بايلي » و « جوريو » . وقد أدت الحرب الكلامية الأخيرة ضد موضوعات الملكية ، إلى دعوة كل أوروبا البروتستانتية إلى حمل السلاح ضد لويس الرابع عشر ، وأثارت ، من خلال « الرسائل الرعائية » ، حماسة كنائس « الصحراء » . ومن هولندا ، أخذت الصحف البروتستانتية تضاعف انتقادها وهجاءها وأبحاثهاالمعرفية ضد فرنسا الملكية والكاثوليكية . بيد أن هؤلاء الهوغنوت المشبعين بالحقد على لويس الرابع عشر ساهموا في الوقت نفسه في إغناء دولة أوروبية بثقافات تعتمد اللغة الفرنسية . كذلك انطلق أكثر من 22000 لاجىء للإقامة في سويسرا ،وحري بنا أيضاً أن بناقش النتائج الإقتصادية التي سببتها هذه الهجرات لفرنسا . فإذا اعتبرناها سابقاً مأساوية إثر « ثوبان » ، إلا أننا ننحو اليوم إلى التخفيف من عواقبها . حتى إنه من المحتمل أن تكون أفادت بعض المناطق كالجنوب الغربي والجنوب ، في القرن 18 ، من هذه « الدياسبورة » الإصلاحية ومن علاقاتها مع الأممية المصرفية البروتستانتية .

أما الهجرة الدينية الكبرى الأخرى ، التي انطلقت بالإتجاه المعاكس ، فكانت هجرة الإيرلنديين واليعقوبيين الكاثوليك . فمنذ عام 1635 ، عمد الضباط الفرنسيون إلى تجنيد الرجال في إيرلندا ، كما فعل أعداؤهم الاسبان . وبين عامي

1635 و1659 ، تمكنت فرنسا من تجنيد 20 إلى 25 ألف رجل . وقد تيسرت الهجرات عندما استولى كرومويل بصورة وحشية على الجزيرة من عام 1649 حتى 1653 . ومع نهاية الصراعات ، يصار إلى حل الفيالق العسكرية في فرنسا ، كما حصل عام 1659 . ثم بدأ توافد اليعقوبيين خلال 1688 ـ 1692 ، 1715 و1745 . وقد جاء المؤمنون من آل ستيوارت إلى القارة بسبب تعلقهم بملكهم وتوجهاتهم الدينية . ثم نقل جاك الثاني بلاطه إلى « سان جرمان ـ أون ـ لاي » . وعبر أوروبا ، يصل إلى هناك خمسون ألف يعقوبي . كما يصار إلى إعداد الفرق العسكرية من اسبانيا وفرنسا . بحيث تمارس هذه الفرق مهامها في نابولي ، كما في پروسيا وروسيا . فقضى بعضها جوعاً على الطرقات ، في حين قام بعضها الآخر بأعمال باهرة . لقد رأينا دون شك مأثرة « بيرويك » ، مؤسس أحد الفروع الدوقية في فرنسا : آل « فيتز ، جيمس » ، وفرع آخر في اسبانيا ، هو فرع دوقات « ليريا » . وإننا لنعلم دور اليعاقبة في القطاع المصرفي ، وأشهرهم « لو » و« كانتيلون » ، كما في أكبر المراكز التجارية في أوروبا . وبواسطة شبكاتهم الموزعة في أوروبا ، استطاعوا ، كالهوغنوت ، بث الأفكار والتقنيات ، وحالة فكرية يصعب توليفها ، لأن البعض كانوا يعملون من أجل توحيد الكنائس المسيحية ، بينما كان البعض الآخر من المتعصبين الجنسينيين ؛ وعمل بعضهم الآخر أيضا ، كالورير السابق لجاك الثاني ، « بولينبروك » ، الذي لحق به إلى فرنسا ، على نشر مذهب التأليه الإنكليزي في نهاية القرن 17 ، مع أفكار لوك ونيوتن ، وهذا ما لم يذهب في الواقع باتجاه الملكية المطلقة والكاثوليكية التي أرادها جاك الثاني . على أي حال ، استطاع الفرنسيون ، بواسطتهم ، وعلى رأسهم ڤولتير ، الإتصال بالمفكرين الإنكليز (ج . شوسينان ـ نوغاريه) .

وبمقتضى الولاء والإخلاص ، تمكنت بعض الجماعات الضيقة من اتباع حاكم أو أمير مهاجر . هذا ما حصل مع آل « كارولين » الذين رافقوا شارل السابع إلى القسطنطينية ، أو مع البولونيين الذين وصلوا عام 1669 ، إلى باريس ، للإلتحاق بالملك جان كازيمير الذي تنازل عن العرش . وعام 1714 ، عاشت أرملة « جان سوبيسكي » حياة العزلة في « بلوا » ، ثم لجأ « ستانيسلاس ليزنسكي » عام 1725 إلى شامبور . وعام 1737 ، استقر في « لوناڤيل » من أعمال اللورين حيث راح يعد العدة لتوحيد فرنسا ، لأن لويس الخامس عشر تزوج ابنته ولأن ستانيسلاس

أصبح دوق اللورين بموجب معاهدة ڤيينا عام 1738 . وعام 1712 ، لجأ إلى باريس فرانسوا الثاني راكوكزي ، أمير ترانسلڤانيا ، الذي تمرد على الامبراطور وكان يدعمه في ذلك لويس الرابع عشر . وكان برفقته عدد من الهنغاريين .

ثمة أيضاً نوع آخر من الوجود الأجنبي في بعض الولايات الأوروبية ، ونعني به الإستيطان الزراعي . فمنذ عهد الناخب الأكبر ، اجتذبت پروسيا الهوغنوت ، كما رأينا سابقاً ، إضافة إلى الهولنديين بغية إقامة قرى في الأراضي الخاوية أو المهجورة منذ حرب الثلاثين عاماً. وإذا كان ازدياد عدد السكان في هنغاريا، خلال النصف الثاني من القرن 18 ، مرتفعاً من 3 إلى 8 ملايين نسمة، فما ذاك بشكل خاص إلا بسبب كون نصفهم يتألف من غير المجريين.

أما في روسيا ، فحدث استيطان خلال القرن 18 ، في مناطق الجنوب الجديدة ، وخصوصاً في أوكرانيا ، نتيجة تدفق غير الروس إليها ، فقد استقر في أوكرانيا أكثر من 40 000 ألماني . ومنذ منتصف القرن ، تضاعف عدد سكان روسيا الجديدة ، على ضفة البحر الأسود ، بسبب كثرة الوافدين إليها من مقدونيين ، وبلغار ، وألمان ، وهنغاريين ، ويونان ، وصربيين ، ومولداڤيين وروس منحدرين من الشمال . وقد استمر هؤلاء الروس بتنمية مستوطناتهم في سهوب روسيا الأوروبية وصولاً إلى القوقاز . وفي سيبيريا ، بدأ استيطان البيض في القرن 16 ليستمر حتى بداية القرن 18 . وإبان حكم كاترين الثانية ، استقر في روسيا قرابة 57000 مستوطن . وغالباً ما كانت الإنتقالات نحو الجنوب أو نحو سيبيريا وقفاً على الفلاحين الذين يودون حماية حريتهم من القنانة . وكانت الحكومة في سيبيريا تعفيهم من الضرائب . ولم يكن ثمة وجود لنظام الأملاك الكبرى العائدة للنبلاء . إذ لم يكن هناك سوى بعض الأديرة التي كان يرتبط بها 14٪ من الفلاحين ، في نهاية القرن 17 ، أما الباقون فكانوا جميعاً من الفلاحين « السود » ، أي العائدين مباشرة إلى الدولة ، الخارجين عن نظام الحكم المحلي .

وفي القرن 18 ، أقر آل « هابسبورغ » في الأراضي التي استردوها من الأتراك ، ومنها « بانات » مثلاً ، عدداً من المهاجرين الألمان والطليان والاسبان والسلاڤيين والألبان والبلغار . كذلك غادر بعض الرومانيين مقدونية باتجاه هنغاريا وترانسلڤانيا . إذ كان ثمة فراغ كبير يجب ملؤه بعد ذهاب الملحدين . وبين عامي

1744 و1787 ، تم تثبيت 18000 شخص من أبناء اللورين في « بانات » . وبالإمكان مقارنة هذا العدد بعدد هجرات الفرنسيين إلى كندا خلال قرنين من الزمن : كان المجموع يساوي عشرة آلاف شخص ! لقد كانت أسباب الهجرة عديدة ومتنوعة : جفاف الأراضي ، التوق إلى الحرية ، تعطش للحياة الدينية التي لا تشوبها شائبة . وهذه الحالة الأخيرة كانت وقفاً على اللوثريين ، وتجديديي العماد القادمين من ألمانيا إلى هولندا خلال القرن 16 . ومنها انتقلوا إلى « دانزيغ » ، ودلتا « الفستول » ، وأخيراً إلى ضفاف « الدنيبر » في روسيا .

في جميع أنحاء أوروبا ، كان إغراء للتقنيين بترك العمل . وهذا ما فعله كولبير بالنسبة للهولنديين والبندقيين . أما السويديون فراحوا يبحثون عن عمال الحرير في ليون وتور ، كما فعل الاسبان إزاء عمال سان غوبان . وكان الحكام يسعون إلى أخذ المستوطنين والجنود والإختصاصيين في الولايات ، في حين يسومون القيّمين على التطويع في بلادهم جميع أنواع العذاب .

كذلك لا بد من التطرق إلى الهجرة الأوروبية إلى ما وراء البحار . ففي القرن 17 ، كان من الصعب تقدير عدد الاسبان الذين توجهوا نحو أميركا ، إنما لا شك في أنهم بلغوا 40000 مهاجر كحد أدنى . وفي القرنين 17 و 18 ، غادر 750000 مستوطن أوروبا للإستقرار في المستوطنات الإنكليزية في أميركا . ومن عام 1635 إلى عام 1705 ، كان يصل كل عام إلى ڤرجينيا من 1500 إلى 2000 متطوع كمعدل وسطي . وكان مصدر هجرته يتغير تبعاً للفترات الزمنية . كما كانت بعض مراكز التطويع في أوروبا ترسل الهوغنوت الفرنسيين والألمان البلاطيين والسويسريين ، وعدد من الاسكتلنديين بعد عام 1745 . وقد جاء هؤلاء الأوروبيون بصفة مستوطنين أحرار أو كمنفيين نتيجة للعقوبة ، نذكر ، على سبيل المثال ، أن 8846 « محكوماً » وصلوا إلى ميريلاند بين عامي 1745 و 1775 . بينما وقع غيرهم ، كمتطوعين ، أي كعمال متعاقدين ، على عقود استخدام لمدة أربع أو خمس سنوات حيث تم بالمقابل نقلهم مجاناً إلى أميركا . جدير بالذكر أن معدل الوفيات كان كبيراً على متن السفن ولا يمكن تجاهل مسألة الإستبعاد بالنسبة لوضعهم في الملكيات التي تستخدمهم . وفي المستوطنات الإنكليزية ، ظل العامل الديني يلعب دوره كاملاً في تفسير عملية الإعمار تلك . فالذين اجتازوا الأطلسي هم أولئك

المضطهدون أو الذين يريدون ممارسة عقيدتهم بحرية . وكان الفرنسيون المتنقلون إلى كندا أقل عدداً : شكل مجموعهم 10 000 إلى 12000 نسمة . وكانوا في غالبيتهم من الحرفيين الذين وقعوا عقود عمل لمدة ستة وثلاثين شهراً ، وقد وفدوا من غربي فرنسا .

وهكذا ، تأكدت في كل مكان أهمية جماعات اللاجئين . ففي بلدان أوروبا البروتستانتية ، كان الوسط الموجِّه محدداً على نطاق واسع من خلال الإنتماء إلى جماعات اللاجئين لأسباب دينية ، والذين يشكلون خيرة « الطهريين » . فيما بعد تحول هؤلاء إلى أشراف هدفهم خدمة الدولة أكثر من خدمة الدين . ففي الكانتونات السويسرية ، والمدن الألمانية الحرة ، وبروسيا ، وهولندا ، تبين أن السبب الأول للنمو الإقتصادي هو وجود هؤلاء اللاجئين ، المزودين بالرساميل والتقنيات . ولا شك في أن ظاهرة اللجوء العامة هي التي خلقت ذهنية الصراع ، أكثر من اليهودية أو البروتستانتية ، كما اعتقد « سومبار » أو « ماكس فيبر » . وانطلاقاً من مبدأ وجود الدياسبورة[1] ، أنشئت الشبكات التجارية والمالية ، وكانت جنيف هي المنطلق لمنشآت المتنصرين التجارية أو المصرف البروتستانتي ، في آخر عصور النظام القديم ، بين سويسرا ، وأمستردام ، ولندن ، ولانغدوك وباريس . وعام 1750 ، كان هناك على الأقل 12 مصرفاً عائداً إلى جنيف من أصل 67 مصرفاً باريسياً . والأمر نفسه ينسحب على المصرف اليعقوبي . وفي روسيا ، كانت وراء الإزدهار الإقتصادي ، مستوطنات أجنبية أو أقليات دينية ناشطة ، كقدامى المؤمنين .

بطبيعة الحال ، لم يكن استقبال الأجانب هو نفسه في كل مكان . ففي مجتمع الطبقات ذات الأساس الديني ، كان الباب مفتوحاً أمام الأخوة ، لأنهم كانوا عبارة عن دعم للجماعة المتدينة الموجودة في السلطة . إنما لو انتقلنا إلى الأنظمة الأوليغارشية ، نرى الأبواب مغلقة أمامهم في كل مكان تقريباً . حيث يحتفظ المواطنون الأصليون لأنفسهم بحق البورجوازية . يجب أن يكون المرء ابن بورجوازي ومولوداً في المدينة ليتمكن من ممارسة هذه المهنة أو تلك . كذلك ينبغي تمييز البلدان ، التي تنتقل غالباً من الإنفتاح إلى الإنغلاق ، عن الملكيات التي

---

(1) Diaspora : أي اليهود الذين تبعثروا في كافة أنحاء العالم بعد الأسر البابلي (المترجم).

تسعى إلى اجتذاب الأجانب ، ومن أجل ذلك تمنحهم الإمتيازات . وكان الموقف إزاء الغريب يتغير تبعاً للأماكن والعهود ، وتبعاً للظروف الدينية والإقتصادية ، لكن ظاهرة اللجوء ساعدت بالطبع على مضاعفة تكوين مجتمعات الطبقات أو تعزيزها . وهكذا ، غرفت أوروبا ، إلى جانب التكتلات السكنية الكبرى الثابتة ، فسيفساء من المستوطنات الأجنبية التي كان لا بد من قياس تماثلها وما هو مدى إسهامها في حكومة بلد المنفى .

ومن المحتمل أن يكون النجاح الإجتماعي ، حتى داخل الولايات بالذات ، هو السبب في انتقال الأفراد، فلدى «صعود» عائلة من العائلات الغنية العسكرية أو من نبلاء الأقاليم إلى العاصمة كانت تأمل الانتقال إلى الصف الأول . هذا ما أثبتته دراسة الانساب التي تناولت الواقع القائم آنئذ .

الفصـــل الثانـــي

السكـــان والإنتـــاج

عـدد السكـان

في منتصف القرن 17 ، وصل عدد سكان العالم إلى نصف مليار نسمة . ليبلغ بعد قرن من الزمن حوالي 700 مليون ، وعام 1800 حوالي 850 مليون . وبين كل خمسة أشخاص ، عام 1650 ، كان هناك أوروبي واحد ، كما كانت الحال عام 1750 واليوم ، فبين عامي 1650 و 1800 يرتفع عدد السكان الأوروبيين من 100 مليون إلى 190 مليون نسمة .

وكانت حصة فرنسا كبيرة في هذا المضمار . إذ كانت تضم ، عام 1800 ، 28 مليون نسمة ، لتصبح بذلك البلد الأوروبي الثاني من حيث عدد السكان ، بعد روسيا التي كانت تعد 40 مليوناً ، في حين كانت بريطانيا الكبرى تعد 50٪ من المستوى الفرنسي . وبين عامي 1800 و1940 تغيرت الأمور بصورة جذرية ، بحيث لم يرتفع عدد السكان الفرنسيين سوى 50٪ ، بينما ازداد عدد سكان أوروبا 185٪ وسكان العالم 170٪ . وفي نهاية القرن 17 ، وصل عدد سكان الصين إلى 120 مليون نسمة ، وإلى 300 ـ 350 مليون في نهاية القرن 18 .

وبعد تعويض الخسارة الأوروبية الكبرى في القرن 16 ، أي تعويض السكان الذين قضى عليهم الطاعون في العصر الوسيط ، يشكل القرن 17 مرحلة ركود ، بل حتى تراجع . فمن المؤكد أن عدد سكان أوروبا كان عام 1650 أقل مما كان عام 1620 . وكانت أوبئة الطاعون والحروب هي سبب ذلك . وعام 1660 ، وصل عدد سكان فرنسا إلى أقل من 20 مليون نسمة ، بينما زاد هذا العدد في إيطاليا عن 10 ملايين ، وتدنى قليلاً ، في الأقاليم المتحدة ، عن مليونين ، بين 1650 و1750 ، وبلغ في انكلترا 4,5 ملايين نسمة عام 1660 . هنا برزت كثافة

أوروبا ، مع 30 إلى 40 نسمة في الكلم المربع بالنسبة لفرنسا ، كما بالنسبة لانكلترا وإيطاليا . بالمقابل ، كان ثمة فراغات هائلة : في أسبانيا حصدت أوبئة الطاعون مليون نسمة خلال الأعوام 1596 ـ 1602 و 1647 ـ 1652 . فيتدنى عدد سكانها من 9 إلى 6 أو 7 ملايين نسمة بين 1590 و 1690 . كذلك أدت حرب الثلاثين عاماً إلى استنزاف رهيب في أوروبا الوسطى . ولا شك في أن الامبراطورية المقدسة شهدت هبوطاً في عدد سكانها الذي انتقل من 6 إلى 10 ملايين نسمة بين عامي 1620 و 1650 . أما الكثافة السكانية فتراجعت في شرق الإلب[1] لتبلغ 5 أشخاص في الكلم المربع الواحد . كذلك ، أدت الحروب بين السويد وبولونيا وروسيا إلى خلق فراغات في شرقي أوروبا . ففي منتصف القرن 17 ، وصل عدد سكان روسيا إلى 12 مليون نسمة فقط والمملكة السويدية ـ الفنلندية إلى أقل من مليوني نسمة .

إبان القرن 18 ، كان النمو الديموغرافي شديد التفاوت تبعاً لظروف كل بلد . ففي حين انتقل عدد السكان في فرنسا من 20 إلى 25 مليون نسمة ، انتقل في انكلترا من 5,5 ملايين إلى 10 ملايين نسمة . وهذا النمو السكاني الإنكليزي جاء بشكل خاص بعد عام 1740 . ولم تكن انكلترا ، كبقية القارة ، بمنأى عن الأوبئة ، لكن هذه الأخيرة لم تتمكن من تغيير الإرتفاع المستمر في منحنى السكان . وكانت نسبة الكثافة السكانية تتزايد في الكونتيات بسبب التطور الصناعي الذي نفى مقولة البؤس الماركسية في بدايات الثورة الصناعية . فيتعاكس ، بين القوى العاملة ، نمو عدد المزارعين الذي كان في حدود 70 ـ 80٪ عام 1700 ليصل إلى 36٪ بعد قرن من الزمن ، وعدد العاملين في القطاع الصناعي . من جهة أخرى ، لم يحدث ، كما ساد الإعتقاد سابقاً ، أي نزوح ريفي نحو المدن . وهذه الثورة عمقت الهوة في الكثافات السكانية بين المناطق .

وإذا كان نصف الإنكليز يعيشون حالياً في المدن التي تتعدى 50 000 نسمة ، وأقل من الربع يعيشون في الريف ، فالأمر كان مغايراً في القرن 17 . لقد كان ثلاثة أرباع السكان يعيشون في القرى التي لا يتجاوز عدد سكانها 3 إلى 4 آلاف

(1) نهر الإلب (Elbe).

نسمة ، في حين يسكن الربع فقط في المدن . بالمقابل ، إذا كان عـدد السكان المدينيين قد بلغ ، في نهاية القرن 18 ، ثلث المجموع العام في انكلترا والخمس في فرنسا ، فهو لم يتعد 3٪ في روسيا . كما أننا نلفت الإنتباه إلى العدد السكاني الهائل في مدينة لندن ، بحيث بلغ 600 000 نسمة في نهاية القرن 17 ، أي حوالي انكليزي واحد من عشرة ، في حين لم تكن باريس تضم من الفرنسيين سوى واحد من خمسين . ثمة فارق مع فرنسا فيما يتعلق ببنية الشبكة المدينية : في عهد شارل الثاني ، وصل عدد سكان بريستول ، المدينة الأولى ، بعد لندن التي تثقل كاهل انكلترا ، إلى حدود 30 000 نسمة ، وكان عدد سكان المدن الأخرى يدور حول 5 أو 10 000 نسمة . بالمقابل ، كان هذا العدد ، في فرنسا ، أكبر بكثير في المدن المتوسطة ، وعواصم الأقاليم ، والأسقفيات ، ومراكز الأقضية أو حتى المفوضيات .

وإلى جـانب المناطق المكتظة بالعمـارة والسكان ، نجـد في كـلا البلدين مساحات شاسعة تكاد تكون خـاوية . ففي انكلتـرا ، كانت المنـاطق الفارغـة في الأراضي المرتفعة ، إلى الشمال والغرب من خط بريستول ـ خليج واش ، وعكس ذلك ، في اسكتلندا ، بين الأراضي المرتفعة والأراضي المنخفضة . وفي فرنسا ، كان النصف الشمالي من المملكة باستثناء شامبانيا وجنـوب الحوض البـاريسي ذا كثافات سكانية هائلة ، بعكس نصفها الجنوبي . وفي بداية القرن 18 ، كان هناك أكثر من 1000 نسمة في كل فرسخ مربع في عموم منطقة روان ، في حين لم تكن منطقة بروفانس لتضم أكثر من نصف هذا العدد .

ويشير الإعمار الذي شهده الحوض الباريسي ، عام 1711 ، إلى وجود الكثير من وجوه الشبه مع التوزيع الحالي عنـدنا . أمـا الكثافـة السكانيـة في عموم منـاطق «كان» فبلغت 15,6 أسرة في الكلم المربع الواحد ، وفي بورج 3,7 . ووصلت إلى 19 أسرة في منطقتي « ڤير » و « كوتانس » ، في حين لم يبق سوى 7,5 أسر في الكلم المربع ، في منطقة شامبانيا التي أقفرتها حرب الثـلاثين سنة وأزمتـا عامي 1693 و 1709 . وكان يحيط بباريس شيء من القفر ، بحيث ينبغي قطع أكثر من 100 كلم للوصول إلى المدن الكبرى ، كأورليـان ، روان ، وأميان . باختصار ، كانت فرنسا ذات الغابات مأهولة أكثر من فرنسا ذات الأراضي الغرينية وأكثر أيضاً من فرنسا الروابي إلى الشرق والجنوب من الحوض الباريسي . بيد أن التوزيع السكاني كان

متفاوتاً ، حتى في منطقة شمبانيا العليا ، التي جسمها على الخريطة « غي أربلو » في القرن 18 . كذلك تراوحت الكثافة السكانية في الغـرب - پرتوا ، در ، وادي أوب - بين 5 و 14 أسرة في الكلم المربع ، بينما بدا الشرق خـاويا (1 إلى 8 أسـر) - في هضاب « بار » و « لانغر » .

كذلك كانت أوروبا الغربية تتميز بمفهوم « القطر » . إذ كان يوجد عدد هائل من الوحدات الصغيرة التي تتمتع كل منها بمدينتها المركزية . وكانت المسافات بين هذه المدن تتراوح بين 15 و 50 كلم . ويتحدد القطر بنوعية الحياة فيه ، وباقتصاده الزراعي الموحد وبتاريخ محلي مشترك ، وقـديسين محليين ومحجات مشتـركة ، وأزياء وتسريحات وأسواق ، ولغة عامية واحدة ، و « عادات وتقاليد » ، أي قوانين خاصة به . ففي النورماندي ، كانت كل وحدة سكانية يتراوح سكانها ما بين 350 و 400 نسمة في كل 7٪ كلم مربع كمعدل وسطي ، وفي جنوب اللوار يشغل كل 500 مواطن مساحة أوسع : من 20 إلى 25 كلم مربع ، وفي قشتالة تبلغ هذه المساحة أكثر من 30 كلم مربع وحتى 250 ـ 300 في منطقة مورسيا . بالمقابل ، إذا كان ربع السكان الإنكليز فقط و 13٪ من سكان الحوض الباريسي (باستثناء باريس) قد أصبحوا مدنيين ، فإن مدن بلدان المتوسط كانت تضم المزيد من السكان .

إنما ينبغي ألا يؤدي ذلك إلى طمس الإزدهـار المديني الهـائل في أوروبـا الشمالية خلال القرن 18 ، الذي برز على حساب تراجع المدن المتوسطية . فقد انتقلت أمستردام ، التي كانت فقط تضم بين ربع وخمس سكـان باريس في بداية القرن 18 ، إلى ما يزيد على الثلث بعد حوالي قرن من الزمن . ويبدو الأمر أكثر وضوحاً لدى المقارنة بين البندقية وبلدان الشمال . ومع بداية القرن 16 ، كان عدد سكان البندقية مساوياً لنصف عدد سكان باريس ويزيد على ضعفي سكان لندن . وفي نهاية القرن 18 ، أصبح يساوي أقل من خمس سكـان باريس وسبـع سكان لندن ! وتدل هذه التغيرات على التقهقر الذي طرأ على جنوب أوروبا وعلى انتقال مراكز الثقل الإقتصادي باتجاه أوروبا الأطلسية .

أما البلدان السكندنافية فكانت بخلاف انكلترا وفرنسا والأراضي المنخفضة . فعام 1780 ، بلغ عدد السكان السويديين 000 218 2 نسمة ، أي بارتفاع قـدره

70٪ منذ عام 1720 ، لكن عدد المدينيين ظل ضئيلاً ، وثابتاً تقريباً ، أي بين 8 إلى 9٪ .

تغيرات عرضة للجدل

حتى السنوات الأخيرة الماضية، ظل الديموغرافيون والإقتصاديون يتحدثون ، بالنسبة للقرن 18 الفرنسي ، عن وجود ثورة زراعية وثورة ديموغرافية لكن هاتين المقولتين أصبحتا اليوم موضع جدل ، إذ لو كان عدد سكان انكلترا مضاعفاً في تلك الفترة ، كما في روسيا حيث انتقل عدد السكان من 14 إلى 36 مليون نسمة من عام 1724 إلى عام 1796 ، فإن النمو لم يتبع الأسلوب نفسه في فرنسا ، حيث لم يزدد عدد السكان سوى من 19 ـ 20 مليون نسمة إلى 25 مليون . وقد اعتقد « پيار غوبير » ، انطلاقاً من دراساته التي قام بها ، بوجود ازدياد في عدد الفرنسيين حتى عام 1648 تقريباً ، تبعه هبوط في منتصف القرن ، ثم تعويض لهذه الخسارة ثم هبوط جديد هائل في نهاية القرن 17 وبداية القرن 18 . وبعد عام 1730 ، بدأت نسبة الوفاة تتراجع بصورة ثابتة تقريباً أمام نِسب الولادة ، وبالتالي أدى التحول الزراعي إلى النمو الديموغرافي . ومع عامي 1968 و1971 ، سعى « ميشال مورنيو » ، بالعكس ، إلى تبيان أن فرنسا لم تعرف أي تحول زراعي حقيقي ، إلا ربما في الفلاندر ، وذلك حتى عام 1840 ، ثم إن المردودات المرتفعة في بعض المناطق كما في « هينو » لم تكن إلا مع القرنين 15 و 16 ، أما اللورين فتعرضت لهبوط مأساوي في المردودات ، إبان النصف الثاني من القرن 18 . ويعد إدخال الذرة الصفراء والبرسيم إلى أكيتان ظاهرة قديمة وليس عائداً إلى القرن الأخير من النظام القديم . وفي كل مكان ، باستثناء الشمال ، لم تتطور المردودات بين عامي 1740 و1840 .

وبالنسبة للسكان ، كان النمو الفرنسي أكثر تباطؤاً بكثير من النمو في انكلترا أو روسيا . لذا يجب التأكيد على كون فرنسا عرفت بالتالي ظاهرات ديموغرافية متنوعة جداً تبعاً للمناطق . فإذا برهنت « هينو » عن نمو متسارع في بلدان شمالي أوروبا ، فإن عدد السكان في بريتانيا بدأ بالتراجع بمعدل 3,7٪ بين 1787 و 1785 ، في حين ارتفع هذا المعدل في كامل المملكة إلى 6٪ . وفي « إيراغ » ، من أعمال البروفانس السفلى ، تعارض القسم الأول من القرن 18 مع القسم الثاني الذي

رجحت فيه نسبة الوفيات . وبالتالي ، لا يعتبر التقدم الزمني بالضرورة مرادفاً للتطور . وفي لانغدوك ، وبعد النمو الهائل في عدد السكان خلال القرن 16 ، والذي كسرته الحروب الأهلية بعد 1560 ـ 1570 ، شهد القرن 17 نمواً متباطئاً حتى نهاية عام 1677 . بعد ذلك يحدث هبوط مستمر حتى عام 1741 ، ليعود المنحنى إلى الإرتفاع حتى عام 1772 حيث يستعيد تقريباً مستواه الذي عرفه عام 1677 . وفي مواضع عديدة يحدث الأمر نفسه : في نهاية القرن 18 ، يتم تعويض الخسارة التي كانت في قمة القرنين 16 و 17 . وبديهي أنه من الصعب ، في هذه الظروف ، الحديث عن أزمة القرن 17 بالنسبة لعودة مفترضة لهذا الوضع في بداية القرن 18 . ولم يكن للذرة البيضاء والبطاطا التأثير الشامل والمفيد الذي كان يرتجى منهما . إذ لم يؤديا إلى تغيير فعلي على الصعيد الغذائي في فرنسا ، خلال القرن 18 ، باستثناء بعض المناطق مثل أكيتان أو بريتانيا والشرق، ودون أن يؤمنا الغذاء سوى لفترة قصيرة من السنة .

في مقالة حديثة بعنوان « حوليات الديموغرافيا التاريخية » يكتب « جاك دوباكييه » : « يجب التخلي تماماً عن المفهوم الميكانيكي ، الذي يجعل من الغذاء المتغير المستقل ، ومن السكان المتغير التابع : لم تكن الديموغرافيا تابعة للإقتصاد، لا في القرن 17 حتى ولا في القرن 20». يجب التخلي عن فكرة أن فرنسا لويس الرابع عشر كانت مكتظة بالسكان وأن المستوى السكاني كان في تلك الظروف رهناً بمستوى الغذاء ، وزيادة معدل الوفيات رهناً بالأزمات الغذائية التي أوصلت السكان إلى مستوى إمكانياتهم الغذائية ، قبل أن يؤدي « التغير الغذائي » إلى أغذية جديدة ومردودات أعلى . وقد رأينا ما كان من أمر هذا التغير . إنما لا بد من الإضافة أنه لو كان ثمة اكتظاظ سكاني ، لأمكن مطابقة خريطة الكثافات السكانية مع خريطة خاصية الأراضي ، وهذا ما لم يكن قائماً . من جهة أخرى ، كانت الهجرة الفرنسية هزيلة إبان القرنين 17 و 18 ، داحضة بذلك هذا الإكتظاظ السكاني المذكور . ويتفق العديد من الباحثين حالياً على مسألة أن النمو الديموغرافي هي التي توجه مسار التحولات الزراعية .

أخيراً ، من المؤكد أنه ينبغي دراسة الديموغرافيا الأوروبية في النظام القديم على أساس المناطق المصغرة . من هنا ، فإن المسائل المتعلقة بدور الضرائب ،

لتفسير الفوارق بين المحاصيل ، تبرز ضيق مساحة الظروف المناخية (البَرَد ، الصقيع ، الطوفانات ، العواصف ، الخ . . .) القادرة على التغيير الهائل في الإنتاج ، تبعاً للأراضي المتنوعة الخصائص ، وبالتالي تبعاً لظروف الحياة المحلية .

خصوبة طبيعية أو تحديد للولادة

كان سلوك أسلافنا إزاء الحياة شديد الإختلاف عن سلوك معظم معاصرينا . على هذا الأساس ، تحول معدل الولادات في « مولان » ، القريبة من باريس ، من 1 ,49٪ عام 1720 إلى 8 ,33٪ عام 1790 . وكان هذا المعدل في لانغدوك ، مع نهاية النظام القديم ، في حدود 38 ـ 40٪ (مقابل 5 ,14٪ بالنسبة لفرنسا عام 1974) . وقد رأينا أن هذا المعدل انتقل ، في انكلترا ، من 32٪ في بداية القرن 18 إلى 40٪ ، مع عام 1790 . أما الخصوبة البيولوجية ، أي أكبر خصوبة ممكنة ، دون التحديد الإرادي للنسل ومع وجود حالة صحية جيدة ، فأدت إلى معدل خام للولادات يقدر بـ 50٪ وإلى عشرة أولاد للعائلة الواحدة في حال زواج المرأة في سن العشرين . وهذا لم يحدث إلا بالنسبة إلى فرنسيي كندا في نهاية القرن 17 . وفي الواقع ، إن فترة الخصوبة الزوجية ، في فرنسا ، كانت تبدأ في سن الثانية عشرة مع عمر متوسط لدى النساء في سن الزواج يبلغ 26 سنة ، وإلى القطع الشائع للعلاقة بسبب موت القرين المبكر ، وإلى انقطاع الدر والإرضاع ، وإلى الفترات الفاصلة بين إخصاب وآخر في فرنسا كما في انكلترا تتفاوت بين 16 إلى ثلاثين شهراً . وكان متوسط عمر الزواج لدى البنات في حدود 25 ـ 26 سنة ، وبالنسبة للشبان بين 26 ـ 28 سنة .

وفي حال الترمل ، يتم زواج آخر ، ويكون عادة سريعاً ، ويكون زواج الرجال الأرامل أيسر من زواج النساء الأرامل اللواتي يشكلن دائماً مجموعة كبيرة من عدد السكان .

في هذه الظروف ، يكون متوسط عدد الأولاد في العائلة أدنى بكثير مما يفترض أن تعطيه الخصوبة البيولوجية ، أي فقط من 4 إلى 5 أولاد . وتدفعنا بعض الظاهرات إلى الإعتقاد أن بعض المناطق أو بعض الجماعات الإجتماعية تطبق تحديد النسل .

بيد أن موقف الكنائس كان واضحاً . فبالنسبة للكنيسة الكاثوليكية ، أكد « التعليم المسيحي » الذي أقره مجمع ترانت ، والذي كان يعاد نشره باستمرار ، على أن غايات الزواج الثلاث هي التعاون المتبادل بين الزوجين ، وإنجاب الأولاد لتربيتهم على العقيدة القويمة ، وأخيراً تقديم العلاج لصد رغبات الجسد . كل ذلك كان بمثابة نتائج لـ « أن أكبر خطيئة يرتكبها المتزوجون هي إما استعمال العلاجات لمنع الحمل وإما الإجهاض »[1] . وبطبيعة الحال كان الزواج سرمدياً غير قابل للفكاك . وكانوا يوفقون بين السعي إلى العذرية وحياة القداسة وبين مبدأ « زيدوا وتكاثروا » الذي ورد في سفر التكوين . ويبدو أن رأي القديس يوحنا فم الذهب ، الذي لم يقم أي رباط مطلق بين العمل الجنسي والخطيئة الأولى ، لم يتغلب (هذا الرأي) على تأثير الرواقية وسان أوغسطين اللذين أكدا على ضرورة الإنجاب كهدف رئيسي للزواج ، بل أدانا العلاقات الزوجية في فترة عقم المرأة . حتى إن طروحات « مارتن لومستر » في القرن 15 ، و « توماس سانشيز » ، في نهاية القرن 16 ، التي شرعت علاقات الأزواج بغض النظر عن الإنجاب ، مع البقاء طبعاً ضمن إطار العلاقة الطبيعية ، لم تتمكن من التغلب على الأوغسطينية الأخلاقية التي عززها في القرن 17 وجود التيار الجنسيني . حتى إن « بوسّويه » نفسه ، في « تعليمه المسيحي في أبرشية مو » (1687) كتب : « أخبروني ما هو الضرر الذي ينبغي تجنبه في تطبيق الزواج ؟ إن الرفض غير العادل للواجب الزوجي ، وممارسة الزواج لإرضاء الشهوات ، وتجنب إنجاب الأولاد : تلكم هي الجريمة الفظيعة » . وكان لا بد من انتظار الأعمال الأخلاقية التي قدمها « سان ألفونس دو ليغوري » في القرن 18 كي نشهد ظهور التوجيهات التي تطلب من المرشدين عدم الإلحاح في سؤال التائبين عن هذه المواضيع وهم على منبر التوبة ، كي لا يتحولوا إلى خاطئين فعليين ، إنما لم يكن من السهل قبول هذه الأفكار ، فيشن الجنسينيون حربهم عليه وتنتهي روما إلى رفض طروحاته : على الأقل لمدة محددة .

ولم يكن الأمر مختلفاً عند البروتستانت . فقد أراد بعض باحثي القرن العشرين إثبات فكرة أن كالڤن عمد إلى التفريق بين لذة الزوجين ، التي تعد مشروعة ، وإنجاب الأولاد ، بحيث يفضل أولاداً أحسنت تربيتهم على العائلات

---

(1) كما جاء في الرسالة الأولى لكورنثيين (7 ، 5) والرسالة الأولى إلى أهل افسس (5 , 28) .

الكثيرة الأولاد . وربما كان هذا السلوك في أساس التطور التقني ، بل حتى الإقتصادي ، للبلدان التي سادت فيها العقيدة الإصلاحية . إنما هنا الخطأ الأكبر . لقد بقي كالفن اميناً، هنا كما في أي مكان آخر، على المذهب الأوغسطيني . إن « الجماع المتقطع » كان بالنسبة إليه « مضاعف القبح » . وفي « اعتذارات إلى السذج » (1544) وفي عظاته الدينية ، يمعن في إطلاق نصائحه الداعية إلى عدم تدنيس معبد اللّه . وعندما اتفق بايلي وجوريو ، أنكرا ، في نهاية القرن 17 ، تسامحية اليسوعي سانشيز .

أما الإقتصاديون ومنظرو الإقتصاد والسكان الفرنسيون فكانوا جميعهم تقريباً من المناصرين للشعب . فقد أنكروا قلة السكان الفرنسيين في مملكة يمكن أن تضم المزيد من الناس . من هؤلاء نذكر كولبير ، فنلون وڤوبان : « تقاس عظمة الملوك بعدد رعيتهم » . ولم يتغير الأمر ، في القرن 18 ، مع المركيز « دو ميرابو » ومؤلفه الشهير « صديق البشر » (1756) . كذلك كان مونتسكيو يعتقد بوجود هبوط في عدد السكان الأوروبيين منذ العهد الروماني ، فيرى أنه « يكاد لا يوجد على الأرض ، عُشر الناس الذين كانوا فيها خلال العصور القديمة » . وكان المعجميون ، والأب راينال ، وروسو من أنصار الشعب ، رغم اختلافهم في بعض تحليلاتهم . فقد راح ڤولتير مثلاً يؤكد على سعادة الشعب أكثر من تأكيده على أهميته العددية . وكان روسو يعتقد أن وضع الشعب يكون أفضل كلما ازدادت الموارد . ويرى « موريللي » ، المناصر للمساواة أن : « العالم هو مائدة مجهزة بما يكفي جميع المدعوين » . جميعهم ، أو تقريباً جميعهم ، خاصموا العزوبية الرهبانية والكهنوتية التي تعتبر ضد الطبيعة الكابحة للنمو السكاني . ولم يتجرأ سوى كيسني ، مؤسس الفيزيوقراطية ، على التأكيد بأن قوة أي بلد لا ترتكز فقط على أهمية عدد سكانه ، وأن ازدياد هذا العدد مرهون بازدياد موارده وثرواته ، وأن ازدهار الزراعة هو وحده القادر على إسعاد البشر . كذلك ، يؤكد « موهو » ، أحد كبار الديموغرافيين العلميين ، في « أبحاث وتقديرات حول سكان فرنسا » ، أن عدد السكان مرهون بمستوى الموارد ، وأنه يمكن لهذه الأخيرة أن تنمو بسرعة هائلة . وكان مناهضاً للعزوبية ، ومنع الحمل ، والترف المؤدي إلى العقم . ومعظم المؤلفين شاركوا في التفاؤل الذي عرفه عصر التنوير في هذا المجال كما في مجالات أخرى . وما كانوا ليخشوا قيام عالم يكتظ بالبشر ، وفكرة النمو التراكمي هي التي تفسر هذا التفاؤل .

وكـانوا يعتقـدون، على غرار كـوندورسيـه في مؤلف «ترسيمـة تـطور الفكـر البشـري»، أنه إذا أصبح الضغط السكاني يهدد بـالخطر، فلسـوف يتمكن الإنسان فعـلاً من الإعتياد عليه وتوقيه. إن توزيع الثروات بشكل أفضل، وتوجيه العقول والأجسام بصورة أحسن يكفيان لخلق السعادة.

أما في انكلترا، فكان المؤلفون الإنكليز، باستثناء « جوزيا توكر » و « دافيد هيوم » بشكل خاص، من أعداء النمو السكاني، على نقيض الفرنسيين، ويخشون من الهوه التي يعتقدونها قائمة بين السكان والموارد. فتشاؤم « هوبس » تكرر مع « تـومـاس روبـرتـز مـالتـوس » (1766 ـ 1834) الـذي بـادر إلى رفض طـرح « و. غودين » الذي جاء فيه أن المساواتية الإجتماعية هي العلاج الوحيد للبؤس. وستعيد فكرة « هالز » القائلة بمضاعفة السكان كل خمسة وعشرين سنة، ويرى أن للبؤس أسباباً أخرى غير الأسبـاب السياسيـة والإجتماعيـة، وأن خصوبـة الجنس البشري الهائلة هي التي جعلته بالتالي يتكاثر وفق المتوالية الهندسية، في حين أن الثروات تزداد وفق المتوالية الحسابية. بحيث ينجم عن ذلك تزايد مستمر في حالة البؤس. إذاً لا بد من إيجاد حل، ليس في منع الحمل الذي يعتبره القس مالتوس « معيباً »، بل في تحديد النسل عن طريق التعفف المنظم وتأخير سن الزواج. وفي « بحث في مبدأ السكان »، الصادر عام 1798، يصل مالتوس إلى حد الإقتراح بوجوب التخلص من الفقراء، لأن وجودهم يعيق كبح النمو الديموغـرافي، وفي مقولته الشهيرة في « وليمة الطبيعة »، كـانت له هـذه الجملة التي أثارت شكـوك الكثيرين: « إن أي إنسان يولد في عالم مكتمل، إذا لم تتمكن عائلته من القيام بأوده أو إذا لم يفد المجتمع من عملـه: إنـه فعـلاً رقم زائد على الأرض. ولم يخصص له أدوات سفرة على وليمة الطبيعة العامرة »،

وفي « دراسات في الطبيعة وأسباب ثروات الأمم » (1776)، وهو مرجع في التبادل الحر والمنشأة الحرة، بدا « آدم سميث » متفائلاً، بعكس مالتوس، إذ كان يعتقد «أن أشتداد الـطلب على البشر ينـظم بالضـرورة إنتاج البشـر، كما هي الحـال لدى اشتداد الطلب على أية بضاعة أخرى ». وهذا التفسير المحض الآلي كـان يؤمن بالأزمات المؤدية إلى الموت التي تحدد الفائض البشري.

وكـان الأوروبيـون يجهلون أيضـاً كـل شيء عن التنـاسليـة. وكـان

الأرسطوطاليسيون يعتقدون ، مع معلمهم ، أن البذرة الذكر هي التي تؤثر على أية مادة أنثوية سلبية لتكوين جنين لا يتخذ الصورة البشرية إلا بعد أربعين يوماً من الحمل إذا كان ذكراً و 90 يوماً إذا كانت أنثى . ولم يجد ديكارت أفضل من القول إن الجنين يتكون عن طريق نوع من التخمر بدءاً من كتلة عديمة الشكل . أما « هارفي » فتوصل إلى اكتشاف أوالية الدورة الدموية، لكنه رأى أن الرحم يحمل الجنين بتأثير « عدوى » تنقلها إليه البذرة . وكان يسود الإعتقاد ، في نهاية القرن 17 ، بوجود قوة تصور عند المرأة ، قادرة على تكوين المضغة . على هذا الأساس كتب « بوسي رابوتان » إلى مدام دو سوڤينيي عام 1675 أن ابنة أخ المركيزة كانت تحدق دائماً في صورة معينة كي يأتي طفلها شبيهاً بها . وفي مذكرات « شانتيلو » ، عام 1665 ، أن لويس الرابع عشر و « برنان » كانا يؤمنان بالشيء نفسه . « قال إنه وجّه الفارس الشبيه (بالمسيح) إلى الملكة . ومن المهم أن ترى النساء ، أثناء فترة الحمل ، أشياء نبيلة ورائعة . وأن أحد أولاده شبيه باللوحة الموجودة في غرفة زوجته ، وأنها كانت غالباً ما تتأملها أثناء الحمل . ثم يأخذ الملك الكلام قائلاً إن السيد ولي العهد يشبه ابن العذراء ، الموجود في غرفة الملكة في فونتينبلو » .

ولم تخرج المفاهيم الوراثية القديمة عن الطفولة إلا مع أبحاث « أنطوان ڤان لوڤنهوك » ، وهو عصامي هولندي استخدم الميكروسكوب الذي اخترع بين عامي 1591 و 1608 . ولم يلبث أن نقل إلى الجمعية الملكية في لندن حصيلة اكتشافاته حول كريات الدم (1673) والبكتيريات . ثم يكتشف ، عام 1677 ، الحوين المنوي البشري ، في الوقت نفسه مع لويس دو هام الذي كان يجري تجاربه في هامبورغ . ولم تكتشف البويضة الأنثوية إلا عام 1827 ، والدور الفعلي الذي يلعبه الحوين المنوي عام 1875 . بيد أن كل ذلك لم يأت بأية فائدة تتعلق بتحديد النسل .

رغم ذلك ، فإننا نمتلك عدداً من المؤشرات التي تسمح بإثبات وجود تحديد إرادي للولادات في بعض المناطق ولدى بعض الجماعات الإجتماعية . لقد لمّح « تالمان دي ريو » ومدام دو سوڤينيي إلى وجود بعض وسائل الإجهاض ومنع الحمل . جدير بالذكر أن الأكياس الواقية ظهرت في بداية القرن 18 وانتشر منع الحمل بادىء ذي بدء في أوساط البغاء الإنكليزية والفرنسية ، في إطار المحاولات

الهادفة كذلك إلى الوقاية من انتشار الأمراض الزهرية . وفي الأوساط الشعبية ، لم يكن ثمة ما يسمح بتقبل شيء آخر سوى الجماع المبتور وبعض العلاجات والعقاقير المتأتية بالأحرى من أعمال الشعوذة والتي لم تكن طبعاً بذات فعالية مؤكدة . على أي حال ، أكد « موهو » عام 1778 : « ها قد نفذت الأسرار المشؤومة إلى الريف . إنهم يزيفون الطبيعة حتى في القرى » .

لقد بدأ تحديد النسل بين ظهراني الجماعات الراقية في المجتمع . فكان لا بد أن يؤدي ذلك بطبيعة الحال إلى انقراض عدد من العائلات مع كل ذرية . ففي المروج الإنكليزية التي درسها « لورنس ستون » ، كان 40٪ من العائلات عرضة للإنقراض كل قرن . فقبل عام 1625 ، منح جاك الأول 52 لقباً ، لم يبق منها عام 1802 سوى 17 ذكراً .

وبالنسبة لبورجوازيي جنيف ، يتراجع عدد الأولاد من 5,9 في العائلة ، مع نهاية القرن 17 ، إلى 3,5 أولاد في النصف الأول من القرن 18 . وهذا يعني أن تحديد النسل بدأ مع نهاية القرن 17 . أما نبلاء البندقية فكانوا يعمدون إلى تزويج ولد واحد أو ولدين من الأبناء الذكور ، بغية الإحتفاظ للولد الأكبر بأكبر حصة من الثروة ، في حين يرسل الآخرون إلى الدير أو يبقون عزاباً . فبين عامي 620، و1760 ، تكاثر عدد الأشراف الذين انخرطوا في سلك الكهنوت ، في حين انخفضت نسبتهم المئوية بالنسبة لإجمالي سكان البندقية . حتى إنه وصل الأمر ، لدى بعض العائلات ، إلى عدم زواج أي من الأبناء الذكور . وتنتقل نسبة العائلات التي بقي فيها الابن الوحيد عازباً من 18٪ في القرن 16 إلى 44٪ في القرن 18 . وبطبيعة الحال ، نجم عن ذلك عواقب وخيمة تكمن في انقراض بعض السلالات ، والإفتقار إلى الرجال في ممارسة وظائف الدولة مما أدى إلى ضرورة خلق نبلاء جدد مع الصعوبات الناجمة عن ذلك في نطاق هيكلية تفخر بالعصور القديمة وبإغلاق المجلس الأعلى .

وفي الأقاليم الفرنسية كان الوضع مغايراً تماماً . فخلال القرن 18 ، لم يعرف الجنوب الشرقي والبروفانس تحديد النسل . في حين شكل هذا الأمر ظاهرة رئيسية في أكيتان خلال القرن التالي . ففي لانغدوك العليا ، انتقل معدل الولادات من 38٪ عشية الثورة إلى 21 ـ 27٪ خلال 1830 ـ 1840 . بينما بقي الجنوب

الشرقي في القرنين 17 و 18 خزاناً بشرياً . مقابل ذلك ، ألقي الضوء على سلوك النورمانديين في الفترة السابقة لمالتوس . ففي القرن 18 ، كان النمو الديموغرافي هزيلاً في النورماندي بالنسبة لباقي الأقاليم . وفي المنطقة الباريسية ، يثبت لدينا ، بصورة عامة ، وجود نسبة خصوبة مرتفعة خلال الفترة 1660 ـ 1740 . وقد حدث النمو في العقد 1760 ـ 1770 حيث بينت دراسة الفترات الفاصلة بين خصوبتين أن هناك ما بين ربع ونصف العائلات يطبق منع الحمل وأن جميع الأزواج تقريباً كانوا ، بعد عام 1790 ، يطبقون المبادىء المالتوسية . كذلك ، نتبين هنا وجود وقائع ، ديموغرافية شديدة التباين تبعاً للمناطق الفرنسية .

وبالنسبة لانكلترا ، برهن « ريغلي » عن إحتمال وجود ممارسات لمنع الحمل في قرى القرن 17 ، بيد أن المسار العام للنمو في القرن التالي بدا مغايراً لما هو عليه في فرنسا . ففي « كوليتون » ، من أعمال « ديڤون » ، انتقل سن الزواج ، بدل أن يتراجع ، من 27 سنة كمعدل وسطي خلال 1560 ـ 1646 إلى 25 سنة في الفترة 1770 ـ 1837 ، وإذا بمعدل الولادات يرتفع خلال القرن 18 ، ليصل من نسبة 32 إلى 40٪ .

وبين القرنين 16 و 17 ، وجد الناس في أوروبا وسيلة لتحديد النسل لم تتعارض مع تعليمات الكنيسة ، وتعتمد على تأخير سن الزواج بحيث أدى ذلك إلى انخفاض واضح في عدد الأولاد ، في حين كانت الإناث في الشرق الأقصى أو البلقان يتزوجن في سن مبكرة ، بل حتى في سن البلوغ . أما الوسيلة الثانية فكانت ترتكز على إبقاء نسبة مئوية كبيرة من النساء في عزوبية دائمة . وقد وصلت هذه النسبة إلى 10٪ في نهاية القرن 18 . كما بلغت 30٪ لدى بورجوازيي جنيف .

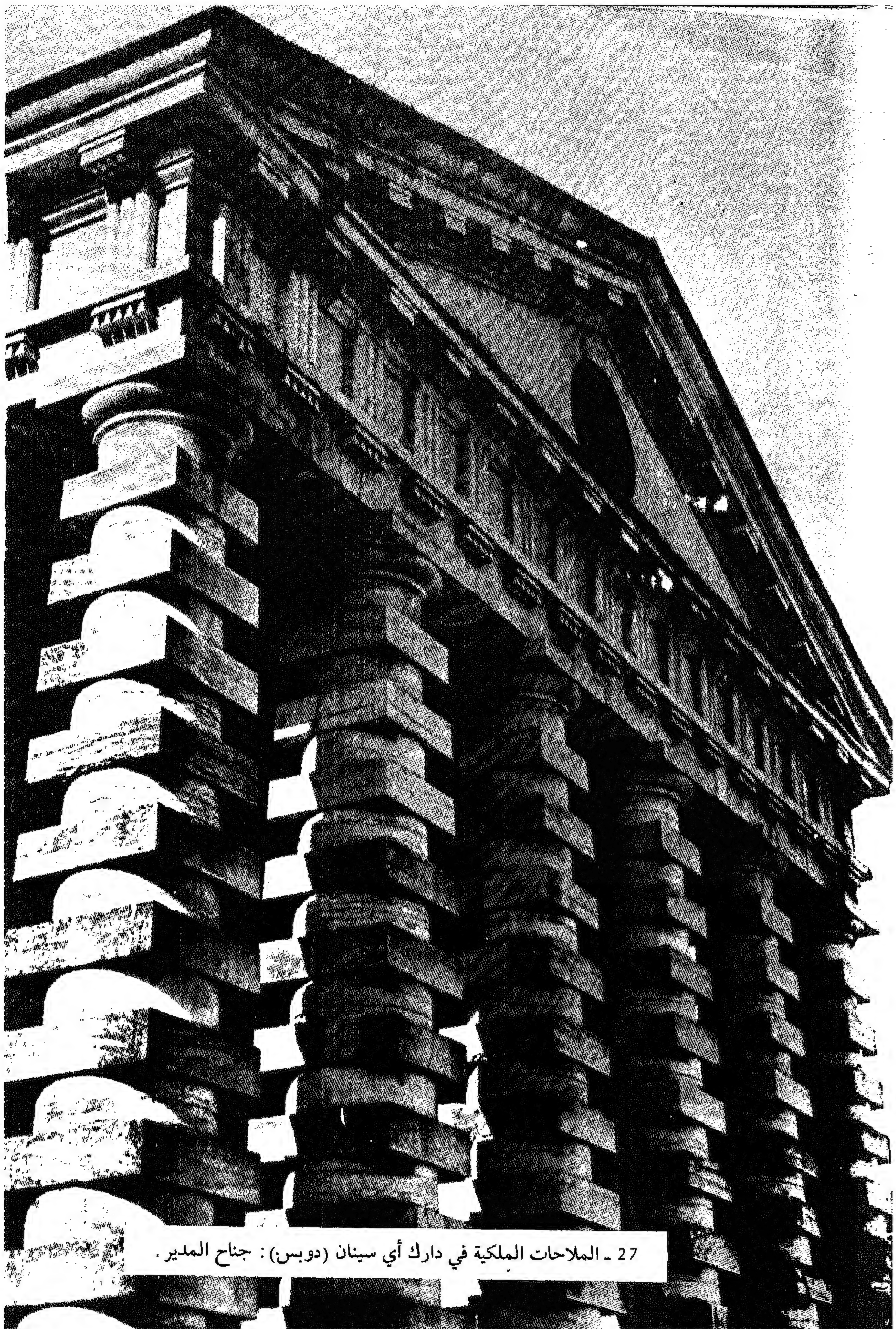
بين هؤلاء الناس ، كان يندر حدوث الحمل قبل الزواج ، حيث بلغت نسبة ذلك من 3 إلى 5٪ من الولادات ، لكنها بدأت تتضاعف مع نهاية النظام القديم الفرنسي . ففي « تامرڤيل » ، من أعمال النورماندي ، بلغت هذه النسبة 20٪ . وفي « مولان » ، حوالي ربع الولادات (1790 ـ 1839) ، وفي كوليتون بانكلترا 50٪ . أما في البلدان الجرمانية ، السكندينافية وما وراء المانش ، فكان ثمة تفسير لهذه التصرفات المغايرة لتصرفات الخطّاب الفرنسيين إبان الفترة نفسها : كانت الخطبة تعتبر شديدة الأهمية ، بحيث يأتي الزواج ، بعد عدة سنوات ، لإقرار وتثبيت

نوع من الإتحاد الذي سبق أن وافقت عليه العائلات ، ولإتاحة العشرة الزوجية . لذا من الأفضل التحدث عن زيجات ذات مرحلتين .

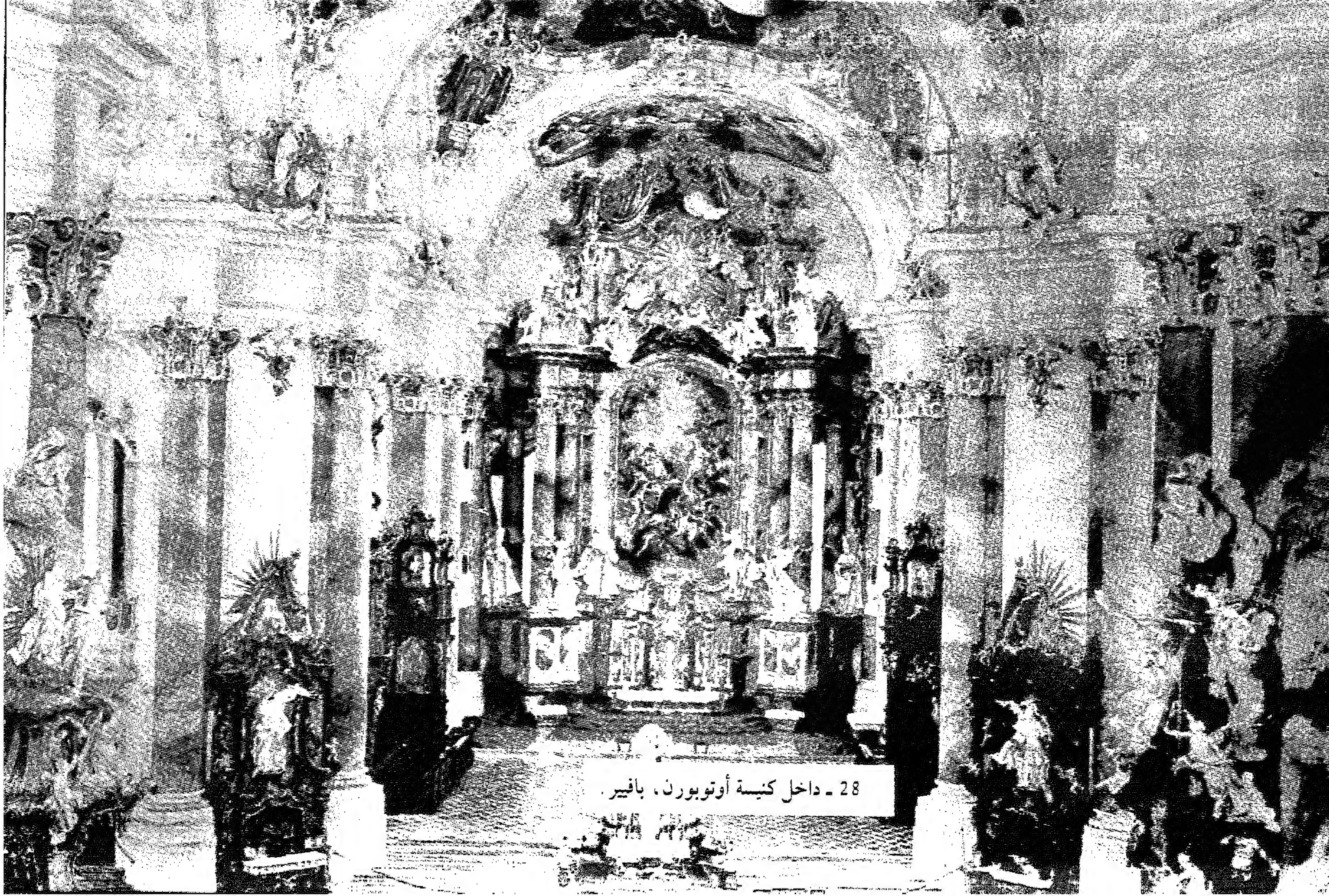
وفي القرن 18 ، كان عدد الأولاد غير الشرعيين قليلاً في الأرياف ، أي بنسبة 0,5 إلى 1٪ ، بينما اختلف الأمر في المدن اختلافاً كبيراً . ففي نانت ، انتقل هذا المعدل من 1,3 إلى 1,15٪ . وفي ليل ، كان في حدود 12,5٪ عام 1785 .

كذلك يتضح لنا معدل الوفيات الهائل بين الأطفال الذين يودعون الحاضنات أو اللقطاء . وعام 1700 كانت ليون تضم أقل بقليل من 100 000 ساكن . وكان ثمة نسبة كبيرة من الولادات بين الطبقات الشعبية ، ناجمة عن إيداع الأطفال الحاضنات المعممة في الريف مما يؤدي إلى إنقاص فترة الإرضاع ، وبالتالي إلى عقم مؤقت ، إضافة إلى هجرة واسعة للشبيبة الريفية باتجاه ليون ، كل ذلك ادى إلى ارتفاع عدد السكان إلى 320 000 عشية الثورة . إنما لم يكن التعداد ليفصح عن وجود أكثر من 150 000 . ويفسر هذا الفرق بارتفاع معدل وفاة أطفال ليون الرضع في القرى الريفية الفقيرة القائمة حول المدينة الكبيرة .

وفي القرن 18 ، ازدادت عمليات التخلي عن الأطفال . فكان قرار التخلي يتخذ بسهولة كما حصل مع جان جاك روسو : « لقد قررت ذلك بشجاعة ودون أدنى تردد (. . .) . فطول مدة ابتعاد الطفل الذي لم نتعرف بعد إليه يضعف ، بل يمحو في نهاية الأمر المشاعر الأبوية والأمية . . . » وقلة هم الذين أسعفهم الحظ بأن يحضنهم أهلون تائبون نادمون ، كما حصل في « دالمبير » . فعام 1772 ، بلغ عدد اللقطاء حده الأقصى في باريس : 7676 لقيطاً مقابل 18713 طفلاً حصلوا على العماد في الخورنيات . إنما عام 1788 ، كانت الأرقام على التوالي 5822 و 20780 . ورغم المؤسسات الخيرية التي أنشئت من أجل هؤلاء الأولاد ظلت نسبة الوفيات مرتفعة . وهكذا ، فعام 1751 توفي 68,5٪ من المواليد الجدد ، الذين استقبلتهم هذه المؤسسات ، قبل اكتمال سنتهم الأولى ، وفي روان ، توفي 70٪ قبل نهاية الشهر الأول . ولم يكن جميع هؤلاء الأطفال أبناء زنا . وبين 1766 و 1786 استقبلت هذه المؤسسات في نانت 6163 طفلاً منهم 7,7٪ من الذين أرسلهم أهلهم إليها والباقون لقطاء تخلى عنهم أهلهم : منهم 53,6٪ من غير الشرعيين و 38,7٪ من الشرعيين . وعلى عكس باريس ، كان 90٪ من هؤلاء



27 ـ الملاحات الملكية في دارك أي سينان (دوبس) : جناح المدير .



28 ـ داخل كنيسة أوتوبورن، بافير.

الأطفال ممن تخلى عنهم الأزواج أو فتيات المدينة ، وليس الأشخاص القادمون من خارجها . وقد بلغ الحد الأدنى لمعدل الوفيات 80٪ قبل سن العاشرة . أما الأحياء الباقون فكانوا يدخلون لدى بلوغهم العاشرة إلى احـد المصحات ليتعلموا مهنة ما ، فيصبح بعضهم نوتيين ، أو يعملون في مرافقة الجنازات .

وفي فرنسا ، كانت الشرطة ، المهتمة بأمور اللقطاء ، تابعة لأسياد الخورنيات والمدن . وفي انكلترا ، صدرت « قوانين الفقراء » (1572 ، 1597 و 1601) ، وعهدت أمر مراقبة المشردين واللقطاء إلى « مراقبي الفقراء » وقضاة الصلح . ولم تكن لندن لتخلو قط من زُمَر الأولاد الـذين كانـوا ينقلون دورياً إلى المستـوطنات الأميركية . ومنذ عام 1756 وحتى عام 1862 ، تم تجنيد أكثر من 10 000 شخص في الشركة البحرية لمزاولة مختلف أعمال الملاحة . ومع نهاية القرن 17 ، افتتحت في كل مكان تقريباً إصلاحيات الأحداث لاستقبال الأطفال المتروكين وتشغيل من يبقى منهم على قيد الحياة ناجياً من المجازر الرهيبة . وفي « نـوريتش » ، كـان 40٪ يموتون في الشهر الأول من تاريخ استقبالهم . أما في لندن ، فقد بينت تقارير « هانواي » أنه من بين الأطفال الذين استقبلتهم إصلاحيات الأحداث في لندن ، عام 1763 عن عمر يقل عن سنـة واحدة ، لم يبق على قيـد الحياة سـوى 7٪ عـام 1765 .

من البديهي أن تشكل ظروف التخلي والوفاة تلك وسيلة قاسية من وسائل منع الحمل وأن تحد كثيراً من عدد البشر ، مع الأخذ بعين الإعتبار أن معدل الوفيات في فترة الرضاعة كان كذلك مرتفعاً في الخورنيات المجاورة للندن .

الأوروبيون في مواجهة الموت !

الأساطير والواقع

كان الرأي السائد في القرن 17 أن أوائل البشر كانوا يعمرون طويلاً أكثر بكثير من معاصري لويس الرابع عشر وقد شكل ذلك جزءاً من الفكـرة العامـة المتعلقة بـانحلال العـالم وأفولـه . ففي «رثاء يـولانـد دومـونتـربي» عـام 1656 ، في ميتـز ، يعلن « بوسّويه » : « يبدو لنا فعلاً أن أوائل البشر كانوا يعيشون تسع مئة سنة ، عندما كان

العالم أكثر سذاجة وبراءة ، وأنه عندما تنامى الشقاق والنفاق ، تقلصت معه مدة الحياة » .

وبعد قرنين من الزمن ، رأى فردريك أنجلز أن نسبة الوفيات في بداية القرن 19 كانت أكبر بكثير في المدن الصناعية منها في الأرياف ، وهذه أسطورة أخرى تمكنت الدراسات الديموغرافية الحديثة من دحضها . وفي استقصاء قام به « المعهد القومي للدراسات الديموغرافية » INED ، عام 1947 ، رأى 54٪ من المستجوَبين أن نسبة الكهولة كانت تلك الفترة هي أقل مما كانت عليه سابقاً . لقد لفقت أسطورة العصر الذهبي وفق ما نعرفه عن طول عمر إنسان ما قبل التاريخ وذلك لدى تفحصنا لبقاياه المتحجرة : من 25 إلى 30 سنة . بيد أن ما يثير الدهشة ، هو أن معدل الحياة الضعيف هذا بقي ثابتاً طيلة آلاف السنين . وفي انكلترا كما في فرنسا ، لم يتجاوز معدل الحياة منذ الولادة 34 سنة ، وذلك عام 1800 . وكان عمر عجائز موليير يتراوح بين 40 و 50 سنة . أما الإنتصار الوحيد الذي عرفه القرن 18 ، فكان انخفاض نسبة وفيات الأطفال (وفاة من هم أقل من سنة واحدة) . ففي المنطقة الباريسية ، انتقل هذا المعدل من 278 .٪ خلال 1740 ـ 1749 إلى 241 .٪ خلال 1780 ـ 1789 . في حين أنه خلال 1953 ـ 1955 ، انخفضت نسبة وفاة الأطفال في فرنسا إلى 36,2٪ . وفي القرن 18 ، أصبحت معدلات الوفاة بصورة عامة من 400 إلى 600 .٪ (أي الوفاة خلال عشرين السنة الأولى) .

من البديهي أن الذين نجحوا في اجتياز سن العشرين ، أصبحوا يعيشون بمقدار سنوات لويس الرابع عشر أو لويس الخامس عشر . أما جباة الضرائب فكان متوسط أعمارهم لدى الوفاة 67 سنة ، بالنسبة لمن اجتازوا سن العشرين . كما بلغ متوسط عمر بورجوازيي جنيف 60 سنة في الظروف نفسها .

بالمقابل ، كان المعدل العام للوفيات ووفيات الأطفال ، في انكلترا ، أقل بكثير . ففي كوليتون ، تعدى معدل وفياة الأطفال 150 .٪ ، في نهاية القرن 17 ، و 122 ـ 153 .٪ بعد عام 1750 . « في أربعينات القرن 18 ، توفي من أطفال انكلترا الصناعية عدد أقل مما حصل في الريف الفرنسي في نهاية القرن 17 » . وكان المعدل العام للوفيات لا يزال مرتفعاً في عقود 1720 و 1740 (339 إلى 385 .٪) لكن التحول الذي حدث منذ عام 1740 كان سيئاً في انكلترا كما في

فرنسا ، إنما انخفض هذا المعدل إلى 311.٪ عام 1770 وإلى 271 عام 1800 . ولم تكن الثورة الصناعية لتضاعف من نسبة الوفيات ، بل العكس تماماً . وتفسيراً لهذه الفروقات مع فرنسا لصالح بريطانيا العظمى ، كان هناك أيضاً انخفاض في نسبة الأوبئة في النصف الثاني من القرن ، وتلقيح ضد مرض الجدري الخطير بدءاً من عام 1740 ، وانخفاض في استهلاك مشروب الجن بموجب قانون عام 1751 . وقد أكد تطبيق قوانين وقاية صحية أفضل وتغذية أفضل أن نسبة الوفيات خلال السنتين الأوليين من العمر انخفضت في لندن إلى ما يقارب النصف من الفترة 1731 ـ 1740 إلى الفترة 1791 ـ 1800 .

ومنذ زمن بعيد ، بينت الطقوس المسيحية الأسباب الثلاثة الرئيسية المؤدية إلى كبرى أزمات الوفاة ، التي كانت تقضي على البشر في المجتمعات القديمة : ربنا ، إدرأ عنا الجوع والطاعون والحرب

أما حروب القرن 18 ، فلم يكن لها انعكاسات ديموغرافية في أوروبا . على أي حال ، لم تحدث فيها مذابح كالتي حصلت بسبب هجمات الثورة والامبراطورية .

فيما مضى كانت أزمات التغذية وأزمات الحنطة تعتبر سبباً رئيسياً في ارتفاع معدل الوفيات ، حيث يصل الموت إلى قمة المنحنى الديموغرافي . ففي مقابل النظام القديم الذي يتميز بأزمات الوفيات الناجمة عن المجاعات التي راحت تحصد الناس ، يبرز عهد جديد بدأ إجمالاً مع ثلاثينات وأربعينات القرن 18 ، ويتميز بضيق مجال معدل الوفيات ، وبالتفوق التدريجي لمعدل الحياة على معدل الوفيات كل ذلك كان معزواً إلى « الثورة الزراعية » . وإلى تغذية أفضل وأغنى ، وزيادة عدد المواشي . وقد رأينا جميع الإنتقادات التي وجهت حالياً لهذه الثورة الزراعية المذكورة .

الإنتاج والتغذية

وفي القرن 15 ، ومع بداية القرن 16 ، أصبح في متناول السكان ، كما يبدو ، غذاء صحي ، وافر نسبياً ، بل حتى غني باللحوم ، مع إمكانية استهلاك كميات كبيرة من الخمور . إنه العصر الذهبي الذي كان يتحسر عليه مثلاً محررو

تقارير الشكاوي عام 1614 في شامبانيا وسواها . وأثناء القرن 16 ، كان ثمة انخفاض في استهلاك اللحوم ليبقى الأمر هكذا حتى القرن 19 . ولم تلعب الزبدة والحليب ومشتقاته دوراً هاماً ، فكان لهذا أثر سيء على الأطفال الصغار . أما الخبز فكان دائماً ذا دور رئيسي في عملية التغذية . فكل فم يحتاج يومياً إلى ليبرتيْ خبز. وفي العديد من المناطق ، كان الناس يتناولون الحبوب المسلوقة ، والحنطة السوداء في بريتانيا كما في روسيا (الكاشية) ، أو البولنتا والمماليغا في إيطاليا وترانسلفانيا . ويبدو أن الخمر ظل متوفراً، كتعويض عن بعض النقص. وغالباً ما كان الأوروبيون يستهلكون اللحم المقدد ، إن لم يكن لحم خنزير أو بقر مملحاً . ولا ننسين المكانة العامة التي كان يحتلها سمك المورة المملح والمجفف (السمك المقدد الإنكليزي) الذي تكاثر صيده في القرن 16 على شواطىء الأرض الجديدة والذي كان ينقل إلى فرنسا داخل المملكة ، في القرنين 17 و 18 ، عبر الأنهار انطلاقاً من مرافىء الأطلسي . كما كانت السفن الإنكليزية والفرنسية تنقل سمك المورة إلى البحر المتوسط . وفي نهاية القرن 18 ، كان هناك قرابة 150 000 طن من سمك المورة تنقلها سنوياً حوالي 1500 سفينة أوروبية. كذلك كانوا يعتمدون على سمك الرنكة التي كان الهولنديون يزودون بها كل أوروبا ، إضافة إلى 175 000 طن من مختلف أنواع السمك التي كان يصطادها الهولنديون في منتصف القرن 18 . كما شاع الصيد أيضاً في الأنهر والبحيرات . ومن المعروف أن الأنهار والبحيرات الروسية تحوي مخزوناً هائلاً من السمك .

على الصعيد الغذائي ، لم تكن أوروبا معروفة جيداً ، لكنها كانت حتماً شديدة التنوع . ولم تكن المناطق المنتجة للقمح والمصدرة له لتستهلك حتماً منه ، وذلك لأنه بالإمكان الإحتفاظ بالقمح للتصدير . تلك كانت حال بولونيا وجنوبي بريتانيا ، حيث كانوا محلياً يستهلكون الجودار والشعير أو الحنطة السوداء . إنما من المؤكد أن إحدى مميزات أوروبا بالنسبة للحضارات الأخرى كانت فعلاً استهلاك اللحوم وخبز الحنطة ، إضافة إلى الخمر في قسم كبير من الجنوب والغرب ، حيث كان الباريسي يستهلك ، عشية الثورة ، 100 ليتر كمعدل سنوي وسطي ، أما القسم الآخر فكان بلدان شاربي البيرة .

وماذا بالنسبة إلى المنتجات ؟ إذا صح التحقيق الذي أجراه « ج. غوي »

و « أ. لوروا ـ لادوري » حول تقلبات إنتاج العُشر كمؤشر على المنتجات الزراعية ، التي عارض نتائجها « ج. فراش » و« م. مورنيو » ، يتبين لنا ، في فرنسا ، أن النصف الأول من القرن 16 شهد ذروة إنتاج الأعشار والأرياع العقارية في فرنسا وبلجيكا . ومنذ عام 1550 حتى عام 1600 وبعد عام 1630 ، حدث في جميع المناطق خفض في الإنتاج ، بينما بقي الجنوب محتفظاً بوضعه بين عهدي سوللي وكولبير . وفي النصف الثاني من القرن 17 ، استقام الوضع ، وتحددت الذروة خلال 1660 ـ 1680 أو 1670 ـ 1680 ، بحسب المناطق . وفي جميع النواحي ، ساء الوضع في نهاية عهد لويس الرابع عشر ، لكنه لم يكن مأساوياً . وبعد عام 1720 ، استقام الوضع مجدداً ، وحدث ازدهار حقيقي بعد عام 1750 ، تجاوز الإزدهار الذي عرفه عهد كولبير ، مع نمو مستمر خلو من السقطات التي ظهرت سابقاً . لقد حدث كل شيء دون تطور زراعي ، إنما مع تراكم تأثير التحسينات في التفاصيل . أضف إلى أنه ينبغي ألا نتجاهل إفقار الفلاحين الفرنسيين خلال القرن 18 ، كما ذكرنا سابقاً . أما أسعار الحبوب ، في القرن 16 ، فكانت تميل نحو الإرتفاع الهائل ، بحيث زادت إجمالاً بمعدل أربعة أضعاف . مقابل ذلك ، وصلت الأسعار إلى أقصى مراحل الإنخفاض في القرن 17 . وفي بوڤيزي ، هبطت أسعار القمح بما يعادلها فضة إلى 30٪ بين 1627 ـ 1630 و1662 ـ 1690 ، وفي أوروبا الجنوبية يستمر الإنخفاض بين 1650 ـ 1660 و1730 ـ 1735[1] . ولو اعتبرنا الأسعار الإسمية ، لرأينا أنها استقامت منذ عام 1690 ، بالنسبة لمنطقة البروڤانس ولانغدوك لكنها استقامة لم تبدأ فعلاً إلا بعد ثلاثين سنة إذا لم نأخذ بالإعتبار سوى الأسعار بالفضة . وفي تولوز ، انتقل القمح الذي كان يباع بـ 5 إلى 6 ليرات للستية الواحدة ، خلال القرن 17 ، إلى 8 أو 15 ليرة في القرن 18 وصولاً إلى عام 1760 ، وإلى 15 ـ 18 ليرة بعد هذا التاريخ . أما الريع العقاري الذي ارتفع بشكل هائل في القرن 16 فتضاعف في القرن التالي حتى العام 1670 . وبعد وصوله إلى السقف ، تراجع قليلاً بعد عام 1690 وبقي محافظاً على المستوى نفسه حتى عام 1770 . وبعد هذا التاريخ يعود إلى الإرتفاع الشديد ، لمصلحة الملاكين ، في حين أن ثباته السابق كان لمصلحة الفلاحين .

---

(1) وفي أوروبا الشمالية من 1650 ـ 1660 إلى 1730 ـ 1735 .

كيف كانت قوة الشراء عند الفلاح والعامل ؟ يعتقد أن العائلة الفلاحية ، في بوفيزي ، المكونة من ستة أشخاص لم تكن قادرة على العيش في عام القحط إلا مع حد أدنى يقدر بـ 20 هكتاراً من الأراضي ومع إرجاع أقل قدر ممكن من إيجار الأرض . وبما أن هذا الوضع كان نادراً في المناطق ، كان القليل من الفلاحين يؤمنون لقمة العيش . أما العامل البسيط ، فإذا لم يكن عازباً أو متزوجاً دون أولاد ، فإنه يبقى على حافة البؤس القاتم ، إن لم نقل المجاعة ، كما حدث أثناء كبرى الأزمات الغذائية ، عندما ارتفع سعر الخبز إلى الضعفين في الأعوام 1674 ، 1679 ، 1699 ، أو إلى أربعة أضعاف في 1693 ـ 1694 و 1710 . ولا شك في ان الوضع في بوڤيه كان الأكثر مأساوية ، لكن الدراسة التي تناولت «هوربوا» بينت أن مزرعة من 40 هكتاراً ، مع غلة وفيرة في أراضي خيرة ، أي ضمن شروط ملائمة ، لا يمكن أن تعيل عائلة فلاحية تقيم فيها . فكم بالأحرى قطع الأرض الصغيرة التي يملكها زراعو الفاصوليا والبستانيون وصانعو الأسيجة . أما سبب استمرار السكان، الذين كانت ظروف حياتهم قاتمة بطبيعة الحال ، فيعود إلى وجوب الأخذ بالإعتبار حساب الموارد ، ليس فقط عائدات القمح ، بل أيضاً عائدات الجنائن ، والتربية المحدودة للمواشي ، واستثمار الأراضي المشاعة وأيام العمل الإضافية ، والحرفة المنزلية ، كالغزل والنسيج مثلاً في العديد من مناطق غربي فرنسا . وكانت زراعة الشوفان في « كان » العليا تغل ، مقابل كل يوم فلاحة (44 آراً) ، 200 كلغ من القنب ، الذي يباع بعد غزله بـ 265 ليرة ، أي أكثر بكثير من الحد المطلوب ! نذكر أن المياومين كانوا يكسبون في تلك المنطقة خمسة عشر فلساً في اليوم . هنا أيضاً ، وفي بلد يشتد فيه التهريب ، كانت غرامات تهريب الملح ، التي تقدر بـ 300 ليرة ، تدفع كاملة تقريباً من قبل الغازلات ، والنساجين ، والأرامل ، والمياومين أو البستانيين ، وذلك بصورة سريعة ، إذ يبقى ثلثا المحجوزات أقل من عشرة أيام ويفرج عن الموقوف لدى دفع الغرامة . في هذه المنطقة ، ذات التربة الرديئة عموماً ، لم يكن بالتالي الإفقار شديداً كما حاول البعض إقناعنا بذلك . بيد أنه لا يمكننا إنكار وجود نسبة عالية في معدل الوفيات أثناء أزمات الحنطة . وقد برهن « ميسانس » عام 1776 عن وجود توازٍ بين مساري أسعار القمح ومعدل الوفيات وفق الترتيب التالي : أزمة زراعية ـ أزمة صناعية ، وخصوصاً في القطاع النسيجي .

وفي انكلترا ، ارتفع الإنتاج الزراعي بمجمله قرابة الربع في القرن 18 ، وذلك منذ ما قبل عام 1750 . هذه التطورات تضاعفت مع استصلاح الأراضي وإلى حد ما ، حسب الإعتقاد السائد سابقاً ، مع تحسين الإنتاجية . وقد أدت الثورة الصناعية إلى ارتفاع هائل في الأجور الفعلية ، مع فروقات واضحة بين المناطق ، وخاصة في « يوركشاير » أكثر مما في « دورهام » . ومما لا شك فيه أن ظروف الحياة القاسية لدى عمال الصناعة لم تكن أشد قسوة من ظروف المياومين الزراعيين . وكان الغذاء أكثر غنى وأكثر تنوعاً في انكلترا منه في فرنسا ، وخصوصاً فيما يتعلق باللحوم . كذلك ينبغي عدم التفكير بأن الصناعة كانت تسيطر مباشرة على جميع السكان . فعام 1801 ، كان أقل بقليل من ربع القوى العاملة يعملون في الصناعة ، رغم أن صافي الإنتاج الصناعي كان أكبر من صافي الإنتاج الزراعي . وانطلاقاً من إصلاح عام 1660 ، لم تؤد أزمات التغذية في انكلترا إلى تلك النتائج المأساوية التي عرفتها فرنسا . كما أن أزمات الوفيات كانت تنجم عن الأوبئة أكثر من أي شيء آخر .

وإذا رفضت فكرة الثورة الزراعة الفرنسية بالنسبة للقرن 18 ، فالأمر كان بخلاف ذلك بالنسبة للثورة الصناعية الإنكليزية . ففي منتصف القرن عرفت الصناعة الإنكليزية أول عملية إقلاع لها ، حيث كان يتم بصورة خاصة إنتاج الأصواف والأنسجة . وحوالي عام 1770 ، كان أكثر من ثلث الإنتاج الصناعي يرتكز على المنسوجات .

هذه الثورة الصناعية تترجم بابتكار تقنيات جديدة والإعتماد عليها : الصهر بفحم الكوك ، تطويع الحديد ، الآلة البخارية ، الغزل الآلي والنول . كما اختفى النظام النقابي القديم أمام المنشأة الحرة . وهكذا لم تكن القدرة الإنتاجية وحدها هي التي تنامت بشكل هائل ، بل أيضاً تغيرت هيكلية الصناعة بفعل تركز العمل في المصانع ، وخلق المجموعات الصناعية ، وبروز الشركات المساهمة . كذلك بدأت القارة تتغير تبعاً للأسلوب نفسه ، لكن انكلترا كانت متقدمة بصورة واضحة ، وفيما وراء المانش كان نشوء الشركة الصناعة الحديثة .

وفيات بسبب المجاعة أم بسبب الأوبئة ؟

في الواقع ، برهنت الأبحاث الديموغرافية الحديثة أن عامل الأوبئة ، في

فرنسا كما في انكلترا ، كان بأهمية أزمة الحنطة نفسها ، إن لم يكنْ أكثر ، في تفسير فترات الزيادة في معدل الوفيات . وقد تحدث أبناء ذلك العصر أنفسهم عن وضع صحي يـرثى له . فيلتقي المؤرخ « سوڤال » ، و« فـورتييـر » في مؤلفـه « روايـة بورجوازية » ، و« بوالو » في « الأهجية السادسة » ، وكذلك جميع الرحالة ، يلتقون إذاً على انتقاد قذارة باريس مع بدايات عهد لويس الرابع عشر . كذلك كتبت أميرة « بلاطين » عام 1718 : « إن باريس مكان شنيع نتن وشديد الحرارة ، تفوح من شوارعها رائحة كريهة لا تطاق . والحرارة الشديدة فيها تفسـد الكثير من اللحـوم والأسماك » .

وعام 1663 ، كانت المجارير مفتوحة على امتداد أربعة أخماس طولها . وفي معـظم الأحياء ، كـانت المنازل دون مـراحيض وكل مبنى يضم من 20 إلى 25 عائلة . وكان الناس يتأففون من فوحان رائحة المقابر ، وخصوصاً مقبرة « الأبرار» . كذلك كان لا بد من إبعاد الدباغين باتجاه الضواحي لأنهم كانوا يلوثون مياه السين التي تنقلهـا مضخات جسـر « نوتـردام » إلى خزانـات الأحياء المعـدة لاستهـلاك الباريسيين . وعام 1701 ، منع أيضاً لمّامو البقايا في شارع « نوڤ سان مارتان » من إطعام كلابهم « لحوم الخيل » التي كانت تلوث جو المنطقة . أما في الريف فلم تكن الصورة بأفضل من ذلك . كان الأموات يدفنون في الكنائس ، مما يسهل انتقال العدوى في حال انتشار أي وباء . وعام 1776 ، صدر قرار يقضي بنقل المقابر إلى خارج المدن والقرى ، إنما أصبح الأموات يدفنون حول الكنائس إذا لم يكن في داخلها . وفي المزارع ، كانت أكوام الزبل تحاذي الآبار . أما في بريتانيا فكانت المنازل رطبة ، والنوافذ والأبواب سيئة الإحكام . ويلتقي عند النوم عدة أشخاص فوق فراش واحد ، إذ كانت كل حجرة تضم فراشين أو ثلاثة . والأسوأ أنه لم يكن يصار إلى عزل المرضى . والجميع يأكلون من طبق واحد . في هذه الظروف ، لم يكن أسهل من انتشار الأوبئة على نطاق واسع .

وكان عدد الأطباء قليلاً ، لذا لم يكن دورهم فعالاً ، وظلوا فترة طويلة عاجزين عن الإعتناء جذرياً بالمـرضى . يكفي أن نقرأ مـراسلة « غي پاتـان » (1601 ـ 1672) لندرك فعالية الأطباء في عهد لويس الرابع عشر . وقبل أن يحصل أحدهم على لقب كان عليه طبعاً أن يتابع دراسات مطولة تنتهي بـأسئلة فلسفية لاهـوتية ـ

امتحان يستمر ست ساعات ـ ، وبالأطروحة الأساسية وصلاة المساء . إنما لم يتوقف استعمال الترياق والأورڤياتان ، اللذين تدخل في تركيبهما العشرات من المركبات المقومة ، وأيسرها وجوداً كان سم الأفعى والبخور والقندس والقار . وكان أن وقف الأطباء في وجه التجريبيين الذين يزاحمونهم دون كفاءات ، لكنهم كانوا قلائل بحيث لم يتجاوز عددهم المئة في نهاية القرن 17 . كذلك كان الناس يؤمنون بتأثير الكواكب والنجوم على الأمراض . نذكر أيضاً أن باريس كانت تضم 150 جراحاً حوالي عام 1660 ، وقرابة 500 جراح عام 1725 ، وأثناء وجودهم في كلية الطب ، كانوا فقط يزاولون التضميد ، والفصد ، وتجبير الكسور ، والتوليد بمساعدة القابلات . وقد بقي إعطاء المسهلات والفصد أساس الفن الطبي . وعشية الثورة ، كان في بريتانيا 500 ممارس للطب بينهم 83 طبيباً ، والباقي من الجراحين . لكن توزعهم في المقاطعات كان سيئاً للغاية . ففي الأرياف ، كان الناس يستشيرون الجراحين القليلي الخبرة ، في حال وجودهم . وهؤلاء كانوا ممن لم تتجاوز مدة دراستهم السنتين . وقد حظيت بريتانيا بفرصة ، لم تتوفر للمقاطعات الأخرى ، ألا وهي الإستعانة بجراحين من البحرية جاءوا للإستقرار في الريف بعد إنهاء مدة خدمتهم . كذلك كان عدد القابلات ضئيلاً جداً . بصورة عامة ، كان الناس في الأرياف يلجأون إلى النساء المسنات اللواتي كانت معرفتهن ترتكز على الخبرة والتجربة .

ما هي الفلسفات التي اعتمد عليها عمل الأطباء والبحث الطبي ؟ خلال القرن 17 ، وفي باريس ، اعتُمِد كل من أبقراط وغاليان ، فيما يتعلق بالخواص الخفية التي تتمتع بها بعض الأجسام (خاصية الخشخاش التنويمية) ، وفيما يتعلق بتصنيف العناصر حسبما نقل عن القدماء (النار حارة وجافة ، الهواء بارد وجاف ، الخ . .) ، حيث يتولد الهواء عن النار بفضل خاصية مشتركة بينهما . أما العدد أربعة فيحكم كل شيء : العناصر الأربعة ، الأمزجة (أو الطباع) الأربعة . كذلك كان أرسطو موضع احترام الأطباء ، رغم الإنتقادات التي وجهها إليه الراميون[1] في القرن 16 ، والتحرريون المنقبون والديكارتيون في القرن التالي . وعام 1671 ،

(1) نسبة إلى راموس وهو فيلسوف هاجم فلسفة أرسطو.

قررت السوربون أن تطرد من الجامعة أولئك الذين لا يدرِّسون فلسفة أرسطو . بيد أن الديكارتية المنتصرة لم تُسْدِ أية خدمة تساعد على تطور الطب . فإذا بها تطرح جانباً مبدأ السلطة ، لا لتدعو إلى التجربة ، بل إلى العقلانية المحضة . وكان توجهها الأساسي يقوم على العلاقة بين الجسد والروح ، بعكس المفهوم التوراتي الذي يسلم بوحدة الكائن ، روحاً وجسداً ، هذا التوجه أدى إلى خلق منحيَيْن فلسفييْن حول الكائن الحي ، متناقضين تماماً : المثالية أو الميكانيكية المادية المحض . وجاءت نظرية الحيوان الآلة الخالي من كل روح أو غريزة لتخالف المذهب التومائي وكل تجربة ازدراها الديكارتيون ، مع احتفاظهم بالعديد من مبادىء الذهنية القبمنطقية ، وكذلك الفكرة القائلة ان الأعصاب تستخدم كأقنية للأرواح الحيوانية ؛ وفي القرن 18 ، توزع الأطباء بين عدة تنظيمات مذهبية ، فيركز « ستال » المتوفى عام 1734 ، والذي يعتبر مؤسس نظرية اللاهوب[1] التي نقضها لافوازييه ، يركز إذاً على الإحيائية التي تتحدث عن اتصال الروح بالجسد عن طريق الدماغ . ويأخذ « بوتاي » ، المتوفي في بداية القرن 19 ، بمذهب الحيوية : إن الحياة ناجمة عن مبدأ متمايز عن الروح كالقوى الڤيزيو- كيميائية . أما « سيدنهام » و « ڤيك دازير » فيجددان عهد أبقراط مع نظرية تأثير الأمزجة والمناخ على الأوبئة ، ضمن إطار نظرية المناخات في القرن 18 ، على طريقة مونتسكيو. ورغم أطباء موليير، فهل أدت هذه الأفكار إلى تطوير ما استمر هدفاً للطب، أي العناية بالمرضى وشفاؤهم؟ إننا نشك في ذلك .

ففي القرن 16 ، تطور علم التشريح مع « أندريه ڤيزال » الذي مارس التعليم والتشريح في إيطاليا الشمالية وبال . وعام 1628 ، حدد « سيرڤيه » ، وخاصة « هارڤي » مظاهرالدورة الدموية . أما « باريه » فطور علاج إصابات الحرب وتجبير الكسور . لكن الأقراباذين[2] كان غالباً يعتمد على وصفات سحرية تخلو من أية فعالية . والمكاسب الحقيقية الوحيدة التي شاعت منذ القرن 17 كانت الزئبق ، وعِرْق الذهب ، والكينين . وإذا كان للإثمد دوره الأكبر فذلك بسبب الإعتقاد بأنه ينقي الأجسام البشرية ، انطلاقاً من كونه ينقي الذهب . ثم كانت غلبة الجراحين

---

(1) Phlogistique : مادة كيمياوية وهمية كان يعتقد أنها عنصر أساسي في الالتهاب. وقد قضى لافوازييه على هذا الاعتقاد لدى اكتشافه الأوكسجين (المترجم).

(2) دستور الصيدلة أو الأدوية .

على الأطباء ، خصوصاً مع بداية عام 1686 ، عندما نجح « فليكس » في شفاء لويس الرابع عشر من تقرح أصابه . ومع « لاپيروني » و « داڤييل » يستمر تطور الجراحة في القرن 18 ، وطبعاً دون استخدام التخدير . أَلَم يصرح « ڤيلپو » أيضاً عام 1839 : « إن تجنب الألم أثناء الجراحة لهو وهم غير مسموح باستمراره اليوم » . وكانت الأكاديميات تتيح تبادل الإكتشافات . ومع عام 1666 ، تأسست الأكاديمية الملكية للعلوم في باريس ، وعام 1731 ، أكاديمية الجراحة . أما عام 1662 ، فابتكرت الجمعية الملكية في لندن نموذجاً أكثر استقلالاً عن السلطة من مثيلتها الفرنسية . وعام 1700 ، تأسست جمعية العلوم في برلين التي كان يديرها لايبنز . كذلك ، كان لفن التوليد منظروه مع « ديونيس » و « بودلوك » في القرن 18 ، ودعاته مع سيدة « كودراي » التي تنقلت بين العديد من المدن الكبرى في بداية عهد لويس الرابع عشر لتقديم البراهين والإثباتات على أهمية آلة اشترتها عشرون مدينة .

إننا لا نمتلك ، لسوء الحظ ، أنتروپولوجيا فرنسية قادرة على تعريفنا بمختلف الأنماط البشرية التي عرفتها تلك الحقبة . بيد أن أبحاث « أندريه كورڤيزييه » حول قامة المجندين أدت إلى تأكيد وجود رجال طوال القامة في فرنسا : في شمالي خط مون سان ميشال ـ جورا . والقطاع الذي تسيطر فيه القامات المتوسطة كان البروڤانس ودوفينه ومنطقة المتوسط . في حين سادت القامات القصيرة في بريتانيا وأوڤرنيا .

حالياً يركز الديموغرافيون على العامل الوبائي في سياق أزمات زيادة نسبة الوفيات في النظام القديم ، دون أن ينكروا أهمية أزمات التغذية . وقد رأينا كم كانت العناية الصحية رديئة والطب شبه عاجز أمام المرض ، رغم تفاخره وخيلائه . لقد كان الوباء في معظم الحالات يصيب الأجسام السيئة التغذية : المفرطة التغذية أحياناً ، والقليلة التغذية غالباً . لكنها كانت دائماً تقريباً تتناول وجبات تفتقر إلى التوازن حيث كانت البروتينات الحيوانية أكثر ندرة في القرن 18 منها في نهاية العصر الوسيط .

وعلى امتداد القرنين 16 و 17 ، يختفي الجذام ، وهو أكبر نكبة عرفها العصر الوسيط ، إنما يستمر الطاعون . فقد أدى الطاعون الأسود الهائل ، الذي حدث في منتصف القرن 16 ، إلى القضاء على قرابة 25 مليون نسمة . ففي الفترات 1577

و 1360 ـ 1631 ، فقدت مدينة البندقية ربع سكانها ، ثم ثلثهم ، وانتشر الوباء في ليون على نطاق واسع عامي 1628 و 1638 ، بيد أنه أعد لهذه المدينة نظام حمائي متكامل ، مع هيئة قضائية هامة ، وحَجْر صحي ، وخدمات تطهيرية وتموينية . وكانت المدن تبدو وكأنها تعيش في كابوس : منازل مغلقة ومشار إليها بعلامة صليب أحمر أو أبيض ، أطباء ورجال دين يتجولون فيها وقد ارتدوا ثياباً من النسيج المبلل بالزيت أو من الجلد ، كما حشروا في أنوفهم خرقاً مبللة بالخل ، والشوارع مكتظة بالطنابر التي راح « الغربان » يفرغونها في المقابر العامة . لقد ترك « صمويل پاپيز » مدونة حول الطاعون الذي منيت به لندن عام 1665 : ظهر الطاعون في نيسان/ إبريل ، لكنه لم يلبث أن انتشر في 20 تموز/ يوليو ، ليقضي على 1000 شخص أسبوعياً . هذه الكارثة أدت إلى القضاء على أكثر من ربع السكان . كذلك عرفت اسبانيا جائحات رهيبة . منها تلك التي حدثت عند الإنعطاف من القرن 16 إلى القرن 17 التي قضت على نصف مليون شخص ، كما قضي على 000 50 نسمة خلال 1647 ـ 1652 ، و 000 250 خلال 1677 ـ 1685 ، علماً بأن البلد كان يضم فقط 6 ملايين نسمة . وعام 1679 ، ضرب الطاعون ڤيينا . لقد استخلص الراهب أوغسطين إبراهيم» من سانتا كلارا النتائج الدينية المترتبة على ذلك ، ويشهد جدول الطاعون ، من خلال فن « فيشر ڤون إرلاخ » ، على شكران الشعب والامبراطور ليوبولد الأول بمناسبة نهاية النكبة . ففي كل مكان أقيمت النصب وقدمت النذور للعذراء أم الرحمة ، مما يدل على رعب الناس إزاء سيدة الخلاص في البندقية .

وفي فرنسا ، كانت آخر جائحة كبيرة هي تلك التي ضربت مرسيليا عام 1720 . ففي شهر أيار/ مايو 1720 ، وصلت إلى المدينة السفينة « سانْ أنطوان الكبير » ، قادمة من سوريا ، وهي تحمل الموت فيما تحمل . ولم يكن الحَجْر الصحي كافياً . كما لم يتم التعرف على الطاعون إلا في تموز/ يوليو ولم تجرؤ البلدية على اتخاذ التدابير العنيفة التي عرفها أبناء ليون في القرن السابق . ولدى إقفال أبواب المدينة ، في نهاية تموز/ يوليو ، كان قد فر منها 000 10 شخص عبر البروڤانس ليزرعوا فيها البكتيريا الرهيبة . ولدى وفاة آخر مطعون ، في آب/ أغسطس 1721 ، كان الطاعون قد أهلك ما يقارب 000 100 شخص في الجنوب ، بينما فقدت مرسيليا نصف سكانها . وظلت أوروبا تنقل من جيل إلى جيل

ذكرى أولئك الذين لم يتمكنوا من الفرار ، والذين صارعوا الموت : نذكر « سان شارل بوروميه » الذي اعتبره أسقف مرسيليا « هنري دو بلزونس » نموذجاً ، أو أمير « شوارزنبرغ » في ڤيينا .

إنما إلى جانب هذه الجائحات الطاعونية المخيفة ، كان هنـاك العديـد من الأمراض الأخرى . نذكر مثلاً أمراض الزكام الوافدة من روسيا والتي اجتاحت فنلندا ثم السويد من عام 1729 إلى 1733 . وفي السنوات 1736 ـ 1738 ، ضـرب التيفوس والملاريا والزحار بلدان البلطيق ، وربما كان انتشارها بفعل حرب خلافة بولونيا . فجائحة الزحار الفرنسي الكبرى التي وفدت عام 1779 ، ضربت بادىء ذي بدء عموم مناطق غربي فرنسا . وأدت خـلال ستة أشهـر إلى وفاة 000 175 شخص ، إنما لم يؤث على ذكرهم ، إذا صح القول ، كما حصل لمطعوني عام 1720 . وفي النصف الثاني من القرن 18 ، وخلال فترة طويلة من القرن 19 ، كانت بريتانيا عرضة لأمراض مستوطنـة منافسـة للبرداء ، والتيفـوئيد ، والجـدري والتيفوس . ففي الشتاء ، كانت تنتشر أمراض المجاري التنفسية والرئـوية ، وفي الصيف البرداء والتيفوس والتيفـوئيد ، وفي الخـريف الزحـار ، وعلى مدار السنة يستشري الجدري . لقد كانت جائحة الجدري القوية كفيلة بالقضـاء على نصف أطفال أية قرية . ففي النصف الثاني من القرن 18 ، لم تعد زيادة معدل الوفيات في بريتانيا مرهونة بالأزمات الغذائية : « لولا الزحار ، لبقي عدد سكان بريتانيا على حاله بين عامي 1760 و 1790 . ولولا التيفوس ، لارتفع هذا الرقم بطبيعة الحال بعض الشيء . إنما لولا الجدري ، لكان النمو السكاني للمنطقة أكبر بكثير من نمو السكان في المملكة » . علماً أنها فقدت 3,7٪ من سكانها بين 1770 و 1784 ، وأن إجمالي عدد سكان فرنسا ارتفع بنسبة 6٪ .

إنما كان من المحتمل بروز كارثة أكبر لو اجتمعت أزمة التغذية إلى الأوبئة ، كمـا حصل في الفتـرة 1740 ـ 1742 ، فشتاء عـام 1740 ، الذي عـرّف بشدة قسوته ، والذي اختلط فيه الجليـد وذوبانـه ، أدى إلى إتلاف المـرزوعات ونشـر الأوبئة . ومع تجدد الصيف الرطب تتفاقم الكارثة وتزداد مخاوف الناس . فيؤدي ارتفاع الأسعار إلى الإضطرابات في باريس . بيد أن الأزمة تمخضت غن عواقب أقل خطورة مما كـانت عليه عـام 1693 وعام 1709 ، ذلـك أنها اكتسبت منـاعة من

التجربة القديمة التي دامت نصف قرن ، رغم وجود ظروف مماثلة : عمدت الحكومة إلى شراء الحبوب من الخارج ، كما سحبت من المناطق كميات أخرى لاستهلاك العاصمة . ولو أخذنا موراتوريوم[1] الإكارات ، لاستطعنا تنظيم أسعار السلع ، وكذلك تنظيم توزيع الأغذية على الفقراء .

وفي نهاية القرن 18 ، لم يعد للطب عملياً أي تأثير ، في أوروبا ، على معدل الوفيات . وإذا سجلت بعض الإنتصارات ، كما في غربي فرنسا عام 1779 ، فليس ذلك بوجه الخصوص سوى نتيجة لتطبيق أفضل الشروط الصحية ، إنما ليس نتيجة علاج فعلي . مما لا شك فيه أنه لا يمكننا القول ، كما فعل « بيرالد » في« مريض الوهم » ، إن « كل الناس تقريباً يموتون بسبب العلاج ، وليس بسبب الأمراض » وإن « عظمة (فن الأطباء) ترتكز على عبارات مفخمة ، وثرثرة مموهة ، تقدم لك الكلمات على أنها أسباب . . . » . كل ذلك بسبب وجود باحثين في علم التشريح ، وفي التحليل المجهري ، وفي الجراحة ، بيد أن ذلك لم يكن كافياً لتغيير معدل الوفيات وحدود الحياة البشرية بشكل ملموس .

---

(1) Moratoire : القرار الرسمي الذي يقضي بتأخير الديون المستحقة في حال اشتداد الأزمات (المترجم) .

الفصل الثالث

القيم الأوروبية

الإنسان الأوروبي

تكمن المسألة في معرفة نصيب القرن 18 من الأممية والقومية في أوروبا، ويبدو أن وجود تلك الجمهرة من الآداب الواسعة الإنتشار المكتوبة باللغة الفرنسية، بعد أن كانت باللاتينية في القرن 17، وكذلك العلاقات العديدة بين العائلات النبيلة الأكثر سلطة وبأساً، كل ذلك كان يتحرك لصالح الأممية. وفي « المواطن العالمي أو رسائل فيلسوف صيني » الصادر بالترجمة الفرنسية عام 1763، يرى « غولد سميث » أن « التقاليد الإحتفالية تختلف بين بلد وآخر، لكن اللياقة الفعلية هي نفسها في كل مكان... ». ولا شك في ان الصالونات الباريسية كانت انعكاساً لهذه الأممية. ومدام جوفرين تستقبل الأب غالياني، وغريمان، وهوراس وولپول، وستانيسلاس لسزينسكي. كذلك علينا ألا نتسرع في القول بأن الملاك الحكومي في القرن 18 كان ينتقى بالضرورة من بين الأمميين. لقد استطاع « كاونتيز » النمساوي أن يعمل خلال تجاربه في بروكسل وتورينو وباريس، إنما لم تكن تلك حال سلفه « هاوغويتز » الذي أقام خاصة في سيليزيا وكارانثيا. بيد أن الكونت « دو كوبنزل »، الذي يعود أصله إلى « كارنيول »، وهو وزير مفوض مطلق الصلاحية لدى الحاكم العام للبلاد المنخفضة النمساوية من عام 1753 إلى عام 1770، كان يدير سياسة الأراضي المنخفضة مع إقامة علاقات مع كامل أوروبا، كما أن « جان پوتوكي » مؤلف « مخطوطة وجدت في سرقوسة »، والذي تأثر كثيراً بفرنسا وبمصرف « نيتين دو بروكسل »، كان يجد صعوبة في التعبير بلغته الأم. لقد تربى على أيدي معلمين سويسريين، وخدم بصفة ملازم في الجيش النمساوي، وحارب في البحر قرب مالطا ضد البرابرة، وسافر إلى تركيا ومصر وإيطاليا، وتردد إلى

الصالونات الباريسية . كذلك زار أفريقيا الشمالية ، وانكلترا واسبانيا . بيد أن الباحثين كانوا بصورة عامة متفقين على التأكيد بأن هذا العالم الأممي والمثقف لم يكن ليشكل سوى نخبة ضئيلة . لقد كتب ڤولتير : « إن الموظفين ، الذين تلقوا التربية نفسها تقريباً في جميع أنحاء أوروبا ، كانوا أيضاً يتمتعون بالخلقية نفسها . إنما ثمة بلدان يكون شعبها ، إذا ما أرخي له العنان ، أكثر وحشية من أي مكان آخر » . فيما بعد ، يتوجه غوته بالحديث إلى إيكرمان فيقول: « إن الحقد القومي هو بشكل عام أمر خاص جداً . فعلى أدنى مستويات الحضارة تجده دائماً الأشد قوة والأكثر عنفاً ، يختفي كلياً لدى وصوله إلى مستوى معين ، حيث يجد المرء نفسه فوق القوميات ويستشعر سعادة أو تعاسة الشعب المجاور كما لو أنه بين ظهراني شعبه الخاص » . لقد شعر غوته نفسه بأنه ملتصق بمجمل الأدب الأوروبي ومغتذ منه : « أنا مدين بالكثير للإغريق كما للفرنسيين ، كما أشعر بنوع من الواجب إزاء شكسبير ، ستيرن وغولد سميث » . أضف إلى أنه يجدر بنا اعتبار فردريك الثاني من بين الكتاب باللغة الفرنسية .

إن الأمير « دو لينيي » ، المنتمي إلى إحدى عائلات هاينو القديمة التي ظلت على ولائها للبيت النمساوي والمتحالفة مع أرقى طبقات النبلاء في أوروبا ، هو دون شك أفضل نموذج للإقطاعي الأممي والأوروبي الكبير . ففي « بيلوي » كان يستقبل المجتمع الأممي الراقي . ويشبه « دو لينيي » الجيش النمساوي ببابل حقيقية حيث كان ثلثا الضباط من إيطاليا واللورين وإيرلندا وفرنسا وڤالونيا أو اسبانيا ، وإنه وإن كان شديد الولاء لآل هابسبورغ ، لقد كان يقضي بين 1776 و 1786 خمسة أشهر كل عام في بلاط ڤرساي وينشر الأسلوب الفرنسي في جميع أنحاء أوروبا . وكان يتردد إلى ينابيع « سپا » التي ، على غرار ينابيع « مارينباد » و« بادن » ، كانت مركزاً للقاءات عالمية . وإذ يصبح نبيلاً بولونياً ، يقاتل ضد الأتراك ويقوم برحلتين إلى روسيا حيث تقطعه كاترين الثانية منطقة بالقرب من « أوپاتوريا » على البحر الأسود . وكان يرافق الملكة في رحلة « كريميه » الشهيرة . وفي توريدا علم بتمرد الأراضي المنخفضة ، الذي شكل مقدمة للثورة الفرنسية . وكان في الوقت نفسه يحب الفلاسفة ، اليسوعيين واليهود . كانت تستهويه الحدائق ، لذا عمد إلى إعادة هندسة حدائق بيلوي وفق نموذج « كيو » واتبع طراز المصانع الصينية أو الهندية . وقد دفع الأتراك إلى التجذيف في المستنقع الكبير . فهل بقي ها هنا أوروبياً ؛ أم إن الرغبة

باحتضان جميع الأنماط وتجميع كل الغرائب حدته إلى الخروج على المعايير الأوروبية ، إلا إذا تمثلت عناصر غريبة ؟ لقد كانت أوروبا بحاجة إلى تجسد أبطال بواسل : تورين وكونديه ، بطرس الأكبر ، شارل الثاني عشر الذي شهدته أوروبا بعيني ڤولتير يجوب أوروبا في زي رمّاح . ويكتب ليني : « كنت مأخوذاً بالبطولة . فشارل الثاني عشر وكونديه حرماني النوم » .

ما هو الدور الذي لعبته الوراثة ؟ وكيف يمكن التوفيق بين الملكيات المجسدة للخصوصيات القومية وأواصر القربى بين السلالات ؟ نذكر على سبيل المثال أن لويس الرابع عشر كان يملك ثلاثة أحياء من ستة عشر حياً في فرنسا . ويذكر دوق « أنجو » ، عندما أصبح ملك أسبانيا ، أنه أقرب في نسبه إلى شارلكان منه إلى هنري الرابع . أما الأمير « أوجين » صاحب سافوا - كارينيان ، وقائد القوات الامبراطورية ضد فرنسا، فكان يتحدر من آخر سلالة بوربون مونپونسييه، وهو حفيد أحد أخوة مازاران .

كيف يمكن تعريف البطل الأوروبي ؟ هل هو عسكري بالضرورة ؟ هل يعتبر « بلزونس » بطلاً ، وهو الأسقف الذي كافح وحده تقريباً في وجه طاعون مرسيليا ؟ ثم ڤولتير وروسو ، اللذان تألقا في جمهورية الآداب ، أو نيوتن الذي دفن في « وستمنستر » حيث فوجىء ڤولتير بالإحتفالات المهيبة التي أعدها الإنكليز لرجل العلم ؟ إن الجدل بين نيوتن ولايبنز بالنسبة لاكتشاف الحساب التفاضلي كان يشتمل على هذا الجانب الصراعي الخاص بالبطولة . وأبسط صورة نحفظها عن لايبنز هي دون شك معارضته لديكارت ونيوتن وسپينوزا ، سيما وأنها معارضة باحث صاحب منهج معين .

إنما رغم ذلك ، كانت القرابة الوثيقة بين البطولة واحتراف حمل السلاح إحدى أكبر مميزات الحضارة الأوروبية ، لأن مؤهلات مجتمع الطبقات كانت عسكرية قبل كل شيء وأن النموذج الإجتماعي المثالي كان النبيل المحارب . ألم تصرح مدام « دو شويزي » بأن « مجد الأمة ، المحاربة برمتها ، يكمن في سلاحها » . كذلك ، يستعيد ليني نفسه العبارات نفسها تقريباً التي قالها قبل قرن من الزمن القائد العسكري العام في « ليديجيير » : « يستحيل علي أن أقدر النبلاء إلا من خلال الخدمة العسكرية التي رسختهم ، ومن خلال مآثرهم في الحرب » .

وإذا لم يكن الأوروبي جندياً ، فإنه يمتاز بسعة اطلاعه . ويعتبر نيوتن ، مثل لابينز ، لاهوتياً وفيزيائياً ورياضياً . أما الثاني فكان لغوياً ، مؤرخاً وعالماً سياسياً . وكان ڤولتير يهتم بإجراء التجارب العلمية ، وروسو بالأعشاب . وقد أراد غوته أن يتخصص بعلم المعادن والبيولوجيا كي يخترق أسرار الطبيعة ، وذلك بالحماسة نفسها التي بذلها اللاهوتيون سابقاً لسبر غور الكتاب المقدس ، إنما ، وبسبب استمرار فكرة أن كل شيء قائم في الكون ، ينبغي ، كما يقول پاسكال، أن يكون المرء شمولياً ، وأن يعرف القليل من كل شيء ، وليس كل شيء عن الشيء . « هذه الشمولية هي الأفضل » .

ويرى لايبنز أن وحدة أوروبا يجب أن تنجم عن وحدة الكنائس التي تنشأ عن انتشار العلوم والمسيحية ، وتحديد لغة جبرية مشتركة . إنما بعد نصف قرن ، حل الإعتماد على الأممية محل الإعتماد على المسيحية . لكنها لم تتمكن من إحراز النصر التام . واستغرق تفكير روسو في نوع من الغيرة الوطنية وليس في أممية تتميز بها نخبة من النبلاء الذين يشعر بعدم التعاطف معهم . إن أهم القدماء القدوة هم الذين كان يفكر دائماً بهم لم يميلوا نحو الأممية ، بل نحو إجلال الوطنية . أضف إلى ذلك أن دراسة مراسلي روسو تبرهن بوضوح أن عدداً كبيراً منهم كان من النبلاء ، وأن توزيعهم الجغرافي كان يشمل بشكل خاص باريس ، فرنسا وسويسرا . كذلك ، كتب غولد سميث في « المواطن العالمي » ، لكنه أكد : « أنا أرى أن الروس هم الأعداء الطبيعيون للأجزاء الغربية من أوروبا ، كما أنهم أعداء خطرون ، وهم ، وفق طبيعة تكوينهم ، يهددون دائماً بأن يكونوا أكثر خطورة » . إن ازدواجية الأممية والقومية كامنة بصورة مصغرة في شخص فردريك الثاني . من جهة أخرى ، كانت توجد إيديولوجيات قومية تحث على الوطنية ، وكره الأجانب . تلك كانت حالة بولونيا خلال القرن 17 مع « الصرماتية »[1] . فبينما كانت البلاد شديدة الإحتفاء بالناس والأفكار الوافدين من الخارج في القرن السابق ، كما حدث لاحقاً في القرن 18 عندما دخلت أفكار عصر التنوير إلى البلاد مع « ستانيسلاس پونياتومسكي » ، كان النبلاء بالمقابل ، في القرن 17 يؤكدون على الهوية البولونية .

---

(1) الصرماتيون (Sarmates) : شعب رحل من العرق الهندو- إيراني جاء من آسيا الوسطى غازياً أوروبا في القرن الثالث قبل الميلاد .

فكانت بولونيا معقل المسيحية في مواجهة الإسلام ، وكان خلاص ڤيينا على يد « سوبياسكي » . وفي بولونيا كانت تهيمن « حرية » النبلاء الحقيقية . وكان الرأي السائد أن كل ما يأتي من الخارج هو سيء ، وخصوصاً الحكم الملكي المطلق الغربي والإستبدادية الآسيوية . لذا ، عمد الناس إلى رفض أزياء الغرب ، ولقد أكد صغار النبلاء نقاءهم الحضاري إزاء النبلاء المجريين الذين كانوا يستقبلون الأجانب والأقليات الأرثوذكسية والأرمنية والتتارية واليهودية .

في الفترة نفسها ، عرفت السويد ايدولوجية قومية مماثلة مع المذهب القوطي الذي أسهم في تغذية ملحمة « غوستاف أدولف » ، التي كانت عبارة عن تمجيد الماضي السكنديناڤي ، والقوطيين والڤايكنغ . ورغم العديد من المفردات المبتكرة ، تبنى « أولاف رودبك » في « أتْلانْدْ » (1679) الفكرة القائلة بأن بلدان الشمال ، الحرة ، كانت تشكل منبع كل الثقافات . وبعكس ذلك ، احتفظت فرنسا ، في القرن 17 ، بالكراهية إزاء سخافات المتبجحين الاسبان قبل أن يخلق الفلاسفة ، بعد قرن من الزمن ، الأسطورة السوداء التي تتحدث عن اسبانيا الخاضعة للتفتيش واليسوعيين والظلامية .

الوحدة الثقافية في أوروبا

تكونت هذه الوحدة من التداخل ، في الزمان والمكان ، بين تيارات الحضارة المتشعبة هي نفسها . وهكذا انتشرت الباروكية التي نشعر غالباً بقصورنا عن عزلها عن الإتباعية ، انتشرت مع نصوصها المختلفة ، من بريتانيا إلى موسكو ومن صقلية إلى وادي الراين . بيد أن ڤرساي والكنائس الباروكية البريتونية أو الدانوبية كانت تشكل مميزات خاصة بأوروبا ، وليس مدينة بكين الامبراطورية . لقد نجمت الوحدة الأوروبية أساساً عن الدين ، حتى رغم انقسام المسيحية . ففي البلدان الكاثوليكية ، كان الناس ، أينما كان ، يمجدون العذراء نفسها تحت تسميات ومواصفات لا نهاية لها . وبالنسبة للفلاحين الذين يشكلون ثلاثة أرباع السكان أو ما يزيد ، أدى تبادل قديسي الكنيسة العامة وبعض حماة الخيرات الزراعية إلى جعل الناس في فرنسا يتضرعون للقديس «إيزيدور» الاسباني والقديس مارتان الپنوني[1]

---

(1) نسبة إلى (Pannonie) مقاطعة أوروبية قديمة تقع بين النوريك وإيليريا والدانو ـ

وينبغي أن نعير اهتماماً كبيراً للسلوك الملكي في نشر الأساليب الفنية والثقافية . فلم يكتفِ فردريك الثاني فقط باستدعاء ڤولتير ، وموبرتويس ، وأنطوان بِسْنْ إلى برلين ، بل كان يكن مودة خاصة لـ « لانكريه » وخصوصاً « واتو » ، حيث اشترى من باريس كل ما يكمن الحصول عليه من أعمال هذين الرسامين . فكانت ثلاث مئة لوحة تزين جدران قصري برلين وپوتسدام . كذلك عمدت كاترين الثانية إلى شراء مكتبتي ديدرو وڤولتير . ففي هذا المجتمع التراتبي ، كان الحكام قدوة تحتذي بها الجماعات المسؤولة . كما أننا مدينون للملوك بكل تلك الأعمال الثانوية الموجودة في ڤرساي ولاغرانجا في هامپتون كور وكازرت ورزبورك وپترهوف .

لقد حافظت جماعات النخبة القليلة العدد على الوحدة الثقافية في أوروبا : فمنهم أولئك الذين كانوا يراسلون الأب مرسين ولايبنز وبايلي وفونتنيل ، وأولئك الذين يتكلمون اللاتينية والفرنسية ، وأصحاب المراتب الكهنوتية الرفيعة ، والذين ينتقلون باستمرار ، بل كذلك « دمية فرنسا » ، التي تنقل كل عام أزياء باريس عبر أوروبا . وعندما أراد لايبنز أن ينشر فلسفته ومذهبه الداعي إلى السلام ، فكر باستخدام اليسوعيين . وقد عمد إلى وضع « التقويم الخيري » كي يكون العلم طريق الهداية وكي يخلق لغة جبرية شاملة تستخدم لهداية العالم . وفي مقالة موجهة للماسونيين ، كان فارس « رامسي » يتوجه أيضاً لأقلية من المحاربين . لقد كان هدفه إرساء السلام . « إن الناس لا يتمايزون أساساً تبعاً لاختلاف الألسن التي يتحدثون بها . . . ولا للمناصب التي يتبوأونها . وليس العالم كله سوى جمهورية كبيرة ، كل أمة فيه هي عائلة وكل مواطن ولد » . وكان رامسي مستاء من اختلاط الألسن وإبهامها ويرى بأنه لا بد أن تؤدي الرموز الماسونية إلى اكتشاف لغة مشتركة بين الناس . ولا بد من جمع كل تراث الأمم في قاموس عام مشترك ، وفي مكتبة عامة قوامها الخير والجمال . « ففي محافلنا ، كما في المدارس العامة ، سيتعرف الفرنسيون ، دون أن يسافروا ، إلى خصائص جميع الأمم وسيعلم الأجانب بالتجربة أن فرنسا هي وطن جميع الشعوب » . ولا يشكل ذلك في الأساس سوى علمنة لهدف الامبراطورية المسيحية القديم الخاضعة لتوجيه الصولجان الروماني . فيما بعد ، فكر غوته ، الماسوني هو أيضاً ، بتأسيس « جمعية البرج » بغية خلق نخبة من أصحاب النشاط والنخوة .

كان ثمة في أوروبا مجموعة من الرموز التي يسهل ، إلى حد ما ، اختراقها ، والتي تعبر تعبيراً واضحاً عن القادة . وقد خرجت هذه الرموز من التوراة ومن كبرى أساطير الوثنية القديمة ، وكذلك من الأعماق السلفية الهندو- أوروبية . من هنا كان الأسود والبنفجسي يرمزان إلى الحداد ، والحمامة دلالة على مُجيء الروح ، والنظام الدوري ذكري ، والكورنثي لطيف ، وكان كل ذلك يدرك بصورة مبهمة ، ومباشرة ، بواسطة الشعور الباطن الأوروبي . ثم جاءت بعد ذلك مرحلة تدوين القوانين : شرح وتفسير الرموز من قبل سيزار ريپا وبلونديل ورامو .

وتعتبر الموسيقى بطبيعة الحال لغة عالمية . وهذا ما صرح به « هايدن » قبل مغادرته إلى لندن : « إن اللغة التي أتحدث بها يفهمها العالم أجمع » . بيد أن هذا الأمر لا يصح إلا بالنسبة للأوروبيين لأن مفهوم المقام الموسيقي يتغير بين مكان وآخر إجمالاً ، لم يكن هذا المفهوم موجوداً في الشرق الأقصى حيث يتعذر مقاربة نظمه الموسيقية من النظام الغربي . ففي الصين ، كان يسود السلم الخماسي النغم إنما دون وجود لنصف الدرجات . إن النظام الصوتي الذي تحدد بوضوح ، في عهد باخ ورامو ، على أساس المدى الصوتي المخفف الذي يقسم « الأوكتاف » إلى اثني عشر فاصلة متساوية فيما بينها ، وقيمة كل منها نصف درجة ، هذا النظام هو محض أوروبي . وإذا عرفنا أهمية الحفلات الموسيقية التي كانت تقام في البلاطات وبين ظهراني المجتمع المخملي ، لرأينا هنا أيضاً خاصية تتميز بها أوروبا . إن أية مقطوعة لموزار كان صيتها يذيع من أدنى القارة إلى أقصاها .

أما المشكلة الأساسية فكانت تكمن في كيفية نقل أو انتقال جميع أنواع القيم الأوروبية عبر الزمان . نذكر ، على سبيل المثال ، أن الكثيرين رأوا في البروتستانتية منشأ الديموقراطية الحديثة منذ القرن 17 وحتى « لاتور دو پان» الذي أكد ، في القرن التالي ، أن « الثورة لم تكن سوى انتقام من عهد الإصلاح » . لقد حاولنا أن نبين في « جمهوريات زمن الملكيات » أنه ينبغي توضيح هذه العلاقة النِّسبية وإعادة النظر فيها . لكن بعض المؤرخين ومنهم « هـ. تريڤور- روپر » و « ب. شونو » كانوا يبذلون جهدهم لإيجاد مصدر حضارة عهد التنوير في الرسالة اليهودية- المسيحية وفي عصر الإصلاح . وقد أكد مالرو أن « الإرث دائم التحول » . وينبغي التنبه إلى الخدع الكلامية ، إذ عندما يستعمل آباء الكنيسة عبارات كـ « الحرية » أو

« المساواة » ، فهذا لا يعني أن الأمر نفسه ينسحب على ريشة المعجميين . ولا شك في أن لـوك كان محقـاً عندمـا أراد على غرار لايبنـز، أن يحدد المفـاهيم المستخدمـة مع أكبر قدر ممكن من الدقة . « بإمكان كل إنسان أن يلاحظ ، في جميع اللغات ، وجود بعض الكلمات التي يكتشف ، بعد تفحصها ، أنها لا تعبر ، في أصولها وفي استعمالها الشائع ، عن أية فكرة واضحة ومحددة » . إن مسألة الإتصال والإنفصال تـظهر كـأفضل مـا يكون في مجـال الفن . فنلاحظ أنـه لم يكن لبقايـا لـوحـات « بوسان » ، في نظر معاصريه ، الدلالة التي كانت لآثار لوحات « هوبير روبير » في نهاية النظام القديم . بهذا الصدد ، كتب ديدرو : « ثمة سيل يدفـع الأمم بعضها كالبعض الآخر نحو قعر هاوية مشتركة » . وفيما مضى ، لم يكن الإهتمام يتركز على الآثار لقيمتها الجمالية ، ولا لكونها الصدى الذي يوقظ الشعور بالقرن 18 ، بـل باعتبارها أطلال حضارة بطولية رائعة أو وسيلة للتفكير والتأمل . كذلك ، ظهرت فكرة دون جوان خلال القرن 16 في إسانيا ، ولم تلبث أن عمت جميع أنحاء أوروبا ، بيد أن دون جوان موليير هو غير دون جوانّ موزار .

من هنـا ينبغي عـدم بخس قيمـة بعض التبـاينـات في أوروبـا . وقـد أكـد المعاصرون بصورة خاصة على الإحتفالات في التقاليد والعادات : في « أبحاث في فن الحرب » يذكر ماريشال ساكس أنَّ ، في فرنسا ، يُؤخذ على الجيوش الألمانية لجوؤها إلى القرع بالعصا والحديـد في معاقبـة الناس ، بينمـا يجهل الألمـان أن الفرنسيين يستخدمون السجن ويصفعون الجنود . وإننا لنعلم مدى الصعوبات التي لقيها بطرس الأكبر لإدخال قواعد اللياقة الغربية إلى روسيا . أما حِطَّة النبلاء فلم تكن موجودة في انكلترا والبندقية ، وأكثر من ذلك كانت متشددة في بعض البلدان الأخرى كفرنسا ، باستثناء بريتانيا .

وفي الرحلة التي قام بها أثناء 1773 ـ 1774 ، رجل المال « بـرجريـه دو غرانكور » لاحظ أن نساء الفئات الشعبية في إيطاليا كن يتزيّـن بطريقة مغايرة لسيدات الطبقات الراقية اللواتي كن دائماً يلبسن وفق الزي الفرنسي ، بينما في ڤيينا : « لم أرَ أي اختلاف عن باريس في ملبس رجال ونساء العامة أو غير العامة ، كما رأيت أن العامة في جميع البلدان يتمنون الإقتداء بالفرنسيين . ومع ذلك كنت أتمنى كمسافر أن أجد في كل بلد سمته المميزة الخاصة به ، وهذا ما لم نجده إلا في القرى وما

كان ينبغي أن نلتقيه على الطرقات » .

كذلك ، فإن الإطار الذي عاش فيه الإنسان الأوروبي ظل محافظاً على قدر كبير من تراث الماضي . فواجهات المنازل لم تكن جميعها باروكية أو كلاسيكية . ورغم أن أكثر المدن هدمت أسوارها القروسطية ، فقد استمر وجود أحياء واسعة من البيوت القديمة في فرنسا وألمانيا وغيرهما . وراح الناس يحولون واجهات المباني القديمة إلى الطراز الباروكي ، ولم يكن هناك سوى المدن الجديدة المبنية وفق طراز فرساي لتقدم الدليل على وجود مجموعات متجانسة . وفي مجال الفنون الدنيا والأثاث ، برز التفاوت غالباً بين المناطق والعاصمة . ففي القرن 18 ، استمر صنع الأثاث في بريتانيا وفق الطراز القوطي ، بينما في المناطق الأخرى ، امتد طراز لويس الخامس عشر إلى ما بعد الثورة . ولاغرو من أن يتأثر فنان فرنسي النمط كـ «فوغونار» بكبار فناني البندقية وروما ونابولي : روبنس ورامبرانت وفرانز هالز.

الكائن الفـرد

حتى القـرن 17 ، ظل مفهـوم الكائن مـرتبطاً بصـورة أساسيـة باليهـودية ـ المسيحية التي دوّن مبادئها اللاهوتيون والقانونيون الكنسيون . ففي العلاقة خالق ـ مخلوق يعتبر الإنسان متمايزاً عن الخالق علماً بأنه مصنوع على شاكلته ومتمايـزاً كذلك عن الطبيعة التي يجب أن يخضعها . هذا الإنسان مكون من روح وجسد . والسعادة الأبدية فردية ، كما الخطيئة . وقـد أدت المنازعـات المتعلقة بـالطبيعـة والكائنات الثالوثية إلى تطور تحديد الكائن . ففي العصر الـوسيط ، اعتبر جميـع الناس خاضعين لقوانين الطبيعة ، ملحدين كانوا أم مسيحيين . أما صفات الكائن فهي التفردية والذاتية والحرية ضمن حدود مقتضيات الخلاص . بالمقابل ، نتبين في الهند ، كما يلاحظ « ل. دومون » ، غياب الفرد في المؤسسات ، فالإنسان الفرد موجود على المستوى التجريبي إنما ليس باعتباره كائناً عاقلاً . الإنسان هو كائن معقد يتكون من العديد من العلاقات ، لكنه غير منفصل قط عن الطبيعة ، مع مفهوم آخر للزمان ، كما أسلفنـا . أخيراً ، ليس هنـاك من حقوق وواجبـات شموليـة تختص بالكائن الفرد .

وكانت النماذج السلوكية مأخـوذة من العصور القـديمة الـوثنية ، إنمـا تمت

مراجعتها وتصحيحها من قبل النظرة المسيحية إلى العالم . كذلك كتب « فوستيل دو كولانج » عام 1864 ، في « المدينة القديمة » : « لقد عودنا النظام التربوي ، الذي جعلنا نعيش طفولتنا وسط الاغريق والرومان ، على مقارنتهم بنا ، والحكم على تاريخهم وفق تاريخنا وتفسير تغيراتنا تبعاً لتغيراتهم » . وكان « سان إنياس دو لوايولا » يفتتح « الرياضات الروحية » بالقول : « خلق الإنسان ليسبِّح اللّه ، سيدنا ، ويجله ويخدمه ، وبذلك يفوز بالخلاص الأبدي . أما سائر الأشياء الأخرى على الأرض فخلقت من أجل الإنسان كي تعينه على بلوغ غايته التي خلق من أجلها . من هنا عليه أن يستخدمها طالما هي تساعده على بلوغ غايته . . . » .

وقد عرف القرنان 17 و 18 جدلاً عنيفاً فيما يتعلق بوراثة الصفات . فيتشبث النبلاء بالعرق الأصيل والمحتد النبيل المنطوي على الفضائل ، لكن « لوازو » ، الناطق بلسان القضاة ، صرح في بداية القرن 18 قائلاً : « إن روح البشر العاقلة المنبثقة مباشرة من اللّه الذي خلقها عمداً حين بعث بها إلى الجسم البشري ، لم تشارك مشاركة طبيعية في صفات البذرة التكوينية للجسد الذي اندرجت فيه » . وإذا صودف أحياناً أن أقامت أمهاتهم (أمهات الأولاد) علاقة مع آبائهم ، فليس ذلك بسبب الفعل الجنسي ، الذي لا يقدم للأرواح شيئاً ، إنما فقط بسبب التربية » .

في خضم هذا الصراع ، يتصادم مفهومان عن الكائن البشري ، متمايزان بصورة جذرية . ويزيد اليسوعيون عدد كلياتهم في العالم الكاثوليكي . 144 مؤسسة عام 1579 ، و 669 عام 1749 ، فعززوا فيها تربية التنافس والتباري ، وصنفوا التلاميذ تراتبياً وفقاً لألقابهم المنصبية القديمة . وكان يعبر عن التنافس بعبارات المجد والفضائل القديمة .

إنما خلال القرن 17 ، تبدلت الفكرة القائمة حول الكائن بفعل انتصار الديكارتية . لقد فصل ديكارت بين الدين والعقل . فمن خلال طرحه للشك المنهجي ، استطاع أن ينسق حجة وجود السلطة . ويتبين لنا في أنتروبولوجيا ديكارت أن الروح هي الفكر والجسم هو الإمتداد . وبالتالي ، تتحد الروح والجسم عند الإنسان ، علماً بأنهما متمايزان جذرياً . مقابل ذلك ، كانت الكنيسة تؤكد دائماً على الإتحاد الجوهري بين الروح والجسد . ومن خلال مفهومه للكائن ، كان ديكارت يهدد مجمل العقيدة القربانية . وهو يعبر أيضاً في أساس المقولة

المساواتية ، التي أرفقها بمسلمات كمثل : « إن الذوق السليم هو أفضل ما يتقاسمه العالم » و« يكفي أن نحكم على الأمور بشكل صحيح كي نتصرف بشكل صحيح » . والجدير بالذكر أنه خلط بين العلم والأخلاق . ففي رأيه أن المعرفة تتمتع بقيمة تثقيفية ، وقد أدت أخلاقيته إلى الحتمية . بالمقابل ، كانت الجنسينية في الوقت نفسه تؤكد على عجز الطبيعة البشرية ، التي شوهتها الخطيئة الأولى والشهوة . وعلى عكس ديكارت ، أكد « منطق پور رويال » أن « الحس المشترك لا يعد فضيلة مشتركة كما يتراءى للبعض » .

ثم جاء لوك ، الذي ظن أنه تمكن، إزاء ديكارت ، من إثبات عدم وجود أية مبادىء فطرية عند الإنسان ، هندسية كانت أم أخلاقية ، واعتبر أن الفضيلة وفكرة اللّه ليستا فطريتين . وهذا يعني أيضاً القضاء على فكرة وجود الكليات التي كانت تدرس منذ زمن بعيد . وكان لوك يرى أن العقل هو وحي طبيعي من لدن اللّه ، وهو يتميز عن الإيمان . فالعقل هو الذي يبت في حقيقة الوحي . والحالة الطبيعة هي حالة من الحرية التامة والمساواة في الحق وفي الحرية .

وفي « بعض الأفكار المتعلقة بالتربية » (1693) ، يؤكد لوك أن التربية هي التي تجعل الإختلاف التام بين البشر . وهو يعتبر عقل الطفل كورقة بيضاء أو كالشمع ، في حين برهنت أبحاث اختصاصيي القرن 20 أن العقل شديد الإرتباط بالوراثة . بيد أن لوك كان ذا تأثير هائل على مجمل القرن 18 وحتى أيامنا هذه . فكان مثلاً مصدر إلهام « كونديلاك » الذي أصدر عام 1754 « بحث في الأحاسيس » وعام 1775 « دراسة من أجل أمير پارما» . ويرى كونديلاك » ، على غرار لوك ، أن جميع الأفكار ناجمة عن التجربة بشكل أحاسيس أو انعكاسات على الأحاسيس . وهو يرفض الميتافيزيقا ، التي تهدف إلى اختراق الكائنات ، كي يركز اهتمامه على التجربة . ورغم كونه بصورة تلقائية خصماً لمثالية « باركلي » ، إلا أنه لم يكن مادياً . فقد رفض فكرة الحيوانات الآلية . لكنه في برنامجه التربوي ، يرفض الإنطلاق من الثوابت العامة للوصول إلى الخاصة . فيقترح اتخاذ مسار معاكس . وفي رأيه أن الأفكار العامة ليست فطرية . لكنها ليست أيضاً وليدة العقل . كما أن عمل الحواس كاف لخلق بعض الأفكار المجردة التي يعالجها العقل . وكانت دراسته حول التاريخ الحديث موجهة بأكملها ضد أرسطو والقديس توما والفلسفة

المدرسية . ويرى أخيراً أن المعارف كانت موجودة في العهد الاغريقي ـ الروماني . لكنها اختفت مع قسطنطين لتعاود الظهور في عصر النهضة .

أما جان جاك روسو فأراد البرهنة على أن التربية لا بد وأن تعيد إعداد الإنسان الإجتماعي وفق قوانين العقل والطبيعة . فإذا به يمجد الدولة . وقال أحد رواد الكليانية الحديثة : لا تكمن الحرية إلا في الطاعة التامة لقوانين الدولة المثالية . وكانت أسبرطة مثار إعجابه . إنما كي يمكن إصلاح المجتمع ، رأى روسو أنه ينبغي البدء بالعائلة وليس بالدولة .

ويتناول « هلفتيوس » مسلمات لوك حتى آخر نتائجها : إن الإحساس المادي والذاكرة يخلقان كل أفكارنا . والمصلحة وحدها هي التي تملي علينا أحكامنا . كما أن التفاوت الفكري بين البشر يتأتى من تنوع الظروف التي يتواجدون فيها ومن اختلاف التربية التي يتلقونها . أضف إلى ذلك أن الملحدين يستحقون الإحترام كالمؤمنين . والقانون هو الذي يحكم فيما إذا كان الناس أفاضل أم لا . إذ ليس للطبيعة أو المناخ أية صلة بذلك ! وهكذا ، يرى هلفتيوس أن التربية قادرة على كل شيء . وقد وضع السعادة ، في عصره ، في شمالي أوروبا تحت قيادة كبار الحكام ، مثل كاترين الثانية وفردريك الثاني ، في حين « بدأت سماء الجنوب تتلبد شيئاً فشيئاً بغيوم التطير والإستبداد الآسيوي » . ثمة عدد من هذه الخيارات ، الخاطئة ربما ، لا يزال قائماً حتى اليوم .

إشكالات وتناقضات خرافة المساواة

في القرن 18 ، اشتد الخلاف بين الناس حول مفهوم المساواة . وإذا كان هناك طوباويون حالمون من أمثال « ميلييه » ، و « دوم ديشان » أو « مورللي » ، يدافعون عن المساواتية ، فقد كتب « بورك » بالمقابل : « إن المساواة الهندسية هي أقل المقاييس تساوياً ، في توزيع البشر » . كما كتب غولد سميث » « ثمة في كل مجتمع أشخاص وجدوا ليعلّموا وآخرون ليتعلموا . والبعض ليعملوا وآخرون ليتذوقوا ، في أحضان الرخاء ، ثمار الصناعة . وهؤلاء ليحكموا وأولئك ليطيعوا » .

ليس أسهل من إيراد العديد من الأمثلة التي تؤكد الظلم واللامساواة في أوروبا القرنين 17 و 18 . فهناك أولاً اللامساواة أمام الموت : عام 1766 ، لاحظ

« ميسانس » أن سني غلاء الحبوب توافقت في فرنسا وانكلترا مع سني ارتفاع معدل الوفيات بين الفئات الشعبية . وقد أشارت الدراسات الديموغرافية إلى أن الخورنيات الميسورة كانت ، أثناء أزمات الحنطة والأوبئة ، أقل عرضة لارتفاع معدل الوفيات من الخورنيات الفقيرة ، في الأرياف كما في المدن . فخلال أزمة 1693 ـ 1694 كانت أوائل الضحايا ، في «ڤكسن » الفرنسية ، من الأرامل والخدم الريفيين ، ثم من الحرفيين والعمال اليدويين . أما المزارعون والتجار فكانوا أقل تأثراً بالأزمة . وفي ليون ، توفي ، في خورنية سان نيزييه ، 58٪ من البورجوازيين عن عمر 70 سنة وما فوق ، مقابل 28٪ من التجار ، 24٪ من الحرفيين ، و12٪ من عمال البناء . إنما في حال ظهور جائحات الطاعون الخطيرة ، كما حصل في لندن عام 1665 ، ومرسيليا عام 1720 ، كان يموت ربع أو نصف السكان دونما تمييز بين الفئات الإجتماعية .

ثمة تفاوت من نوع آخر : العلاقات في النطاق الإقطاعي : كان التمييز قائماً ، في أوروبا الغربية والوسطى بين الأقنان والناس الأحرار ، إنما في جميع أنحاء أوروبا ، كانت اللامساواة تحكم طبعاً مجتمع الطبقات . ومما لا شك فيه أن معظم الهيئات ، بما في ذلك طبقة النبلاء وطوائف أهل الفن والحرف ، كانت تؤكد على المساواة بين أعضائها . لكنها كانت مساواة نظرية ، وكل جماعة أو هيئة تتقوقع داخل إطار تراتبي معين . أما الميراث فتحكمه قوانين تتغير وفقاً لنوعية الأشخاص . حتى إن الأملاك نفسها كانت تتوزع إلى فئات معقدة ، نبيلة وعامية ، منقولة وغير منقولة ، خاصة ومشتركة ، الخ . . وفي فرنسا ، كان التفريق قائماً بين حقوق الرجل وحقوق المرأة . فيعتبر أحد القانونيين مثل « غيوت » أن المرأة ليست أهلاً للمسؤولية والإلتزام بالعهود . فهي دائماً تحت سلطة الأب والزوج ، وتتبع وضعية زوجها في الرتبة والصفة . وللزوج وحده حق التصرف وإدارة الأملاك الزوجية . وهو الذي يحمل مستندات الإقطاعات التي تملكها زوجته . ولا تستطيع الزوجة أن تدافع عن نفسها أمام القضاء أو أن تتعهد بأي التزام دون إذن زوجها . وفي العديد من التقاليد والأعراف المتبعة ، كانت حقوقها ، في قضايا الميراث ، أدنى من حقوق الرجل . ولم يختلف الفلاسفة عن القانونيين في أحكامهم : في « المعجم الفلسفي » ، يتحدث ڤولتير عن تفوق الرجل على المرأة التي تفتقر إلى الإبداع ، وعند روسو ، كان إميل قواماً على صوفيا ، وهو السيد الذي اختارته الطبيعة . وكانت أجور

المياومين ، بصورة عامة ، أعلى من أجور النساء في نطاق العمل نفسه . حتى هنا أيضاً ، لم يخل الأمر من بعض الإشكالات إذ على مستوى العواصم ، والصالونات والبلاطات ، استطاع دور النساء الثقافي بل والسياسي أن يتجاوز حقوقهن النظرية ، وإننا لنعلم ، من جهة أخرى ، أن وضع المرأة أكثر تدنياً أيضاً في البلدان الخاضعة للأتراك . فالعثمانيون مثلاً كانوا يمتنعون عن إحصاء النساء ، حتى ولو كن يضطلعن ببعض المسؤوليات ، وكأنهم بذلك ينكرون عليهن الصفة البشرية .

كذلك ، كان التفاوت موجوداً في نطاق القضاء : عادة ، كانت العقوبات مرتبطة بخصائص المجني عليه والمذنب ، وذلك تبعاً لمراتبهما في مجتمع الطبقات . ففي بعض الحالات تكون عقوبة النبيل أشد من عقوبة العامي إزاء جنحة معينة ، إذا كانت الجنحة تمس الشرف . وفي فرنسا ، كانت عقوبة الغل مصير السفلة ، إذا تاجروا بالرقيق الأبيض ، في حين يحكم على النبلاء بالموت أو بالأشغال الشاقة .

وهناك تمييز أيضاً في إطلاق الأحكام . وكان ذلك منوطاً في انكلترا بهيئة المحلفين التي لم تعرفها فرنسا . وفي « بحث في الجنح والعقوبات » (1764) ، أدخل « بيكاريا » بعض الأفكار الجديدة المستقاة من آراء الفلاسفة الفرنسيين : رفض التعذيب في القضاء ، تناسب العقوبات مع الجنح ، المساواة إزاء العقوبات دون اعتبار منصب المجني عليه ، استقلالية القوانين الإنسانية إزاء الوصايا العشر الواردة في التوراة .

بيد أن « سر » العلاقات بين المساواة واللامساواة كان يرتكز على أسس ومبادىء مستمدة من الكتاب المقدس . كانت اللامساواة مبررة استناداً إلى الكتاب المقدس . أفلا تهب الروح حيثما تريد ؟ أفلا يتضمن المفهوم الجوهري للعهد تمايزاً لنخبة من الأصفياء وتكريساً لهم ، مما يدل بالتالي على وجود اللامساواة . وفي سفر الجامعة (33، 7 ـ 13)، أن العالم برمته خلق في اللامساواة[1]. ولا شك في أن فكرة حتمية وجود المختارين، التي يؤمن بها الكالفانيون والجنسينيون هي الأكثر تأكيداً على عدم مساواة البشر فيما بينهم.

(1) وألم يقم عزرا ونحميا بتنقية الشعب بعد العودة من أسر بابل.

حقيقة القول ، أنه يمكننا أن نجد في التوراة تبريرات تتناول المساواة واللامساواة . والأمر نفسه ينسحب على ازدواجية الملكية ـ الجمهورية ، الحرية ـ النعمة ، الرجل ـ المرأة ، الخ . . . بحيث لا تجد هذه المتناقضات تفسيرها إلا في مفهوم « السر » اللاهوتي ، أي في غاية إلٰهية يصعب على البشر إدراكها ، وأنها ستنكشف في حينها .

بيد أن الحق الطبيعي ، الذي كان موضوع تعظيم وتمجيد في القرن 18 ، شكل بصورة أساسية علمنة للقانون الكنسي القديم. ومن السهل التعرف إلى جذوره في القواعد القانونية التي اقترحها بونيفاس الثامن في العصر الوسيط . ومن ذلك : « ينبغي ، في القضاء ، عدم التمييز بين البشر » ، أو : « ينبغي عدم حرمان أحد من الحقوق التي يمنحه إياها القانون » ، و « يجب النظر إلى كل ما يخالف القانون وكأنه أمر باطل » .

أضف إلى ذلك أن المساواة الطبيعية بين البشر ، التي تسلم بها المسيحية ، لا تتناقض مع البنية التراتبية لفئات المجتمع ، إنما يرتكز القانون الطبيعي على المسلمة القائلة بوجود قانون عام ، يقبل به جميع الناس ، ويجد مرتكزاته في طبيعة الإنسان نفسه . مثال ذلك أن الناس جميعهم أحرار ومتساوون في الحقوق . ثمة دائماً تقريباً بعض التلميح إلى وجود طبيعة بدائية فردوسية يجب إحياؤها . ومن المفروض أن يكون البشر قادرين على اكتشاف القانون الطبيعي بواسطة مداركهم العقلية وحدها . هذه القوانين الطبيعية حددها ، منذ غروتيوس ، كل من لوك وباربيراك وپولا ماكي ، وفيما بعد أميريك دو ڤارتيل .

ومن بين الفلاسفة ، كان الطوباويون وحدهم يؤمنون بالمساواة . أي بالشيوعية المساواتية التي لا يمكن تحقيقها إلا بارتهان الفرد الذي أصبح عبداً للقانون . من هؤلاء نذكر الكاهن ميلييه ودوم ديشان وموريللي ومابلي . كذلك أدى « العقد الإجتماعي » الذي وضع قيد التنفيذ ، إلى قيام الروبسبيارية الرهيبة . أضف إلى أنه حتى مابلي تقبل وجود لامساواة طبيعية ، وهو الذي كان من أنصار الملكية الجمهورية التي تسعى إلى القضاء على أي تفاوت إجتماعي . وكان شديد الكراهية «لحثالة البشر» الذين يستخدمون فقط كـ «صابورة في سفينة المجتمع». كذلك يسلم روسو بأن حالة الطبيعة شهدت وجود نوع من اللامساواة على مستوى

الخصائص المادية والعقلية . مقابل ذلك ، فإن ڤولتير، الشديد التعصب للامساواة فيما يتعلق بمجتمع بلاده ، يدعم ، في مواجهة أوروبا المسيحية ، المساواة بين الحضارات ، ويضع ، على المستوى نفسه ، كلّاً من مصر والصين والهند وأوروبا ذات المنشأ الإغريقي واليهودي . وعندما كانت المسألة تتعلق بإصلاح التعليم ، أي في الفترة التي ألغيت فيها رهبانية اليسوعيين في فرنسا ، كتب « لا شالوتيه » المعادي لليسوعيين : « لقد جاء الرهبان في العقيدة المسيحية ليفقدوا كل شيء . فخير المجتمع يتطلب ألا تمتد معارف الشعب إلى أبعد من اهتماماته . أما هم فراحوا يعلمون القراءة والكتابة لأناس ما كان ينبغي أن يتعلموا سوى الرسم واستعمال المبرد والمسحاج » .

وهذا ما حظي بموافقة ڤولتير الذي قال : « أشكرك على منع العلم عن الفلاحين . فأنا الذي أعتني بالأرض ، ألتمس منك الحصول على عمال يدويين وليس على قساوسة مكللي الرؤوس . فمن الأوفق قيادة الشعب وليس تعليمه ، لأنه غير أهل لذلك . . . » .

مقابل ذلك ، استصدر لويس الرابع عشر ، عام 1698 ، قراراً يأمر بإنشاء المدارس في جميع الخورنيات .

ويبدو أن الفلاسفة الأكثر تطرفاً في مهاجمة المسيحية كانوا هم أنفسهم الأكثر بعداً ، في بعض الأحيان ، عن المساواتية . ففي « أبحاث في منشأ الإستبدادية الشرقية » ، كتب « بولانجيه » عام 1761 « بغية المحافظة على هذه الأوهام المجيدة (أوهام المساواة) ، ما من دولة جمهورية إلا ولجأت إلى أساليب قسرية ، عنيفة وفوطبيعية : فما كان يشغل هذه الدول ويفرقها باستمرار هو تقاسم الأراضي وإلغاء الديون وشيوعية الملكيات وعدد الأصوات التشريعية وأهميتها وتعدد القوانين المتعلقة بالترف ، والإقتصاد ، والتجارة ، الخ . . » . كذلك يؤكد « دولباخ » في « نظام الطبيعة » أن التفاوت القائم بين أفراد الجنس البشري هو الذي يرسي اللامساواة فيما بينهم ، وهذه اللامساواة هي التي يقوم عليها المجتمع » . وهو يرى أن اللامساواة منشأها الوراثة والمناخ والتربية . وإذا كان جميع الناس متساوين ، فلن يكون بعضهم بحاجة إلى البعض الآخر . لقد وجدت اللامساواة منذ زمن بعيد ، وهي التي تحث الإنسان على النشاط . فهي إذاً محمودة ومفيدة . « وهكذا لا تقوم

الحرية ، كما يتصور البعض ، على مساواة مزعومة بين المواطنين : أي هذا الوهم الذي تتشبث به الدول الديموقراطية ، والذي لا يوافق قطعاً طبيعتنا ، والذي يجعلنا متفاوتين من حيث القدرات ، جسدية كانت أم عقلية » . ويرى « دولباخ » أن الحقوق السياسية يجب أن تكون وقفاً على المواطنين الحقيقيين ، أي أصحاب الأملاك . « فهذا الحق لم يصنع من أجل الرعاع العاطلين عن العمل ، والمشردين المعوزين ، والنفوس الدنيئة والمأجورة . والناس الذين لا يبالون بالدولة ليس لهم أن يختاروا مسيري شؤون الدولة . لذا ، يتوجب على الفيلسوف ألا يعكف على الكتابة أو التأمل من أجل العامة من الناس » .

حتى إن الماسونية أيضاً تتضمن الكثير من الإشكالات . فهي وإن كانت تنشر بعض التصور المثالي عن المساواة ، إلا أنها خلقت كذلك مجتمعاً تراتبياً جديداً قائماً على مبادىء الولاء للمثل الفلسفية . فبإمكان البورجوازي أن يصبح رئيس محفل ماسوني ، في حين كانت تفرض إسهامات باهظة تستبعد أية مشاركة شعبية . ومن معالم اللامساواة نذكر أيضاً : المُسَارّة ، السرية ، وتراتبية تتدرج في التعقيد .

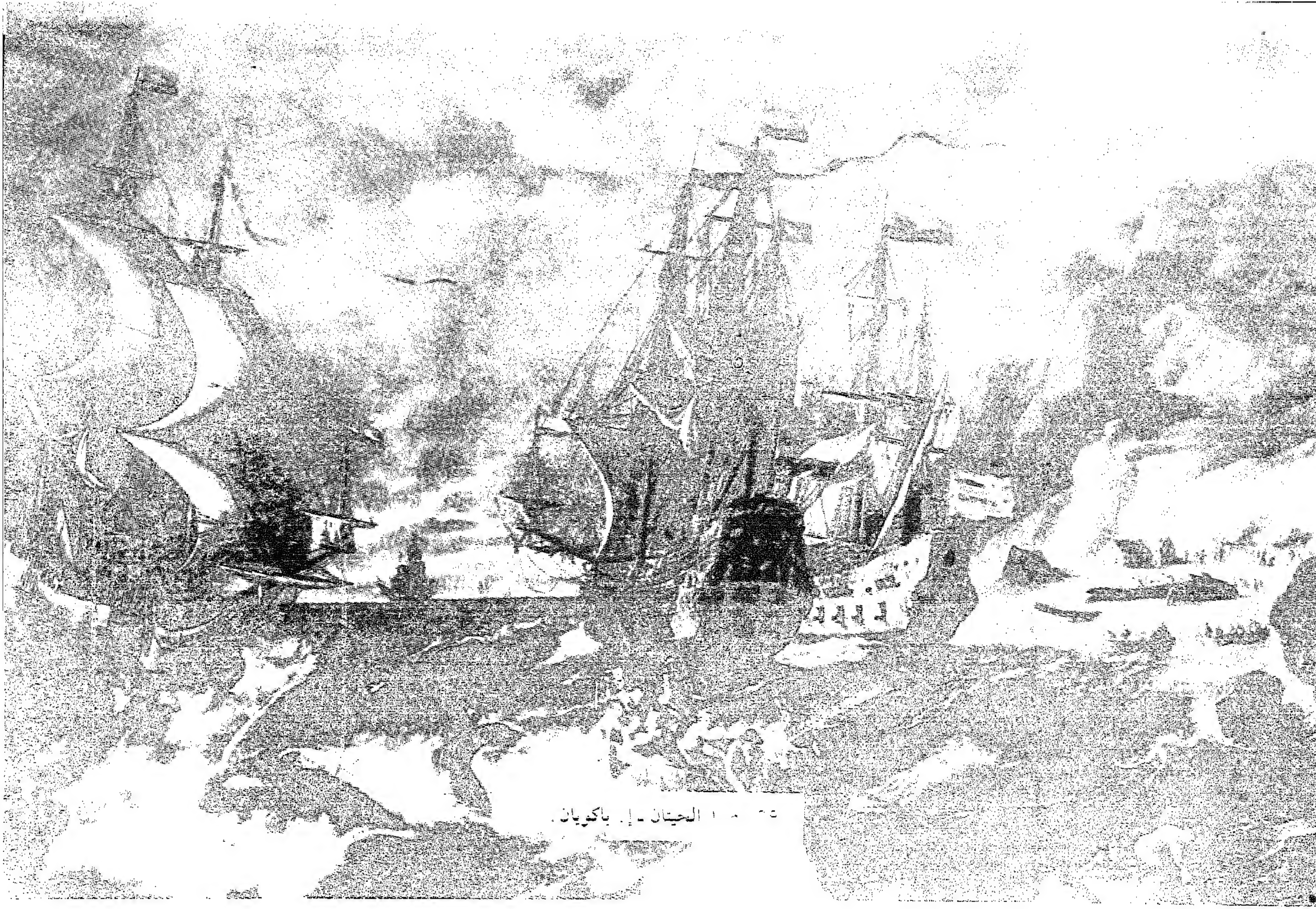
الأوروبيون إزاء فكرة العِرْق

يرجع كل من « بولا ڤيليه » و « مونتسكيو » و « لوپاج » نشأة مجتمع الطبقات إلى حقبة انتصار الإفرنجة وهزيمة الغاليين . ورأوا فيه مجتمعاً عرقياً ، بحيث يتحدر النبلاء من الإفرنجة ، والعامة من الغاليين المنهزمين . مقابل ذلك ، ينكر الأب « دوبو » وجود فئة مميزة من النبلاء لدى الإفرنجة . وقد امتد هذا الجدل إلى ما بعد الثورة ، بحيث اعتبر « ا. تياري » الثورة الفرنسية وكأنها انتقام الغاليين المستعبَدين .

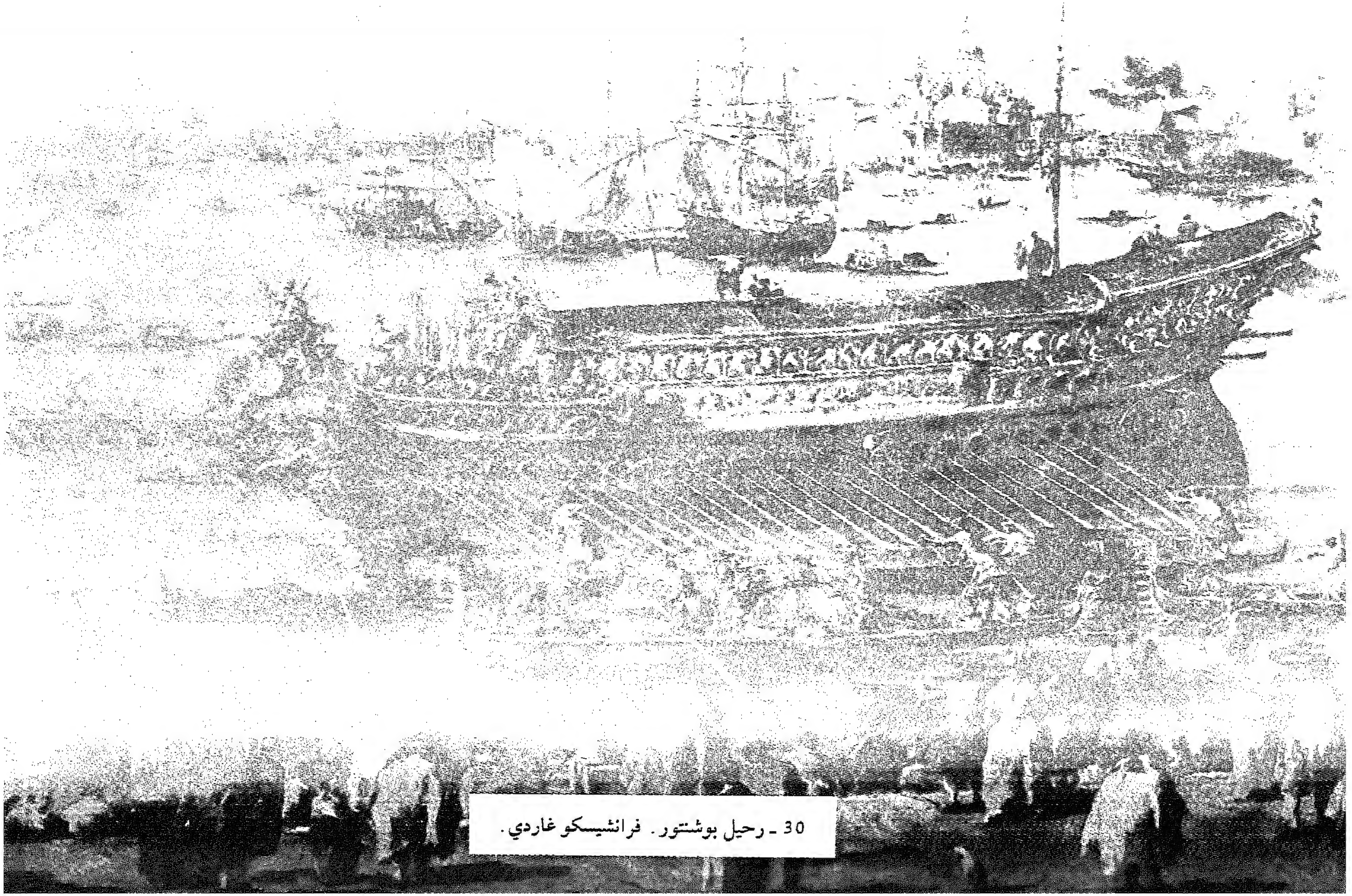
بيد أن المشكلة الأكبر كانت أيضاً مشكلة أحادية السلالة . وعام 1655 ، يطرح « إسحٰق دولاپيرير » مسألة ما قبل الآدمية . وفي القرن 18 ، يدافع « بوفون » عن أحادية السلالة التقليدية ، بينما يدافع ڤولتير وغوته عن التعددية السلالية ، بحيث يتوصل ڤولتير إلى استدلالات عرقية . فهو يعتبر أن الزنوج الذين يختلفون في أصلهم عن البيض هم حيوانات . والبرهان على ذلك أنهم يقيمون علاقات جنسية ولودة مع القردة الكبيرة . ويجهد في تبرير استعباد السود مؤكداً : « أن الشعب الذي يتاجر

بأولاده هو أكثر إجراماً من الشاري . فهذه التجارة الكبيرة هي البرهان على تفوقنا . ومن يتخذ لنفسه سيداً فإنما ولد لهذا الأمر » . ثم إن مسألة لون العبيد أثارت اهتمام الكثيرين . فهل ذلك عائد إلى لعنة « حام » ، أو إلى تأثير الشمس أو المذنبات العملاقة التي أحرقت بعض مناطق الكرة الأرضية ؟ حتى إن روسو لم يكن بمعزل عن المفاضلة العرقية : فبعد إدانته للتفاوت الذي خلقته الحياة في المجتمع ، نراه يسخر من « التركي الغبي » ، مع مدحه للفرس ، والجرمانيين ، والرومان وأسبرطة . أما الصين فكانت تثير لديه الرعب . وإننا نعلم بعداء ڤولتير للسامية ، الذي لم يشاطره فيه مونتسكيو وروسو ، بينما كان بعض رجال الكنيسة يدافعون عن اليهود ضد الفلاسفة . وقد أشرنا إلى غموض مشاعر « ريشار سيمون » تجاه اليهود والدين اليهودي ، الذي كان يعرفه جيداً .

من المؤكد ، في عصر نزعت عنه صفة القدسية ، أن تحل البيولوجيا محل الدين كتسويغ للامساواة . فيرى « بوفون » أنه يجب تمييز أنماط الحيوانات الراقية ، أي المستمرة والمقاومة للإنقراض ، كالأسد والفيل . ولا يمكن أن تختلط الحيوانات الراقية مع الحيوانات الدنيا . وفي وصفه الشهير للأسد ، يقارن بين تراتبية الحيوان وتراتبية البشر التي تشتمل على نبلاء وعامة ، مع الهوتنتوت واللاپون ، في المستوى الأكثر تدنياً . وفي القرن 18 ، اشتهرت مقولة « تسلسل الكائنات » . فنجدها عند لايبنز ، ثم عند البيولوجي الجنيفي الشهير « شارل بونيه » ، وفيما بعد في مؤلفات لا مارك . « تشكل جميع الكائنات سلسلة واحدة تترابط فيها مختلف الفصائل ، كالحلقات ، بعضها مع البعض الآخر بحيث يستحيل على الحواس أو المخيلة أن تحدد بدقة النقطة التي بدأت فيها إحداها أو انتهت » . ويعتبر « مديخ » المياه العذبة آخر السلالات الحيوانية وأول السلالات النباتية . أما المسألة الكبرى فكانت مسألة التواصل والتجاور . يرى ديدرو أنه ليس ثمة من فراغ في السلسلة ، بينما يعتبر ڤولتير أن الأجناس تواجدت معاً دون أي رابط فيما بينها . ويؤكد روسو أنه لا يوجد مطلقاً أي فرق بين الناس البدائيين والقرود المسماة بالسعلاة ، في حين يرى بوفون تمايزاً واضحاً بين الإنسان والحيوان . أما « موپرتيوس » فيهلل لعمل تحسين النسل الذي بدأه الملك « سرجان » ويقترح أن يتابع تجاربه حول الإنتقاء البشري . وهو عرق استطاع المناخ أن يذيبه ، تماماً كما حصل مع اللايون ، والساموييدا ، والأوستياك ، وهم من الأجناس الدنيا . وسرعان ما اعتمدت نظرية « تسلسل



الحيتان - إ. باكويان.



30 ـ رحيل بوشنتور. فرانشيسكو غاردي.

الكائنات » هذه في كل مكان تقريبا . فاستخدمها الكاهن القانوني « تالبرت » أثناء تأبين الدوق « دورا » عام 1770 : « إن سلسلة الكائنات هذه التي استشفتها الفلسفة في نظام الخلق موجودة فعلاً في النظام السياسي . فتفاوت الوظائف والمراتب والمناصب ، ووحدة الغنى والفقر ، هو الذي يقيم العلاقات بين الملك وأدنى المواطنين » . ويرى شارل بونيه ، الذي أصدر في السنة نفسها « التقمص الفلسفي » ، أن « سلم البشرية يرتفع وفق العديد من المراقي بدءاً من الإنسان الطبيعي وصولاً إلى الإنسان المفكر » . وفي تطرقه إلى الأنماط البشرية المختلفة في العالم ، يعزو دائماً المفاهيم الإيجابية للأوروبي (بياض البشرة ، السمات المتناسقة ، الجمال ، النظافة ، الإنسانية ، عمق المشاعر) .

المثال الإجتماعي وتحولاته

لا بد من طرح العلاقة بين مفهوم المثال الإجتماعي ومفهوم مثال الحياة الإجتماعية . فأنماط الخيالة في القرن 16 ، وأنماط النبيل الفرنسي ومتذوق الفنون الإنكليزي في القرن 17 ، والرفيق البار في القرن 18 ، يشاركون جميعاً في تحديد المثال الاجتماعي ولا شك في أن دراسة هذا المثال تقود إلى الكشف عن المسلمات الجماعية ، أي مجموعة المشاعر والصور التي يمكن على أساسها الحكم على الأحداث وغيرها دون وعيها وعياً تاماً ، وكذلك الأساطير المزودة بشحنة مقدسة : المعروف ، الشرف ، النسب ، أو عكس ذلك الحرية ، الأمة ، السعادة . فالأساطير والمسلمات الجماعية يشترك فيها العديد من طبقات المجتمع الواحد ، رغم تباعد مصالحهم السياسية أو الإقتصادية . فكل أبناء القرن 20 مثلاً يعتبرون التقدم والسعادة من أهداف البشرية ، مهما تنوعت أساليب التوصل إليهما ، وهي أساليب تصمم غالباً بطريقة متناقضة . بينما في القرن 17 ، كانت تستحوذ على التفكير أساطير أخرى كالشرف ، أو خدمة الحاكم ، حتى ولو اختلفت في ذلك آراء النبلاء والقضاة ، والتجار والفلاحين . هذه الأساطير كانت تشكل ركيزة كل دعاية وكل عمل سياسي ، بحيث لا يمكن لأحد معارضتها دون أن يطاله العقاب . زد على ذلك أنه أمكن إفراغ الكلمة من معناها الأول وإعطاؤها معنى جديداً يخلق صوراً جديدة وتصرفات مختلفة . كذلك يتطلب الأمر جهداً متواصلاً ، لأن الكلمة تعتبر وكأنها مقدسة ، فلا يمكن استئصالها دون اتخاذ الإحتياطات اللازمة . لذا ، يستحيل

اقتلاعها مباشرة .

وتساعد الرموز الإجتماعية على صياغة المثال الإجتماعي . فشعار النسب ، والسيف ، والحصان ، واختلاف الزي ، وحق النبلاء والإقطاعيين في الصدارة ، كل ذلك يعد مميزاً للنمط المثالي في القرن 17 . والأبطال الذين يثيرون الإعجاب هم تجسيد للمثال الإجتماعي . فهم يحققون الرغبات ، وأحلام التفوق لدى كل فرد ، بدءاً من جليس الأمراء سابقاً وصولاً إلى المقاول الصناعي في القرنين 19 و 20 .

وعدا المذكرات والمراسلات ، كشفت سجلات الشكاوى ، المعدة للولايات العامة ، عن المثل الجماعية . ففي عامي 1614 و 1651 ، رأى النبلاء ، في شمبانيا مثلاً ، أن فئتهم هي « سيف فرنسا ودرعها » ، وأنها تلقائياً صاحبة الرونق والشرف والأريحية . فالنبيل يمقت المال ولا يتوانى عن التضحية بحياته . وهو شديد التقدير للمناصب ، ويعتبر أن النبالة هي أساساً عسكرية وموروثة مع الدم . وبالتالي فالمجد قائم منذ الولادة . وكان نبلاء شمپانيا يسعون إلى التأكد بأنفسهم من انتمائهم إلى فئتهم في نطاق صلاحية كل محكمة إقطاعية . كما كانوا شديدي العداء للنبلاء الجدد ، وخصوصاً للمأمورين الذين يتولون مهمات مشرفة ، وللمتاجرة بالمناصب التي أدت إلى تشكيل جماعة ثابتة من نبلاء القضاء . وكان النبلاء يعملون على الإستئثار بحيازة الإقطاعات النبيلة ، وحق الصيد ، وارتداء بعض الملابس . ويعتبرون الأغنياء ، والمزارعين فارضي الضرائب ، ورجال الدين ، كأعداء لهم . ويعلنون أن الحليف والصديق هو « عامة الشعب » الذي يضطهده المأمورون والذي يعاني ، كقدامى النبلاء ، من المكانة المتنامية التي يحتلها المال في المجتمع ، أي هذا المال الذي يتيح الآن الحصول على كل شيء ، في نظرهم على الأقل .

وهكذا يرى أولئك النبلاء أن المثال الإجتماعي والسياسي يقبع خلفهم . والسعادة هي أمر ينبغي إحياؤه ، وليس اختلاقه ، وفي نظرهم أن عصر النبلاء الذهبي تجسد منذ عهد شارل الرابع وحتى عهد فرانسوا الأول . ولا بد من استعادة هذه الأزمان السعيدة . لذا ، كان لا بد للولايات العامة من أن تجتمع بصورة دورية ، بهدف « إصلاح » التجاوزات ، وليس بهدف التجديد . وهذه الولايات التي يهيمن عليها النبلاء هي التي يمكن أن تشرف على تصرفات الحاكم . أما القرارات فيمكن أن تتخذ على الصعيد المحلي ، وليس على صعيد مجلس الملك . إنها

الموضوعات المتعلقة بالمعارضة الأرستقراطية ،وبفنيلون أو سان سيمون ، في عهد لويس الرابع عشر .

عام 1614 ، راح مندوبو قرى شمبانيا ينتقدون بشدة عادات رجال الاكليروس وأخلاقهم ، ليس لأنهم ضد المسيحية ، بل لأنهم يريدون إرساء دين أكثر نقاء . كما أخذوا كذلك يكيلون التهم للأتباع والمأمورين الذين يتمتعون بالإمتيازات كما يحلو لهم والذين يدافعون عن إقطاعاتهم ولو على حساب الآخرين ، إنما ليس رغبة بالقضاء على مجتمع الفئات ، بل العكس هو الصحيح . كانوا يرغبون بالمحافظة على ميزتهم كي يتمكن كل فرد من ممارسة وظيفته الإجتماعية التي كرسه اللّه لها . كذلك كان محور تفكيرهم عبارات « الإصلاح » وليس الثورة ، وهدفهم في ذلك العدالة الإجتماعية المسيحية . أيضاً يمكن الحديث عن وجود وجوه شبه عديدة بين مطالب النبلاء ومطالب العامة .

بالمقابل ، تخلى النبلاء ، في المنطقة نفسها ، وحسب سجلات عام 1789 ، عن مجتمع الفئات . لقد تبدل كل شيء . وكانوا يرغبون بأن تكون الأمة وحدها صانعة القانون . فالنبلاء يرتضون بالمساواة أمام الضريبة ، والتصويت الفردي . ويتخلى العامة بعض الشيء عن عقلية عام 1614 : فيطالبون بإزالة كل تمايز فئوي بين صفوفهم ، وبقبول الجميع في جميع الوظائف . وما عادوا يرغبون بالدفاع عن « مجد اللّه » كما في القرن 17 ، بل راحوا ينتقدون نظام الأعشار ، دون الإهتمام بالمدينة المسيحية المثالية . ولم يعد لدى الناس رغبة بالإصلاح . وإذ ينظرون إلى المستقبل ، يتراءى لهم أن العالم بحاجة إلى بناء . لذا استبدلت المقولات المتعلقة بالعرق ، والتراتبية ، والسلالة ، والشجاعة ، والنقاء ، بمقولات التقدم ، والمساواة ، والسعادة ، والحرية .

إنما ، والحق يقال ، من الخطأ مقارنة القرن 17 مع النصف الثاني من القرن 18 ، وذلك على الطريقة المانوية ، وكأنهما تتابع لمنظومتين من المثل ، بحيث هيمنت كل منهما ، في حقبتها ، دون منازع .

وفي القرن 17 ، تعرض مثال نبل السيف لهجمات المنظرين القضاة والمأمورين الذين وضعوا طموحهم في خدمة الدولة الحديثة المركزية . وكان

بعضهم يرغب برؤية انتصار منطق الدولة ، بينما كان بعضهم الآخر أكثر تعلقاً بالقيم المسيحية التقليدية . أضف إلى أنه كان من المستحيل التوفيق بين المسيحية وبعض المظاهر المثالية عند النبلاء . ومن ذلك مثلاً شغفهم بالعنف الذي يعبر عنه خاصة بالمبارزة .وميلهم إلى البذخ ،وتمجيدهم لكل فرد يتجاوزالقوانين المدنية التي قلما كان الأبطال يراعونها ، وبغضهم للجماعات الإجتماعية التي يعتبرونها جماعات دنيا . ويشكل مسرح كورناي حقلاً واضحاً ينفرد بالنزوات القتالية الوثنية والمشاعر المسيحية . وعلى غرار « ب. كوسان » ، حاول بعض رجال الدين تحويل مثال الأشراف باتجاه المنحى الديني ، وذلك من خلال التنديد بالمبارزة وتقديم الأمثلة التي توفق بين السيف والإنجيل ، ومن هؤلاء سان لويس أو بايارد . كما حاولوا استبدال المثل الموروثة بالجدارة بمثال الجدارة والفضيلة المسيحية ، كتبرير للنبالة . إضافة إلى فكرة وجود الشرف في جميع المواقف ، وليس فقط في الوظيفة العسكرية ، ووجوب ترويض أهواء الأبطال المتفوقين الذين ترسخت صورهم لدى النبلاء من خلال قراءة النصوص القديمة حيث ينتصر النوابغ أو العظماء ، الذين يجهلون المسيح المطيع حتى الموت على الصليب .

أما في انكلترا ، فتغير كذلك المثال الإجتماعي خلال القرن 18 في الوسط الأرستقراطي . ولا شك في أن النبلاء كانوا فيها أكثر ثقافة من نبلاء سائر القارة . فكان لدى الطبقات العليا نموذجان سلوكيان متناقضان : المثال التقليدي في حياة الريف ، أي شبه طبقات عليا ، ومثال حياة البلاط . ولم تلبث الأرستقراطية أن انتقلت من مثال « الفارس » الكامل إلى مثال متذوق الفنون ، الذي يجمع الأشياء الفنية ، الهاوي والرحالة .

لكن القرن 18 شهد انتشار مثال أعلى جديد مناقض جذرياً للنموذج القديم لنبل السلاح ، هو نموذج التاجر ، الذي جاء ذكره في مؤلفات « ساڤاري » - التاجر الكامل - ، ومؤلفات « سيدين » ، و « ديدرو » أو « بومارشيه » . إن حب السلام ، ورد الإعتبار إلى المنفعة ، وتكريم التجارة التي تحيي الأوطان . وأفضل تصوير لذلك كان في « المشاهد » لأديسون الذي ظهر في بداية القرن 18 . هنا كان لا بد من تفوق الأخلاق على الدين ، والتسامح على التطير . واشتدت السخرية من السلالات النبيلة ، مع تمجيد التجارة الكبرى : « لم يعد يوجد في المجتمع أعضاء

أكثر فائدة من التجار . فكل إنكليزي يتاجر ، يقلب قصدير بلاده إلى ذهب ويحول صوفه إلى ياقوت » . فقمة الروعة تكمن في رؤية جميع أعمال العالم تعالج في البورصة . ولا بد من السعي وراء الملذات المنطقية ، والحياة السوية ، والمتوازنة . كما يجب أن يكون الأغنياء قيمين على السلطة ، ومن الضروري تجنب الحكومات الإستبدادية ، لأن « الثروات والبحبوحة هي الثمار الطبيعية للحرية » .

وعبر كتابات القرن 18 ، وفي مواجهة الخصائص المميزة للأشراف ، أي الشجاعة والأنفة والإندفاع والفقر المسلم به ، تبرز الآن مزايا بورجوازية ، كالعمل والإقتصاد والقناعة والصمت والنظام والإعتدال ، والطيبة ، والإحسان والإستقلالية والبساطة .

وعلى الصعيد السياسي ، لم تعد فلسفة الملكية المطلقة ، مثار جدل ، إذ كان يوجد مقابل ذلك فلسفة الجمهوريات ـ وخصوصاً في هولندا المعادية للويس الرابع عشر ـ ، وفلسفة « الملكية على الطريقة الإنكليزية » ، أي الفلسفة الليبرالية والهويغية[1] . كذلك تغير المثال الديني ، ليصبح هذا التغير تاماً في حوالي منتصف القرن 18 بصورة خاصة . وقد حدث بعض الإضطراب أثناء « أزمة الوعي الأوروبي » ، وذلك بين عامي 1680 و1715 ، بهدف العودة إلى مصطلحات بول هازارد . إنما حوالي عام 1750 ، بدأ يتسع نطاق تدمير القيم التقليدية .

فمع بداية القرن 18 ، أدخلت إلى القارة التأليهية والنزعة المعادية للمسيحية اللتان نادى بهما الإنكليزيان « تولاند » و « ماندفيل » ، وذلك على يد بعض اللاجئين من أمثال « بولنغبروك » . ففي نهاية القرن 17 ، كانت انتشرت في فرنسا كما في انكلترا حركة معادية لأنماط العبادة في الدين ، وأكثر ما تجلى ذلك في الإنتقادات التي وجهها « شافتزبوري » ضد « المتحمسين » البروتستانت . أضف إلى ذلك أن اليسوعي « بوفييه » ، الذي بقي خمسة وثلاثين عاماً أستاذاً في كلية لويس الكبير ، لم يكن أقل تدميراً من شافتزبوري وفونتنيل . فقد رفض المعجزات ، وراح يمتدح الدين الطبيعي البسيط ، وجعل الهنود في مرتبة أعلى من مرتبة الأوروبيين .

---

(1) Whig : أي فلسفة الحزب البريطاني « الهويغ» الذي كان مؤيداً للإصلاح آنذاك ، وهو نفسه ذو النزعة الليبرالية (المترجم) .

ومما لا شك فيه أيضاً أن الفكرة الرئيسية بالنسبة للأجيال القديمة المنتمية فئة عامة قد أضعفتها ، في بداية القرن 18 ، الأبحاث التي أجريت في علوم الحياة . بحيث تبين أن لا وجود في الطبيعة إلا للمعجزات .

ومع بوالو ، بوس ، شاپلان ، ولوبران ، حاول القرن 17 أن يرسي ، في جميع المجالات ، قواعد شكلت موضوع نقاشات حادة في تلك الحقبة .

ففي حين آمن الاتباعيون وبعض المؤلفين حتى في القرن 18 بالحق والجمال كإيمانهم بالماهيات والأنماط القديمة الخالدة ، بمعزل عن الشعور الفردي ، لم يفكر أتباع لوك ـ التجريبيون والحِسّويون ـ مطلقاً بالكليات . ففي رأيهم أن الأخلاق والحق والجمال ، ليست سوى نسبية ، ومتغيرة تبعاً للأفراد ووفق ما تزودهم به الأحاسيس . ولم يقبلوا بفكرة نظام مُعَد سلفاً ومدهش في الطبيعة ، أي في طبيعة يتمنون ، رغم كل شيء ، توضيحها من خلال ترجمة الواقع إلى معادلات رياضية ، وستتمكن ، خلال فترة زمنية ، من الهيمنة على تفكير الأوروبيين .

وفي فرنسا ، تضافر التهجم على الملكية المطلقة ، ومجتمع الفئات والكاثوليكية ، في « العمل الموسوعي » لديدرو ، في الفترة ما بين 1750 و 1772 . ألم يكتب هذا الأخير أنه « يوجد نوع من الهيجان العام . . . الذي يمكن توجيه مساره وتسريعه بنوع من التربية المختبرة » . كذلك تشكل في جميع أنحاء أوروبا عصر الأنوار ما أسماه غريمون بـ « الكنيسة العلمانية » ، دون الإضطرار طبعاً إلى طمس التباين في الآراء بين ڤولتير وروسو . وقد أدت « الموسوعة » إلى انقلاب تام في القيم القديمة . نذكر مثلاً أن نمط الحياة العسكرية والوظيفةالكهنوتية لم يعتبرا أساسين في الدولة . فكانت الحرب تشبه بالكارثة ، والناس يسخرون من البطولية القتالية . أما غاية الحياة فكانت تقوم على البحث عن السعادة الأرضية واعتبار الخصال البررجوازية مثالاً يحتذى .

كذلك ، كان الموسوعيون ينتقدون بسخرية الإمتيازات الموروثة التي ارتكزت عليها الأرستقراطية . فعلى الصعيد الديني ، والتبدل المتنكر للقدسيات ، اقترحوا وضع الإنسان في مركز الكون ، في مكان ومنزلة الألوهية ، « إن الإنسان هو الحد الذي يجب الإنطلاق منه والذي ينبغي إرجاع كل شيء إليه » . كما أنهم عمدوا إلى تقويض مبدأ السلطة بهدف إرساء معرفة حقيقة مبنية على التجربة . « ينبغي تفحص

كل شيء ، والإهتمام بكل شيء ، دون استثناء » ، وهذا ما كتبه ديدرو مستعيناً في ذلك بمنطلقات سبينوزا . وقد أدى تمجيد فكرة الطبيعة إلى إلغاء الإعتقاد الراسخ بالخطيئة الأولى . بالطبع ، عمد الفلاسفة والمؤرخون قبل ذلك إلى سبر غور الكتاب المقدس ، لكن إراسم وريشار سيمون لم يفعلا ذلك إلا بهدف تزويد المؤمنين بأسس سليمة ترسخ تقواهم ، في حين عمل أصدقاء ديدرو وهلفتيوس على تقويض كل إيمان بالكتاب المقدس . أما أجدى وسيلة فكانت البرهنة على أن ثمة حضارات أخرى ، كالحضارة الصينية والهندوسية والمصرية كانت أكثر تألقاً ، بل حتى أنها كانت تتضمن قيماً لم يعرفها الشعب اليهودي الصغير . وهكذا ، لم يأخذوا بالحسبان أن الفكرة العامة المتعلقة بتفوق أوروبا قد بدأت تضعف في الوقت نفسه وهذا ما حدث أيضاً عندما بدأ الإنتقاص من قيمة الحياة التأملية ، ومن القديسين والحروب المقدسة .

كل ذلك كان يترافق عادة مع كراهية شديدة للشعب . بهذا الصدد ، اقترح فولتير وجوب « استمرار تمييز الأشخاص الذين يفكرون من العامة الذين لم يخلقوا للتفكير » . وبالتالي ، فإن برنامج « الموسوعة » السياسي ، وبرنامج الأكاديميات والمعارف بصورة عامة ، لم يكن ثورياً بالمعنى الحصري للكلمة بل إن ذلك كان يتوافق تماماً مع تهديم مبادىء وبنى النظام القديم ، وقد أصابت « المذكرات السرية » من أعمال « باشومون » (1777) عندما اعتبرت أن ثورة حقيقية في الأفكار السياسية والدينية قد حدثت بعد المنعطف الهام الذي تميز باستبعاد اليسوعيين من فرنسا عام 1762 ، ثم من سائر الممالك الأخرى الكاثوليكية ، خلال الأعوام التالية .

وكانت الجمعيات الفكرية وجمعيات أصدقاء الوطن ، فيما وراء البيرينيه ، تسهم في تسهيل انتشار الأفكار الجديدة ، وكذا حال الصالونات في باريس وفي كبرى مدن الأقاليم . أما القضايا والدعاوى فكانت المادة التي استخدمها ڤولتير وبومارشيه في خطبهم وأقوالهم .

جدير بالذكر أن التهجم على المسيحية خلق حلفاء حتى في الأوساط الحاكمة : المركيزة دو پومپادرو ، مَالِزْبُ المكلف بالرقابة ، سارتين القائد العام للشرطة ، دوق أورليانز، عائلة أرجنسون ، هذا في فرنسا ، ثم پومبال في البرتغال ،

وفردريك الثاني في بروسيا ، وكاترين الثانية في روسيا ، وكل الذين كانوا بصورة عامة ينتسبون في فرنسا للإستبدادية المتنورة ، كانوا معجبين بالفلاسفة الفرنسيين ويعملون على نشر أفكارهم ، على الأقل تلك الأفكار التي لا يخشى أن تنتقص من سلطتهم ، اختيار القيم الجديدة . ولم تعد الكنيسة أو الكاتدرائية مركز الثقل كما في الماضي ، بل تحول الثقل إلى القصر الملكي ، والمسرح ، بل وحتى إلى المجتمعات المحلية .

أما الفكرة الهامة الجديدة التي اعتبرت الأقوى في نهاية القرن 18 ، فكانت فكرة التطور ، فبدت فعلاً ، كما أكد « بِرْدْيافْ » ، وكأنها التحول باتجاه علمنة عقيدة انتظار المسيح ، بل حتى توجيهها ضد الدين . وقد عبرت عنها كتابات منظري الليبرالية ومنهم آدم سميث . كما كانت تكملة المقولتين في القرن 18 ، هما مقولة السعادة وفكرة الطبيعة . ومع عامي 1793 ـ 1794 ، أي قبل فترة قصيرة من وفاته في سجون الثورة ، وضع كونْدورْسِيه جدولاً يمثل مراحل تطور الفكر البشري تبعاً لآراء الفلاسفة ، مكملاً بذلك ما سبق لـ « تورغو » أن كتبه عام 1750 حول هذا الموضوع . وهذا التطور أيده الإيمان بالعقل الكلي لدى كل البشر ووجود حقوق طبيعية لا يجوز التصرف بها ، والمساواة بين البشر وبين الأمم ، وتفاؤل عام . ويرى كوندورسيه والْتوسْيُوسْ وباكون وديكارت وغاليليه ولوك ، أن أساطين التطور هم الفلاسفة الفرنسيون وصولاً إلى أحدث مخططي الثورة الأميركية . إنما في الوقت نفسه ، لم يكن ما يمنع من الحكم على كل مرحلة من كبرى مراحل تاريخ البشرية وفق مسلمات إيديولوجية عصر التنوير ، أي التي تقول بأن التاريخ ذو منحى لا يمكن أن يؤدي إلا إلى اختفاء « المعتقدات الباطلة » وإلى انتصار المنطق ، وإلى السلام الدائم ، حسب رأي كانت فيما بعد . وقد أرجعوا تاريخ البشرية إلى تاريخ الفرد ، بدءاً من المهد المظلم والبربري ، وصولاً إلى الربيع المشرق الذي يميز عصر المنطق ، مع تراكم المساهمات التي تعتبر إيجابية في كل فترة . ورغم مقاطعة روسو لكل ذلك فإنه اعتبر أن تطور العلوم والفنون لم يسهم في إصلاح البشرية ، بل في انهيارها .

الآثار الباقية

رغم أن القرن 18 الأوروبي عرف تغيرات عامة على صعيد المثال الإجتماعي والديني والأخلاقي ، إلا أنه استمر وجود عناصر هامة من المعايير القديمة ، وذلك

حتى ما بعد الإضطرابات التي أحدثتها الثورة الفرنسية . فيتحدث ستاندال عن جوليان سوريل الحائر بين «الأحمر والأسود»[1]، بين النزعة العسكرية والكهنوت، أي بين الوظيفتين الإجتماعيتين الأكثر عراقة ، لكنه لم يدخل مهنة التاجر بين الخيارات المحتملة ، في حين أن التجارة البورجوازية قد انتشرت على نطاق واسع .

ففي أوروبا الوسطى ، حافظ النبلاء ، حتى مرحلة متأخرة ، على ما يشبه حق الإستئثار بالمناصب العسكرية . وعام 1780 ، كانت نسبتهم لا تزال 70٪ بين جماعات الضباط البروسيين . وعلى العكس من ذلك ، فإن المشاركة الهامة التي اعتمدها الأرستقراطيون الإنكليز في الشؤون التجارية والصناعية لم تكن أمراً جديداً في القرن 19 . فقد كانت موجودة على نطاق واسع في القرن 17 ، قبل الثورة الأولى . فثمة استمرار للدعوات والمثل .

وأول حركة رومانسية ولدت في قلب ألمانيا بالذات ، هي حركة « شتورم أند درانغ »[2] الفكرية ، التي اعتبرت كردة فعل على فلسفة عصر التنوير الجافة الوافدة من فرنسا . إنها العودة إلى اللامعقول ، والإنجذاب نحو الفوطبيعي والمعجزات ونحو الكتب الرمزية وانتصار جمعية الصليب والوردة والإشراقية ، والنزعة الوطنية ضد الأممية أو الفرنسية . وبين 1770 ـ 1780 ، شغفت أوروبا بـ«مسمير» الذي سحر ألباب الناس ، وسان مارتان الذي رفض المادية انطلاقاً من إيمانه بالتيوصوفية ، في حين أسس بعض الماسونيين محافل سرية وروحن السويدي « سويدنبرغ » المادة داعياً إلى نوع من الحلولية التي يكتنفها الكثير من الغموض . ولم يستطع إله ڤولتير ، صانع الزمن ، إرضاء كل الذين كانوا يلتمسون الإحساس بوجود الكائن الإلهي . وفي الوقت نفسه ، كان « كاغليو سترو » وآخرون غيره يستفيدون من سذاجة الناس ، الضعفاء منهم والأقوياء .

وحقيقة القول إن عصر التنوير لم يتمكن من إزالة الشعور ، الذي ينتصر مع غوته في « ورذر » ، وطبعاً على مستوى آخر مغاير لمستوى « الكوميديا الحزينة » من أعمال « نيڤل دو لا شوسيه » أو روايات ريتشارد سون . وهكذا نجح دور القدر ، والأعمال المسرحية ، والإنفعال الحماسي ، والميل إلى الفوطبيعي ، نجحت كلها

---

(1) صدر بالعربية في سلسلة «ماريان» عن دار منشورات عويدات .

(2) أي الغليان والفوران (المترجم) .

في الإستمرار والبقاء حتى مرحلة العقل الفلسفي .

وبين أهم مظاهر الإستمرار أو تكرار الماضي ، وجدت كذلك في الكاثوليكية الشعبية عبدة القديسين صانعي المعجزات ، والعديد من الممارسات والطقوس المرتبطة بعالم السحر ، واحترام المقدسات السابقة للمسيحية . هنا كان الدين « الحقيقي » بالنسبة للكثير من الأوروبيين ، فيما وراء التناقضات المذهبية التي يصعب الحكم على حقيقة اختراقها بجمهور الشعب المسيحي . فما هي الجنسينية الشعبية ؟ إلى أي حد كان المؤمنون يدركون أو حتى يعرفون تناقضات الأخلاقيين بين الإحتمالية والتوكيدية ؟

ظل الإنسان الأوروبي إلى حد بعيد إنسان المحظورات والإستعطافات والتعازيم والشفاعات . وكان ذلك ينسحب أيضاً على الأشخاص المثقفين . فيرفض الجنسينيون التعبد للقلب الأقدس على غرار عبادة الأصنام ، وينكرون ظهور المسيح على « مارغريت ماري آلاكوك » . لكن « كاريه دو مونجيرون » ، أحد مستشاري البرلمان ، ومن أشهر الجنسينيين ، أصدر عام 1737 ، « حقيقة المعجزات التي اجترحت بشفاعة سيد باريس » ، الشماس الإنجيلي الذي أصبح ضريحه مزاراً لجماعات المختلجين .

وفي القرن الثامن عشر ، تعطينا منطقة « لاتورين » فكرة عن وجود نشاط ديني تميز بالزياحات ، والبعثات ، والحج ، والتعلق بالقديسين المحليين ، في فترة كان الفلاسفة يسيطرون خلالها على الصالونات الباريسية . وإذ يتضح في البروڤانس أن طلبات القداديس في الوصايا كانت تقل مع تقدم القرن 18 ، فلا ينبغي أن نستنتج من ذلك أن ثمة الخروج على النصرانية، أو هذا يعني، تجاهل وجود تغييرات في الأساليب المتبعة ، حتى في هذا المجال ، ووجود معتقدات بديلة ، فكأنه لا يوجد سوى معيار أو عدة معايير فقط في التقوى الدينية . كذلك وجدت قطاعات كان فيها الإيمان أقوى مما في القطاعات الأخرى ، فمنطقة « ڤانديه » التي ثارت عام 93 دفاعاً عن السدة الأسقفية والمذبح ، هي بلدة بشرها بالإنجيل الأب « دو مونغور » وأتباعه ، وكان مغرقاً في الإيمان المريمي . مقابل ذلك ، ماذا أصبحت تعني المسيحية بالنسبة لشخصيات المشهد الذي وصفته عام 1761 ، « ماري فرنسواز دانتين » ، خلال رحلة إلى «پلومبيار» حيث كانت برفقة مدام «أديلاييد»؟ «فلدى

رؤيتنا ، آخر عدد كبير من الأبرار خاشعين ، رحت أتلهى بمنحهم بركتي ، ووجدت بينهم الكثير من البلهاء يرسمون إشارة الصليب لدى تلقيهم هذه البركة بكل خشوع » .

وفي ألمانيا ، وجهت التقوية ضربة قاسية للعقلانية . وكانت انتشرت خلال القرن 17 على يد الراهبين « أرندت » و« سپنر » اللذين أكدا على حياة الزهد والتصوف والأولوية الممنوحة للإتحاد لبعض الوقت في فصل الفيلسوف « وولف » عن جامعة « هال » . وكانوا يشددون على العودة إلى الدين من خلال اللقاءات الحماسية الداعية للصلاة .

ولم يلبث الكونت « زينزندورف » أن عزز التقوية ، ثم انضم إلى جمعية الأخوة المورافيين ، التي كانت تبشر بالدين المفضل ، وبأقصى التعبد للمسيح المتألم والمسيح الطفل ، وتخلط ببساطة بين الاقنوم الأول في الثالوث والاقنوم الثاني . ومن ساكس ، انتشرت هذه الممارسات لتبلغ بروسيا ، ثم انكلترا وأميركا .

أما في انكلترا ، فبدأ « جون ويزلي » اعتناقه للتقوية لمعاشرته للأخوة المورافيين ، ثم أصبح مبشراً طيلة نصف قرن عبر انكلترا التي كان « هوغارث » يصور بسخرية حالات الفساد السائدة فيها . ويبدو أن « يقظة » ويزلي وأتباعه الميتوديين زادت من حلقات الصلاة التي تمارس في الهواء الطلق خارج الخورنيات ، وفتحت المدارس والمستوصفات ، وحاربت إدمان الكحول . وقد اهتم الميتوديون ، إلى جانب الإنجيليين الذين بقوا في أحضان الكنيسة الأنكليكانية ، بتعريف الناس إلى معنى الخطيئة ، وضرورة الإهتداء ، والحاجة إلى مخلص ، وللرحمة الحقيقية . وهكذا ، كانوا معارضين تماماً للتأليهية وفكرة طيبة الإنسان الطبيعية التي يتميز بها العديد من أبناء المجتمع الصالح .

وبينما عرفت انكلترا ، في نهاية القرن 17 ، النقد الذي يهزأ بـ « المتحمسين » ، وفرنسا « هزيمة الصوفيين » ، تبين لنا ، بعد مئة سنة ، وفي كلا البلدين ، أن ثمة استمراراً ، إن لم يكن متزايداً ، وبأشكال متنوعة ، لطقوس العبادة تجاه إله متجسد عطوف القلب . بموازاة ذلك ، وفي كل كنيسة ، استمر وجود مجموعة مكرسة نفسها لحياة التقشف . أعنى بذلك الجنسينية ، والتطهيرية التي

استمرت لدى بعض طوائف القرن 18 ، والتقوية الألمانية .

وقد تحملت الكنيسة الأرثوذوكسية من بطرس الأكبر وخلفائه فرضه عليها رقابة حكومية مشددة ، وفقدانها لأملاكها التي صودرت عام 1763 ، وإغلاق الكثير من الأديرة . بيد أنه كان يجري الإعداد لتجديد ديني على يد راهب هو « پايسي ڤليتشكوڤسكي » الذي انكب ، في « لاڤرا دو نيامت في مولداڤيا » ، على ترجمة كتاب « فيلوكالي » وضعه « ماكير دو كورنث » و « نيكوماد لاجيوريت » ونشر عام 1783 . وانطلاقاً من تقليد قديم جداً ، أخذت « صلاة يسوع » تنتشر إبان القرن 19 في روسيا وتغذي تقوى الرهبان كما العلمانيين ، مع ذكر دائم لإسم يسوع بحيث يترافق ذلك مع ضبط حركات التنفس .

أما قدامى المؤمنين ، وهم منشقون رفضوا الإصلاح الطقسي الذي قام به البطريرك نيكون في منتصف القرن 17 ، فحافظوا على تجمعاتهم في جميع أرجاء روسيا ، مع وجود كهنة أو عدمه . ولأنهم شاركوا هم أيضاً في الذهنية التقشفية وفي عالم الصدق والصفاء ، فقد كانوا غالباً في أساس نمو روسيا الإقتصادي .

وداخل اليهودية ، كان الجدل يتم بالأسلوب نفسه . ففي ألمانيا ، وخلال القرن 18 ، انفصل البورجوازيون اليهود عن مناطق الغيتو ، وعن الولاء لشريعة لاوي بغية اللحاق بركب عصر الأنوار . وعام 1763 ، نال «موسى ماندلسون» جائزة الأكاديمية البروسية للعلوم إثر تفوقه على منافسه عمانوئيل كانت . وفي الفترة نفسها ، انتشرت بين جماعات أوروبا الشرقية الحركة الدينية المعروفة بـ « الحاسيدية » التي أطلقها الحاخام الإسرائيلي « بعل شيمتوڤ » المتوفى عام 1760 و « مجيد دو مزريتش » وآخرون . وفي مواجهة التلموديين ، اهتم الحاسيديون بالصلاة الأحادية ، واللذة ، والمعجزة والنشوة ، وبالحب المعاش أكثر من دراسة العقيدة فقط ، وبالحوار مع اللّه .

وهكذا ، كانت أوروبا المثل الإجتماعية أكثر تنوعاً مما أتاحت رؤيته المراسلات المتبادلة بين أفراد جمهور الأدباء . وعندما كان ديدرو يهاجم « المعتقدات الباطلة » ، كان المئات في كنائس صقلية يقدمون عذاباتهم التماساً لهطول المطر . وقد أدت الهزة الأرضية التي ضربت لشبونة عام 1735 ، أو تلك

التي خربت مسّينا عـام 1783 ، حيث سقط آلاف الضحايـا ، إلى شك البعض بوجود العناية الإلهية بالعالم ، بيد أن بعض الأوروبيين الآخـرين كان لـديهم ميل واضح نحو الأطلال ، والأضرحـة ، واستحضار المـوت ، سواء في الأدب أم في التصوير . إن « ليالي » يونغ ، ومسرحيات « باكولار دارنو » و« تنسيق » الحـدائق الجديدة ، ولوحات « هوبير روبير» ، لهي مؤشرات تعلن عن ألَمية ما بعد الهلع وعن « بكيت وآمنت » لشاتوبريان .

الفصـــل الرابـــع

البنـى الإجتماعيـة الأوروبيـــة

من مجتمع الفئات إلى مجتمع الطبقات

يمكن أن نميز في العالم وجود ثلاثة أنساق من البنى الإجتماعية : مجتمع الطوائف المغلقة ، مجتمع الفئات ومجتمع الطبقات . ففي المجتمع الأول ، تتدرج مـراتب الجماعـات الإجتماعيـة وفق درجة النقـاء الديني الـوراثي الذي يتمتـع به أعضاؤها . ومفهوم الجماعة المغلقة وثيق الصلة بمفهوم العِرْق . وهذا الوضع قائم في الهند بصورة خاصة . ولا يمكن للمرء تغيير جماعته هذه أو طائفته فيها إلا عندما تغادر الروح الجسد بعد الموت ، أو عندما تتمكن طائفة بأكملها من الإرتفاع وتجاوز غيرها . أما مجتمع الفئات فيتحدد بطريقة مختلفـة تمامـاً . فعام 1610 ، حـدد القانوني الكبير « شارل لوازو » في « دراسة الفئات والمناصب المتواضعة » ، حدد إذاً الفئة بكونها « منصباً يؤهل للسلطة العامة » . والحصول على المنصب الرفيع مثلاً لا يؤدي آلياً إلى الإضطلاع بالمسؤوليات العامة ، بل يمنح القدرة على المطالبـة بمختلف وظائف الدولة والمجتمع المخصصة للنبلاء ، بمقتضى التقاليد المتبعة . أما ما كان موجوداً فلم يكن فقط الفئات الثلاث المألوفة في الـولايات العـامة في فرنسا ، لأن العامة انقسمت هي نفسها إلى عدد كبير من الفئات أو الولايات . من هنا كتب لويس الرابع عشر في مذكراته : « إن جميع هذه المراتب التي يتكـون منها العالم ليست متحدة بعضها مع بعضها الآخر إلا من خلال العلاقة بين الواجبـات المتبادلة » . فكل مهنة تسهم ، على طريقتها ، في دعم الملكية ، « لذا ، وبمعزل عن مقت هذه المراتب ، أو تفضيل إحداها على الأخرى ، علينا أن نكون أباً عاماً لها جميعاً » .

إن مجتمعاً كهذا كان قائماً على مبدأ لامساواتي يزداد اعتباره كلما شكل ، حسب رأي المعاصرين ، جزءاً من بنية الكون بالذات وبنية الكائن الصغير ، أعني به الإنسان . ألم يتساءل القديس توما : « هل كان الناس متساوين ، لولا السقوط ؟ » الجواب : لا ، فما يخرج من يد اللّٰه هو منظم . والحال ، فإن التنظيم يتضمن تراتبية ، وبالتالي نوعاً من اللامساواة» . إن كل المخلوقات ، الحية والجامدة ، تتدرج في هذا العالم وفق تفكيرها أو قوتها الجسدية ، أو أيضاً درجة جمالها . ولا يمكن لأي شيء أن يستمر دون نظام ، والنظام هو أمر مغاير لمجرد التراتب ، إذ إنه يضم تنظيماً يتناول مجمل الخلق ، ذلك أن هدف المجتمعات البشرية لا يكمن في تأمين سعادة البشر على الأرض . بل في توجيههم نحو الحياة الحقيقية القائمة فيما وراء الموت . هذه الأفكار كان يعتمدها أيضاً المنظرون الإنكليز ، من أمثال « ادوارد ووكر » أو « فيلمر » ، الذين كانوا من أنصار الملكية المطلقة . ذلك أنه في الإطار الملكي ، وجدت فكرة البنية التراتبية الشاملة اكتمالها في معتقد الجماعة المتزهدة التي توافقت مع الملكية. كان الملك هو الرأس، وفئات الشعب الثلاث أعضاء. وقد شكلوا جميعاً هيكل الدولة السياسي والديني، وهو جسم ينبض بالحياة، وليس بنية سياسية ـ قضائية باهتة ومجردة. وهكذا ، لم تكن تراتبية الناس فيما بينهم منوطة بمعايير الثروة أو المشاركة في إنتاج الخيرات المادية ، كما في مجتمع الطبقات . لم تكن الثروة هي التي تمنح الرتبة والمنصب ، بل إن العكس هو الصحيح . وامتلاك المنصب هو الذي يمنح مالكه المقامات ، ومصادر الثروة ، والإعتبار ، والسلطة على الآخرين . ويمكن التوصل إلى هذا المنصب بوسائل عدة : بالوراثة فيما يخص النبلاء ، بخدمة الملك ، أو أيضاً بشراء مهمة يوافق عليها الحاكم والجماعة التي يود المرء الإنخراط فيها .

لقد كان مجتمع الفئات التراتبي مجتمع رموز . فكل فئة ، وكان ثمة الكثير منها ، كانت لها علاماتها ورموزها التي تميزها عن الآخرين . كان رجال الاكليروس يرتدون الملابس الكنسية المميزة . كما كانت قوانين تحديد النفقات ، المتجددة غالباً ، تخص النبلاء ببعض الأنسجة التي يداخلها الذهب أو الفضة ، ويستثنى منها العامة . وعادة كان النبلاء وحدهم يحملون السيوف . وفي المدن ، كان العامة أيضاً يرتدون الثياب المخصصة لبعض الوظائف . كما تتمتع كل فئة بمرتبة خاصة في الإحتفالات الطقسية والمدنية . إن سجلات ووثائق المدنية مليئة بالنزاعات المتعلقة

بحق التصدر بين الإتحادات ، والجمعيات والمأمورين .

إن مجتمعات الفئات هي في الحقيقة مجتمعات ذات امتيازات . والحال ، فعندما نفكر اليوم بمفهوم الإمتياز ، فإننا نفكر تقريباً بفئتي الأكليروس والنبلاء ، متجاهلين العامة ، وذلك بسبب الأخطاء التي يقدمها التعليم المبالغ في التبسيط . ثمة خلاف حاد ، إذ في القرن 17 كانت جميع طبقات المجتمع تقريباً تتمتع بامتيازات شرعية ، إن تكن هيئات أو شركات تتخذ موقف « أشخاص » يمزجون بين المصالح العامة والخاصة ، وتتشكل بإذن من الحاكم بقصد الخير العام ، وذات تصفية ثابتة وتتمتع تحديداً بكثير من الإمتيازات ، وقادرة على المرافعة أمام القضاء ، وتستمر مدى حياة الأشخاص الذين تتشكل منهم ، المندوبين لدى الملك أو مأموريه ، أو حتى الأشخاص المنفردين . تلك الفترة ، كان الحصول على أي امتياز يتم من خلال الإنتماء دائماً تقريباً إلى هيئة ما . وعلى هذا الأساس ، لم يكن النبلاء وحدهم ، على الصعيد الضرائبي ، مُعْفَين من ضريبة الحرب ، بل أيضاً « بورجوازيو باريس » ومئات المدن في أنحاء المملكة . وكي يصبح أحدهم « بورجوازياً باريسياً » ، كان يكفيه الإقامة في العاصمة لمدة سنة ويوم واحد وأن يسدد فيها بعض الإسهامات المالية . علاوة على ذلك ، هذا ما كان يتيح الإعفاء من الضريبة عن الأرض التي تحتوي أدوات حراثة ، ويتيح حيازة إقطاعات لا تستوفى عنها الضرائب ، حتى ولو كان صاحبها من العامة وفي كل أراضي المملكة ، كما يتيح أخيراً عدم المثول قضائياً إلا أمام المحاكم الباريسية والإعفاء من التعبئة العامة . وإننا لنعترف بأنها كانت مكاسب هامة قريبة من المكاسب التي يتمتع بها وضع النبلاء . وكانت تتناول عدداً كبيراً من الأشخاص .

أضف إلى ذلك وجود امتيازات امتدت إلى أقاليم بكاملها . على هذا الأساس لم تكن آرتوا ، بيارن ، ناڤار ، وبريتانيا ، خاضعة لضريبة الملح . كما أن مجتمع الفئات كان مجتمع وظائف ، أي « مناصب مع وظيفة عامة » ، وهذه الوظائف ، العديدة ، تشتمل على امتيازات ضريبية ، فخرية ، وعلى الإعفاء من إسكان الجنود ، الخ . . .

وقد دافعت الفئات والهيئات بعنف عن امتيازاتها . فعلى امتداد القرن 17 مثلاً ، التمس النبلاء الفرنسيون من الحاكم إعفاء مزارعيهم من الضريبة عن الأراضي

التي يكترونها من الإقطاعيين ، « وإلا سيضطر الأشراف إلى دفع الضريبة . وهذا غير معقول » (تروي ، 1651) . وعندما أراد « ماشو دارنوفيل » فرض ضريبة جزء من عشرين على جميع الثروات ، تعترض فئة الاكليروس ، وتثور ، لتبقى في نهاية الأمر معفاة من الضريبة . أما اللامساواة بين النبلاء المحاربين فكانت دائماً تبرر بالفكرة القديمة القائلة بالتوزيع الثلاثي للمجتمع بين النبلاء والاكليروس والعامة ، وهو توزيع كان يصر عليه الهندو- أوروبيون ، مع ميل النبلاء إلى مهنة حمل السلاح التي يستثنى العامة منها ، وإلى الكنيسة من خلال القداس الإلهي والأعمال الخيرية التي تبرر امتيازاتهم المشرفة ، وحقوق التصدر والضرائب . أما المأمورون فكانوا ملتزمين بخدمة الملك . وينبغي ألا نرى في ذلك عذراً خبيثاً على اللامساواة بين البشر التي أرستها الإيديولوجيا السائدة في ذلك العصر . والكثير من المأمورين لم يتلقوا سوى ضمانات تافهة ، في حال تلقوها بصورة منتظمة ، في حين أن الإمتيازات التي يحصلون عليها ، معنوية كانت أم مالية ، لم تكن تتعدى حدود التعويضات . كذلك كان دور العُشر أكثر وضوحاً في المحافظة على الاكليروس ، لأن غالبية الناس تقريباً كانوا بحاجة ماسة إلى الكاهن ، تبعاً للمستوى الروحي الذي يتمتع به كل شخص انطلاقاً من المعتقدات الخرافية الأكثر بدائية إلى أسمى النعم الروحانية .

كان ثمة الكثير من أنماط مجتمعات الفئات ، وذلك حسب الوظيفة الإجتماعية التي يمنحها الإجماع الدور الرئيسي في إدارة الجماعة وبقائها وشهرتها . ففي القرن 17 ، كانت هذه الوظيفة ، وبصورة أساسية ، مهنة العسكر المتوارثة . وكان الشريف يتبوأ قمة الهرم الإجتماعي . وفي الصين ، على عهد آل « مينغ » وآل « تسينغ » ، كان المثقف هو الذي يتربع فوق القمة ، وفي روما أو جنيف ، خلال القرن 17 ، الهيئة الكنسية أو الرعائية :

ولا بد أيضاً من التمييز بين التراتبية النظرية والحياة اليومية . فمن الناحية النظرية ، كانت الوظيفة الأولى والأكثر احتراماً ووقاراً هي فئة الاكليروس التي تأتي في المقدمة ، مع كل ما تتضمنه من تراتبية داخلية . كذلك ، فإن المأمور الذي يزاول مهامه كمندوب لدى الملك ، كان يتقدم الشريف . أما على صعيد الواقع ، فكانت الغلبة للشريف في معظم الحالات . في مرحلة تالية ، يأتي مأمورو القضاء والمال، الذين استحال بعضهم إلى نبلاء بمقتضى وظائفهم، ثم رجالات الأدب

والمحامون ورجال المال والكتبة والموثقون ، والوكلاء ويليهم التجار والفلاحون والحرفيون بمختلف مراتبهم ، وأخيراً العمال ، وفي أسفل الهرم المتسولون . وكان لكل فئة أو هيئة رموزها ، كما رأينا ، ليس فقط على صعيد الملبس ، بل أيضاً على صعيد الألقاب وصفات الشرف : « سيدنا » ، « السيد » ، « مولانا فلان » ، الخ .

ولم يكن مجتمع الفئات مجتمعاً جامداً ، رغم كونه أقل مرونة من مجتمع الطبقات . إذ كان بالإمكان الإنخراط في أية فئة عن طريق طبقة الاكليركيين وجماعة النبلاء وشراء المناصب والإقامة في المدينة مع التمتع بحق البورجوازية . كما بالإمكان فقدان ذلك من خلال خلع الرتبة ، وبالنسبة للنبلاء الحط من مقامهم .

كما عرف مجتمع الفئات توترات وصراعات ، تماماً كمجتمع الطبقات . وكان الأشراف يضعون في المقدمة مبدأ عراقة اسمهم وعرقهم ، ونقاء محتدهم ، والمأمورون مبدأ خدمة الحاكم والدولة . وقد أكد الأشراف أن الملك قادر فعلاً على خلق النبلاء إنما ليس الأشراف ، ذلك أن الزمن وحده كان معيار جودة أو رداءة الدم النبيل .

لم تكن الفئات في فرنسا تتمتع بسلطة كلية ، ذلك أن فئة النبلاء ، رغم متطلباتها ، لم تكن قط دليل إثبات على أهمية منزلة أعضائها . زد على ذلك أن الملك رد إليها هذا الطلب ، الذي صيغ مثلاً إبان وجود الولايات العامة في القرن 17 ، مع بقائه المانح لرتبة النبالة ، وتعهده ، في عهد لويس الرابع عشر إجراء تحريات عن فئة النبلاء تحت مراقبة البرلمانيين ، وهم نبلاء قضاة . وفي انكلترا ، استمر الحاكم أيضاً « منهل المناصب الرفيعة » . وفي اسبانيا ، لم يكن الملك بقادر على صُنع النبلاء (الهيدلج) ، أما في بولونيا ، فإذا استطاع الملك ، الذي ينتخبه النبلاء ، أن يمنح رتبة النبالة ، فإن الدييت وحده كان يمنح الجنسية البولونية . وفي فرنسا ، كان الاكليروس بطبيعة الحال خير مثال لهذه الفئات . فكان يصار إلى اختيار أعضائه واستبعادهم من قبل اكليركيين آخرين ، أما الملك فيتدخل فقط في تسمية الأساقفة والمسؤولين عن المداخيل . وكان يوضع بطبيعة الحال حدود لهذه السلطة ، إنما إجمالاً ، كانت « الفئة الأولى » تدير شؤونها بنفسها ، وخصوصاً على الصعيد المالي . ولم تتوصل فئة النبلاء قطعاً إلى هذه الدرجة من الإستقلال .

ويجد مجتمع الفئة العسكرية قمة اكتماله السياسي في النظام الملكي . فإذا

بالبنية اللامساواتية تجد غايتها في شخص الملك بالذات ، ظل اللّه على الأرض ، بينما راحت تنمو في الخفاء تراتبية ملائكية تحيا بالتأمل في الرب . وكان الملك يدير جهاز المملكة السياسي والديني ، وقد أفاد المنظرون السياسيون كما اللاهوتيون من ذلك في عرض وتحليل المفردات نفسها والصور عينها المستقاة من الكتاب المقدس . وقد تمكنوا بسهولة من مماثلة الدور الملكي بالأبوة . وهذا ما شكل أساس « الأبوية » عند فيلمر ، التي نجدها في انكلترا ، في عهد الإصلاح ، وفي فكر بوسّويه : « لقد صنع الملوك على شاكلة الآباء » . وكان لويس الرابع عشر اختار الشمس شعاراً له « بسبب الخير الذي تنشره في كل مكان ، فتمنح الحياة والبهجة والنشاط أينما كان بلا انقطاع ، بمقتضى حركتها الدائمة ، رغم أنها تبدو دائماً هادئة » .

حتى إن الجمهوريات في أوروبا ، كالبندقية ، وجنيف أو هولندا ؛ لم تكن لتخلو من المجتمعات الفئوية . ففي هذه المناطق ، كما في الممالك المجاورة ، كانت السلطة السياسية والإقتصادية وقفاً على جماعات تتناقلها بالوراثة ، وغالباً ما كانت تحظى بالمكاسب الإقتصادية منذ الولادة : فئة النبلاء من الجمهوريات الإيطالية ، أو بورجوازية متحولة إلى فئة الأشراف ، مغلقة تقريباً ، في سويسرا أو هولندا . وكانت هذه الجماعات الحاكمة تتحدد وفق رتبة تميزها عن العامة .

وفي روسيا ، كان المجتمع برمته مكرساً لخدمة الدولة ، وهو مجتمع فئوي « طقسي » . فكان القيصر يعتبر نفسه صاحب الدولة وينظم المجتمع تراتبياً لخدمته . ولم تكن الهيئات الوسيطة تلعب دوراً هاماً كما في الغرب . وكانت ألقاب البويار ترتبط بـ « نظام المراتب » ، وعلى صعيد التعيين في الوظائف ، كان القيصر يأخذ بالإعتبار رتبة العائلات والأفراد . وكانت الفئة تتحدد على أساس أقدمية خدمات كل عائلة لصالح أمير موسكو العظيم . إلى جانب البويار ، كان القيصر يستعين بالملاكين ، أي « الفوتشينيكي »(1) ، لكنه كان أيضاً يوزع الأملاك والأراضي ، شرط تقديم الخدمات ، على البومتشيكي(2) ، الذي استقرت لهم تدريجياً بفعل الوراثة. وقد نشبت صراعات هائلة بين هاتين الجماعتين من التابعين ، الذي

(1) Votcinniki : أي كبار الملاكين (المترجم) .

(2) Pomesciki : من كبار الملاكين الإقطاعيين الذين يكسبون مداخيل ضخمة من استغلال المزارعين .

كان القيصر يختار من بينهم «ڤويڤود»[1] الأقاليم ، ودوما البويار - وهو نوع من المجالس - ، وأعضاء المجالس الإدارية أو «الپريكارزي»[2]. أما مستخدمو الدولة فكانوا يتوزعون وفق تراتبية معقدة . وعام 1714 ، أصبحوا جزءاً من فئة النبلاء المكرسة للخدمة .

ومع بداية عام 1722 ، أصدر بطرس الأكبر فرماناً قيصرياً حدد فيه بصورة واضحة التراتبية الإجتماعية على أساس خدمة الدولة فقط بواسطة « التشين.» أو « سلسلة المراتب » . وكان النبلاء البويار والنبلاء العسكريون قد انصهروا في بوتقة واحدة ، وأصبحوا في مقامات متكافئة . ولم تعد النبالة كما في السابق وقفاً على أقدمية العائلة ، بل أصبحت ترتبط بالرتبة في الجهاز الإداري ، مع الدمج بين الخدمات المدنية والخدمات العسكرية ، كما أصبح بمقدور العامة مزاولة المهمات الكبرى ، بحيث يتاح لهم من هنا بالذات ، الإنتقال إلى الصف الأول . وقد تضمنت سلسلة المراتب البطرسية أربع عشرة رتبة . أما العامي الذي ينخرط في الخدمة العسكرية بصفة ملازم فيكون في الدرجة الأخيرة . لكنه يحصل على النبالة الوراثية التي لا تمنحها الوظيفة المدنية إلا في الدرجة الثامنة .

وفي پروسيا ، وبولونيا وروسيا ، ظل البورجوازيون عاجزين عن شراء الأراضي حتى عام 1721 . بعد هذا التاريخ ، أصبح بمقدور التجار حيازة قرى مأهولة بالأقنان ، واستخدام هؤلاء في مصانعهم[3].

وكي يتمكن أصحاب الأملاك من تكريس أنفسهم لخدمة الدولة ، سمح القياصرة بتثبيت الفلاحين الأحرار في الملكيات الكبيرة . ومع بداية عام 1649 ، صدر قرار بإلحاق الفلاحين بالأرض وفي القرن 18 ، تمكنت كاترين الثانية ، صديقة الفلاسفة ، من نشر القنانة في روسيا الصغيرة ، وزادت من سلطات الملاكين في التصرف بالأقنان . تلك الفترة ، استمر الحكام مجدداً في إغداق « النفوس »

= وكانوا يحتلون في الجيش والجهاز الحكومي مراكز قيادية ، ويعتبرون ظهيراً أساسياً للدولة ، وقد بقوا كذلك حتى ثورة 1917 .

(1) Voévodes : محاربون غير نظاميين يستخدمون لحماية الأقاليم والحفاظ على أمنها .

(2) Prikarzi أي المجالس القيادية (المترجم).

(3) إن ميزة الإنسان هي التي تحدد إمكانياته في المجال الإقتصادي وليس العكس. كما يحدث في مجتمع الطبقات.

على أتباعهم ، والوظائف على النبلاء كمكافأة لهم . وبين 1740 و 1801 ، تمكن التاج من تقديم 000 300 1 من الذكور البالغين مع النساء والأولاد. وفي نهاية القرن 18 ، أصبح السكان الذكور تقريباً في روسيا يتشكلون من الأقنان.

وفي پروسيا ، كانت الفئات أو « الستاند » ، شديدة التباعد والتمايز ، وتتوزع إلى ثلاثة : النبلاء ، البورجوازيون والفلاحون . إنما لم يشهد أي مكان آخر في أوروبا مثل تلك الصرامة المفروضة على معايير النبالة في البلدان الجرمانية . وكان فردريك الثاني يرى أنه ينبغي عدم منح امتيازات للعامة الذين يفكرون بطريقة دونية وغير القادرين على خدمة الدولة على غرار النبلاء . وبموجب القانون البروسي الصادر عام 1794 ، حصل النبلاء على امتيازات تتعلق بالضريبة ، والقضاء (إصدار الأحكام من قبل أعلى محكمة في الإقليم) . يجب ألا يسيئوا إلى مركزهم بتعاطي التجارة والصناعة أو حتى الزواج غير المتكافىء . هذه الفئة من النبلاء قلما تتجدد ، إذ بخلاف روسيا ، لم تكن الوظيفة في بروسيا لتؤدي إلى الحصول على النبالة . جدير بالذكر أن فردريك الثاني كان يمنح بعض الرتب النبيلة ، وعندما قام خلفه ببيع براءات النبالة ، كانت هذه الألقاب موضع احتقار قدامى الأشراف .

كان البورجوازيون الپروسيون أساساً مدينيين، وقلما كانوا ينخرطون في الجيش : أقل من 10٪ في جهاز الضباط عام 1806 . وكان التفاوت عميقاً بين أعضاء هذه الفئة ، بحيث يبدأ مع كبار التجار لينتهي بالحرفيين . كذلك كانت البورجوازية معزولة عن فئة الفلاحين : بسبب ضريبة الإنتاج كان يمنع على الحرفيين الإقامة في الأرياف . في الواقع ، كان العمال ، ومعظمهم غير متعلمين ، يشكلون جزءاً من البورجوازية لأنهم يقطنون في القصبات ، إنما عملياً كان هناك فئة أشرافية من الناس الميسورين والمثقفين تستأثر بالمهام البلدية . وهذه النخبة البورجوازية كانت توجه أبناءها نحو الوظائف القضائية والبلدية ، بعد أن يتخرجوا من الجامعات . لكن الواقع هو أنه لم يكن يوجد مهن هامة في الإدارات المدينية تكون على المستوى المرتجى بالنسبة لأبناء البورجوازية الراقية . فلم يكن لهم من منفذ إلا خدمة الدولة ، كالنبلاء بالذات ، إنما في نطاق الوظائف المدنية ، والقضائية منها بصورة خاصة . وكان الاكليروس البروتستانتي منضوياً بكامله تقريباً تحت ظل البورجوازية . إضافة إلى بعض المهن الحرة ، والمحامين ، وأساتذة الجامعات ، والأطباء .

وكان وضع القرويين يختلف تبعاً لانتمائهم إلى غربي المملكة ، حيث يتمتع الفلاحون عادة بالحرية ، أو إلى مناطق شرقي الإلْبْ حيث يعملون أقناناً . هنا ، يقوم السيد الإقطاعي نفسه باختيار وارث الإقطاعة . ولم يكن بمقدور الفلاحين الأقنان مغادرة منطقة النفوذ تلك . كما لم يكن بمقدورهم الزواج ، وتعلم أية مهنة إلا بموافقة السيد . وكان الشباب منهم ملزمين بخدمة القصر . أضف إلى أن عدد أيام السخرة قد ارتفع بصورة ملحوظة . ورغم أن الحاكم كان ذا بأس وسلطة في بروسيا ، إلا أنه كان عاجزاً عن تغيير وضعية الأقنان بسبب احتياجه لولاء النبلاء وخدماتهم . وإلى جانب الأقنان ، كان العمال المياومون في بروسيا الشرقية يتمتعون بحرية التنقل ، إنما كان من السهل الإستيلاء على أكواخهم ورقع الأرض التي بحوزتهم . كما ورد في قول « هنري برونشفايك » : « المبدأ هو أن الشعب وجد من أجل الدولة وليس الدولة من أجل الشعب » . ولم تكن أية فئة تتمتع بكامل الحرية . إنه مجتمع « طقسي » آخر كما في روسيا .

ماذا على صعيد البنى الإجتماعية في الجمهوريات ؟

للوهلة الأولى ، يمكننا التساؤل عما إذا عرفت الأقاليم المتحدة مجتمع الطبقات . هناك ، حيث تسيطر التجارة والصناعة اللتان بلغتا ذروة ازدهارهما خلال القرن 17 . وتؤكد بعض الكتابات الهولندية والأخبار التي تركها الرحالة ، على أهمية القيم البورجوازية في تلك الحضارة بالنسبة لحضارة فرنسا الغارقة في مثالية حياة النبلاء العسكريين . لقد تبين لنا أن الهولنديين كانوا يعلقون أهمية كبرى على المكاسب الإقتصادية ، بحيث كانوا أقل تأثراً من غيرهم بمسألة الكرامة ، مع نفورهم من الإفتخار والتباهي . لقد كتب سفير فرنسا فرانسوا شانو ، عام 1657 : « إن التجارة الكبرى هي روح هذه الأقاليم (. . .) . فالبلاد برمتها تتعاطى التجارة » . أما النبلاء فكانوا قلة ، خلا في شرق البلاد وجنوبها ، رغم عراقة محتدهم . إنما قد يكون من الخطأ الجمع في فئة واحدة بين أصحاب الريع والتجار الذين كانوا يمقتون عامة الشعب ، والذين كانوا ، على الصعيد السياسي ، يمثلون الحزب « الجمهوري » الذي كان دائم الصراع مع أنصار الحكام الإقليميين من عائلة « أورانج » ، ومع النبلاء والعامة . فأصحاب الريع أو « الأوصياء » كانوا يختلفون كثيراً عن التجار ، إذ كانوا يترددون إلى جامعتي « لايد » و « أوترخت » . كما كان أبناؤهم يقومون بـ « الدورة الكبرى » على غرار أبناء الأشراف الإنكليز . فلم تكن

حيازاتهم للوظائف التي يتقلدونها وللأرياع لتعوذ عليهم بالأرباح التي يحصلون عليها من التجارة الكبرى . ولم يكن هدفهم في الحياة الإثراء أو حمل السلاح ، إنما أن يصبحوا حكاماً للمدن ، ونواباً عن الولايات الإقليمية والعامة ، وبكلمة موجزة أن يكونوا في خدمة الدولة . وقد بلغ عددهم حوالي 2000 توزعوا في جميع الأقاليم المتحدة .

وعلى الصعيد النظري ، كان يكفي أن يكون أحدهم من « بورجوازيي » المدينة أو أن يبشر بالدين الإصلاحي كي يتمكن من النفاذ إلى الوظائف العامة . بيد أن الأوصياء من فئة الأشراف كانوا مهيئين ، منذ القرن 16 ، للإحتفاظ بالوظائف الهامة . فعملوا على إلغاء لقاءات البورجوازيين الإنتخابية وأتاحوا تعدد المهمات . ومع بداية عام 1851 ، حظرت مراجعة ممثلي الإتحادات . أما الأوصياء فكانوا يتزوجون من داخل الجماعة . فانعقدت مثلاً مصاهرات بين آل « دو ويت » وآل « دو غريف » وآل « بيكر » وبين آل « هوفت » وآل « ڤان بامبيك » ، و « ڤان دو پول » ، و « سيكس » ، و « تريپ » و « توپ » الذين كانوا يحتكرون ، في أمستردام ، منصبي مساعد عمدة وعمدة ، ومع بداية القرن 18 ، أغلق الأوصياء في وجه العائلات الأخرى كل إمكانية في النفاذ إلى جماعتهم . إنما بدأت تقل أرباحهم من التجارة الكبرى . ولم يلبث أن تغير نمط معيشتهم . فبدلاً من الحياة المتواضعة ، بل حتى المتقشفة ، على غرار « جان دو ويت » ، عمدوا إلى شراء القصور الريفية والمدينية ، واقتنوا الأثاث الفاخر ، وأخذوا تدريجياً يقلدون النمط المعيشي عند النبلاء الفرنسيين . وقد استهواهم بطبيعة الحال النموذج الحياتي الذي عرفه بعضهم كآل « دو جير » ، الذين انتقلوا إلى فئة النبلاء السويديين . وإننا لنشعر هنا فعلاً بهذا الإنتقال من نمط إجتماعي فئوي إلى آخر عندما نقارن بين السلوك السياسي عند الكالڤانيين المتزمتين الذين ناضلوا في سبيل استقلال البلاد ضد اسبانيا ، في القرن 16 ، وبين الأوصياء ، وهم غالباً أرمينيون ، بعد فترة قرن من الزمن . ففي القرن 16 ، لم يهتم الإصلاحيون الهولنديون كثيراً بشكل الحكومة الجديدة ، ملكية كانت ـ بحيث منح العرش لعدة أمراء ـ ، أو جمهورية ، إذ اهتموا قبل كل شيء بالحفاظ على السلطة في مجالس المدن حيث كانوا يتمتعون بالأكثرية ، ذلك أن المسألة الرئيسية في نظرهم هي تأمين انتصار أفكارهم ، دون إعطاء كبير أهمية للوسيلة السياسية . وبعد قرن من الزمن ، بدأ تفكير الأوصياء يتركز خاصة على خدمة

الدولة ، أكثر من التركيز على خدمة القضية . ففي الواقع ، عندما تغيرت الإتجاهات السياسية خلال القرنين 17 و 18 ، كما حصل في الأعوام 1651 ، 1671 ، 1702 و 1747 ، لم تكن هذه التغيرات ذات طابع إجتماعي . ودائماً تقريباً ، كان يتم تعيين المسؤولين من هذه الجماعة بالذات ، أي جماعة ولاة المدن ، والأوصياء ، حكام المدن ، ويختارون الزملاء المعاونين لهم ، مهما كان نوع السلطة القائمة .

بصورة عامة ، من المحتمل أنه كان ثمة وجود مشترك في القرن 17 بين بنى المجتمعات الطبقية ـ أوساط التجار وتجمعات عمال النسيج المكثفة في لايد ـ ، وبنى الفئات . وأن الغلبة في القرن التالي كانت لصالح هذه الأخيرة ، وهو القرن الذي أطلق عليه المؤرخون النذرلنديون تسمية «عصر الثورة المستعارة». وقد كشفت معظم التوترات عن قيام نمط من المواجهات التي تميز بها مجتمع الفئات : الصراع بين فئة الأشراف التي تستأثر بالوظائف و« البورجوازية » ، وهي جماعة عريضة إلى حد ما حددتها الوراثة والإندراج في اللائحة التي تستبعد المهن التي تعد حقيرة . وكانت البورجوازية ، في سويسرا كما في هولندا ، تطالب بالعودة إلى دساتير المدن القديمة ، أي إلى إرجاع الأمور إلى حالتها السابقة ، عندما كانت تتم معالجة القضايا في مجلسي أرباب العائلة ، الأكثر اتساعاً .

لقد تميزت جميع البلدان الأوروبية تقريباً ، في القرن 17 ، بمجتمع الفئات ، كائنة ما كانت أنظمتها السياسية والإقتصادية . وهكذا ، فإن التجمعات اليهودية المنتشرة في كل أنحاء أوروبا ، وخصوصاً في هولندا والبندقية ، لم تكن بمنأى عن هذه البنية الفئوية . وكانت تخضع لتوجيه وسلطة « البرناسيم » أو « الغاستالدي » . بيد أن هذا النمط الإجتماعي لم يبق جامداً . فإذا رأت فيه هولندا تعزيزاً لبنية الفئات ، إلا أن فرنسا بدت وكأنها انتقلت خلال القرن 18 إلى مجتمع طبقي ، كما حدث في انكلترا . غير أن الأوليغارشيات المحلية والجماعات الحاكمة كانت موجودة في كل مكان . وكانت أكثر وضوحاً في الجمهوريات التي تتطابق مع المدن أو تجمعات المدن ، كما كانت موجودة بطبيعة الحال في كبرى الممالك . نذكر على سبيل المثال أوليغارشيات التجار التي كانت ، في نانت ، تدير « التجمع التجاري » ، كما في روشل وبوردو . وكانت كل الجماعات الحاكمة تعلن عن مساواة نظرية بين أعضائها ، تخفي وراءها وجود نواة موجهة في قلب المجموعة .

هذه النواة كانت تلجأ باستمرار إلى الزواج الداخلي لتعزيز سلطتها والمحافظة عليها .

وإذا أخذنا بالإعتبار حياة مجتمع الفئات ، لأمكننا تمييز مرحلة كان فيها معيار تصنيف الناس فيما بينهم هو اعتناقهم لإيديولوجيا معينة : بدايات عهد الإصلاح ، الثورات الإنكليزية خلال القرن 17 ، ثورة 1793 في فرنسا ، فتكون بذلك الحركية الإجتماعية كبيرة لأن العامل الرئيسي هو الإيمان بعقيدة معينة ، وليس القربى أو الثروة . ثم تأتي المرحلة الأوليغارشية حيث تجهد جماعة حاكمة ضيقة ، كالأوصياء الهولنديين ، في الإحتفاظ بالسلطة لنفسها . بعد ذلك ، حدثت عودة إلى مرحلة « إيديولوجية » ، أو انتقال إلى نمط آخر من أنماط البنى الإجتاعية . ومع كل بنية قائمة ، كانت تبرز إيديولوجيا جديدة ، أو معتقد جديد يأتي لقلب الجماعات القائمة ، وجعلها تنقسم وتتجابه في انقساماتها . وهذا ما حدث مع عهد الإصلاح ، وعهد التنوير ، ولاحقاً مع الماركسية أو النزعات القومية . إن علاقات القربى العادية ، والمناصرة ، والولاء في قلب الأوليغارشية لم تكن بالتالي كافية للمحافظة على لحمة الجماعة . ها نحن أمام ظاهرة « تحول » الأفراد ، والروح تعصف حيث تشاء . من هنا كان حزب كرومويل يضم لوردات ، كحزب شارل الأول . بيد أنه في بداية الثورة ، وبعكس ما قاله « هـ. سيه » ، لم يكن « التغيير البلدي » في نابت من صنع بورجوازية الأعمال . وفي الواقع ، حدث انقسام في صفوف التجار ، فراح بعضهم يعقدون اجتماعاتهم في « مجلس كوتان » الذي يجسد الأفكار الجديدة وبعضهم الآخر في مجلس إدارة المدينة الذي تجاوزه هذا المجلس وأخذ مكانه . فكل استيلاء على السلطة ، خصوصاً في مجتمع الفئات ، كان يتم من خلال إخلاء المكان لهيئات جديدة تشرف على القديمة أو تحل محلها ، بحيث تفقد هذه الأخيرة قدرتها على المجابهة وعلى استبعاد هذه الأشكال الفاسدة .

وخلال القرن 18 ، بدأ في فرنسا مجتمع الفئات ذو الهدف العسكري يتغير تدريجياً . ورغم أن لويس الرابع عشر كان يرى بأن « النفوس الكريمة تتمتع دائماً تقريباً بهذا الإيثار الغامض لمهنة السلاح » ، إلا أنه أراد بالطبع تشجيع مجتمع الموهوبين . وقد انتقده سان سيمون بعنف لكونه خلق فئة جديدة من النبلاء وذلك بمنحه رتبة النبالة للفنانين ورجال العلم ، في حين أنه (أي سان سيمون) كان يرى

بأن فئة النبلاء الوحيدة هي نبلاء الأصل والدم . جدير بالذكر أن لويس الرابع عشر جد في السعي وراء النبلاء المزيفين ، وهذا ما لم يتناف ، بل بالعكس ، مع رغبات النبلاء الحقيقيين ، غير أن هذه المساعي كان يقوم بها مأمورو القضاء وغالباً ما كان يتم إقصاء الأشراف الذين يمنعهم فقرهم الشديد من دفع رسوم الإقرار بهم ، بينما كان الأثرياء قادرين على شراء المناصب النبيلة ، إضافة إلى منصب سكرتير الملك .

إن التصنيف الإجتماعي إلى فئات نموذجية ، وهو التصنيف الذي حدده « لوازو » عام 1610 ، قد اندمج مرات عدة في أعمال المشرعين ، حتى في أعمال « غيوت » عام 1784 . إنما بالإمكان التساؤل عما إذا كان ذلك يتطابق مع شيء من الحياة اليومية ، في نهاية النظام القديم . حتى أنه ربما بدأ التغير منذ نهاية القرن 17 . وعام 1697 ، صاغ « جان دومات » في مؤلفه « الحق العام » فكرته القانونية المتعلقة بالأوساط الجنسينية . وفي رأيه أن مبدأ تنظيم المجتمع يكمن في حاجات المجتمع . ويبدو تصنيفه أكثر مرونة من تصنيف لوازو . فهو يضاعف عدد الفئات ويقلل من أهمية التقسيم القديم إلى اكليروس ـ نبلاء ـ عامة لمصلحة « الأوضاع والمهن » . بغية تصنيف هذه الأخيرة ، ينبغي تفحص الشرف ، الكرامة ، السلطة ، الضرورة والفائدة . فالشرف والكرامة مردهما إلى أسباب ثلاثة : المولد ، المهمات والوظائف ، وإرادة الأمير . وليس اللّٰه بغافل ، لأنه هو الذي جعل الناس يحتاجون بعضهم إلى البعض . ولهذا ضاعف الحاجات والمتطلبات . فصياغة لوازو هي هنا ممحصة ، لكن تعقيد الجهاز الإجتماعي يدعو إلى التفكير بأنه يصعب تدريجياً تحليل أي مجتمع متغير . ويؤكد « دومات » أنه ينبغي تمييز حقوق صدارة الفئات عن حقوق الأفراد داخل كل فئة . فمن يتموضع في أولى مراتب فئة المتمولين (الفئة الخامسة) يعتبر فوق أواخر مأموري القضاء ، إنما يسبقه أوائل مأموري القضاء التابعين للفئة الرابعة . فالفئات تتراكب في تراتبيتها . وهكذا أصبح تقسيم لوازو شديد التبسيط .

وفي نهاية القرن 17 ، تحدث « إبراهام آ سانتا كلارا » ، في ڤيينا ، عن « مجتمع تراتبي ، يبدو وكأنه الأكثر انطباقاً على المثال المسيحي وعلى وصايا اللّٰه ، حيث يفضل كل فرد مزاولة الفضائل وفق ما كان عليه الأسلاف . والأبوية الجامدة في

هذا العالم ، القائمة على قاعدة ريفية أقرت بقدرة كبار الملاكين . . . فأبقت بين ظهراني أتباعهم على فئة البورجوازيين وفئة الفلاحين ، حيث عاش الأكثر تميزاً عيشة كفاف راضية » (ف. ل. تابييه) . هذه الفئة من الناس أصبحت الآن شديدة الإضطراب . وفي فرنسا ، رأى بعض كاتبي الحوليات ، مثل باربييه ، وبعض المنظرين ، مثل المركيز « ميرابو » في كتابه « صديق البشر » (1757) ، رأوا أنه بدءاً من عهد وصاية دوق أورليان ، طرأ تغيير على المجتمع . ولم يلبث أن ألغي تداخل المراتب . ويبدو أن النزاعات الكبرى حول الأهلية والمولد بهدف تصنيف الأفراد ، والتي شارك فيها الفلاسفة ، أو التي تتعلق بالترف كمحرك أو كابح للتقدم والرقي ، أماطت اللثام عن الدور المتنامي الذي راحت تلعبه الثروات كأحد عوامل النفوذ الإجتماعي ، رغم أنها كانت موضع رفض واستنكار . كذلك فإن قيمة البشر على الصعيد التقني ، العلمي ، والفني ، دحضت مسألة المولد كمعيار للشهرة . وبالإستناد إلى نظريات اقتصادية معروفة كالفيزيوقراطية ، تم التوصل فقط إلى اعتبار أهمية المكانة في إنتاج الخيرات الزراعية كمصدر لتصنيف البشر فيما بينهم ، واستبعد مفهوم الفئة والمنصب . وفي رأي « لوترون » أن الموارد ، عشية الثورة ، أصبحت تشكل معيار التصنيف الوحيد ، مع وجود نظام انتخابي ضريبي يرفض الفئات .

من المؤكد رغم هذه التغيرات ، أن الرتب كانت دائماً قائمة في نهاية النظام القديم ، حتى داخل البورجوازية . وهذا ما ظهر في الثقافة ، والعادات ، ومفردات اللغة . إنما كان السير حثيثاً ، على الأقل في العواصم الإقليمية، نحو المزج بين طبقات المجتمع العليا ، في إطار ما كان يسمى بـ « التنشئة الصالحة » . وفي الصالونات ، حظي الفكر ، وفن الإغراء بأهمية تعادل على الأقل أهمية شجرة النسب ذات النفوذ . أما المتمولون ، الذين كانوا عرضة للتشنيع والتحقير في بداية القرن 18 والذين نبذهم المجتمع الراقي ، فقد كانت لهم مكانتهم في نهاية النظام القديم وهذا لا يعتبر مؤشراً على تغير السلوك إزاءهم فقط ، بل على تحول في نظم القيم لدى مجمل الجماعات المثقفة . وكان لا بد أن تأزف النهاية الشرعية لمجتمع الفئات في فرنسا مع تكاثر عدد العامة في الولايات العامة عام 1789 ، وهي نهاية الإمتيازات ليل الرابع من آب/ أغسطس وتبني الدستور الضرائبي الذي صيغ عام 1791 .

هل تغيرت بنى المجتمع في انكلترا بصورة جذرية إثر ثورتي 1642 ـ 1660 و 1688 ـ 1689 ؟ هذا التساؤل يعني في الوقت نفسه طرح مسألة منشأ هذه الثورات ومساهمة الجماعات الإجتماعية في ولادتها ، مع المسألة الشديدة التعقيد المتعلقة بدور الطبقة العليا كسبب من أسباب ثورة عام 1642 . هذه الطبقة ، كما كتب « هـ. تريفور - روپر » عن الطبقة الحاكمة في الأرياف ، هل هي جماعة محرومة على الصعيدين الإقتصادي والإجتماعي انتمت إلى الطهرية وراحت تعمل وكأنها محرك للثورة ، أو أن الإنقسام ، كما يؤكد « پيريز زاغوران » ، حدث بين البلاط والريف ، أي بين الذين كانوا يفيدون من الإحتكارات ، والمناصب في البلاط ، وأولئك الذين كانوا يقيمون في المقاطعات أو الذين لم يفيدوا من الحظوة الملكية ؟ لقد أشارت أبحاث « لورنس ستون » إلى وجود عدد من الأعيان الكاثوليك معادل تقريباً لعدد الطهريين وإلى أنهم كانوا يهتمون كثيراً بالشؤون التجارية والصناعية . وقد كانت عمليات المقارنة الإجتماعية مع القارة عسيرة لكون انكلترا لم تتعرف إلى المفهوم عينه المتعلق بطبقة النبلاء . فالأعيان فقط ـ ومن بينهم أصحاب الألقاب في كل عائلة ـ هم نبلاء . ولم يكن للطبقة العليا طبقة نظيرة في فرنسا . وفي رأي السير « توماس سميث » ، أن تحديد هذه الطبقة لم يكن دقيقاً . أن يكون المرء شريفاً ، يعني أنه درس القوانين ، ودخل الجامعة ، وأنه يعيش من أرياعه دون أن يقوم بأي عمل يدوي ، وأن يتحلى بمظهر الشريف ووقاره . أخيراً ، لا بد من القول : أن يكون معروفاً ومقبولاً من قِبَل جماعة أشراف المقاطعة ومحسوباً عليهم . فمقابل 60 عائلة من اللوردات الزمنيين ، يؤكد « غريغوري كينغ » عام 1688 على وجود 800 عائلة من البارونات ، و 600 من الخيالة ، و 3000 من حملة السلاح (مالكي الأراضي) و 12000 من الأشراف . وبالتالي كانت الأرستقراطية تمثل حوالي 3٪ من السكان . من جهة أخرى ، كانت انكلترا تجعل مفهوم فقدان النبالة كما في القارة . ففي ما وراء المانش ، كانوا يفتقدون إلى التحديد القانوني للفئات الفرنسية ، لدرجة أن الإبن البكر لأي من الأعيان لا يعتبر نبيلاً من الوجهة القانونية وبالإمكان اختياره في مجلس العموم . وفي بداية القرن 17 ، كان الشريف هو الوحيد القادر على التأكيد بأنه يحمل شعار النبالة ، كما كان دعاة الكلية العسكرية يزورون المقاطعات لتأكيد حق العائلات في حيازة شعار النسب وإقصاء الدخلاء المغتصبين. وراح الحاكم من جهته، يمنح الإمتيازات العسكرية. إنما في نهاية

القرن 17 ، توقفت أعمال «مكتب هيرالد» التفتيشية في المقاطعات الإنكليزية.

يرى «ش. هيل» كما يرى المؤرخون الماركسيون أن ثورة 1642 ـ 1660 ، هي ثورة بورجوازية ، وكان سببها طبقة الأشراف ، وهي القوة المتنامية آنذاك .

وفي الواقع ، حصل كرومويل على دعم من أشخاص ينتمون إلى كل الجماعات الإجتماعية ، وكذلك الملك . وكان الوصي على العرش قد ألغى مجلس اللوردات عام 1649 ، إنما بهدف تأسيس آخر جديد ، وضم عدداً من الأرستقراطيين إلى مجلسه . وما كان يثير اهتمام الطهريين والإستقلاليين بصورة رئيسية هو الحماسة الدينية والتعلق بقضيتهم ، أكثر من مسألة التمييز بين الجماعات الإجتماعية . لقد كانوا يشكلون مجتمع فئات ذا قاعدة إيديولوجية ، يكون قادراً على استيعاب العناصر المتحالفة في مجتمع الفئات الآخر ، أي القائم على مجرد الولادة فقط .

وفي عهد الإصلاح ، حدث كما يبدو نوع من التسوية . وينبغي عدم الإنخداع بمفهوم المساواة الطبيعية التي نادى بها لوك إبان ثورة 1688 ـ 1689 المظفرة ، عندما كتب أن « وضع الناس الطبيعي (. . .) هو أيضاً وضع مساواتي تام ، حيث تبرز التبادلية في كل سلطة وكل وضع قانوني ، فلا يستطيع أحد أن ينال منهما أكثر من الآخر » . وهذا يذكرنا ولو من بعيد بعبارة « نيڤلور ليبورن » عام 1646 : « إن كل الرجال والنساء ، المستقلين والمنفردين ، الذين عاشوا في هذا العالم ، هم بمقتضى الطبيعة متساوون ومتماثلون في القدرة ، والمنزلة ، والسلطة ، والمهابة . . . » . إنما المقصود بذلك هو حقوق الإنسان الطبيعية ، المتخذة في إطار التجريد ، دون تطبيقها ، في تفكير لوك ، على الحياة الإجتماعية والسياسية السائدة في عصره .

والشيء المؤكد هو وجود حركية إجتماعية في انكلترا أوسع من الحركية التي عرفتها القارة ، بسبب عدم وضوح قانونية وضع الأشراف ، وعدم الحط من منزلتهم ، وحق البكورية العام الذي يجبر أبناء العائلة الأصغر سناً على السعي وراء الثروة في أماكن أخرى ، مع احتمال العودة لاحقاً إلى تبوؤ زعامة سلالتهم ، وهذا ما أطلق عليه « پ . لاسليت » تسمية الحركية نصف الدائرية . وهذا أيضاً ، حسب رأي الكثير من المعاصرين ، تبعاً لكون الثروة تلعب دوراً هاماً في تحديد موقع طبقة

الأشراف. ويعترف اللورد «بورغلاي» لابنه روبير قائلاً: «ليست النبالة إلاَّ ثروة تليدة».

من الواضح أن لندن كانت تشكل مصهراً إجتماعياً. فقد وفد إليها أبناء « الياومن » سعياً وراء الثروة، وخدموا في الإدارة وانخرطوا هم أو أولادهم في طبقة الأشراف، يعاونهم جهاز من الأتباع. من جهة أخرى، حدثت في فترة الثورة عمليات نقل لملكية الأراضي قام بها الموالون للملك المندحر ومصادرات أفادت في إعداد عناصر جدد من الأشراف. إنما حسب رأي المؤرخ الإنكليزي « هـ. تريڤور-روپر »، وعلى عكس « تاوناي » و« ش. هيل »، لم تكن هذه التحولات سوى أوهام. وقد تمكن التاج والكنيسة من استعادة أراضيهما في عهد الإصلاح كما استطاع الملكيون تسخير رجال فاقدي الشخصية للحفاظ على ممتلكاتهم في زمن الإضطرابات. حتى إن « ل. ستون » يظن أنه حدث ثمة تراجع في الحركية الإجتماعية بعد عام 1660، بحيث تركزت ذروة تعاقب امتلاك الأراضي في حوالي 1600 ـ 1620. وقد أكد « إيلمر » أن هذه الحركية الإجتماعية لم تتغير في أي من مراحل القرن 17. ثم إن الثورة المظفرة، المعارضة لمحاولات تثبيت الملكية المطلقة في انكلترا، لم تكن تحت قيادة أشخاص متمايزين، من الناحية الإجتماعية، عن أصدقاء جاك الثاني، بل بقيادة أشخاص متشربين بمبادىء سياسية أخرى حول علاقات السلطة الملكية مع الحريات الإنكليزية القديمة. وإذا شهدت الحركة الإصلاحية عام 1660 إلغاء النظام الإقطاعي في انكلترا، أو بالأحرى أواخر بقاياه القائمة، لتأكد لدينا أيضاً في الفترة نفسها استعادة سيطرة الجماعات الأرستقراطية على أتباعها، كائنة ما كانت التغييرات داخل هذه الجماعات الأرستقراطية. وكان السلم الإجتماعي يخلط في الوقت عينه المرتبة المتأتية من الثقافة، والنمط الحياتي، والمصاهرات العائلية والثروة. وكي ينخرط أحد أثرياء المدينة في طبقة الأشراف، ينبغي أن يكون مثقفاً، وأن يبتاع ملكاً ريفياً واسعاً وأن يسعى جهده ليحظى بموافقة مالكي الأراضي الريفية في المنطقة. وبالتالي يتم التوصل إلى مفهوم النخبة الذي يمهد له دخول مثال العالم الباحث في طبقة الأشراف والأرستقراطية الإنكليزية خلال القرن 17، وكذلك متذوق الفن، وهاوي اقتناء المجموعات. ولا شك في أن وجود العامل الثقافي في تحديد طبقة الأشراف أدى إلى سهولة تحولها إلى نخبة منفتحة، في المرحلة اللاحقة. وبعد الحرب الأهلية،

حافظت الأرستقراطية على سلطتها ، ذلك بـاستبدالهـا بالسلطة العسكـرية السلطة المدنية السياسية . وبصورة دائمة ، كان لدى العائلات الأرستقراطية القديمة الكثير من الأتباع يستعملون سلطتهم على نطاق واسع . وهي لم تكن لتفعل ذلك بهدف تطويع العسكريين ـ وكان هذا الأمر لا يزال قائماً حتى عام 1745 ، وهـو تاريـخ القضاء على آخر تمرد يعقوبي كبير ـ ، بل من أجل الإبقاء على المقاطعات لتدفع فيها أشخاصاً مكرسين لخدمة مصالحها إلى مناصب المسؤولية المحلية ، وقد أكد « ج.ا. نيل » على أن ذلك كان يمارس عادة في إطار مجلس العموم أو المقاطعات في عهد اليزابيت ، كما أشار السير « لويس ناميه » إلى أن هذا النمط من التابعين ظل يمارس مهامه على أكمل وجه خلال القرن 18 .

وهكذا ، لم تكن أول ثورة إنكليزية ثورة « بورجوازية » كما اعتبرها أنغلز . فقد حافظ البورجوازيون والأشراف على سلطاتهم السياسية والإقتصادية . وكانوا في طليعة التحولات الزراعية خلال القرن 17 ، أما الأرستقراطيون الذين كانوا يمتلكون 38٪ من مصاهر الحديد قبل عام 1642 والذين كانت مصالح ثلاثة أرباع عائلاتهم مرهونة بالتجارة، والذين كانوا رواد التقـدم التقني والإنتشار الإستعمـاري، هؤلاء لم يبدلوا سلوكهم خلال القرن 18 ، إبان الثورة الصناعية . أضف إلى ذلـك أن السلطة السياسية لم تنتقل بالتالي إلى أصحاب المصانع المنتمين إلى مستويات أكثر تواضعاً ، بل كانت دائماً بين أيدي أصحاب الأراضي الذين يهيمنون على المجلسين والذين عززوا سلطتهم في نهاية القرن 17 .

لقد كتب « رولاند ماركس » أن « هدف الصناعي في الثلث الأول من القرن 19 لم يكن تدمير النظام القائم ، وتأمين الإنتصار السان سيموني في « الصناعة » على « البطالة » : كان الهدف هو السعي إلى الإنخراط في الأرستقراطية ، والدخول على الأقـل إلى طبقـة الأشـراف ، وكسب الأراضي ، والعيش على طـريقـة « النبلاء » . . . » . وهكذا كان المجتمع الإنكليزي مجتمع مناصب ومراتب ، حتى إبان نمو الرأسمالية الصناعية . وهو لم يكن مجتمع مراتب على الطريقة الفرنسية ، أي قائماً على احترام النبلاء العسكريين الوراثيين ، بل على رتبوية معقدة ، على مثال الإنسان الذي نشأ انطلاقاً من كـونه نبيـلاً ، أي بعبارة أخرى على نوع من التربية ، ونمط حياتي معين . وأثناء كل صراع داخلي كبير ، كانت شرائح دينية



31 ـ فولتير في حجرة عمله.



32 ـ بطرس الأكبر.

وسياسية تنتقل إلى داخل كل جماعة اجتماعية . ولم يكن ثمة أية مجابهة بين البورجوازية الرأسمالية والإقطاعية التي اندثرت معالمها منذ زمن بعيد

البنى العائلية

حالياً ، يعتبر مجتمع البلدان الصناعية مجتمع تكتلات ، أي عالماً لم يعد يرتبط فيه الأفراد فيما بينهم بالروابط الإجتماعية القروية القديمة ، خصوصاً روابط الجماعة أو الدين . فهم ، فيما وراء الكواليس ، يشكلون « الجمهور المتوحد » . لكن بعض المؤرخين الديموغرافيين (مجموعة كامبريدج ، شونو ، دوباكييه) أكدوا أن مجتمع الشمال الغربي كان عرضة لتغيرات هائلة منذ القرن 14 . وهكذا حدث انتقال من نظام العائلات السلالية ، وهي العائلات العديدة الأرومات دون أن تكون كثيرة العدد ، إلى مجتمع يتكون على نطاق واسع من عائلات ـ خلايا ، قوامها اليوم الأب ، الأم والأولاد ، لكن المسألة لم تكن سهلة ، ذلك أنه خلال إحصاء عام 1968 ، وبين عائلات المزارعين الفرنسيين ، كان ربع الأفراد يعيش مع أسرة من جيل آخر ، وحوالي 40٪ مع ولد متزوج أو عازب .

وفي أوروبا الغربية ، كان نظام النسب ، في الفترة الحديثة ثنائياً (كان الميراث يتأتى عن طريق سلالتي الأسلاف) مع رجحان كفة السلالة الآسيوية ، بحيث يأخذ الأبناء اسم والدهم .

بالإمكان التمييز بين عدة أنماط من « الأسر » ، أي الجماعات العائلية التي تشترك في مسكن واحد ، تأكل وتسكن ، كما يقال « من قدر واحدة وفي منزل واحد » : فهناك الأسرة البسيطة وهي عبارة عن العائلة النواة ، أي عائلة متسعة ينضم إليها أحد الأصول أو الأنسباء ، والأسر المتعددة التي تجمع عدة أزواج تحت سقف واحد .

ومع « بونالد » و« انغلز » ، أو « لوپلاي » ، أصبحت دراسة العائلات والجماعات تضم دائماً بعض الإفتراضات الإيديولوجية . وإننا لنعلم الأهمية التي كان لوپلاي يعزوها للعائلة الأرومة (الأسرة المتعددة) باعتبارها الشكل الأمثل للعائلة . ومن المؤكد ، في لانغدوك ، أن العائلة الممتدة والأبوية ، وتجمعات الأخوة أو المتآخين قد تزايدت خلال القرن 14 ، وأن هذه الأشكال المتسعة ،

الناجمة غالباً عن شيوعية الميراث وعن الإستغلال المشترك للأراضي ، وصلت إلى ذروتها بين عامي 1450 و 1510 (ا. لوروا ـ لادوري) . أما في انكلترا ، ففي الفترة التي تهمنا ، كانت تسيطر الأسر البسيطة . ولم تكن العائلات المركبة لتمثل سوى 3 إلى 8٪ من مجموع الأسر . إنما من المؤكد أنه كان لا بد من التمييز ، في القرية الانكليزية خلال القرن 17 ، بين منازل الأشراف التي كانت تضم حتى 15 فرداً تقريباً ، ومنازل الفلاحين التي لا يزيد عدد أفرادها عن 5 إلى 6 ، ومنازل العمّال المياومين التي لم تتعد 3 أفراد . وكانت بعض منازل مالكي الأراضي أو الأسياد تشتمل على قرابة ستين شخصاً ، بيد أنهم كانوا عادة من الحاشية المحيطة بالعائلة ـ النواة التي تضم المتنفذين وذوي الشأن وليس عدة سلالات من الأسياد الأنسباء الذين يعيشون تحت سقف واحد (ب. لاسليت) . وفي جنوب فرنسا ، بقيت العائلات المركبة على حالها لفترة طويلة .وقد أكدت أبحاث « ا. كولومب » أنه مع بداية القرن 18 ، كانت العائلات المتسعة ، في البروڤانس العليا تشكل 47٪ من مجموع العائلات . كذلك ، تبين أنه كان يوجد ، في كورسيكا ، حوالي 10٪ من المتآخين . أخيراً ، أكد « جـ.ك. بايرونيه » حديثاً أنه مع بداية القرن 19 ، لم تكن العائلات النووية تمثل ، في ليموزين ، سوى أكثر بقليل من نصف المجموع . كل ذلك يدعو إلى الحذر وإلى عدم تعميم العائلة ـ النواة في جميع أنحاء أوروبا .

وفي المدن، كانت البنى العائلية متنوعة أيضاً. ففي ليون، كان ثمة القليل جداً من البيوت ، في القرن 18 ، حيث يعيش الأهل المسنون مع أبنائهم وأحفادهم . .بالمقابل ، ومع نهاية القرن 19 ، لفت « تيريوت » الإنتباه في بوردو إلى وجود أسر تعددية ، تشكل مجتمعات عائلية في نطاق المهنة نفسها ، لدى طوائف التجار . ومن المؤكد تماماً أن البنى العائلية في الإطار الفرنسي وحده كانت محصورة في الأقاليم . ففي الغرب مثلاً ، وفي إيل ـ ا ـ يو ـ مركز مقاطعة ڤونديه ، عام 1778 ، لم يثبت بين 398 أسرة ، وجود عدة أجيال في الأسرة الواحدة ، إلا في حالتين . بالمقابل ، وفي بلاد « الموج » و « پياتو السفلى » ، لفت « فيليب بوسي » الإنتباه إلى وجود تعددية في الأراضي المكتراة ، أي في وحدات زراعية تتراوح بين 15 و 60 هكتاراً مفرزة إلى قطع عديدة ، وذلك في ثلثي تلك الأراضي . وكان التضامن تاماً بين الأزواج في الربح والخسارة . وبصورة عامة كان الأهل وعائلتان من الأبناء المتزوجين يعيشون معاً . وهذه الأراضي كانت تشكل وحدات مالية ، وتتجدد

المشـاركة بمنـاسبة عقـود زواج الأولاد . والشخص «الأكبر سنـاً» بينهم هـو الـذي يـديـر عمل الأبناء أو الأصهار . أخيراً ، إذا بـدت العائـلات ـ النوى الأكثـر سيطرة في فرنسا ، فينبغي عدم التقيد فقط بالأرقام الإجمـالية ، بـل الأخذ بـالإعتبار الـواقع الإجتماعي والإقتصادي الذي يتوافق مع كل نمط عائلي . فهنا ، في « موج » ، كما في « مان » السفلى ، لم تكن الأسر التعددية تتـطابق بالـطبع إلا مـع استثمارات المؤاكرين « المزارعين الميسورين » الذين كانوا يشكلون في محيط « لاقال » 14٪ من مجموع العائلات بين 1772 و 1786 ، لكن السلطة الإقتصادية ، والسياسية بالطبع ، كانت بين أيديهم على مستوى مجالس الخورنيات . وكما في انكلترا ، كانت عائلات المؤاكرين الأدنى مستوى تضم سبعة أشخاص كمعدل وسطي ، وقد يصل هذا العدد أحياناً إلى 14 ، مقابل ثلاثة إلى خمسة بالنسبة للبستانيين ، واثنين إلى أربعة بالنسبة للعمال المياومين .

وكانت بعض المقاطعات في وسط فرنسا ، كـ « بوربونيه » و « أوفرنيا» ، تضم أيضاً متآخين ، وتجمعات هادئة حيث تعيش العائـلات الفلاحيـة ذات القربى من شيوع الأموال والعمل . وكانت هي التي تختار رؤساءها ، كما كانت هذه العائلات تتناول طعامها بصورة جماعية ، وتعمل على المحافـظة على شيوعيـة الأملاك من خلال الزواج الداخلي .

وفي بعض البلدان الأوروبية الأخرى ، أفسحت البنى العائلية مكـاناً أوسـع للتجمعات العائلية . ففي السهل الهنغاري ، غالباً ما كان يوجد أسر مركبة مع عدة سلالات من ذوي القربى ومن التابعين المتزوجين . بيد أن هذه التجمعات كانت تكثر لدى سلافيي الجنوب ، من بولونيا إلى الأدرياتيكي . وقد استمرت معظمها في بعض المناطق حتى القرن العشرين . والأكثر شهرة بينها هي « الزادروغا » الصربية ، التي كانت تربط بين أعضائها رابطة الدم ، والتي كانت تقيم الإحتفالات الـدينية الجماعية ، ويسكن أفرادها معاً في مسكن واحد ، ويتناولون طعامهم معاً وفق فئات العمر والجنس إنما بمعزل عن العائلات ـ النوى ، ويـدير شؤونهم زعيم العشيـرة ومجلسها . وكان بعض هذه العائلات العشائرية يضم حتى مئة شخص . وكانت جميع الأملاك والثروات مشتركة ، ليس فقط تلك المتأتية عن طريق الوراثة ، بل أيضاً المكتسبات . وكان المجلس يمارس سلطتـه على أولاد العشيرة ضـد نصح

الأهل غير الشرعيين . كذلك ، كانت العشيرة العائلية موجودة في روسيا ، وتتمايز عن عشيرة القرية ، أي « المير » ، المكلفة بتوزيع الأراضي .

واضح إذاً أن العائلة ـ النواة لم تكن تختص إلا بجزء من أوروبا . يبقى أن نعرف ما إذا كانت تشكل حتى البنية العائلية الأكثر انتشاراً .

عرفت طبقة النبلاء الأوروبية ، في جميع النواحي ، شكلاً آخر من أشكال التماسك العائلي : إنه النسب السلالي الذي عرفه « فورتيار » بكونه « سلسلة متعاقبة من الأهل بدرجات مختلفة يتحدرون من أرومة واحدة أبوية مشتركة » . وكان أن أدى النسب السلالي، بصورة آلية ، إلى فكرة القدم والشهرة . ففي رأي « مارك بلوخ » أنه حدث انتقال في القرون الوسطى ، داخل أوروبا الغربية ، من نسب سلالي يشمل جميع الفروع السلالية إلى نسب سلالي يقتصر على قربى العصب فقط . إنما استمر بقاء آثار أول نظام ثنائي ، ذلك أن قوة أية عائلة نبيلة مثلاً لم تكن فقط تتأتى في فرنسا من أقدمية محتدها النبيل المنتقل عبرَ الذكور ، إنما أيضاً من نوعية مصاهراتها مع كل سلالة . أما بالنسبة للبلدان الجرمانية ، فإننا نعلم كم كانت ضرورية الشواهد على وجود النبالة، سواء لجهة الأنثى أو الذكر.

ومن بين الأنساب النبيلة الفرنسية ، يمكننا أن نختار عائلة « دورفور » كأفضل نموذج على ذلك . لقد برز هذا الإسم مع القرن 11 ، في « اجونيه » و« كورسي » . وبين 1270 و1360 ، توزع إلى فروع خمسة . وما لبثت الصراعات الطويلة بين ملوك انكلترا وملوك فرنسا في الجنوب الغربي أن وزعتهم بين هذين المعسكرين . فيحظى فرع « دورا » بشهرة واسعة في « اكيتان » ، بموجب زواج تم مع عائلة البابا « كليمان الخامس » ، وبفضل رعاية الملك ادوار الثالث . ثم وفي القرن 16 ، أصبحت تحت حماية سلالة « البريت » . وقد تحولت بعض فروع آل « دورفور » إلى الإصلاح في حين بقي البعض الآخر موالياً للكاثوليكية . وفي القرن 17 ، عقد آل « دورا » مصاهرات عدة مع آل « بويون ـ تورين » ومنها مع آل « أورانج ـ ناسو » . فيعمل أحد أفراد العائلة في خدمة انكلترا ويصبح قائداً لحرس جاك الثاني . وفي فرنسا ، يصبح اثنان من آل دورا ماريشالين ـ دوقيين . وفي القرن 18 ، يسيطر آل دورفور على زمام الحكم في الأقاليم ، إضافة إلى الماريشاليات والسفارات ، بيد أن هذه السلالة كانت أيضاً تضم فروعاً قليلة الثراء

ودون شهرة واسعة في الجنوب . إنهم آل « غاسكون » الذين لم يحظوا بمقامات رفيعة في البلاط ، ولا بمراتب مشرفة ، ولا بمصير قومي ، لكنهم أفادوا من ارتقاء آل دورا الإجتماعي . أما الماريشالات ـ الدوقات فكانوا دائماً يذكرون قرابتهم مع الفروع الحديثة ، علماً بأنه كانت تفصلهم عن الأصل المشترك ثلاثة أو أربعة قرون . وكان آل « دورا » وآل « لورج » يختارون أبناء أعمامهم البعيدين بصفة ضباط في فيالقهم . فيوصلون أحدهم إلى أسقفية « بيزنسون » ، لا سيما وأنهم كانوا ، منذ عهد لويس الرابع عشر ، يسيطرون على الحكم في فرانش كونتيه . وقد عمد ممثلو مختلف الفروع عام 1770 إلى إصدار نسخة رسمية عن سلالتهم لتوكيد أصلهم المشترك . ومن المؤكد أنه أفاد آل غاسكون القليلو الحظوة من شهرة آل دوما ، فإن هؤلاء أفادوا أيضاً من سلالة وبيت ذوي ممثلين كثر ، بحيث يمكنهم الإعتماد عليهم ، لنيل الشهرة ، بسبب كثرة عددهم . وكان الجميع يعتبرون دوق آل دورا البكر ، في الفرع البكر ، وكأنه زعيم العائلة . فكان يحكم في الصراعات بين أعضاء الجماعة العائلية ، ويقدم النصح والمشورة ، ويقدم كل مساعدة ، وينظم صفقات الزواج .

وليس أمامنا سوى قراءة سان سيمون للتعرف إلى التعقيد ، بل إلى الحضور الكلي للسلالات والعائلات في بلاط لويس الرابع عشر وفي الجيش . وكان فقدان زعيم السلالة يعتبر كارثة بالنسبة للجماعة برمتها . وتقول مدام « دو سڤينييه » لدى موت تورين : « إن كل الذين كان تورين يحبهم هم في حالة يرثى لها » .

إنما إذا استطاع أحد فروع السلالة أن يتفوق على الفروع الأخرى تبعاً لثروته أو مقامه ، فإنه لم يكن ينسى الأقل يسراً . فكان المقربون من البلاط يسعون إلى الحصول على وظائف لإعطائها إلى أبناء أعمامهم في المناطق . فالكل يمارس هذا التعاون ، الأرستقراطيون كما المتمولون .

هذا الواقع المتعلق بالنسب كان أيضاً موجوداً فيما وراء البحار في كندا البعيدة ، التي كان اكتشافها صنيعة كبرى العائلات كعائلة « موايان ديبرفيل » التي حارب أبناؤها الإثنا عشر من خليج هدسون إلى أكاديا ولويزيانا .

وفي اسكتلندا ، وجدت بنية عائلية وإجتماعية قد تكون أكثر أهمية ، خصوصاً مع وجود العشيرة . فكان اللوردات والفلاحون يفيدون من ضعف السلطة الملكية

ومن الفوضى . وكانت العشيرة قائمة على علاقة قربى تربط ما بين الزعيم وآخر رعاة الجبال مروراً بمسؤولي « السبعات » . وكانوا يراعون حرمة العميد الواحد المشترك . ويتوجب على أعضاء العشيرة ، مهما تنوعت ظروفهم ، دعم الزعيم بالسلاح والقبول بسلطته القضائية وحمايته لهم . وفي مجتمع يسوده العنف الدائم ، كانت الحرب هي الهدف الرئيسي لدى العشائر ، المشهورة بارتداء أثواب الترتر و« بشعاراتها » . وكان « التاكمان » في الأراضي المرتفعة يلعبون دور الوسطاء بين زعيم العشيرة والفلاحين . وكانت العلاقات العشائرية أساساً علاقات بين الأفراد ، بمعزل عن الإحتكارات المحتملة للأراضي . حتى رغم الإصابة بعدوى الإقطاعية في الأراضي المنخفضة . وحتى عام 1745 ، أي حتى أكبر آخر تمرد يعقوبي ، ظلت العشيرة الاسكتلندية على قوتها باعتبارها رابطاً بين أعضائها ، مع الإحتفاظ أيضاً بالدور السياسي . ثمة مناطق أوروبية أخرى عرفت بالطبع أشكالاً مماثلة ، إنما أقل اكتمالاً ، كبولونيا ، حيث عرف النبلاء شيئاً مماثلاً للعشيرة .

وفي جميع أنحاء أوروبا ، كانت السلطة في قلب العائلة منوطة بالرجل ، ومما لا شك فيه أن هذه السلطة تنامت في فرنسا خلال القرنين 17 و18 . وفي أي بلد فرنسي العادات ، كانت سلطة الزوج على زوجته وأملاكها تبدأ منذ لحظة عقد القران . ولم يكن ذلك يعد مجرد احترام ، بل « تبعية صارمة وخضوع » . ولم يكن بمقدور المرأة المتزوجة المثول أمام القضاء أو الدفاع عن نفسها إلا برضى وموافقة زوجها . كذلك ، كان الآباء ذوي سلطة هائلة على أبنائهم . فكان الأب قادراً على توقيف ابنه الذي يقل عمره عن 25 سنة وذلك بترخيص من ضابط الشرطة أو بأمر استبدادي ، إذا كان يريد مثلاً منعه من عقد زواج غير متكافىء أو الإنجرار وراء الفسق والفجور . وفي البلدان ذات القانون المكتوب ، كانت السلطة الأبوية أيضاً واسعة النطاق ، وفي معظم هذه التقاليد ، كانت سن النضج تتحدد بـ 25 سنة . ومما يدل أيضاً على الدونية الشرعية عند المرأة هو أن الزوج كان وحده يدير أملاك المرأة ويتصرف بها على هواه . وإذا ارتكبت المرأة الزنا ، فإنها تسجن في أحد الأديرة لمدة سنتين ، وإذا لم يعمل الزوج على إخراجها منه ، تبقى فيه مدى الحياة .

ورغم أن انكلترا أصبحت ، في القرن 18 ، البلد الأكثر ليبرالية ، إلا أنها لم

تكن أقل قسوة على المرأة . وكما كتب المشرع الكبير بلاكستون : « تبقى شخصية ، أو وجود المرأة معلقة طيلة فترة الزواج أو على الأقل مندمجة في شخصية الزوج أو غير متمايزة عنها . . . بشكل لا يفترض معه أن تتصرف في شيء بمفردها » . ولم يكن ثمة في فرنسا ، كما في انكلترا ، نساء يستطعن التصرف بحرية سوى اللواتي يقمن بأعمال التجارة في نطاق مهنة مغايرة لمهنة الزوج .

رغم ذلك كان لا بد من التمييز بين القانون والممارسة اليومية . وغالباً ما كشفت المذكرات والمراسلات عن وجود علاقات بين الزوجين وبين الأب والإبن ، أقل صراحة بكثير مما ذكرناه .

ففي انكلترا ، كان رب العائلة الأرستقراطية ، في عهد تيودور ، يتمتع بسلطات واسعة . فهو يزوج أولاده دون أخذ موافقتهم . وكان الحاكم ، بموجب قانون « وارد شيب » الإقطاعي ؛ يعهد ، مقابل مبلغ من المال ، بالوصاية على الأولاد القاصرين ، إلى أوصياء يزوجونهم على هواهم . بيد أن هذا الوضع تبدل في القرن 17 . فيرى ل. ستون أن أولاد النبلاء حصلوا على المزيد من الإستقلالية . وعام 1660 ، ألغي النظام الإقطاعي ، وألغي معه مجلس الوصاية . ومن المحتمل أن تكون الأرستقراطية قد تأثرت بمفهوم البورجوازية والطهرية فيما يخص الحياة العائلية . وفي فرنسا ، كما في انكلترا ، كان عقد الزواج يعد إجراء أساسياً في الحياة الإجتماعية . فالجمع بين عائلتين ، بمقتضى الزواج ، هو قبل كل شيء إرساء علاقة بين جماعتين تشعر كل منهما بتعزيز قوتها بفضل هذا التحالف . وفي ذلك تعددت التمثيلات الأيقونية منذ إبراهام بوس في عهد لويس الثامن ، وحتى « هوغارت » الذي راح يسخر من عادات مجتمع القرن 18 الإنكليزي أو ، على العكس ، من المظهر التهذيبي للوحة « العروس المزفوفة » في القرية للرسام « غروز » . على أي حال ، تكفي مراجعة ما كتبه موليير في « مدرسة النساء » أو في « نساء عالمات » ، للتأكد من أن المؤلفين كانوا على معرفة تامة بتفاصيل قانون الزواج . وفي منتصف القرن 18 ، كان أكثر من ثلثي حالات الزواج ، في فرنسا ، مسبوقاً بعقد محرر أمام موثق العقود .

وفي العالم الكاثوليكي ، كان الأولاد المنخرطون في سلك الكهنوت يعتبرون

أمواتاً من الوجهة المدنية ، مما كان يستبعدهم عن حصصهم من الميراث . والتوزيع لدى النبلاء كان يسمح عادة بمنح الإبن البكر ، وفق الأساليب المتغيرة بتغير الأقاليم ، ثلثي الإقطاعات أو نصفها علاوة على القصر الرئيسي . وحق البكورة هذا ، أو التوزيع ، لدى النبلاء كان ذا أهمية كبرى في انكلترا بحيث شكل أحد أهم الشواهد على النبالة فيها . وهو لم يكن يتناول بطبيعة الحال سوى الذكور ، ما عدا في بلاد الباسك . وفي السويد كانت الأراضي توزع عادة بالتساوي ، بحيث لم يكن للذكور ، أي حق سوى بتركة تعادل ضعفي التركة الممنوحة للإناث . وفي انكلترا ، كان حق البكورة يشمل كل الإنكليز ، فيما يتعلق بالأملاك غير المنقولة . فالبكر بين الذكور يحرم أخوته الباقين ، والذكور يحرمون الإناث . ومن شأن هذا الوضع طبعاً أن يؤدي إلى إفقار جميع الأبناء التوالي . أما في ألمانيا فاتبع العرف القديم المسمى بـ « أنربانرخت » الذي كان يسمح للقرويين بتحويل جميع أملاكهم إلى وريث واحد ، بحيث يتكفل هو بالتعويض على شركائه في الميراث .

وكان نظام التوريث يختلف باختلاف المناطق الأوروبية ، وتبعاً للجماعات الإجتماعية والجنس . وهكذا ، ففيما يتعلق بالعامة في فرنسا ، أمكن المقارنة بين الغرب ، حيث تسود المساواة ، والجنوب (أكيتان) حيث كان الأب صاحب القرار في توزيع المكاسب على أبنائه ، كما جرت العادة في ڤالونيا . وفي أنجو ومان ، حين كان البون شاسعاً بين الحصص لدى النبلاء ، كانت تقوم على العكس ، مساواة دقيقة فيما يتعلق بالمواريث لدى العامة . كذلك نتبين ، داخل الثروات ، وجود أملاك خاصة ، أي تعود تجديداً إلى الذرية وهي الأملاك التي يرثها الأولاد عن آبائهم . ولا يمكن أن تخرج هذه الأخيرة من أيدي السلالة ، وفي حال وفاة أحدهم دون ورثة ، كانت أملاكه الخاصة تنتقل إلى أقرب أنسبائه الذي ينتمي إلى الجانب الذي كان مصدر هذه الأملاك . كذلك إذا أراد أحدهم بيع أملاكه الخاصة ، يستخدم أحد الأقرباء حق استرداد ملكية النسب للإحتفاظ بهذه الأملاك داخل نطاق العائلة . وبطريقة التوكيل ، يستطيع الموصي أن يوصي بالأملاك ، مع الإلتزام بالمحافظة عليها ، دون إمكانية تحويلها أو نقلها خلال أجيال عدة ، ودون إمكانية تقسيمها ، بحيث تنتقل من بكر إلى بكر آخر . هذا الإجراء كان يستخدم على نطاق واسع بغية الحفاظ على كبرى الإقطاعات ذات العزة والرفعة . لكنه منذ عام 1747 ، أصبح يعمل به في فرنسا على مستوى جميع الأفراد . وفي انكلترا ، عرفت

ممارسات مماثلة . فكان الإحلال التدريجي أو « البقية الباقية » هو الذي يترك للموصي حرية التصرف في تصوره لنماذج التوريث . وكانوا كذلك يطبقون إجراءات الإستئمان التي بواسطتها تترك الأملاك صورياً بيد أحد الأشخاص مع التوصية بتسليم الوصية لشخص آخر . أو أنه كان يتم مسبقاً ، خلال عقد القران ، وخصوصاً مع نهاية القرن 17، كان يتم تقدير حصص الأبناء المنتظرين الذين لم يولدوا بعد (وهي هبة شرعية) . أما في اسبانيا ، وكذلك في البلدان الخاضعة للهيمنة الأسبانية ، كمنطقة فرانش ـ كونتيه ، فكانوا يطبقون إجراء يدعى إقطاعية البكر الذي وضعت مبادئه بموجب قوانين « تورو » الصادرة عام 1505 . وبخلاف التوكيل الفرنسي ، كانت إقطاعية البكر هذه دائمة وتعطي للموصي كامل الحرية ، كما كانت كذلك تعطي بعض المكاسب للذرية الأنثوية . وهذه الممارسات المتنوعة كانت تهدف عادة إلى الإحتفاظ بالإرث للإبن البكر ، وهذا ما كان يمنع حركية الملكيات الكبرى وأحياناً، كما في حال «تنظيم العائلة»، يمنع حتى التصرف بها أو رهنها، وبالتالي الحصول على أموال جديدة.

وعام 1714 ، دمج بطرس الأكبر في روسيا نمطي الملكية العقارية ، « الفوتشينيك » أو الإرث الموروث و « البومت » أو إقطاع الأرض الذي يمنح مقابل الخدمات . وكان الشكل الجديد وراثياً وفقاً للنمط الأول وغير قابل للتجزئة كالنمط الثاني . وكان يستحيل توصية الملكية العقارية بموجب وصية سوى لابن واحد ، مع تخصيص الأبناء الآخرين بالأملاك المنقولة . أما الهدف من ذلك فكان مزدوجاً : منع تجزئة الملكيات الكبرى كي تبقى العائلات النبيلة قادرة على خدمة الدولة وكي تدفع كذلك الأبناء الصغار المحرومين من حصصهم في الأراضي إلى الأعمال المفيدة . بيد أن اللاتجزئة كانت غير مستحبة في صفوف النبلاء فتم إلغاؤها عام 1731 .

كذلك أدى تطبيق شيوع الحصص إلى منع تجزئة الثروات . وكما ذكرنا ، كانت هذه الحالة سائدة لدى التجمعات الفلاحية المغلقة في كل مكان تقريباً ، ولم تكن العائلات النبيلة بمنأى عن ذلك أيضاً . وهكذا ، فإذا كانت النظرية ، في البندقية ، تستلزم أن يكون النبلاء متساوين ، فغالباً ما كان يتم اللجوء عملياً إلى الشيوع والإستئمان . ومعظم الأحيان ، كانت المجتمعات التجارية تتخذ شكل

الأخوية ، أي الجمعية العائلية . يضاف إلى ذلك أيضاً مجموعة من التدابير ، كأن لا يصار في معظم الأحيان إلى تزويج أكثر من ولد واحد أو ولدين ، في حين ينخرط الآخرون في سلك الكهنوت أو يبقون عازبين . وفي بروسيا ، لم يعرف النبلاء حق البكورة ، فكان لا بد لجميع المتحدرين من جد واحد أن يعيشوا فوق أرض واحدة ، يتمتعون بحق الإنتفاع بها . وهذه المجموعة ذات الملكية الشيوعية كانت تمنع تحويل أو رهن الأملاك دون موافقة الأنسباء الأبويين . إنما بصورة عامة ، كان البكر ، في جميع أنحاء أوروبا ، هو الأكثر إفادة تقريباً . وفي مجتمع العامة ، كانت أحياناً توجد قواعد معاكسة تمنح الأملاك للأولاد الأكثر شباباً ، كما في بريتانيا مع حق الفتوة ، أو في انكلترا مع القانون العرفي المتعلق بـ « القصبات » الإنكليزية .

وبصورة مستمرة ، كان انتقال الأملاك والإسم يتم على أساس وشائج قربى الدم ، مع التشديد ، بشكل أو بآخر على استبعاد أولاد الزنا .

يمكننا التمييز ، في العديد من البلدان ، بين بعض أنواع الأملاك التي لا تتشابه فيها قوانين التملك والوراثة : أملاك النبلاء والعامة ، الأملاك المنقولة وغير المنقولة ، الخ . وفي فرنسا ، تعتبر الوظائف والأرياع ، وفي انكلترا المناصب الموروثة بمنزلة أملاك ثابتة .

وكان تماسك العائلة يبرز من خلال لقاءات ، وجمعيات الأهل عندما يكون الأمر متعلقاً باتخاذ قرارات هامة تصب في مصلحة الذرية .

وكان لكل عائلة وكل نسب مجموعة من الرموز والشعارات . فشعار النسب الذي يتصدر واجهات المنازل ، وأبواب الكاروسات ، وأختام الرسائل وآنية المائدة ، كانت كلها تحدد الملكية العائلية . كذلك كانت العائلة تسعى إلى المحافظة على الملكية الموروثة عن الأسلاف . وكان لدى النبلاء والبورجوازيين سجلات تثبت أصلهم ووجودهم ، ولدى العائلات البروتستانتية سجلات مرجعية تدون أهم الأحداث العائلية . فكانت العائلات النبيلة تنشر المعلومات حول نسبها أو ، كما جرت العادة في صقلية ، تعمد إلى تصويرها على جدران القصور . والتعلق بمنزل الأجداد أدى بريشيليو إلى الإحتفاظ بقصر أهله القديم وسط العمارات الحديثة التي طلب من « لومرسييه » أن يبنيها له في دوقيته المخصصة للنبلاء والأشراف . وهذا ما فعله أيضاً لويس الرابع عشر في ڤرساي . كما كانوا يحتفظون

بصور أفراد العائلة ، المنتقلة من بكر إلى آخر ، والتي كانت شبيهة إلى حد ما بالمصورات القديمة . وغالباً ما كان يسمى الحفيد باسم جده للدلالة على الوحدة بين الأجيال .

كان كل منزل نبيل يعمد إلى خلع كسوة موحدة على خدمه بهدف التأكيد على خصوصيته وتمايزه . فكان لدى آل «لوفيفر دورميسون » بزة موحدة بنية اللون لتخليد ذكرى عائلة « سان فرانسوا دو پول » التي يتحدرون منها . وظلوا يحافظون على أسماء الأفراد فيها .

وكانت الأضرحة من أبرز الرموز المميزة للسلالات في جميع نواحي أوروبا . ففي فرنسا ، كان الأسياد الإقطاعيون يتمتعون بحق دفنهم في كنيسة إقطاعتهم ، نبلاء كانوا أم غير نبلاء . وإذا امتلكوا كنيسة خاصة ، فإنهم كانوا يزخرفونها بأنواع الزجاج الملون التي تمثل شعارات تذكرهم بديمومة عائلتهم وخلودها ، تماماً كشعارات روافد المذابح أو شرائط الحزن . وكانوا يقدمون التماثيل والزجاجيات الملونة للقديسين شفعاء العائلة والقديسين الذين يتسمون بأسمائهم . لقد كان تقديس « شجرة يَسّى » ، أي أسلاف المسيح ، يدل دلالة واضحة على وجود الفن الأيقوني الديني في فرنسا خلال القرن 15 و 16 . لكنه بدأ يختفي مع القرن 17 . وهذا التفاني الزائد في سبيل العائلة كان يرتبط بأهمية شجرة العائلة في مجمل المجتمع .

أما التضامن العائلي فكان يبرز في جميع المناسبات الهامة . فكانت التواقيع على عقود الزواج ، بل حتى الزيجات نفسها ، تشكل مناسبة لجمع شمل العائلة وإظهار قوتها . وكانوا يشكلون مواكب شرف ترافق الأقرباء الذين يمثلون أمام الملك أو الحكام ، ويحضرون معهم أثناء مثولهم أمام المحكمة . كما كانوا يشاركون في الحداد مع الأقارب ، البعيدين أحياناً ، إنما بهدف إظهار أهمية وشائج القربى بينهم . كما حدث مع آل « دورفور » حين أعلنوا الحداد ، في فرنسا ، تضامناً مع آل « أورانج ـ ناسو» الذين كانت تربطهم بهم أواصر النسب . وهذا ما يعطي شهرة لجميع العلاقات القائمة بين كبرى العائلات النبيلة الأوروبية . وكانت كل أوروبا الباروكية تؤثر تلك المواكب الجنائزية حيث منصات النعوش ، المحاطة بمئات الشموع ، والمزروعة بشعارات العائلات ، تجمع شمل السلالات للإستماع إلى

تأبين المتوفى ، وهو نوع من الفن الخطابي والديني الذي تميز به مجتمع الفئات .

لقد كان التضامن العائلي يمارس ، كما ذكرنا ، لمساعدة أعضاء الجماعة في أعمالهم وتحصيل المغانم من الحاكم . كما كان يؤدي إلى نكبة كل العائلة لدى زوال حظوة زعيمها . مثالنا على ذلك ما آلت إليه حال « فوكيه » . فلدى إخفاقه ، انسحب ذلك على كل عائلته ، كحال « كونسيني » قبله وكثير من المحظيين أو الوزراء في أوروبا خلال القرنين 17 و 18 .

الموالاة والتبعية وأشكال أخرى من التضامن

تعددت ، في أوروبا العصر الحديث ، الثورات والتوترات الإجتماعية ، إنما لم تكن البنى الإجتماعية والسياسية والإقتصادية لتستمر طويلاً ، لولا وجود روابط تضامنية عديدة بين مختلف الجماعات التي يتشكل منها المجتمع . وبين هذه الترابطات العمودية ، التي تربط عناصر قاعدة البناء الإجتماعي مع قمته بواسطة التبادل الثانوي للخدمات ، كان ثمة انتشار واسع لظاهرات الولاء والتبعية .

أول ولاء هو ذاك الذي كان يجمع الناس باللّه . ففي اليهو ـ مسيحية ـ ورد ذكره في إطار العهد التوراتي . فالعهد أبدي وموروث . وهو لا يرسي المساواة بين البشر ، بل بالأحرى يبرر وجود المجتمع اللامساواتي والأرستقراطي : يوجد بين اللّه والشعب وسطاء مميزون . فالشعب « قديس » ، بمعنى أنه يتميز عن غيره ـ وتفصله مجموعة من المحرمات عن جميع أنواع الخليقة . أما الولاء للحاكم ، الذي يعتبر في إطار الملكية المطلقة حقاً إلهياً باعتباره ظل اللّه على الأرض ، فوجد مكانه وتبريره في مفهوم العهد . وفي رأي معظم المنظرين المناصرين للملكية المطلقة أن التمرد على الملك يعني التمرد على اللّه نفسه .

في البلدان الكاثوليكية وفي الكنيسة الأنكليكانية ، كانت الطقوس الدينية تدعم الولاء للملكية . وكان الحاكم الإنكليزي يعتبر « المدافع عن العقيدة » ، أما في فرنسا ، فكانت تسبيحة الشكر تشير إلى انتصارات الملك ، ويصار في نهاية القداس إلى مدح السيد الحاكم ، والسلطة المنقذة بهدف استنزال بركات السماء على الأمير . أما مصدر ولاء الناس فكان مسحة الملوك التي تحولهم ، في فرنسا ، إلى أشخاص مقدسين ، بل حتى أصحاب معجزات . وكان لكل سلالة قديسوها ،

الذين يحظون بتكريم وغبادة الأتباع . وكان أولئك القديسون يثبتون الولاء للملكية : نذكر سنان لويس في فرنسا ، وسان إتيان في هنغاريا ، وسان فرديناند في اسبانيا .

بيد أن نظريات ماكيافللي ، هوبز ، وخاصة سپينوزا ، أمعنت في إضعاف الإيديولوجيا السياسية القائمة على مفهوم العهد . ففي كتابه « دراسة لاهوتية - سياسية » الصادر عام 1670 ، هاجم سپينوزا بعنف النظام الملكي والكتاب المقدس رافضاً القبول بسمة محددة لأي ميثاق مدني أو ديني . فهو لا يقبله إلا تبعاً لفائدته . « فإذا زالت الفائدة ، يزول معها الميثاق ، ويفقد سيادته . وبالتالي فمن الجنون الإدعاء بإمكانية ارتباط المرء بأقواله إلى الأبد » . لكن الشعوب تستجيب بأشكال مختلفة . ففي فرنسا ، وإبان أعنف الثورات الشعبية ، بقي الولاء للحاكم خالصاً لا تشوبه شائبة . أما في الجمهوريات ، فكانت ذكريات التفاني الوطني الرائعة هي التي تثبت الولاء للدولة وللقوانين .

ثمة نموذج آخر من الولاء ، وهو الذي يربط بين الناس بعرى وثيقة . ففي القرن 17 وكذلك القرن 18 ، كان البعض يعتبرون أنفسهم أتباع السيد الواحد أو الحامي الواحد ، وصنيعته ، والمخلصين له ، وقد شاع ذلك بين جميع فئات الشعب . وهذا النوع من الولاء يختلف عن الولاء للإقطاعية ، بمعنى أنه لا يوجد هنا ولاء حسب الأصول ولا تعهد بذلك . فالمولى يدين لسيده بالطاعة والخدمة والمشورة ، والعسكريون بواجب القتال لصالح سيدهم ، والقضاة بالأعمال الكتابية . بالمقابل ، كان على السيد حماية مواليه . وكان يأخذ على عاتقه منحهم المراتب ، والإنعام عليهم ، وتزويجهم : ولم يحكم ريشيليو ومازاران ، وسائر الوزراء والمحظيين في أوروبا القرن 17 ، إلا اعتماداً على جماعات الموالين . وهذا الواقع الإجتماعي ، غير المدرج في القوانين ، كان من القوة بحيث لم يستطع لويس الرابع عشر نفسه إزالته لكنه تصرف به بشكل أصبح معه جميع التابعين يدينون بالولاء له شخصياً كي يتمكن من مراقبتهم وضبطهم .

بين ظهراني التابعين ، كانت « الدار » جزءاً أساسياً من هذا النظام . فهي تتألف ، عند الأعيان ، من مستشارين ، ورجالات القانون ، وحرس ، وخدم وأقرباء السيد . ولم يكن أحد ليخجل من التبعية ، أي من انتمائه إلى « الحاشية » ، بل على العكس تماماً ، إذ يتشرف المرء بانتمائه إلى أحد المتنفذين . وقد جرى وصف

إحدى كبريات الدور النبيلة في القرن 18 ، وهي دار « لاتريموي » : كان يحيط بالأسياد حاشية مؤلفة من ثلاثين شخصاً لقاء راتب أو تعويض . ويتولى مشرف مسؤول إدارة جميع أمور الدار . ولدى الدوق مجلس استشاري هو عبارة عن صورة مصغرة عن مجلس الملك . وكل قطعة أرض كبيرة في فرنسا كان يديرها مدير مسؤول . وغالباً ما كان الدوق يتدخل لصالح تابعيه ، وهو واجب كان يلزمه به معلمه الخاص ، في إطار من الحياة المسيحية . وبطبيعة الحال ، كان يقوم على رعاية وحماية عائلات مديري أعماله والعاملين لديه . ثم إن الإنتماء إلى الجهاز البشري العامل في هذه الدار كان يعني الحصول، بعد عدة أجيال، على إمكانيات الإنتقال من البورجوازية الإقليمية الصغيرة جداً إلى عالم القضاة والمحامين . وكان أفراد هذا الجهاز البشري يزوجون أبناءهم في الوسط الذي يعيشون فيه ويقيمون علاقات قربى ومصالح مع الأوليغارشيات البلدية المحلية . وكان دوق « تريموي » ذا دخل محدود وفوائد كنسية ، ويتوسط لتسهيل أعمال الأبناء . أما المدراء فكانوا يمارسون أسلوب الهيمنة نفسه إزاء العاملين الأدنى رتبة . وفي بداية الثورة ، أبدى هؤلاء الناس كافة شديد الولاء تجاه العائلة الدوقية ، وكانوا أكثر من الدوق نفسه تعلقاً بامتيازات الدار ومجدها .

ولا شك في أن هذا العدد الكبير من «التابعين» في جميع بلدان أوروبا يفسر ضخامة هذه الدور. وهذا العدد الضخم كان مدعاة شرف ومجد لدى السيد.

ولم يكن الأتباع أقل شهرة ، رغم أن القوانين لم تلحظ وجودهم . تكفي العودة إلى كلمات الإهداء المدونة في الكتب أو إلى الأختام لنتبين شبكة الحمايات التي كانت تمنح للمؤلفين والفنانين . فكان الموسيقيون يعيشون تحت رعاية أمير أو أسقف يعد نصيراً للعلم والفن . وكلنا على علم بالعلاقات التي كانت قائمة بين باخ و « أرنست ـ أوغست دو ويمار » ، و « ليوپولد دانهالت كوتن » ، أو « أوغست الثالث دو ساكس » ، وأيضاً علاقات موزار مع أسقف سالزبورغ وكولورادو . كان على الكنائس الأميرية تأمين راحة الحكام ، والعمل على توكيد مجد دارهم . وعندما ألف باخ « التقدمة الموسيقية » عام 1747 ، أي بعد أن دعاه فردريك الثاني إلى پوستدام ، أعلن أنه ما فعل ذلك إلا « إمعاناً في تمجيد عاهل تشكل قوته وعظمته مدعاة إعجاب الجميع . . . » . أما « هايدن » فأمضى ثلاثين عاماً في خدمة الأمير

« أسترهازي » ، وألف 90 سمفونية ما بين 1789 ـ 1790 ، وقاد 96 أوبرا متنوعة ، وقدم لهذا الأمير المهووس بالموسيقى 1026 عرضاً . وهذه الرعاية ساعدت بطبيعة الحال على تفتح عبقرية هايدن ، بعكس حالة موزار في سالزبورغ .

وفي بعض الأحيان كان الأتباع يجدون إسقاطاتهم في الحيز المكاني . من هنا عمد أتباع ريشيليو إلى بناء الفنادق في الشارع الرئيسي للمدينة الجديدة التي سعى الوزير إلى إقامتها .

وفي القرن 17 ، تعددت في فرنسا مظاهر الرعاية والتبعية في جميع الأقاليم . كما سعى الإقطاعيون إلى إعفاء قراهم من دفع ضرائب الحرب . وكانوا يدافعون قضائياً عن أهلهم وأتباعهم . ولم يتردد مأمورو الملك في رفع الضرائب عن إقطاعاتهم أو إقطاعات أصدقائهم . وبالتالي كانت كل خورنية تفيد من علاقتها مع إقطاعي ذي نفوذ يؤمن لها الرعاية والحماية .

وكان ممثلو الملك في الأقاليم ، وخصوصاً الحكام ، يسوسون البلاد بدعم من أتباعهم الذين أدخلوا بينهم مسؤولي المقاطعة . وهذا ما حصل فعلاً مع آل « كونديه » بشكل خاص ، الذين حكموا بورغونيا طيلة أكثر من نصف قرن . إنما تبين حديثاً أن المتمولين كان لديهم أيضاً العديد من الأتباع حوالي عام 1660، وقد ذكرت أسماء 16 تابعاً يرتبطون بـ« فوكيه » مقابل خمسين يخصون « غورفيل » ، وهو مسؤول تغذية ومتمول متعاقد مع الملك ، وسبعة تابعين لـ« غروين » ، وهو ممون الجند ومتعهد ضرائب . بيد أن مجموعة كبيرة من الأتباع كما عند فوكيه كانت هشة لأنها تشتمل على عدد كبير من الممولين ومتعهدي الجيوش ، وكان لديهم قلة من الأتباع في الإدارة ، وهي غلطة لم يرتكبها كولبير . ثمة خطأ آخر ارتكبه المراقب العام وهو اعتقاده بأن شكل الحكومة برئاسة رئيس الوزراء لا بد وأن يستمر بالضرورة حتى ما بعد عام 1660 وبالتالي يمكنه اختيار مواليه وفق الأسلوب القديم ، أي من بين النبلاء العسكريين ، في حين أن مازارن ، الأكثر واقعية ، كان يعتمد قبل وفاته على سبعة من مواليه الذين يتقلدون مناصب رفيعة في إدارة المملكة .

ولو قرأنا سان سيمون لتبين لنا ، بين ظهراني هؤلاء التابعين ، مدى ارتباط مصالح المتمولين وطبقة نبلاء البلاط الراقية . وعندما اجتمع المجلس القضائي عام

1716 ، سعى الدوق « نواي » إلى ملاحقة « دونوي » ، وهو مقدم عرائض ، وصهر سان سيمون وابن أحد المتمولين . أما سان سيمون فذهب لمقابلة دوق أورليان ، الوصي ، الذي عمل على إلغاء قرار التكليف القضائي الصادر بحق « دونوي » . وفي القرن 18 ، كانت مهنة « جان ـ جوزيف دو لابورد » شاهداً على استمرار وجود الأتباع . فقد أفاد هذا التاجر بادىء ذي بدء من التوصيات الاسبانية لدى المراقب العام للأموال الفرنسية ، ثم من أسقف المدينة ، وهو بايوني ، وكان له أقرباء في إدارة مصلحة الضرائب ، وقد أصبح فيما بعد رئيس مفوضي الشؤون الخارجية . فكان أن عين لابورد في « برنيس » ثم في « شوازول » . بعد ذلك أصبح لابورد رجل أعمال في شوازول وممولاً لتبديل تحالفات العائلة وميثاقها . أما حماته ، مدام « نيتين » ، فكانت في بروكسل ممولة الامبراطورة . كما كان لديه بعض المحاسيب الذين دفع بهم إلى مصلحة الضرائب من أمثال لاكمان ، ماغون دو لابالو أو جوغ .

كذلك ، وجدت في عالم التجارة علاقات التبعية . فقد أكد « موريس كينيه » بالنسبة للمسؤول التجاري في نانت ، أن اختيار أي قنصل لا يتم فقط بصفته رئيساً لمؤسسة تجارية أو كعميد عائلة ، بل كممثل شبه رسمي لشبكة من الأقارب والحلفاء .

لقد انتشر الأتباع والموالون في جميع أنحاء أوروبا . حتى إن العشيرة الأسكتلندية كانت تتخذ شكل جماعة من الأتباع لكنها أرادت أن تبقى عائلة كبيرة تنتمي إلى جد واحد مشترك . ففي الأراضي المنخفضة ، كانت « العقود بين أصحاب الأرياع » ترسي التزامات إرادية بين اللوردات وصغار أصحاب القصور يتم بموجبها تبادل الخدمات فيما بينهم . وفي السويد ، لم يستقر الأعيان أي أرستقراطيو العائلات القديمة والقوية ، الذين كانوا يمتلكون مناطق نفوذ واسعة ، لم يستقروا قط فوق أراضيهم التي كان متعهدو الضرائب يقومون بإدارتها ، لكنهم وضعوا تحت تصرفهم العديد من الأتباع الذين ينتمون إلى صغار النبلاء .

وقد عرفت طبقة النبلاء البروسية ، حتى في عهد فردريك الثاني ، بعض حالات التبعية . فكان يوجد بين النبلاء علاقات أشد وثوقاً بين أعضاء الجماعات الإجتماعية الأخرى . وخلال القرن 16 ، عرفت مدن اسبانيا « سلالات نبيلة » كانت تشتمل على كل الجماعات الإجتماعية ، أي نبلاء من سواد الشعب ، وتدير وتقرر

عن طريق الجمعيات والمحاكم والمأمورين ، الكثير من الأمـور التي تتعلق بها . وكانت هذه السلالات النبيلة تتقاسم مهام القضاء والإدارة في المدن . بيد أن عودة حكام آل هابسبورغ إلى السيطرة على البلاد وإرسال المبعوثين الملكيين إلى المدن بصفة قضاة مدن ، أديا بصورة ملحوظة إلى تقليص دور هذه السلالات النبيلة .

وفي الأقاليم المتحدة ، كان للأوصياء أتباعهم . فكانوا يخصون أصدقاءهم بالوظائف في المدن ومناصب مديري المجالس الإقليمية لشركـات الهند التي قـد تصبـح ملكاً لـه ، من خلال استمـالتهم لأصوات الـولايات الإقليميـة أو مجـالس المدينة . بالمقابل ، كان الحكام الإقليميون من آل أورانج يجمعون حولهم شريحة واسعـة من الأوساط الشعبيـة . وفي الجيش ، بشكل ييسـر أمـر استخـدامهم في المهمات العسكرية . ولم يكن الدخول في بطانة الأمير العسكرية سوى وسيلة من وسائل الإرتقاء الإجتماعي . بيد أن النتائج السياسية لم تكن هزيلة بالنسبة لسلالة أورانج ، لأنها أعادت مرتين إرساء الحكم الإقليمي لصالحها ، مستخدمة عدداً كبيراً من الأتبـاع الذين كـانوا يشكلون عصبـة أكثر منهـا حزبـاً سيـاسيـاً وفق الأسلوب الحديث . وفي الدولة البولونية ، أي تلك الجمهورية التي كان فيها جميع النبلاء متساوين على الصعيد النظري ، كانت هناك أسباب عـدة فسرت أهميـة الأتباع : انهيار السلطة الملكية مع نهاية سلالة آل جاجلون الوطنية وإرغام هنري دانجو عام 1573 على التوقيع على بنود « الميثاق العرفي » التي حددت السلطات الملكية ، ثم الإضطرابات الداخلية والحروب مع السويد في نهاية القرن 17 ، وأهمية السكان النبلاء ـ حوالي 15٪ من البولونيين ـ ، وأخيراً ، في القرن 18 ، تدخل بعض القوى الكبرى في شؤون البلاد الداخلية ، بحيث كانت كل قوة تسعى إلى تبني عصبة ما للدفاع عن مصالحها في مجالس الدييت .

يمكن الحديث هنا أيضاً عن طبقة النبلاء الفقراء ، أي « نبلاء المحراث » ، الـذين كـانت لهم أهميتهم في بعض المنـاطق حيث يعيش العـديـد من النبـلاء القرويين . هذه العائلات كانت توظف أولادها بصفة خدم ، وغلمان ، ومـروّضي جياد ، في دور الأشراف حيث يتلقون الأجور والهدايا من أسيادهم . وكانت هذه الخدمة تعتبر مشرفة . أما الموالون ، الأكبر سناً ، فكان يتم استدعاؤهم إلى القتال في سبيل الشريف الذي يتطوعون لمساعدته في كل شيء . وكان النبلاء يستخدمون

فيما بينهم عبارات خاصة . فيتنادون مثلاً بعبارة « اليد المخملية » . كما كان الأشراف يدفعون بمواليهم إلى الكنيسة أو الجيش ، في حين كانت لديهم جيوشهم الخاصة المؤلفة من أتباعهم المخلصين . نذكر في هذا الإطار أن أكثر من 10000 رجل كانوا تحت تصرف الأمير « رادزيويل » ، الذي شكل جمعية من الأصدقاء . وكان الأشراف يستخدمون هؤلاء « الهوسار » (الجنود الخيالة) وهذه الجماعات الخاصة ضد الأتراك أو ضد الأمراء البولونيين الآخرين . أما الأمراء الأقوى فكانوا ينزلون مواليهم في أراضي تم الإستيلاء عليها في أوكرانيا . من بين هؤلاء الأمراء نذكر زامويسكي ، لوبو ميرسكي ، وأوسكولينسكي . ولم يكن الحاكم الفاقد للسلطة بقادر على الإستمرار إلا إذا كان يقلد كبار النبلاء . فيسعى هو أيضاً إلى إعداد إتباع له ويعهد مثلاً إلى مواليه بإدارة المناطق و «أملاك الامبراطور» ، إنما في القرن 18 ، انتقل قسم كبير من الأعمال إلى أيدي أعضاء الدييت المحليين بحيث تمكن الأشراف من فرض هيمنتهم بواسطة أتباعهم . وكان أعضاء الدييت يستأثرون بجميع الإختصاصات والكفايات في الدولة . وبالتالي ، كان النبلاء البولونيون « زلاكتا » ، تبعاً لنوع من المساواة الوهمية فيما بينهم ، خاضعين لسيطرة الأشراف الذين نظموهم في مجموعات من الأتباع في مواجهة بعضهم البعض . أما فريقا النبلاء الكبيران التقليديان خلال الإنتخابات الملكية ، أو في مرحلة الصراعات بين « بوتوكي » و « زارتوريسكي » حول « حرية النقض » ، فكان أقرب إلى التنافس بين مجموعتين كبيرتين من الأتباع منه إلى التزامات إيديلوجية محددة . ولا شك في أن مظاهر الحماية كانت تلعب دورها على أكمل وجه . نذكر في هذا الإطار أن « ستانيسلاس بونياتوفسكي » ، وهو من عائلة نبيلة متوسطة ، تزوج فتاة من عائلة « زارتوريسكي » ، الشديدة النفوذ ، وأصبح تحت حماية آل « ساپياها » .

ولم تكن روسيا لتخلو من وجود الأتباع فيها . فكان القياصرة يوزعون على عمالهم المخلصين الأراضي الواسعة ، « اليومستيا» ، شرط تقديم الخدمات . وتنتهي هذه الأملاك بأن تستحيل إلى وراثية وتصبح في ظل بطرس الأكبر جزءاً من « الڤوتشفني » ، أي الأملاك الموروثة . كذلك عرف القرن 17 وجود النبلاء ، « دڤورجان » ، وهم من جماعة بيت الأمير ، الذي يصار من بينهم إلى اختيار « الدياكي » ، وهم موظفو « البريكاز » أو مكاتب الديوان ، و « السلوزيلي لجودي » ، وهم الخدم المنبثقون عن « الدورزينا » ، أي جماعة المحاربين الذين

كانوا سابقاً من حاشية الأمير . أخيراً ، كان البعض يتخلون عن حريتهم الشخصية كي يضعوا أنفسهم تحت رعاية من يكون أقوى . كل ذلك يدعو طبعاً إلى الإعتقاد بوجود أشكال من « التفاني » ومن التضحية بالذات ، كما في حال الموالاة ، إنما بطبيعة الحال مع فروقات كبيرة أيضاً ، كمنح أرض مثلاً لطالب الحماية ، أو التزام ريفي بشكل دين لا يدخل في الإطار الغربي لأي إيثار إرادي ومشرف تجاه القوي .

لقد استوى بطرس الأكبر على السلطة بفضل فيالق « المرفهين » ، المكونة من الموالين . وكان يحيط نفسه بالأجانب الذين تعرف إليهم في موسكو ، في مجمع الأجانب ، والذين دعموه في تغيير روسيا وحكمها .

وفي سائر أنحاء أوروبا ، برزت أشكال أخرى من التحالفات التي كانت تربط بين الناس على صعيد الحياة اليومية ، سواء في مجتمع الأرياف أو لدى عامة الشعب في المدن . فكانت مثلاً توجد رابطات أخوية لم يكن الإنتساب إليها وقفاً على مهنة واحدة أو جماعة واحدة ، بل كانت تجمع بين أشخاص ينتمون إلى جميع الفئات ، ويلتقون حول معتقد واحد . وكانت جمعيات الشبيبة تجمع هؤلاء ضمن لقاءات حرة ، مع مسؤول أو قس يصار إلى اختياره ليعمل على توجيههم ، ويقوم بتنظيم الأعياد والحفلات والإستقبالات والحفلات التنكرية . وقد كثر وجود هذه الجمعيات في جنوب فرنسا . وكانت الأعياد تتيح تلاقي كل الجماعات الإجتماعية ، كعيد الإطفال الشهداء ، وعيد القديس يوحنا ، والأعياد الخاصة بكل أبرشية ، والأعياد الشعبية ، أو الإحتفالات الطقسية الإجتماعية الوثنية المنشأ .

وكانت الملمات التي تتعرض لها الأسرة الملكية تشكل مناسبة لإقامة قداديس الشكر التي يدعى إليها جميع الناس ، ثم يصار بعدها إلى توزيع الخبز والنبيذ . كما كان قدوم الحكام ، وإقامة الأساقفة ، ومرور الأمراء مناسبات لإحياء الأعياد العامة . أما الإحتفالات الدينية الأكثر أهمية ، في البلدان الكاثوليكية وخصوصاً مناطق البحر المتوسط ، كالإحتفال بأسبوع الآلام ، فكان ينزل فيها كل الشعب إلى الشوارع ، أمام متنزهات إشبيلية . ومثوى العذراء ـ البارا ـ في مسينا ، والطواف بذخائر القديسة جنڤياف في باريس إذا ما داهم المدينة أي خطر أو مجاعة أو وباء . وكل جماعة إجتماعية أو كل هيئة كان لها موقعها في هذه الطقوس الهامة ، مع رايتها ، ومثوى قديسها ، ومذبحها الذي تحافظ عليه . وكانت تنشب بينها منازعات عديدة حول

اتخاذ مواقع الصدارة مما يؤكد أننا إزاء مجتمع فئات . وكانت حضارة أوروبا الباروكية تهتم بالصروح الضخمة المشيدة بالخشب الملون ومعجون المرمر ، التي كانت تحول المدينة من فترة لأخرى إلى مشهد مسرحي : منصات ضخمة للنعوش داخل الكنائس ، تركيبات متشابكة لتثبيت الألعاب النارية التي تشترك فيها مختلف المدن ، وهو مشهد تسهم في عرضه كل فئات المجتمع . فكانت البندقية تستمتع خاصة بالإحتفالات الطقسية المدنية الضخمة التي تجمع جميع هيئات المجتمع حول الدوج احتفاء بصاحب السمو ، بدءاً من عروض ألعاب القوى في الميدان الكبير ، يوم ثلاثاء المرفع ، وصولاً إلى زياح عيد الجسد في ساحة سان مارك . أخيراً ، كانت استقبالات مندوبي مجلس الأعيان للسفراء تحفز الرسامين على تصوير هذه اللقاءات الفخمة ، حيث تبرهن ضخامة الأعداد البشرية أنه ولو كان النظام ممعناً في الأرستقراطية ، فإنه لم يكن يتوانى عن دعوة مجمل السكان للإحتفال بالأعياد .

طبقة واحدة من النبلاء أم أكثر ، بورجوازية واحدة أم عدة بورجوازيات ؟

قد يحق لنا أن نطرح مسألة وحدة النبلاء أو البورجوازيين في ظل النظام القديم . أوَلسنا نخطىء عندما نستفيض في الحديث عن النبلاء والبورجوازية ، كما لو أننا نتحدث عن المراحل الدهرية التي اخترعتها أدمغة الغنوصيين المحدثين . رغم ذلك ، كان إسهام النبلاء في إدارة دفة الدول يتبدل وفقاً لمعطيات كل بلد : كان الإسهام كبيراً في البندقية وأوروبا الوسطى والشرقية ، وخاضعاً لرقابة الملكية في فرنسا . من جهة أخرى ، فأي نبلاء كانوا يتقلدون الوظائف العامة ؟ لقد انقطع النبلاء الريفيون البريطانيون عن خدمة الملك ، وحتى في بروسيا ، حيث كان جميع ضباط الجيش تقريباً من النبلاء ، وفي نهاية القرن 18 ، كان ثلثا جماعة النبلاء عبارة عن أناس يمضون حياتهم فقط في إدارة أملاكهم الواسعة .

ولم يكن ثابتاً عدد النبلاء بين مجموع سكان كل منطقة : 1 إلى 2٪ في فرنسا ، 10٪ في بولونيا ، وأكثر من ذلك بكثير في شمالي اسبانيا : 50٪ مثلاً في منطقة ليون .

ثمة تمايز واضح آخر يتعلق بالإمتيازات الفئوية . فمفهوم الحط من مقام

الأشراف الذي تتميز به فرنسا خاصة ، لم يكن معروفاً في انكلترا ، وكان قليل الشيوع في بريتانيا وكانت له ، بطبيعة الحال ، نتائج اقتصادية واجتماعية شديدة الأهمية .

هذا التساؤل حول وحدة النبلاء طرحه سان سيمون ، عندما دمج بين الممنوحين لقب نبيل وعامة الشعب ، منكراً عليهم صفة النبالة الحقيقية المكرسة ، حسب رأيه ، لطبقة النبلاء العسكريين القديمة . بعبارة أخرى ، هل يعتبر كولبير بورجوازياً أم لا ، رغم العديد من الألقاب الشرعية التي جعلت منه نبيلاً ؟ ولا شك في انه من الأوفق فصل الحد الشرعي عن ممارسات الحياة اليومية . فمن المؤكد أن ابن أي رجل اشترى وظيفة سكرتير الملك وبقي فيها مدة عشرين سنة أو توفي أثناء الخدمة ، يصبح (أي الإبن) نبيلاً مع تمتعه بجميع حقوق النبالة . إنما هل كان يعتبر في منزلة النبلاء المتحدرين من أصول نبيلة ؟ كل شيء هنا يعتبر حالة خاصة . فلا بد من الأخذ بالإعتبار وجود نوع من المساواة فيما يتعلق بحياة الترف والوضع الزواجي وبالتالي تفحص الشروط المالية المتعلقة بعقود الزواج ، مثلاً ، والعلاقة بين الصداق والبائنة وتقدمات الأزواج ، وعدم الإكتفاء بإثبات وجود مصاهرات بين العائلات المتحولة إلى النبالة وقدامى النبلاء .

من هنا كان أبناء النبلاء يتزوجون من بنات أثرياء النبلاء المحدثين اللواتي يمتلكن بائنة ضخمة ، إنما ليس العكس بتاتاً . وفي القرن 18 ، لم يكن أي ثري محدث ليقترن بابنة نبيل بريتاني فقير حتى ولو كانت تليدة المحتد . وكان التفاعل قائماً بين عاملي الرتبة والثروة . أضف إلى ذلك أن جميع الحقوقيين كانوا يحددون المراتب داخل جماعة النبلاء . يقول « غويوت » بهذا الصدد : « رغم أن النبالة لا تشكل سوى طبقة واحدة ، وأن جميع النبلاء متساوون فيها ، إنما يوجد بينهم تراتبية أمكن تمييزها بدقة في جميع الأزمان » .

وفي قلب طبقة النبلاء ، كثرت الصراعات الرتبوية بين النبلاء القضاة والنبلاء العسكريين ، والدوقات والأعيان والنبلاء الآخرين ، الخ . . . بيد أن هذه التراتبية لم تكن ثابتة ، وكانت خدمة الملك تأخذ مكانها إلى جانب معيار الأقدمية ، وقد قام لويس الرابع عشر بتغييرات هامة . فخلال تعديل وضع النبلاء الذي بوشر بتنفيذه عام 1667 ، أفاد من ذلك نبلاء القضاء الذين كانوا ينفذون هذا الإجراء ليستبعدوا من

هذه الفئة النبلاء الذين يمنعهم فقرهم من دفع الضرائب .

أما ملكية النبلاء فكانت شديدة التغير داخل المنطقة نفسها . ففي شمالي المملكة ، كانت هي السائدة في هينو ، بينما كانت السيطرة لأراضي الكنيسة في كامبرزيس وللملكية البورجوازية في الفلاندر . كذلك ، وفي محيط أورليانز ، كانت أملاك النبلاء أكثر أهمية في بوس وفي سولونيا منها في غاتينيه وفي وادي اللوار . ومع نهاية النظام القديم ، بقي النبلاء الفرنسيون شديدي التعلق بالحقوق الشرفية .

ولإثبات ذلك ، تكفي العودة إلى « ذكريات ما وراء الموت » . أما الهيمنة على القضاء فأدت إلى جعل الإقطاعة ملكية تتمايز عن غيرها .

وعام 1756 ، نشب جدل عنيف ترافق مع نشر كتاب الأب « كوييه » حول « النبلاء التجار » ، الذي رد عليه الفارس « دارك » في « النبلاء العسكريون » ، الذي يعارض فيه البرجزة عن طريق التجارة التي يزاولها قدامى النبلاء . ويؤكد « دارك » أنه إذا ألغي الحط من مقام الأشراف ، تختفي الفئات وتختفي معها الملكية ، العسكرية المنشأ ، في حين تقود التجارة إلى النظام الجمهوري . وكان الفارس دارك ينتقد دور المال المتنامي في المجتمع . فاقترح على النبلاء نمطاً حياتياً معيناً يكمن في التخلي عن الترف والبذخ . كما انتقد نبلاء البلاط الأثرياء الذين استحالوا نبلاء وكانوا يصادرون معظم المهمات والوظائف .

كذلك وجدت ، في المناطق ، تمايزات بين النبلاء البلديين وبين « الأجانب » ، أي النبلاء الوافدين من مناطق أخرى . وكان لا بد من أخذ هذا الأمر بعين الإعتبار في اختيار الحكام والإداريين .

ومن الخطأ بطبيعة الحال التصور بأن ردة فعل النبلاء والإقطاعيين كانت سمة تميز بها القرن 18 وحده . فخلال قيام الولايات العامة في القرنين 16 و 17 ، كان النبلاء يطالبون بالملكية الحصرية لبعض المهام والإقطاعات . وهكذا ، فقبل نهاية النظام القديم بفترة طويلة ، زادوا من عمليات الضم التي تسمح لهم بالإستيلاء على قسم كبير من الأملاك المشاعة ، تلك كانت بشكل خاص حال بورغونيا في القرن 17 .

كذلك ينبغي ألا ننسى ، إزاء عوامل تنوع جماعات النبلاء ، أن القرن 18

الفرنسي، عرف بعض الميل نحو وحدة الفئة الثانية، في قلب المجتمع الراقي، من حياة الصالونات الباريسية والإقليمية، مع نوع من التقارب حول مُثُل عصر الأنوار لدى الجماعات التي ظلت حتى ذلك الحين متباعدة، سواء على الصعيد الإجتماعي أو القانوني. شاهدنا على ذلك هو التقارب بين المنازل الباريسية العائدة لطبقة نبلاء البلاط العليا وأثرياء النبلاء المحدثين، الذين كانوا يمتلكون العديد من الدور الفخمة في أحياء «مونمارتر» و«باليه - رويال». لكن الثورة، عندما أرسلت متعهدي الضرائب، والدوقات والأعيان إلى المقصلة، كرست نوعاً من الوحدة بين النبلاء الفرنسيين، على الأقل في ذهنية الثوريين الذين جمعوا بينهم تحت اسم الأرستقراطيين.

وفي روسيا، كان التمايز شديداً أيضاً بين النبلاء. فعام 1777، ووفق بعض التقديرات، كان لدى 32٪ من مالكي الأقنان أقل من 10 أقنان ذكور بينما كان 16,2٪ فقط لديهم أكثر من 100 قن. وإذا كان لدى المالك أكثر من 1000 «نفس» فهو ثري. وبين 500 و 1000 فهو موسر، إنما يكون فقيراً إذا كان لديه أقل من 25. من الناحية النظرية، كان جميع النبلاء متساويين ويرتبطون فيما بينهم بعرى التحالف والمصاهرة، بيد أنه في نهاية القرن 17، أصبح التقييم الإجتماعي عملياً يميز بين النبلاء الذين يعينون بصك براءة من قبل القيصر، والنبلاء الذين حصلوا على النبالة بواسطة الخدمة العسكرية والخدمة المدنية، والنبلاء المتحدرين من أصل أجنبي، والنبلاء ذوي الألقاب والعائلات الأرستقراطية القديمة في قمة الهرم والذين كانوا يكرهون الفئات الثلاث الأولى ويتساهلون مع الفئتين الأخيرتين. كذلك، فعندما منحت كاترين الثانية سلطات واسعة للنبلاء في كل حكومة بهدف إدارة الشؤون المحلية، كان الذين تمكنوا من التصويت في جمعيات النبلاء والذين اختيروا لمختلف المهمات هم الملاكون والذين بلغوا رتبة معينة في الجيش أو ما يعادلها في الخدمة المدنية.

وفي جميع الفئات النبيلة كانت توجد تلك المفارقة المتعلقة بإيديولوجيا مساواتية داخل الجماعة، التي تخفي فوارق كبيرة بين العائلات والناس. تلك كانت الحال في بروسيا، بولونيا والبندقية، بل وفي فرنسا، كما رأينا، ثمة صفة أخرى تميزت بها فئة النبلاء، في كل مكان تقريباً، وهي الإستدانة المتأتية من النمط الحياتي، ومن حب الظهور، والترف والبذخ اللذين لا غنى عنهما، ومن

الإسراف الذي كان السمة المميزة للنبلاء كما كان التوفير سمة البورجوازيين . وفي روسيا ، وبروسيا ، كما في فرنسا ، كانت ميزانيات العائلات التقليدية الكبيرة في حالة عجز دائم وكان لا بد من اللجوء باستمرار إلى الإستدانة . كل ذلك أدى في روسيا إلى تأسيس مصرف النبلاء عام 1754 .

وكان التفاوت كبيراً في مشاركة مختلف الجماعات الإجتماعية في الصناعة والتجارة . وقد قيل إن الأرستقراطية والطبقة العليا في انكلترا كانتا في أساس الصناعات الجديدة منذ القرن 17 . وفي روسيا ، كانت الصناعة ، في عهد بطرس الأكبر ، تحمل التجار والفلاحين من أمثال « نيكيتا دوميدوف » ، وهو فلاح ذو شأن يعود في أصله إلى تولا ، الذي أسس أول صناعة هامة في الأورال . وعام 1725 توفي وهو يحمل لقب نبيل . وفي ستينات القرن 18 ، تكرس بعض النبلاء الروس للتجارة وتوصلوا خلال 1813 ـ 1814 إلى امتلاك 64٪ من المناجم ، و78٪ من معامل الأقمشة ، و60٪ من معاجن الورق ، و80٪ من مصانع البوتاس . وقد توصلوا إلى ذلك طبعاً بفضل موارد أملاكهم التي أرادوا رفع قيمتها ، وبفضل سهولة تطبيق السخرة الفلاحية ، وبفضل الغياب شبه التام لتنظيم العمل في أملاكهم . إنما ينبغي عدم المبالغة في التعميم : ثمة مجموعة صغيرة فقط من النبلاء الروس كرست نفسها للصناعة ، في حين بقي النبلاء البولونيون أو البروسيون فترة طويلة يتجرون بحبوب أملاكهم . وكنا أشرنا إلى أن النبلاء ، في فرنسا ، لم يتوانوا عن المساهمة في جباية الضرائب ، إما مباشرة مع النبلاء المتمولين ، وإما مع النبلاء القضاة والعسكريين وذلك من خلال كفالتهم للقروض التي تعطى للدولة ، وإما أيضاً من خلال كفالة العدد الكبير من موظفي الجباية . وكان لويس الخامس عشر خير مثال على ذلك .

وفيما يتعلق بالصناعة ، أكد « غي ريشار » على أن النبلاء التجار شكلوا عام 1789 نواة طبقة رأسمالية جديدة راحت تتحكم بالصناعة الفرنسية الثقيلة الكبرى ، بفضل الشركات المساهمة على وجه الخصوص . من ذلك مثلاً مناجم فحم « أنزين » ، التعدين في « كروزو » ، ومصانع الزجاج في « سان غوبان » . بيد أن « مساهمة النبلاء في النشاطات الصناعية كانت ناجمة عن عقلية « إقطاعية » أكثر مما هي عن مثال بورجوازي ناشىء » .

ورغم وجود نبلاء تجار في فرنسا ، لم يكن هناك فعلاً طبقة منظمة من النبلاء التجار . فقد كان يندر وجود قدامى النبلاء في صفوف كبار التجار . ثم إن النبلاء المحدثين سرعان ما تركوا التجارة الكبيرة ، رغم تأنيبات الحكم ، بغية شراء الوظائف والإقطاعات والعيش كأصحاب ريع . وعام 1757 ، كان التجار ، في نانت ، ينتمون إلى 32 عائلة يفترض فيها أن تنتخب نائباً عن التجار . وقد توزع هؤلاء التجار بين أشراف ـ تجار ، وتجار من أمناء سر الملك أو أبناء أمناء سر الملك وقدامى القضاة القناصل ، وتجار غير نبلاء من قدامى القناصل ، وتجار فقط من التجار : وهذا يعني أن معايير النبالة كانت متداخلة مع معايير المسؤوليات المهنية . ورغم أن هذه الجماعة من النبلاء التجار ـ أو بالأحرى من التجار النبلاء المحدثين ـ ، كانت تحتل مكانة ثابتة بين البورجوازية والنبالة التقليدية ، إلا أنها كانت تتركز في بريتانيا بين ربع التجارة البحرية الكبرى ونصفها .

ورغم التوصيات الملكية التي راحت تذكر بأن هذه التجارة الكبرى لا تؤدي إلى الحط من منزلة الأشراف ، إلا أنه تبين لنا ، لسوء الحظ ، أن التغيير الهائل في وضعية النبلاء أدى إلى نزع اللقب عن أكثر من 2000 نبيل بسبب تعاطيهم التجارة . ولا شك في أن تحول النبلاء الفرنسيين إلى التجارة والصناعة كان مغايراً لمسار تحول الأرستقراطية الإنكليزية المبكر في هذا الإتجاه . هذا التحول وجد مثاله خلال القرن 18 في انكلترا ، وبصورة استرجاعية في بعض القطاعات التي ساد فيها الإعتقاد بإمكانية التوفيق بين المنفعة والمثل الشائعة فيها . ولم يكن ذلك ليتناول سوى قسم ضئيل نسبياً من مجموع النبلاء الفرنسيين .

هذه الإشكالات نفسها كانت قائمة إزاء التعريف بالبورجوازي . وكانت هذه العبارة في فرنسا تشير إلى ابن العامة مقابل النبيل ، كما كانت أيضاً تعني ابن المدينة ، أو أيضاً ابن المدينة الذي يتمتع بمختلف الإمتيازات . أما البورجوازية في سويسرا ، في المدن الألمانية ، وفي الأقاليم المتحدة ، فكانت تعتبر نوعاً من الحق ، أي امتيازاً موروثاً يسمح بالمشاركة في السلطة . فأن يكون المرء ، في جنيف، بورجوازياً يعني حصوله على امتيازات اقتصادية . وعلى غرار النبلاء، كان هؤلاء البورجوازيون يمتلكون ثروات شديدة التفاوت ، كما بينت عقود الزواج أو توزيع التركات . كما أوضحت مذكرات البورجوازيين أنه كان ثمة نوع من الكراهية إزاء العمل اليدوي . فأن يعيش المرء الطريقة البورجوازية ، يعني أنه يعيش أساساً

من أرياعه .

وفي بعض البلدان ، لم تكن البورجوازية منتشرة كثيراً ، كما في بولونيا مثلاً ، بل إنها كانت أحياناً أجنبية المنشأ ، تعيش في ظل قانون جرماني مغاير لقانون النبلاء ، بينما كانت نسبة البورجوازيين إلى مجموع السكان كبيرة في كل من انكلترا وفرنسا . إنما هنا أيضاً لا بد من التمييز بين البورجوازية الريفية التي كان يتميز بها تجار القمح ، والمزارعون العامون في الإقطاعات أو أصحاب معامل الحديد والمصرفيين، والمحامين، وأطباء المدن. ففي فرنسا، لم يكن يحق للبورجوازيين اختيار المجلس البلدي، ولا مسؤولي التجارة.

أما الملكية البورجوازية فكانت متفاوتة على غرار ملكية النبلاء . ففي بساتين الكرمة في بوردو ، كان البورجوازيون يمتلكون 40٪ على الأقل من أراضي « كوديرون)» ، إنما فقط 18٪ في بوسكا (ج.ب. پوسو) .

وقد اتهم « الفريد كوبان » و « جورج تايلور » أنه كان يوجد في فرنسا نوع من الثروة غير الرأسمالية والبورجوازية غير الرأسمالية ، أي بورجوازية لا تتحدد بامتلاك وسائل الإنتاج الصناعية أو بالتجارة ، بل بامتلاك نمط أخر من الثروة ، أعني بها ملكية الأرض وملكية البيوت في المدن وملكية المناصب والأرياع . ونمط الملكية هذا كان ذا طبيعة أرستقراطية ، وأكثر مدعاة للإفتخار من النمط الآخر ، رغم هزالة موارد الأرض (من 2 إلى 4٪) ، وهي نسبة أقل بكثيرٍ مما يمكن توقعه لو استثمر المال في التجارة أو الصناعة . وكان يوجد عدد كبير من المأمورين الذين تعذر على كولبير أو نيكر إحصاؤهم ، بدءاً من الكبار الذين يمنحون رتبة النبالة وصولاً إلى المناصب الحكومية والوزارية الصغيرة . لكنهم كانوا جميعاً يحظون بالتقدير والإحترام ، حتى صغار البورجوازيين منهم ، رغم هزالة مواردهم . لقد كانت الأرياع والمناصب من الأهمية بحيث لم يكن تعتبر من الحقوق الوراثية كالأموال المنقولة ، بل كالأملاك الثابتة . وكانت هذه الثروة في فرنسا أكثر وفرة في الملكيات الخاصة منها في الملكية ذات الطابع الرأسمالي . وبطبيعة الحال ، كان البعض يحظون بالثروتين معاً . أما عدد أصحاب الريع والمأمورين فتجاوز عدد البورجوازيين التجار والصناعيين . في حين أن البورجوازيين غير الرأسماليين كانوا يتمتعون ، وفقاً لطبيعة ممتلكاتهم ، بسمات مشتركة بينهم وبين النبلاء التقليديين .

وهكذا، كان البورجوازيون أبعد من أن يشكلوا جماعة متجانسة.

فعلى الصعيد الإيديولوجي، لم يكن التجانس لدى بورجوازية القرن 18 بأفضل منه لدى النبلاء. وإذا كان هنالك نبلاء ليبراليون، ماسونيون، ومولعون بالمثل والأفكار المنقولة من أميركا، ونبلاء متمسكون بالقيم التقليدية، فقد كان يوجد أيضاً أثرياء فلاسفة من أمثال هلفتيوس، بينما بقي آخرون غيرهم على علاقة مع اليسوعيين. وهذا ما يحدث عادة في جميع الأزمنة حيث يتغلغل التناقض الإيديولوجي بين ظهراني كل الجماعات الإجتماعية.

وكان وضع بعض هؤلاء البورجوازيين أو وضع هؤلاء النبلاء المحدثين شديد التعقيد في بداية الثورة. نذكر مثلاً أن «جاك كوتان»، وهو ملاك ثري في «سان دو منغو»، وسكرتير الملك، وسيد «سافريه» الإقطاعي بسبب زواجه من ابنة أحد الإيرلنديين، والمبعد عام 1789 عن ولايات بريتانيا بموجب القوانين التنظيمية، كان أحد قادة التمرد في نانت إبان الثورة البلدية. فمن نانت، كتب فارس «مونتانياك»، في كانون الأول/ ديسمبر عام 1788، إلى «فيلدوي» سكرتير الدولة: «ثمة شخص يدعى كوتان، مقيم في نانت، وحفيد أسلاف تمرغوا في وحول أوروبا، فخور بثروته الأميركية، متقلب المزاج ومعتد بنفسه، يريد أن يصبح سيداً إقطاعياً لإحدى الخورنيات ونبيلاً، يحث الخطى إلى شراء أرض ممتازة ووظيفة سكرتير الملك (...)، ولم يكن بمقدوره أن يتصور كيف لا يكون هو، كوتان (...) خصماً، أو منافساً، أو نداً لآل «روهان» (...) وكيف يمكن التغاضي عن دعوته إلى اجتماعات النبلاء البريتانيين». إنما يمكن أن نقرأ في تقارير شكاوى المقطعين لدى جاك كوتان في سافريه: «نحن الذين وجدنا ثلاثة أرباعنا خاضعين لسيد إقطاعي عادي، غير كفء، وعامي مثلنا. ولم يقم أي نبيل في خورنية سافريه ولا في أي من خورنيات المنطقة بمثل هذه التجاوزات الإقطاعية التي تثير الحزن والشفقة.

وهكذا برزت ملامح التفسخ داخل صفوف الشعب كما بين صفوف النبلاء، وبرزت معها إمكانية التحالف المستقبلي بين النبلاء الفعليين والفلاحين ضد النبلاء المحدثين أو بورجوازيي المدن الذين لم يستطع الريفيون اعتبارهم «إقطاعيين طبيعيين».

الفصـــل الخامـــس

الـدولـة والولايـات

شكّل تحديد مفهوم الدولة ومصادره مدار الكثير من النقاشات والمجادلات . وقد وجدت هذه الكلمة أفضل تفسير لها في مَعجم ماكيافلّي السياسي بحيث تعني كل جهاز قادر على التمرس باستخدام القوة في منطقة ما ، ومع أفول « الجمهورية المسيحية » حدث الإنفصال الفعلي بين الدولة والكنيسة . هذه الخاصية المعزوة إلى الدولة التي لم تكن فقط دينية ، بل وبشكل خاص قانونية ، بقيت صنيعة الفقهاء القانونيين حتى عهد « جان بودان » و « دوما » . وتمكن هوبز ، في القرن 17 ، من القضاء ، بصورة فعالة ، على المفهوم العضوي للدولة الذي استمد جذوره من العصور القديمة .

ومفهوم الدولة الذي تنادي به حالياً الملكية المطلقة والنزعة الإستبدادية المستنيرة لا يتطابق إطلاقاً مع مفهومي « الأمة » و « الوطن » .

وقد رأى بعض المؤلفين أن الدولة تنوجد كلما أمكن التمييز بين الحكام والمحكومين وعندما تبرز تراتبية ما بين رجال السلطة المركزية ، ويترافق ذلك مع تنظيم قضائي . ويبدو أننا أمام تحديد فضفاض ينكره أولئك الذين يرون أن الدولة لم تتخذ طابعاً مميزاً في أوروبا إلا مع القرن 16 .

ثمة تناقض أخر : هل تعتبر الدولة حقيقة جوهرية ، شبه بيولوجية ، أم إنها ابتكار قانوني إرادي ؟ هل تقوم الدولة على نوع من التحكيم بين مختلف الجماعات الإجتماعية (ج . لوپوانت ، ا . لوس ، ف . أوليڤييه مارتن ، ر . مونييه) أو إنها ، حسب رأي بعض الباحثين الماركسيين الذين علقوا على أنغلز ولينين ، ليست سوى قوة قمعية وجدت لخدمة الطبقة المهيمنة ، ونتاج المجتمع المقيد في تناقضاته ؟ وفي رأي الفئة الأولى أن الحاكم هو قبل كل شيء القاضي الأعلى ، الذي يقرر

شؤون الدولة والشؤون الخاصة على حد سواء ، بحيث تأخذ قراراته شكلاً وسمة قانونيين .

ما هي المرحلة التي يمكن الحديث عن بداية أفول الدولة فيها ؟ يؤكد هيغل في « نشوء ألمانيا » أن الامبراطورية المقدسة لم تعد دولة في نهاية القرن 18 ، لأن « سلطة الكلية ، بما هي مصدر جميع القوانين ، قد اختفت . . . » ، ولأن الناس ما عادوا يتقبلون اسم « الدولة » إلا إذا « كانوا متفقين على الدفاع المشترك عن أموالهم وأرزاقهم » ، وإذا كانوا يشكلون سلطة مشتركة في إطار الدولة . وكانت الامبراطورية المقدسة ذات السمة المشوهة أثارت حفيظة « بوفندورف » . ولا شك في أن مفهوم الدولة مرتبط بمفهوم السيادة . ها هنا ، نجد أيضاً قطعاً بين مفهوم جان بودان الذي لا يعتبرها متمايزة عن السيادة أو مفهوم لوازو الذي كتب في « بحث في الإقطاعات » : « إن الدولة والسيادة المتخذة على الصعيد الواقعي هما مترادفتان » ، وبين الواقع الجرماني للسيادة الوطنية حيث لا تعارض بين السيادة والتراتبية الإقطاعية .

المذاهب الفلسفية السياسية

في القرن 18 ، كانت التوراة تشكل مورداً مشتركاً يستقي منه المنظرون السياسيون ، على اختلاف ميولهم ، الحجج والبراهين . ففي كتاب صموئيل ، يمكن قراءة روايتين متوازيتين حول قيام المملكة . فتبدو في إحداهما وكأنها نعمة الرب تجاه ضعف البشر ، في حين تبين الأخرى أن الرب اختار بنفسه شاول ثم داود ومسحهما بالزيت أحد الأنبياء . في الرواية الأولى ، نجد خطر الإستبدادية . وفي الثانية يبرز الملك كمخلص ، كشخص مقدس خلعت عليه صفة الكهنوتية . كذلك كانوا يفيدون من تعاليم العصور القديمة الوثنية ، وهنا أيضاً يبدو المغزى غامضاً . ففي هذه التعاليم نجد تعظيم شأن روما الامبراطورية أو روما الجمهورية ، آل غراشوس وقيصر ، شيشرون وبروتوس ، وكذلك الأباطرة العظام . وفيما بعد ، يكتب روسو في الكتاب الأول من « الإعترافات » : « لقد أصبح بلوتارك بشكل خاص قراءتي المفضلة » ، « لقد كانت روما وأثينا شغلي الشاغل ، وأعيش تقريباً مع رجالهما العظماء » ، « وكوني ابناً لأب شغوف بحب وطنه ، كنت متحمساً لأن أحذو حذوه ، كنت أعتقد نفسي إغريقياً أو رومانياً كما كنت أتقمص الشخصية التي أقرأ

عنها » . ويقول في موضع آخر : « اعتدت كل مساء على قراءة التوراة ، وبهذه الطريقة تمكنت من قراءتها بكاملها خمس مرات أو ستاً » .

بالنسبة للفرنسيين ، لم تكن الملكية المطلقة ذات الحق الإلٰهي مشابهة للإستبدادية أو للسلطة الكيفية ، فالملكية كانت تندرج في مجمل مجتمع الفئات القائم على التراتبية ، ثم استمدت هذا الحق بعد خروجها من البناء الإجتماعي واحتضانه . وكانوا يبحثون عن تفسيرات دينية في عقيدة الجسم الروحاني الذي كان يصار إلى مطابقته مع الملكية ، بحيث يكون الملك هو الرأس والفئات أعضاء « الجسم السياسي والروحاني » الذي يشكل مجمل المجتمع البشري . ومنذ بودان ولوازو ، بدأ التمييز بين « الملكية الإقطاعية » حيث يكون الملك مالكاً للأموال وأفراد الرعية كما عند الأتراك والموسكوبيين والفرس ، و « المَلْكية الملَكية أو المطلقة » . وبطبيعة الحال كان ملك فرنسا مطلق الصلاحية . أي لا يرتبط بأحد على الأرض إلا بالله فقط ، لكنه لم يكن استبدادياً ، ذلك أن سلطته كانت تحددها الشرائع السماوية ، وقواعد العدالة الطبيعية وقوانين المملكة الأساسية . أضف إلى ذلك أن الملك كان يستشير رعيته التي تدين له بواجب النصح والمشورة . وقد أسهم القانونيون الغاليكانيون ومنهم « پيار پيتو » مساهمة كبرى في جعل ملك فرنسا مستقلاً عن البابا ، وعن الأمبراطور أيضاً . ففي رأيهم ، وهذا ما نجده في « إقرار البنود الأربعة » (1682) الذي أصبح إلزامياً في كنيسة فرنسا ، أن البابوات لا يستطيعون قيادة السلطة الزمنية في المملكة ، أما فيما يتعلق بالسلطة الروحانية فلم تكن تنشر قراراتهم إلا بموافقة المحاكم العدلية . ولم تكن هذه القرارات لتناقض القوانين القديمة للكنيسة الفرنسية . زد على ذلك أن الملك منح نفسه حق الدعوة إلى عقد المجامع الكنسية (السينودس) أو المجامع الوطنية ، في حين كان البابا عاجزاً عن عزل الحاكم .

وفي « السياسة المستقاة من كلمات الكتاب المقدس » ، عمد بوسّويه إلى عرض نظرية الملكية ذات الحق الإلٰهي . فليس على الأمراء أن يحاسبهم أحد ،لأن « الله وحده هو الذي يقرر أمورهم » . وعام 1659 كتب غودو في « التعليم المسيحي الملكي » أن الحاكم هو « نائب الله » على الأرض ، كما كتب لويس الرابع عشر في مذكراته : « إن خضوعنا لله هو مقياس ونموذج للخضوع الذي

نستحقه » . وبالتالي كانت سلطة الملك تكتنف كل شيء . لذا فهو يتلقى النعم الإلٰهية الخاصة . كذلك كانت هذه الملكية الفرنسية في الوقت نفسه ملكية روحانية . ففي « ريمس » كان الملك يكرّس ، كما كان مسحه بالزيت المقدس يمنحه صفة صانع المعجزات ، فيلمس المصابين بالسل فيشفيهم . أما شخصيته فكانت مزيجاً من دنيوية وكنسية ، نصفاً بنصف ، لأنه كان يرتدي الثياب المدنية والدينية في الوقت نفسه ، أي الرداء الكهنوي والدلماسية (حلة الملوك) . فهو لم يكن « دنيوياً بحتاً » . في ظل هذه الأوضاع ، كان تمرد الرعية يعتبر جريمة . وقد شاع تصنيف أعمال لويس الرابع عشر وتصرفاته بمحاذاة أعمال داود وسليمان وتصرفاتهما في التوراة .

يضاف إلى ذلك ، وفق فكرة قديمة جداً ، دمج المهمة الملكية بالأبوة ، فيصرح بوسّويه : « لقد صنع الملوك على شاكلة الآباء » . كما يصرح لويس الرابع عشر نفسه : « ينبغي أن يكون اسم الأب الموضوع الذي لا يقبل المناقشة في إطار ما نطمح إليه » . ثم إن تأثير العصور القديمة ، التي أعيد إحياؤها في عصر النهضة ، جعل الشمس شعار الملك ، وفق تقليد يعود إلى شارل الخامس ، كما انتشرت الميثولوجيا الأبولونية في كل أرجاء فرساي . أما الملك فكان يبدو وكأنه سيد «الأولمب»، ذلك أن الشمس كانت الأشرف بين الكواكب،« فهي دائماً تمنح في كل مكان الحياة والبهجة والعمل ، بسبب حركتها التي لا تتوقف علماً أنها تبدو دائماً هادئة » .

أما الطقوس البلاطية ، المأخوذة من اسبانيا التي أخذتها بدورها من بورغونيا الدوقية ، فكانت تمجد قوة الملك الخارقة . حتى إن هيكل القصر ، الذي كانت تتوسطه غرفة الملك ، أصبح يقلد في جميع أنحاء أوروبا ، وكأنه أفضل صورة ملكية وأميرية . كما كانت هناك تصاميم أخرى ، كالساحات الملكية حيث يتألق تمثال الملك في وضعية فارس . وعام 1702 ، يرسم « ريغو » النموذج الأصلي للصورة الملكية ، هذا الترسم ، الذي لقي انتشاراً واسع النطاق ، كان يصور الملك في زي التتويج وحاملاً درع الحرب ، كرمز لمجد جميع الحكام الأوروبيين . تلك كانت الصورة التي تمثل الإجلال الملكي ، كما كانت الصورة الهولندية العديدة ، التي تمثل مستشاري المدن ، ترمز إلى سلطة الأوصياء الأبوية .

وفي انكلترا ، كان ملوك آل ستيوارت يطمحون ، طيلة القرن 17 ، إلى إرساء نظام الملكية المطلقة . ثم حدثت ثورتان أدتا ألى تقويض هذا النظام . بيد أن جاك الأول ، والأسقف لاود مع قوانينه الأنكليكانية الصادرة عام 1640 ، وفيلمر في « البطريركية » ، وإدوارد ووكر ، راحوا يدافعون عن حق الحكام الإلهي ، كما أفاد آل ستيوارت من الدعم الفرنسي في نشر هذا النمط من الحكم . وكان قسم كبير من الكنيسة الأنكليكانية إلى جانب هذه الآراء .

هذه النظريات المتعلقة بالملكية المطلقة ذات الحق الإلهي استمرت حتى القرن العشرين . فعام 1910 ، أعلن غليوم الثاني وهو يشرب نخب « كونيغسبورغ » : « هنا ، عاود جدي ، بموجب حقه الشخصي ، وضع تاج ملك پروسيا على رأسه ، ليبرهن مرة أخرى ، وبصورة مؤكدة ، أنه يستحقه بفضل اللّه وحده ، وليس بفضل البرلمانات ، ولا الجمعيات الوطنية ، أو الإستفتاءات الشعبية ، بحيث كان يعتبر نفسه وكأنه الوسيط الذي اصطفته السماء . . . » .

رغم ذلك كانت هناك بعض النظريات السياسية ، الكاثوليكية أو البروتستانتية ، التي كانت تعمل على الحد من سلطات الملك ، في مواجهة الملكية ذات الحق الإلهي . وهذا ما كان يحاوله أخصام الملكية في القرن 16 . إضافة إلى أولئك الذين ظلوا متشربين فكرة الملكية المركبة ، أي فكرة النظام الذي يستطيع أن يجمع بصورة متناسقة بين أشكال الحكم المطلقة الثلاثة حسب أرسطو : الملكية ، الديموقراطية والأرستقراطية . تلك كانت الفكرة السياسية المثالية لدى « القديس توما الأكويني » ، ومع بداية القرن 17 ، لدى « روبير بيلارمان » ، اللاهوتي اليسوعي الكبير . ومنذ « پوليبوس » ، الذي كان معجباً بالمؤسسات الرومانية ، تبنى الكثيرون نظرية الملكية المركبة هذه . أولم تكن الكنيسة الكاثوليكية نفسها ملكية مندمجة مع نوع من الأرستقراطية ، أي البابا والأساقفة ؟ فهذا النمط من الحكم ، كان يفخر البندقيون بأنهم وصلوا به إلى ذروة اكتماله مع الدوج كممثل للسلطة الملكية ، ومع مجلس الشيوخ ، ومجلس العشرة ومجلس الكولجيوم ، كممثلة للأرستقراطية ، ومع المجلس الأكبر كممثل للحكومة الشعبية . لكنهم بكل بساطة كانوا يجهلون أن تسعة أعشار الشعب لا يشاركون في السلطة . على أي حال ، كان هذا النموذج البندقي ملتمساً في جنيف كما في انكلترا ، ضد الملكية المطلقة وضد الحكم الشعبي في الوقت نفسه .

وكان المنظرون البروتستانت منقسمين ، كالكاثوليك ، حول طبيعة الحكم الصالح . فيميل كالڤن باتجاه الأرستقراطية ، إنما منذ « پيار دو مولان » في عهد هنري الرابع وحتى « بايلي » ، مروراً بـ « مايوز أميرو » عام 1650 و « إيلي ميرلات » عام 1685 ، كان البعض شديدي التمسك بالملكية المطلقة ، في حين كان البعض الآخر ، بدءاً من أخصام الملكية وصولاً إلى « جوريو » الذي التجأ في نهاية القرن 17 إلى هولندا ، كانوا يودون قيام ملكية مقيدة . بهذا الصدد يكتب پيار جوريو : « أما الملوك فإنما وجدوا من أجل الشعوب وليس الشعوب من أجل الملوك . . . فالشعوب هي التي صنعت الملوك » .

كذلك ، كان لدى الجمهوريات منظرون يدافعون عن شكل الحكم فيها . ففي « المنشور اللاهوتي ـ السياسي » المعلن عام 1670 ، يتصدى سپينوزا مباشرة للملكيات كما للكتاب المقدس . ويمتدح حرية الهولنديين ويدين الإستعباد الذي يتمرغ فيه سكان الملكيات ، حسب اعتقاده ، وينحاز إلى جانب الديموقراطية ، وهو شكل الحكم الأكثر طبيعية لأي ميثاق مدني أو ديني . باختصار ، لا يستطيع الفرد التخلي نهائياً عن قسطه من السيادة . وعلى العكس من ذلك ، كان المنظرون الملكيون يوافقون على وجود ميثاق أساسي يستطيع الناس بموجبه أن يختاروا التخلي عن حقوقهم للحاكم ، كما راحو يؤكدون بأن هذا التخلي هو نهائي لا رجعة عنه . ويعتقد سبينوزا أن « غاية الدولة ، تعني فعلاً إرساء الحرية » . لكنه لم يكن ذا تأثير يذكر ، لا في حياته ولا في القرن 18 ، لولا المقالة التي كرسها له بايلي في معجمه ، وبقي الوضع هكذا حتى اعتناق ليسنغ وغوته لفلسفته .

وفي انكلترا ، أصدر « جيمس هارينغتون » عام 1656 ، وفي عهد الكومنولث ، « جمهورية أوقيانا » التي تحدث فيها عن العلاقة بين أشكال الملكية والحكم . وفي رأيه أن تزايد الملكيات الفردية يؤدي إلى الجمهورية ، أما العكس فيقود إلى الملكية المطلقة . كما أنه يثني على ضريبة حق الإنتخاب ، وفصل السلطات ، والمجلسين ، وانتخاب المأمورين والقضاة . ويبدو كل ذلك بعيداً كل البعد عن الملكية المطلقة . بيد أن وجود الجمهورية أثناء حكومة وصاية كرومويل لم يخلق أي إيديولوجيا جديدة . وكان أصدقاء كرومويل يفكرون خاصة بأفضل صيغة سياسية تؤدي إلى ترسيخ مملكة المسيح ، وسرعان ما استعيدت الألقاب والشعارات

الملكية لمصلحة الوصي . وفي انكلترا كما في بوسطن ، كان الطهريون يشكلون نخبة كلمة اللّه ، الذين يختارون الأصفياء لقيادة شعب اللّه الذي اختارته هو أيضاً يد القدر . ولم يكن ثمة سوى بعض الأشخاص من أمثال « هزيلريج » و « توماس سكوت » ممن يعتبرون فعلاً جمهوريين ، وبعض الطوائف ومنها أناس من الملكية الخامسة إلى الألفية الرؤيوية والجمهورية ، أو ملتون الذي راح يدافع عن شكل الحكومة الجمهوري أثناء تقديم التاج إلى كرومويل .

أما في هولندا ، فتجسد الفكر المناصر للملكية ، المستتر تقريباً ، في « مصلحة هولندا الحقيقية » ، الممهور بتوقيع « باريفال » عام 1662 ، والذي يمجد الملكية ، القادرة وحدها على إرساء السلام بين مختلف الفئات والأحزاب . فالملوك هم قبل كل شيء الذين ينشرون العدالة . ولم يكن ذلك طبعاً إلا عملاً دعائياً لصالح آل « أورانج » . وفي السنة نفسها ، يفعل « بيار دو لاكور » العكس في « مصالح هولندا » ، إذ يمجد الجمهوريات ، الأكثر قدرة من الملكيات على إغناء الشعب . فيذكر ، ككثير من المدافعين عن النظام الجمهوري ، أن اللّه خلق بادىء ذي بدء جمهورية لليهود تحت إشراف « القضاة » ، ولم يقر مملكة شاول إلا كي يصب غضبته على الشعب . ويؤكد على الحرية والسلام ، وعلى التسامح ، وهي صفات تتميز بها الجمهورية ، في حين أن الملكية مرادفة للحرب والطغيان . وأثناء إقرار مرسوم الإستبعاد الصادر عام 1654 ، والموجه ضد آل أورانج ، راح « جان دو ويت » يروج في أوروبا لمقولة دفاعية مفادها أن المحتد ، في الجمهورية الحرة ، لا يحدد نوعية المناصب ، بل الفضيلة فقط . وبالتالي فإن الجمهوريات الأرستقراطية تعبر عن رفض النظام التراتبي والملكي في العالم . إنها تجسد فكرة الحرية ، إنما ليس حرية الجميع بالطبع ، بل حرية النخبة ، مع استقلالية الدولة ، وافتخار المواطنين بالإنتماء إلى حكومة حرة ، دون تلقي الأوامر من روما أو مدريد . وهذا لا يعني مشاركة الجميع في الشؤون العامة ، ذلك أن استبدادية الفرد ، في نظرهم كما في نظر الأقدمين ، تسير بموازاة مساواة مزعومة بين البشر يحددها ، على ما يبدو ، كل شيء في الطبيعة .

والحق يقال إن منظّراً مناصراً للحكم المطلق مثل هوبز هو سيد أشد البعد عن الملكية المطلقة الحقيقية ، ذلك أن الحاكم ، في تفكير الباحثين الفرنسيين ، لا

يستطيع التصرف إلا ضمن مراعاته للقوانين الأساسية والحق الطبيعي ، حتى ولو قام هو نفسهبِسَنِّ القوانين . من جهة أخرى ، بقيت فكرة القديس توما على قيد الحياة ، ويرى هذا العلامة ، الذي استعاد وجهات نظر أرسطو العضوية والبيولوجية والإجتماعية ، أنه « من طبيعة الإنسان أن يكون حيواناً إجتماعياً وسياسياً يعيش بصورة جماعية . . . » ، في حين يرى آخرون ، من أمثال هوبز ، ولوك وروسو ، أن المجتمع هو وليد عَقْد ، ليس طبيعياً بل عرفي محض . ويجعل هوبس في كتابه « لوڤياتان » (1651) في أساس كل عمل ، اللذة والرغبة اللتين تقودان إلى التنافس والصراع بين البشر . إن حالة الفطرة هي عالم من الصراعات الحادة ، والخوف من الموت يدفع الناس إلى عقد ميثاق يحيلون السلطة على أساسه إلى فئة ثالثة بموجب عقد تنازل فعلي . ويتمتع الحاكم بالسيادة المطلقة حتى في إرساء الخير والشر ، ولا يجوز الطعن به أو الإنقلاب عليه . ولا توجد معايير قانونية وأخلاقية خارجية ، متأتية من اللّه ومن القانون الطبيعي . أما الملكية فهي حق للحاكم ، وتكمن طاقتها الوحيدة في الإلتزام بتأمين الحماية للرعية ، وإلا أوكل هؤلاء أمورهم لشخص آخر . ولولا هذا الإستثناء تقريباً . لكان « لوڤيتان » شاملاً مترابطاً . وكانت النتيجة أن الجميع وقفوا ضد هوبز ، حتى الإنكليز المناصرون للملكية ذات الحق الإلهي . ويبدو أن صداقة شارل الثاني ، الذي كان معلماً له ، قد أنقذته ، إنما أصبح متعذراً عليه منذ ذلك الحين أن ينشر كتاباته بحرية .

أما جون لوك ، رائد الليبرالية ، فراح يكيل الإنتقادات اللاذعة للملكية المطلقة . كان صديقاً لحزب الأحرار ، العائد إلى انكلترا مع غليوم دورانج أثناء الثورة المظفرة ، ولم يلبث أن نشر إبان الثورة الإنكليزية الثانية رسائله حول التسامح ، ورسالة حول الإدراك البشري ، وبحثين في الحكم . وقد عارض لوك « بطريركية » فيلمر الذي أعيد طبعه عام 1680 . أما آل ستيوارت ، ونخص بالذكر شارل الأول ، فكانوا يميلون دائماً إلى الإعتقاد بشمولية دائرة سلطتهم . كذلك لم يحاولوا اعتبار البرلمان الإنكليزي كمؤسسة تمثيلية ، بل كجزء من مجالسهم ، وبالتالي ناجم عن إرادتهم فقط.

وينطلق لوك من تصور شامل للإنسان . فهو يرفض وجود أفكار فطرية ، سواء كانت الفكرة متعلقة باللّه أو بالمبادىء الأخلاقية ، الهندسية ، الخ . . . فكل أفكارنا

مصدرها الأحاسيس وانعكاسات هذه الأحاسيس . ويفصل لوك بين موضوعي الدين والعقل ، ويرى أن « العقل هو الذي ينبغي له أن يحكم في حقيقة الإيحاء » . فهو الحكم النهائي في كل شيء . وبالتالي ينبذ لوك مختلف المذاهب اللاهوتية . وكي ينال الإنسان السعادة الأبدية ، يكفي أن يؤمن بالله وأن يكون يسوع المسيح المنقذ المنتظر ، إنما دونما حاجة إلى عقائد ، ولا إلى الإلتزام بكل ما ورد في الكتاب المقدس . كذلك ينبغي عدم وجود دين للدولة ، ويتوجب على هذه الأخيرة ألا تهتم بالحياة الدينية .

وفي اعتقاد لوك أن البشر كانوا في بداية أمرهم يعيشون حياة الفطرة ، وهي حالة الحرية التامة والمساواة التامة . وهذا لا يعني حياة الإباحية ، كما أن المساواة لم تكن سوى مساواة برسم الحرية . وفي بعض المنطلقات الأخرى ، كالسن ، والفضيلة ، والمحتد ، والمصاهرات يبقى التفاوت قائماً بين البشر . وبخلاف هوبز ، يرى لوك أن حالة الفطرة لم تكن حالة حرب . لقد كان الناس يعيشون وفق ما يمليه عليهم عقلهم . ثم خرجوا من هذا الإطار ليشكلوا المجتمعات . بيد أنهم لم يستطيعوا التخلي عن حقهم في الحرية ، ولا حقهم في الملكية . والعمل هو الذي يميز الأملاك الخاصة عن الأملاك العامة ، « فكل ما يكرس له الإنسان اهتماماته وعمله (. . .) يكون بكليته ملكاً خاصاً له ، ولا يشاركه فيه الآخرون مطلقاً » .

في رأي لوك أن سلطة الأب على الأبناء ليست نتاج فعل الإنجاب ، إنما هي نتيجة الرعاية التي يخصهم بها . نتيجة ذلك ، تبدو واهية جميع الحجج والبراهين التي يقدمها أولئك الذين يريدون إقامة الملكية على قاعدة حقوق الأبوة . من جهة أخرى ، ليس الإنسان ، في نظر لوك ، مديناً بشيء للخصائص الفطرية غير الموجودة ، بل هو نتاج التربية انطلاقاً من كونه صفحة بيضاء وهذا يعني هنا تقويض مقولة نبل المحتد وانتقال الفضائل بالوراثة ، وهي المقولة التقليدية حول النبالة في قارة أوروبا . كذلك تم نبذ الملكية المطلقة . فالسلطة التشريعية ، المنبثقة من الشعب ، هي السلطة العليا . أما السلطة التنفيذية فتعمل لصالح الجماهير ، إنما فقط عندما يصمت القانون ، والشعب وحده هو القادر على إقامة حدود هذه السلطة . ويبرر لوك انتقال عرش انكلترا من جاك الثاني إلى غليوم دورانج أثناء ثورة 1688 ـ 1689 حتى إلى ما بعد الثورة الأميركية والثورة الفرنسية : « عندما يصبح

الشعب مدركاً بوضوح سلسلة طويلة من المظالم ، والإخلال بالواجبات ، وأساليب المواربة والإحتيال ، التي تنحو جميعها باتجاه هدف واحد والتي تشعره بأن ثمة إجراءات ضارة تحاك ضده » .

وإذ تأكد الميل نحو النظام الإستبدادي في العديد من الدول منذ القرن 16 ، فإن فكر لوك السياسي أصبح يشكل مرجعاً دائماً لكل الحملات الموجهة خلال القرن 18 ضد الملكية المطلقة .

وفي « تعليقات على القوانين الإنكليزية » ، يعرض « بلاكستون » ، القانوني الإنكليزي الشهير في القرن 18 ، موجزاً حول الفلسفة السياسية البريطانية كما أبرزتها صراعات القرن الماضي ضد الإستبدادية وضد تجاوزات عهد الوصاية . وكانت مرتكزات المجتمع متطابقة مع حاجات الأفراد . أما الدستور البريطاني فكان متعلقاً بالملكية المختلطة ، لأن السيادة وقف على الملك واللوردات ومجالس العموم . وفي حال نشوب صراعات ، كانت تكتب الغلبة للقوانين العرفية على التشريعات الملكية . كما كان الحكم يهدف إلى تأمين حريات الرعية ، واحترام ممتلكاتهم ، وحق كل منهم في الموافقة على الضريبة . وكان ثمة فصل بين السلطات ، ولولا ذلك لكان الحكم تعسفياً . أما السلطة التشريعية فكانت تتشكل من الملك واللوردات والعموم ، والسلطة التنفيذية من الملك وحده . وهذه البنية المركبة تؤكد وجود النبلاء والتراتبية الإجتماعية بدءاً من الفلاح وصولاً إلى الأمير . أخيراً ، ينبغي أن تكون الملكية وراثية وغير انتقائية . أما الملك ، وهو مصدر ، كل عدالة ، فيحق له وحده إعلان الأوامر التي تشمل كل الرعية ، على أن تكون هذه الأوامر نابعة من روح القانون . وفي الفترة عينها التي زاح لوك يحدد فيها نوعاً من الليبرالية ، كانت الأرستقراطية تحقق انتصارها في روسيا بطرس الأكبر . وقبل عهد هذا الأخير ، لم تكن سلطة أمراء موسكو تتقيد قط بأي نص تشريعي . وكان القيصر سيد الناس المطلق ، وما عليه سوى احترام الأعراف والقوانين الكنسية فقط . وعلى العكس من ذلك ، كان مفهوم « الامبراطورية المطلقة » الذي تحدث عنه «بوفندورف» مصدر إيحاء لبطرس الأكبر بغية تحديد سلطة القيصر وكأنها أوتوقراطية ، أي مطلقة ولا محدودة . وعام 1722 ، يؤيد « تيوفان بروكوبوفيتش » حرية الامبراطور المطلقة في منح التاج لمن يريد . وعام 1797 ، تم تبني مبدأ

انتقال الإرث بموجب حق البكورة . وكان القيصر وحده هو الذي يصنع القانون ، في حين كان التداخل قائماً بين السلطات التنفيذية والقضائية . وهذا ما يشكل نقيضاً للفكر السياسي الإنكليزي وأيضاً للملكية المطلقة الفرنسية حيث كان الملك ملزماً بمراعاة القوانين الأساسية ، ومنها تلك المتعلقة بانتقال التاج . وفي فرنسا ، لم تكن الدولة ملكاً للحاكم ، كما لم يكن هذا الأخير مؤتمناً على التاج .

أما الإستبدادية المتعقلة فكانت على علاقة وثيقة مع الفيزيوقراطية . لقد ظهر البرنامج الفيزيوقراطي عام 1756 . وفي « يوميات مواطن » ، ينشر الدكتور « كوينسي » ، عام 1767 ، أبحاثه المتعلقة بالحكم في الإنكا والصين ، والتي اعتبرت برامج سياسية واقتصادية ، بينما عمد « لومرسييه دو لا ريفيير » إلى نشر النظرية السياسية حول الطائفة . وكنقيض لروسو ومونتسكيو ، تعيد الإعتبار إلى عبارة « استبدادية» . فما كانت ترغب به هو الحكم المطلق التقليدي الذي تنتفي عنه صفة القداسة ، المرتبط ، ليس بالمسيحية ، بل بفلسفة عصر التنوير . فعلى الحاكم المستبد أن يمسك ، في الوقت نفسه ، بزمام السلطتين التشريعية والتنفيذية وأن يتصرف وفق القانون الوضعي . فالسلطة ينبغي أن تكون فردية . إنما يتوجب على هذا الحكم الإستبدادي ألا يمس حرية الإنتاج والتجارة . جدير بالذكر أن أنصار الدكتور كويسني كانوا كثيري التنقل والتجوال بهدف بث أفكارهم في جميع أنحاء أوروبا ، لكن الحكام المتعقلين راحوا يختارون ما يرتأونه من برنامج هذا المذهب ، وأصبح الكثير منهم يمعنون في التدخل في الإقتصاد ، على عكس ما كان ينادي به المنظرون الفيزيوقراطيون .

وإذا شهدنا ، إبان القرن 18 ، قيام برنامج واسع حول نزع صفة القداسة عن الدولة ، فإن الفلاسفة ظلوا أبعد من أن يتفقوا على الشكل الذي يستحسن إعطاؤه للحكم . ويؤكد مونتسكيو على الملكية الإنكليزية النمط مع فصل السلطات . أما ڤولتير وديدرو فكانا يتطلعان إلى وجود أمير فيلسوف يطبق أفكارهما ، كما اهتما خصوصاً بمناهضة المسيحية أكثر من الإهتمام بإشراك الرعية في مهمات الدولة الإدارية . أما روسو ، فمن الخطأ طبعاً جعله بطلاً جماهيرياً . لقد كان بعيداً عن طبقة النبلاء الراقية ، التي اعتبرها فاسقة ، كبعده عن عامة الشعب ، أي « الدهماء المخبولة والرعناء » . ذلك أنه كان قبل كل شيء ممثلاً لبورجوازية جنيف ومدافعاً

عنها . فيطرح جانباً الديموقراطية والملكية ، ولا يقر إلا بالأرستقراطية النخبوية . بيد أن البنى التي اقترحتها بالنسبة لبولونيا وكورسيكا كانت عبارة عن بنى تراتبية في السلطة والمجتمع . وقد رأى فيه «جـ . ل. تالمون» رائداً لنوع من لكليليانية (التوتاليتارية) : مجمل القول إن بعض الطوباويين فقط ، من أمثال الراهب « ميلييه » و « موررللي » ، هم الذين نبذرا تماماً الدولة والملْكية .

السيــادة

في ظـل الملكيـة المـطلقـة الفـرنسيـة ، كـانت السيـادة ، في رأي جميـع المنظرين ، غير منفصلة عن الدولة . لقد كانت منوطة كليـة بالملك وملتحمـة به كتماسك النقطة في علم الهندسة . أما في البلدان الجرمانية فكانت الأمور تختلف كلياً تقريباً ، إذ كانت السيادة والتبعية الإقطاعية متوافقتين مـع التقليـد الإقطاعي . وفي الامبراطورية المقدسة ، لم يكن بمقدور الامبراطور ، ولا الرايخشتاغ ، ولا أي من الهيئات الثـلاث التابعة لهذا الأخير ،

لقد رأينا في انكلترا أن السيادة ، بعـد الثورة المـظفرة ، كـانت حكراً على الملك واللوردات والعموم . وفي هولندا ، كانت وقفاً على مجالس المدن بالإشتراك مع النبلاء الذين كان دورهم يتقلص تدريجياً . هذه المجالس كانت تعين الولايات الإقليمية التي بدورها ترسل المندوبين بتكليف رسمي إلى الولايات العامة . وكانت مجالس المدينة تتشكل عن طريق اختيار الأعضاء الزملاء من بين جماعة الأوصياء . أما الشعب ، أي البورجوازيون ، فلم تعد تؤخذ مشورته منذ نهاية القرن 16 ، حيث جـاء في رسالـة إلى « بانـاج » : « يخطىء من يقـول إن الحكم شعبي في أقاليم هـولندا » . وفي سـويسرا ، كـان لا بد من التمييـز بين الكانتـونات ذات النـزعـة الديمـوقـراطيـة ، كـ « أپنــزيـل » ، « غـــلاريس » ، « زوغ » ، « أنتـروالــد » ، و «أوري » ، حيث تقوم المجالس الكبيرة بإصدار المراسيم ، وتعيين الأمين العام، وأمنـاء السر ، وأمنـاء الخزينـة والقضـاة . أمـا في الكـانتـونـات الأرستقـراطيـة ، كـ « برن » ، « لوسرن » و « فريبورغ » ، فكانت تعود السيادة ، كحق موروث ، إلى مواطنين يتحدد عددهم من خلال إدراج العائلات البورجوازية في سجلات يصـار تدريجياً إلى تقليصها .

وفي الولايات التي يكثر فيها النبلاء ويتمتعون بالقوة ، يستأثر هؤلاء بالسيادة .

ففي البندقية ، كانت السيادة حكراً على المجلس الأكبر المؤلف من جميع النبلاء الذين تجاوزوا سن الخامسة والعشرين . وبالتالي فإن الجمهورية ، رغم اعتراضات مسؤوليها السياسيين ، هي أرستقراطية أكثر من كونها نظاماً مركباً ، وهو النموذج الأفضل تمثيلاً في انكلترا التي تحدث عنها بلاكستون . لقد كان نبلاء المجلس الأعلى وحدهم يعينون الدوج ، والمأمورين ، وأعضاء الهيئات الأخرى ، ويضعون القانون ، ويتخذون القرارات بشأن السلم والحرب .

أما في هنغاريا ، فكان تاج سان إتيان هو السيد الفعلي . فعملياً ، وحتى عام 1687 ، كان اختيار الملك يتم عن طريق الدييت المؤلف من ممثلين عن المطارنة والنبلاء المتوسطين والأشراف ، وأحياناً من مندوبي المدن . كما كان هذا الدييت يشارك الملك في وضع القوانين ، ويقر الضرائب واستنهاض الشعب . وفي بولونيا أيضاً ، كانت السيادة كذلك حكراً على النبلاء ، الذي يسمون الملك ويطلبون من كل منتخب جديد التوقيع على « العقود العرفية » التي تحدد له حقوقه . فإذا لم يحترمها ، يحق للنبلاء الوقوف في وجهه والبت بأمره . وكان بعض الشيوخ المقيمين يشرفون على ملك بولونيا ، كما كان « مراجعو العقود الدوقية » ، يقيدون سلطات الدوج البندقي لدى كل عملية انتخابية . أما العشرة فكانت مهمتهم منع أية محاولة تهدف إلى تغيير البنية الأرستقراطية في البندقية ، بينما في بولونيا ، وفي فترات خلو العرش ، كانت السلطة وقفاً على الكونفدرالية ، أي على جماعات النبلاء كافة . وفي هنغاريا أيضاً ، كانت مجالس الدييت والأقضية تشكل الأطر الحقيقية التي تمارس فيها سلطة النبلاء البولونيين . وكان ثمة مجالس تعين المسؤولين والقضاة ، وتقر الضرائب . ومع القرن 18 ، أصبح بإمكان مجالس الدييت أن تضع القوانين على الصعيد المحلي .

وهكذا كان تقاسم السيادة يختلف باختلاف الدول الأوروبية . وهذا الأمر يبدأ مع الملكية الفرنسية التي يعود أمرها إلى شخص واحد هو الملك ، وصولاً إلى الجمهوريات حيث يمسك بزمام السلطة نبلاء يخفون قدرتهم المطلقة وراء مقولة البنية المركبة . وفي بولونيا ، وصلت « الحرية الذهبية » إلى درجة حرية النقض التي جعلت الدييت عاجزاً أمام واجب الإجماع في عمليات التصويت . ولقد تميزت نهاية الدولة البولونية بالإسراف في هذه « الحرية » .

صلاحيات الدولة

إبان القرن 17 ، كان الملك ، في الملكية الفرنسية ، يتمتع بصلاحيات واسعة . ويرى « كاردن لو بريت » أن الملك هو الذي كان يضع القوانين ويغيرها ويعللها ، وقد كتب لويس الرابع عشر في بداية مذكراته : « بدأت أبث العيون في مختلف أجزاء الدولة ، لكنها ليست عيوناً كيفما اتفق ، بل عيون خبيرة مع حرصي الشديد على عدم رؤية أحد هذه الأجزاء يستحق أو يستوجب رفع اليد عليه » .

ومنذ زمن بعيد ، كان المأمورون الأنكليكان يتغنون باستقلال الملك واستقلال الدولة عن روما . وفي الولايات العامة سنة 1614 ، راح الشعب يطالب بعدم خضوع السلطة الملكية لأية قوة على الأرض ، روحية كانت أم زمنية . وفي حال نشوب صراعات بين السلطات المدنية والدينية ، كان الإستئناف تجاوزاً يتيح للقضاة العلمانيين كسر القرارات الكنسية . وفي روسيا ، ذهب بطرس الأكبر إلى أبعد من ذلك عندما أخضع المجلس الأعلى للكنيسة الروسية لسلطة الملك . أما في بروسيا ، فيضع فردريك الثاني يده على الكنيسة من خلال « المديرية الروحية » .

في الوقت نفسه ، توصل المشرعون إلى تحديد حقوق الملك ، أي صلاحيات الدولة . وعام 1656 ، يتناول « بوزوني » ثلاثة عشر مجالاً عملياً : تعيين المأمورين وعزلهم ، إقرار الضريبة ، سك العملة وتحديد قيمتها ، تكريس النبلاء ، وضع القوانين وتعليلها ، الحصول على الرعاية ومنح الحماية ، نشر المراسيم والقرارات ، التعيين في المناصب والوظائف الكنسية ، تأسيس الكليات والجامعات ، حيازة حق السلم والحرب ، تعبئة الجيوش ، عقد المعاهدات ، وامتلاك حق الإقتصاص . ومن بين هذه السلطات ، يرى « لوبريت » ، أن أهم الصلاحيات هي وضع القوانين وتعيين المأمورين .

بيد أن التوسع المستمر لصلاحيات الدولة الحديثة لم يرق للنبلاء ولا للاكليروس ولا للعامة الذين لا يتمتعون بأية وظيفة . ففي تقارير الشكاوى الفرنسية خلال القرن 17 ، كان المطلوب اتخاذ أكبر عدد من القرارات على الصعيد المحلي ، دون تدخل عملاء الدولة الذين يعتبرون كثيري العدد ومربكين .

أما اسبانيا فشهدت تغييراً مماثلاً ، حيث إن قضاة المدن الذين أقيلوا من

مناصبهم ، كانوا سابقاً ينتخبون من قبل نبلاء المحتد . وفي روسيا ، توصل الڤريڤود، الذين كان دورهم في نهاية القرن 16 يقتصر على الوظائف العسكرية، توصلوا بعد فترة قصيرة إلى تسلم السلطات المدنية والإدارية والقضائية والمالية، ليحلوا بذلك محل «النامستنيكي»، الذين تم اختيارهم سابقاً من بين خدم الأمير لإدارة المدن، لكنهم أصبحوا مع الزمن شديدي الجشع ومستقلين تماماً. أما الشيوخ الذين كانوا سابقاً ينتخبون من قبل المتّحِدات بصفة قضاة وإداريين، فأصبحوا هم أيضاً تحت سيطرة الڤويڤود. وفي هنغاريا، فرض جوزيف الثاني على البلاد مفوضين ملكيين، في نهاية القرن 18، في حين كانت الإدارة سابقاً، وعلى نطاق واسع جداً، بين أيدي النبلاء.

وغالباً ، كان امتداد سلطات الدولة يؤدي إلى إثارة الفتن والإضطرابات : ثورة القرويين والحفاة الفرنسيين ، الثورات الفلاحية الروسية بقيادة ستانكارازين وپوغاتشيف . بطبيعة الحال ، كان ازدياد صلاحيات الدولة شديد التفاوت عبر جميع أنحاء أوروبا . ففي روسيا ، لقي هذا الإزدياد ، منذ القرن 16 ، تشجيع الفكرة القائلة بأن القيصر يمارس سلطة غير محدودة على حيوات رعيته وممتلكاتها . في تلك الحقبة ، كان هذا النوع من « الإستبداد » مجهولاً في أوروبا الغربية . إنما ، خلال القرن 18 ، يكتب « ڤكتور أميدي » الثاني صاحب ساڤوى : « إن سلطتنا استبدادية ، ولا تحتاج لمساعدة أية هيئة » . مما يعني أن الإستبدادية المستنيرة كانت أقل من الملكية المطلقة احتراماً للهيئات التي يتشكل منها المجتمع والدولة . وعلى عكس كل أنحاء القارة ، شهدت انكلترا نجاح مشاركة الرعية في قرارات الحكومة . وبعد فشل محاولة آل ستيوارت في إرساء الحكم المطلق ، أصبحت السلطة الملكية محدودة جداً . فلم يكن باستطاعة الملك تعليق القانون الذي يقره البرلمان . لقد كتب النجاح للسلطة التشريعية . إنما لم يكن يحق للملك أن يصنع القانون كما في فرنسا .

وكان القضاة في انكلترا مستقلين استقلالاً تاماً عن التاج ويحتفظون بالسلطات الإدارية المحلية . والواقع أن الأشراف ظلوا يديرون أمور البلاد حتى القرن 18 .

وكان الحاكم يتمتع بصلاحية تثبيت وضع الناس ، بمساعدة الكنائس ، ثم تعمم تسجيل حالات التعميد والوفاة في فرنسا (1539 و 1570) وانكلترا

(1548) . وبينما كان الزواج يتم ، وفق القانون الكنسي ، بموجب « اتفاق فردي » ، توصل التشريع الملكي إلى إخضاع الزواج للعقد المدني . ومنذ عام 1781 ، يبعد جوزيف الثاني الفئات والجمعيات عن إطار سلطته .

وفي روسيا ، تثبت الدولة الفلاحين في وضعية القنانة ، خصوصاً إثر التغيير الذي حدث عام 1649 ، أو تعمد في بوهيميا إلى تحريرهم عام 1781 . وفي كلتا الحالتين ، كان الملك هو الذي يتخذ القرارات بمعزل عن الملاكين ، والإقطاعيين ، والفلاحين .

وفي بعض البلدان ـ فرنسا ، انكلترا ، اسبانيا ـ كان الملك مصدر الأمجاد . إذ كان ينقل العامة إلى فئة النبلاء . وفي السويد ، كان الحاكم يمنح النبالة ، دون حساب ، للبيروقراطيين والعسكريين والصناعيين الأجانب المقيمين ، إنما أثناء « عهد الحرية » (1719 ـ 1772) ، ثار النبلاء ضد هذا التدبير . ومع بداية القرن 17 ، يعمد القيصر في روسيا إلى إدخال أغنى التجار ، بسبب من كفاءتهم وولائهم ، في فئة الضيوف المحظيين ، الذين يشكلون أعلى طبقة بين العامة . وما من مكان مثل روسيا ، كانت فيه منزلة الأفراد ترتبط بالدولة مع نظام « تشين » (1772) . أخيراً ، وفي كل مكان تقريباً ، احتفظت الدولة نفسها بحق تطبيع الأجانب .

أما الدفاع عن الدين فكان أمراً عائداً إلى الحاكم . ويلتزم ملك فرنسا بذلك منذ يوم تكريسه . وفي انكلترا كان هو « المدافع عن العقيدة » ، ويعين الأساقفة بموجب « الإذن بالإختيار » .

وفي الامبراطورية ، اعترف « الدستور ، الوستفالي » للأمراء بحق فرض دينهم على رعيتهم . أما في روسيا ، فألغيت البطريركية وأصبح القيصر يحكم المجلس الأعلى للكنيسة عن طريق نائبه .

وكانت رقابة الدولة على الصحافة تتفاوت في فعاليتها تبعاً للبلاد : حرية هولندية أو تقييد فرنسي .

كذلك كان التفاوت قائماً في أوروبا بالنسبة للضرائب . ففي فرنسا كان الحاكم صاحب السلطة المطلقة في فرض الإعانات المالية ، مع مراعاة مناقشة الأمر

مع الفئات والولايات الإقليمية ، بينما كان في انكلترا حد أقصى لذلك ، إذ « لا فرض للضرائب دون بيان » وكانت الجباية خاضعة لإشراف مندوبي البرلمان . وفي فرنسا أيضاً ، كان أسلوب الجباية بواسطة التلزيم هو السائد بالنسبة للضرائب غير المباشرة وحتى أحياناً بالنسبة لضريبة الحرب خلال القرن 17 . أما في انكلترا ، فكانت الجباية مباشرة ، كما في هولندا بعد عام 1748 . ثمة تعارض مماثل كان قائماً بين فرنسا ، حيث تعود القضايا المالية لمحكمة الحجوزات وبين بريطانيا العظمى حيث تعود إلى المحكمة المحلية . أما في بروسيا فكانت الدولة تبذل جهداً متواصلاً كي تنتزع من الولايات الإقليمية إشرافها على الضرائب وذلك بإنشائها « مجالس الحرب والأملاك » . وفي القرن 17 ، بدأت الولايات تختفي في مناطق عدة من فرنسا ، كما فقدت في البلدان الجرمانية حق الموافقة على الضريبة في ماينس ، ورتمبرغ ، هيس ، وباڤيير .

وإذا كانت القضايا الضرائبية ، في جميع البلدان ، من اختصاص الدولة ، فلا بد لهذه الأخيرة من الأخذ بالإعتبار البنية الإجتماعية القائمة على الفئات التي تكمن نتيجتها الطبيعية في الإلتزام باحترام امتيازات مختلف الهيئات . ولقد ترافق انتشار المذاهب المركنتيلية مع تزايد سلطات الدولة على الصعيد الإقتصادي . وفي فرنسا ، كما في السويد ، ضاعفت الدولة من قوانينها التنظيمية والرقابية ، ومن الإحتكارات والإمتيازات . ومع نهاية القرن 18 ، كانت حقوق الجمرك في انكلترا تتحول باستمرار باتجاه مبدأ الحماية . وفي بروسيا فردريك الثاني ، تعددت تدخلات سلطة الدولة في المجالات الإقتصادية .

وكان أساس الضريبة في فرنسا يرتبط ارتباطاً وثيقاً ببنية الفئات في المجتمع . فضريبة الحرب كانت تثقل كاهل العامة فقط في حين كانت الفئات المميزة تسهم في مجالات أخرى . بيد أن ضريبة الرؤوس الأولى كانت تقع على عاتق جميع الفرنسيين . مقابل ذلك ، كانت الضريبة ، في انكلترا خلال القرن 18 ، مستقلة عن التمايزات القانونية بين الناس . فالرسوم على النوافذ ، والمدافىء والأراضي كانت تطال جميع سكان الجزر البريطانية .

لقد كان المجتمع الفرنسي ، وبصورة أكثر شمولية المجتمع الأوروبي ، مجتمع هيئات ، كان يعهد إليها بالعديد من المهمات الإدارية . فالاكليروس كان

بنفسه يجبي للملك الهبات المجانية وضريبة العُشر ، وهذا أيضاً ما كانت تقوم به البلدان ذات الولايات . فكانت لها بهذا الصدد هيئاتها الخاصة .

كانت هيئات المدن تسهم في الأعباء العسكرية ، القضائية ، وأيضاً الإدارية . فحكام المدن هم الذين يضعون الأنظمة . والقناصل يفصلون في النزاعات بين التجار ، ولهذا السبب يتم انتخابهم من قبل هؤلاء . أما المهن المحلفة وروابط النقابات فكانت هيئات شبه رسمية تتعاون ، سراً ، مع الأمن العام في تحصيل الضرائب ومراقبة الإنتاج .

أما قضاة الإقطاع فكانوا يتمتعون بصلاحيات عديدة : المقاضاة المجانية ، القضاء المدني والجزائي ، الحق في الإشراف على الأمن ، الإشراف على شبكة الطرق ، وأحياناً القضاء العقاري . وحتى لو احتفظ الملك بفوقيته في الإستئناف ، والإستدعاء ، والتدابير الإحتياطية ، وذلك في بعض الحالات الملكية ، وحتى ولو اعتبر أن المحاكم ليست سوى امتيازات ملكية ، إلا أن تلك المحاكم كانت تشكل ، عملياً ، عنصراً أساسياً من عناصر الإقطاعة . من هنا ، فإن مجموعة من مظاهر الحياة اليومية كانت متفلتة من تأثير الدولة المباشر ، وذلك بعكس ما ذكره « توكڤيل » سابقاً . وفي بداية القرن 16 ، كان نبلاء النسب في أسبانيا ، الذين يتشكلون من النبلاء والعامة الذين جمعت بينهم روابط الولاء والتبعية ، كانوا يحررون المراسيم والتوصيات المتعلقة بالأعضاء النبلاء ، ويمتلكون محكمة للبت في قضاياهم ، ويعقدون الجمعيات ليتقاسموا الوظائف في المدن .

ولقد كانت صلاحية الدولة أكثر محدودية بكثير في البلدان التي تتمتع بقانون الولايات ، وخصوصاً في أوروبا الوسطى والشرقية حيث يتمتع النبلاء بقوة تفوق بكثير قوتهم في الغرب .

عام 1751 ، كتب الكونت « دونني » حول الأراضي المنخفضة : « يجب أن تقتصر سلطة الولايات على حق الموافقة على فرض الضرائب وعلى إدارة اقتصادية خلو من السلطة القضائية ، ومن أي سلطة عامة » . والواقع أن سلطة الحاكم كانت مقيدة بيمين الولاء الذي يقسم فيه على احترام « دخول برابان السار » . وفي غالبية البلدان ذات الولايات ، كما هنا ، كان الناس شديدي التمسك بالإطار المحلي ،

وبأن يتم اختيار الإداريين من قبل قضاة محليين . وفي الأراضي المنخفضة النمساوية ، كانت الولايات تتقاسم السلطة مع الأمير الملزم بأخذ مشورتها . وفي نهاية القرن 18 ، بدأت سياسة « كوبنزل » وجوزيف الثاني تميل إلى انتزاع سلطة هذه المجالس لمصلحة الحاكم . وفي لياج ، كانت هذه الولايات أيضاً تمسك بزمام السلطة التشريعية . وفي « ليمبورغ » ، كانت الوظائف المالية والقضائية والتمثيلية تلتقي على مستوى المواقع الدنيا . أما القاضي البلدي فكان ، في الوقت نفسه ، يتمتع بصلاحية مزدوجة : فهو مأمور في خدمة الملك ، وكذلك مدافع عن امتيازات البلد .

وغالباً ما عمدت الولايات الإقليمية إلى خلق مؤسسات دائمة تؤمن استمرارية عملها بين دورات انعقاد مجالسها ، كـ« المختارين » في بورغونيا أو « لجنة الوساطة » في بريتانيا .

وفي القرن 16 ، كانت مجالس الكورتيس ، في قشتالة ، تضم مندوبين عن ثماني عشرة مدينة . وكانت تسجل الشكاوى وتوافق على الإصلاحات . كما كانت تتقاسم النشاط التشريعي مع الملك ، إذ كان يكفي أن يصادق هذا الأخير على مشاريعها حتى تصبح قوانين سارية المفعول في المملكة . بيد أن تاريخ مجالس الكورتيس هو تاريخ إذلالهم على يد الملكية . فمنذ عام 1480 ، أصبح الملك قادراً على وضع القانون اعتماداً على سلطته وحدها . وعام 1665 ، فقدت مجالس الكورتيس حق رقابتها على الضرائب. أما مجالس الأراغون فكانت، في بداية الأمر في غاية القوة. فهي وحدها التي كانت تقر القوانين، وتستمع إلى قسم الملك أثناء تتويجه، وتقر الإعانات المالية، وتعين المفوضية الدائمة للإشراف على تطبيق القوانين. إنما عام 1552، تفاوض فيليب الثاني مباشرة مع المدن بأمر الضريبة. وعام 1707، ألغيت قوانين الأراغون التي ذكرناها. فإذا بالملكية المشروطة تتحول تدريجياً إلى مطلقة، بعكس بريطانيا العظمى، حيث أخفق آل ستيوارت في محاولاتهم الرامية إلى جعل أنفسهم أسياد الضرائب.

وفي فرنسا ، بقي التمسك بقانون الولايات ناشطاً ، رغم اختفاء المجالس المحلية في أقاليم عدة . من هنا ، فإن ولايات بورغونيا ،بريتانيا أو لانغدوك ،لم تعد تهتم بالضريبة فقط ، بل بالعديد من الشؤون التي تفيد مناطقها . فكانت لديها ميزانيتها الخاصة وهي تدير الأشغال العامة .

ولأسباب أخرى ، كان التمايز واضحاً بين ملكيات أوروبا الغربية وأوروبا الوسطى . وكما يذكر « ف . ل . تاپييه » : « إن الملكية في فرنسا هي شأن من شؤون الملك ومأموريه : يكمن القانون في الإدارة الملكية (. . .) . فالملك المنتخب أو الوارث ، في أوروبا الوسطى ، ليس سوى عضو من أعضاء الدولة . والسلطة التشريعية الفعلية تعود إلى الفئات وعملياً إلى كبار الإقطاعيين » . يمكن الحديث في أوروبا الوسطى عن الملكية الموروثة ، أكثر مما عن الملكية المطلقة . وذلك حتى عهد فردريك الثاني وجوزيف الثاني ، وهي الحقبة التي حلت فيها فكرة خدمة الدولة والوظيفة الحكومية محل التعلق البنوي ، الدنيوي ، بالأمير . بيد أن الهيمنة على الملكية الكبيرة كانت تحد بصورة خاصة من صلاحيات الدولة . ففي حين أن السويد كانت تجهل القنانة ، كانت هذه شاملة تقريباً في بولونيا وهنغاريا . والنبيل هو وحده المواطن في هذه الممالك . هنا ، كان قانون الولايات هو الأكثر مراعاة وأكثر ما يدافع عنه خلال القرن 17 . وهنا أيضاً ، كانت الغالبية العظمى من السكان ـ الفلاحون الأقنان ـ بمنأى عن إشراف الدولة المباشر .

وحتى في پروسيا القرن 18 ، في شرقي الـبا ، كان النبلاء أسياد الأرياف . وكانت الولاية الپروسية تتوقف عند مستوى « اللاندرات » الذي يصار إلى انتخابه هو أيضاً من بين النبلاء . وكان للإقطاعي حقوق قضائية وأمنية على العاملين لديه . وإضافة إلى القضاء المحلي ، كان النبيل البروسي مهيمناً على الوظائف الكنسية والإشراف على المدارس . بيد أنه في هذه الفترة توصل ملك پروسيا إلى انتزاع المهمة التشريعية من الولايات الإقليمية . وعلى العكس من ذلك ، كان النبلاء ، في بولونيا وهنغاريا ، يقرون الضريبة ، ويجبونها إنما لا يدفعونها . أما في روسيا أو الدانمارك ، فكان أصحاب الأملاك أيضاً هم الذين يجبون ضريبة الدولة من التجمعات الفلاحية .

وفي بعض مناطق أوروبا الوسطى والشرقية ، بلغت قوة النبلاء ذروتها .

أما في روسيا ، فكان الوضع مختلفاً ، لأن الدولة ، من خلال « تشين » ، كانت تمسك بمفتاح الدخول إلى رتبة النبالة . إنما في روسيا نفسها ، كان يتم اختيار « مندوب البلاد » ، على مستوى المقاطعة ، من قبل النبلاء المحليين ، وكان يدير جباية الضرائب . وكانت إدارة المدن في عهدة كبار التجار الذين ينتمون إلى رابطة

تجار الدرجة الأولى . وفي فترة سابقة جداً ، كان مجلس زعماء عائلة « المير » أو « البوزاد » هو الذي يعين ، من داخله ، أولئك الذين يتوجب عليهم تأمين بعض خدمات الدولة : جباية الضرائب ، إدارة الإحتكارات ، الخ . . .

وفي أوروبا الوسطى والشرق ، أصبحت الملكية الكبيرة وحدة شبه مستقلة ، راحت تتنامى على أنقاض الإقطاعات الفلاحية وبفعل تزايد أعمال السخرة . وكان يمنع على الفلاحين مغادرة منطقة نفوذ الإقطاعي . أما الأرض المفردة فكانت معفاة من ضريبة الدولة . وبالنسبة لبعض الخيرات الدائمة الإستهلاك ، فكان الإقطاعي يحتكر أمر بيعها للفلاحين .

وفي مختلف ولايات آل هابسبورغ ، كان الأمير ملزماً بالتفاوض مع مجالس الدييت حول فرض الضريبة ، التي كانت تجبى ، حتى زمن إصلاحات « هَاوْجْوِيْتْزْ » ، من قبل عملاء هذه المجالس . أضف إلى ذلك أن الضريبة ، قبل تلك الحقبة ، لم تكن تخضع لموافقة الملك إلا لفترات قصيرة الأمد .

وقد ظلت هنغاريا حتى عام 1687 ، وأيضاً بولونيا ، ملكيتين منتخبتين . فكانت السلطة تكمن في مجالس الدييت التي يهيمن عليها الأشراف . إذ كان يوجد في هنغاريا ، كما في الأراغون ، شخص وسيط بين الحاكم ومملكته ، مكلف بالعمل على احترام التعهدات التي يتخذها الملك . وفي الأراغون ، كان القاضي الأكبر الذي يسميه الأمير هو الذي يعلل، وكونه وسيطاً ،كان قادراً على إيقاف أية قضية ، كما كان يحيط به مجلس من أصحاب المعرفة ، ونفوذه الشديد هذا قضى عليه فيليب الثاني ، إثر قضية«أنطونيو پيريز». وفي هنغاريا، كان البلاطين ـ وهو شريف ينتخبه الدييت ـ يعتبر نائباً للملك . أما نطاق حياة النبلاء العادية فكان القضاء . وكان هؤلاء يعينون نائباً للوالي يقوم بدعوتهم إلى عقد الإجتماعات . ويكون الإجتماع تحت سيطرة فئة النبلاء المتوسطة ، التي تصنع أنظمة لتحديد القوانين العامة التي يصوغها الدييت والتي تعين أيضاً قاضي النبلاء . أما الفلاحون فكانوا تابعين قضائياً لوالي المنطقة . وبالتالي ، كان النبلاء والولاة يمارسون سلطات ملكية . وبالنسبة للقوانين ، فإنها كانت تصاغ بالتضامن بين الملك والدييت . فالدييت هو الذي يقرر التعبئة الجماهيرية و « الثورة المسلحة » ، ويتقاسم السلطة التنفيذية مع الحاكم . وكما في بولونيا ، كانت « الأمة » المجرية ، وبعبارة أخرى

النبلاء ، تتمتع بحق المقاومة في حال التعسف الملكي .

وفي بولونيا ، أدى تعزيز الملكية الكبيرة والتطور السياسي العام إلى تراجع شديد في صلاحيات الدولة .

أما في اسكتلندا ، وتحديداً في الأراضي المرتفعة ، فكان التنظيم الإجتماعي يرتكز على العشيرة التي يمارس زعيمها مهام عسكرية وقضائية على أتباعه . وكان الفلاحون تابعين لبلاط البارون الذي لم يكن فقط يقضي بينهم ، بل كان يمارس على الجميع سلطات أمنية واسعة جداً . وحتى منتصف القرن 18 ، ظل الزعماء يسوسون عشائرهم قادة موجهين ، كما لم يكن للعملاء الملكيين أي تأثير فعال . أما في القصبات فكان اللوردات يعينون حاكميها بأنفسهم .

وفيما يخص السويد ، كان كل البلد تقريباً خارج إطار النظام الإقطاعي ، وكان الملك ، على الصعيد النظري ، يتمتع بسلطة مباشرة على الفلاحين الذين يتمتعون هم أيضاً بكثير من الحرية في تقرير الشؤون المحلية ضمن نطاق المجالس القروية . بيد أن سياسة غوستاف أدولف الأوروبية الكبرى فرضت تحويل العديد من الأراضي الملكية إلى العائلات النبيلة التي احتكرت الوظائف الإدارية والقضائية . وقد أفادت من ذلك ، خصوصاً عندما كان شارل الحادي عشر قاصراً ، في مضاعفة حقوقها على الفلاحين مستوحية ذلك من النماذج الجرمانية والبولونية . أما القصور الريفية فلم تكن تدفع الضريبة الملكية ، ولا حتى فلاحو الأراضي المفردة الذين كانوا معفين من الخدمة العسكرية . وكان للنبلاء محاكمهم الخاصة . وقد ضاعفوا من أعمال السخرة وعملوا على تكوين المُلْكيات الكبرى . وكان هناك مجلس للشيوخ الأرستقراطيين يتقاسم والملك السلطة التنفيذية في حين كانت فئة النبلاء تتولى الإشراف على الدييت .

إنما مع ولاية شارل الحادي عشر ، ازدادت الإستبدادية في السويد . وبدءاً من عام 1672 ، بوشر باستعادة الأملاك المتحولة ، وضعفت شوكة مجلس الشيوخ ، وألغي مجلس الدولة الذي كان أعضاؤه من كبار الإقطاعيين . وعام 1682 ، اعترف الدييت للملك بسلطة تشريعية شاملة . ثم راح دوره (الدييت) يتضاءل تدريجياً . والحال هذه ، كان لا بد من مناقشة كل هذه الأمور ، مع وفاة

شارل الثاني عشر . حيث بذلت الملكة « أُوْلْرِيْكْ إليانور » جهدها ليصار إلى اختيارها من قبل الولايات . ولم يلبث الدييت ، الذي يمثل الفئات ، أن استرد السلطة التشريعية وصلاحيته فيما يتعلق بالقضايا المالية . كما أنه تقاسم المهمات الأخرى مع مجلس الشيوخ والحاكم . بيد أن السلطة الفعلية انتقلت عملياً إلى مجلس الدولة المؤلف من النبلاء ، كما إلى الدييت ، اللذين أصبح يحق لهما خلع العملاء الملكيين وتعديل القرارات القضائية . وقد استمر ذلك طيلة « عهد الحرية » ، وصولاً إلى فترة ولاية غوستاف الثالث ، الذي جدد نشاط السلطة الملكية ، وكتم مؤقتاً أنفاس النبلاء (1772 و 1789) .

وهكذا ، نتبين بوضوح تام أن الحرية الحقيقية لدى الجماهير الفلاحية كانت مؤمنة في الملكيات المطلقة أكثر بكثير منها في « الجمهوريات النبيلة » التي كانت تدافع عن حرية مبهمة .

علاوة على ذلك ، كان يوجد ، في جميع أنحاء أوروبا تقريباً ، وظائف وخدمات لا ترتبط مباشرة بالدولة . تبعاً لذلك ، كانت الإسعافات الإجتماعية والتعليم وقفاً على السكان والكنائس . حتى إن الجامعات كانت عبارة عن هيئات خاصة . وكانت السلطة تضفي الصفة الشرعية على هذه المؤسسات وتلزمها من وقت لآخر بإجراء بعض التعديلات من منطلق الإهتمام بالمصلحة العامة ، لكنها ظلت دائماً تحتفظ باستقلالية ذاتية واسعة . وفي مرحلة الإستبدادية المستنيرة ، عمدت الدولة إلى تشديد رقابتها على الإسعاف والتربية . وفي المناطق التي يمتلكها جوزيف الثاني ، انتقل الإشراف على المدارس من الاكليروس إلى حكام الأقاليم . وفي پروسيا ، اتخذ تأسيس « الأبيتور » عام 1788 والمجلس الأعلى للتعليم الرسمي وجهة سير واحدة . وبالتالي ، شاعت في أوروبا الفكرة الداعية إلى وجوب ارتباط التربية أساساً بالدولة .

وهكذا ، حاول الحكام أن يطوروا ، إلى أقصى حد ، صلاحيات الدولة التي حددها المسترومون[1] والمشرعون ، وأن يضاعفوا بحذاء ذلك ، من عدد عملائهم . ولم يكن بين هذه الصلاحيات خلال القرن 18 فوارق كبيرة ، سواء كان ذلك

---

(1) Romanistes : أي المتخصصون باللغة والشؤون الرومانية (المترجم) .

في الملكية المطلقة ، أو الملكية الإنكليزية ، أو الإستبدادية المستنيرة أو الجمهورية النبيلة .

وحتى في ممالك أوروبا الغربية ، من الممكن التساؤل شرعياً عما إذا كان من المفروض التمييز بين الصلاحيات النظرية للدولة والممارسات الفعلية للسلطة على مستوى التجمعات البشرية التي يتشكل منها المجتمع ، مع مَوَاطن قوتها وضعفها .

وفي جميع أنحاء أوروبا تقريباً ، أدى انتشار خدمات الدولة ، وخاصة في الملكيات المطلقة والأوتوقراطية الروسية ، إلى نمو المدن ـ العواصم . ومن البلاطات المتنقلة التي عرفها القرن 16 ، تم الإنتقال إلى المدن الملكية المشيدة حول قصر يعتبر أفضل ما لدى الملك ، وتشكل ڤرساي أفضل مثال على ذلك .

عملاء الدولة

كان الملك ـ الرقيب يعتبر أن الحاكم هو الموظف الأول في الدولة . وهذا ما قاله لويس الرابع عشر أيضاً وهو على فراش الموت : « أنا ذاهب ، لكن الدولة باقية إلى الأبد » . فالحاكم ، إلا في حال الإستثناء ، مكرس لخدمة الدولة ، أكان ظل الله على الأرض في إطار الملكية المطلقة المسيحية ، أو مستبداً مستنيراً منكباً على المصلحة العامة .

لكنه بطبيعة الحال ، كان عاجزاً عن الحكم بمفرده . ففي القرن 17 ، كان الملوك يعينون المحظيين في إدارة بعض الشؤون ، ومنهم « كونشيني » ، والكاردينالان الوزيران في فرنسا ، و« أوليڤار ولويس دو هارو » في اسبانيا . ولو عدنا في تفكيرنا إلى الولاءات لاتضح لنا بشكل أفضل دور هؤلاء المحظيين ، أي هؤلاء المتنفذين : كان المحظي هو أول الموالي .

وكان الحكم الفردي الذي مارسه لويس الرابع عشر عام 1661 يتوافق وآمال الكثير من الفرنسيين ، أي جميع الذين هتفوا : « يعيش الملك وحده » . وكان ذلك ضد المحظيين الأجانب وضد المستشارين الأشرار ، وطلب لويس الرابع عشر أن يطلع بنفسه على جميع الشؤون والقضايا . ورفض أن يستخدم المطارنة كوزراء أو كبار النبلاء كما استبعد الأمراء عن المجلس . وقد أبدى السفراء الأجانب دهشتهم إزاء الخطب التي كان يلقيها الملك ، ذلك أن الحكام الذين أتوا قبله كانوا يقلون من

مخاطبة الجماهير ، إذ كان وزراؤهم يعبرون عن مشيئتهم . أما مع لويس الرابع عشر ، فقد أصبحت ممارسة العمل الملكي طقساً على درجة كبيرة من الأهمية .

أما في الملكيات ، وإلى جانب الوظائف الهامة التابعة للتاج ، والتي كانت شيئاً فشيئاً تشكل مدعاة فخر واعتزاز أو أصابها الأفول كالقيادة العامة للجيش في فرنسا ، فتم إيجاد وظائف جديدة ومنها وظائف أمناء سر الدولة ، الأكثر ارتباطاً بالحاكم . وفي عهد فيليب الرابع ، أصبح « سكرتير البريد العالمي » في اسبانيا المسؤول الأساسي عن المجالس الإدارية .

لقد كان الملوك في أوروبا يحكمون بواسطة المجالس ، ويسمون أعضاءها . ففي فرنسا ، كانت جميع السلطات تتركز في مجلس الدولة . ويمكن التمييز بين مجالس الحكومة والمجالس القضائية والإدارية . وفي عهد لويس الرابع عشر ، استمرت وحدة المجلس ، إنما ازداد عدد فروعه . وكان مستشارو الدولة أعضاء في مجلس الملك بصفة شخصية ومقدمو الضرائب بسبب مهماتهم . فالأول يعينون بكتاب من الملك ، بينما يشتري الآخرون وظائفهم . وكانت هيئة مقدمي العرائض مستنبتاً للإداريين . فتضم بصورة خاصة مدراء الأقاليم . وإذا كان المجلس يتألف خاصة من رجالات القضاء، فذلك عائد إلى كون السلطة الملكية في فرنسا مردها إلى الوظيفة القضائية. والواقع أن كبار الموظفين راحوا، شيئاً فشيئاً، يتولون زمام الحكم والإدارة العليا ، اللذين اقتربا من أنموذج السلطة التنفيذية .

بيد أن الحكم بواسطة المجالس كان أيضاً قائماً في عدد من البلدان الأخرى . ففي بروسيا، أسس فردريك ـ غليوم ، عام 1772 ، « المجلس الإداري العام والأعلى للمالية ، والحرب والأملاك » . كما كان لدى آل هابسبورغ في ڤيينا مؤتمرهم السري ، ومجلس الحرب والهوفكامير الذي يعتبر مركز تحصيل المداخيل . وفي القرن 18 ، قام هاوغويتز وكاونيتز بتعديل هذه البنية ، بحيث ركز الأخير السلطة ، عام 1760 ، على مستوى مجلس الدولة . وفي روسيا ، شكلت «البريكازي »أيضاً مجالس حولها بطرس الأكبر إلى مجامع أكثر تخصصاً .

وفي الجمهوريات ، ظلت المجالس تشكل أجهزة الحكم الرئيسية .. نذكر مثلاً مجلس الشيوخ ، ومجلس الأربعين ، ومجلس العشرة ، والمجمع الصغير ،

في البندقية . وفي الأقاليم المتحدة ، كان هناك مجلس الدولة المؤلف من مندوبي الأقاليم ، والذي راح يلعب دوراً مالياً بشكل خاص .

وغالباً ما كان عملاء الدولة من المأمورين ، أي الأشخاص الذين كانوا يشترون مناصبهم . فيمتلكون ويستطيعون في بعض الظروف بيعها أو توريثها . هذه المناصب كانت مدعاة فخر إضافة إلى ممارسة الوظائف العامة . لكنها لم تتكاثر في أي مكان مثلما تكاثرت في فرنسا . فالمنصب يمنح السلطة ، والشرف ، والفائدة . كما أن بعضها يؤدي إلى النبالة . كذلك ، عرفت اسبانيا بيع المناصب وشراءها ، كما حصل ذلك في انكلترا بالنسبة للرتب العسكرية . وفي البندقية ، وصلت عدوى البيع والشراء إلى المناصب القضائية الهامة ، ذلك أن الإنتخاب هو الذي كان يسمح بالنفاذ إلى مختلف المجالس ، بيد أن ثمة عدداً كبيراً من مناصب موظفي الإدارة صار قابلاً للبيع والشراء وراثياً بين العائلات .

وهذا ما كانت عليه الحال في الأقاليم المتحدة باستثناء هولندا .

مما لا شك فيه أن وفرة الوظائف التي كانت تشرى وتباع في بعض البلدان أدت إلى وضع قسم من الرساميل خارج الدائرة الإقتصادية ، وإلى تجميده وجعله عظيماً .. هذا بالطبع من وجهة النظر الحالية ، لأن ذلك ، بالنسبة لمن يهمهم الأمر ، يعتبر توظيفاً مؤكداً لرأس المال ، قادراً على إرساء رفعة العائلات ونفوذها الإجتماعي .

إلى جانب المأمور ، شهدت فرنسا واسبانيا بروز نموذج آخر من الإداريين : إنه نموذج المندوب المفوض ، الذي يعينه الحاكم مباشرة ويقيله ساعة يشاء . وأفضل من كان يمثل هذا النموذج هو الحاكم الإقليمي ، الذي غير جذرياً فرنسا ، خلال القرنين 17 و 18 . وكانت مهامه تتناول جميع جوانب الحياة السياسية ، الدينية والإقتصادية في المناطق . وتدريجياً ، بدأ الوزراء وحكام الأقاليم يستخدمون المؤتمنين ، ثم ، شيئاً فشيئاً ، توصل هؤلاء إلى وضعية تكاد تشبه وضعية الموظفين..

وفي بروسيا فردريك الثاني وولايات جوزيف الثاني ، ثبت المستبدون المستنيرون أجهزة من الموظفين المزودين بفكرة الإخلاص والولاء للدولة وللخير

العام . ففي پروسيا ، كان المقررون الشباب يباشرون عملهم بموجب امتحان تحريري أو شفهي . إنما لم يكن باستطاعتهم جميعاً النفاذ إلى جميع الوظائف . ولم يكن بمقدور البورجوازيين الطموح إلى وظائف « اللاندرات » أو إلى المراتب العسكرية ، الخاصة بالنبلاء . وفي فرنسا ، ظهر الموظفون خلال 1714 ـ 1716 مع تأسيس مدرسة وهيئة الجسور والسدود .

وفي أوروبا الوسطى أو الشرقية ، كان النبيل من عملاء الدولة ، سواء كانت هذه الأخيرة في ذروة ازدهارها أم في درك تفككها . وتحت مستوى اللاندرات ، والمستشار الموكل بإدارة الأرياف ، كان كل شيء يرتبط بالنبلاء . وكان هذا الوضع أكثر انتشاراً في هنغاريا وبولونيا .

بيد أن الأمر كان مغايراً في روسيا ، ذلك أن كل الجماعات الإجتماعية هنا كانت في خدمة الدولة . فمن واجب النبيل أن يخدمها طيلة حياته . واستتباعاً للقرارات المتخذة خلال 1714 ـ 1716 ، لم يعد النبيل قادراً على أن يصبح ضابطاً إلا بعد أن يكون اجتاز رتبة جندي في فرقة الحرس . وبالتالي ، فإن الملاك الأساسي العامل في روسيا بعد عهد بطرس الأكبر كان ذا طابع نبيل وعسكري في آن معاً .

إلا أن النبلاء الروس كانوا يسيئون تقدير واجب خدمة الدولة. فعمدت الأمبراطورة « آنا إيرانوڤيا » إلى تخفيض سن الخدمة إلى خمس وعشرين سنة عام 1736 ، وأعفت من كل عائلة ذكراً واحداً إذا كانت تضم رجلين أو أكثر ، شرط أن يهتم المنتفع من الإعفاء بالقطاع العائلي . إنما عام 1762 ، ألغى بطرس الثالث أية خدمة عسكرية بالنسبة للنبلاء .

ثورات وتوترات داخل الولايات الأوروبية

إن أبسط مثال على ذلك هو الإنقلاب السياسي الذي يحل أميراً مكان آخر ، أو الذي يفتعله الحاكم ليفرض نمطاً جديداً من الحكم ، نذكر بهذا الصدد أن بطرس الأكبر انتزع ، عام 1689 ، الوصاية من شقيقته الكبرى « صوفيا » التي وضعت في أحد الأديرة ، فيما قطعت رؤوس أهم مستشاريها ، أو أن كاترين الثانية عزلت ، عام 1762 ، زوجها بطرس الثالث بمساعدة الأخوة « أورلوف » و « بوتمكين » . وعام

1772 ، قام غوستاف الثالث ملك السويد بانقلاب مسلح ضد الأرستقراطيين الذين فرضوا دستور 1719 ـ 1720 ، الذي حد من سلطات الحاكم ، ليمنح بذلك قوام الحكم للنبلاء . كذلك ، عمد عام 1789 إلى تعزيز سلطته بموجب « مرسوم الإتحاد والأمن » الذي كرس الإستبدادية الملكية وفتح أمام البورجوازيين منفذاً باتجاه الوظائف العليا . لكن الملك اغتيل عام 1792 على يد أنصار حرية النبلاء ومناصري الأفكار الجديدة الأميركية والفرنسية .

كذلك كانت تنشب صراعات بين الفئات ، في محاولة من كل منها للتفوق على الأخريات ، سواء كان ذلك على صعيد الرتبة أو على صعيد القوة . لقد كانت « الفروند » الفرنسية في جزء منها ، وأيضاً المعارضة البرلمانية خلال القرن 18 ، كانتا نوعاً من التظاهرات التي قام بها القضاة ضد الملك ، لكنهما قامتا أيضاً بغية تثبيت موقع المأمورين في الدولة . بالمقابل ، بذل قدامى النبلاء ، والأشراف ، قصارى جهدهم للحفاظ على مواقعهم في مواجهة القضاة . فراحوا يدافعون عن البسالة الموروثة وعن عظمة الخدمة العسكرية ضد التشبث بالمال والمتاجرة بالوظائف . وقد برزت فكرتهم في شكاوى النبلاء لدى الولايات العامة عام 1614 و 1651 ، كما برز في كتابات فينيلون ، وسان سيمون ، وبولانفيلييه .

وفي البلاط كانت الصراعات على أشدها فيما يتعلق بالمراتب واحتلال أماكن الصدارة . لقد أرادت عائلات لورين ، وبويون ، وروهان ، وتريموي ، أن تكون ذات رتبة تتوسط الأمراء ذوي المحتد الأصيل والدوقات . كما اعتبر متنفذو اسبانيا ، بل الأشراف ، أن فئة النبلاء ليست « سوى سلسلة متواصلة وأنه ينبغي فقط التمييز بين الملك ، والنبلاء والشعب » . أضف إلى ذلك أن الأمراء ذوي المحتد الأصيل كانوا ينكرون على آل روهان الحق في التساوي بهم ، في حين شكل الدوقات والأعيان هيئة منتدبة لدى الملك للدفاع عن مصالح أعضائها .

في كل مدينة ، شاعت صراعات التصدر بين جماعات القضاة وهيئات المدينة . لكنها كانتِ مجرد صراعات تفاخرية ، ذلك أن الإستحواذ على منصب أرقى ، وضرورة السير في الطليعة ، يعني الحصول على المراتب والمغانم . كذلك عرفت الجمهوريات صراعات فئوية . وهذا ما حدث في جنيف بين البورجوازيين ، الأشراف وأبناء العائلات . وفي هولندا ، ظل الصراع قائماً طيلة قرنين بين

الجمهوريين وأنصار آل أورانج ، أي بين أشراف الأوصياء والنزعة الملكية المتجسدة في آل ستيوارت الذين كتبت لهم الغلبة . وقد رأينا أن ذلك لم يترجم بتغيرات جذرية في البنى الإجتماعية ، حتى رغم اعتماد « حزب » آل أورانج على النبلاء والشعب في مواجهة الأوصياء .

وفي الجمهوريات ، كانت الصراعات قائمة ، في معظم الأحيان ، بين البورجوازيين والأشراف . فقد أراد الأوَّلون استعادة الحقوق المدنية التي سلبهم إياها الآخرون على مر السنين . كما ناضل أبناء جنيف ليتمكنوا من ممارسة مهمات البورجوازيين نفسها .

لقد تميز منتصف القرن 17 بنشوب ثورات هامة ذات سمة معقدة كـ « الفروند » في فرنسا ، وثورة انكلترا الأولى . أما إمارة كاتالونيا فثارت ضد ملك اسبانيا من عام 1640 إلى عام 1652 . وعام 1647 ، نادت ناپولي ، مع « ماسانيللو » ، بقيام الجمهورية . وفي الحالتين ، كانت فرنسا تدعم التمرد ، على غرار ما قامت به اسبانيا وانكلترا في فرنسا ، خلال ثورة « الفروند » ، حيث راحتا تشجعان المتمردين لإضعاف بلد عدو لهما . أما ثورتا ناپولي وكاتالونيا فكانتا موجهتين ضد أمير يعتبر كأجنبي ، وضد إدارة وجيوش أجنبية ، وذلك بهدف الدفاع عن الحريات المحلية . وقد أشبهت هاتان الثورتان ثورة الأقاليم المتحدة ضد اسبانيا ، إنما دون وجود العامل الديني . ويمكننا أن نشهد تجربة مماثلة في المؤامرة الفاشلة التي دبرها « پونكاليك » في بريطانيا ، في عهد الوصاية . هنا أيضاً ، كان الدعم الخارجي متأتياً من اسبانيا . وربما ارتبطت بهذه الثورات ، ثورة فرانسوا الثاني روكازي ضد الأمبراطور ليوپولد الأول . وكان الأمير روجين قد هزم الجيوش التركية ، ثم عقدت معاهدة صلح « كارلوڤيتز » ، عام 1699 ، التي منحت آل هابسبورغ ترانسلڤانيا والسهل الهنغاري ، باستثناء « تمسڤار » . وهكذا ، استطاع آل هابسبورغ تحقيق تقدم هائل في أوروبا الدنوبية . بيد أن هذه المملكة الهنغارية ، التي تحررت بكاملها تقريباً من العثمانيين ، عرفت ثورات شعبية ضد النظام الإقطاعي . لقد بشر فرانسوا راكوزي بالإستقلال الوطني الذي كان يرومه النبلاء وبمنح الحرية للفلاحين . وعام 1704 ، اختير أميراً مستقلاً لترانسلڤانيا . أما عام 1707 ، فأعلنت نهاية آل هابسبورغ كملوك هنغاريا بالوراثة . لقد ثارت هنغاريا

الملكية برمتها تقريباً وكذلك جميع البقاع المستردة ، لكن فرنسا لم تتمكن من مساعدة الثوار الذين اضطروا إلى توقيع معاهدة صلح « زاتمار » عام 1711 . ولم يلبث الامبراطور أن استعاد حقوقه في هنغاريا . أما راكوزي فتمكن من اللجوء إلى باريس .

مقابل ذلك ، وفي الفترة نفسها ، عارض الأرشيدوق شارل ـ أي الامبراطور المقبل شارل السادس ـ أيلولة تركة اسبانيا إلى فيليب الخامس ، حفيد لويس الرابع عشر ، لذا أبحر باتجاه كاتالونيا حيث حرض المنطقة ضد مدريد .

وفي اسكتلندا ، حدثت ثورات مماثلة ، فهناك ثورات اليعقوبيين عام 1715 ، ثم عام 1745 ، عندما أبحر شارل ادوار ، ابن جاك الثاني ، إلى اسكتلندا بحيث تم تتويجه في أدنبره . لكنه اندحر في العام التالي ، في « كولودن » أمام دوق « كامبرلن » ، ابن جورج الثاني صاحب هانوڤر. نذكر أن الثورة الاسكتلندية قامت على أساس الإستقلال الوطني ، والولاء لسلالة آل ستيوارت ووجود العشائر .

لم يكن ثمة سوى ثورات ذات طبيعة سياسية . وكان العنف ، أينما كان ، أمراً مألوفاً . وفي فرنسا ، كان اختلال الأمن لا يزال قائماً ، حتى ما بعد عام 1660 . ففي باريس، كانت جهود «لاريني»[1]، قائد الشرطة، متصبة على تطهير العاصمة من الأعداد الهائلة من المتسولين ونشالي المعاطف . ومع بداية حكم لويس الرابع عشر التفردي ، ظل الأمن مفقوداً على الطرقات، وخصوصاً في مفاوز الغابات والجبال .

وفي نهاية القرن 17 ، استطاعت زمر المهربين اجتياز المملكة من أولها إلى آخرها ، وبرفقتهم الطنابر المحملة بالأسلحة والمتاع ، ولم تكن لتوقفهم معارك المواجهة التي كان يخطط لها نبالو رجال الدرك . لقد ظل تهريب الملح ، حتى فترة الثورة ، مهنة إضافية حقيقية بالنسبة إلى الفلاحين وحرفيي النسيج الذين يقطنون المناطق الحدودية لكل من بريتانيا، ومان وأنجو .

من جهة أخرى ، كان بعض المناطق مثل شمبانيا وبورغونيا تشكل ممرات يجتازها الجنود الأعداء و « الفرنسيون » في جميع الإتجاهات حيث يعملون فيها السلب والنهب ، وذلك خلال الفترة الممتدة بين 1635 و 1660 . وحتى في محيط

(1) La Reynie (1625 ـ 1709) عرف عنه اهتمامه بالصحة والأمن في العاصمة الفرنسية .

باريس ، كانت ثورة « الفروند » ذات آثار سيئة . لقد كان يصعب على الفلاح التمييز بين الجنود والنهابين . وكانت الجيوش تسطو على الغلال في كل مكان لإطعام جنودها ومطاياها . ولم تكن لتفرق بين البلدان الصديقة والعدوة .

آنذاك ، كانت اللصوصية في طور التأسيس ، في إيطاليا واسبانيا وبلاد البلقان . يكفي لمعرفة ذلك الإطلاع على بعض الأدلة السياحية التي تعود إلى نهاية القرن 18 .

وفي فرنسا ، ازداد كثيراً عدد الثورات في النصف الأول من القرن 17 ، في حين تراجع هذا العدد خلال القرن 18 ، حتى كاد يندر .

أما في أوروبا الوسطى والشرقية ، فأدى انتشار القنانة في نطاق الملكية الكبيرة إلى ثورات أكثر أهمية . فخلال 1679 ـ 1680 ، ثار الفلاحون في شمال بوهيميا وغربها. ولا شك في أن ازدياد عدد أيام السخرة ،واسترجاع الأقنان الهاربين ، واضطرارهم إلى الخضوع للإحتكارات الإقطاعية في مشترياتهم ، والتبعية المطلقة للقضاء الإقطاعي ، كل ذلك شكل الأسباب الرئيسية للثورات ، التي ترافقت مع وباء الطاعون . وكان الثوار يطالبون بالعودة إلى الأعراف والتقاليد القديمة التي انتهكها الإقطاعيون أو وكلاؤهم . وعام 1775 ، اندلعت في بوهيميا ثورة فلاحية جديدة إثر الخبر ـ المغلوط ـ الذي رفض الإقطاعيون التقيد به ، ألا وهو إلغاء ماري تيريز لأعمال السخرة . لكن الثورة توصلت ، قبل أن تقمع ، إلى تأسيس حكومة ثورية ، رافقها أعمال السلب والحرائق في القصور . وكان ثمة تفكير في الإستيلاء على براغ . إنما ، كما يذكر ڤ.ل. تاپييه ، لم يكن هناك أي سلوك طبقي وكان الإنقسام على أشده بين الفلاحين الميسورين .

وفي روسيا ، أخذت الثورات منحى أكثر أهمية . فقد كان القوزاق في مناطق الدون والدنيبر والڤولغا ، في حرب دائمة تقريباً مع الأتراك ، لكنهم كانوا عاجزين عن مقاومة إغراء نهب الأراضي الخاضعة لسيطرة القيصر . وجدير بالذكر أنهم كانوا ، بكل طيبة خاطر ، يستقبلون الأقنان الهاربين . وخلال فترة 1667 ـ 1671 ، عمد « ستينكا رازين » إلى تحريض كل المنطقة الواقعة بين الدون والڤولغا ، وكذلك المنطقة الواقعة على ضفاف بحر قزوين . وكان القوزاق يحقدون على البويار ،

ويعتبـرون أنفسهم مسيحيين مؤمنين ويوقـرون القيصر. ولا شـك في أنهم كـانـوا يهددون، بعنف، الدولة الموسكوبية، إذ كانو يقحمون في الثورة الدخلاء والسكان الروس وصولاً إلى «نيجني ـ نوڤـغورود». لكنهم لم يستطيعوا الصمود أمام الفرق المتمرسة في القتال على الطريقة الأوروبية.

ومع عامي 1707 ـ 1708 ، حدثت أيضاً ثورة جديدة هي ثورة « بولافين » وهو هتمان[1] من قوزاق الدون ، الذي كان يعد جميع المضطهَدين بالحرية . ثم ، وعام 1773 ، يمثل « بوغاتشيڤ » لدى قوزاق نهر « ياك » . أما الوسط الذي يضم الكثير من قدامى المؤمنين فكان شديد العداء للحكومة . وقد أعلن « بوغاتشيڤ » نفسه القيصر بطرس الثالث ، زوج كاترين ، الذي عزل عن العـرش واغتيل عـام 1762 . فعمد إلى تحريض القوزاق والبشكيريين وعمال مصانع الأورال . ووجه للأقنان منشوراً يعدهم فيه بالحرية وحيازة الأراضي . وراح يحثهم على إلقاء القبض على النبلاء وإعدامهم شنقـاً . وقد وصـل جيشه حتى « كـازان » ، ثم اضطر إلى الإنكفاء نحو الجنوب . وإثر هزيمته في آب/ أغسطس عام 1774 ، أعدم في السنة التالية في موسكو . وتذكر مصادر رسمية أن الثورة أدت إلى مقتل ما يزيد على 1500 نبيل . لقد ثار الفلاحون في منطقة واسعة . لكن الحكومة استطاعت أن تستعيد السيطرة على الأمور .

ورغم تبعثر الثورات الزراعية ، لقد استمرَّت في السنوات الثلاث الأولى من عهد لويس الأول ، فسجل حدوث 278 ثورة في 32 مقاطعة مختلفة .

ولـم تكن انكلترا أيضاً بمنأى عن المنازعات السياسية والإجتماعية . وباستثناء ثورتي القرن 17 ، اندلعت خلال 1745 ـ 1746 الثـورة اليعقوبيـة الاسكتلنديـة الكبرى التي كادت تعيد آل ستيوارت إلى عرشي لندن وأدنبره . حتى في انكلترا نفسها ، حدثت عام 1780 بعض الفتن الشعبية الخطيرة ، عرفت بأعمال الشغب الغوردونية ، التي كانت في البداية ضد البابا ، والتي سرعان ما انقلبت ضد أصحاب الأملاك .

---

(1) أو اتّمانْ : وهو قائد منتخب في قبائل القوزاق .

كذلك ، عرفت أوروبا ثورات ذات طابع ديني أساساً ، كالثورات الدورية التي كان يقوم بها الكاثوليك الإيرلنديون ضد الإحتلال الإنكليزي أو كحرب الكالڤينيين المقاتلين من عام 1702 حتى 1704 . ودفاعاً عن حرياتهم الدينية ، عمد هؤلاء في الجنوب إلى استنفار الأوساط البروتستانتية المنتمية إلى فئات اجتماعية مختلفة لا تدفعها إلى الثورة أية دوافع اقتصادية ، بل تنبؤية رؤيوية متشددة .

العلاقات بين الدول الأوروبية

لقد استمرت هذه العلاقات قائمة في منتصف القرن 18 ، نظرياً على الأقل ، في إطار مجتمع الفئات العام .

ومفهوم الفئة هذا هو الذي سمح بتبرير علاقات حق التصدر بين الدول ، وكانت هذه العلاقات تمارس في نطاق احتفالات الهيئات الدبلوماسية ، والمفاوضات والمعاهدات .

ويبدو أن فكرة قيام مجموعة أوروبية مصممة بصورة أساسية انطلاقاً من كونها مسيحية قد بدأت تتضاءل مع توقف حركة الإصلاح والبعثات التي كانت تسعى إلى نشر المسيحية خارج أوروبا . وإذ يسود الإعتقاد بإمكانية تغيير عقيدة الامبراطورية الصينية المترامية الأطراف ، بدأ التغير أيضاً يطال المسيحية كخصوصية أوروبية . وإذا بقيت أوروبا ، خلال القرن 18 ، تعتبر ، بالنسبة للأوروبيين ، محور العالم ، فذلك لأسباب أخرى غير دينية ، هي فنونها وتقنياتها . بيد أن حقوق الناس كانت وليدة فكرة مجموعة الأمم المسيحية . ويرى « ڤيتوريا »[1] ، في القرن 16 ، أن كل دولة هي منطقة من مناطق مجموعة الدول الأوروبية ، وأن الحرب هي جائرة إذا كان يخشى أن تؤدي إلى إضعاف هذا العالم المسيحي لمصلحة الملحدين . ويؤكد « سواريز » على كون كل مملكة تشكل مجموعة كاملة ، إنما يؤكد أيضاً أن هذه المجموعات غير قادرة على الإكتفاء الذاتي . فهي بحاجة إلى تعاون متبادل ، لأن الجنس البشري يتمتع بنوع من الوحدة التي تأتيه من « المصدر الطبيعي للمحبة والخير المتبادل » .

---

(1) فرنشيسكو دي ڤيتوريا (1492 ـ 1546) : راهب دومينيكي اسباني ، شرح القديس توما الأكويني ، وله نظريات سياسية ودعا إلى تحرير الهنود .

وفي نظر الكثيرين ، كان العامل الديني يعد في أساس العلاقات بين القوى . فقد كانت اسبانيا ، ثم فرنسا لويس الرابع عشر ، من مناصري الكاثوليكية ، في إطار التنافس مع ڤيينا ، بينما في انكلترا أو هولندا ، كان « غليوم دو رانج » يرجع سبب المقاومة البروتستانتية إلى عودة الكاثوليكيـة . إنما لم يكن ثمـة ما هـو أسهل من المواجهة بين معسكرين مطوقين .

لكن البابوات كانوا يجهدون لإرساء السلام بين الملوك الكاثوليك بينما يستمر قائماً خطر العدو البروتستانتي أو التركي .

أما المغامرة « الأوروبية » الحقيقية فكانت القتال المستمر الذي راح يمارسه فرسان مالطا في البحر المتوسط ضد القراصنة وأساطيل الاتراك .

ولا شـك في أن العلاقـات بين فرنسـا وهولنـدا في القـرن 17 ، أظهـرت بـوضـوح تعقيد العلاقـات العالميـة في الفترة التي تـداخلت فيها النـاحية الـدينية مـع تلك الإقتصادية والإجتماعية . فقدتحالف البلدان ضد اسبانيا ، التي كانت فرنسا ، رغم ذلك ، تشكل معهـا وحدة دينيـة . لكن العلاقـات بين الحليفين كانت عسيـرة ، خصوصاً بسبب البنى السياسية المتمايزة ، ذلك أن الملكية المطلقة الفرنسية لم تكن تحسن التكليف مع التباطؤ الإداري في الأقاليم المتحدة . بعد ذلك ، حدث أن لجأ الهوغنوت الفرنسيون إلى هولندا إثر إلغاء مرسوم نانت والهيجان الذي نجم عنه في هذا البلد البروتستانتي .

كانت أهداف كولبير الإقتصادية وضغينـة التجار الفـرنسيين عرضـة لمنافسـة خطيرة من قبل الهولنديين . ولم تلبث أن أدَّت بالتحالف القديم إلى نهاية سيئة . الأخطر في ذلك أن لويس الرابع عشر اعتبر أن سوء نية الهولنديين يرتبط بجـوهر دولتهم بالذات ، المتمسكة ، ليس بمفهوم الشرف والكرامة كما في الملكيات ، بل بالمنفعة فقط . بعد ذلك كانت حرب عـام 1672 ، واجتياح الجيـوش الفرنسيـة لهولندا .

أما الفترات الهامة التي جرى فيها تغيّر القوى في أوروبا فكانت بالطبع معاهدة البيـرينيه عـام 1659 التي أنهت، لصالـح فـرنسـا، الصراع الفرنسي ـ الاسباني الذي نشب منذ عام 1635 ، ثم ، وبعد فترة قصيرة ، معاهدة صلح الشمال التي كرست

سلطة السويد في البلطيق . كذلك ، لا يمكننا أن نتجاهل معاهدة سلام « نيماج » التي ، خلال 1678 ـ 1679 ، اعتبرت ذروة النشاط الدبلوماسي في عهد لويس الرابع عشر ، بينما ، على العكس من ذلك ، شهدت معاهدتا أوترخت وراستات خلال 1714 ـ 1715 انتصار انكلترا وخسارة فرنسا لمواقع هامة في أميركا الشمالية . ففي معاهدة باريس التي عقدت عام 1763 ، في نهاية حرب السنوات السبع ، أصبحت أول امبراطورية استعمارية فرنسية تحت إشراف انكلترا ، لكن إسهام فرنسا في استقلال الولايات المتحدة ترجم عام 1783 ، في معاهدة ڤرساي باسترجاع بعض المصالح الفرنسية في العالم .

لم يكن كل شيء في أوروبا يتحدد بصراع هائل بين فرنسا واسبانيا ، ثم بين فرنسا وانكلترا . وكان الامبراطوريون وروسيا الجنوبية قد استردوا ، بصورة متقطعة ، السهل الهنغاري من الأتراك . ولا شك في أن ذلك شكل حدثاً أوروبياً ذا أهمية قصوى . هذا الإسترداد كان يحمل ملامح حرب مقدسة ، وهي ملامح تجلت بوضوح خصوصاً أثناء تأسيس الرابطة المقدسة التي ضمت النمسا ، البندقية ، بولونيا وروسيا (1684 ـ 1699) . مع تدخل القوات المسلحة التي يقودها البولوني « جان سوبياسكي » لفك الحصار العثماني عن ڤيينا عام 1683 ، تمكنت هنغاريا وترانسلڤانيا أيضاً من التحرر عام 1699 ، ووصل الروس إلى « آزوف » على البحر الأسود ، في حين بدأت ڤيينا ، عام 1718 ، تهيمن على الأراضي الصربية .

ومنذ فترة طويلة ، أثير النقاش حول موضوع معرفة ما إذا كان أمراء فرنسا ومستشاروهم يتبعون سياسة إرادوية حول الحدود الطبيعية . هذا الموضوع اعتمده عدد من المؤرخين : أوغسطين تيْيري وڤيكتور دوري والبير سوريل . إنما يبدو اليوم فعلاً أن ثمة من يريد أن يؤكد تأكيداً خاطئاً التواصل بين سياسة النظام القديم الخارجية والسياسة التي عبر عنها دانتون في خطبته الشهيرة التي ألقاها في 31 كانون الأول/ ديسمبر عام 1793 . والحقيقة أنه لم يكن ثمة شيء من هذا القبيل في تفكير ريشيليو أو لويس الرابع عشر . أضف إلى ذلك أن مفهوم الأرض القومية ككل موحد كان لا يزال مبهماً . وقد سعى لويس الرابع عشر ، على غرار فرانسوا الأول ، إلى تولي العرش الامبراطوري ، مما لم يحمله على كسب الأراضي بقدر ما حمله على الحصول على معابر باتجاه أمراء الامبراطورية المقدسة ، الموالين لفرنسا . كتب

الملك بمناسبة دخوله إلى اللورين أو فرانش كونتيه : « عندما ينفتح أمامي ممر جديد أقفله، في الوقت نفسه، في وجه أعدائي» . وكانت الحدود عبارة عن عامل حيوي ، أي منطقة تشكل حداً فاصلاً بين الدول ، أكثر مما هي مجرد خط ثابت . وبالتالي ، كانت السياسة المتبعة في القرن 16 هي سياسة « المرافىء والمعابر » .

وبينما يعبر لويس الرابع عشر في « مذكرات عام 1661 » عن اهتمامه الفعلي بالتفوق الفرنسي في أوروبا ، يعتنق خلال السنوات 1711 ـ 1715 الفكرة القائلة بوجود نوع من التوازن الأوروبي ، وهذا التصور الجديد هو الذي اعتمده أيضاً ڤيلار والأمير أوجين ، المفاوضان في معاهدة « راستات » في نهاية هذا العهد . والحقيقة أن التوازن كان هشاً، إذ كان يكفي للإخلال به طموحات بعض الأبطال المغامرين، من أمثال شارل السابع ، ثم فردريك الثاني فيما بعد .

وبغية توسيع رقعة المملكة ، استخدم لويس الرابع عشر ، على غرار أسلافه ، جميع وسائل القانون الإقطاعي . فاستعان بنظرية التبعية والإرتباط ، بحيث راح يجمع الألقاب القديمة العائدة للملكية . وكانت القلاع أكثر فائدة من السهول ، ولهذا السبب ، كان يصار إلى زيادة مراكز المواقع الحصينة حتى أصبحت شبه مألوفة . وهذا ما يفسر مخطط الحدود الكثير التعرج مع العديد من الأراضي المحصورة . وخلال 1680 ـ 1681 ، ركزت « مجالس الإتحادات » ، وبارتياح تام ، ملحقات على طول الحدود الشمالية الشرقية للمملكة ، وكان أهمها موقع ستراسبورغ، .

وفي القرن 18 ، لم يكن لدى الحكومة الفرنسية أية سياسة منهجية للتوسع في أوروبا . فقد رفض لويس الخامس عشر عدة مرات الإستيلاء على الأراضي المنخفضة النمساوية ، حتى عندما عرض « كونتيز » هذا التخلي بمقابل المشاركة في الحرب ضد الأتراك . بيد أنه أمكن الإفادة من هشاشة مفهوم « الأمير غير الأصيل » ، أي هشاشة العلاقة الوثيقة والقديمة بين عائلة الحكم والدولة . والواقع أن القرن 18 عرف سياسة «المقايضات» بشكل خاص، حيث تقوم القوى الكبرى ، على هواها ، بتوزيع عروش الدول الصغيرة بين أقرباء غرباء تماماً عن البلدان التي تستقبلهم .

وقد أجرى الفرنسيون مفاوضات عديدة غايتها تنظيم الحدود المتداخلة

الموروثة من الأجيال الماضية ، وذلك عن طريق تبادل المناطق . وعام 1689 ، لم يعد هناك سوى بعض الأراضي المحصورة ، منها أڤينيون ومولهاوس .

ولم يكن استيعاب المناطق الخاضعة ليتم دون صعوبات وعراقيل . إذ ظلت اللورين والفلاندر وفرانش ـ كونتيه ، تحتفظ ، ولفترة طويلة ، بولائها لحكامها القدماء ، أي دوق اسبانيا أو ملكها . كان التكامل بطيئاً في المجالات المالية والقضائية والدينية ، لكنه يترافق ، خصوصاً ، مع احترام الإمتيازات القديمة والحريات المحلية .

ومن خلال وضع أسقفية ستراسبورغ ، بدا تعقيد العلاقات الإدارية شديد الوضوح في النظام القديم . فقد كانت هذه الأسقفية تمتد من الفوج إلى الفوريه نوار ، في الألزاس كما في منطقة باد . ولم يكن الراين هنا يشكل حداً فاصلاً ، كما هي الحال على الصعيد السياسي . فكان الكهنة يمارسون واجباتهم الدينية في شرق النهر وغربه على حد سواء . لقد كان الأسقف أميراً في الامبرطورية ، وبالتالي تابعاً للامبراطور ، ويتمتع بحقوق ملكية وبمقعد في دييت الامبراطورية . ومع القرن 18 ، كان كاردينالات روهان موالين لملك فرنسا وأمراء في الامبراطورية ، في آن معاً . بيد أن استيلاء الفرنسيين على الألزاس وستراسبورغ أدى إلى تفكيك الروابط التي كانت تجمع جزئي المملكة القائمين على ضفتي الراين .

وفي عهد تورين أو ماريشال ساكس ، كان للحرب مظاهر مغايرة لما هي عليه في القرن العشرين. فكان لا بد في بداية الأمر من تمييز الغزوات المحلية على التخوم الهنغارية أو تخوم مناطق القوزاق ، عن الحروب بين الدول ، وعدم الخلط هنا بين الحروب « المعلنة » والغزوات الهمجية التي لا يسبقها أي إعلان للحرب ، كما فعل فردريك الثاني في كانون الأول/ ديسمبر عام 1740 عندما دخل إلى سيليزيا النمساوية وتخلى بعد سنتين عن حليفه الفرنسي . « ربحت جولتي وأرسيت أمني وسلامي » .

وخلال القرن 17 ، يزداد حجم الجيوش ، فينتقل جيش فرنسا من 10 أو 20 ألف رجل إلى 360 ألف عام 1710 . وبين عامي 1600 و1760 ، ازداد عدد رجال الجيوش الأوروبية بنسبة خمسة أضعاف . بيد أن هذه الصراعات التي عرفها

النظام القديم كانت أقل فتكاً بالبشر ، كنتائج مباشرة ، من حروب الثورة والامبراطورية التي ذهب ضحيتها حوالي مليون فرنسي . أضف إلى ذلك أن بنية الجيوش ، المجهزة بعدد كبير من المرتزقة وليس المجندين ، أدت إلى التقليل من عنف الأحقاد التي تميز بها القرن العشرون . فالفئات النبيلة ، المتواجدة في كل مكان ، كانت تشكل جماعات إجتماعية مكرسة للحرب بالدرجة الأولى ، كما كانت تشترك في معيار واحد للشرف . لقد كتب ڤولتير : « إن الضباط ، الذين يتلقون تربية واحدة تقريباً في جميع أنحاء أوربا ، يتمتعون أيضاً بمكارم الأخلاق عينها » .

جدير بالذكر أن كثرة الصراعات لم تمنع من إرساء مشاريع سلام دائم ، بل حدث العكس تماماً .

لقد اصطنع سولي في « الهدف الأكبر » ، وغروتيوس ، ووليام پن ، مشاريع للسلام مترافقة مع تأسيس دييت أوروبي . ومما لا شك فيه أن المحاولات الأكثر أهمية كانت تلك التي قام بها لايبنز ورئيس دير القديس بطرس[1] . إنما كان ثمة من يعمل عند الكاثوليك في الإتجاه نفسه : البابا إينوسان الحادي عشر ، الامبراطور ليوپولد الأول ، وبالأخص سبينولا ، أسقف ڤيينا منذ عام 1660 . أما عائلة برونشڤايك التي احتضنت لايبنز ، فكانت تشارك في المفاوضات مشاركة فعالة .

وكان لايبنز يعتقد أن أوروبا المضرجة بالدم بفعل الحروب الدينية يجب أن تتصالح مع نفسها . ويبدو أن هذه المشاريع السلمية انتهت إلى الفشل . فكان هم لايبنز الأول هو تعزيز وحدة ألمانيا السياسية ضد فرنسا ، كما كانت نزعته الكنائسية ترمي إلى الحسم المؤقت للخلافات العقائدية ، في حين أثبت بوسّويه أنه رائد مجمع ترانت و « الإتحاد المفعم » بالحقيقة وذلك باستمالة البروتستانت إلى العقيدة الرومانية .

وبسبب الخوف من طموحات لويس الرابع عشر ، وفي محاولة لإنقاذ هولندا ، اقترح لايبنز عام 1672 عقد « المجمع المصري » ، وهو مشروع يقضي بغزو فرنسا لمصر ، ضمن الخط الذي يريده ألا وهو شن حرب مقدسة ضد الإسلام ، مع فكرة

---

(1) كاتب فرنسي (1658 ـ 1743) اسمه الحقيقي : شارل إيرنيه كاستل ، له كتاب : « مشروع السلام الدائم » (1713) .

الاستيلاء على طريق الهند، والقيام بأي شيء للمحافظة على السلام في أوروبا وتوجيه تحرك مملكة فرنسا باتجاه الشرق . هنا أيضاً ، لم ينجح في إقناع الفرنسيين . فكانت حرب هولندا ، ثم سياسة « الإتحادات » ، والخوف من التوسع الفرنسي ، ولم يلبث لايبنز أن نشر عام 1685 « الحرب المسيحية » ضد لويس الرابع عشر الذي لم يتوان عن التحالف مع الأتراك والهنغار الثائرين .

وفي مشروع السلام الذي أعده عام 1713 ، يبرهن رئيس دير القديس بطرس أن الحروب تحدث في أوروبا بسبب عدم وجود ألفة دائمة بين الحكام . فيقترح تأسيس دييت عام يكون لكل دولة فيه نائب وتساهم في جميع نفقاته . وإذ تصبح الحرب محظورة ، يصار إلى تسوية كل نزاع عن طريق الدييت أو وفقاً لأحكامه . ويكون هدف التنظيم هو الإبقاء على وضعين قائمين : النظام السياسي للدول الأعضاء ، والحدود بين القوى الأوروبية .

وإذا كانت أفكار لايبنز ورئيس دير القديس بطرس أعطت بعض ثمارها في القرن العشرين بالنسبة لتوحيد الكنائس وإقامة المنظمات العامة ، دون إمكانية التأكد مما إذا كانت هذه الثمار دائمة ، فإنه لم يرشح في القرن 18 أي شيء ملموس عن هذه المحاولات العديدة التي بدت في نظر المعاصرين وكأنها محاولات طوباوية .

استنتاجات
أوروبا والحضارات الأخرى
في الحاضر والماضي

عندما راح « مونتانيو » يدافع عن فكرة نسبية ثقافات الشعوب وأخلاقها ، كان « لاس كاساس » يشاطر الفرنسيسكان اهتمامهم الأخروي القائل بأن الأرض بدأت تدخل في طورها الأخير وأنه يخشى من انهيار المسيحية في أوروبا أمام الأتراك . وبالتالي يشكل العالم الجديد الملاذ الأخير قبل يوم الحساب . هذا الأمل لا يتفق طبعاً مع فكرة التطور المستمر التي اعتمدت في القرن 18 ، إنما أثناء ذلك كانت الفكرة المقلقة المتعلقة بتفوق أوروبا هي نفسها التي نجدها في كتابات « القديس منصور دوبول » مثلاً ، في رسائله الموجهة لكل من « جان دو هورني » ، رئيس دير في روما خلال 1646 ـ 1647 ، و« شارل أوزن » عام 1655 ، أو في مصنفاته حول رهبان السنة نفسها . يقول :

«أعترف لكم بأنني أشعر بفيض من الإنفعال والإيمان لدى مشاهدتي انتشار الكنيسة في البلدان الملحدة مع خشيتي من أن يحولها الله هناك ، تدريجياً ، إلى أثر بعد عين ومن ألا يبقى منها شيء أو يبقى القليل من الآن وحتى مئة عام ، بسبب أخلاقنا المنحرفة ، وهذه الآراء والأفكار الجديدة التي تزداد شيئاً فشيئاً ، وبسبب ما آلت إليه الأمور . لقد فقدت الكنيسة ، منذ مئة عام ، وبسبب بدعتين جديدتين ، معظم الامبراطورية وممالك السويد والدانمارك والنروج واسكتلندا وانكلترا وإيرلندا وبوهيميا وهنغاريا، بحيث لم يبق سوى إيطاليا وفرنسا وإسبانيا وبولونيا، علماً بأنه انتشرت في فرنسا وألمانيا بدع كثيرة.

« والحال هذه ، فإن ما فقدته الكنيسة منذ مئة سنة يجعلنا نخشى ، في المآسي الراهنة ، وعبر مئات السنوات الأخرى من فقدان الكنيسة في أوروبا فقداناً

تاما . وفي ظل هذا الخوف ، طوبى لمن يسهمون في نشر الكنيسة في أمكنة أخرى (. . .) .

« أقول ، من يدري ما إذا كان اللّه يريد نقل الكنيسة نفسها إلى بلاد الملحدين الأكثر نقاوة ربما في أخلاقهم من غالبية المسيحيين ، الذين لا يحملون في حناياهم حتى أسرار ديننا المقدسة على الأقل ؟ أما أنا ، فإنني أعرف بأن هذا الشعور ينتابني منذ زمن بعيد » .

هذا الإنتقال للدين الحقيقي إلى خارج أوروبا كان شبيهاً بمأثرة نوح عندما ركب طوفه وانطلق لإنقاذ البشرية . ويضيف القديس منصور في حديث له في أيلول/ سبتمبر عام 1656 :

« صحيح أن ابن اللّه وعد بأن يبقى في كنيسته حتى آخر الزمن ، لكنه لم يعد بأن تكون هذه الكنيسة في فرنسا ، أو في اسبانيا ، الخ . . لقد أكد بأنه لن يتخلى عن كنيسته ، وبأنها ستبقى حتى نهاية العالم ، في أي مكان كان ، إنما ليس بصورة نهائية هنا أو في أي مكان آخر . وإذا كان هناك من بلد يمكنه أن يتركها فيه ، فلا يوجد ، كما يبدو ، أفضل من الأرض المقدسة ، هناك حيث ولد وحيث أسس كنيسته واجترح من العجائب ما اجترح . إنما في هذه الأرض التي بذل الكثير من أجلها والتي طاب له فيها المقام ، سلخ كنيسته للمرة الأولى كي يسلمها للأمم » .

إن تقلص منطقة النفوذ الكاثوليكي ، وفقدان البلدان التي بلغتها الكاثوليكية في عهد الإصلاح ، وإسراع ملك السويد في غزو بولونيا ، كل ذلك كان له تأثيره في نفس القديس منصور دوپول . وكان « القديس جان أود » أحد الوحيدين الذين فكروا بطريقة مختلفة في أوساط الكنائس :

« إنني أكثر تقديراً لمشاعر أي خاطىء هرم مهتد مِنّي لمشاعر الهمجيين والأفظاظ . ذلك أنهم أقل إنكاراً للنعمة من مسيحيينا العريقين (. . .) . نعم ، أنا أعتبرهم يلغون أولئك الذين يقولون لي إنهم يريدون أن يكونوا في فرنسا الجديدة كي يعملوا على هدي الكافرين »

والحق أن الكثيرين سمعوا نداء البعثات التي انطلقت بعيداً نحو البلدان الواقعة خارج أوروبا ، ولا شك في أن قراءة «أخبار اليسوعيين» ساعدت على نشر

الدعوات . أما الأب « دو مونفور » ، المبشر في غربي فرنسا ، فكان يفكر في فترة ما بالذهاب إلى كندا ، ويتمنى بأن يشمل عمله الأتراك والوثنيين .

وكان الإبهام الشديد يكتنف موقف اليسوعيين إزاء الحضارات الأميركية ، والهندية ، والصينية ، مثلما كان موقفا لايبنز وڤولتير . وفي « أخبار فرنسا الجديدة » يغلب طابع التسامحية الحضارية . وكان اليسوعيون يدافعون عن الحضارات الهندية ضد أحكام الأوروبيين القاسية . لقد وجدوا لهم جميع أنواع الخصال التي ينكرونها على إنسان العالم القديم ، وأسهموا في بناء أسطورة « الآبد الخيِّر » . ولم تكن هذه « الأخبار » وحدها هي التي تتغنى بالمساواة بين الحضارات ، بل غالباً الفكرة القائلة بأن أخلاق « الآبدين » هي أكثر نقاوة من أخلاق الأوروبيين . ومن بين العديد من النصوص الأخرى التي تحمل النفحة عينها ، يمكن أن نقرأ ما يلي : « كل إنسان يعتقد أن زيه هو الأفضل . أما زينا فيتغير في فرنسا عادة . والعالم مليء بالتنوع والتبدل ، بحيث لا نجد فيه أي استقرار راسخ . فلو اعتلى أحدنا برجاً شاهقاً ، حيث يستطيع أن يشاهد ، كما يحلو له ، جميع أمم الأرض ، فلسوف يتعذر عليه القول أيها على خطأ وأيها على صواب : أيها المجنون ، أو أيها العاقل بين هذه الأنواع والخلائط الغريبة جداً . والحقيقة أن الثابت هو الله وحده : فهو وحده الذي لا يتغير ولا يتبدل » .

لقد كتب الأب « جان فيللو » : « إن النزاعات ، والطمع ، والشح ، والقذارة ، وشهوات الإنتقام التي تعد نزوات أوروبية ، هذه كلها تكاد هنا لا تظهر . . . » .

وفي موضع آخر : « إن الله لا يميز أبداً بين البشر » . . . ومحبته لا تستثني البرابرة . . . ولطائفه يستشعرها الآبدون تماماً مثل الشعوب الحضارية فوق سطح الأرض .

« وهذا ما يتيح لنا القول إن نفوس الآبدين قادرة على بلوغ الكمال ، كقدرة نفوس الأوروبيين على ذلك » .

وفيما يتعلق بالصين ، راح اليسوعيون يتغنون بتالد حضارتها ، ونظمها الأخلاقية ، واللياقة اللامتناهية بين كبار المثقفين ، واتساع الامبراطورية وروعة

القصور الأمبراطورية ، وتقلد الكل لجميع الوظائف بطريقة المباريات التي لا يتخطاها دائماً سوى رجالات العلم والأدب ، وتفاهة الدور الذي تلعبه الوراثة في اختيار المسؤولين ، والقيمة المشرفة المعزوة للزراعة .

« في نهاية المطاف ، لكل أمة خصوصيتها وأساليبها ، ولا ينبغي من خلال أحكام ساذجة وبدائية ، أن نثني على أخلاقها وعاداتها أو ندينها . . . وإذا حاولنا ، لدى مقارنتنا عادات الصين مع عاداتنا ، أن ننظر إلى أية أمة بهذه الحكمة ، على أنها أمة غريبة ، فإن الصينيين بدورهم ، تبعاً للأفكار الخاصة التي كونوها لأنفسهم ، ينظرون إلينا أيضاً وكأننا برابرة . لا شك في أن الفريقين مخطئان . ذلك أن معظم الأفعال البشرية لا تعني بذاتها ولا تعبر إلا عما أرادت الشعوب ، منذ نشأتها ، أن تعزوه إليها .

« من هنا فإن ما ننظر إليه غالباً في بلدٍ ما على أنه مدعاة شرف ، ينظر إليه في بلد آخر على أنه علامة ازدراء » .

ولكي يدافع اليسوعيون عن أنفسهم في معرض نزاع الطقوس الصينية مع الأنظمة الدينية الأخرى ، وبغية الدفاع عن محاولتهم الرامية إلى التوفيق بين المسيحية ودين الأجداد في الصين ، والسماء وتعدد الآلهة ، استرسلوا في تمجيد الحضارة الصينية التي شهد أوائل المبشرين جميع أخطائها ومساوئها . وانطلاقاً من إعجابهم بـ« « كونفوشيوس » والامبراطور المثالي « ياو » ، الذي قالوا إنه كان موجوداً منذ ألفين وثلاث مئة وسبعة وخمسين سنة قبل المسيح ، قدموا للغرب نماذج فيها من الأهمية ما فيها : أسبقية حضارة عظيمة وأخلاقية بدت وكأنها أرفع شأناً من الدين والفلسفات في أوروبا ، في فترة كانت فيها الأقدمية مؤشراً على الجودة . وعندما نشر اليسوعيون الفكرة التفاؤلية القائلة بأن الأخلاق الصينية لا يمكن أن تكون سوى وريثة الوحي الأولى أو أن الكتابة واللغة الصينيتين ، كما أكد اليسوعي « كيرشر » ، يعودان إلى عهد آدم ، فإنما كانوا يقوّضون صرح المركزية اليهودية لمصلحة التأليهية ، وينتقصون من قيمة التوراة وفي الوقت نفسه يتوقف محور العالم عن المرور فقط عبر القدس أو روما .

كذلك ، فإن وجود أخلاقية صينية ، مبالغ في تقييمها ، وغير قائمة على

الدين ، شكل خطراً آخر على المسيحية ، وقد شهدنا بزوغ الدين الجديد المستقل عن الإيحاء . ومنذ عام 1642 ، أكد المشكك « لاموث لوڤاييه » أن الناس الأفاضل في العصور القديمة الوثنية والعوالم التي كانت تجهل المسيح لا يمكن إدانتهم على جهلهم هذا ، أما الإنقلاب الحقيقي فكان مع نظرية « لاپيرير » القبآدمية (1655) .

وفي ديجون ، يصل الأمر ، عام 1686 ، بأحد اليسوعيين ، وهو الأب « مونييه » ، إلى حد الدفاع عن فرضية « الخطيئة الفلسفية » : « إن الخطيئة التي ارتكبت دون معرفة اللّٰه ودون أي التفات إليه ليست أبداً إهانة للّٰه ولا خطيئة مميتة » . وهذا إنكار الإيحاء والتعميد والنعمة . ولم يلبث « أنطوان أرنولد » والجنسينيون أن رفضوا هذه الفرضية ، إضافة أيضاً إلى بوسّويه (1697) ومجلس الاكليروس الفرنسي عام 1700 . كذلك رأى الكالڤينيون ، مع كالڤن وسينودوس « دوردرخت » ، استحالة خلاص الملحدين الذين لم يتلقوا النعمة الضرورية . ولم يكن لدى مجمع ترانت ما يقوله سوى : « لم يحظ أحد بالنعمة الإلٰهية إلا بالإيمان . وبالتالي كان من السهل طبع اليسوعيين بطابع البيلاجيوسية . ذلك أن مذهبهم انتقص كثيراً من أهمية الخطيئة الأولى . ثم أخذوا يطلعون الصين على التقنيات الأوروبية ، لكنهم كانوا يضعفون أوروبا ويزودون الفلاسفة بعدة كاملة للنزال نذكر مثلاً أن « لاهونتان » ، الذي عمل في كندا من عام 1683 إلى 1690 ، قدم في « مذكرات من أميركا الشمالية » مقترحات ليبرالية ، مناهضة للدين وللأخلاق التقليدية ، مع إدانته للحضارة الأوروبية . وقد غرف الفلاسفة بملء أيديهم من تقارير اليسوعيين بهدف جعل المسيحية نسبوية ، وإذ يفعلون ذلك ـ كاليسوعيين ـ ، إنما لأسباب مغايرة ، فإنهم يجعلون كل حضارة العالم القديم نسبوية .

لايبنز وڤولتير : نزعة عالمية أم دفاع عن أوروبا

كان لايبنز شديد الإعجاب باليسوعيين . اعتقد أنهم قادرون على توجيه العالم نحو الوحدة إذا وافقوا على نشر فلسفته . ففي باريس ، وضع لايبنز ، أمام أرنولد ونيكول ، صلاة شاملة تكون مقبولة لدى الناس جميعاً . وكان يتمنى هو نفسه العمل على الوحدة العالمية كما بهرته عظمة الحضارة الصينية ، المتممة في نظره للحضارة الأوروبية . وراح يبحث في اللغة والكتابة الصينيتين عن اصطلاحات شاملة للإتصال

العالمي . كل هذا جعل من لايبنز عالمياً أكثر من كونه مدافعاً عن الأولوية الأوروبية . وهذا ما أوضحه في رسالة كتبها للقيصر عام 1716 يعرض عليه فيها برنامجاً لتغيير روسيا : « . . . . أنا لست أحد أولئك المتعصبين لبلادهم أو لأمة معينة . لكنني أعمل من أجل خدمة البشرية جمعاء . لأنني أعتبر السماء كالوطن وجميع الناس الخيرين كمواطني هذه السماء . وأفضل تقديم الخير للروس أكثر مما للألمان أو غيرهم من الأوروبيين » .

وتمنى أن تكون روسيا صلة الوصل بين أوروبا والصين كي يبلغ هذان الجزءان من العالم ذروة الكمال .

لكن لايبنز في الوقت نفسه أوروبي ، كما يتضح من مراسلاته مع أهل الأدب . ففي مشاريعه المتعلقة بروسيا ، يقترح لها تأسيس جمعيات علمية ، ونقل مستوطنين أوروبيين إليها ، واستقدام الكتب والنباتات والحيوانات من الخارج ، وتطوير التعليم ، وجعل الكتب في المكتبات لاتينية في معظمها . إضافة إلى أنه في المشروع المصري المقترح عام 1672 ، جدد لايبنز روح الحرب المقدسة القديمة ضد الأتراك. واعتبر أن أكبر عاهلين في الأرض، أي القيصر وامبراطور الصين، فتحا بلادهما ، في الفترة التي عاش فيها ، أمام العلوم والعادات الأوروبية ، وإنهما تمكنا من المساعدة في التخلص من البرابرة .

أما موقف فولتير تجاه مفهوم أوروبا فكاد يكون قريباً من موقف لايبنز هذا . فهناك ڤولتير الأوروبي الشهير ، أي ڤولتير صاحب الرحلات إلى هولندا ، وانكلترا ، وبرلين ، أو ڤولتير سيد « فرناي » ، التي تعتبر محجة الفلسفة . إنما هناك أيضاً ڤولتير الذي حاول تقويض النظرة المركزية ـ اليهودية إلى التاريخ حسب بوسّويه وعام 1745 ، كتب في « مشروعه الجديد حول تاريخ البشرية » :

« قبل التأمل في الحالة التي كانت عليها أوروبا في عهد شارلمان ، وفي أطلال الامبراطورية الرومانية ، سأتفحص بادىء ذي بدء ما إذا كان ثمة ما يستحق أن يسترعي انتباهي فيما تبقى من نصف الكرة العائد إلينا : إن هذا الجزء المتبقي هو أكثر امتداداً من مناطق النفوذ الروماني العائدة لأباطرة روما ، وهو يعلمني أولاً أن هذه الآثار التذكارية العائدة لأباطرة روما ، الذين يلقبون بأسياد العالم ومصلحيه ، لهي

شواهد دائمة على التكبر والجهل ، وعلى العظمة أيضاً » .

وقد حاول إثبات أن اليهود أخذوا الكثير عن اليونان والمصريين وأن الحضارتين الهندية والصينية كانتا أكثر سطوعاً ، خلال بعض الحقب ، من الحضارات الأوروبية .

كذلك استعان ڤولتير بكتابات اليسوعيين ، كالأب « غوبيل » والأب « دو هالد » . فعمد إلى مقارنة تاريخ أحداث الشرق بتاريخ أحداث أوروبا كي يؤكد عراقة الصين . فكان في ذلك وريث الموقف اليسوعي . وعلى هذا الأساس ، سعى إلى التقليل ، منهجياً ، من مكانة الشعب اليهودي عبر التاريخ ، بل إن عداءه لليهو- مسيحية أدى به بالضرورة إلى الإنتقاص من قيمة أوروبا . وفي الوقت نفسه ، وهنا تكمن المفارقة ، كان يبدي نزعة عصبية معادية للعبيد . فيرى أن البيض ، والسود ، والهوتنتوت ، والصينيين يشكلون أجناساً مختلفة ، حتى ولو كانت الطبيعة البشرية هي نفسها في كل مكان .

ويؤكد على أن عادات أوروبا وتفوقها تشتمل على شيء ما يندر وجوده عند الأتراك البرابرة .

أوروبا المتصينة وأوروبا الرومانية

لا يمكن إنكار أهمية البعثات الشرقية لدى لويس الرابع عشر ، وخصوصاً تلك الوافدة من سيّام . في الفترة نفسها ، بدأت الأشياء الصينية تجتاح أوروبا ، ومنها التماثيل الصينية الصغيرة (الماغو والباغودة) التي كان يصار إلى طبعها بالطابع الغربي وذلك بتثبيت الخزف الصيني على قواعدها المطلية بالذهب . وكانت مختلف شركات الهند تستورد البورسلان بكثافة من كانتون . وفي كل مكان ، كانت الصالونات تزين بالأثاث الصيني المبرنق . كما سيطر الطابع الصيني على خزفيات « دلفت » المزخرفة وعلى صحون « لاروشيل » . أما الحدائق الحديثة فاكتظت بالمصنوعات الشرقية . شاهدنا على ذلك حدائق « كيو » ، إثر صدور كتاب « شامبرز » الذي كان يجوب كانتون بصفة وكيل شحن بحري لشركة الهند . ولم تكن كيو مخصصة للصين ، بل كانت تشتمل على مصنوعات من الطراز الإغريقي ، المغربي ، القوطي ، والتركي ، ذلك أن المسألة تكمن هنا في الجمع بين مختلف

أقطار العالم . وهذا ما فعله أيضاً المتمول « لابورد » في « ميريفيل » أو الأمير « دو لينيه » في « بيلوي » . ومنذ نهاية القرن 17 ، تزايدت أخبار الرحلات في فرنسا وانكلترا ، ومن أهمها أخبار « الكسندر هاملتون » ، « جون فْرَاير» ، « روبرت كنوكس » ، « برنييه » ، « تاڤرنييه » ، « شاردن » ، « تيڤينو » . ومع نهاية القرن التالي ، كان هناك «كوك» ، «بوغانڤيل» « موپرتويس» و « لاكوندامين » هذا عدا المؤلفات الخيالية المحض . وكانت هذه الروايات والأخبار تكشف قوانين أوروبا وعاداتها . فإذا هي تكشف عن أساليب مختلفة في المأكل والملبس والتحاب وعن محرمات اجتماعية مختلفة .

بيد أن تقارير الرحالة لم تكن دائماً سلبية بالنسبة لأوروبا ، فقد أكدوا مثلاً أن الشرق عرف الرق والعبودية ، وكان يفتقر إلى الفضول الفكري ، وأن الشرقيين لم يمتلكوا ناصية الفكر العلمي . وإنهم فقط كانوا يقلدون الغرب . فلم يكن لديهم ما هو جميل فعلاً ، أو منظم ، ذلك أنهم لم يعرفوا النظام ، أي لم يكن لديهم قواعد في فن العمارة ، ولا حتى في فنون الحرب . أضف إلى ذلك جهلهم بعلم المنظور . ومع انطلاق هذه الأخبار انبثق أدب الرحلات الخيالية أو الروايات الغرائبية . فكان هذا الفن قديماً : عام 1676 ، تحدث « غبريال دو فوانيي » عن التأليهية تحت ستار « مغامرات جاك سادور » عند الأوستراليين . وفي العام التالي ، قدم « دنيز ڤيراس » مؤلفه « تاريخ السڤارامب » وهو عبارة عن يوتوبيا معادية للمسيحية في مجتمع غير أوروبي . أما في انكلترا ، فكانت هناك مؤلفات « ديفو » و « سموليت » . ولا ننسين أن « روبنسون كروزو » كان الكتاب الوحيد الذي سمح به روسو للفتى «أميل» . وكان معظم المؤلفين يتحدثون عن أراض يكتنفها الجهل بالأخلاق المسيحية ، وخصوصاً فيما يتعلق بالحياة الجنسية ، في بلاد تسود فيها الجنسية الإباحية . وأفضل من مثل هذا النوع كان مونتسكيو في « الرسائل الفارسية » ، إنما في مسار معاكس . بيد أن أخطر ما كان يهدد تفوق أوروبا هو وضع الدفاع عن بعض الموضوعات في أفواه غير الأوروبيين .

وهكذا ، تمكنت فكرة « الأبد الخيِّر » من غزو أوروبا في الوقت الذي كان فيه الأوروبيون يبيعون العبيد في أميركا . وقد قدم اليسوعيون هذا الأبد الخيِّر وكأنه قديس مسيحي بالقوة . فهو يمثل حالياً «سيتيريا الجديدة» ، ومنطقة « أوتاهيتي »

حيث كان الناس يعيشون دون خوف من نيران الجحيم المسيحي . أما الطوباويون المساواتيون فكانوا يضعون فيها أيضاً مجتمعاتهم المثالية . ودام الأمر على هذه الحال إلى أن رسم بوغانفيل صورة أكثر دقة في « رحلة حول العالم » ، حيث أكد أن تاهيتي عرفت بالفعل مجتمعاً تسود فيه أقصى حالات اللامساواة ، كما شهدت الحروب المتواصلة والأوبئة والخمول . والواقع أن ما كاد يراد تجسيده في هذه الجزر الغنية هو التأليهية أو الإلحاد ، وذلك على حساب الحقيقة . فالحقيقة كانت مختلفة تماماً ، لكن الدعاية الفلسفية ، تمكن تحت هذا الغطاء من العمل بحرية في وجهة معادية للمسيحية وبالنتيجة معادية للأوروبية .

وكانت المراجع الغربية تحظى باهتمام الرأي العام لدرجة أن الدكتور كويسني اختار التحدث عن الصين حيث كانت الزراعة ، التي يهتم بها الفيزيوقراطيون ، موضع تقدير واحترام . ولم يفعل كويسني ذلك إلا للتعريف بالدولة النموذج وفق ما تريده الإستبدادية المستنيرة والفيزيوقراطية . كذلك ، ومن أجل الشابين الصينيين « كو » و « يانغ » ، اللذين أتى بهما اليسوعيون إلى فرنسا ، كتب « تورغو » عام 1766 « أفكار حول تشكل الثروات وتوزيعها » . ورغم ذلك ، استمر في تفكير الكثيرين الإعتقاد بدونية الشرق بالنسبة إلى الغرب . حيث كانت تسود فيه الإستبدادية التي كانت عرضة للتشهير بدءاً من لوازو وصولاً إلى مونتسكيو . وهذا الحاجز الأخير أزاله « المتهنود » « أنكتيل - دو پيرون » في مؤلفه « التشريع الشرقي » . وكان أمضى سبع سنوات في الهند ، وأكد ، معارضاً مونتسكيو ، أن البلدان التي جابها عرفت القوانين والملكية الخاصة وأن الأمور ليست خاضعة كلها لمشيئة الأمير وحدها . وهذا ما كتبه الإنكليزي « پورتر » ، قبل بضع سنوات ، بالنسبة لتركيا ، معارضاً مونتسكيو أيضاً . إن كل هذه الكتابات كانت تشترك في نقطة واحدة على الأقل ، وهي أنها راحت تضخم في ذهن الأوروبيين أهمية الحضارات المغايرة لحضارة قارتهم .

ورغم هذه المراجع الجديدة المستقاة من خارج القارة القديمة ، بقيت العصور القديمة الإغريقية - الرومانية حاضرة في الأذهان وفي الإبتكارات الفنية التي عرفها القرن 18 . أما كبرى الأنماط السلوكية ، كما عند « ريغولوس » ، و « كاتون » ، و « شيبيون » ، و « قيصر » ، فاستمرت تنتقل عبر الاطلاع على

بلوتارك ، ومن خلال أعمال الترجمة من اللاتينية وإليها . وقد استمرت الميثولوجيا في تزويد الكثير من الفنانين بالأفكار الرئيسية . أما رجال السياسة فكانوا يستقون حججهم من المؤلفين القدماء ، وبقي هذا الوضع قائماً طيلة مرحلة الثورة .

وقد ثار غوته ضد « الميثولوجيا الكاثوليكية » في روما الباروكية ، لكنه رغم ذلك يكتب :

« أنا الآن هنا ومطمئن وسأبقى ، فيما أعتقد ، هادئاً طيلة حياتي ، إذ يمكن القول بأن الحياة الجديدة تبدأ عندما يرى المرء بأم عينيه مجموع ما يعرفه جزئياً بقلبه . فأنا الآن أرى الحياة في كل أحلام شبابي ... وقد بلغت أخيراً غاية رغباتي ... إنني أشهد فعلاً ولادة جديدة ، فأنا متجدد وراض » .

ولا شك في أن رحلات «كايلوس» والرئيس دي بروس و«كوشان» بصحبة « مارينيي » ثم بصحبة العالم الفلكي « لالاند » ، لعبت دوراً هاماً في العودة إلى الكلاسيكية والقديم . فالرحالة الذين ذهبوا إلى إيطاليا عادوا منها برسومات « بيرانيز » ، الخبير في الآثار الرومانية . أما إقامة فناني أكاديمية فرنسا في روما فأتاحت للطلاب نسخ تصاوير « كاراش » في قصر « فارنيز » ، كانت هذه التصاوير تعتبر نماذج للتصوير الزخرفي الكلاسيكي . وكانت روما ملاذ مشاهير الأجانب ، والمنظرين الفنيين من أمثال « وينكلمان » أو « سيرو داجينكور » ، والكاردينال « دوبرنيس » الذي ظل عشرين عاماً سفيراً لفرنسا ، وكذلك « سان بنوا لابر » .

ومن أهم المسائل التي انكب المؤرخون على معالجتها كانت آنذاك مسألة أسباب أفول الامبراطورية الرومانية . فمنذ زمن بعيد ، كانت بقايا الصروح القديمة مصدر إلهام الشعراء والرسامين ، وكأنها ذكرى الشوق إلى الروائع الغابرة ، مع التحسر على الوحدة المفقودة . فعمد مونتسكيو إلى تقصي أسباب التقهقر الروماني ، ودوّن « ادوار جيبون » ، بين 1770 و 1787 ، مؤلفه التاريخي حول « تقهقر الامبراطورية الرومانية وانهيارها » . وكونه شديد العداء للمسيحية ، اجتهد في تأكيد اغتيال المسيحية لروما . وكان ينظر إلى العصر الوسيط بعين التشاؤم . فيسخر من بيزنطة ، وإيطاليا القروسطية ، والباباوية ، والحروب المقدسة . « لقد وصفت انتصار البربرية والدين » . وليس التاريخ البيزنطي سوى « حكاية ينتظم بها

الضعف والبؤس » ، وزمن المعتقدات الباطلة والهمجية . وكان ينكر أهمية الدور الذي لعبته بيزنطية كمعقل استخدمته أوروبا ضد الإسلام . وبلغ به الأمر حد تعنيف اسكندربرغ » لاعتناقه المسيحية ومحاربته للأتراك ، واعتبر ذلك نوعاً من الزور أو الخيانة . ولم يتبصر جيبون في أن اليهودية انتشرت في أرجاء الامبراطورية الرومانية قبل ظهور المسيحية بفترة طويلة ، ولا في الأهمية التي عرفتها ، قبلها الشعائر السرية التي غيرت ، منذ البعيد ، التراث اللاتيني التليد . ومع جيبون ، تمكن التاريخ القديم من دعم نظرة سپينوزا المعادية للشريعة الموسوية . وقد نسي معاصرو جيبون ، عندما قرأوا له ، أن التوراة ميزت بين الشعوب ـ الأمم والامبراطوريات ، وأن الأولى وحدها هي التي نعمت بالوحي الإلهي ، وأن الرؤيا الأخروية تنبأت بتتابع الامبراطوريات ثم اختفائها في هاوية الزمن .

أما ما أفادته روما فبرز بوضوح خلال القرن 18 من خلال التعرف إلى الحياة اليومية الغابرة في حفريات « هرقلانوم » و« پومباي » ، مع عام 1738 و 1748 . وعام 1762 ، أصدر « وينكلمان » مؤلفه الأول المخصص لأعمال « هرقلانوم » الفنية . كما أنه كرس نفسه لإحياء القديم بفضل المساعدة التي قدمها أوغست الثالث دو ساكس ، الذي كان شديد الإهتمام بالحفريات . وكشاهد على حماسة الأوروبيين تجاه هذه الإكتشافات ، نذكر وصف پومباي من قبل الإنكليزي وليام هاملتون ، وزيارة أطلالها التي قام بها جوزف الثاني وصهره فرديناند الأول صاحب نابولي . أما « آثار هرقل » ، التي انتشرت في جميع أنحاء أوروبا ، فسهلت نجاح الكلاسيكية الجديدة . ومع نهاية القرن 18 ، كان الأثاث ، والرسم ، والتصوير الجداري ، يحمل طابع طراز پومباي . وفي انكلترا ، كان الحصول على مجموعة هاملتون إحدى أهم مراحل تجديد الذوق ، كما حدث قبل قرن من الزمن لدى شراء شارل الأول لأعمال الدوق « دومانتو » .

وفي الفترة نفسها ، كان ثمة تيار آخر من الإحساس الغربي تجسد في الباروكية ، الفن الذي اعتمده الفلاحون والنبلاء في آن معاً والذي وفّق بين العقيدة والعبادات المسيحية من جهة والقوى الطبيعية الكبرى المنبثقة عن الطبيعة والنبات من جهة أخرى ، وذلك بدءاً من الشواطىء السلتية وصولاً إلى المناطق التي تتكلم اللغات السلافية .

إنما بعد فترة من الزمن ، عمد « المهندسان المعماريان الثوريان » ، « بوليه » و « لودو » إلى التخلي عن المعايير الموروثة من العصور القديمة ، كما عن معايير الباروكية ، ليتبنيا الأشكال الهندسية المحض آملين بذلك خلق فن معماري شامل يتعدى أكبر نماذج العصور السالفة ، وفق فن جمالي اعتقداه مقبولاً لدى الجميع باعتباره يخضع لقوانين الطبيعة الكامنة . وهذه الفكرة كانت بطبيعة الحال توأمة لفكرة « الآبد الخيِّر » التي اعتمدها روسو ، وهذا نموذج عن تلك الأفكار الطوباوية التي ولَّدت ، لدى جميع الفعاليات البشرية ، العديد من الأفكار المماثلة خلال القرنين التاسع عشر والعشرين . كل ذلك من أجل الإساءة إلى الأصالة الأوروبية .

SOURCES ET BIBLIOGRAPHIE

مصادر البحث

المقدمة

Actes du Colloque international sur la notion d'Europe (1961), Centre de Recherches sur la Civilisation de l'Europe moderne, Paris, PUF, 1963.
DU HALDE, Père J.-B., *Description géographique, historique, chronologique, politique et physique de l'empire de la Chine et de la Tartarie chinoise...*, Paris, 1735, 4 vol. in-fol.; trad. en anglais, allemand et russe.
ETIEMBLE, *Les jésuites en Chine, la querelle des rites (1552-1773)*, 1966.
GRANET, M., *La pensée chinoise*, 1934, et Paris, 1968.
MOUSNIER, R., *Paris capitale au temps de Richelieu et de Mazarin*, Pédone, 1978.
NEEDMAN, J., *La science chinoise et l'Occident (Le grand titrage)*, trad. franç., Paris, 1973.
THWAITES, R. G., *Relations de la Nouvelle-France*, Cleveland, 1896-1901, 74 vol.
Pour les Indes et le Proche- ou le Moyen-Orient, récits de voyages de Alexander HAMILTON, John FRYER, Robert KNOX, le P. NAVARRETE, le P. CATROU, l'abbé CARRÉ, les *Lettres édifiantes et curieuses* des jésuites, les récits de TAVERNIER, BERNIER, CHARDIN sur la Perse et l'Inde, le P. RAPHAËL du Mans, THÉVENOT (éd. récente par F. BILLACOIS).
Histoire générale des Civilisations. T. IV : *Les XVIe et XVIIe siècles. Les progrès de la civilisation européenne et le déclin de l'Orient (1492-1715)*, par Roland MOUSNIER, Paris, PUF, et t. V : *Le XVIIIe siècle. L'époque des « Lumières » (1715-1815)*, par R. MOUSNIER, E. LABROUSSE, M. BOULOISEAU, Paris, PUF.

الفصل الأول
الزمان، المكان، ووسائل الإتصال

Annales de Démographie historique, « Migrations », 1970.
XVII^{e} siècle, numéro spécial 70-71 : *Aspects de l'économie française au XVII^{e} siècle, Circulation et commerce intérieur dans la France du XVII^{e} siècle.*
ARBELLOT, G., Les routes de France au XVIII^{e} siècle, dans *Annales ESC*, mai-juin 1973.
BELLANGER, Cl., GODECHOT, J., GUIRAL, P., *Histoire générale de la presse française*, t. I, Paris, 1969.
BÉRENGER, J., DURAND, Y., MEYER, J., *Pionniers et colons en Amérique du Nord*, Paris, 1974.
BILLACOIS, F., La batellerie de la Loire au XVII^{e} siècle, dans *Revue d'Histoire moderne et contemporaine*, juillet-septembre 1964.
BOLLÈME, G., EHRARD, J., FURET, F., etc., *Livre et société dans la France du XVIII^{e} siècle*, Paris-La Haye, 1965.
BOURLIGUEUX, G., La maîtrise de la cathédrale de Vannes au XVIII^{e} siècle, dans *Bull. Soc. d'Hist. et d'Arch. de Bretagne*, 1972.
BRAUDEL, F., *Civilisation matérielle et capitalisme*, Paris, 1967.
BRUNOT, F., *Histoire de la langue française*, IV à X, Paris, 1905 et suiv.
CAVAILLÈS, H., *La route française, son histoire, sa fonction*, Paris, 1946.
COORNAERT, E., *Les compagnonnages en France du Moyen Age à nos jours*, Paris, 1966.
DAINVILLE, R. P. F. de, Collèges et fréquentations scolaires au XVII^{e} siècle, dans *Population*, 1957, n° 3.
DREYFUS, F.-G., *Sociétés et mentalités à Mayence dans la seconde moitié du XVIII^{e} siècle*, Paris, 1968.
DURAND, Y., *Les Républiques au temps des Monarchies*, Paris, 1973.
EINSTEIN, A., *Mozart, l'homme et l'œuvre*, trad. franç., 1954.
FLEURY, M., VALMARY, P., Les progrès de l'instruction primaire élémentaire de Louis XIV à Napoléon III, d'après l'enquête de Louis Maggiolo (1877-1879), dans *Population*, 1957, n° 1.
GRANIER, J., *La mesure du temps*, Paris, 1948.
GUSDORF, G., *L'avènement des sciences humaines au siècle des Lumières*, Paris, 1973.
Les cultures et le temps, introd. de Paul RICŒUR, Paris, UNESCO, 1973.
MANDROU, R., *De la culture populaire aux XVII^{e} et XVIII^{e} siècles*, Paris, 1964.
MARCEL, L.-A., *Bach*, 1961.
MARTIN, H.-J., *Livre, pouvoirs et société à Paris au XVII^{e} siècle (1598-1701)*, Paris, 1969, 2 vol.
MARX, R., *La Révolution industrielle en Grande-Bretagne des origines à 1850*, Paris, 1970.
MATHOREZ, J., *Les étrangers en France sous l'Ancien Régime...*, Paris, 1919-1921, 2 vol.
PINCHBECK, I., HEWITT, M., *Children in English society. From Tudor time to the Eighteenth Society*, Londres, 1969.

RÉAU, L., *L'Europe française au siècle des Lumières*, 1938, et Paris, 1971.
SÉBILLOT, P.-Y., *Le folklore de la Bretagne*, Paris, 1968, 2 vol.
STONE, L., Literacy and Education in England, 1640-1900, dans *Past and Present*, 1969, n° 42.

الفصل الثاني
السكان والانتاج

Annales de Démographie historique, en particulier « Enfant et Société » (1973).
Annales ESC, numéros spéciaux : « Histoire et Société » et « Histoire de la consommation ».
ARMENGAUD, A., *La famille et l'enfant en France et en Angleterre du XVI*e *au XVIII*e *siècle. Aspects démographiques*, Paris, 1975.
BRAUDEL, F., *Civilisation matérielle et capitalisme*, *op. cit.*
BRUNSCHWIG, H., *La crise de l'Etat prussien à la fin du XVIII*e *siècle et la genèse de la mentalité romantique*, Paris, 1947.
CARRIÈRE, Ch., COURDURIÉ, M., REBUFFAT, F., *Marseille, ville morte ; la peste de 1720*, Marseille, 1968.
CHAUNU, P., *Histoire science sociale, la durée, l'espace et l'homme à l'époque moderne*, Paris, 1974.
CROUZET, F., Bilan de l'économie britannique pendant les guerres de la Révolution et de l'Empire, dans *Revue historique*, n° 475, juillet-septembre 1965.
DUPAQUIER, J., Les débuts de la grande aventure démographique, dans *Perspective*, n° 3.
DURAND, Y., *Les Républiques au temps des Monarchies*, *op. cit.*
GARDEN, M., *Lyon et les Lyonnais au XVIII*e *siècle*, Paris, 1970.
GOUBERT, J.-P., *Malades et médecins en Bretagne (1770-1790)*, Rennes, 1974.
LACHIVER, M., *La population de Meulan du XVII*e au *XIX*e *siècle (vers 1600-1870), étude de démographie historique*, Paris, 1969.
LANDES, D. S., *L'Europe technicienne. Révolution technique et libre essor industriel en Europe occidentale de 1750 à nos jours*, 1969; trad. franç., Paris, 1975.
LASLETT, P., *Un monde que nous avons perdu*, trad. franç., Paris, 1969.
LE ROY LADURIE, E., *Les paysans de Languedoc*, Paris, 1966.
Du même, *Le territoire de l'historien*, Paris, 1973.
MARX, R., *La révolution industrielle en Grande-Bretagne...*, *op. cit.*
MORINEAU, M., *Les faux-semblants d'un démarrage économique : agriculture et démographie en France au XVIII*e *siècle*, Paris, 1971.
NOOMAN, J. T., *Contraception et mariage*, trad. franç., Paris, 1969.
NORDMANN, C., *Grandeur et liberté de la Suède (1600-1792)*, Paris, 1971.
REINHARD, M., ARMENGAUD, A., DUPAQUIER, J., *Histoire générale de la population mondiale*, Paris, 1968.
SPENGLER, J. J., *Economie et population. Les doctrines françaises avant 1800, de Budé à Condorcet*, trad. franç., Paris, 1954.

الفصل الثالث
القيم الأوروبية

BÉLAVAL, Y., *Leibniz, initiation à sa philosophie*, 4ᵉ éd., Paris, 1975.
BENICHOU, P., *Morales du Grand Siècle*, 1948; Paris, 1967.
CORVISIER, A., *Arts et sociétés dans l'Europe du XVIIIᵉ siècle*, PUF, « L'Historien », 1978.
DUCHET, M., *Anthropologie et histoire au siècle des Lumières*, Paris, 1971.
DURAND, Y., L'idéal social en Champagne méridionale du XVIᵉ au XVIIIᵉ siècle, dans *Actes du XCIIᵉ Congrès des Sociétés savantes*, 1967 (1970), t. III, p. 111-123.
Du même, La bataille de l'*Encyclopédie*, dans *Douze moments clés de l'Histoire de France*, Paris, 1973.
FAY B., *La franc-maçonnerie et la révolution intellectuelle du XVIIIᵉ siècle*, nouv. éd., Paris, 1961; et du même, *Naissance d'un monstre, l'opinion publique*, Paris, 1965.
FRIEDMANN, G., *Leibniz et Spinoza*, 1945, 3ᵉ éd., Paris, 1974.
GOYARD-FABRE, S., *La philosophie des Lumières en France*, Paris, 1972.
GUILLOU, E., *Versailles, le palais du Soleil*, Paris, 1963.
GUSDORF, G., *L'avènement des sciences humaines au siècle des Lumières*, *op. cit.*
HAZARD, P., *La crise de la conscience européenne (1680-1715)*, Paris, 1935.
MAUZI, R., *L'idée du bonheur au XVIIIᵉ siècle*, Paris, 1969.
MORNET, D., *Les origines intellectuelles de la Révolution française (1715-1787)*, 1933; 6ᵉ éd., Paris, 1967.
POMEAU, R., *L'Europe des Lumières. Cosmopolitisme et unité européenne au XVIIIᵉ siècle*, Paris, 1966.
Problèmes de la personne, sous la direction de I. MEYERSON, Paris, 1973.
RIHS, Ch., *Les philosophes utopistes, le mythe de la cité communautaire au XVIIIᵉ siècle*, Paris, 1970.
ROSTAND, J., *Esquisse d'une histoire de la biologie*, Paris, 1945; 1968.
ROUGEMONT, D. de., *L'Amour et l'Occident*, 1939; Paris, 1962.
VIGUERIE, J. de, *L'institution des enfants, l'éducation en France, XVIᵉ-XVIIIᵉ siècle*, Calmann-Lévy, 1978.
L'Unité de l'Homme, invariants biologiques et universaux culturels, Centre Royaumont pour une science de l'Homme, Paris, 1974.
WIESEL, E., *Célébration hassidique*, Paris, 1972.

الفصل الرابع
البنى الاجتماعية الأوروبية
من مجتمع الفئات إلى مجتمع الطبقات

Problèmes de stratification sociale, Colloque international, 1966; Paris, 1968.
BLUM, J., *Lord and Peasant in Russia from the ninth century to the nineteenth century*, Princeton, 1961; rééd. 1972.
DUMONT, L., *Homo hierarchicus, essai sur le système des castes*, Paris, 1966.

DURAND, Y., *Les fermiers généraux au XVIIIe siècle*, Paris, 1971; en particulier le livre II.
Du même, *Les Républiques au temps des Monarchies, op. cit.*
Du même, Société d'ordres et fiscalité, dans « Ancien régime et Société d'ordres », *Anthinéa*, n° 7.
KAUFMANN-ROCHARD, J., *Origines d'une bourgeoisie russe (XVIe et XVIIe siècle), Marchands de Moscovie*, Paris, 1969.
LABATUT, J.-P., *Les noblesses européennes de la fin du XVe à la fin du XVIIIe siècle*, PUF, « L'Historien », 1978.
LASLETT, P., *Un monde que nous avons perdu, op. cit.*
MARX, R., *L'Angleterre des révolutions, Courants et mouvements*, Paris, 1971.
MOUSNIER, R., *Les hiérarchies sociales de 1450 à nos jours*, Paris, 1969.
Du même, *Les institutions de la France sous la monarchie absolue*, t. I, Paris, 1974.
STONE, L., *The Crisis of the Aristocracy, 1558-1641*, Oxford, 1965.
TAPIÉ, V.-L., *Monarchie et peuples du Danube*, Paris, 1969.
TREVOR-ROPER, H. R., *De la Réforme aux Lumières*, Paris, 1972.

البنى العائلية

Famille et société, numéro spécial des *Annales ESC*, juillet-septembre 1972.
CHAUNU, P., *Histoire science sociale, op. cit.*
DURAND, Y., *La Maison de Durfort à l'époque moderne*, Fontenay-le-Comte, 1975.
GAUDEMET, J., *Les communautés familiales*, Paris, 1963.
HEERS, J., *Le clan familial au Moyen Age, étude sur les structures politiques et sociales des milieux urbains*, Paris, 1974.
LASLETT, P., éd., *Household and family in Past Time*, Cambridge, 1972.
LE ROY LADURIE, E., *Le territoire de l'historien, op. cit.*
SMOUT, T. C., *A History of the Scottish People, 1560-1830*, Londres-Glasgow, 1969.
YVER, J., *Essai de géographie coutumière*, Paris, 1966.

الموالاة والتبعية وأشكال أخرى من التضامن

DURAND, Y., Mémoires de Jean-Joseph de Laborde, fermier général et banquier de la Cour, dans *Annuaire-Bulletin de la Société de l'Histoire de France (1968-1969)*, Paris, 1971.
French government and society, 1500-1850. Essays in Memory of Alfred Cobban, éd. by J. F. BOSCHER, Londres, 1973.
LABOURDETTE, J.-F., *Fortune et administration des biens des La Trémoille au XVIIIe siècle*, thèse de 3e cycle, Nantes, 1974.
MOUSNIER, R., Le problème des fidélités aux XVIe, XVIIe et XVIIIe siècles, dans *Enquêtes et Documents*, t. III, Centre de Recherches sur l'Histoire de la France-Atlantique, Nantes, 1975.
NAMIER, Sir L., *The structure of Politics at the accession of George III*, Londres, 1929.
RANUM, O., *Les créatures de Richelieu*, 1963; trad. franç., Paris, 1966.
RICHARD, G., *Noblesse d'affaire au XVIIIe siècle*, Paris, 1974.
RONDET, C., *Fidélités et clientèles dans l'Angleterre d'Elisabeth et des Stuarts*, mémoire de maîtrise, Nantes, 1975.

TAYLOR, G. V., Noncapitalist wealth and the origins of the French Revolution, dans *American Historical Review*, janvier 1967; et du même : Types of Capitalism in Eighteenth-Century France, dans *English Historical Review*, juillet 1964.
TUZET, H., *La Sicile au XVIIIe siècle vue par les voyageurs étrangers*, Strasbourg, 1955.

الفصل الخامس
الدولة والولايات

Anciens pays et assemblées d'Etats, collection, nombreux volumes.
BERCÉ, Y.-M., *Croquants et Nu-Pieds. Les soulèvements paysans en France du XVIe au XIXe siècle*, Paris, 1974 (avec une abondante bibliographie sur le thème des révoltes populaires).
BLANC, S., *Pierre le Grand*, Paris, 1974.
BORDES, M., *L'administration provinciale et municipale en France au XVIIIe siècle*, Paris, 1972.
BRUNSCHWIG, H., *La crise de l'Etat prussien à la fin du XVIIIe siècle et la genèse de la mentalité romantique*, *op. cit.*
CARRÉ DE MALBERG, R., *Contribution à la théorie générale de l'Etat...*, Paris, 1920.
CHATELLIER, L., Frontières politiques et religieuses. L'exemple du diocèse de Strasbourg (1648-1790), dans *Etudes européennes. Mélanges offerts à V.-L. Tapié*, Paris, 1973.
DION, R., *Les frontières de la France*, Paris, 1947.
GAXOTTE, P., *Le siècle de Louis XV*, 1re éd., 1933, et du même, *Frédéric II*.
GERSHOY, L., *L'Europe des princes éclairés (1763-1789)*, 1944; trad. franç., Paris, 1966.
LIVET, G., *L'équilibre européen de la fin du XVe à la fin du XVIIIe siècle*, PUF, « L'Historien », 1976.
MOUSNIER, R., *Fureurs paysannes. Les paysans dans les révoltes du XVIIe siècle (France, Russie, Chine)*, Paris, 1967.
Du même, *Les institutions de la France sous la monarchie absolue*, t. I, *op. cit.*
NOËL, J.-F., Les problèmes de frontières entre la France et l'Empire dans la seconde moitié du XVIIIe siècle, dans *Revue historique*, avril-juin 1966.
NORDMANN, C., *Grandeur et liberté de la Suède*, *op. cit.*
OLIVIER-MARTIN, Fr., *L'organisation corporative de la France d'Ancien Régime*, Paris, 1938.
PALMER, R. R., *The Age of the Democratic Revolution...*, Princeton, 1959-1964, 2 vol.
PASSERIN D'ENTRÈVES, A., *La notion de l'Etat*, Paris, 1969.
Recueils de la Société Jean-Bodin, *La Monocratie*, dans *Gouvernés et gouvernants*.
TALMON, J.-L., *Les origines de la démocratie totalitaire*, Paris, 1966.
TAPIÉ, V.-L., *Monarchie et peuples du Danube*, *op. cit.*

فهرست

الكتاب الأول
المحنة 1328 ـ 1453

الكتاب الثاني

عصر النهضة 1453 ـ 1492

الكتاب الثالث

أوروبا من 1492 الى 1661

(جان بيرانجيه)

الكتاب الرابع

من عام 1661 حتى عام 1789

(ايف دوران)

منشورات عويدات 986/ 1995

HISTOIRE GENERALE DE L'EUROPE

DIRIGÉE PAR GEORGES LIVET
ET ROLAND MOUSNIER

2

L'Europe

du début du XIV^{e} à La fin du XVIII^{e} siècle

par Jean Bérenger, Philippe Contamine
Yves Durand, Francis Rapp

Traduction arabe de Wajih BEAYNI
Révisée par Antoine A. HACHEM

EDITIONS OUEIDAT
Beyrouth- Paris

تــــاريـــخ أوروبـــــا الـعــــــام

إشــراف : جــورج ليفـه و رولان موسـنييـه

2 - أوروبـــــا

منذ بداية القرن الرابع عشر وحتى نهاية القرن الثامن عشر

جان بيرنجيـه من جامعة رينّ
فيليب كونتامين من جامعة باريس العاشرة
ايف دوران مدير أكاديمية ايكْس - مرسيليا
فرنسيس راب من جامعة ستراسبورغ الثانية.

في هذه المرحلة المؤلفة من خمسة قرون، يتوضح مفهوم أوروبا، وتصبح شيئاً فشيئاً، في أذهان المعاصرين، إحدى قارات العالم الأربع التي تمتد نحو الشرق حتى الفولغا والأوْب. لقد تفوقت وتغلبت على سائر القارات الأخرى، وهي أكثرها سكاناً، ومركز الديانة الصحيحة التي دافعت عنها عبر العالم. وتخطت العالم أجمع بالعلوم والفنون والتجارة والخصائص العسكرية والمدنية. شعبها أذكى شعوب الأرض وألطفهم وأكرمهم وأعرقهم إنسانية، لأن العِرْق الأبيض يبزّ سائر الأعراق. تحتوي على عدد من المدن الكبيرة مثل لندن وباريس وروما التي هي عاصمتها. أوروبا هي «الوطن» العام لجميع شعوب الدول الأوروبية، وهي لا تعني المسيحية وذلك بسبب تبشير الهند والصين وأفريقيا وأميركا، لكنها تعني الحضارة والتنوير والتقدم التي تحمل رسالة نشْرِها بين الشعوب قاطبة.

إنها مركز العالم الذي يحق لها ممارسة نفوذها عليه.

إن الأوروبيين، في الواقع، هم الذين حققوا التطور الفكري للبشرية عندما نجحوا في ايجاد الفيزياء الرياضية وتحليل الكائنات بواسطة الرياضيات، ووضعوا مفهوم آلية الكوْن، وأصبحت الروح الإوالية، روح العلوم والفنون والفلسفة. واخترعت أوروبا أكثر تقنيات العالم فعالية وأصبحت أقوى منطقة في العالم وأغناها، وإن لم يوجد أوروبا موحدة، فإن نظاماً دولياً أوروبياً مؤسساً على مبادئ التعادل والتوازن يضمن حياة الدول الأوروبية وقدراتها على العمل في سائر أقطار العالم. ففي أوروبا كهذه تتسلم فرنسا زعامتها بعد إيطاليا وإسبانيا. إنها أوروبا الفرنسية لعصر الأنوار، واضعة المثال الإنساني ومُطْلِقة فكرة حقوق الإنسان.

منشــورات عـويـدات - بـيروت - بـاريس